

﴿الجزء الرابع﴾

من أسنى المطالب شرح روض الطالب لآمام أهل زمانه بلا نزاع
وقدوة عصره وأوانه بلا دفاع خاتمة الأئمة المحققين
وتحفة الفضلاء المدققين شيخ الاسلام
والمسلمين زين الدين أبي يحيى
ذكر بالانصاري الشافعي
تعمده الله برحمته
ورضوانه
آمين

(وليعض الافاضل في مدح الشارح وشرحه هذا)

تأمل شرح الروض بازكرياه قد * تجمع فيه الفقه من كل وجهة
أقول لمن قد ضاع في الجهل عمره * خذ العلم من هذا الكتاب بقوة

(غنية)

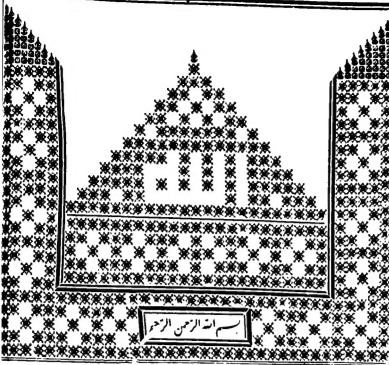
على فقه زين الدين والملة اعتمد * ثم زكرياه الحبر في كل فتوة
ويكتبك شرح الروض من ذخيرة * نخذ عنه كشفا للعلوم بقوة

*(وهم أئمة حاشية شيخ الروح وخاتمة أهل الرسوخ الشهاب
أبي العباس أحمد الرمي الكبير الانصاري قدس الله روحه وفور
ضريحه تجريد العلامة الشهير والاساتذ الكبير الشيخ محمد
ابن أحمد الشوري رحمه الله)*

﴿تنبيه﴾

قول هذا الشرح المذكور وقت الطبع على نسخة مقابلة على خط
المؤلف وقولت الحاشية على نسخة بخط المبرد الشيخ الشوري

فوله القتل ظاهراً كغيره الكافر بعد الكفر (ر) ثم قتل الذي والمعاهد والمؤمن وكتب أيضاً إذا قتل ظاهراً واقص الوارث وأغناقل



﴿كتاب الجنائيات﴾

وهو القتل والتعدي والجرح الذي لا يرفع ولا يدين (القتل ظاهراً) وهو مراد الاصل بقوله قتل النفس بغير حق (أكرم الكافر بعد الكفر) فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله تعالى قال ان تجعل لله آية وتخلقه فتل ثم أي قال ان تقتل ولهذا تخافان تعلم معناه والاشفاق وقال الله عليه وسلم قتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فهموا به أو ادوا أو باءنا حتى أصبح (واصابه) أي القتل ظاهراً (توبة) كالكافر بل أولى (ولا يتختم عذابه) بل هو تحت خطر المشيمة (ولا اعتاد) عذابه ان عذب (و) ان أصر على ترك التوبة فيها كساكر ذوى الكفاير وغير الكفاير وتعبيره بالعذاب أعظم من تعبيره أصلاً بيشول النار (و يتعلق به) يعني بالقتل غير المباح كما عبر به في الروضة فلا يتعد بكونه ظاهراً (الكفارة) والقصاص أو بالدية أو بالتعزير (ما سباني وينصر والتعزير (في صور) يقتل) نفس من (نساء أهل الحر بدميائهم) وكقتل عبده أو أمته (والنظر) لما (في موجب القصاص) بكسر الجيم (و) أمان (واجبه) فله موجب له في النفس (ثلاثة أركان الأول القتل ظاهراً) يعني عدايقه بنقله (وهو كل فعل عديم من مرقى) الروح (عدوان من حيث كونه مرفقة بالروح بقوله كل فعل دخل الجرح وغيره) وقوله عمد خرج الخطأ ويخرج شبه العمد) وسأيت بيان الثلاثة (وبعد ان خرج القتل الجائر) كالقتل قوداً أو دفعاً الصائل أو باغ (وبمخرج خرج الجرح) كان غزاة أو بغيره يقتل فأن من غير ان يعقبه ألم والتعصير محمداً وباتخاذ الخطأ شبه العمد من زيادته على الرخصة (وكونه) الأولى ويحبب كونه (مرفقة ما خرج ما خلفه) بان عدل عن الطريق المستحق في القتل كان اسحق حرقته قوداً وثذا

قال أوجباً فانظر اواهر الشرع تقتضي سقوط المائدة في ابرار الآخرة كما أتى به التوى وذكر مثله في شرح مسلم لكن ظاهر تعبير الشرع والروضة يدل على بقاء العقوبة فانها ما قالو يتعلق بالقتل المحرم وراه العقوبة الاخرية مؤخذات في الدنيا وجع بين الكلامين بان كلام الرخصة وأصلها من مان مصرأ على القتل وكلام القتاوى وشرح مسلم فبين تابوا ثم عليه الحد فس لان ظواهر الشرع لا تشهد لمن مان مصرأ على ذنب القتل باسحقاق العقو وقول الرافعي و يتعلق به وراه العقوبة في الآخرة ينبغي ان يقولوا ما اعتقاد العقوبة الاخرية لان العقوبة بغير مجزوم بها فجاء العفو ف وقوله لكن ظاهر تعبير الشرع المقتضى اعراض ابن الصلاح عليه بانه ان قبل انه يجمع على شخص واحد عقوبة الدارين فقطص منقضى الدنيا ويعاقب أيضاً في الآخرة فذلك غير صحيح لانه قد ثبت في الحديث ان الحدود والعقوبات كفارة لاهلها وان قبل انه يعاقب عاين الدارين في الجنة يعني ان العقوبة على قود

في الدنيا كما يباح حق من اقتص منه وفوجد أيضاً في الآخرة كالحق من لم يقتص منه ولم يعف الله تعالى عنه فهذا صحيح قوله ولا تصفين بخله عذابه ان عذابه لكن عذاب قاتل والعدل أولى أو عامل أشد من قاتل غيرهم (قوله وكقتل عبده أو أمته) أي أوولده والمسلمة والحر عبد أو مبعوث كعمد الخطأ بشرط الخلق (قوله بنقله كل فعل) مثل القول كشهادة الزور والتبرك تمنع من العلم والشرا

قوله فان قصدهما أي الفعل والشخص الخ فيشترط له قصد من الشخص على المعنى كما جاز به في موضعين قال البلقيني ولا بد من أن يعرفه إنسان فالورى شخص اعتقده فخطئه فكان إنسانا لم يكن عدوا على الصحيح وبه قطع الشيخ أو يجوز المراد بما يقتل غالب ذلك الفعل فذلك الحال (قوله فان كان عينا يقتل غالبه) اعترض في البسيط بقطع الآية فانه (ف) لا يغيبه القتل غالباً فالواجب عنده مال إلى حد بماء علم حصول الموت به مع قصد الفعل والشخص سواء قصد قتله أم لا يشمل قطع الآية وغرض الآية - وغريها وشمل أيضاً ما لو ضرب كوه بصا فتورم ودام الألم حتى مات والمراد بما يقتل غالب الآية بالف - بل في ذلك الحال فلا يشكل بغرض لا يؤزف وقد ورد على إطلاق المصنف قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً ما إذا قتله بجمعة حكم ثم بان الخلل في مستند الحكم ولم يقصر القاضي في البحث كما إذا قتله بشهادة اثنين ثم بارأه قسرين أو فاسقاً فان هذا يحكم عليه بحكم الخطأ حتى تجب فيه الدية بخلافه على العاقلة ولو رى إلى حربي أو مرده فسلم ثم أصابه السهم ومات فالأرجح في الروضة أنه خطأ وعن النص أنها سامة في حال الحافي ولو دلوك وكتب لاني استغفاه القصاص ثم عطا عن الجاني أو عزل الوكيل ولم يعلم الموكل ذلك واستوفى القصاص أو كاه ثم ظهر الحال فالأصح وجوب دية مغفلة حاله على الوكيل (قوله ونفسه عن جماعة)

نفسه (فانه عدوان لان جهة الزنا) بل من جهة أنه عدل عن الطريق المستقيم (والنظر) بعد ذلك (في أطراف) أربعة (الاولى في) بيان (الخطا والعدو شبهه) والتعريض به فاذا قلنا غير (فان لم يقصد الفعل) كان رائق وقوع على غيره فمات به أو تولد الموت من اضراب يد المرتعش (أو قصد) الفعل لكن قصد (به شخصاً) من أدى أو غيره (فأصاب غيره) من الأتبعين (فهو الخطا وان قصدهما) أي الفعل والشخص (فان كان) أي قصدهما (بما يقتل غالباً فعدوا) بان قصدهما بما يقتل نادراً كغزاة زانية يرميها قتل كعقب أو بما يقتل غالباً بالانذار (فتبسه) * (فرع) * لو (رحمه بعدد مؤثر) من حديد أو خشب أو حجر أو ضرب أو نحوها (فمات) بذلك الجرح ولو بعد مدة (وجب القود بالاجماع) (وكذا) لو جرحه (بأثر) بان غرضها (في مقتل) بفتح التاء (كدماع وعين وأصل أذن وحلق ونقرة) انصر (واشددع) بالاداء الملهمة وهو عروق العنق (وخاصرة وحليل واثنين ومثانة) بالثنية بعد الميم - منقول من الآدمي (وعنان) بكسر العين الملهمة ما بين الحصة - فوالله وبر ويسمى العنصر بفتح العين الملهمة فيجب القود في ذلك وان لم يظهر فيه أثر اعظام الجرح فيه (اما) لو غرضها (في غيره) أي غير مقتل كخضد (فان مات في الحال) ولم يظهر أثر (فتبسه) لان مثله لا يقتل غالباً بغير سرية وان لم تباشبه السوط الخفيف ثم الفرز في بدن الصغير والشيخ الهرم ونحو المخلوق عدم طلاق قتله الاصل عن العبادي وأقره قال الزركشي والمراد من قولهم ولم يظهر أثر لم يشبه لانه لم يظهر أملاً لا بد من ألم تما غالباً (وان أوغل) من الاغفال وهو البر السريع والامعان أي أمعن في الفرز (ويبقى ومروا منأنا منعدة ثمان فمعد) انظروا أثر الجناية وسرايتها إلى الهلاك ولواقصر على التأمل كان أولى فانه المقتضى للزود كما اقتضا كلامهم وصرح بتعديه الزوي في شرح الوسيط ونقله عن جماعة وقال الرافعي لو لم يتعرض الفرز إلى الالم لم يضرب لان الزود لا يتخلو عن الالم بخلاف عكسه فعلم ان العبرة بالآلم لكن قول الرافعي لم يضرب أي في مراد الف - زالي والأقصر في الحكم اذ الحكم منوط بالآلم وان عدم الزود (ولا أثر لغرضها في جلد العقب) ونحوها اذا لم يتألم به لعنا بأنه لم يمت به والموت عقب موافقة قدوة (كن ضرب به قلم) أو ألقى عليه خوفة (فمات) واما الفلقة الخفيفة من اللحم بكسر الفاء وضموها مع اسكان اللام فبها وهي القطعة (كغزاة الزانية) في غير مقتل * (فرع) * لو (ضربه بمقتل يقتل غالباً) كحجر ودفوس كبير من (أو أو طأ أذية أو عصر نصيبه) عصراً (شديداً) أو دفن حياً (فمات فمعد) فيجب القود لخبر الصححين أن هوديا وضد أس جارية بين حجرين فقتلها فامر صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين حجرين لانه قتله بما يقتل غالباً فاشبهه القتل بالحدود والاول فوجب القود لا تخذ ذلك بقتله على اهلاك الناس (وان ضربه بجميع كفه) بضم الجيم وسكان الميم وهو قبض الكف أي الكف المقبوضة الا باصبع (أو بصاعقة أو حجر صغير) مقتل أو إلى ضربه مرات بحيث يضر به) الضربة الثانية في الالام والاولى وأثرها (باني) كل منهما (أو) لم يواله لكن (كان) الضروب (صغيراً أو وضواً) أي تخوف الحلقية (أو ضدها المرض أو) ضربه (في) شدة (أو دود أو) في غيرها السكن (اشدأ أمعتها) أي من الضربة (مدة حتى مات فمعد) لان ذلك هو الموت غالباً سواء قصد الضارب في الرابعة أو الالة أم لا كان ضربه ضربة وقصد أن لا يرض عليها فاشبهه ضربه ثانية وهكذا للاحاقه فيها للجمع بين الالم والآخر (والا) أي وان لم يكن متحيزاً لذلك (فتبسه) عدواً وشدة (أو وضع على يده أو خنقه) ونحوها (فاطال حتى مات أو لم) بمات لكن

لان الزود أي الثاني عن الجرح (قوله فمات العبرة بالآلم) يكفي وجود أحدهما الا ان الزود لا يتفك عن ألم غالباً بقوله وقال الرافعي لو لم يتعرض الفرز إلى أضرار أي تصعبه (قوله في جلد العقب) خرج بجلدة العقب ما إذا جاوزها فانه يجب القود قطعاً وقوله ولا يشبهه عمد) قال الأذري فتباً لطلقة انه لو مات عيب الضربة الواحدة التي لا يقتل مثلها غالباً كان شبهه عمد واقتضاها ملحق الاكوتين والمراد اذا

احتمل مؤثره فان لم يحصل لكثرة الاكثار بغيره فلا شيء عليه صرح به القاضي الحنبلي وغيره (قوله فانه مع العلم بالعام او الشراب) بان لم يكن عنده او كان ولم يكن تناوله لغيره او لم يلقه بغيره لا يوجب عليه ما لا يوجب على غيره (قوله والمطلب) مثله ما لو كان عنده وكان لا يوجب عليه البسما واحترز بقوله ومنعه عما اذا كان عنده او مكنته تناوله لما كان لا يوجب عليه في حكم ترك العام والشراب مع منع امكان تناوله ولو لم يكن في المهرين غير ما طرأ عليه القواني (١) في العمدة قال الاذرى ومعه ماله اذا كان في غير ما يجب القود فوجهه فنار وقال الزركشي في معناه لم يكن له التفتل

من غير مشقة (قوله وكذا ان سبق وجوع وعمل الحاسب) فان عطف على القود لم ينعطف فيه الحاصل لالهلاك بالجوعين فوجب ان ينعطف الضمان عليهما (قوله وان امكنه سؤال الطعام) أي أو الشراب (قوله فاخذ ظهله) مأكولا أو شرابا (قوله قال الاذرى وقضى هذا الوجه الخ) هذه داخلة في قوله الحاسب المتقدمة ولو عصى بالطعام فأراد المله فنعف من القود قاله ابن المزيان قال الاذرى وقضى ما قلناه انه لا فرق بين ان ينعف ما أو الماء المبلغ القيم الا ان يكون التصور فيما اذا ضبط عليه منع عن الشراب والا ساقه (فرع) قال في العباد ولو وضع ميا أو شحنا عصفاء أو صر فامدنا بمغز فمات جوعا وعطشا أو ردا فمات عطشا بمغز (قوله قال المتولي) فغيره به المصنف قبل المذاهب (قوله لان الشاهد تورط الخ) لان سبب بفضي الى الهلاك غالب على خصوص معين (قوله فان عليه فالقود عليه) قال

(انتهى الى تركه فخرج أو ضعف وتأم حتى مات فعقد وان زال الامم مات فلا شيء) على الفاعل لا يقع انفعاله (وان قصرت المدة) أي عند الخلق أو غيره (بحث لا يوجب) مثله (مها غابا بفتن فيه) عد ولو عفا جميعا بقتل كثير لا غابا فكذا لا يوجب الا في غير مقتل (أي فان مات في الحال فنبه) بعد وان في مثالها مستمدة من مات فعقد لان في الما لم ينعطف في قطع فيه فغيره ما يوجب عليه ما لا يوجب عليه (فرع) لو (حسبه ومنعه الطعام) أو الشراب والمطلب أما اذا كان بقتل غابا فهو كغيره لا يوجب مقتل (فرع) لو (حسبه ومنعه الطعام) أو الشراب والمطلب (مدة) بقتل غابا (جوعا أو عطشا ومات) (لزمه القود) لكونه عند الظهور قصدا لالهلاك (وتختلف المدة باختلاف المهرين) قود وضعا والزمان حرا و بدافعت الماه في المهرين كقود البرد (وكذا) يلزمه القود (ان سبق) له (جوع) أو عطش وكانت المذات تباعث المدة القاتلة (وعلى) الحاسب الماذكر (والا) أي وان لم يعل (لزمه نصف المهر) أي فيه شبه العمدة لان ذلك بعد عدم المهر بقصد اهلا كذا لا في مجاهومها كفاشبهه ما لو دفع انسانا دفعا فقتله على سكين وامره به على ان لا يلزمه القصص وانما وجب النصف لان الهلاك بالجوعين أو بالعطش والذين ينعف أحدهما (أو) فعل به ذلك مدة (لا يوجب) مثله (فيما غابا ولا جوع) ولا عطش سابق ومات (ففيه) لانه لا يقتل غالبا (وان أمكنه) أي المحبوس (سؤال الطعام وتركه) أو كان عنده طعام أو شراب فتركه خوفا أو حزنا كصرحه بالاصل (أو منعه الشراب فترك الأكل) خوف العيش أو ما من دام السقف عليه) فذكر الموت بعد الفلأولى أو أنهم سد السقف عليه (وهو حر أو جده) فما زاد فخذ طعامه فان ذلك فهو دور لانه لم يحدث فيه منع قال الاذرى وقضى هذا الوجه أنه لو أغلق عليه بيته أو جالس فيه حتى مات جوعا لم ينعف فيه ونظر نعم ان كان التصور في مغارة يمكنه الخروج منها فمات بتركها لم ينعف ذلك لعلو ما أو زبانه ولا طرأ في ذلك الوقت فالتجبه وجوب القود كالمحبوس انتهى وخارج بالمرئيين فانه مضمون بالبد (ومنع الدفاه في البرد كنعن الطعام) فيما ذكر ولو قتل به بالذات بان جسد بيت وسد نافذه فاجتمع فيه البدان وشأن نفسه مات وجب القود قاله المتولي (المراف الثاني فيما لم يدخل) من الانهال (في الزهوق وهو ما شرط) وهو ما (لا يوجب الهلاك ولا ينعف به) يحصل التلف عنده بغيره (بشوقف التأثير) أي تأثير ذلك الغير (عليه) كالخمر من الردى فانه لا يوجب التلف ولا ينعف به وانما أثر التخطي فصولا بالحفرة والمجس لالتلف القود فيهما أو مصادمته لكان لولا الحفرة لم يحصل التلف ولو داسي شرط (د) مثل (الاسلاك) لا تقتل فلا تخاص فيه) أي في الشرط (واما على) وتسمى مباشرة وهي ما (تؤثر في الهلاك وتنعف به) كالجراح السارية وفي أكثر النسخ السابق (فيه) انقصاص وما سبب (وهو ما يوجب) أي في الهلاك (ولا ينعف به) وهو ثلاثة اشترط الاول (حسب كالا كراه) على القتل (فيه) انقصاص لانه مما يقصد به الهلاك غالبا لانه ولد داعية القتل في المكروه غالب الديق الهلاك عن نفسه (وبأنى) بيانه (د) الثاني (شرعى كالمشاهدة) لان الشهود تنسب اليه قتلها بما يقتل غالبا كالمشاهدة لان الشاهد تولد في القاضي داعية القتل شرعا كأن لا كراه ولد لها حسا (فلا ينعف من شهوده ولو) اذا شهدوا على انسان بما وجب قتله فلا حكم الحاكيمه فماتهم وقته بقتلها (الا ان اعترفوا بالعمد) والعلم بان قاتلوا تعددنا ما علمنا أنه بقتل يشهدتنا (وجهه) لو كان علم به فالقود عليه (دونهم) لانهم لم يشهروا

في النهاج لان لا يعرف الولي بهما كغيرهما وعلى حصر ما اذا لم يعرف الولي ولكن جيع القاضي والشهود وقال حسا القاضي كنت عالما بالذنب الشهود حين حكمت بشهادتهم بالقتل فلا تخاص على الشهود ويكون القصاص على القاضي لانه الذي قتل ولا أو لشهادته كذا ويذكر في الولي قال الباقية ان في قوله الولي أم ما مات لولي وهم ولي القتل ولولي القاتل لولا لولي القاتل أنا أعلم كغير ما في جوعه اذ ان موثقتي فلا تخاص عليهما لم يذكر الاصحاب هذه الصورة اه وهو ظاهر

قوله والذات المرفقة كقيد من معهود من العرفي والسر وسأني (قوله والاوجه ما قاله المتولي الخ) أشار إلى تعميمه وكتب أيضا وهو صرة
(قوله والذات المرفقة) كقيد من معهود من العرفي والسر وسأني (قوله والاوجه ما قاله المتولي الخ) أشار إلى تعميمه وكتب أيضا وهو صرة
المسألة (قوله لا لماعلم انه سم كان من حقه أن لا يورج) فأنشأ ما لو حرجه وقال لم اعلم انه سم منه (قوله ولو قامت بينتان السهم الخ) مثل
البقيتي عبادا فهو عدلان بان تناول القدر العلاف من السهم يقتل غالبا لم يقتل غالبا بل يجب القصاص على
من قدم السهم ثم لا فأنشأ بابا به لا يجب القصاص هنا الا اذا ظهر بمار بق شرعي ان ذلك القدر الذي تناوله المظوم قتل يقتل غالبا (قوله
وكتب اذا كان يتناوله نادرا) فهو سمه الشارح كعبه المتأخرين من قولهم غالبا وايس (هـ) كذلك فان التقيد به لا جرح بان القول
الارواح يجر بان القصاص

حداد لا شرعيا فصار قولهم شرطيا كالمسالك (وسأني) ببيان ذلك مع زيادة (في الشهادات والثالث
عرفي كقيد من معهود) طعام (مسموم) ابن بكاه (فان أوجره سميا) صرفا أو مخلوطا (يقول) مثل الملوحة
بفتح الجيم (غالبا فان القصاص واجب سواء كان السهم موحدا أو غير موح و ان كان لا يقتل غالبا
فتبعضه عدلا فقصاص (وكذا) وجوب القصاص (اكراميا هل) بانه سم (عليه) أي على شربه به
نشره ومات (لا) اكرام (عالم) بذلك وكلام الاصل هنا محمول على هذا التفصيل فشر ينشأ كونه في الكلام
على اكرامه على قتل نفسه حيث قال ويجري القولان في ما لو أكرهه على شرب سم فشر به وهو عالم به وان
كان ما لا فعل المكره القصاص قطعاً (فان ادعى القاتل الجهل بكونه سميا) ونارعه المولى (قوله ان)
أحدهما لا يصدق فليزيمه القصاص كالوجوه ما قاله المتولي ان كان من يخفى عليه ذلك صدق والا فلا (أو بكونه قاتلا)
يعني بخلاف الجرح استواء ما قاله المتولي ان كان من يخفى عليه ذلك صدق والا فلا (أو بكونه قاتلا)
ونارعه المولى (فالقصاص) واجب لانه لماعلم انه سم كان من حقه أن لا يورج (ولو قامت بينتان السهم
الذي أوجره يقتل غالبا) وقد ادعى أنه لا يقتل غالبا (وجب القصاص) فان لم تقم بينتان ذلك صدق بينه
فان ساعدته بينة فلا عين عليه كالمحرم به الاصل (ومنه) أي من السبب العرفي (السهر وسأني)
بأنه في الباب الرابع من وجوب الية وحكم السر (فروع) هـ لو (أضاف جلا غلا) الأولى أضاف
عائلا (بمعجم أودس) أي طعام الرجل المذكور (أو في) ما في طريقه (وكان يتناوله) أي
كلان الطعام والماء (غالبا) تناوله ومات به (فلاقصا) لانه فعل ما له به باختيار من غير الجاء
حسب ولا شرعي مع أن القصاص يدعى بالشيء (بل) تحبسه (الدية) أي دية شبه العمد (ان جهل السهم)
لان الناس غرو لم يصددها هلك نفسه فاحمل على السبب الظاهر بخلاف ما اذا علم له انه هلك نفسه وكذا
اذا كان يتناوله نادرا (و) تحبسه (قيمة الطعام) والماء لان الداس أأنه عليه (وكذا ان غلبى بشراف دهايزه
ودعه) البه أو إلى يده وكان الغالب أنه يجر عليها اذا أتاها فاما وقع فيها ومات بذلك فلاقصا بل دية
شبه العمد ان جهل البقران كانت غير مغطاة ولم يدعه فهو من كان المدعى لا يبره العصى أو نحوه
ففيه عمد (و) يدعى أكل مسموم بغير ان ماله (لانه المهلك نفسه (وان أضافه أو أوجره) مسموما
بسم يقتل غالبا (وهو لا يجر) اصغر أو جنون أو نحوه ومات به (فالقصاص) واجب وان قال هو
مسموم لان غير المميز لا اختيار له والتقيد بغير المميز من يذنه وبه صرح الماوردي وابن الصباغ والمتولي
وغيرهم ووقع في الاثر انه لا فرق بين الصبي المميز وغيره وقوله أو أوجره صوابه أو تناوله كالمحرم به الاصل اذ
الاجبال لا فرق فيه بين المميز وغيره وقد تقدم أول الضرب الثالث (ولو قال لعادل كله نفيه) الأولى قول أصله
وف (سهم لا يقتل ماله) ومات به (فلاقصا) بل ولا دية كالحص عليه الا مخرج به الماوردي
هـ (فقد) لوقتي (بالا ليا) غير يجر (في ما مفترق أو نزل وأمكنه القصاص) منها بسا حقا أو غيرها
(فقتل) كان ترك السباحة بلا عذر (فهدر) لانه المهلك نفسه بأعراضه عما يجيب (وان سلك في) اسكان

لاجل ضمان الدية
وهذا واضح ثم رأيت
البقيتي قال ان القدر الذي
ذكر من أن يكون الغالب
أكله من قتل من ذكر وهو
غير معتبر ان المأكول هلك
غالبا أو أماعدا لا كل فلا
أثرهما اه وكتب أيضا
أنشد الشارح هذا من قول
المصنف يتناوله غالبا تبعا
لاخذ بعض المتأخرين
من قول المنهاج والروضة
وأصلها الغالب أكله من قتل
ذكره لاجل جريان
القول بوجوب القصاص
للاحد اذ كان نادرا
قال الزركشي كالأدري
قوله الغالب أكله من قتل
يعرضه الأكثرون اه
وقال البقيتي لم يذكره
الشافعي وليس بمعتبر لان
من رى إلى شخص تقتله
لا يعتبر ان تكون الاصابة
غائبة بل العبرة في المرمية
أن يكون سلاحه المرم
وبقي القوم أو غيره يقتل
غالبا من غير غلبة الاصابة
كذلك هنا اه (قوله

وكذا ان غلبى بشراف دهايزه دعاه) قال السكه لوني الحق انه اذا دعاه إلى داره وغلبى بشراف دهايزه داره الغالب المرم عليه وقع فيه
ومات فان كان صابرا أو مجنونا أو غصبا يرى وجوب الطاعن وجب القصاص وان كان غيرهم يكون على القولين المذكورين في تعاطيها وهو
أضافه كالمسموم (قوله أو أوجره أو نحوه) أي كالمحرم به بوجوب طاعة الاصر وقوله وبه صرح الماوردي الخ ونص عليه في الام
قال الأدري قاله ابن الميز وغيره ومن أطلق الصبي كانه اكتفى بقرته بالجنون والاعمى الذي لا يعقل (قوله صوابه أو تناوله) هو كذلك في
بعض النسخ (تنبيه) هـ قال الدبلي لودفع البقرة باقية حبسه مطلقا ولم يجبره فقتله فلا ضمان وقيل قولان بناء على ما جرح السهم في
طعام يتناوله

(قوله فرعون) عندما يؤذ بالمال (الم) امرأته وقد نزل الحاجتها فتركته ولم يهاجر بها منها وذبح طاعة قربة من الطفل من الذرافقة قربة
مضمونة قال الاصمعي في تناو به ان تركته في موضع بعيد من النار لانه قد يسفر طوق العادة فلا يمان عليها ارقى موضع قربة بحيث تعد
مفرط على العادة وجب الضمان على عاتقها (٦) وقد نص بعض اصحابنا على نقلها هذا (قوله لان المباشرة أقوى من الشرط) ونلجها اذا

أسكن الرجل الرجل
ولم يأت خرقته ذل القاتل
وجبر المالك على تأديبها
أخرجه المرقطى ويصح
ابن القلان استاده فاقه
الشافي على حمل المارة
لما وجد الزاني دونه (قوله)
تعلق بالمسك لانه بعد
قائه عرفا كذا من كسج
عن النص وقال في الغلب
لا خلاف فيه قال شيخنا
ولان المباشرة هنا غير
مستقلة لوجود الادلالة
معا مثلاً فلا يخالف
ما سبق (قوله لا يمكنه
ان خلاص منه) أي في
الغلب (قوله ولا شيء على
الملكى وان عرف الخال بالمال)
أي لصيرورة القائه بعرض
مباشرة مستقلة شرطاً لمحض
قال شيخنا ذلك علم ان
هذا غير مخالف لما قدمه
الشارح بقيل في قوله نعم ان
منع مانع من تعلق القصاص
بها كان كان القاتل مجنوناً
أو مبعضاً بالاعتاق بالمسك
وان ادعى بعضهم المخالفة
(قوله فان التقصير حوت)
فعلى الملقى القصاص لو
انقض منه ثم قطع الحوت
سالم الميزم القصاص خاص
وتزعمه الملقى فله قال
شيخنا دية عبد
والنقد بالمرق قد ينفذ

اثباته دون الاول غير المرقن فيها فهو مبالا (قوله كلا كراه على القتل) ولو من السامان والذى رجحه (وكذا)
المعتبرون انه لا يحصل الا بالقتل أو بجراحات من التلصص كالقطع والجرح والضرب الشديد في الصغير للارجح وعلى الخلاف الاكراه
بالقرب والقتل في الجرح لو كتب كتاباً يقتل رجل والكاتب ذوقه ولا يتخلص المكاتب اليه الا بالدية فكذلك الغلظ (قوله فيقتص من الاثم)

٢
لانه اذا علم انه اذا اسره من القوادى فكيف من الاسراء حمل المقتود (قوله وكذا المأمور) قال الزكى ينفى أن يشاء ما به على الكفر
بما دأب عليه من الله والشى والغلبة فان أفرط فزعم بحسب أسفا على اعتباره فيكون له ولا وجها لزم من قوله وكتب بضاعتى البغوى
ما يفهم من على وجوب القصاص على المكره اذا كان يعلم ان الاسراء لا يبيع له الاقدام المأفون انه يبيعه فانه يكون قد أفرط وعليه من ما حكم
عنه القوت فعلى هذا فانه لا بد له المصنف اه المخذ اطلاق الاحجاب (قوله كائن) كرهه مسلما الخ كرهه كرا حسبا لا على قتل
ووجب القصاص على المكره فقط وفوقه عكس القصاص على المكره ومثل البلقيى (٧) عملا كرهه على قتل قطع الطريق وقتلا
ووجب القصاص على المكره فقط وفوقه عكس القصاص على المكره ومثل البلقيى (٧) عملا كرهه على قتل قطع الطريق وقتلا
ووجب القصاص على المكره فقط وفوقه عكس القصاص على المكره ومثل البلقيى (٧) عملا كرهه على قتل قطع الطريق وقتلا

لأجل الوجه القاتل بأنه قد قُتِلَ فان لم يكن فخماً أي خماً أعدهوه بمعنى شبه العمد فكلام المصنف على الإطلاق وقال ابن السكيت في حواشيه
التفريق أن نزول البئر وصعود الشجرة ونحو ذلك أن كان مبالاً بمنه في العادة فاجب فيه القصاص وإن كان مبالاً بمنه غالباً وبشبه
عمده (قوله أذوالأثر بهذا السر والاختلاق الخ) قال في الآثار ولو أكرهنا في سر بسم يعرفه بشره وبما فلا قصاص وإن لم يعرفه
وبب القصاص (قوله قال في السر الصغير وبشبه أن يقال الخ) أن أثاراً في قصصه كتب عليه وقت البلقيني عن أبي الفرج الزائراً لقصصه
عن الأشعث بالشديد في قصص القصاص كثير من قوله وقد ذكره الرافعي في منجيات الدية على الصواب (العمدة) وما ذكره المصنف بناء على أن
المكروه شر بل وإن سقط القصاص عنه لاشبهه بغير جناية المحكوم قتل نفسه

● (فصل) ● لا يباح القتل ولا الزنا بالاكراه الفرق بينهما أن الكفران التلقف بالكفر لا يوجب وقوع مفسدة الكفر إذا كفر الذي يوجب المفسدة انما هو الكفر بالقلب بخلاف الزنا والقتل فانه يوجب المفسدة قال النashري ومثلهما ان الزنا كالزنا والقطع وازالة الطائف ومانع مثل القتل لعلهما بالغريم حيث انالاف النفس المحرم لذاته وانتكاح البضع (قوله وقدرته انه لا يباح به القذف ايضا) أي دأبس كذلك بل قال الأذري ان الخصم وجوب التلقف حيث أنه لا يباح فيه الاكراه لانه يباح به بلا خلاف (قوله قال ابن الرضا) أي لانه انما حرمت عليه لم لا يحل المال وأبدى الباقي في المرد والاف المحسن تردد ما عنهما غير موصوفه بل يقال هل (قوله يباح قتلهما بالاكراه) أي انقول انما هذا منصب الامامة الاقرب الاول ومنصب الامامة لا يقتضي تحريمه في الحالة المذكورة لان الاقتناء على الامام انما يلام عليه المختار (قوله ويباح به قتل الكفر) أي التسليم به بالخ لا يوجب (ق) اذ لا النفس في اعراض الدين مشروغ في الجهاد وغيره قال الأذري

يناهي القول بالوجوب في بعض الاحوال على بعض الأشخاص اذا كان فيه مصادفة للحرم والذرية وعلم ان الضرر يؤدي الى استباحتهما أو استباحتهما ومن على هذا ما في معناه أو اعظم منه وله محل الوجهين في غير هذه الاحوال حيث لا يتولمن الصبر غير مونه اه (قوله ويباح به بل يجب كائنا الذي في وسيله ونقل ابن الرضا الاتفاق على انلاف مال الغير) قال في التدويب لا يصل منها شيء الى الوجوب الا انلاف المال على ماني الحادى الصغير والغنيق خلاصه هل يوجب المصنف اتلاف المال وان كان الاكراه بغير القتل والقطع والمكره على شاة الزود قال الشيخ عز الدين بنسفي أن ينظر فيما يقتضيه فان

● (فصل) ● فيما يباح بالاكراه وما لا يباح به (لا يباح القتل) المحرم لذاته (د) لا الزنا بالاكراه لعلهما بالغير وضعية أنه لا يباح به القذف أيضا والاف لامع تصور الاكراه على الزنا الانتشار المتعاقب بالشوة ليس شرط الزنا بل يكفي مجرد الاصلاح والا كراه لا ينافيها ما القتل المحرم لغيره كقتل صيدان الكفار ونسأهم فيباح بالاكراه كقوله ابن الرضا (ويباح به الخ) أي شره استبقاء المهجة كيباح ان غص بلقمة فان بها اخضر اذا لم يجد غيرها (د) يباح (قوله الفرقة) كالافطار في رمضان على القول بما بال الصوم به (د) يباح به (كلمة الكفر) أي التسليم به او القبل معامتن بالامانة وقوله تعالى الا امن ا كرو بقلبه معامتن بالامانة (والامتناع) من التسليم بها (أفضل) وان قتل مصاروة ثيا على الدين كما يعرض النفس للقتل جهاد (ويباح به) بل يجب كقوله الغزالي في وسيله ونقل ابن الرضا لا ينافي عليه (انلاف مال الغير وصيد الحرم) لان لهما بدلا كقوله (وضعهما) أي كل من المكره والمكره المال والصيد والقرار على المكره لتدنيه (وليس الغير وهو المالك) دفعه (أي المكره) عن ماله بل يجب عليه ان يفي روحه بماله كما ينال المضطر طعامه (واو) أي المكره والمالك (دفع المكره) بما أمكنهما لانه صائل وظاهر ان غير المالك لا يكره بل وغيره كالمانع فيما ذكر

● (فصل) ● ولو (أتمته) أي السبع (ح) مثلا فقتله فان قتلت أي كانت مما يقتل غالبا كافى مكة وتعاين مصر (فمعد) فيجب القصاص (والقتل) فحيدته (وان ألقاه عليه أو ألقاه عليها) أوفده ومرحبه مكان فيه حيوان ولو شقيا (أو طرحه في سبعة أو ألقاه) ولو (مكتوبين يدى سبع في) مكان (منسج) كسهره (أو أغراه به فيه) أي في المنسج فقتله (فلا ضمان) سواء أكان المقتول صغيرا أم كبيرا لانه لم يلجئه الى قتله وانما قتله باختياره فصار قتله مع قتله كالامتناع الباشرون ان السبع ينفر بطلبه من الاذى في المنسج فجعل اغراؤه كالمعدوم ثم ذاقه من اجباب القصاص على من أمر مجنون بأمر أو أوعاه باعتد طاعة أمره يقتل فقتل ولو بمنسج نعم ان كان السبع المقرض ضاربا شديد العدو ولا يأتى الهرب منه وجب القصاص على من قتله الرافى عن القاضي وغيره وكذا قتله في الرضا لكن عن القاضي فقط ثم قال لا مما وجب الامام هذا باسنادنا وكذا كالمالك أطلقه الا صاحبو أم البغوي وغيره جعلوا السبع مختلفا في المصنف في شرح الزائدي قاله الامام وجزم به الغزالي في وسيله وقال في المطلب انه الذي يظهر وجهه ومحل ما ذكر في الحرأما الرقيق فانه يضمن باليد (وان كان) طرحه ولو غير مكتوف أو اغراؤه (في مضيق أو حبسه) أي مع السبع (في بيت أو بئر أو دهنه حتى اضطر

(٢ - (اسم المطلب) - رابع) اقتضت قتلا أو لحقة أو مالا أو لحقة به (قوله والقرار على المكره) قال الجلال الباقى في طهر من هذا الكلام ان محل فعله فيما اذا كان المكره ضامنا حتى لو أكره حتى يسلم على أو على تسليم ما هو فيه فانه لا يكون طر يقاتل الضمان لان المكره بكسر الراء لا ضمان عليه وقد ذكره الرافى والنووي في باب السبع عن التهذيب فيما اذا اتى السكافرون ولم يتعرض لما اذا أكره فضع على اتلاف مال نفسه المكره بغير الرضا وقبضه ان يجب على المكره بكسر الراء نصف الضمان على الاظهر وجب على القول الاخر ولو أكرهه على أن يسلم ماله لا خوف تلف في ذلك الثالث ما ذكره بك الراء طريق في ضمان النصف في الاظهر وجب على الاخر والقرار على الثالث المتلف فان تسلمه المكره فهو ضامن للكل قطعاً لانه تسلمه غصباً ولو أكره شخص شخصاً على أن يترك شخص بمال فتركه فالا ضمان على المكره اذ لم يوجد منه الا مجرد اللفظ فلو تركه مكره ولو لم يتخار فانه الذي اتلف مال نفسه (قوله وجب القصاص على من قتله الرافى عن القاضي الخ) أشار الى تصحيحه

(الب) أي إلى قتله (والسبع عما يقتل غالباً) كما دونه وذب (فقتله في الحال) أوجحه جرماً يقتل غالباً الزمه القصاص (لأنه ألت السبع إلى القتل) ولأن الحيوان الضاري - كما يصير كالإنسان (أو) جرحه جرحاً يقتل (مادراً) يعني لا يقتل غالباً كما يصير له (فشد به) كمنأثره (ولم يشترط طوافي القتل) الحماض (الضيق) والوقاية. وكلام أسهل ولم يعرفوا في القدم الحجة بين المضيق والضيق (والسبع على السبع) لأنهم انتشر (بطبعه) أي (الآدي) بخلاف السبع فإنه يب على الضيق ودون التسرع وهذا هو ألفاء مكتوباً فاعلمت من أخته كاس (والجنون الضاري كالسبع) المغمري في المضيق وفارقها التسرع لأن السبع يفر من الآدي كما يفر من الجنون (وذكر الفرق الرابع) من المغمري عليه في تخلفه من السبع (كترك السباحة) فبحسب (وإن ربطا به كلباً معزاً وادعاه) إليه (ولم تغرقه) فبات (فلا ضمان لأنه ظاهر بكن دفعه) بعضاً ونحوها (د) لأنه (يد) ترس باختصاره (الطرف الرابع) في اجتماع باشرته فإن دفع عليه اثنتان معا أكثر (أي أمرأته) (بان) يعني كأن (جرحاً أحدها) رزقته وقته لا آخر منهن (أي قلعتن رزقها) عاملان انقض منها ركعتان (جرحاً) معاً أوكل منها (جرحاً يقتل غالباً كان) أحاطاً ما تأنر (فقلع أحدهما الساعد ولا آخر العضم) معاً أو تعاقبا وما تأنر به (بسرهما) لا شراً كهما في القتل وجهه في الأخيرتان القطع الأول ودان نشره سر بته أو لم تأنر به إلا معاً الرتبة وأقسامها الآلام التي فاشية أو أوجاف وأحياناً واحدة أو زواجر أو خروجها فإن يجب القصاص عليها وليس اختلافه في كثرة الآلام وقتلها فاعلم أن تساو جها في القتل كل جرحه واحد جرحاً واحداً جرحاً واحداً فثبت أن ذلك نعماً فإلّا نزل فرب جرحاً لها غور ونكابة ثم تحمل جراحات وتوله يقتل غالباً جرحاً واحداً (فالجرح أحدها ودفع الآخر هو القاتل) فقله القصاص أدل إليه على ما يقتضيه (وقتض) من الجراح أو يؤخذ منه المال (بالجرح أن تقدم) على التسديف سواء أؤتمن بمس من الجرح للو بطر أو لم يطر (فمن القتل أم بقتل الوست بعد موين أو نحوهما لأن حياته في الحال - ثمرة صرفته نافذة (فإن تأخر جرحه) عن مدفعه (عزراً كالجاني على البيت) لو تسكره من مو القاتل هو المدفع (والتدفيان بجذعه أو بقده أو بجرحه كرسباحت) وجسلى (مستوف أو بين الحنوة) (ينبغي) بغير ذلك (إلى حركة المدحرج) وهي حالة الخوص (العالم به) بصر أو اختياراً (بان) لا ينبغي (البصير وأدرك) ونطق وحركة اختيار بان فلا يبرق بقاء الضر وبين فقد يبدد الصدور وتترك مشاؤفي النصف الأعلى ويترك وتكلم بكلمات لا يمكنها الانتظام وإن انقضت فليست صادرة عن به واختصار (وله) في الحالة المذكورة (حكم) فلا يصح استسلامه ولا رده (ولا غيره) هملان أن الرأى التصرفات ويصرفها إلى اللورثة (ولا يرثه) ولا يرثه من أسلم) أوعتق (ح) بتدخلف بعض انتهى في التزج (الب) أي إلى حركة المدحرج فليس له حكم الميت فجب بقتله القصاص (والفرق) وبين المقدور (أن المريض حينئذ لم يقع كونه) وقد بان به ذلك بتبني (بخلاف المقدور) في منعته (فانه يقطع بأنه لا يبش حاله على السبب الظاهر) وجعل في الأصل هذا فرقا قائماً انتقال

والبحسن العود فكم من مدنف نشق الجيوب عليه و يشد حنكو بسوى كفنه تشو وقوته ونعود فلا يتصر والحكم بعد
 بالوالى على تقمالي يحدو: من نفسه فاذا امر ضارب رقيب وهو بنفسه فحده فان لا على العقيق قاله الامام (عليه السلام) ينزع
 من المرء بضرب سبع وهو ان لا يوافق القصاص عليه فقل اصاصا لي تلك الحاله وقع وقوله لا تشي: بعد ذلك اصاح القصاص ولو غف
 مثل هذا في الذي قطع الحرقومور يشهد مع قصاصا اتفاقا انه لو غفاسحق القصاص عن المرء بضرب سبع فغف ولو غف عن الذي
 قطع حلقومور يشهد بل يصح العفو له الذي فيه

قوله ولان المر يضلم بسبق متاعلم) علم منه انه لو ضرب بتمت لصار به الى ادفى الرنق وقتله فاقبل انه لا يضمنه لانه وجد عليه بحال الهلاك على
فانكر السبع (قوله ونفسه كلام المصنف ان المر يضلم المذكور يصح اسلامه وردته) فذكر كالمصنف عدم جنتهم ما منه في كتاب الوصايا
(قوله ليس كهوفي الجناية) أي وارثه والارثته (قوله أنافي غيرها فهو فيه كهو) قال الشارح يجري عليه حكم الاحياء التي الوصية ونحوها
لعدم الاعتداد بقوله فاقدم (قوله من عدم جنتهم فهو اسلامه) حاله ترك الاعتداد بقوله (فصل) (قوله اذا قتل مسلما ظنه كافرا) أي
حريا (قوله لزيه) اعلم ان الراعي قال في ظن كفره بان كان عليه مزي الكفار أو آراء (11) يعظم آفاتهم فلما كونه على مزي الكفار
فانقضى كلام الراعي في

الردة موافقة الحنفية على
انه ردة لكن يرجح النووي
خلافه وأما تعظيم آفاتهم
فقد حكاه الراعي عن
البحري وأطلق في الروضة
لكن في باب الردان تعظيم
الاستعداد بالسجود والذبح ردة
وقال في المسامات الظاهر
انه على سبيل المثال وقال
الباقي قد يجعل على ماذا
كان مكراه على التعظيم
والقاتل لا يدري أي يكون
فعل من الخدمة لموضعها
من كس وغيره مالا
يقضي كفرا ع وما حكامه
من الخلاف بين الراعي
والنووي في كون التزبي
يرى الكفار ردة محله اذا
كان في دار الاسلام كما
سند كرهه أنافي دار الحرب
ولا يمكن القول بكونه ردة
لاحتمال ان لم يجد غيره كما
هو الغالب أو ان يكره على
ذلك وكلام الراعي والنووي
في باب الرد وان كان
مطلقا فيجعل على ماذا
كان في الاسلام لما ذكرناه
فمن (قوله في دارنا) بغير

بعد بخلاف المقدود ولان المر يضلم بسبق ففعل بحال القتل وأحكامه عليه حتى يجرى الفعل الثاني والقدر
منه بخلافه ومضة كلام المصنف أن المر يضلم المذكور يصح اسلامه وردته وليس مرادوا عبارة أصله سالمة
من ذلك ثم ما ذكرناه من ان ليس كالتحمل على أنه ليس كهوفي الجناية أنافي غيره فهو فيه كهو
بقدرته ما ذكر في الوصية من عدم جنتهم واسلامه وقتوت ونحوها (وان شئت في الانتباه اليها) أي الى
حركة الذبوح (رو جمع أهل الخيرة) فيعمل بقولهم والمراد قول عبد الله بن مسعود
(فصل) فيما اذا قتل انسانا ظنه على حاله فكان بخلافه (اذا قتل مسلما ظنه كافرا لزيه) أي لكونه
يرى الكافر (في دارنا لزيه القصص) أو والديه مع الكفار ولان الظاهر من حال من يدارنا العصة (أو)
تزيه (في دار الحرب أو بطن كفرة وهو بصف الكفار) ولم يعرف مكانه (فلا قصاص) عليه (وكذا
لاديه) لأنه انما الظاهر هو أنه أعرف في دارهم مساماة لا سوء أعين شخصاً ما لان عرف مكانه فذكر قتله
بدارنا أي اذا قد قتل بحسب النصاص أو والديه المخلفين مع الكفار أو قتل غيره فاصابه بحسب الدين
المنفعة مع الكفار وهذا ذكره الاصل في باب كفارة القتل وحذفه المصنف ثم (وتجب) عليه (الكفارة)
لقوله أنه وان كان من قوم عدو لكم فهو ممن فخر برقبة فان من يعني في مكانه الثاني وغيره (فان
ادى) عليه (علمه باسلامه) فقال لم أعلمه (فان قال قول القاتل) يعني لانه أعرف بحاله (أو) قتل
مسلم (عده ذنباً أو مذبذباً أو حرا عده) (عبدان) غير قاتل أبيه (لأنه قاتل أبيه أو) ضرب برضا
لغته (غير مرض) ضرباً يقتل مثله المرض دون غيره فقاتلته (وجب القود) أي القصاص لانه
قوله عبداً وداناً والقتل لا يبيع القتل والضرب أنافي الذي العبد وغير المرض فظاهر وأنافي المرء فلا ت
قتله الى الامام لاني الاستعداد فاشبهنا العلم بحريم القتل وجهل وجوب القصاص والمرضى عالماً بالتعزيم جاهلاً
بوجوب الحد بخلاف من أبيع الضرب كما ضرب وقد ذك بالغل لانه عمل الخلاف في جعل العلم بوجوب القود
قطعا للفرق كما قال الراعي بين وجوب القود هنا وعدم وجوبه فيما اذا أباغ انساناً بوجوع سابق لا يعلم
أن الضرب ليس من جنس المرض فيمكن احالة الهلاك عليه حتى لو ضربه من الجوع فضره ضرباً يقتل مثله
وجب القود (لان) قتل مسلماً (عده حربياً) وكان يرى الكفار يدارنا فلا قود عليه لعنه والترحيم
من زباده وقار المرء في سائر بان المرء لا يتحلل في الحرب يتحلى بالامانة فتعرف الذي والعبدان الظن ثم
لا يبعد الخلف بخلافه هنا في القصص قود الانتم يعودون الجاني الى القتل مجمل أو غيره قاله الانهري
(الركن الثاني القاتل بشرطه العصة) باعنا أو أماناً لخبر مسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
فاذا قالوا هذا صعدوا مني صاهم وأوهمهم الامعة وألقوه تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله الآية
وقوله تعالى وان أحد من المشركين استجار الآية (فلا يقتل مسلم) معصوم (بغير معصوم كالمرء) والحرى
ولسبياً وامراً وعبداً وانما حرم قتلهم رعاية الحق الغنائم لالحق الله تعالى والاصل في ما قبله قوله تعالى
اتلوا المشركين حيث وجدتموهم وجرم من بدل دينه فاقتلوه (وكذا الزاني المحسن) لا يقتل به مسلم

مع أهل الحرب (قوله أوله في دار الحرب) أو في صفهم (قوله وهو بصف الكفار) ولو يدارنا (قوله فلا قصاص) وكذا لاديه لعنه الظاهر
صورته أنه ان يكون القاتل مساماة أو ذنباً استعان به الامام (قوله سواء علم في دارهم مساماة لا سوء) لانه أسقط حرمته بغيره فانتم في دار
الحرب أو في صف أهل الحرب لا يدين هذا الا بالآية (قوله أو عده ذنباً) أي أو معاهد أو مذبذباً (قوله وأما المرء) أي والمرء فلا
ظن الصلابة الضرب (قوله والترحيم من زباده) وحري عليه شرهه أيضاً وفي الخادم ان في القود مقتضى ترجيح الشرح الصغير
(قوله باعنا أو أماناً) أو بضر بالحق على كافر (قوله كالمرء والحرى) أي والصالح وقاطع الطريق الذين لا يندفع شرهم مالا بالقتل
وسباً فمن قتل في قتال البغاة لا يضمن (قوله وكذا الزاني المحسن لا يقتل به مسلم الخ) يشمل ما لو رجع عن كفره بعد الجرح ثم مات بالسرابة

قوله وسواء ميت وثأب الميت أم بالآثار) وسواء أقتل قبل رجوعه عن إقراره أو وجوه الشهود عن شهادتهم أم بعده ولو كان الزاني المقتضى ذمًا لم يقتل به كافر ليرد ثأب الجسد والوجوه قبله بطريق وجوه قوله ويقتل بقتل من عليه قصاص لغيره لقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانًا فأقصد وليه بقتله فدل على أن غير ذمته عن قوله (قوله الآن يكون ذمه) أي في القتل لحق الله تعالى (قوله وشروط التزام الأحكام الشرعية) فلا قصاص على حربي إذا قتل في حرابه ثم أسلم أو عقدت ذمة لقوله تعالى قل الذين كفروا فإنهم كانوا أولئك قومًا صافًا ودونهم قتلهم صلى الله عليه وسلم والعصاة (١٢) بعده من عدم القصاص من أسلم (قوله وتغيير ما بلغه يقتضى إله المكاف) لا يقتضى

معصوم لاستدراكه ثم حده الله تعالى سواء أقتله قبل أسره أو لا ثم يقتله أم لا أو سواء أثبت زماناً أو بآية أم بالآثار أو دونهم في تصحيح التوبة للثوري إن ذلك فعبادتنا بما بيننا وبينه أثبت بالآثار قوله (د) كذا (نارك الصلاة) عمداً (بعد الأسرها) وقد خرج وقتها لا يقتل به مسلم معصوم (و) يقتل بقتل من عليه قصاص لغيره (أي غير القاتل لأنه لا إله إلا الله) (د) يصح بيعهم وإعتاقهم عليه حتى قد يترك وقد يستوفى إن أم تحتم عليه كقسط الطار فيلم يقتل فإنه الآن يكون ذمه (د) يصح ترك الصلاة بالجنون (لعدم تكافئه) (والسكر) لعدم تحككه عندئذ منها (الارمى) فلا يصح بشئ من ذلك إلقاء الكفر (الركن الثالث القاتل وشروطه التزام الأحكام الشرعية) يقول كاذراً أصلاً أو مرتدّاً (فلا قصاص على حربي وجنوني) وإن تقطع جنونه (وأنتم) إذا أسلم لهم أهله أو أقرهم أو رجع القلم عنهم ولا يلزم لا يكلفونه بالعبادات الدينية ما عدا ما لا ينافي مع مقتضى إله المكاف وبأن البدنية (فقتل من زل عقله بحجرهم) من سكر أو دواء أو غيره بما بلغه يقتضى إله المكاف وهو جار على طريقته المشهور وخلافه كما يصح به وإنما قصص منه لتعديده وهو من قبله بالأحكام بالاجاب (وإن قتل) غير (ثم جن قصص منه) ولو في جنونه وإن ثبت قتله بإقراره (بختلافه) أي بخلاف إقراره (في) موجب (حداثة تعالى) فلا يستوفى في جنونه لأن الإقرار يقتل الرجوع فيه لا في موجب القصاص (في) (فرع) لو (قال) القاتل (كتب عند القتل صيدا أو أمكن) صده عنده (أو جنونا وعهد) جنونه قبله وقال الولي. بل كتب بالغا أو غير مجنون (صدق) القاتل بيمينته لا الأصل بقاء أصباها بالجنون سواء أفتقع أم لا بخلاف ما إذا لم يكن صباه ولم عهد جنونه (وإن قال أنا لا أصحي لم يخلف) أنه صهي لأن الخائف لا يثبت صبا ولو ثبت لبطأ عينه في تخافه بطل الخلف (وإن قامت يمينتان بجنونه وعقده) أي قامت أحدهما بيمينتين القاتل عند قتله والآخرى بعده عنده (تعارضتا ولا قصاص على حربي) وأنهم بعد قتله لعدم التزامه الأحكام عند القتل (بختلاف المرد) يلزمه القصاص للزمه الأحكام (باب ما يشترط لوجوب القصاص) (من المسألة) بين القاتل والقاتل وما لا يشترط له منها (فلا يؤثر من الفضائل في) منع (القصاص) ما عدا (الأثر) الإسلام والحرية والولادة فلا يقتل مسلم بدينه أو عاهده (نخبة الجناري لا يقتل مسلم بكافر (وإن أرمى) المسلم القاتل لعدم المساواة عند القتل (ويقتل) أي الذي والمعاهد (بالسلم) لأنه إذا قتل بالسم ما بين فهو ما أدى (البحري) لعدم عهده مع هذا من الركن الثاني (ويقتل أحداهما) أي الذي والمعاهد (بالأخرى) وإن اختلفت (الله) كهودي ونصراني لأن الكفر كراهة وأحد من حيث أن النسخ قبل الجمع (ولا يسقط) القصاص (بأسلامه) أي القاتل لتساويهما في الخطأ إذا لم يعبأ في لغو بيان حالهما بل يدل أن العبد إذا زنى أو فحش مع عتيق بقاء عابه، حد العبيد ولا يسقط القصاص لأن إسقاط الكفارة كالأمر في الكفر (ولو) كان أسلامه (بين حراقتوسرية) كان حراقتوسرية ذمياً أو معاهداً وأسلم الجارح ثم مات المجرور بالسرابة فإنه لا يسقط القصاص لما ذكر بخلاف ما لو أسلم

ذلك وإنما يقتضى كونه ملتزماً بالأحكام وهو ذلك كما (قوله لو قال كنت عند القتل سيدي أو مكن أو مجنوناً أو دال) لو اتفقا على أنه كان زائلاً العقل وقال القاتل كنت مجنوناً وقال الورث بل سكران صدق القاتل لأن الأصل برأءة تسلي ولا يندى عليه ولأن وال العقل حقيقة أنما يكون بالجنون (قوله أو غير مجنون) بأن قال كنت عاقلاً أو سكران (باب ما يشترط من المسألة) (قوله والولادة) أي والسببية كسبياً قال الملقني ويراد صلطان أحدهما الذمة مع الزمة فالذي لا يقتل بالمرد والثالثة السلامة مع الإسلام من أحاطهم لحق الله تعالى (قوله فلا يقتل مسلم بدينه وعاهده) وهذا منعهما من أحد الأجزاء والجنون غيرهم من العلماء خلافاً للخصم بدينهم لمهم صلى الله عليه وسلم قتل مسلم

بمعاهد وقال أنا كرم وفي يمينته الحديث ورواها الدارقطني لكنه ضعف فلا يخفى به اهـ ويجب عنه على عتب قد رجعت عنه على كونه أسلم قبل قتله إله المكاف كان ذمه حال قتله إذا لم يفتقر إلى وقوع لحوال إذا طرقت إليها الإختصاص كسأها هو الأجمل وسقطها بها استدلالاً ولأنه لا يتعداهل ككافرون المسلم فيمادون أنفسهم من الجراح بالاجتماع كما قال ابن عبد السلام فإنه نفس بذلك أولى واضح الثاني بأنه لا يقتل بالأسلمين بخلاف مع أنه في غير القتل كاذمي فالذي يثبت بالحد الكافر لا يقتل بالآخر وأما جازم الكافر في قوله لا يقتل مؤمن بكافر على الحربي لقوله بعد ولا عهد في عهده وذو العهد يقتل بآله معاهد ولا يقتل بالحربي في التوافق المتعاطفين فبأن أحدهما أنقوله لا يقتل. ومن بكافر يقتضى هجوم الكفار من أهمل الذمة والمعاهد من الحربي فلا يجوز تخصيصه بأهمل

بمعاهد وقال أنا كرم وفي يمينته الحديث ورواها الدارقطني لكنه ضعف فلا يخفى به اهـ ويجب عنه على عتب قد رجعت عنه على كونه أسلم قبل قتله إله المكاف كان ذمه حال قتله إذا لم يفتقر إلى وقوع لحوال إذا طرقت إليها الإختصاص كسأها هو الأجمل وسقطها بها استدلالاً ولأنه لا يتعداهل ككافرون المسلم فيمادون أنفسهم من الجراح بالاجتماع كما قال ابن عبد السلام فإنه نفس بذلك أولى واضح الثاني بأنه لا يقتل بالأسلمين بخلاف مع أنه في غير القتل كاذمي فالذي يثبت بالحد الكافر لا يقتل بالآخر وأما جازم الكافر في قوله لا يقتل مؤمن بكافر على الحربي لقوله بعد ولا عهد في عهده وذو العهد يقتل بآله معاهد ولا يقتل بالحربي في التوافق المتعاطفين فبأن أحدهما أنقوله لا يقتل. ومن بكافر يقتضى هجوم الكفار من أهمل الذمة والمعاهد من الحربي فلا يجوز تخصيصه بأهمل

ونوله ولا ذوهه كإمام يبتدأ إلى لا يقتل ذواله ولا جلاله ولا يهدو الشافعي أنه لو كان كافراً قالوه لخلص الفداء لأنه أصبر القدر والألا يقتل مسلم
 قتل كافراً يساهان لأنه عاهد على نفسه ما فكسفت يقتل به وإن عطف الخاص على العام لا يقتضي تخصيص العام على التخصيص (قوله يقتل
 من يبتدئ) يجب على المرتد لا يمتنع أحكام الإسلام هذا ما لم يكن في مسنة فلو ارتدت طائفة منهم شوكة وقوة وأتلفوا إلا أنفساً في القتال ثم تابوا
 وأسلموا في غنائمهم القوتل في البغاة ظاهرهما عند بعضهم لا ضمان وخالفهم البيهقي كذا قاله الرافعي في باب قتال البغاة وكلامه في الشرح
 الص غير مبشر ترجع المنع فإنه انقصر على ما خصه وهو ما نص عليه الشافعي في الأم في سر المروءي (قوله) يقتل مرتد وزان حصن بمثلهما
 (الم) علم بما ذكره الزاقي الحصن معصوم على الذي وعلى الزاقي الحصن وعلى المرتد (١٢) وغير معصوم على غير الثلاثة فإذا قتله أحد
 الثلاثة توجب القصاص

عقب إرسال السلم السهم عليه وقبل الإصابة لأنه لم يساوم من أول الفعل (و يقتل عبد مسلم بثلوه) كان
 مثله (الكافر) لماذا ذكر (ويستوفي لهما) أي الواو في الأولى والسيف في الثانية (الإمام بالذنن)
 منهم ما لا يفوض اليها (إن لم يسلم الوارث والسيد)
 حذوا من تسليم الكافر على المسلم فإن أسأله فوضه
 اليهما ولو قال ويستوفي لوارث والسيد الإمام بالذنن لم يسأله كان أضع (و يقتض الكافر بعبد)
 الكافر أي بسبب قتله (من) عبد (كافر ولو) كان (مسلم) لتساوى القاتل والمقتول
 (فصل يقتل مرتد بذي) وان عاد إلى الإسلام لتساوىهما في الكفر عند القتل فكانا كالذميين وإن
 المرتد أسأله من الذي لا يهدو له من داره ولم لا تعلق بغيره ولا يقر بالجزية فأولى أن يقتل بالذي التائب له ذلك
 وعلم منه قتله بما عاهد عليه (أو لا يهدو له) (لا يهدو له) أي لا يقتل الذي بالمرتد لأنه يهدو كالحري في جوامع أشرا كهما
 في الكفر (و يقتل مرتد وزان حصن بمثلهما) (و) يقتل (مرتد زان حصن) كما يقتل
 بالذي (لا يهدو له) أي لا يقتل زان حصن بغير ثلاثة ما خصه بفضيلة الإسلام ولغيره لا يقتل مسلم بكافر
 (و يقدم قتله) أي المرتد (بالقصاص الواجب) عليه على قتله بالردة لأنه حتى أدى (فان عني عتله مال
 أشد من تركه وقتل بالردة ولا بد أن تردولته مثله) لأنه لا يقبل له (و يقتل رقيق بحر) كما يقتل برقيق
 بل أولى (لا يهدو له) أي لا يقتل برقيق ولو لم يره لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والحي بالحي
 لا تقدر بعد ما عاهد من قتله بعد قتله ومن جدد جهنمه فقتل مع وقال البيهقي أنه من ذبح وإن المذبح
 ليس بشاة وإن صرع فمعمول على ما إذا أعتقه ثم قتله فيفدان تقدم المثل لا يمنع ذلك ولا يقتل حر ببعض كما
 صرحه الأصل (ولا) يقتل (بعض بالعض ولو تأسيا) حرية ورعا أو كانت حرية المقتول أو كثر لانه لا يقتل
 بحر بالحر يخرجه الرق حره الرق لان الحرية ينشأ عن مقتله ما لم يقتل جديعه مع أي وليس
 ذلك حقيقة القصاص فعلى عند نفسه لده ودليل ذلك المال فإنه يجب عند التادير ربع المذبح وربع
 القيمة في ماله وثلثي إلى بعان الباقين رقيقته ولا تقول نصف الحرية في ماله ونصف القيمة رقيقته (و يقتل
 رقيق برقيق مطلقا) أي سواء استويا كفتين ومكاتبين أم لا كان كان أحدهما قنوا ولا تحرموا أم مكاتبيا
 أم أم ولد لتساوى في المثل ولا نظر إلى ما اعتدله ولده من حب الحرية (لا مكاتب بعبد) أي لا يقتل به ولا
 يقتل الحر بعبد (ولو كان) المقتول (أباً) لأنه لما جملوه بالسيد لا يقتل بعبد (وعتق المقتول
 كإسلامه) فلو قتل عبد عدا ثم عتق أو حرره وعتق ثمان المجرور لم يسقط القصاص ولو عتق المجرور
 بعد إرسال الحر السهم عليه وقبل الإصابة فلا قصاص (ولا قصص فجن) أي في قتل من (جهل إسلامه
 أو حرره والغالب حر) في الثانية يوم في الأولى الشبهة وبغاف وجوب القصاص ذواله وقتل السلم الحر
 ليطابق صفه وإن حمل ما هاتفي قتله بالحر وبما هاتفي قتله بدار تارة بنية تعذيبه وجوب القصاص

حرره فالصحيح أن القصاص يجب لأن الحرية كانت متضمنة وقت المجرم قاله يحمي أن يقال بالعكس وإن القصاص يجب عند ذلك
 ولا يجب هنا والأول كما قاله الرافعي في باب العتق عن بعض الأصحاب جزم (قوله ولا يهدو له بعض ولو تأسيا) قال ابن الرافعي سألت عن
 بعض نصفه رقيقته فقام يذنبه عدا أو أبا يصاب عليه ليدوهل المسلمة منقولة أم لا ومن ذكرها فاجبت بان الذي ينبغي أن
 يقال قد كان بد البعض مضمومة بربح الحرية وهو ما يقابل الحر يتورع القصة وهو ما يقابل الرق فإذا كان هو الجاني على نفسه فقد
 سطر وربع الدية ليعاقب الحر بقتل الإنسان لا يحبس على نفسه شي وأما ربع القيمة ليعاقب الحر بقتل الحر وهو واجب للبد على هذا البعض فإن
 ما يقابل قتل عبد السبلان لا يجب على عبده شي وبقي ما يقابل قتل الحر وهو ربع القيمة وهو واجب للبد على هذا البعض فإن
 كان معه ما يحصل بهما بأداء غيره أو أخذ السبلان منه لانه لو كان مصرر الشيء معني بذلك فذمت إلى الميسرة قتله نفعها ولم أراجع الامهات

حرره فالصحيح أن القصاص يجب لأن الحرية كانت متضمنة وقت المجرم قاله يحمي أن يقال بالعكس وإن القصاص يجب عند ذلك
 ولا يجب هنا والأول كما قاله الرافعي في باب العتق عن بعض الأصحاب جزم (قوله ولا يهدو له بعض ولو تأسيا) قال ابن الرافعي سألت عن
 بعض نصفه رقيقته فقام يذنبه عدا أو أبا يصاب عليه ليدوهل المسلمة منقولة أم لا ومن ذكرها فاجبت بان الذي ينبغي أن
 يقال قد كان بد البعض مضمومة بربح الحرية وهو ما يقابل الحر يتورع القصة وهو ما يقابل الرق فإذا كان هو الجاني على نفسه فقد
 سطر وربع الدية ليعاقب الحر بقتل الإنسان لا يحبس على نفسه شي وأما ربع القيمة ليعاقب الحر بقتل الحر وهو واجب للبد على هذا البعض فإن
 ما يقابل قتل عبد السبلان لا يجب على عبده شي وبقي ما يقابل قتل الحر وهو ربع القيمة وهو واجب للبد على هذا البعض فإن
 كان معه ما يحصل بهما بأداء غيره أو أخذ السبلان منه لانه لو كان مصرر الشيء معني بذلك فذمت إلى الميسرة قتله نفعها ولم أراجع الامهات

(قوله وفريق بعضهم) أي
 القسور والاذرع والابل
 في الخدم ايضا بالحرية
 في القضا انكر منافي
 هذه الصورة لان الاصل فيه
 الحر فبما يشترطه فلها
 وجب فيه القصاص
 بخلاف غير القضا اذا
 جهل حر بتو له ذل
 شهيد وقال ان حر لم يثبت
 حرته بقوله على الاصح
 لا بد من ثبوت بالبيضة
 فلهذا لم يرد بالحر في اجاب
 القصاص مالم يثبت بيضة
 بذلك انه وفي نظر قال
 الجلال الباقية في صورة هذه
 المسئلة في شخص لا يظن
 اسلامه ولا حرته ولا القضا
 فغن اسلامه وحرته لا دار
 فغير با علم فتناع الظن
 (نحوه وما ذكره من انه
 لا يقتل في ذل عند حكم
 الحاكم الخ) ان اراد في نصيب
 قوله اذ وجبه او ابها
 الخ او قتله وله سدها
 ولهنا ولا تعتق هي
 وجب بالدية في ذمتها أي
 لانها حال وجوبها حرة
 قوله فيقتض من غيره
 ان قتله سفردا أو مشاركا
 لا تسخر قوله لو أخذه
 القاتل بادهما أو
 انتسب اليه (قوله الشقين)
 أي الأخوين (قوله لما)
 استعمل ما لا يخالف
 الزمان وبقائه قوله
 والصبرة بالهون قال
 الاذرع هكذا أطلقوه
 وينبغي أن يكون في حكم
 الزحف والوصار في حين بلون بان حشوة أو نحو ذلك مما يجعل صاحبه في غير الاموات في سائر الاحكام

فبما ان الحر والذرية والاسلام وقرق بعضهم بان ما هنا محله اذ لم يكن له ولي يدعي الكفارة ولا هي مسئلة
 القضا (ويقتل فرع باده) كغيره بل أولى (ويقتل الله ربه بعضهم) بعض ذلك ولا يقتل حر
 بعيد هذا تقدم قريبا لكنه اعاد ليشر كعم ما بعده في الحكم الاتي (ولا اصل فرع) وان نزل لغير
 الحاكم بالبرق ويحمدها لا تقاد الا من أبيه ورعايته حوته ولانه كان سيدا في وجوده فلا يكون هو سيدا في
 عدمه (فان) وفي نسخة فلو (حكمه) أي القاتل في الصورتين (ما كقتض) حكمه (في) قال
 (الاصل) بفرعه (دون العبد) الانسب بما فيه دون الحر أي دون قول الحاكم بالعبد (الا ان أخضع)
 الاصل (الفرع وذبح) وحكم وجوب القصاص ما كمن فلا يقتض حكمه رعايته قال الامام مالك وجوب
 القصاص (ولا يقتل عبدا من سلسان بحر وأب كافر ولا عكسهما) أي لا يقتل حر أو أب كافر ان بعد
 وان مسلمين (ولو حكمه ما كمن) وذلك لاختصاصه انما اتى بجمع القصاص وما ذكر من انه لا يقتل في
 ذلك عند حكم الحاكم بقوله من على أن حكمه به يقتض وهو ما نقله الاصل عن ابن كج في قول المسلم بالذي
 لكنه يحكي عنه أيضا احتمال انه لا يقتض وقال انه لو وجوهه أضاف أدب القضاة (ويقتل العبد بعد
 لولاه) كما يقتل ولله (لا) بعد (لو لم) كما لا يقتل ولله (فرع) كذا (لاقتض) (على) قال
 (فمن) أي في قول من (رثمه وله) زوجه أو مع غيره (كزوجه وله) أو زوجة وأبها ثم ماتت وله منها
 ولله لان اذ لم يقتض من الوالد بقتله على ولاقتض منه بقتله على من رثمه أولى (ولا) نصاص
 (على وارث القصاص) أو بعضه (كن قتل اباه له أخ مان) دورته هو وحده أو مع غيره لان الشخص
 لا يقتض من نفسه وقضية كلامهم أن الوالد يرث القصاص ثم يسقطه وقال الامام انه لو جهل له ولو رثه
 غيره واسقطه قال الاذرع والقياس كقول ابن الرقعة يقتضي عدم ارثه لان السقط قارن بسبب التام حرم
 بذلك قبل صدقة الواشي قال انه لا يجب شيء أصل انتهى (فرع) * (لو) (قتل ولده) مجعولا
 (بقتله) أي بدماعته (فلاقتض في الحال) لان أحدهما أبوه وقد ماتت لاسر كل واحد منهما بظاهر
 بقتل لا يستعمل أحدهما بغير اجتماع (فان الخلق) الوالد (ثالثا اقتض منهما) لان نفعه نسبة
 عنها (أو الخلق) باحدهما اقتض من الآخر لان نفعه نسبة عنه ولا شيء من الآخر (فان رجعا) عن
 تنازعهما (لا يقتل رجوعهما) لانه صار با احدهما في قول الرجوع باطل حق من النسب (أو رجع
 أحدهما) دون الآخر (فهو ابن لا تخرق مقتض من غيره) الاولي قول اصله من الرجوع (ان قتله)
 من زبانه ولا حاجة اليه لان صورة المسئلة لم تملك ما قلنا فان قتله أحدهما فالخ بالآخر أو بغيرهما اقتضت
 كحرمه بالاصل (هذا اذ لم يكن) لحوق الولد باحدهما (فراشا) أي بالفراش بل بالذرع وكما هو القرض
 (أما اذا كان) بالفراش كان (وطئت) امرأتين سكاخ أو شبهة (في عدة من سكاخ) وأتت ولده
 (وأمكن) كونه (من كل) منهما (فلا يجوز) أي في (رجوع أحدهما) في لحوق الوالد بالآخر والفقر
 ان النسب ثم ثبت من أحدهما لا يثبت بدعواههما اذ ارجع أحدهما لحق الوالد بالآخر وهاتين
 بالفراش فلا يسقط بالرجوع فلا لحق الوالد بالآخر (وانما يلحق) به (بالقائت ثم بآسائه) اليه
 (اذا باع) بغيره ثم أولى من تعبير أصله بأو (فان أخذه) القاتل (با حدهما) قال في الاصل
 أو انتسب بدعواه اليه (اقتض من غيره) أي غير من لحقه به (لانه) لانه أو بوقوله فان أخذه
 الى آخره على عارس (وفي مسئلة النداء) السابقة (لو أخذه القاتل با حدهما ثم أقام الآخر بيعة) بنسب
 (سمعت ولحقه) بها (واقتض من الاول) فان نفذ الاطلاق لعدم القاتل أو غيره ومقتل الوالد قبل
 الانتساب فلاقتض الا أن نفسه أحدهما عن نفسه وبقى الآخر على استلزامه فيقتض من الاول
 (فرع) * (لو) (قتل أحد الاخوان) الشقيقين (اباهما والآخر) حراما معا والعمرة في المبسة
 والتمتاع (بالهون) لمرور لا بالجرح (فلنك) منهما (القصاص على الآخر) لانه قاتل
 لورثه فان عمدا أحدهما فلا يعلق عنه ان يقتض من الباقي فان لم ينف قدم أحدهما للقصاص

[illegible][illegible]

(والقديم) له (بالقرعة) عند النزاع لاستوائهما في وقت الاستحقاق (فلواقص أحدهما) ثمانية قرعة وأبادر بأدونها (والمثل أتمه) بناءه على الإجماع من أن القاتل يحق لارث (نقص منه) أمين القصاص (ورثة أخيه) ولأقرق هاتين قرعاه لرجسية بن الإيون وعدمه لأن - هـ - إذا ما لم يعلم رث أحد هـ الآخر (وإن تعاقبا) فنقل أبوهما (والزوجة باقتصاص على) القاتل (الذي دون الأول) لأنه إذا سبق قتل الأب لم يرث منه فاته ورثه أخوه والأم فإذا قتل الآخر لم يرثها (الأول فنقل إلى بعضهما من القاصو وسقما بأقربوه - حتى القصاص على أخيه ولسبق قتل الأم سقط القصاص عن ظاهرها حتى قتل أخيه فثبت أن القصاص على الثاني دون الأول (لكن يطالبه) أي الأول (ورثة الثاني بنصيب أبيهم) إن كان موم وموم أبوا الأول - حذف أبيهم والتعير بنصيب موم وموم - كقبي سبعة أو بنصيبه (من الدين) للقتل الأول (وإن لم يبق) بينهما (زوجة فالحق) من الآخرين (القصاص) على الآخر (ويبدأ بقتل القاتل) منها (أولا) لتقديم من يبيع مع قاتل الخن بالدين (فلا يصح تركه) أي القاتل الأول في قتل أخيه لأنه إنما يقتل بعد قتله وبقتله بقتل الو كاله قاله (وإن يبيع بعد قتل هذا من الأصحاب وعندى أن تركه معج ولهوذا يادر وكه فقتل لم يلزمه شيء) لكن إذا قتل موكاه بالثو كاله (وإن كان القاتل) وقع منهما (معاقص بالقرعة) كما س (فيجوز) قبل اقتصاصهما (الترك) فيه (إن خرجت قرعته) لأنه يقتضيه في حياته (فمعا) أي دون من يخرج قرعته معاص من أن وكأنه تبطل بقتله وفي معاص من الر وباني (فلو وكلا من يقتص لهما) بأن وكاه منهما وكلا (قبل القرعة) يقتضيه (مع ترك قرع) بين الوكيلين (وحين يقتص من أحدهما ينزل تركه) لأن الوكيل ينزل بموته وكاه قاله البلخي فلواقص الوكيلان معا هل يقع الموت على أنفسه على نقل والظاهر أن قتله ما وقع وهو معاصم ولأن الو كاله قاله شرط دوام استحقاق الوكيل لنقل من وكل في قتله إن بقي عند قتله حيا ومعتق في ذلك (وبكره للوكيل قتل والده) جدا أو قصا راعية طرمته (لو هو أحد على أبيه عوج قتل) بكسر الجيم (قتل) لانتقامه لجمته بل ذلك لأبلغ في الجور ل لا يقتل بوشادة كاله يقتل بقتله ولأنه منهم باستعماله المتجاوز وقراعتقتل للمناة فوراً بالروضة والثاني أنسب بمسألة الأصل * (فرع) * آخر: (أو بعقتل النجوى) كجرهم (والثالث الأول ولو أنه ثم الثالث (أصغرهم ولم يخلف) أي القتلان (غير القاتلين فالثاني إن يقتص من الثالث وسقط القصاص عنهما ورثه من قصاص نفسه) وذلك لأنه لما قتل الأكبر كان القصاص لثالث والأصغر فإذا قتل الثالث الصغير ورث الثاني ما كان الأصغر يستحقه عليه (وبما يحق قتل من

استخاضاه ورفق باقی ماها فاذا عرف قاتل الاب قاتل الاب اخذ موثقا مال الاب فاذا عرف قاتل الام اخذها و
على قاتلها ارسله على أن يبيع قاتل الاب أو يبتعها من قاتلها خمسة أشنان ودينار ولو كانت بحالها لكن
المالاب وقتبها بوجه يسير الا اذا عرف قاتل الاب اخذها ولو كان لهما عا ثالث شقيق اسمه سالم فكلهم
ولسالم نصف مالها ووقوفها بقاتل الام ولسالم نصف مالها بوقوف الباقي لقاتل الاب ولسالم على قاتل
الام من نصف مالها بوقوفه ولسالم أيضا على قاتل الام القودغان في عنفه عليه نصف دينها و بحدود دفعه
(نوه قاله) الباقي من ثلث اقصى الوكيلان الخ) أشار الى تعجبه (نوه) ويكره للوكيل قتل والده) قال في الب
والهرم اخذوا من أرو

يسبق قتله) كان قتل زيد بالعمرو وعمر وابنا زيدا وكل منهما منفردا بارت (لم يسبق القصاص) بل
 لكل منهما القصاص على الاستئذان النقص لا يخرج عن القصاص
 هـ (اصل) • فلا يلزم فيه عدم المساواة بين القاتل والقتيل (يقول رجل بامرأة وخنثى كعكة) أي
 عكس كل منهما (وعلى الجاهل كعكة) وشريف بنفسه شيخ شاب كعكة هـ لأنه صلى الله عليه وسلم
 كتب في كتابه إلى أهل اليمن أن الذكري يقتل بالأنثى والانساني ويحجمه من جبان والحا كروقيس عاقبه
 الرقية (ولا قصاص على ذبي يقتل حربي) بالغ عادل (أمر قبل أن يرى فيه الانمام وأباه) من أرقاق
 أو غيره لأنه بان على حكمه السابق (وان قطع رجل ذكرا مشكلا وأنتبه وشغره به فلا قصاص في الحال)
 لا احتمال أنه امرأته ان صر إلى التبين (فان بان رجلا قص منه) للذكر والأنثيين (د) أخذته
 (الشفرين حكومة) بان (أنتي فذبه) تؤخذ منه الشفرين (وحكومة للمذاكير) أي الذكري
 والأنثيين جمعها على ذلك تغليباً (وان لم يصبر فان عني) عن القصاص المحتمل (على ما قبل
 التبين) وطلب حقه (أعطى ذبه الشفرين وحكومة للمذاكير) لأن ذلك هو المتيقن فان بان أنتي
 فمعه أو (رجلا كاله) على ما أعطيه (دينا للذكر والأنثيين وحكومة الشفرين ولوطالب) حقه
 (ولم يعف) عن القصاص (أعطى الأقل من حكومة الشفرين مع قدر الذكورة) ومن حكومة
 المذاكير وذبه الشفرين بقدر الأوثنة) لأن ذلك هو المتيقن إذ جعلت لأفوره كرافة قص في المذاكير
 فلا يتحقق الاحتمال في الشفرين ويحتمل ظهور أنتي فستحق ذبه الشفرين وحكومة للمذاكير فالمتيقن
 هو الأقل من واجبي الاحتمالين ولا بعد ان تزيد حكومة الشفرين على ذبهما مع حكومة للمذاكير (وان
 قطع الجميع) من المشكل (امرأة) وصر إلى التبين فان (بان أنتي اتقص في الشفرين) ولو احكومة
 المذاكير أو ذكر كافه ديना للذكر والأنثيين وحكومة الشفرين (ولا يحق التمسك بالعكس وقت الاشكال)
 أي ذمها إذا لم يصر وطلب حقه فان عني على ما أعطى ذبه الشفرين وحكومة للمذاكير لأن ذلك هو المتيقن
 وان لم يعف أعطى حكومة للمذاكير لتمام التيقن لاحتمال ظهور أنتي فقص في الشفرين فلا يستحق إلا
 الحكومة المسلمة كور ولا يزال بان أقل من ديني الذكري والأنثيين وحكومة الشفرين وان بان ذكرا كاله
 الدينان وحكومة الشفرين (وان قطع رجل) أو مشكلا (مذاكيره) أي المشكلا (د) قطعت أنتي أو
 مشكلا شغره (فلا طلب) له على واحد منهما بما يمال (ان لم يعف) عن القصاص المحتمل لتوقع
 القصاص في حق كل منهما (وان عكسا) بان قطع رجل شغره وأنتي مذاكيره (طوالب كل) منهما
 (حكومة) لما قطعاه وان زادت ذمالي بانت ذكورة حكومة الشفرين على ذبهما من المرأة لأنهما في
 الحقيقة تابسان في حق كل واحد منهما لا يملك لهما هذه الأيس بامرأة ولا لجال في ذلك إلا قصاص لان
 الزائد لا يؤخذ بالأصلي ولا عكسه (وان قطع) الجميع (مشكلا من مشكلا) فلا قصاص في الحال
 ثم ان صر إلى التبين (وبان جابن أو امرأتين قطع الأصلي بالأصلي وكذا الزائد بان الزائد أنساويا) جلا
 (ولا فالحكومة) تجب فيه (وان بان أحدهما ذكرا والاستراثنى فمكسبتي) في قطع الرجل أو
 المرأة الجميع (وان لم يصبر فان عني قبل التبين أعطى كما سبق) أي ذبه الشفرين وحكومة
 المذاكير لأن ذلك هو المتيقن (ولو لم يعف لم يعاف) في الحال لأن القصاص متوقع في الجميع (و يرجع)
 فيه فاذني عليه رجل بقطع ما ذكر (القول أنه رجل) أي إلى قوله (تيسل الجنابة) أن الرجل
 فعب القصاص للذكر والأنثيين أو ذبهما (لا) إلى قوله ذلك (وبعدها التهمة وشهوده) قال كنت
 غيبت فامرأتني طالق فان ثبت غيبته قبل البين لا بعدها جل وامرأتني طالق) لأن الغيب ثبت
 عليه بحلف ما ذابث غيبه بعدها لأن المقصود من هذا الشهادة الطلاق بامرأتين وهو لا يقع مع
 وشهوده أيضا بما إذا شهدوا بربيه هلال سؤال فردت شهادته ثم كل لا يعز وولوا كل ثم شهدوا وشهدوا
 في الأصل (وبصدن) الرجل (الجنابة بينه) في (أنه) أي المقطوع (أثر بالافوته) كان

فأله أثر بالافئدة فلا فصاص لانها تنكر لان الاصل عدم القصاص والمقطوع منهم * (فرع) * لو قطع المشكل ذكر رجل وأنتيهو بانر جلا اقتص منه أو أنتيهو بئان ولا قصاص عليه (وتسبل التين) لحال المشكل (لا يعلم) مالا (الان في على مال) فبعضه لان القصاص قبل العقوبة وقع بخلافه بعده (وان قطع) يخص (بده شكل زمة القصاص في الحال) ويجب (في الخطأ) وشبه العمد (انصف دية امرأته) لأنه المتقين وبعبارة الاصل فلو آل الامر الى المال لم يؤخذ الا باليقين وهو نصف دية المرأة وكذا لو قيل لا يؤخذ منه الا دية امرأته تنهى وظاهر ما سار ان ذلك يحمله اذا قيل قبل القطع آثار رجل وبذلكه تعبيرهم بالمشكل

* (فصل) * لو قتل الجماعة واحدا قتلوا به وان تفاضلت الجراحات في الدماء والمجس والاراش) سواء قتلوا به بعد أو قبل كان القوم من شافع أو في بجران القصاص عقوبة يجب الواحد على الواحد فقتله على الجماعة كذا القذف ولا به شرع لحقن الدماء فلو لم يجب عنه الا شئ فلو لم يتخذ به بقية على نفسه أو روى ما كان عرفت ثمرات خمسة أو سبعة بجرل قتلوه عليه وقال لو قتله على أهل منعا فقتلهم جميعا (ولما عرفت) في ذلك (بجراحة كل واحد) منهم (اذا كانت مؤثرة في زهوق الروح) لاخذة خفيفة) فلا يصير منها وكأنه لم يوجد سوى الجنائيات الباقيات (فيستحق) ولي قتل الجماعة (دم كل منهم) فله قتل جميعهم (و) الاول (قتل بعضهم واحد) بذات الدية من الباقين) وله ان يصر على أخذ الدية (موزعة بعددهم لا بالجراحات) أي بعدد ما لان تأثيرها لا يضبط وقد تزداد كتابة الجراحة الواحد على نكابة جراحات كذا يترشح بالجراحات الضربان فترفع الدية عليها كما سأتى (ومن انعمت حرا حتى قبل الموت لزمه ارشها) الاول قول أصله لزم مقتضاها (فقط) أي دون قصاص النفس لان القتل والجراحة السارية (وان) حردا ثنائين منعافان وادعى الاول ان الدمال حرجه و (أنكره) ولو ونكل خاف مدعى الاندمال سقطا عنه القصاص) في النفس (فان عفا) الولي (عن الاخر بلزمه الا نصف الدية) اذ لا يسيل قول الاول عليه (الان تقوم بينة بالاندمال) فليزعم كمال الدية * (فرع) * لو (قتل واحد) من الارواح في غير المحاربة (جماعة أو قطع ألبهم اقتص) منه (لواحد) منهم (و) عليه (الباقين) أي لكل منهم (الدية وتبأني) فلما سمع الكلام فحين يقتص له منهم في باب أهله كان القاتل عبدا أو حرا لكنه قتل في المحاربة فسبأني

* (فصل) * وفي نسخة فرع (وان مات) المبرج (من حواشي حمدو خطأ أو شبه عدم يقتص منه) أي من الجراح لان الزهوق لم يحصل بعد محض (بل على عاقلة الخطأ) يعني عائلة غير المتعمد (انف الدية) مخففة أو مائلة (وعلى المتعمد النصف مغلظة) سواء اتخذ الجراح أو تعدد لان قطع المتعمد طرفه يقتص منه) فلو تاع البدل فقصاها أو لأصعب فكذلك سمع أو بقاء عشار الدية (وان امتنع القصاص في أحدهم ما لم ينفى في اقتص من شريكه اذ تعدد جميعا) لانه لو انفر دقتله لزمه انقصاها فذا شارك من لا يقتص منه لخطي في ذلهم لزمه أيضا كما لو تعدد اقتصا الولي عن أحدهما (فقتص من شريك لا باني) قتل (الولي) وعلى الاب نصف الدية. فمما عرفت فارق شريك الاب شريك الخطي بان الخطي شبهة في فعل الخطي والغفلان. فمما عرفت ان محل واحد فأورث شبهة في اقتص كمال الصدر من واحد الا في نصف ذل الاب وذاته متبرعة عن ذات الاجنبى فلا نورث شبهة في حقه (و) يقتص من شريك (الحرف) قتل (العبد) من شريك (السلمي) قتل (الذي وكذا من شريك سلمية) في قتل عبده كان شريكه عبدا أو حرا وحرجه بعد ان حرجه سيده ثم أعقبه (من شريك حربي) في قتل من يكاشه (و) من شريك (جرح) جرح (حق) كقطع سرفة أو قصاص (و) من (شريك صبي مميت) ومجنون (له نوع تميز) في قتل من يكاشه لان عده بعد عده لاف شريك من لا يبرله (ومن شريك السبع أو الحية القاتلين غالباً) في قتل من يكاشه بخلاف شريك القاتلين غالباً لا يقتص منه شريك الجراح شبهة ووقع لنورثي في تصحيح النية تصحيح

(قوله وروى ما قاله ابن عمر) قتل نفرات خمسة أو سبعة بجرل الخ) ولم ينكر عليه فصار اجماعا وتقتل على ثلاثة واحد وتقتل المغيرة سبعة واحد وقال ابن عباس اذا قتل جماعة واحد قتلوا به ولو كانوا مائة ولم ينكر عليهم أحد فكان اجماعا (قوله قتلوه عليه) أي حيلة (قوله لو قتل واحد الاول غالباً أو صغيراً أو مجنوناً حبس القاتل حتى يحضر أو يكمل ولو قتلهم معا أقرع فن قرع اقتص فان عفي أعيدت وهكذا وهذا الانسراع واجب ولو رضوا بالتقديم لا فرعة بازاء من جعوا أقرعوا ولو لم يدر أقتلهم مرتبة أو دفعة أقرعنا فان أقر بسبق قتل بعضهم اقتص منهم ولو لم يدر ولو لم يدر غير مختص به كان كذبه

انه لا يقتضيه مطلقا كشر ين الحلق وجري عليه صاحب الاثر والاول مانع عليه الشافعي في الام
 (و) من (شر ين قاتل نفسه) في قتل من يكافئ وفي نسخة جرح نفسه (ولو ربا) أي اثنان (مسما)
 بسهم أو سهمين (في صف كثر أو واحد معا قبل به) (والا) شرعنا به (انقص من العام) به كشر ين السرد
 (قطعا) أي دون الجاهل وليس هو محطنا حتى يقال ان شر ينك شر ينك محطنا ل هو من دونه لا يقدّم الفعل
 والنقص بما يقتل غالبا وانما لم يلزمه انقصا اعزده (فرع) لو (جرح شخص) آخر (غيره) مصوم
 كسري) ومرتد (وصائل ثم جرحه) نازبا (بعد العصة أو جرح جلايق) (وقصاص وسرقه) ثم (جرحه
 عدوانا أو جرح عبيد قبل العتق وبعده أو جرح حر مسلم ثم جرحه) نائبا (ومات) بالسراية
 (فكشر ين الحلق) فلا نقص في النفس تقريبا لبقاء انقصا وبت موجب الجرح الثاني من نقصا
 وغيره (وان قطع) حر (احدي يدي عبدا أو) مسلم احدي يدي (ذي قبل العتق) لا عدد (أو الا سلام للذي
 و) قطع (الآخرى) أي بعد العتق أو الا سلام (ذات) بالسراية (انقص منه بالبد الاخرى) أي بقطعها
 لمكافاة القتل جرحين قطعه ولا نقصا في النفس (ولزمه نصف الدية) لانه استوفى منه ما يبايل النصف
 الآخر (فان عفا) عن قصاص اليد (لزمه جرحه) لم وان قطع ذي يدي فاعلم القاطع ثم قطع منه
 (الآخرى) نائبا (بالسراية) (فالقصاص) واجب (في) قطع اليد (الاولى) فقط (أي دون الثانية) ولا نقصا
 في النفس (فان عفا) عن قصاص اليد (فدعي) على القاطع (فرع) لو (داري) المجرور
 (جرحه بحق) أي قاتل سر بها كان شربهما قاتلا ولا يرضعه على الجرح (فهو قاتل نفسه) لان
 التدفيع قطع حكم السراية فهو كولو جرحه غيره قد دفع نفسه (وعلى الجراح ارض جرحه أو قصاصه)
 لانقص النفس سواء على المجرور حال السلم أم لا يخلص به الماردى والربا (أو ادواء) أي
 جرحه (عيا) لا (يقول غالبا أو) بما (يقول غالبا) وليس يذنب (وجهه) أي جهل كونه يقتل
 غالبا (فالجراح شر ينك) صاحب (شبهه) فلا نقصا عليه في النفس وانما عليه ما يجب جرحه من
 قصاص وغيره (فان عفا المجرور فكشر ين قاتل نفسه) فلهه القصاص (وكذا) يكون كشر ين
 قاتل نفسه (لو خاط) المجرور (جرحه) على علم (ميت) ولو (تداوى باخطا) يقتل غالبا
 بخلافه لو خاط في علم ميت بل لا أثر للخطا كما يأتي (فان خاطه غيره إلا امر) منه (انقص منه ومن
 الجراح وان كان) الفير (اماما) لتعديه مع الجراح (لان خاطه الامام اصبي أو يجنون له) لخطه
 فلا نقصا عليه كولو قطع سائمة من قبله لانه عليه ولاية وقصده لئلا يخطه (بل يجب الدية مغلفة
 على عاقلة نصفها أو نصفها) الآخر (في حال الجراح) ولا نقصا عليه والتعريض وقوله ونصفه في مال
 الجراح من زبانه (وان قصد) المجرور أو غيره (الخياطه في لم ميت فوقع في) علم (ج
 فالجراح شر ينك محطنا) قال في الاصل قال القفال وكذا لو قصد الخياطه في الجراح فوقع في العلم (والذي
 فيه) كثر (كالخاطه) فيه (ولا أثر له في العلم الميت) ولا في الجراح كانه من التعريض بالعلم لعدم
 الايام المالك ففعل الجراح القصاص أو كمال الدية وماه اسين لم اده بقوله في امر لا ميت (ولا) أثر
 للدواء البصر ولا الرض) بالمجروح (مات) أو نسيم كانه من بالودي وعبارة الاصل ولا اعتبار بما
 على المجرور من فروج ولا بما به من مرض وسنن قال الراعي لان ذلك لا يضاف الى أحد ولا يندرج تحت
 الاختيار (فرع) لو (قطع أصبع) يد (رجل مثلا) فتأ على موضع القطع فقطعها (فقطعهما)
 يعني اليد (المجروح من الكف) عبارة الاصل فقطع القطع كفه خوفا السراية (طواب) القاطع
 (بالاصبع) قصاصا أو ارشانا لم يمس القطع الى النفس ولا يطالب بالقصاص في موضع التقاطع لان فوات
 الجسم لا ينقص دبا السراية (فان سري) الى النفس (فكشر ين خاطه جرحه) فيما سري (ون ناكل
 الكف) لامن الدواء الحاصل من المجرور جرحه (منها) القاطع فان ناكلت من الدواء فليس عليه
 الارش القطع وان ناكلت منها فليس عليه الارش القطع ما يخصه من ضمان بقية الكف بالتور بع علمها

(قوله ثم جرحه بعد العصة)
 بان أسلم الحرق والمراد أو
 عقدت الحرب في السنة (قوله
 أي قاتل سر بها) كما يقال
 سم ساحة

(قوله فعلی الازل حصه

ضربه من دية العمد الخ)
علم من كانه من التوزيع
الدية على اعدد الضربات
لاعلى عدد الرض

*(باب تغير الحال بين

الجرح والموت)*

(فرع) لو جرح مرثدا

ثم أسلم الجرح فان خلا

قصاص ولاديه فلا مكان

جارحه مرثدا وجب القصاص

كما مروى وجبت الدية في

الاصح وان نجح في قتل

المرثدا بل فيه القصاص

فقط (قوله وان روى مرثدا

الخ) لو كان الرأى الى الرد

هو اذ لم فلا شيء عليه لانه

وان شارك الاجنبي في

التعدي في الرأى فقد امتاز

عنه بأباحة القتل فربما جاء

لجل رده (قوله وجبت

الدية تخفف على العاقلة)

وان قال جمع من المتأخرين

ان المذهب وجوب دية عمده

في ماله ودية الزكشي

(قوله فهل يضمن) أي دية

(قوله الظاهر منه) حاله

يضمن هو الاصح وخبره

في العقب (قوله وان اودت

الجرح ومات بالسراية

فنه) (مهد) أي اذا كان

الجرح مسلما أو ذمافان

كان الجرح مرثدا فجب

القصاص على الاصح (قوله

والمراد بوليه من مرثدولا

الردة) فبخر عنه قربه

الذي ليس وارثا ويحصل

فيه ذم الوالد

(وان) ناسكت ثم (فما علم من علم حتى أومت فكالحاجة) فبما علم (ولو اختلفا) أي الخصمان (في التناكل بالدواء) فقل الجاني داو به ثم عورث التأكل وأتكر الجاني عليه (أو) اختلفا (هل مات بالسراية) فقال الوارثان مات أوقال الجاني بل قتل نفسه (صدق الجاني عليه) بينه في الأولى (أو الوارث) في الثانية عمل بالجناية المأموه والأصل عدم غيره هانم الا-باب (فرع) لو (ضربوا ساطا) أي بساط خفيفا متلاحق فتلاوه (وكل منهم) ضربه يقتل (لو انفرد) فتلاوه كولو يقتل (ان تراوا) على ضربه وكان ضرب كل منهم مؤثرا في رده وضمما للرد يمتز كلوا قاتل ضربات الواحد

وتخالف الجراحان حيث لا يثبت قتلها التواطؤ وان نفس الجرح بقصد به الاهلاك بخلاف الضرب بالسوط (والا) بان وقعت الضربات كلها أو بعضها اتفاقا (فالدية) أي فالواجب الدية لان القصاص (مروى على الضربات) لانها لا يلقى ظاهر البدن فلا يعظم فيها التفاوت بخلاف الجراحات (ثم ان ضربه بأحداهم ضربا يقتل) كان ضربه بغير سوطا (ثم ضربه بالآخر سوطا أو ثلاثة حال الملام)

على واحد منهما لانه لم يظهر قصده الاهلاك من الثاني والأزل شريكه (فعلی الازل حصه ضربه من دية العمد وعلى الثاني كذلك) أي حصه ضربه (من دية شجره) قال في الأصل وفرق بينه وبين ما اذا ضرب برصاص أو سوطين جاهلا مرثدا حيث يجب القصاص بالمال نجد من نجح عليه القتل سوى الضارب (وان ضربه بالعكس) بان ضربه بأحدهما سوطين أو ثلاثة ثم ضربه بالآخر ضربا يقتل كان ضربه بغير سوطا حال الملام ولا تراوا (فلاقصاص) على واحد منهما لان ضرب الأول شبه عمد والثاني شريكه (بل نجح) علمنا (الدية كذلك) يعني على الأول حصه ضربه من دية شجره العمد وعلى الثاني حصه ضربه من دية العمد (فرع لو جرحه) شخص (خطأ ثم شتمه وتسبب وسب) من ذلك (لزمه ثالث الدية) كما

لوحده ثلاثا تتغير وخرج بالخطأ العمدية قصص من صاحبه كما مر

(باب تغير الحال)

أي حال الجراح أو الجرح (بين الجرح والموت) بالعمه والاهدار أو بالقدر المضمون به (لو جرح مسلم) مثلا (حر يباغ) أو أمي (ثمان) بالسراية (فلا ضمان كعكسه) بان جرح حربي مسلما قاتل الحربي أو أمي ثمان الجرح جرح غير مضمون فسرأية غير مضمونة كقطع يد السارق (وكذا) لا ضمان (لو جرح عده فاعققت ثمان) بالسراية مثله لثمن يضعه بالكفارة كما سيأتي (وان روى مرثدا أو حر يباغ لم يقتل الاصابة أو روى عده أو قاتل أبيه فاعقته) أي العبد (أو عفي) عن قاتل أبيه (قبلها) أي الاصابة (وجب الدية) باعتبار ابحار الاصابة لانها ساطة اتصال الجناية والرأى كلفه دية التي يتوصل بها الى الجناية ولا يجب القصاص لعدم الكفارة في أول أجزاء الجناية وهذا (إن كان عبدا) أو مرثدا (حال الحضر) البئر

عجل عدوان (فتقت) العبد أو أسلم المرثدا (ثم تردى) فيها فجب الدية وقولها قصاص (وان روى حربي مسلما ثم أسلم) الحربي (قبل الاصابة فهل يضمن) أولا (ويجهان) الظاهر منهما انه يضمن بمائة الف ما روى قوله كعكسه لان الاصابة هنا حصلت حاله كون الرأى ملزما للضمنان بخلافه (وان اودت الجرح ومات) مرثدا (بالسراية فلا دية) القصاص بالجرح لا بالنفس (ان أوجبه) كالمروضة وقطع اليد عمد لان القصاص في الطرف يفرده عن النفس ويستقر فلا يدرى بما يحدث به بعد بل انه لو قطع طرف غيره ثم آخر

وقته ولو قطع الزم الأول قصاص الطرف والمراد بوليه من مرثدولا لا الامام لان القصاص يقتضي وهله لا لادامه فلا مكان صدغها أو مجنونها تنظر كالمه ليس توفي (والا) أي وان لم يوجب الجرح القصاص كالحاجة والهاشمة وكقطع اليد خطا (فا) الواجب (الا من الدية) للنفس (ولا روى) الجرح فان كان الارض أقل كقطع اليد الواحد لم يزد بالسراية في الردة حتى وان كانت الدية أقل كقطع البدن والرجلين فلا زيادة عليه لانه لو مات بالسراية مسلما يجب أكثر مما قبل في الأولى اذا مات مرثدا (ويكون) الواجب

(قياً) فلا تسمى له (و) ان العمل حوجه الوجوب القصاص (قبل الموت) كان (القصاص) فان مات
 قبل ان يقص قصصه وله (والعدل) الواجب له بالجرح (حكمه) الثانية بغيره فان فهو موقوف فان
 عاد الى الاسلام آتاه وادأخذه الامام (فان أسلم) قبل اعدام حوجه (ثمان) بالسراية (فلا قصاص في
 النفس) وان قتل زمن الردة لانه اتى الى الاسلام فيها لم يجب القصاص فصار ذلك شبهة دارقته (ونجب
 الهبة كاملة) وان كثر زمن الردة فوقع الجرح والموت في حالة العصب فحلان العمة في الهبة بما خالها
 (وكذا) لا يجب القصاص في النفس ونجب الهبة كاملة (ان اردت) المرى اليه قبل الاصابة (ثم لم يبين
 الرى والاصابة فلم يسل) حيثئذ (أهدو) والعمر في العمر قدر الهبة وقت الموت لان الغنائم بدل التالف
 فغيره وقت التالف وقد اهدى به تصوير بالمقير (فان جرح ذمياً) حرام له (فقص) الجروح عهده
 والتحق بد الجرح ثم سى (واسترق ثمان بالسراية والجرح قصاص) كقطع يده (انقص به) اذا مات
 (لا بالنفس) اخل حاله اهداها ولا ان الجرح لا يقتل بالهدى (بل نجب قتيه) وذلك وفيه الجرح وقص وان
 كانت أكثر من الارض اعتبارا بالمال بعد اعتبار كونه مفعولاً وقت الجنابة (والوارث) منها قدر الارض
 ولو كان (الوارث ذمياً) في دار الحرب وما اقل منها (السيد) فان لم يضل منها شيء فلا تملكه (فان كان) سده
 فندأ عنه فديته (نجب ان لم يسل الجروح) (أو) دية (مسلم ان أسلم) وقيل الواجب في الأولى أقل
 الامر من الارض دية وفي الثانية أقل الامر من الارض وديته وفي القصاص في الثانية قولان
 وقد حكى الاصل ذلك مع ما ذكره المصنف بالترجيح فجميع ايجاب الهبة وعدم ايجاب القصاص المفهوم
 من ذلك من زيادة المصنف (والهبة) في صورتين (الوارث) وهو في الأولى ذمى وفي الثانية مسلم (وان
 جرح) شخص (ذمياً فاسلم أو عدياً) فغيره (فقتل ثمان بعد الاذلال وجب ارض الجنابة) (يكون)
 ارشها في الثانية (المائة السدان) الأولى فان (فأعقبه بزمه قتيه) وان كان الاذلال بعد عهده
 لان الجرح اذا دأعت استقرت وخرجت عن ان تكون جنابة على النفس فغطر الى حال الجنابة على
 العارف والجهنم عليه كان حيثئذ لو كان يجرشها لكانت جنابة على النفس فغطر الى حال الجنابة على
 زبانه (فما) بناء على ان الهبة أكثر من القيمة غالباً (وان) مات الجروح من الذي والعبد
 (بالسراية فلا قصاص) ان كان جرح الذي سألوا جرح العبد حراً لانه لم يقص به بالجنابة من كانه
 (بل) نجب (ديته) وان كانت أقل من قيمة العبد في مسئلته لانه في الاستدعاء مضمون وفي الانتهاء
 حرمه فقيده (الموتنة) في المستثنين (و) لكن (السيد العبد منها) في الثانية (فقتله) لانه
 استحقها بالجنابة الواقعة في ملكه (وان فضل منها شيء فلوارث العتيق) لانه وجب بسبب الجرح زبناً
 قدره لانه لا حاجة لقوله وان فضل الى آخره مع انه لو قال لو رقت ولسيد العبد فان فضل من قيمته شيء
 فلوارث العتيق كان أحسن وأضع وأخصر مما قاله (وان قطع يده ثم عتق ثمان) بالسراية (فدية)
 نجب الماسر (ولا بد نصف قيمته منها وان أتت) قتيه أي نصفها (على الدية) بان سواها (فرع) هـ
 لو (قطع) شخص (بعبد) فغيره (فقتل ثم) قطع (آخر) يده (الآخرى) والعدل الجرحان
 (قطع) القاطع (الذمى) حراً كان أو عبداً لوجود الكفاية (لا الأول) فلا يقطع (ان كان حراً)
 لعبد سأل عليه (السيد نصف قيمته فان مات منها) أي من القاطعين (الذمى) لوجود الكفاية
 لا الأول ان كان حراً لعدها (ولزم الأول نصف الدية لا السيد منها) يعني من نصفها (نصف قيمته)
 والبقى للوارث (وان عتق) عن الثاني (فقطها) أي القاطعين (الهبة ولا بد في حصص الأول)
 منها (الا ان نصفها) ومن (نصف القيمة) ولا شيء له في حصص الثاني لان جنابته لم تكن في ملكه
 (وكذا) الحكم ان ائخذ القاطع اكن لا يقتل به (أي بالقطوع) (ان مات) تقابل الامام فلو قطع حراً
 بعبد فقتل ثم قطع يده الاخرى لئلا يملك الجرحان اقص منه لاخرى لا للأولى وعده للسيد نصف قيمته فان
 مات منها اقص منه لا لآخرى لا لانس ولزم نصف الهبة لا سيد منه نصف القيمة فان عتق عنه فدية بالسيد

(قوله) وان قتل زمن الردة
 بان لم يقص فيها زمان مسرى
 فيه الجرح (قوله) فصار
 ذلك شبهة فدل عليه هذا
 اذا كان الجرح غير مرمي
 فان كان مرمي فنجب
 القصاص على أصح الوجهين
 (قوله) وان جرح شخص
 ذمياً أي أوصاهداً أو
 مسانداً

منها الاقل من نصفها ونصف القيمة (وان قطع اصبع بعد بعد) اغيره (فقط ثم) قطع (آخروجه
 فان) منها (فعلهم الدية والسيد على الاول) منها (الاقل من نصفها وعشر القيمة وان قطع) من
 العبد (يديه ورجليه) مثلا (ثم عتق وجره آخران) ومات بالسراية فعملهم الدية اثلاثا (فالسيد
 الاول من ثلث الدية وكل القيمة) الواجبة بالقطع في الرق * (فرع هـ) لو (قطع حري بعد فقط ثم جرحه
 اثنتان) كان قطع اُمدهما يد الاخرى والاخرى والاخرى (ومات) بجراحاتهم (فعملهم القصاص) في
 الطرف والنفس وجود الكفاية ولا قصاص على الاول لعدمها (وان عتق) عن القصاص (على الدية
 على الاول الثالث) منها (السيد منه الاقل منه ومن نصف القيمة) الواجب بالقطع في الرق وعلى كل من
 الاخرين الثلث ولا قطع للسيد فيه لانهم ماله على ملكه (فان جرحه الاول ثانيا بعد العتق) ومات
 بجراحاتهم (فعلهم) كمثل من الاخرين (الثالث) من الدية ما صار منها تجب موزعة على عددهم وعلى
 عدد جراحاتهم (فالسيد منه الاقل من نصف القيمة) الواجب بالقطع في الرق (د) من (سدس الدية)
 الواجب آخر الجناية الرق لان الثلث الواجب على الاول موزع على جراحته في الرق والحريية (واذا قطع
 يده فقط ثم جرحه) ثانيا (مع آخر فعلمهم الدية نصفين والسيد على الاول الاقل من نصف القيمة وتوزع
 الدية) لان النصف الواجب على الاول موزع على جراحته في الرق والحريية (واذا جرحه اثنتان قبل العتق
 وثالث بعد فمات) بجراحاتهم (فالسيد ثلثا والسيد) على الاولين (الاقل من ثلثي الدية) الواجبين
 عليهما (وارش جنايتهما) في الرق (واذا جرحه قبل العتق ثلاثة ورابع بعده) فمات بجراحاتهم
 عليهم (اربعا والسيد) على الثلاثة (الاقل من ثلاثة أو باع الدية وارش جنايات الرق أو)
 جرحه (اثنتان قبل العتق وثلاثة بعده فاعلمهم اخصاسا والسيد) على اثنتين (الاقل من خمس الدية
 وارش جنايتي الرق واذا اقصه فقط ثم قطع آخر يده فمات) منها (فعلهم الدية) نصفين (والسيد) على
 الاول (الاقل من نصف الدية ونصف عشر القيمة) الواجب بالاخص في الرق (ولو اقصه فقط ثم جرحه تسعة
 فمات) منهم (فالدية) عليهم (اعشارا والسيد) على الاول (الاقل من عشر الدية وارش الموضحة)
 الواجب بالاخص في الرق (وهو نصف عشر القيمة فان جرحه الاول) ثانيا بعد العتق (معهوم فالدية)
 عليهم (اعشارا والسيد) عليه (الاقل من نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة) اذ العشر الاوهم
 موزع على جراحته * (فرع هـ) لو (قطع حري بعد فقط ثم جرحه ثمانية فمات بالسراية
 فعلى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص والدية كاملة للوارث وان قطع الثاني يد الاخرى
 بعد العتق ثم جرحه ثمانية فمات بالسراية لثلاثة (وكانت مائة) (فالسيد) على الاول نصف
 القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص في اليد أو نصف الدية للوارث (وعلى الثالث القصاص في النفس
 أو الدية كاملة) للوارث (فان جرحه القاطع او لا) فان جرحه (قل الادمال) لقطعه (لزمه القصاص في
 النفس فان قتل به سقط حق السيد) بناء على الاصح من أن يدل العرف بدخول في النفس (وان عفا
 عنه الوارث وجبت الدية) كاملة (والسيد) منها (الاقل من نصفها ونصف القيمة أو) حو (بعد
 الادمال عليه نصف القيمة للسيد وقصاص النفس) أو الدية كاملة (للوارث وعلى الثاني نصف الدية
 وان جرحه الثاني قبل الادمال أو بعده فلا يجزئ الحكم) وهوانه ان جرحه قبل الادمال فالوارث القصاص في
 النفس أو الدية كاملة أو بعد الادمال للوارث أن يقتصر منه في البدن النفس أو بأحد يدهما أو بدل
 اُمدهما وقصاص الاخرى على الاول نصف القيمة للسيد بكل حال (وحصة السيد) فيما اذا جنى على
 عتق فقط وسر الجناية الى نفسه أو جرح الجاني وقتنه وعفا عنه الوارث تكون (من ابل الدية) لان
 الواجب في الدية وهي الاصل فتؤخذ ويصرف للسيد حصته منها لان حقه في عينها ليست موهوبته
 بخلاف الممنوع من التركة (فالسيد للوارث فهو يرضع عنها) بان يقول أنا أعتق الابن وادفع اليه القيمة
 نقدا (ولا له) مطالبة لجان (بما يرضعها السيد من الدية) (ان أبرأه) منه السيد ولا للسيد وكيف

(قوله والسيد على الاول
 الاقل من نصفها وعشر
 القيمة) فان لم يكن ارش
 الجرح مقدرا ولكنه تابع
 لمقدار كالجرح على اصبع
 مثلاله الاقل من الدية ومن
 عشر ناقصا بما يجتهد
 الحاكم

الجاني باطاه القتل (ولماني تسلها) أي حصة السيد (دراهم) أو تانير (البد) فصيل
 قبله لأن ما يجب عليه يجب بحق الملك والواجب بحق الملك التقاد فأتى به نقداً بأصل حقه وحاصله تخير
 الجاني بين تسليم حصة السيد من الدية وحسن العاقبة وهو مراد الأصل وقوله بين تسليم الدية والبراهم
 وما ذكر من أن السيد يجبر على قبول حصته من القيمة فلا في الأصل أنه أوجب الوجهين عند الإمام والغزالي
 قال لا يستوي الوجهان بحث لإمام لا يتل عن الأصحاب والذي صرح به القاضي أبو الطيب ونفس عليه
 الشافعي وحكاة عنه في الطلب عدم الإيجاب قال الأذري كلام الغزالي في بسطه يفهم أن ذلك ينقل عن
 الأصحاب (فرع كل جرح أنه غير مضمون لا ينقلب مضموناً) في لانتهاه (تغير الحال) كان جرح
 مرئياً فأسلم قال لرافع وكل جرح أوله مضمون ثم هو الجرح روحاً يشاقق به الأصحاب الجرح كان جرح
 سلباً فارتد (وان كان مضموناً في الحالين اعتبر في قدر الفيمان الانتهاه) كان قطع يد بعد لغيره فتفق
 وبان السراية فخص الدية لانصف القيمة (وفي القصاص تعتبر الكفاية من الفعل) كالزاري (ال
 القوت) وهو انتهاه الجناية

• (باب القصاص في الأطراف) •

الاولى في غير النفس (وقد عار بصفة فصول الاذلي أو كونه وهي ثلاثة الاذلي القطع) فتعتبر في ثبوت
 القصاص فيه أن يكون عمداً بمحضه أو ناكلاً النفس (فلا قصاص في ضلته) كاصابة انسان بحجر
 قصده الرمي جداراً فأوضحه (ولا في شبه عمده كالطعنة وتدوم) بان يتوهم بها (وتوض) هي
 تعلقه (واضرب بالعصا الخلف والجرح المهدد) أي الضرب بكل منهما (عمد الشجاج) لاني النفس
 (لانه وضع غالباً) ولا يقتل غالباً (وقد يكون) الفعل من ضرب وغـ بـره (عمداني النفس) أيضاً
 فالأول (كأضاحه) تحضاً بما يوضح غالباً ولا يقتل غالباً كالضرب بعصا خفيف (فما) به
 فوجب القصاص في الموضحة دين النفس وقيل الماوردى بما إذا مات في الحال بالسراية والا فوجب
 فيها أيضاً (و) الثاني (كقتل الدين) أي بخصها (بالاصبع) فله عذر وجب القصاص في العين
 وأيضاً لأن الاصبع في العين تعمل عمل السلاح ثم بين الركن الثاني والثالث بقوله (وبشـ شرط في
 القاطع التكليف والزمام الاحكام وفي المقطوع العصمة والمكانة ثلاثة ادعى في البول قطع وجـ لـ
 بامراً كأي النفس وتفعـل جـانه) أي أيدجم (يد) لوحد (تعمالوا عليها) دفعة واحدة يمكن
 أو نحوها في أيانها أو بأوتها بضربة اسنموا عليها كأي النفس بخلاف ما لو شارب كرا في سرعة نصاب
 لا ضاع في أحد لان المحصول المسألة لانه حتى الله تعالى بخلاف القود وله الوسـ نصاباً فاعتقـ لم يقطع
 ولأبان البد فاعتق قطع (لان) تميزت أفعالهم كان (حز كل) منهم (من جانب والتقي الحدوثان
 وكذا الوضمان) أي انسان (فما المقتار) باننون وباليابوا بالهمز فلا قطع على أحد في الاولي خلافاً لصاحب
 التقريب ولا في الثانية (عند الجمهور) لتعدو المماثلة لاشمال الحمل على اعصاب ملتفة وعروق ضاربة
 وسكنته اختلاف وضعها في الاعضاء (بل على كل) منهم (حكومة) تلقى بجنايته (بجموعها بـ
 يد) أي بجرح يبالغ بمجموع الحكومات به البد وهذا من زيادة في صورة الجمهور وصرح به في الاثر
 (تبيـه) • مائة كـاصـ له من الجمهور وفي صورة المقتار من أنهم صور التميز مثل به ان كـ لـ صور
 الاشتراك اوجب القصاص نقله الرافعي ثم قال ويحل الاشكال ما ذكره امامان الامرار يصور بصورتين
 أحدهما أن يشعروا في كل جذبة وارء له فيكون من صور الاثـ فترك والثانية أن يجذب كل واحد الجـ
 نفسه بفرع الاشارة في جهـ متصاحبه فيكون البعض مقطوع وهذا البعض مقطوع ذلك ويكون
 الحكم ما قاله الجمهور وتعد في الرضعة ذلك قال الأذري وغيره وما صور به الامام كلام الجمهور وقد صرح
 به القاضي والتولي وغيرهما وهو ظاهر

• (الفصل الثاني فيما جـب القصاص) • في غير النفس من الجنايات (وهي) وفي نسخة وهو ثلاثة

• (باب القصاص في

الأطراف) •

(قوله كأي النفس) اقوله
 تعالى والجروح قصاص
 وعوم قوله في تعدد
 عليكم ولان الأطراف
 أجزاها لـ فاعتقـ برقي
 قصاصها ما اعتبر في قصاص
 الجـلة (قوله فوجب
 القصاص في الموضحة دون
 النفس) والفرق بين هذه
 وبين غيرها الاثرة في الدماغ
 حيث يجبه القدواص
 (قوله وتيسد الماوردى
 الخ) وهو ظاهر (قوله والا
 فوجب فيها أيضاً) قال
 لحدوث القتل من جرح
 وجب القصاص فوجب
 أن تكون سرايموجية
 للقصص اعتباراً بما فيها
 (قوله وبشرط في الضامغ
 التكليف) وذكره غير أصل
 لبعض عليه وغيره
 (قوله وهو ظاهر) قال في
 الغبة وهو معين

أشواقه وقطع وإزالة نفعه الأول الجرح قال تعالى والجروح نصاص (ويقع على النجاص وهي)
 بكسر الشين جمع شحذتها (عشر) بالاستقراء (المارسة) هملا وهي التي (تشق الجلد) قبلا
 نحو الخدوش وتسمى الخرسمة كالي الأصل والخرسمة كالي الحكم (والهامة) وهي التي (تدعى) يضم
 التاء أي الشق من غير ميلان مدوقل معه (والباضة) مجموعة وحيدة ثم هملة وهي التي (تقطع)
 لها بعد الجلد (والمثلاحة) بالهمزة وهي التي (تقوص فيه) أي في اللحم ولا تبلغ الجلد التي
 يبنو بين العظام قال في الأصل (والسحق) بكسر السين وبالحاء المهملة من وهي التي
 (تبلغ جلد العظام) أي التي يبنو بين اللحم وتسمى الجلدية أيضا وكذا كل جلدية رقيقة قال في الأصل
 وقد تسمى هذا الشحذ الملاءم والملاءمة (والموضحة وهي التي توضع العظام) بعد دخول الجلد
 أي تظهر من اللحم بحيث يقرع بالمدودان لم يظهر كإساق (والواشعة) وهي التي (تكسر) أي العظام
 إلى آخر وان لم توضع تسمى على الأصل ويقال هي التي تكسر وتنقل ويقال هي التي تكسر العظم حتى
 يخرج منها فرش العظام والفراسة كل عظم رقيق (والمأمومة) جمعها مأميم ككاتب قال في الأصل
 وتسمى الأمومة التي تبلغ (خربة الدماغ) الهيمته وهي أم الرأس (والدائمة) بالهمزة وهي
 التي (تخرق الخربطة) وتصل الدماغ قال في الأصل وهي مدققة يزداد بعضهم فيها الفاظا آخر قولها
 في الحكم كالدائمة بالهمزة وقد زادها المسعودي بعد الدائمة قال هي التي يجري دمها جريان الدمع
 (وكلماته) وفي الرأس وفي الجبهة وكذا تصور (في الخدوف صفة الانف والجمي الأسفل) وسائر البدن
 (سوى الدائمة والمأمومة) وإن كان اسم الشجاع لا يقع على جروح سائر البدن عند جماعة (ولانصاف
 في شئ منها إلا في الموضحة) ولومع هشم وتنقل لتيسر ضبطها أو شئها مثلها بخلاف البقية (والاخر في
 جرح ينشئ إلى العظم ولم يكسرق) سائر (البدن) كذلك ولو قال في الموضحة ولو في البدن لكان
 أوضح وأخضر وقوله كمله ولم يكسر لاجابة الجبل بوم بخلاف المراد إذا بس المراد إذا كسره مع
 الانصاف لانصاف في البضاح بل المراد انصاف في الكسر فقط وهذا مع لوم بعض (النوع الثاني
 النظم) الطرف (فيقتص في كل طرف ينضبط) اما (مفصل) بفتح الميم وكسر الصاد وهو موضع
 اتصال عضو بعضو على منقطع فاعلمين برأيات أصله بينهما ما معدى قول أحدهما في الآخر وأولها ثلثي
 (كأنه ذكوع) والأول كركبة (ومرقق وكذا أصل الخدوش) أنمت الاجافته) اما (بجيرة)
 وإن لم يكن مفصل (كعين وأذن وجفن وما رز ذكر واثنين وشفتي لسان وكذا شفران) يضم الشين
 وألوان وذلك لان القصاص شعار فانه يصير ما يؤمن فيه الحيف والتعدي إلى ما لا يستحق وذلك في الاعضاء
 المضطمة بما ذكر وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين الآية وقوله صلى الله
 عليه وسلم في شمالي بيع بنت النضر في الصبيحين وقد كسرت ثم يشار به من الانصاف ككتاب الله القصاص
 أما إذا لم تؤن الاجافة في أصل العفد والمنك ثلاثانصاف وان اختلف الجاني وقال أهل البصر يمكن أن يقطع
 ويجاف مثل تلك الجافة لان الجاني لا يضبط ضيقا وسعة تأنيب وانكابه ولذلك لم يجر القصاص فيها ثم
 ان مات بالقطع قطع الجاني وإن لم يكن بلا اجافة كإقتضاه كلامهم (الاطارشة) بكسر الهمزة وتخفيف
 الهملة وهو الخطب مما إذا بس على حد مقدر كذا في الروضة وهو كالي المهمات وغرهما غافا لان القصاص
 يجب في آخرها كالجيب في جميعها وأزله وصليه هنا السهملة بعدهاهام بلا فاه وهو حلقه الدر لان الحما
 هم الاحله وهي كذلك في جميعها وأزله وصليه هنا السهملة بعدهاهام بلا فاه وهو حلقه الدر لان الحما
 الامور بقاء مضمومة ثم فاه بعد الام أي قطعة (من اذن أو مارت أو اسنان أو حشفة) أو شفة (وجب
 القصاص) إن أبانها (وكذا ان لم بينها) لتيسر المائدة فيها (ويضبط المقطوع بالجرثة) كالثلث
 والرابع ويستوفى من الجاني ثلثه (لالمساحة) لان الأطراف المذكورة تختلف كبرها وصغرها بخلاف

(قوله قال في الأصل وهي مدققة) أي عند بعضهم
 وقد خرم في كتاب الدنان بان
 فيها ثلث الهمزة قوله وإن
 كان اسم الشجاع لا يقع
 على جروح سائر البدن قال
 الاخرى وهو تفسير لغوي
 أي قد صرح به صاحب
 المحكم وغيره (قوله ولا
 قصاص الا في الموضحة أي
 وإن لم يكن لها الرشد مقدر
 إذ لا يعتبر القصاص بالارض
 الا ترى ان الاصابع
 ان تزد بقصص لها وابس
 لها الرشد مقدر وكذلك
 الساعد بلا كف وعلى
 عكسه الجائفة لها الرشد
 مقدر ولا نصاص فيها (قوله
 كعين وأذن الخ) ثم ل
 الطلوه ولوردها في حرارة
 الدم فالتصقت فانه لا عورة
 بالانصاف لحصول الابانة
 ووجهه القاضي الحدين
 بان الانصاف مستحق الازالة
 فلا أثره (قوله ثم انما
 بالقصاص قطع الجاني) أشار
 إلى تصحيحه (قوله وصوابه
 السه الخ) قال ابن لعماد
 والسكك صحيح اذ لا فرق بين
 الماوشة والاص في ذلك

قوله بنسبها الاذرى وغيره) وقال البلقيني المذهب القطع به وبني عليه انهم لقطع بم لم يشتر فعدان ناضجة انتص في الزيادة وان أمكن (قوله) والمسور لا يسقط بالمسور كبق والقطع من أسهل من قطع ووضع الجناية (قوله بل أصعب واحدا) أى أو أثنائه واحدة (قوله عزز) قال الزركشى وقضى الملاحم انه لا فرق بين العلم بالدم والجناية فيه وفي نظراذ كان ممن يتخفى عليه (قوله وليس له العود الى قطع المسروق) قال الزركشى نفعنا ابن النقيب ويحتاج الى الفرق بينه وبين مسئلة القاط الاصابع فانه نفع الكف على الاصابع وقد يفرق بانه هناك يعود الى محل الجناية وهذا في غيرهما وجسرونا قطع ملاحوه لقصوره فذا قطع من ماله يكره نفس (قوله وبصرح التاج الخ) وقال البلقيني انه الاربع (قوله أو اثنين) فأكثرها) قال شيخنا العل الشراح انما قال أو اثنين ليعين ان الجمع في المتن ليس بشرط ولا قطع فيقدم كلامه بقول ان الاصابع كذلك وهذان نظيره ذالوجه ما تقدم في جميع الثاني اليه

الموضوعة أى (فلو قطع من مفصل) أى بعضه كالكوع (ولم ينل الاذصاص) اعدم تحقق المأالة في قطعها لان الكوع يتجوه مع العروق والاعصاب المتخالفه منها فلو قطعها وتختلف اليه من الاله والذات في المأالة بخلاف المارز والاذن وتجوها ما من جنى واحد (وكذا بان فاقته من نخذ) أو نحوها لا قصاص لان هكذا ينسبط (أى فرع للمعلق) (أى للمعلق من الاضامه المعلق) (بجادة حكم المطاوع) البيان نصيب فيه القصص أو كماله لبلان فائدة العضو وامكان الاستغناء بما ذكره بقوله (ويقتصر الى الجلدة ثم لا قطع) الجلدة بعد مراعاة الجاني أهل البصر فيها (الاصطحة) فرع لا قصاص في كسر العظم لعدم الوثوق بالمأالة فتم ويستثنى منه السن فانه اذا أمكن فيها القصاص بان تنشر بنشر بقول أهل الخبر وجب نص عليه في الاموجز به المارز ويغيره لغير البيع السابق فيه عليه الاذرى وغيره (وله) أى المصنى عليه بكسر عظه (القطع من أثره بمصل دونه) أى دون محل الكسر فلو كسر عظم ساعده أو ساقه وأبانه فله قطع يمين كوعه ورجله من كعبه لان به يحصل استغناء بعض الحق والميسور لا يسقط بالميسور وليس له القطع من المرقق والركبة (وله) عليه (حكومه بالاني) لانه لم يأخذ عوصا عنه وله أن يعفو عن الجناية وعود الى المال كصحره بالاصل (وان أوقع ونقل أو شهم وأوضع (له) أى لعمى عليه (أن وضعه) بأخذ أرض الهشم) في التوبة وخسة (أعز) أرض (النقل) في الاول وهو عشرة تغدو القصاص فيها فعدل الى بدلها ما ولو أوقع وأم فله أن يضعه وأخذة تام ثلث الدية كصحره بالاصل ولو حذف المصنف قوله وأوقع كان أخضر (وان قطع) يده (من كوعه) فالتقط القصاص اصابعه بل أصعب واحدا (عزز) وان قال لا أطلب الباقى فاعطى لأرض العدوه من محل الجناية مع القدرة عليه مع ذافرق جوار القصاص في الموضوعة في المسائل السابقة لا عزم عليه لانه يستحق ان لا في الجلدة فلا يلزمه باتلاف البصر غرم كأن مسحق النفس لو قطع طرف الجاني لا غرم عليه (ولو قطع الباقى) أى الكف كأن مسحق النفس لو قطع يد الجاني أنه أن يعود ويجزى عنه ويقار ما يأتى من أنه لو أقطع أصابع من قطع من ساعده ليس له أن يقطع الكف بان الكف هائل الجناية بخلافه ثم (لا لاطاب حكومه) له في لانه اندخل في دية الاصابع فذا ساقها فاقبضها لو قطع مسحق النفس يدى الجاني ثم عفا عن حزاله يستوجب الدية لم يجب اليه لانه قد استوفى بأية المأوا (أو) قطع يده (من مرفقه) فرضى عنها باصبع) أو كف كانهم بالاذى وصرح به بالاصل (للمجز) لعدوله من محل الجناية مع القدرة عليه (فان قطعها من الكوع عزز) ولا غرم عليه اسام (وأهدر الباقى) فليس له قطعه ولا طلب حكومه لانه قطعها من الكوع ترك بعض شبهه وقنع به عضو يقارص ما مر في الصورة السابقة من أنه قطع الباقى بان القاطع من الكوع مسروق لسمى بالاختلاف لقطع الاصابع (وان قطع انسانا نصف) الاول من بعض العضد فله فعلمه من المرقق لانه أقر بمفصل الى محل الجناية (وكذا) له فعلمه (من الكوع) الجزء من محل الجناية ومسحقه ببعض حقه وليس له العود الى قطع المرقق والرجع في أنه قطع من الكوع من زيادته وبه صرح في التاج نفعنا المقضى كلامه له ولما وجهه البقوى لكن الرافعى في التشرع الصغير يجمعا انتداه كلامه في الكبير وحزم به جماعته انه ليس له ذلك لانه عدول عما هو أقرب الى محل الجناية (وله) قطع (أصبع) واحدة لانه دون حقه (وله) (أخذت الحكومة) (في) من العضد في الاول وسنه من الساعد في الثانية والثالثة لكن له في الثالثة أخذت يد أو ربع اصابع أو بضوا كلام الاصل ساكت عن حكم لثانية بالكافة (وليس له لقط الاصابع لتعدد الجراحات) وهو عظم المرقق ويؤخذ من الدية انه ليس له قطع أصبعين فأكثروا له قطع أصبع واحدة وقدم رأه لو عفا عن قطع العضد فله الدية والكف وحكومتها الساعد والمقطوع من العضد مرحبه بالاصل (أو) قطع يده (من بعض الساعد) فله فعلمه (الحكومه بالاني) طاق الكوع أو ديتها) بعفو أو غيره بتغييره أو ممن تعبيره أصبه بالعفو (وله) (حكومه بالاني) طاق القطع وأخذت الدية (فان لقط أصابعه) أو اثنين فأكثرها (عزز) ولا غرم للمارز والتبرع

قوله وأظفاه من نصف الكف النخاع الاصابع الخ) قال الباقين ولو أراد أن يقطع الأناصير العليا وألغى فيها فهل يحى نفسه الخلاف في
 الإدول من المرقق إلى الكوع أم يقطع هلاله تعدد المفصل ولنا مندوحة من ذلك بان (٢٥) يقطع من أصول الأصابع هذا محتمل
 والنوع الثالث في إبطال المنازع) (النوع

بالتز من زيادته (وأهدر باقي الكف) فليس له قطعها ولا يحل حكومته لماس (وله حكومة بعض
 الساعد) لماس وتعبه به. وبعض في الموضوعين أعين من تعب رأسه بالنصف (أو) قطعها (من نصف)
 الأول من بعض (الكف النخاع الاصابع) وان تعددت الجراحات لانه لا دليل على إعمال التقاطع
 وليس به وضع الجراحة الأمصال متعددة (وله) مع الالتقاط (حكومة الباقى) من الكف
 لماس (فرع) (لو شق الكف) من انسان حتى انتهى (الى مفصل يكتن المماثلة) في
 الاستفهام يشبه حتى ينتهى (اليه) بقول أهل الحجة (اقتص) منه (النوع الثالث إبطال
 المنازع وهي لا تحقن بالباشرة) لها (بل تبعا) لها أو لمجاورها (فان أذهب ضوئه ينسج) بفتح
 الضاد ضمها (م) شئ) أو نحوها مما لا تفاصيل فيه (أذهب) من الجاني (بكا فوراً أو بقريب
 حديد حامية) من حدته أو بخوفها وفي الهاشم تارة التعداد القصاص فيها (وان أذهب بوضعة
 وكذا المطلعة) ذهب الضوء غالباً (اقتص) بمثل فعله (فان لم يذهب أذهب) بكا فوراً أو نحو
 فان لم يكن أذهابه إلا بأذهاب الحدة فقط القصاص وجبت الهدية لانه لا يجوز أن يستوفى أكثر من حدة
 وتقدم ما ذكره بعض العيين ليس بقيد لضو واحد اذ ذلك لا في مسألة الجامعة لانه لا يملكه فذهب
 ضوئيه مع ما يذهب به بالمعالجة أن أمكن والأقلية (والسمع والشم والقدر والكلال والبص
 لا العقل كالبر) فان أباها (بوج القصاص بالسراية) لانها إعمال مضبوطة ولا حل الحجة
 طرق في إبطاله بخلاف العقل لتعداد رأسه بالسراية أقلاتون بالمعالجة مما يزيله ولا خلاف في التسمية
 في نفسه وان كان القصاص من محله القلب قوله تعالى أم لهم قلوب يعقلون بها ولانه نوع من العلوم ثم
 ما تتر من وجوب القصاص في السمع وما تتر من الشحان وتقلد عن تصحيح الامام قال ابن الرقة وغيره
 والمذهب في المنع انه قول الجمهور وأصح عليه في الام انتهى وفي المس كلام ذكره في شرح البهجة
 (فرع من فاع أصعب) ذاك الكف أو وضعه قصاص (بأن ذهب شعره مقدم رأسه) (اقتص) منه
 (كفاه) ولم يذهب له لئلا كل مخالفة في ما له وحكومة للسمع وان أذهابها بالقصاص) فلا يقع ذهابها ما قصاصا
 اذ القصاص فيها ما لم ان فوات الجسم لا يقصد بالبراهية وكذلك كل الشال (ولو عفا) المجنى عليه
 عن دية الاصابع) بعد عفو عن القصاص عليها (لزمه) أى الجاني (من دية الكف أربعة) أربعة
 أشخاص أى أربعة أشخاص ذبح الاصابع الأربع (ولا حكومة للانثبات) أى مناب الاصابع
 بل تدخل في ذبحها وقوله ولو عفا إلى آخر من زيادته وهو معلوم وترك قول الأصل ولو عفا عن قصاص
 الاصابع لهدية البدن وان اقتص فليس القطع إلى غير الاصابع وأسرى وقتلنا لا يقع قصاصه إلا أربعة
 أشخاص دية الكف ولا حكومة للانثبات (وهي) أى دية المتأكل (مختلف مال الجاني) لا تسراية بجناية
 محمودة فكر ولتقدم ما ذكرنا كلام الأصل من منه (بطلب بها) أى بدية المتأكل (عقبة قطع
 الاصابع) أى أصبح الجاني لانه وان سرى القطع إلى الكف ينسقط باقي الهدية فلا معنى لتتظار السراية
 (بخلاف ما لوسن) أى الجناية (الى النفس فاقصص بها) أى بالجناية (بطلب في الحال فاعلها)
 أى جراحة القصاص (تسرى) فيحصل القصاص (وكذا في الباض) حقيقة (العين وضوئها) بالجناية
 يقتص بها ما يقتضى ذلك (ان أمكن) ولا بإبطال بدية الضوء في الحال فاعل الجرح يسرى (وان اقتص)
 بما ذكر (فذهب الضوء) في الحال (صبر) فلا يطلب بالهدية (فرع يسرى) (الضوء) (فرع) (لو اقتص)
 من الجاني عليه (خطأ) أو شبهة عند في كونه مستوفيا بخلاف (والاصح انه مستوف كما جرت
 به بعد تعالج الم الأصل به ثم ان جرى صاحب الحادى ومن تبهه على عكسه (أو) اقتص من قائل مورو

لماس ان فوات الجسم لا يقصد بالسراية) بالجناية على غير ما تعددنا الى تفويته
 والملائم لتأثير الجناية بل لا يوصل إلى تفويتها بالجناية على محالها أو ما يجاورها (قوله وهذا أكثر وتقدمه) (فان ما تقدمه) فيما ذكروا اقتص
 وهذا أيضاً ذكروا قوله والاصح انه مستوف كما جرت به بعد تعالج الم الأصل به ثم (وصححه في الكفاية) وقال انه الذي جزم به القاضي الحسين

(٤ - استى الطالب) - رابع (لماس ان فوات الجسم لا يقصد بالسراية) بالجناية على غير ما تعددنا الى تفويته
 والملائم لتأثير الجناية بل لا يوصل إلى تفويتها بالجناية على محالها أو ما يجاورها (قوله وهذا أكثر وتقدمه) (فان ما تقدمه) فيما ذكروا اقتص
 وهذا أيضاً ذكروا قوله والاصح انه مستوف كما جرت به بعد تعالج الم الأصل به ثم (وصححه في الكفاية) وقال انه الذي جزم به القاضي الحسين

وقال الامام انه يجب القطع به وهو الذي تضمنه له الحكم حكم غير المكاف وهي كونه ليس أهلا لا تشافاه (الفصل الثالث في المائله)
(قوله ولا عين يسار) سواء ذلك اليد والرجل (٢٦) والاذن والهـ ين والظفر والخصية والشعر والابن وغيره ولو قال لا تؤخذ عين يسار

لحسن قطعها احدى العينين وقطعهما اذهاب ضوءها وروى ذلك (قوله ولا رائد وتاد الخ) كان ينبغي أن يزيد ولا ساد بهـ بد الجنابة وجود ليشمل موقوف على ليس للعينين مثلها فلا خصاص فلو نشت بهـ بد ذلك لم يقتص أيضا لانها لم تكن موجودة الجنابة قاله الرافعي في الكلام على السن (قوله ولا يضر تفاوت كبر او طول أو قوة) الا اذا كان النقص بجنازة وان لم يخذل ارضها (قوله كذا يقتل العالم بالجاهل) واقربه تعالى والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن فانه يقتضى عدم النظر الى ذلك كالتقص في النفس حتى يؤخذ العالم بالجاهل وغير ذلك (قوله وقص في الموضع بالساحة) ويربط الشاح استجابا حتى لا يضطرب وقوله وبدان حيث شاء الجناني اذ كل رأسه محل الجنابة فو في صاحبه ما وجب عليه من أى مكان شاء هذا يمكن علمه حتى ما كان غير في اذائه البصر أى نوع شاء من أسواله اذا كان من جنسه أو وقعوا لا يعين عليه فرمى أفراد ذلك النوع خصوصه اه ونجل الحق الى ما اذا ثبت بعد من هو عليه كافي الغاصب (قوله وانما يناسب الثاني) الارش هو شوق فان معناه أى زمن من زعمه وأمكن الجنى عليه من ايشاعه بعد وفاته فهو مناسب للاذن لا الثاني (قوله قالوا ونقل الرافعي الاول عن الاكثرين هو) وربما من غير زيادة لم اذ هو مبني من حفظ جملة على لم يحفظا

(وهو سوى أو يمتحن فلا) يكون مستوفيا لعدم أهلية لا سبطاء بخلاف ما لو اتفقت ودعته فانه يكون مستوفيا لحقه لانم وتلفستى المودع ولو بان الجناني لم يعاود اذ لم يكن مستوفيا لانتفاء اللحية بغير كذا الجناني (ويلاحظه عود) بقله الجناني لان عود عود (والطرف كائن) فلو تراضى أو يمتحن فخصاص طرف تقعام طرف الجناني لم يكن مستوفيا لحقه (فان قطعاه باذنه) أو تركه بان اخرج باله طرفه فقطعاه (فغيره) ولو ترك قوله والطرف كائن أى عنما قبله ولو ابدل فاعلمه بأقص منه كان أعم (الفصل الثالث في المائله) وهي معتبرة في خصاص غير النفس كالمقامعة في النفس (د) عليه (لا يقطع يدو جلد) (لا عين يسار ولا جفن أعلى باسفل ولا) (لحم) كاذن بشفة (كأنه كس ولا أصبح وأنه لوسن بهـ مراهولا رائد وتاد في محل آخر) كذا لا يجب الخصر رائد يجب الامام لا اختلاف المحلل بل والام والمففعة بعضها يخذل رائد رائد متفق المحلل (ولا يضر) في وجوب التقص حيث اتخذ الجنس تفاوت كبر أو طول أو قوة أو سن أو لون في عضو (أولى وكذا زائده) كقول النفس لان المائله في ذلك لا تكاد تتفق ولا من العنصرين على مقصود التقص وذلك قطع يد الصانع بعد الاخر كما يقتل العالم بالجاهل (الا ان تفاوت) أى الزادان (بفعل) بان زادت مفاصل زائدة الجناني على مفاصل زائدة الجنى عليه فخص حتى لا تقطع لان هذا أعظم من تفاوت المحلل وكذا ان تفاوت بالاحكام وتوان ثمانية في الفصل كانه الامام عن الامام وأقره (ويقطع رائد باصلى اتفق محلها) لانه دون حقه ولا يثبته نقصان الزاد على رضى بالسلاح عن الصحة بخلاف ما اذا اختلف محلها (لا عكس) أى لا يقطع أصلى رائد وان اتفق محلها فلا يؤخذ حقه (فرع وقص في الموضع بالساحة) طول او عرضا بالجزء بلان الرأس من ملائذ مختلفان سفرا وكبر فيكون جزءا أحدهما فقد جيع الاخر يقع الحب بخلاف الأطراف لان التقص واجب فيها بالمائله بالجله فلا تعتبر بها بالساحة أى الى أحد الانف ببعض الانف وهو يتم وكذا في الموضع فاعتبرت بالساحة (وان عم بالعض) أى بسبب اضاع البعض (الكل بان كان رأس الشاح أصغر) من رأس الشجوج (وان كان أكبر) منه (أخذ فدر حقه) منه بالساحة (وبدأ) التقص بالابضع (من حيث شاء الجناني) اذ كل رأسه محل الجنابة وقيل من حيث شاء الجنى عليه لانه أوضح جيع رأسه فبوتق قدر من أى موضع شاء وصوته الاذرى وغيره قالوا وهو الذى أو دعه العراة دون غيرهم خلا الامام ومن تبعه من عاب الساق في الام ومارى وجه الشجوات فغافبه الامام وقيل له السابق لا يناسبه وانما يناسب الثاني وان كان المناسب لاعطاء من عليه حقوق ما لمعه الاول قالوا ونقل الرافعي الاول عن الاكثرين هو (ولا يتم) موضعة لرأس اذا كان أصغر (بالجمعة كعكسه) لانه غير محل الجنابة ولو قال لا يتم بغيره كان أعم (بل) يتم (بالقسط) أى بقسط الباقى (من الارش) اذ اذوع على جميع الموضع لتعريف القصة فمن كان الباقى قدوة الثالث فالقسط ثلث أرض الموضع وهذا كقوله قطع ناقص الاصابع بذلك قاله فاقطع يده ويؤخذ أرض الاصابع الناقصة وانما لم يكف برأسه كالهـ والصغيرة عن الكبيرة لان ما به التفاوت بين السدين ليس بدوامه التفاوت بين الموضعين موضعة فلا يحصل باعلا وان لا يتم اسم البدو وهما الساحة (ان كان بغيره) أى رأس الجناني (مشهور جاوا الباقى بقدر موضعة تعين) لتعريف موضع الجناني (ومار كانه كل الرأس لا تفرق) الموضع في محلين كقدم رأسه ومؤخره (فغير موضعين) لانه يؤدى الى مقابلة موضعة موضعة موضعين (ولا تبص الموضع مع امكانه) أى امكان ايشاعها وذلك بان يستوفى بعضها (فخصاص) بعضها (ارشا) أى بقسطه لان البعض المستوفى يقابل بالارض التام مع عكس من تمام الاسمية بخلاف ما اذا لم يكن من منه وهو ما رقى قوله بل بالسن من

(قوله ووضع يحدده كالوحي) لا يستبعد وجوبه وان اوضحه من الاطلاق ان ازيد الخصال جفتا ينبغي ان يعمل العدول بحماقه بل الى الوحي
على حاله خوف حيف وزيادة الماله على حالة الامن من ذلك كاتبه (قوله وتماثل (٢٧) ابن الرقعة فقال لا يتماثل الخ) لا تخالفه فيه
وبين كلامهم اذعله اذالم
برد الحسني عليه سائلة

ذلك (قوله فان زاد مقتص
باضراب الجاني فهدر أو
باضرابها فالاخراج
توزع) فهدر الشارو يلزم
المقتص الشارو قال جفتا
لانه بمنزلة شريك فاقول نفسه
حيث آل الامر الى اليد
ولا يتماثل مال مشترك جماعة
في موهبة حيث وجب على
كل ارش كامل لعدم اهدار
فعل واحد منهم بخلاف
ما هنا (قوله وان قال
باضرابه فوجهان) قال
ابن الرقعة وينبغي القطع
بتصديق المشعوب يعني
وهو المقتص لانه وجد في
حقه اعلان براءة الذمة
وعدم الارتعاش ولم يوجد
في حق الاخر اعلان
واحد بل والقاهر أيضا
ان من ماله القصاص
يترك بالباعس (قوله ورجع
الباقين وغيرهم منها
تصديق المقتص منه) أشار
لان الزيادة في الاستيفاء
مقتضية للامتنان وهو
يدعى اسقاط الضمان
بفعل المقتص منه والاصل
عدمه (قوله وقيل يجب على
كل ارش كامل) وهذا هو
الاصح وقال في الاثر ولو
اشترك جماعة في موهبة

الارش (بخلاف الموضعتين) فانه ان يقتص في احداهما يأخذ ارش الاخرى لانهما اجنابتان (وان
أوضح الجاني (بعضه) أي بعض الرأس (كالناصية والقدال) يفتح القاف وبالمجمة وهو جاع
مؤخر الرأس (يعين الموضع) للايضاح (ويتم ما يقتص) من موهبته (من الرأس) لانه كاه عضو واحد
للمن الجبهة والقفاه) وكهوهما لانهم أعضاء مختلفة (ولا يتم) (الساعد) أي موهبته (من العضد
والكف) ولا حكم لذلك (وإحاطي) اذا أراد الاقتصار في الموهبة (موضعهما من رأس الشاح)
ان كان عليه شعر (وبه يخط) من سراد أو جرة وتكونهما (وموضع جديدة) حانة (كالوحي
لاستبعد وجوبه) وتكونهما (وان) كان (أوضح به) اذا توفرن الزيادة قال في الاصل كذا ذكره
الفتاوى وغيره وزود فيه الرد بانى انتهى وجوابه والرد بانى بعده ذلك عن الفتاوى وقوله فياس المذهب
انه يقتص مثل ما فعله ان أمكن ولعله أراد اذا لم يكن ظال الزكشي وهو ما نقله البغوي عن القاضي ولم يذكر
غيره وهو الظاهر (ولا عبرة بمقتضى الجلد) أو العلم (ورقته) كالأصغر بفتاوى كبر الاطراف (ويفعل)
اقتص (الاصول) على الجاني من الشق دفعة واحدة أو شيئا فشيئا أو خالف ابن الرقعة فقال الاشبه
الان بان على جنابيهما ان وضع دفعة دفعة أو بالتدريج بالتدريج (وبضعا الجاني) وجوب بالتدريج
فان زاد مقتص في الموهبة على قدره فان كان (باضراب الجاني فهدر أو بعد ان اقتص منه)
الان لا يمكن (بعدا ندما لرحمة أو خطا) كان اضطرار بده أو عفا على مال (فارش كامل) يلزم
لان حكم الزائد بخلاف حكم الاصل وتختلف الحكم كتد الجاني (ويصدق) المقتص (ببينه ان قال
أخطأت) بان زاد وقال المقتص منه بل تعدى لان الاصل عدم العمد (وان قال) قولت الزيادة
باضرابه) وأسكر المقتص منه (فوجهان) في المصدق منهما لان الاصل براءة الذمة وعدم الاضرار
ورج البغوي وغيره منهما تصديق المقتص منه (تنبيه) بانى ان الجاني عليه لا يمكن من الاستيفاء
في الطرف وصورهما ذكره فان رضي الجاني بذلك أو نكل فيه الجاني عليه غيره (فرع) بياض الجماعة
كقطعهم المعارف في كفة لا اشتراك وجوب القصاص فاذا تماثلوا على الالة وحروهم ما وجب ان
يوضع من كل منهم مثل تلك الموهبة ونيل توزع عليهم ويوضع من كل منهم بقدر حصته لا مكان التفرقة
وان وجب مال وزع ارش الموهبة عليهم وهو ما قطع به الماوردي ونقله الرافعي عن البغوي وقيل يجب
على كل ارش كامل والفرع في الصورتين من زبانه وده مصر في المنهاج كماله في الاولى (فرع
يقص في الموهبة) التي (الذي شعر من) شاح (ذى شعر وان تفاوتوا) في الشعر فحق وكذا من
شاح (أفرع لا عكسه) بان كان المشعوب أفرع والشاح ليس بافرع فلا يقتص منه سابقه من اتلاف شعر
لم يتلفه وما جبر بالاقرع اشارة الى ما جبر به ابن الرقعة بنى نص الام على انه لا قصاص على من اخضع الشعر
برأيه وهو ما نقله الاصل ونص المفتصر على ان عليه القصاص فخلق على الشبهة ثم يقتص منه كما فعل به ذلك
اذا كان رأسه شعر فخلق ابن الرقعة الاول على ما اذا كان عدم الشعر برأس المشعوب لغصامته
والثاني على ما اذا كان ملحق بغيره (فرع) لو (شقي الايضاح) بان شك هل اوضح بالشع أو لا (لم
يقتص) مع الشارو ليس بيسر بالمهلة ثم الموحدة أي يبحث عنه بشار أو نحو حتى يعرف (ويشده به
شاهدان أو شيت باعتراف الجاني وهو) أي الايضاح يحصل (بالانتماء الى العلم حتى لو غر زابره وانتهت
البغرضة) وان لم يظهر العلم لظاهر

(فعل) في الصفات التي يؤثر التفاوت فيها ولا يؤثر (تعلق) بملامحة (سلعة بمرءه وعصما وعرجاء
وعليه ظن) لانه لا خلل في العضو ولا في الاشياء على مرض في العضو وذلك لا يؤثر في وجوب القصاص

والا لال الارش فعلى كل واحد ارش كامل على الاصح اه وقد صرح به في باب الديات قال الاذري فهو المذهب (قوله وعبر بالاثرع أشار
الى ما جبر به ابن الرقعة الخ) أشار الى قصصه (قوله وعرجاء) لان العرج قصور في الساق والغذاء وظهور خلل في بعض مفاصله والقدم
مليئة بمغناطيس قطع وجل أشبه فلا قصاص لان الخلل في الرجل

لا تقطع حصة بشلالة لم يمت صاحبها بقطعها) ففي كانت النفس مستقرة الإيهاق المعنى عليه فلا يمنع جثث من أخذ الحصة بشلالة ولا الشاة بالصحة وإن لم تحسم العسر وقدر عارذ ذلك في جميع صور رعاية المائنة في الأطراف فتؤخذ كالملة الأصابع بانقصها أو فاقدها لا الجنب بالسائر وإن كان فاقدها (قوله وإن نسبة بدل الحصة إلى بدل النفس الخ) إذن شرط القصاص فمادون النفس أن لا يرد بنية بدل مالدون نفس الجاني إلى بدل نفسها على نسبة بدل مالدون نفس الجاني عليه إلى بدل نفسه (قوله وإن أذن قطعها قصاصا) كأن قاله قطعها عوضا عن ذلك أو قصاصا (قوله وبالثاني قطع البغوي الخ) وهو الأصح (قوله وصرح به الفرسال وابن الرغز وغيرهما) وصرح به في المناظر (قوله بسل لا تكمل دينها) لأننا لو جئنا بكامل دينها لادى إلى نصف الضمان في القصد الذي ضمنه الأول (قوله والذي فيه أوجه) هذا هو القصاص الخ وهذا هو الأصح وبوجه قول العنق آتوا بالبدون قطع السلم وسلطى فأنشد الله العلي لا نقص ما لم تنفق العلي اه لان ثبوت القصاص في هذه الأدلة ثبوت في ثبات (قوله ويقطع انف مع بنسبهم) وأقول (قوله والعين الفاعلة كالملة الشاة) في أنها تؤخذ من عينها ونقص ما

قال الأذني وغيره ويحده في عينه القاصر من سواد وشعر أو نحوهما إذا لم يكن لا فقتل بكن جافا وإذا خلا قصاص جازم فيه في الأول المتولى ونص عليه في الثاني الشافعي وحري عليه الامام والعلم به ما بين مفتوحين شفع في المرقق أو عسر في الساعد أو العضة فله في الأصل وقال ابن الصاغ ومول وعوامج في الرنح وقال الشيخ أبو حامد الأصم العسر وهو من يبلشه بداره أكثر (لا لاقطه) أي لا لاجه مطفر بساتن لا تلامح (على أنها) (و) لكن (تكملة دينها) يرقق بان القصاص تعتبر فيه المائنة بخلاف الحديث وعلم بما قاله ان ساطعة الطفر تقطع بسلح حنوبه ممرح الأصل لا مبدون حقه (فرع لا تقطع) يدأ رجل صيحة (بشلالة) لم تمت صاحبها بقطعها (وإن روى) (ه) الجاني لانتفاء المائنة كالملة لا يقلل الحر بالعدولان نسبة بدل الحصة إلى بدل النفس النصف وأنه بدل الشاة إلى بدل النفس دون ذلك لأن ما وجبها المحكومة (غان قطعها) الجني عليه (بلاذن) من الجاني (لأنه نصف البنية) فلا تقع قصاصا لا ما غير منصفته بل لو سرقه من ماله (وإن أذن في قطعها) فمما لا يهل بجري (وكان الخ) في أذى الجنب الذي هو بنية المحقق (أو يضمن كل) منها (جنايته) بان يضمن الجني عليه نصف البنية لانه لم يمتحق ما قطعها الجاني المحكومة لانه لم يبدل عضوها (أو) بل أخذ بدله (وجها) وبالثاني قطع البغوي وهو قطع ما يأتي في بدل السار عن الجنب (أو) فاعها (بأنه ملان) عن التقيد بقطعها ماصا فاقده (أو) حقه ولا يلزم شيء (وإن رأت) الجاني بالسراية لانه أذن في القطع (وقطع شاة بشلالة) أن سواي الشاة من الجاني (أو) زاد مثل الجاني (ولم يخطف الدم) أي خرجوه كما لا يزال قطعها لانه أفون حقه وحذا من استباهه بالنسب بالعارف في هذا المذهب (و) قطع شاة (بصحة) بان يخطف زلف الدم (بخلاف ما إذا خيف زلفه بان قال أهل الجاني في الوقعات لم يمسد دم العروق بالحسم ولم ينقطع الدم (لا شاة) منصر بشلالة بصر) لانتفاء المائنة (و بطلان العمل) بان لم يزل الحس والحركة (شاة) وتيل لا بد من زوالها والترجيح من بانه وصرح به الفرسال وإن الرقة وغيرهما (وتقطع قوت بصلصة فلا) بصلصة (من جناية ذات أوش) ولو كسوة (بل) لوقعات (لا تكمل دينها) وهذا كما كان من قبل من صار إلى حالة المنصر يلزمه القصاص ان صار إلى الجناية والاداء لا حاجة لقوله ذات أوش لان نصف العسر بخاتبة لادله من أوش (وإن قطع) الحر (الذي بعد دفعه) عوده (واستقر أو) قطع (الاش مثله فصع) القاطع (لم يقطع) لانتفاء المائنة عند الجناية في الأولى وجوب لزادة عند الاحتفاظ في الثانية (وكذا) لا يقطع ما لم يبد أو جلا (قطع أشل أو ناصفة أصبع ثم شلت) بغير الشين (بد) في الأولى (ونقصت) في الثانية لانتفاء المائنة عند الجناية والترجيح في الأولى من زيادته وما ذكر في الثالثة خلاف ما نقله الأصل من هاهنا التهذيب وحزم به أو نحو هذا الباب والذي فيه أو جلا ان القصاص قد تعلق فيها بما عد الأصابع المذكور عند الجناية بخلاف في الأولى فإنه لم يتعلق بشيء أصلا (وقطع الذم ذكر والاثنيين واشلاهما القصاص وكذا) في قطع واشلا (أحد) أي اثنين ان علم سلامة الآخر) بقول أهل الجناية (وكذا دفعها) فيقتض في بطله (ان أمكن) والواجب الدية بقتله الأصل من التهذيب ثم قال وبه ان يكون الذم ككسر العظام (ويقطع ذم كزغل وشاب وغشون بذكر خصي وعين وشعر وطفل وأنتف) اذا خال في نفس العضو بل في أو لا مخرج (ولا ذكر لا شل حكم اليد) الشاة فيها سار (وهو) أي الاش (ما) أي منبسط (لا ينقض أو) منقض (لا ينسب) وهذا لأنه لقوله في سار و بطلان العمل الهجمة (و بمقتوبة) ثقبان يرشان لبقاء الجمال والمنفعتين جمع الصور والوهوم بخلاف اليد والرجل الشلان ومجده في المسحقة بغير جناية (لا) صيحة (بغير مومة مومة) لقوان الجدل فيها والمخر ومما قطع بعضها (بل يقتض) فيها (بغير ما بقي منها) كاس (وتقطع غير مومة صيحة) وبغير ذم أوش ما نقص منها (والتب الشان) للاذن (كالعزم) أي بما ذكر (ويقطع أنف مع بنسبهم)

(قوله ان ظهر فيه) والظاهر ان عدم ظهوره بان لم يثنه الى ذلك الزمان أو بان ينتهي اليه (٢٩) ولا يظهر فيه ذلك ومفهوم كلام المصنف ان

السان الناطق يقطع به في الشق الأول وهو ذلك قوله وكأزمه كالملة تبعاً للإمام الغزالي يقتضي الخ) ليس ذلك مقتضاه وانما مقتضاه عدم قطعه عند انقضاء عمره مع بلوغه حد (قوله والأوجه وجوبه) أشار الى تصحيحه (قوله لانها مستحقة الإزالة) عبارة الأنوار ولو قطعها قطع حيث لزم الإبادة فلا قصاص لأن البسرى الى النفس

● (فصل) * (قوله القصاص واجب في قلع السن) بشرط القصاص في السن شروط أمدها أن لا تصل في الصغير الى حد تعامل به منقطعاً بحيث لا تبلغ المصغ فإني هي كذلك لا تقبل جاسن فيها منفعة ناهية أن لا يكون فيها نقص نقص به أرشاه كأن تكون ثمانية كرابيته وأقص أو إحدى ثلثه أو نقص من أثنائها فلا تقبل جاسن من ليس كذلك بناء على أنه لا يكمل فيها الأرض وهو قول الأكثرين نالها أن لا تكون معطوبة بضرارياً شديداً يبرم أو مرضاً أو جابياً غير القاص فلا يقع بها الإثم (قوله نعم) أمكن فيها القصاص صور بعضهم الامكان بان يكون قد كسر نصف السن

أي غير شامل للسن ليعمل حرم الالف (وأن أجدم) وان اسودا بقاء الجبال والمنفعة (د) بقطع (أنف) (مما يعضه) ولو عضها (بمثله) ولو أجدم (والا) أي وان لم يقط بعضه وكان بعضها (فيقطع من الصبي مثل الباقي) أي مثل ما كان يقي من أنف الجنى عليه ولو أجدم (ان أمكن لا عين بمصرة فاقطع) أي يحد قنطرة مع قيام صورته لان البصر في حرم العين (د) لا (السان ناطق بانترس) لان النطق في حرم اللسان (ويجوز تركه) أي قطع عين فاقطع بمصرة وتأسان أخوس ناطق اذا رضى الجنى عليه ولا يثنى (د) ويؤخذ من يصير بعض أعين (للساوي الجرمين) والخصم ليس في الجنى نعم لا يؤخذ من له أهداب بمال أهداب كقائه المتروك والغارق (والعين الفاقعة) كالبعد (الشلاء) فلا تؤخذ من المصروع وهذا معلوم قوله في سائر ما عين بمصرة فاقطع ولو ذكره كالأصل عقبه ليكون كالتعديل كان أولى (د) قطع (السان ناطق بأسان رضيع) ان ظهر فيه أثر النطق بحيث (يجركه عند الكا وغيره) لأن باع أو ان الكلام ولم يتكلم) وكلامه كاصله تبعاً لإمام الغزالي يقتضي أنه اذا لم يثنه الى حد يحرك فيه لسانه لم يقطع لكن - يعني أنه يجب فيه الدية كقصاص جرمه ولان الظاهر السلامة مقتضى ذلك وجوب القصاص فيه ذكره الاستوى وأوجب بالنقض الا لا يلزم من وجوب الدية وجوب القصاص لأنه يدرك بالثبوت هلقت والأوجه وجوبه كقولهم عدم عقاب الولادة (د) (فرع التصاق الأذن) * بجرارة الدم (بعد الإبادة لا تسقط القصاص والدية) لان الحكم يتعلق بالإبادة وقد وجدته (ولا توجب) أي ما ذكر من القصاص والدية (بقطعها) مرة (ثانية) لانها مستحقة الإزالة (ولا ملابسة لآل) يعني بقطعها (بان يقول أقطعها ثم أقطعها) أدنى لان قطعها من باب الأمر بالمعروف لا اختصاص به به والنظر في مثله الى الامام (وأما) التصاقها وقطعها مرة ثانية (قبل الإبادة بالعكس) أي ندمت القصاص والدية عن الأول وتوجب على الثاني (والعيني عليه حكومة على الجنائي أولاً) كالانقضاء اذا عمل تسقط الدية وتجب الحكومة (لكنهم أو جبروا) قطع (أذن) (بإبادة التصاق اثنان) يعني منعذرو التيمم كان لم يثبت اللطم على محل الخصاصة لئلا يفسد الصلاة (لجاسة الباطن) من الأذن بالدم الذي ظهر في محل القصاص فقد ثبت حكم الخصاصة فلا يزول بالاستيطان (لا) قطع (أذن) (معلقة بمجلة) وقد انصقت الأذن (وفيها) تقرر) لما من نجاها بالباطن ويجب بانها إنما أوجبنا القطع ثم لدم لان المتصل منه بالباطن قد خرج عن البدن بالكلية نصراً كالاجني وعاد العبد لا حاقولوا في دفع عنه وان في خلاف المتصل منها (وان استوفى) الجنى عليه (العض) من الأذن (فالتصاقه ضاع مع الباقي) من الاستحقة الإبادة (ولو قطعت) (أذن) (بإبادة النصف) فكانت ادم توجب ازالها لحروف التلف مثلاً (فكان) القطوع سراً (فالقود) على القاطع (والتصاق السن) المقلوعة بكانها (لا لأن) فيما ذكر

● (فصل القصاص) * واجب (في قلع السن) لقوله تعالى والسن بالن (لا) في (كسرها) لما مر انه لا قصاص في كسر العظام نعم ان أمكن فيها القصاص فتقدم عن النص انه يجب وقوله الاصل هنا عن حكاية ابن كعب عن قطع صاحب المذهب بعد منقلبه عن البقوى وغيره ما علم انه لا قصاص في السن وبالأطلاق جزم المذاهب كالملة قال الرازي وقد وجدنا من قبل من النص بان السن عظم ما هدم من أكثر الجواب ولاهل الضمة لأن قضاة يعتمدون على الضمة فلم تكن كسائر العظام (فلا تؤخذ بحجة بمكسورة ويجوز عكسه مع ارض المذهب) من المكسورة (وعدم تلك المقلوعة) عند جانيته لا قصاص (عليه) فيها (وان ثبت بعد) لانها لم تكن موجودة عند الجنائية (ومثله من به موضوع غير منقلبه) لو (أوضح آخر) أي غيره (في موضع موثقة لا يقتض منه وان ندمت موثقة) لان محل القصاص لم يكن موجوداً عند الجنائية وهذا من زيادته على الرضة (وان قلع مغرور) وهو الذي سقطت راضه وهى أو بيع ثبت وقت الرضا بعد سقوطها لا سقوط السهل قاله في لا يوافق نسبة غير ما بال واضح بمجاز علاقه المجاورة

بالقول وقوله وقوله الاصل هنا عن حكاية ابن كعب أشار الى تصحيحه وكتب عليه وقولاً بالغير في شوبه في السنة وقال المذهب القاطع به وبني عليه ما لم يوثقت عن لم يشر فصدقنا بقصاصة قصص في الزادات أمكن

(توله فلا تنه) أي الارش
له (توله) ولتاع متغوره
الح) لواقص فاصدت منها
معا فلا تنه لكل من دعا الى
الاخر (توله) والمراد لا
بشقا ذلك من الخ) دلالة
كلامه على هذا من دلالة
الاقصه (توله) وهو ظاهر
مانعه الاصل عن ابن كنج
وخرجه في الانوار وهو
المرج (توله) فاذا قلنا هو
مفسد منها قطع المعادة
الح) قال شيخنا وقطعوا مشيد
مرة واحدة في المعادة
بافساد الميت بالتسليم
فعوده مرة ثالثة كالعمدة
الجدة بعد ان تسلم له على
قطع لم يتخذ كاتبه (توله)
قال في الانوار ولو ضرب
سنة فزلاهما) ساد في
كلام المصنف في اواخر
باب المقصر القصص
قبل الباب (توله) وهو حكومي
خص الكف) قال القتيبي
الواجب خص الحكومة
لا حكومة انص لانها
أقل من خص الحكومة
والواجب في وجه الحالة
حكومية كلمة أربعة
أشخاص منات أصابعه
التي قطعت من الجني عليه
ولم يستوفها من الجني
وخص الحكومة عن ميت
الأصبع الفائتة من الجني
عليه وقال ان الذي في المرد
والفرج والروضه

(من غير متغور) ولولا قال (انتظر) حاله فلا قصاص ولا دين في الحال لانها تعود غالبا (فان نبئت سلم فلا
شيء أو جهاتين) كسواد وهو جراح (دلى) كان الشين (لما لا أوشة) بالمجهزين والفتح والصرى
زيادة بان زاد السن أو نبت معوا من شافية أي زاد وهي التي يتخالف نبتا بغيرها من الالسنان
(حكومية) يجب فيها (وان نبئت أصر) مما كانت (فقط طلع من الارش) يجب (وان ينس من
نابتها) وقتها نعتت سائر الأسنان وعافت ولم تعد القلوة وقال أهل الفقه قدس منها (فالقصاص)
واجب دلالة بان بالآخراته أو فسدت الميت فقبل بئله (لكن) لا يقتص في الحال في الصغير بل (يؤخر
حق) يبلغ فان مات قبل البلوغ فان كان (قبل اليأس فلا قصاص ولا دين) لعدم اليأس من نابتها
(دلى) وجوب (الارش وجهان) أحدهما كماله أي في اليأس المنع وان كان بعد اليأس اقتص وأورنه
في الحال وأخذ الارش (فرع) لو (قطع متغوره) أي من مثله كما هو وجوب في بعض النسخ
(اقتص) منه (وان نبئت) لان نابتها العامة جديدة ولم يضر العامة نبتت من المتغور (كأدما لموصفة
وجائفة) بان التنازل والاختصاص قصص فبما لان العامة انضمام هذا فقر كلامه وهو مسلم في الموصفة
لا في الجائفة فلا قصاص فيها والمراد لا تسقط بذلك دينها (مثل) (بنات لسان) كان يعود بعد جدا
فموت محسن نعمت قوله (تقطع) وصف لالتا تقبله والالان يذكر ويؤث (وفي قلع) من المتغور
(الثانية) بعد قلها (القصاص فان قلها) منه الجاني (وقد اقتص من وجب) عليه (الارش) للقلع
الثاني (لان ما فيه القصاص) وهو من الجاني (فقدان) والتعلل من زيادة (فان كان) أي
الشأن (فد أخذ ارشها) للقلع الأول (ولم يقتص من اقتص من الالان) للقلع الثاني (أولم يؤخذ منه شيء)
ولم يقتص من (لزمه قصاص ورش) أو ارشان بالقصاص (أو) ناع (بان غير متغور من متغور انتقل
سأل القاص أو أخذ الارش (أو اقتص) منه (ولا ارش) له مع الاقتصاص (كاشلاء) أي كافي أخذها
بالعبية (وانقطع طلبة) بذلك فلو عادت السن لم تقطع ثانيا وقضيت له بقطع سنة بالالسنان فها هو ان بشرط
عليه ان لا يحد في غير ما يحد وهو ظاهر مانعه الاصل عن ابن كنج خروج البالغ الصغير فلا قصاص عليه
وبنتين الارش (أو) قطع (غير متغور مثله) أي من مثله (انتظر) حاله فلا قصاص ولا دين في الحال
المسار (فان) نبئت من الجني عليه فلا قصاص ولا دين وان (لم تبئت) وقد دخل وقت نابتها (اقتص)
من القاص (فان) أخذ منها الارش فان اقتص ولم يعد من الجاني فذلك (ولو عادت قلعت ثانيا) أي فسد منها كما
فسدت الجني علم الا يقال قياس ما في قاع غير المتغور من المتغور انما يقع هنا باننا لا نأخذ من القصاص
ثم انما هو حاسن بماله لسن الجني عليه وهي لم توجد به فلما لم يصبر الى وجوده وقام الموجود
غير المائلة سقط حق في السلاء وهذا وجه الى الموجود لم يمتد الى القلوة فاذا قلنا هو لم يفسد منها
فقال المعادة بفسد منها كتبت الجني عليها (فرع) قال في الانوار ولو ضرب سنة فزلاهما ثم عقلت
وجب القصاص

(فصل في قطع بدانة أصبع أو أصبعين) مثلا (بكالمتها) لانها بعض حقه (وله دية الاصبع)
في الأولى (أو الأصبعين) في الثانية ثلاثم ففقطعت منه ولم يستوف صاحبها أو يخالف ما لو قطع من بد
شلا يد اسامة حيث لا يند الجني عليه أو شامع قطعها ابل يقطعها أو يأخذ دية البد لا قطع لان نقص الصفة
لا يقابل بحال بخلاف نقص الجرم بدليل انه لو تلف عليه القاص صاعا جدا فاخذ حقه مع ما عارده لا يأخذ
معه الارش بل يقطع به أو يأخذ بدل المفقود عليه القاص صاعا جدا أو لو تلف عليه صاعين أو جده صاعا كان له أخذ
وطلب البدل لا آخره في مسانئان يأخذ دية البدل لا يقطع (ولو قطع) شخص (وله أصبع فصعين
من آخر قطع) الاصبع الموجود (وأخذ ارش المفقود فان قطع كل) أصابعه (ناتفة أصبح)
من آخر (فله قطع مثل أصابعه) المقاطعة (مع) أخذ (حكومية كل الكف أو دية الموجود) من
الأصابع (وحكومية شخص الكف) دون حكومة منات الأربع لانها من جنس اليد بقدر القصاص

قوله وتقطع فائدة الاصابع

بينهما) قال في المنهاج ولو
تقطع كما بالأصابع فلا
قصص الا ان تكون كفه
مثلا **كذا** أطلق في
الشرح والروضة وظاهر
كلامه انه يحكى عن
النص وقضيت ان وجود
الاصابع مانع من الوجوب
وينبغي ان يكون متاعان
الاستيفاء لا الوجوب حتى
لو قطعت الاصابع بأفة
أو جناية حصلت القدرة
على القصاص في الكف
فيقتصر بخاص حوايه فما
اذا قطع - لم البدل الاغلة
الوسطى من هو فائدة الاغلة
العليا وحكموا عن الفقهاء
انه لا يستوفى لان الجناية
حزب والقصاص غير ممكن
حالة جريما وان له كانت
العليا مستحقة بالقصاص
عند الجناية على الوسطى
اقتصر لان المستحقة
كالفقوة (قوله وان وقعت
ثانية الخ) قال ابن الرفعة
والظاهر ان المسئلة مسورة
بالحالة الاولى اذ الحكم
بالاستواء فيها متصور وأما
الحالة الاخرى فالمسئلة
أصغر من الخراج عن المعتاد
الى الزيادة وان فرض تشابه
أصبعين منها انصرفت
الزيادة الى واحد منهما
قوله قال الاستوى وغيره
هو القياس الواضح أكثر
الى تصحيحه

فدلت فيها دونه ولان اليد بدل حكمي لجازان يجعل بدلا عن السك والقصص استيفاء المثل حسافا
يمكن جعل الاصابع وحدها في مقابلة الاصابع ومنابتها مع التفاوت المحسوس بين الجنبين وما ذكره
يجرى فيها لو كانت يد الجاني زائدة أصبع يد المجني عليه معتدلة ذكره الاصل (وتقطع فائدة الاصابع
بينهما) للمساواة (وبكاه مع دية الاصابع) هذا معلوم من أول الفصل (وان قطع أشل أصبعين) مثلا
(يد الجاني وقطع صاحبها) بقطع الثلاثة (اقتصر) بخلاف ما لو قطع مع قطعه يدية الثلاثين كقولهم
الاشل البدل أولى (والا) بان لم يقطع بها (اقطع الثلاث) السليمة للمساواة (مع حكومة متناهي
وأخذ دية أصبعين) لانه الوصول الى تمام حقه ودخل في دية الاصبعين حكومة منها (أو بالعكس)
بان قطع عليه أشل أصبعين (فله اقطع) مثل (الثلاث) السليمة (وحكومة الثلاثين) مع حكومة كل
الكف) وانما لم ينتبج حكومة الثلاثين لان الحكومة مضطربة غير مرقدة في ذلك بل يبق
بها الاستيفاء بخلاف اليد والظهر يخرج عن عدم الاستيفاء لهما من زبانه (فان قطع) شخص كفا
آخر (ذات أصبع) فعلا خطأ فدية الاصبع وحكومة ثمانية الاربع) للباقي - وقرا في ما يجب
حكومة ثمانية الاصبع لاندراجها في ديتها * (فرع) * لو (قصرت أصابع احدي يديه) وكفها (عن
بدل الاخرى فلا يقص قيمان ثمانية) حتى عليه صاحبها لانه امانة (ال فيها) دية (تقص حكومة)
وعدم احتياج القصاص فيها وما نقله الاصل عن الغوى قال الاخرى وهو فيه اذا كانت تامة الخلقة
مشكل وان كانت أختها لم تنهاه ذكر الركني نحو فقهاء حك الشافعي عليه وقضيت انه المرجع وليس
كذلك لانه نية كلام الشافعي والاحتجاج بانها اذا كانت تامة الا لامل والبطش يجب فيها القصاص انتهى
فكلام الغوى محمول على غير ذلك

* (فصل: سبق انه قطع زائدة بينهما) * اذا تعدد المثل فاذا قطع من له أصبع زائدة فزائدة منها من آخر
انقص بها) اذا تعدد المثل (وكذا) يقتصر (بالكف) الزائدة (ان قطعهما) صاحبها من آخر
والمعد المثل (فان قطع معتدل يده (يدى) أصبع زائدة قطع بها) يؤخذ (الزائدة حكومة) سواء
كانت معلومة بعينها لانه ان أخذت يد الايدى وحكومة الزائدة كما شرح به الاصل (لا يكتسبه) بان قطع
من له يد أصبع زائدة يعدمه دل فلا قطع بها لانها فوق حقه (بل يلتحق الخس) الاصلان (له
حكومة الكف) وان كانت الزائدة بحسب أصلية بحيث (لو قطعت سقطت الزائدة لم تقطع) الاصلية (بل
بأخذ) مع قطع الاربع (دية الخامسة أو) كانت (نابتة على أصبع) أخذ من أمانها) مع الاربع
(الممكن) من الاصبع بدون أخذ النابت (وارش الباقي) فلو كانت نابتة على أغلة وسطى قطعت الاغلة
العليا من الاربع وأخذ ثلثه من الاصبع (وان كانت السادسة أصلية) بان انقصت القوة في الست
على ستة أجزاء مساوية في القوة والعمل بدلا عن القيمة على خمسة أجزاء وأصحها هل البصر ما نهأ أصلية
(فله) أي للمجني عليه (لقطع خسر) منها (متوالية) من أي جهة شاء قال في الاصل وهو قريب
ان لم تكن الست على تقاطع الخس المعهود في شتات الاضوارة لاجسام منها تبين صورها فيها فان
كانت المشبهة لاجسام على طرف فينبغي ان يلقاها من جانبها وان وقعت ثالثة راتى تلبها على الطرف كالملفة
بها فينبغي ان يلقاها من الجانب الآخر (مع) أخذ (سدس دية يد) لانه قطع يد كاملة ولم يقطع منه
الاحصة أسداس يد فيبقى سدس دية اليد (د) لكن (يحط منه شي بالاجتهاد) من الحاكم لان
الخس المفقودة وان كانت خمسة أسداس بدلا من الست فهي في الصورة كخس المعتدلة وله أيضا حكومة
حصة أسداس الكف التي تقابل الخس المفقودة (ولو قطع) المفقود (الست عزز) لتعديده بالقطع
(ولاشي عليه) نقله الاصل عن البغوي ثم قال ولا يعدل دم شئ زائدة الصورة قال الرافعي وهو قد رماح
من سدس الدية فيجاءم ويأخذ جزءه الصديق والفاضل وغيرهما قال الاستوى وغيره وهو القياس
الواضح فعين العمل به (وان كانت احداهن) أي الست (زائدة والتبث) بالاصليّة (فلا

قوله قال في الاصل وقاس ما مر حاشي (٢٢) من قدر التفاوت اشار الى تعينه قوله بخلاف من حيث أصابع لا تقطع عن له نفس

الحق ففرق البسبين
الاصابع الست وما نحن
فيه فقال ثلاث زائدة
المرة وذهني المورث
ترد طولا ولا تقار الى عدد
المفاصل قوله وجمع في
تهذيبه ان لا تقطع بها
لا زائدة في عدد الاصل كما
في قطع اليد المعتدلة خمس
قوله وبه جزم الفرائي في
وجيزه وايداه الثاني بما
نقله عن النص في قطع
زائدة فرائه من أنها لو
كانت زائدة الجاني أتم
بان كان لها ثلاث مفاصل
ولم تزد الجاني على مفاصل
لم تقطع به لانه أعظم من
تفاوت المفاصل الاصل
الاول والفرق بينهما
وما ايداه الثاني واضح
فانه يعبر في قطع الزائد
بالزائد اتحاد حكومتها
وهي مختلفة في ماله النص
فان حكومة ذات المفاصل
الثلاثة أو حكومتها
ذات المفاصل ويعبر في
الاصلي اتحاد التسعينين به
صاحب ما كالا الاصبعين
فيعبر فيه صاحب قوله
وقد يفرق بما مر انفاص
تعلق البغوي وهو ان
كل أصبع من الاصابع
الست في صورته أصبع من
الاصابع المعتدلة فذلك
استرجع منه شي ولا
كذلك الاصبع التي لها
أربع أو ثلث فله تفاوت
في أصل المعلقة وانما

فمنها التلاصق واضع زائد يامل مع اختلاف الحمل
احتمال امالة القطوع وله وان احتمل أن تكون الزائدة في اليد
فانما ثلاث في كل أصبع (أو قطع الشكل فعليه الزائدة بحكمه فان في اليد
الست بان قال أصل البصر لا يرى كلها أصابع أو خمس (فلا حكومة) في الاصابع وعبارة للاصل
فلا قصاص أيضا ولو قطع جملها أو بعضها فبما زروا ولا على لانه قطع الكل احتمل انهم أصابع
وان قطع بعضها احتمل ان الباقي زائد وانتهى به يأتي فيه العت السابق (ولو قطع ذات أصابع
معتدلة قطعت أصبعه) المماثلة للمعتدلة (وأخذ) منه (ما بين خمس يد اليد ودها) وهو
يعبر واثان لان خمسة عشر زود بها ثمانية فتوالت التفاوت بينهما ما قلنا قال في الاصل وقاس ما مر حاشي
من قدر التفاوت قال الفرائي لان الست في صورته خمس وبما جزم به القاضي والامام
وغيرهما (ولو قطع معتدل) يده (ذات الست الاصابع قطع) يده (وأخذ منه شي زائدة) المشاهدة
أو قطع (أصابعها من الاقصا) على ما قلنا من استيفاء خمس يد (بل يجب) عليه
(سدى يد يد) قطع (أصبعين) منها (قطع) صاحبها منه (أصبعها أو أخذ ما بين خمس
يد يد قطعها وهو ستة عشر وتوالتان) ولو قطع ثلاثا منها فاعلم منه أصبعان وأخذ ما بين نصف يد اليد وخمسها
وهو خمسة عشر ولو زادوا الست وقطع باصبعه المعلق أو أصبعها من الاصابع المعتدلة قال الامام فهو قطع
صحة ثلاثه كذا في الاصل
فصل قطع أصبع ذات أربع أو ثلث أصابع معتدلة * اذلا تفاوت بين الملتين وهذا ما يحبه الامام
وجزم به القاضي والتولي والروابي والفرائي في وسطه والبغوي في ثلثه وقال بخلاف من حيث
أصابع لا تقطع عن له نفس لو جرد الزائدة في مفاصل العدد وجمع في تهذيبه انها لا تقطع بها بل تقطع ثلاث
أنا ولو أخذ التفاوت به جزم الفرائي في وجيزه والترجيح من زيادة الصنف (وكذا) تقطع (أغلبها
بالغة المعتدل مع) أخذ (زيادة ما بين الثالث والرابع من يد أصبع وهو خمسة أصداس) يعبر (لان
أغلب المعتدل ثلث أصبع وأغلب المقاطع ربع أصبع ولحاجه اقله من زبانه زائدة ولو قطع أغلبن قطع
منه أغلبن أصبع أخذ ما بين نصف يد الاصبع وثلثها وهو يعبر وثلثان صرح به الاصل وقاس ما مر كذا في
الرافعي حاشي من التفاوت فما ذكر وقد يفرق بما مر انفاص تعلق البغوي (وان قطعها المعتدل
فلا قصاص ولم يزد) ربع يد أصبع أو قطع من المعتدل (أغلبن قطع) منه (أغلب وأخذ) منه
(ما بين ثلثها وثلاثها) أي أرشها وكان الاول ونصفه لو ما بينهما يعبر وثلثان ولو قطع منه ثلاث أو ثلث
قطع منها أغلبن مع أخذ خمسة أصداس يعبر ولو قطع الاصبع بتمامها قطعت أصبعه ولم يلزمه شيء آخر كذا
ذكره الامام والروابي صرح بذلك الاصل (وان كانت الأغلب العليا زائدة لم تقطع به ولا أصبعها معتدلة
لما زائدة بل تجزئها) وذكر حكم هذا الاغلب من زبانه (وان قطع المعتدل أصبعها) أي أصبع الاغلب
الزائدة قطعت أصبعه ولم يحكمه (لما زائدة ولو قال لا يرى كلها أصابع أو ثلاث فاعلم ان لا حكومة
(أو قطع) منها (فلا حكومة) فله من الاصل ولا تؤخذ بالزائدة (أو قطع) منه
(ثنتين أو ثلاثا ناقص منه) في قطع منى الاولى في الثانية أغلبن (وللعلى حكومة) ويقطع
الطرف (الاصلي من أغلبها طرفان أصلي واثان أمكن افراجه) بالقطع عن الزائد (بالغة معتدل
وعكسه) أي و قطع أغلبها طرفا طرف الاصل من الاغلب الذي ذكره وهذا من زبانه (فان كانت
أصابعين) انشعها باعتبار انهما أغلبن وان كان الانسب بتعديهما بالطرفين ذكرهما كجمل بعد عبارة
الاصل وان كانا على اثنين (ولكن) منهما (مفضل قطع أحدهما) فقط بالغة المعتدل (مع) أخذ
نصف (الارش) و (عطا منه شي) لان المقطوع نصف في صورته الكل والصرح بالثبوت لكل
منهما مفصل من زبانه (ولا يعلى شيئا) مع قطعها أحدهما (ان كانت الاخرى زائدة) لان ما قطعها

التفاوت في عدد الانقسام (قوله وكان الاولى بصلها) هو كذلك في بعض النسخ

تأخذ في نفسها (فان قطعهما) معا (عز) للتعددي (وزمه حكومة) وقوله ولا يعلى الى آخره
من زيادته (وان قطع معتدل أحدهما) أي أحد الطرفين (لم تقطع) أغلته (أو) قطع (كلاهما)
فقطعت أغلتهما (ع) أخذ (زيادته) لزيادة الخلقه وقوله زيادته زائد (هذا كله) مبتدأ على رأس
الافعال الوسطى فلو شبع من عظمها ولا لمصل بين العظم وبينهما فلا تقص وان كان لكل طرف
من فصل فاعظم الخائل أغلته من أربع أنامل والعظام هما ذات طرفين (والكفان في الساعد) والقدمان
في الساق (كلا غلتيين على رأس الأصبع) فمما ذكر (ولو خلقت أصبع ثامة) أي تناسب سائر
الأصابع في الطول (بالغلتيين ثامة) هي لكنتها (ذات قسمين) كالوكان لها أربع أنامل كانت
أصبعاً ذات أربعة أقسام وقيل ليست أصبعاً ثامة وإنما هي أغلتيان لأن طول الأنامل لا يقتضي مزيداً بل
ان ذات الأنامل لو طالت أناملها لم تزداهما حكومة بالاول ولو يكن الطول كأغلة زائدة (أو) خلقت (بلا)
من فصل فانه فمما يتقص شيئاً (لان الانثناء اذا زال فمما عظم منافع الأصبع وقد يجر هذا الى
أن لا تقطع أصبع السليم) (وان قطع السليم) أي سليم اليد (وسمى فائد الأغلة العليا فلا تقصص
عالمه قد العليا) فإذا قصدها بقية وجنابة تقص منه لان المنع كان له لم يحل الحنابة بغيره فإذا زال
اقتص كالخالد اذا وضعت الحبل ومثله لو قطع السلم كغلا أصبع لها كصريحه الاصل (ولا أرض)
أي وليس له طلب الأرض لعل الحيلة (بما يعرف) عن القصص ولو كانت العليا حقيقة القطع قصاصاً ما
طلبه لعله صولة فخا زلة أخذ حديثاً بعد العفو كما يأتى قال الرازي قال الاثنان أخذ الدية عفو (فان
قطع) السلم مع قطع وسطى من ذكر (علا آخر اقتص) منه (أولاً) صاحب العليا وان كان
قطعه متأخراً (ثم صاحب الوسطى ولهما ان يقتصهما) التصريح بهذا من زيادته (ولهما ان يقتصا
بقطع الوسطى معا) بان يقتصا الحديثة على مفصلها ويستوفيا الاثنان بقاطعة واحدة وقد هو الامر عليه
(فان باذر الأول) في الذكر وهو مقلوع الوسطى (وقطعهما اثم) لتدبه (وعلى مارش العليا وان
قطع أغلى رجل) من أصبع (ثم أغلته آخر) من مثله (سليمين) أي الرجل الآخر (انقص)
منه (ذو الاغليتين) لسبق حقه (ولا آخر الأرض أو كسبه) بان قطع أغلته رجل ثم أغلى آخر سليمين
(في العكس) أي يقتص منه ذو الاغلة ولا آخر الأرض أي أرض أغلته بصد العفو (أو باخذ الآخر
الوسطى وأرض العليا فان باذر) الآخر وهو ذو الاغليتين (وقطعهما) فقد (استوفى) حقه (ولا آخر)
وهو ذو الاغلة (الأرض) لها (على الحاني)

● (الفصل الرابع في عرق القصص بالبروح) أي خيال (ويستحب) القصص فيها (بعد الاندمال)
لاحكام العفو (و يجوز قبله) لان القصص فيها ثابت وان سري الى النفس أو شاركة غيره في الجرح
للاطالة بالأرض) فلا تجوز قبل ذلك لان الأرض غير مستقر فقد تعود البنيان في ذلك الى واحد بالسرابة
الى النفس وقد يتأركه جماعة قبل واجبه

● (باب اختلاف الجاني ومسحق الدم)

● (باب اختلاف الجاني

ومسحق الدم)

(قوله فله البقية) وهو

واضح مأخوذ من تعظيم

(نفسه) وإذا حلف الولي

فلهما بغير واحدة) أشار

الى تصحيحه (قوله واستحق

الدية) قال القاضى أو

الطيب ينبغي ان يكون في

القصص قول آخر كما قلنا

في القصاص قال ابن الصباغ

ويمكن عندى ان يعرف

بينهما بان في القسامة

تكرر الالام وفي مسئلتنا

البين واحدة (قوله لا

القصص كما صرح به في

الروضة) لكن مقتضى

كلام الروضة أن أصلها في

باب الشهادة على الدم

ترجع وجوبه وجوبه عليه

المصنف ثم لكن قال الاذرى

ان الاول هو الصبح المختار

وقوله ان الرضة عن

الاصحاب (قوله ولن رآه

يلتف الشهادة بيمينه)

وان أهما يمينه تعارضنا

قوله (أرادى فاعلم الطرف نقص بال) تكفى بيننا الحافى بالشلل بأنه كان أخلا زمان لم تقدر به الحفاة لأنه أذا وقع دام (قوله وأذا صدق
الجنى طمى وجب القصص بغيره (٣٤) (المأوردى الخ) لا يجب الأدلية كفى الملقوف وقال الأفرعى أحسب من قال بوجوب

القصص هنا هم من يقول
وجوده هناك الآن يسبح
الساكن هناك الآن الساكن هنا
ويزكر قربانين الصورتين
اه وقال في الفسفة فاني
فرق بينهما وقال للجلال
الفرق بينهما ان التعبد في
الباطن والادخال لاصاح وهو
الصحيح قوله انه لا يخفى
السرايق الظاهرة لا يخالف
الحق لا بد من حلقها
والفرق بينهما وبين السرايق
السابقة ظاهر (تو له فلا
وجوب زاده) لهذه الصورة
ظواهرها اذ اتزان المتباينين
في قدم المبحر حالف المائع
من حوى الفرح بنظر الواراد
مطالعة البصير يارب ما بينت
بيننا هل حلت من كسلان
بمنه حلت لدفع عنه فلا
صلح الخ لخدمة الشئرى
وانما يحل المشفى لى
عدم جدوه ومنها اذ اتزانها
في الحاله بعد تلف المبحر
وقال المشفى وكنتى وقال
المدن استلذ وحلف
المتحق على نفي الحاله فنى
ضماؤه وهان أحدهما
أقره له مدققتى نفي الحاله
في اثبات الوفاة فنفقه
يقاد به لا يفسا ط
الضمان والاصل انما ينافى
بعدمه ان الغرض من
المب و منها لى الزوج
وطى بعدة المتوحدها
قول قوله في بقاء التكاثر

القد والانهدام (استحبابا) لما كان (لاقتبل) شهاده (بالانتفاء) أى بانه وآلته
في التوب أو يفتعل البيت (واذاعي) الحاني (رقه) أعرف مقننه وانكر الولى (أودعى فاطم
الطرف) تنصه بثلث أوقفة أصعب أو نرس أوعى أعوجها (وهو بظواهر) أى والطرف باطن
كذلك وانكر الحاني عليه (صدق بينه الولى) في الأولى لان النال والظاهر الحر به ولهاذا حكمنا
بحرمة الجرم المجرول (والجنى عليه) في الثالثة (وان كان ظاهرا) كالبه (فلا) يصدق الجنى عليه
الائسبة) وبعد هذا الحاني بمن أن أنكر أصل السلامة وذلك لعسر اعلمنا بتأنيب الباطن دون الظاهر
والأصل استمراره على السلامة وان أعترف بأصلها فصدق الجنى عليه فالقلى الأصل والمراد بالباطن ما يعتاد
سهره وأنتوقل بما يحبر وهو الرق والظاهر مساواه وأصدق الجنى عليه موجب القصص كما صرح به
الموردى ونهت أن الرقة عن نفسه كلام البندنجي والاصحاب استسكانا بما صنف الموقوف ويقرن
بان الحاني لم يعترف ببدل أصلا فخلا عنها (وتكفى الشهادة) فبذلك أن (ان سلبا) والزم
بغيره لوث الحمانية (وه الشهادة بالسلامة) والذكر ورؤ بالانقضاء والانتساو والسلامة
بالتز وقول الحاني (ان) ورؤ نفسه والى الأصل لما لو خلاف تالاه البير لانه قد وجد
بالاعى (ولتألف) ديه ورؤ به ثمان والى السراية (أى مونه بها (والولى الاندمال) أى مونه
بعدها (وأمكن الاندمال) قبيل الموت بان طال الزمن (حلف الولى) لان الأصل عدم السراية
وأوقفت الظاهر فصد بنان فان لم يكن بان نصر الزمن كروم أو مومن صدق الجنى بالعين صرح به
الأصل (وكذا) علف الولى (ان قال مان بسبب آخر) وقال الجنى بل بالسراية وقتلته ناقل
الاندمال لان الأصل بقاء الدين بل بالجائنين هذا (ان ينصه) الولى كان كمال تنصه فوثقه آخر (والا)
أعوانا ينصه (حلف الحاني) انمان بالسراية أوقفته (ان لم يكن الاندمال) فيدعى السراية
فان أمكن حلف الولى انمان بسبب آخر زد كحلف الجنى من زبانه وهو ظاهري فدعى قتله أماني
دعى السراية فالظاهرة لا يخالف كتغيره في السلة السابقة (وان قال الولى قتله أنت بعد الاندمال
فعلك لان ذبان وقال الحاني) بل (تبسل الاندمال) فولى حية (وأمكن الاندمال حلقا) أى حلف
كل منهما على مادعه (وسقط الثالثة) بحلف الجانى خلفه أو فادعوطها وحلف الولى أو فادع النص
عن دسبين فلو جبر بذان فمكن الاندمال حلف الجانى على الظاهر (وكذا الحكم في ذان جابر
موضعته) بان قال رفقة قبل الاندمال نعل ارش واحد وقال الجنى عليه بل بعده فعلك ارش ثلاث
موضعته وأمكن الاندمال لحلف كل منهما على مادعه وسطا الثالث على الظاهر وان لم يكن الاندمال
الحلف بالقتل (فان قال المجرع المارضة) أوقفته آخر وقال الجارح بل رفقة أنا وأرفع بالسراية
(صدق المجرع) (بينه) ان اللوصتين جربا ارش فالظاهر ثبوتهما واستمرارهما (فان قال
الجانى أرفع الواحدة) وقال المجرع بل أوضعت موضعين وأرفقت الحاجر بينهما (صدق
الجانى) (بينه) لان الأصل براءة المجرع وموضعته جرد الولى (ولو قطع بعد ثمان) فقال
لى مان بالسراية فعلى القتل أو أوالده (وقال الحاني) بل (بالاندمال) فلع قطع العار نصف
ية (وأمكن) الاندمال (صدق بينه) لان الأصل براءة المجرع وثبت ما جى غم الله به بخلاف
لع الدين ورأين الموجد بينه وخلاف ما قال الحاني بل مان بسبب آخر لان الأصل عدم اللب
اذ لم يكن الاندمال فصدق الولى وقاس ما مر من تصديق الجانى بلان في صورة قطع الدين ان تصديق
لها كذلك (فان قامت بينة) للولى (ان) أى المجرع (لم يزل متأسما) من المراجعة (حتى
صدق الولى) بينه نال عليه فدقوى بالسنة (أوقال) الحاني (مان بسبب آخر) فعلى نصف بذان وقال

خادم مطلقه وأراد رجعت لاجل أنه أثبت الوطء بينهما لم يمكن منه لأن ثالثا العيّن كانت للرفع فلا تصلح للأنثبات (قوله
حلف الجاني) أي إن احتمل بقاها الجرح والإفصاح ببلائه

(باب اقسام الفداء النصص) (قوله وهو موروث كاللأب فيه الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم من قتله قتل قاهله بغير الظن من اماناً يقتل أو أخذ فذل الماردي وجه الدلالة لانه ان الادل عبارة عن الحال والانه من ذوى الاسباب والاسباب لانه خيرهم بينه وبين اليتيم واليتيم تبت لجميع الورثة بالاتفاق فكذلك النصص (قوله ويحس الحياي وجوب الخ) قال الأذرى طارها كلهم الا ذوق في حبس القاتل بين كرم الله والى والنون في عمل الحاكم وأولاه طارها اذا قلنا يحس اذا كان الوارث الغائب وشهد اما اذا قتلناه فنه ترد للاصحاب حكمه ابن الزنف ثمة لو كان الله ينجوه بلد فالولاية في ماله لقاضي بلد قاتله على الاشبهه دون قاضي بلد ماله قال الناشري التردد في ذلك انما هو في التصرف في ماله وأما حفظه فلما كرم الله حفظه جزاء جعل القاتل من باب الحفظ لأن باب التصرف يظهر ان لا ترقى في ذلك وأما قتل الحسين بن علي عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي وكان له أولياء غير مصغار فإلآن قتل (٢٥) الامام من الاضداد في الارض واسى كقتل

الولى الى مان بالسراية فقتله بدمية (حالف الولي) سواه عين الجاني السبب أم أجهل ان الاصل عدم وجوب سبب آخر وقد هذ الاصل على أصل راء الفقه لتحقق الجناية وتاستشكل ذلك بتعدد الولي في عكسه وهو الشايع عليه ورجله فبات وادعى انه مات بالسراية وادعى الولي انه مات بسبب آخر برطه السابق مع ان الاصل عدم وجود سبب آخر وأجيب بانه انما صدق الولي شمع ما ذكر لان الجاني قد اشتغلت ذمته بظاها بدتين ولم يتحقق وجود المصلحة لاحداهما وراه السراية بامكان الاحالة على السبب الذي ادعاه الولي فدعواه فداعضدت بالاصل وهو شغل ذمة الجاني (وان عاد) الجاني بتدفع سببه (فقتله وادعى عدم الاندمال) أى قتله قبل اندماله حتى يلزمه دمه وادعى الولي أنه قتله بعده حتى يلزمه دمه ونصف (حلف) الجاني لان الاصل عدم الاندمال (و يصدق منكرك امكان الاندمال) فلو قال الولي في قطع الدين والرجاء منعت عدة يمكن الاندمال فها وقال الجاني لم تقص صدق الجاني بيمينه لان الاصل عدم المدونة وقال الجاني في قطع اليد مضطمة يمكن الاندمال فها وقال الولي لم تقص صدق الولي بيمينه ذلك (و يصدق منكرك وجود العضو) بيمينه كان ادعى ان قطع ذكره وأنشبه وقال في أفعاع الأضدها لان الاصل عدمه بخلاف ما لو قطع كله واختلفا في نقص أصبع منها لانهم ابعض ما جنى عليه (والدالة قول الجرح والجرح ان التاكيد من الجرح لامن الجرح) فلو قلنا أصبعه فدراوى جرحه وسقطت الكف فقال الجراح ناكل بالدم وقال الجرح بل بسبب الجرح صدق الجرح بيمينه علما بالنظر (الان قال أهل الخبر انه يتأكله) أى بالدماء بان قالوا انه يأكل اللحم الى أول الميت والحق في صدق الجراح بيمينه فقتل المستغنى منمنا وقالوا لا يأكل الحى وما اذا اشتبه الحال

* (باب استظهار القصص) *

(وهو مودث كاللذات) غير مودثة القتل وانما هو واجب كالزوجة لانه حق مودوث فكان كالمال الموروث (واذا عدم المورث الخاص اقتضى الامام) من القاتل (وحبس الجاني) وجوبا (لصلى فهم) الى الورثة حتى يباع (يجنون) حتى يلقوا (وكذا الغائب) حتى يحضر او بان ولا يحتاج الى ان ياتي بحسبه بعد ثبوت القتل عنده (في الذل والى العقب كإقامة الولي وباني وغيره) (ولو كان القصاص في طرف) مضطحا لم يجرى عليه وليس للولي ولا لغيره كما استفاضه عنهم لانه انما عسر للثمن فيلا يفتون عليهم نعم فالعلم الطريق آسره الى الامام والضرع بر جميعه انه يحبس في قطع الطرف من زياده وعقله وقوله بحسب انه لا يخلو فيشكل فلهما بر يفتون الحق (ولا يستوفى القتل ان كان لماعة الواحد) منهم او من غيرهم (براض او تفرقة) أي أو واحد منهم بقرعة (بعدها ذن) فمن حيث يرتفع لولا الا بالذات البائنة وفارق الغائب) قال في البيان: قلنا في هذا الموضع

القائب) قال في البيان فان قبل خلافتي لا يحبس القائب اذ لا ولاية له على عليه كالحبس غاصبه له ولا
 له على الميت ولا يتولا ولاية على القائب وهو رشيد فذواته ان توتو جل ويخلف بالاولاد ثم غاب فيجب
 الغاصب ان يقدم القائب في السجل نحو ما في البيان قالوا وزان من القائب ان يكون القصاص
 لا تعرض له اذ قال الا ذرى وفي كلامهما فاذروهم لئلا يقتل بعد عبد القائب ان الحاكم لا يحبس القاتل
 مباحر به لا يحبس فيمادون النفس القائب وهو متضمنه كلاما غيرهم وذلك لوجوب التوقف فيما سبق في كلامنا
 في فم اص الطرف (توله نم طالع الطريق امر الى الامام) اذ لا يصح العفو عن قتله حدا (قوله منهم اوس
 فان كان الجاني مسلما وان لا يكون من المستحقين للقصاص ان كان في طرف وفي نفس واسطعظم الطرف

(قوله وبه صرح الباقين) المهرالى تصح (قوله ووقع في المنهاج كالمه تصح دخوله فيها الخ) قاله الباقي في القصة انه ظاهرا وقوله وتباس فوريشدوى الارحام الخ) أشترالى تصح (٢٦) (قوله سقطا عنه القصاص) قيل ما لوقته سقطا أو لفته فيه فقوله عابد (قوله ان لم يحكم

حاكم فتمسك القتل وكذا ان حكمه كما قضاه كلام الماوردي وغيره ولعلمه بنوعه ان حكم الحاكم على رجل اختلاف الفقهين لا ينفذ باطلا الا مع خلافته قال لوركني نقل في البصر عن صاحب الخزائن القولين فيما اذا لم يكن من الحاكم حكم لا يكتفي ولا بالنقض فان حكمه في الزم الزم القود ولو اختلفت الشهادة او وقعت بحكمه مانع لان حكم الحاكم يصير المختلف فيه اجاعا قوله من حيث انه مخالف قسله) أشترالى تصح قوله كما لاحد على قوله الامة المشرقية وبين غيره مقتضى هذا التعليق انه لا فرق بين أن يحكم الحاكم بجمعه أو لا وهو ظاهر قوله كقوله جاعان) أشترالى تصح (قوله وقال ابن الرضا انه الحق) هو كقوله (قوله على ما جزم به الاصل) أي بناء على حرمان القصاص في غير التقديس وهو رأي صحيح أو يحمل على ما اذا عدلت الا لا وحيث فيها (قوله فهل يحمله عائلته) قولان أظهرهما في ما لا منه عدم (قوله وبه صرح المنهاج كالمه) لسقوطه من القود سواء أصل بالعموم أم لا (قوله

تغيره في التزويج بانسحق القصاص على الحر والعبد ويجوز لجميع المستحقين وبه يعضدوم ثابته كالمه قاطعه والسكاح لا يجوز بغيره وليس لهم أن يجتمعوا على مباشرته فإنه لا فيه زيادة تعذيب العاجل ويؤخذ من الملة أن لهم ذلك ان القصاص نحو غرغان أو غير ذلك به صرح الباقين (ولا يدخل في القرعة عاصي) عن الاستفاه (كشيخ أو امرأة) لان القرعة لا استيفاه فقتل باهله ووقع في المنهاج كالمه تصح دخوله فيها وأنه ينبذ اذا خرجت لانه صاحب حق كالغادر (د) على الاول (لو خرجت أقوى فجهز) قول الاستفاه (أجدت) الباقين (فان خلف) القتل (امرأة) لا تنقض كينته واجدة (استوفاه) السلطان معها) كذا الدوقاس فوريشدوى الارحام في غير القصاص أن يقال فيه أيضا (فصل ٥) لو قتل الحاني أجنبي قصاصا لورثة (لا يسحق القصاص عليه لان القصاص للقتل وورثتهم المحدثون اليه وكذا المهرال) الواجبة بعقوبهم علم أبو غيره (وان قتله أحد ورثة المقتول) سائر ورثة الملائن) ولا عفون البقية أو بعضهم ولو مع علم بالحر (سقط عنه) يعني لم يلزمه (القصاص) ان لم يحكم كما ذكره بعض القتل (الشبهة) من حيث انه مخالف قتله كالمه على طاعة المقتل تركه بينه وبين غيره وقيل لشبهة اختلاف العلماء في أن لكل من الورثة الانفراد بقتله (ولزمه) لورثة الحاني (ما زاد) من دينه عن (نصيبه من الدين) أي دية مورثه بخلاف غير الزائد لا يلزمه لانه استوفاه بقتله الحاني كقوله جاعان وقال ابن الرضا انه الحق أو سقطا عنه تقاصا على كل تركه الحاني على ما جزم به الاصل (فاذا) جهل القاتل (عبر المبادر فهل يحمله) أي بدل القاتل وهو العبد (عائلته) لان الجهل كالحيا أوفى ما له لقصد المقتل (قولان) أو جهما الاول (د) اما (حق ورثة) المقتول (الاول) فهو في تركه قاتل أبيهم) الانسب قاتل مورثهم أو قاتله أي في تركه الحاني لا في ذمة المبادر لان المبادر ليس بغيره سقه كالحاني وفارق المبادر غيره ودية عثمان بن ابي نافع ما تلحقه أحد ما حيث رجع الاخر رضمان نصيبه على ما على المودع ان المودع غير مفعول على المودع حتى لو تلفها أو تلفها أجنبي غرمه المالك ونفس الحاني مفعول حتى لو مات أو قتله أجنبي أشد فالتدين من تركته (وان قتله بعد عضو أحدهم وعمل) بعقوب (زمنه القصاص) وان لم يحكم كما يسقط عنه من الحاني اذا لا حق له في قتل بعد العضو فكان كذا لمن ظن ممددا (والا) أي وان لم يعلم بعقوبه (فوجهان) مؤيد الزركشي أنه ما قولان وبإشارة الزندي وجوان أو قولان بناء على الخلاف في قتل من ظن ممددا بان خلافة وقديته ترجع للزوم به صرح المنهاج كالمه (فان اقتصر منه) للحياتي (نصيبه) من دية مورثه (لو رثني في تركه الحاني فان عفا) عنه (دارت الحاني) كما عفا عن الحاني بعض ورثة قتله (على مقتضى العلويين) من وجوب المال وعدمه (فصل ٥) لو قتل رجل جماعة (أوضاع أطرافهم) مرتباً قاصصا) عليه (بالاقتل منهم) والباقيين العاجل وان طاروا الا أنه قال في القصاص والحدان لم يحكموا اليه (ويجس) القاتل فيقال كان ولي القتل الاول صيا أو جنيوا أو غائباً (ابو جوب) واقفاته (وقدمه فان عفا) الاول أي وابه (فان) أي قاصصا لولي من (بعد ما لا أمهل) ولي الاول ما لم يعلم بمقتضى وليس لولي الماتر قتل القاتل (فان قتله التأخر عزز) لا تركه معصية لاحد فيها ولا كفارة (د) قد (استوفى) بذل انصافه المستحق (ثم اسلك) من الباقين (دية فان طالب) ولي (الثاني دون) ولي (الاول) بالقصاص من القاتل (قتله) أي بالثاني (لامام ولم يعث للاول) ليعرف فهو طالب أم عاف (كره عرجا) ولا يثني عليه لان لكلهم على حق القود (ولو قتله معاً أو اشكل السابق) بان لم يعلم أقتلهم دفعة أم صابا أو علم سبق ولم يعلم عين السابق (فان قدم بالقرعة) بينهم (واجب) ايراد ما في الاصل أن الاقرار بينهما واجب بقدمه (فيستقر رأيي) بجنتون أي اسكاهما (وغائب) أي حضوره فيها كان بعض

القصاص عليه الاول) لفته أشترى بقتله في الاول والمذهب في الشبهة ان المقتل هو الذي أورد القاصي الحسين (قوله فان الاول) أي وليه غير الولي لانه لا باطل على ما قلنا يصح من ولي الجنون الفقيه غير الوصي

وان يحضره مؤثر عا حداثا يحتاج (٣٨) الى كف اوردع وان امر القصاص بماتين طبعين صلاتهم وان يامر بالوصية فله

وعليه من حق وان يؤمر بالتسوية من ذوقه وان يناف الى موضع القصاص بقرآن يستعونه وان يبد عنه بهما بقرآن مدود العنق للراصد السب منه العار ان يكون السب صاريا ليس بكال ولا معروف وانما اعتبرها هذه الشروط والوصاف احسانا الى الاستيفاء من التعذيب لحد فاعدا قتلهم فاحسن القتلية وانهم عن تعذيب البائت قالوا دى الحق اه قال الزركشى وأكره ما ذكره عدو من المدونين قوله أحدهما وعليه أقصر الجازي في مختصر قوله والثاني نعم وهو الأصح ومصحف بعض نسخ الرضة قوله وما ذكره كاهل من الجوازات في أول الباب الثاني من أبواب الوكاله قال البلقيني ما قاله حاله الاقرب بلا يخالف صححه في الوكاله من التوكيل لان هذا يمكن يكون فيه استقلال وذلك فوكيل والتوكيل يستدعي عدم الاتحاد بخلاف التمكن ويمكن تخرج هذا على المعية بالصفة أو المصلحة ولهذا لا ينقد قوله بعلن بل انهم هتوان كان هو مني الهبة لان صفة تسمى مقبلا اه قوله لاني

والايجوز القتل الان يكون قتلها كليات لما قسم التعذيب الحرم وتلزم سلم اذا قتل فاحسنوا القتل والتصريح بوجوب التقتد من يادته وهو قسبة كلام الماوردى وغيره (و- تعذب) له (ان يشهد) على الاستيفاء (عدلين) ليشهدا على القصاص ان شكر ولا يحتاج الى القضاء بعله ان كان الترافع اليه قال القزويني وسبق ان يتوفى بعرض الناس لنشر الخبر فعلى لجره اقل من يحضره عدلان (فان قتله بكال ولم تكن الحنانية قتله أو) قتله بشئ (مسموم) كذلك (عزرو) لتعديه (والاولان) تعذير الرقة في اقتصاصه بغيرها (عزرو) لذلك (ولم يعزل) لاهلته وان تعذير بقتله (يكلو) حرمه ثم رفعه الى القاضي لا يمنع الاستيفاء من انشاء او امكن خطا عذابا من امر الامام بضرر الرقة فضرر كتفه أو رأسه بماء يلبس (فكعبه) أي فلا يعز ولا خلفه بعزل لان له بشعر يجره فلا يؤمن ان يحل ناي (ولا يعزل لساير) في ضرب الرقاب (انفق شأوا) فان ادعى الخطأ فبما لا يمكن فيه كان ضرر رسله أو وسطه فهو كعدمه اظهر وكذا (وان) يتوفى طرفا بمجموع فبان لزم نصف الدية (لانه ما من) من سحق وغيره (في ماله) لتعذيره لانه لا قصاص عليه بوجه صرح الاصل (فان كان) السلم (موحبا) فالقصاص واجب عليه (فرع) ان ياسب الامام من يتوفى القصاص والحدود ورمه من المصالح (أو) من شخص التي والفتنة المرصد للمصالح (والا) بان لم يكن عذره من سهم المصالح حتى أو كان احتياج اليه لاهمه (فلا جرم) للمصوب (على الجاني والمحدود) لانها (وتشترط) اداؤه للمزعم كما هو كمال البيع على البائع ووزان الثمن على المشتري (فلو قال) الجاني (أنا انقص من نفسي) ولا أؤذي الاخر (منع) لان المقصود التشن في وهو لا يتم بفعل الجاني ولانه اذا نساه الحديثة فترتب به ولا يحصل الزهوق الابان بغير نفسه تعذير بائنها وهو ممنوع عنه (فان اجيب) لما قاله وانقص من نفسه (فهل يجزئ) عن القصاص (وجهان) أحدهما لا يكلو جاد نفسه في الزنا باذن الامام وفي القذف باذن المقدوف كباقي وكما لو قبض البيع من نفسه باذن المشتري والثاني نعم وصححه الاخرى أخذنا من كلام الامام حصول الزهوق وازالة الطرف بخلاف الجلد فانه قد لا يؤلم نفسه فهو موم الام بلام لا يفتحق حصول المقصود بخلاف قبض المبيع فان المقصود ازالة البائع ولم يزل (ولو اذن) الامام (ان) في دفعه يده (فما يده) جاز ويجزئ عن الحد لان الفرض منه التمكن وهو يحصل بذلك ومن القصص التشن وهو لا يحصل بذلك فنع الاجزاء على وجه كالمزاد كره كاهل من الجوازات في أول الباب الثاني من أبواب الوكاله (بخلاف الزاني والعاقف) لايجوز فيه ذلك ولا يجزئ ماسر (الطرف الثاني) في وقت القصاص (وجيب) القصاص على من لزمه (على الفور ان امكن) لانه موجب الاثاف فيجعل كقيم المتلفات (فتقتص في الحرم) ولو في النفس أو مع الاتقاء اليه لانه قتل ولو وقع في الحرم لم يوجب ضمانا فلا يمنع من قتل الحياة والعقرب وقوله تعالى ومن دله كان استعجالا على غير الجاني (لا في مسجد) وبه الكعب (ولا في) (ولا انسان بل يخرج) منهم امن عليه الحق ويتوفى خارجا وجهما للنهي عن اقامته المحدث في المساجد (بانه) لها عن ذلك لانه يمنع استعمال ملك الانسان بغير اذنه مع ان التأخير المذكور بغير وظاهر كلامه كاهل ان الاستيفاء في المسجد حرام وهو كذلك ان شئت ثلث المسجد الا لم يتركه وجاحس به الموتى وعلى هذا يجعل حاله كاهل في باب ادب القضاء كراهة قلما المحدث في المسجد (ولا يؤخر) القصاص (لمرود ومرض ولو) كان القصاص (في الاطراف) قال في الاملى وكذا لا يؤخر ذلك الجلد في القذف بخلاف قطع السرقة والجلد في حدود الله تعالى لان سقوفه تعالى مستند على القصف وحقوق العباد على المناقشة هذا قطع به البغوي والغزالي وغيرهما في جمع الجرائم ولم يأت نص في الام على انه يؤخر قصاص الطرف لذلك ايضا انتهى وله محمول على الذنب (وبقاعها) أي وجميعها عليه ان يقطع الاطراف (متوالدة) لو تفرقت من الجاني لامت لاحق اجتمع عليه (ويؤخر) الاستيفاء

مصدق الخ قال البلقيني وكذا استقام السليمان اذا لم يمكن قتله الا بارافته اقدم عليها (قوله) ولا يؤخر لمرود ومرض ظاهر في اطلاقه انه لا فرق بين ان يجزئ والاهم لا وهو قباص حد القذف (قوله) ويقطعها متوالدة ولو تفرقت من الجاني الخ اما اذا كان القصاص

١
لجاءة فانه لا والى ولو كان معا والفرق انه لم يجمع خطر القطعين على واحد حتى يقابل بثلثه (قوله من الحامل) أى انه لا يجمع فيها حق
الحامل وحق الزوجة في التيجيل ومع الصبر يحصل استيفاء الحقين فهو أولى من تغيب أحدهما ولا إذا اجتمع عليهما ماص النفس والعرفه
يقتضي العرفه (قوله المائى ذان من هلاك الجنين) روى عن جرأمرهم جم حامل في الزنا فقال على ما قيل بطلها فقال عمر ولو لأعلى
بقدم العرفه (قوله تعجب من حاله) أى انما يطلبه الماتحق فلو كان غائبا أو صيدا أو جنونا أو سلطان الحبس الى الحضور والكمال (قوله
وعلمناهم) أى أو دللهم (قوله وجود مرضعة) لو تعلق به المرضعة في الحلال أو تسلبه لكن علم الله به وجد عن قرب مرضعة تقرب
رضاعه فلا مع جواز تيجيل منها ما قاله الماورى لانها تلف المولود وخبره وغيره فخطر (قوله أحرقها) كمن يرى من الجارة قال
الأزعي وكان خوله لم يكفوا المين البهية أو الفرض حيث لا بهم بعين وهذا أقرب (٢٩) ولي نظر في ما وجد من مرضعة ولكن لم
يقبل الولد ثم اهل يوش

المشهور ولا يقال به قبل قولهم غير غير فيما نراه ولو قلنا به لم يعد قولنا بالفاضي معلون وتحذف مدعة الجمل لاختلاف قوله قال الماوردي لا يقبل الخ أنشأوا تصحيحه قال شيخنا يحمل القول بالبين على عدم المخالفة والقول بعدم معنى المخالفة كآبته وقوله وبصر المسحق الى وقت الظهور) وذلك بعض مدعة على مقتضى ما صحه في السلاق في قوله ان كنت ساءلا فانت طالق قال الاذري فان قلت لو أدى الزوج أو السيد المسخر ساءلا وقالت لأذري هل يلتفت الى مدعة ان رأت فتم كإصره الهارمي في دفعها الى الربة والألفاظ اياه لا يلتفت اليه فان قلت لمصر مدعة الجمل قبل ظهوره وأدسنه شاهد القابل باماراته قبل أن نفي الخ وصرحنا في قولنا قال الأطباء انهم أعوت منه عن قرب لاختلاف ظلم أن رفته شسأ والظاهر النزع احتسالا وقوله ويحمل تصديقه هذا إذا لم يكن جعلها عادة كلام الامام يقتضي منع الزوج من وطئها لا شرايطه حل منع انشاءه حتى في الدم فإنه مآدم بنفسها فاحتمال الجمل موجود وان زادت المدعة أو ربع سنين قال في المهات والنخبة لا ينفع من ذلك ان كان يؤدى الى منع القصاص أي لان الاصل عدم الجمل وقوله والمتع الخ أنشأوا تصحيحه

[illegible]

كف جسد الأول لولو إلى نامش أي فعل يعين السيف أو يقتل النفس وجوان أو جهمها نانهمما وعلى
 اذتين تنقل الأتي فان نفذت نلها * (تنبيه) * المالة مرة عرفت الطرف كالنفس بشرط إمكان رعيا تها ثلوان طر فاقبلت لم يقص
 إلا بالسفر أو وضع سيف أو موضع الأبعد تنقذه (قوله و جعل عدد ضرباته) أعمل موضع الضرب و قد صرح باعتباره المادوي
 غيره نعم أن عدل إلى موضع يكون الموت أسرع عاجز (قوله لا الخلف بعد حاله) كلوا إذا ن يقص بحز الرقة فانما كنت مت إذا كان عانا
 على الضرب إلى أن تقارقه أو ح قالان قالنا أن ضرب به ضرب به فان لم يتسما أعوت عنه لا يمكن منه والعلة أنه فعل لا يصح جنس فمما
 إلى الأذرى في هذا الشارة إلى صورته المستهلة وعلم منه أنه لو غابته بثلث فلم يفت قصاصه إلا لا يلزم مني

(توله انفس هو) اى اذ وارته بعد موتة (توله فان عقدا المقطوع منه يمان فلائتي) ولوطع الولي يد الجاني وعفا عن الباقي بالدية فله نصفها
فقطا ولولد له نفع الدين فانفس الجاني عليه واحدة وأهلك الجاني فله دية (41) الاخرى في تركته وان انفس واحدة وأخذ دية

الاخرى ومان بنصف
الجراح حتى الجاني وان
زاد الارش على الدية كيديه
ورجله فان فاعله عليه
وعفا عن الباقي بالدية لم
يحب او بغيره ماتو جهات
أحدهما وجوبه ان قبل
الجاني (توله فلو قطع ذي
يد مسل الخ) أو بقطع امرأة
يد رجل وعفا الولي فله ثلاثة
أرباع دية قتله أو بقطعها
يده فلوله بالعفو نصف
دية أو بقطع جسدي
فأعتقه السيد فوجبات
أحدهما بنصف من دية
نصفها ويلزم السيد الاقل
من نصفها وجميع قيمة
العبد والثاني بسقط قدر
نصف قيمة العبد ويلزم
السيد الاقل من باقي الدية
وجميع قيمة العبد وهذا
هو الاصح وقوله فله ثلاثة
أرباع دية قتله كتب عليه
فاعتبر ذلك في نظائر هذا
المثال والقياس جريانه في
عكوسها كما يحسنه ابن
القيسب وقال انه لم يره
مسماورا (توله حصل
التعاصم) لوت القتال
بعد موت مقتوله سراية
قطعه (توله ولو اعتبر
بالتعاصم الخ) هو وكذلك في
بعض النسخ (توله أو غير
توله أهدرت) فدمران

فقطا (فان) سراية (قطع مرقعة وقتل) بعده ليراد الحديثة على مورد هاتفي الجنازة لا على مورد
الكف الهالكه لكان النفس (فان قطعه) أي مرقعة (وعفا) عن ولي المقطوع (بما لا يفسد دية) بحسب
له في (الارش ساعد) لانه استوفى كذا ساعدا وصوره الاصل المسئلة بغير ما ذكر وحكم علم بما ياتي
بالتصور وبالكسح (وان منتهى المقطوع يد) سراية وقد (انقص) هو من الجاني (فلو لم يضر
الجاني أو نصف دية) عن النفس باليد واليد المستوفى فاقطعها بالانصاف (فان عقدا المقطوع) منه
(يدان فلائتي) لانه استوفى ما يقابل الدية بمقتضى السيد من أجل ذلك عند التساوي دية كيان في باب
العفو عن التعاصم فلو قطع ذي يدي مسل له يديه فاقص منه ومات المسلم سراية وتوفي وليه عن النفس باليد
فله في الاول خمسة أصداد بعد عفو في الثانية ثلثاها (ولولماتنا) بعد الاقتصار سراية (مما أوجب
المقتض) الجاني فقد (استوفى) حقه من الجاني بالقطع والسراية (ولو سبقه الجاني والمقطوع قد
الصف الدية) يحمله (في تركته الجاني) لان التعاصم لا يسبق الجنازة لانه يكون في معنى السلفي
التعاصم وهو ينتج خالي في الاصل ولو كان ذلك في الموضع وجب أربعة أعشار الدية ونصف عشرة ها وقد
أخذ بنقص الموضع نصف العشر * (فرع) * لو (قتل) شخص (فاطع يده ومان) بالسراية
(حصل التعاصم) هذا بخلاف ما ذكره في الكفاية من أن التعاصم إنما يجري في النقود وقد تقدم نظيره
أوائل الباب من أن التعصم بذلك من تصرفه ولو تبعد عن غيره عبر به عبر بالتعاصم بالأدغام ولو عبر بالتعاصم
فلم يكن ذلك دون قول لاصل ما رخصا (وان أهدل) القاطع (قتل) فصا (وله دية) في
تركته الجاني * (فرع) * لو (قطع يد رجل وقتل آخر ثم مات المقطوع بالسراية قطع) الجاني المقطوع
(ثم قتل بالآخر) في المقطوع نصف الدية (في تركته الجاني) وإنما يقتل بالآخر دون المقطوع مع أنه مات
أيضا بالسراية لان التعاصم المقطوع وجوب بالسراية ويؤخره عن وجوب للمقتول (فان مات) الجاني
(بسراية قطع) فقد (استوفى) فاطع مسقطه (وللمقتول) في تركته (الدية)
* (نقل الترامني) من القاطع والمقطوع (قطع) عضو آخر قطع (السراية عن العين فاصد
فأعتق) بذلك عدل العلم فصادا لكن لا تعاصم في اليسار شبهة باليد (ويضمن القاطع) لو أهدتها
(وبسقط تعاصم العين الى الدية) بذلك لان الرضا به عفوع قطعه بخلاف الصلح الفاسد عن المال
المدعي به لا يسقط به الحق لان ما جله عوضا هنا وهو قطع اليسار قد حصل وان لم يقع بدلا في الحكم بخلاف
عوض الصلح (وبعز) كل من فاعل اليسار ونحوها عند علمها بغيره (وان طالب المقتض بمنسه
فأخرج) * (يسار عالما) أو غير عالم فيما يظهر (انما لا تجزى) عن العين (بذلة الاباحة) لها
(أهدرت وأهدر مانان) سراية لانه إذا هاجما ما دار لم يلتفت بالاباحة لانه وجد منه فعل الاخراج مقر ونا
بالنية فكان كالتعاق وهذا (كن قال اعطى مال لا لقيه في البصر أو طعنا لاسمعه فثاره) هو أو أهدر
في البصر أو أكل لا ضمان عليه (وليس عدم الدفع) ولو (من القادر اباحة) فلو قطع يد غيره فطاعا لم
يدفعه وسكت حتى قطعه واجب التعاصم لانه لم يوجد منه لفظ لا قبل فصار كسكوته عن اتلاف ماله (ولا
بسقط) بقطع اليسار مع ذلة الاباحة (تعاصم العين الا ان مات) المبيع (أو قال القاطع) اليسار (لمنيتها
تجزى) عن العين أو عطلت أو أهدرت أو أهدرت عن العين (في المبيع) (أو قال القاطع) اليسار (لمنيتها
لا يهدر اليسار) لانها رقت هدرًا وانما سقط تعاصم العين في الاولى لعدم الموت وفي الثانية رضا
المقتض بسقوطه كفاه باليسار (وعلى المبيع الكفاية) ان مات سراية (كقتل نفسه) وإنما لم يحب
على اليسار لان السراية حصلت بقطع مسقطه ولم يافارق ماله أي في الطرف الثاني من الباب الا في

نجزى الخ) كلامه - م فمهم ان التصور بمجرأة السحق لكن تقدم عدم تمكنه في العارف وقد صورها في التجميع اذا أذن له الامام في
استيفاء التعاصم بنفسه (توله كما مر به الاصل) وهو مفهوم من كلام المصنف بالاولى
فقد اذنت في الاستعلاء أنه في سقوط المال (توله أو قال القاطع لمنيتها
استيفاء التعاصم بنفسه (توله كما مر به الاصل) وهو مفهوم من كلام المصنف بالاولى

(قوله أي سواه قال قلت أنه أباحها) بنى قصاصها ولا قصاص في اليسار وقوله احتمال الإلزام (قوله وقلت أنت خير مني) أوقاله له أنتم
 أحرماها (قوله وإن قال المخرج دهشت وأولنته قال أخرج يسارك فكذلك) قال الشيخ إن كان معصيا ما سبق من أن العمل بالمعاقب
 ليس بالآفة لظننا أن يكون ذلك بصور الإباحة اهـ وقوله نظر لأن المخرج لم يقصد الإباحة معناه ولا فاعله المعاقب وإن اقتضى الأول
 لكن لا يتصل على جهة الإباحة يخصصه على الترتيب تصرفه إلى جهة القصاص وانما تصرفه إلى الإباحة في المسئلة الأولى أقصد المخرج
 الإباحة كالحق (قوله إن قال أنما طعننا بتجزئتها) وأما هنا فموضعها هو من يتحقق عليه ذلك في هذه الصورة وفي جميع الصور
 (قوله فإن قال قلت أنه أباحها فلا يقاس (٤٢) ما رآته قصاص اليسار) يقال البغوي يجب كمن قتل رجلا وقال قلت أنه أذن لي وهو

موافق لاحتمال الإلزام وهو المقتضى في الموضوعين اهـ قال الشيخ زين الدين الكنتاني كتب وافق ولم يوجد هنا بدلا لولا في قطع اليسار ثم بدلو وافق البطل على الإباحة فالحق هنا مغاير غير موافق وهذا التوجيه في الموضوعين غير متوجه بل هو متوجه غير مستحسن فلهذا وجب المذكور (قوله ووجب لكل منه ما على الآخر) قال في الأصل فدية اليسار على عاقلة قال جلال الدين المصنف وهو موصى به في الأصل وهو موصى فدية العاقل على عاقلة من صور المسئلة أن القصاص المجنون قطع عن العاقل مكرها (قوله ويؤخذ من التعديل أنه التوالم) وهو واضح أي أن كان المسحق لقطع عن المسحق لنفس أو غيره وعما عن النفس والأفانيس له التوالم لما فيه من تغريب التشق على مسحق النفس بتدبير

(فإن أخرج اليسار وقال قلت أنت خير) عن العين في قطعها لا بد لها فلا قصاص في اليسار على القاطع (له) (مطلقا) أي سواه قال قلت أنه أباحها أو أوجب العين أو أعتاها اليسار أو أم لا تجزئ أم قطعها عن العين وقلت أنت خير مني عنها شبهة بذاتها (فإن قال قطعها عوضا) من العين (وعلت أي أعتاها) أم لا تجزئ عنها وأولنته أباحها (وجبت اليد في اليسار) لأن صاحب اليد هو المالك لهذا وهذا داخل في قوله بعد وجبت سعة في اليسار وجبت يديها (فإن قال المخرج دهشت) فقلت أنت ليهن (أولنته) قال المخرج يسارك فكذلك أي غضب الذي في اليسار وهذا داخل في ما ذكر أيضا كان الأولى أن يقول فلا قصاص (إن قال القاطع قلت أنت خير) عنه (أرأيت العين) وانما يجب القصاص لأن هذا الإلزام أثره (فإن قال قلت أنت أباحها أو دهشت) أيضا (أرأيت أم لا تجزئ عنها) (لزمه) (أقصاص في اليسار) أم لا الأولى فكم ينزل جلا وقال قلت أنه أذن في قتله ويقارن عدم لزومه فيملاطون بإباحته مع قصد المخرج جعلها عن العين بأن جعلها عن العين تسلط بخلاف أخرجه دهشت وأولنته أنه قال أخرج يسارك وأم لا الثانية فلان هذه لا تلحق بحال القاطع وأما في الثالثة فلا يلزم جسد المخرج تسلط (ثم) في جميع هذه الصور (الابسة) قصاص العين لأن قال القاطع (قلت أنت خير) عن العين أو جعلها عوضا عنها كما فهم بالاولى (وجبت سعة) (أقصاص في اليسار) بغیر الإباحة (وجبت يديها) قال له الحنفية (عذرا) يدعيه بعض من العين فأنفذها ولو ساكتا قننا (أقصاص) وجعل لاخذ عذرا (فإن كان المقتص من مجتنب أو نكس قال) بعد أخرجه اليسار (دهشت أو) كان (المسحق) (أقصاص) (مخرجنا) قال (له العاقلة) (أخرج يسارك أو) (إن أخرجه) له وقطعها (أهدرت) لأنه ألقها تسلط ولا يلزم استيفاء كإصراره به في قوله (وإن لم يخرج جلا وقطع) ثم لم يصح استيفاءه (أهدم أهله) (ووجب لكل) (منه ما على الآخر) (يدعيه) (قصاصا) وفيما قدمناه أول الفصل (وجبت أو جينا) قصاص العين فوته بعد إدمال اليسار) لما في نواحي القطع من خطر الهلاك ويؤخذ من التوالم أنه التوالم فيما إذا كان الحنفية مسحق النفس كالعاقلة في الحرافة (وجبت أو جينا) يدعي اليسار في الصور المذكورة (في ما له) (لا على عاقلة) لأنه قطع متعدد (وكذا من قطع أعين بائنا) (وإدعى الخطأ) كأن قال أخطأ أو قوتعت في قطع أو قطع واحدة تجب دية لا على له (وإذا في ما له) (لا على عاقلة) لأن إقراره (يسرى) علمه وإن اعترف بمعدته فاعطته منه الأمانة (لا بد) (ويصدق به) في أنه أخطأ لأنه أعرف به (والقول قول المخرج) بدعيه ما يرى (ولو قال قصدت بالأخراج) يقعها عن العين وقال القاطع لم يقصد الإباحة صدق المخرج به لأنه أعرف بقصده

هـ (باب الفوعن القصاص) هـ

(وهو مستحب) لقوله تعالى فن عفا وأصل ما خرج على الله ولو روي إليه في غيره من أنفس من ماله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مارفيع القصاص فما الأمر فيه بالعفو (ويسرى) العفو (إن تبعض السرية) (قوله ووجب أو جينا) يدعي اليسار في الصور المذكورة فمضى في ما له (لا على عاقلة) (وعن نص الإمام على العاقلة) وقد كثر إن رفعتة فمضى لا تله الأذى بسطة الكلام في ذلك قال ابن الرفعة هل الدية في ماله أو على العاقلة. فلان كان في صورة الجمل بأهنا اليسار فهي على العاقلة كإصراره به ١. وردى وإن كان في صورة الجمل بأهنا تجزئ فيجب أن يخرج على الوجهين في قتله قال أبو بعد عفو أشبه ما جلا بغير القتل هـ بشرط في الفوعن القصاص معرفة العاقلة عن القاطع لأن الجناية قد تقل وقد تكثر وقد تكون على أطراف ومكان وفيها له وغیر ذلك مما يكثر فيه الفرر (قوله ويسرى إن تبعض) كقولهم عفاون عن بعض فعلنا أو أركنا أو بلك أو عفاون عن نصف الجراحة

(قوله فان وقت العفو نأيد)
كان قال عفوت عنك اني

شهر أو شهر (قوله والدية
بدل عنه) يستثنى من كل

موضع وجب فيه العفو ولا
دية فيه كقتل المرتد له

وقطع يدي الجاني والواجب
الدية ابتداء في قتل الزوال

ولده أو المسلم الذي يحو
ذلك (قوله اغماهي بدل عن

نفس الجاني عليه) هو الوجه
(قوله بان قال عفوت عنه)

المتائب لكلام المصنف
حذف هذا المثال (قوله

صالح هو) أي الجاني عليه
أو غيره أي وارثه في غيرها

أي دية مدون النفس في
الاولى ودته في الثانية

(قوله يجوز قبل الجاني)
قال المتولي وعلى الجاني

الترامه لان اية روح
بالمال واجب أو على دين

فأكثره جازان قبل الجاني
قال المتولي يلزم الجاني

الترام المال كاضطر اذ لم
يبع منه العلم الا بما كثر

من عوض مثله (قوله
وليس بـ) تعميم

مستقيم اذ عنه ولو صالح
هو أي الجاني عليه اذ لم

تكن الجاني بنفسه أو غيره
أي وارثه وقوله ان قبل

الجاني قيد في الثانية أيضا
(قوله وتبيع في تعبيره

بالرشد المنهاج) عبر بالرشد
ليعود عليه التعبير في قوله

فعل لانه قد دفعه (قوله
ذوله من زيادته ان مان

لا حاجة اليه هو محتاج اليه
لتشمل السراية للسراية إلى النفس وإلى غيرها (قوله أو عفا الوارث في جناية الخطأ أو شبيهه للعموم

ولو عفا بعض المشتقة بـ سقطا القصاص وان كره الباقون لانه لا يقترن أو تعافيا الجانب السقوط لحقن الدماء
ولو عفا عن عفون الجاني بـ سقطا القصاص كما كان تأمل في بعض المرأة تأمل في إسكانها (فان وقت) العفو
(نأيد) كالاعلان (وفيه طرفان أحدهما في حكم العفو) وهو يفي على أن موجب العمد ما وقدينه قوله
(وموجب العمد) بفتح الجيم (القصاص فعلا والدية بديل) عنه (لا أحدهما) بهما وذلك لقوله تعالى
كتب عليكم القصاص في القتلى وقوله صلى الله عليه وسلم في شمرالبيع كتاب الله القصاص وذوله من قتل
كتاب عليكم القصاص في القتلى وقوله صلى الله عليه وسلم في شمرالبيع كتاب الله القصاص وذوله من قتل
عبد أو نور ورواه الشافعي وأبو داود وعنه (وهذا ما ساد) صحبه ذوله بـ سقطا القصاص لذوله من قتل
وما ذكره تبعه الاصل من أن الدية بدل عن القصاص لا ينافي قول الماوردي انما هي بدل عن نفس الجاني
عليه بدل ان الرأى لو قتل رجلان زهاد بترجل ولو كانت بدلا عن القصاص لم يهادية المرأة وذلك لانها
مع انهم بدل عن القصاص بدل عن نفس الجاني عليه لان القصاص بدل عن نفس الجاني عليه وبذل البدل بدل
(وان عفا) عنه (على غير مال) بان قال عفوت عنه أو عفوت عنه بلامال (سقطت الدية) يعني لم يجب اذ
الواجب القصاص عينا كسرو العفو أو عفا نأيد لا لاثبات عدمه (فان لم يكن) العافي (حائزا) لاهيراث
ذلقين حصته من الدية (على الجاني) (وان عفا) عنه (مطلقا) بان قال عفوت عنه (واختارها)
أي الدية (عقب العفو وجب وان كرم الجاني) العفو تزيل الاختارها حيثما تميزت (قوله العفو عليها
بـ سقطا القصاص لان العفو لم يجعل وليس كالصلى بعوض فاد حيث بسقط القصاص فيه
لان الجاني لم يقدري والفرق جعنا قبل البدل العفو وقوله أو غيره ظاهره انه صالح الجاني وليس بـ سقطا
المرا دية صالح المشتق فيحتاج الى تقييد جوازه قبول المشتق فلو لم توله ان قبل الجاني قيد في الاول
خاصة (والعفا في المرض ووارث المدون وكذا الدية في القصاص) اهم (العفو عنه بالمال)
بنا على أن الواجب القصاص عينا وليس في العفو عنه تضييع مال (لا) العفو (عن مال ثبت) لانهم
ممنوعون من التسريح به (الطرف الثاني في صحيح العفو وقا) (ده) وألفاظه (اذا عفا) بهما وهو
رشد فثبات) سراية (فلا ضمان) للاذن وتبيع في أنه يراد بالرشد المنهاج قال الاذرى وغيره وقضية
التعريض اخرج السفيه وليس كذلك فان الحرج عليه في له لا في نفسه ولهذا أنه بعفو عن القصاص
فعاوالم بعرف الاصل والحرج بالرشد بدل عفاك أمره واراد به الحر البالغ العاقل وان كان محجورا عليه
(وتجب) عليه (الكفارة) لانهم اتجب الجناية على حق الله تعالى والاباحة لا تؤخرها (ولو عفا بعد
رجل) مثلا (فعا) عن موجب قطعها فان لم يصر القطع فلا ضمان لان المشتق أقط حقه بعد بئونه
وان سرى الى النفس (لم يبرأ من السراية ولو قال) مع عفوه عن ذلك (د) عفوت (عما يحدث)
من القناع لانه عفو عن الشيء قبل بئونه (لكن بسقط القصاص) لان السراية تولد من معفو عنه
فانقضت شبهة لعمدة اقباص ولا نه لا يمكن استيفاء النفس الا بـ قضاء العارف وقضى عنه ففي قوله لم
يبرأ من السراية انه يلزمه نصف الدية وقوله من زيادته (ان مان) لاجلجابه (فان أوصى له) بعد
عفوه عن القصاص (بدية الدية فيب) أقاتل وهي صحيحة فتعصم الوصية (فيما يحدث) من القطع
(أيضا) كان قال أوصيته بارش القطع وارث ما يحدث منه فبـ سقطا دية كل من القناع والسراية (ان
خرجت من الثلث) والاداة من قدر الثلث (وان عفا عن عـ) ذوله (أي تعاقبه (قصاص)
له ثمن سراية (مع) المدونان القصاص عليه (أو) تعلق به (مال) له جناية (وأطلق
العفو وأدفعه الى السد كذا كذا) أي يصح العفو عنه فعرف عن حق لزوم السد في عين ماله (أولى العبد
لغا) العفوان الحق ليس عليه (فان عفا) القاطوع ثمنات سراية (أو عفا الوارث في جناية الخطأ

لتشمل السراية للسراية إلى النفس وإلى غيرها (قوله أو عفا الوارث في جناية الخطأ أو شبيهه للعموم

عن الدية أو عن العاقلة أو مطلقاً (مع) العفولة تبرعاً من أهله وذو كرمه أو لورث عن الدين من زيادته (أو عن الجاني فلا) مع العفو (لا لزوم فيه) ودينهم بان) الأولى كان (كان ذمها وعاقلة سابين) أو سابين فيصع العفو ولما أقتضى الجاني عليه الدية بخلافه في المشتكى منه لأنه مجرد وجوب إعاقته بتفعل الجناية ولا يثبت فيه) أي الدية (على القاتل) لأنما يثبت بالجناية بالدية أو باعتراف العاقلة (فان أنكرت العاقلة عنه فصادق العفو ولا شيء عليه بهذا) إذا ثبتت الجناية بالدية أو باعتراف العاقلة (فان أنكرت العاقلة جرحه جرحاً لا تصاص فيه) كالجائفة وكسر الذراع (نفعاً من القصاص لنا) العفو لعدم القصاص (فان مان) المبروح (منه) أي من الجرح (اقتص) من الجرح لأن الجناية تتوهم من العفو عنه فان عفا الولي أخذ الدية (وكذا) يقتصر منه (ان أخذ) المبروح (ارث) قبل موته لذلك (وان دفعه) مثلاً (نفعاً) عنه (عفا) ثم عاد القاطع (فخز) قبل الاندمال لزمه القصاص (في النفس) لأن الزهوق لم يتوهم من العفو عنه (ثم لو عفا الولي) عن القصاص على باقي الدية (استحق) باقي الدية لا الكل (والأطراف تدخل في الدية) وان لم تدخل في القصاص (أو) حز (بعد الاندمال) لزمه (القصاص) في النفس (ودية) فان عفا الولي عن القصاص على دية النفس استحقها دية اليد (ولورث القصاص العفو) عنه لأنه خلقه بموته (فلوا استحق) واحد (طرف إنسان ونفسه) أي قصاصه بان قاطع طرفه ثم حز رقبته ولورث البرء (نفعاً) وله (عن الطرف) طالب بالنفس أو عن النفس طالب بالطرف) لأنهما حقان يشبهان فالدفع عن أحدهما لا يدفع إلا (تحريراً) الحقوق (لأن ذهب) أي النقص (سرايته) أي قاطع الطرف فلا يطالب العاقلة بالطرف لأن مقتضى القتل والقصاص طر يعقود (فكان المشتكى قدس) له التوصل إليه بخلاف لو عفا عن الطرف لا بد من قصاص النفس كما أنه أول تسهيل الأمر عليه (وان استحقها) الثاني لم يسقط عفو أحدهما حتى لا (تحريراً) طاعت بدعبد فاختق ثم إن سرية قصاص النفس للورثة) وقصاص البدن للسيد (وان استحق قتله) شخص (فقطعه) بان قاطع طرفه (عدواً) أو بحق بان كان القتل بالقاطع (الساري) مثلاً (وعفا) بعد ذلك عن النفس (لم يلزمه غرم) القاطع لأنه قطع طرف من يباح له دمه فلا يضمنه كالأطعام يضمنه عفاً عما يؤثره ما بقي لأصابعه حتى هذا إذا لم يمت بالسراية (فان مان) بها (بان بطلان العفو) لأن السبب وجد قتله وترتب عليه مقتضاه لم يؤثره العفو وفائدة بطلانه ظهوره في العفو عفاً فإنه لا يلزم (فان يرى) المشتكى إلى الجاني (نفعاً) عن قاصص مع العفو وجب على العاقلة الدية) لأنه يحقون الدم عند الإصابة وما ذكر من ترتب حصة العفو على الإصابة عكس ما في الأصل من ترتبها على عدها السكتة تبع في ذلك الاستوى حيث قال بعضهم يجب الدية بعد الجزم بطلان العفو عفاً واضح فانه إذا بطل العفو استحق العاقلة فلا يضمن دية الجاني ثم حكى الفراء في بسطه وجهان عفوهم مع الإصابة ويلزمه من يملكه بناء على أن الاعتبار بحالة الإصابة وحدها بغير اعتبار ما قبلها وكلام الأمام يشير إليه وكلام القاضي صريح فيه انتهى ويجاب عن الاشكال بان بطلان العفو إنما هو بالنظر إلى البسول فلا يسخف العالي (فان قطع ذى سبأ) فاقص منه (أو فداها) لم يعد ما اقتص) من قاطعه (ثم مات) المتعاقب (بالسراية وجب القصاص) في النفس (ولو عفا) عنه (على مال فعله الذي) القاطع (خذه) اسد الدية) أي دية مسلم وسقط مدنها بالسبب التي استوفيت لأنما نصف جلة الذي أتى بها ثلث جلة السلم بالغار إلى الدية (وعلى المرأة) فبما لو قطعت يدها جلت فاقص منها ثمان بالسراية وعفا الولي على مال (ثلاثة أو بأعها) أي الدية لأنه استوفى ما يقابل بهها (فان كان القصاص في) قطع (اليد) لكون الذي أوترأه قطع يد من ذكر (لزمه) أي الذي (ثلاثية) أي دية مسلم لأن المشتكى استوفى ما يقابل

(قوله كسائر الحقوق) دية
لورثه المشتكى (قوله
ولزمتها نسفها) والراس
جربته في عكسها كما يحتمل
ابن القتيب وقال إنه لم يره
مسطوراً وهو الأرجح فلو
قطع رجل يداً أو فاقصت
منه ثم ماتت بالسراية عفا
وليس على مال لم يكن له شيء

(قوله وان اقتص الوكيل

بعد عفو الموكل الخ) أو
قال قتله بشـ هو في لائن
الوكيل (قوله وانما عفا
عنه القصاص اسمـه لاذن)
فوقه مذكور ويحذف اذا
قتل من عهده مرتد اذ ان
مسألة حيث يجب ان لا يقتل
هناك مقرر لانه لا يخلو
عن علامة بخلاف الوكيل
فانه يستحب لاصل يجوز
البناء عليه (قوله وذكر ان
أي عسرون نحوه) هو
وجسسه في الاصح
خلافه (قوله قال الباقي
وقضيت الخ) ليس كما قال
فانهم قالوا وجوب الضمان
بأنه قتله لا يفرق وليس
فيما رواه لذلك ما ذكره
وجه مرجوح عفه
الشخص في نظرية المسئلة
وهي ما لوروى المسحق الى
الباقي ثم عفا عنه قبل الاصابة
فحذف فيها وجهين
أحدهما لا يصح العفو
نظروا الامر عن اختياره
وأحدهما صحته سواء أصابه
السهم أم لا كما في كلام
المصنف (قوله لانه لم ينفع
بشي) وظاهر ان التعليق
المذكور جار سواء أنسب
الوكيل الى نفسه أم لا فلا
يفيد ما لوروى المعروف
ان الدية على الوكيل وانه
لا يرجع ما على موكله اذ
كان عليه ان يحاط لنفسه
بان يقتص بحضرة موكله
بعد ان

فصلها (ولو قطع بعد حرقه فاقص) منه (ثم عفا عن الخ) بالسراية (سقط من دية نصف قيمة
العقد والى السيد الاقل من القيمة في الدية اذا عفا اختيارا لا غداه) وقيل بسقط نصف الدية ويلزم السيد
الاقل من القيمة ونصف الدية والترجيح من زيادته (وان اقتص الوكيل بعد عفو الموكل أوجزه له اياه
عالم) بذلك (نقص منه) كقوله غيره (أو جاعلا) به (فلا) يقتص منه عذره ولا من موكله
لانه عين العفو وفارن ذلك ما لوروى من عهده مرتدا أو حريرا أو قتلنا وجوب العفو فيه فان خلافا بان
اقتل ثم عفا عن الموكل الذي لا يخلو بل يحبس والحرى لا يعتري على دخول دارنا الا لأن ولا يخلو من علامة
فكان سقط التثبت والكيل معذور بها (والقول قوله) يعمه في (انه لم يعلم) ذلك لان الاصل عدم
العلم فان نكل حلف المسحق واستحق القصاص وذكر مسألة العزل من زيادته (وتلزمه الدية) ان علم
ان قصاصه وقع بعد العفو والعزل لانه بان انه قتله بغير حق ولانه لو علم ذلك وقته اقتص منه فاذا علمه لزمته
الدية كقول من عهده مرتد اذ ان خلافا (مقاطعة حلة في ماله) لانه متعدد وانما سقط عنه القصاص
لشبهه لاذن وقيد ما لوروى بان يكون على مسافة يمكن اعلام الوكيل بالعفو فمما افلوك كان على مسافة
عشرة أيام وعفا الوكيل قبل القصاص بخمسة أيام كان عفو ما لوروى ذكر ان أي عسرون نحوه قال
الباقي في قضيت ما لا يجب على الوكيل الدية قطعاً لتعليقهم قد يرشد اليه انتهى وجيز حيث الدية على
الوكيل فوسى (ولو تباين في القومول) كقوله غيره ولسقوط حق الموكل قبل القتل (ولا رجوع
لوكيل) بالدية (على الموكل) لانه يحسن بالعفو وما على المستن من سبيل قال الباقي الا ان ينسب
الوكيل الى نفسه في لاعلم فلا رجوع لوكيل يرجع عليه لانه لم ينفع بشي بخلاف الزوج المورور لا يرجع
بالمهر على من غرق في الظهور لا تنفعه لوطه

(باب في مسائل متنورة)

لو قطع بعد حرقه فاقصه بغير الارش (لو بسقط القصاص) كقوله طاعه وهو في مالكة (فان اشتراه
بالارش وهو الواجب لم يصح) الشراء (المعلم بوصف الابن وان اشتراه والواجب القصاص فهو اختيار
لعمال فبسقطا القصاص) وان لم يصح اشتراه (وان صالح عن القصاص على عين فاستحقق أو ردها
ببيع) أو تافق قبل قبضها (وجب على السيد لا اختياره لغداه) بالصلح (الاقل من قيمته) أي
الجد (فصالح منه) كما سأل في محله * (فرع) * لو جنى حر بموجب قصاص بكر
الحليم (فصالح منه) أي من القصاص (على مال مصح) وان كانت الدية بمجهولة (فان خرج المال
مستحقاً أو بيعاً) أو تلف قبل قبضه (رجع الى الارش) لاني قيمة المال بناء على ان بدل الصلح عن
الدم مخزون فمجان عقداً لضمان يد (وان أوجب) الحناية (المال) فصالح منه على عين (لم
يصح الصلح عنها) أي عن الحناية أي ارشها لم يرد قال عنه كان أولى بئله ما لو اشترى به عينا من العاقلة
في الخطأ أي أو شبهه العمد أو من الحناية أو بغيره فاعادها لم يرد قال عنه كان أولى بئله ما لو اشترى به عينا من العاقلة
فصالح فترجوه له مستحقه جاز) لانه عوض مقصور وما القصاص تعين ذلك العفو عنه وما لطلانه
لارأنا في من تقيد أصله لها بالحرارة اذا لفرق (فاذا طاعها قبل الدخول جيع نصف ارش الحناية)
لانه لا يوافق عليه كذا أو أحد قتلها عليهم سور فاعادها طاعة قبل الدخول فانه يرجع عليه بالنصف آخر
التعليق (ولو تزوجها بالدية) الواجبة بالحناية عليه (فالمصدق فاسد) لقوله بالدية (وان قتل
حر بعد انصال من قيمته) المعلومة (على عين واستحققت) أو دون بيع أو تلفت قبل القبض (رجع
السيد) بالارش فاعاد (على عين واستحققت) أو دون بيع أو تلفت قبل القبض (رجع)
الحاني) فيما ذكر (عبد قال) مستحق لغداه بالصلح وأيسر بمشتار له (ان صالح على وقتيه) واستحققت
أو دون بيع أو تلفت قبل القبض (ويطلق الارش حينئذ) كما كان حتى لو مات سقط حق المجني عليه
*(فصل) * لو قطع يد رجل ورجله فمات قطعاً لوليديه وعفا) عن الباقي (على الدية)

(باب في مسائل متنورة)

(قوله ولم يقل الجاني) قال شيخنا أما إذا قبل انصافا طعنوا ان كان قد استوفى المسحق ما يقابل فيه لبقاء النفس فصار كعقوبة على ما يأتي في غير
عنه لانه انما قصص قصص برأيهما (قوله ٤٦) لانه استوفى ما يقابلها فلهذا ما أقطع فيه وجب عليه ثم تركت وان قال بعضهم الظاهر

انه ان يعرض عن النفس
على الدية بخلاف السراية
المقتضية لتداخل قاتله
أخذ في السراية ما قبل
الدية والتداخل حاصل
وهذا على عدم التداخل
وهو قول المختار لادام
قوله أو على غير ذلك
فوجهان أحدهما من
وبناهما التور على ان
الواجب بذان قاتل القود
عن ناصح ولا اختلاف
الكفاية (قوله كذاية)
وهو انه لو فعلى الدية
وقيل الجاني لم يجب وليس
كذلك لانه قد أتى في كلام
المصنف بعدم قبول الجاني
قوله والثاني وهو وجه
الحق وهو الأصح وبناهما
التور على ان لو يجب
ماذا ان قلنا قد قود عنا
وجب والأول (قوله)
والاحتمال الثاني أو وجه
الراجح هو الاحتمال الأول
كما يؤخذ من كلامه كماله
في الطرف الثالث من كتاب
الجنايات (قوله قوله في كل من
له عليه قصاص خطا الحق)
كذا ذكره الاصل قال في
الكفاية وهو الأصح وبه
خبرنا القاضي وروى لادام
في باب الشجاج القاصيه
وان تعليل الاصحاب المنع
(قوله وان قالوا قد تنهت
بشهور الحق) نقل الشخان

ولم يقل الجاني (لم يجب) أي الدية لانه استوفى ما يقابلها (أو على) أي غير جنسه أو قيل
الجاني (فوجهان) أحدهما لا يجب كذاية والثاني وهو وجه يجب ويكون عواضله انما قصص الذي
تركه (وان اقتصر ذم من سدل) قتل مورثه (ينبغي) حكم ما ذكرنا من خلاف ما إذا اقتصر
من معكم ما حكم به على ان حكمه بذلك لا ينقض (وان أكرهه على رضى سيد) فريما (مقتل انسانا) فريما
قاتلن خطا (قافية على عاقلهما) نصفين (ويكفران) أو ويكفر كلان (أو تاكلن كفاية) (وهل
العائلة للمأثور) بالرى (الرجوع) بما يغفر موته (على الصكر) وعائلته نفسه (ورد) أي يجزى
ان لا يرجعوا وان كان المكرم متعبا ولا يرجعون في شبه المعد على القاتل ويحتمل ان يرجعوا وعائلتها
والمراد بهم يرجعون على المكره ان لم يكن له عاقلة تحمل عنه الدية والاصل العائلة والاحتمال الثاني أو وجه
(وان اقتصر) بملوع (الدين بأحدهما) أي بقطع أحدهما بدى قاطعه (بعد الاندمال) أقطع فيه
(فأعالت) بذالجاني أي قاتله (الجاني أشد ذم) البس (لاخرى من تركته) لانه استوفى
قصاصه وان قد انما احتجنا على قاتله فبنا فيه قوطها (فان وان اقتصر بأحدهما أو أخذت في الاخرى)
بالمفعول ناصها (ومن ينقض الجراحه يرى الجاني) فلا قصاص لورثته لانه ما يجزى احسنين
أحدهما من مقتله ولا حتى لو سمن الدية لانه استوفى نصفه والاصل البس (قوله) (وان مات) بملوع
الدين السراية بقطع وارثه الجاني فبنا منها (أي من قطعها قبل قطع الاخرى (لم يجب) الوارث
شأنه أي تركته أي الجاني لانه أدرت الجراحه على النفس سقط حكم الاطراف وصارت النفس بالنفس
وقد قلنا بانها قصص نصارك الرتبة (ويقتصر) البس (اميد من عبده ولا يلزمه) أي الجاني منهما
على الآخر (المال) الذي ثبت للبس على عبده مال (الا ان أعتقه من عقاله مال) فليزله المال
خلاف ما إذا عاقبنا لان اقتل لا يقتضيه (وان قلنا) أي قتل انسان آخر (بقطع) له (عدا
ورجل خطا) فبنا منها (ولا نصاص في النفس) لانه لا طالع العمد بالخطا (ويجب نصف الدية
على الجاني) لانه مدموع اليد (ونصف) آخر (على عاقلته) خطا الجاني في قطعه الرجل (فان
على الولي بدنه) أي يد الجاني عن اليد القاصرة (ثبات) منه فقد (استوفى) حقه ولا يبقى له شيء
على العاقلة كالوثل من له عليه قصاص خطا فانه يكون مستوفيا حقه (وان اردت القاتل والعدا المبيع
فقله الولي) في الأول (أو الثاني) في الثانية (بالرد فوقع قصاصا) في الأول (ردضا) في الثانية
(الا ان كان القاتل) بالرد فبنا (امانا) فلا يقع قتلته قصاصا ولا يقابل له الدية في الأولى تركه
المرتد ينقض العقد في الثانية لان قتل بالرد وغیره له عاقلة فبنا خطا ما إذا قتل بالردنه والمصدف
صور ذلك محدث لردنه بعد القتل والبس والفقير في الاصل تصور به بعد قتلها قبلها او الكل صحيح
(وان ضرب زوجته ضربا قاتلا فبنا) منه (لزمه القود لان آدمها بوطي) وأولاده كأي الأصل
أو نحوهما (ثم بدنه فضرها بالضرب) قاتل (ثبات فلا يلزمه ولا خطا العمد به) (وان قال
الوكيل) فبنا قصاص (قتله به شهور) لانه الموكل (لزمه القصاص ولم يملك الدية)
في تركته الجاني (وان ضرب سنا فتركت أو بدنت تورث) أرضا ضربت كأي الاصل (ثم سقط
بعد أيام وجب) عليه (القصاص) لانه سقطت بجنايته (ولو توفي القاضي في الحكم) فبنا
(لا شك) أي الحكم فيها (لغير أن رجل محدث نبوي) رواه فبنا قتل به رجلا (أو رجوع)
الجرى (عنه) وقال كذب وتعمدت (فليس كرجوع الشاهد) عن شهادته حتى يلزمه القصاص
لان الشاهد يقتصر بالخداثة بخلاف الحديث (وان حبس) محل (ذنان أو مضعه عصب فبنا)

في الطلاق عن أبيه الباس الروائي وأمرنا وكل العلاقات لا يحتاج الى زيادة بقائه عن وكلا في الأصح وعلى
الهمان هناك انه مقتضا الفروع إذا وقع من نفسه وأنه تعفي كالم بغوي المقبول منه لعامة المعارف اه انما تعفي كلام الروائي
الوحي عند الطلاق فلا خلاف بيننا وبين كلام البغوي

انما يلقاها بالخطا في الثلاثة المذكورة (نقضا) ولابد ان تكون لمهمة من الرحم ليخرج ابن عم
هو اخ من الرضاع ويشتبهه في أمه وجنسه فله مع انه ذو رحم يحرم ان تلقا قبله لان لمهمة ليست
من الرحم (ولو هو حرياً أو مملوكاً قبل قبل الاصابة) ثم أصابه ومات (فقد ينقضا) فيه ماله
لم يكن معصوماً عند لحي
● فصل في دية المسلم مغلطة في نقص الجاني ● فلا يجملها العاقلة على قس ابدال المثلقات والحريم
الزوجه بذلك (سواء أوجب) الحماية (اتصاص) نفي على الدية (أولا كقتل الوالد وله
ودية الخطا وان تلقا وت) دية (شبه العمد على العاقلة و) دية (ذات العمد مغلطتين ثلاثة أوجه
كزوم اجماع لا مؤجله وكزوم امثلة لا خمسة وكزوم على الجاني لاعلى عاقلة ودية الخطا في غير الاشياء
الثلاثة لاسا فتختلف من الوجه الثلاثة وتؤبدية شبه العمد ومغلطتين في الاشياء الثلاثة مغلطتين من الوجه
الثاني بخلافه من الاخرين (ويجحد التلطيخ والتغيب في دية المرأة والذمي) ونحوه من له عمة
(د) في دية (الجروح بالنسبة) لدية النفس في قتل المثل اضعاف عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون
وهكذا في قتلها بعد اوشب خمس عشر شقة وخمس عشرة جذعة وعشر نخل في قتل الذي يخطا
ست بنات مخاض وثلاث بنات لبون وثلاث وهكذا في قتلها بعد اوشب عشر شقة وعشر جذع
وثلاث عشر نخل في قتلها ثلاث (لا) في دية (العبد) فلا يجحد فيها قتلها ولا تغتصب (بل فيه قوته) يوم
اتلف على قس قيم سائر الثلاثة ومات (د) يجب (في) قتل (المرأة والخنثى وحرمها نصف ما يجب
في الرجل) كل وي ذلك في المرأة من عمر وعثمان وان مسعود وغيرهم ولم يخافهم غيره هم ذري
البيعي خبره بالمرأة نصف دية الرجل والخنثى الثلث في الاثني عشر من عاقلة والخنثى والخنثى والشفرين
كأبي أيمنه (وفي اليهودي والنصراني) الذين يعقلون الدية (ثالثية مسلم) أخذ من خبر
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم فرض على كل من قتل رجلاً من أهل الكتاب
أربعة آلاف درهم وراعي الزنا في نفسه وقال به عمر وعثمان رضي الله عنهما وقس في الخبر بالمرأه
الزنا بالمرأة غيره من ضمن بالزنا (والسامة كاليهود) في حكمهم (والصابئون كالنصارى)
كذلك (ان لم يكفر وهم والا) بان كفرهم (فكم لا كليله) من الكفار وسأني حكمه (وفي
المجوس ثمانية دية مسلم) الاولى الموافقة امارقة الحجاب ثالث شخص هذا كله (ان كانوا) أي اليهودي
والنصراني والمجوسي (ذمين أو عاهدين أو مسلمين) كما قاله عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله
عنهم ويبرهن ذلك خمس دية الذي وهله كتاب ودين كان حقاً وتعل ذبيته ومنا كتمه بقر بالزنا
وابس المجوسي من هذه الخمسة الا الخامس فكانت دية خمس دية وهي أخس الديات وخرج بالشرط
المذكور من لادنية ولا عهد ولا امان فلا شيء في نفسه لعدم عصيته (فان دخل) داراً (وثني دين) أي
وغيره من (الكتليله) ولا شبهه كلب كعابد الشمس والقمر (وكذا زندق) وهو من لا ينزل دينا لاسم
بأمان كالمجوسي) فيما ذكر فدية بعض خلاف المردوس لان اثمانه فانه مائة قول بكل حال ودية
المولدين كالمجوسي كدية الكافي اعتباراً بالا كتمه سواء كان أباً أم أمه من الرضا في غيره في الجزية
ونقله الماردوي عن نص لأم لان الولد يبيع أشرف الابوين وبنات العتقان يغلب فيه مائة التلطيخ
(ويحرم قتله) أي قتل من له اثماناً له (وقل من لم يلقه الدعوة) أي دعوة بني لعمرو (وهو) أي من لم
تبايعه دعوة بني (كلمة تامة) في انه لا تصاص على قتله المسلم (وله دية للمجوسي وكذا قبله من يبدل
ولم يبايعها بانه) فانه كالمسلمين فيما ذكر (ودية أهل دينه) فان كان كليله فدية كليله أو
مجوساً فدوة مجوساً لانه بما كرمته نوع عمة فالحق بالأم من أهل دينه فان جهل فدية أهل دينه
قال ابن الرفعة يجب أخس الديات لانه المتقين فالدين لم يهمل بلغته الدعوة في قتله وجهان بناء
على ان الناس قبل ورود الشرع على أصل الايمان أو الكفر قال الاذري والاشبه بالذهب لان اصل

(قوله ولو هو حرياً أو مملوكاً قبل قبل الاصابة) ثم أصابه ومات (فقد ينقضا) فيه ماله
لم يكن معصوماً عند لحي
● فصل في دية المسلم مغلطة في نقص الجاني ● فلا يجملها العاقلة على قس ابدال المثلقات والحريم
الزوجه بذلك (سواء أوجب) الحماية (اتصاص) نفي على الدية (أولا كقتل الوالد وله
ودية الخطا وان تلقا وت) دية (شبه العمد على العاقلة و) دية (ذات العمد مغلطتين ثلاثة أوجه
كزوم اجماع لا مؤجله وكزوم امثلة لا خمسة وكزوم على الجاني لاعلى عاقلة ودية الخطا في غير الاشياء
الثلاثة لاسا فتختلف من الوجه الثلاثة وتؤبدية شبه العمد ومغلطتين في الاشياء الثلاثة مغلطتين من الوجه
الثاني بخلافه من الاخرين (ويجحد التلطيخ والتغيب في دية المرأة والذمي) ونحوه من له عمة
(د) في دية (الجروح بالنسبة) لدية النفس في قتل المثل اضعاف عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون
وهكذا في قتلها بعد اوشب خمس عشر شقة وخمس عشرة جذعة وعشر نخل في قتل الذي يخطا
ست بنات مخاض وثلاث بنات لبون وثلاث وهكذا في قتلها بعد اوشب عشر شقة وعشر جذع
وثلاث عشر نخل في قتلها ثلاث (لا) في دية (العبد) فلا يجحد فيها قتلها ولا تغتصب (بل فيه قوته) يوم
اتلف على قس قيم سائر الثلاثة ومات (د) يجب (في) قتل (المرأة والخنثى وحرمها نصف ما يجب
في الرجل) كل وي ذلك في المرأة من عمر وعثمان وان مسعود وغيرهم ولم يخافهم غيره هم ذري
البيعي خبره بالمرأة نصف دية الرجل والخنثى الثلث في الاثني عشر من عاقلة والخنثى والخنثى والشفرين
كأبي أيمنه (وفي اليهودي والنصراني) الذين يعقلون الدية (ثالثية مسلم) أخذ من خبر
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم فرض على كل من قتل رجلاً من أهل الكتاب
أربعة آلاف درهم وراعي الزنا في نفسه وقال به عمر وعثمان رضي الله عنهما وقس في الخبر بالمرأه
الزنا بالمرأة غيره من ضمن بالزنا (والسامة كاليهود) في حكمهم (والصابئون كالنصارى)
كذلك (ان لم يكفر وهم والا) بان كفرهم (فكم لا كليله) من الكفار وسأني حكمه (وفي
المجوس ثمانية دية مسلم) الاولى الموافقة امارقة الحجاب ثالث شخص هذا كله (ان كانوا) أي اليهودي
والنصراني والمجوسي (ذمين أو عاهدين أو مسلمين) كما قاله عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله
عنهم ويبرهن ذلك خمس دية الذي وهله كتاب ودين كان حقاً وتعل ذبيته ومنا كتمه بقر بالزنا
وابس المجوسي من هذه الخمسة الا الخامس فكانت دية خمس دية وهي أخس الديات وخرج بالشرط
المذكور من لادنية ولا عهد ولا امان فلا شيء في نفسه لعدم عصيته (فان دخل) داراً (وثني دين) أي
وغيره من (الكتليله) ولا شبهه كلب كعابد الشمس والقمر (وكذا زندق) وهو من لا ينزل دينا لاسم
بأمان كالمجوسي) فيما ذكر فدية بعض خلاف المردوس لان اثمانه فانه مائة قول بكل حال ودية
المولدين كالمجوسي كدية الكافي اعتباراً بالا كتمه سواء كان أباً أم أمه من الرضا في غيره في الجزية
ونقله الماردوي عن نص لأم لان الولد يبيع أشرف الابوين وبنات العتقان يغلب فيه مائة التلطيخ
(ويحرم قتله) أي قتل من له اثماناً له (وقل من لم يلقه الدعوة) أي دعوة بني لعمرو (وهو) أي من لم
تبايعه دعوة بني (كلمة تامة) في انه لا تصاص على قتله المسلم (وله دية للمجوسي وكذا قبله من يبدل
ولم يبايعها بانه) فانه كالمسلمين فيما ذكر (ودية أهل دينه) فان كان كليله فدية كليله أو
مجوساً فدوة مجوساً لانه بما كرمته نوع عمة فالحق بالأم من أهل دينه فان جهل فدية أهل دينه
قال ابن الرفعة يجب أخس الديات لانه المتقين فالدين لم يهمل بلغته الدعوة في قتله وجهان بناء
على ان الناس قبل ورود الشرع على أصل الايمان أو الكفر قال الاذري والاشبه بالذهب لان اصل

(قوله ولو هو حرياً أو مملوكاً قبل قبل الاصابة) ثم أصابه ومات (فقد ينقضا) فيه ماله
لم يكن معصوماً عند لحي
● فصل في دية المسلم مغلطة في نقص الجاني ● فلا يجملها العاقلة على قس ابدال المثلقات والحريم
الزوجه بذلك (سواء أوجب) الحماية (اتصاص) نفي على الدية (أولا كقتل الوالد وله
ودية الخطا وان تلقا وت) دية (شبه العمد على العاقلة و) دية (ذات العمد مغلطتين ثلاثة أوجه
كزوم اجماع لا مؤجله وكزوم امثلة لا خمسة وكزوم على الجاني لاعلى عاقلة ودية الخطا في غير الاشياء
الثلاثة لاسا فتختلف من الوجه الثلاثة وتؤبدية شبه العمد ومغلطتين في الاشياء الثلاثة مغلطتين من الوجه
الثاني بخلافه من الاخرين (ويجحد التلطيخ والتغيب في دية المرأة والذمي) ونحوه من له عمة
(د) في دية (الجروح بالنسبة) لدية النفس في قتل المثل اضعاف عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون
وهكذا في قتلها بعد اوشب خمس عشر شقة وخمس عشرة جذعة وعشر نخل في قتل الذي يخطا
ست بنات مخاض وثلاث بنات لبون وثلاث وهكذا في قتلها بعد اوشب عشر شقة وعشر جذع
وثلاث عشر نخل في قتلها ثلاث (لا) في دية (العبد) فلا يجحد فيها قتلها ولا تغتصب (بل فيه قوته) يوم
اتلف على قس قيم سائر الثلاثة ومات (د) يجب (في) قتل (المرأة والخنثى وحرمها نصف ما يجب
في الرجل) كل وي ذلك في المرأة من عمر وعثمان وان مسعود وغيرهم ولم يخافهم غيره هم ذري
البيعي خبره بالمرأة نصف دية الرجل والخنثى الثلث في الاثني عشر من عاقلة والخنثى والخنثى والشفرين
كأبي أيمنه (وفي اليهودي والنصراني) الذين يعقلون الدية (ثالثية مسلم) أخذ من خبر
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم فرض على كل من قتل رجلاً من أهل الكتاب
أربعة آلاف درهم وراعي الزنا في نفسه وقال به عمر وعثمان رضي الله عنهما وقس في الخبر بالمرأه
الزنا بالمرأة غيره من ضمن بالزنا (والسامة كاليهود) في حكمهم (والصابئون كالنصارى)
كذلك (ان لم يكفر وهم والا) بان كفرهم (فكم لا كليله) من الكفار وسأني حكمه (وفي
المجوس ثمانية دية مسلم) الاولى الموافقة امارقة الحجاب ثالث شخص هذا كله (ان كانوا) أي اليهودي
والنصراني والمجوسي (ذمين أو عاهدين أو مسلمين) كما قاله عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله
عنهم ويبرهن ذلك خمس دية الذي وهله كتاب ودين كان حقاً وتعل ذبيته ومنا كتمه بقر بالزنا
وابس المجوسي من هذه الخمسة الا الخامس فكانت دية خمس دية وهي أخس الديات وخرج بالشرط
المذكور من لادنية ولا عهد ولا امان فلا شيء في نفسه لعدم عصيته (فان دخل) داراً (وثني دين) أي
وغيره من (الكتليله) ولا شبهه كلب كعابد الشمس والقمر (وكذا زندق) وهو من لا ينزل دينا لاسم
بأمان كالمجوسي) فيما ذكر فدية بعض خلاف المردوس لان اثمانه فانه مائة قول بكل حال ودية
المولدين كالمجوسي كدية الكافي اعتباراً بالا كتمه سواء كان أباً أم أمه من الرضا في غيره في الجزية
ونقله الماردوي عن نص لأم لان الولد يبيع أشرف الابوين وبنات العتقان يغلب فيه مائة التلطيخ
(ويحرم قتله) أي قتل من له اثماناً له (وقل من لم يلقه الدعوة) أي دعوة بني لعمرو (وهو) أي من لم
تبايعه دعوة بني (كلمة تامة) في انه لا تصاص على قتله المسلم (وله دية للمجوسي وكذا قبله من يبدل
ولم يبايعها بانه) فانه كالمسلمين فيما ذكر (ودية أهل دينه) فان كان كليله فدية كليله أو
مجوساً فدوة مجوساً لانه بما كرمته نوع عمة فالحق بالأم من أهل دينه فان جهل فدية أهل دينه
قال ابن الرفعة يجب أخس الديات لانه المتقين فالدين لم يهمل بلغته الدعوة في قتله وجهان بناء
على ان الناس قبل ورود الشرع على أصل الايمان أو الكفر قال الاذري والاشبه بالذهب لان اصل

(قوله لا ذل وجوب الاحتمال) لان من لم ينسك بدين مهدو وعدم بلوغ الدعوة ثم نادى واحدا له صدق من ادعاء احتمال ضعفه لا فوجب
 الضمان له (قوله لا يصير على أحد مضيق) فلهي المصلحة الممهولة هي الا فاحشاه الاحصاء (قوله لانه اسقاط الحق) ولقوله تعالى
 فنعي له من احبسه شيئا فاتباع بالرؤف (قوله ويرى الحاصل بقوله عدلين خيرين) (١٩) ان لم يصدق المستحق السابق التصرف

(قوله يجب الدين غلب
 ابل الدافع) قضية كلام
 الاحصاء ان المراد نوع ابله
 لا عينه فليكون مراده قوله
 من غلب ابل الدافع أي من
 نوعه (تنبيه) ذكر
 الباقي ان كل من أو جتنا
 عليه أن يقدى بأقل الامرين
 من العقبة وارض الحناية
 لا يقضى عليه بالبل فاذا كان
 الاقل التمتع دفعه من النقد
 أو الارش فالحيلة ان شاء
 أعطى الارش ابل وان شاء
 أعطى بقدر الارش من
 قبة العبد نقدا قال ولم أر من
 صرح به ثم ذكر من كلامهم
 ما يدل عليه (قوله وان شاء
 من غلب ابل البلد أو
 القبيلة) شمل ما لو كانت ابل
 الحاني أعلى من غلب ابل
 البلد أو القبيلة (قوله فما
 شاء الدافع أخف) فان
 غلب نوع منها تعين (قوله
 فالأقرب) فان استوى
 بلدان في القرب واختلف
 الغالب فبهما تغير (قوله
 وهذا انه الأصل عن الامام)
 أشار الى تصحيه وكتب عليه
 قال الباقي واحده هذا
 الكلام على ظاهره معذر
 ولا بد من ادخال الباء على
 مؤنة ليستقيم ونسبه في

اذ لا وجوب بالاحتمال قلت بل الاشبه بالذهب الضمان لان الانسان يولد على الفطرة وعليه ينبغي ان
 يجب أخس الدين (وان تمسك بدين لم ينافه ما يخالفه فدينه يجوز ولا يحل قتله) أي قتل من لم
 تبايعه دعوة ديننا (قبل المعاه الى الاسلام) وهذا شامل لقوله قبل وقتل من لم تبايعه الدعوة (وقبه)
 أي قتل (الكفار) وبقصص يعلم لهم (ما جاز) من دار الحرب بعد اسلامه وان تمكن لان العصمة بالاسلام
 (نصل لا يصير) مستحق الدين (على أحد مضيق) من الابل (يرد يبيع) لا أخذ (مريض)
 كالسليم وان كانت ابل من زمنه كالمعوية بخلاف الزكاة لاعتقها بغير المال والكفارة لان مقصودها
 تخليص الرقيق من الرق لا انتفاع به في السلامة مما يورث العمل والاستقلال وذاكر المريض بعد
 المصيب من باب ذكر الخصاص بعد العلم ان المريض عيب (ويجوز) أخذ ذلك (بالتراضي) لانه
 اسقاط الاصل فكذلك الوصف (واذا حلت جذعة) فسادتها (عدت خافعة) وان كان الغالبان
 النافعة لتعمل حتى تكون ثمة لصدق الاسم عليها (ويرى الحاصل بقوله عدلين خيرين) الحافله
 بالتقويم (فان ماتت بقرينة) للمستحق بقول العدلين أو بتدبيره (ورق لعيناه انت حاسلا
 غرهما وأخذ) بدها (احملا) ككل خرج الملم في فعله غير الصفة المشروطة فان تنازع في الملم قبل الشق
 حق جوفه المعروف فغير عليه بذلك (فان ادعى الدافع الاسقاط) للعمل بان صادقا النافعة أو المخوذة
 حائل لانتقال المستحق لم يكن بها حائل وقال الدافع أعطيت عندك (وأمكن الاسقاط صدق) الدافع (ان
 أخذها) المستحق (يقول خيرين) لتأيد قوله بقول أهل الخبر فان لم يمكن ذلك أو أمكن وأخذها المستحق
 بقوله الدافع مع قصد يقبله صدق المستحق بالعين في الاولى وينفي في الثانية لان الظاهر معه (فرع يجب
 الدين من غلب ابل الدافع) من بيان وعاقلة تدفع منها (ان شاء وان خالف ابل البلد) في نوعها (وان شاء)
 دفعها (من غلب ابل البلد) الذي الحاضر (أو القبيلة) الذي البادع وان تغرق (أي من زمنه الدين يقتضيه
 حصه كل واحد من غلب ابل البلد وأقبلته) ثم ان اختلف أنواع ابله أخذ من الاكثر فاستوى انما
 شاء الدافع وقيل يؤخذ من كل بقعة الا ان يتبع بالاشرف فيغير المستحق على أخذ من التعصيم من زبانه
 وبه صرح المؤلف وجمع صاحب الامتصاص الثاني وهو مستحق كلام الرافعي حيث بنى ذلك على ظاهره في الزكاة
 والاول هو الموافق لظاهره في اختلاف أنواع ابل البلد (أو) اختلف أنواع (ابل البلد) أو القبيلة (ولا
 غالب) فيها (فما شاء الدافع) أخذ (فان عدت) هي (أو بعضها) في بلد أو قبيلته (أو وجدت) فيها
 لاصفة الاجزاء أو بصفتها لكن (يا كرم من مثل نقل) الواجب منها (من أقرب البلاد) أو القرائن
 (فالأقرب) بل المثل الدافع كالأخذ كالمثل (ما لم تبلغ المؤنة) أي مؤنة نقلها مع قبيلتها (أكرم من مثل
 بلد) أو قبيلة (لغرض) أي العدم وهذا انه الأصل عن الامام بعد نقله عن اشارة بعضهم الضغط بدون مسافة
 القصر فالترجيح من زيادة المسافة لكن قال الزركشي الراجح الضيق بدون مسافة القصر كافي فافهم من السلم
 وقد عارض الامام ثم اضعالى مسافة القصر كانه الرافعي عنه (ثم) ان حدثت من أقرب ما ذكر على
 الوجه المذكور وبيت (القيم من غلبه بقدر الاوزان يوم وجوب التسليم) فيكون كانت موجودة
 فيه لا يتأهل بتلف هذا (ان لم يعمل) أي الدافع فان أمهل بان ظاله المستحق أنا أصبح حتى توجد الابل
 لزمنته لا اله الاصل (فان أخذت القبة) توجد الابل لم ترد) لتسترد الابل لا تفصل الامر بالاخذ
 (ومع وجودها) أي الابل (لا يؤخذ غيرها) من نوع أو قبيلة (الابل التراضي) فيؤخذ كالأول انما

(٧ - (اسمى الطالب) - رابع)
 امامه فاعلم ان العجز ان يبعد عن النظر بعد تأديته مع مؤنة النقل على ما شترى به في المثل المطلوب وهو محل العززة زيادة تدعيه بنقل
 الابل (قوله ثم القيم من غلبه بقدر الاوزان) وهو أقرب للبلاد فكأن تقوم سبل حالها عليها كذلك تقوم حال علمها ورأى صفته في التعلق
 فان غلب نقدان تخبر بالحياتي وكتب ايضا تخيير الدافع (قوله ومع وجوده) لا يؤخذ غيرها الا بالتراضي) قال صاحب البيان كذا أطلقوه وليكن

مبني على جواز الصلح من ابل الله يتقوله عنه الشافعي وفي البيان انه انما هو صريح به اربعهم في الروي في تعليقه (قوله وحمل ابن الرملة الخ) اشترى الى تصحيح قوله وما هنا على ما ذكرنا كانت معلومة فانه يجوز خزيما وبه صرح في الوسط في كل الصلح والمراد اذا صلح بصلوات السلم التي يجوز صلحها مع الموصوف وحمل منع الصلح عليه ما اذا صلح منها بعد وجوبه وصلحها بركب افعال قوله اذا كانت معلومة الى بان تضمنت ودعا من تعينها لا يقتضي ان القيمة اخذت من اصابته وان عانت صفاته لان السقف لا يملك ما بالنسبة من يكون اخذ القيمة صراحة الخ القيمة اخذت ودعا في الصلح هو يحمل الصفات وامامنا في البيان فقد اوجب صلحها مع الفروق بين الصلح من ابل الله وبين التراضي بالقيمة دلها بان الصلح عقد (٥٠) اعتياض فاعتبر به العلم بالمقدور عليه والتراضي يقتضي الا بل يتلوا اهله المعلوم ومما يلقى

مما لا يوافق على اخذ القيمة مع وجود المثل وتقدم في العلم لا يجوز والصلح عنها بالتراضي لجهل التنازل وحمل ابن الرملة ما هنا على ما اذا كانت مجهولة القيمة وما هنا على ما اذا كانت معلومة

الكتاب الثاني في دية مادن النفس

(وهي) أي الجنابة على مادن النفس (ثلاثة أقسام) جرح وبأية طرف والذلة منفعلة (الذلة الجرح وفي الموضع قتل رأس) ولولا العلم الثاني خلف الاذن (والوجه ولو تحت العين نصف عشر) مصحاحا انما كامل وهو الجرح لمسلم القدر غير الجنين (خمس من الاصل) المارواه الترمذي وحسنه في الموضع خمس من الاصل (وفي الهامجة) ان لم توضع ولم تنحرج اليه ولم تسر (مثلا) أي خمس من الاصل اخذها ممرهم ما يأتي (فان أوضحت أو أوجبت اليه) أي الى الابيضاح (يشق) لا يخرج العلم أو قومه (أوسرت) اليه (ففسر) من الاصل المارودي عن زيد بن ثابت انه صلى الله عليه وسلم لم أوجب في الهامجة عشر من الاصل ورواه الماروطي والبيهقي موقوفا على زيد بن التمرج بقوله أوسرت من زيادته (وفي المنقطة) الهامجة ان لم توضع ولم تنحرج اليه يشق ولم تسر (عشر) من الاصل اخذها ممرهم ما يأتي (فان أوضحت) أو أوجبت اليه يشق أوسرت اليه اخذها ممرهم (تغصسة عشر) المارواه أبو داود وغيره في خبر عمر بن حزم وفي المنقطة خمسة عشر من الاصل (وفي المأمومة ثلث الدية) لخبر عمر بذلك أيضا (وكذا الهامجة) يجب فيها ثلث الدية فيما سأل المأمومة قال في الاصل بعد ان صح هذا وقال المارودي فيها ثلث الدية وحكومتها انتهى وما قاله المارودي قياس ما يأتي في حق الاعاق في الحامسة (فرع) ولو اوضح واحد منهم في فصل الابيضاح (آخر وثقل) فيه (ثالث وأدم) فيه (وابع فعل كل) من الثلاثة (خمس) من الاصل (وعلى الام تكملة الثلث) أي ثلث الدية ثلث ثمانية عشر بغير او ثلث بغير (وجب فيقابل الموضع من الشجاج) كالدامية والباضعة والثلثة (الاكثر من الحكومة والقسط من الموضع) انما على القسط بان عرفت نسبة الجراحة من الموضع في حق العلم من نصف أو ثلث أو غيرها وذلك لوجود سبب كل منهما فان استويا جاب احدهما واعتبرا والا لولا لانه الاصل فان شكت كناني قدرهما من الموضع أو جينا البين (فان جهل) القسط (بحكومة) أي قالوا ببحكومة (لاتلخ) ارض موضوعة ولا تغد ولا تشج البدن) وهو ما عدل الرأس والوجه جلان أدلة ما في في الابيضاح والوشم والتعليل لم تتم له لاختصاص أمهاته الثلاثة بجراحة الرأس والوجه وليس غيرهما في معناه هذا يادنا الخطر والقبح فيه ما لونه لو وجب حقد في شيء من ذلك في البدن لادى الى ان يؤخذ في الجنابة على العضو أكثر مما يؤخذ في العضو نفسه كالاغلة مثلا (ولا) تغدو (أوضحته) أي البدن (كألفها) هذا من زيادته وهو محض تكرار مع إيهام ان الهامجة والمنقطة تحالفان الموضع في ذلك فلما قصر على قوله

يرجع الى قيمته ما دلها على الجديف دون تعاقوق كلام الاسم ما يؤخذ منه هذا الفرق

قضية مادن النفس

قال القسرواني في الابانة

ينصرون أكثر من ثمانية

عشر دية في شخص مع قومه

اه وفي النفس

يجتمع في الرجل تسعة

شجرة ويجمع في المرأة

فكال رجل اذا قتل في حامي

الرجل الدية وفي مقابلة

الذكر والانس واليهما

الشفران والاضواء وان

قلنا في حلسي الرجل

الحكومة فزيد المرأة

بواحدة وهي الحامسة

وقول ابن الرملة يجمع

في الرجل وهو خمس

وعشرون دية وستة

وعشرون في المرأة تسع

قوله الاذرى قوله ولولا علم

الثاني خلف الاذن أو

العلم الذي يتجه الى قوله وفي

المنقطة عشر من الاصل

الخ وان قال المارودي

المنقطة لا بد من ايضاحها لتقل العلم الذي فيها انصار الابيضاح عدا الى جانبها قوله وقال المارودي فيها ثلث

الدية وحكومة) أي تخرق الجرح بطلته وتسل قيمته لانها لا تدفع ومنع ذلك قوله فعلى كل من الثلاثة خمس من الاصل وعلى الام تكملة الثلث هذا ان لم يمت فانه من جعها وجب حقد في شيء من ذلك في البدن لادى الى ان يؤخذ في الجنابة على العضو أكثر مما يؤخذ في العضو نفسه كالاغلة مثلا (ولا) تغدو (أوضحته) أي البدن (كألفها) هذا من زيادته وهو محض تكرار مع إيهام ان الهامجة والمنقطة تحالفان الموضع في ذلك فلما قصر على قوله

قوله (والجبين) بنما صوحدة ثم من ثمانية تحتية ثم فون كذا في المنهاج أشاروا عرض بأنه تعصب الذي في نص الام جيب ثمانية بعضهم وقال بعضهم
جنين نصف جبين ولا ينافي في الجبين باختلاف انما الواسلة الى جوف الدماغ تعطي حكم الجنافة فواست جافعة واجب أنه انفة لا قد
صرحوا فان الجرب النافذ الى جوف الدماغ من الجبين جافعة بل القليل يمين أحد من فان النافذة من الجبين فهم من قوله كيان وما بعده
من الجرب النافذ والخاصة ونحوها كالجبين فان الجرب النافذة الى جوف الدماغ جافعة قوله تعدد موصفات الضربة الخ) ما ذكر في تعدد
الوجه يجرى في تعدد الهاشمة كما أشار إليه المارودي في الوشم هاشمة بن عايمها موصفة (٥١) واحد وخرم فجمها بعد وارش الهاشمة
لانه قد رادها ايضا بالهاشم
تختر (قوله) آخرهما
عدم التعدد وسميحه
التورق في تعصبه (قوله)
أورسع الموصفة ووضعة
هذا اذا كانت عددا فوسعا
عددا أو خطا فوسعا خطأ
أشال كانت عددا فوسعا
خطا أو بالعكس فثنتان
على الصحيح وهذا يفهم من
قولهم ولوا تفتحت موصفة
عددا وخطا فثنتان (قوله)
أورسعه أو وسع الموصفة
غيره تعددت تعقل انه لو
كان الموسع مامورا لموضع
ما سبق في أول الجنايات من
الفرق بين الاعجمي الذي
يرى طاعة أمره حتى وأغيره
واعتبره هنا قاله الاخرى
قال الزركشي لأوجه للتعدد
لانه كالاته وهذا وان لم
يصرحوا به هناك لكن لا بد
منصوره وادعى الخلاف
المصنف وغيره (قوله) وزنه
نصف ارش الخ) قال البقعي
هذا المثل مشككة على
ما ذكره وضع شخص موصفة
نجمه آخره وسعها فانه
يجب على الثاني ارش موصفة

كأنها كان أولى وأخصر (وقد نص فيها) أي في الموصفة في البدن ليسر استيعاها للمثل لان الجرح
ينتهي فيها إلى عظم مؤنسه الحيف كالأرس والوجه والتصريح بمذاهنها من زيادته (ثم) يجب في
الجنافة ولو بأربعة ثلث اليد) كجافعة في شبرهم وخرم فان خربت الامعاء وجب مع ذلك الحكومة نص
على الام وحكم المارودي وغيره (وهي) أي الجنافة الجراحة (النافذة الى جوف من الصدر -
والجانب والجبين والورك والعمان والحقن) وتفرغ الفخر والخاصة ونحوها (لاني باطن فم ذكر ورائف
وجفن وان ثقب) النافذ (في العين) اذ لا عظم فيها الخطر كالأمو السابقة ولا لها لا تعلقن الاجواف
وليس فيها فتقيل الغذاء والدواء فلا تكون جافعة فلا يجب فيها ثلث يدية (بل حكومة وان وصلت) أي
الجراحة (الى العظم أو داخل الانف باضاح من الوجه أو) بكسر (القصة) من الانف (فارش
موصفة) في الأولى (أو) ارش (هاشمة) في الثانية (مع حكومة) فيها (النفوذ) الى العظم
والانف لا ينافيها أخرى والتصريح بحكم الباضاح من زيادته وكذا قوله (ان كانت) أي الجراحة
وصلت الى العظام لكن هذا الثاني لا حاجة اليه بل تركه أولى وأخصر (وان خربا السكين من كثرة أو نفذ
الى البطن والجاف) الأولى قول الاصل فافعه (فارش) أي فواجهه ارش (جافعة حكومة) لجراحة
الكثف أو الفخذ لانه في غير محل الجنافة (أو) خربها (من الصدر الى البطن والخصر فارش جافعة قطعا)
أي الحكومة لان جميع محل الجنافة
فصل تعدد موصفات الضربة وان صغرته أي الموصفات (ان حال) بين كل ثنتين (جلد ولحم
لأحدهما) فقط فلا تعدل بل يكون المجموع موصفة واحدة لان الجناية أنت على الموضع كله بما يجابه
بالابضاح وأوضاع موضعين ثم ادخل الحدود ونفذها من احدهما الى الاخرى في الداخل ثم ساهما في تعدد
الموصفة وجها في الاصل بالترجيح آخرهما عدم التعدد (ولو تأكل الحاجر) بينهما (أورسعه قبل
الاندمال أو وسع الموصفة ووضعة) أماني الأولى فلان الحاصل بسراية ففعله منسوب اليه وأما في الاخيرتين
فكلاهما وضع ابتداء وهذا كدخال البدن اذا قطع الأطراف ثم خربت قبل الاندمال بخلاف ما لو رفع
الحاجر بعد الاندمال (أو) رفعه أو وسع الموصفة (غيره) حدث وعليه ارش موصفة (لان فعل
الانسان لا يبنى على فعل غيره (وان رفع أحد الجانبين الحاجر) بين الموصفتين (تحدث) أي الموصفة في
خبر وزنه نصف ارش و) لم (صاحب ارش كامل ورفع المجنى عليه) الحاجر (هدر) فلا يضاعف به شيء مما
وجب على الحاجر (ولو أوضع من ثلاثة غير فعل كل حكومة) فلا يلزمهما ارش موصفة لان فعل الانسان
لا يبنى على فعل غيره كالمس (رأسه حكومة مسر أو وضع بعضه تبعا للارش) لانه لو كان كله موصفة لم يجب
الارش فها أولى (وان انقص) فيما بين الموصفة (فوجهان) في سقوط الحكومة وعدمه كالأقطع يده
من نصف الكف فاقص من الاصابع هل حكومة نصف الكف وجهان كذا في الاصل - وللمرجح من
هذين الوجهين لزم الحكومة في غير خدمن ذلك عدم سقوطها هنا (ولو اتصلت موصفة لجهة بالوجه فاقترش)
كله والفرق بينهما ان الذي جاء أحدث فعلا فيضي ايجاب ارش كامل فله ابتداء والعائد هنا قول هذا ابتداء لم يجب عليه سوى نصف

الارش وكتب أيضا هذه ذم على أحد الوجهين القائل بان ارش الموصفة لا يتعد بتعدد الاعمال أماعلى الرجح القائل بتعدد ما به فيلزم الارتفاع
ارش والاخران لا يفرقون ما بينهما ما شترت كافي الموصفتين وكتب أيضا هذا تفرج على رأي مخرج اقتضا كلام المصنف فصار موصفة
فشر لمرشاده ثم الجاع من المتأخرين وهو يوزع ارش الموصفة على المشتركين فقالوا لانه يلزم كالأر ش كامل فله يلزم الارتفاع ارش
موصفة يلزم صاحبها ارش موصفتين (قوله) في غير خدمن ذلك عدم سقوط ارشها) أشار الى تعصبه (قوله بالوجه) بفتح الواو وكسر هاء ونحوها
كقوله بقاء كتب أيضا الوجهين لا تقع من الجدين

واحد تفرق بالأجزاء الوجه منفرقة أجزاء الرأس (أو) اتصفت (موضعة الرأس بالجسم ففارقان ولو) كان
 بينهما سائر احدون الموضعة لاختلاف المل فإن لم يوضع) الموضع الرأس (الجبهة بل جرحها فافرش)
 لموضعة الرأس (وحكومة) لجرح الجبهة (ولو تم بعض ما وضع فها توضع) أي معها (ولو وضع
 وشم في موضعين واتصل الهمش) بينهما (بالخافق اثنتان) لان الهاشمة تتبع الموضعة وقد جلت
 الموضعتان فتعدد الهمش بتعدددهما (ولو تبعت الموضعة قصاصا وعدوا أو أعددوا ضمافا وضعتان
 لاختلاف الحكم لكن لو رفع سائر موضعين للعدم خطأ) فبالأرض موضعين عدوا (اتحد) كذا
 رجمه في الروضه وهو كما قال الزركشي يجب فان كلام الرافعي مصرح بترجيح التعدد فانه قال فيه وجوهان
 لاختلاف الحكم فان جعلنا مؤثرا فليد أرض ثالث والألم يلزم الأرض واحد

● فصل الجائفة كاللوضعة في الاتحاد والتعدد ● وقدم بيان ذلك (فلو لم يكن جائفة غير ملزم به عام)
 شأ (عز) لتعدد به ولا ضمان عليه (وان زاد غورا) فيها (أو دفع ظاهر فقط أو عكسه) أي بالظن
 فقط (حكومة) تلزمه (أو) قطع (ظاهر في جانب وبالظن في جانب) آخر (فارش) آخر يلزم
 القاطع (ان أكل) أي القاطعان (جائفة) كان قطع اثنتي نصف الظاهر من جانب ونصف الباطن
 من جانب (والا) أي لو لم يكملها (في القسط) بعشر الارش بان ينظر في تحفة العم والجلد
 ويقسط ارش الجائفة على المقطوع من الجانبين (ولو نفذت الجائفتان) أحدا الجانبين الى (الجانب
 الآخر) أو قطعه بعيدة لوارسان والحاجز بينهما سليم فاجفتان لانه جرح جرحين فاذن الى الجوف
 فان لم يكن بينهما سليم فاجفتوا واحدة وهذا معلوم من صدر الفصل (فان رحت) أي الجديدة (عضوا)
 باطنا كالأكيد زاد) مع الأرض الا لازم (حكومة) ورجح قوله ألا جائفة غير ملزمة بالوعاء الجاني فوسع
 جائفته وأدغى وهادوا لزيد الواجب ويكون كالأجاف ابتداء كذلك (ولو أدخل في دبره ما خرق)
 به (جائفة في الباطن قول هوساخ) أولا (وجهان) قال الرافعي بناء على الوجهين في أن خرق الحاجز بين
 الموضعتين في الباطن هل يكون تكسر الظاهر حتى لا يلزم الأرض موضعة واحدة قال في المومات ويؤخذ
 من البناء المذكور ترجيح وجوب ارش الجائفة لان الصريح في مسئلة الموضعتين انه لا أثر لبقائه الظاهر حتى
 ترجع الموضعتان الى موضعة ● (فرع) ● لو (خطبت جائفة فزعر رجل الخطا) الذي خطبت
 به (قبل الاتهام عز روضه من الخطا) ان تلف (والخطا) أي أجرة مثلهما والأرض ولا حكومة (أو)
 تزعم (بعد الاتهام الظاهر والباطن وانفتحت) ولو من جانبين (لجائفة جديدة أو بعد الاتهام
 أحدهما) أي الظاهر دون الباطن أو عكسه (حكومة) تلزمه دون الأرض ان لم يكن التقسيط
 (وبعض معها الخطا) ان تلف (لا الخطا) لدخولها في الحكومة ● (القسم الثاني المانة الاطراف
 ومقدور الدل) من الاعضاء (سنة عشر) عضوا (فما وجب فيه الدية) منه (وهو ثنائي) كالدين
 (في الواحدة) منه الاولى الواحد (نصلها أو ثلاثي) كالانف (فثلاثي أو بائ) كالأضراس (فربها
 وفي البعض) من كل منها (القسط) لان ما وجب فيه الدية وجب في بعضه بقسمة (الاوّل) من
 السبعة عشر (الأذان ففهما) قطعا أو قلعا (الدية لاسم جميع والأدم) بناء على أن السمع لا يحلها
 وذلك لما في خبر عمر بن حزم وفي الأذن خسرون من الألبن وعن جرهم وفي الأذن لله ولا فها مع
 الجبال مفتعين جمع الصوت: نادى على السباع ودفع الهولم لان صاحبا محسب بسبب ما طفهما
 يذيب الهولم فاعاد هارده في المنفعة العترة في نجاب الدية (وكذا) نجاب الدية (إذا أشفقهما)
 أي أبسهما كالأشعل بدولاه أذهب الاحساس الذي يدفع به الهولم (وإذا قطع أذنا مستشفة
 فحكومة) تلزمه من قطع بدائله قال الزركشي وقضية ان لاقصاص بقلعهما لكن مرأى الاذن الصعنة
 تقطع بالحقصة فالجمع بين حرمان القصاص فيها وعدم تكبير الدية مما لا بد من قتل فالراجح وجوب الدية
 وهو ما عله المرؤى الى الجدي بانتهى وقد يجاب بانه لا تلازم بين وجوب القصاص وجوب الدية (وان)

(قوله وهو كما قال الزركشي)
 كالأذن (قوله فان جعلناه
 مؤثرا) وهو الصريح (قوله
 فليد أرض ثالث) وهذا
 هو الصريح (قوله الجائفة)
 كما لو تحقق الاتحاد والتعدد
 لم يلزم ان أبأ بكر قضي
 على جرحي ولو جلا بهم
 فأنفذه بثلثي الدية ونقل
 ابن المنذر في الاجماع
 (قوله ولو نفذت الجائفة
 من الجانب الآخر) بان
 نفذت في بطن مؤخر جث
 من ظهر مع ان الخارجة
 ليست داخلية الى الجوف
 بل نفذت من الباطن الى
 الظاهر (قوله تكسر
 الظاهر) أي مع الباطن
 (قوله قال في المومات
 ويؤخذ من البناء الم) قال
 ابن قاضي بخلاف في نصحه
 وكان الاثنى جل مسئلة
 الموضعتين المبني علم على
 مسئلة التنازع لعل مسئلة
 الوجهين السابقة ناله
 اه ما قاله في المومات طبع
 فان النوى صحيح في مسئلة
 الوجهين في نصيح التنبيه
 الاتحاد (قوله جمع الصوت)
 أي رجم دخول الماء (قوله
 قال الزركشي) أي وغيره

(قوله) وقدر المنفعة لا ينظر اليه) كالانظر اقوة البش والشي وضعفهما (قوله في) (٥٣) المارن الدية قال الجرجاني في الشافي ولو قطع

مارنه وفي معاقبته -
رقعة فردة فالتصق فيه
حكومة لان الابايتا توجد
والاصباح بخلاف مالى
أباه فردة الامر من قال
الاذرى وتحمريم الربناء
على نجاسة العضو المنفصل
كما هو مقرر بقية العراقيين
وبه صرح الماوردى قال
ولو اضعف العضو من تحت
النجم اخذ بقاعه ان كان
قبل انفصاله في حق الجني
عليه والا في حق الله تعالى
(قوله) فلو قطعها مع المارن
تبعه في الدية) كالكف
مع الاصابع والاطراف
مع النفس (قوله) وتحرره
انهما في عرض الوجه في
الشدة في الخ) وكذا عبر
به في بعض نسخ المباح
وكذا قاله في الحرر وعن
نسخة المصنف انه ذكرها
ثم ضرب عليها (قوله)
أوجههما الاول الخ) هو
الاصح (قوله) أو وجههما
الثاني) أشار الى تعميمه
(قوله السادس) لان
وفيه الدية) شمل ولو كان
ناطقا فاقد الذوق وان قال
الماوردى ان فيه الحكومة
كالاخرس ولو قطع لسانه
فذهب كلامه ودفع لزمه
ديتان (قوله) أو أنهما
قال الباقر في وقت التحرير
هو ما بعد ولادة في الزمن
القريب منها الذي يحرك
المولود فيه لسانه لبيكه
ومع ونحوهما (قوله)

المعظم (قوله) وموضعان) أى ارشعوا ولا يتبعان الدية نالاً يتبع مقدم مقدراً (العضو
الثاني العينان فضعفهما) أى في قطعهما الدية وان كان أعشى أو أخشى أو أعشى كالعصا (ولان المنفعة
بأنه في أعينهم ولا موقد مقدار المنفعة لا ينظر اليه وفي خبر عمر بن حزم في العين تحسن من الجبل وادامه مال
دروى الثاني وابن جابر والحا كفي العينين الدية ولأنهما أعظم الجوارح فغدا وجل الحواس قدرا
والأش ضعيف الرزق فمع ميلان الدم على الرأس تقدم نفسيرا لأخشى والأعشى في باب خيار النقص (وكذا
بباضا لنقص الضرة) فذهب عنه الدية كتجيب في السدود والجمع الثالث ليل (فان نقص) الضرة
(واضعها) النقص باعتبار البهجة التي لا يباض فيها (فقدما) من الدية يلزم (والأخى) حكومة) وذكر
يبنو بن عيسى ان البياض نقص الضرة الذي كان في أصل الخلق فتوعين الأعشى لم ينقص ضوعها
عما كان في الأصل قاله الرافعي يؤخذ منه كما قال الأذرى وغيره ان العشى ولو لم تكن آفة وجنابة
لا تكمل فيه الدية العضو (الثالث) الاذان في قطعها وأحاثها (قوله) في قطعها وأحاثها
(الدية) ولو كانت لا يحسن في قطعها بالدم والمنفعة (و) قطعها وأحاثها (مع) فم (العينين) ديتان (وفي)
قطع الجنب (المستعفف) حكومة (وكذا) الأهداب (و) سائر (الشعور) كشعر الرأس والوجه كتجيب
فقط الحكومة (انفس) والمنبت) لا ديتان الفأث بقاعه التي ينبت الجبال دون المقاصد الأصلية (والا)
فالتعزير ويدخل حكومة الأهداب في دية الإحسان (كأن) تدخل حكومة الكف في دية الاصابع وكان شمر
الساعدا وسائر وصل الموضحة لا يرد بحكومة العضو (الرابع) الانف في قطع (المارن) وهو ماله
من الانف (الدية) كما في خبر عمر بن حزم ولان فيه جلا والمنفعة (وهو) أى المارن (المختار)
والخارج بينهما والأخشم) في ذلك (كغيره) لان الشمل ليس في الانف (وفي) قطع (باقي) المقطوع
من المارن بجناية أو غيره (ولو) يهزم (قطعه) من الدية بالاساحة وهذا من مذهب هذا القسم
(واشأنها) أى المختارين والخارج بينهما (كالأذن) أى كاشأنها ففيها الدية لا يطال منفعتها
(وفي الشق) للعلل الدائم بذهب منه شيء (حكومة) وان لم يلتم فإن تاكل بالشق بان ذهب بعضه
(تقطع من الدية) واجب (وقاطع) القصة منقل) في قطعها وحدها ديتان (قوله) فلو قطعها مع
المارن تعنى في الدية) كذا رجع في أصل الرضا وقيل الرافعي ترجعه عن الإمام قال الاستوى وغيره
وهو خلاف نص الإمام من وجوب الحكومة مع الدية قال الاستوى وعليه الفتوى (وفي) نصبة كسرت
وأنجزت) بعد كسرها بلا توقيح (حكومة) ومع التوقيح تكسر الحكومة العضو (الخامس) الشفتان
ففي قطعها ما لا يلاهما (الدية) كما في خبر عمر بن حزم ولان فيها جلا والمنفعة سواء كانتا غليظتين
أمرقتين كبيرتين أم صغيرتين (وهما) الساتران للثؤلال - نان في جانب الفم) وتحرر روايتهما في
عرض الوجه في الشدة وفي طوله في المياسرة للثؤلى (الدم) نان في جانب الفم) وتحرر روايتهما في
أصبع قطعها (حكومة) (الشارب) أولا (وجهان) أوجههما الأول كفي الأهداب مع الإحسان
(وفي) فقه ما يلا بانه حكومة) وكذا في الشفة الشاة كما مر به الأصل (ولو) قطع (شفة) متوقفة
ففتها) واجبة (لأحكومة) الشق وان قطع بعضها فاقطع أى البعضان الباقيان (وبقي) كقطع
الجسم ففصل كسمل الدية) أو يترزع على المقطوع والباقي (وجهان) أوجههما الثاني ونص
الأم بضعه (وكذا) كلام الرافعي على قطع الإحسان ومرح بضعه في الأورار العضو (السادس) اللسان
وفيه الدية) لمسرو (الالكن) والارن والالغ والمولود) أى كل منهما (كغيره) كضعف البش (فان)
بلغ المولود النطق والتحرر) أى أولانها (ولم) يوجد) منه (حكومة) لا دية لأشعار الحال بجزء
(وان) لم يأنه) بعضى أوان النطق (فدية) أخذنا بظاهر السلامة الدية في قوله ويده وان لم
يكن في الحال مشى لا يبش وهذا علم من قوله والمولود كغيره (فان) أخذت بالحكومة لقطع بعضه) أى
بعض لسانه لامتدقني إيجامه) (ثم) تعلق ببعض الحروف) وصرق اسلمة لسانه (وجب) تمامه - ما

وهذا قد علم من قوله والمولود كغيره) ذكر في الحرر كالجوابه يجب الدية لقطعها حتى يحل الامام قطع الاصابع

(قوله وفي قطع لسان الانحرى حكومه) قال الرازي والنوري وتفسير الناق لا يخل في لسان واكنه ولهم في بعض الكلام لانه لم يسع شيا فله يجب فيه الهدية والحق حكومه (٥٤) فيموجها نبي مذكرهما قال الاذرى ثم ارمها ذكر اشياء قال الرازي في بعضها الثاني

دته وفي قطع لسان (الانحرى) ولو كان خرمه عارضا (حكومتان فقرة) الانحرى (الذوق) بتمام لسانه (فدنة) تحيل الحكومه (و) لسان (ذو العرفين ان استويا) خلقة (فلسان) من فوق يجب قطعها (الهدية) وقطع احدى ماقصه منها (والا) بان كان احدى ماقصه منها (والا) فلان (ذو) أي اقطعه (حكومتان فقرة) لسان (اصل) من ثلث وربع ونحوهما وقطع الاصل دية (وفي) قطع (الهلان) قال الجوهري هو الهنة المطبقة في أقصى شفا القدم (حكومه) العوض (السابع) الانسان وفي كل من اصلية نامة مشغورة غير متعاقبة صغيرة وكبيرة (لذكر حرمه) خمسة ابرعة (كجاءه في خبر عمرو ابن حزم ولا فرق بين الفرس واثنية) يخلو لها في لسان وان انفردت منها باسم كالخنصر والسبابة والوسطى في الاصابع (ففي الشاغية) أي الزدة التي تخالفه في ثمانية غير هان الانسان (حكومه) لاديه كالاصبع الزائدة (وبعزرقال) سن (مختر من ذهب وعظم) وغيرهما من غير دية والحكمة (وان تثبت العلم) واستعدت له منقطع الفاعل لانه لم يمتدح وان لم يمتدح (وتكمل الدية) السن (بكر التاهر) منها (خالقة) وان في السخج لانه لسان اسم للظاهر والمستتر بالعلم يسمى استخراجا لاجل والمدة مستغن العوض والمخضج جمع الى بن بقلعنا بالظاهر ومنفعة المستخرج لظاهر حفظه وهو مع الظاهر كالكمع الاصابع (وعليه) أي الظاهر (التوزيع) لانما وجب فيه تمام الارش ولو قطع بعضه فليقطعها من الارش ونسب القطع على الظاهر دون السخج (وكذا) يوزع على الحقة والخلة والمالون) فيما اذا قطع بعضه الا على جميع الذكر والشدى والافان (واما السخج) بكرة المهلة وسكون النون وانما الخادو يقال بالجم وهو اصل السن المستتر بالعلم كاسر (فتابع) لها (ان قامت) فتتدرج حكومه في ديتها كاتتدرج حكومة الكف في ديتنا الاصابع (ان يوزع بعضه) أي السخج (لحفر) أصاب لانه لا يروى عارض (فان كسرهما) أي السن (ثم قلعه) أي السخج هو افرجه (ولو قبل الاندلا فيدق بحكومه) وان تعدد الجناية (وان كسر سنه) فاعراضا عرشا (ثم قلعه) شخص (آخر الباقي مع السخج دخلت الحكومه) للسخج (في الارش) الباقي من السن (اد) كسر (طولا) ثم قلعه آخر الباقي مع السخج (لزمه حكومه سخج) المكسور كاسر فيما اذا قطع كماله بعض الاصابع (دوب بعض سخج الباقي يدخل في ارشه) وان قلعه اذ تعاقبت بعرض فاعادها (عبارة الاصل ثم عادت) وثبتت لحكومه (تكملة لاديه لانها انما يجب بالابانة ولم توجد) وان كسر سنه كسورة) واختلف هو صاحبها في قدر الفات (صدق صاحبها في قدر الفات) بيمينه لان الاصل عدم قوت الزائد (اد) كسرنا (بهيجه) واختلف هو صاحبها في قدرها كسرنا (صدق الجاني في قدرها كسر) بيمينه لان الاصل براءة نفسه (وتقص) الهدية (اصغر شئ في بعض الانسان) بحسب نقصان السن (كسواء) التينين للرابعين) بفتح الراء وتقفيف الياء (أو قصه ما عظمها) لان الغالب أن الثنبا أطول من الرابعين وقيل يجب الدية كاملة في التينين والتصرح بالتعدي بالثنان والبر جزم من زبانه (ولاديه) (في) سن (غير مشغورة قبل العلم فسادا لثابت) لان العلم يعقدها فهي كالشعر يحلق (ولون ذبه) أي قبل العلم بذلك (أو قبل تمام ديتهم بالحكومه) يجب وان لم يبق شئ من اصل السن الا لم يجب بقدر العود وان لم يبق شئ من ثلثه الجناية في حال كونها دامة كاسيا في أماء بعد العلم بالفساد فذهب الهدية كما يجب النقص (وان قلعه قبل التمام) لثباتها (آخر تقرر فان لم تثبت فاعده على الآخر ولا حكومة أكثر من الحكومة الاولى وان افسدت غير المشغورة آخر) بدقاع غير لها (فصل حكومه وفي الزام الازل الارش تردد) أي احتمال لان الايام والظاهر منهما كافي البسيط المنع والاقتضاي حكومه

اه أي لان المنفعة المتعدي في لسان النطق وهو ما يؤمن من الاسم والاصي انما ينطق بما يسمع فاذالم يسمع لم ينطق ويزعم في الانوار بالآزل وكتب أيضا شمل من تعذر نطقه لا لخال في لسانه بل لكونه ولهم أصل فلم يحسن الكلام لانه لم يسمع شيا وهو أحد وجوهين في الرخصة وأما ما رجع الاذرى والرازي وكذا غيره وخز صاحب الانوار بمجابه وهو وجوب الهدية (قوله وفي كل سن أصليا) ففما نصف عشر ديتنا صاحب شئ لا ذهب حتى كلف مجرد الزن (قوله) وتقص الهدية اصغر شئ في بعض الانسان الخ قال في البيان وان كان بعض الانحرى ملوا لا بعضها قصارا أو بعض الرابعات طولارا بعضه اقصارا قال الشافعي فان كان النقص قريبا ففي كل سن ديتها لان هذا من خلقة لاصل وان كان النقص كثيرا فبها بقسطها من الهدية فان كانت الصغيرة نصف العلم فبها نصف الدية وان كانت ثلثها فبها ثلثا الهدية لان هذا النقص لا يكون الا من عيب مرض أو غيره (قوله أو تقصها

منها) وتقص إحدى التينين من ثمنها (قوله والتصرح بالتعدي بالشاهد الخ) خرج به ما اذا كانت معنة عنها بانما خذ ديتها كدية غيرها (قوله والظاهر منهما كافي البسيط الخ) المنع هو الراجح اذ لم يقطع سنهما والاقصا ولا علم ما اذا لسانيهما حتى يتبينهما (قوله والاقتضاي حكومه) هو الراجح

وفوجبه عليه الباقي مع انه لو لم يقاتل لادرجنا طاعته القبول (قوله) وتدخل حكومة الكف في دينها فنقل ان المتفرقة الاجماع ولانها امر بها بالدين شرعا كما قال السارق والسارقة فاطلعوا ايديهم ماؤدق فاعلم على الله عليه وسلم السارق من مفضل الكف فاطلنا ان الشرع يجعل على ضرر قولنا ان اليد تكمثل في الرجل اذا قطعنا من مفضل القدم لاننا قطعنا منه في السرعة فكذلك الدولة على الله عليه وسلم كمال اليد في الدين والرجلين باصابعهم وكأهلها في الاصابع بدون الكف فدل على انها غير مربعة بله عند قطع المجموع بشيء (قائمه) قال العلاني في قواعد محمد بن قنطمة العمري يشكك به على الشريف (٥٦) في الفرق بين اليد والقطع في السرعة يدبخص من بين معجوديت

ما باله فعلت في ربيع دينار فاجابه القاضي ع. بالذهب المالك وقاية النفس أغلاها وأرضها وقاية المال فانهم حكمه الجاري وهو جوبيل يبيع مع الشعاره ومعناه ان البدل كانت تودي بما تقطع فيه أو بما يقاربه أكثر الخنايا على الأطراف سهولة ما يمرر الجاني في مقابلته انقطع الشرع ذلك بان جعل دينه ذلك للقدار حفظها اذ فاعضاها الجناية عليها ولو كانت لا تقطع الا في سرقة ما يودي به أكثر الخنايا على الاموال وقت من يقطع بمجمعة دينار لحفظ الشارع ذلك بتقليل ما يقطع فيحفظنا للاموال دون الضرر الجناية عليها وقد اجاب الامام الشافعي رضي الله عنه ايضا عن ذلك بجواب مختصر جيد فقال لما كانت أمانة كانت غيبه ولما كانت غابت اه قوله وفي الاصبع عشرة ابرع) شمل ماذا كانت الاصبع الوسطى مثل المجبة والبصر مثل الخضر وكتب ابي ايمنه في كل طلانه العشر في كل اصبع ماله وكان في الكف ست اصابع اصلية لا ستواها في الكل والافعة تجبسون ونقصة كلام الرافعي في طريق المائدة في القصص انه لا يجب غير خبز يانه أو جب في الواحد منها من اليد وتدخل في طلانه الاصبع ماذا الركن له مفصل وتغلق الامام هناك ان الارز عند نقصان شيء من اليد لان الزيادة اذ ازال سقط معظم منها في الاصبع (قوله) وبه صرح الماوردي أي غيره (قوله) والفرق ان الزيادة في الخ لا وان الاصل لما لا تضاف في أصل الخلقه الخلقه بالزيادة والقص كان كذلك في الخلقه النادرة ولما تختلف الاصابع في الخلقه المعهوده فارقها حكم الخلقه النادرة (قوله) كما افاده كلام القاضي اشار الى تصحيحه كبعليه كالاها لم يؤخذ من كلام المصنف الا في (قوله) فالزركشي والأقرب الخ) وهو الاصبع

كأياه في عشر عربون حزم (وتكمل) اليد (بلقطة الاصابع) لما ثبت ان في كل اصبع عشران الابل (وتدخل حكومة الكف في دينها) أي الاصابع كأي المارتن مع قصته (تختلف ما قطع من الساعد) من (الرفق) ومن (العقد) فلا تدخل حكومة في دينه بل (بل) تجب حكومتهم مع اليد لان كلا منهما مع اليد عضوان بخلاف الكف مع الاصابع فانها كما عضو الواحد بدل قطعها في السرعة لقوله تعالى السارق والسارقة فاطعوا ايديهما (ثم) مداه طه الاصابع (ان قطع الكف) أو أحدها أي قطع كل اصبع (عشرة ابرع) كماياه في عشر عربون حزم (و) في قطع (أعلة الامام نصفها) أي العشرة (و) أعلة (غيرها ثلثها) لان لكل اصبع ثلاث أمال الا الامام فله اقلعتان فلو انقصت اصبع باربع أمال متساوية ففي كل واحدة ربع المشر كما صرح به الاصل ويقاس بهذا النسبة الزائدة على الاربع والنصف عن الثلاث وبه صرح الماوردي ثم قال فان قيل لم لم يقتضوا دية الاصابع عليها ان زادت أو نقصت كأي الاصل بل أو جوب في الاصبع الزائدة حكومتها للفرق ان الزائدة من الاصابع متبركة ومن الاصل غير متبركة (ومن) عينا نار شحمان لان كان (مع) الاصابع (على) منكبتي (الاولين اربعة) في الثالثة (واحداهما) كأي من الاخرى (فهى اليد) الاصلية (فهي) أي قطعها (القصص) في الاخرى الحكومتين يعرف الكمال بالبطش أو قوته وان كانت الشاخصة أو القوية مفرقة عن الذراع أو ناقصة اصبع كما افاده كلام القاضي لان اليد دخلت في البطش فهو أقوى دية لاصبعي كأيها أي اصلها (فان كانت) احدهما (معتلة) والاخرى منخرقة فالد الاصيلة هي (المعتلة) لان ان كانت المعرفة أقوى بطشا فانها الاصلية لما روى كانت احدهما معتلة والاخرى زائدة أو أصبغ فلا يغير عند الأكثر من لان الد الاصيلة كثيرة ما تشتمل على الاصبع الزائدة صرح به الاصل (فان) وفي نسخة وان (استويا) بطشا (واحداهما) مستوية لكنها (ناقصة) اصبع والاخرى منخرقة كاملة (ففيه تردد لامام) قال الزركشي والأقرب بان المعرفة هي الاصلية كأي زادة البطش وذكر الماوردي انها اذا استويا بطشا او كانت احدهما كبر من الاخرى فالكبيرة هي الاصلية (فان) وفي نسخة وان (استويا) بطشا وغيره (فهما) كبدا واحدة فعلى فاعطاهم القصص أو اليد وبه يجب مذهبنا حكومتها زادة المورد (وق) قطع (احدهما نصف دية البدو حكومة) لان نصف في صورة الشكل (ولانقص) فيها (لان) يكون للقطع مثلها (وق) قطع (الاصبع والاعلة) منها (نصف دية ما حكومة) لما روى (فلو كان) القاطع احدهما بعد أخذ الارض والحكومة منه (وقطع) اليد (الثانية) (له) أي المعطوع (رد الارض) الذي أخذه (غير قدر الحكومة) يقص منه لان الارض إنما أخذت بعد القصص الا لا سقاطه فاذا قطع الثانية يحصل الامكان لان الاقصا يتعاقب بقطع اليد بين جعلاؤه سيقنه أخذ الارض عن احدهما وهو يعين سقاطه فلا عود اليه بعد اسقاطه (وجها) كقطارها

والبصر مثل الخضر وكتب ابي ايمنه في كل طلانه العشر في كل اصبع ماله وكان في الكف ست اصابع اصلية لا ستواها في الكل والافعة تجبسون ونقصة كلام الرافعي في طريق المائدة في القصص انه لا يجب غير خبز يانه أو جب في الواحد منها من اليد وتدخل في طلانه الاصبع ماذا الركن له مفصل وتغلق الامام هناك ان الارز عند نقصان شيء من اليد لان الزيادة اذ ازال سقط معظم منها في الاصبع (قوله) وبه صرح الماوردي أي غيره (قوله) والفرق ان الزيادة في الخ لا وان الاصل لما لا تضاف في أصل الخلقه الخلقه بالزيادة والقص كان كذلك في الخلقه النادرة ولما تختلف الاصابع في الخلقه المعهوده فارقها حكم الخلقه النادرة (قوله) كما افاده كلام القاضي اشار الى تصحيحه كبعليه كالاها لم يؤخذ من كلام المصنف الا في (قوله) فالزركشي والأقرب الخ) وهو الاصبع

(قوله الثالث عشر والرابع عشر الاثنان والاثنتان) لو ضاع اثنتيه فذهب منه لم يثبت ان (قوله السادس عشر سلخ الجلد) وقوله اربعة ان
 في حيايته ثم تزخر في السالج في ثوبه والجلود في حيايته مع جود الانوي خفا وان ما ان او شل ولم يثبت ان يدق ان ثبت فحكوه فقال
 الاذري وانما يجب في حال عوده اقل مما يجب اذا لم يعد فقال (الركشي واعلم ان يجب الدية في السلخ ذكر ان القصاص في النقص وجرى
 عليه الشرح او على وتبعه الادام والرافعي والقرني ولكن المصوص في الامور به جز الصبري والماوردي ان الواجب فيه الحكم وتولا يلزم بها
 دية النفس وبغير ثمنها فاذ عاد جلد كانت حكومه اقل منها اذا لم يعد وثقه ابن القفان في فروعه عن النص ثم خالفه وحل النص على
 من سلخ بعض جلد (تنبيه) قال في التنبيه وان ضاع العلم النائي على الظاهر أي من جاني السلسلة لزمه الدية وفي أحد ههنا نصها وفي
 بعضه بجابه قال ابن القفان هذه المسئلة (٥٨) غير مد كونه في الكتب المشهورة قال الاذري عوى غير يفتقد ذكره الجرجاني في

الثاني والنصر وانما
 والظاهر انه اخذها من
 كلام الشيخ كعادته
 (القسم الثالث المتافع
 وهي ثلاثة عشر شياً)
 (قوله اول العقل) قدمه
 المتخلف لانه اشرف المتافع
 واختلف تعريف العقل
 على اقوال اظهرها به
 ملكة أي حاسة واحدة
 تدرك بها العلوم تاهلها
 نفس العلم وهو محتج عن
 الاشرى وحكاها الاشد
 أو اسحق عن أهل الحق
 قولوا واختلف الناس في
 العقول اكثره العلوم
 وقتها تاهلها ان بعض
 العلوم الضرورية يتوهم
 قال قاضي أبو بكر تبعه
 من اصحابنا سبيل الرازي
 وابن الصباغ وغيرهما
 فخرج بالضرورة بالنظر به
 لصحة الانصاف بالعقل مع
 انتظام اولم يحصله جميع
 العلوم الضرورية فلا يلزم
 أن من فقد العلم بمدركها

عاقلة وقال القاضي عبد الوهاب فقلت ان شخص هذا النوع من الضرورة فلا يمكن أن يقال ما صح معه الاستدلال وقيل القشيري الاثنان
 في المرشد عنه ان قال لا أنكر دور العقل في القصة بمعنى ولكن غرضي أن أبين العقل الذي يعا به التكليف (قوله وينبغي أن يجري مثله في
 الضرورة) فثبت ان الامام ذكر ذلك في السمع خاصة وليس كذلك بل في سائر العاني التي يجب فيها الترتيب على ذلك ما بين عدل الامام
 كان الرافعي نقل كلام الامام في السمع خاصة وقال الجرجاني في النحر بكل حاسة تخصص بصفة كالعقل أو السمع أو البصر أو الكلام أو السمع
 اذا لم يثبت وجبت فثبت ان النفس التي قال اذا قال أهل الخبر في العقل أو السمع أو البصر انه يعادلي مدة ينظر الماهان لم يعد عندها
 أو ما لم يثبت عاين في المدفوعة بالية ولم تسقط بعد مدتها بل كلام المتولي نفسه دال عليه في العقل فانه قال قال في الامور العقل انتظر
 فان لم يعد أوجب الدية يتوان عاين في مدتها ما لم يثبت عاين في المدفوعة بالية ولم تسقط بعد مدتها بل كلام المتولي نفسه دال عليه في العقل فانه قال قال في الامور العقل انتظر
 مشغول بعد أوجب الدية يتوان عاين في مدتها ما لم يثبت عاين في المدفوعة بالية ولم تسقط بعد مدتها بل كلام المتولي نفسه دال عليه في العقل فانه قال قال في الامور العقل انتظر

عاقلة وقال القاضي عبد الوهاب فقلت ان شخص هذا النوع من الضرورة فلا يمكن أن يقال ما صح معه الاستدلال وقيل القشيري الاثنان
 في المرشد عنه ان قال لا أنكر دور العقل في القصة بمعنى ولكن غرضي أن أبين العقل الذي يعا به التكليف (قوله وينبغي أن يجري مثله في
 الضرورة) فثبت ان الامام ذكر ذلك في السمع خاصة وليس كذلك بل في سائر العاني التي يجب فيها الترتيب على ذلك ما بين عدل الامام
 كان الرافعي نقل كلام الامام في السمع خاصة وقال الجرجاني في النحر بكل حاسة تخصص بصفة كالعقل أو السمع أو البصر أو الكلام أو السمع
 اذا لم يثبت وجبت فثبت ان النفس التي قال اذا قال أهل الخبر في العقل أو السمع أو البصر انه يعادلي مدة ينظر الماهان لم يعد عندها
 أو ما لم يثبت عاين في المدفوعة بالية ولم تسقط بعد مدتها بل كلام المتولي نفسه دال عليه في العقل فانه قال قال في الامور العقل انتظر
 فان لم يعد أوجب الدية يتوان عاين في مدتها ما لم يثبت عاين في المدفوعة بالية ولم تسقط بعد مدتها بل كلام المتولي نفسه دال عليه في العقل فانه قال قال في الامور العقل انتظر
 مشغول بعد أوجب الدية يتوان عاين في مدتها ما لم يثبت عاين في المدفوعة بالية ولم تسقط بعد مدتها بل كلام المتولي نفسه دال عليه في العقل فانه قال قال في الامور العقل انتظر

عاقلة وقال القاضي عبد الوهاب فقلت ان شخص هذا النوع من الضرورة فلا يمكن أن يقال ما صح معه الاستدلال وقيل القشيري الاثنان
 في المرشد عنه ان قال لا أنكر دور العقل في القصة بمعنى ولكن غرضي أن أبين العقل الذي يعا به التكليف (قوله وينبغي أن يجري مثله في
 الضرورة) فثبت ان الامام ذكر ذلك في السمع خاصة وليس كذلك بل في سائر العاني التي يجب فيها الترتيب على ذلك ما بين عدل الامام
 كان الرافعي نقل كلام الامام في السمع خاصة وقال الجرجاني في النحر بكل حاسة تخصص بصفة كالعقل أو السمع أو البصر أو الكلام أو السمع
 اذا لم يثبت وجبت فثبت ان النفس التي قال اذا قال أهل الخبر في العقل أو السمع أو البصر انه يعادلي مدة ينظر الماهان لم يعد عندها
 أو ما لم يثبت عاين في المدفوعة بالية ولم تسقط بعد مدتها بل كلام المتولي نفسه دال عليه في العقل فانه قال قال في الامور العقل انتظر
 فان لم يعد أوجب الدية يتوان عاين في مدتها ما لم يثبت عاين في المدفوعة بالية ولم تسقط بعد مدتها بل كلام المتولي نفسه دال عليه في العقل فانه قال قال في الامور العقل انتظر
 مشغول بعد أوجب الدية يتوان عاين في مدتها ما لم يثبت عاين في المدفوعة بالية ولم تسقط بعد مدتها بل كلام المتولي نفسه دال عليه في العقل فانه قال قال في الامور العقل انتظر

المسئلة لا ينفع شيئاً انتفاعه به (قوله والمراد العقل الغريزي) وهو العلم بالمدركات الضرورية (قوله وفي الزالة بعضه بعض الدية) العقل الغريزي لا ينفع في ذاته بأنه محدود بل بالانتفاع الذي لا يمتنع أن يذهب بعضه ويبقى بعضه ولكن قد يذهب بعض زمانه ففعل يوافق ويوافق له الماردى وينقض كلام غيره به بعض (قوله للذلة في محله) نقبل القلب وهو الصريح عند أصحابنا وأما كثر التاكيد في قول الدماغ واليه ذهب أبو حنيفة وجماعته من الإطباء وقيل مشترك بينهما (قوله وان أزاله بجنايته له الورش) قال الماردى لو أزال عقله بمشاهدة لا لاوجب غراما كالعامر والراكمة ونحوهما فلا يجب الا لاديه وهل يميز وفيه وجهان (قوله لانهم اجنابة أبطلت (٥٩) متفقدت في محل الجناية) علم منه ان محل القلب لا الدماغ اذ

لو كان في الرأس لم يجب غير دية العقل لانه انما خرج رأسه وأتلف عليه العقل الذي هو متفقد العضو المشجوج (قوله فان كذبه الجاني في دعوى زواله من يده) أو منصوب الحاكم (قوله أعلى الدية بلايين) فان كان جنونه متفقد او ادعى زمن افاقتا متلفه في قوله والاختصار بان يكر ذلك (الح) قال ابن القطان وطريق العلم يذهب عقله أن يخصه بأصله مرات حتى يقع لنا العلم به هابه وانه ليس بمنصنع في ذلك ثم نسأل أهل الخبرة فان قالوا هذا يزول فربما ناله (قوله) فان زال لم تحكم بشئ والا حكمتا بالدية (قوله) ولانه من أشرف الخواص فكان كالبصر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء لانه يدرك به من الجهل وفي الزود والطمعة ولا يدرك بالبصر الا من جهل بالحقابة وواسط من ضياء وأوضاع وتقدري ذكر السمع في آيات القرآن والا لا يدعي يقتضي

الانسان عن البصر فنقل ابن المذنبه الاجماع قال الماردى وغيره والمراد العقل الغريزي الذي التكليف دون المكتسب الذي به حسن التصرف فيه بالحكومة (فان روي) عوده في المدة المذكرة كروية (انظر) فان عاد فادعى (كن) أي كافي من من (لم يشر في) ازالة (بعضه) بعض الدية (بالقسطن انضبط زمان) كماله كان يمن ويوافق يوما (أو غيره) بان يقال صواب قوله وقوله بالقتل منه ما هو تعريف النسبة بينهما (والا) أي وان لم ينضبط بان كان يفرع اجابا ما لا يزع أو ينوحش اذ لا (الحكومة) تحب بدها الحاكم بجنايته وكذا حجت تحب في سائر المنافع الآتية (والخصاص فيه) الخلاف في محله واهدم الامكان (واذا زال) العقل (بجنايته الورش) مقدر (أو حكومة وجدا) أي كل منهما (مع دية) أي العقل لانهم اجنابة أبطلت متفقدت ليست في محل الجناية فكانت كماله أو نحوه فذهب معه أو بصره فلو قطع يديه ورجليه فزال عقله وجب ثلاث ديات (وان ما في أثناء الله المقدر عوده) فيها وجبت الدية كما جزم به الجرح في غيره واعتبار المدة والصرح بوجوب البصر من زبانه وكذا تغاير الانتظار في جوابه من من لم يشر وعادة الاصل فقلع المولى فان توقع عوده يتوقف في الية فان مات قبل الاستقامة في الدية وجهان كالقول من من متغور وفات قبل عوده او قوله من متغور وصوابه كقول الاذري وغيره من غير متغور فانه الذي ذكره المولى وان كان المواقف المعقول أي من حيث الحكم ما عبره (فان كذبه الجاني) في زواله وقوله وبه الى التحائن (اختبر في غلغلة فان لم ينظم قوله وفعله أعطى) الدية (لا يدين) لانه يجان في الجواب بعد الى كلام آخر ولان عنه ثبت جنونه والخبر لا يخلل لا يخلل بسد ليل يحمله على عقله لانه قد يجري نظام ذلك منه اتفاقا فمن ان تقاع جنونه حلف من الجاني (وان انتظما حلف الجاني) لاحتمال صدور المنظم اتفاقا أو حرا على العادة والا لا اختبار بان يكر ذلك ان ان يلف على الظن صدقه أو كذبه (الذي السمع) أي ازالته (وقد ابدى) لمخر البصقي وفي السمع الدية ونقل ابن المذنبه الاجماع ولا نه من أشرف الخواص فكان كالبصر (د) في ازالته (مع) قناع (الاذنين ديتان) لانه ليس في الاذنين (وفي) ازالة (سمع) اداها ما منصفها أي الدية لانه عدد السمع فانه واحد وانما الله ود في متفقدته بخلاف ضوء البصر اذ ذلك العاطفة متعددة ومحله الحدوث لان انضبط نقصانه بالمنفذ أقرب منه بغيره (فان قالوا) أي أهل الخبرة (يوردون) لعوده (مدة لا يستبعد عيشه) أي ان يعيش (الها انتظارت) فان استبعد ذلك أشد من الدية ولا تنتظر المدة وان لم يقدر واحدة أخذت الدية في الحال لان التأخير لا الى غاية كالتموت (وان قالوا) لطيفة السمع باقية في قهرا ولكن (ارتق المنفذ) يعني منفذ السمع أو ألتهم (والسمع) أو الشرايين بالحكومة تحب لا يذلة لقاه السمع (ان لم يرقه) فان روي لم يجب شئ (ولو ذهب مع طفل فلبس ثياب) بان تعطى له بقاء قوته (لم يرقه دية) تعطيل (النقل بل حكومة) لان العقل يندرج الى الناق نطقا لا سمعا نعم تحب الدية لازلة لسمع (وعقن) الجني عليه (ان ادعى زواله) وأنكره الجاني (في غلغلة زواله) بالاصوات المتكررة فان تزعم على كذبه (وحلف الجاني)

أصله وقال أكثر التكمين تغيب البصر عليه لان السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك به الاجسام والاولان واليهما ان فلما كانت لطفاته أكثر كان أفضل (قوله وان قالوا يعود ورواها (الح) نقله عن الامام وقضيتا انه ذكر في السمع ما عتوى اس كذا قبل في سائر المعاني التي يجب فيها الدية وتبعه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام (قوله فان استبعد ذلك أخذت الدية) ولا تنتظر المدة لقلة الرافعي من الامام (قوله) ونحن ان ادعى زواله (الح) صورة ان قضيتا أن يغفل ثم يصاح باربع صوت وأهوله أو بان يعالج في موضع جلوسه طيب أو نجسه على يخرق من موضع عال (قوله بالاصوات المتكررة) كجمله وطرح شئ به صوت من هاء

(توبه والاحسان) قال الماوردي لادق عنيمن العرض ذهب جميعه عينا به الحقيق فان لم يقل من بنيات يعمك به باله لجواز ذهابه
بغير جناته (توبه الثالث الصبر) وفيه اربعة اشكال ان الصبر على وجع او دق امرأة بالبراءة يندى الطلاق لا دوى عنه فكله توافقت
عنه عمل يلزم احسانه بالاحسان بان ثبات ذهابه بتمامه وان قيل فانها خاضعاً فان لم تكن فعل بيت المال وان تعدت فاعلم ان ما لها
الا ان يكون الامور اذها من اموالهم والمكروه المعين فلا تعين قال وتغير ما اذا اذن البالغ العاقل في قطع ساعته او قصده فبان لا يضمن
اما اذا لم يضمن عليه فلا يتناول انه ما يكون يدين في اقله (توبه كافي المصنف مع الدين) ان ابتداء اموال عبد ذهابه البصر فقهاهم افعله
سكوتاً ايضا (توبه ولو اشتغل وزاله من العيون او احد اهل حكمه بشهادة عدلين الخ) قال الاذرى احسن من ان يذ كر المسئلة الماوردي
قلند كرا كرامه وان تضمن تسكرا افي حقه فانه اذا ذهب وضوهار وجع الاطباء فان لم يعالوا حالها جوز ذهابه وقام عليها بقول
الحنابلة بعد الاستلها وان كان الفاعل فلا يستقبل في غلغله بما روي عن البصر و يروى ان عيبه بما روى قال البصر بانغماسه وبصر
بالسنة في غير من الحائر والاكابر ومعهم (٦٠) بجوه عناه وهو لا يشرع اذا بان صدقه فعلى بالقرودى العدو بالذبح وغيره وان ترقى

[illegible]

قوله فلو قطع ربعها ذهب نصف كلامه قال الباقى فى الحلاق ذهاب ربع كلامه أو نصف كلامه بجاز والارد ذهاب ربع آخره ٨٨
 أو نصف آخره كلامه لان الكلام الذى هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليه الاوز ربع عليه انما التوزيع على حروف الهجاء
 وتبع المذهب فى هذه العبارة الثاني والاصحاب ذهبوا على ذلك لانه لا يذهب منه غير المقصود (قوله اعتبار ابا سخر الاسمين) المضمون كل
 منهما المدة فالنطق معتبرا فى الحالين واهداهما لوضع بعض لسانه ولم يذهب شئ من كلامه فانه لا يجب على الجاني قطع من المدة وانما
 يجب الحكم على الاصح وانما راجت حكومة الاذهب الجناية هدر اوله وان كان الجرم (٦٢) معتبرا من غير نظر الى النطق لكان الاصح
 التقسيع على بدل على ان

الاعتبار بالنطق كما قلناه
 واما فلو قطع عذبة لسانه
 ذهب الكلام من لسانه
 ذبة كاملة اعتبارا بالنطق
 واما فلو اقتصر من قطع
 نصف اللسان وكان ذهب
 ينجاز به نصف الكلام فلم
 يذهب بالقصاص الا ربع
 الكلام انه باخذ الجاني عليه
 ربع المدة ليمحقه وكل
 هذا يدل على ما قلنا من
 الاعتبار بالنطق وانما
 وجب النصف فيما اذا قطع
 نصف اللسان فذهب ربع
 الكلام لان الجناية على
 النصف الجرمي قد تحققت
 دفاعة الاحرام وذات المنافع
 أن يقطع على نسبتها
 فرجعنا هذا الاصل (قوله
 ارسلها قبل الجناية) أشار
 الى تعميمه (قوله قال
 الزكشي) أى بغيره قوله
 لما روى البيهقي عن زيد بن
 أسلم مضى السنة الخ
 وقول الصحابي من السنة
 فى حكم الرفوع (قوله
 لانهم ما منعنا) فى كل

فى اللسان ايسر كالطاش فى اليد (فلو قطع ربعها ذهب نصف كلامه) أى نصف آخره (أو عكسه) أى
 قطع نصف لسانه ذهب ربع كلامه (فانصبة) شعب اعتبارا باكثر الاسمين المضمون كل منهما بالمدة
 (طرفة) أى فى الصورةين (آخر الباقى ثلاثة ارباعها) أى المدة يجب لانه قطع فى الاولى ثلاثة ارباع اللسان
 ولو بقية الكلام واطل فى الثانية ثلاثة ارباع الكلام ولو تفاوتت نسبة الجرم والكلام بان قطع نصف
 لسانه فذهب نصف كلامه موجب نصف المدة مصرح به الاصل (ولا يقتصر بقطع نصف كلامه نصف
 كلامه من قطع ربعه ذهب ربع كلامه) اذا قطع الثاني الباقي من لسان الاول وان أحسنه القصاص فى
 بعض اللسان لنفس الاول عن الثاني (وتجب المدة على من أذهب النطق بقطع) لسان غيره أو لبعده (لم
 يذهب القصاص) من الجاني فلو قطع نصف لسانه ذهب نصف كلامه فاقص من الجاني فلم يذهب الا ربع
 كلامه فلو قطع على ربع المدة لم يذهب حقه كمن قطع جميع اللسان فى ذلك من زبانه (لا عكسه) بان لم
 يذهب الجاني النطق وأذهب القصاص فلا يجب المدة ولو قصر فى الصورة السابقة من الجاني فذهب ثلاثة
 ارباع كلامه فلا شئ على الفنى عليه لان سرياقه القصاص مهددة (وبعض ارباع حرف فوته ضربة أفادته
 حرفا) لم يكن يتمكن من النطق بها ولا بغيرها فالتباعد ما حدث لانه نعمة جديدة وهل يوزع على الحروف
 وفيها الحروف المفردة أو على ما قبل الجناية قال الامام هذا موضع نظر وقضية كلام الرافعي ترجع الى ما صرح
 به صاحب المختار وغيره النصف بحرف أو لى من غير أصله بحرف (ولا تخفى من ربه قومت اسنانا عوج)
 وراية قوله أو اضطر ارباعه من ثمة من حرقه لانه نعمة (ولو قطع بعض لسانه وقى بقطع حكومة) يجب
 لاقطه الاوز وجب لزم استحباب المدة الكاملة فى لسان الاخرس قال الزكشي وهذا خلاف مذهب الشافعي
 فانه ان قص الام على زوم القطع به واجب لما روى ابن الصباغ والعمراني وغيرهم (ولو قطع لسانا
 ذهب نصف كلامه ممتنعا) على اللسان (من غير قطع) لثبوت منه (فالمدة) يجب لانه جميع اللسان مع
 بقائه المنفعة فيه واللسان يذكر ويؤتى وقد تعلموا المصنف فى هذا الفصل (السادس الصوت وقبه) أى
 فى ابطاله ولو مع بقاء اللسان لم يعتد به ونكس من التعطيل والتعريف (المدة) لما روى البيهقي عن زيد
 ابن أسلم (ثبت الصوت فى الصوت اذا قطع بالمدة ولانه من المنافع المقصودة (فان أشل باذهاه) أى
 الصوت (اللسان) بان يزعزع التعطيل والتعريف (فدينان) تخيان لانهم امنه فنان فى كل واحدة
 منهما اذا انفردت بالتعريف كمال المدة (ولو أذهب به) أى بطل الصوت (النطق دهي) أى اللسان
 (ساجية) فقد تطل النطق بواحد الصوت (قدية) واحدة يجب بناء على أن تعطل المنفعة ايسر
 كابطالها وينبغي ايجاب حكومة تعطل النطق (السابع والثامن المضغ والذوق) (ابطال كل)
 منهما (المدة) كغيرهما من المنافع المقصودة (وابطال المضغ) يحصل (باستثناء العينين) بان
 يتعطل سهرهما حتى تمنع حركتهما بجاذها (وتخديرهما) بان ينجى على الانسان فذهب ما خدر
 ويتناول صلاحيتهما للمضغ (ودبة الذوق) موزعة على خمسة حلولة وجوزع سور أو ملحوعة وعذوة

منهما اذا انفردت بالتعريف كمال المدة كالنطق والذوق (قوله وينبغي ايجاب حكومة تعطل النطق) قد مر فى كلام المصنف على السمع
 ان الحكومة يجب تعطل النطق (قوله السابع والثامن المضغ والذوق) وفى ابطال كل المدة (ابطال الذوق) بان لا يفرق بين حصول
 والمضغ ومنه ما عذب (قوله ودبة الذوق موزعة على خمسة حلولة الخ) قال التوشيح قال الحكماء الجسم اما اللطيف أو كنف أو
 معتدل والفاعل فيه اما الحرارة أو البرودة والاعتدال بينهما حافة على الحار فى الكنف مرارة وفى اللطيف حار وفى المعتدل ملحوعة والبرودة
 فى الكنف قفصة وفى اللطيف حوض وفى المعتدل قضا والكنف المعتدل فى الكنف حلولة وفى اللطيف دسمة وفى المعتدل تناهة وكان
 الفقهاء كروا أصول المعلوم ولان قال بعض الحكماء أصولها أربعة الحلولة والمرارة والحوض والمالحة وان ما عداها مركب منها ولم يذكر

الحكماء العذوبة وقد يقال انهم التفتة توبة وتقول ان المحرور يبرع في الطيب الى ثمانية ولا تفتة في الاحكام لم يولد بهن هاهنا
 بعض كما فرقتهم الى الرتبة التي التزم كمال الطيب شهد لان هذه الزيادة توافر ما اذا ائتمت ذمة التسبوع دخل التسبوع تحت (قوله نقله
 الرازي عن المتولد واقره) وحزمه في الروضة (٦٤) (قوله الاستمرار الاجبال كل منهما يمتد في الرجل والمرأة) كما اشار اليه في المطلب

(قوله وانما الجاع) شبهه
 اباطال في العلم (قوله وقال
 البلقيني الصبح على الصواب
 الخ) قد يقال مراد المعبر
 بالاسماء اباطال التي اباطال
 قوته المانعة عنه في المحل
 وكلام الغزالي يشعر به فلا
 يخالف ما ذكر في السمع
 وقد يقال مراد ما هو ظاهر
 عبارته من اباطال قوته عنه
 الخارج مع وجوده وفي
 محله وكلام المعبر يشعر
 به حيث قال في شرح قول
 النجاشي عز وجب المتيقن
 اباطال الامناء فلا حتى على
 وجعل فجزت قوته عن
 اخراج شبه اوامر اذ فجزت
 عن نقل منها من رآه الى
 وجهها فغلبه الدية اه
 وفارق السمع حالة الارتداد
 بان قوته باقية قوته الامناء
 قد ذهبت ولم يبق الا اني
 من (قوله قال لا ادري
 وشبه ان يكون الخ) اشار
 الى تصحبه (قوله قال في
 المطلب ويجعل تصور
 باذهابه من الرجل ايضا)
 بان حتى على صلبه تصور
 اني لا يجب لي فخبذه
 الدية ويتصور ذلك بما
 اذ حتى على الاثنين فانه
 يقال انهم حاصل اعتقاد الله
 اه قال الزركشي وهذا

الاخ لا يمتنع وانما هذا قال في السمع منفعه الامناء والاجبال به وقوله ويجعل تصور روح الخ اشار الى تصحبه (قوله
 وقال الغزالي وامام في الانسداد الدية وحزمه صاحب الحاروي الصغير والافوار وغيرهما وهو الرابع (قوله الثاني عشر الانصاف وانه البكارة
 وفيه الدية) مثل ما اذا كان من اجني اوسون وجعل سلك جميع اوقافه (قوله ولما توافرت منفعه الجاع واخذت لاهل) علمه المحارودي بانه يخلع
 النسل لان المنطقة لا تستقر في محل العلون لا مزاياها بالبول فاشبهه قطع الحار

(قوله من نكحها زوجته) أي أوامته (قوله ولم يستكمل البول) أي أو أفعالها (قوله ويجرم عليه وطء من يفضيها أو وطء) (لا فاضاها إلى الإفضاء) (هرم
 قوله ولم يضر نظيره في أنه الزوج) قال في المهمات ولا تملك في حران هذا التوسط في الرجل أيضا أي فيفضل: إن كان اتسع حشفته امرأة
 أصلا وبين أن يتسع لها بش الذم (قوله قال الزكشي) أي كبره (قوله برفعه) فاعل يقصص (يرفع جرمه) فاعل يرفع (يقصص ضمير عائد
 على أخته) (قوله وإن زالت تراها) معاودة (أهدرت) جملة في الحرمة المأذونة لأمه أو أخته فلا تسقط أرشها بما وقعها كما لا يسقط أرش
 طرفها إذا تم إفضاءه وان سقط الأمر بطاوعها على الأصح (قوله أو وهى مكروهة) في معناها طاعة أو تبرعها بطاوعها لجنونه أو صغر ونحوهما
 غ (قوله من نكح فاسد) قال شيخنا زاد كرهه الشارح في النكاح الفاسد بخلاف الماتقة (٦٥) النوردي في شرح المذهب في كلامه على
 الإفضاء (فهو عداو) جماع (غيرها فبش عداو) جماع (من نكحها زوجها فخطأ أو يجب معها) أي
 البينة (الهرم) إذا كان الإفضاء بالذكر لأمه ما بدله من مختلفتين فلا يتداخلان (وإن زرع طاجري
 الذكر والبول) أي الحاجر بين القبل والذكر والحاجر بينهما وبين مخرج البول (قضية) لا دلالة (وحكومة)
 كالتالي لأنه يقصص المنفعة ولا يهينها (وقيل بالعكس لأن الحاشي في الآلة قوى من أعصاب غلغلة كإزالة
 بالوطء ويصح القول بأن كلامه ما أضافه موجب لاد (ولأن التمتع يحتل بكل منهما وإن كان كلامه ما يمتنع أمثال
 الخارج من أحد السيدين ولو أزال الحاجر من نكته ديته (وكذا إن أفضاها ولم يستكمل البول) يجب
 دينه حكومة (لأبشيان ويجرم عليه وطء من يفضيها أو وطء ولا يهينها) (التي تملك) بل يجرم عليها (ولا
 قطع لأحد) من الزوجين لا الزوج يضيق المنفذ ولا الزوج وجبة كبراً لأنه وان تالفت العادة بخلاف الجب
 والغنة لا يتم ما ينعان الوطء مطلقاً (الأن يفضيها بالوطء كل أحد) من تحيف وغيره ثبت له الجوارل
 ضيق منه فاحتمل كذا قال في هذا معناه الرافعي بعد أن نقل إجماع عدم الضيق عن الأصحاب ومما قاله عن
 النزول في قول يبرز كلام الأصحاب على ما إذا كانت الزوجة والذى يفضيها دون تحيف أو خروجها من الغزالي
 على ما إذا كان يفضيها كل أحد ولم يضره لفظ يرضى في آله الزوج قال الزكشي ومقتضى القياس
 أن يقال إن كان كبرها أفضاء امرأة أو تسعة أفضاء امرأة تسعة المنفذ فلا يفسخ (ولو
 أفضى شخص (الخصي في حكومة) يجب لأبويه لأن المنفذ فرج (وفي إزالة) (بكرانه
 حكومة بمرأته) (لالبكرانه ذلك) (فرع في إزالة بكرانه أجنبية بأصبح) مثلاً (لا بد كحكومة)
 لأنها واحدة (ويقتض بالكرانه من بكرتها) (برفعه فاعل يقصص (فان زالت) بذكر (بترادوي
 معاودة أهدرت) بكرانه حكومة كما أهدرت مهر الألامكن الوطء بدون ألتها فكانت أراضيت بأزالتها
 بخلاف ذية الإفضاء لأنها أراضيت بالوطء بالإفضاء (أو وهى) (مكروهة أو) زالت (بشبهه) من نكاح
 فاسد أو غيره (في حكومة ومهرها ثيباً) يجب (وإن أزالها الزوج ولو بحشبه فلا شيء) عليه لأنه مستحق
 لأزالتها وإن أضاف في طريق الاستيفاء بحشبه أو نحوها (فان أفضاها) غير الزوج مع إزالة بكرانه (دخل
 أرض البكرانه في البينة) لأنها ما وجد باللاتف فيدخل في الأكثر بخلاف المهر لا اختلاف في الوجهة فان
 المهر للفتح والأرض لآلة المجلدة (الثالث عشر) الطش وفيه (أي في إبطاله) (الدين كذا المشي)
 لأنما ينسب النافع المقصود (وإن أبالي بطشيد أو أصبح قد يهينها) واجبة لكنها المختار ونحو (إن
 انزل) جرحها (ولم يهد) أي البطش (وتسرد) البينة (ان عاود) بعد أخذها هذا علم من الكلام
 على الإنسان (فان بقي) بعد عود (يقصص) منذ أو ترك كسر به الأصل (في حكومة) يجب (كان
 الحدود) ببسب ذلك (فان أنكر سره عليه فذهب شيء) ورجله سليمة (قضية) يجب كإبائه في خبر

(قوله من نكحها زوجته) أي أوامته (قوله ولم يستكمل البول) أي أو أفعالها (قوله ويجرم عليه وطء من يفضيها أو وطء) (لا فاضاها إلى الإفضاء) (هرم
 قوله ولم يضر نظيره في أنه الزوج) قال في المهمات ولا تملك في حران هذا التوسط في الرجل أيضا أي فيفضل: إن كان اتسع حشفته امرأة
 أصلا وبين أن يتسع لها بش الذم (قوله قال الزكشي) أي كبره (قوله برفعه) فاعل يقصص (يرفع جرمه) فاعل يرفع (يقصص ضمير عائد
 على أخته) (قوله وإن زالت تراها) معاودة (أهدرت) جملة في الحرمة المأذونة لأمه أو أخته فلا تسقط أرشها بما وقعها كما لا يسقط أرش
 طرفها إذا تم إفضاءه وان سقط الأمر بطاوعها على الأصح (قوله أو وهى مكروهة) في معناها طاعة أو تبرعها بطاوعها لجنونه أو صغر ونحوهما
 غ (قوله من نكح فاسد) قال شيخنا زاد كرهه الشارح في النكاح الفاسد بخلاف الماتقة (٦٥) النوردي في شرح المذهب في كلامه على
 الإفضاء (فهو عداو) جماع (غيرها فبش عداو) جماع (من نكحها زوجها فخطأ أو يجب معها) أي
 البينة (الهرم) إذا كان الإفضاء بالذكر لأمه ما بدله من مختلفتين فلا يتداخلان (وإن زرع طاجري
 الذكر والبول) أي الحاجر بين القبل والذكر والحاجر بينهما وبين مخرج البول (قضية) لا دلالة (وحكومة)
 كالتالي لأنه يقصص المنفعة ولا يهينها (وقيل بالعكس لأن الحاشي في الآلة قوى من أعصاب غلغلة كإزالة
 بالوطء ويصح القول بأن كلامه ما أضافه موجب لاد (ولأن التمتع يحتل بكل منهما وإن كان كلامه ما يمتنع أمثال
 الخارج من أحد السيدين ولو أزال الحاجر من نكته ديته (وكذا إن أفضاها ولم يستكمل البول) يجب
 دينه حكومة (لأبشيان ويجرم عليه وطء من يفضيها أو وطء ولا يهينها) (التي تملك) بل يجرم عليها (ولا
 قطع لأحد) من الزوجين لا الزوج يضيق المنفذ ولا الزوج وجبة كبراً لأنه وان تالفت العادة بخلاف الجب
 والغنة لا يتم ما ينعان الوطء مطلقاً (الأن يفضيها بالوطء كل أحد) من تحيف وغيره ثبت له الجوارل
 ضيق منه فاحتمل كذا قال في هذا معناه الرافعي بعد أن نقل إجماع عدم الضيق عن الأصحاب ومما قاله عن
 النزول في قول يبرز كلام الأصحاب على ما إذا كانت الزوجة والذى يفضيها دون تحيف أو خروجها من الغزالي
 على ما إذا كان يفضيها كل أحد ولم يضره لفظ يرضى في آله الزوج قال الزكشي ومقتضى القياس
 أن يقال إن كان كبرها أفضاء امرأة أو تسعة أفضاء امرأة تسعة المنفذ فلا يفسخ (ولو
 أفضى شخص (الخصي في حكومة) يجب لأبويه لأن المنفذ فرج (وفي إزالة) (بكرانه
 حكومة بمرأته) (لالبكرانه ذلك) (فرع في إزالة بكرانه أجنبية بأصبح) مثلاً (لا بد كحكومة)
 لأنها واحدة (ويقتض بالكرانه من بكرتها) (برفعه فاعل يقصص (فان زالت) بذكر (بترادوي
 معاودة أهدرت) بكرانه حكومة كما أهدرت مهر الألامكن الوطء بدون ألتها فكانت أراضيت بأزالتها
 بخلاف ذية الإفضاء لأنها أراضيت بالوطء بالإفضاء (أو وهى) (مكروهة أو) زالت (بشبهه) من نكاح
 فاسد أو غيره (في حكومة ومهرها ثيباً) يجب (وإن أزالها الزوج ولو بحشبه فلا شيء) عليه لأنه مستحق
 لأزالتها وإن أضاف في طريق الاستيفاء بحشبه أو نحوها (فان أفضاها) غير الزوج مع إزالة بكرانه (دخل
 أرض البكرانه في البينة) لأنها ما وجد باللاتف فيدخل في الأكثر بخلاف المهر لا اختلاف في الوجهة فان
 المهر للفتح والأرض لآلة المجلدة (الثالث عشر) الطش وفيه (أي في إبطاله) (الدين كذا المشي)
 لأنما ينسب النافع المقصود (وإن أبالي بطشيد أو أصبح قد يهينها) واجبة لكنها المختار ونحو (إن
 انزل) جرحها (ولم يهد) أي البطش (وتسرد) البينة (ان عاود) بعد أخذها هذا علم من الكلام
 على الإنسان (فان بقي) بعد عود (يقصص) منذ أو ترك كسر به الأصل (في حكومة) يجب (كان
 الحدود) ببسب ذلك (فان أنكر سره عليه فذهب شيء) ورجله سليمة (قضية) يجب كإبائه في خبر

(٩ - (استي المطالب) - رابع) كل عقد كعهدها أو أراض البكرانه لا يفسخ في صحيح النكاح فكذلك في فاسد ما واصل
 البكرانه موطر في البيع الصحيح لأنه إذا اشترى بكراً أو وطءها فأزال بكرانها بالوطء أو بأصبغته ثم طلع على عيب لم يكن له الإيدون أرض البكرانه
 وفي النكاح الصحيح لو أزال بكرانه بأصبغته ثم طلق فلا شيء عليه وانما لم يجب في الغيب مهر البكر لعدم العقد الحق بالنكاح الفاسد أو كراه
 الحرمة على الوطء شبه الغيب لأنه بغير عقد أو أمارطة الأجنبية الامة للبيعة فلا وقوع في حرم عقد صحيح قبل استقراره فاشبه النكاح الفاسد
 قوله إن ارض البكرانه لا يرضى في النكاح الفاسد قاله البلخي وقال أنه لا خلاف فيه لكن الأصح المنصوص في الشرع والرواية أنه يجب فيه
 مهر مثلهما وأرض البكرانه وقوله لا وقوع في حرم عقد صحيح كلام يجب فان وطءه لأجنبي لم يقع في عقد ولا في حرم عقد بل عكس هذا وقيل
 يجب في وطء المشتري من الغائب مهر بكرته ولو وقع في عقد فاسد كان أقرب خلتاً إلى فسخ

قوله كما في البقيتين وفرق بينهما باعتبار التبرع المخرج فالعلم اذ من تعرض له اه قد تعرضوا في تعليمهم التداخل السرابة وتحرر الجاني قبل البرهان كلامهما انشأ من (٦٦) الجاني قبل تقرره بدل الجنابات السابقة فاستأوى الى جوار الخرم ما في قواعد فواعل

يده ووجهه من فقال الجاني ما بالسرابة أو قتله فاقبل الاندمال فعل دية وقال الولي بسلامان يسب آخره قال قتل نفسه أو قتله آخره وبسبب ما هو حيا صدق الولي على الاصح لان الاصل قتله البتين ولا وب ان ذلك التعديل لا يفيق في السقوط وان السقوط سبب آخر من قوله وان مات منها أو من بعضها الم أي قبل الاندمال حتى مات لا وجهه حرا حقة لا مدخل في السرابة ما في ذلك من قبل الاندمال ذلك الجرح قوله وسقط بدل الاطراف لانها صارت نفسا أي وان اتفقت قول الحر والرضوا أسماها فلتحتها ان ارض ذلك الجرح الخفيف لا يدخل في دية النفس • (الباب الثالث في الحكومات) لما انتهى الكلام على المقدورات شرع فيما لا يتقدمه فان واجبه الحكومة وانما شرعها من الدية لانها حرة باعتبار الربة لانها حرة منها اذا تقدرت الحكومة باحتباسها كالم بصر ذلك كيقدر على كل أحد بخلاف ما أورد قدس وجره الصدفلة

عرو بن حزم (فان ائتمل الجليل) منه (بذلك) أي بكسر صله (أو) انشأ (ذكره فدية) في الاشلال (وكيفية) كسر (الصلب) وفارقت ما قبلها بان ذهاب الشيء في الاول لخال الصلب فلا يترجم بحكمته وفي الثانية لئلا يخلو الجرح فاقره كسر الصلب بحكمته (ولو ذهب) بكسر صله (مستب) وانما (أو) وجعته كالحصر به الاصل وعبر بدل الانشاء بالتي (فدينان) تجوز بان كلامها مضمون بالدية عند الافراد فكذلك عند الاجتماع والشيء في الجرح في الصلب والي ليس مستقر في الصلب لانه على خصوص من البدن وانما يتوهم من الاغذية المعصية (ويحتمل) من ادعى ذهاب مستب (بان يتبعها) كسيف فان مشى علنا كذبه والاحلف واخذ الدية • (فصل) لو (فعل به موجب ديان) من ازالة اطراف ونحوها (واندملت) حراسته (غزو) من وقتها وغيرها (زمنه) الهيات (مع دية النفس) لاستقرار ديان الاطراف بالاندمال وكذا لو لم تندمل وما يتسوقه من مصلح ونحوه كما في البقيتين وفرق بينهما بين اعتبار التبرع في المرض الخوف من الثالث لومان بذلك بان التبرع صدر عند الخوف من الموت فاحركه (وان مات منها) اومن بعضها فانتفاء نص الشافي وقدمه البقيني بان سر الى النفس (فالدية) للنفس واجبة وسقط بدل الاطراف لانها صارت نفسا (أو) قبل الاندمال وانفقت أي الجنابات عمدا أو خطأ أو شبه عمد (فالدية) يجب للنفس فقط لا واجبة قبل الاستقرار بدل الاطراف فيسقط بدلها كما في السرابة ولا السرابة فاما في تقام بالاندمال كانت الجنابات كاهات قبل الاصلاح فلو قطع اطراف حيوان غير آدمي وسر الجنابة الى النفس اوعادته قبل الاندمال بحيث يجب فيه يوم مونة ولا يندرج فيها دية اطراف لانه مضمون بانفس وهو يختلف بالكيل والقياس والادعى مضمون بقدره ولا يختلف بذلك لان الغالب في ضمانه التعدي (فلو كانت) أي الجنابات (خطأ أو عمدا) أو شبه عمد (دخلت الاطراف) أي ديتها (في) دية (النفس) ولا يتدخل الخطأ والعمد لاختلافهما واختلاف من يجبان عليه (فانواعهم) خطأ ثم جزية قبل الاندمال عمدا وعلى الولي عن القصاص (انه نصف دية الخطأ على عاقلة مخففة ودية العمدة مغلطة على ماله) وان قتله فاصادفه نصف دية البدعي على عاقلة مخففة وقواعدهم حرقته خطأ قبل الاندمال فالولي قطع يده ودية النفس على عاقلة مخففة وان غنى عن القطع فله نصف الدية مغلطة على الدية مخففة على عاقلة النفس صرح به الاصل

• (الباب الثالث في بيان الحكومات والجنابات على الرقيق وقبه فرفان) •

(الاول الحكومات) هي فصول من الحكم لاستقرارها بحكم الحاكم (وهي جز) من الدية (نسبت من دية النفس) أي نفس المملوك عليه الهيا (نسب ما نقص) بالجنابة عليه (من فدية الهيا) (بفرض الرق) أي بفرضه وقبة اذا حرر لانه وذلك بان يقوم بعدد سنة سلم بان اتم الجنابة ثم يقوم به أو هو بانظر الى الثاوير بينهما فلو كانت فدية قبلها مائة وبعدها تسعين فالتفاوت عشرة فيجب عشر الدية لان الجاه مخففة بجميع الدية فتنقص الاجزاء بالاجزاء كما في نظيره من عيب المبيع والعاقبة في معرفة الحكومة على تقدير لزوم قال لاقعة العبد اصل الحرف الجنابات التي لا تقدر ارضها كالحاصل العبد في الجنابات التي تقدر ارضها (وتجب) الحكومة (الا) لانقاذ كالدية وأما التوبة فمقتضى كلامهم بالدية لكن نص الشافي على انه لا يلزم قتال في ذهاب العفوة قالوا كانت مائة تساوى خمسين من الاصل بقية هذا ذهاب العفوة من القيمة فان قيل العشر وجب شخص من الاصل وان قيل أقل أو أكثر وجب حكمه البقيني ثم قال وهو جاز على أصله في الجنابات الاصل الى الأصل انتهى والظاهر ان كلامه من الاصلين جازي لانه لو فصل الى الفرض (ولا

لازم لكل أحد الدور قصور دية الاجتماع عن النفس ولان الشن معتبر في الاجتماع وهو في كل شخص ويكثر في آخر قوله والظاهر ان كلامه من الاصلين أشار الى تصحيره (قوله) وتجب الحكومة (الا) على الحكومات والنقير بهم النفاذ في حق الحر الحكومة الواجبة للجنابة على العبد فيجب ان يكون الواجب فيه النية فقط كما في النقيير لان العاقبة فيه كالدية من

(قوله والظاهر ان كلا الامر من جاز) أشار الى تخصيصه (قوله ولا يبلغ عددون الجماعة الحاشية) قال القيني لا بد من الاحتراز عن أسوأى
 الجماعة من المتفاوتين كالنحلة والسمعة اذا فرض نقص في كل منهما بنصف العشرة فنقص حكومة معان ذلك حتى لا يبلغا الوش
 الرخصة ويكون النقص في السمعة أقل قال وهذا لا بد منه وان لم يرد وقد ذكر وافي الزكاة في بيانها اه (قوله ولا يوزن الصل
 والساعد وسواها ليس له ارض مشروطة بالنفس) قال البلقى هذا محال فكيف يصل جزء الشيء الى تمامه ولا يتعد ذلك الا اذا فرض له فية
 بالكتابة هذا محال فاسم حتى الاول فيقول يتعد فيرض انه لا فية له يبقى قوله غير (٦٧) ٥٠ خبر وكان وقال وعندنا انما الحرف لا بد من
 النفس عن البدن وانما

يتمه هذا الى كانت الحكومة
 مجردا جتهاد من غير تقويم
 اه انما ذكره الا لبيانهم
 انه بشرط فهم ايضا ان لا
 يبلغ ارض عضوة قدر احسا
 على الحاشية عليه مع بقائه
 (تبيين) قال في الام غاما
 الصالح اذا كسر وجبر فلا
 يبلغ ديتا فاعلان اكثر
 مأثمه ان يصير منه باقية اه
 وقضية كلام المصنف ان
 الجرح على البطن يبلغ
 بحكومة معان بنقص عن دية
 النفس وليس كذلك بل
 لا يبلغه ارض الحاشية فتعقد
 ذكره الشارح في بصر
 (قوله دية لنفس) مرادهم
 بذكره انه لا يضرب بل هوها
 ارض عضوة قدر والا فلا
 يتصور ان تبلغ دية نفس
 المحي عليه (قوله وهكذا
 الى حال سيلان الدم) كان
 ولد الغرور ولا تعذر تقويمه
 حال العلوق قوم حال الوضع
 (قوله وجميعه البلقى)
 أي وغيره الثاني هو الراي
 وان جزم في العباد بالاول
 (قوله ولو افسدت
 لحية امرأة) أو شارها

(بالحاكم) بحكومة طرف ارضه المقدور كاليد والرجل للثلاث تكون الحاشية على العضو مع بقائه مضمونة
 بما ينقص به العضو نفسه فتعقد حكومة الائمة بمجرد ارضها أو قطع طرفها عن ديتا وحكومة جرحه الاصلح
 ببلوه عن بدنه (ولا) يبلغ (بما) أي بحكومة (دون الحاشية) من الجراحات على البطن أو نحو (الحاشية)
 أي ارضها (ولا) يخو أي بحكومة نحو (الصلب والساعد) سائر (مالمس له ارض مشروطة) من
 الاعضاء كالظهر والكف (دية النفس) وان بلغت ارض عضوة مقدار أو زادت عليه وانما يجعل الساعد
 كاليد حتى لا يبلغ حكومة جرحه دية الاصابع لان الكف هي التي تتبع الاصابع دون الساعد وهذا
 لو ظلم من الكوع لزمه ما يلزم في لقط الاصابع ولو ظلم من المرفق لزمه مع الدية حكومة الساعد (ولو ابلغ
 بحكومة كلف دية اصبع جاز) لان صفة تهادها واحتواءه في يد على منفعة اصبع وكان حكومة اليد الشلاء
 لا تبلغ دية جازان تبلغ دية اصبع وان تزيد عليها (فان بلغت حكومة العضو ارضه) المقدور (نقص
 الحاكم) شأنا (باجتهاده) ان لا يلزم الجرح والساق (ولا يكتفى أقل بمقول) قاله الامام وقال ابن الرفعة تبعها
 اما ردى أقله ما يصلح غما أو صدا غما في أقل بمقول

• (فصل في بقية) • المجرور معرفة الحكومة (منه مالا) لان الجرح قد يرسى الى النفس أو الى
 ما يكون واجبه قدرا فيكون ذلك هو الواجب للحكومة (وان لم ينقص) بالجرح بعد اندماجه شيء من
 منه أو جراحا أو فية كقطع من أو اصبع زائدة (فان لم ينقص الى الاندمال) يعتبر (وهكذا الى حال
 سيلان الدم) حتى تنقص القيمة تتأخرها بالخوف والحطير (فان لم ينقص) به شيء (فيجزو رقعة) الحاشية
 الجرح جاز بالتمام والضرب للضرورة (أم يفرض القاضي شأنا) باجتهاده (وجهان) رجعنا
 البلقى وغيره الثاني (ولو افسدت لحية امرأة أو فية من أوصابها) زائدة ولم ينقص بذلك شيء
 (فمن) أي المرأة (لحيتها بعد تزنيته) ومثاله الخشن (وقد رتب السن) أو الاصبع (زائدة ولا أصلية
 الحاشية) أي يقوم المحي بها مع نفسها بذلك ثم يقوم مقلوع تلك الزائدة فظهر التفاوت بذلك لان
 الزائدة نفس الفرج وجعل جرح نوع (ولو ابلغ أخته لها طرف من دية النفس لفرأى شأنا) باجتهاده ولا
 تعتبر النسبة لعدم امكانه اقال الرافعي وكان يجوز ان يقوم وله الزائدة ولا أصلية ثم يقوم دونها كما فعل في السن
 الزائدة ولا تعتبرها كما تعتبر لحية المرأة بله قال رجل ولحيتها كالعضء الزائدة ولحيتها كالأعضاء الاصلية
 انتهى ويقاس باللائحة فيأخذ كثر نحوها كالاصبع (وان ضربه) بسوط أو غيره (أو اوعاه ولم يظهر) بذلك (شئ
 قاله مزير) واجب فان ظهر شئ كان اسود على ذلك أو اضره وبقي الاثر بعد الاندمال وجبت الحكومة
 (والعظم المكسور في غير الرأس والوجهان) الجرح ولم يبق فيه (أو كالجرح) فيما يفسد بغيره أو قرب نقص
 الى الاندمال وهكذا الى غير ما مر وان بقي أثره والصلب وجبت الحكومة (وان انفجره وجرحه) كسره
 الحاشية ليستقيم (وابس له كسر ذلك) في حكومة أخرى (لانه حاشية جديدة) وفي افساد ديتا الشهور
 حكومة) وحله في بصره جبال كالغير فيوعر الرأس اماما الجبال في ازالته كسره الا يط فلا حكومة في الاصح

(قوله قد رتب له عقبة) ترينه الله فويشينو والها سكان ثلاثين (قوله ثم يقوم مقلوع تلك الزائدة) الاصح انه يعتبر في الاصبع
 الزائدة قرب أحوال النفس الى الاندمال كما يقرر وضه (قوله قال الرافعي وكان يجوز أن يقوم الخ) الفرق ان تقدره لائحة أصلية بنقص
 ان تقرب الحكومة من ارض الاصلية اضعف الدية عند فقد أخته منها وان اعتبرها بأصلية في يد على ذلك في كل منهما الحاشية بالحاشية
 باعتبار شئ علم تقضه جانبته بخلاف السن ولحيتها المرأة (فرع) • (ولو ابلغ اصبعان دية نفس) أوزادت اعتبر اقرب الحاشية
 الى الاندمال (قوله اماما الجبال في ازالته كسره الا يط) أي والعانة فلا حكومة في الاصح أشار الى تصحيحه قال شذالة في ازالته لحية
 المرأة جبالها فيقتضى ان لا يحكموا بغيرها والجواب بان شعر الاط ونحوها لا تكون ازالته الاجبال لكل أحد وأما لحية المرأة ونحوها فتكون

جلاي جديد فيها كما (قوله لكن كلام المصنف كالمصنف) وقد يؤيد ما سرق له المراءى بحبابان العبدية من غير الحيلة (قوله
أهم ما وجوبهم) أشار إلى تصححه (٦٨) • (فصل) • (قوله الجرح المقدر بقبح ارتداد الخ) أنصافه التقدير فإدى في الروضة أن جرح

الدين إن أمكن تقديرها
بجائفة بشر من أقارح
وجوب الأكثر من قسط
أرض الحائفة والحكومة
كأرض عبادون الوصية فأن
زاد القسط فالشئ تابع
أو الحكومة فقد دونها
حق الشئ وهذا حاصل
كلام الرافعي وقضاها
كما قاله الزركشي ترجع
عدم الأفراد (قوله أن
عرفت بتمهاتها) فأن مثل
في قدرها وجدنا القدين
(قوله مع منها لبارزي)
أي والبقين وغيره عدم
التبعض هو الخ (قوله
وكلام الأصل في البه)
وهو قضية التمثل السابق
لأن الإيضاح يؤثر في القضا
أدالوجه لتعدد الأرض
فانتفع به الانتفاع (قوله
الطرف الثاني في الجناية
على الرقيق) أي المصوم
(قوله وفيها من نقص من
قيمة) قال المارودي من
نصفه يكون في طرده
نصف ما في طرف الحر
وفض ما في طرف العبد
في يدر مع هذا وهو بيع
القيمتي أصعب نصف عشر
الدين ونصف عشر التهمة
وعلى هذا القياس في إيراد
من الجراحة ونصف (قوله
في نقص نصف قيمته)
لوقوع النصب ونحوه

وان كان التعزير واجباً فقد تعدى المارودي والرواية لكن كلام المصنف كالمصنف • هاتفي الضابط
الآن يقتضي وجوبها (لأنها) أي الشئ هو أي للحكومة في الزمان باعتبار أقسامها من الأم والأزواج
(وضابطه) أي ما يوجب الحكومة من لوجوبها (أن الجناية) من ضعف أو شين (التي) أي أوجب الحكومة
وان شين (أي الجناية) يخرج (فوجهان) أنصافه وجوبها باعتبار ما يوجب من نقص في الأفعال
وهكذا إلى آخر ما (أوغره) أي غير جرح أو كسر كالأرض والشور والاعانة (ذلائق) فيه من حكومة
• (فصل الجرح المقدر) يتبع أثره بالنصب (حكومة) أي (بالرفع) (كالمصنف) فلما وضع رأسه وبني
حول الوصية شين كغيره ونحوه واستحقاق الوصية وانخفاض قيمته لأنه لو اتعبد جميع موضعه
بالإيضاح لم يلزمه الأرض موضحة (وكذا لما دونها) كالنكاح (أن عرفت بتمهاتها) بأن كان يجب من وجبة
(وأوجبته) أي انقضت النصب لكونه أكثر من الحكومة فأن شين فيه ولا يفر دحكومات فأن تعرف
نسبة منها بان عسر تدبره وأثره أولم يكن يجنب جرح له أرض مقدرة فلا يتبعه شين في الحكومة لأن نصفه
لا تقوى إلى الانتفاع بخلاف المقدور ما لم يجره في هذا يجعل الأطلاق المباح كالمصنف والأقوال شين
الجرح الذي لا قدر له يفر دحكومات لكن قال ابن النقيب فهو وعسر فأن يحتاج إلى توفيقه سلمها
جرحاً لا شين فنقص حكومة ثم يقوم بجائشين وجرحاً لا شين فنقص حكومة فأنه والذئبي فأن
يقوم سلمها جرحاً بجائشين ويجب ما ينه له ولعله لا يختلف ما تقدم أي في المقدور فلا تدفع في قولنا بد
بحكومة ثم تظهر فأنه لو عني عن إحدى الحكومتين فبعض الآخر يوزن نحو ما في الباقي فقال الأقص
عنه فأنما يجب حكومتها من أحد متاعه فأنه لو ظهر فأنه ذلك فيقال زاد على المقدور على إيجاب حكومتين
لأن يحتاج إلى نص إذا نقص كل منهما عن المقدور على إيجاب حكومة لا يضمن النقص (فأن تعدى شين
موضحة الرأس من محله إلى القضا) أدالوجه (فوجهان) مع منها لبارزي عدم التبعض فأنه يحل
الإيضاح وكلام الأصل بشر إليه (ولو أخرج جنيته) قال صاحبها لا كمن من الحكومة (لشين) وزالة
الحاجب (د) من (أرض الموضحة) يجب هذا من غير ما ذكر (ولو جرحه على يده) جراحة
(ويعزير بجائفة قدرت من الزيادة الأكثر من أرض القضا والحكومة) كالمصنف (الطرف
الثاني في الجناية على الرقيق) • في الجناية على نفسه فبما بقاها بلغت كاسر (وقها) أي الجناية على
مادون نفسه ما مقدره (مات) من قيمته سلمها لأننا شين الجرح في الحكومة بالعدد يعرف قدر التفاوت
أب جميعه في المشبه أول (فأذا قطع) منه (ماله) أرض مقدرة من الجرح فأنه يجب أن ينصف من قيمته أي يجب
فبعض من قيمته ينصفه إليها كسبة الواجب في الحر لأنه لا يضمن بالانقص فأن قدر بدل أطرافه
كالمصنف (في شين) يدر نصف قيمته وفي يده قيمته (وقد كرموا) أي قيمته فأنه إذا قطع يدر قيمته أنف لزمه
خمساً فأن نفع الآخر أي آخر عداد بدل وقد نقص ما شين لزمه أو بعادته وقيل الأصل أن ينقص
ما وجب على الأول يلزم وهو ما شين وخمسون (لأن الجناية) الأولى (لم تستقر) بدعي بضبط النقصان
(وقد أوجبنا) بها (أنصاف القيمة) فأنه انتقص نصفه فأن مات بسرايمها) أي الجنايتين (والجاني
واحد) كقطعها بأحداهما (التصريح) من زمان يذنه وان لم تسر جنايته فأنها قطعها شين صرح
الأصل (أو) مان بسرايمها والجاني (هو آخر) بأن جني هو على بدل أو لا يتعدى إلى الأخرى (فكسارني
لديها) فأن قطع يده ثم آخر لزمه (أي الثاني) قيمته (بلايد) وزم الأول نصف قيمته وبغير الحر
حيث لا يفرق فأن الأطراف يذنه لأن الجرح في بدل الحر مقدر في الحر مقدر في الشرع
لا يختلف ولأن قدره من أطراف العبد يؤثر في بدل أطرافه لا يفرق في نقصان بدل النفس بخلاف الحر

مثلاً ونقص بذلك فأنه قد قالوا في كتاب الغصب يلزمه أكثر من نقص قيمته والأرض فالأرضي وقد ذكرناه • (الباب
ثم بيان أن الأرض بسبب الدعاية تضره وأضره وقد نقل عنه ولو أضرته عبداً وضاع يده في الباتم فلا عكس لأن قبل الدين
بهم العتق وتلفها هذا الجلاء المشرى أيضاً للجمع المبيع وهذا يستعمل القول ببيع بقاء العبد في يده فلا يتأثر في ذلك اعتبار العتق

﴿الباب الرابع في وجوب الهلاك في حرم السر﴾ ﴿قوله صوابه ان كان﴾ هو كذلك في نسخة ﴿قوله بحذف صاف وزبادة الكاف﴾
 لاجل ذلك لم يعقل ان كان من ترك الهلاك وهو السب فهو كالملاك أي المباشرة ﴿فرع﴾ هو طلب اورد من امر ان تدري عنه
 فكيف تلتفت بمن تفتن ان كلمته بكل اذن له افعه اوداونه بدواه اذن فيه ومنه لا اقل عاقلها الضاعف ﴿قوله او مجنوناً﴾ أي اذ وعدها
 اودوسا وصفاً او مدحوراً ﴿قوله اوسلاج﴾ أي على بصير براه ﴿قوله اوسلاج﴾ مثل ما لو تعدى الصبي بدخوله الى ملك الصانع ﴿قوله﴾
 الجن قال شجاع لمن كلامه ان الجنون لا يعترف به ارتعاد لا سقوط حيث عز زواله بسبب آخر ﴿قوله اوارفعدو﴾ هو عاقل الخ لودع بذلك
 شديداً او بطلان فيه ارضوه عني او نحوها فهو مضمون كما هو عليه في الام ﴿٦٩﴾ فقال ضمن ما صابه ولو ادعى الولي الارتعاد
 والصانع عدمه صدق

﴿الباب الرابع في موجب الهبة وحكم السر وقية خمسة اطراف﴾
 (الاول في السب او زوجه) ولعله اوشر لما لو اننا من امر ان مراتب التي الذي اترقى الهلاك
 بلان الهلة والسب والشرط (والثاني) فيما يترتب وما لا يترتب (ان يحصل الهلاك عنده او) صوابه
 ان كان من ترك الهلاك فهو كالملاك ﴿بجذف صاف وزبادة الكاف﴾ أي فهو على الهلاك وعادة
 الاصل فهو على الهلاك (وفيه الله ولو لم يترتب في الهلاك) بل وجوب الهلاك بان يوقف تأثير المؤثر
 في الهلاك عليه (كالخمر في التري تعلقته للهبة اذ لو ان لم يوقف ذلك عليه فالتوقف عنده
 انفي لاني فيه) ولا اترافعة تخففة متان معها (لما لم ياله لا ترها في الهلاك) (ولو قصد صغيراً) غيره من
 اضعف التميز (او مجنوناً او ناقصاً او امراً) فبجذف صاف وزبادة الكاف (او سلاج) او بترادفها او نحوها واما
 اوسلاج) أي شديداً في الرافعي (جن اوارفعدو سقطاً من) طرف (سلاج) او بترادفها او نحوها واما
 من (تسجد) فبجذف صاف وتعلقته على الهلة لان الهلة لا تكون ايماناً ثروت بذلك (لاعد) وفي نسخة
 ولا عدلان انما يترتب بذلك ليس غالباً سواء افاقه من ورائه ام واجهه اموالاً بعد ما ذكره في بيان اورد
 عقبه لا سقوط او بسقوط بل اترافعة فلا ضمان لان الموت به في غاية البعد قال ابن الرفعة والتقييد بالارتعاد
 كالهبة فانه ان يغلب على الظن كون السقوط بالصباح أي او نحوه (وان لم يقصد) بذلك كان
 تعديه صدقاً فارتفع به سب او نحوه واما منه (خطأ) فبجذف صاف تخففة على الهلة (ولو كان)
 الصغير او نحوه (على الارض فبات بالهبة) او نحوها (او كان بالغاً او امراً) فبجذف صاف تخففة على الهلة (ولو كان)
 نسخة فسقط (من السلاج) او نحوه (فهدر) لان الغالب عدم تأثيرهم بذلك وظاهر كلامه ان
 الصغير المميز غير المراهق كغير المميز وكلام الاصل في عدمه اذ في الاول يفسر المميز وفي الثاني
 بالمراهق النطق والظاهر انه كالمرهق ﴿فرع﴾ هو طلبها السلطان او كاذب عليه له قوبة) او اغيرها
 كاضرار ونحوها وان لم تذكر عنده بسوء خلافها او همة كلام امه من ان ذكرها عنده بسوء شرط (او
 تهددها) به فاجهت (أي ألقت) جبيناً فزعامة (وجب ضمانه) بغير مغلطة على عاقله الطالب
 (الضمان) ثاب افسد ما حدث) خرج منه فزعان ذكر لانه لم ينقصه جلالاً ولا منفعة (ولان ماتت)
 أي الحامل او غيرها (بجذف صاف) او غير ذلك فلا ضمان لانه لا يقضي الى الموت بخلاف ما لو ماتت بالاجهاض
 ﴿الطرف الثاني فيما يغلب﴾ من الهلة والشرط اذا اجتمع انه تقدم بانه موزاد في اذائل كتاب
 الحيات (فالهلة) وهي المباشرة اذا اجتمعت مع الشرط (فقال الشرط ان كانت عدواناً كن حفر
 يتر) ولعدواناً (فردى غيره فيها انساناً) عدواناً (وان لم تكن) أي الهلة (عدواناً) كالمهمل
 ترقى فيها نيات (فان كان الحفر عدواناً فدية شطاً) فبجذف صاف تخففة على عاقله الحافر (والافلا) ضمان
 ﴿فرع لائق في بيان سبعة﴾ أي موضع السباع فأكمل سبع (لم يضمن) (ولو جرح عن الانتقال) كالمهمل

ففي لايه اوكا ضيف الف بربب بعد من ان يتماثل ﴿قوله ان قوي غيره﴾ هذا الباب الواقع ﴿قوله فرع لو طلبها السلطان﴾
 (الح) قال شجاعاً يؤخذ من ساق في الجلالان رسول الامام لو لم ظلمه او غطاً لم تضمن عاقلة الامام واما الحكم بالرسول فان وجدنا كراه
 فاعلمنا ﴿قوله وان لم تذكر عنده بسوء﴾ هو (الح) قال البلقي في طلبها من دين فاسقط ضمن ان كانت مخدرة لتعديه او غير مخدرة لكنه
 يخاف من طونه وهي غير مخدرة فلا ضمان قال وينبغي لها ان تسأل هل هي حامل قبل ان تسأل ولم اضمن بقوله وهو حسن قلت واهذا
 من الحاد ان يكتب في القصة التي يملكها لاعداء على امره او في موزعة من حرام وهو احتياط حسن ع ﴿قوله خلافها او همة﴾
 كلام امه) قال الزركشي لعله اعانده في كراهية الله على التضمنين وراى باب اوله ﴿فرع﴾ لو فدى امرأة بلان فاست لم يضمنها
 ولو بهض ضمانها لم يضمنها من ذاهر القذف ولا من حيث (قوله فرع لائق في بيان) أي حراً

(قوله فاشبهوا كرهنا ما على أن يقتل نفسه الخ) هكذا ذكره الرازي هنا وقد كره المصنف كراهة في أوائل مطلب الجنابان عليه
نصف الآية وقوله وقد كره المصنف أن يقتل نفسه (قوله أو ظلمة) أي ظلمة المكان أو الليل وما ذكرنا من عدم الضمان إذا أتى نفسه
فما أو أثار أو غيره ما قصد أن يذنبه البالغ العاقل أمالو كان المطلوب صبياً أو مجنوناً يعني أن عدم الضمان إنما قلنا خطأ ضمناً
المتبع لا تورث في غيرهما لا إذا لا إذا كانا لطاقه هنا وقد سبق أن الخلاف في الأصل المبني عليه فيه أنه لا يترتب ضماناً لا يجره إلا إذا
يحمده قولنا إذا حذرنا الخ وفيه أن لا يلقى بالجنون كل من زال عقله بسبب هو وبغيره (قوله ولو عاقل أو غيره باذنه صبياً أو مجنوناً)
وكما صبي المجنون ونحوه ممن تقدم أن نفس أماله الأجنبية فهو ما شتر وكان يكتب أيضاً في ذلك الفرق بين هذا وإنشائه في المسئلة قلنا لا
بعض فيها من أن الحظرية أكثر (٧٠) وهذا الخطر قليل وقد ذكرنا الحاجة إلى العقل لأن الماء هنا لا يضر بغيره من السباح والابت
المسئلة نفسه لمهلكة

لا لعل له ما أتى قوله فاشبهوا كرهنا ما على أن يقتل نفسه الخ (قوله أو ظلمة) أي ظلمة المكان أو الليل وما ذكرنا من عدم الضمان إذا أتى نفسه
فما أو أثار أو غيره ما قصد أن يذنبه البالغ العاقل أمالو كان المطلوب صبياً أو مجنوناً يعني أن عدم الضمان إنما قلنا خطأ ضمناً
المتبع لا تورث في غيرهما لا إذا لا إذا كانا لطاقه هنا وقد سبق أن الخلاف في الأصل المبني عليه فيه أنه لا يترتب ضماناً لا يجره إلا إذا
يحمده قولنا إذا حذرنا الخ وفيه أن لا يلقى بالجنون كل من زال عقله بسبب هو وبغيره (قوله ولو عاقل أو غيره باذنه صبياً أو مجنوناً)
وكما صبي المجنون ونحوه ممن تقدم أن نفس أماله الأجنبية فهو ما شتر وكان يكتب أيضاً في ذلك الفرق بين هذا وإنشائه في المسئلة قلنا لا
بعض فيها من أن الحظرية أكثر (٧٠) وهذا الخطر قليل وقد ذكرنا الحاجة إلى العقل لأن الماء هنا لا يضر بغيره من السباح والابت
المسئلة نفسه لمهلكة

● (فصل) في بيان الحفر عدواناً وغيره (حفر البئر في ذلك الغير أو في مشترك) فيه بين الحافر وغيره
(بلاذن عدوان) فيتلحق به الضمان لعدم الحافر بخلاف حفرها بلاذن وحفرها في ذلك نفسه أو في
موان كاصبر به (ورضاء باذنه قائماً) أي البئر المحفورة عدواناً (كلاذن حفرها) فلا
يتعلق ضماناً (ولا يفيد تصديق الملك بالاذن) أي في (بعد التردى) فلوقال بعد حفره باني
لم يرد في احتياط الحافر إلى يئنه باذنه (ولو تصدى بدخوله ذلك غيره فوقع في بئر حفر عدواناً فهل ضمان
الحافر) لتدبه أولاً لتدعي الوقوع فيها بالدخول (وجهان) صححهما الباقين وغيره الثاني أن
أذنه الملك في دخولها فإن عرف بالبئر فلا ضمان ولا فهل ضمان الحافر أو المالك وجهان في تعليل القاضي
قال الباقين والأراجيح أنه على الملك لأنه مضر بعدم أعماله فإن كان ناسباً فهل الحافر (فرع) ●

لأنه الذي نقره قوله حل الباقين عدم الضمان الخ أشار إلى تصحيحه (فصل) ● (قوله حفر البئر في ذلك الغير الخ) لو
لو حفر بئر آخر بمثل ما سبق فاشبهوا كرهنا ما على أن يقتل نفسه الخ (قوله أو ظلمة) أي ظلمة المكان أو الليل وما ذكرنا من عدم الضمان إذا أتى نفسه
فما أو أثار أو غيره ما قصد أن يذنبه البالغ العاقل أمالو كان المطلوب صبياً أو مجنوناً يعني أن عدم الضمان إنما قلنا خطأ ضمناً
المتبع لا تورث في غيرهما لا إذا لا إذا كانا لطاقه هنا وقد سبق أن الخلاف في الأصل المبني عليه فيه أنه لا يترتب ضماناً لا يجره إلا إذا
يحمده قولنا إذا حذرنا الخ وفيه أن لا يلقى بالجنون كل من زال عقله بسبب هو وبغيره (قوله ولو عاقل أو غيره باذنه صبياً أو مجنوناً)
وكما صبي المجنون ونحوه ممن تقدم أن نفس أماله الأجنبية فهو ما شتر وكان يكتب أيضاً في ذلك الفرق بين هذا وإنشائه في المسئلة قلنا لا
بعض فيها من أن الحظرية أكثر (٧٠) وهذا الخطر قليل وقد ذكرنا الحاجة إلى العقل لأن الماء هنا لا يضر بغيره من السباح والابت
المسئلة نفسه لمهلكة

(قوله) فإذا كان في مسجد أو نحوها فهو كالشارع (الخ) أشار إلى تحصيله (قوله) (كن نصب في) في بعض النسخ فن (قوله) أو موضع حزنه
طرف سطحه (نقطة الخ) سابق بيان عدم الضمان في باب حكم المسائل (قوله) قال لا أدرى في عدم صحته (نقل) لا يضمن كالأرضين
فقال بي داره مستوا ثم إن في الشارع (٧٢) أو لا شغيرة وأمكنه هذه أو لا حرمه (فعله) (قوله) فلا يشار إلى استأنزله (لله)
وإن كان خارجا عنه إلى

[illegible]

بأن ينشئ ثم يعطى فصب داخل بحفرة شادون التسطية الحارسة المتصلة عن الدلالة وهذا صحيح وباقى فى الميزاب (دلو)
 شاة (قوله فوبار) أى وأعيد (قوله ضمن مائة ص) فضمن نصف التالفان كان بعض فى الجدار وبعض على جوارلو اتعمل ما فى الأرض
 ثم تخبه إنسان قال العزيز القياس التخبين أبنا (قوله نعم) كان ملكه المائل إلى الجدار مستحقه الغير الخ (قوله فمعه مرود) (قوله)
 الأذى) هذا الخالف. تقدم من عدم ضمانه بحفرة فملكه متعديا (قوله وانما لا إلى شارع) أو متعديا أو دواب مشركا

قوله وقال الأذرى انه المختار اه أي لتعديبه بالتأخير اه وهو وجه ضعيف وكتب أيضا هو صحيح من في الحققة لوجه المقابل لما صحه
 (قوله وقال الأذرى انه المختار اه أي لتعديبه بالتأخير اه وهو وجه ضعيف وكتب أيضا هو صحيح من في الحققة لوجه المقابل لما صحه
 الشك من عدم الضمان مطلقا لا سقوط لم يحصل بغيره ش (قوله ولو استهدم الجدار ولم يل به لم يلزم نقضه ولا ضمانه ما قولنا من مفهومه
 انه إذا مال لا يفتي عنه لزوم كل من الامرين وهو كذلك إذ يلزمه نقضه اذا طلبه مال المال اليه (قوله وقضية انه اذا مال الخ) قال في الانوار واذا
 مال الجدار الى الطريق أي أجبر المالك على التفتت فان لم يفعل للمالين نقضه (قوله فرع لو باع نائب الميراث أو باني الجدار مال مال بمرأى
 مال الجدار الى الطريق أي نظر في مال باع القير بشرط نقضه ونخرجه ونخل بينه وبينه فلم ينقضه المشتري ثم سعى بعده متى مدة يمكن نقضه فيها
 الضمان) قال الأذرى انظر في مال باع القير بشرط نقضه ونخرجه ونخل بينه وبينه فلم ينقضه المشتري ثم سعى بعده متى مدة يمكن نقضه فيها
 فهاهنا موضع نظر لنقض (قوله ذكره الزركشي) وغيره وهو ظاهر (قوله نعم ان كانت عاقلة يوم السقوط وغيره يوم النصب أو البناء) بان كان ولادة
 يوم وضع نظر لنقض (قوله ذكره الزركشي) وغيره وهو ظاهر (قوله نعم ان كانت عاقلة يوم السقوط وغيره يوم النصب أو البناء) بان كان ولادة
 يوم النصب أو البناء أو في الام فاختير قبل السقوط أو في الام (قوله قاله الضمان عليه) أشار (٧٣) الى تصحيح قوله وادع صاحب المال مطالبة
 من مال جسد ادعى ملكه

بالنقض قال الأذرى لو
 أمره بالصلاح فلم يفعل مع
 التمكن فالوجه الضمان
 للصلح فيه أراه (قوله
 أو أتى القضاة في سبالة
 مباحة لم يضمن) أي لانه
 استغناء عنه بمسحقة
 وقال الأذرى انه معين
 واغرى انه حق وكلام
 ادعى لا يخالفه لكن حذفه
 في الصغير ورد البقعي
 بانها ان كانت في منقطع
 ليس في حكم الشارع فلا
 حاجته كرها لان الكلام
 في الشارع والقبس اهم
 فعمل ذلك فيه احتج يقال
 استوفى منة مسحقة اه
 هي من الشارع وقد يعطى
 المار بها لكن لما كانت
 معدة لاداء القضاة ونحوها
 نسب بدوله اليها الى
 التضمير قوله الا اذا قصر
 فرفعها به (ذلك) أي
 في أم مارة للاصم لاشمان
 وكتب ايضا اختاره

(ولو سقط) ما بانا مستويا ولو بعد ماله الى الشارع أو غيره (ولم يرفع لم يضمن) ما تطلبه لان السقوط لم يحصل
 بغيره ثم ان قصر فرفع ضمن قاله جماعة منهم م الساردى وقال الأذرى انه المختار ولو بناه مال لا يضمنه
 فاضمان السابق منه فهو بالميراث فيما سرق من التفتت لم يضمن له الاصل (ولو استهدم الجدار ولم يل
 لم يلزمه نقض ولا ضمان ما قوله) منه لانه لم يجاوز ملكه وقضية انه اذا مال مال لم يلزمه ذلك وليس مراداه (فرع) *
 لو باع (نائب الميراث) أو الجاني (أو باني الجدار مال مال) (لم يضمن الضمان) أي ضمان ما تطلب
 بذلك لم يل باني الجدار مال مال ملك القير عدوانا م باععه وسلمه ياد فثبت بان يبرأ بذلك فقد سرق في حر البئر
 في ملك الغير ان رضاه بشئ امرى الحائز ذكره الزركشي وغيره (ومن قاله به) من الاكثمين (فضمانه)
 على عاقلة البائع) نعم ان كانت عاقلة يوم السقوط وغيره يوم النصب أو البناء فاضمان عليه. صرح به البغوى
 في تعاقبه وقول المصنف مال مال أو في من قول أصله المائل لسلامة من ان الجدار الحادث عليه كالجار
 الذي بناه مال (واصاحب المال مطالبة من مال جدار الى ملكه بالنقض كضمان الشجرة تنتشر الى) (هو اه
 ملكه) فانه المالبة بانها لا يمكن لو تفتت بشئ لم يضمن ملكه لان ذلك لم يكن يصنع بخلاف الميراث
 ونحوه فله البقوى في تعاقبه من الاصحاب (فرع) * لو (طرح قسامة) أي كسامة (أو تشر بطبع)
 أو نحو (أدعى ملكه أو في) (موان أو أتى القضاة في سبالة لم يضمن) ما تطلبه سواء أطرده
 لاطراف العرف بالمسحقة ذلك مع الحجاب (أدعى طرح شيئا منها في طريق ضمن) ما تطلبه سواء أطرده
 فمن الطريق أم طرح فلان لا رفاق بالطريق بشرط بسلامة العاقبة ولا في ذلك مضرة على المسلمين
 كوضع الحجر والسكين (لان من شئ عليه قصد) فله ان لا يضمنه الطراح كجوز البئر فقط وخرج
 بطرجه ولو تفتت بنفسه ابرج أو نحو فاضمان الا اذا قصر في رفعها بعد ذلك وسأى حكم الحمام في باب
 اثلاث الهائم (ويضمن برش) الماء في الطريق (لمصلحة) ما تطلبه لاسر (لا) برش (لمصلحة المسكين)
 كدفع الغبار من المارة وذلك كغير البر لصلحة العامة هذا (ان لم يجاوز العادة) والا فضمن كبل العين
 في الطريق ولتقصير نعم ان شئ على موضع الرشد قصد فلا ضمان كخص به أصله وما ذكره كماله فجا اذا
 لم يجاوز العادة: قضيت أنه لا ضمان وان لم يذن لالام قال الزركشي اكن الذي صرح به الاصحاب وجوب
 الضمان اذ لم يذن له الامام وقال المتولي انه الصبح لانه ليس الممر اعادة الصالح ولا منع غرضه صلحة
 نفسه وان لا يتأذى للغبار انتهى (وان في ذلك على باب داره) في الطريق (أو وضع متاعه في الطريق
 لا) (طرف مافوته ضمن ما عتق) وتلف (به) لاسر ولانه في الحق لصلحة نفسه وما عتق لم يضمن ما تطلب بما

(١٠ - (الحق المطالب) - رابع) تفريع على ضعف كا (قوله ان لم يجاوز العادة) لو شك كماله جاوز العادة
 لم لا في الاصل لما عارضه ان الاصل برامة لعله قال وان غلب على التلن مجاوزة لاداء العادة مرة بالسبب الظاهر دون البرامة الاصل على
 الاصح اه اب (ه) قاله زركشي قال الغزالي في الاصل لو اغتسل في الحمام وترك الصابون والصدور الملقين بارض الحمام فزق به انسان فتلط
 أو تلفت منه عضو وكان في موضع لا يظهر بحيث يفقد الاحتراز منه فالضمان متردد بين التارك والحامي اذ على الحامي تنظيف الحمام والوجه
 اعلمه على تاركه في اليوم الاول وعلى الحامي في اليوم الثاني فان العادة تنظيف الحمام في كل يوم وقال في ذواته ان انتهى الحامي عنه فوجب
 الضمان على الواضع وان يذن ولا يمتى قاله فتدبر به باستعماله فان جاوز العادة ضمن والا فلا ولا نطقة تنقذ الحمام على الحامي في العادة
 لاعلى النفس اه قال شيخنا الزاين أوجه (قوله وقال) (أولى انه الصبح) من ضعف (قوله لانه ليس الممر اعادة الصالح) هذا تعاليل الرأى
 الرجوح الغالب ضمان من حرق شارع واسع لصلحة المسلمين فالصحيح خلاف ما صحه المتولي

(قوله وأولى بالتعيين) أثره في تخصيصه (٧٤) • (الطرف الثالث في اجتماع سببين) • (قوله تقدم أوله) • (ما في التالف) لافي الوجود

لا فرق بين تقدم الحفر على
الوضع وعكسه (قوله عين
الواضع) جعلوا الواضع
كالنافع فوضعها الحفر في
عمل الدوان بمنزلة النافع
فيه ولو وجد فلا لاقتضى
الاحالة على النافع جزا
فكذا ما تولى من تولى
لما كان الحفر شرطاً لما
يتعلق به حكمه كان
لولا لم يحصل التالف
• (فزع) • وقع بعد
بترهاه آخر فالله جلا
قده العبدى وسامه
الرجل نفعاً العبدى
قال البهوى في تناوبه
يعنه (قوله وقرن الباقى
بين مسئلة وارض الحفر
ما كونه للسل الخ)
ثم تسئل مسئلة السبل
ويجوز بقوله الماروى
ورز بقوله في الارض ففتح
بها مار وسقا على حدة
منه بغير حق فالضمان
على واضع الحفرة ويجب
بان هذا ما قد معموله
وفتح باب بان البهوى
التالى على قول آخرها
بجلاف الحفر من (قوله
فهو محمول ولا ضمان
عليه) • أتى في فصل لوقوع
انسان في بئر ما لم يمسسه
ضعف هذا الفصل انما
ضمان في هذه الحالة أيضاً
(قوله فكل منعه لمن
لا تخر الخ) قلت وكذا
يعين فيما يظهر كل منهما
الاتجار بسببه لا يتلاف

وضعه يطرأ حوته لكونه موضوعاً فيما يخص به قال الاذرى وهو ظاهر اذا لم يخرج من الموضوع شيئاً
طرف الحاقه بالنافع كمنع العاقر والجناب ونحوه ما ذكرى بالتعيين (وان تعدى) يخص (بأسناد
خشية الى جوار) غيره (فقط) على شئ قائمه (عنه) أى الجدار (وما تعلق به) وان تأخر السقوط عن
الاستدراك لم يتر فى آخر العصب بخلاف ما وقع قصاصه من طار وطرحت بترق فيه من طرته في الحال
وطرته به بعد ذلك الطارئ تار والجد لا اختياره (أو) أعنده (الى دارة) • أوردوا غيره ولازم
(فقط) أو رالى في الحال لا يجد حين ضمن ما تعلقه (كأنه) سقطاً جداراً على ما لم يمسسه (أو) بترقه وان سقطاً
ذلك بخلاف ما وقع ذلك بعد حين كالأجر بترق ما لم يمسسه وقوله أو رالى في الحال أى سقطاً وان سقطاً
حين ولو حذفت في الحال كان أحصر (ومن يخص ذبته رجل) أو صرح (بغير اذنه) • دلالة الفصة (ضمن
ما تعلقه بسبب) ذلك (أو اذنه) • دلالة الفصة (ضمن السالك) ما تعلقه مؤذ كالمالك مثال وأولى
منه انه بتر بالراكب بغيره في باب التالف البهائم فانه أعاد المسئلة ثم وأولى ضم ما لم يمسسه بغيره من هي معده
وقوله بغير اذنه أهم من قوله له مفاضة (وان استقبل ذبته فترت) من هي مع (فردها) بغير اذنه
(ضمن ما تعلقه انصرافها) • (فزع) • لو (قرض) أو ضرب (رجلاً) حلاً لاشئ (فخر) •
وسقا ما يحمله فكأنه على القته (ضمن كل من) • أو صرح بالاصل المحمول بالرجل وهو مثل راولها
أطلق التالف • (الطرف الثالث في اجتماع سببين) • وحكمه انه (تقدم أوله) • (ما في التالف) لافي
الوجود (بان وضع) • يخص (حجر) مثلاً (فمن حجر رجل) كأنه يرى تأنيث الحجر وتذكر كبره فانه
أشبهه ما ذكره في الفصل الا في المعرف وقد ذكره (فزع) في بئر حفرها آخر (حاله كونه) • ما
تمتع به (سببين) فولك (عين الواضع) اذا التالف يضاف الى الجرح لكونه المبنى الى الوقوع في البئر وهو
أما لو تعدى الواضع فقط كان الضمان عليه وبصرح الاصل (فان تعدى الحافر) فقط (وضع
الا) • (أو الجرح لم يمسكه) أو نحو (فالشمان على المتعدى) لتعديه (فان وضعها) أى الجرح (سبل
أوتوه) كسبب رجوى فنه به رجل فوقع في البئر فولك (ليرضين المتعدى بالحفر) • كونه أعاد السبع
والجرح في البئر (ويشئى ترجع هذا في واضع الحفر ملكه) واستدله الاصل بما يأتى من ان الحافر
لو كان مالكاً للبئر وضع غيره فمساكته ان وقع فيه انسان فخرته فلا ضمان على والحمد لله ما وقرق الباقى
بين مسئلة واضع الحفر في ملكه ومسئلة السبل ونحوه بان الوضع في الاولى فعل من يقبل الضمان فلا ضمان
عنه لعدم تعديه فلا يسقط عن المتعدى بخلاف في مسئلة السبل ويحده فانه فعل ليس من متبى للضمان أصلاً
فمسقط الضمان بالسكابة انتهى وأما الاستدله فيحصل على ما إذا كان وقع في البئر بغير دابة ورواد كان
النائب غير متعد (ولا يضمن ناصب سكين في بئر حفره عدواناً) حراة (من سقطاً) • (فنه) (الجرحه)
السكين (بل يضمن الحافر) لان الحفر هو المبنى الى السقوط على السكين (فان كان الحافر مالكاً
فلا ضمان عليه) • أما المالك فظاهر وأما الاخر فلان السقوط في البئر هو الذى أفضى الى السقوط
على السكين فكان الحافر كالباشر والاخر كالبسبب هو غيره متعد على ما قد مضى (ولو كان يمسسه) •
فأقوى رجل رجلاً عما) فولك (ضمنه) • (ما لى) • (لا صاحب السكين لان تلقاها) • (بضعه) • (فزع) • قال
الصمغى وروى واقعا بترقه احد هما صاحبها هو جذب معهما دفع نفسه طامناً فان جذب معهما
في التمس وكانت الحال توجب ذلك فهو مضطرب ولا ضمان عليه وان جذبته لانه لا بل لا تلافى له في ذلك
طريق الى خلاص نفسه: بل ذلك يقتل منهما ضماناً لا لا تخر كونه جرحاً أو ما (فزع) • (بماض الضمان)
حافر ومعنى (بتر بان حفره واحد ثم بمقهما آخر) • (ولو توافدا) • (لا حفر كان حفر أحدهما فإعاد الاخر
فواضين كالخراجات) • (ولو طمت بئر حفر عدواناً فنهشاً) • (آخر فالضمان عليه) • (لا تقاطع آخر الحفر الاول
بالطمس وانه كان الطام الحافر أعيد بمارته أولى من قول أنه لو حفر بئر وطمه
• (فصل) • (لو) • (عثر بحجر وضع عدواناً فنهشاً جرحاً ثالثاً) • (شأ) • (انتقل الضمان) • (من الواضع الى

المدرج)

وكان طريقاً الى خلاص نفسه وان قضى التعليل بخلافه اه

المرح (لان الجرح انما حصل هناك بفعله وقوله عدوا لمن زاده ولو تركه كان أولى وان كان حكم
الواضع لا عدوان فهو ما بالاولى والتعير بالاتفاق من تصرفه وهو انما يناسب زاده المذكورة (ولو
وضع انسان (جرا) في طريق عدونا (وأخران جرا) بحبسه كذلك (فغيرهما) انسان
وذلك (فان كان ثلاث) وان تفاوت أفعالهم كالجراحات الخاضعة (وان عثر الماشي برأف أو فاعد
أو تاني في ملكه) أو نحوه وكذا وأدهما (فالمشي ضامن وهو دهر) لانه قتل نفسه وغيره (ودنهم)
وهم ايضا ضامن ولا مدبرين وانما مدبروا الماشي (ان دخل بلاذن) من المالك فان دخل بلاذن لم يدر
وذكر النائم من زاده (ودبر العاثر فذلكا) في طريق واسع أو نحوه بحيث لا يتضرر به السارة
المسروكا فاعد الواثق والنائم كالحرج بالاول الاصل وبالثاني التراجع وأوله (ومشي ضان الطريق أهدر
النائم والقاعد لا العاثر بهما أو قائم في مضمون) على العاثر (والعاثر به) أي بالقائم (مهدر) لان
النائم من مراق الشارع كالشي لكن الهلاك حصل بحركة الماشي فخص بالضامن والقاعد والنوم ليس
من مراق الطريق في فعله ما فقد تعدى وعرض نفسه لهلاك (فان تسمى) القائم أي اعترف (اليه)
أي إلى الماشي بالتبرئ منه (لا عنه) فخاص به في تخلفه (فكاشين اصطلاحا) وسبق حكمه بخلاف
ماله انما يحرف عنه فخاص به في تخلفه أو تحرف اليه فخاص به بعدم تخلفه فحكمه كولو كان واقفا لا يتحرك
والقائم في طريق واسع أو ضيق لغرض فاسد كسرة أو أذى كالقاعد في ضيق نبيه عليه الاذرى (والمسجد)
بالنية (القاعد) أو قائم فيه (وكذا القائم به كمنه كالنائم) لهم نعلي عاتلة العاثر بدتهم وهو مهدر
وأنه يذهب بالمال من الزا إلى محله فحينئذ الملك بالمسجد بخلاف ما لو امتنع عليه ككتب وحاشى وكافر
دخل بلاذن (والمسجد) (النائم) فيه (غيره) كمنه وقاعد أو قائم فيه (المائزوه عنه المسجد كالطريق)
فيحصل فيه بين الواضع والضيق كاسر خروج بما ذكر القائم فيه لذلك فكما القاعد في ضيق وما تقدم
من تعين واضح القصد والجرح والحار والدمج والعاثر وغيرهم الراديه وجوب الضمان على عاتلهم
بالنية أو بعضها

ه (فصل) لو (وقع) انسان (في بئر فوقع عليه) آخر عورافه بغير جوب) بذال مجمعة (فقتله
فانقضض) عليه (ان قتل) مثله (مثله غائبا) أضاعته معوق البئر وضيقها فهو كولو رماه بحجر فقتله
فان مات الآخر فالضامن في ماله (والا) أي وان لم يقتل مثله غائبا (فقتله بعد موت فقط) عليه
(خطا) بان لم يقتل الواقع أو لم يعلم وقوعه الاول لما يثبت قتله عليه بان صداه بالبئر (فانقضض البئر عليه)
أي على عاتلته ولو رثة الاول (ونصف) أي والنصف الآخر (على) عاتلته (الحافر) لانه مات
بوقوعه في البئر ووقوع الثاني بهذا ان كان الحفر (عدوا ما أو الفهود) أي النصف الآخر واذا غرم
عاتلته الثاني في صورته واخره والأمر بهما بما غرمه على عاتلته الحافر لان الثاني غير مختار في وقوعه عليه بل
الجاه الحفر اليه فهو كأكبره مع الزكراه على اتلاف مال بل أولى لانه أهدر دمه هتبا لا كذا في ذلك علم ان
لورثة الاول ما يثبت عاتلته الحافر بجميعه البئر ولا جوع لهم على أحد لان القاع لم يدر ذلك الرافعي
(فان نزل الاول) في البئر (ولم ينضم) فوقه عليه آخر فقتله (فالحاكم) أي كل ذي سلطة لا يزال (على) عاتلته
(الثاني) لانه القاتل (فان مات الثاني فقتله على) عاتلته (الحافر العدوى) بحفره (لان الثاني
نفسه) في البئر (عدا) فلا ضمان فله ان اقال نفسه (وان ما نامة فالحكم) في حق كل منهما
(كاسبق) فيما إذا مات بعده (ولو حفر) بئر (عدوا ما أو الفهود) فله ان يقاتل في حق كل منهما
دونوا (مثلا في الاول على) عاتلته الآخر بن وثالث أي والثالث الباقي (على عاتلته الحافر) وقيل
بجسدية الاول على عاتلته الأخير بن والتصريح بالترجيح من زاده دية الثاني على عاتلته الثالث والحافر
نفسه بدية الثالث على عاتلته الحافر (والبذر بالاول الثاني) إلى البئر فوقع فوقه وما نا (ضدته)
عاتلته لانه مات بغيره فكأنه أخذوه واقاد في البئر لانه قصد الاستمالة والتعريض للووع فكان

(قوله فان دخل بلاذن لم
يهدر) أخذ الشرح من
مفهوم كلام المصنف كاصله
وهو تمثيل لا تعييد ففسد
المالشي وان دخل بلاذن
المالك كما يؤخذ بالذبح
الطريق الواسع أو نحوه
(قوله ومشي ضان الطريق
أهدر النائم والقاعد) قال
الاذرى ينبغي في أن يكون
موضع اهدار القاعد والنائم
فما إذا كان في مشق الطريق
وتحوه أو ما لو كان في عطف
وتحوه بحيث لا ينسب إلى
تعد ولا تعصير فلا وهذا لا بد
منه وقوله قال الاذرى
يذهب إلى أشار إلى تصحيحه
قوله في فصل فيه بين الواضع
والضيق كاسر) فان كان
النائم في المسجد في رجبة
وتحوه اسن أقطاره الواسعة
فكالحرج في طريق واسع
وان نام أو جلس في حرم ضيق
كله وداهية فكالجالس
في طريق ضيق

(قوله سواء كانوا كافرين الخ) لم يقدروا كمال الحلية على جعلها في معاملة ائمة الا قبل ان احدثها لغير وجع الاسمين المختارين والظاهرهما
 نعم لان منحة ان لا تركب الا باضطراره جعل ما لو كان قد وصل في سبيلها ما تفق ان تهرته وقبعت اعمان الوثيق وشمل ايضا لو كان
 مضرا للركوب (قوله أم ويرين) (٧٦) بان حزن الهابنات فاصعد من خلف (قوله كانا كافرين الخ) اورد برين (قوله فان

كانت كذلك لم يتعلق
 بحركتها حكم) أشار إلى
 تخصيص قوله وحزمه ابن
 عبد السلام وحزمه جماعة
 منهم صاحب الآثار
 والبطني (قوله ولا يتناقض
 قول الشافعي -- وما الخ)
 قالوا اريد بذلك المتعلق
 التصور (قوله ومن ذلك
 يأتي في الماشين كقوله
 ابن لرفع) أشار إلى تخصيص
 هـ تنبيه في فتاوى ابن
 الصلاح ان المار بالسواجر
 على حقا دية ما غفلت
 على أخرى وألفها وغفلته
 ولم يقدروا دفعها الا فصاحا
 قال ومثله السفتين اذا
 غلبت الريح تدل على انهن
 في يد العباد اذا غفلت لاهين
 عليه في الايام وتتوكل
 أي نحو مسألة الخافئ قال
 شخصنا -- أي ثم افسر
 بينهما (قوله ونصف قيمة
 دابة لا آخر) تعبير كقوله
 نصف القيمة المعروف
 ولا يقال بقية النصف فانه
 أقل للتعويض كما ذكره
 الرازي في الصدقات وغيره
 وقال النووي في شرح
 المذهب في باب الخلفائه
 العواجر (فرع) امدام
 اثبات بانها بينهما طعام
 فانكسر ضمن كل نصف
 قيمة اياه الا آخر وأما

نحنا) ويتعلق بما قبله الحافز نصفه الاول) وهو ان النصف الاول له مانع بين صدقة البئر
 ونقل (قوله) وهو منسوب اليه (فان جذب الثاني ما شاوروا في عاقلة الثاني ثلث الاول وثالث منها
 (هدر وثالث) آخر (يتعلق بمقالة الحافز) لانه مانع ثلاثة اسباب صدقة البئر نقل الثاني والثالث
 لكن نقل الثاني منسوب اليه (وعلى عاقلة الاول نصف دية الثاني في حذر النصف) الاخر لانه مانع جذب
 الاول وجذب الثالث وهو منسوب اليه ولا أثر للحافز في حقه لانه انما وقع في البئر بالجذب وهو بمنزلة
 اوسب قد وقع على الشرط (وعلى عاقلة الثاني دية الثالث) لانه الذي اهلكه بجذب (فالجذب الثالث
 رابعا) ودقوا (فصل في عاقلة الثاني والثالث نصف دية الاول ودق) (يعتقد بعاقلة الحافز
 دو ربع) آخر (هدر) لانه مانع باربعة اسباب صدقة البئر ونقل الثالث لكن نقل الثاني منسوب اليه
 (وعلى عاقلة الاول والثالث ثلثا دية الثاني وثالث) منها (هدر) لانه مانع ثلاثة اسباب جذب الاول
 ونقل الثالث والرابع ونقل الثالث منسوب اليه (وعلى عاقلة الثاني نصف دية الثالث ونصف) منها
 (هدر) لانه مانع بين جذب الثاني ونقل الرابع وهو منسوب اليه (وعلى عاقلة الثالث دية الرابع)
 لانه الذي اهلكه بجذب (ون) لم يقع كل يجذب على جانبه بل (وقع كل) منهم (في ناحية دية
 كل يجذب على عاقلة جانبه والاول دية متعاقبة عاقلة الحافز) أما اذا حفر البئر بغير دون فلا شيء
 على حائرها (ومن وجب في هذه المسائل على عاقلة دية) اوجعها (فالكافرة) تحب (دمه)
 كانت كونه في حقه في غيره هذه المسائل (العارف الرابع في اجتماع سببين متقاومين فان اصابا) أي
 حران كملان (فما سواء كانوا كافرين أو ماضين أو ماض طويل أو ركب الاول أو ماشا طويلا أو ركب
 غايهما البان) أولا (دروا متفقا) أي الركوبان جنسا وقوة (كفرين أم لا كفرين) وغير
 او نقل) وسواء اتفق سيرة ما أو اختلف كان كان أحدهما ماضيا والاخر هدر وسواء كانا ماضين أم
 مدين أم أحدهما ماضيا والاخر هدر وسواء اوقعا ماضين أم متساقين أم أم أحدهما ماضيا والاخر
 متساقين (على عاقلة كل) منهما (نصف دية مخففة) لو ارتب لاخر له مانع بعاقلة الاول ونقله
 هدر في حق نفسه مضعون في حق الاخر والتصرف مخففة من زيادة على الرتبة هذا اذا لم يعمدا
 الاصطدام كان كائنا بحسين أو غلامين أو في طاعة (فلو عمدا) (فدس به) لاعدلان الغالبان
 الاصطدام لا يفضي الى الموت فلا يقق فيه العمد والمض وكذلك لا يتعلق به نفاص اذا مات أحدهما
 دون الآخر (على عاقلة كل) منهما (نصف دية مخففة) لو ارتب الاخر وان تعد أحدهما دون الآخر
 فلكل حكم من التخفيف والتلفين ثم يحصل ذلك كما اذا لم تكن إحدى الهاديتين ضائعة بحيث يقطع بانه
 لا أثر لهما مع قوة الأخرى فان كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كفر الزاخرة في جلدة الضميمة
 الجراحات الخطية نقله الاصل عن الامام وأقره وحزمه ابن عبد السلام ولا يتناقض قول الشافعي سواء كان
 أحد الركبين على فيسيل والاخر على كبش لا لا لا يقطع بانه لا أثر لحركته كبش مع حركة الفيل وشمل
 ذلك يأتي في الماشين كقوله ابن الرضا وغيره (وعلى كل) من المصطلمين في تركته (كفار وان) امدامها
 أقل نفسه والاخرى أقل صاحبه لا اشتراكهما في اهلاك نفسيين (و) على كل منهما في تركته (نصف
 قيمة دية الآخر) أي صرحوه لا اشتراكهما في اهلاك نفسيين (و) على كل منهما في تركته (نصف
 القاص في ذلك لا يلجئ في الدية لان لا يكون عاقلة كل منهما او تدهدت الا بل هذا اذا كانت الهاديتان
 لهما (فان كانتا غيرهما) كالفارسين والمساكين (لم يدر منه شيء) لان امدامه ونحوه مضمونان

والصفتان فان غير تعليلهما في الفضل وارش النفس أو اختطاطا رتبة بر قوم كل واحد من قوماه أو اختلاطا
 فان لم يكن نقص اشتراكا فقدر القاتنين في نفسه بالتراضي قولان بناء على انها يسع أو افراروا لا ضمن كل نصف الارض وتقاسم كانا في الشركة
 كاجن (قوله اذا اظلموا باليد) أي أفرط فبقا فانما ينضج بالركوب بامان لم يستعمل على الدابة فمضمون للاحقة

قوله فلا ضمان على الولي الا لا مغير الخ) يؤخذ منها معناه الباقى بقوله وينبغي أن يضاف الى ذلك أن لا ينسب الولي الى التصغير ترك من
 يكون معهما من جرت العادة بالواحدة مع الباقين (قوله قال الزكى في شرح المنهاج الخ) أشار الى تصغيره (نزع) في ذى القعدة له له لو
 ان جارية مائة الى الموضع يستحق منه المائة فقط في الخوض نظراً فان كان الصبي عمره يقل وعزوبته عمل مثله في ذلك الامر لم يضمن
 ماله كمن الباعث فيها واغتره وان كان من لا يعقل ولا يستعمل في مثله ضمن (قوله فلو اركرم ما جنى الخ) كذا في قوله الصبي مكنة فزوت منه
 عاينها فلو اركرمها باذن زكاهما كان كزنا باب (٧٧) عاينها فلو اركرمها باذن زكاهما كان كزنا باب (٧٧) عاينها فلو اركرمها باذن زكاهما كان كزنا باب
 عاينها فلو اركرمها باذن زكاهما كان كزنا باب (٧٧) عاينها فلو اركرمها باذن زكاهما كان كزنا باب (٧٧) عاينها فلو اركرمها باذن زكاهما كان كزنا باب

فهرها فسلم واداخلقت مصاغاصدا وغير ذلك هل برت الزوج منه شيئا واذن في الزوج وله تركه هل يؤخذ جريح ويهبان تركه أم لا
فأجاب نعم فان دية المرأة المذكورة على عاقلة الزوج الذي يبيع بكرا ولا ميراث لمن المدة كوفورة يؤخذ من تركه فان الميراث الذي
كانا من علي عليه في حياته وعليه الكفارة يؤخذ به يؤخذ جريح ويهبان تركه شيئا جرحه تعالى (قوله جلله ابن لثمة ناخ) انما اراد
نصحه (قوله وان اكبره لولي جوا) أو شتره قهره فهو ما يقع به ما كان كالنساء وله دين) أي أو موقوفين أو ذنورا عاتفه ما ركب
أضلا كما مضى بيزنم العاصب فداؤا بالاقل واستثنى الباقي أيضا لما إذا أوصى أو وقف لارث ما يجنيه العبدان قال يصر في ليد
كل عيشفة نعمة عبد قال وهذا لو ان لم يترشوا لفقهاء واضع

(قوله ولما خلا من سيق والاصح المنع) قال ابن الرعيه لما اختلف في مناصبه المرحمن في شهر وهند فذهب المرحون وادعى من فيه انه ملكه
ويقبل فرق بينو بين ما نحن فيمن جهات من هو عليه مقرب به وان الحق قد تعلق به على سبيل الترتيق وله ذال الاصحاب اذا اقر الجاني
على المرحون وسدقه المرحمن دون الراهن (٧٨) غرم المرحون ووقف منه الذين كان ما اوردته الراعي موجودا فيه على ما نقلت لاذننا
انصرماه القلي الخلف

الخافوا ثبت الحق ضما اذا
لم يحد من انصرماه
فان ان نقل هذا كذا
على انه يجوز ان يقال سلم
الارض الحماكم لاجل
تعلق حق المرحمن به وان
لم يكن المرحون قد تعلق
الى رسول الحق له نعم
ويقبل بين سلة الزهن
والبعد الجاني فرق ان
مع في معاليه المرحمن
خلاف وهو ان حق الزهن
وان تعزق الونية يفت
لانه نالت قد تعلق حتى يقبل
اليدار بعد الاصاار ولو
بعد الموت ولا كذلك حق
محق ارض الجنايا لاجل
لحقه غير الارض حالوما
خصوصا اذا قلنا لا يثبت
قد تعلق العبد وقد تعلق
الحق ههنا وتا كذا الطلب
ببها فانقص الزهن عنه
فامتنع الحاقه به ولهذا
المعنى قد ساق الحق عليه
على حق المرحمن تقدم او
تأخر وهذا بحث يتعلق
بالامام م (قوله ملاحم)
قال الجوهري سمي ملاحا
لما جنته ملكه الجاهل
السفيعه منه (قوله
واسني الزكسي) ما تشد
كلايتي مجموع بل الحمار

المقالة تصف القمم وقد مته اومن غيره لا وروثة نصف الهبة (ولرثته) أي الحق (مطالبة العاقلة)
أي عاقلة تصفها فيمن كان كالسلب لروثه وقوله الاصل عن الامام زكزل عنه أيضا به ثبت
العيبي على معاليه الخلف بالحق فاما اذا تعلق ارض رقيقة بعدة له اجنبي وانه ثبت للمرحمن مطالبه
قال المرحون بالقيمة ليرثوها ثم قال وليكن هذا من ارضه ان المرحمن له ان يتحصن الجاني فيمنع خلاف
سبق والاصح المنع انتهى فيذكر المصنف في حق قول الامام القائل بان للمرحمن ان يتحصن وهو ضعيف
(أو) اصطدم (مستولتان) لاثنتين فانتا (نصف فقة كل) منهما (على سدا الاخرى) لان
ضمان جناية المستولدة على سدا كما في حق محله (ووجدها النصف الاخر) من كل منهما اشركتها
الاخرى في قتل نفسها (وانما يلزم) أي كلاً من السيدين (الاول من ارض الجناية وقبعة مستولته)
على القاعد في ثلاثتها (ويتقاصم ويرجع) أحدهما على الآخر (بملازاة) لان كانت زبادة
فلو كانت فقة احدهما مائة والآخرى اثنين يرجع سدا على سدا لاولي تخميين لان نصف فقة كل
منهما هو كثر ونصفه الآخر يتعلق بيد الآخر فقة خورن فلهذا فضل لملك النفيسة خورن
(فان) كانتا مملكتين وقد (ماتت) بينهما) معهما (وهما اوقان كل) من السيدين (مع نصف
القيمة) أي فقتت ولدت الاخر (نصف عشرها) أي عشر قيمتها النصف جنبها لان الجاني في حق
بشرف فقة أمه (أو) وهما (حرا) فان كانا (من شدة فعل سدا كل) منهما مع نصف قيمة الاخرى (نصحا
غرفي جنبهما) اومن السيدين على كل منهما مع نصف قيمة الاخرى (نصف رجبين الاخرى) وهو
الباقى لان السيدين اذا جنت على نفسه فوات جنبها كان هدر او تقاصم على ما مر اسكن محلي
الفرقة عداوا في الرقيق (ثم ان كان احدا الجنبين) مع سدا مة (حدة) أم وأرثوا وان علت ولا رث
مع غيرها (فان رثها في الفرقة السدس قد اهدر نفعه) أي ارضه لاجل عدم استحقاق (سدايتها)
ارض جنباتها (فنبهم) لها السدس (من نصيبه) نصف سدس الزهر يعدهم من يادته على الرضة
رثها ما رث كانت احدهما حلالا فقط وكان جنبها جدوه التي قال ارضه ولو كان لكل من الجنبين
جدة فله على كل سدا نصف سدس الفرقة ويقع ما بقى للسدا من النقص على ما سرقوه من نصيبهم
نصفه وليس قيدا لان كل جد فله على كل سدا نصف سدس غرقه فذمت غرقه من أي مال من اواله شاه
وظاهر ان الجدة انما تستحق ما ذكر اذا كانت فقة كل أمه فتعطل نصف غرقه فكل من السدا يلزمه الجدة
الابا في الامرين كما سرق وما تقرر وعلم حكم ما لو كان احدا الجنبين من سدا لا سرقون اجنبي او كان
أحداهما رقيقا والاخر حرا (وان اصطدم سفتان بفعل صاحبهما) أي يجر بينهما وقرنا بمقابلهما
(وهما وما فيها) ملك (هما) كما اصطدم الامركيين ليمارس فهدر نصف بدل كل سفتين ونصف ما فيها
ولزم كلاهما سدا لاخر نصف بدل سفتته ونصف ما فيها فان ما تعلق كل منهما كذا فان وزم عاقلة
كل منهما نصف دية الاخر واستثنى الزكسي من التشبيه المذكور ما اذا كان الملاح صديقا فأهدم الى
أو اجنبي فالظاهر أنه لا يتعلق به ضمان لان الوضع في السفينة ليس بشرط لان العدم من الصديق هناه
الموت واسني منه أيضا كبره بالنسبة لاقصص ولذا بان من حيث عدم تحمل الله فله اهما ذكرا المصنف
بقوله (وان جلا أنفا واما لاني سفتين مارتعدا كسرهما) الا ترى قول لاصل وتعدا اصطدام
بموت غايبا قصص منه لواحد بالترعة وديان الباقي وضمان الاموال والسفارات) حاله كونه
(بعدد من أهل الكامن الاحرار والعبيد معاهما) فلو كان في كل سفينة عشرة أنفس وارتعوا أو جلا

في اقامته ملاحا لاسفينة تشد في اركله الهبة (قوله فاعلم انه لا يتعلق به ضمان الخ) ما استظهره مردودا واضر
الميرتب على غرق السفينة اشتمل الضرر والحاصل من المركوب (قوله اقصر منهما الواحد بالفرقة) ولو مات أحداهما دون الاخر اقصر من
بشاه على ايجاب القصص على غيره لان نصه

وله كل من المالكين مطالبة بأشبهه بالكل) أي لتقصير فدلحلت عنه وما قدم في ضمانه وقد شارك في الاتفاق غيره فضمننا نصيب (دوره)
ن كانت اعداءهم ولطفوا بغيره فان على مجرى الصادة شرط وجوب الضمان عليه (٧٩) أن يكون مفرطاً فان لم يكن مفرطاً فهل

نصف من أولاته وقولان حكمه الحاملي في المجموع
ن ينفق في تصريف المال بما
إذا كانت السنية واقعة
في شهر ربيع فان أوقفه
نهرض في خدمته أخرى
فهو كنفق في خارج ضيق
فضره انسان لفريقه
(قوله وقضية ترجع
العشر والاعم) وجرم
به صاحب الاروا (قوله)
قال الباقر في شرط اذن
المالك في حال الجواز)
دون الوجوب (قوله فلو
كان لمجور ولم يجز القاذق
محل الجوز) ويجب
محل الوجوب (قوله فقياس
قول أبي عامر العبادي
الخ) أشار الى تعصيه
(قوله ويجب القاذق سلامة
حيوان الخ) امتنع
الباقر في هذا لاقامه
ان جعلت الحيرة في عين
الغار وح السلاح ونحوه
فهو غـ بلائق وان توف
على اذن صاحبه فقل بان
فصل الشرع قال انه
يحتاج الى اذن المالك في
حالة الجواز وهي ما اذا
حصل هول تخيف منه
الهـ لئلا ينع غلبة السلامة
دون ذلك الوجود وهي
ما اذا غلب الهـ لئلا ينع
بطرحه بخضاران

للمال وجوب في كل شيء بعد ابداء اهل المومن عشر بن بالقرعة تسع ديات ونصف (وعلى كل واحد)
نهما (نصف في مائة) لا ينفق في مائة من مائة (واحدة) فانها مائة نصفها
ن (ملا) بدل (نصف) بدل (ملا) كسرى في الدين (ويقع القص فيما يشتركان
ن) وان تعد الاصلاد على الجاهل فلا بد من جلت فشيء محذور حكمه كاسر الا انه لا يوجب قصاصا
ن يكون اذ لم ينفق على العاقلة مغفلان لم ينععد الاصلاد بل في انهما يجريان على الرج فاعطى أولم علم
ن راجع من ان قرب بغيره من سبعة الاخر فالدابة على العاقلة تخففة (وان كان السبعة ثلثان لغـ ورمها
ن بعد اثنان في كل) نهما (نصف فتمت على المالكين والكل) من المالكين (مطلبة) أمينة
الكل) كل مطالبته بالنصف ومطالبة أمين الآخر بالباقي (وهما يتراجعا) يعني اذا طالب أمينه
الكل بالدين يرجع على أمين الآخر بالنصف وان كان الملاح عبد من الضمان يعاقب بدينهما
مرح به الاصل (فان اصابه ما لا يضره ما ظان ضرايا سيرا) هما (ليرج شديدة لتسبب في مالها
السن) أولم بعد لاهما عن صوب الاصلاد مع امكانه أولم يكمل عدته من المال والالات
ن (فان كان اعداءها) (كذلك) أي مثل ما لم يكن لاقصاص (وان لم يقصر وغلب الرج)
ن (فلا ضمان) لعدم تقصيرهما كما وحصل الهلاك بصاة غلبة الدابة كاسر
ن لا ينشأ بالعام سواء أوجد منه ما قبل بان يراه ام ما جرح أو موجد وعجز عن الحفظ أم لا كما
ن راجع الى الشا فها جرح وسيرنهما (والقول قولهما) يعني ما عند الثاني في (انما غلبا)
ن الاصل (وان تعد احدهما) أو قرض دون الآخر (قائل) نهما (حكمه وان
كانت اعداءها مبرورة) والاخرى سائرة فقدمتها الاثرة فذكر سرهما (فان ضمان على مجرى الصادة
ن فرع) لو (نصف سنية عدا اخروا على الغالب) كالحرق الوازع الذي لا يدفع له فخره انسان
ن (اقصاص) أو الدابة المغلطة على الحارث (وتزعم الاصلاح) اهما أو اقصر اصلاحا لهما لكن بما
الامتناع في كاهن من التقيد السابق وصرح به الاصل (شبه عدو فأتى صاب) بالالة (غير موضع
الاصح) أو قدما من يده جرحه (نظره خطأ بمحض) فرع) لو (ثلاث سنية) سبعة عدل
فانما انسان (عائرا) أو دونا (أغرقها من بعض النكاح) لان الفرق حصل بقول الجميع
لانه نقاد غارق مالم يورى صدق من نفسه ثم أزمته آخر ولولا الاؤل ما أزمته حيث حكم بانه ملك لثاني
بان الضمان يعترف به اهل بالبلات الاصل رابعة الامة بخلاف المالك (وهي) ضمن النصف والاعشر
وجان) كل جهر في الجلاذ زاد على الحد المشرع وذكره الاصل وقضية ترجع العشر
(فصل مجرور) اذا اشترت سنية فها متاع وركاب على غرق ونحف هـ لال المتاع (الناه بعض
المتاع في العسر لسلامة البعض) الآخر أي في حالها فالقيني بشرط اذن المالك فلو كان لمجور لم يجز
القاذق لو كان مبرورا لمجور وعابه نفس أو لم كاتب أو ارباب مدامون لم يجز القاذق الا باجتماع
الغناء والرهان والتمنن والابدوا والمكاتب والاسود والمادون قال فلو رأى الولي ان القاء بعض أمة
مجرور به بانه فقياس قول أبي عامر العبادي فيما لو انف الولي اسبلاه غلب على المالك ان
الزوجة انقطعت مجزوا عنها انتهى (ويجب القاذق) وان لم ياذن مالكه فاخف الهالك (سلامة
حيوان) عتيم بخلاف غير المحترم كبري ورمذون حصن (د) يجب (القاصسون) ولجوترا
(السلامة آدمي) عتيم (ان لم يكن) في دفع الفرق (غيره) أي غير القاء الحيوان فان أمكن لم يجب
القاذق لاجز قال الاذرى نعم لو كان هناك أسرى من الكفار وظهور الامير ان المصلحة في قتلهم فينب

الاقاصم فمضى على اذن صاحب المطر فان لم ياذن كان له مبر طرحة في نظيره من المضطرب الى الساعاء فلا ضرر وفلو لم يكن ثم الاصلاح فله
الطرح لئلا يوجب كالأول المالك حثك وان لم يكن اذن غلبه ان عليه ضمان الطعام كأي سار صرود عدم الاذن (قوله قال الاذرى
ن لم يكن الخ) وهو غلط

(قوله قالوا في أن وثقى الله تعويم (٨٠) الانس والانس تعويم) انشأ الى تعويم قوله ويعني بالانس في حال الخوف بلاذن

من مالك) يظهر أنه لو كان المال لمجور وعا به غراؤ جنون أو سفة يدوبه حيث ساعه ركوب البحر وعاب على نفسه أنه لو لم يمارح به لضررت السك فقه هل ذلك سافه؟ كثر المال أو بعضه لانه لا يضمن اذا ظهر مدونه ولا يرد أن يقال شغل هذا النوع والاهمل في الغرض وهذا ظاهره. ويتضمن الخوف في تأمل السالط وعلية الفزع يروج الفزع ولو لم يفسد ذلك فله الاذرى وقال الفريضة لا تشبه قوله بخلافه لو انشأ بانه أي المعتبر بشرط أن لا يتعلق به حق الغير كرهن (قوله أو على أن ضامنه) خرج ما اذا قال أن متاعا على البحر على أن ضامن أو أو انشأ أو على أن أحد من فقه فنه لا يضمنه فقد دل الزركشي بعد قول المتوج أو على أن ضامن هذا غير كاف بل لابد من رابا فقول ضامن أو ضامن له وتكون المصنف حقه استعانة بما ذكره في نفسه قبله (قوله أعنت عبدك على كذا فاعتق أو طاقز وجعل على كذا ضاقي) قوله وقول الجبني لابد من أن يشير إلى ما يلحقه (الح) أنشأ إلى تعويم تعويم على قال لابد من استمراره

ان يبدأ بانفسهم قبل الاستعانة وقبل الهديان المحرم قال وينبغي ان يعرف في الانشاء تعويم الانس والانس تعويم المتاع والحيوان ان أمكن حفظ المال ما أمكن (لا يبدل حار) أي لا يجوز انشاء تعويم السلة الا حار بل حكمه لو اوجد في كذا (وان لم يبق) من زمة الا لا حتى غرق السلة (فوق) يعني (ثم ولا ضمان) عليه كما لو سلم مالك الطعام انشأ حتى مات (ويعزم) على النقص (القاء) المال ولو لم لا ضرر لانه اذا اعتزل (ويعني بالقائه) على غيره (في) حال (الخوف) (لاذن) من مالك لانه أنفد في غيره وبغيره من غير ان يضمنه الا انشاء فصار كذا كل الضرر طعام غيره وبغيره بخلاف حاله اذا بذنه أو ألقى في نفسه ولو تضمن الخوف بغيره كان بالباطل أو بزوج وفارقه هذه حيث سلفه المضطر اذا أطعمه ذلك الطعام فغيره بان الطعام ثم دفعه في النار لانه لا يضمنه الا في (فوق) تعويم (لاذن) (في السبنة) أن متاعا على البحر وعلى غيره أنه أو على أن ضامنه (قوله) فيه (لانه ضامنه وان لم يكن المتضمن ضامنه) ولم تحصل الله لانه التمس انشاء الفرض صحيح بمرض فصار قوله أعنت عبدك على كذا فاعتق (ومنه) قوله لم يضمنه (أطلق الاسير) (انه) ضامن (اعتق عن النقص) (ولن له طعم) (ألم هذا) الجائع (ولان) كذا أو على أن ضامن كذا) فاب سؤله (فلم يضمنه) ما لزمه بخلاف ما لو انشأ على قوله أن متاعا على البحر ونحوه ففعل لا يضمنه لعدم الاستمرار وفارق ما لو قال أذني بان نفع الا ان يضمنه بخلاف نفع الا ان يضمنه بخلاف ما ذكره هناك لو قال بيع من زمة انشأ على أخرى حيث لا يضمنه على الأصح لانه لا يظهر فيه غرض ذكره في الضمان وفي الخلع (وهذا ضامن حقيقته) (الاقتداء) من الهالك لا الضمان المعروف وان سمي به اذا يضمن ما لم يجب قول الجبني لابد من أن يشير إلى ما يلحقه أو يكون معلوما والا فلا يضمن الا ما يلحقه بضمانه فقه فقه وتعبه برأ المصنف فيما يأتي بالكتاب حسن بخلاف تعبيره بما قبل كان فقد قال النوري تهذيبه انه يذكر المعروف في الغالب كبلان الركن أو كبلان الأبل خاصة وقيل لا كبلان الدابة (وانما يعني) الناس (بشرط ان يخاف الفرق) فان لم يتقدم بضامن كذا أو انس عدم ما ذكره ففعل (وان لا يضمن مالك الفائدة) أي فائدة الا ان يضمنه ان يضمنه الناس أو جني أوهما أو أحدهما أو المال أو أوبم الجميع بخلافه اذا انشأ من مالك (فلو كان كل ما يضمنه) (فقال) لم يضمنه (ثم) لم يحل للماني بوجها (أن كذا) أي متاعا أو بعضه البحر (وأنا ضامن) فاعا (لم يضمنه) (ثم) لم يحل للماني لا بذنه فعل ما هو واجب عليه لفرض نفسه فلا يضمنه حتى به عود كما لو اضطر كل طعامك أو انشأه لك أو كذا لا شيء على النفس ولا يحل لك كل الاخذ (فوق) أن متاعا على البحر (وأنا ضامن) (لو كان الضمان) أو على أن ضامنه أو أنوار كتابها أو أن ضامن له وهم ضامنون أو أنوار كتاب الضمان ضامنون كل على متاعا أو كذا أو على أن ضامن وكل منهم ضامن (لزم الجميع) لانه لزم (أو) قال (أو) وكما لا يضمن ضامنون (لانه ضامن) وان لم يضمنه كل ضامن (وان أراد) به (الاخبار عنهم) أي عن ضامن سابق منهم (فقدوه) فيه (لزمهم وان أنكروا صدقوا) وان صدقوا بعضهم فلكل حكمه (وان قال أنشأ عنهم) الضامن (نقطة برهانهم وان ضارا) لان العقود ولا توثق وان قال أنا وهم ضامنهم وضمتهم عنهم باذنهم طوابع الجميع فان أنكروا الاذن فهم المصدقون حتى لا يرجع عليهم صرح به الاصل (فان) وفي نسخة وان (قال أنا وهم ضامنون) (وأصح) أو انشأ من مالهم أو من مالهم (الجميع) لو قال اضطره على أن يضمنه مالك أو أن يضمنه مالك من مالها الجزء الا ان والصرح بقوله أو من مالي أو ان يضمن بقوله من مالهم في الاذن من زبانه (وان قال أنا وهم ضامنون) (ثم) انشأ لاقائه بانه أي انشأ (فول يضمن الجميع) لانه باشر الاذن (أو ضامن) عملا بنسبة الضمان (وجوهان) حكى الزاقي الاذن من القاضي أبي حامد وقال الاذرى انشأ من الامم وقال أن متاعا على نصف الضمان وعلى فلان ثلثه وعلى فلان سدسه لانه النصف صرح به الاصل وهو معلوم محماس (وتعني

قوله قالوا في أن وثقى الله تعويم (٨٠) الانس والانس تعويم) انشأ الى تعويم قوله ويعني بالانس في حال الخوف بلاذن من مالك) يظهر أنه لو كان المال لمجور وعا به غراؤ جنون أو سفة يدوبه حيث ساعه ركوب البحر وعاب على نفسه أنه لو لم يمارح به لضررت السك فقه هل ذلك سافه؟ كثر المال أو بعضه لانه لا يضمن اذا ظهر مدونه ولا يرد أن يقال شغل هذا النوع والاهمل في الغرض وهذا ظاهره. ويتضمن الخوف في تأمل السالط وعلية الفزع يروج الفزع ولو لم يفسد ذلك فله الاذرى وقال الفريضة لا تشبه قوله بخلافه لو انشأ بانه أي المعتبر بشرط أن لا يتعلق به حق الغير كرهن (قوله أو على أن ضامنه) خرج ما اذا قال أن متاعا على البحر على أن ضامن أو أو انشأ أو على أن أحد من فقه فنه لا يضمنه فقد دل الزركشي بعد قول المتوج أو على أن ضامن هذا غير كاف بل لابد من رابا فقول ضامن أو ضامن له وتكون المصنف حقه استعانة بما ذكره في نفسه قبله (قوله أعنت عبدك على كذا فاعتق أو طاقز وجعل على كذا ضاقي) قوله وقول الجبني لابد من أن يشير إلى ما يلحقه (الح) أنشأ إلى تعويم تعويم على قال لابد من استمراره

فلو جمع عنه قبل الاقامة لم يضمنه ثم قال ولم يضمنه (قوله أو ضامن عملا بنسبة الضمان) انشأ الى تعويم

(وجهد الباقى) الماسر (وعلى هذا القياس) فلو جرحه ثلاثة في الزدة ثم أحدهم في الاسلام لزمه سدس الدين وهو الباقي ولو جرحه اثنان في الزدة ثم أحدهما في ثالث في الاسلام لزمه سدس الدين وتوزم ثلث الثالث تلكها هو الباقي (وان اختلف الجراح) من واحد (خطأ وعدا) وشركه غيره (بان جرحه خطأ ثم جرحه مع آخر عددا انصافا الدين يتخفف على) وفي نسخة عن (العائلة نصف ما على جراح المرتين وس عليه كل من (الزدة) السابقة فلو جرح شخص آخر عددا ثم جرحه مع ثلاثة عددا انصاف الجميع ثم اربعوا الزدة وتخفف على عائلته جراح المرتين نصف ما عليه (وان جرح عبد زيد) وهو حر (ثم قطعت يد العبد) بان قطعه بغير (جرح العبد) عددا وما من العبد بالسراية) سواء امانت يد وعرو به أم لم يمتوا (فعل) القاطم) ليد العبد (فيمته ويخصم زيد) منها (بارش) نقص (اليد) لور ود القاطم على متعلق حقه قبل ان يتعلق به حق عمرو (وهو) أى الارش (مانقص من قيمته) يقطع يده لان نصف قيمته لانه يلزم عليه أنه لو قطع يد زيد اخذت بجميع القيمة وليس بجراح وان الجراحة اذا صارت نفسها سقط اعتبار بدل الطرف (ويضارب) زيد (عراقى الباقي) من القيمة (بما بقي) له فلو قطع العبد يد سدس جرح

(نوله فان مات أحدهما بصلوته) أى دية

وأخرى من آخر وقد قطعت يده بينهما وجب لكل خسون بعيرا فاذا فرض ان نقصان يده بقدر عشرة أبرة دفعتاها للزاد وبقى له أو هون ولثاني خسون فتقسم بينهما بقية قيمة العبد انصافا (وان جرح) شخص (ثلاثة عددا ثم أحكم هو أو غيره) سدسا أو سدسه انفتح آخر ضمن (الاتخاها لك بها كاسرى فرع ينصاف الضمان ما من ومعم) (وان وقع بهيمة في بئر) ولو جرح عددانا (ولم تنصلم) عبارة لا الاصل ولم تنأثر بالدمية بقتل مدة (وماتت بجوعا) أو عطشا (أهدرت) فلا ضمان على الخافر لحدوث سبب آخر كزواله فترسها سبع في البئر (وان تضاربا) أى اثنان (فمات أحدهما بصورة وضرب ضاربه) له (فنفقت دية) واجب على صاحبه (وأهدر قسطا صولته) ولهذا الوسطا بصولته ومات فلا ضمان كما صرح به الاصل (وان دخل بغير علم بغيره) بغير من (مقر وبن) يحل (لخفهما) يحبه الحل (أهدرا) بخلاف ما اذا عرف بالفساد في ضمن ما لم يكنه انقصيره باطلاقة والاصل صر وزر ذلك تخلف أحدهما والآخر قريب (العارف الخامس) (حكم) (السحر وله حقيقة) لا كائنا نسل أو تم قبل ويدل ذلك الكتاب والسنة العيص والساحر قد بانى به هل أذول يتغير به حال المحسوس وفرض عوت منه وقد يكون ذلك بوصول شئ الى يده من دخان وغيره وقد يكون دونه ويجرم فدهله بالاجماع (ويكفر معتقدا باجته) فان تعدد (تعلما أو تعلما أو فعلا) في نسخة فان تعلله (اتم) فكل منهما حرام لخوف الاقتتان والاضرار بالناس بل ان احتج فيها على تقديم اعتقاد ككفر قال في الاصل نقله الامام وغيره ولا ينهوا السحر الا على فاسق ولا تنهوا الكرامة على فاسق وليس ذلك بمقتضى العقل بل مستغاض اجماع الامة (وتحرم الكهانة) أى تعليمها وتعلما (والنجيب والضرب بالرمل والحصى والشعر والسحرة) كذلك (مدلولها) أى المذكورات أى اعتناء أو أخذ العرض عنها بالنسب الصحيح في حلوان الكاهن والباقي يعتنوا والكاهن من يتجر بواسطة النجم عن الغيبات في المستقبل بخلاف العراف فانه الذى يجبر عن الغيبات الواقعة كمن السارق ومكان السرور والفضالة قال في الرضوخ ولا يتجر بحاله من يتعلم الرمل وان نسب الى علم وأما الحديث الصحيح كان نبى من الانبياء يخطا فين وافق شعاة فقال له فدا من علم موافقة له فلا بأس ونحن لانعلم الموافقة فلا يجوز

(فصل انما يحدق) تأثير (السحر) من الساحر (اقراره) لا بالينة لان الامتناع قد تأثر به ولا يعلم قصد الساحر نعم يشتهر بها تأثيره فيما اذا شهد ساحر ان به التوبة ان ما اعترف به فلا يقتل غالبا قاله في الكفاية (فان قال قتلته بسحر يقتل غالبا فالتعاصص) عليه (أو) يقتل (نادرا شبهه عددا) قال (تصدت) به (غيره) فاصبته (لغنا) غالبا اقراره في الثلاثة (والدية) الواجبة في شبهه - العمد والخطا (في ماله) لا على عائلته لان اقراره لا يلزمهم (ان صدقته العاقلة) فوجب عليها اعلابا بصدفها

قوله فرع اعترف بقتله بالعين الخ أي أو الحلال قوله لانهم لا يفتنى الى القتل غالباً ولا نهدها كونه ولا نه لا يدعوى القتل لم الخبث اوراقا
الامام ولهذا نظر وهو ما من أن من توفى نفسه بالقتل لم يفسد صومه ولو كان للنظر (٨٢) أنفى الضمان لا قصده (الباب الخامس
في العاقلة) * قوله والمعنى

في ذلك ان القاتل في الجاهلية الخ ضرب الدية على أولياء القتول لصحة أولياء القتول مع عدم تحميل القاتل ما لم يقصد به القتل كون أوليائه يعزبون بكونه مقتولا فليبروا بكونه قاتلاً ولا لثالث قال صل الله عليه وسلم مالك غنمه فقتل غرمة قوله وخص تحمله بالخطأ وشبه العمد خرج بالخطأ وشبه العمد بدينه العمد فيجب على الجاني لما روى سعيد ابن منصور عن ابن عباس رضي الله عنه حمل المقتول العاقلة عمد ولا لصحوا ولا اعترافاً قال ابن عبد البر ولا يخالف من المجاهلة وقال المارودي لا خلاف فيه قوله وجهات التحمل ثلاث تشمل خطأ الامام ولا تحمل العاقلة جنابة المرد على نفسه ولا على طرفه بل هي حذر قوله يخرج من ابنه ولا يخرج من أبيه قوله فان فقد أي أو كانت امرأة قوله وكذلك فصل شئ نصبت ممن النسب فعلم انه يضرب على عصبته في جنابه ولا يخص باقر بهم بعد موته وان نقل الامام ان الاتخذوا الضرب على

قوله لم أره بصري دلم أره نهمي عنه فان عد عزز ولو قيل بانه يعزرو على قوله لا يؤزل بعد (أو) قال (أمرته بعز) لان السحر كالحرام فان مرض به وتالم حتى مات كان لو ان قاتل بقتله ذلك أي بانه تألم حتى مات أو قر به السحر كالحرام به الاصل ثم يخلف الولي انه مات بصري وأخذ الدية فان أدى السحر (أو) من ذلك المرض (واضح) برؤية من مضت مدة بمحمد برؤيها (صدق) بنسبه وان قال قلت بصري ولم يعين أحدا (عز) لارتكابه بحرام (والفصاح لاحد) لان المسحق غير معين والصرح بلزوم التعز من زيادته * (فرع) * ولو (اعترف) شخص بقتله انما (الباعين فلا ضمان ولا كفارة) وان كانت العين حلالاً لانها لا تفتنى الى القتل غالباً ولا تعد مالكة ودليل انها حق خبر مسلم العين حق ولو كان شئ سابق القدر سبقته العين (ويستحب) العائن (ان يدعوا لمعين) بضع الميم (بالمأثور) أي المنقول وهو اللهم بارك فيه ولا تضرب وان يقول لا تؤذ الابنة ما شاء الله وفي نسخة كبعض نسخ الرضا ما شاء الله لا يؤذ الابنة والامر قريب (د) ان (يفصل جلده عما يلي ازاره بما هو يصب على العين) لخبر مسلم العين حق واذا استغسلت أي طلب منك الفصل فاعداوا قال في الرضا قال العلماء الاستغسال ان يقال للعائن اغسل داخله ازارك عما يلي الجذيمة ثم يصب على العين وما يحال على ان تعير المصنف بفصل جلد لا يطابق أصله (د) ان (يفصل) العين (بوضوءه) أي العائن فمن عاشره فبعض الله عنها انها قالت كان يؤمر العائن ان يتوضأ ثم يفصل منه العبد ذكره في الرضا وفي نسخة أو يغسل بأو الأولى هي المطابقة للاصل

(الباب الخامس في العاقلة) *

ومن عا بالدية وفي جنابة الرقيق (وإنما طرف) أو بعت (الاول في بيانها) أي العاقلة والاصل في تحملها خبر العبد ان صل الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجاني وفيه امر اثنين اقتلتا فاخذت احدهما الاخرى بحجر فقتلتا واما في ما عا فتضى رسول الله صل الله عليه وسلم ان دية جنيته اغرة عبداً وأمة وقضى بدية المرائة على عاقلة أي القاتلة وتلتها بعد موت ذلك في الخطأ أولى والمعنى في ذلك ان القاتل في الجاهلية كان يقرمون بصره الجاني منه ومن عا أولياء الدم أخذت منهم فابدل الشرع تلك النسخة بهذا المال وخص تحمله بالخطأ وشبه العمد لانهم ما يكثر لاسيما في مشاعلى الاسلام فقتل عاقلة لا يضرب وما هو مذكور وفيه واجبات الدية عليهم فقام بهم وسوا عاقلة له قتلهم الا بل بفناء المسحق ويقال لتحملهم عنه العقل أي الدية بقوله يقال عنهم ان القاتل والعقل المنع ومنه على العقل عقلاً ليعمن الفواحي (وجهات التحمل) ثلاث (العصبة) من النسب (والاولى بيت المال) لا غيرها كزوجية وموت الفوق راية ايت بعبته (فلا يفصل القاتل) مع وجود العاقلة فبما تحمل فيلما سر (ولأصوله) ولا (فرع) كالقاتل انما هو كله بدليل لزوم النسخة في رواية لا يرد في خبر المرائين السابق وبراءة الهادي من العقل وفي الثاني لا يؤخذ الرجل بحجر مرة ثانية (كان الجاني ولو كان ابن عمة) أو ممتها فلا يتحمل عنها وان كان يملكها لان البنوة لا تمنع من غير مقتضى إلا ما عا فاذاً جدم مقتضى زوجية (وبقدم) منهم (الاقرب كالإبائر) ولا ية النكاح على الدلي بالابن لا العقل حكم من أحكام العصبية فيقدم من ذكرهم وزعمهم (فاتعق) يتحمل خبر الولد لانه كحكمة النسب (فان عدوا) أي العاقلة من النسب (أولم يروا) بالواجب اذا (نفي فعبته) من النسب (ثم عتق العتق ثم عصبته) وهكذا (ثم عتق أبي العتق ثم عصبته ثم عتق عصبته ثم عصبته) وهكذا (ثم عتق جد العتق) ثم عصبته (وهكذا) الى حيث ينتهي كالارث

عصبات العتق بموته وقال انه لا يخبر غيره اذ لا حق لهم في الولاء ولا الولاء في حسابه فهم كالأجانب قوله ثم عتق جد العتق وهكذا اذا لم يوجد عتق من جهة الامام انتقل الى عتق الام ثم الى عصبته غير أصوله وفرع ثم الى موالى الجردان من جهة الام من جهة الاب وهو الى ذكره للابن بالامام كالأجداد في الام ومن جرى مجراه

ويفارق الانحدار من العبد اذا لم يف بالواجب الاثر حيث يجوز له الاقرار بان لا تقدر ويراث
 العبدية بخلاف الواجب هنا فانه مقدور نصف دينار أو ربعه كما ساقى خالف الاصل وذو الارحام لا يحملون
 قال المتولي الا اذا قلنا بتوريتهم فيحملون عند عدم العصباء كما روي عندهم انتهى وظاهر ان حامله
 اذا كان ذكرا غير أصل ولا فرع (ولا يدخل) في العاقلة (فرع المعتقد) لا (أصله) لما
 رواه الثاني واليهي ان عمر رضي على علي رضي الله عنهما بان يعقل عن مولى صبيته بنت عبد المطلب لانه
 ابن أحمادون ابنها الذي بر واستمر ذلك بينهم وقيس بالابن غيره من الابناء وصحح البلقي في انه ما يدخل
 قال لان المعتقد يحمل فيه ما كالمعتق لا كالخاني ولا تنسب بينهم وبين الخاني باصله ولا فرع (ويعقل
 عتيق المرأة) الخاني (عاقلتها) الذين يحملون الله به عنها وجبت كالنم المأم تكتن أهلا تزوج زوج
 عتيق تامين تزوجها (ومن اعترف بانساقه ما لم يصحبه) دية جنايته (ان لم تكن ذكبه البينة) والا
 فالحكم له اذا اؤتمنت الله به عتيق لانه لا يورث بل يورث به (فان مات معتق) له وكان واحدا (عن عصبته
 ضرب عليهم حصه واحدة ربع دينار أو نصفه) بحسب الحال فالمعتق كعتق في ما عليه كل سنة لان الولاء
 يلزم لكل منهم فان كانوا اغنياء فعلى الكل نصف دينار أو نصف ربع دينار أو بعضا بعضا فعلى
 كل غنى حصته من النصف ولو كان الكل اغنياء وعلى التوسعة حصته من الربع ولو كان الكل متوسطين
 (فان مات) واحد منهم أو جميعهم (فعلى كل رجل من عصبته مثل ما) كان (عليه) من نصف أو
 ربع بحسب حاله بناء على ان الولاء لا يورث بل يورث به (فان مات معتق) له وكان واحدا (عن عصبته
 حل كل) منهم (حصه ثمانية من نصف دينار أو ربعه) فلا يوزع عليهم ما كان يتحمله المعتق بتقدير
 حياته بخلاف مأمراة لان الولاء يتوزع على المعتقين فيوزع عليهم القدر المتحمل بخلاف عصبته المعتقد
 لا يوزع على الولاء عليهم اذا لم يورثوه بل يورثونه كما سرقه الولاء في حصه كالتسبب (ولا يعقل عتيق ولا عصبته)
 عن معقده اذ لا أثر

(قوله قال المتولي الا اذا قلنا
 بتوريتهم فيحملون الخ)
 أشار الى صحيحه موكب
 عليه قال لا ركعي كالزاري
 وعلى هذا فيحملون في
 زماننا لما سبق في الفرائض
 وجرى في الأثر بفعلهم
 بعد العصباء وقال الا من
 الام كذا الرجم لا يتحمل
 الاعد فقد العصبه (قوله)
 وقيس بالابن غيره من
 الابناء) ولا يتحمل
 المعتق عن عتيقه سيما عتاقه
 اياهم فلو بالنسبة الى فروعه
 وأصوله منزلة جنات

• (قوله) • (جرح ابن عتيقة) أو يورث (وجلا) خطأ ثم انجز الولاء بعتيق أبيه) الى موال أبيه (فان
 الجرح) بالسراية (فعلى موال الام بدل اوش الجرح) لان الولاء حين الجرح لهم وراد لفظا بدل بلا فائدة
 (والباقي) من الدية ان كان (على الخاني) لحصول السراية بعد العتيق بجنايته لعل موال أمة لا يتقال
 الولاء عنه قبل وجوبه ولا على موال أبيه لتقدم سببه على التجار ولا في بيت المال ولو وجده موالا بكل حال
 ولا تحمل العاقلة على خلاف القياس فتنسقط بالثبوت كالتقصيص ثم انجز الولاء ثم مات الجرح بالسراية بقرعة موال
 قبل التجار فلو كان الجرح قطع أصبع فسرى الى الكف ثم انجز الولاء ثم مات الجرح بالسراية بقرعة موال
 الام موش الاصبع وهو عشر الدية بمأزاد قبل التجار وهو أربع عشرة اشارة لان السراية الى الكف
 حصلت حين كان الولاء لهم فكانت كاصل الجرح اخصر صرح به الرافعي أما اذا لم يكن بان بقاى ساوى اوش
 الجرح الدية أو زاد عليها كان قناع يده أو يده ورجليه ثم عتيق الاب ثم مات الجرح فعلى موال الادبية
 كله لان الجرح حين كان الولاء لهم وجب هذا القدر والمغفران لا يزدق والواجب على موال الام
 بالسراية الماحلة بعد التجار (فان مات) الجرح بالسراية (ودرجه) جرحه (ثانيا) خطأ
 (بعد عتيق الاب فعلى موال الاب نصفها) الاولى باقيا (أيضا) أي كما يجب على موال الام اوش الجرح
 (وكذا لو جرح ذي سلمة خيلا ومان) الجرح بالسراية (بعد اداسمه) أي الذي (فعل عاقلة الذين
 مات من الجرح) لانهم عاقلة حين الجرح (وباقى الدية) ان كان (عليه) لما سرق ثقله وقوله
 ساسمنا لدمارة الاصل رجلا (فان مات) الجرح بالسراية (ودرجه) جرحه (ثانيا) خطأ
 (بعد الاسلام فعلى عاقلة المسلمين نصف الدية وعلى عاقلة) (الذين نصف) الاخر (ان لم يكن
 الارض أقل) منه (فان كان) أقل منه كارض وضحة (فعلهم الارض) فقط (والباقي) من
 النصف (على الخاني فان كان) جرحه (الثاني مذهبنا لكل الدية) على عاقلة (المسلمين) بناء على

قوله وعلى الثاني خري القنوي وغيره والعهد أشار الى تصحيحه قوله أو أعسر أو أودعت أهليتهم لقوله أو صغر أو جنون
قوله وعلى الثاني خري القنوي وغيره والعهد أشار الى تصحيحه قوله أو أعسر أو أودعت أهليتهم لقوله أو صغر أو جنون
أزغوها (قوله على بيت المال) تصديق الإمام كصدق العاقلة حتى يجيب بيت المال (٨٥) كما وثبت بينه فكان كذبه وجب على مال

الجانبي (قوله والمأمن) (قوله
أي والمأمن) (قوله
وبعض) كما قاله الباقر
وهو ظاهر (قوله قال لبناء
العمل على الموالاة الخ)
فما عا له نظرتان الأصحاب
لم يقيدوا المناصرة بالظهور
والمناصرة قد تكون بالقول
والرأي كما في المهرم الذي
لا يستطع الخروج من
بيته والغائب عن البلد
لمول عمره ش (قوله
ويستأمن) (قوله في
عهده مدة الاجل بان زاد)
أي العهد على مدته (قوله
لا تقطع المناصرة بينهما)
باختلاف الدار ولان
التفريق تفعين والحري
لا يضمن ما ينقله فلان
لا يضمن ما ينقله فبيد أولى
(قوله قال لا ذرى ومقتضى
كلام القاضي الخ) أشار
الى تصحيحه (قوله بان تعدل
أخذ الشكل أو الباقى منه)
أي ولو بالغت منه ظلماً أو
كان ثم صرف أهم وكتب
أي لا يمنع صاحب الشوكة
دفع العقل من بيت المال
لم يكن على الجاني شيء كما لو
استغفرت العاقلة من دفع
العقل لا يؤخذ من بيت
المال ولان الجاني قال بالبر
السراج في شرحه واثبات
قائده ان لاتسع العقلة عن

ان من حرج ثم قتل بذل ارض حرج في الدية وتولد بعد الاسلام فخرج جمع آخر خطأ أهليه نصف الدية
بجرحه من حرج الاسلام وهي الربع على عاقلة المسلمين وعلى عاقلة الكافرين ربع ان لم تكن حصة حرج
الكفرون الربع والاعقلهم قدر الارض والباقي عليه من حرجه الاصل (وان تحلت) ممن روى السيد
فأما شخصاً فان (ردة أو اسلام بين الرضى والادبية) وان اتصل الردة أو الاسلام بالادبية (فالدبية
مالة) لا على عاقلة لان شرطاً لتحملة ان تكون سالمة لولاية النكاح من الفعل الى الفوات (ومن حفر)
وكان بعد اوديا (بترعداً وما أوردى صدا فتعق) العبد (أو عتق أو أوجر ولاؤه) الى موالي
أبيه (أو أسلم) الذي (ثم) بعد العتق أو الاسلام (تردى وجعل) في البئر (أو أصابه السهم)
فإن (مخن) الحافر أو الرأى الدية (في ماله) فلا تجب على السيد لا تقال العبد عن ملكه قبل
الوجوب ولا على العاقلة لاسرى التي قبلها أو الصريح عاقلة حفر الذي من زبانه (وان حرج عبد جلا
خطا باعته سدده فذلك) منه (اختياراً للعاقلة فبزمه ان مات به) أي بالجراح (الاقبل من ارشها) أي
المراحة (وفتته) أي العبد (وعلى العتق باقى الدية) ان كان لأعلى سدد مولاه على عاقلة لمار
(وان مات) حرج (بجرحه خطأ أو قداراً جرحه) بعد حرجه (فلا أقل من ارض الجرح والدية على
عاقلة المسلمين والباقي) من الدية ان كان (في ماله) فلو وقع بعده على عاقلة نصف الدية والباقي في ماله
ولو وقع فيه ورجاه فعلمهم بالدق لا شيء عليه ولو جرح وهو مدم ثم أسلم ثم مات الجرح فالدية في ماله
اذ لا عاقلة للمرد (وان تحلت الردة) من الجراح (بين اسلامه) وتبيل موت الجرح (فول على
عاقلة جميع الدية) اعتباراً بالاعرفين (أم) عليهم (ارض الجرح والزائد) عليه (في ماله) لحصول
بعض المصارية في حالة الردة تصير شهيداً في التحمل (قولان) قال الربيع أصحهما مذهبى الأول به
فلم يجعاً عن عاقلة يداو عليه يستثنى ذلك من اعتبار كون العاقلة أولياءه للنكاح من الفعل الى الفوات
وعلى الثاني خري القنوي وغيره وهو العهد (فان فقدت العاقلة أو أعسر أو أودعت أهليتهم لم يبق الجرح
على بيت المال) عن الجاني المسلم كما لو تولى أو وارثه أو وارثه اعقل عتقاً أو (لا عن ذى سرمد)
كما لو تولى أو تولى موضع قبله لمأناً (ل) تجب الدية (في ماله ما في حله فان مات حلت) كسائر
الوجوه والمأمن في ذلك كما تذى (الطرف الثاني في صفة العاقلة) وهي خمس التكليف وعدم
الفسخ والحري بقوله كوروا اتفاق الدين (فلا يبعد على ماله ومقتضى عدمه وان عمل) أي كسب
(ورق) وبعض كما قاله الباقر (وامر أو شئني) لعدم أهليتهم للمصرة ولعدم الولاء بقولان الرقبي
لا يملك الكتاب وان ملك لأبى أهلاً للعاقلة (فلو بان) الخفى (ذكر اغرم حصته) التي أداها
غيره اعتباراً بما في نفس الامر كما في شاهد النكاح وليد يوضح الباقر خلافه قال لبناء التحمل على الموالاة
والمناصرة الظاهر وقد كان هذا في سائر الشوب كالان في فلا نصرة به وظاهر انه يرغبوا للمحقق لا للمؤدى
ويجوز المؤدى على المحقق (ولا) بعقل (مسلم عن ذى) لا (عكسه) لما مر (ويعقل
مردى وصرفى) أي بعقل كل منهما عن الآخر كما ينواران لان الكفر كماله واحدة (د) يتعقل
(ذى معاهد في عهد مدة الاجل) واعتبر الاصل زبانه قد عتق العبد على الاجل فخرج به ما إذا نقصت عنه
وهو ظاهر وما إذا سارته فقد عتق المانع على المفتى ويكفي في تحمل كل حول على انفراد زبانه العهر
على قال لا ذرى ومقتضى كلام القاضي وغيره ما ذكر من تحمل الذي يتخوه عمله اذا كانوا في دار لانهم
منحسناً (لحري) فلا بعقل عن ذى ولا معاهد ولا بعقلان عنوان اتفقت ملته لا تقطع المناصرة
بينه ما يختلف الدار (واذا فقد بيت المال) بان تعدل أو أخذ الشكل أو الباقي منه (فعلى الجاني) الضمان
كرها لا تفرع بمأذ كره القنوي في شرحه من ان العاقلة اذا تمت أخذت الدية من الجاني قال وهذا خطأ وقال الباقر بل تؤخذ من
الجاني وبزلفه الخاتمة منزلة التقدير لم أومن تعرض له وقال لا ذرى الظاهر ان حياولة الظلمة دون أمواله كصفه ولم أره صرحاً وكذا
نفي لم يجوزوا فبهم ولكن ثم مصرف أهم وقد وثقة

قوله لان مادونه تائه ولان نفقة المعسر نصف نفقة المورس قوله وتبعه الغزالي وغيره حزمه في الحاروي الصغير والاولاد وغيرهما وقال
العمراني في مسأله المشرقة الشئ (٨٦) أو لمادون الذي يعمل العقل هو من تلك من المال لا يقب على الدوام والفقير هو من

لا عين من المال ما يكفيه
على الدوام وجرى عليه في
البيان من غير عزوه له
قال لا ذرى وقوله والفقير
الآخر مشكل ولعل
المراد المتوسط وانما وقع
في النقل خلل وما ذكره
العمراني استنبطه ابن
الزعة من كلام الأصحاب
من غير نقل فقال يتعين أن
يكون المراد بالفقير هاهنا من
لأنك كفايته على الدوام
اه واستدل ابن الزعة
بعدم قول الأذري وأهل
المعاد المتوسط فنسب قوله
اشمول جهة الفصل لهم
لأنه من مقتضى التصيب
قسم قلبه وكثير دين
الجميع المستوفى في الدرجة
والتصيب كالبرهان قوله
فرع الواجب أي أخذ
من العاقلة وقوله وبشترى
به لابل لأنها الواجبة قد
ذكرنا في أوائل الديان
أن ابل العاقلة تختلف
أنواعها وجب على كل
منهم من فرع الاله حتى لو
اختلف أنواع ابل الواحد
منهم يؤخذ من أغلبها
من الجميع بانقضاء ابله
أراد أن يعلم من نوع
آخر غير ما يقبده أكبر
المتحقق على قوله أن كان
من غالب ابل البلد أو
القبيلة قوله كان كان
أي لأنه من حق ما يتعاقب

بالحلول وما انفقت به كانه قوله فاداسلوا كانت الاله على المقر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتحمل
العاقلة عددا ولا بعد ولا اعتبارا هاهنا ومعنى قوله ولا بعد أنتم لا تتحمل عن بعد قوله كالبهائم ولا يملكها من الجاني القابل والكبير

الحرم

الهدم جعلت العاقلة القليل والكثير في غير (قوله - دقت العاقلة -) فلما صدق الحائي قال: أدع على ما اعتزوا به فيما له (قوله
 ثلاث سنين) لانهم اوصوا بمتنق بالخول فتكررت بذكره كان كذا (قوله تكلموا واليهيقي من قضاء عرو على رضى الله عنهما) اي ابن
 عباس وغيره في كتاب ابعاء اولا، وقولت ذلك الاقويع امان قيل لابن المنذر (٨٧) لانه لم ياذكره الا في اصل من كتاب ولا
 سنة نحو انه ان من عرف

المرارة بدل آدمي يتعاقبه العناصص والكفارة (فان اختلفوا) أي العائلة والسيد (في) قدر
 (فما العبد سرق العائلة بينهما) لان الغرامة (وان بلغت مائة) قدر (ديتين أخذت في ست
 سنين) في كل سنة قدر ثلثه نظرا الى القدر (و) تحمل العائلة (امض جناية البعض) أي تحمل
 من يذنب له بقدر حريته (و) تحمل (طرف) أي طرف البعض أي الجانية عليه، وله طرف العبد
 (ويوزع على الواجب ولو صف دينار) على العائلة هذا تقدم في قوله فلوكثر وانقص (ولا تغفل)
 العائلة (وعدا الصبي والمجنون) بما على ان عدهما كغيرهما (وأما الجاني على نفسه) كالزاد أو رضا

[illegible]

١٠ (فصل في إحصاء الحاضر) * من العاقلة في بلد الحنابلة بالآخذين ماله (بل يؤخذ من مال الغائب) أيضا ولا يتأخر حضوره (كالدين) يتأخر بالدين من زبائنه (والأى وأى وإن يؤخذ من ماله (كتب القاضي) أفاضل بلد الحنابلة بعد حكمه عليهم بالواجب (القاضي) أى قاضى بلد العاقلة (بماوجب) بالحنابلة لآبائهم (أو) كتب البير (بحكم القتل) أى بحكمه (لوجب) أى بحكم علمه بالواجب وأخذ منه (فصل ابتداء المدة) * فواجب النفس (من) وقت (الزهرى) لانهما تخرج أو بصرية تخرج لانه ماله على ابتداء الأصل فكان ابتداء أجله من وقت وجوبه كسائر المهور المؤجلة (وقى) واجب (المخرج) القدمة (من) وقت (الحنابلة) لان الوجوب تعاقبها (وطالب) بالواجب (بعد) الاندفاع (لأنه) لو لم يضر وفى الضرب اندمائها وان لم يطالب قبله بالواجب لان التوقف في المطالبة بتبسين شئها لغير الحق وابتداء المدة أبى وقت طلب لئلا يقاس ضرب المدة بالمطالبة ولو مضت سنة ولم تستد لم يطالب بالواجب (د) ابتداء المدة (فيما سائر اليه) الجرح ومن عضواً آخر (من) وقت (السرية) لانهما قطع أصبعه ثم سرى إلى كفة مثلاً فابتداء مدة واجب الاصبع من القطع كالولم يسر وواجب الكف من سقوطه أو قتل ابتداء مدة الواجبين من سقوط الكف وقيل من الاندفاع ورجع الأول من زبائنه وحري عليه المادى الصغير وغيره * (المبارك الرابع جناية الترقين وهى متعاقبة) أى واجبها

أصبح على عبد الله بن قيس ما يقابل فضل الحر وهو من القهقهرة وأحب إليه على هذا البعض فان كان
أشد السقم عليه وان كان معسر الا شئ معني فانما في الميرة فانه تقهقر ارجع الامهات
التي ليسد الاجماع

(قوله كايحيه الامل فدوريات الوفاء) بخلاف المرحون وطرق بينهما بان الزمان جرح على نفسه (قوله اذمنته) قال البلقي بن يسناني
منه قال اقر السيدانه حتى على عبد قتيبه ائف جانيه نكاحا وقال العبد فتنص في الام على انه يلزم العبد بعد العتق القدر الذي تدعى
ما اقر به سيده قال الباقر فقد استجبت في هذه الصورة التعلق بالرقبة والتعلق بالامنة المذهب لكن لم يفرض التعلق (قوله على الامر)
في غده يارش الحناية بالغام بالغ (قوله وللسيد فداؤه بالاقبل الخ) استثنى البلقي مسائل احداها اذا كان العبد غير مبرأ أو اعجماء اعتمد
وجوب الطاعة وأمر سيده بذلك فلا يغديه بالاقبل بل يارش الحناية بالغام بالغ التاخير اذا طلع السب على الاقناع في بد العبد وأقرها
وفرغنا على الاظهر انه لا يصح التناطح (٨٨) قلنا عندنا وأتلفها تعلق الضمان برقبة العبد وبأموال السيد وكذلك قولهم يرقها عند

والكنه أهله وأعرض
عنه قلنا وأتلفها على
الاصح المعتمد وهو متعلق
الربيع (قوله وقته يوم
الحناية) أشار الى تصحيحه
(قوله يدل روت العبد
قبل اختيار الفداء) الفرق
بينهما واضح (قوله وقال
الزركشي) أي كلباقي
(قوله وان جنى ثانيا قبل
البيع الخ) يحتمل ما ذكره
من بيعه مختارا للفداء فان
منع منه لزومه لكل حناية
الاقل من ارشها والقيمة كذا
في الرضوخا وقضيتها
اخبركم بوضع البيع مع
الحناية ولجئتم القداء
لا يلزم فداء كل حناية
والفداء خلاصه وهذا
ما أخذ من قول المنصف
الآتي الا ان كان منع منه
فهو اختيار للفداء (قوله
ونفذنا عتقه) بان كان
موسرا أو باعه بعد
اختياره فداءه فان تعذر
تحصيل الفداء أو تأخر
لفداءه وأقبحه أو صبر على

المالى بعد العفو متعلق (وقته) اذ لا يمكن الزام سيده لانه انما اراد به مع مراعاة ولا ان يقال في ذمته
الى عتقه لانه تعذر ثبت الضمان أو تأخير الجحول وفيه ضرر ظاهر بخلاف معناه لغيره لزمه فداءه
فالذوق وقته طريق وسع في رواية الجانيين فان حصلت البراءة عن بعض الواجب انقلبه بقضائه كايحيه
الاصل في فدوريات الوفاء بخلاف ما ذكره الواجب بخلافه لانه حناية العبد مضافا الى حنائه
بصرفه باختياره ولذا قلنا في المقاص اذا اوجبته الحناية بخلاف الجهة (الاصح ذمته) وان اذن له سيده
بالحناية والالتزام في رفته كدور المعاملات حتى لو بقي لا يتبع به بعد عتقه لمن أقر العبد بالجانيه ولم
يصدق سيده بغيره واجبا بذمته كاسرى الاقرار ومعلوم ما سار جانيه بغيره المبرأ من سيده وأقره على
الامر والارض يجب عليه من واجب حنائه بنسبة حنائه وما قسمه من الرقبة يتعلق به باقي واجب الحناية
في غده السيد بالامر من حصتي واجبا والقيمة كايحيه ما ياتي (ولا يباع) في واجب الحناية الا باذن
سيد والجاني عليه ولا يباع (منه باكثر من الارش) المتعلق برفقته (الا باذن) من سيده (أو ضرره)
كان لم يجد من يشتري بعضه (وللسيد فداؤه بالاقبل من الارش وقته يوم الحناية) لان الاقل من كان
العتق يتأبى عليه غير تسليم الرقبة وهي بدها والارش فهو الواجب وانما اعتبر يوم الحناية حتى يحسن
النص لوجه طلب الفداء ولا به يوم تعلقها واعتبره الى اليوم الفداء لان النص في قوله لا يلزم السيد بل
ما لو كان العبد قبل اختيار الفداء وحصل النص على ما لو منع بيعه حال الحناية ثم نقض القيمة والتصریح
بالتراجع من زيادة المنصف وما قاله القائل والوجه وقال الزركشي انه منصوص على المنصف في ارشاده
وشرحه ايضا (وان جنى) العبد ثانيا (قبل البيع والقداء تعلق به الارش) في غده باقل الامر من
منهما والقيمة وان شاء باعه وزع الثمن عليه ما كان جنى ثانيا بعد الفداء وقبل البيع ساءه البيع أو فداءه
لانه الا ان لم يتعلق به غير هذه الحناية (وكذا ان قاله) سيده (أو اعتقه) ونفذنا عتقه (بعد جانيات
فداء) لکنه من بيعه (بالاقل) من الارش والقيمة (وان مات) الجاني (أو هرب فلا يخفى على
السيد الا ان كان) قد منع منه فهو اختيار للفداء في غده أو يحضره لانه الرجوع عن اختيار الفداء
والتصریح بقوله في غده الى آخره من زيادته (وليس الوطء) لاحتساب الحناية (اختياره) أي الفداء
الاذلاله على الالتزام مع انه لو التزم لم يلزمه بخلافه في زمن خيار البيع لان الخيار من ثبت بفسخه من هوله
لخازن بسقط بغيره وهنات بالشرع فلا يسقط بغيره (فان قتل الجاني نكاحا) أو شبهه (قلنا قلنا)
جانيه بغيره لانها لم تاذن أخذت ساء السيد أو بدها من سائر أمواله (أو عودا أو قص السيد) وهو
جائزه (لزم الفداء) للمعنى عليه

● (فصل في فداء السيد) ● وجوبه (أم الولد) وان مات عقب الحناية لمعنيها بالايلاذ بالولدها بخلاف
الحبس فخص البيع وبيع فيها (قوله فلا تخفى على السيد) على ما لو على السيد وموضع وقدر على احضاره وهو كذلك خلافا
لنكاحي الحسين (قوله في غده) أي لكل حناية بالاقل من ارشها وقته (قوله لانه لا الرجوع عن اختيار الفداء) قال الباقر بن محمد اذا
لم تنص فقتله بعد اختيار الفداء فان نقصت لم يكن من الرجوع ولا قصا على تسليم العبد فداؤه فثبت باختياره ذلك القدر من فداءه
فان قالوا ان ساءه وأغرم النقص قبل ولو كان يتأخر بيعه تأخره بغير الجاني عليه كان أبى وأهرب السيد أو لم يغبره فليس له الرجوع
نكاحا للمعنى المعنى عليه بالتأخير اه (قوله قال الباقر بن محمد الخ) أشار الى تصحيحه (قوله لزومه الفداء العبد) قاله الباقر
قال الرافعي ويحوز أن ينظر في وجوب الفداء عليه ان موجب العمد أحد الامر من أو القود عتقنا أي فلا يلزمه على الثاني وتنبأ اختياره
لزومه الفداء أي ان كان قد اختار الفداء أو منع من بيعه والا فلا يلزمه بناء على الاصح وهو ان موجب العمد القود (قوله يغدى السيد أم الولد)

استثنى الباقي من ذلك أم ولد التي تباع كان استرقها وهي مرقته هنا لازما وهو معدر اذا ثبت جنايته فوجب مالها لتعلقها بالزينة فانه
يقدم حتى يلقى عليه على المرقن فاذا قال الراهن أنا أفندجها على صورة لا يكون فيها مرسا سارا ينفعه بالارتداد في حق المرقن استمرت
مرهونتان بمقتضى الدين استمر الرق في حق مشترجا قوله وشمل كلامه كالملة (٨٩) الآية التي استرد لها سيدها أي مرسا قوله
لكن الظاهر هنا الخ

٥- ذمار على رأى افعال
أما على النص وهو الاصم
فالعبرة بعمق يوم الجناية
قوله والظاهر ان المذخور
عقته كذلك أشار إلى
تخصيص قوله فال زال ركشتي
وسكنوتها عن التعلق
بذمتها أي على رأى
مرجوح في جنايتها لا حيث
لزم المرقن ذمتها بعماله أو
نحوها ذلك كلامه في الجناية
قوله قلت بل انما يشبه
القضاء بالذمة بقية السيد
أشار إلى تخصيصه
استغرق الأرض القيمة
شارك كل ذي جناية تحدث
الخ فان لم ينفسذ لاهها
لأعساره كرهتة فدها في
كل جناية بالقل

٦- الباب السادس في دية
الجنين
قوله وبنتي بنها على ان
ما بعد هدايل منها وهو
أجود قوله وهو كل جناية
توجب انفصاله خرج به
ما لو تلف مال غيره فاشتكا
إلى الوالي وجاء برسول من
عنده إلى بيت أخت المثلث
فأخذها لقرم ما بينت
أشبه أفا جهضت جنتنا فانه
لا تني عليها إذ لم يوجد من

موت البعدان في الأرض وفيتة فإذا ماتت لا تقصر فلا راد ولا فداء (بالاقل من الأرض) من (قمتها يوم
جنايتها) لا يوم احبها باعتبار وقت لزيم فدها ووقت الحاجة إلى بيعها الممنوع بالاحبال وشمل كلامه
كليلة الآية التي استرد لها سيدها بعد الجناية وهو ظاهر لكن الظاهر هنا ان العبرة بقيمة يوم الاحبال اذا
منع بيعها حال الجناية فغير قمتها حينئذ وكالملة قوله فاما وقوف لمنع الوافق بغيره فنفقه والظاهر ان المذخور
عقته كذلك قال زال ركشتي وسكنوتها عن التعلق بذمتها وبشبهه القطع به لتعذر التعلق بقية الجناية
القطع بالتعلق بذمة السيد لا منع بيعها فاذا استكررت جنايتها فاقبل عليه الا فداء واحد وان قد في الأولى
قلت جنايتها الاخر لان احبالة الا لا فداء لم يوجد منه الا مرة واحدة كالأولى في عده جنايات ثم قتله أو أعتقه
(فان استغرق الأرض) الحاصل بجنايتها (القيمة) شارك كل ذي جناية تحدث منها من (جنت عليه) قوله
فيها أي شارك في قمتها ولو كانت قمتها أفا لو جنت جنايتين وأوش كل منهما ألف فكل منهما خمسة مائة
فان كان الأول قبض ألف استرد منه الثاني نصفه أو أوش الثانية خمسة مائة استرد منه تلك أو أوش الثانية
الأول خمسة مائة استرد منه تلكا ومن السيد خمسة مائة تمام القيمة لصبره مع تلك الألف ومع الأول تلك
(ككون المبت) اذا قمت تركت علمها ثم حدث ما بعد من آخر كان حفر بئر عدا وانا فقلت ما بينت فبئرا حرم
المسقى الغرأ وهو بئر منهم حصته (وحل الجناية) غير المستولدة (السيد) يتعلق به الأرض سواء كان
موجودا أو الجناية أم حدث بعدها فلا تباع حتى تنزع اذا عكس اجبارا السيد على بيع الجبل ولا عكس
استطاع (فان لم يفدها) بعد وضعها (بيها) معا (وأخذ السيد) عن الولد أي حصته وأخذ الجنى عليه
حصته (وانما يباع الجاني بالأرض) التقلد لا بالولد (ولمن الجنى عليه) عبارة الاصل ولم يفد السيد الجاني
والله ليس بباعه القاضي وصرف الثمن للجنى عليه ولو باعه بالأرض جاز ان كان نقدا وكذا البلاو قلنا يجوز
الصلح فيها

٧- (الباب السادس في دية الجنين)
والاصل ان خير الصعيين أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة أو أمة يترك ثوبين غرة على الاضادة
البابية وتوتو بنها على أن ما بعد هدايل منها (وفيه أطراف) أربعة (الأول) واجب وهو كل جناية
توجب انفصاله ميتا وهي ما توفيه (فان ماتت الأم) بها (ولم ينفصل) منها جنين (فلا دية)
لأن كان من الانتفاع أو سرقة في بطنها فزال بالجناية عليها لئلا يفسد في وجود الجنين ولجواز أن ذلك كان رجما
فاقتضت (ولا تراهم) اعمامة تخفية كالأنثى في الدين (ولو علم موته) بجر وج رأس ونحوه كزني ينفق
عليها بعد فدها وان لم ينفصل منه شيء (فكأنه فصل) سواء أجنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء أمانت
الأم أم لم لا تحقق وجوده ذكر الأصل موت الأم فهو ولا تقيد (وان خرج حيا فان بقي زمانا لا يتألم)
قمتها (فان خلا شيء) على الجنين سواء أزال أم الجنين عن أمه قبل القائه أم لا لان الظاهر أنه مات بسبب آخر
(أو بقي زمانا لا يتألم) فمضى مات (أو مات في الحال أو تحرك) تحركا شديدا فقبض يده بسطها (ولو حركه)
مطروح لا يتألم (فان دية كالملة) على الجنين (ولو انفصل الجنين) (لدون سنة أشهر) لا تأتينا
حياته والظاهر موته بالجناية بخلاف مجرد اختلاجه لاحتمال كونه انتشرا بسبب الخروج من البطن (وان
خرج من بطنه فمضى على الجناية) وان لم تكن حياته مستقرة (أو بجناية واحدة مستقرة فالعقاص)
عليه ولو قل من بضاهاة على الموت (والا) بان كانت حياته غير مستقرة (فان قاتل) له هو (الأول) أي

(١٢) - (استي الطالب - رابع)
واحد منها ما لو حبس الطر من اقزاع وغيره (قوله ما توفيه) أي انفصاله
لذلك (خرج جبالا) اما لو انفصل بعضه بالجناية على أمه وصاح ثم مات قبل الانفصال فالخرج عنها الجبال فتروا لارائه فقه طين
له (أو بقي زمانا لا يتألم) لم يعتبر بضاعه الا باليوم وهو يشهد لما تقدم تصحيفه في مسألة الاربعين شرح الوجه (قوله والا فاقاتل)
له هو (الأول) لانها لينة بينه وبين كلامه في الفرائض والعدة كالملة عليه جماعته منهم الزكشي بقوله والصواب انه لا تانقض بين البابين

[illegible]

الفرق الحين كالمهذين علمت حياته وكتب انضالاجب ثم غير القراءه في عتابه الذي في غير وفكلا نقضى زباده الاعضاء
وجوب زباده الذي في غير وفكلا نقضى زباده الاعضاء وجوب زباده الذي في غير وفكلا نقضى زباده الاعضاء
المراد في غير زباده الذي في غير وفكلا نقضى زباده الاعضاء وجوب زباده الذي في غير وفكلا نقضى زباده الاعضاء
لا يكون له شأن منفصلان اذ عرفنا ان كل كلام الصنف على الدين المنفصلين وقال ان الطائفتين في عودا اولت ولدين ملتزمين
فكهما حكم الانبياء في جميع الاحكام الميراث وبحسب الاموال والقصاص والدية وغير هاهنا الاذرى وهذا الاعتقاد كالم غير اه وهو
المتخذ (نوه وانما القديما حذيتا متلاذخا) وان كان كامل الدين فالحسن غير متلاذخا وان كان الان فظهر في الحين ان كل زباده نقضى
(نوه) واما الفرق اللاحقه فيها حكومتها اشار الى تصحيحه كتب عليه شيخنا هذا غير مفرغ على بحث الشارع السابق في زباده الذي في غير وفكلا نقضى زباده الاعضاء

لا غرة كلون في أصل الروضة (وان عاش في حكومة) كما علم ذلك عامر (وأنشأ البدع الجنين) القاه
 (كثيرة) كذلك في هذا ذكر (وان ضرب بها) فالتفت بدا ثم ضربها آخر فأنت جنبنا متقبل
 الأندلس لا بد فاعرفها علمها) وقوله قبل ملة ضربها (أوجبا وما نأله) فاعلمها أو عاش) وشهد القوايل
 أو علم أن البدع من شأنتها في الحياة (فعل الأول نصف البدع على الثاني التميز) فاعلم (أو) ضربها الآخر
 (بعد الاندلس) فاعلم منافع الأول نصف غرة وعلى الثاني غرة) كما وقع بدول فاعلمت ثمرة له آخر
 فعل الأول نصف بدع على الثاني بدية (أوجبا على الأول نصف البدية سواء عاش أم لا) الصريح ما نسوية
 من بدية (وأيض على الثاني أن عاش) الجنين (الالتزيم) وان مات فعليه البدية كالملة وان انفصل كامل
 الأطراف وكان ضرب الثاني قبل الاندلس فان انفصل ميتا فاعلمها غرة أوجبا وعاش فعلى الأول حكومة
 السد فلا احتمال السابق فيما إذا اتحد الضارب (وأيض على الثاني إذا التزم برقان حاز فعلمها البدية)
 فلو كان ضرب الثاني بعد الاندلس فعليه ان انفصل ميتا غرة أوجبا وما نأله فبدية أو عاش فالتميز برعوى الأول
 حكومة (الطرف الثاني في الجنين) الذي يجب فيه الغرة (ووصفها) ذكره (في المسئلة) وفي نسخة في
 العدد وذلك بان يكون مسلطاً مرفوعة أدى بول طرف من أطرافه أول تظهر لكن قال القوايل فيه
 ضرورة بل أن قلن لو بقي انصروا لان شكك في أنه أصل آدمي (وبشرط في إيجاب الغرة الكاملة
 فيه الحكيمة بالسلامة من مغل كان من كلابين أو من أسد مهود أو تني) أو نحو (فانت غرة مسلم) يجب
 بذكر بدية (أو من مجوسين) أو نحوهما (فانت عشرهما) أي ثلث حدها يجب فيه ذلك (و بشرط فيهما)
 الأولى أي بقدر الثلث أو الثلثين (غرة) فعدل بعيرا أو اثنين في الأول وثلث بعير في الثاني (وان تعدت)
 أي الغرة لم توجد ذلك (فالل) ان وجدت (أو ألهام) ان لم توجد يجب (وان وطئ مسلم ودعي
 ثنية) بشبهة غلبت وأنت جنبنا جنانية (وألفها القاتف بأحد هاء فله حكمه وان أشكل الامر) أخذ
 (الآل) وهو الثلث (ووقف حتى يهلطوا) أو ينكشف الحال (ولو أراد الذي والذمة أن يصفها
 على ثلث المرفوعة منها) لجواز أن يكون الجميع للمسلم لاحق لها فيه (أو) أراد (التميم والمسلم)
 ان يصفها له (بما لا جاز له ان كان الجنين كافرا فالثلث) أي ثلث الموقف (لانه فلان اتصال المسلم
 عليه (وان كان مسالما فالكله) أي للمواطي المسلم (فالحق فيه لا بهودهما) فلاحق فيه للمسلم
 (وجنب المرتدة) التي حبلت قبل الردة (مسلم) فجب فيه غرة كاملة (فلو أحدهما مرتد) أو غيره
 لكن رتا (في) حال (ردتها) وأنت جنبنا جنانية (فهو) كجنين الحربيين بناء على ان المتولد
 من مرتد كافر (فرع) لو (عقت) أمة حبلى أجهضت جنبنا جنانية (يسين الجنانية
 والاجهاض) لا بينهما وبين موت العتقة كما وقع في الأصل (أو أصل أحد أي الجنين الذي) وان كان
 الآخر وثنا أو نحو (فغرة) كاملة تجب لان الاعتبار قد والضممان بالمال وتغيره بما قاله في الثانية
 أهم من تغيير ما له بالجنين مع انه لو حذف الوصف بالذي كان أولى (وليدها) أي الامة (من ذلك)
 أي من الغرة (الأقل من الغرة) من (عشر امة) أي قيمة الامة فلان الغرة ان كانت أقل فلا راجب
 غيرها أو الشرأ للفرأ الذي هو الذي أهقه السد وما زاد بالحرية (فلو كانت) أي الجنى عليها (حرية والخاصة)
 على الامة غلت عنها (السبد) وجنبنا من غريم وهو ماله (فهو ولو كان الجنين من زوج) لانه لم
 يكن منوعا على الجنين بترده

فان فصل في الجنين الرقيق * ذكرنا كان أو أنثى أو خنثى (عشر قنانه) على وزان اعتبار الغرة في
 الحر بعشرة أمه وانما أنت متعقبة في نفسه بتقدير الحلية فيه بل قيمة أمه لعدم ثبوت استقلاله بانفصاله
 ميتا بعد ذلك (على الدالة) كما في الجنين الحر (فلو أقت) أي الامة جنانية (جنبنا) ميتا
 فغرة فيها (أقت) آخر في الأول عشر قيمة الأم وفي الثاني غرة اعتبار اجمال الاجهاض (ويعتبر)
 في عشر قيمتها (أكثر قيمتها) وفي نسخة قيمتها (من الجنانية الى الاجهاض مع تعدد الأم الكافرة

(قوله اذا كان الجنين بخلافه الى الاولين) فتقدوس على الثالث وان كان الجنين مبيعاً لقوله فبعتهما ما لهما قال شخشا امرأه والوارث
 كما (قوله وكذا الحكم فيما يظهر لو كان (٩٢) أحدهما موسراً الخ) أشار الى مبيعته (قوله فرع لو بان شخشا امرأته الخ) قال

ورق الحرقة وسداسة المبيعة اذا كان الجنين بخلافه الى الاولين وصورة لانه بان تكون الاسد قبل
 والجنين لا تخرب صورة ذبقة هاما لهما (فان كان العاني نصف الام) المبيع علم او جنينهما من زوج
 أو زنا (فمليه لشرى بركة نصف عشر القيمة) وهو نصفه (وان شربها أحد الشرى بركتين ثم أعتهها
 وهو مفسر فاقبت جنينها متعلق نصيبه) من الام والجنين (وعليه نصف عشرة بركة لشرى بركة ولا يفرقه
 لما عتق) من الجنين شي لان وقت الجنابة كان ملكه (فان كان) المقت (اموسرا وسكنا عتقها
 عليه فشرى بركة) عليه (نصف قيمتها حملا) ولا يفرق الجنين بغيره بل يتبع الام في التقويم بركتين بغيرها
 (لا يباع فان اعنت) أحد الشرى بركتين (نصيبه) منها (ثم جنى) عليها (مفسرا فعليه لشرى بركة
 نصف عشرة بركة لام) عليه (لما عتق من الجنين نصف غرلورته وان كان موسرا فعليه لشرى بركة نصف
 قيمتها حملا ولا يفرق غرلورته او جنى) عليها باعدا عتاق أحدهما نصيبه (الشرى الآخر والمقت
 مفسر على الجاني نصف غرلورته والجنين أو موسرا فعليه ليعاني نصف قيمتها ساجدا لوعلى الجاني غرلورته
 الجنين (أو) أعتق أحدهما نصيبه (والجاني أجنبي والمقت مفسر على الجاني نصف غرلورته
 الجنين (وأنصف عشرة بركة الام) لشرى بالآخر لانه أعتق جنينا واحدا (وان أجهضت بجنابة الشرى بركتين) عليها (فلكل منهما) (أو موسر
 فقرة) تلزم الجاني لانه أعتق جنينا واحدا (وان أجهضت بجنابة الشرى بركتين) عليها (فلكل منهما) (أو موسر
 الآخر ربع عشر قيمتها) لان كلامه ناجي على ملكه وملاك صاحبه ونصيب كل منهما مطلق فاعلها
 فتمد وجنابته على ملكه (وبتقاصه) لان الحقتين من جنس واحد (فلو عتقا معا أو) أعتقها
 (وذكر لهما بركتين الجنابة والاجهاض فعلى كل) منهما (ربع غرة) اعتبارا بحال الجنابة ونفس
 نصفها اعتبارا بحال الاجهاض والتصريح بالترجيح من زبانه وصرح به الشيخ أبو علي (للام منها)
 الاولى منه أي من ربع الغرة (الثالث والباقي لاصبة) ولأبني للسيد لانها ما فاقنلان (فلو عتقاها
 قبل الاجهاض) وبسد الجنابة (والجاني أحدهما فعليه) لورته الجنين (نصف غرة وشرى بركة
 الأقل من نصف الغرة ونصف عشرة بركة الام) اعتبارا بحال الجنابة وقس عليه غرة اعتبارا بحال
 الاجهاض والتصريح بالترجيح من زبانه * (فرع) * لو (وطئ شرى بركتين أمتهما) فاقبت (فان
 جنينا) منها (بجنابة أجنبي) عليها (فان كانا موسرين فالجنين حرون على الجاني غرة وهي لهما نصف
 الجنين (وان كانا ميسرين فنصف الجنين حرون وجب) على الجاني (نصف غرة لمن لم يلقه) الجنين
 وعليه (لا) نصف عشر القيمة) أي قيمة الام وكذا الحكم فيما يظهر لو كان أحدهما موسرا والآخر
 مفسرا ولحقه الجنين فان خلق الموسر فله غرة (وان قتلت مستوفدة جنينها) الحاصل (من السيد) بان
 جنت على نفسها فاقبت منها (أهدر) لما زاده على الرضة بقوله (لان الاما فاقلة لا تراث والسيد لا يثبت
 له على المستوفدة شيء) لانها ملكه (نعم ان كان لها أمه) وان علت (طالبات بالانزال من
 قربة المستوفدة وسدس الغرة مفرع) * لو (مات) الزوج (وشاخا امرأته لا وأخاها) أولاد من
 (وأقنت جنينا) منها (بجنابة عبيد) عليها (من التركة فلهما سدس الغرة ثلثه لاولاد ثلثه
 أو باع العبد وثلاثا الغرة فلهما ثلثا معلقة بالعبد وهو لهما) أو باعوا الجنين بانفسه مستخرج
 عن كونه وراثا (والسيد لا يجب له على عبيده شيء فبسطه من نصيب كل) من الام والآخر (من الغرة
 ما يقابل ملكه من العبد) وبطال الآخر بما قبله ان كان فلاخ ثلثه أو باع العبدية طامن نصيبه من
 الغرة ثلثه أو باع يتي له وبعدها وهو سدس يتعلق بنصيب الام من العبد ولا دم بعه فبسطه من نصيبها

البقيتي ونع الخلل في هذا
 الفسر عن قواضع من
 الشرح والروضة أعدها
 قوله ما فاق الخ ثلاث
 أو باع العبد فبسطه
 ثلاثه أو باع الغرة فوجه
 الخلل في هذا ان ثلاثه
 أو باع الغرة المستحقه شيوعا
 وان تعلقت بثلاثة أو باع
 العبد شيوعا كن لا يذهب
 الثلاثان بالثاني ان لم يمتد
 ان لا يبق لاخ شيء يتعلق
 بنصيب الزوج وتجاوز
 أن يكون الصبر به يعود
 على العبد لان الغرة كلها
 متعلقة بالعبد وثلاثة
 أو باعها متعلقة بثلاثة
 أو باعها التي قوله لما عتق
 نصف سدس الغرة متعلقا
 بمصنعه هذا لا يمكن لان
 السيد لا يثبت له على عبيده
 من الثالث قوله والزوج
 فبسط ربع العبد فبسط
 به ربع الغرة وجه الخلل
 فيه ان المتعلق به ربع
 الغرة شيوعا الرابع قوله
 يبقى لها نصف سدس الغرة
 هذا وهم فالباقى لها ربع
 الغرة متعلقا بمصنعه لا الخ
 الخالص قوله فيفديه بان
 يدفع نصف سدس الغرة
 الى الزوجية صوابه بان
 يدفع ربع الغرة ولكن
 انما ذكر ذلك القضية
 التفصيل ولم يثبت عليه ثم قال

أضافه له بما لا بد من نصف سدس الغرة متعلقا بمصنعه من العبد ليس بمستقيم وانما يبق سدس الغرة وثالثه
 بمصنعه الزوج من العبد وثالثه من الرضة يبقى لها نصف سدس الغرة والصواب أن يقال يبقى نصف سدس الغرة او يبقى ربع حصة
 من الغرة متعلقا بنصيب الزوج وكذا قال أبو الطيب وقد بسطه في القوائد

من القرء بعين في لها ثلاثاً أو بأعمها وهو سدس ونصف سدس يتلقى نصيب الآخر من العبدية فاصان
في سدس وبقى لها نصف سدس وبسقط نصيب الآخر منها وقد أوضح ذلك من ياديه فقال (فان صلح)
العبد (غرة) بان ساواها فمكة لأن كانت قيمة كل منهما ستين ديناراً (سقط نصيب الآخر) من
الغرة (كله) ثلاثاً أو بأعمها فمكة من العبدية وبها انتقص (وبقى لها) بعد سقوط ربيع
نصيب من الغرة والنقص (نصف) سدس من الغرة (تأخذ من نصيبه) أي الآخر فان سلم لها مائة داره
من العبدية لها ثلثه وله ثلثاه (والا) أي وان لم يصلح العبدية (فان) الأولى كأن (كان قيمة العبد
عشرين) ديناراً (والغرة ستين) (وبقى لها) من نصيبها منها (خسة عشر) تأخذ منها نصيبه من العبد
(د) أنه (استوفت) حقها (وبقى له) من نصيبها (عشرة) تأخذ منها نصيبها منه (وسقط
الباقى) لهما من الغرة وذلك لأنه قد سقط من نصيب الآخر ثلاثة أرباع نصيبها وتعلقت العشرة الباقية
بما بقى من العبدية وهو يساوي خمسة مثله خسة أيضاً إلا لزمها ألفه سواء إلا بالقل من الأرض وقبعة
نصيب أو مائة من المال من القرء بعد هو خسة ففد بقى لها خمسة عشر وله عشرة كافر فان سلم كل منهما
نصيب من العبد لا يحسن انكسر قدر ما كتبكم ما فصر له وبهـ مولها ثلاثاً أو بأعمها قال الرافعي عن الشيخ أبي
خالدو كان يدل الآخر بان الغرة بينهما ثلاثاً أيضاً والعبدية بينهما اثماً وقرء ذلك (فرع لوجنى) • حر
(ان عتقه) أو موقى على امرأته مل (ثم) عتق أبوه (و) انجر ولأخته من مولى أمه الى مولى
أبيه (ثم ههنا حديثنا) متبايناً (فهل الغرة على مولى الأم) اعتباراً بحال الخيانة (أو) على
مولى (الأب) اعتباراً بحال الإجماع (وجوهان) قياساً ما رجحه قبيل فرع مولى شرى كان أمهما
ترجع الأول وقد بينه عليه الأصل ولا تغر بما وقع للـ سوى هنا (وعلى المكاتب غرم) وفي نسخة غرة
(جنى أمته) الحاصل (منها إذا أجهضها) بجنى أمه عليها أو أنت خبر بان المكاتب لا يلزمه بدل ولده
من أمته فافقه المصنف ههنا من قرأته جنى في كلام أمه يبيانه للفاعل وعبارة أمهـ أحبل مكاتب
أمت في علمها أجهضت وجب في الجنى عشر قيمة الأم لا مائة مرة بعد قوله لجنى مبنى للعـ مولى المراد
جنى عليها أجنبي • (الغرة الثالث) فصفة الغرة وهي عبد مبرأ أو أمه مبرئة ولو كبيراً وان امتنع دخوله
على النساء لوجود المنفعة (لا معيب) بسبب (وجب الرد) للبيع فلا يجزئ بخلاف الكهنة لولا بضر
فيما أصاب ليعمل بالعمل لان حق الله ولو ردوا لغيره هنا لفظ الغرة وهي الخیار والعيب بخلافه (د) (لا) (هرم)
ولغيره بمرء ما ساقلاً ما عتلف الكهنة لان الوارد فيها لفظ الرقية (ويشترط ان تساوى) الغرة
الكهنة (نصف عشر دية الأب) المسلم وهو عشر دية الأم المسلمة كما روى ذلك عن عمرو على وزيد بن ثابت
ولأنها فاضله ولأنه لا يمكن تكميل الدية لعدم كمال حداته ولا الإهدار فقد روى بأقل دية وردت وهي الخسرى
الموضوعة والسن وأوجب ثلاثة أضعافه فثبتت لانه غير الإجماع لم يردخصه بل لزم من قرء ربع مالا سبع
على أنهما (ومضى حديث) أي الغرة بان لم توجد سلمة فين المثل فاقبل (خسة أجرة) يكروى عن زيد بن
نائب وقدره ولا تم مقدرة فافادعت تأخذ ما هي مقدرة له لا قيمته ولا ان الـ هي الأصل في الديات فوجب
الرجوع بها بعد فقد المنصوص عليه ولان القيمة قد تبلغ دية كاملة أو تزيد عليها ولا يسبيل الى الإجماع فان
عمدت الأول فومت الخسـ وأخذت قيمتها كافي فقد بل الدية فان عدم بعضها أخذت قيمته مع الموجود وقد
ينبغي ذلك في الأصل (ولا يجزئ على قبول نصى ومعيب) ولو خنى واضعاً في الأصل ولا كافر وهو محمول
بقدر ينظر في البيع على كافر ببلد تغل فيه الرغبة أو على مبرأ أو كافر فتعنت وطوها التحس أو نحوهم وكان
المصنف حذره لذلك (والاعتراض عنها) أي عن الغرة (كالاغتراض عن ابل الدية) فلا يصح
• (الطرف الرابع في مقتها) • أي الغرة (د) (ف) من لزمه المستحق لها هو (الوارث) (الجنى
لام دية نفس) (فعل عاتقه من شرى بدوا) أو غيره (وأجهضت) جنى أمه بامرئها (غرة لقرنة)
أي دورته (ودن) لأمه فافقه (والغرة على العاتقه) أي أخذها (فان) أي مقتها من الجناية على الجنى

(قوله) قياس ما رجحه قبيل
فرع مولى شرى كان أمه
هو الواضح (قوله) وعلى
المكاتب غرم جنى أمته
منه إذا أجهضها أي
بان عليها وعلى في قوله
وعلى المكاتب تعليلها معنى
اللام أي وتجب لأجل حق
المكاتب غرة جنى أمه
منه على من جنى عليها
فأجهضها وبزبدان في
بعض النسخ وللمكاتب
(قوله) وهي عبد أو أمته
علمه امتناع الخنى لانه
ليس بذكر ولا أنثى فله
الزكوى وتبعه المهرى
وقهـ نظر فس ماقاله
ظاهر مأخوذ من قولهم
أيضا بشرط كونه سليماً
من عيب المبيع لان
الخنوة من عيوبه (قوله)
• برة • فاعتبر الخبر وقد
يحصل دون سبع • سنين
(قوله نصف عشر دية الأب)
أي قيمتها (قوله) وهو محمول
بقدرية طارخ) أنشأوا في
نصيحته

(قوله لا يثبت وجوده الخ) أي لا يثبت وجوده (قوله المتعريف) أي شبه العمدة (قوله قال الروياني وغيره) يعني أن ينفقا في الفرائض (أشار إلى تحصيله) (قوله قال الأصل وهو حسن) أظن الشافعي وقية الفرة نصف عشر فبقية رجل السلم في العمد بعد الخطأ خمس من الأبل خمساً بعيناً شلفتان وثلاثة أخماسها (٩٤) وهو قيمة ثلاث جذاع وسعاق نصفين من ابل عاقلة الجاني فان لم يكن له ابل لم يكن ابل

بلد أو أثر ببلدان وان كان شطراً أدت عاقلة أي غرة شاة وقية نصف عشر ديترجل من دبان الخطأ اه وهو من في الخطأ ولغة الحارثي الجناية على الجنين لا تكون إلا خطأ أو شبهه والغرة في الحالين على العاقلة نصف غرة تغلفا كدية النفس اه فراقب النص وقال ابراهيم المروزي ان وجد من الفرة تأخذ ولا تغلفا وان عدت وثلاثا تحب فتمتها فلا تغلفا أيضا وان قلنا ما يهدل مقدور وهو خمس من الأبل قالوا انها لم تأخذ وتغلفا والأول أصح اه والمذهب هو المنصوص وقال البندنجي فان كانت غرة فقيم خمسة خمس من الأبل أجزأ وان كان شبهه غرة فقيم خمس من الأبل اثلاثا وبغير الخفيف والتغلفا (قوله) وبغير هنا (النساء) أي المتحصنات (قوله) لأجل أصل الجناية فلا يقبل فيه النساء المتحصنات (قوله) لكن صرح الماوردي بالكراهة فيه برجل وامرأتين (أشار إلى نصه) (قوله) قال الأذري وسبق كلام الماوردي يقتضي الخ) أشار إلى نصه (قوله) وان ألفت جنبين الخ) وان كان أحدا جنبين حر والا

أولا يثبت وجوده لانه حتى يقدم (بل) فيه (شطراً أو شبهه) سواء كانت الجناية على أمه خماً أم عذراً أم شهيداً فصد غيره فانما صد بايعوض غالباً وبما لا يعوض غالباً ولا يتصور فيه شبه العمدة انما صد وقوى بعد قد صد النص المتعريف كالمعمدة على الأول (بما قلنا فيه) فيؤخذ عند قدوة الفرة حصة نصف حصة نصف شلفتان قال الروياني وغيره من يثبت ان ينفقا في الفرة أيضاً بان يبلغ قيمتها نصف عشر الفدية المظلة قال الأصل وهو حسن (وان حرهما) أي الحامل (فاحضت) جنبينها (فأرض) يجب العرج سقداً وغيره مقدور (وغرة) تحب الجنين (ولو ضرهما) فالتقت جنبينها (دوق) فيها (شين) فقرة وسكوة) تحبان
هـ (فضل) لو أن رجلاً على حامل ثم أنكر الإجماع) للجنين بان قال انه لم يحوض أو لم يحوض به بل هو ملطاً (أو) أنكر (خروجها) بان قال خرجت بها فالواجب الغرة وقال الوارث بن حبان مات قالوا يجب الفدية (صدق) أنكر بعينه عملاً بالأصل في الوارث البينة بما يبعده (وتقدم بنية الوارث) ان أعلم على منه بنية بما ادعى له لازمهاز يادعلم (وتقبل هنا النساء) لان الإجماع والاشهاد لا يلزمه ولا يعلم على غالباً إلا بالنسبة كولد لدة قبل على ذلك (لا على) أصل (الجناية) وأما ما يقبل فيه فالرجل صرح به الأصل وعلمه المولى بان الضرر بما طعن عليه غالباً لكن صرح الماوردي بالكراهة فيه برجل وامرأتين حكاه عنه الأذري ثم قال وما قاله هو قضية بما يأتي في الشهادات من ان الجناية التي لا تثبت إلا بالمال كقتل الحمل تثبت بذلك (وان ادعى ان الإجماع أو دون من خرج حياً) كان (بسبب آخر) أي غير الجناية (فان كان) الإجماع أو ماتت عقب الجناية أو بعد مدته وكان (الغالب) بقاها لالم في الأم والجنين (إلى أي) الى الإجماع والموت (صدقت هي) بعينها لان الجناية سبب ظاهر الأصل عدم وجوده بسبب آخر (والا) بان لم يكن الغالب بقاها لالم الى ذلك (فلا) تصدق هي بل المصدق هو بعينه لان الظاهر منه انان تقوم بنية بان لالم برز لدعي أجهشت أو مات الجنين (ولا يقبل هنا لاجل ان) صرح به الأصل في الأولى وقاس بها المصنف الثالثة قال الأذري وسبق كلام الماوردي يقتضي الاكتفاء برجل وامرأتين فظهر ما مر عن قوله المصنف بدلي صدقت هي صدق الوارث كان أنسب بكلامه بكلام أصله (وان ألفت جنبين عرف استتلاز واحد) منها بنية وغيرها (وجوب البقين) لان الأصل براءة الامة عن الزائد (فان كانا ذكر أو أنثى فقرة فدية أنثى) وكذا ان كانا أنثيين فان كانا ذكرين فقرة فدية رجل (وان ألفت جنبين) ذكر أو أنثى (واحدهما حي ومات فادى الوارث) جازاً لذكر وموت الأنثى (وإما بانى العكس) صدق الجاني بعينه عملاً بالبقين وبخلف في العلم به (قاله ذكر وتحب غرة فدية أنثى) (و) لو (صدقت الجاني في حلة) الله كركوبته العاقلة (لم يقبل على العاقلة) بلزمه ما به أنثى وغرة الآخر (والا) في مال الجاني وتغير الأصل بالحكومة بدل الفرة سبق فلم (وان ألفت) جنبين (حداوتها) ومات الحي أو جنبين وماتاً كركوبته أصله (وماتت فادى ورثها للجنين) سبق موتها (موتها ليرثها ثم برثه) (و) ادعى (وارثها) عكسه (لرثت هي الجنين) ثم برثها عرفان كان لأحد ما بينه فحكم بالاولا (فان حاداً أو كانا فلا توارث) بين الجنين والأم ليعمل بموت السابق ومات كمثل واحد ولو وثقه الأحياء (والا) بان ألفت أحدهما وتغير الآخر (فرضي العالف) كقوله وذكر الجنين مالاً فاقصص منه أو زاد عليها كما ذلك
هـ (باب كفارة لقتل)
 الأصل فيه قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطاً فحق رقبته وموت وقوله عز وجل فان كان من قوم أي من قوم عز وجل

فقرض الرق بشرق رمة أو دون نص الشافعي انه لو ألفت جنبيناً ثم أعفها ثم ألفت الآخر ضمن الأول بعرض قيمتها السبدها والثاني بالقرعة لو رثته (باب كفارة القتل) لما كانت الكفارة من موجبات القتل ختمها

وظاهر من حمل الاطعام عنهم في غير كفارة القتل أو فيه إذا ما قبل صومهما قال شيطانزوم الكفارة للمسي نامة بالقتل دون غيره
فتمتن حمل كلام المتن على كفارة القتل لو مات قبل الصوم (تنبيه) وقوله بامانة العين لم يتعلق به قود لاديه لانه لا يقتدر على القتل بل
استبصارا قال الامام ولله في القتل ورواها من يتوق نفسه لم يفسد صوم ولو كان لغير ارقى العنان لانه قد قال الزركشي وسكو
عالم قوله بالمال ولم ارفقه نفعلا دون ارفقه بعض المتأخرين بان لو ايمان بقتله به لانه قد اختاروا على اساسه قال شيخنا المكن الاصح
خلافه (باب دعوى الدم) (قوله فلا تسع الدعوى اليهودية) يستثنى منسما اذا كانت الدعوى بالقتل وقد ظهر اللوث في حق جماعة
فدعي ان أحد هؤلاء المتعلمين قد تقدمت روافي في أول مسقط اللوث بان عطفهم وهو فرع عما دعوى فصل كلامه على
ما اذا لم يكن لوث أو ما في حق الكل ع وقوله فقد صرح الرافعي في الخ وقد بنى به المصنف ثم قوله الشرط الثاني (التفصيل) قال
الماوردي ان مدى القتل بالسر لا يستعمل (٩٦) بل يسأل الحاكم السار ويعمل بيده ويثبت القتل بالسر باقرار الائمة قال الزركشي

ما صرحوا به من انه لا يدخل
الائمة بغيره ممنوع بل ما يشاء
عن ذلك الصريح
بالائمة أيضا كقولنا لا يحرمه
بكذا فتد عدا لمن
المحرمه بعد ذلك وان
هذا الفرع من السر
يقتل غلابا بغير ما شهدا
به وقوله قال الماوردى الخ
أشار الى صححه (قوله حتى
يجوز الدعوى) قال الاندلسي
ويشبه ان يقال ان كان
بوضع يمكنه جميع دعواه
اذا عرض عنه الحاكم كذا
قوله صحح دعوى بالموال
من أهل العلم يلزم الحاكم
الاستفصال ويجوز وعمل
النص على هذه الحجة وان
كان لا يمكنه تصحيحه ولا
يحتاج من تصحيحه وروى
الى صوابه وروى
ان ضاع وجب على الحاكم
استفصاؤه بالسر وروى

في ذلك (لاغيرهما) كرمي وقيل ليس له ذلك لانه ليس في معانها (بل يثبت له الحاكم ما يثبت
ويعلم عنهما (ثم ينفق) ويعلم (عنده الرمي) أو القيم
(باب دعوى الدم وما يتبعه ارفه ثلاثة ارباب) *
(الاول في الدعوى وما يخصه) شروط الاول (التعين) المدعى عليه (فلا يقال اني احدى هذه) (أو احدى
هؤلاء العشرة) (لم تسع) دعواه الاجرام مكن ادعى ديناء الى أحسور جليل أو رجال فلا تسع الدعوى
اليهودية (فيه) أي في القتل (ولا في غيره) كغصب واثلاف وسرقة (ولم يحضر) يعني القاضي
المدعى عليه المجهول الغائب فلا يقال قتل أبي زيد أو جرحه ولم تسع الدعوى ولم يحضر القاضي أحد منهما
(وكذا) لا تسع الدعوى بقتل أو غيره (على جرح لا يتصور) وقوعه (منهم) لانه دعوى بحال (فان
أمكن) أي تصور وقوعه منهم (بجعت) الشرط الثاني (التفصيل) (باب الدعوى (في قول) قتله خطأ)
أو عدا أو شبهه عدا أو منفردا أو شريكا لغيره وبصف كلام من الثلاثة الاول بامانة بلان الاحكام تختلف
بهذه الاحوال ولو قال كالمه منفردا بدين أو كان أولى (فلا يقال) دعواه (احجب) للقاضي
(استدعاء) وما يثبت من ان الاستفصال تلقين ممنوع على التلقين ان بوله له قتل عبد أو خطأ أو استفصال
ان يقول كيف قتل والسر يحرج الاستحباب من زيادته (ولا يلزمه) استفصاله (بل ان يعرض عن ولا
يسأله الجواب حتى يجرد الدعوى) فلا يقال قتله بشركة مسئول عن شريك في القتل (فان ذكر
الخصم شركا) فيه (لا يمكن اجتماعهم عليه فتدعواه) كجاءه محاسر (فان أمكن ولم يعمهم) لعدم
حصصهم أو لم يعلم معرفتهم لهم (والواجب القود) بان قال قتل عبد مع شركاء عدا من (بجعت) فدعواه لانه
اذا اثبت أن أمكن الانفصاف من ولا يختلف ذلك بعد الشركاء (أو) (والواجب (الدية) بان قال قتل خطأ
أو شبهه عدا أو تعدد في شركاء شغاف (فلا) تسع دعواه لانه حصص المدعى عليه من الدية لا تعلم الا بصر
الشركاء (فان قال مثلا) لأعلم عددهم تحقوا ولكن أعلم أنهم (لا يزيدون على عشرة فتدعوا ذلك) (بجعت)
دعواه (وطواب) المدعى عليه في المثال المذكور (بالعشر) من الدية لانه الثمين وقوله مثلا ونحو ذلك
من زيادته واحدهما يعني عن الآخر الشرط (الثالث والرابع) المدعى والمدعى عليه وشرطهما (التكليف)
وشرط الاصل كون المدعى ملتزمًا بغيره الحربيه وبحموله على حري لأمانته وقول الاستدعي

الحكم عليه (تنبيه) هل يخص هذا الاستفصال بالامانة لغيرها أو يتعدى الى غيرها من الدعوى قال الباقر في انه يحتمل
والفاسد ان قال وظهر كلامهم انه لا يكتفي بكتابة رقعة للمدعى والدعوى عاقبة أو بوجهان من الكفارة (قوله فان أمكن ولم يعمهم والواجب
القود) (بجعت دعواه الخ) الذي ذكره الامامان هذان يعني على قولنا سبب القود اقسامه فان قلنا بالاراجع لا يجب عاقلة تسع هذه الدعوى
قوله لا غرض له الاثبات المال بالحاضر بجهول له وهو حسن مجمع على الانوار وان ادعى ما وجب القصاص فان قلنا بان قتل عدا مع
شركاء عدا من بجعت لانه لا يختلف بعدد الشركاء وهذا الما ذكره لو كان في الدية لان القسامة توجب القصاص وكتب أيضا قال
الامام ان كان القتل ما وجب القود لو ثبت بقرار أو بينة فان قلنا لا بد من القسامة فلا تسع الدعوى فانه لا غرض من الحال هذا الاثبات المال
والقتل الذي به جهول قال الاندلسي قال المذکور في الروضة مخرج على القول القديم المرجوح اعجاب بان الحاكم لا يسع الدعوى المذكورة
ثم ان شتر وجب القصاص بغيره يستفاد ان أراد اثباته بالقسامة لم يحبه الحاكم كذا قال (قوله فتقول الاستدعي وعبره) أي ان ذكره
فدعوى عن قواعده كورني كتاب السير وغيره فقد نصوا على ان الحربيه اذا دخل عليها ما بان وأدع عن مال لا سلطان فان

الان لا يفتنى في ماله على الصعي حتى لو كان من جهة ماله عبدا كافر قتل كافر طال به الحزن بالقتصاص وألديه وكذا لو أسلم العبد ولم يفتنى
بصفته ماله ولو كروا أو شافوا أنه إذا افترض حري من حربي أو أنشئ منه ثم أسلم المدين أو دخل السانمان فالصعي المنصوص ان
في الحربي بان يجهل قوله وعبارة المناهج وإنما تسع من مكافاة ترم على مثله لم يتعرض في الروضة وأصاها لأشترط الالتزام في المدعي عليه
فتنع الدعوى على كل من المعاهد والمسان وان لم يكن ملتزما ولا يقطع في السرقة (٩٧) لعدم التزامه وكذا على الحربي بالانفاق
حال التزامه قوله بخلافها

بعده فحكم (الح) سكت عما
إذا كان ذلك بعد الحكم
وأخذ المال قال الباقين
ان قال ان الاول ليس قاتلا
ورع عليه المال وان قال
انهم سكت تركانه فهو
بر القسط أو يقول يرتفع
ذلك من أصله وينشئ
القسمه على الاشتراك
الذي ادعاه أخيرا فهذا
موضع تردد وقاس الباب
الثاني قوله واعتقد تفسيره
ففي حكمه قال الباقين
لم يفسد لواجب العارف فلا
يقبل منه الانتقال الا اذا
ادى سبق لسانه وأخوه
وبين غيرهما فيقبل منيلا
بين ان يذ كرتوا ولا ولا
ولنقلر فيه مجال يقتضي
النظر قال الاذرى ولا
يعد أن يقال ان ادعى
القبه العمد ثم قسره بغيره
أو ادعى الخطأ ثم قسره
بالعمد سقت دعواه
بخلاف العاي فانه قد
نقلن ماليس بعد عمدا
وبالعكس وكب أيضا قال
الماوردى ان ادعى خطأ
فينبى في العا كإن سأل
هل كان خطأ محضا أو شبه
عمد فان قسره بغيره
سأله عن صفته كما سأل عن

ان ذكر بذهول هو عرقا فغيره بالصفه فذمعه أنه شرط في المدعي عليه أيضا عبارة المناهج وإنما
تسع من مكافاة ترم على مثله (تسع) الدعوى (وان كان) كل من المدعي والمدعي عليه (جينا)
مال القتل لانه قد يعلم الحال بان تسع وعكده أن يخلف في مائة خالف اذا عرفها بمخاض عليه باقرار
الحافي أو سمع من يثق به كالأشترى عينا وقضها فادى رجل ملكها فله أن يخلف أنه لا يلزمه أنسلم اليه
اعتقوا على قول الباشع وذكر حكم الجنين في المدعي عليه من يادته (تسع) دعوى السفه أى المحجور
عاه بالسفه (ويحاضو بمخاض يقتض والمال) اذا أزال الأمر اليه (بانسنة الولي كفى دعوى المال)
بغى السفه ويخلف والولي بانسدة المال (وتسع) الدعوى (على السفه) فان لم يكن لوث
(فان أقر بموجب قصاص أو نكل وحلف المدعي انقص منه) علما باقرار الحفيق في الاول والحكمى في
الثاني فلا اقرار بموجب القصاص مقبول (أو أقر بموجب مال فلا) يقتض منه لكن تسع الدعوى
على غفلة البينة عليه (ولا يخلف) المدعي (ان أنكر السفه) بناء على أن نكل المدعي على جميع عين
المدعي كالقرار (وان كان لوث أقسم المدعي وقضيه) كفى غير السفه (وان أقره فليس) اقرارا
حقيقيا أو حكما (لرجل بجناية خطأ) أو شبهه (وكذا العاقلة أو بجناية) (عمد) على مال زاعم
الرجل (الغرماء) علما باقرار الفليس وان صدقة العاقلة تحملت موجب مصادقة فيه وان أنكر الفليس
فان كان بينة أو لوث وأقسم المدعي زاعم الغرماء وان لم يكن بينة ولا لوث سلف الفليس فان نكل حلف المدعي
وقضيه (والدعوى في جنابة العبد) تكون (عليه ان أوجب قصاصا أو كان ثلوث) اصح اقراره
في الاول والقسمه في الثانية فينبر على ذلك حكمه (والا) أى وان لم يوجب قصاصا ولا ثلوث (فعل)
(السب) الدعوى (وتعلق المال) بحيث وجب (رقبة العبد) كاسترجانه الشريط (الخامس)
عدم المناقض في دعواه (فان ادعى انفراد بالقتل ثم ادعاه على آخر) شركة أو انفراد (لغت) دعواه
الثانية لان الاول يتكدها (وكذا) تلفو (الاولى قبل الحكم) لان الثانية تسكدهم بخلافها بعد
فبكن من العودى الاول الآن يصح بانه ليس مقاتل (فلو قرله الثاني) بمالدعاء (زسه) لان
الحق لا يعدو هذا ويحمل كذب المدعي في الاول وصدقه في الثانية (واذا ادعى) قتل (عمدا وصفه
خطأ) أو شبهه (أو عكسه) بان ادعى خطأ وصفه بعمد أو شبهه أو ادعى شبه عمدا وصفه بغيره (سعت)
دعواه لانه قد عطن ماليس بعد عمدا أو عكسه (وتبين بتفسيره أنه مخطئ في اعتقاده ولانه قد كذب في الوصف
وبعد في الاصل (فاعتد بتفسيره) فبضى حكمه (وان قال) بهد دعواه القتل وأخذ المال (أخذت)
المال بالمال) أو ما أخذته حرام على أخوه (سئل فان قال ليس مقاتل) وكذبت في الدعوى (استرد)
المال (أو قال) (قضى) عليه (بين وبين وأما حفيق) لا اعتقد أخذ المال بين المدعي (لم يرد)
مسئلان النظر الذي إذا كمال على اعتقاد الحكم فلو تضرع له بوجهه سئل وان لم يمتنع من الجواب
فظاهر انه يلزم بارد (و) نظير ما ذكر (من قال لا أملك هذا لانه رأت) أى لاني ورثته (من كافر
وضر) كزهر (بالاعتزال أو) لا أملكه (لانه قضى) من حنى بانسنة (بشفعة الجوار) وأما حفيق
لا أرى لأخذها (أو) لا أملك هذه الامه (لانهم مسئوله أو قد علم أنه) استوفها (بشكاح)
واستند هو في ماله الى ذلك (فلا تقرر اقراره) في الصور الثلاث فيجلب فيها ما أثر به افساد ما استند اليه

(١٣ - استى المطالب) - (رابع) صفه العمد المص ثم يعمل على صفته دون دعواه ولا يتع من مخالفة صفته بدعواه من جواز القسمه
بالخلاف وان ادعى خطأ بمخاضه يلزم الحما كإن سأل عن صفه الخطأ فهو جوهان أحدهم الا أنه أذل أحوال القتل وأصحها المألوم لانه
قد يشبهه القتل المصنوع بغيره فان طابقت الصفه في الزمان وصفه الايض من فلا قسمه من المدعي عليه مرمى من الدعوى وان وصفه بشبهه
العمد اتسم على دعواه في الخطأ المص دون شبه العمد لان الدعوى أقل من الصفه (قوله فظاهر انه يلزم بارد) قال الباقين لم يتعرضوا له

قوله أو شهد عدل) قال البلقيني إذا شهد العدل عند الحاكم على الوجه المعتبر وكان في خطأ أو شبهة لم يكن لونا حرج به الماوردي وهو ظاهر لأن مقتضى القول نقل البين إلى جانب الدعوى وهي هنا جانبها ببدء وقول الرافعي أن شهد العدل الواجب به دعوى المدعى فالقول حاصل يمكن حمله على العدلة من عدم ثبوته بشهادة معين (قوله وكذا الأمر أن أو شهد أن) أو امرأة أو عبد وفي الوجيز أن القياس أن قول واحد منهم لو تورى على في الحامى الصغير يقال وقول راو وخزم به في الأناور وهو الصحيح (قوله أو صبيان أو فساق الخ) قول واحد أو اثنين منهم ليس بوثق قال فيختص بالظاهر عبارة المصنف (قوله ذكره في المطلب) هذا (٩٩) التعليق انما يحى إذا شهد بانه لو تورى أو

بشهادة بانه قاله وكتب أيضا كلام المطلب لا يحسن إرادته تقييد الكلام المصنف (قوله في قصد اهلا ك) قال شخنائى ضرره بالغرم أو اهلا ك حقيقة برفع لغزلف كالسكى يرى وجوب القصص بالقسادة (قوله كقوليت اللوث في جماعة محسن وروى الخ) بحسه الشك من روى به الذارى ونقله عن النص ولا يجدى الفرق بينهما لو ادعاه على الجميع تقبل منه فعلى البعض أولى بخلاف ما نحن فيه (قوله ان التعم قال يدينه) ما أو تخلف بعضهم بعض وكتب أيضا قال الماوردي انه اذا التعم القتل فان كان بحث بناله سلاح أمحله كان لونا بالنسبة اليهم وان كان بحث بناله سلاح أمحله أشداده كان لونا بالنسبة اليهم وان كان بحث بناله سلاح أمحله أشداده كان لونا بالنسبة اليهم وان كان بحث بناله سلاح أمحله أشداده كان لونا بالنسبة اليهم

استفاض بين الناس (انه) أى أن فلانا هو (القاتل أو قسى من بعد) يحرك بكاء عدل من يضرب (فوجدته تبتل أو شهد عدل) ولو قيل الدعوى (وكذا الأمر أن أو شهد أن أو صبيان أو فساق أو ذميون) ولود فبأنه القاتل (فلوث) في حقله لانه بشر الفلن واحتمال التواطؤ كاحتمال الكذب في شهادة العدل الواحد وقد حكي الرافعي في شهادته من تقبل روايتهم كعبه ونسوة خاؤا لدفعه وجهين أشهرهما المنع وأما ههنا لو تورى في الرضعة على الأصح يدل الأقوى قال الانورى وهو عجيب لانه لم يذكر ما ذكره الرافعي من انه بحث وان الجور وعلى خلافه لا سيما وقد نقل في المطلب عن الشافعي التعم تبيين الفتوى به انتهى والأوجه معاقبه عليه اقتصر في الشرح الصغير ولم ينسب ترجيح المنع إلى أحد وما نقله من أن الرافعي ذكره بحث وان الجور وعلى خلافه ممنوع على أن القول بالتمنع يقتضى القول به في تناهيه عن لم تقبل روايته كقصة وهو خلاف ظاهر كلامهم وقد عبر المصنف كاملا بالشهادة يوم انه يتعين لفظها لانه لا يشترط البيان وليس كذلك بل يكفي الاختيار وهو ظاهر ويشترط البيان فقد دلت على ما ليس بوثق لونا ذكره في المطلب (القول المقتول) أى المبرور حتى فلان أو قتلى أوردى عنده أو نحوها فليس بوثق لانه صدق فلا يبعد قوله وقد يكون يدينه بینه عداوة وقد قصد اهلا ك (فان تورى عنه جمع لا يمكن اجتماعه على قتله) كقضى الأقسام مضيق (لم تسمع) دعواه على م كاسر (وتسمع على بعضهم في الأقسام) كقوليت اللوث في جماعة ممنصور من قاضى الولي القتل على بعضهم (ويعتمد القاضى لونا عاينه) ولا يخرج على خلاف في قضائه بعهاده لا يقتضى بالامعان (وقتل المصنفين) المقتولين أى قتل أحدهما أو جوده عندنا كشكافهما (ان التعم قتال) بينهما ولو بان وصل سلاح أحدهما إلى الآخر (فلوث في حق صف الصدوق) للقتل اذا ظاهره أن أهل صفه لا يقتلوه (ولا) أى أن لم يقتل القاتل (نفى) أى فهو لو ثبت في (حق) أهل صفه (لأن الظاهر أنهم قتلاه) (فلو وجد بعضه) أى القاتل (في جملة أعدائه) بعضه فى أخرى لأعداء له (آخرين فلولان) (بين) أحدهما أو يدعى عليه (ويقسم) قال الرويانى وله ان يدعى عليهم أو قسم قال في الأصل قال التورل ولو وجد قتل بين قريتين أو قبيلتين ولم يعرف يدينه بين أحدهما عداوة لم يجعل قربه من احداهما لونا لان العداوة ثبت بان يهد القاتل القتل عن قتله ونقله إلى بقعة أخرى دفعا للتمنع عنه نفسه ومواردهما بخلاف ذلك لم يثبت الاثنى رضى الله عنه اسناده

والثانى وهو قول البصريين انه يكون لونا مع الفرير ويقر وفيه اذا لم ياتهم القاتل ينظر فان كان أعداءه مستهزئين وأعداده طاب عين كان لونا مع أعداءه من استهزئ كان بالعكس انتمس الحكم وان تساوى والمطلب فعلى الوجهين (قوله ولو بان وصل سلاح أحدهما إلى الآخر) (وما أوردى) (وكل من الصدوقين ومن ما تأمله في الآخر) (قوله فلا نسمة قوله تعذروهم) قال شخنائى لا ينافى تخلفهم حللنا ذلك على ما إذا وجد لونا مع ان قاضيه بالبيان إلا معان مع وجوده في جانب المدعى لضيف هذه الحالة لعدم تعين المدعى عليه فكأن الاعيان في جانب المدعى عليه فأنه لو تورى في جملة سماع الدعوى كما (قوله فقد ذاهل الاعماس) قد تقدم الجمع بينهما

(قوله ولو شهد شاهد بظنه مطلقاً لم يكن لوقا حق بين) فاعاهد العدل عندنا لما حكمه الرجال المتبر وكان في حال التوبة وعدم يمكن لأصاحبه
 به الماردى وهو ظاهر لان مقتضى الوفاء نقل الممين الى الباب المدعى وهي هنا في بابنا ابتداء وقوله صرح به الماردى اخاراً الى تصديه
 (قوله قال الامل بعد هذا كما هو ابدل الخ) قال القسطنطين وغيره وهذا الذي بحث الراعى هو الذي يفهم من كلام الشافعى واصحابه اننى
 ظهروا ونفصل الولى - عت المدعى وأقسم بخلافه حتى لم يفضل لم تتبع ولم يقتضى على الاصح اه وقال ابن الزينى متاعاً انه يفهم من
 كلام اصحابه ان الام كالمصرغ فيه (١٠٠) وكذا لفظ القاضي حسين واما الكلام فى وقال الزركشى بعد كلام الراعى وهو كما قال

المضى لفعال بعد فعله لم يكن حاضر في موضع القتل أو نحو ذلك مما يعرّبه بنفسه قبل مثله لا وإن كان غائباً بالذكرة
قبل الحلف فإن لم يكن الرقعة من الأهاب (قوله وقبل تقدم بقية الفقيه) إننا نتفعل على - سبق - ضرورة أن لا يادة العلم ولم بين الشان الحكم
في عدم الاتفاق وقال بعضهم المصلحة التعارض خيراً لا انتفاء العقل بزيادة العلم (قوله وإن استشاره الأول) أنزال إلى بعضهم كتب على وقال
من الثاني وهذا ليس بشئ فإن التيمم عنها كونه في مكان آخر والمضروكة في هذا المكان ومن ضرورة الكون في مكان انتفاء الكون
في غيره فإذا لم يثبتت على أن الجان ليس من ضروريه فلا يجوز ترجيح الفسقة لذلك (قوله وهو ختم الطريق) أنشأوا تعجب

(قوله وتوزع الاعيان على الورثة بعد ضل الميراث) لم يبين هل هو بحسب احوالهم او بحسب سهامهم وذلك لتغير احوال كل زوج وام واثنين لا بدوا من ايامهم من سنة فتوزع اموالهم على الورثة بحسب احوالهم على اقسامهم نصف الزوج نصف الخسین والام سدسها والاختناق لابن بنتهما والاختناق لأم بنتهما (١٠٢) جبر المتكسر في الجميع او يحلف كل واحد منهم على نسبة سهامه فيصاف الزوج ثلاثة

اعتراف الخسین والاختناق لابن

او بنتا عشرة اموال الاختناق

لأم خمسة سواها وجوهان

سكاهما المأوردى وصح

الثاني قوله حلف خسین

لحمه أى لاخذ منه فاحذره

في الحال (قوله) واذا حضر

آخر أو بلغ نصف سواها

(الح) فان قيل اذا كانت

الاعيان كالبنين فلو كان

وجودهم نصفهم بحصة

بجميعهم كالبنين لفرق

من وجهين أحدهما بحصة

النسبة في عامة البنين دون

البنين وناهمان البينة

بعمامة والبن بحصة خاصة

قال خصاوي أن في كلام

أبي خرزينة قوله وكان

الصف حذافا لعم

حذفه فمعنى قوله لحقه

أى لاخذ (قوله) لا توافق

الورثة شرط والبقوى قال

ذلك على طريقته فوافقه

الرافعي وهو لا يوافق بل اراده

هو القول فان الرافعي قال

في جبر رأى البقوى انه

لو كان أحد الزوجين صغيرا

أو غائبا كان البالغ الحاضر

أن يقسم مع استعمل

التكذيب من الثاني اذا

بلغ أو قدم وقال ذو القبيصة

الاصح ونحوها اذا كان صغيرا

أو غائبا لم يرد التكذيب

الحاضر لظن ذلك كما اذا

لا استقلال لبعثه بايدل انه لو انضم اليه الشهادة شاهد لا يحكم بها (لان تحت) اعنة قبل موته فلا تأني
وارثه لم يحكمه كالأوامر بينة ثم مات (ويبين وارث المدعى عليه) على اعنة اذا تخطت موته الایمان (وان
عزل القاضي) أوران في خلاها ولو غلبه (اللامدى) ان عزل القاضي أوران في خلاها لى لا يبين
عليها بل بتأنيف (الان عالم العزل) فيبني المدعى بناءه على ان الحاك يحكم به ما علمه وانما تأنيفها اذا لم
غلبه تشبها بما لعزل القاضي أوران بعد سماع البينة وقبل الحكم ولو أقام شاهد واحد أو أوردان
يحلف مع فعل القاضي ولو آخر لا بد من استئناف الدعوى والشهادة وخرج بالمدعى عليه كالمهم
بالأولى انما من حكم دارنه فله البناء فعم الوخل اعانة عزل القاضي أرمونه ثم لم يغيره والفرقان بينه
ان في تنفذ بنسها وبين المدعى ثلاثين فتوقف على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحصة أثبت
عند الأول (وعزل القاضي وموته بعد ثلثه كمو) الأولى كمو (في استئناف في المرافعة) أى
طرف المدعى وطرف المدعى عليه يداني فيما تقر (وله) أى المدعى (ان) يقسم ولو غلب سال فله على
محل القتل لانه قد يعرف الحال باقرار المدعى عليه أو سماع من يثق به ولا يقع القسامة على المدعى عليه
كالبينة كما صرح به الاصل (وتوزع الاعيان على الورثة بحسب الميراث) لان ما ثبت بايمانهم وقسم
عليهم على فراغ الله فكذا العيز ولان المسحق واحد ودم خالفوا فحلف كل منهم فقدر خلاصه ولو صور
الجد والاخوة تقسم الاعيان كقسم المال وفي المعادة لا يحلف ولد الابن لم يأخذ شـ أفان أخذ حلف بقدر
فخصر به الاصل (ويتم المنكسر) من الاعيان ان وقع كسر لان العيز لا يتعسف ولا يجوز زامطاه
لثلاثين نصاب القسامة (فن خلف تسعة وأربعين بانها حلف أربعين عيزين) لان الواحدة الباقية تقسم
بينهم ويقيم ولو خلف أم أو ابنا حلفت تسعة ولو خلف أب أو ابن حلفت أكثر من عشرين بن حلف كل
واحد عيز صرح به الاصل (وان خلف ثلاثة بنين حلف كل) منهم (سبع عشرة عيزين) فان حضر واحد
بنهم (حلف عشرين لحقه فقط ان لم يصبر) أى الى حضور الآخرين لم يندثر أخذ حتى قبل أيام الحلف فيفرض
سائر ذلك فان صرح حتى حضر احدها حلف بقدر حقه (وان حضر آخر أو باع) لصبي أو أرفاه الجنة (حلف
نصفها) كالو حضر ابتداء (و) حلف (الثالث) اذا حضر أو بلغ أو أفاق (سبع عشرة) ينكسر
المنكسر فان قلت اذا كانت الاعيان كالبنين لم تكف بوجودهم بعضهم كالبنين قلنا نعم البينة لانه
البينة بن العيز ولان البينة حلف عام وقال العيز بحصة خاصة فترد ذكر الاصل ان كل من حلف فله أخذ حصته
في الحال وكان الصف حذافه لقول الاصولى هذا الغنى حذافه اذا قلنا ان تكذيب بعض الورثة لا يمنع
القسامة وهو رأى البقوى فان قلنا نعم وهو الصريح فيتمين الانتظار لان توافق الورثة من شرط ومما لم ينع
لان الشرط عدم التكاذب لا التوافق وقول الاصل ولو امتنعوا الحاضر من الزاد على فدر حقه لم يعال حقه
من القسامة حتى اذا حضر الغائب كل مع اختلاف ظاهره في الشفعة لان التأخير فيها نصبر به على الفسدة
لا يتقبل بالتأخير حذافه المنصف صدره فله حقه في قوله ان لم يصبر وعجزه فله مفرع على حذف الضمير في باب
الشفعة انه لا يسأل حتى الحاضر منها بالتأخير (وان ماتا) أى الفاتى والثالث مع حلف الحاضر في باب
(فورثهما) الحاضر (حلف معهما) ولا يكف حلف السابق لانه لم يكن مسقة الحاضر يومئذ
(ولو خلف زوجة بن حلفت الزوجة عشرة اموال البنت أو بعين) يجعل الاعيان بينهم ما اطلاق الاعيان
البنت كندب الزوج أو بعمران (أو) خلفت (زوجها بن حلفت البنت الثلاثين وهو) أى
الزوج (الثالث) يجعل الاعيان بينهم اثنا لان نصيبها كندب ميراثين (وجعل الخسین خسینين)

ادى وساعد الاخر ولم يكذب كان للمدعى أن يقسم اه وهو الدال على ان حلف البعض مع غيره بالتأنيف موقوف عليه
على الرأى معما (قوله) لانه لم يكن مستحقا لحصته ما لو لم يكن (لوتين) انما ما كالمستبين حال الخلف فينبى الاكتفاء بحلفه لانه حيث ذكر هو الاول
الحال فاشبهه اذا باع مال لم يرثه على ثمن جباة فيانعتا فيس وهو واضح ما عود من التعديل

بمقتضى الاحتمال انه ذكوره لا يأخذ قبل تمام الاعيان شيأ (ويأخذ النصف) فقط لاحتمال انه أنثى هذا
 (ان انفر دقان كان هناك أى معه (عصبية) ليسوا في دوحته كاشرة (فاهم ان يحلفوا نصفها)
 لاحتمال انه أنثى (ويؤخذ المال) الباقي (ووقوف) بينهم وبينه الى البيان أو الصلح ولهم ان يصبروا
 الى البيان (ولا تلزم القسامة عند البيان وان لم يكن) معه (عصبية) (تؤخذ) أى الباقي من المدعى
 عليه بل ووقف حتى يتبين الحقنى (فان بان أنثى ولا حالف المدعى عليه) انه لم يقتله (أخذ) أى القاضى
 الباقي (ليت المال) وان بان ذكر أخذ منه حالف المدعى عليه بل يأخذ منه القاضى ذلك وفي نسخة فان
 بان أنثى ولا عصبه حالف المدعى عليه ليت المال لى لاجله (والخشبان يحالف كل) منهما (الثلاثين)
 أو يعاون ثلاثين (مع الحسب) لاحتمال انه ذكر والاخر ثلثين (وبعلى الثالث) لاحتمال انه أنثى
 (والاين مع الحقنى يحالف ثلثهما) لاحتمال أنثى الحقنى (وبعلى النصف) لاحتمال ذكوره (والحقنى
 يحالف نصفها) لاحتمال ذكوره (وبعلى الثالث) لاحتمال أنثى (ووقوف السدس) بينهما
 الى البيان أو الصلح ولو حلف بنواخذ حتى حلفت نصف الاعيان والحقنى ثلثها وأخذ الثلث الذي لا يؤخذ
 الباقي من المدعى عليه حتى يبين الحقنى صرح به الاصل * (فرع من مان) من الورثة قبل حلفه (وزعت
 اء له في ورثته) كاسم (فان بان من لزم النصف) مثلاً (نخاف اثنتين لحالف الاوّل) حصته (ثلاث عشرة
 ثمان اخذ) ذل حاقه (ودونه حالف حصته) ثلاث عشرة لانها المقدار الذي كان يحالف مورثه (لا تسكلم
 النصف) فقط (ومن ينك) من الورثة عن الابن (وان لم يورثته تحليف الحميم لا القسامة) لبعان
 حميمه بـ كـ ولم يورثهم * (فرع) لو كان (لاقتل ابنان) و(حالف أحدهما وما ان الآخر قبل ان
 يحلف من ابنتين لحالف أحدهما حصته وهي ثلاث عشرة ونسك الآخر وزعت اء له التي ينك عنها وهي
 الربع على عهده وأخذ على قدر حصته ما من الدية تسكلم له الجميع (بحالف الع ثمان) اذ حصته ثمان وثلاث
 (والاخر أربعة) اذ حصته أربع ودرس بضم ذلك الى حصته ما في الاصل (فيكمل للم أربع وثلثون) لانه
 حالف أولاً لثمان وعشرين (والاخر سبع عشرة) لانه لم يورثه ثلاث عشرة وانما حالف لأخها لثماناً لخصه
 الاصل بوفاء قبل الفرع بحصة تسكلم لانه فرع عن أخيه ثم بخلافه هنا بطلان حق الكل بنكوله
 (وبالحصن العدد بالورث بل بمن مدعى القتل مع الشاهد عين المدعى عليه والابن المردودة) من المدعى
 أو المدعى عليه (فما) أى في القسامة (تخسون) لانما عين دم وثلث مرفوعة ثم كهود بخمسين عينا في جانب
 الذى عليه ويحلف في المدعى عليه (ان انفر دق) بان تعدد (حالف كل) منهم (تخسين) كما يحلفها الواحد
 اعتباراً بالابن الواحدة أما اذا تعدد المدعى فعلى كل منهم بنسبة حقه والفرق ان كلام المدعى عليهم ينفي
 ما ينفيه الواحد ولو انفرد وكل من المدعىين لا يثبت لنفسه ما يثبت به الواحد لو انفرد بل يثبت بعض الأرش
 فبطل بقدر الحصة ثم هوذا فرق الراعى بين عين المدعى وبين ابتداءه عين المدعى عليهم ومنه يؤخذ ان الابن
 المردود على المدعى كمنهم ابتداء وحرم عليه الباقى وغيره فكلام المصنف كاصله يحول على ما وافق ذلك
 كاشرت اليه نفر وكلام المصنف (والاشبهان عين الجراحات كالنفس) فتكون تخسين (سواء وقعت)
 أى الجراحات أى ابدائها (عن الدية كالحكومة) وبدل البد (أو زادت) كبدل البدن والى جازين
 اذ تخلف البدن في سائر الدعاوى بقتله الذي ذكرته * (العارف الثالث في حكم القسامة ولو اوجبها
 الدية) في الجراحات يعنى الرقيق (لا انقصاص) (البارى في الخبر السابق من قوله صلى الله عليه وسلم انما انشدوا
 صاحبكم أن يؤخذوا بحرب ولم يتعرضوا لقصاص ولان القسامة تخفيف لا قسامة فوجب انقصاص احديهما
 لا سائرهما كالشاهد والابن وايت كالقصاص في جرم المرأة لئلا تنهيه من الدفع لعائن أو لا كالابن المردود
 لتقوم اء بالانكسار وللهذا جعلت كالقصاص أو كالدينه عزاباً عن قوله في الخبر ان تخلفون وتشتقون دم
 صاحبكم بان التقد بدمه بدل صاحبكم جعادهن الخبيرين (وبقيل عنه) أى القاتل (في غير العدد) من شبهه
 والحال انما في العدد فوجب الدية في مال القاتل حالة (فان ادعى) القتل (على اثنين والورث على أحدهما

(قوله أخذ ليت المال)
 أى ان أثره انما إذا نكل
 لا يقضى عليه بالنكول بل
 يحبس لحلف أو يقر (قوله)
 بل عين مدعى القتل مع
 الشاهد أى ولو خطأ أو
 شبعده (قوله وحرم عليه
 الباقي وغيره) وهو ظاهر
 (قوله والاشبهان عيب
 الجراحات) أى ونحوها

قوله والا يفتي الاكتفاء بالمال) أشار الى تحصيله وكسبه بطريق اليقين والصحة وقال ان كان في مسافة القضاء على الغائب فلا حاجة لاجازة
 حتى من الاعيان فاعادوا ان كان في مسافة القضاء على الغائب فاعادوا ان كان في مسافة القضاء على الغائب فاعادوا ان كان في مسافة القضاء على الغائب فاعادوا
 عليه فاعادوا فيها ذاعى عليه ثم غلب (١٠٤) من مجلس الحاكم كوت الاعيان وعبارة اصل الرواية هي انهم كاتبة تومة قضاء القلم

اسم عليه) تحسين (وحالف لا تحسب بمناو) ادعى (على ثلاثين) اسمى (لهم) قوله وعدا وهم
 - حرو حالف لهم تحسب بمناو) واخذ الابه (وان غابوا حالف اهل من حضر) منهم (تحسين) وانما لم يكن
 باعالة الاول لام لا يتناول غيره قالى لاصل هذا ان لم يكن ذكر كبري في الاعيان السابقة والا في
 الاكتفاء جابته على هذا القامتي غيبة المدعى عليه وهو الاصح وكاملة البينة انتهى وفي طلبهم السابق
 اشارت اليه (وان اقر) من حضر (بعد اقتص منه أو بخطا وسرقة العائلة كان الواجب (عليها) والاول
 بان لم تصدق (في مال المخروكل من حالفه أخذ منه ثلث البينة فرع) ولو (نكل) المدعى (في) دعوى
 (عدو خطأ) أو شبهه (عن القسامة أو عن البين من شاهدته نكل خصمه) عن البين (فردن
 عليه) فله ان يحلف) وان كان قد نكل لانه انما نكل عن عين الشاهد أو المكمل للبيعة وهذا غير وارد
 والسبب الممكن من تلكه الورث ومن هذه نكول المدعى عليه فالحكول عن شئ في مقام لا يعطل حقا
 في مقام آخر ولا نه في دعوى القتل الواجب القصاص يستفاد من اطلاق - بعد ما القسامة وهو القصاص
 المذكور في قوله (ويقتض أو يطلب البينة لان البين المردودة كالأقرار أو كالبينة في كراهها) بيت به
 القصاص) أو البينة (وإذا نكل) المدعى (عن البين المردودة) ولأول (ثم ظهر لو ان قسم المأمر
 * (العارف الرابع) فحين يحلف * في القسامة (من اسحق بدل المسم) من دية أو بقة (أقسم) ساسا كان
 أو كافر (فقسم السبد ولو كاتبا) بقتل عبده لانه المسحق (لا) البعد (المأذون) فلا يقسم بقتل
 عبده وهو بعد العارة فلا حلف في خلاف المكاتب وانما يقسم سبده فقلوه (بقتل عبده) متعلق بقسم
 (فان عجز المكاتب) عن اداء التجوم (قبل نكوله) عن البين ولو بدعصره فاعلى حلف السبد لانه
 المسحق حينئذ (أو بعد نكوله فلا) يحلف بطلان الحق بالنكول كالباقين القسم الوارث اذا نكل مورث
 (لكن السبد) يتحلف المدعى عليه أو عجز بعد القسامة (أخذ) السبد (المال) أي قيمة البند كقولان
 المكاتب وكقولان الولي بعد ما أقسم (وان أوصى استوفيه بعد مقتل) وهناك لو (حلف السبد)
 وأخذ القيمة (وبما الوصية أو) أوصى لها (بقيمة عبده ان قتل صحت الوصية) لان القيمة فله ان وصى
 بها ولا يقدم فيها الخطر لان الخطر لا يتحمل الاضرار (والقسامة للسبد أو ورثته) بعد دعونه بالنكول (فلا
 تلزمهم) القسامة وان تقبلوا الحال قال في الفخر لانه متى في تحصيل غرض الغير وانما اقصي اجماع ان
 القيمة للمسئولة (لان المال للسبد) ولان القسامة من الحقوق المتعاقبة بقتل جملو كدفوت كسائر
 الحقوق يثبت بها المال (أي بصرفه) أي بصرفه (لها) بموجب الوصية لان لهم غرض اظهارها
 في تنفيذها كما يفرضون دونه عند عدم الترك من خالص مالهم ويجوز قبوله بخلاف ما لو تبرع به أجنبي
 (فان نكلوا) عن القسامة (لم تقسم المستوفدة) لان القسامة ثبات القبول على السبد فليس
 بتخليفه (بل لها الدعوى) على الخصم بالقيمة (والخلف) لانه ان ذلك اهانها اظهارها ولا يحتاج
 في دعواها والخلف الى اثبات جهة الاستحقاق ولا الى اعراض الورثتين الدعوى صرح به الاصل (فلا
 نكل الخصم عن البين حلفت) بين الراد (وان أوصى) لغيره (يعين فادعاهما شخص في حلف الوارث
 لتنفيذ الوصية تردد) أي احتمل ان لا دام أحدهما ورثه الامام ورثه به المارودي والرد بان يحلف كل
 مسألة المستوفدة والثاني لا يفرق بان القسامة تثبت على خلاف القياس احتمل الادعاء قال في العابد على
 التردد اذا كانت العين في يد الوارث فان كانت في يد الموصي له فهو الحالف حتما (وان أوصى لغيره) أخته
 صحت الوصية) لانه عند استحقاقها حرك عاك (وكذا الوباة) بعدها صحت (ووصي لغيره) (وصي لغيره)

بمساعدة البينة في دعوى المدعى
 عليه لكن الاصح في الرواية
 في القضاء على الغائب منه
 وقوله وقال ان كان الخائن
 الى تحصيله (قوله وفي
 طلبهم السابق) اشارت اليه
 وهو ظاهر وجزءه في
 العباد وبه أفتيت (قوله
 من اسحق بدل المسم) قسم
 فمن لا وارث له فقسامة
 قال الشيطان ان القاضي
 ينسب من يدعى عليه
 ويحلفه فان نكل نفي
 القضاء عليه بنكوله فلا حلف
 يأتي وجزء في الأورار بالقضاء
 عليه بالنكول لكن محمدا
 في الدعوى فحين مات فلا
 وارث فادى القاضي أو
 منصوبه دية له على رجل
 فانكر ونكل انه لا يقضي
 عليه بالنكول بل يجلس
 ليحلف أو يفرد من حزمه
 هاتنا صاحب الأورار وهو
 الاصح قال الزركشي ما
 قطعوا به من امتناع
 القسامة واضع اذا كان
 المقتول كائنا كان ماله
 ينتقل لبيت المال المحصلة
 لا اننا نأول أقسم الامام اكان
 انما ما من ليس يوارث ولا
 نائب عنه انما كان سببا
 فبني ان يأتي في خلاف
 استلحاق النسيب الامام
 هل يترجم لغير الوارث

انخلص وفي فرع ان القطان ما ثبت ذلك فانه قال في المورثك وتتواحدة ولا عيبه ان الامام يقسمها فحالف
 خسا وعشرين وبأخذ نصف الدية لآسائر المسلمين وان لم يحضر ان يحلف تحسب بمناو واستحققت نصف الدية هذا الغلط وقوله ومن جاز
 هالك صاحب الأورار قال شيخنا وهو الاصح (قوله أحد هاء ورثه الامام) هو الاصح وقال الزركشي انه الرابع

وتقدم ذلك في الوصية * (فرع) * لو (ناع بعدد مقتضى ثمانية بالسراية فلا بد الاقل من الهدية ونصف
لثمنه) كما (بان كان) ثم (لوث) ونقل عن الاقل شيئا للورثة (أقسم) السيد (مع الورثة
بالنور) (الاعيان عليهم ما يجب ما باخذان) (وكذا) يقسم (وحده ان لم يفضل عنه شيئا)
لو رتبناه المقتضى دونهم * (فرع) * لو (أورد السيد) ولو (قبل قتل العبد وكذا) لو رتب (الورث
بعد من المبرور) (فله) أي اكل منهما ولو في الورثة (القسامة) لا يثبت منه بخلاف ما لو رتب الورث
قبل من المبرور واستمر مدته حتى مات المبرور حتى لا يثبت هذا التخصيص في السيد لان
استغناء المالك لا بالارث (والاولى تأخيرها) أي القسامة الى ان يعلم السيد أو الورث لانه قبل اسلامه
لا يتورع عن البين الفاجرة (فان أقسم في الورثة ثبت المال) كما لو أقسم في الاسلام (وكان المال)
الحال له (المقسم في الورثة كما اكتسب) أي كالحاصل بالاكتساب باحتشاش (واحتشاش بمعنى)
وبأنه حكموا في باب الورثة وانما صحت أقسامه منها كسائر الكفارات ولا نوع اكتساب لالحال فلا تمنع منه
الورثة كالاكتساب ذكره وأولى تأخير القسامة وما بهداه في حق السيد من زيادته * (مسائل متروكة
يبني ان لا يحلف سكران) مدهيا كان أو مدعى عليه حتى يعلم ما يقول وبايقاله ويقرر بين البين الفاجرة
(فلا حلف كغيره وان قتل رجل فبان القوثة على عبده فلا قسامة) لو ارثه (لانه لا يثبت له على عبده
شيء لان كان مبرورا) فله القسامة (استنفيد) بما (فكده) وبيعه وقسمته على القرماء (ولو
ادعى على غيره مثلا فادعاه فصره بالخطأ) أو شبه العمد والوث (مدعى الخصم وحلف تخمين) عينا
(فان كان هذا لوث أقسم المدعى) ودعى الخصم كرون القتل غير مدعى على المدعى من القسامة ولا يتبادل
الورث شيئا وكذا (واذا ادعى المدعى عليه الخطأ) أو شبه العمد (المدعى طالب الهدية) منه الا
ان تصد العاقبة في فعلها منهم وعلى كل حال فهي مخففة سعة تأجيلا (فان شكك المدعى عليه وحلف
المدعى انقص) منه فان عني على الهدية فهي مغلظة في ماله (وان ادعى عليه قتل خطأ) أو شبه
عمد (واثر) خصمه (بعد فلا نفاص) عليه لتكذيب المدعى له (وطول بيدي مخففة) لانها
المدعى أو الخصم وان لم يقر بالهدية بالنفاص لكن طالب المدعى اياه استلزم العفو عنها

(الباب الثالث في الشهادة على الدم)

*(الباب الثالث في الشهادة
على الدم)* (قوله أو اقرا
الجاني) أو يحلف المدعى
عند تكول المدعى عليه أو
بصل القاضي (قوله مما
ذكر) أي من قتل أو جرح
(قوله أو يبرجل ويدين) المراد
جنس البين للمعمران
الايمن في الجراح متعددة
مطلقا (قوله كعدم الابد
الح) وخصه عن تعيين
موضع جرحه قوله ينبغي أن
يثبت ارض الهاشمية الخ)
أشار الى تصحيحه

انما يثبت موجب القصاص من قتل أو جرح (بعدلين) يشهدان بالوجب أو باقرار الجاني (وان عني
على ماله) ولو قال المدعى في الجناية الموجهة للقصاص عفو عن عبده فاقبلوا من جلا و امرأتين أو شاهدا
وبعد الاخذ المال لم يقبل منه لانها في نفسها موجبة للقصاص لو ثبتت لانه ينبغي ان يثبت القصاص حتى
يضموا عفو (واقرا الجاني) عطف على عدلين والنصر عمن يدينه (ويثبت موجب المال) مما
تخرج عدلين (يرجع امرأتين أو رجل واحد) (ويدين) لان المقصود منه المال وذلك كعدم الابد
والعسي) والخنون (وكالهاشمية) الهاشمية (المسبوقة بايضاح) فلا يثبت ارضها بذلك لا يدين
شهادته عدلين لان الايضاح قبلها الموجب للقصاص لا يثبت بذلك (ويشاهد رجل وامرأتان) أو رجل
معين كالحصر به الاصل (انه نعماد زيادتهم) رما به (فقتله وسرق) منه (فقتل عمر اقبل) منه
ذلك لعمد سواه ا كانت الجناية الاولى متعلقة حتى المدعى الا لا (والفرق) بين هذه وما قبلها ان الايضاح
والهضم هناك جناية واحدة في محل واحد) واذا اشتملت الجناية على ماوجب القصاص احتجوا له او لم
تثبت بالجمعة كالملة (وهنا جناية بان تجلس لاتعلق احدهما بالآخرى) ويؤخذ من ذلك ما صرح به
الاصل فلا نفع للامام انه لو ادعى انه اوضح رأسه ثم عاد وحشة ينبغي ان يثبت ارض الهاشمية بجل وامرأتين
لعمد الجناية وشه رجل ويدين

(فصل في نصح الشاهد) على الجاني (بالاضافة) للهلك الى فعله فلو قال ضربه بالسيف أو
ضربه فانظر الدم لم يكف في ثبوت قتله بذلك (ويكفي) فيه قوله (جرحه فقتله) أو فلتان من جرحه

(قوله لعدم استلزامه إضناح العظم) فأن من الإضناح وليست مخصوصة بإضناح العظم وتزليل العظام الشاهدة على إضناح اضطلع عليها
 الفقهاء لوجدهم في قول كان الشاهد في موضع الثاني أنه لا يطلق لهذا الوجهة الأعلى ما موضع العظم كقائه في شهادته به (قوله وبالثاني
 جزء الأول) أن زل في شهادته (قوله وحسن البقية التي من نص الإدم والمختصر وجهه) قال وقول الإدم أن الإضناح : لفظ اصطليح الفقهاء
 عليه منوع فهو أقوى منه ورواياته في التسرع الحكم فهو كصرع العاقل في بعض ما مع الاحتفال فإذا شهد بأنه سرح و جرحه و جرحه
 بطلانها وإن كان يحتمل أن يكون سرح (١٠٦) رأسه (قوله لانه قد قوس) قال شيخنا أبو شمس التتالي إن محلي وجوب البيان

عن دلائل الإضناح ما
 ضد عدم الاحتفال فلا
 وعليه يعمل ما اقتضاه
 الكلام الآخر القضي
 عدم الاشتراط (قوله ترد
 شهادة الوارث بالجرح
 قبل الاندمال) سرورنا فيها
 إذا انقضى الجرح بانقضاء
 أو إرضائه لم يقص منه
 أن قلنا يجوز طلب الأرض
 قبل الاندمال أما إذا قلنا
 يجوز طلب أرضها فاشهادة
 غير مقبولة من غير الوارث
 لعدم جماع الدعوى فمن
 الوارث أولى وكتب أيضا
 شهادتهم بتركية الشهود
 كشهادتهم بالجرح (قوله
 لثمة) استثنى ابن أبي
 عصرون تبع الشفء أبي
 علي الفارقي قالو كان على
 الجرح ودين يسترقاوش
 الجرح ولأدله لا ينتفع
 التهمة حيث هو مردود
 لأن الدين لا ينفع الأرض
 ولأن صاحب الدين قد
 يبيع منه ع وهو قد إذا
 كان مستقرا للراش من الدين
 كالزكاة وما لم يطل أو
 يحسن أول دفعه علم
 فلا كان الجرح لا يسرى إلى النفس قبل الشهادة غ (قوله والفرقان الجرح الخ) و بأنه إذا شهد به بالمال
 لا ينفع به حال وجوبه لأن المال يحصل للمشهود به ويفقد نصرة في ماله وهو وإنه يختلف إذا شهد به بالجرح فإن المال لا يوجب
 لأن الذي قبل الزكوة يجب و بعده فبذلك (قوله إذا لثمة) لا تنفعه تعلم القيمة فلا قبل شهادتهم فسقط شهودنا بانه تعلم (قوله
 والفرقان قوع الغنى الخ) بالإنسان يطلب غنى نفسه و ذرا سبانه و يتقبل مساعدا للقدور والنظر بالقدور ولا طاب فقير ولا يلقى
 فيه فرق بالرواية بأن الغني معدود من العاقل في الحال لقرن نسبه وان كان لا يتقبل لبقه فقره والبعد التسبب معه مدون العاقل
 في الحال وإن كان يتقبل موت القريب (قوله أقرب من قوع موت القريب) أي أو فقر

لو
 لا ينفع به حال وجوبه لأن المال يحصل للمشهود به ويفقد نصرة في ماله وهو وإنه يختلف إذا شهد به بالجرح فإن المال لا يوجب
 لأن الذي قبل الزكوة يجب و بعده فبذلك (قوله إذا لثمة) لا تنفعه تعلم القيمة فلا قبل شهادتهم فسقط شهودنا بانه تعلم (قوله
 والفرقان قوع الغنى الخ) بالإنسان يطلب غنى نفسه و ذرا سبانه و يتقبل مساعدا للقدور والنظر بالقدور ولا طاب فقير ولا يلقى
 فيه فرق بالرواية بأن الغني معدود من العاقل في الحال لقرن نسبه وان كان لا يتقبل لبقه فقره والبعد التسبب معه مدون العاقل
 في الحال وإن كان يتقبل موت القريب (قوله أقرب من قوع موت القريب) أي أو فقر

قوله بادر الشهود عليهم القتل أو غيرهما وشهدوا به الخ قال الفقيه ليس قوله هذا (١٠٧) غيرهما يستقيم أصلاً فخره ليستقيم فقط بادر الشهود عليهم ما بالقتل

وهداه على الشاهدين
أو غيرهما فانه لا يقتبر وما
في الرضا انتهى ما ذكره
المصنف يستقيم أيضاً فاد
به انه لو بادر اثنان غير الشهود
عليهما بالقتل لم يكونا
يدفعين ولكنهما معا دفوران
فان كذبهما الوارث بطلت
شهادتهما وان صدقتهما
أو صدق الكل بطلت
الشهادات ان قوله
وبسيرورهما عدوين
لهما بشهادتهما عليهما
قال شيخنا انما حصلت
العداوة لهما بسبب
مبادرتهم بما لا من حيث
الشهادة بشرطها لا حصولها
لا يثبت العدو بين الشاهد
والشهود عليه قوله وفي
الثاني ان في تصديق كل
فريق تكذيب الآخر
التصور في تعقب الثانية
وقال القاضي ان تأخر
عن ذلك المقام فلا مراجعة
لان الحاكم لا يسنئ اهل
وقمنا قال المارودي
لفتنه لا دفع وكان صغيرا
أو مجنوناً واثبت الشهادة
انتظر كانه ارجع وقيل
يحكم على الآخر بن قوله فان
هنا المقر وشهد عليه بالعفو
من القصاص والدية قبلت
في الدية أطلقوا شهادة
الوارث بعفو بعضهم من
المال سواء كان في مال
القاتل وقاه بكل الدية ثم لا

لو بادر الشهود عليهم ما بالقتل أو) بادر غيرهم (وشهدوا به على الشاهدين) عليهم ما به أو على غيرهما كما
مرجحه الأصل (مثل الطالب) أي المدعي احتياطاً لحصول الرتبة بشهادة الآخرين (فان كذبها
حكم عليها) بالقتل بشهادة الآخرين ولا تقبل شهادتهم بالتكذيب الولي لهما والتمتع بالبادر وقيل يدفع
ضرره وجب شهادة الشهود عليهم ما على الشاهدين واسيرورهما عدوين لهما بشهادتهما عليهما وان
صدقهما دون الآخرين (أو صدق الجميع أو كذب الجميع) (وهو) أي والمدعي (الولي بطل
الجميع) أي الشاهدان وهو ظاهر في الثالث وجهه في الأول انه في تكذيب الآخرين وعداؤه لا تخبر
لهما والتمتع في الثاني ان في تصديق كل فريق تكذيب الآخر (أو) والمدعي (وكله) أي الولي
لهما والتمتع في الثالث ان في ذكر الآخر لا عند تكذيب الجميع من زيادته ولا يتعلل
وجبه الولي الآخر (انزل) عن الوكالة وذكر الآخر لا عند تكذيب الجميع من زيادته ولا يتعلل
دعوى موكله عليها (فلو كان ما بين الحق على اثنين من هؤلاء) الاربعة لم يعينهما (مع) التوكيل
(فان شهود الشهود عليهم ما على الآخر بن) أي الشاهدين عليهما (صدقهما) أي الوكيل الآخر بن
صدقه والوجه الآخرين (انزل) عن الوكالة (والولي المدعي على الآخرين ان لم يبق منه ما ناقض)
لما لم يكن لا تقبل شهادة الآخر بن لاس (فان صدق) الولي (المبادر بن) تقبل شهادتهما (على
الآخرين) ولو كانا أجنيين أي غير الشهود عليهم الماسر (ولو شهدوا للشهود عليهم) أو أجنيين كما
صرح به الأصل (بما على الشاهدين المدعي بالصدقهما) المدعي (لم يضر) في صدقهما
وبهذه الآخرين انه ان يدعي عليهما أيضاً لمكان اجتماع المايين وتقبل شهادة الآخر بن عليه ما دون
شهادتيه وحده

(اصل) لو (أو) أحد الورثة بعفو بعضهم عن القصاص وعنه أو لم يعنه (سقط القصاص) لانه لا يدفع
والأثر اسقطاً عنه من سقط حتى الباقي (فلم يمسح الدية) ان لم يعن العافي وكذا ان عينه فكر كان أثر
سقط حصه من الدية (فان عنه المقر وشهد عليه بالعفو عن القصاص والدية) جميعا بعد دعوى الجاني
(ثبتت) شهادته في الدية وبخلاف الجاني (مع) أي مع الشاهدين العافي عن عاف عن الدية لانه ما دون
القصاص لان القصاص سقط بالقرار فسقط من الدية حصه العافي (ويكنى منكر العفو) المدعي به عليه
(العين) فان نكل حلف المدعي وثبت العفو بيمين الرد (وبشرط لا يثبت العفو) من بعض الورثة
(عن اقصاها) لان حصه من الدية شاهدان (لان انقصاص ليس بحال ولا يثبت بجمعة ناقصة لا يحكم
بصرفها ما اثبات العفو عن حصه من الدية فيثبت بالحجة الناقصة بيمين من جلي وامر اثنين أو رجل
وبين لان المال يثبت بذلك فكذلك اسقاطه

أو اصل) لو (اختلاف الشاهدين في هيئة القتل) كان قال أحدهما قد نصفين والآخر زرقه
(أو) في مكانه) كان قال أحدهما قتله في البيت والآخر في السوق (أو) في زمانه) كان
قال أحدهما قتله يوم السبت والآخر قد قتلته في يوم الأحد أو قتلته (أو) في مكانه) كان قال أحدهما
قتله بالسيف والآخر بالرمح (لثبت شهادتهما ولو ثبت) جهالة القاضي فيها وقد يقال لم يحلف مع من
واقف بشهادته بالبدل كقوله من السرقة يجب بان باب القسامة أمره أعظم ولهذا غلظ فيه
شكره والاعتماد (لا) ان اختلفا (في زمان القتل يوم السبت والآخرانه أثر به يوم الاحد فلا تلغو الشهادة
لانه لا اختلاف في القتل وصفته بل في الزمان (الان عيناوا) أو نحوه (في مكانين متباعدين) بحيث
لا يصل المسافر من أحدهما إلى الآخر في الزمان الذي عينه كان شهد أحدهما بانه أقر بالقتل بمكة يوم كذا
والآخر به أقر بقتله بمكة ذلك ليوم قتلوا الشهادة (وان شهدا أحدهما) على المدعي عليه (بالقتل
والآخر بالرمح بل فلو ثبت) بقتله القسامة دون القتل لانهما لم يتفقا على شيء واحد (فان ادعى) عليه

والمدعي عليه ما إذا كان له مال في بكل الدية فان لم يبق فينبغي ان لا تقبل لانه يدفع بشهادته عن نفسه كما في نظير من شهادة أقراءه المصطفى
الذي يحرم عليه بعد بمال ووجه المارودي والروائي فيكون اطلاقهم هنا في راعى الراجح هناك

قوله واذا حلف اقتص في بعض النسخ لم يقتض قوله قال الاذرى وهو الصريح المختار الخ اشار الى تصحيحه بكتب طبعه من كتاب الرضا عن
 الاصحاب (باب الامانة العظمى) قال قوم الامانة ثمانية على امور الدين والدين الثمانية من الانخاص بقصد العموم احترام من
 القاضي الرئيس وغيره او قرض هذا التعريف بالبروت ولا يرى ان يقال حتى لا يفتقر الى سر في امانة الدين وحفظا حوزة الله بحسب
 اتباعه على كل كرامة (قوله وفي فرض كفاية) لا جاعا ونديا والصحابه الهوا تركوا الشاغل بقوله النبي صلى الله عليه وسلم غفلة ان
 يدهمهم اموروا يضطربوا تركوا الناس فوضى (١٠٨) لا يجتمعهم على الحق جامع ولا يرددهم عن الباطل رافع له كواكب ولا يسوقوا ذل الفساد
 على العباد قال الله تعالى

ولولا دفع الله الناس بعضهم
 ببعض لفسدت الارض فبشرط
 كونه مسلما برأي مصلحة
 الاسلام والمسلمين مكفاليا
 امر غيره عدلا ليقربه
 جازرا اكمل وجوب
 وينفرد ويحلف لسان
 مجتهدا ليعلم ولا يتصل
 بالاستفتاء (قوله عدلا)
 هذا عند الفقيهين فلو دعت
 ضرورة الولاية فاستفتى
 بغير بناء على ان الامام
 لا يتصل بالفسق في الشرع
 وذكره القاضي في الوصايا
 وقال الشيخ عزالدين اذا
 تعذر العدالة في الائمة
 والحكام فمما اظهرهم
 فسقا قال الاذرى وهو متعين
 الاذلاء دليل في قولنا الناس
 قروض وقوله قال الثوري
 اشار الى تصحيح كذا قوله
 قال الاذرى وهو متعين
 (قوله حرا ذكرنا) لان الرأى
 لا تلي الامانة الخاصة بالرجال
 فكيف تلي الامانة العامة
 التي تقتضي البر وزوجهم
 التعذر وقال بعض الفقهاء
 ولا يرى في قولهم ولا امرهم
 امرأه وان لم ينش

الورث قتله (عذر اقسام) وتبسم القسامه (ولا) بان ادعى خطأ أو شبهة عمد (فصل في
 اقسامها) أي أحد الشاهدين (ما لم يسمع شاهد الاقرار فإدعى على الجاني أجمع آخر) أي
 شاهد القتل (قتل العالة وان ادعى) عليه (عذر اقسامه) أحد عشر بآقراره (بقتل عدوا لا شر)
 بآقراره (عطاق) أي بقتل عطاق عن التقييد بعدم ادعائه (أو) شهد (أحدهما) بقتل عدو
 والاخر بقتل عطاق ثبت أصل القتل لا تفاهما على حتى لا يقبل من المدعي عليه انكاره (وطوب
 بالبيان) لغة القتل (فان امتنع) منه وأصر على انكار أصل القتل (جعلنا كالأرواح المدن)
 بين الرأى قتل عدوا اقتص منه (فان بين) نقال ثلثه عمد اقتص منه ودعى على مال أو قتله (خطأ)
 والمدعى غلطه على في العمدية ان كذبه فاذ الحلف من يدعي خطأ بآقراره (فان ينكر) عن البين
 (حلف) المدعي (واذ من) (ولو شهد أحدهما بقتل عدو ادعى) به (ولا شرطضا) أو شبهة
 عمد (ثبت القتل) لا تفاهما على أصله والاختلاف في العمدية وضدهما من كالاتلاف في قياس
 أول الفصل لان النكاذب تم في امر مجسوس والعمدية وضدهما على اختياره فافعل الواحد قد يقتله
 أحدهما عدوا والاخر غيره على انه يحسم في الشرع الصغير عمد ثبت القتل هنا أيضا وعلى الأول مطالب
 المدعي عليه بالبيان (فان بينه) عمد ثبت أو شبهة (خطأ) أو شبهة عمد (فكذبه الولي اقتص) لان
 منه شاهدة وذلك لو ثبت هنا بخالفه لو شهد أحدهما بآقرار العدو والاخر بآقراره القاتل لان الأول
 بما يتحقق في الفعل لا في الاقرار (فان امتنع) من الاقدام (حلف الجاني والدية في ماله تخففة) فان
 ينكر رد البين على المدعي فان حلف بتموجب العمد أو ينكر فدية الخطأ على ماله (فان شهد الله فذ
 ملفوظا) في قوب (ولم يشرع الجانيه) حين القتل (لو ثبت القتل) بشهادة ما (والقول في جناية)
 جناية (قول الولي) بينه لان الأصل: بقاء الجاني كاسم في باب اختلاف الجاني ومقتضى العلم (وإذا
 حلف اقتص) من القاذع لا يقتضي تصديقه كاذبه وهذا ما نقله الأصل هنا عن جماعة ونقله
 عن الشيخ أبي حامد ولم يرجع شبهة أكتنوح الثاني في الوضعية الباب المذكور أيضا كما تقدمت قوله
 فيسعد المحدث والفقير أيضا قال الاذرى وهو الصريح المختار ان القصاص يدور بالشبهة كالحدود
 (فرع) لو (شهد) وجب على آخر (انه قتل زيد أو غيره) قتل عمد اقسامه وإلها) حصول
 الموت في قسمهما جبا (باب الامانة) العظمى
 (وهو فرض كفاية) كاقضاء الذل بالامانة من امام يقيم الدين ويحضر السنن بنصف المظالمين
 ويستوفى الحقوق ويضعها موضعها (فان لم يسمع) لها (الأواحد) ولم يظلموه (لزم طلبها) لتبينها
 عليه (وأجم) عليها (ان امتنع) من قبولها فان سلم لها جاعا فمفككمه حكم بالمرجوع جماعة على مقتضى
 وصاية حكمه في بابه مع انه تعرض لبعض ذلك في النصل الأدنى (و يشترط كونه له دية) لها
 (أو العهد) بها (أهلا لقضاء) في شرط كونه مسلما مكفلا عدلا حرا ذا كرامات إذا كتابة جبا
 بصيرا ناطقا لنقص غيره (شجاعا) ليغزو وينفسه يدور الجورس ويقوى على فتح البلاد (ترش)

الولايان الخاصة العامة أول ولان العدل الجاهل ولا يفرغ (فرع) لو ولي الخبيث ثم بان ذلك كراما يعم كذا كروه
 في القاضي وأولى (قوله مجتهدا) لان مقامه أمور الدين تتعاقب ولو كان مقامه الاحتياج للمراجعة العلماء في تعاضل الوفاء فخرج عن دائرة
 الاستقلال وينوب عن الأمر والقيام بالانفاذ وقد يفهم من كلام القاضي حجب ان ليس بشرط حيث قال ولو اجم عدل جاهل ولم
 فاسق فالأول أولى لتمكنه من التعويض الى العلماء فيما يشترط الاجتهاد يستلزمهم فماتوا فاعل عمل به وبعض الحكماء يفتن
 رأيي كذا فان هذا مفرض كفاية الامام عند فقد المجتهدين (تنبيه) عمل قولهم مجتهد المجتهد المطلق ومجتهد الذهب ومجتهد الفيا

قره لانه بالوت بخرج عن الولايه قال الرافعي ذلك ان تقول هذا التوجه بشكل وكل وصاية ثماد كرمين جملة خليفة في حياته اما ان
يرديه انتابت فلا يكون هذا (١١٠) بالامامة او يرد جملة اماما في الحال وهو اما مع النفس او اجتماع الامين في وقت واحد او

يريد ان يقول جملة
خليفة او اماما بعد وفاته
فهذا هو معنى لغة الرضا
ولا فرق بينهما هذا كلام
الرافعي ومقتضاه ان فرق
بين الوصية وبين ان يقول
جملة خليفة او اماما بعد
موت قال الاستاذ في موضع
كلام الرضا انما هو بين
الوصية بما هو بين قهالة
بعد موته وجواب اشكال
الرافعي ان معناه ان صار
حياته خليفة بعد موته
والمدحور من اجتماع
خليفة في اختلاف الكلمة
وايس ذلك ان قال احد
فخرج الاستاذ وتصرفه
هو قوف على موته وجوز
ذلك لان اتفاق الصحابة عليه
ولا يحتاج اليجمع الكلمة
قوله لا يجوز (وهو) أي
كذلك في سنة (قوله كافي
امامة الصلاة) الفرق بين
الباين واضع اذا تعود
منه ان زيادة تجوز في الامور
بغضلة ثم (قوله ولا الازل
أوجه) اشار الى تحصيله
(قوله كان كان فاستفادوا
باجهلا) أي او امرأته
صداقها (قوله يجمع
الطوائف) فجمعها بين
الانبياء في زمانه بالجميع
والحال انه لا يجوز ان
يكونوا باناء والذالك
المجتمعين ومعناه على
كأنهم قطع الاطراف

(قوله فان قدر له ما اطلنا) ان اسماها النبوة فكيف لا يجوز ان يملك بشر بعين لا اطلاع امامان
وليس لاختلاف الكلمة لاختلاف الرايين وبخلاف فاشي في البلدة على الشيوع فانه يجوز في الامم وادها بفصل ما توافقه

قوله وهذا من حق الروضة) أشار الى تعصبه (قوله وكلام غيره يقتضى انها الثاني مطلقا) (١١١) أشار الى تعصبه (قوله وهو ظاهر ان

السبق لان تكلمهم بحرم ما لا يحرم لم اذ هو مع الطائفتين فاقتلوا الا نحن ومنعنا ما لا يطعموه فيكون كن
قتل وقيل من شأنه ان امروهم باغتيال (فان جعل سبق اذ) علم لكن جعل (سابق فشكل) مر (في)
نظير من (الجنة) والنكاح فيسبيل العقبات (وان علم السابق ثم نسي وقت) الامر بما لا يشك ان
فان اضر الوقت) بالمسلمين (عند احدثه ما لا يحرمهما) لان عقده لهما أو جب مرفوع عن غيرهما
وان بطل عندهما بالاضرار وهذا ما صح في الروضة وقال الباقين بل الاصح حوازة عقدها لغيرهما
انهم يقتضيان بطلان عقدهما واما له حسن (والحق) في الامامة (للمسلمين) لاهلها (فلا تسمع)
(دعواهما) اى دعوى أحدهما (السبق وان اقرب) أحدهما (لا) خربيل حقه واثبات (الحق)
(لا) خرا لاسنة) تشهد له بقية، وقول الباقين ان الصواب ثبوته بالاقرار لان انحصار الحق فيه جنى
مردود بان الحق انما هو للمسلمين لاهلها كما عرفت (وقبل شهادة القر) بالسبق (له) اى لا يخرج
ان لم يبق من مناقض) لهما بان كان يدعى اختيارا لا مقربا لقرائه فان سبق مناقض بان كان يدعى السابق
لم يقبل شهادته
فصل وينزل الامام بمعنى وصم ونحوه ومرض ينسب اليه الهولوم وجنون) * يخرجوه من أهلية
الامامة قال البغوي فان اُتاه بعد توليته غير هؤلاء لثاني الان بخلاف فتنة قهسي للزول وكلام غيره يقتضى
ان الثاني مطلقا (لان كثر زمن الانفة) من جنونه (وعنه) فيه من أموره) أى من قيامهم اذلا
ينزل (ولا) ينزل (ان فسق) أو نفي عليه كما أفهمه كلامه وصرح به أصله قال الاذرى في الانباء
كذا لما ذكره وهو ظاهر اذ لم ينزل ينكر وأما طول زمنه وتكرره بحيث يقطع عن النظر في المالح
فلا زلا) ينزل (مثل) مع وثمة لسان وفي معهما) الامامة (ابتداء خلاف) والاقرار لا كافى امامة
السلا (ولتفتاح احدى يديه أو رجله لم يوثق في الدوام) بخلاف لا ابتداء اذ يقتضيه ما لا يعرف
الانفراد بخلاف قيام الدين أو اهلها

فصل لا ينزل الامام سره تدار أو بغا فلهام امام الان وقع اليأس من خلاصه) * فينزل (لخبره لا يؤثر
عده) لغيره بالامامة (وتعده لغيره) بخلاف ما لو عهد لغيره قبل اليأس لبقائه على امامته (وان خاص
من الاسر بعد اليأس لم يعد) الى امامته بل يستقر فيه اولى هذه (وان لم يكن للبيعة امام لم ينزل) الامام
المأمور وان وقع اليأس من خلاصه (وبسبب) من نفسه ان قدر على الاستجابة (ثم يرداب عنه ان
عجز) عنها فلو خلع الاسر بنفسه أو مات لم يصر المستجاب اماما * (فرع يجوز تعصبة الامام خطية تؤاخير
الزمن) وتؤخر حتى يجرى الخطا برضي الله عنه (وخلفه رسول الله) صلى الله عليه وسلم وان
كان خاف لانه خلف الماشي وخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته وقام بما راؤنه من (لا خلفه) الله
لانه انما يختلف من يفسد بمرتواته عنه من ذلك وقيل يجوز ذلك لقيامه بحقوقه في خاتمة وقوله تعالى
هو الذي جعلكم خلائف في الارض قال الزهري اذ كرم مع ذكره ذلك قال البغوي ولا يسمى أحد
خليفة تعالى بعد آدم وادعوا جميعا الاسلام قال تعالى انما جعل في الارض خليفة وقال اياوا واجعلناك
خليفة في الارض ومن ان ائى ملكة نزل جلالا لا يكره الصديق رضى الله عنه بالخليفة فقال يا خليفة
يخلف الله عليه وسلم وان اراض بذلك

باب قتال البغاة *

جمع باغ نحو بذلك لجوازهم الحدود والطلب الا لعلاء والاصل فيه قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين
اتفقتا على قتل باغ منهم الا قتوليس فيه اذ كثر الخروج على الامام لكننا تشبهه لعمومها أو تقتضيه لانه اذا
طلب القتل بل طائفة على طائفة فلابق على الامام اولى (وقبه) اطراف أو بعد الاول في صفتهم وهم
الباغون من الطائفة) لاهل العدل ولو جازا باقتناعهم من اذاهم قومه عليهم (بناو) بل فاد
لا يقيم نساذه) بل يقتضون به جواز الخروج على كل بل الخواجين على على رضى الله عنه بانه يعرف قتله

نصير القتال لا يجزى عليهم حكم البغاة على الاصح

قوله ان كان لهم شركة الخ قال الزركشي فثبت عدم اشتراط شي آخر وليس كذلك في شرط ان يفردوا ببلد او قرية او موضع من
العصره نقضه الزكي من وجه من الاصحاب حتى المارودي الاضاف عليه قوله وان لم يكن امامهم لان اهل صفين واهل الجبل لم يصروا
لهم المادون حكم الفاتحاهم (قوله ورأى ١١٢) ان الاولى ان يفصل فيقال ان كان الحسن الخ اشار الى تخصيصه بركب عليه موجز
بهذا التصديق في الافراد
قوله والاحاديث الواردة
في ذلك الخ ربما يبايع
بجوعها الزوار الخ
قوله كسدت من حل
علينا السلاح الخ وحديث
ابن عمر بن خطاب عن
طاعة نبي الله تعالى يوم
القيادة لا محالة ومن
وليس في هذه بيعة مان
مبتسة جاهلية وادعاهم
وروي الحاكم في المستدرک
من حديث ابن عمر بن
وابس عليه امام جعفر
مؤنته موت جاهلية وفي
لفظك لم قاله ليس احد من
الناس يخرج من السلطان
شعبا فاني عليه الامان
مبتة جاهلية وحديث ابن
عباس من ابي من اميره
شبا يكره فله عهده ليس
أحد من الناس يفارق
الجماعة فيكون لامانة
بها عليه زوار الخ
وكافرو فيض الامام كما
ذكره الاصل قال الاذري
سواء كانوا يبتغون اموالنا
بضع لكن لا يختر جواع
طاعة قوله لا نقول كفتي
أريد بما يجلد لعلنا
ثلاث الخ قول الاصحاب
واقفي في ذلك سيرة صلى
الله عليه وسلم في المناقش

قوله وبهله اذا ما باق في رياء افسدوا اخافه الطريق اشار الى تخصيصه
قوله ان كان لهم شركة الخ قال الزركشي لا وجه لاختصاصه بشي ان يكون سائر الاصحاب الموجبة للفسق في معناه وكلام صاحب التذيب يدل عليه قوله لكن
في الاولى اذا استعملوا ذلك بالباطل الخ اشار الى تخصيصه

قوله وبهله اذا ما باق في رياء افسدوا اخافه الطريق اشار الى تخصيصه
قوله ان كان لهم شركة الخ قال الزركشي لا وجه لاختصاصه بشي ان يكون سائر الاصحاب الموجبة للفسق في معناه وكلام صاحب التذيب يدل عليه قوله لكن
في الاولى اذا استعملوا ذلك بالباطل الخ اشار الى تخصيصه

كافية وجعلوا معه ولورث طائفة منهم شوكة فاتفقوا على الاوفساق القتال ثم تباؤوا اهلوا في مناسبتهم الزلزال كالدنو فوال المصنف
 الخ أشار الى تبعية قوله الطرف الرابع في كشفه قتالهم الخ انما يجب قتالهم بأحد عشر أمورا بشرط الحريم أهل العدل أو معمل
 جهاد للمسلمين هم أو يأخذوا من حقوق بيت المال ما ليس لهم أو يتعمدون دفع ما وجب عليهم أو يتظاهروا على خلق الامام الذي
 انقضت بيعته ولم ينهوا الزكوات والوفاء في أهل السهمان متفق وجوب قتالهم قولان وقيل قوله الجسد بأنه لا يجب بل يباح
 قتله حتى يمت البهيم أمينا الخ في كون (١١٤) البعث واجبا أو تصبوا خلافا ومقتضى كلامه لا يجب غيره الأول وهو الرجوع الى
 الأولى وصرح به خلافاً

وجوبه لا يرجع ٥ الطرف الرابع في كيفية قتالهم والمقصود به دفعهم الى الطاعة ٥ لانهم وقتلهم
 وقتلوا من كائنات فلا يقتلهم الامام (حتى) يبعث اليهم أمنا ما نمانحها (يسألهم ما يمتقون)
 أي يكرهون (فان ذكر واضلح) بكسر اللام ونحوها (أوشبهه أزالها) عنهم لان عليا بن عباس
 رضي الله عنهم إلى أهل النهر وان فرجع بعضهم الى الطاعة (فان أبا) عن الرجوع به الى الالة
 (وعلمهم) وأمرهم بالعودة الى الطاعة لتكون كلمة أهل الدين واحدة (ثم) اذالم يتعافوا (يعرض
 عليهم المناظرة فان أمروا) على ايمانهم (آذنتهم) بالمدى أعاهم (بالقتال) لانه تعالى أمر بالصلاح
 ثم بالقتال ولا يجوز تقديم الآخر الله (فان) وفي نسخة من (استفرد) أي طيلوا منه الاظهار
 (وله) فيه (صحة) بان ظهره ان استظا لهم لتأهل في الالة الشبهة (أفانهم) بحسب ما يراه
 (لان خشية مصر) بان ظهره ان استظا لهم لتقوهم كاستحقاق مدد في نظرهم (وان يؤلوا ما لورثوا)
 أولاد) ونسأه لاحتمال تقوهم واستردادهم ذلك واذا كان بالعدل يصف آخر القتال الغير مصرح
 به الاصل (فان سألو الكف عنهم حال الحرب ليعاقروا أسراوا بذلك) (وهذا قولنا) استأنا
 واستأنا لاسرا (فان قتلا الا ادرى لم يقتل الزمان) لان القتال غيرهم (بل لعالمهم كاسراهم) بعد
 انتضاء الحرب فان أخلقهم أطلقناهم (فان لهم زمو استبددين) أي متفرقين يبحثون بمثل شوكتهم
 وانماهم (لم يتعمروا ولو تخافنا من يمتهم) في المال للهي عنه بكل واليه يبقى والحا كونه لا اعتبار بما
 يتوقع (أو) انهم زوا (بجميع بحثوا فيهم تبغناهم) حتى يرجعوا الى الطاعة أو يتبددوا (ومن
 تخلف منهم عجزا) ولو غير مختار (أو ألقى) سلاحه نزل كالقتال (بقتل) عبارة عن الرضى في قتال وهي أولى
 وقوله كلمة ألقى سلاحه ليس بقيد لورث القتال وهو مع كمال الحسب كذلك لان المقصود به الكف
 وهو حاصل التزلز (وقال مولد) ظهره (تخلف القتال) وتغير الى فتنة بقية البعثة (لا من غائنه
 في البعثة دون ما قبلها ولا عبرتها يتوقع) (ولا يقتل من تخلف) من أمتج الجرح أي أضفه (ولا أسراهم)
 للهي عنهم في الخبر السابق (ويفي ان تعرض عليهم) أي على أسراهم الال (التي به) وبيعة الامام
 (ويبلغون بعد) انتضاء (الحرب) وتفرق الجميع (الان شيف عودهم) الى القتال فلا يعلقون وقوله
 ويبنى الخ من زيادة أخذ من كلام القامح وبعضهم لم يأتى آخر الفصل بل ان جعل منهم
 عودهم به الا لا ادرى فذلك كله تكرار (فلا كانوا اسراهم من وعيد وانشاء غيرهما تباين أو
 أطفال أطلقوا بهدها) أي بعد الحرب من غير ان يرض عنهم عليهم البيعة وان اقتضاهم الى القتال
 اذ لا يعلمهم فان كانوا قتلوا ثلثين فمهم كالرجال وقال الباقر وغيره انه تعالى لا يقتل نفس الامن منهم اثم كبير
 المقاتلين (والادوال) التي ليست من آلان الحرب (كالأطفال) فترد عليهم بعد انتضاء الحرب دون
 خضاعتهم الى القتال (والخيل والصلاح كلاسارى) فبردان اليهم بعد انتضاء الحرب لان خفا
 عودهم الى القتال (وبجرمهم) انهم (أي الاموال والخيل والصلاح في قتال أو غيره) لخبرنا على
 مال امرئ مسلم الا بغير نفسه منه (الاضرونة) كل تعين السلاح للدفع والخيل الهزئة (كالم)

المعد تقروا في اني ارجعهم فوهم ثم أنفهم شهرا أشهر من وكذلك ان رأى في أهل العدل ضعفا فتولوا واما زوا
 متبدلين لم يتبعهم) فلا يقتل مدبرهم ولا يقتل من تخلفهم وأسراهم فقد أمر على رضى الله عنه من ادبه يوم البصر ولا يتبع مدبر ولا يدفع في جرح
 ولا يقتل أسير من أعتق باه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولقوله تعالى حتى في والفتنة الرجوع عن القتال بالهزيمة وان قتلهم
 شرع لا يدفع عن منع الماعة فتوزال (قوله كان الحسب كذلك) أشار الى تبعية قوله ولا أسراهم) أي ما إذا أس الامن من صلاحهم
 لم يكن الضاللة منهم وخشى من شرهم (قوله للهي عنهم) في الخبر السابق لان الذبح يقتضى ولي عن الحرب وسقطت شوكته وامتنع بذلك

قوله وتعين وجوب اجراء استعماله في القتال لا ضرورة أشار الى تصحيحه وكتب عليه قال الزركشي وجوب اجراء استعماله بالضرورة
يحق القاضي الحسين وجهه لا يشترط من ذلك ولا من طعنه اه (قوله كما تقتضاه كلام الأئمة) عبارته ولا تستعمل في القتال
لا ضرورة ولا لزوم الاجراء وعبارته المأثورة لا يجوز استعماله الا عند الحاجة اليه في قتالهم وكسر شوكتهم ولو فعلوا ضمنوا آخر
لعل وقال الأدي وجوب اجراء استعماله بالضرورة كما صرح به صاحب (١١٥) وقوله والنار في الحديث الصريح لا يوجب
بالنار الارباب (قوله لان

المقصود بقتالهم درهم الخ)
ولانه قد يصيب من لا يجوز
قتله مثل النساء والصبيان
(قوله بل يكره له ذلك كما
قاله الامام وغيره) أشار
الى تصحيحه قوله والكفار
يدينون بقتلهم مقلوبهم
ودبروهم وخربهم
وأبهرهم وعلمه لا يجوز
له أن يحاصرهم ويمنعهم
المعام والشرب (قوله
نم تجوز الاستعانة بهم
عند الضرورة) أشار الى
تصحيحه قوله وكذا بين
يرى قتالهم مدبرين
موضع المسح فحين يرى
قتالهم مدبرين اذا كان
الامام يرى ماراً فنهزم
كما في هذه الامام والا فلا
اعتراض عليه فيما يراه
مذهب وقوله كائنه الامام
أشار الى تصحيحه (قوله زاد
المأوردى وشربنا عليهم
الخ) قال شيخنا الاجتهاد
ابن بشر أقوتنا وهو
امكان دفعهم فيما مضى
عن ذلك (قوله لو عقد البغاة
ذمتهم ما نال الحرب بين الخ)
أقضى كلامهم ان

الافسار (الفسير) الا ضرورة بان اضمار اليه وتعين وجوب اجراء استعماله في
القتال امر ورتبة ولكن الالوجه خلافه كما اقتضاه كلام الأئمة لاسر من انه لا يختص بالمتل في القتال
وغيره من مسئلة الضرب بان الضرورة فيها شئت من الضرب بخلافها في مسئلة ثنائهم انما شئت من
بعض المسائل (ولانه عليهم عابهم) وبعظم اثره (كالخبر في النار) وارسال السبل الى الجافة (ولو
تفعلوا الاستيلاء) عليهم بغير ذلك كان محضاً بآية لا بد من الاستيلاء عليهم بالاذل لان المقصود
بقتالهم درهم الى الطاعة وقد رجعون فلا بد من الاستيلاء به لان تركه ينافي طاعتهم المسلمين
يوقع الاحتيال في قضاهاً قريب الى الصلاح من استعمالهم (الا ضرورة دفع) بان يندف استئصالهم
بانما هو باننا وماروا الى دفعهم بذلك أو قتلنا به واحتملنا دفعهم الى مثله فيجوز أن نقول قتله به
(ويجب) العادل دنيا (قريب) الباني أي قتله (ما يمكن) بل يكره ذلك كما قاله الامام وغيره
(وعدم الاستعانة) عليهم (بكان) ولو لم يذبحوا ولا يجوز تسلطه على القولة تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلاً ولا ان المقصود من دفعهم الى الطاعة والكفار يدينون بقتلهم نعم يجوز الاستعانة بهم عند
الضرورة بقتله الأدي وغيره عن المتولي وقالوا انه نجح (وكذا) يحرم على من لا يرى قتالهم مدبرين
الاستعانة عليهم (من يرى قتالهم مدبرين) اعدوا ولا يعتقد كالحفي ابقاء عليهم وقرى المأوردى يشترط بين
جواز اختلاف الشافعي الحنفي ونحوه بان الخليفة يتفرج بآيه واجتهاده والمذكور وهذا بحث رأى
الامام فعملهم منسوب اليه لا يجوز اذهم ان بهما لوجوب اختلاف اجتهاده (الان احتجناهم) أي احتجنا من
يرى قتالهم مدبرين (ولهم اقدام) أي حسن اقدام (وجراء ما يمكن) دفعهم عنهم لوانهم بعد انهم
والأوردى وشربنا عليهم ان لا يتبعوا مدبر ولا يتبعوا لغيره معاونة في قتالهم بذلك (وان قتل) والحرب
أخذ (أسيرهم أو قتلهم) أو مدبرهم أو قتلهم جرحهم (فلا قصاص لشبهة) تجوز (أي حذيفة) قتله
(لا يطلق) أسيرهم وجرحهم باقية ولو بعد انتقام الحرب (الان نابذ بأبع) الامام ولطف نابذ من
زانه (وان نزلوا اطلق) الأسير ولو وقع عودهم (ويبقى ان يعرض على الأسير) منهم
(البقية) الامام

(انقل لو عقد البغاة ذمة) أي أماناً (لحر بينا بعينهم) علينا (نقد في قهم) لانهم أسودهم
(أي) (حقنا) لان الامان لفرق قتال المسلمين فلا ينعقد بشرط القتال قال في الكفاية واذما فرقتهم
الامان في قهم خلاف ما لو من شخص مشتركاً فقد مسلمة أو لزم منه مجاهدته لان تامة
لكن عن الكل فانتقض قتال أسودهم بخلاف الحرب مع البغاة اذا عقدوا عليهم بغير شرط اعانهم
عليه انتقض قتالهم أيضاً اذا اعانوا بهم علينا انتقض عودهم في حقنا عليهم والقباس انتقض في
قهم أيضاً (انما اتفقوا على البغاة علينا من ذمة) لجهة الامان في حقهم لان حقنا (وتسبيحهم) نحن بان
انتم أسودهم وتسرفهم ذمتهم فأسودهم وقتل مدبرهم وذمتهم على جرحهم (وقتل أسيرهم)
بخلاف البغاة لا حاجة بقتله وقتل أسيرهم ليس له في قتله (فلو قال) أي الحريون (ظنناهم) أي
(البغاة المحقين) قال الرازي وان لنا اعادة الحق (أو ظننا جواز الاعانة) لهم في قتالهم أو انهم استعانوا بنا
الاستعانة بهم ليست اماناً لهم وهو ظاهر كلام المأوردى وصرح به المتولي وقال اذا استعانوا بهم ولم يقدروا لهم اماناً فكلوا نذرنا
في قتالهم سبهم واقتلهم أسودهم ولا يجوز ذلك للبغاة وقوله وهو ظاهر كلام المأوردى أشار الى تصحيحه (قوله فلا ينعقد بشرط القتال) أي
لا يابطل عقد امانهم بقتالهم جزاء انهم بعد على قتالنا ولا ان عقد الامان يقتضي وجوده في الطرفين (قوله قال في الكفاية واذما فرقتهم
الامان في قهم) أشار الى تصحيحه (قوله والقباس انتقض في قهم أيضاً) أشار الى تصحيحه (قوله قال الرازي وان لنا اعادة الحقين)
أشار الى تصحيحه قال ابن الرضا المشهور والقطع بالجواب الخ أشار الى تصحيحه

الله به جميعه نصه لا يترفع التكفير على معرفة كونه به معاملة (قوله لا تدينه) لا بد منه فانه يكفر بالمال ثم يشك في نفسه ثم يفر من وجهه الشارح عليه ثم يذكر قوله ولو تركه كان أولى وأصح (١١٨) (قوله كان أولى وأصح) ليس كذلك وانما شامس انصبيه بما ذكره وانما هو

يكفر بالمال لله لا ثم التمس
الفتنة ثم التمس وهو قد
معتبر وما لا يكفره لا تذب
فليس بكفر وهو داخل في
مفهوم قوله بل لا تأويل
بلا تأويل بل يكفر بكفر
الفتنة أو بارتكابها كبرية
كانت تعدد الخوارج (قوله)
أو رضى بالكفر) - من
المسلم عن سلمى في قلبه
غل على كافراً فسلم الكافر
فمن المسلم لا يفتري على
كل من سلم ورد له الكفر
أو كافر بالسنة لا تأويل
لا يكفر بذلك انتسابه
الكفر هو الذي حله على
أن يفتنه واستغفره
الاسلام هو الذي حله على
أن يكفره وانما يكون
تخفى الكفر إذا كان
على وجه الاستحسان وقد
تخفى موسى عليه السلام أن
لا يؤمن فرعون وزاد على
التي قدس الله بذلك ولا
عابته الله ولا زجره عنه
وقوله قبل لا يكفر إلا أشار
إلى نصه (قوله ولا نسب
بالأصل) كالاستيعاب
حسن لأنه لا شبهة على
تخصيص الكفراته
فلا نسب تغير المنصف
أو حقه فلا نسب تغير
أصله (قوله أو لا تدينه)
فلا تدينه أو تدينه أو قال
لو كان فلا تدينه أو تدينه

(أوردني بقرينة ديننا على السلام أو قد مدعيا أو كره مسلماً) ولو (لدينه) وقوله لا تدينه من زيادة
ولو تركه كان أولى وأصح وانما يكفره لانه سعى الاسلام كقرا وطرس لمن عدا جلا بالكفر أو
قال عدو الله وليس كذلك الا على أي رجوع عليه هذا ان كره (بلا تأويل) للكفر بكفر الكفر أو
أو كره أو لا يكفر وهذا ما له الأصل عن التولي وأقره والادج ما قاله التولي في شرح مسلم ان الخير
يحول على المسلم فلا يكفر به وعاء يعمل قوله في ذلك ان كره ان يكفر بغير جماعة (أو عز على الكفر
أو علقه) بشي كقوله ان هلك مالي أو لذي ثم دنت أو تنصرت (أو قد دهل بكفر) أو لا تدينه
الدين أو اجبنا فاذن كره وهذا قوله - عدم تفريق العدل بغيره على فعل كبرية أو قد دهنه (أو
رضي بالكفر) كان أمراً مسلماً (أو) الأولى ولا نسب بالأصل كان (أشار به) على مسلم أو على
كافر أو الاسلام بانشاره باستناده على كفره (أو لم) ان الاسلام طالع منه (أو تأويل) أي
استعمل (منه) تلقينه كان قاله اصبر ما عدا لانه انما الكفر على الاسلام وهذا كونه الله الاصل عن التولي
وأقره وقوله عن التولي في مجموع ما عدا اشار به على مسلم لكنه قال وقوله افراط والمواباة
ارتكب به عيباً بظنمة قال الأذرى والصواب ظاهر في ما عدا اشار به على مسلم ولا يسلّم قال في ركني
بل العواير ما قاله التولي (أو كره باسم الله) أو بامر أو وعد أو وعيد كذا كره الأصل (أو) باسم
رسوله أو قال (أو كره) الله أو رسوله (بكذا لم أقبل) والصريح جرح كرمك رسول الله من زيادة
(أو) لو (جعل الله) هنالك الأصل) الما قال الأذرى وحله إذا قاله استغفراً أو استغفلات أو طاعت (أو)
لو (اتخذ) الله (فلا تأنيباً أو مدحاً) أي أو (أوجب) الله (على الصلوة على هذا) أي من
مرض وسنة (الطائي) أو قال (الطائف) هذا بقدر الله فقال العالم أن تأمل بغير تعدد كذا كره الأصل
(أو لو شهد) عندي بشي (بكذا أو لا لم أقبله) أو قال ان الله جلس للانصاف أو أقام للانصاف كذا كره
الأصل وكان المنصف تركه لانه قاله بحسب المهور عدم تكفيره (أو ان كان ما قاله الانبياء مدحاً فليكون
أو لا أدري التي انسي أو جني) أو قال لا تدين كذا كره الأصل (أو لا أدري ما الايمان) استغفراً (أو
مفرعاً من) أي من التي على الله عليه وسلم (استغفراً أو صغراً لله تعالى) هذا أخذ من قول
الأصل واختلغوا بين نادى رجلاً اسمه عبدالله وأدخل في آخره حرف الكاف الذي دخل في التفسير بالجملة
وقبل بكفر وقيل ان تعدد التفسير كثر وان لم يقصد أو جعل ما يقول فلا تدين رجوع من زيادة المدح عليه
جرح صاحب الأقوال (أو قال) لن حوله لا حول ولا قوة الا بالله تعالى (أو كذب أو مؤذن) في أدائه كان قاله
تكذب (أو سعى الله على) شرب (خراً على زنا استغفراً) باسمه تعالى (أو قال) لا تأنيب (الشامة)
قال الأذرى وغيره هذا اذا قصد الاستغفار والافلا بكفره يجعل الاطلاق على قوتها موصوفه بغير الله
ورجعه (أو) قال (نصحتن تريد من العلم أو قال لن قال أو دعت الله تعالى أو دعمن لا يتبع السارق)
أفسر وقد الأذرى بما قد تقدم نفاذ بمجمل الاطلاق على ستر الله اياه ونحوه (أو قال) فني
اشت مشاماً أو كافر (أو) قال (أخذت مالي بولدي فاستغنى أيضاً) أو ما ذابني ثم فعله (أو قال)
(المعلم) للصبيان مثلاً (المود خير من الماين) لانهم (ينفقون من مياينهم) ثم فعله (أو قال)
الحفظة واراد الله قال الأذرى وغيره والظاهر عدم موافقة أفعالهم في العلم بقصد الخبر الماين بل في
الاحسان للمعلم ومراعاة (أو اعطى من أسلم بالانقال) مسلم (ليني) كنت كافراً فاسلم فاعطى ما لا
أو انكر (نصحتني بكفر) رضى الله عنه لاني صلى الله عليه وسلم لان الله سبحانه وتعالى نص عليهما
بقوله ان يقول صاحبه لا تحزن ان الله معنا فاحذف ما سار الصلابة (أو) بل له الست مسافة لا لعمد أو نوى

به (قوله أو لو شهد عندي بشي) بكذا أو لا لم أقبله) ورسل السبي عن رجل سأل في شيء قال لو جاءني رجل لم أعلق كذا
وكذا فقال لا تكفر لان هذا الباطل عدل على نظام جبريل عند وهو جميع (قوله قال الأذرى وغيره هذا اذا قصد الخ) أشار إلى تعصّب (قوله)
أفأعطى من أسلم بالانقال ليني الخ) فانه أي أن يكون كافراً في الجاهل فيسلم لئلا يذلل الدنيا

(قوله ولا يسبقه القتل من المرتد بقوله) أي فيما لو شهد بالردة (قوله لكنه صح في باب الزنا أنه يجد) أشار إلى تصحيح قوله في الأولى هي قوله
 إذا قال كذباً بلى (قوله لأن الإنكار دون التكذيب الصريح) أشار إلى تصحيحه وكسب عليه أنه لو أنكر بالردة ثم جع لا يقبل وجوبه وهو
 خلاف ما شئ عليه في المطلب فإنه قال وشبهه فما إذا شهد وما إلى أقراؤه فأنكر أنه يشفعه قالوا فقلت يشفعه على أقراؤه بالزنا فأنكر أنه لو أنكر بهما ثم
 وجع قبل وجوعه اب (فرع) من نسب إليه ما يقتضيه الرد ولم ينقض عليه بنية قصد المدعي عليه أن يحكم كما كرمه بمجتهد كلاً قام
 عليه بنية وجوعه من لا يرى قوله بنية فهل الثاني إذا جدد هذا السلامه أن يحكمه (١٢١) ويعصم منه وأن لم يثبت عليه شيء نقل
 عن الشيخ تقي الدين

دقيق العدد أنه قال ليس
 للما كذا بل لا بد من أن
 يعرف أو تقوم عليه بنية
 وخالفه بعض المعبرين
 وأتى بالجواز قال الزكشي
 وهو الصواب وفي كتابه
 بالاعتراف والتكذيب يحلف
 وقد حكى أن القاضي في
 أدب القضاء فيه لو أدى
 على وجهه أنه ارتد وهو
 ينكر أن الشافي رضى الله
 عنه قال لم أكشف عن
 حقيقة الحال وقتله قل
 أشهد أن لا إله إلا الله
 وأشهد أن محمداً رسول
 الله وأنه برى من كل دين
 خالف الإسلام اه فيجوز
 الحكم الشافعي أن يحكم
 بالسلامة وصحة دمه
 وإسقاط التعزير عنه وقوله
 قال الزكشي وهو الصواب
 أشار إلى تصحيحه (قوله
 أوجهها الثاني) أشار
 فلا كتمه بالاطلاق
 أشار إلى تصحيحه (قوله ولا
 يبعد أن يقتنع بالاصل
 المذكور) أشار إلى تصحيحه
 (قوله حكم بدنه) أشار إلى

شهادته وشاهدان (د) كانت (شواهدهما بالردة بالصدق) ولو (بينهما لتكذيبه الشهود لأن المكره
 لا يكون مرتداً) قال الرافعي وليس ذلك كما لو شهد يهود بأقراره بالزنا وأنكر لا يحدلان الأقراو بالزنا يقبل
 الرجوع ليعمل أنكره وجوعاً ولا يسبقه القتل عن المرتد بقوله رجعت فلا يقبل إنكاره وتكذيبه قال في
 المهمات ونقض كلامه أنه لا بعد إذا قال كذباً على أولم أقرن لكنه صح في باب الزنا أنه يجد في الأولى قال لا أدى
 في انتفاء كماله ذلك في الأولى نظر لأن الإنكار دون التكذيب الصريح (الآن كان) ثم (قرينة)
 تضمنه دعواه (كسر كفار) له (دخوه) فصدق في دعواه بينه وحلف لاحتمال كونه مختاراً ولا
 لم يمتح ذكره والكلف في قوله ودخوه (أو) كانت شواهدهما (بأنه سجد لاصم أو تكلم بكفر وأدى) هو
 (الأكبر أصدق بينه) وإن لم يكن قرينة (لأنه لم يكذب الشهود بجحد) ندبا (كامة إلا سلاماً فقل
 قبل العين فقل نعمين) لأن الردم ثبت أولاً لأن لغة الرد وجدوا الأصل الاختيار (تولان) أوجهها
 التي لا حاجة لقوله وأدى الأكرام لعلهم كما يقبله واستشكل الرافعي فهو بهذه الشهادة بأنه ان اعتبر
 تفصلها من الشرط الاختياري فدعى إلى الأكرام لتكذيب لشاهد أولاً فلا كتمه بالاطلاق انتهى في إذا
 شهد بالردة بنية حصول الشرطاً أما إذا قال أنه تكلم بكذابة بعد أن يحكم به ويقنع بأن الأصل الاختيار
 ويطلب اختيار الأول ويقنع قوله في الشرط الاختيار والاختيار الثاني لا يبعد أن يقتنع بالاصل المذكور
 لاعتقاده بكون الشهود على مع قدرته على الدفع قال في الأصل وفيما ذكرناه على أنه لو شهد
 وبأنه يهود وأدى كراهية كونه يهوداً ويؤيد ما حكى عن القفال أنه لو ارتد أسير مع الكفار ثم أحاط بهم
 الشارون فاطلع من حالهم وقال أنا مسلم وأثبتهم شوفاً قبل قوله وإن لم يدع ذلك وما ظاهراً أنه
 ارتد لما عر من نص الشافي إنما لو شهد بالردة واتفقوا جيل بالكفر وهو محبوس أو قد لم يحكم بكفره وان لم
 ينصر إلا كراهية التذبذب من أمن دخل دار الحرب فشهد أصم أو تلفظ بكفر ثم أدى كراهة فان فعله في
 خلاف لم يقبل أو بين أيديهم وهو أسير قبل قوله أو تاجر فلا انتهى (وإذا قال مسلم ما نبي مرثداً انفصل
 فأنه كافر) كسجدوا أصم (برهه وكان) وفي نسخة وصار (نصيه ذياً) لبيت المال (والا)
 بأن كثر كفر كمال لحق شتر وأوشر بخر (ورثه) اثنين جعلته بنفسه يهوداً لم يكفر به وأوفى
 الأمر كسبه عليه الشافي في الأم ونقله الامام عن العراقيين ودخوه وقع في المنهاج كماله تصحيح نصيه
 فهو لم يكفر إلا فراده بكفره أي الأول هو الأصل لا التمس في التفصيل في الشهادة (فرع) لو (أكره
 أسير) أو غيره (على الكفر) ببلاد الحرب (لم يحكم بكفره) كاسر (فان مات هناك ورموزات)
 المسلم (فإن قدم) علينا (عرض عليه الإسلام) لاحتمال أنه كان مختاراً قال ابن كجب ومجمله كان
 معرضاً عن الجعالة والطاعة والأفلا عرض (استقباه) لادجوا بما كانوا كره على الكفر بدارنا (فان
 استخ) من الإسلام به عرض عليه (حكمنا بكفره) من حين كفره (الأول) لأن استنائه يدل
 على أنه كان كافراً من حيث فلو لم قبل العرض والتلفظ بالإسلام فهو لم يكفر ما قبل قدمه علينا كما
 صرح به الأصل (ولو ارتد أسير مختاراً ثم صلى في دار الحرب بحكم بالسلامة لا) انتهى (في دارنا)

(١٦) - (استنى المطلب) - (دابع) تصحيحه (قوله وهو محبوس أو مفقود) قال شيخنا من نية كلام الشاهدين
 فأنه لا بد من الإكراه أو لا في عرضه فلا يشكل كسره (قوله لم يحكم بكفره) أشار إلى تصحيحه (قوله والأول هو الأصل لا التمس في التفصيل
 وبينما قلنا من أن الصحيح في الشاهد عدم اشتراط التفصيل فيها أن الشاهدين اتفقا على النافي وهذا الخلفه وأدى أحد الإثنين النافي عن
 الآخر فليس لغير اتفاق عليه فافترقا (قوله قال ابن كجب ومجمله الخ) أشار إلى تصحيحه

قوله لان ملاته في دارنا الخ) ولانه يقدري دارنا على الشهدته (قوله لكن الظاهر انه ليس بشد) اشار الى تعديه (قوله لم يحكم اسلامه) أي ان لم يكن ميسرا (الباب الثاني) في أحكام الردة (١٢٢) (قوله فلو قولا غير الحاخ) نعم ان قال قال الماردى جازان

لا نصلاته في دارنا فتكون توبة بخلافها في دارهم لان تكون الاعن اعتقاد صحيح وتب في ذكره الاسير
أصله وله وجهه لكن الظاهر انه ليس بقيد بل هو جري على الغالب ولو لم يكن كره في ارشاده كان كثر تبعا
النص (ولو لم يجرى) المراد كافر أصلي ولو في دارهم لم يحكم اسلامه بخلاف المردن لان علاقة اسلام باقية
في الردود أهون من الابتداء فمصح فيه (الان سمع تشهد) في الصلوة يحكم اسلامه واعترض بان
اسلامه حديثا لفظا والكلام في خصوص الصلوة بالاقراء بنحو يجاب بان قائمه فلذلك دفع اجماعه
لا يروى شاهد فيها لاحتمال الحكاية

• (الباب الثاني في أحكام الردة) •

(الافتراق) نحن (مرندا) لبقاء علاقة الاسلام فيه (ويجب قوله) ان لم يبق لغير من يدل دينه فاقتلوه
وهو شامل للمرد وغيره هوالان المراد يقتل بالارتداد الا حصان فكذلك الكافر بعد الايمان كالمرد لان
النهي عن قتل النفس فمعمول بدليل سابق شرعه على الحربان قال الماردى ولا يفتن المرد في قتل
السابق نظر وجه الردة عنهم ولا في قتلهم المشركون لما تقدم من صرامة الاسلام (ويستدل) أي قتله
(الحاكم) ولو نبأه (بضرب الردة لا الحارون) بالنار أو غير ملابيه من الملة فلو قولا غير الحاخ كزاد
الحاخ كغير ضرب الردة عز وصرح بالاذل (ويستتاب) قبل قتله (وجوبه لا استحبابه) لانه
كان صغريا بالاسلام ورجعا عن ربه شبهة فتزلفان لم يبق قتل كاسر والاشارة تكون (في الحال)
انما هو المرد السابق ولانه حد فلا يؤجل كالمردود (لا لانا) ولما قيل انه يستتاب ثلاثة أيام لانها
أول حد الكثرة وأخر حد القلة ولانه قد تعرض له شبهة فاحتشلتها الثلاثة ثم روى فيها قال في الأصل
والخلاف أنه لو قتل قبل الاستتابة لم يجب قتله شيء أي غير النذر رويان كان القاتل مسيبا بفعله وحدثه
المصنف عليه به بما جرى قتله في جنونه (وتقبل توبته) أي الاسلام ولو كان بدعا لا يشأه شيء في
تقبله أو تكرر وتوبته لا لخلق قوله تعالى لا الذين كفر وإن يتوبوا يغفر الله لهم فلو كان عليه صلواته صلى الله
عليه وسلم فاذا قالوا هم معا في ذمهم وأموالهم لا يفتح الاسلام وحسابهم على الله (وبعضنا) تكرر
(منه) الردة ثم سلم زبادة فتأوه بالدين (وبعضنا) أي المستقل (بقتله) وان أشغل عنه
الاسلام بمجاهداتهم فلا تشأه عليه (ولو قتل نيسا) من الانبياء ولو ظهر بضا (ثم عاد الى الاسلام فهو بطل)
من العقوبة لانه من بدأ أسلم (أو يقتل حدا) لان القتل حد فقتل النبي وحد القذف لا يسبقا بالتوبة
(أو يجلد) ثمانين لان الردة ارتفعت بالامد وبقي جلده فيه (ثلاثة أوجع) حتى الأول عن الاستتابة
اصح المروزي ووجه الغزالي في وجيزه حوى عليه الحاروي الصغير وقله المصنف في شرح الارشاد عن
الاصحاب والثاني عن الشيخ في بكر القاسمي وأدعى فيه الاجماع ووافقه النفا والناظر الثالث من الصلوات
فعله ولو فاعا وحسد من بني اعمام النبي في سقوط حد القذف احتملان لان الامام والغزالي وهذا المصلحة
ذكرها الأصل في آخر الجزية وصوب أن من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم عد الكافر ولا يقتل
بغير زوال ولو رأى أن رجلا أتى وروى زعم أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكرموه فامر النبي
بمحوه على أن الرجل كان كافرا (ولو سأل المرد) قبل الاستتابة أو بعدها (زالة شبهة) عرضته فقتل
بعد اسلامه) لانها لان الشبهة لا تنصرف حقها أن سلم ثم تبسكت فها من العلماء وهذا ما يحجه الغزالي
وقد وجهه بنظر أولان العجوة مقدمة على السيف وكما الروايات عن النص واستبعد الخلاف كذا في نسخ
الرافعي المحدث وهو الصواب ووقع في أن كثر نسخ الرواية تبعا لنسخ الرافعي السقيمة عكس ذلك فغل الاصح
عند الغزالي الناطرة أولا والمحكم عن النص عدمها (وان شكا قبل الماطرة جوعا) وقلنا بنوعها
أو بتأخيرها كجري عليه أو لم يأن قال أتابعها فاطعموني ثم طأروني (أطعم أولا) ثم فطر

يقتله من قتل عليه
كالمصري (قوله ورجعا
هرت في شبهة تزال)
فلم يترتب قبل كفتها
والاستتابة منها كاهل
الحرب فأنما لا تقتلهم الا
بعد بلوغ الدعوة وإظهار
المجيزة ولا يقتله الا الامام
أو نائبه لان قتله مستحق
قتل فاشجع جرم الزاني
(قوله ولو كان زنديقا) يشأه
شيء في عقيدته) قال في
هذا الباب وغيره من
ينفي الكفر ونظر الاسلام
لكن في الامن انه من لا
ينحل منه صوبه في الممان
هناك وفيها وغيرها هنا
انه الاقر لاسانته بينهما
لانه يجني الكفر من غير
أن يشهد بهي ولا ثلثان
الزنافة أنواع منهم من
يقول بتناسخ الأرواح ورواد
الفهرع (قوله ويهزر
ان تكره منه الردة
الح) فلا يعز في المرة الأولى
وتفكر في نوى الاجماع
عليه (قوله وبغير الاستتابة
الح) محله ما إذا كان كاثرا
انقص منه (قوله وحري
عليه الحاروي الصغير الح)
ومصاحب الآثار وهو الاصح
وقال الأذري انه الذهب
وحري عليه صاحب التطبيق
والبارزي وغيره ما روى قال
في الحارمي ان قضاة السعيد
في الغزالي أو جميعهم مقره

(قوله ولوانتد بن المرتد انه حكمه هذا) وكان الخ قال البلقي وغيره من الخلاف اذا لم يكن له أصل مسلم غير الاو من المذكورين فان كان هناك أصل مسلم يتبادر أو جده فانه يكون مسلماً ولا ياتي هنا تبصير انه مرتد ولا كافراً أصلياً اما كونه لا يكون كافراً أصلياً تبصر به على الاصح فواضح انه لو كان بين كافرين أساسين وهذا أصل مسلم غير الاو من فانه يتبعه (١٢٣) على الاصح فكذلك فيما اذا كان مرتد بل أولاً وأما كونه لا يتأتى ها هنا ان يكون مرتداً لانه تابع في الاسلام لاصل مسلم غير ايوه فانتصت أن يكون مرتداً ومن مات من أولاد الكفار وقبل بلوغه فاصححه ان في الجنة (قوله ملك المردة الخ) فسلم رزق ملكه بالردة لان كفرها لا ينافي الملك كالكافر الأصلي ولان الردة سبب له - وهو المرد فلا تزال الملك كالزنا ولا ناله ما معتبر به ودمه وقوف (قوله وعلى موه) من زوجة - مؤدق وقريب (قوله ووصية سئل البلقي عن شخص أوصى بشئ ثم ارتد وما من مرتد فهل تنفذ وصيته أم لا فاجاب بان الذي يقتضيه النظر ان وصيته لاتنفذ ولم أومن صرح بذلك (قوله وقوله من زادته) وقع - هو في بعض النسخ بدل وتدير (قوله والمتمم لها) أشار الى تصحيحه (قوله فضيته انهم لا يفتنون ما تلغوه في الحرب) أشار الى تصحيحه وكتب عليه - وكذا عبر في التنبية ولم يتعرض له النووي في تصحيحه وحكاها في الروضة عن بعضهم وقال البلقي انه المذهب للمعتمد

ه (فصل في الردة من الزوجان وهي) ١ أي الزوجة (حامل أو) ٢ اورد (أندهم ما قبل الحمل فالوالمسلم) ٣ بانبيعة (ولوانتد بن المرتد انه حكمهما) ٤ فكيف يكون مرتداً تبصيرهما ما قبل استرق ولا يقتل حتى يبلغ ذهاب فتبطل فان أصغر قتل وخالف البلقي فقال انه مسلم كجهنم الرافعي وخصوص الشافعي فانتصت به وأطال في بيانه وذكر عرو الزركشي (أوين مرتد وكافر أصلي فكذلك أصلي) ٥ تعالاه لانه يعرقل دينه بخلاف المرتد فخر بالجزية بان كان الأصلي ممن يقربها لكن أحد ايوه مجوسي والآخر زوني وان كان كلبياً فالوالمسلم (قوله فخرج لوقض ذي أرمهاده) ٦ عهد (وزل ورتد) ٧ عندنا (لم ينعض) أي العهد (فحقه) فلا يسترق ه (فان بلغ عاقلاً ولم يشل الجزية بلغ المأمن) ٨ ولا يجبر على قبولها ه (فصل في المردة وتكلمه بالصائب واحتطاب) ٩ أي يتبين ان ماله باق على ملكه وان مات ملكه ما ملكه يوم تملكه بدلا الحرب أم لا فان أصله فهو له فعاد) ١٠ أي يتبين ان ماله باق على ملكه وان مات ملكه ما ملكه يوم تملكه (ان قلنا نزله لملكه) ١١ عنه بالردة على وجه (والا) بان مات مرتداً (بان ان ملكه في د) (ان ماله ملكه) ١٢ في الردة احتطاب وغيره (على الاصح يتفق عليه) ١٣ وعلى موه (وتنقض دون زمته قبل الردة من دله) ١٤ انما الردة جازعاً كالموت (وكذا ما) أي دون (زمته) فم بالاتفق قياساً على ما لوقض يجرى به وان تم تلف جهنم (ووضع عند عدل وأمنه عند امرأة ثقة) ١٥ أو نحوها ممن تحل له الخلوة بها كالحريم (ويعنى قوله - وتولده) ١٦ أي التي استولها قبل الردة (وإو حرامك منفعته) ١٧ وان لم يملك رقبته اضطراراً لتعلق حق المسلمين به (ولا يصلح دينه المأول) ١٨ برده بناء على أن ملكه لم يزل بها (بل) حاله (موقوف) ١٩ ملكه (وبعضه) ٢٠ تصرف بمقتضى الوقت (بان يقبل قوله بموه مقصود فعله التعليل) ٢١ كعق ودفن ووصية واستبلاذ وتدير وخام كافر في بابه (ووقوف) ٢٢ نفوذ تصرفه المذكور فان أصله نفذ ولا يرد قوله من يادته ووقف - هو فانه ليس من ذلك بل بما ذكره بقوله (لا يصح وسكاح وكفاه وانكاح ونحوها) ٢٣ من العقود التي لا تحتل الوقت فلا توقف بل تبطل وما ذكره كماله في الكتابة هو ما بالحرر والراجح انوا في الكتابة كغيره هناك على الصفة وقامها الاصل ثم عن جمع ونزل البطال عن واحد ورد بان هذا وقف تبين لا وقف صحته وهو صحيح على الجديد والمعتمد ما هنا لان وقف التين انما يكون حيث وجد الشرط حاله او قد لم يعلم وجوده وهما ليس كذلك اذ الشرط احتمال العقد التعليل وهو متصف وان استلهمه صد العقد بخلاف الخدم لانها تبصير تعاقبه كقوله ان أعطتني ألفا فانت طالق (وتؤخذ بخبر كانه) ٢٤ الواقعة قبل ردته أي يأخذها عنه الحاكم لان قبضه غير معتبر (فان لحق بدوا الحرب يبيع) ٢٥ عليه (حبرانه بحسب الصلحة) ه (فصل) ٢٦ لو (انه مرتد دون نحو - من بدأ بآفة انهم) ٢٧ دون غيرهم لان كفرهم أغلظ ولانهم أعرف بوزار المسلمين (واتبعنا دبرهم وذفنا جرحهم واستندنا جرحهم وضغنهم كالبيعة) ٢٨ فضته أنهم لا يفتنون ما تلغوه في الحرب ما كان تقدم في قتال البيعة ان أصبح خلافه (ويقض من المرتد) ٢٩ ودفن المقتضى على نزل الردة كما بهل كما يأتي (والهبة) ٣٠ حيث زامته به أو غيره (قوله) ٣١ ماله (مطلقة) ٣٢ في العمد ووجه في غيره فان مات - لان الاجل - بقا بالموت (واذا وطئت مرتدة شهية) ٣٣ كان وطئت مكرهة (أو استخدمت مكرهة) ٣٤ وصدق المرتد (فوجب مهر المثل والاجرة مرفوعة) ٣٥ أي في ردته بما وجب حداً كان (زنى) ٣٦ أو شرب خرا أو قذف أو سرق (حدم فقتل) ٣٧ صرح الامام بشر بانظر

وأشهر ترجمه كلام لوف توافها والشرح الصغير وقال في البان انه الصحيح المشهور واجاع الصائبة وعبارة الاصقوني في مختصر الرضة ولان ردت طاعتهم تنوكه فالتقوا شيئاً القتال ثم نابوا وأسلموا فنفى صفتهم قول البيعة (قوله فوجب مهر المثل والاجرة) ونوفان وكذا كما كسبها مال الردة

وقوله لا بد في اسلام الردوفه من الشهادتين) ثم قال في حقيقته وكسب طبع قال الشق ادى على رجل الهارث وهو مسلم لم اكتب
عن الخالونك قل اشهد ان لا اله الا الله (١٢٤) وان محمدا رسول الله ونبى من كل دين يتالفون في الاسلام اه فتقول بعض

الفتاة ان ادعى عليه انه
اراد اياه بنفسه يطلب
الحكم بسلامة ثاقفة بما
قلت غلط وقوله قال الشق
المخاض الى تعبه (قوله)
ولو شئت انى ما بانى عن
الحققة بمن الاكفاه بها
فجنا والاصح انه لا بد من
النصر به ما كتب ايضا
الاكفاه بالثهادتين
فتنا رضى مرجوح فقد قال
النوى في كل الكفارات
الذهب الذى قطع به الجهور
ان كفى الشهادتين لا بد منه
ولا يصلح الاسلام الا بها
(قوله) لكن خص رسالته
بالعرب اوقالوا لستحق
اكتفاه بغيره
قال فى الأصل أو أنزى بغيره
الخروج والخزير المذهب
خلافة كما ذكره في باب
الكفار وتوفى الجهموع في
الكلام على ادملة الكافر
وصحبه في شرح مسلم كان
اعترافا بالاسلام عند الحقين
ضعيف (قوله) قال وهذا
مختلف ما كساه من البغوى
المخ يجب بعد المظافة
لا تعدم الحكم بسلامة في
مسألة الخلقى انه قد يسمى
دينه في قوله اسلاما
(قوله) والذى على الجهور
خلقتها وهو الاصح قوله
قال الخلقى قوله لا ربح
أو لا يرى الله المخ قال
خشيما قال الله في تناره

● (فصل لا بد في اسلام الردوفه) من الكفار (من الشهادتين) ولو شئت انى ما بانى (مقالة)
عن التقيد بكونه غيرهم باحداهما اذا مقر باحداهما لم يقر به الا بالآخرى (فان كان كفرة بانكار
شئ آخر) مما لا يلقى الاقرار بما أو باحداهما باذى الرأى (كان خصمه ردا لعمد العرب أو بعد
فرضا أو غيرهما بغيره مع الشهادتين الاقرار بما أنكره بان يقر الا بالآخرى بان محمدا رسول الله الذى جيع
اخلق أو غير من كل دين يتالف الاسلام ويرجع التالى عما يعتقد (ويستحب الامضات) بعد
الاسلام بتقرره (بالثب) بعد الموت وقد كمل هذا من بعض ما ناله في كتاب الكهوات (فان قال
كافر اناسكم) أو اناسكم أو مسلم كالمسلم ما الاصل (أولى محمد) أو أحبه (وكذا أملت أو
أستأذ بك اعترافا بالاسلام) لانه قد ورد اناسكم في البشرية أو اناسكم قد كمل أو انى لمحمد أو أحبه
لخصاله الجيدة وأستأذ بك على أو عيسى ولا تسمى دينه على هو عليه السلام ان افترق بين
ما بينى عنه الكفر كان يتبع جوابى دعوى الكفر عليه بالسلامة من ما صرح به في العائن في اقتضائه في
الكلام على التزكيه ذكره في قوله (فان قال أملت) أو أملت أو اناسكم أو مسلم كالمسلم (أو اناسكم)
من أملت محمد صلى الله عليه وسلم (أو دينكم حق أو اعترف) من كفر بانكار وجوب شئ (وجوب
ما كفرة) أى بانكار وجوبه قال فى الأصل أو أنزى بغيره الخروج والخزير (أو قال أنا نبى من كل
ما يتالف الاسلام) من دين رضى وهوى (لا أنا نبى) من كل له تخالفه لا العاقل ليس له (كان
ذلك اعترافا) بالاسلام (عند الحقين) بخلاف التنى الذى ذكره لانه لا يلقى التعطيل الذى يخالف
الاسلام وليس له كما قاله وبالله قول المودى أنا نبى من اليهودية والنصراني أنا نبى من النصرانية لان
شد اليهودية والنصرانية غير متصرفة في الاسلام صرح به الاصل وقال تعالى عن الخلقى لولا قال الاسلام حق
لم يكن ولا تسمى تدعى بالحق ولا يتقاده قال وهذا يتخالف ما كساه من البغوى في قوله دينكم حق وكلام
المصنف ما على كلام البغوى حيث حزه فيه ما تركه هذا ما عاينى الى الحقين قال فى الأصل انما
ظرفه نسبها للمام والذى على الجهور وخلقتها (أو أنزى بغيره) ودى رسالته على مسير على الاسلام
يكونه بعض شرائع الاسلام كالسلاوات الخس ● (فرع) قال الخلقى لولا ربح أو لا يرى الله أو
لا اله الا الله أو لا ربح أو لا يرى أو من آمن به المسلمون أو من فى السماء كفى) فى اعنائه بالله لافادته التوحيد
والرادين فى السماء الله قال تعالى أؤمننهم فى السماء والافاظ المذكورة أمثلة فى معناها كذلك
كلامك أو لا ربح أو لا يرى الله أو لا ربح أو لا يرى أو لا اله الا الله لاساكن السموات أى لا يلقى قوله
لا ربح أو لا يرى أو لا اله الا الله لاساكن السموات أو لا اله الا الله لاساكن السموات لان السكون محال
على تعالى (ولأملت بالذى لا اله الا الله) لانه قد ورد فى الوثن ولا اله الا الله أو لا ربح أو لا يرى
السلطان الذى على أمر الجند ورب أرزاقهم (وغير وسوى وما عدا) ونحوها (فى الاستثناء كالا)
فى الاكفاه بمقتضى قوله لا اله الا الله غير الله أو وسوى الله أو ما عدا الله أو ما عدا الله (وأجد أو ما عدا الله رسول
الله كهم) رسول الله فى هذه الشهادتين (والذى كرسول الله لا الرسول) فانه ليس كرسول الله
لوقال أملت محمد الذى كفى بخلاف أملت محمد الرسول لان الذى لا يكون الله تعالى والرسول قد يكون
غيره بخلاف أملت محمد كانهم بالاولى وصرح به الاصل (ومن قال أملت بالله لم يدن بشئ) أى
ولم يكن على من قبل ذلك (ما رومونا) بالله فى الشهادتين الاخرى (وان كان شر كالا صبر) مؤنا
(حتى يصم اليه وكفرت بما كنت أشرك به وكذا) صبر رومونا بالله من قال (أؤمن بالله أو أسلم به
ان لم ير الوعد) كان أقسم بالله بما لم ير الوعد (وأما) وأسلم (كانت) وأؤمن فيها
ذكر (ومن قال بغيره كذا) لا يعنى بالله (لا قدیم الا الله) كن لم يقل به ومن لم يقل به بغيره

ان كلام الخلقى لم يقتضه المذهب قال فى الأثر هذا كلام الخلقى كالموافق البغوى والامام فاما
على قول الجهور فصحا في بعضه الى الشهادتين بالهداية والرسالة أو الى كنههما

فوله ثمة ذكر القاعق أو العليانج أنار الى تصفص (قره) وفي كرام الحامي ان الموالاة بينهما ليست بشرط * قال شيخنا قدس سره الموالاة
 به فشرط الامانة بخلافه فقال في شرط صحة الاعلان ترتيبا وهو الالة * (تجديد الزنا) * كانت المودة في صدور الالام بالغرمان ثم
 من بعد الحدود (فوله وهو الاج الماشفخ) فخل الوزج الحسام اعادة أو تمتع ماهد ماولون حرة لا بقصد الاستيلاء ماولون تزوج
 باسمه عوطا قال الزكي سكتوا لو كانت البكر غورا ماولون الحسام غير اقتضا وتقال باب الفصل عن الغوى انه لا يكتفي في التحليل
 الا بشهاده الاكثامه في ايجاب الحدود والفرق ان التحليل مبنى على تحصيل اللذة (قوله ١٢٥) أو قدورها أي من فاعدها قال الباقي
 فلو تبي ذكره وأرجو قدرو

[illegible]

الزوج وجوباً إلى فعله
الاجتناب أو بقاؤه نظر
فيما أتى تصريح البغوي
أن الزنا لا يعمل به أحسان
لأنه لا يقدم وجوباً إلى
أولى وأما العدة فتوجبها
لأحكام الاحتمال لا الفعل
فمن قال لا زنى بالقوت
لو علم أنه ذكران مثلهان
فأرجح أحدهما فيثبتان
لأحداثك أنه تقدم عن
الماردي أنه لو كان ميلاً
للحدث بسوء دون خائفة

النمرأصغر منه (رهومن) المهرمات (الكبار) قال تعالى ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة
واسمها زنا ومع أهل المال على تعريضه ولهذا كان حداً أشد الحدود ولا نه جناية على الأعراس والأناث
(زنا) بأن الأولى الموجهة وهو ابلاح الحشفة أو قدروا من ذكر ولو أشل وملغوا فحقه قذف
شتر (فخرج عرم مشتهى طبعاً لا شهوة ولا الأولى فلا حد بالاعتناء) بأبدأ وغيرها (وهو
طرم) فقبه القذف وكبحه به الأصل هنا (لا يرد زوجه) أو أمته كما يحرم به الأصل هنا فليس
بالإبلاح صرح كالفهرج بل هو ما في الباب التاسع من أبواب النكاح (لكن يكره) الأصل في قسمة العزل
من الزوجة (ولا) حد (بالإبلاح غير الفهرج) كما يجاه من الفخذين لعدم الإبلاح في فرج (ولا
ابلاح (فخرج منه) وإن كانت غير الفرج) كما يجاه من الفخذين لعدم الإبلاح في فرج (ولا
ابلاح (فخرج منه) لذلك سكن يعزى في الثلاثة قال في الأصل وقبل بعد ما طعن الهمجوة على فقه
حديثه طاعاً وقيل قتله إن كان محصناً وعلى وجوب القتل لا يحصن القتل به (بل يجنبه) أي
الإبلاح فيها (ذبح) البهمة (الماكولة ولو ابلاح في درهما) وعليه حل شعر الترمذي وغـيرهم
أنهم يقتلون ما قتلوا البهمة بخلاف غير المأكولة لما في قتله من ضياع المال بالكنية (و) المأكولة

فقبل الحشر هو النفع والسود كاعتراف الزائد من الحق لا يحسن منه وشوهه ولا من ابلح غسل وضئته ان احدا ما لاحده ولا لا لاج
 كما كذب في الشكر وقوله فيما تقدم من الاقلال شيئا ان شرط كونه محلا ليس بظاهر لان العمل على معنى كل الاء تخلاف الزنا (قوله يا
 فاعلم) آمن وارضى الاثنية اولى وكتب ايضا قال العراقي سئل عن وطئ الجنه اجنبية هل يجب عليه ما لحقه فردودى من جهة
 لها فافرح سننسى لكن الطبع ينفر منها ففى كالمهمة ثم ترجع عنى انه ان وطئها وهى بشكل الاجنبية ما يجب الحد لها فاحتمل
 لا ينفر منها كانت شكل الجنين عزو فقط لانها كارج ولغيره الطبع منها ولوشهد شاهد اذ ورى شكاها امره فاحتمل ثم وطئها ما
 بالمحسد (قوله ولا يابى) فخرج منية ولا يستدلوا ذلك كرميت (قوله بل يحبس) وجع الماء كونه الخ) بل بعض النسخ بل قبله يجب

وقوله لا ائتمنا ولا نزويكنا، قيل قد ورد قوله جميعا عن كلامهم الخ بديل قوله ولا تقربوا الزنا، قالوا فحققت قالوا ان الزنا الفاحشة
(قوله ان نكرت منه الفعل) باننا بعد ما صنعنا له ما يكتفى عن النص قوله وكذلك انصت بحرمه بسبب اوضاعه وامهه، ودر املوكه
من العظمى وجبا لدخل الذهب بقتله ان الرقة عن العهر المصا وسكت جاله قال الاذرى وقد بنى في غيره وقال ابن لغزى الرقة فرأته
ابن الرقة ان الضلع العرقى حرقوا الحد بالوطى فواشبه ذلك الميعى في الجله وهى في الجله لم تعج ورافقا واما الوجهة الاملاجنية فاسترجدها
يباع الوافه فانهض شقة الحدود لوثية كالهرم ولا تعرض بالوجهة فانخرعها العارض كالخيش اه والذهب باءا فاعطوا لى ابا من
فمنها تلك تنه بالبر فوافقا الملوكة (١٢٦) الحرم بين منى على حوائى النسب وغيرها كالام ولبت ويشور ذلك في حرم ضرورت

أذاعت (بعلًا أكملها) لاتهامًا كذا كغيرها وذلك لأن وجوب ذبحها التام مقرر على وجوب
الحقن الفعال لأعلى عدمه كالوجه المصنف (وعليه الأرض) للتفاوت بين فتحها وموتها كأن كانت
لقهر (وتدما رأسًا تسقط ذكر تام) كأن رزق بشفقة (لا) خلة (حبل لم تقهر) بالزنا وأولدت
ولم تقهر به فلا تحذف الخلق الحجابي سنة وأقرار وحكم الخنثى هنا حكمه في الفسل (واللائط لأروجه
وأشبهه كزاني) فبما يلزم بجمع أن كان لا ينعاهم على جرح محرم من شئ لمطبا (د) اللائط (مجا)
أي زوجته وأمنه (يعز) أن تذكر منه الفعل وأيام بعد الحمل استعانة في الجله ولأنه يخاف
في أيامه أمثالًا يشكر منه الفعل فلا تزجر بكذا كره البغرى والرواني (والملوط) به غير الزوجة
والأمة (يجلدو بغرب كالبركر وإن أحسن) رجلا وأمرأة إذا بقى وأدخال الذكر في دبره على وجه
مباح حتى يصير به محض أو الجماع بالجماع كإبائهم المأزول وجقوال أفعية وزان كإبائهم من كلام
أصل (فإن أنتم أدمأتم أدمأتم عزنا) لأحد علمه أو التصريح بوجوده بالتعز به عام علم من يأنه
على الرضعة (وتعكيتها تعز) من نفسها كوطئ البهية في حنفية كوطئ البهية وتخييضها والتعز
لألامد (وبسقا) الحاد ثلاث شدة لغيره أو الرزق الحاد بالمشاهدة أو الرضعة ويخفف وقفه والتعز
ويصح استاده فيقط (بالحقن الحمل كوطز زوجة) له (حائض) أوصافها وأصح (وأمة) له
(لم تهرأ أمه وله) ولو سوت له كإبائهم في خدار النكاح (وكذا أمة) له (هي محرم) له بالنسب
أرضاع أوصافه) أو حرمة عليه بوطئ شدة كأم من وطئها به شبهة أو بنتها (أو) أمة (مشاركة)
يبتن بن بن غيره (أو) أمة (متروجة) أومعدة (أو وثية) أو جوسية (أرسة مقلدة ودي)
أرسة بعد لعرض الحر من في بعض أو شبهة للثالث الباقي (وبالشهقة الفعال كن) أي كوطه من
ظننا زوجته أو رأسه أو يمدق) فإنه ظن ذلك (يبينه) سواء أكان ذلك في إلهة أو زفاف أو غيرها
(لأن ظنهم تركه) فلا يسقط عنه الحد لأنه على الحر من فكان من حقه الاستناع وهذا ما إذا رجع في
الرضعتن احتمالي فظنهما اتبع البعض نسخ الزاني عن الإمام وحرم المبي كالنكاحية بقوطه وظاهر
كلام التوبة كالحقن نسخ الزاني عن المتقول ترجيعه وقال ابن عبد السلام في تحفه رها له أظهر
الأخلاق التوبة كالحقن نسخ الزاني عن المتقول وقال في المهمات أنه الأصح كإبائهم من مال غيره بظنه
لأبيه وأبوانه وأن الحار لم يركب إلا الصم في أصل الرضعة إلا الحد قبلها أو الفرق بينه وبينه أو السائل
وبين ما إذا لم يعز بوجع عدم الحد أو رزق دنابر بظنه أو لواله إلا يعتقد أن الرضعة قد سقطا
وتمتعدهم جبا وقال البغيتي ظاهر نص التحف من يشهد لذلك (وبالشهقة الجبهة) أي العار من
(وهي بأحد بعض العلماء) الوطء بجمعة (كالنكاح لاوي) كذهب أي حنفية (أو بلا شهوة)

في نفس عالمها ان لا يكون ملكه، وجرى الاستماع الى اذان سرق من حرز فقامت عليه كذب
 في تنسيق القضاء الاحارة والرجوع في العارة وازمنة قال الرافعي اوشري حرز اوتية. قبل القبض وسرق
 مدفوع الخن لم يقع الاصل قبل دفع الخن لا يوزنه النقب والله اعلم قوله ويا شمس في الجوهرة الخ
 امرأة كذبة كما يعرفه قوم زوجة احد همار وظنه قوله أو لا تهود عبالوا لحاري الصغير دون ذلك
 وروى في تسكاح بالاولى لا تهود قال الاسوي العراب جويا لحدوصما اذ وقع تسكاح الاولى لا تهود
 في عقد ابعدها لا تهود في حرز وبالاولى والله اعلم لا تهود كمينه في الوشق قال الفقيه ابراهيم بن عيسى
 في الخلاف ذلك بل عندنا دفعه كما ان الله دعاه الى الله وحدها في صاحب التاليف التاليف

... ..

والثقل لا يلزم بالنسبة الى الرضا فانه في الرضا وفي ما بعد الزنا لم يتعرض مسئلة النكاح بالاولى ولا شهود ذلكن تعرض لمسئلة تخلاف أي حنفية
 وبذلك نقاد وتعرض في العز زوال الرضا مسئلة النكاح بالاولى ولا شهود في العاقد ذكر ما صرح به من وجوب الحد فيه ماذكر ذلك في الباب
 الا انه في مسائل ما بعد الاحصان ولا يشهد عليه فصح حديثه كلام المصنف وما لم يصوب الا في الاستدلال وافق ابن مقلب الفقه محمد بن عمرو
 السامري لا يزوج في الرضا في التخيير يؤيد ذلك ما ذكره النور في شرح مسلم ان في الحديث دليل على انه لم يكن في نكاح المتعاقب ولا شهود
 ونكاح المتعاقب فيه وانما كان هذا في النكاح المؤقت فاولى أن يكون في المؤبد والمعلق اهـ وبعدم ابدان المصنف وراقت (قوله قال
 المارودي في هذا الحد) لا راع في الشبهة بالحكم ما فرقه وتوه ظاهر (قوله أو أبايته) بان أبايته لا يجنب المولى في النكاح الوارث (قوله قال
 فرج انما لم يتبعه ونحوه) (قوله أو كذا) ثبت المال (حد) لانه يستحق فيه لا يقتضون الاعفاف (قوله لانه لم يثبت عنه) قال الزركشي قول
 الرافعي لم يثبت عنه فهو قدير واه عنده الرافعي في تصحيحه الماتع ضعف شبهة فان الاضاع لا يتباح بالاذن كما في بضعة الحره نصا تركيبة
 الحنفية في النكاح فانه لا اثر لها على الصحيح (قوله وعن الرواية لا يصح الخلاف في صحة نكاحها) أشار الى تصحيحه (قوله فانما ظاهر تصديقه قاله
 المارودي) أشار الى تصحيحه (قوله قال المارودي انما ظهرهما تصديقه) أشار الى تصحيحه (١٢٧) (قوله عالم بالتحريم للزنا) أي وامكن صدقه
 لقرب عهد ما فاقمن جنون

أو إسلام أو نشأ بادية
 نائمة ولا فلان لم يقل قول
 المشرع ان اذا وطئها باذن
 مالها وادى المجهل
 بالتحريم قال المارودي
 والمطاعهم قول ولم يرب
 العهد بالاسلام يتعين حله
 على من يرضانا (قوله
 والصبي والمجنون يؤدان)
 أو لم يصبي في أجنبية فاحس
 بالآثام واستامد هل يحد
 لا يحد لان ابلاجه ليس
 بمحرم واستدامة الرطة
 ليست بوطء ولو وطئ امرأة
 بالزنا عند ما ليس به بالغ
 فبان كونه بالغاً لم يلزمه
 الحد وجهان في البحر اهـ
 وأصحهما الزوم (قوله ولا
 يحد المأكرة) لوزن

كتب مالك (ونكاح المتعة) كذهب ابن عباس (ولو اعتقد) المولى (التحريم) في هذه
 المسئلة نظر الاختلاف العلماء من حكمها كما رأينا في النكاح المختلف فيه بفرق بين الزوجين قال المارودي
 انهما الحد لا رافع الشبهة بالحكم بالفرقة (وانما ساءت الزنا أو تزوج من لا تحل له كعمر
 ونية ونساة) ومطابقة لانا لا اعتد بمتعة متعة ومردود في الزوج (ولو طئ أو وطئ من زناها)
 ولو باذن الزاني (أو أبايته) وكانت لبيت المال (حد) لان البضيم لا يباح بشئ من ذلك فلا يورث
 شبهة كمال استثنى حر فوطئها أو غيرها فتم بواو لانه لو كان شبهة ثلثت به النسب والازم متصرف كذا
 لوزن في له عليها فود أو بحر يمتد لم يقصد به الاستبراء والافلحها ولا واحد عليه وانما لم يمتد بخلاف
 طاعة في اربعة المرات فبها لوراء لانه لم يثبت عنه وطئها وضعفه وخبر بالوثنية المجوسية فبها في الاصل عن
 البرقي أي يجب الحد عن الرواية لا يجب الخلاف في صحة نكاحها وهذا انتقاله الرواية في الخبر بعن
 النص قال المارودي والزركشي فهو المذهب وقد كرمه لانه يثبت المال من زيادته هنا وذكرها أيضا كاسله في
 السرقة (ومن ادعى الجهل بغيرها ينسب) كاخته بعد أن تزوجها ووطئها (لم يصدق) ليسد الجهل
 بذات من اجل مع ذلك النسب ولم يكن لنا كذبه فانما ظاهر تصديقه قال المارودي (أو) بغيرها (رضاع
 وتولان) قال المارودي انما ظهرهما تصديقان كان بمن يتحقق عليه ذلك (أو) بغيرها (بكونه امرأة
 أو متعة أو مكر) حله بذلك (صدق بينه وصدق) هي (دونه ان عات) تحريم ذلك
 (فصل في النكاح) جلد اورجاء (مكافئة زعمال بالتحريم) للزنا (ولو جهل وجوب الحد)
 فلا حد له بغيره كما قال (والصبي والمجنون يؤدان) بما ترجمهما فلا يحدان لان فعلهما لا يوجب بغير
 نعم حد السكران وان كان بغير مكاف (ولا يحد المأكرة ولو جسد) لشبهة الاكراه وتجاوز عن أمي
 المأثم (ولا معاهد) اعدم التزامه الاحكام كما لم يجرى غير المعاهد وهدا من زيادته هنا وذكرها أيضا كاسله
 في السرقة (ولا جاهل) أي مدعى الجهل (بغيره) بغير عهد بالاسلام أو بعد عن أهله) تخلاف من

مكرها وانما عنه قوله لا لا اتم في كون الوالته والشروع منع النسب كذا في الوسط في أول الباب انما لم يثبت في كل الرهن في
 التخيير في العدد ان الوالته بالنسب اليه في هذه الحالة قال الزركشي وهل يثبت النسب لاجل عدم جوب الحد ولا لانه طاهر من خلاف وطء
 الشبهة في غير نكاحها وانما ظاهر عدم ثبوته لان السبب انما يقع من جهة طئ الوالط ولا طئ ههنا فان أو وطئها لا يوجب به انما سمع عالم
 فلهذا في شبهة انما قامت مقام الظن فلذلك ثبت النسب اهـ قال شخصنا يؤيد عدم الثبوت ان المأكرة ثم لان الاكراه لا يبيح الزنا فلم
 يجرى ما ذكره في جهته وزعموط الحد كونه معذوراً في الجملة وقد سئل المارودي انما يثبت النسب بان لا يحد مطلقاً بقدمه عن الوسط ولانه
 وله عدمه بغير وطء شبهة بان ثبوت النسب فيه انما يقع من جهة طئ الوالط ولا طئ ههنا وطء الابسا به انما سمع علم بان شبهة الماتع
 فاستقام الظن في اقامة له الماتع ضعف وقوله فيما تقدم كذا في الوسط أشار الى تصحيحه (قوله ولا معاهد) أي ولا تستأن (قوله لقرب
 عهد بالاسلام) أي أو اقامته من جنون والمطاعهم قول قول قرب العهد بالاسلام يتعين حله على من لم يخطأ الظان المنع ونحوهم أمهات ولا
 فلا يفي عليهم على ان يقول قول النكاح مطلقاً فانظر الاله محرم في كل الشرائع لا يكاد يفي عليه بخلاف غيره نعم قد يفي ذلك على العاقل المسلم
 الشافعي يثبت بعض المسائل كالوطئ أمهات أو اولاد اذ يظن كبر منهم ان مال والديه كماله وقد قال الشافعي اذا أصاب الرجل جارية أمه

[illegible]

كوبه غير مبرور يخص كلام الامام جواد عليه السلام وقوله وقال الامام الخاضع اشار الى تصدقه (قوله لانا تقول انه مكاف) الحر
استصحابه لخاله قبل النوم ويدل على ما بناه وهو انما واصل في حاله النوم (قوله وقضى كلامهم قال قال ابن الرضا الخ) بل مر جوابه (قوله فبرحم
الرب الذي اعلم ان اهل الذمة اليوم لا يعدون على الذمة كالنبي الامم لانهم لا يجدوا هم عهد بل يجرعون على ذمة اباهم ع (فتدبه) اه
لوزن مراد من ذمة الله اوقافهم انهم حلال ولا يتصل برذته احصائه ولورثه في غير اثم لم يسطعوا عليه الحد فقلوا قال الثاني في الاثر كان العلم
على الجربة يعني ان احد اميراهم اصاب مسلحة فثاروا عليه ونكاهه وعدت له كثير من الاقوال والافعال الى ان قالوا وبهم قال اولئك شافنا
ومعنته كان نفع المهود والاسلم يقتل اذا كان ذميا ولا يركب الا كان ظلالا يقتل الا ان يكون في دين المسلمين امن فقله حتى قال اولئك اصابا
فقتل بعد اوصاف لا تقصصه اه واماما الثاني في النوى من انه اذا فرغ الذي ثمر لم يسطعوا عنه الحد فلا يجدون ولا يزورون عليه الثاني
فله عن ابن المنذر في الاشراف فهو مفرغ على القول بسقوط الحد بالتوبة قال الزركشي لكن واجبت كلام ابن المنذر فوجدته قد لعن
الثاني اذ هو بالعراق يعني في القديم اه واكتفيت بعدم سقوطه

(قوله وتقرّب عام) أي هلا في أول العام من وقت إخراجهم من بلدته وقبل من وقت حصوله في مكان التفرّب. يعني أن يقال هذا لم
 عارضة سابقة الفرض فإن ساروا فيه حسب من حين الجوارزة خيرا والراجح الأول ولوا دعى انقضاء السنة ولا يتصدق كمرامو ردى لانه
 حتى نقول على حمله - نعم فلما راعوا على المدة تنقذت وبنته وتنقضي مدة السنة ولا يلا (قوله بلا ترتيب) يعني بن الجلد الخ) قال الأذري فيه
 اشكال ومن وجهين أحدهما أنه خلاف ما دوج عليه السابق والباب في توقيت الثاني أن فيه تعبر بعض الجدلونات والتشديد ما جعوت أو
 بقدره إلى الرجوع بعد السنة الأولى (قوله ولا وجه) أنه لا يقرب الخ) أشار إلى تعصبه وكتب أيضا كان عليه من قبل بقرينة بل ذاته أو
 يؤخر من يؤخره قال أنس وجعله به أو كان مستأجرا العين الظاهر في الجميع أنه لا يؤخر لاجل الثلاثة الرائي قال في المتن عن الوفا إذا
 زنت تقرّب بولا في ثلاثة أشهر (قوله وقضية كلامهم) أنه لا فرق فيما ذكر (١٢٩) بين السلم والكسار) أشار إلى تعصبه (قوله

قال الزركشي) كالبلقيستي
 (قوله وعليه جرى بين النفر
 واليه في وغيرهما)
 وهو مردود فقد مر
 الشك وان غيرهما بخلافه
 حيث قالوا الكافر أن يعد
 عبدا للكافر وبأن الرقيق
 تابع لسيده فكيف
 حكمه بخلاف المعاهد
 ولأنه لا يلزم من عدم
 التزام الجزية عدم الحد
 في المرأة القيمة (تنبيه)
 احتجاج عقوبة زنا
 بما ذكر ولم يجعل قطع
 آله الزنا كما جعلت عقوبة
 السرقة قطع آله وهي
 السدة والرجل لأنه يؤدي
 إلى قطع السبل ولا قطع
 آله السرقة نعم السارق
 والسارقة قطع الذكر
 يخص الرجل دون المرأة
 قال شخنا وأيضاً فذكر
 أو الفرج لا مثل له والبد
 اصحاب مثلها غالباً أيضاً
 قطع السد الغالب فيه

المردود - من الحصن وجلا كان أو أمراً (جلد ما تقرر عام) لقوله تعالى الزاني والزانية فجلداوا كل
 واحد منهما مائة جلدة مع اختيار المصنف وغيرهما المزيد فيها التقرّب على الآية (فلا ترتيب) يعني بين
 المجلدات الأولى تأخير بعض الجلد (و) حد (من يفرق) ولو ببعض (تجسين) ولو كان بغيره بين
 سبهما بآلة واقف فوبه نفسه (وغير نصف عام) على النصف من الحر لقوله تعالى فلعنن نصف
 ما على الحصان من العذاب ولا يبالى بضر السيد عقوبات الجرائم دليل أنه يقتل برذنه وبعد ذلك
 وإن أضرب السيد ولو في العبد المأمور بحد وهل يقرب في الحال أو يثبت للسنة تأخر الجوار أو يؤخر إلى متى
 السدود جهات حكاهما المأري قال الأذري ويقرب بأن يفرق بين طول مدة الإجارة وقصرها ويحتمل أن
 يقال إن طال غرب في الحال أو لاق جهات قال ونبه أن يجي ذلك في الإجارة أيضاً انتهى والأوجه أنه
 لا يقرب إن تعذر عمله في الغربة كمالا ليس أقر عمن تعذر عمله في الحبس بل أولى لأن ذلك حق أدى وهو إذا
 حقه تعالى وقضية كلامهم أنه لا فرق فيما ذكر بين الكافر والمسلم قال الزركشي لكن الذي يقضيه
 نص الشافعي في الصلاة تخصه به المسلم وهو والقياس لأن العبد الكافر في معنى المعاهد إلا أنه لا يخرجه عليه
 والمعاهد لا يحد فكذا العبد الكافر وعليه جرى بين المنذر واليه في وغيرهما (وللامام) ولو بنائبه
 (تربيعهما) أي المردون فيسرق (مسافة قصر) لأن المقصود إباحته بالبعد عن أهل الوطن
 (وفوقها) إن أمه الامام لأن عمر رضي الله عنه غر بالي الشام وعثمان بالي مصر وعليه إلى البصرة (لادون)
 لأن لا يباحش المذكور به لأن الأخبار توافق حينئذ (ولكن) تفرّب من ذكر (الي لعمري)
 فلا ريب أن الامام أرسلنا (ووقع في الامام جهه) لتفرّبه (تعبت) ما لو طلب جهه أخرى لم يجب لانه لا يثق
 بالزجر (فلما نقل بعد) أي بعد التفرّب من البلد الذي غرّ به إليه (إلى بلد آخر لم يمنع) لانه لا يثق بالزجر
 من الانتقال بل عليه دليل (ويستحب) معه جواراً (سرى) مع نفقة محتاجها) وما لا يخفى فيه
 كماله المارودي (ألا لا وعشرة) لانه انتفاء إباحته قال الزركشي وقضية أنه يمنع من تفرّبه إلى بلديته
 أنه لكن مخرج المارودي والتوفيق فيه بالجواز (فانخرجوا) معه (لم ينعوا والغريب يغرب) من
 بلد زنا تسكلاً لإبعادهم عن محل الفاحشة فخرجاً ألفه (لا إلى بلد ولا إلى دون المسافة منها) أي ولا
 إلى بلد يدينه بين بلد دون مسافة انقضاء إباحته وتفرّبه إلى ذلك يأباه (فانرجع إليها)
 أي إلى بلدته أو إلى دون المسافة منها (منع) معارضته بنقض قصده (و) يقرب (المسافر) إذا فرغ
 طريقه (إلى مقصده) لذلك (ومن لا وطن له كالأجرام) البنا (من دار الحرب) ولم يتوطن بلد (يعمل

(١٧ - (اسم الطالب) - رابع) السلام وقطع الفرج الغالب فيه عدمه يؤدي إلى أن تقوم روح البكر (فائدة) وقد
 قال عبد الرحمن الشافعي عن محمد بن جابر أن أبا هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم يجب على الخامس شيء فقال الأول استحل الزنا فقتل برذنه والثاني يحسن والثالث بكر والرابع عبد والخامس يجنون (قوله وعليه إلى البصرة)
 والمصدق في ذلك (قوله فلا يطلب جهه غيرها لم يجب الخ) استثنى منه البلقيستي ما إذا صادف ثمان وجب عليه التفرّب بحرم أو أخ أو جلد الجهاد
 فينظر ما يفرّغ منها إلى جهه أخرى فاته الحزم أو الجهاد قال فيجب إذا طلب جهه قصده ولا يصار إلى تقويت قصده عليه ولا إلى تأخير التفرّب
 من مخرج ذوقه استثنى منه البلقيستي الخ أشار إلى تعصبه (قوله ويستحب سرى) قال الأذري الظاهر أنه لو تزوج بعد الزنا أنه يمكن من
 الزواج من غيره كالسرى لتغير التزوج والثلث إذا خفف غوره في عدة التفرّب وقوله الظاهر الخ أشار إلى تعصبه (قوله ويستحب سرى)
 كماله المارودي) أشار إلى تعصبه (قوله لكن مخرج المارودي والتوفيق فيه بالجواز) أخو إلى تعصبه (قوله وغرب بالمسافر إلى المقصد)

الحال لجواز أن يكون من وطء شبهة أو كراهة أو الحد بدأ بالشبهة الرابعة فقد أو أقام بينة أنه صادق في حرامها من الزنا لا ثبت الزنا عندنا
 قاله ابن السعدي في باب الأعلام (قوله فكيف تكون أظهارها مختلف المصحب) وبكره أظهارها ذكراً القاضى (قوله أما المصحب) فما
 تنكها وأجازه غير منقطع (أشار إلى تصحيحه) (قوله وكلام المصنف يقتضى أنه يشهد) أشار إلى تصحيحه (قوله ثم يحمل استحباب تركها دالماً
 ينقل تركها استحباباً) أشار إلى تصحيحه وكتب عليه غالب سراً قوله وما كانت في الأداء مما يؤمل أن يشهد على المسلم أنه قتل كافر أو الحاكم
 حتى لا يجوز له الأداء لا يثبت من قتل المسلم بالكفر ومن هنا يؤخذ أنه لا يجوز للشافعى (١٢١) أن يشهد بكلمة الكفر أو بالعريض
 بالنسبة أو بما يوجب التعزير عند من يعلم أنه لا يقبل التوبة ويحسد بالتعريض ويحضره بأبلغ مما يوجب الشافعى ولا يثبت أن أتى فيه الوجه الذى في طلب الشافعى نحو شفعة الجوار من الحسنى لان ذلك من حق الأدنى و قوله فأنتم الاربعة بالتوقف و يلزمه الأداء و قد لو تلفت و غير مينة بالحق بل والأقرار فقامم الأداء لاصحاً وكذا لو شتمه بما يوجب التعزير و طلبه المشتري على عدلان ووقع ذلك منه يلزمهما الأداء به أظهار الشام بل الظاهر أنه يلزمه ما الأعلام ان كان جاهلاً بشهادته و كتب أيضاً قال الأثرى و قد سألنى عن هذا ما يشبهه و هل يلحق به ما لو كان على شيئاً شرط متولى العدة و هل كالتوقوف والاتبام و بيت المال والاحكام فيه فنظر و أظهار أنهم ان علموا أصرار و وجب عليهم الأداء لاجل إذا طلعوا على انفاقه المال عليه وكذا الحاكم لانزاله بسقطه وان ظهر

المفاحش من نسائكم و ادبا لاقرار فلاه صلى الله عليه وسلم و سجد و جمع ما عدا الزامه في أقرارها و ما رواه مسلم
 وروى هو و البخارى و غيرهما و أغدبا أنيس إلى امرئ أنه قد اختلفت فارجعها على الرجل على مجرد الاعتراف
 و انكره و عدل على ما عرفت من خبره لانه قد ثبت في قوله و ما قال أبو الحسن و وصف الأقرار بقوله (مفسر
 كاشافه) و استأطافه قدوة على ستر الفاحش مما يمكن به أن يسهل به قصص ما عرفت (و يجزئ) أي يفي في
 ثبوت الحد (أشار إلى اخره بالافترار) بالزنا (و ان روي) أي رجل و امرأة أجنبيان (تحت لحاف عزرا) ولم
 يثبت الحد (أشار إلى اخره بالافترار) لم يثبت حد من نحو وردة الحد و دواحقه باهل الحرب (و يحرم السغو
 بعداد) قام الحد في دار الحرب ان لم يثبت حد من نحو وردة الحد و دواحقه باهل الحرب (و يحرم السغو
 عن حدته) تعالى (و الشافعى فيه) قوله صلى الله عليه وسلم لا مد على كاهه في شأن الجزية التي سرت
 أتت من حد من حدود الله تعالى ثم قام فاختص بغيره فقال انما هذا الذي من قبلكم انهم كانوا إذا سرق فيهم
 السر بك تركوه و إذا سرق فيهم الضيف أقاموا عليه الحد و أجماعهم أن الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت
 يدها و الرأس الضان (و يثبت الزاني) و انكره من ارتكب معصية (الستر) على نفسه لم يعر من أن من هذه
 أنه ذوات شافعى ستر بستره فان من أبى لنا صفحته أقمنا عليه الحد و ما رواه الحاكم و البيهقي و ما وجد
 على خلاف ذلك و قد أوقف فانه يستحب له بل يجب عليه أن يقر به ويستوفيه كماله في الشهادات ما في
 سقون لأدبين من التصديق و المراد قولهم يستحب أن يقر على نفسه المعصية ان لا يظهرها بعد و يعز
 يكون أظهارها خلاف المصحب أما الحد ثبتتها أوجهاه في غير ما رواه الأثرى و هو الصحيح فيه عليه
 الأثرى (وكذا الشاهد) يستحب سترها بان يترك الشهادة بها (ان رأه صالحة) و ان رأى المصنف
 في الشهادته أشد كذا في الروضة فكلامه فافهم إذا لم يروى منه تدافع و كلام المصنف يقتضى أنه يشهد
 و لا يبرح خلافه و في هذا التفصيل يحمل أطلانهم في باب الشهادات و غيرها استحباب ترك الشهادة لم يحمل
 استحباب تركها إذا شاع تركها استحباب عدل الغير فان تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فأنتم الاربعة
 بالوقوف يلزمه الأداء (ولو أقر زنا أو شرب) لم يكر (استحب له الرجوع) كالمثل ابتداء و هو مقتضى
 خبر ما رواه السابق و هو ما رواه في الروضة ولا يخالفه كما قال الزركشى ما في في الشهادات ان من ظهر عليه حد
 يستحب له أن يأتي الإمام فيسب عليه ما عرفت السبل ان المراد بالنفوه أن يطاع على زنا من لا يثبت الزنا
 بشهادة من يستحب له ذلك اما المقر فيسب له الرجوع (فان رجع) عن الأقرار ولو بعد التردد
 في الحد (سقط) عنه (الحد) لتعريف صلى الله عليه وسلم ما عرفت الرجوع بقوله له لك قبلت عليك لست أبين
 جانون و ان لم يبار جوده قال ردوى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يبره و اذكر ذلك له صلى الله
 عليه وسلم فقال لا تركه و له يتوب فيتوب بالله عليه (فلو قتل بعد الرجوع) عن أقراره (فلا
 قصاص) على قاتله لا خلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع و قول الهارمى و يحمل الخلاف إذا لم يعلم
 القاتل بالرجوع فان علم بالرجوع قتل لا خلاف فيه فنظر يعرف من التعاليل (و ضمن بالدية) لان
 الغنائم يجمع الشبهة و التصريح به من زنا و ادته (و ان رجع في أثناء الحد و كونه امام متدياً بان
 كان معه ما سقطه بالرجوع (ثمان) بذلك (فالواجب نصف دية) لانه مان من مفعون وغيره (أو

له من غير الحاكم قد تبار و تاب و هو محلي نذر (قوله فان رجع) كقوله كذب أو رجعت عما أقربت به أو ما زنت أو فاضحت أو لست
 فأعفته زناً لا لا تولى (قوله سقط عنه الحد) بل سقط حكم الأقرار عنه حتى لو نذرته فاذن حد و يبرح رجوعه على حسنته قبل الأقرار قال
 الأثرى و قد نظر قال الشافعى ما قاله الأثرى لا تملك فمعه ذاتي القذف الحد ببدل الرجوع و أما القذف ذلك الزنا الذي أقرب به فلا مبره
 بعدهم لحد نفسه و كذلك الهارمى ثابت أقراره بالزنا إذا دعت حنة نفي في مكرهه ثم جمع فانه يسقط الحد دون المهر (قوله فلا قصاص على
 قاتله) العون على رجوعه (قوله فيه فنظر يعرف من التعاليل) فلا يطلق و الراجح

(قوله آخر جملة الثاني) هو الاظهر (قوله وصرح الاصل بتحصيه) وحذفه الصنف لشموله في قوله في باب قطع الطريق ولا يثبت ما سار الحدود (قوله استبعد الابطال عند الحد (١٢٢) لبقائه في البينة) هذا هو الاصح (قوله وقال الاصح عندى اعتبار ما سبقه) فان آخرتم شهد

عليه ثم يرجع لمعدوماً
عكسك لشكى القاضي
حسب من ابي اسحق أيضاً
السقوط ولم يتعرض له
الرافى (قوله وينبغي تعقيد
محل الخلاف الخ) أشار الى
تخصيصه (قوله ثم ريت
الزكسى أشار الى بعض
ذلك) قال الاذرى سأبأت
في الدعوى ما يقتضي انه
يستند الى الشهادة فقط
وكتب أيضاً نقل الشبان
في باب القضاء وجهين فما
لوشهد عدلان بحق ثم أقر
انهم قبل الحكم لم يستند
الحكم الى أقرار أو اليمين
جاءوا عن الأصح الازل اه
أي لأن الانسداد في حقوق
الأمين أقوى من البينة
وأما في سقوط الله تعالى
فببستند الحكم نهال من
البينة لأنها أقوى من
الأقرار فلا يصح في سلمنا
عدم السقوط (قوله فلا يثبت
كقَالَ الزكسى انما أخذ
هو الراجح وفي الخاوي ان لم
ينصح للزكوى والقرن بلاج
الحكمة حدثت واستفقه
الزكسى بحظه البليغى
وغيره قوله لقيام الشهادة
بقرائهم احتمال عود البكر
بعد اقرارها) نفس القاضي
ذلك بما إذا كان بين
الشهادتين زمن بعيد يمكن
عود العزوبة (قوله قال

التوزيع) لادب على السباط (قولان) أقر جملة الثاني كالمصر به زائد على حد القذف فأت (وان
قالوا ثبت بغيره فلا تكرر أوقات) كان (ترجيحاً أقر) بالزنا (وقذف) لو اذنب من حد الزنا وحده
القذف فان رجوع سقط حد الزنا وحده (فان قال) ريت بها (مكرهة لم يمسح) الزنا لا ينفذ
(د) لم يمسح (مهر فان رجوع) عن اقراره (سقط الحد) كإتمامه (لا يمسح) لأنه حق آدمى (ولو
شهدوا باقراره) بالزنا ولو قبل المحكمة (فكذبهم) كان قال ما تفرقت (لم يقبل) تكذيبه فلا يثبت كذب
الشهود والقاضى (أو كذب نفسه) في اقراره (قبل في اقراره) كإتمامه (لا يمسح) ثم يرجع من مدام من يادته
(ولو قال لا تخدوني وامتنع) من تسليم نفسه (أو هر ب فليس هو جوع) فلا يثبت عنه الحد لوجود
شبهة عدم تصريحه بالرجوع (الكن يكف عنه) في الحال لاني في ما عارضه لا تركه ولا يثبت عنه الحد لوجود
الرجوع غير مصر عنه احتياطاً (فان رجوع) فذلك (والاحد وان لم يكف عنه) فثبت (فلا ضمان)
لأنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ما عارضه (د) الحد (الكتاب بالبينة لا يسقط بالرجوع)
وأفهم كلامه أنه لا يثبت بالبينة سواء أثبت بالزنا أم بالبينة وصرح الاصل بتخصيص ذلك بالنظر فيها
ذو بعضه الى إسقاط الزواج (فان أقر) بالزنا (ثم قامت ببينة ثم رجوع) عن الأقرار (فوجهان)
أحدهما لا يثبت الحد لبقائه بالبينة كالمصر به عليه ثمانية فرار به بخزانة ما يسقط إذا لم يثبت
الأقرار ودعا على من نقله المأزودى في ذلك وفي عكس وقال الاصح عندى اعتبار ما سبقه مما يثبت تعقيد على
الخلاف بما قبل الحكم أو بعده وقد أسند الهمداهم أو أطلق فان كان بعده وقد أسند الى أحدهما قلنا فهو
المعتبر فلما ثم رأيت الزكسى أشار الى بعض ذلك (ولا يثبت حد الزنا) وحده (لا يشترط حد الزنا) وحده (والمصر به كمنهم بالاولى
وصرح به أصله) حالة الحكم ولا يثبت بعد الزنا) فتقبل الشهادة وان تطاول الزمان (وان قامت ببينة بكارة
من ثبت زناها أو رقتها) أو فرغ (سقط الحد عنها) لا شعبة تمن ان كانت غوراها يمكن تعقيب الحشمة فقامع
بقائه بكارة فلا يثبت كقَالَ الزكسى انما أخذ للبه وثبوتها قال والقرن يثبت من عدم حصول التحليل به على
ماله البقوى ان التحليل مبني على تحصيل اللذة (وعن ثاذنوا) لقيام الشهادة وقراءتها احتمال عود
البكر بعدهز والها لترك المداغنى الانتقاض في البكر ورمى من لا يمكن جماعه في الآخرين وكذا لا يجب
حد القذف على الشهادة لك قال القاضي وتبطل حسانتها بالاحلاف (أو) قامت ببينة (ببكر) فمن ثبت
لها مهر (على من وطئها ولو شبهة أو كراه) لم يسقط مهرها لثبوته مع الشهادة ولا حد عليه لغيره ولو شهد زناه
جاء أو يعزول على الشهادة لا شبهة ولا علم بالشهادة بتعريفه بالبينة أو من تعبير أصله باربع نسوة وان شهد
اثباتاً باكرهاها على الزنا لم يثبت الزنا وكذا المهر ينال على الأصح من ان شهد الزنا إذا نعتصم أن يقر بغيره
حد القذف صرح بذلك الاصل (وان شهدوا اثباتاً باكرهاها) على الزنا (واثنان عطاها) عليه (لأنه
المهر لا يسقط الحد من شهدوا لا كراه) لتمام عدد شهود زناه (دون الحد) أي حد زناه فلا يثبت
(لو هو) أي حد قذفها (على الآخرين) لعدم تمام عدد شهود زناها فخرج قولهما عن كونه شهادة
ولا حد عليها لك ولا يجب حد القذف للرجل لان عدد شهود زناها قد تم وانما حد زناها الشهادة لا كراهية
(وان ذكر كل من الشهود) للزنا (أو زينة) من زوايا البيت الذي تزانية (فبإثباته) في الشهادة (ان)

انما يثبت بغيره من الحد (الكتاب في استيفاء الحد) *
(انما يثبت بغيره من الحد) لأنه في عهده صلى الله عليه وسلم وعاد الحلفاء بعده لم يثبت الا بآبائهم
قال ابن عبد السلام وانما يثبت بغيره من الحد (الكتاب في استيفاء الحد) لأنه في عهده صلى الله عليه وسلم وعاد الحلفاء بعده لم يثبت الا بآبائهم
قال ابن عبد السلام وانما يثبت بغيره من الحد (الكتاب في استيفاء الحد) لأنه في عهده صلى الله عليه وسلم وعاد الحلفاء بعده لم يثبت الا بآبائهم

القاضى وتبطل حسانتها بالاحلاف) قال القاضي هذا اذا كان بين الشهادتين زمن بعيد يمكن عود العزوبة فان شهدوا
انهم لم يثبتوا بالاحلاف عتبت بآبائهم عداً وهو جيب الحد وقوله هذا اذا كان المأزودى في ذلك وفي عكس وقال الاصح عندى اعتبار ما سبقه (قوله ولا حد في الحد) قال شيخنا كلام
القاضى فربما يقدح هذا المسألة أيضاً * (الباب الثاني في استيفاء الحد) * (قوله وفي تناوي شيعة القتال

انه لا يحتاج فيها الى (ن) اشار الى تعصده (قوله حتى لو حذت الشرب فظهر ان حده الزنا لا) أي أن يكمل حده الزنا (قوله قال وعلى هذا لو أن
 الامام طهر جلدنا) هذا هو الرابع وهو ما ثبتت (قوله ولا يشفي صورة جلدنا) اشار الى تعصده (قوله وصرح الاصل باستحباب حضور
 الشهود) هو ما خوف من قول المصنف وان يرد الشهود وكتب ايضا ولا يجب خلافا (١٢٣) لا يـ خفيـة (قوله وظاهره ما سجد استحب حضور
 الجمع المذكور حذنا) وهو كذلك فقد صرح به
 جاءت اما استحب حضور
 الجمع فلما سجد واستحب
 شهود الزنا فلهذا خرج من
 حذنا (قوله) في حذنا
 يقول وجوبه ولا احتمال
 رجوعهم او رجوع بعضهم
 (قوله وان استثنى ماء في
 وان استغسل بالماء) لان
 الشرب لعلم من قدم
 ولا كل اشبع مستقبل
 (قوله وان يبدأ الشهود
 بالرجم) فان ابا حنيفة يرى
 ان اصحابهم عن الرجم
 شبهة يرد بها الحد (قوله
 ويغفل الرجل لا يحفره
 وان ثبت زناه بالبينـة)
 ظاهر كلامه ما منع الحفر
 واستشكك الاخذ في
 التشجيع بما في صحيح مسلم
 من حديث بريدة ان
 ما عـ زاحفـه مع ان زناه
 ثبت بالاقراء واجيبـانه
 معارض بما في صحيح مسلم عن ابي
 سعيد الخدري انه لم يحفر
 له وله ما مال النووي في
 شرح مسلم الى التفسير
 مطاوعا واختار البلقيني
 وجع بين الروايتين
 المذكورتين فانه حفر
 لما عـ زاحفـه صغيرة فلما
 رجم هرب منها (قوله واستثنى
 الماوردى والروايات الخ)

انه لا يحتاج فيها الى (ن) اشار الى تعصده (قوله حتى لو حذت الشرب فظهر ان حده الزنا لا) أي أن يكمل حده الزنا (قوله قال وعلى هذا لو أن
 الامام طهر جلدنا) هذا هو الرابع وهو ما ثبتت (قوله ولا يشفي صورة جلدنا) اشار الى تعصده (قوله وصرح الاصل باستحباب حضور
 الشهود) هو ما خوف من قول المصنف وان يرد الشهود وكتب ايضا ولا يجب خلافا (١٢٣) لا يـ خفيـة (قوله وظاهره ما سجد استحب حضور
 الجمع المذكور حذنا) وهو كذلك فقد صرح به
 جاءت اما استحب حضور
 الجمع فلما سجد واستحب
 شهود الزنا فلهذا خرج من
 حذنا (قوله) في حذنا
 يقول وجوبه ولا احتمال
 رجوعهم او رجوع بعضهم
 (قوله وان استثنى ماء في
 وان استغسل بالماء) لان
 الشرب لعلم من قدم
 ولا كل اشبع مستقبل
 (قوله وان يبدأ الشهود
 بالرجم) فان ابا حنيفة يرى
 ان اصحابهم عن الرجم
 شبهة يرد بها الحد (قوله
 ويغفل الرجل لا يحفره
 وان ثبت زناه بالبينـة)
 ظاهر كلامه ما منع الحفر
 واستشكك الاخذ في
 التشجيع بما في صحيح مسلم
 من حديث بريدة ان
 ما عـ زاحفـه مع ان زناه
 ثبت بالاقراء واجيبـانه
 معارض بما في صحيح مسلم عن ابي
 سعيد الخدري انه لم يحفر
 له وله ما مال النووي في
 شرح مسلم الى التفسير
 مطاوعا واختار البلقيني
 وجع بين الروايتين
 المذكورتين فانه حفر
 لما عـ زاحفـه صغيرة فلما
 رجم هرب منها (قوله واستثنى
 الماوردى والروايات الخ)

اشار الى تعصده (قوله بل يجب حتى يزول عذره) قال الامام المصنف انه لا يجب فقد قال الشافعي ان الحامل لا يجب في الرحم ولا في حوته
 على الصحيح (قوله ولا يشفي) ان وكل من يحفظه او راقبه (الراجح انه لا يجب في حدود الله تعالى كما صرح به ابا اسيد القصاص
 (قوله يزول العمل وانقضاء العظام) أي وجوبه من تكفله

قوله وقبائه انه لو رآى انشاء ذلك كل حد الانصاء الخ انشأ الى تصبغه قوله السيد بنفاهه اوثانيه الخ جعل ما لو شاهد السيد بنفاهه ولم يشهد
أحد برأيه اذ لو كان كتابا) بفتح التاء (١٢٤) اى اوسيعنا قوله وقبائه لان اولايه تشبه بالان فيمنعهم العدالة فتروى جنة

واما قوله فان قلنا فاطمة جلدت نفسها اذ نزلت وصية فقلت جاز به انما سرت وصية فقلت جاز به انها سرت ثم لم يشكره أحد قوله لا يجلد بها ولا يرب عليها) ثم انزلت فجلد بها الحد ولا يرب علم ثم انزلت فليعلم ولو جعل من شره ولا يرب غيره وفى رواية ذكر السبع فى الرابعة والبيع المذكور وسوخ وأوجبه الفور بعد الرابعة قوله وكأله مبنى على ان اقلنا تلخ ولأية) شارح تصحى وكتب قال الأثرى لو استوفاه من ايس باهل من السادة لم يقع الموع أم لا لو جلدته أجبني أرفقه ثم صرح بعضهم بأنه لو أوفاه السيد وهو صبي أو مجنون أو سفله يمتد به فى السنة فترافى مع وجوب طرده فى غيره ونظيره الزنا ذى النية ما سبق ان قلنا اصلاح اعتبه واذ قال شيخنا وحيدنا الصبح انه اصلاح قبل بعده من السيد وان لم يكن أهلا ذوقه فيه تقدم ثم صرح بعضهم الخ انشأ الى تصبغه قوله وحاصل عبارة الاصل ان اقلنا السيد بنفاهه أى قوتنا بنفاهه (قوله لانه استر) ولان تصبغه بنفاهه ونظيره

لو استوفاه من ايس باهل من السادة لم يقع الموع أم لا لو جلدته أجبني أرفقه ثم صرح بعضهم بأنه لو أوفاه السيد وهو صبي أو مجنون أو سفله يمتد به فى السنة فترافى مع وجوب طرده فى غيره ونظيره الزنا ذى النية ما سبق ان قلنا اصلاح اعتبه واذ قال شيخنا وحيدنا الصبح انه اصلاح قبل بعده من السيد وان لم يكن أهلا ذوقه فيه تقدم ثم صرح بعضهم الخ انشأ الى تصبغه قوله وحاصل عبارة الاصل ان اقلنا السيد بنفاهه أى قوتنا بنفاهه (قوله لانه استر) ولان تصبغه بنفاهه ونظيره

قوله وعبارة الصنف اعين من ذلك فدل على ان مساوية لمباراة أصله (قوله وكذا الكتاب) لو وجب الحد وهو مكاتب ثم عذر عن فعل السيد لانه لا يمكن لمالكه ان يملكه ولو وجب له (قوله والسيد البنزير) انما يقسم السيد الحد ويعز اذا لم يكن بينهما عداوة كالشغل الباشيخ عز الله

والرفيق المسلم كافر كسوة لونه (قوله والسيد البنزير) انما يقسم السيد الحد ويعز اذا لم يكن بينهما عداوة كالشغل الباشيخ عز الله

ولان القذف بالزنا أقل من الزنا فكأن أقل حداته (قوله ويعرض ويحتمل) ولولم ينقض تعزير والعصا المبره على القذف حتى بلغ ستم
 قال الزركشي والقاسمي في الحزب الذي فرغ. برأيا فان (قوله) لو استوفاه بنفسه لم يحزم لا يحد حتى (برأ) فلو لم يوجب القصاص
 استقل الامة فافان كان بالذن ولا قصاص وكذلك في الاظهر (قوله) قال الاذرى وقضية هذا القضاء ما نه ذلك المالح) أشار الى
 (قوله) لا يحد به بالرد وهو جاهل (بطلان) (١٣٦) الصلح (قوله) وهو ما وق به البلقى) ع. رنه لم يتعرض لسقوط حد القذف بهذه المصالحة

والمصالحات لا تسقط وان
 علم فسادها بخلاف الشبهة
 والرد بالعبد بان تأخير
 الحق من ذلك لا يقتضي
 ابطاله (قوله) والوجه
 ما أثر به الخاطئ (الوجه)
 حل كلام المصنف على من
 جهل بطلان العفو. حل
 وكلام الخاطئ على من
 علمه فساد الخبرين
 المذكورين بحصل كلام
 الخاطئ على ما اذا علم
 فساد الصلح (قوله) كما يحتمل
 في الرد (قضية) وحزم به
 الزاني في أول باب العفو عن
 القصاص (قوله) لو شهد بالزنا
 لا الاقرار به دون أربعة
 حدوا بخلاف شاهد الجرح
 بالزنا فإنه يشاقف وان
 لم يوافق غيره به يفرض
 عليه كفاية أو يثبتا كتب
 أنضاهل يجب على الرابع
 الشهادة فدم الحد ينتظر
 ان كان الشهود عليه بالزنا
 محصا لم يجب لانه ثلاثة
 أسمر من قبل واحد وان
 كان غير محصين زعم الشهادة
 لانه واحد وأحد أو من
 الثلاثة كذا أتفه بعضهم
 قال ابن العاصم وفيه نظر في
 المالة الأولى (قوله) الماروى
 البخارى ان عمر رضى الله

عنه بطر بالزنا الا الاقرار به دون أربعة حدوا) الماروى البخارى ان عمر رضى الله
 عنه جلد الثلاثة الذين شهدوا على المعيرة من شعبه بالزنا ولم يخالفه أحد من الصحابة وثلاثة تخصروا الشهادة
 ذم في على الوقعة اعراض الناس بخلاف ما لو شهد واحد بالافراز به الا حد على من قال لغيره أن
 بالزنا وبان ذكره معرض القذف (لا) ان شوه به (أو بعة) فلا يحدون (ولودون) شهدتهم غسق
 مقارعة) كل زنا وشرب الخمر وفارق مامر بان نفس العدم قد تم من فقههم اغيا يعرف بالنظر والاجتهاد
 والمحدود بالاشبه وعلم من كلامه انه لا فرق بين وشهدهم بنسق وقد اذابغره كعادته ولا في القسطنطين
 القضاة وعوهم الجهم فدم كسرب البندق (وبعد القاذف) ان شهد الاربعة رزما ورت شهدتهم لعدم موت
 الزنا ولا معارض (ثم الزوج) ان شهد رزما وجهه (قاذف) اهل الشاهد) فليزعم حد القاذف لان شهادة
 رزما ما غير مقبولة للتممة (وان شهد عاها) (مع دون أربعة حدوا) لانهم قدفة) كعادته وعبدومين
 شهدوا رزما رزما فأنهم يحدون لانه لا يحدون من أهل الشهادة فليزعم حد القاذف والاعا وكذا لو شهد واحد
 منهم ثلاثة شهدوا كصبره الاصل (وان شهد ثلاثة) قاتل بالزنا (لحدوا) وأعادوا مع رابع (ثم قبل)
 شهدتهم كما فاسق قد شهدته ثم يتوب ويعددها لا تقبل (أو) شهد به (عبد) وحدوا (فاذا دله) (أو)
 الحق قبل) اعدتم اثمهم (وان شهد) به (خسة) ترجع واحد) منهم عن شهادة (لم يجد) ابقاه

هذه جلد الثلاثة الذين شهدوا على المعيرة المالح) الجواب عن قضية المغيرة انه كان يرى نكاح السر وقوله في هذه
 القصص وروى ان كان يسلمه شهداتهم فقبله في ذلك فقال في أعجب ما روي أن أنه بعد شهداتهم فقبل وما فعل قال أنهم البتة لها
 ورجح (قوله) وإذا شهد ثلاثة فذوا وأعادوا مع رابع (ثم قبل) حدوا والوصف في العود والوصف في العود والوصف في العود والوصف في العود
 شهدته في الحال ثم أعادها فقبلت غيره (تنبيه) وإذا جلد رجل بالزنا والقذف أو غيره ما حرم ان تربط بأداة جلاء ويغرق
 الضرب عليه ولا يضرب وجهه أو صم موقر بسنن ذكره واثني ويضرب فاقطع المرأه يسلمه فستوثق بثوب

(قوله وجب القطع ذلك) لانه اخرج نصابا من حوزة على قطع السرقة لاجل الجنس المروق وقد ذكرنا في كتابه من يصفته (قوله او اشترى
هكاه) بان له المالك والناس (قوله ولا نفل الانسان يفتي على فعله) قال الهادي في الاستدلال اذا اخذ نصف نصاب من حوزة ونصف
آخر فاطم ان يكون بالرجل واحد اه ما ذكر من القطع في الاستدلال امرى مرجوح لانه اذا اخذ من حوزة وكان نصابا بالقطع (قوله
او احرز) قال الهادي في اختلافه على (١٢٨) محروم حتى كماله (قوله سواءه لموافقه لاصلاه واحراز) هو كذلك في نسخة قانون

النسخة الاول بمعنى الواو
(قوله وقد القولى الشق)
اشترى (الخام) هذا ممنوع للثبوت
اشترى كونه في الخراج فوجها
متماضا فيه ولا نظرا في
الاطاعة المذكورة (قوله
والظاهر تصور المسألة
بما اذا كان كل واحد منهما
مستقلا انما ان نصحه
(قوله لان غيره كالاته)
قال الهادي اذا كان قد اشترى
به او اكسبه عليه (قوله
وظاهر ان فعله اذا فعله
المكسب) اشترى ان نصحه
(قوله سواءه) أي صاحبها
في ذلك الحيز فيشمل
ما اذا سرقة وحده (قوله او
وحده) كما يحرم به الاصل
لوعصب ما لا سرقة ووضعه
في حوزة غيره لا المالك
وسرقة من ذلك الحيز وما
لغاصب او السارق فلا
قطع على الاصح قال الهادي
هذا بخلاف لما ذكره
قبل ذلك في صورة المهرج
والمستأجر وعلى القراض
من انه اذا اخذ من غيره نصابا
قطع مع ان الحيز والملك
هنا في الموضع فان
أوجب بانه ليس هناك في
قائمة الصورة وانما سقطا

من حوزة قصد السرقة لاجل الجنس المروق وقد ذكرنا في كتابه من يصفته (وكذا) يقطع بسرقة
(نظر في ذلك) فلو سرقتو بائنا او في جيبه سرقة وبنوا او ما يبلغه نصف نصابا لم يقطع بالرجل ويجب
القطع ذلك (ولو اخرج النصاب) من حوزة (دفعنا قطع) وان غفل بينهما اطلاع المالك وهدال
اعادة لحرز او اشترى هكاه اخرج نصابا من حوزة هكاه فاقب ما لو اخرج به دفعة واحدة وكذا لو اخرج
انسان واخذ منه درهمه اقدره ما لان فعل الشخص يعني على فعله واذا اخرج ثم قتل داخل الارض فذبة
النفس بخلاف فعل غيره (لان تغفل الخلع) من المالك (او احرز) منه سواءه لموافقه لاصلاه واحراز
للمسروق ولو باءنه الحيز في قطع والمأخوذة بعد الاحرز سرقة اخرى فان كان نصابا بقطع او رزقه فلا
لا تفصل كل واحدة عن الاخرى والظاهر انه غير باسوة في الباقي والركن في انه لا قطع في اذا تغفل
أحدنا فقط (ولو وقع وعاء او طر) أي قطع (جيبا انا) بالاشارة الى ان صاحب ماله من برا وغيره (نصاب
ولو شاقب اذ قطع) وان لم ياشد كولو اخرج به ففعله هكاه لاجل حوزة واخرج منه نصابا وقوله او طر جيبا
دليل فيجانبه (وان اخرج) بعض (نوب) مثلا (من حوزة) وذلك باقية فيه لم يقطع وان كثر في حوزة
أي البعض المخرج لانه ما لا واحد لم يتم اخرجه ولذا لا تكون كل طرف جملة اصيل على جملة ثم تجمع صلا
وتغير بالبعث اعم من تغير اصيله بالنصف (ولو جمع نصابا من بزار أرض بحرزة) كان تكون تحت
المزارع (قطع) ولاية لموضع كل حصة حوزة خاص فصار كل حيز من الارض بحرزة لم يقطع (ولا يقطع المالك في
يقطع واحدة والبقية كما تسمى في اطراف البيت فان لم تكن الارض بحرزة لم يقطع) ولا يقطع المالك في
الخراج (من حوزة) بدون نصاب (بين اي سرقة ويقطعها سرقة نصابين) فلو بعاه المسروق ما لم يمسره
في التفتين وقد القولى الشق الثاني بما اذا كان كل منهما باطبق حل ما يداوى نصابا اما اذا كان أحدهما
باططبق في الثاني لا يقطع حتى يقطع الاول يخرج باشر اكهما في الخارج ما لو وقع فيه يقطع
من سرقة نصابا دون من سرقة أو قبل قال الزركشي تعال الهادي والظاهر تصور المسألة بما اذا كان
كل منهما عامر متغلا فلو كان أحدهما امدا او جونا لا يقطع قطع المكاف وان لم يكن المخرج نصابا لان غيره
كما في ظاهر ان فعله اذا فعله المكاف بقر بنات العليل (وان اخذ نصابا) من حوزة (وانما يقطع في
الحوزة) باكل او غيره (لم يقطع) لانه اثنان لاسرقة (الشرط الثاني كونه) أي المسروق (ولا انما يقطع
فلا يقطع بسرقة ماله) الذي يغيره (وان كان مسرهورا ولا يمسره مع ماله) او وحده كما صرح به
الاصل (من حوزة غاصب) لانه الذي وضع فيه لانه لا دخول الحارز هكاه لاخذ ماله بخلاف الاجنبي يقطع
بذلك ولو سرقة المصوب (لا) بما سرقة ولو وضع ماله (من) أي من حوزة من (يده) عليه (يقطع) كما ان
واحدة او عارة أي يقطع لانه لا سرقة في ماله سرقة لاسرقة من يده عليه بغير حق كصبي سواء
أسرقه مع مال الحارز أو غيره لانه ليس حوزة الغاصب والمالك كمنه ولو ذكره هكاه فان يداؤه وسأنا
مع زيادة (لو سرقة ما اشترى) من يد البائع (ولو قبل تسليم الثمن) أو في زمن الخياط (أو سرقة) ما لم
قبل تسليمه يقطع فيه ما شقة الا ان كانا لو سرقة مع ما اشترى مالا آخر بعد تسليم الثمن كما صرح
به الاصل (أو) سرقة شخص (الروعي) به قبل الموت) أي موت الموصى (وكذا يقطع) وقيل

القطع لانه اخذ ملكه وأما في العيب والسرقة فانه هنا الحارز فانه ذالم يقطع بالذخيرة على الاصح فربما على هذا
ملا ذكره وهو الذي من انه اذا اخذ سرقة اذ نصابا بالقطع على الاصح وجوابه ان السرقة في صورة الذي لا تقع الا بانه تغفل حوزة
المستأجر لانه يرد على هذا اذا كره الغصب تعالاه في السرقة مع الذي اشترى مالا آخر من انه ان كان يداؤه الا
قطع على الاصح قوله بعد تسليم الثمن) انه ما اذا كان الثمن مؤجلا (قوله كما صرح به الاصل) لان دخول الحارز هكاه لاخذ ماله
فيمرر بنسبته فيقول البليغ الصواب الجزم بانه يقطع به ممنوع

(قوله والمانع) الخ أشار الى نفسه وكتب عليه ان لا يفسد بغيره قبل أخذه (قوله والفرق بان القبول وجدتم ولم يوجد الا
 في الفرض وجودتم في المانع) الخ أشار الى ان المانع لا يكون سببا لان الواهب في قبضه وكتب ان يبدى اذا لم يقدّم في الهبة
 في الفرض وجودتم في المانع من سرقته لا قدرته هل تحقيق ملكه قوله (١٢٩) فانه يختلف الموهوب فانه قد يحتاج
 الى ان يرد الى الموهوب من سرقته لا قدرته هل تحقيق ملكه قوله (١٢٩) فانه يختلف الموهوب فانه قد يحتاج

القبول (نعم) فانه انما في الاول فلا ان القبول لم يردن بالوصية او ما في الثاني فانه على ان ان القبول
 لا يعمل بان قال لا ادرى وفيه نظر ظاهر واما في ابن الزهراء القول بانه لا يقع من غير تعرض لبنائه
 وهو ان يترك له المال بان يورثه في بيع في البناء البعوى واحسن الخوازي في جميع عدم القناع انتهى
 وعدم القناع اوجه والأشكلى بعدم القناع بسرقة ما قبل قبضه والفرق بان القبول وجدتم ولم يوجد
 هذا بجدي (لا) ان سرق الموهوب به (فغير) بعد موت الموصي (والوصية للقراء) فلا يقع
 كسر المال المشترك بخلاف ما سرقه الثاني (ولو ادعى الملك) أي انه مالك (لماسرقة) والفرق راد
 للمالك (لماسرقة) وهو مجهول (نبا) (أوانه أخذته) من الحرز (بأنه أود) انه أخذته (والحرز
 مغشوق) أو صاحبه معرض عن الملاحظة (أوانه دون النصاب سقطا) عنه (القناع بمجرد دواه)
 وان ثبت السرقة بالبينه لا احتمال صدقة فصار شدة دائرة لقطع ولأنه صار خصم على المال يسمى. هذا
 الركن الظرف (ولا بد فصل) بعد ثبوت السرقة من كون الموقوف ملكه أو لا وان كان في نفسه
 في سرقته المحدثه لانه اغراه بأداءه الباطل (ولا يثبت له المال الا بينة أو اليمين الرددة) لا بمجرد
 دعواه (فان نكل) من اليمين الرددة (لم يجب القناع) استقوط بالثبوت (وان ادعى) من شهد
 طابعه رتابة (ان لو طوأنزو وجبه) أو أمته (سقطا) عنه (الحد) لاحتمال صدقة
 (وان قال أحد المال سابق المال صاحبه وأذن في) في الاختصاص (لم يقع) لذلك (ولو أنكر)
 صاحبه انتماله (فقطع المنكر) لانه مقر بسرقة نصاب بلا شبهة بخلاف الصدقة أو سكت أو قال
 لا ادرى (ولو سرق عبد) نصابا (وادعى) أي ان ماسرقة ما (لم يصدق) لم يقطع وان كذبه سيده
 كالمردي في الثاني نفسه (مخرج) لو (ملا ماسرقة بعد ثبوت السرقة قطع أو قبله) ولو بعد
 الخراج من الحرز وقبل الزرع في الحاكم (ثم القناع لعدم الطالب) بناء على الأصح من ان القناع
 يتوقف على دعوى الموقوف من طابعه (الشرط الثالث) ان يكون الموقوف (معتبرا فلا
 يقع) ولو ذنبا (بغير وكيل) ولو مختصا (وخلده مئة لم يدع) ونحوها لان البيت بمال
 وهذا كمال الرافعي علم الشرط الاول لان لا يفيده له لا يكون نصابا على ان الغرض من هذا الشرط ان
 يكون لا يختص بالخراج المال ما ذكره بالمعتمد غيره كمال الحرزي (وقطع ما تأخر ولو كسره في الحرز
 وأخرجه) منه (وبالتهور بانما ذهب) أرفضه ولو كسره في الحرز وأخرجه ما حدث (يباع)
 ما كسره ما أي انه انخر وانه الذهب (نصابا) لانه سرق نصابا من حرز بلا شبهة بخلاف
 ما قاله بائع ذلك ولو قال لو كسره في الحرز وأخرجه ما أخرجه من قوله كان أول وأدعى في الأصل
 (ان أخرجه) من الحرز (بشهرها) بالكسر والتخفيف فلا يقع لانها غير محرزة شرعا لذلك
 من تعد كسرها ان يدخل مكانها كسرها هو ان يدخل بقصد كسرها وقضيتها انه لو دخل بقصد كسرها
 وأخرجه بقصد سرقته لا يقع وهو ظاهر وقضية كلامه كالماله لا قطع اضافي فكس هذه
 (الشرط الرابع) تمام تلك الفعوى فإذا سرق ما فيه سرقة قطع وان قل أصداه اذ ما من قدر يأخذه
 الا به نفسه خذ فكان شعبة كونه المشرقة كمن خرج عليه بسرقة كمال الحرز من مال سر بكمه الذي ليس
 بمسروق فلو نصاب قطع ان اخذ من حرزها لا لا فلا قاله الماوردى وعليه يعمل اطلاق القول القطع
 (ولو) كان السرق (مال بيت المال) فانه لا يقع وان كان السارق غنيا لان في نفسه لا ان ذلك
 قد يصر في غير المال والباطن والقنطرة فينتفع به القلي والفقير من المسلمين لان ذلك مخصوص

بما رزقها (قوله وهو ظاهر) أشار الى تصحيح كذا قوله وقضية كلامه كالماله الخ (قوله فانه الماوردى) أشار الى تصحيح قوله
 فنتصم في القلي والفقير من المسلمين وأشار الى ان القلي يفتق عليه من القلي يعلى من باب جله لتحمله التكليف فتستورق من جمل على عهد
 عمر أو على زمن علي فلم يشأ ما حال لم ينكره أحد

(قوله الصدقات) فسمى الزكاة بيمين الكد والاندوز وهو ما يوزن من الزكوات وهو ما من ثمرت عليه الشرع وهو غير
حليل بقطع كالتي لانه لاحقة قدم اول الشبهة لا احصاها عندهم من التي كاذب الما لا سطري قال الاذرى لم اؤدع شيئا اه
وقال الشريفة في ان لا يقطع لاجل الشبهة (قوله وهو غير) مثل الغني من ثمرت عليه الشرع (قوله) بقطع بما افرز غيرهم من بيت المال
قال البزني في محله في طائفتها ما استحق مقدور الاجراج مال شاع بصفة فاما اذا افرز الامام منهم المصالح اما فقتهن العلماء او الفقهاء
الذين شاع من ذلك افرز هذا الاقرار (١٤٠) الا اذ لم لهم مقدور يتولى الامام افرزاهم وهو الحكم في ما كان شاعا على اولم
تعرضه ولا بد منه اه

م-م يختلف الذي يقطع بذلك ولا نظر الى اتفاق الامام عليه عند الحاجة لانها ينفق عليه للضرورة
وبشرط الضمان كما ينفق على المظفر بشرط الضمان وانفاقه بالقطر والى باغات التبعية من حيث
ايعاقلن مدار الاموال لا اختصاصه بحق فيها (لا) ان كان المسروق مال (الصدقات وهو) أي
الدارق (يعني) ليس له مال صلاح ذات البين ولا غار بافاه بقطع لانه لاحقة فيه بخلاف الفقير والمفقر
والغازي المذكورين (وبقطع) الدارق (يعني) افرز لغيره من مال (بيت الله) كان افرزاه
شيئ لغيري القري أو الساكنين وليس الدارق منهم (لا) في نفسه لانه لاحقة في حيزه (كأفمن بيت)
أي كقطع من سرق كفن ميت كان من بيت المال أو سرق بعدد ذنبه المومنة أو خسر البقي
من بيت الله ولا لم يبق لغير الميت في حق كل مصرف إلى (وكذا سائر الكعبة) بقطع اذ
(ان سرق) عليها ما حشد تجوز (د) كذا (باب محمد وجذوعه) ونازروا به وعقوبه
(وتنازل ببيت) بقطع سارقه اعدم الشبهة (لا) القنابل (التي) فيه (لا اسراج ولا حصر)
ولا سارقه بغيره فلا يقطع بسرقته لانها أعدت لفاع المسلم بما يفاضه ولا لا تشرع بخلاف باب
وجذوعه وما فاتها القصصه ومجارته لا لا ترفع هذا كالحق في المسجد العام أما الخاص عاذاً فيخص
القطع بغيرها بناء على انه اذا نصح المسجد بائنة لخصص من انبسط عليه الاذرى (ولا يكره) بغيره فلا
يقطع سارقها لانها لم تنفع الناس وحاصل كلام الاصل ان هذا احتمال لا يغري وان المتقول بخلافه لكن
الاحتمال أشبه قال الزركشي به خيم صاحب البحر واقتضى كلامه انه المذهب حيث قال بعد رده ذلك
وقال بعض اهلنا بانهم اصاب بقطع وهو غلط قالوا عدي ان الذي لا يقطع بسرقته أو اذنانها لم يحد
انتهى (فان سرق ذبي حصر بعد اوقافه) أو غيرها (فما) اعدم الشبهة (لوسرق رجل فدا
على غيره أو مستولدة نائمة أو جنونة) أو غني علم أو سكرانه أو مكره أو عجمية أو تامة طاعة أمرها
(فما) كسائر الاموال بخلاف العاقلة المستبقة الخادمة أو مدمومة على الامتناع سواء اذنانها المالك في الوقت
لانه تعالى أم الموقوف عليه لانه ملك لازم وان كان مضعفاً أو كاستولدة في ذلك فغيرهم الارفاق يكتسبهم
بالولى (لا) ان سرق (مكتاتبة مضافاً) فلا يقطع لان المكتاتبة في نفسه كالحر والمعض فيهم مقاربه
(ولوزني بمجارته بيت المال احد) كاسر في باب (الشرط) انما سرق عدم الشبهة (فان سرق في السرورق
فان سرق ما غر به الماحد) الذين المال (أو الماطل) وأخذوه (بغير الاستمارة) بقطع لانه اذا
ماذونه في أخذهم شرعاً (والا قطع بغيره) من حقه كقوله أي كجس من ماله في ذلك (ولا يقطع ما زاد على) انظر
(حقه) أخذهم (هـ) وان بلغ الزائد نصاً وهو مستقل لانه اذا عكس من المثل ولو لا الاخذ لم يبق المال محرراً
(ولا يقطع بماله فرعه) وان سفل (وأصله) وان علمنا بينهم من الاتحاد ولا مال كل منهما حصره
لحاجة الآخر ونحوه لانه لا يقطع به بسرقته فلا يقطع المال بخلاف سائر الاقرار وسواء كان الدارق منهما حراً
أم عبد اصرح به الزركشي تفهواً يذاه بما ذكر ومنه لو وطئ الزرق أم فرعه حراً لم يحد الشبهة

المصنف الموضوع عليه كذا وكذلك الكرسي جلوس الواعظ عليه وذكره المؤلف (قوله) بغيره أي غيره
حاله ان هذا المتصل جارياً لانه الطائفة وان غيرها قطع طائفة (قوله) لكن الاحتمال (أفقه) أشار الى تعصده (قوله) قالوا عند
ان الذي لا يقطع بسرقته (أي) أشار الى تعصده (قوله) أو مستولدة نائمة (الخ) قال الزركشي وكذلك العمدة لم يعلم الغي (قوله) وقالوا
قد قطع غيرهم من الارواق أشار الى تعصده (قوله) الماحد الذين أو الماطل قال الاذرى الظاهر انه لو ادعى وجوده أو سلطانة به صدق
على الوجهين لاحتمال صدقه (قوله) ما بينهم من الاتحاد قال الزركشي والظاهر انه لا فرق بين أن يثبتي بينهما ويتخلف (قوله) من
الزركشي تفهواً (الخ) أشار الى تعصده وكتب عليه صفة اليه الباقين واستثنى ما لو توافقت عليه غير المعبر عنه أصل التناول

فرقه فقال يقطع وله بان شبه المستحق النكاح انما يتعلق بالمال الذي لمالكه تصرف فيه ولا تصرف فيه في هذا وان لم ير له ملكه عند ايسر
 كل ثوبه وله ان لا يملكه انما قال ولم يرد تمثيله اه وفيه نظر غير قوله و يقطع بالزوج بحله في الزوجة اذا لم تستحق
 له نفقة او كرسا لاشدها قوله والزوج قال الزكشي الاول الخ والاصح (١٤١) قوله وغيرهما كصاحب الحارثي في بحابه

(قوله السادس الحارثي) قال
 المارودي الا حارث يخاف
 من خدة اوجه باختلاف
 نفاسة المال وسعته
 واختلاف سعة البلدة وكثرة
 ذعاره وعكسه باختلاف
 السلطان عدلا وظلما على
 المفسدين وعكسه باختلاف
 اللال والمار فاخرار لابل
 أغلظ هذا ملخص كلامه
 وكتب اذ لا ياتي في حصة
 الموضع من أصل الملاحظة
 قال في الروضة وأماها
 والتعويل في صيانة المال
 واخرار على شئين أحدهما
 الملاحظة والمرافعة قال
 البلخي يذيق أن يقول
 الملاحظة والمرافعة أو ما تزل
 منزلتها وذلك يشتمل التام
 على ثوبه فانه لا ملاحظة
 ولا مرافعة ولكنه منزل
 منزلة الملاحظة والمرافعة
 باعتبار ان العادة غالبان
 من حرجونه من نعمته انثبه
 قوله فالاصطبل يكسر
 الهمزة وهي هـ من قطع
 أصلا فتاوح وهذا أصلية
 قوله ويستثنى منها كخالفه
 الباقى في رغبه مرة ثانية
 الاصطبل الخ أشار الى
 تصحيحه وكتب عليه بجمعه
 الاذوى ونقله غيرهم عن
 جماعة وعلم منه ان المراد
 السروج والعلم المنسوبة

وغير الصنف بما قاله ثوبى من تقدير أهله بما لم يرد على النفقة بالعبودية (و) الاصطبل (هـ) يده ولو
 كاتبه أو كان موبهه لثـ صـ ولان الكاتب قد يميز فيه غير ما كان (و) يقطع بماد زوج ذكر أو
 أنثى (واخ) كان محرا وعنه) اعموم الآية والاعتبار لان النكاح عقد على منفعة فلا يورث فيه
 المدة كالأمر لا يقطعها المحدث الا بما روي في النكاح من الاخر وتوافق الزوجية
 المبدان وتوافق الزوج عوض كمن المبيع ونحوه بخلافه فونة الميراث ذكر الاخر مثال ولا حاجة اليه
 ولان الشرط بعده (وفي) القلع بصرية (مال عبده الحر بعضه) أى حال من بعضه بماله وله بعض
 حر (وجوه) أحدها لان مال ما له بالحرية في الحقيقة لجميع يده فصارت بهـ زانها من انتم
 ملكه كمالا للشرط بعد التخصيص والراجح كمال الزكشي الاول فقد حرم به المارودي والشيخ اوجاهه
 وغيرهما (ومن) لا يقطع بمال لا يقطع به عبده) فكيف لا يقطع الأصل بصرية مال الغرغ وبالعكس
 لا يقطع به عبده بصرية مال الآخر (و) محذوران بامته (هـ) الاشارة في بعضها (ولوطن)
 السر (ان المال) الذي سرقه (أو الحررة أو لايه) أولاه (و) لقطع) لشبهة كالموطن امرأة
 فها زوجة أو أمته (و) يقطع بمطبل) أى بصرية مطبل (وحشيش) ونحوهما كعبده الموم
 الاخر ولا أثر لكم بما حقه الاصل (د) بصرية (معروض للثب كهر بسة) دفرا كقوله بذلك
 روى أو دود غيره له صلى الله عليه وسلم مثل عن الحر المعلق فقال من سرق منه شئ أبعدان يؤزر به الجرب
 فبلغ في الجرب فطعمه الجرب الترس وكان غمه عندهم ويعدونه أو لا يقدرونه وكانه قد سرق عندهم
 براد بنابر (و) كذا زعمه وراى وصحيفه وكتبه علم شرعى وما يتق به (و) كتب (شعرنا من مباح)
 لمار (ولا) أى وان لم يكن نافعا لاسما (قوم الورق والجلد) فان بلغا ذبا قطع والا فلا (وان
 قطع بصرية عن سرقها) فان لم يكن مالها الا الاثر أو من غيره (قطع أيضا) لان القام عقوقه تتعلق
 بغيره من فيسركو بشركو ذلك الفصل كقولنا بامته وقد تم في بها نانيا (الشرط السادس
 الحارثي) فلا يقيم بصرية فاقس محرا لم يقطع في شئ من الماشية الا انقباض أو اذ ابراح ومن سرق من
 الترس أبعدان يؤزر به الجرب فبلغ في الجرب فطعمه الجرب الترس وكان غمه عندهم ويعدونه أو لا يقدرونه وكانه قد سرق عندهم
 أخذ من الحارثيكم بالتمام جزا بخلاف ما إذا أجزأه المال (و) يمكنه بضيعة (والهيك) في الحارثي
 (العرف) لانه يختلف باختلاف الاوال والاحوال والافات ولم يحده الشرع ولا الفتوى فجميع في العلى
 العرف كالتبذير والاحياء (فالاصل واليمين) المصطلح بالبور وأخذ ما يأتى (حرز الدواب) في
 الاكلان كانت نفيسة (والثمن) في الثمن (اللابس ونحوها) كالنقود والفرق ان خراج الدواب
 والذين يملكونهم ويعدوا الاجزاء عليه بخلاف اللابس ونحوها فانهم لا يأتى ويهدل استخراجها يستثنى
 منها كخالفه الباقى وغيره آية الاصطبل كالبس على ثياب الغلام وآلات الدواب من سروج وبراد
 ولهم رجال بالبور به السقاء والراوية ونحو ذلك مما يجرى العادة بوضعه في اصطبل الدواب (والصفة
 والرمز) للدار (حرز آية) خبيثة بخلاف النفيسة كالخنز من الجواهر النفيسة قاله الاذوى (وثياب
 حارثي) كالبس (والخنز حارثي) والنقد والهور وبوت الخنايان (والسواق المذمة
 اذ لم يكن حارثي) لما حقه (والاحر حارثي) لا عكسه عبارة لاصل وما كان حارثي النوع كان حارثي المادنة
 فقد قال الاذوى الظاهر ان الاصطبل حرز لمنته الدواب المنسوبة كخالفه او رجالها ونحوهما مما يرى اعرف بتركه كخالف

النبس من السروج والعلم المنسوبة ونحوه فان العرف ان تحرز بمكان مفرد له اصطبل غالبا وقوله فقد قال الاذوى الظاهر الخ
 أشار الى تصحيحه (قوله قال الاذوى) أى وغيره وظهر (قوله) عبارة لاصل وما كان حارثي النوع كان حارثي المادنة (الخ) قال لزجاني لا بد
 من بسطة حارثي وان يكون حارثي المادنة من ذلك النوع أو ما يكون به ذلك النوع اذا لاصطبل حارثي الدواب ولا يكون حارثي اللابس وان

كانت حوت في القبة وقد يكون حوز الجبل الهاء لانه تابع (قوله وان ادم لاحتطام الخ) المراضن ادمه لاحتطامه ان لا تثقل عليه بنوده ولا
 ضيق حوز المراد الاداء. قال المصنف في القصة ان ادم لم يهرق دمه فاذنقه الله فمات فمات في الاصح
 وكتب اسحاق البصري: يقتضي نصه ان ادم لم يهرق دمه فاذنقه الله فمات فمات في الاصح
 الخ. فاعني براه السارق حتى يتبين من السرقه لا لاقتضاه فان كان في موضع لا يراه السارق فلا قطع الا حوز ظاهر السارق حتى يتبين من
 السرقه فمات كراهيه بشرط نقد قال البصري وغيره وانما ادخل الملائكة في التفسير بالوضع عند اطلاق الابداع فحوز وبما يناسب
 فاسم حوز (قوله) اقم كلامهم من سطح الارضين حوز وهو ذلك ذكره ابن الرواحي في كتابه لا دلالة له في كتاب الامان من
 الشفاية قوله في الاورد اجمعها (١٤٢) السطح لعباب والقصب والبن (قوله كداهه) يقع المجرى حتى كسر هاء (قوله او

خافه) قال ابراهيم المروزي
 في تعليقه الا ان يكون
 مخلطا في اصبه او كان في
 الانه المضاف لضعف (قوله)
 قال الزركشي: ربما كان في
 والكلام في ضاع بعد
 التوسيه حوز الخ
 اشار الى تعصبه وكتب
 وهو مقتضى ما ذكره في
 الحق والتقدم في الصن
 والصفة قال البصري ليس
 ذلك عندنا يتبعه ولا فرق
 عندنا في ذلك فجمع
 ما وقع تحت راسه بحوز به
 لان المولى في حوز له اذا
 جره السارق اتبته التام
 وذلك يقتضي الاستواء في
 أصل الروضة لا في أخذ الحاتم
 من اصبغ التام طبع ولم
 يفرق بين خام وخام وقد
 يكون فيه نفس بدي أو ثلثا
 أو أكثر جمع بينهما
 بحمل القاع على ما ذكرنا
 بحيث لو أخذ لثبته غالبا
 وعده على خلاف (قوله)
 وينبغي تشبيهه بده تحت
 التلبي) اشار الى تعصبه (قوله وما ذكره كاهه في الثالث) اشار الى تعصبه وكتب عليه فقد ذكرنا له في تلويحي حافنا
 انهم قالوا: نعم. ثم سرق فاعفوه فاعفوا ما اذا أتى التام على الجبل عنه وأخذ عدمه قاع له لا دعه حافنا لما ذكره وهو مضع التام
 هاء أو ب (قوله والذي قد نفعه القاع بخلافه) ضعف (قوله فان قلت يفرق الخ) الفرق بينهما اوضح فان المال في القبس عليه بحوز دون
 القبس فان ما حوز به بنفسه يرد لضعفه لا بحوز شئ أبين منه عليه وقد بين يدهم شئ من قبل ان له عن ان وجوده كدهم فهو أول
 بعدم القطع مما اذا لم يدم الملاحظة لضعفه في الامكنة المذكورة فاعفوهما ذكره الشرح في هذا المثل ونفاها هو الذي في المال
 كلام البصري أيضا (قوله فان كان البصري في هذه عدم القطع أيضا) اشار الى تعصبه (قوله قال في الاصل) وينبغي ان لا يفرق بين كراهه
 اشار الى تعصبه (قوله وما في الجلب) أي الغنى والواسع المزود

في حصره أو مسمع أو شاعر أو عرض) عنه كان ولا ظاهرا أو دخل عنه باغل (أونام فضاع) غلب
 بحوز (وان ادم لاحتطمن بآله لقوته أو استغاثه) بغيره (أونام فيها) أي في الصغار أو نالها
 (الارباعه حسنه أو غيرها) كداهه أو ضاعه (أو مفرقة ثانويه أو متساوية في المتاع) ولو شئ بعد (فحوز)
 به (قوله ضاع) السارق بدل السارق ضاع سارق داهه صغوان قال الشافعي رضي الله عنه ورواه كبحر
 بأنه طاعه عليه أو بما قطع (بني به عنده ولو بدته) اذا حوزها بالمال فاذنقه الله به عن الماس
 بحيث لو لم يكن قد نفع في راب أو وراه تحت قبه أو سأل به بعد اذ قد أخرجه من حوز به وهذا
 ذكره الاصل آخر الباب قال الزركشي: لا يذوق والكلام في متاعه هذا الزود به حوز له أو مال أو قد كسا
 به بعد أو جهره ونام فليس بحوز حتى يشده بوسطه فاه المارودي والرباني وبنيتي قد يده يشده تحت
 الشايب انتهى (وان انقلب) في نومه (عن المتاع) أو قبله (السارق) عند أو لا تم أخذها وكان الحارس
 لا يلبس به لعدم القوة والاستغاثه (نضام) فليس بحوز وما ذكره كاهه في التلبي يتبع البصري
 كاهه جامعة منهم البصري قال وهو عندنا ما ذكره ولا وجه والذي يعتد به القاع بخلافه لا زال
 الحوز ثم أخذ النصاب فصار كونه ثلث الحاتم أو كسر ارباب أو فخذوا أخذ النصاب فاه وقاع انما بالتمس
 وهو حوز فان قلت يفرق بان المال لم ياتخذ هذه كان بحوز في الجلب بخلافه قلت مقتضى مما نقل عن
 الشيخ أبي محمد الجويني وابن القفان من انه لو وجد رجلا صاحبه نام عليه فانه عده وهو نام وأخذ الجلب
 فاعفوه انه لما أخذ لم يكن بحوز أصلا لكن قال البصري في هذه عدم القطع أيضا لانه لا دفع الحوز ولم
 يتركه بخلاف ما لو قبض وأخذ المال قال في الاصل وينبغي ان لا يفرق فيه ذكر تالين كون الصغار أو نالها
 أو غيره قال الزركشي لكن فيه الشافعي في الام بالوضع المباح وجري عليه انقاضه ولو يده ما بالتمس
 القاصب قلت المراد بالمباح مقابل الحرام لا ما ليس بملاك ولا استوداك (وان كان) ثم (زحمة) من
 العارفين (الربكف) في الاحواز (ملاحظته) المتاع (ولو في دكانه) لانه لا ينبغي ناله في المتاع
 أي في بيتي ان تقوم (الزحمة) كثره الملاحظين (بصير) انتاع حوزهم كما وقام طريق ملاحظ (وما في)
 الجلب والكم بحوز به أو قاع سارقه وان لم يربط بالكم بوز الجلب (وكذا المربوط في ممانه)
 على الرأس بحوز به بخلاف غير المربوط وكذا لو لم يربط بالكم بوز الجلب (وان أياه) شخص (الى حفا)
 ثوب) له (وكذا) الى حفا (حافون) له (مفزوج) بعد طبعه بالحفا منه (فاهله) حتى سرق
 الثوب أو ما في الحافون (ضمنه) بأهله (وان سرقه) هو (لم يرفع) لانه ليس بحوز بالتمس
 البه (أو) الى حفا حافون (معلق فبالعكس) أي فان أياه حتى سرق ما به لم يرفع لانه لم يحرز

في
 انهم قالوا: نعم. ثم سرق فاعفوه فاعفوا ما اذا أتى التام على الجبل عنه وأخذ عدمه قاع له لا دعه حافنا لما ذكره وهو مضع التام
 هاء أو ب (قوله والذي قد نفعه القاع بخلافه) ضعف (قوله فان قلت يفرق الخ) الفرق بينهما اوضح فان المال في القبس عليه بحوز دون
 القبس فان ما حوز به بنفسه يرد لضعفه لا بحوز شئ أبين منه عليه وقد بين يدهم شئ من قبل ان له عن ان وجوده كدهم فهو أول
 بعدم القطع مما اذا لم يدم الملاحظة لضعفه في الامكنة المذكورة فاعفوهما ذكره الشرح في هذا المثل ونفاها هو الذي في المال
 كلام البصري أيضا (قوله فان كان البصري في هذه عدم القطع أيضا) اشار الى تعصبه (قوله قال في الاصل) وينبغي ان لا يفرق بين كراهه
 اشار الى تعصبه (قوله وما في الجلب) أي الغنى والواسع المزود

فوق حتى لو كان فيه انغلاق لم يفتح كونه الام وانه يقول في الفناش وغيره عن الراغبين انه اذا كان ناعما هو مغلقة فسمى حرز ولم
وقال الباقي انه النوع القوي وذكر كونه الام وانه يقول في الفناش وغيره عن الراغبين انه اذا كان ناعما هو مغلقة فسمى حرز ولم
ذكر اوسام هذا هو المواقى السلام الاصحاب في الجملة بالصراف بل الدار المغلقة اولي بكونها حرزا من الجملة وقد جمع صاحب العتق
في كونه حرزا من المواقى السامي فقال كل بيت او حجرة في الصراف لا يحرزها (١٤٣) باغلاق بابها ما لم يتم فيه وعلى بابها حارس
انتم سائل المذهب الجرد عن السامي فقال كل بيت او حجرة في الصراف لا يحرزها (١٤٣) باغلاق بابها ما لم يتم فيه وعلى بابها حارس

الدار في بره لم تكن حرزا
باعتق - في بناء قوم او على
بام او بقعدة اياها او
بالقرب منها حارس اذا علمت
هذا عرفت ان المذهب
المشهور انها اذا كانت
مغلقة - وبها حارس تام
كانت حرزا كالجملة في ضرورة
قوله وكذا لمع غيبته في زمن
الامن نهارا كاف) قال في
التوضيح فيما لو غلق باب
ووضع الخناق في جنس
فان هذه السارق وضعه
الباب وسرق الظاهر ان
وضع المفتاح هنا قريبا
فيكون شبهة عند القاطع
قال لم يجد المسئلة منصوصة
فان بحث وجب استنساؤها
من قولهم ان الدار المغلقة
نهارا حرز زونه الظاهر ان
وضع المفتاح الخ اشار الى
نصبه (قوله قال الباقي
ويلحق باغلاق الباب الخ)
اشار الى نصبه وكذا قوله
قال وكذا لو كان ناعما الخ
قوله فليت حرزها الا
ان يكون تدام على الباب
المفتوح كما قاله الهادي وغيره
قوله وخرجه ابن الصباغ
الخ) وآلا اولها بماعلمها
من غلق وخلق وماسير

في عدمه لم يدع تحت يدوان سرقه ووضعه (ولا بد في دار حصة متفرقة) عن عبارة الجرد ولو سبقت
(توجيه) أي لا بد في حرزها (من حارس) سواء كان بابا مغلقة أو مفتوحة المعروف (فيحتاج
في باب الدار والدار المغلقة) لا بد من غلقه حتى لو كان فيه مغلقة سببا له ولو كان ناعما غلظ
تلاها بالانقضاء ملائ التناج كماله (وان كانت في دار غلظتها) ولو (مع قومه) ولو في زمن خوف
لدارها (وكذا مع غيبته) زمن (الامن نهارا كاف) في كونها حرزا باعتبارها على ملاحظة
الحرز فمادون السارق في الاولى في خلوها من اطلاق التام وتتم بحركته واستعانتها بالجيران وخرج
عن ذكره في كونه حرز الحرف والليل ولو في زمن الامن قال الباقي ويلحق باغلاق الباب ما لو كان
مردودا وخاله تام بحيث لو فتح لاصار وانتهى وقال انه ان بلغ من الغلبة والفراس قال وكذا لو كان ناعما امام
الدار بحيث لو فتح انتصر به وقاله الهادي وانه لا يدرى عنه وعن غيره (وقد جمع غيبته مطاوعة او)
مع (قوله ولو نهارا) وزمن امن (تدبير) لما فيها فاقبست حرزها وتختلف امتعة الحانوف الموضوعة
على بابها لان الامن يقع على الدار وما الدار ولا تظفر لعلها اما في الثانية لتساوهم فيه اذا علموا بان
المطابقة انهم ما بين بيت مغلق فهو حرز ما بينه وبين كاحه اشيع او صامد عن أبي اسحق المروزي وخرجه
بأن الصباغ والقائمة وغيرهما قوله من زبانه مطاوعة الحاجة اليه بل قومه ان ما قبله يختلف لابعده
وليس كذلك (والسبب في غير الامن كالتام) فيما مر فان كان لاحتلالها على به فحرم زونه وان
كان بابا مغلقة لم يلزم على المانع في الاغلاق فتح الباب فتغلقه انسان فسرقة لم يقع لثبته بربها على
الزمن مع الضعف قال الزكشي وينبغي ان يكون حكم ما به من الفعرا الى الاسر حكم الجبل وما به من الغروب
وقيل انقطاع الطارق حكم لها (وان ضم العطار او البقال) أو نحوهما (الامتعة زبونها) يحل
(على باب الحانوف او زكشي) علم ان شكة (أو ناعما لو حن على بابها فانه حرز) بذلك (بالنهار)
لأنه يابا غيبته لان الجيران والمارة ينظرونها فانه لم يمتهم بوقوعه فيها السارق (وكذا بالليل)
في حرزها بذلك لكن (مع حارس) أما اذا تركها مفرقة ولم يغلق شيئا من ذلك فليت بحرزة
(والليل ونحوه) كالنعل (ان ضم بعضه الى بعض) وترك على باب الحانوف (وطرح على حده) لا
أو نحوها (بحرزه بحارس وان قد ساعد زكشي) على ما يحرمه (أخرى والامتنع لثبته) التي
تترك على الحانوف (في بابي الاعماد) ونحوها (استرزين الحانوف وتستر بنوع ونحوه) حرز
بحارس لان أهل السوق يتناولون ذلك فيقوي بعضهم بعضا (أخرى والامتنع لثبته) التي
الموضوعة (على باب حانوف القصر) ونحوها (كلمة العطار) الموضوعة على بابها فانه في حارس
(بغير القدر) التي يطعن فيها الحانوف (بشراخ) بالجميع أي بددتب (على باب الحانوف)
المشتقة في نعلها الى بناء واغلاق باب عليها (وبحرز) (الحطب وطعام البياعين) الذي في غراو
العمل الرباط أو زكشي بعض الغراو (حيث اعتبد) ذلك في خلاص ما اذا لم يمتد فانه بشرط أن يكون
طلب ما يغلق به بعض زائدة (د) بحرزه (الابواب) (على الابواب) أي
أولها الساكن دون الصراف (والحانوف المغلق بسلاح حارس حرزها البقال) زمن (الامن) ولو

فحرزه بتركها وان لم يكن في الدار سدا كما ذكره ولاه أيضا ولو كان كالحا قال الزكشي وغيره مقوف الدار ورواهما وجدوا في كتابي
قوله بل هو ان ما قبله غشاغ وليس كذلك) مخالفتها بسبب انه ليس بمقدور ابنه ومكتب أيضا غشاغ ما بعده بشموله فان تيقنا
الحارس (قوله قال الزكشي) أي وغيره يدون في بيتي ان يكون الخ اشار الى نصبه (قوله لان أهل السوق يتناولون ذلك) فن سرق لتنازع من
الدار كين في الجبل وفي السوق حارس تعلق

ثمة والارض حرز ليدوز الزرع العروة (١١٤) هي التي تكون جنب المزراع (قوله قال الاذرى وقد يختلف ذلك باختلاف حرف

النسب الى الخ) أشلوا
تصهه وتكتبه بنى حل
الكزامن على الخالين اذ
الحسك في الحار والاعرف
(قوله بنى على علماء الخ)
أشار الى تصهه (قوله
ومثلها كما قال الزركشي وغيره
سقوط المهور والحواث
ورسها) أشار الى تصهه
(قوله ورهبه في الشرح
الصغير) وقال الاذرى
وغيره انه الصبح فهو الاصع
(قوله واشترطوا بلوغه
الغنم) دبر على فيها هو
ظاهر كلامه فلهذا وجب
انها اكبرها بنى في بعض
النسخ ذل واشترطوا (قوله
هذا تكرار انهم يحارس
أفرد المصنفان كلام
أصله يقتضي انه لا بد من
بلوغ صوته بلجهما والوجه
انما اكبرها في صوت بعض
النسخ ذل واشترطوا وهو
انصح (قوله ونسبة كلامه
كامله ان ذلك لا ينفد
الخ) أشار الى تصهه (قوله
قال الاذرى وغيره وبنى
أن يكون محل ذلك الخ)
أشار الى تصهه (قوله
الاحالة) نعم اهاها (قوله
ولو كان ينالها) ما امانها
من الاحراز بل انما شرط
فيه المارودي أن يكون
هذا الشرط لو سقطت من
كلامه تبع أو حارس فتقرن
فان أشل مـ زاد عدمه
لم يكن حرز قال الزركشي

وهو من دوز يعايد كرمي العروة (قوله قال الزركشي والظاهر ان نومه الخ) أشار الى تصهه

اولا (لا) لتاع (البحر زللا) يختلف الحافون المفتوح والمغلق ومن الحرف يماض متاع البحر زلا
(والارض حرز ليدوز الزرع) قاعدة هذا ما نقله الاصل عن الروافى والمروى في الزرع وقاس عليه
السفر ونقله عن البغوي انها ليست حرز لهما الا يحارس وظاهر كلامه استعماله وهو الاول وجه
قال الاذرى وقد يختلف ذلك باختلاف حرف النون فيكون بحر زلا نوحا بحارس وفيه ما عطفنا
● (فرع) نقل المروى عن عامة العلماء انه لو دفن ماله في الصهارم لم يتلفه سارق ومن أبي سهل
الابوردى انه يقطع (والصوب بلحارس لا يحرس التماس) وان كانت على الأشجار (الان انصت
بحر ان وانهم عادة) ومثلها زرع والبذر كجزبه الاصل و به يعرف انه مفيد لكلام البغوي السابق
(وانه جازأ فنية المروى بحر زلا حارس) بخلافه في العربية (والتمج في المجلد والجد في المجلد والتمج في
التمج) قال في الاصل والمنطق في المماهير (في الصهارم غدر بحر ز) كل منها (الاحارس وأول
المهور) والبيوت التي فيها والحواث على علمه من الخالق وحاق ومساير (حرز في التريب) لها
ولو مشقوقة ولم يكن في المهور والحواث أحد ومثلها كما قال الزركشي وغيره سقوط المهور والحواث
ورسها (والأجر) بحر ز (بالأه أو بعض الدار ان حرز مذهبها) والافسر بحر ز (والجمعة
بحر ز (بضربها) بان تشدأ وادها (مع حارس لها) وان نام ولم يرسل اذبالها (في الصهارم) بخلاف
ما ذل لم تضرب أولم يكن لها حارس (ومانيها) بحر ز (بارسال الابال) مع حارس (وان نام ولم يقر بها)
ولم يرسل باه الموصول لحرز بذلك عادة بخلاف ما ذل لم يرسل اذبالها (لم يكن لها حارس (ولو ضربت بين
العمارة في كمناع) موضوع (بين يديه في سوق) حتى يستعيرها لولم الاطفا (ويشترط أن يكون
في الصهارم ينقو به) الحارس الذي لا يبال به ولو كان غفلة بعدد من الفوف فلا حرز (ولو نعى
السارق (الثام) في الخيمة أو بدعهما (ثم سرها) أو مانيها (الرفع) انما لم تكن حرز اذ من سر
(وتحرز الساقطة من ال رسل) يقال وجهر وغيرها (في الرعي) الخاف من المار بن (علاخلة اراي) بان
براهوا بيلقها صوته (فان نام أو غفل) عنها (أو استر) عنه (بعضه المضيق) لها (والاخيرة) فلهذا
الاسترعت فان لم يغل المرى عن المار بن حصل الاحراز بنقله من علمه الرافعي أخذ من كلام الزناني
(وان بعد) عن بعضها (لم يلفها) يعني بعضها (صوته فوجها) أحدها له غير بحر ز اعدم بلوغ
الموت في الثاني بحر ز كنهها بالنظر لا مكان العدو الى ما لم يبلغوه وجمعه في الشرح الصغير وعزه العمران
كانت جمعة كغيرها ذكر اللفهم محار وناخذ كره الاصل لانها اكتم قله على غيره (و) تحرز
الساقطة (في المراح) المتصل بالعمارة (بالغلة) أي اغلق بابها وان لم يكن لها حارس اعتبرها بالعمارة
سواء كان المراح من حطب أم نصب أم حشيش أم غـ مرها بحسب العمادة وقصة كلامه كامله أن ذلك
لا يقتضي انها لا يؤمن الا من وهو خالفنا ما في الدار وفرق بعضهم بأنه يتباح في أمر الماشية بدون
غيرها قال الاذرى وغيره وبنى أن يكون محل ذلك اذا عا طته المنازل الا على فلو اتصل بها واحد جوابه
بلى البرية فينبى أن يلق بها (فان كان) مضوا أو (ببره ان شرط حارس و) لو كان (ينام) بها
(ان أغلق) الباب فان فتح فيها وفي المنسل بالمسماة اشترط استقاط الحارس قال الزركشي
والظاهر ان نومه حيث باب كلف كافر في المهور بل أولى لقوله الاحساس خروج الساقطة (وتحرز
الدواب السارقة في شارع أو لادها) التابعة لها (يسائق) لها (بري) ها (كلها أو فانه لها) كذلك
أي رهاها كلها اذا التفت اليها وانما تحرز به (ان أكثر لا تفت) البهاقن لم يرهضه بالخالف فهو غير
بحر ز (فان ركب بعضها فادها ليدعه سائق لادها) وابقى اشتراط بلوغ الصوت لها ما في الرابطة
ثم ان كان شرط بلوغه في المنسل بالعمارة (وان كانت) لا بد بالاشترط قطارها (أي كونها
مقطورة ولا تم انتمـ برغب مرقطوا وغالبا وقيل لا يشترط بل الشرط ان يقرب منها أو يقع فطر عليها

في قوله (وارجع الاول من زيادته) أشار الى تعميمه (قوله) وخالف ابن الصلاح فقد زعمه (الخ) اعترضه الاذري بان المقول نسبة الى ابناء المنة
 في قوله وهو ما ذكره الفوري في كتابه ونقله عنه العمري وكذا قاله البغوي والفزاري في الجيز والوسطا ونسبه في البسيط الى الاحباب
 وكذا رايت في الترمذي نسخة ١٠ ولعله يعبر عن الرافعي والنودي في الحرور والمناجيد وسد بابيه كلامه في الرضوي والشرح قال ابن الصلاح
 ووقع في بعض نسخ الوسطا وانتهى عدد الفقاير اربعة بالثنائي في قوله والصحيح خمسة بالواحدة بعد الدال وعليه العرف ١١ وقد بينا ان
 ان المقول في الكتب اربعة بالثاني في قوله ووقع في بعض نسخ الوسيط والبيان به ان كان عمدا ان الصلاح ذلك هو الظاهر
 فليس بشئ من حيث النقل لما نقلناه والاشارة بالسين في اولها غير كافية من النسخ فاعلم غ (قوله) وما ذكره قوله ما نقله الاصل عن
 الرضوي نسخة (قوله) ونائبها يقطع (قوله) قال (١٤٥) وينبغي ان يكون عمل الخلاف (الخ) أشار
 الى تعميمه (قوله الوجه

تعبير قول الاصل المعقولة)
 تعبیر قول الاصل المعقولة
 بالاشديد صحيح فقد قال
 الجوهري في صحاحه عقبات
 الابل من العلة الشدد
 للكثرة قال وهن معقلات
 في الفناء (قوله) والقبر في
 مقبرة (يجب اللدخال)
 أطلق الشرحان القبر الذي
 في القبر وتوبه الماردى
 بان يكون القبر عرجا على
 معهود القبر فان لم يكن
 عرجا كان دفنه قبرا من
 ظاهر الارض لم يقطع وينبغي
 اشتراط كون القبر محترما
 حتى لو دفن في أرض مفضوة
 فصرق منه لم يقطع لانه
 مستحق التمسك شرعا ولا بد
 من كون الميت محترما
 يخرج الحربى ولم يذكره
 قوله وهذا اذا أخرجه
 وحده) فلا يخرج الميت
 بكفنه في القلع وجوان
 حكاها الماردى ونسبه
 ما سبق في عدم القطع
 بسرقة الخرافا وعليه

وارجع الاول من زيادته وهو ما صححه المنهاج كاسمه قال في المصنف به الفتوى فقد نص على الامور
 في الشرح الصغير الثاني يتبعه البغوي وقال الاذري انه المذهب وقد رت عاده العرب بسوق الملبم بلا تعابير
 وهو الوجه على الاول بشرط كون القطار (كالمادة) وقد زعمه نسبة وخالف ابن الصلاح فقد زعمه
 وقال الاول تعصيف (نحو اذ على تعصيف) أى كان الزائد مجردا (في الصراة) في (المران) وقيل
 غير مجرد لغايره وانقصا كلام المنهاج فاصله وعليه انقصر الشرح الصغير وقيل لا يتعد بعدد وما ذكره
 قوله انه الاصل عن الرضوي نسخة (قوله) وقال الباقي لم يعبر ذلك الثاني ولا كثير من الاحباب منهم
 الشيخ ابو حامد وابناءه والتقليد التسع أو السبع ليس بمحدود كذا الاذري والركشي نحوه فلا يوجب
 انظر لهم في العدد ما طار به العرف في ذلك فلا يشترط جوع في كل مكان الى ان يعرفه صرح صاحب الوافي (وما
 غلبت نظري) في السائرة (ليس مجرد) كافي السائرة في المرعى (وليس اوما علمنا) من صوف ورو وبتاع
 وفيها (حكما) في الارواز وعندهم لكن لو حاسب من اثنين فاكتر حتى بلغ نصابا فغلب وجهان ذكرهما
 الزاهد وهو الرأى أحداهما لا يقطع لانما سرقه من احد زلات كان خسر حرز لقنه ونائبها لا يقطع لان
 المخرج حرز واحد بل هو ما قاله الرأى وهو اختيار جماعة من أصحابنا قال الاذري: بان مثلي في حرز اوصوف
 ونحوه قالو ينبغي ان يكون عمل الخلاف ما اذا كانت الدواب لواحدة أو مشتركة أى فان لم تكن كذلك قطع
 بالثني (وقد غنني) فبما اذا سبغها (في السوق) ونحوه (ينظر المارة) عن نظره (وتحذر)
 الابل المعطاة) الوجه قول الاصل المعقولة (في المانح) محاسر ولو (بالتام) لان في حلها ما لو قطعها
 (وغیرها بالاحط) لها في نسخة بها الاحط (وقد جري) حارس ولو (بالتام) لان في حلها ما لو قطعها
 الصغار والقصوى) بيت مجرد أو (مقبرة) في عبارة ولو (بجنب البالد في مقبرة) أو عمار غير
 مجرد (حرز لكفن الشرى) قاعدة بجنب لاف المنى لان السارق قد نذر ما خذ من غير شرط ولا احتياج
 الى انها رخصتوا الصريح بالترجع فيه من زيادته (لا غيره) أى غير الشرى كان زاده على خمسة أبواب
 ظن الزائد مجرد باقية الآن يكون القبر غير حرز فانه مجرد به قال أبو الفرج الزاز ولغى في الكفن
 بجنب من العادة لان لا يخلو مثله بل حارس لم يقطع سارقه واذا كان الكفن مجردا بالقبر (يقطع ما خارجا
 من جميع القسم) الى خارجا لمن اللحد الى فضة القبر وتر كتم لحوفه وغيره لانه لم يخرج من تمام
 حرز وهو على الكفن قوله (لا غيره) بان دفن مع الميت غير الكفن فليس بمجرد كافر في الزائد على
 الكفن الشرى وهذا مفهوم مما عطف به على داخل في قوله لا غيره (ولو كفن) الميت (من التركة
 فليس) قبرا واخذ منه (طالبه الورثة) من أخذ لانه ملكهم وان قدمه الميت كفضاء دينه (ولو

١٩) - (أشنى المطالب) - (رابع) زعمه ان يكون هناك ذلك زركشي (قوله حرز الكفن الشرى) اعطى المسنون كالكفن والحضرة
 والرسول وغيرهما كالزائد والمطالب الزائد على ما يستحب كذلك قال الرافعي والناويز الذي يدفن فيه كالا كفن الزائد وقزم الماردى بانه
 أصل الميت لا يورث لانه عند من يورث الى انه لو دعت له ساحة انه يكون كالكفن الجائر فيقطع بحيث يقطع بالكفن (قوله) فليس الزائد
 البسوان كان لا يثبت له الميت (قوله) قال أبو الفرج الزاز (الخ) أشار الى تعميمه (قوله) لانه ملكه) وقيل يبقى على ملك الميت لحاجته
 الملائكة انما يجرى بسببه في حياته من نصيبه فيصغر حواشيها في الصبيد بعد وفاته وقوله في الدين انه لا يثبت اذ لم يمتنع وقد ثبت اذا كان
 بسبب ما من رزق بسبب زوقه في برحقه اعدا وانا ونحو ذلك (قوله) كضامه (قوله) قال البلقيني هذا الاشبه غير مستقيم لان الورثة يزول

ملكمه متناهية من خلاف . فكيف المثل وكان المناسب أن يقول ولكن يقدم المثل المتعلق بجهة ذلك قال أيضا وهذا ملك متنع على المال
فبجمع التصرفات في الحال ولكن قد تمكن التصرف فيه فيما لو اكل السبع لثبت أود هبه السبل بخبره ولا نظيره في الأتراك ولهذا
ذهب بعض الأصحاب إلى أن الوارث المالك (١١٦) له أن لا تصرفه وهذا قريب من الموصى عنه فإنه إذا بان به منهم قال المالك فيه

وارث لم يعدم تصرفه فيه
اه قوله أمالو كفن منها
واحد في بني الخ أشار
إلى تعصب (قوله والخلة
المرأة كالأنثى في رجل
ليس كذلك إذا وارث المتنع
من الزائد على الثلاث فيها
(قوله ويقطع بسرقة
من داره التي أخرجها
للمستأجر وضعه فيها)
سئل ما لو ثبت له الطريق
فصاحبها فذلس المستأجر
(قوله ويؤخذ من هذا أنه
لو سرق منها بعد فراغ مدة
الاجارة الخ) اعلم أن في معنى
دوام الاجارة والعارية
ما إذا اقتضى أن يكون
المستأجر والمستعيرين
الانتقال والتصرف في ما
بعد التمكن والتصرف بما في
الانتقال في الأفعاع على
المالك في الإيعام لا سيما
صارا غاصين فدخل ذلك
في قولهم ولو غصب حرم
يقطع مالكه غ علم من
تعليه القنع بكونها
غاصيين ومن قوله أن في
معنى دوام الاجارة والعارية
ما إذا اقتضى أن يكون
المستأجر والمستعير من
الانتقال والتصرف في ما
اذل ما علمنا مقتضى الاجارة
والعارية كالنقطة في معنى

(أمال) أي المثل (سبع) قال في الأصل - أو ذهبه - سبل وبقى الكفن (اقتبسوا الكفن) لذلك
(ولو كفته اجنبي أو سبد) من دله أو كفته من بيت المال (فهو) أي الكفن (كالهارة به)
قال الرافعي لأن نقل الملك اليه غير ممكن لأنه لا يكلف ابتداء فكان المالك منه عارضة لا رجوعه فيها كعارضة
الأرض لا الكفن (ويقطع به غير العير) وفي حقيقته المالك والحكم فيه المالك في الأولين والأما في
الثالثة (وان سرق الكفن) وسأع ولم تقسم التركة (أبدا) لزوما (من التركة) وإن كان الكفن
من غير ما له فإن لم يكن تركته من مان ولا تركته (فلو قصمت ثم سرق) الكفن (لم يلزمهم) إبداله
بل بسحب قال الأذري وإنما يظهر هذا إذا كان أولاً في الثلاثة التي هي حق له فإنه لا يوقف التكاليف فيها
على رضا الورثة أمالو كفن منها واحد في بني أن يلزمهم تركته بمن تركته بثان وثالث والخمسة لغيره
كالثلاثة لرجل (وتنفذ اجارة) أي جدها (عليه) أي المثل وهو على وجه الأرض (عند تقدير الحظر
كالذين) الممنوع ويختلف ما إذا لم ينفذ الحظر قال الأذري وبشبه أن تكون الفساق المعروفة كبيت
معدود حتى إذا لم تكن في حوز ولا لها ما فاعلمنا فلا تقام بسرقة الكفن منها فإن لا ياتي عن تعاقب البيت
بغلاف التبرع المحكم على العادة (وليس البر حوز الكفن) الميت (المطروح فيه) فلا يقام أخذه
لأنه ظاهر فهو كقولك وضع الميت في غير القبر وأخذ كفته (ولو غاص) في إساءة فإنه ليس حوز له فلا
يقطع أخذه أيضا لأن طرحه في الماء لا يعد حوزا كقولك تركته على وجه الأرض وغيره إلى الجحيم فإن قال
الأصل وقد يتوقف فيه (ويقطع بسرقة من داره التي أخرجها مال المستأجر وضعه فيها) لأنه سرق من
حوزه بغير ما يلزمه بخلاف ما ليس للمستأجر وضعه فيها كان المستأجر أخرجها من داره وأعطى إليها شيئا فلا
ويؤخذ من هذا أنه لو سرق منها بعد فراغ مدة الاجارة لم يقام لكن شبهه من الرقعة بمسألة العارية الآتية
وقضية أنه يقام وفيه كمال الأذري وغيره فقل (وكذا) يقام بسرقة من داره فيها (ولو أخرجها) لغيره
ماله بغير وضعه فيها وأما ما يجوز في الدخول إذا رجع منه ولو أخرج بعد الحفظ مال أو رجع ثم
سرق ما يحفظه بغيره كسر به الأصل ويؤخذ في الاجارة والاعارة علمنا ما سار أوائل الشرط الثاني لكن
تقدم ما يجاز كراعاة ما فلا يؤخذ كرهه كان أولى وأخصر وكفه في الثانية من زبانه (د) يقام
بسرقة (من داره) قبل القبض وقبل تسليم الثمن (لا بعد تسليم الثمن) لأن لا يمت قبل تسليم
حق الحبس فاشبهه المستأجر بخلاف ما به وقضية أنه لو كان الثمن مؤجلا لم يقام وهو ظاهر (ولو سرق
الاجنبي مضمونا) أو نحوه (لم يقام) لأن ما لك لم يرض بإجازه بغير غصب فكأنه بغيره وسواء
أعلمه مضمونا أم لا (وكذا) لا يقام (من أدنه في الدخول) إلى داره وغيره (الحائض) كسرا
متاع (فسر) وقد دخل حاجته لا السرقة كالا يقام بسرقة باب الحام إذا دخل ليقبض على ما ياتي
ببانه وقبل يقام والترجع هنا من زبانه أخذ ما ياتي في قبيل الركن الثالث ومن هذا الذي أخذ منه
التقديس كرهه (ويقام للعالم) أي بسرقة (في) زمن (الجماعة) أن وجدوا وعز زائحين
غالب وهو واجده (لأن عز) أي قل وجوده (ولم يقدر) هو (عليه) فلا يقام لأنه لا يظفر
وعليه يجعل ما به عن عروض الله لا قطع في علم الجماعة سواء أخذ بغير حاجته أم أكره لأنه هكذا
الحرف لأجابه نفسه صرح به الروابي (الركن الثالث السرقة وهي) الاخذ بالغير (خفية)
من حوزته كالسر (فلا يقام بخلس) وهو من يعتد الهروب (د) لا (منتهب) وهو من يعتد

دوامه لا من حاله بغير ما (قوله لكن شبهه من الرقعة بمسألة العارية الآتية) أي حتى يجري
في قطع المؤر حذو ذلك في قطع العير (قوله وفيه كمال الأذري) وغيره فقل أشار إلى تعصب (قوله لما سار) فلو عارضة . صاها بغير
العير جبهه وأخذ المال بغيره قال الأذري وقب الجدار كطرا الجيب فيها بغيره (قوله وقضية أنه لو كان الثمن مؤجلا الخ) أشار إلى تعصب
(أصبحت الركن الثالث السرقة)

(قوله والموعد جد الوعدة) لانه لا بد ان يسبق الجواز في وضع اليد فهو مشرف في وضعه عند فاش - موضع في غير حرز ولا نه لم يجد منه
اكثر من حصة من مالكم والكتب في حوزة و ليس واحدا منهم او جبالا قطع وما روى ان امرأته ربة كانت تستعير ابناء فتيهده
فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعها فباعها وانه روى في الحديث ان امرأته شقت قطعها وادخل على ما في الصبي ان قرر بشأهم
من الخنزير ونبه النبي صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث قال عارية واجدا غاذ كرا للتعريف فانها (١٤٧) اشتهرت بذلك لانهم عابوا القطع (قوله)
وفي كون الخائن يفسد

الاخذ عا بما وقفة جوابه
ان الاخذ عا اما واضح فيه
ايضا كالأخذ الوعدة التي
خان فيه فانه ليس بخفية
(قوله وان نقب واحد
واخرج آخر لم يقطعها) قال
القاضي حسين بن لويس بن
جانب وغيره من جانب
واخذ كل واحد منهما نصيبا
وهو لا يعلم بصنع صاحبه
قطع من نقب اول فقط
وان وقع النقبان معا قطعها
واذا اخرج كل منهما ماما
سرقه من نقب صاحبه
كان كل نقب واحد واخرج
المال من الباب ولو هلك
الحرز واخفى فيه فباعه
صاحبه بمتاع وضعه فيه
فاخذة الخفي خفية وخرج
به فلا قطع لان المال حصل
في الحرز بعد هتكه قاله
القائل (قوله نعم ان بلغ ما
أخرج الاول من آلة
الجدار نصا بقطع) أشار
الى تصعيده (قوله والظاهر
انه لا يعتبر القصد) أشار
الى تصعيده (قوله أو رماه
منه الى خارج عنه قطع)
لا فرق بين أن رمى - ممن
النقب والباب أو من فوق

الفتوة الفقه (د) (مودع جد) الوعدة لمع ليس على الخائن والنقبة والخائن قطع واما الترمذي
وصحبه وروى من حيث المعنى بينهم وبين السارق بأن السارق يأخذ المال خفية ولا يتأتى منه فشرع القلع
زره ولو لا ذلك - قدس دونه عما يتفكر منهم من السلطان وغيره كذا قاله الرازي وغيره وفي كون الخائن يفسد
الاخذ عا بما وقفة (قوله) ثلاثة احوال في ابطال الحرز او نقب في ليله وسرق في أخرى قطع) كما
لوقب في أولها وسرق في آخرها (الان كان النقب ظاهرا) وراه الطارقون (أو علم به المالك) فلا يقطع
لان نقب الحرز نصار كغيره - يروى انما قطع في نظيره - لم يخرج النصاب فاعتكف كإسار لانه نعمت السرقة
وهنا ينشأها (وان نقب واحد واخرج آخر) النصاب وفي الجمال (لم يقطعها) أي لم يقطع واحد
منهما لان الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز وضمن الأول الجدار والثاني ما أخذ من ان باع
ما تخرج الأول من آلة الجداره انما يقطع كاعماله لان قال الأخذ آلة غير مقصود فان لم اعتبار القصد
ازمان يقال ان نصده فبالا - لم يقطع بالآلة وحدها وان لم يدخل ولا طاق القول بانه اذا لم
يدخل لم يقطع ذكره في الأذرع والظواهر انه لا يعتبر القصد وراى يقولهم لان الأول لم يسرق فانه لم يسرق
مالي الحرز (وان كان) المال (محزرا بلا حلق) فخر يس من النقب (لأنهم قطع الأخذ) لم يخلقه
في التام كمنظيره فبين نام في الدار و باع مفتوح (وان نقب) أي اثنان الحرز (وأخرج أحدهما)
المال ولو شدة بالآخر (أو عكسه) بان نقب واحد واخرج مع الآخر (قطع الجامع بين الاخراج
والنقب) قطع ان بلغ نصيبه في الثانية نصا بأكسره به الروي (ولو قرب أحد النقبين الى النقب أو الى
الباب أو نحو هذا) فوضع الفرج) فقط لانه الفرج من الحرز (وان نقب) واخرج أحدهما ثلث
دينار والآخر سدس قطع صاحب الثالث) لانه سرق بجمع دينار بل أكد دون الآخر (ولو اخرج كل
واحد منهما الناب فشر كل من النقب) فلا يشترط فيما يحصل به الا - ترك ان يأخذ آلة واحدة
ويستعملها لاختلاف نظيره في الا - ترك كل قطع الديان النقب ذكر يعنى الى القصد ولا سرق في نفسه -
علافا نظيره المذكور (ولو وضعه أحدهما وسط النقب) ولم يراه الآخر (أو ناله لاخره ناله)
أي لو وسط النقب فاخذ (واخرج لم يقطعها) أي لم يقطع واحد منهما وان بلغ المال نصيبين لان الداخل
لم يخرج من تمام الحرز والخارج لم يقطعها من فصار كل نقب واحد ووضع المال وسط النقب وأخذ
الآخر من وسط النقب ما وضع - معناه فاخذ الآخر أو ناله فخرج من الداخل قطع (وان
رماه لم يتركه الخارج فخرج قطع الخارج) دون الداخل - وعليهما الضمن بان يصح به الاصل (ويقطع
الامر بسرقه ماله على الزن) وان حمله ودخل به الحرز ليده على المال وخرج به لانه السارق (د) يقطع
لاجل خلقه فلهذا جعله على ما لم يقطع به بحث وكان غير كافهم بالادى وصح به الاصل ولو قال حامله كان
أنصر (وضع الباب والغفل) بكسر أو غيره (وتسرق والحائط) أي كل منها (كالنقب) فبما روى (الطرف
المتعلق) لا يروى (البلق) لانه (ان حوسن الحرز) يحس من) أو نحوه كسكالب) أو رماه منه الى خارج عنه
(قطع ولو شاع) أوله يدخله والحرز اذا انظر الى الاخراج لا لا كبقية والمهجن عصا محنية الرأس (وان ابتلع

الجدار ولا ين أن يابضه بعد الرمي أو لا يأخذ غيره ولا ين أن يتلف بالرمي كالزجاج والخزف وأولان أن يقع في مهلك كمن رماه أو أوار
أولاهم بذلك من جهله ولا ين أن يتلف الرمي قبل خروج السارق من الحرز أو بعد رمى أو رماه سارقا أو فرق فغن ان المرز بان انه
يضع وزنه أو الاصع وقال الأذرع انه الأصح وعن ابن القطان لا وحكي ذلك الدراوي وقاله عندى ان رماه لثارة والماء على اختلاف ضد
ان رماه لثارة قطع وزنه على المني في تصحيحه وقال لم أرها الفروع لغيره وقال لورماه ان كسر فعلى قول ابن القطان تنصير بفتح مكسورا
واينال زان صحيحا وقال ان أخذ من جل قبل ان يقع على الأرض قطع الرمي دون الأخذ

(قوله هو ما سمعته الاصل) أشار الى تصحيحه (قوله وان وضعه على دابة سائرة) أى لتخرج من الحرز اموالها كانت حرة دابة في جوانبه فوضعه عليها ثم عرض لها الخروج فالتظاهرة لافطاح (١٤٨) (قوله والابان لم تكن سائرة) ولا سير هابل سارت بنفسه اولو نورافلا يقطع الخ قال

وفرق بان الحد اعماجيب بالمبارت دون السبب في الاف القتل فس (قوله لكن صرفه للقتاب)
 هيرم قلعتني اعدا لهم يقولون في موت حكرانة (قوله وهو نظير ما في) في أم الزاد فهو المذهب

(قوله بخلاف المأدب) يجوز في المعاهد دفع الهاموس كرها (الباب الثاني في اثبات شبه السرقة) (قوله وهو ثلاثة) السبعة على ما ينفي على صفة كاس: في الزنا (قوله فلو نكل السرقة) حلف المدعي (علم) في بعض النسخ المعقولة في قطع وعدها ما عدا ما له تأذنه النقي وهو الزنا وعادة الصف في كل الدعاوى وبثت بالردود المال دون القطع كما في السرقة (قوله أنه حتى الله تعالى وهو لا يثبت بالردود) أي لأنه من حق الله تعالى الحصة التي لا تسلمها (١٥٠) الإجماع في اثبات ولا تسكر فصارن العبد مقصور على الغرم دون القطع قال الأدرسي

وأنا نجيب عن نقل الإمام ذلك من الأصحاب ومثابه الغزالي وقد أشار إليها إلى استحالة وضام على وقاف وانما هو وجه شاذ لبعض الماروة على أن في ثبوته وقد ثبثت فهو شاذة مثلا ومعنى ولعل مترج من الوجه الضعيف المأدب في كلام الأصحاب أن العبد المردود تنعدي إلى ثالث على أن في ارتفاعه نظرا أضاف ذلك في حق صرف الآدميين الحصة وقد وافق الإمام الغزالي في تغيير المسئلة في الزامية الغير وانها كهذه المسئلة (قوله لنس الشئ) أي في الأم والمقتصر وقوله على أنه لا يثبت الخ حيث قال لا قام على سارق ولا يصار بعد الآن أسود وجوه أما شاهدان وأما الاعتراف (قوله وقال الأدرسي وغيره انه المذهب) أي والصواب ويؤيده أن الجاني إذا أنكر حياجه على عيال الجناية صدق الولي بيمينه ووجب الدية التقاضي على الصحيح اللهم شتمه حتى أدى فحق الله تعالى على المسألة الأولى

أن كلامهما مازم للأحكام ويقام أيضا على الذي (وكذا بعد أن في) ولو بغیر مسئلة (وإن لم يرض) يحكم في السرقة بعد الرق البينا (إن أنكرنا) نحن (ما نأخذ الحكم بينهم) وهو المجرم به في المسألة والراجح في غير هذا المسئلة قد عرفت في باب نكاح المشرک (بخلاف المعاهد) الشامل للمعتصن إذا زني لا بعد لأنه غير ملزم للأحكام كالحر مع أن ذلك محض حق الله تعالى (ولا يقطع معاهد) (لا يستأنن) بسرقة قال غيرهما وأن شرط قطعهما (ولا يقطع لهما) بسرقة لهما (الذات) (ولا يقطع عنده) أي كل منها (بالسرقة لأن شرط) عليه انتقاض عهدهما والرجع هتامن زناؤه أخذا بما يأتي أو أخرجهما به وعادة الأصل في انتقاض عهدهما بالسرقة أوجه ناله أن الشرط علمان بالسرقة انتقض والا فلا (الباب الثاني في اثبات شبه السرقة) (وشما المحاربة) الصريح مزامن زناؤه (وهو) أي ما يثبت به السرقة أمور (ثلاثة الأول) عن الرد (فلو نكل السارق) عن العبد (وحلف المدعي) عمن الرد (نظام) لأن العبد المردود كالقارأ أو البينة وكل منهما يقطع به وهذا ما رجحه المنهاج كالمسألة ورجمه الأصل هنا وفي سائر الشروط الثاني لكنه جمع في الدعاوى وتبعه المصنف أنه لا يقطع لأنه حتى الله تعالى وهو لا يثبت بالردود كقولنا أكره فلان أمشي على الزنا تسكر ونكل خلف المدعي فإنه يثبت المهر دون حسد الزنا لأن العبد المردود كالقارأ وعلى الأصح والدارق إذا أنكر ما أتى به لا يقطع وهذا قد أنكر وقال الباقين انه هذا هو المقيد من الشافعي على أنه لا يثبت قطع السارق إلا بشاهد من أو إفاراه وقال الأدرسي وغيره انه المذهب الذي أوردته المراتبون وبعض الخراسانيين (الثاني) الأقاروة قطع به (المهر بالسرقة) نعلم من أبدى لنا فمقتضى أن علمه الحد هذا (أن بين السرقة والسرقوسه) وقد ورد السرقة كقولنا نحن من كلام الأصل (والحرز) يعين أو وصف (ب) بخلاف ما ذم بعض ذلك لأنه قد بطل غير السرقة الموجهة لقطع سرقة موجبه وسبب أني نظير ذلك الشهود (وسقط القطع بالرجوع عن السرقة المحاربة) أي عن الأقاروة (ولو) كان الرجوع (في أثناء القناع) كإسقاط حد الزنا بالرجوع ورؤى أو دود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم أتى بإسار وقال ما نأكل سرقت قال بل سرقت فأمر به فقطع ولولا أن الرجوع مقبول لما كان الصبح علمي (بالباقين) من القطع بعد الرجوع (بماضرا بخلافه) هو (نفسه) ثلاثا يذهب به (ولا يجمع على الإمام قطعها) لأنه قد ورد خروج بالقناع المال فلا يسقط بالرجوع لأنه حتى أدى (فرع) (لو أنكر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه) قال الدارقي لا يقطع ولو أنكر رجوعه ثم أقیم عليه البينة ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لأن الثبوت كان بالأقرار وتقدم نظائره في الزمان المأدود (وان رجع أحد المقرنين) بالسرقة عن إفاراه دون الآخر (قطع الآخر) فقط (فلو أنكر) واحد (بأكراه) (لمن على الزنا) أو بالزنا بلا أكراه (حدوان غلب مسددا) لأن الحد لا يتوقف على طلبه لأنه محض حق لله تعالى (فان رجع العبد) من غيبته (وقال كنت ملكته إياها) يبيع أو غيره (وأنكر) المقر (لم يسقط الحد) فلو سقط لم يسقط في غيبته (وكذا) لا سقط (إن قالوا يحتمل) (وإن لم ينكر) لأنها لا تبايع للوطوء (بماضرا فمسئلة سرقة مال الغائب لا تبيته) قال الرافعي فتلاعن الإمام

بأن لا يثبت بالعبد (تنبيه) (لا يقطع السارق الحر أو البعض أو المالك بالامام أو من فوض إليه الامام لأنه وإن تعلق بحق الذي لحظ ما له فطلبه حتى الله تعالى والامام هو النائب في مقامه حتى عهده صلى الله عليه وسلم إلا بانه وكذا في عهده الخلفاء من بعده (قوله بخلاف ما ذم بعض ذلك الخ) قال الأدرسي لا يبعد أن لا يشترط التفصل من المقر العالم بالمرافق للقاضي في المذهب (قوله حد وان غلب مسددا) قال الأدرسي لا يبعد أن يقال إن المقر لو كان من ورثة السيد أنه يؤخر الحد إلى العبد بحال الزنا لا يحتمل أنه ما من قبل يكون قد وطئ ملكه لا سيما إذا طالت الغيبة وانتقض غير ذوقه قال الأدرسي ولا يبعد الخ أشار إلى تعيجه

[illegible]

على السارق (وهو مائة المال) وان كان متعاقبا، فزده ان كان بائنا بدله ان كان الفاعل مائة
 او دونه الى الد ما أخذت حتى زوده ولان الفاعل له اهل والضعف لادى حتى فلاحه اذ - وهذا آخر
 (رفع مائة البني) قال تعالى فاعلموا ايها المنافقون اذا قالوا فاعلوا انما هم اعداء للذين آمنوا
 لو احدى الاضحية بهم كاس (ولو) كانت اليد (زائدة الاصابع او فاقدها) وأفقولة العايدة
 عموم الآية ولان الفرض التمكن خلاف القود فانه متى على المائدة كاس وعلم كلامه ما صرح به
 مسله انه لو سرق مائة او قطع اكتفى بقطع - نعم ان الجسد لا يحد السب كالزنى أو شرب بر ما راكتفى
 به واحد وساقى الاولى الى الباب لا اخواته - هذه الكفاية - فلو لو سرق او قطعت في الاحرام فجلس

قوله فان عذره اليه (السرقة) انما قطع الرجل السرقة في الثانية اذا عثر بعد الاول فخر القطع العذر ولا ينقض الوالدان الا لاعتدال الوكيل
فان عذره اليه (السرقة) انما قطع الرجل السرقة في الثانية اذا عثر بعد الاول فخر القطع العذر ولا ينقض الوالدان الا لاعتدال الوكيل
فان عذره اليه (السرقة) انما قطع الرجل السرقة في الثانية اذا عثر بعد الاول فخر القطع العذر ولا ينقض الوالدان الا لاعتدال الوكيل

مع اعتدال السبب لانهم احتملوا كذا لانهم تصرفوا به فلم يتداخل بخلاف الحد (فان عاد) أي سرقة
ثانيا بعد قطع عناه (فرجه اليه) أي السرقة (فان عاد) رابعا (فرجه اليه)
التي روي الشافعي انه صلى الله عليه وسلم قال السارق ان سرقة فاعطوا يده ثم ان سرقة فاعطوا رجليه
ثم ان سرقة فاعطوا يده ثم ان سرقة فاعطوا رجليه ثم ان سرقة فاعطوا يده ثم ان سرقة فاعطوا رجليه
الباشع القوي فكان البداء يدها رذوعا ثم انما قطع من خلاف الثلاثة بقوت جنس المذقة عليه فضعف
حركته كما قطع الطريق (فان عاد) خامسا (عزرو) كجلا سقت أطرافه أو لا يقاتل ومروى من
أنه صلى الله عليه وسلم قوله منسوخ أو مؤول بقوله لا سقلال أو نحو ذلك من ضعفه الدار قاضي وغيره وقال ابن
عبد البر انه منكر لا أصل له (وعدم العضو حتى يتخلع) تسهيل للقطع ثم قطع (من الكوع) في
اليه (أو) كتب (السارق) في الرجل لا يرميه في سارق رداء صفوان في الأول ولعل عمر في الثاني كما
وردان السنن وغيره (ويقطع عاض) أي ساقه في الأصل وليكن المقطوع جالس أو مضطجعا لئلا
يقرب (وعدم عقبه) أي القناع بان يمس بجمعه (بدنه) من زينة أو غيره (مغلي) لتند
أفواه العروق ونقصه المارودى بالحصى قال وأما البدوي فيحسم بالارلانه عاده ثم قال في فاعط
الطريق في واقعه حسم بالزينة أغلى وبالنار بحسب العرف فيه ما انتهى نذل على اعتبار عاده تلك
التاحوت بفعل المقطوع ذلك (اعتدال الجرجا) ونسب للأمام الاربعة عقب القطع لخبر الحاكم
أنه صلى الله عليه وسلم قال في سارق ذهابه فاعطوه ثم أحسب وموافقا لما يجب لان فيه مزيدا للمواد أو مثل
هذا لا يجب بان تلم أن أدى تركه إلى الهلاك لا تعذر فعله من المقطوع مجنون أو نحو ذلك بجز تركه فله
الباقية في غيره (والصحة) أي السارق لانه حق له لثلاثة أعذار الغرض منه دفع الهلاك عنه بفرض الدم
فلا بد من الإبانة وروى عنه عليه كسوة الجلاذ خالف البلخي فقال المعروف في الطر يقين انها في بيت المال
وذكر نحو الأذرع وعلى الأول قال الزركشي وغيره محله الذي يصب الامام من يقيم الحدود وروى ضمن
المالغ والاذل وأنه على المقطوع (ويقطع) العضو المقطوع (في عنقه ساعة) ندبا جزوا التشكيل وقد أمر
بجمل الله عليه وسلم رواه الترمذي وحسنه (فرع) لو كان له كفان) على معصيه (فقطعت الاصلية)
بنيان تميز وأمكن استيفاء هذين الزئمة والأربعة طلعان وما ذكر في إذا تميزت هوما أخاره الامام بعد
ان تدخل عن أصحاب قطعهما معا لقائلان الزئمة كالاصبع الزائدة وما اختاره الامام هو الرابع (فلو عاد)
وسرنا (وقد صارت الزائدة أصلية) بان صارت بالحدة (أو كانت) أي الكفان (أصلتين) وقطعت
لعهدها في سرقة (فقطعت الزائدة) ولا يقطع طلعان بسرقة واحدة بخلاف الاصبع الزائدة فلا يقطع عليه حاسم
في (ويقطع رجل من سقطت كفة في السرقة) باقة وقد أوجنا به كولو فطاعت بسرقة أخرى (لا رجل)
من سقطت كفة (بهدها) بسقط قطعهما لان القطع تعلق بعينها وقد فانت قال القاضي وغيره وكذا
لو نزل بعد السرقة فمن قطعها تاف النفس وكل من الكف والرجل صادق باليمين واليسار (كبد)
نزل السرقة (نصف من قطعهما) أن لا يكف الدم) أي ينقطع قول أهل الحسبة فانها لا تقطع (لكن)
في أصله (السلامة) من قطع رجله) كالجوهرات يده قبل السرقة (وقاطع عن السارق بلاذن) من الامام
(اليمين) سبها سبها (وان مان) بالسرقة لانها سبحة القطع وما تولد من قطعهما تولد من سقوط (بل)
عزرو لانها على الامام (فان أخرج) السارق (للمداد) سرقة قطعهما سئل الجلاذ فان قال طلعته اليه
أولهم تخرج عن أحواف (زينة الدية وأجزائه) عن قطع العين (أو) قال (علمت اليسار وأنما تخرج)
زينة النفاص ان لم يقطع سدا تخرج بدلها) عن العين (أو أبحاثها) والا فلا كما سئل الجلاذ وفي نسخة
والمنشأ به غير الأصل فهو عطف تفسير ولوا بمعنى أو (ولم تخرج) أي اليسار عن العين وما ذكره من أن

قوله فان عذره اليه (السرقة) انما قطع الرجل السرقة في الثانية اذا عثر بعد الاول فخر القطع العذر ولا ينقض الوالدان الا لاعتدال الوكيل
فان عذره اليه (السرقة) انما قطع الرجل السرقة في الثانية اذا عثر بعد الاول فخر القطع العذر ولا ينقض الوالدان الا لاعتدال الوكيل
فان عذره اليه (السرقة) انما قطع الرجل السرقة في الثانية اذا عثر بعد الاول فخر القطع العذر ولا ينقض الوالدان الا لاعتدال الوكيل

البينة تمنع من قطع السرقة وعيب فكونه ممن قطع السرقة يقتضي انها غير مضمونة ولو كتم مضمونة يقتضي ان لا يجزئ عن السرقة
لانه جعل على القاطع الدية في سورة تين الا جزءا وإنما
قوله فان عذره اليه (السرقة) انما قطع الرجل السرقة في الثانية اذا عثر بعد الاول فخر القطع العذر ولا ينقض الوالدان الا لاعتدال الوكيل

قوله لكن سمعنا السورة الثانية: أي إلى هذه الآن المعلنين بالإدانة انما هو قصد المذموم **قوله** والنزوى (منحه) فقال والله اذا ذاب جب فباع
 يمتنع على الجلباء بعد ادائها **أحزان** على البين والافصاح على القاطع ولادة ومضاه بمجموعه تصحح الاجزاء فيما اذا قطع الجلباء من
 غير ارجح السورة وليس كذلك **قوله** عافنا فقال المفسر جلت علم الساروات المتجزئ وليس كذلك **أشكر** كلام الرافعي في الافصاح يقتضى
 انه لا فرق في الصورة الثانية: أي أن يكون (١٥٤) **الانخراج** إلى قصد انهاء البين أم لا وهو واضح لان هذا القصص **ع** ما دام
 لا ينفك لانه

الاصل فيه قوله تعالى اخذوا من الدين بحاربون الله ورسوله الآية قالوا كثر العلماء من انزل في قطع الطريق
لا في الكفة او اوجعوه بل قوله الا الله من ياول من قبل ان يقدروا عليهم الآية اذا ارادوا ان يقطعوا الطريق
ولو كان المراد الكفار لكانت قوتهم بالاسلام وهو دافع للعقوب قبل القدرته وبعدها وقطع الطريق هو
البرود ولا خذمالا اوله لا اذ ارسل مكافاة اعتمادا على الشر كقطع البعد عن الغوث كماله أي (فيما أطراف)
ثلاثة الاولى صفتهم هم كل ملتزم لا الاحكام ولو ساروا بها على السارق خلافا لما اقتضاه تعذيب لاصل
بالمسلم من اخراجها ولما اطلقه من الكفار ليسوا بقطاع (مكافاة خذمالا به وقرعة غلبيته) سالة (البعد
عن) تحمل (الغوث) لبعدها لعلنا واعدائه ارضعته وخرج بالقرن الحربي وبالعاهد والمكلف غيره أي
الا لسكران عابده لا يذبح في قرعة أو في القرب من الغوث كما ينبغي بعض ذلك وانما اعتبر بعدد من الغوث
ليتمكن من الاتيلاء والقهر بجماحة فان استسلم لهم القادرون على دفعهم حتى يقتلوا واخذت أموالهم
(خشيته) لقطع وان كانوا ضامرا لما أخذوه لان ما فعلوه لم يصدر عن شوكتهم بل عن غرابة القافلة
(أو كان انقادون) لقطع الطريق (قلبان اعتمادا على الهرب) ركض الخيل أو نحوها أو العود على
الانقاد (مخضعون من) قاطلة (كثير من فخصنسون لقطع الطاعة الكثرة المعنى في ذلك ان العبد على الشوكة
ليس له دافع من القاطلة فخطفت عفو شهوده على خلاف المنتبه والختاس فلوقوه وهم) ولو (مع القاة) أي
مع قوتهم قلبيان (قطاع) اعتمادا على الشوكة (لا بعدون) أي القاطلة (مقصود من لان القاطلة لا تخضع
كثمتهم) لانضبطهم لمطاع واعلم انهم على القتال (ولو خذالوا) أي جماعة (الارباب) على صاحبها
(ومنه والاشاعة) بان شوقه من الغوث أو نحوهم (أو أغاروا على بلد أو ليل) مع البعد عن الغوث (قطاع)
سواء كانوا من البلد أم لا كالأجانب ولان المنع من الاشاعة كالبدع عن عمل الغوث (ولا ينبغي في
قائم الطريق) (سلاح ذكورة وعدد من الواحد) ولو أنشئ والخارج بغير سلاح (قاطع غلب) أي ان
كان له قوة تغلب الجناح وتلو بالاكروا الضرب بجميع المكف وقيل لا بد من آفة والنصر بريح التراجع
زيادته (والراهمون) ومثاهم سائر غير المكافين كالجاني (لا عوق) بغيرهم وبعضن النفس (المال) على
انظر في غير هذا الحاله (الطرف الثاني) عوق بهم في أضاف الطريق ولم يأنفذ (مالا ولا نفا) أركنا
ردا) للقاطع أي عونه ان كان كثر جمعه وأضاف الرقعة (عز بحبس أو نحوهم) كغريب يكتفى سائر الجرائم التي
لا حدية فيها عودا لحبس ونحوه الى ان تظهر فريسة والحسن في غير موضع أولى لانه أحوط وأبلغ في الجز (وان
أخذت نصابا من بحر زرع قطع يده النبي ورويه البصري فان عاد) ناسا أو أخذ ذلك (فكسه) أي قطع يده
البصري دله النبي لاي السابعة وانما قطع من خلاف ما سار في السرقة وقطعت العين لاجل كاسترة

1. *Chlorophyll a* (Chl a) and *Chlorophyll b* (Chl b) are the two main photosynthetic pigments in green plants. They are responsible for capturing light energy and converting it into chemical energy through the process of photosynthesis. Chl a is the primary pigment, while Chl b acts as an accessory pigment, transferring energy to Chl a.

(قوله ولهذا اعترف في القلع النصاب) لانه قطع يجب بانذ المال فاعترف به النصاب كالسرقة وقوله صلى الله عليه وسلم الغنم فربيع دينار
فاعدارم بفصل (قوله قال العنبراني وهو أشبهه) وحزم به المصنف كما فعله في باب أبي وهو الرابع (قوله وايس كذلك) أشار الى تصحيحه (قوله
قال الاذري) ذكره في كتابه من توفيق القلع على المال المستأجر (قال البلخي انه القياس في الامام باعتضه اه) ولان من انتفاء الشبهة كان
التبني والاحتياط كل احدى (قوله) ملكه أو اداءه فاقطع (قوله) وينبغي أن يأتي فيه مامر) أشار الى تصحيحه (قوله ولهذا قتل عددا) أي
مكافئته (قوله فلا سعة) ولا يعترف في قتله طلب الادوية (قوله قال البندنيجي) أي وغيره كما لم يحتتم له الاقل لا لا المال الخ قال في الباب
ومن قتل عددا من اجل المال واخذ قال المالودي ولودون النصاب وغيره قتل حيا ولا يشرط قطع القلع بنصاب السرقة
الحرز وعدم الشبهة والقياس كإلحاله القيني اعتبار طلب المال وان لم يعترف وافي (١٥٥) القتل طلب الادوية او اداءه فلا يكتفى بالام
او شرط ما يصح مع القتل كون

لهذا اعترف في القلع النصاب بقتل الحمار وبأول رجل قتل للمال والمجاهرة تنزيلا للثلاث منقولة سرقة ثمانية وقيل
للمعارة قال العنبراني وهو أشبهه ولوقطع الامام بده البني ورجله البني ان قدر تديروا له القود في رجله ان
تعد مدونه ان لم يعمد ولا بسعة قطع رجله اليسرى ووقطع يده اليسرى ورجله البني فقد أهدأ ولا يضمن
واخذوا الفرقان قطعهم ما من خلاف نص فوجب خلع الفقه العثمان وتقديم البني على اليسرى اجتمعت ادبيات
بخلافه الضمان ذكره المالودي وروى في المال الاذري ولا شك في الاساءة وأما الجواب القود وعدم انجزه
في الحمار الاول ففسد وقطع قال الزركشي ونصه الفرقان لو قطع في السرقة يده اليسرى في المرة الاولى عاذا
أخر الا ان تقدم البني عاها بالاحتياط أي وايس كذلك كما في بابه وبجواب بالانسد لم ان تقديم البني ثم
بالجواب بدل النص بالمرأه فري شاذ فاقطعوا اعانهم ما وان القراءة الشاذة تكبر لو احدث قال الاذري
وكونه ما من توفيق القلع على المطالب بالمال وعلى عدم دعوى التملك ونحوه من المقتضات وينبغي أن يأتي
في مامر في السرقة في الأصل وبجسمه موضع القلع كما في السارق ويجوز ان تحسم اليده ثم قطع الرجل
وان قطعها جاعلهم بحسما (وان قتل عددا احتتم) أي وجب (قتله) لانه ضام الى جنايته اخافة
السبل المقترضة زيادة القود وبالأزاد هذا لا يحتتم القتل فلا يقطع قال البندنيجي ومحل الاحتتم اذا قتل
لا تملك ولا يقطع (وان أخذ نصابا بقتل قتل صلب) حتمنا بان في التشكيل ويكون عليه بعد
غسله وتكفينه والصلاة عليه كما في الجنازة والعرض من صلبه بعد قتله التشكيل به وجره به ومجانة ر
نصران عباس الآية فقال المني ان يقتلوا ان يقتلوا أو يصابوا مع ذلك ان قتلوا أو أخذوا المال أو قطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف ان اقتصر على أخذ المال أو ينفوا من الأرض ان رعيوا ولم يأخذوا شيئا فحل كلمة
أولى التوزيع لا الخسيرة كما في قوله تعالى وقالوا كوفوا هوذا أو نصارى أي قالت اليهود كوفوا هوذا
وقالت النصارى كوفوا نصارى اذ لم يعبر أسد منهم بين اليهودية والنصرانية (فليؤمن) من اجتمع عليه القتل
والصلب (أو قتل) بقصاص من غير المحاربة فقطع الصلب) لانه تابع للقتل فسقط بسقوط متبوعه وقيل
لا يسقط لان القتل والصلب شرعان وقد تعدوا أحدهما وجب الآخر التصريح بانتر جهم من يادته
(والحارب) وهو قاطع الطريق الذي اجتمع عليه القتل والصلب (يقتل أو لا تم صلب) ولا يعكس لان
فيه تضييقا وتقدم على صلبه على جهم من تعذيب الحيوان وهذا الاحاجه لانه تقدم في زيادة ذكر فلا
يملكه كره أو لا يملك على شيء يتقوها (ثلاثا) من الايام يشهر الحال ويتم الشكول ولان اهل العار
قالوا ليس لما زاد علمنا غايه (فان خيف تغره قبلها أو قتل) * الطرف الثالث في حكم هذه العقوبة
(ان تختم القتل والصلب وقطع الرجل واليد (وهي قطع بالتوبة) من القاطع (قبل القدرة عليه) قوله

لهذا اعترف في القلع النصاب بقتل الحمار وبأول رجل قتل للمال والمجاهرة تنزيلا للثلاث منقولة سرقة ثمانية وقيل
للمعارة قال العنبراني وهو أشبهه ولوقطع الامام بده البني ورجله البني ان قدر تديروا له القود في رجله ان
تعد مدونه ان لم يعمد ولا بسعة قطع رجله اليسرى ووقطع يده اليسرى ورجله البني فقد أهدأ ولا يضمن
واخذوا الفرقان قطعهم ما من خلاف نص فوجب خلع الفقه العثمان وتقديم البني على اليسرى اجتمعت ادبيات
بخلافه الضمان ذكره المالودي وروى في المال الاذري ولا شك في الاساءة وأما الجواب القود وعدم انجزه
في الحمار الاول ففسد وقطع قال الزركشي ونصه الفرقان لو قطع في السرقة يده اليسرى في المرة الاولى عاذا
أخر الا ان تقدم البني عاها بالاحتياط أي وايس كذلك كما في بابه وبجواب بالانسد لم ان تقديم البني ثم
بالجواب بدل النص بالمرأه فري شاذ فاقطعوا اعانهم ما وان القراءة الشاذة تكبر لو احدث قال الاذري
وكونه ما من توفيق القلع على المطالب بالمال وعلى عدم دعوى التملك ونحوه من المقتضات وينبغي أن يأتي
في مامر في السرقة في الأصل وبجسمه موضع القلع كما في السارق ويجوز ان تحسم اليده ثم قطع الرجل
وان قطعها جاعلهم بحسما (وان قتل عددا احتتم) أي وجب (قتله) لانه ضام الى جنايته اخافة
السبل المقترضة زيادة القود وبالأزاد هذا لا يحتتم القتل فلا يقطع قال البندنيجي ومحل الاحتتم اذا قتل
لا تملك ولا يقطع (وان أخذ نصابا بقتل قتل صلب) حتمنا بان في التشكيل ويكون عليه بعد
غسله وتكفينه والصلاة عليه كما في الجنازة والعرض من صلبه بعد قتله التشكيل به وجره به ومجانة ر
نصران عباس الآية فقال المني ان يقتلوا ان يقتلوا أو يصابوا مع ذلك ان قتلوا أو أخذوا المال أو قطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف ان اقتصر على أخذ المال أو ينفوا من الأرض ان رعيوا ولم يأخذوا شيئا فحل كلمة
أولى التوزيع لا الخسيرة كما في قوله تعالى وقالوا كوفوا هوذا أو نصارى أي قالت اليهود كوفوا هوذا
وقالت النصارى كوفوا نصارى اذ لم يعبر أسد منهم بين اليهودية والنصرانية (فليؤمن) من اجتمع عليه القتل
والصلب (أو قتل) بقصاص من غير المحاربة فقطع الصلب) لانه تابع للقتل فسقط بسقوط متبوعه وقيل
لا يسقط لان القتل والصلب شرعان وقد تعدوا أحدهما وجب الآخر التصريح بانتر جهم من يادته
(والحارب) وهو قاطع الطريق الذي اجتمع عليه القتل والصلب (يقتل أو لا تم صلب) ولا يعكس لان
فيه تضييقا وتقدم على صلبه على جهم من تعذيب الحيوان وهذا الاحاجه لانه تقدم في زيادة ذكر فلا
يملكه كره أو لا يملك على شيء يتقوها (ثلاثا) من الايام يشهر الحال ويتم الشكول ولان اهل العار
قالوا ليس لما زاد علمنا غايه (فان خيف تغره قبلها أو قتل) * الطرف الثالث في حكم هذه العقوبة
(ان تختم القتل والصلب وقطع الرجل واليد (وهي قطع بالتوبة) من القاطع (قبل القدرة عليه) قوله

للمرء نصا من حرزه لاشبهه مع صلبه كالمسقط اصـ صلبه مع قتله وقوله قياسه اعتبار الحار والحر أشار الى تصحيحه (قوله نصران عباس)
أعوفه (قوله فحل كلمة) وعلى التوزيع لا تخير) وذلك من ابن عباس اما توفيق أو لفقه وهذا يحتتم الله تعالى بدأه بالاغظ فكان
مربيا كقوله الطاهر ولأول الجزير لبدأ بالانصاف ككفارة العيب (قوله وذكر ذلك فلا حاجة ذكره أولا) كره لعل به ما بعده يذكر
الفتنة أو لا يدفع قوم من الترتيب الذي (قوله ثلاثا من الايام) فلا يجوز الزيادة عليه (قوله فان خيف تغره قبلها أو قتل) قال الاذري
ولكن المراد بالتغرية ان كور الانقهار ونحوه والافتقار حيث جفت الميث ثلاثا من الايام (قوله فان خيف تغره قبلها أو قتل) قال الاذري
المرء لا يوجب القتل ان لا يقطع (قوله ثلاثا من الايام) من الايام يشهر الحال ويتم الشكول ولان اهل العار
قالوا ليس لما زاد علمنا غايه (فان خيف تغره قبلها أو قتل) * الطرف الثالث في حكم هذه العقوبة
(ان تختم القتل والصلب وقطع الرجل واليد (وهي قطع بالتوبة) من القاطع (قبل القدرة عليه) قوله

للمرء نصا من حرزه لاشبهه مع صلبه كالمسقط اصـ صلبه مع قتله وقوله قياسه اعتبار الحار والحر أشار الى تصحيحه (قوله نصران عباس)
أعوفه (قوله فحل كلمة) وعلى التوزيع لا تخير) وذلك من ابن عباس اما توفيق أو لفقه وهذا يحتتم الله تعالى بدأه بالاغظ فكان
مربيا كقوله الطاهر ولأول الجزير لبدأ بالانصاف ككفارة العيب (قوله وذكر ذلك فلا حاجة ذكره أولا) كره لعل به ما بعده يذكر
الفتنة أو لا يدفع قوم من الترتيب الذي (قوله ثلاثا من الايام) فلا يجوز الزيادة عليه (قوله فان خيف تغره قبلها أو قتل) قال الاذري
ولكن المراد بالتغرية ان كور الانقهار ونحوه والافتقار حيث جفت الميث ثلاثا من الايام (قوله فان خيف تغره قبلها أو قتل) قال الاذري
المرء لا يوجب القتل ان لا يقطع (قوله ثلاثا من الايام) من الايام يشهر الحال ويتم الشكول ولان اهل العار
قالوا ليس لما زاد علمنا غايه (فان خيف تغره قبلها أو قتل) * الطرف الثالث في حكم هذه العقوبة
(ان تختم القتل والصلب وقطع الرجل واليد (وهي قطع بالتوبة) من القاطع (قبل القدرة عليه) قوله

بها ما لم تأكله حتى التوبة في القبول (١٥٦) بغير ينشجها من مجملان اه (قوله لفهم الآية الخ) ولا تدفع العقوبة بذلك بغير

الى انتهاك الحرام وبدباب
العقوبات على الجرائم
(قوله وقباص على الكفارة)
واضح في الريع في الام
بحديث ما خرج من النبي
صلى الله عليه وسلم فاقر بالان
وامر بعده ولائانه لم
بان النبي صلى الله عليه
وسلم فغيره لا نايضا
اقام حده دل على ان
الاستنفا في المارب حده
لا بالأسقفنا لصار ذلك
ذو عصة في ابطال حكمة
الحدود (قوله واذا قتل
أحد بلا ذنن فلا رثته له به
على قائله) قال شخا هذا
أحد موضعين وقد دم في
باب البيع انه لا ضمان
على قاتل المزدان كان
الامان أو نايه ويكس
المسوا بان ما هذا في
وقر غير من ما هذا في
حرجان (قوله هذا تقدم
أول هذا الطرف) ذكره
ثم لبيان مخالفة لفهم من
الحدود وهذا لبيان مخالفة
القصاص والمال (قوله
واذا جرح ولم يسل لم يقتل
جرحه) اقوله تعالى ان
قتلوا نكتم القتل فلا تخلو
أن يكون نية على المارج
أو قدس به الخافقين
والاول: نعم لان القتل
أغلظ وانما يشبه بالاذن
على الاعلى دون العكس
تعين الثاني (قوله فان
قتل أحد ما لا كفي
بالآخرى) فمعنى مقتدا
أن تكون شاملا لتعظيم حرمة قتلها وتنفذ

تعالى الا الذين تابوا الآية (لا بعدا) لفهم الآية ولتمعة الحرف ما مضى هذه العقوبة بان مجاز كرهنا من
قصاص وضمان مال وغيرهما لا يسقط بالتوبة معطافا كما في غيره هذا الباب (ولا بد طامع ما سائر الحدود)
أي ما فيها كالزنا والسرقة والشر في حق القاطع وغيره لم يرد موت اذ لم يرد غير تفصيل. وفي ما سأل الكفارة
القتل تارك الصلاة فانه يسقط بالتوبة ولو بدفعه الى المال كان وجبه الصرا على الترتل لا الترتل
المال في رجل عدم السقوط في اذ كفي الظاهر أما في ما بينه وبين الله تعالى فيسقط فاما لان التوبة تسقط
انزاع الصية عنه في الرخصة في السرقة قال الاستوى وهو صحيح لا شك فيه وقد صرحوا به في الشهادات لكن
ذكر هنا بعد هذا ما طاهر بخالف ذلك (والغالب) في قتل القاطع (حق الآدي) لانه الاصل فيما اجتمع
في حق الله تعالى وحق الآدي ولانه لو قتل بلا محاربة ثبت القصاص فكيف بعدا حقه قتله فيم اوقبل
الغلب فيه الحد لانه لا يصح العفو عنه وبسوقه الامام يدين طلب الولي والترجيح من زيادته وهو صرح
بالمناج كماله وفرع على هذا الاصل فروعنا قال (فلا يقتل) اذا كان حرا (بعد) أو نحو من لا يكافئه
كأن يرد في القاطع مسلم (وتلزم الكفارة) لوقال الضمان بالمال كان عام (وان قتل بمقتل أو غيره)
كقطع عضو (ورجعت المائنة) في قتله بان يقتل بمثل ما يقتل به (واذا قتل ومان) قبل قتله قصاصا
(فالدية) يجب (في ماله واذا عفا الولي على الماله) أي القاطع الماله (وقل حدا) كمرئ لم يقتل قصاص
وعني منه بالرفع قتله قصاصا لصحة العفو عنه (واذا قتله أحد بلا ذنن) من الامام (فلا رثته له) على
قاتله ولا قصاص لان قتله مقتوم ولو لم يراع فيه القصاص لم يتركه القصاص بل مجرد التعز ولذا نهى على الامام
(وبفس التوبة) قبل القدرة عليه (تسقط عنه حقوق الله) تعالى (كالمقتل والصلب واحتكام القتل
وبقي القصاص والمال) هذا تقدم اول هذا الطرف (واذا جرح) حرا (ولم يسل لم يقتل جرجه) لان
الاعتصام بقتل الحسنى لله تعالى فقتل بالنفس كالكفارة (والجرح) حرا (ولم يسل لم يقتل جرجه) لان
أصله في غير الجارية فلا يوفي عنه سقطا فان سري فهو قال وقد سبق حكمه من به يقتل جرجه على أن صورة
المسألة في غير ما هو من الاعضاء كقطع يد رجل أو ما غيره كالجفنة أو ارجه المال ولا قد وكفي في غير القاطع
(وان قتل خطأ) أو شبهه (فالدية على عاقلة) ولا تقتل عليه
• (نصل لولي) على قاطع الطريق (فقط بدور حله) لاتحاد العقوبة كالجلدات في الحد الواحد
(فان فقدت أحداهما كفي بالآخرى) ولا يجعل طرف آخر بدل العقوبة والتصرح بفسق السار من
زيادته (ون فقدنا) قبل أخذ الماله (فقط الآخرين) أو بعده سقط القصاص كافي السرقة (وان
وجب على المارب قصاص في عينه) من يديه (فماقت قصاصا) لما مره في قلب في ذلك حق الآدي فلا تقام
قصاصا ومحاربة ومنه يؤخذ ما صرح به أصله انه لو اجتمع الزمان أو قتل قصاص لا يقتل رجسا بان الولي يبل
يسلم الى المقتص منه (ثم) قطعت (رجله) اليسرى (لعمارة بلا) وجوب (مهل) بين القطعين
بل لولا بينهما وان اختلفت العقوبة لان الاصل بينهما مسقة قطع المار في فاذا عفو عن قطع لعمارة اجما
عنه لم يسقط اذ اليسر ولا يسقط بالمسود (فان عفا) مقتن القصاص (ولو عفا أخذ) المالك
مرويه (دفعنا) الاول وقطعنا (حدا) والتصرح بقوله ولو عفا أخذ من زيادته (أو) وجب
عليه قصاص (في يسه) من يديه (قطعت) أو لا القصاص (وأهل) اقطع يد العبي ورجله
اليسرى (لعمارة بلا) فاذا قرى قطعتنا (أو في عضوي المارب) المقامون في المحاربة أو في غيرها
(واقصت) فمما (سقط) عنه (الحد) لغوا منه الذي تاق به وان عفي عنه قطع اعدا ولو قطع
بغير غير من قطعت سائر قصاصا او اهل حتى يبرأ ثم تقطع عنه من السرقة ولو اولى لانها عقوبات
مختلفة وان وقدم القصاص لان حق الآدي كدم صرح به الاصل
• (نصل) لو (لزمه قتل وقطع) عن قصاص (وقذف) أي حده (ثلاثا متوطلا به) بذلك (جلد)
وان تأخر القذف (داوول) حتى يبرأ أو ان قال سحق القتل عفا القاطع وانما يابد بعد ما يقتل ثلاثا

بما لا

(قوله فانه الاذرى) اشار الى ان جميعه موكب على مقدم جلد الزنا على قصاص النفس (قوله وان زنى بكر أو شرب أو سرق مرات الحد واحد) قال
 مختصم من آياته بأوله ليجتمع عليه وجب حد من يختلف في فلو اجتماعا كان شرب وزنى وجب حدان كما - أى بعد أعمار - قوله ولا زوال
 بين حد من الحد (قال القسبي) الفرق بين القصاص والحدان القاطع جنايته الاتلاف فانما عليه من غير تأخير القصاص جناية - الاية - فلم
 يجد الاخر فاقرون بالحدودى بقرين أحدهما ان الحد مقدر بالشرع فوجب الوقوف (١٥٧) على ما لا يتخلط بزيادة القصاص مقدور

بالجناية فجاز الجمع بينهما
 لانه لا يتخلط بأية واحدة والثاني
 انه جمع بين القصاصين
 لان - ما يجتمعان في حق
 شخص واحد ولم يجمع بين
 الحدين لان - ما لا يجتمعان
 في حق شخص واحد قال
 القسبي والاول ضعف
 لزوال المحذور لحظة أو
 ضيق العدد والثاني منوع
 ضيقه فديت جمع في حق
 الشخص الواحد - بيان
 يقذفه بزيادة أخرى ثم لا
 ملازمة بين ما ذكره وبين
 عدم التوالى وانما الفرق
 ما ذكرناه اه (قوله
 ويقدم الاول - ما -)
 يستثنى منه ما اذا كان حد
 بالعدل فبالسلاسل - ما -
 بالعدل فلا يتقدم (قوله
 قدم الاخص منها فالأخص)
 أى وجوباً (قوله لانه
 أقرب لاسيغائهما) أى
 على الفور ولان الاشتغال
 قدم لطلال الانتظار الى البرء
 ولان حفظ محل الحق
 واجب فلو تقدم الاخص
 لكان تغير ارضاء محل
 الحق (قوله ثم تقطع به
 للسرقة) فذهبهم كلامه
 قطع قبل التفريب قال
 في الكفاية ولم أر أحداً ساء

بالاولا غوت القتل قصاصاً لم يكن بمرض يخوف بخشي منه الزواني لم يبادر بالقطع ودوره لئلا
 يصبح حياً أيضاً فالاذرى (ثم نعم ثم قتل بلا) وجوب (موتة) بينهما لان النفس مستوفاة (وان أخر
 سبق) حد (الذنب صبراً) أى الآخر (حتى يستوفى) حقه وان تقدم اسحقاً فموتة لثلاثه ناعاه
 مقد (أو شرب) قطع (الطرف صبراً) حتى يستوفى - فموتة بذلك (فان يبادر وقته عزز)
 التعدي وكان مستوفى الحق (ورجع الآخر) وهو - مستحق القطع (الى العدة وان زنى بكر أو شرب)
 سكرًا (أو سرق مرات الحد واحد) بقرينه (وان تعال) بينهما (عق) لعبد الفاعل لذلك ولو فعله فحذم
 فعله لئلا يسد أو خروجه بعض الحد فعمل ثانياً داخل الباقي في الحد الثاني (ولا زوالاً بين حدين) لانتين ل
 يعمل بهما حتى يبرأ للاملاك بالاولا فموتة قطع الاطراف قصاصاً خاصة بخلاف ما لو كان ذلك لو واحد فانه
 قولى (ولو حدى) قوف لانتين (على عبد) فانه لا زوالاً بينهما ثم احداث وقيل لوالى بينهما ثم احداث
 كحدود الصريح بالترجيح من زيادته (ويقدم الاول) أى حد الاول (منهما) أى من وجب حدى
 القتلان ترتيباً (والا) بان قد فقهوا انكم متواحدة (فاقرعة) تحب (فرع) لوزنى بكر وسرق وشرب
 سكرًا (وجوباً) وان قد فقهوا (منها) الاخص وتعلانه لا قرب لاسيغائهما (فجلد للسرقة وجعل
 حتى يبرأ (ف) جلد (للزنا وجعل) حتى يبرأ ثم قطع يده للسرقة والمهار به ورجله للمعاري ثم يقتل
 لفرز لو كان الواجب بدل قتلها فمثل قصاص أو محاربه كان الحكم كذلك كما صرح به الاصل (د) والى بين
 الثلاثة) أى قطع اليد وقطع الرجل والقتل (لا بين الاثنتين) الاخيرين منها فقط لان اليد تقع عن المهاربه
 والسرقة كالأخرى فموتة المهار به يفعله فموتة كرواوى بين الثلاثة (ولو كان القتل للمعاري بقوله)
 الجمع بينهما من زيادته وعبارة الاصل ولو كان الواجب قتل محاربه فموتة يجب التفريق بين الحدود والقاعدة
 فيسئل القتل وجهان أحدهما لانه نعم القتل فلامنى لادماله بخلاف قتل الردة والقصاص فانه يتوقع
 الاسلام والغفوا وجميعهما لم يقدحون بالاولا لا فيقتوى سائر الحدود وعلم بتقديم الاخص لانه لا يجمع
 بينهما لئلا يرسد لانه الاخص وبصرح الماددى ولواجب جمع قتل وردة فورجى فالقصاصى قدم قتل الردة
 اقتضاه أشد وقال الماددى والرواوى يرمي ويدخل فموتة الردة لان الرجم أكثر نكالا (وان كان فيها)
 أى المذكورات وفى نسخة فموتة أى المذكور (حق آدمى كحد ذنب أو قصاص طرف قدّم على حد الشرب)
 وان كان حد الشرب اشرف لبناء حق المذكور (بل قول) بل عمله للاملاك بالتوالى وان اجتمع
 قتل الردة وتسل محاربه فورجى قال القاصى قدم قتل المهار به وان جعل حد لانه حق آدمى وان اجتمع قتل
 (خاص) لغير محاربه (د) قتل محاربه يقدم السابق (منهما) ورجع الاخر الى الآية وفى ادراج قطع
 السرقة قتل المهار به) فبالسرقة قتل فى المهاربه (وجهان) أحدهما وهو الاوهم نعم تغلب بالحق
 الاوى وانما هو الاصل بقطع السرقة نعم قتل وجعل لاسيغائهما (فان كان الظاهر فى ذلك ان - حق الاوى لا يفوت
 بقتل من الله تعالى (وان جاد) قرأنا (ثم زنى) نازا (قبل التفريب أو جلد) له (خسعين
 ثم زنى) نازا (كفاه) فجمعا (للمعاماة) وتفرج بواحد) ودخل فى المائة الخمسون الباقية وفى
 التفريب فى التفریب الاول (ولو زنى بكرًا ثم حصن) قبل ان يجلد (دخل التفريب بلا جلد تحت
 الرجم) لئلا يلازم المدعى ان النفس - وفان زولان التفريب بحد فذهبهم بما لا يفتقر غير ما يختلف

فرعاه
 فرعاه فقدم الاخص فالأخص وقوله لم يزلوا - لم تم قطع يده للسرقة قبل ما كاصرح بجمع تقدم جلد الزنا وتفرج به على قطع
 الردة وعبارة الشارح فى غير هذا ظاهر ان التفريب بلا قطع يده بين القطع والقتل اه وتدل قول الحسن فى الزنا وهو انما له الردة
 أو التفريب (قوله وقال الماددى والرواوى يرمي) اشار الى ان جميعه موكب عليه فعمل الامام ما رآه مصلحه فوعلى به نزل الكلامات من (قوله
 قال القاصى قدم قتل المهاربه) اشار الى ان جميعه موكب عليه فعمل الامام ما رآه مصلحه فوعلى به نزل الكلامات من (قوله

(قوله والرجع قد عزم زاده هنا الخ) جرى على الحادى الصغير على الاول باب العان وعلى الثانى باب الإنزال الكوهه ابهى كلامه
 هذا الزايف اذا كان الجسد والرجع لتضيق باب العان فجاءه ان تقارن واخبر شخص (قوله صحح بينهما فى المخرج) والاصح (قوله
 ذكره لامل) هو سنة فى كلامه الف (باب شوا بينه) (قوله شرع من كافر همرمان) اى ودان شرع من ايمان الله
 (قوله قالوا فى انما الله) اى وقال الله ربى الفواش بينه وبين ايمان والارجاع فى النور الى الاصح فى قوله انما الله لا ملامت
 على غير معاركه الاجاع (قوله وروى (١٥٨) الشيخان الخ) روى الترمذى عن ائمة قال نور الله صلى الله عليه وسلم فى انظر

الجلد لا خلافاً للعقوبتين وقيل يخل في الجلد أيضاً لانهما عقوبتان متماثلتان بمال كان بكرة عند
الزنتين والرجم في هذه من ذنوبه هنا أخذنا من الباب الثالث من القواعد ولو زنى ذى بحسن ثم نقض
العهد واستمر زنى بآثاني فدخل الجلد في الرجم وهو من جملة العقوبات المتعددة لانه لا أصل وقال
الشيخ الأصمعي لا يدخل كالحدين

• (قوله) لو (شاهدتان من الرقعة على المحلوب فغيرهما لم يشترضا لنفسهما) في الشاهدانة (قبلت)
شاهدتهما (رأى على القاضي الحبس عن كونهما من الرقعة) أولا (وإن بحث) عن ذلك (لم يلزمهما
أن يجزأا فإلا نهما) فأخذوا بالرد المال فقتلا (لم يجلأ) لافي قتلهما ولو ألقى حق غيرهما (لما دوا
ولو أقرى لهم) أي لجامعة بشئ (فقالا) أي اتفان بينهما (نشودهما) أي بالوصية (لو أودون
ما يتعلق بنائب) شواهدتهما ولا نشودهما (وإنما قبل في شئ منها القسمة

• (باب حد شار بالخر) •

شربه من كياثر الخمر قال تعالى انما الخمر والمارءية والنجاسات نجس ولله العاقبة
مسلم بن حنبل مسكر خمر كل خمر والمارءية كانت باحة في صدور الالام ثم حوت في السفن الثلاثة
من البصرة والخمر (هي الخفظة من عصير العنب اذا اشتدت وزقت بالزبد) الاولى حذف التاء بعد
الضمير على المعبر (والرطب) أي عصيره اذا صار مسكرا (والانثونة المسكرة) وهي الخفظة من النمر
تخمره (شاهها) أي مثل الخمر (في الخمر والحدو العباسية) لما ذكرته الهامى كونها ماء مسكرة
لكن لا تكفر مسطحها خلاف الخمر لا اجباع على تخمرها) دون تلك فقد اختلف العلماء على تخمرها ولم
يسخن الامام اطلاق القول بغيره منسحق الخمر قال كونك يكفر من خالف الاجماع ونحن لانكفر من رد
أوله انما بدعنا وأول كلام الامام على ما لا يصدق من الجمع بين على ان تخمر من الخمر ثبت شرعاً من حله فانه رد
الشرع حكمه الزاقي ثم قال وهذا ان مع فليقر في سائر ما حدل الاجماع على ان تخمر من خمره فانه رد
انما هو أجاب عنه الزاقي بل مسحق الخمر لانكفر ماله خالف الاجماع قطعاً بل لانه خالف ما ثبت ضرورته
من ان تخمر على الله وحسب الاجماع والنص عليه ود كرت في شرح البهجة باذع على هذا (وب
فقران هذا في سائر الحذف للحدو مسلق الخمر) أي تخمر من المشروب (شرب ما يسكره) من خمر
فرد وادان لم يسكر القدر المشروب منه (مختاراً) لا ضرورته ولا عقولته الحد) لانه صلى الله عليه وسلم كان
يدق الخمر واد الشبابة ويصح ان تخمر من شرب الخمر فاداه وقبسه شرب التند. وانما هو القليل
حده وان لم يسكر حدها لانه قد ادناهم من بل الايجبة والخلوة من الاضغان مالى الوطه (وبكر من
بالسكر المنصف) أي شربه (وهو ما يعمل من غرر وطبع الخلط) أي شربه (وهو) ما يعمل
من يسر ووطب) وقبل من غرر وطبع من ذلك في العصبين وسبب التسمية ان السكر يسرع في
تشبب الخلط قبل ان يفسد به فمضى فقلن الشارب انما يصيب عسكره ويكون سكره (فبعد) شرب
بكر (المسك المكاف ولوحش ما يربد دون الف) ولا بد ان اعتقدوا صدق الحق في تخمره ولا بد ان يعلم

والناروقوله هذيقول الخ اشأالي تعصبه (قوله وذكرت في شرح الخ معجز زيادة على هدام) يدعو
 بدقيق العبد ظاهر حديث التارك لربه ما عفا عن كل الاجماع خائف الاجماع وقال بعضهم واما
 ما كان معهم التوارك الصلاة كمن تركه خالفه الا واما قوله: فحافظه الاجماع وان لم يصح التوارك فكذلك
 لانه لا يثبت عدانكم الجمع عاين في انواع الردة قوله شرب ما ذكره (جسه) سابقا ما لم يمتنع ان قوله شرب
 هو ما يمتنع من السكر قال تعالى: فما عساه مائع (قوله ولو حشا شرب النبيذ وان قل) فان قيل

الشافي لأبعد الحنفى إذا لم يطلقه الحجة وكذلك الشافعى إذا سلم خلفا الحنفى بعد ما سر فرجه لا يصح خلاف ما إذا اقتصد قائمنا به
والشافعى إذا لم يطلقه الحنفى بغيره، ورفع الحديث فإن الأصح فى الوضوء الماء بغيره مستغسلا للجواب أمامنا له الجملة والوطن عندنا الحنفى
وكذلك إذا لم يطلقه الحنفى بغيره، والاولى وإيس الشافعى إنكاره على الحنفى وكذلك الصلوة بغيره بغيره الوضوء أو مع من الفرج إيس للشافعى
يكون وجهنا فيه عقد النكاح، والاولى وإيس الشافعى إنكاره على الحنفى وكذلك الصلوة بغيره بغيره الوضوء أو مع من الفرج إيس للشافعى
إنكاره لأن الصلوة بغيره بالآلة أو فوسى كما يساعده وغيره باختلاف شرب النية فإنه إيس باختلاف فى عقد تحصل منه باختلافنا
فإنه يحتاج إلى التأمل أو ما الاقتداء (١٥٩) فإنه يحتاج إلى التأمل أو ما الاقتداء
وهنا خلاف فى نفس الإباحة وضرورة الحنفى إلى التأمل على خلاف العقود (١٥٩) فإنه يحتاج إلى التأمل أو ما الاقتداء
فإنه يحتاج إلى التأمل أو ما الاقتداء

والوضوء فانما قلنا لا تصح الصلاة خلفه علما باعتقاد المأموم وفلا يصبر الماء مستعملا لا باعتقاد المتوضئ احتياطا للعبادة في الموضعين (قوله لانه لم يلتزم بحرم ذلك) لانه لم يلتزم بالذمة عملا باعتقاد الاحكام المتعلقة باعداد وكتب ايضا كيف قال هذا وقد قرر أهل الأصول ان الحجر لم يلزم رماني كل المال (قوله ولا يبيع لقعة غصص) لم يلزم بجدد غيره (قوله شحنا وكذا لحد في كل من شربه لامعش أو السداوى أو كونه غصص وان وجد غيره) (قوله أوله نفع جوع أو عشاء أم) أو ان يحق الهلاك (قوله وهذا لما اختاره النووي في تصحيحه) أشار الى تصحيحه وكتب عليه قال ذكر في وهو الأصح الأقوى وقال في الشرح الصغير لحد على السداوى وان لم يزل الشرب بداويا يكون ضد السداوى شدة دابة لحد وقيل بخلافه اهـ بالالزكتي واقاسني

[illegible]

قوله قال في الأصل وكان بني أن يجوز كاتب النص (الخ) يفرق بين ما يباحه مظهر من مظاهر التوبع بمحضه وبسببه تطهيره بخلاف
السند فهما (قوله فقتله فقتله به بستان النصيب) أشار إلى تصحيحه (قوله بعد الألف) قال الأذري الظاهر أن تصحيحه أحد السكبان
إلى الألف على الاختيار لا الأجوب اهـ وقال في البصير يجب تصحيحه حتى يفرق وقال المصنف في شرح الرشاد أنه لا يحمل أن يجلد أحد سكران
حتى يصر لانه قد يكون له عقد في الجلد (١٦٠) (قوله وجوهان في الكفاية عن القاضي) وأجرأه بالملو أفان ثم جن وحيد جنونه

(قوله والامع قال قال
القيس والأذري) أي
وغيرها الاعتداده به أثار
إلى تصحيحه وتسبب عليه
هذا الخلاف لتمامها على
وجوب التأخير (قوله
قال الأذري وشبهه أن
يقال (الخ) أشار إلى تصحيحه
قوله واعترض بان وضع
التعزير بالنقص عن الجلد
فكيف يابوا به (عبارة
المتابع والزيادة تعزير وان
وهي أحسن من قول غيره
تعزير قال شيخنا كحل
عبارة القائل بالتعزير
على أن مراده به الجنس
فيعرج على عبارة المتابع
كأن قوله قال الرافعي وليس
شاذ (الخ) قال شيخنا جوابه
أن يقال فالإجماع على
منع ما زاد عليها فهي
تعزير وان على كسفة
شخصه من ورود (قوله
ويفرقه على الأعضاء)
قال الأذري هل التعزير
واجب أو مندوب أم أولى
نصا للأخبار والظاهر
وجوبه وسبب أن عن
المارودي ما يدل على أن
الضرب على كل واحد
بجمله وقوله هل التعزير
واجب أشار إلى تصحيحه

(قوله وبنق المقاتل) أو ضرب على مقل فبان في خصاله وجهان كالوجهين في الجلد في جواز أو مقرر لمن قاله المارودي وهو الصمم الخلل
(قوله ولا يستور بالشعر وغيره (الخ)) مقتضاه أنه لو يكن عليه شعر أفرع أو خلقت رأس اجتمع قبله أو رجع القاضي أو الطلب يجب
اتقاء الأمر وسكاه من نص المارودي وقال إذا اقتضى الفرج لانه مقل فالرأس أولى بذلك لانه مخاف من ضربه فزال المارودي أنه يجوز أن يجلد
ففيه المارودي وابن المصنف وصاحب التبيين والروائي والجرجاني في الثاني والآخر بر وقال الروائي قد غلط من قال بخلافه قال الأذري

فهل الاصحاب المتأولون لم يأتوا في تعارضه وقال القسبي انه المعتمد وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال العلاء
اضرب الرأس فان الشيطان في الرأس في اسناده السوردي وهو ضعف كافاه الزركشي وعلى تقدير ثبوته فهو معارض بقوله على رضي الله
عنه اضرب وارجع وأنت الفرج والرأس (قوله والظاهر كقول الأذري ان ذلك مندوب) أشار إلى تعصبه (قوله قال الامام فان لم يتجمل
ما زول به الم كفي الاطلاق) أشار إلى تعصبه وكنت عليه حكاه عنه في أصل الروضة وقوله (قوله فان ضربت في الزمان يوم حسين متواليتون
فخسب كذا الجاز) قال ابن السراج وانه انحصر الجسور بالجزا لان ما بعد حد العذر غاير ذلك في الخصوص (قوله وقضيت خبرهم ذلك)
أي ان شئت ثلوث السعد (قوله انه لا يجوز بل يكره) أي ان لم يخف ثلوثه وقال ابن العماد جعل الكراهة اذ لم يشؤ على المسلمين فان
شؤ عليهم لان البقرة مستحقة للمسلمين (باب التعزير) (قوله وهو مشروع (١٦١) في كل معصية) التعزير مشروع في غير
المعصية كمن يكتب

المجلد وفق جلد يدي بالضرب الخفيف (ويبقى أي المجلد (بيده) أي في اليد اليسرى) فلا يشد
والله على الأرض ليفكر من الاتقاء بيده فلو وضعهما أو أحدهما على موضع عدل عنه الضارب
إلى آخره لا يدل على شدة تألمه بالضرب فيه (ولا يجوز من قص أو قصه من بل) يجوز (من) جبهة
مخدة وفروة) ونحوهما مما يدفع الألم (لاحظوا قصود الحد (ويجاء) الرجل فاقطعوا المرأة
بالس) لانه أشد لها فلو عكس الجلد أساء وأجزاء ولا يضمن ان تفلان ذلك تفهـ ير حال إذا يضرب
والظاهر كقول الأذري ان ذلك مندوب ولا ينافيه التعبير بالأساة (ويجاءها) أي المرأة (رجل)
لان المجلد ليس من شأن النساء (وأمرأة) أو نحوها كعموم (تشديهاها) وظاهر ان الخشخشة كالرأه
فيه ذكر لكن لا يخفى بشدها المرأة ونحوها ويجعل تدين المحرم ونحوه (وبل في الضرب) بحيث
يصح له جرح وتشكيل فلا يفرق على الأيام والساعات لعدم الأيام والجزء بخلاف ما لو حلف بضربه
عدد ففرقه على الأيام مثلاً فإنه يعرفه عند ان التبع هناك موجب للفظ وهذا الزجر التشكيل فلو
حصل مع التعزير في هذا اليوم قال الامام فان لم يتجمل ما زول به الم الأول كفي والا فلا (فان ضربت
الزاني يوم حسين متواليتون) البسوة وقد خسن كذا الجاز (لحصول الأيام والجزء بذلك وهذا أمثال والظاهر
ما تقرر عن الأيام (فرع لا بعد ولا يعز في المسجد) (لغير أي داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد
ولا تخالان بثلوث من جرحه) تمتد (فان فعل أجزاء) كالمسألة في أرض مفصولة بتوقيضه تعزير
فذلك به جزم البسوة ينبغي أن يكون الذي ذكره الأصل في باب أدب القضاء انه لا يجوز بل يكره ونص عليه
في الأثر عليه الأسنوي

(باب التعزير)

هو لغة التأديب وشراً عا داب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة كما هو تخمين قوله (وهو) مشروع (في
كل معصية لا حد فيها ولا كفارة) سواء كانت معصية الله تعالى أم لا دى سواء أ كانت من معصيات
مادة كباشرة أو جنسية في غير الفرج وسم قفالا قطع فيه والسب بما ليس بقذف أم لا كالزور وروعهادة
الزور والضرب بغير حق بخلاف الزنا لا يجابه الحد وبخلاف التمتع بالعالم وبخلاف الاحرام لا يجابه
الكفارة وقد يتبقى التعزير مع انتهاء الحد والكفارة كفي معصية صدرت من ولي لله تعالى وكفي قطع
شخص أطراف نفسه وكفي وطء زوجته أو أخته في غيرها فلا يعزير بأول مرتبة بل يهني عن العوفان عاد
عزض على من انحصر وصرح به بغوي وغيره وكفي تكذيب السيد بعد موافق ما يطابق من الخدمة
فلا يعزير بأول مرتبة أيضاً ويجوز على أحد من أهل القوم من الحي الذي حياه الامام لضعفه ونحوهم فلا

(٢١) - (أسي المطالب) - (رابع)
والظاهر ان المعاصي التي أضاف إلى جعله قتله فيماتشمو بين الله تعالى أدام لم يكن يفتنون كان بقاذه في الظاهر وهو معرض على معنى
الأول إذا عزم على ما لم يفته لا يعزير أو لم يقتل ابن المؤمن لا يفتن عليه وإذا أذى زوجته بلا سب فانه لا يعزير لان نه الحاد كرو عا قال الأذري
وقرر به ادخل التفتنه وألغى من النهي الحكم بينهم من ذلك إذ عند الحكم ترتفع شبهة الخلاف في حق المحكوم عليه والاحتمال الأول
أشبهه بالحكم بالنسبة إلى ما لا يغير ٢ وإذا تداخلت فذهنا بالأول نهي فان عاذر ومنه ان أحد الحكمين إذا قال لصاحبه انه لم يؤم فأخبر
أخوه في حال التفتنه بمقتل ذلك منه أفعال لا يعز عليه مذكره النووي في شرح مسلم وإذا انظر إلى ما يشبهه فرما صاحب جفان أصابه لم يعز
الطائفة ان لم يصره عزه وقوله صرح به المارودي أشار إلى تعصبه وكذا قوله قال الأذري وعزير به الخ (قوله نص على في المختصر) أشار إلى تعصبه
فونه نقل ابن المنذر الاتفاق عليه أشار إلى تعصبه وكذا قوله قال الأذري وعزير به الخ (قوله نص على في المختصر) أشار إلى تعصبه

(قوله) واطلاق كثير من الأول أكثر من يقتضي أنه يعزى بعز موافق الكفار في أعبادهم ومن علم الحق بدخل النار ومن قال لا اله الا الله
ومن هذا بعد من سحر أو قهر أو صالحا (قوله) كما في تكرار الرد وشارب الخمر ومن شرب زنا ثم رجس حد الكذب وعزوا شهادة الزور
(قوله) وانقاد الصائم يومان رمضان زوجته أو أمته) كماله البقرة في شرح السنة من أجماع الأئمة ومنه ما في نون في شرح
التعزير ووقع في الكتابة ما لا يقدح في عدم الجواب فاجتنبه (قوله) قال الأسدي نعم يجب عليه بان يحب الكفار (الخ) قال وهذا يقتضي إيجاب
التعزير في رمضان الحرام ان كانت اطلاقا كالخامس والسادس بدون الاستمتاع كالسب والطعن قال وله ما ذكره ابن عبد السلام في القواعد
الصغرى انه لو رضى بما في جوف الكعبة في رمضان وهو صائم بمسكف يجرم لزمه التقوى بالبدنة ويجعلنا زنا بدنه لمع وجده وانتهاك حرمة
الكعبة اهـ ومنه الظاهر فان الصبح على (١٦٢) ما قاله بعض الأصحاب انه يعزى من إيجاب الكفار لأن سبب التعزير وهو الكذب

والكفارة وجبت بالعدو
يعزى ولا يفرق قاله القاضي أبو حامد وقتنفه في الأذرى قال والاطلاق كثير من الأول أكثر من يقتضي أنه
يعزى وقد يجمع مع الحد كما في تكرار الرد وقد يجمع مع الكفارة كما في الظاهر واليمين القوموس وانقاد
الصائم يومان رمضان بجماع زوجته أو أمته وكما في مثل من لا يقاذه كوله وعبد الله قال الأسدي نعم
يجب عليه بان يحب الكفار ليس المعصية بل لاعداء النفس بدليل إجماع باقتل الخطا فإطلاق
التعزير خارج عن الزجر وجنابه التعزير والاصل في مشروعيته قبل الإجماع قوله تعالى والذين
تخافون شؤهم فتفلون واخبرهم الله صلى الله عليه وسلم بكل ما رواه الحاكم في صحيحه ويحصل
التعزير (بحسب أوله وأصله من التوبيخ) بكلام أوله كنيتي أنتوهها ككشاف رأس وقائمة
من جلس (وجمع بينها) وكل ذلك (باجتهاد الامام) أي بحسب ما رواه الامام باجتهاده جنبا
وقدر افراد أوجعا (فلا يرتفع عن التوبيخ) الى غيره (اذا كان يكتفي) فلا يرى الى مرتبة وهو
يرى مادونها كاذبا (بل يعزى بالانحطاط الانحط) كما في دفع السائل قال الماوردي ويجوز سلق رأسه
لاجله وقال الاكثر ويجوز تسويد وجهه (فلو جلد) أو حبس (لربما يعزى رجا) بالضرب
(أو تعزير) ولا ينزى سنة (ولا ينزى رعبا) بالضرب (عشرين) ويا حبس نصف سنة تعزير من بلغ
حد في غير حد فهو من المتسدين واد البقي وقال المحفوظ ارساله وكما يجب نقص الحكومة عن الهبة
والرضخ عن السهم فيجوز الزيادة على عشرة أسواط وأما التعزير الصغرى لا يتجدد في عشرة أسواط الا في حد
من حد والله تعالى فاجب عنه بانه ما نسخ بعمل العاصية على خلافه من غير انكار قال القنوي وجهه
على الاول به بعد ثبوت العمل بخلافه اهلون من حله على النسخ ما لم يثبت

فصل الاول في الامم ضرب الصغرى والمجنون زجرا له ما من سبي الاطلاق (واصلاحا) له ما وثلهما
الصغرى (والعلم) ذلكا باذن الولي قال الاذرى وسكت الخوارزمي وغيره عن هذا التقيد والاجماع الفعلي
مطرد بذلك من غير اذن (والزوج) ضرب زوجته (لشؤرها ولما يتبعها) من من حقه علم الاية
السابقة أول الباب (الالحق الله تعالى) لانه لا يتناقض به وقضية انه ليس له ضربها على ترك الصلاة لكن
أفتى ابن البرزني بانه يجب عليه ذلك وفي الواجب نظر (والسب) ضرب بقرينة (الحق نفسه) كقولنا لا زوج
بل اولى سلطانه أنفوي (وكذا الحق الله) تعالى للمسلم في الزنا وسبى الكل تعزير (وا) وبقي انما يسي
ما عدا ضرب بالامام أو نائبه ما ذكرنا به بالانحطاط (وان لم ينفذ تعزير بالانحطاط بمرج) أي شدته في
(ترك) ضربه بالمرج موهوك وغيره لا ينفذ (والامام تعزير) رجلي الله تعالى لعارضه صلى الله عليه
وسلم عن جباة استحقوا كالتعالي في الغيبة ولا يردى أو
يجوز لانه كالسائل وكذا

لو غصب ما لا ائتمتع من ردائه ضرب إلى أن يؤديه قال شيخنا وهو مستثنى من ضمان بالتعزير ولو جوده
أخرى (قوله) وكما يجب نقص الحكومة عن الله (الخ) ولان جناسه بدون جناسه الخمر (قوله) قال القنوي وجهه على الاول به (الخ) الاول
أن لا يتجدد في عشرة الا في حد (قوله) لا لائق الله تعالى أي كالصلاة والصوم وشبههما (قوله) وضمنه انه ليس له ضربها على ترك الصلاة أشد
الى تعزيره (قوله) لكن أفتى ابن البرزني بتسديم الزنا بعد الموحدة المغنونة وقوله بانه يجب عليه ذلك وقال القنوي رأيت فيما نقلت عن
مشايخ عصرنا ان الظاهر ان الزوج تأديب زوجته الصغيرة للتعليم واجب (قوله) وغيره لا ينفذ (قوله) قال في التعزير زوجته ان يقال يعزى
غيره مع انفسه بصورة الواجب وانما تارة البقرة في قال في الله من هو ظاهره وقوى الاول ما تقدم من ضرب تعزيرها باقتل
غالب اذن الحنفى (قوله) لعارضه صلى الله عليه وسلم في جباة استحقوا (الخ) وكان صلى الله عليه وسلم يرقم الغنائم فقال له جلي وجميعا لعل

قلت قدول فقال حبش وسحر ان لم تدفن بعدول والاخر اى الذى جسدته قال اجابى فانك لا تتحملنى على اهلك ولا يعزى الى ما ولا نه ضرب
غير محمد فله يجب كغير بال زوجة والولد (قوله وقيل لا يجوز تركه عند طلبة كالتقصاص) اشارة الى تعصيه (قوله وهو الاوجه) هو الاصح
قال الباقى ورواه كلام القاضي فى الباب والمأوردى والميدانى وهو الصحيح اهـ (١٦٣) قوله له تفر من غفائه مستحق

التعزير (لانه عز الاصل
بحق الزرع كالاخذه فذوقه
وان لم يبعه فحق الامام
من ذلك

(كتاب ضمان المتلفات)

(قوله فان مان بتعزير)

خرج قوله مان بتعزير

ما اذا مان بغيره كذا عزوه

بالجس والتوبيخ والنبى

(قوله قاله الباقى) اى

وغيره اشارة الى تعصيه

وكتب ويستثنى ايضا اذا

كان التعزير على عصبية

موجودة كن عليه حق

من دين او عصب او دعة

وتحجوها واستمع من اذنه

مع امكانه فانه لا ضمان فيه

كأن القتل اذا ادى اليه

المقاتلة المجتزئة فمعصون

وقد صرحوا به فى نارك

الصلاة ويجعل كلامهم

هنا على التعزير بل عصبية

سابقة لاجل الاستصلاح

ع وهو ظاهر اذا تعين

الضرب طريقا فى الخلاص

لانه يشبه دفع الصائل غ

فالضمان قد دم ذلك خطأ

الوالد (قوله يجوز على

المستقل بنفسه) بان يكون

بالغا عاقل حرا وقيفا

كسبه وكتب ايضا قال

الباقى المراد بالمستقل

البالغ العاقل الحرد ولوع

السفه والمكاتب والوصى

كالى حق الله تعالى وقيل لا يجوز تركه عند طلبة كالتقصاص والترجع من زبانه وجرى الحادى الصغير
وتعصيه على الثانى وهو الاول (وله اى الامام) تعزير من غفائه مستحق (التعزير) لانه لا ضمان له
وان كان لا يعزير وقيل مطالب المستحق له (لا) تعزير من غفائه مستحق (الحال) لان التعزير يرتفع اقله
ينظر الامام خازن لا يؤثر فيها سقاط غيره بخلافه

• شكل ضمان المتلفات •

(رفي ثلاثة ارباب الاول فى ضمان الاول فلو اذنه طرقت الاول فى وجهه) بكسر الجيم (فان مان) المعزور
(بتعزير) من الامام (ضمنه الامام) ولو عزه لحق ادى لانه مشروط بسلامة العاقبة اذا المقصود التاديب
لانه لا فاعل الهلاك تبيين انه ما زال المشرط وكان الاول ان يقول فان مان بتعزير بالامام ضمنه
(ضمان به العدد وكذا) ضمن كذلك (زوج ودمه) وابداً ومعه هو بتعزير بهم الزوج جوا صغير ومعه
(وان اذن الاب) بغيره وفارق ذلك عدم ضمان المستأجر للذابة والراض لهما بها بالضرر المتبادر لهما
لاستدانة من شرطه بخلاف المعزور وقد يستغنى عن الضرب بغيره (لا) ان كان لم يكتف بالضرر بغيره
(اذن منه) فلا يضمن كفته بانه وكذا المعزور والواى من اعترف بما يقتضى التعزير وطالبه بنفسه لانه قاله
الباقى (فان اسرف) المعزور (وظهر منه قصد القتل) بان ضربه بما يقتل غالباً (فالتقصاص) يلزمه (وان
مان) الحدود (معددة لانه ضمان) ولو حدى حراً او بدو فرطين لان الحق قوله ولا حاجة لقوله مقدرة لان
الحال لا يكون الا بعد (فان جاور) المقدرة (ضمن باقصة) من العدد (فان جلد فى الشرب عثمان بن) ذات
(لزم نصف الدية) لانه مان من معصون وغيره (اوستين فكلها او واحدة قارور بعين فخر من أحد دارو بعين
حرا او اثنين قارور بعين فخر من اثنين قارور بعين فخر واحد) وثمانين فاحداً قارور بعين فخر من أحد
ثمانين قارور على ذلك (وكذا الزاد قد اختلف جلد احدى وثمانين) فقلت (لزم جزمها) (اوستين
وثمانين فخر اتمها) وان امره الامام بالزبانه على القدر وجعل ظاهراً خطا فيه فبعدم عيائى (اوقال)
(الاضر بواى انا فمقاط) على عدمه (فما دمن الامام) ثم لو اصره بثمانين فى الشرب فزاد واحدة ومات
الحدود زدت الدية احدى وثمانين جزاً بسعة مائة اربى بعون ويجب اربى بعون على الامام وجزه على الحداد
(فصل بحرم على المستقل) بنفسه (دركوب) اى ارتكاب (الخطا فى قطع غدة) متعوان كانت
(شئ) بالخشوف لانه يودى الى الهلاك نفسه بخلاف ما اذا لم يكن فى قطعه خطا فله ولو فيها ارتكبا
بنفسه اذ لا ضمان له الا الشئ والغد فما يخرج بين الحداد والهم نحو الحصة الى الجوزة فشا فزوها (فان
خيفت) اى خيفتها (وزاد خطا الترك) لهما على خطا قطعهما (جاز) له (القصاص) لانه زيادة
وبما السلام مع الزالة الشئ بل قال الباقى لولا الاطباء مان لم يقطع حصل امر يقضى الى الهلاك وجب
القطع كالجيب دفع المالكات ويجوز احتمال الاستبعاد انتهى ومثله يجزى فيه (له الولى الا) تيسر (وكذا)
يجوز قطعهما (وتساوى) اى الخطاران توقع السلامة مع ازالة الشئ (والا) بان زاد خطا قطعهما
(فلا) يجوز قطعهما لانه يودى الى الهلاك النفس (ومثلهما) فيما ذكر (العضو لما اكل فان قطعهما)
منه (اجنبى بالاذن) منه (فما لزمه القصاص وكذا الامام) يلزمه القصاص قطعهما كذلك
لعدم كل منهما ذلك (ولابد بالحد) وان علا (قطعهما للصي والجنون) مع الخطا فيه (ان زاد
خطا الترك) عليه لانه ما بين صوته مالهما عن الضياغ فبعدم جأزولى (فان تساوى) اى الخطاران
أزاد خطا الضام كلفهم بالولى (ضمنا) عدم جواز القطع حيث يختلف نظيره فى المستقل فى صورة

بانه بعد موت المرحوم وقيل فى اعتقاده اذ احلنا كسبه بخلاف المنذور وصاته والشروط اعتقاده لان كسبه ما لم يكن مستقلاً بنفسه
ويطلق الصلوة فله فانه ليس مستقلاً بنفسه قالوا قد شئت قلت هو المكاتب الحرد والوقت الذى كسبه (قوله ولو فيها ارتكبا) اى
اوصى بواضحة بعد موت الوصى وقيل اعتقاده (قوله وجب القطع كالجيب الخ) اشارة الى تعصيه

[illegible]

قال الشيخ أبو محمد غفر له
أما سائل ابن الصلاح عن
صبي تم غرقه ولم يبقوا
بخطوات كاهنه فتشترت
وانقطع الجسد وصار
للأنتون بحث لا يمكن
خلافه فأجاب بأنه إن غرقه
بحيث لا يمكن قناع غرقه
ولأنه يتم الأنتون غيرها
سقط وجوبه وإن أمكن
فإن كانت الحفنة قد
انكشفت كلها سقط أيضا
الإن يكون قناع الغرلة
واجبها بحث يقتض
صحة القناع غرق طوارئه
وجامعا لقوله: فظهر وجوب
فحص ما يمكن قتله معه
حتى يقطع بالمتنوع ومنها
وإن تنكشف الجيوب
من الحثايات لا يكشف جعبها
(تنبيه) ولو لم يخترنا لأخره
وأول من اشتق من النساء
هاجر وولد من الأبناء
مخترنا أو بعد عشر آدم
وثبت روحه وروحه صالح
ولو نشعب وروفس
وموسى سليمان وذكرى
ومعى وحفلة بن موفون
نبي آدم السويدي تاجد
صل الله عليهم ولا يمكن

[illegible]

بني الله تبارك وتعالى وحقوق الله سبحانه على المساجد والمساكنة (قوله وهذا ما جمعه في الروضة ونقله عن البغوي) أشار إلى تصحيع (قوله)
وقال ابن الرضا (له) هو وروجه (عنه) (قوله كالتماثيل) يؤخذ منه مع ما مر في تحريم النظر لاسباحة المكاف الواضح إذا أحسن ان يحسن
نفسه لا يجوز له ان يمشي من لا يجوز له النظر إلى عورة من ان يحسنه وأنه اذا لم يجد من يجوز له النظر إليها من كان من جسده ممن كان من
فريقه من العزوة وان الله لا يفتن سلفه من وجوده مسلمة (قوله فان شكك فاقباص ١٦٥) انه كالخني) أشار إلى تصحيع (قوله ووجه

في التحقيق) هو الاصح
(قوله ونقله الزركشي عن
ابن الحاج في المدخل
وأقره) أشار إلى تصحيع
(قوله فلو اجاب) بمراعاة الامام أو
خشيته الاب أو الجسد الخ
قال شيخنا رحمه الله
ياقوت من خشيته صغيرا في
شدة حرأوردت كان
ضامنا ولو أبأوجد أو
بالغا جابره الامام في شدة
ذلك وما من خشيته الصف أو
كان الغافل الاب أو الجسد
فلا ضمان لانه الاصل في
ولاية الخني نصار عزة قال
حد الامام مقدرا فاختاره
(قوله قال الزركشي والظاهر
ان هذا الخ) أشار إلى
تصحيعه وكتب عليه هذا
مفهوم كلام المصنف لانه
تقيده (قوله وبؤدهما
ذكر البغوي في قطعه
السارق الخ) الفرق بينهما
واضح (تنبيه) تثقيب اذن
الصيدة لتعلق الحق باثر
على الراجح خلاف الغزالي
قال شيخنا ما كتبه والله
هنا هو الذي رآه وان افاق
الغزالي على الحرمة في فتاويه
(قوله فان أخطأ في الحكم

وهذا ما جمعه في الروضة ونقله عن البغوي وقال ابن الرضا المشهور ووجهه في ترجمه جبهه البصول الى
المحقق وعادة النورى ان أحسن الخني خني نفسه والا شاع أمتعتنه فان عزمه ان لا يزال حال النساء
اضروا كالتماثيل (ويحتمل) من الرجل الذي ذكر ان الذكر ان (الامامان معا والاعمال من
الذكر) فان شكك فاقباص انه كالخني وصريح ابن الرضا عني ما صرح به في الخني (وهو يعرف) العمل
(الجامع أو البولوي) من كل روضة في باب الغسل بالآفة في روجه في التحقيق (وهو في كل) من ختان
الذكر والانثى (قوله) وان كان صغيرا أو مجنون لان ذلك اصله كونه انعام فان لم يكن له مال فعمل من
قوله ونفسه والسيفي خني ذكره واظهره في النساء اخذوا نقله الزركشي عن ابن الحاج في المدخل
وأقره (وخرج بمراعاة الامام البالغ) المعامل (على الختان) اذا جعله واستمتع منه (ولا يضمن) جديف (ان
كان) الختان لانه ما من واجب (فلو اجبر الامام) يفتن (أو خشيته الاب أو الجسد في حرأوردت) من خشيته
وجعل الامام فقط) أي دون الاب والجسد (نصف الضمان) لان أصل الختان واجب والهلاك حصل من
... وغيره وبقار الحد بان استغفاه إلى الامام فلا يؤخذ بهما في ضي الهلاك والختان يتولاه الخنون
أولاه فلا يباذلقوا له بشرط فيه غلبة سلامة العاقبة وبذلك عرف الفرق بينه وبين الواهفي الختان (ومن
خني لا يعمل الختان فاني) منه (انقص منه) لتعديه بالجرح المهلك قال الزركشي والظاهر ان هذا
حكمه عمل الخلية بذلك لوقاؤه بما يحتمل فاني فلا قصاص وتجب دية شبه العمد (فان كان أبأوجد أو
خني المال) فلا قصاص للضحية أو سيدا فلا ضمان أصلا (أو) خني (من يعمل) الختان (وهو ولي)
له ورواها (بلا ضمان) عليه الختان لانه لا يضمنه الا بالجلد لانه لا يضمنه الا بدمه ولا يضمنه الا بدمه
التأخير باليمين المصلحة (أو) وهو (أجنبي فالقصاص) لتعديه بالمهلك ثم ان قصد بذلك قاتلة الشعار
للاضحية فالضمان لان ذلك خني شبهة في التعدي وبؤدهما ذكره البغوي في قطعه بالسارق بغير اذن
الامام كذا قال الزركشي (والطراف الشاني في محل ضمان) (الامام وهو في عمده وخني في غير
الحكم) الصادر منه (كغيره) من الاحاديث ان الضمان يجب فيه ما هو على عاقلته (فان أخطأ في الحكم)
أولاه في الحد (أو جلد في الشرب ثمانين فاني ضمان عاقلة لايت المال) لانه ضمان نفس واجب
بخطأ أو تعدي فيكون على العاقلة أو غيره وكما عاقلة في غير الاحكام بذلك علم لان الفرق في تشبيه الامام
بغيره بخطأ في الحكم وغيره وانما فصله الاصل لبيان الخلاف في قوله وهو في عمده وخطأ كغيره كان أولى
واخص (وكذا الفرة) تضمنها عاقلة (في جلد لسالم أجهت) جنيته ما توان عن عمله لان ذلك ما مضى
أو بغيره صاف على الفرة قوله (أو الدية) أي دية الخني في ضمان عاقلة الامام (ان خرج) من أمه (حيا
وبلن) بالجلد (وكذا دية) تضمنها عاقلة (ان مات من الاجهاض) وحدثه بان أجهت ثم مات
فأصل الموت في الاجهاض كما وجب ضمان الجنين (أو نفسها) أي تضمنه عاقلة (ان مات من دون
المال) ان مات من غير غير ولو جحد كذا الآية الثانية أغنت عنها الاولى وكان أحصر (والكفارة)
غيب (قوله وان حده) أي الامم خني (بشاهد من ايمان اهلها) أي الشهادة كذمين أو عديمين
أو مرتدين أو فاسقين (فاني) المحدود (فان قصر الامام في البعث) عن حالهما (انقص منه)

المسئل البقعي عموما قام القاضي الحسد بطلب الخصم على خصمه وظهر مستند الطالب في حكمه القاضي به ثم بان الطالب من فروغ
الحكم كمن أمره ولم يدر به فهل يقول كإلوان الخلل في الشهود أو يقول الشهود من شأنهم وشأنه ان يبحث عن أحوالهم ولا كذلك
الخصم فإجابتي أن أروهم بتعرضون لذلك والذي يظهر لي والله أعلم انه لا يتعلق بالقاضي من ذلك جبر لا ضمان كان الخصم أمثروا ما ان
كل البينة لا يخل في حاله في نفي ذلك الحكم القاضي هل يتزل بقرينة الخلل في الشهود هذا محل التردد والاقرب انه لا يتعلق
بضمين كون كالمقتضى القياس فيقال هذا (قوله أو فاسقين) أي أو مرتدين أو فاسقين أو عديمين أو الشهود عليه أو مسلمين أو فرعين

المشهوده أو تبين أحد هذه المصنفات أو صدق أو انما يستغاث أو يستفهم كذلك ولو بان ان الطالب لمجد أصل لها أو فرعه وقد أنكر المردى عليه أو قامت اليقينة المعتبرة فقال باليقين الذي يظهر انه لا يتعلق بها كمن ذلك ضمن لان شأنها كمن لعنت من الشهود وأيس من شته الصنف عن الخصم بالبدعي لا يتصور ولا يتطرق إليه من كون الخصم أصلاً لها أو فرعاً له (قوله الأعلى فيجابه بالبدعي) دخل في المستثنى منه موقوف كالمشهور من بسطه قال الأذوي يشبه أن يكونا كالمراهقين لان قوله لا يصلح إلا التزامه ولم أورد شيئاً (قوله نقه الأذوي عن صاحب الواقف) أخره أشار إلى تصحبه (قوله ولا ضمن على علم الخ) قال في الأقوال أو خطأ المصنف في العلم لا يحصل منه التائب وجبت الدية على عاقبته وكذا ضمن بمسبب غيره علم له قوله (١٦٦) صلى الله عليه وسلم من تعابى ولم يعرفه العلب فهو ضامن وآء أودوا وادتمروا وبان

ما جاء به (الباب الثاني في المصالحة) (قوله وخبر من قتل دون أهله فهو شهيد الخ) وجه الدلالة انه لما جعله شهيداً دل على انه القاتل والقتال كان من قتله أهل الحرب لمكان شهيدته القتل والقتال (قوله من نفس ويضيق وقدماته الخ) لوصال قوم على النفس والبض والمال قدم الدفع عن النفس على الدفع عن البض والمال والدفع عن البض على الدفع عن المال والمال الطاهر على الحق في الشئ عز الدين لأن يكون صاحب الخير لا مال له غيره فخطبه نظير لوصال اثنين على منسولين في نفسين أو بضعين أو ماله لم ينسبر دفعهما معاً دفع أحداهما ولو صال أحدهما على صي بالواو لا يحرم على امرأة بالواو فحتمل أن يبدأ بصاحب الزنا لا جاعلي وجوب الحرف فهو محتمل أن يقدم الاستراذيس إلى جله بل ولما بين إبطال شهامة الرجال والراجل الأول (قوله ولو كان قتل) أي كفلس (قوله بل يلزم المالك أن يقر وسعاه) محتمل في غيري الروح (دافع من الذي يحرّم وكب أيضاً) لأنه فاعل المالك يمكن المالك أن يجرم ما في البهمة وقفة غ (قوله كافتقاده كلام البسط وغيره) قال الأذوي وهو ظاهر وقد صرح بجواز المكافأة على المالك لعل الشك في مقتضى جواز دفعه عن صاحبه وقال السارودي وقال أدمه أو غيره أو ما هو أكثر به جازة دفع وقوله قال الأذوي أشار إلى تصحبه (قوله فان أتى الدفع على نفسه فلا ضمان) لما وبمسلم من أي هو وقال أبو جرحل في الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله رأيت أن باع رجل بريداً أخذ على أن لا يذبحه قال لا تأتني قال فانه قال رأيت أن يشهد قاتل أن شهد قال رأيت أن تتركه قال هو في النار (قوله وشيعة عن غيره) شبه أن يكون السبد دفع الإلحاحي

أن تعدل ان الهجوم على القتل ممنوع عنه بالاجماع وان وجب المال فهو عليه أيضاً على عاقبته ولا في بيت المال (وان لم يتصر) في الصنف بل بذل وسعه (فاضمن على عاقبته) كالطاماني في غير الحكم (ولا رجوع) لما في الشاهد (الأعلى فيجابه بالبدعي) فترجع عليه بما غفرته لان حقه ان لا يشهد ولان الحكم يشهد به شعر بتدليس منه وتفرير بخلاف غير المتباهر بظان من كاتم له وذوي وصداق امرأته وصبي والاشتهاء المذكور جرى عليه هذا لكتبة في شرح الارشاد وما هنا قال انه تفرير على نفسه فكذلك ذكره في الرخصة هنا ليس كما قال وان أوهنت عبارة الرخصة فقامت بما جرحل على ما في أصلها السلام ان الاجماع (والضمنان) في التائب ياتيه الجلاء في حد أو تفرير بامر الامام (على الامام لا) على (الجلاء) لانه لا يولد منه في الدنيا استلوه عننا لم ينزل الجلاء أحد اكن اصحابه الشافعي ان يكفر لم يشره أي فاضمان على الجلاء لا الامام لانه يقتصر على ذلك فكان دفع الامتناع نعم ان يقتصر وجوب طاعة في المصلحة فاضمان على الامام لان ذلك مما يجتنب في قوله الشافعي في صاحب الرق وأخره (وان أكرهه) عليه (لعلمها) الضمان (وان أمر في حد) الشرب بدس في ضربه ثمانين ومان لم يحد في منها (وباع الهبة) تفرير بالواو اندعاجها (وان اعتقد الامام والجلاء تحريم قتل الحرب العبد) على ما بالذي أورد ذلك مما هو في محل الاجتهاد (أو) اعتقده (الجلاء وحده) قتله الجلاء مثلاً لا لاسر الامام (بلا تكرار) لانه (الخاص) لان حقه الامتناع (أو بالعكس) بان اعتقده الامام وحده قتله الجلاء على ما عناه (فلا) فصاص عليه بل على الامام (ولا ضمنان على عمام) محتمل أو (فصد) غيره أو (أوقطع سلعة) منه (بازن معنبر) بان يكون منه وهو مستقل أو من ولي أو امام فاضني ذلك إلى التائب لما في الجلاء (الباب الثاني في حكم المصالحة) (الباب الثاني في حكم المصالحة)

مشق من الصبيل وهو الاستعانة بالوئوب والاصل في الباب قوله تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وشرب الخبازي انصر أخاك ظالمًا أو مظلوماً والاصل ظالم فخرج من ظلمه لان ظنمير وشرب من قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد (يجوز) للمصلول عليه وغيره (دفع كل سائل من آدمي) مسلم أو كافر أو رقيق مكاف أو غيره (وهي جمعة كل معصوم من نفس وطرف) ومنفعة (ويضع وقدماته) من تقبيل ومعاينة وتوقفتها (ومال وان قتل) نعم لو مال السكره ادعى التلاف حال غير لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يقر وجهه بماه كما في قول المضطر طعمه واكل من السكره ادعى المكره وكالمال الاختصاصات من جلدته وتوقفتها كافتقاده كلام البسط وغيره فان أتى الدفع على نفسه فلا ضمان بقصاص ولادية ولا كفارة ولا فدية كالمصرح به الاصل لان ما مورو بدفعه من الاموال القتال والضمان منافاة (وله دفع مسلم عن ذبيح والدفع وله وسيد عن عبده) لانهم معصومون مطلقون شهامة الرجال والراجل الأول (قوله ولو كان قتل) أي كفلس (قوله بل يلزم المالك أن يقر وسعاه) محتمل في غيري الروح (دافع من الذي يحرّم وكب أيضاً) لأنه فاعل المالك يمكن المالك أن يجرم ما في البهمة وقفة غ (قوله كافتقاده كلام البسط وغيره) قال الأذوي وهو ظاهر وقد صرح بجواز المكافأة على المالك لعل الشك في مقتضى جواز دفعه عن صاحبه وقال السارودي وقال أدمه أو غيره أو ما هو أكثر به جازة دفع وقوله قال الأذوي أشار إلى تصحبه (قوله فان أتى الدفع على نفسه فلا ضمان) لما وبمسلم من أي هو وقال أبو جرحل في الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله رأيت أن باع رجل بريداً أخذ على أن لا يذبحه قال لا تأتني قال فانه قال رأيت أن يشهد قاتل أن شهد قال رأيت أن تتركه قال هو في النار (قوله وشيعة عن غيره) شبه أن يكون السبد دفع الإلحاحي

جده المرتد لانه من وظائف الامام وكذا الزاني المحسن المتعصب وجه دفعه من نفسه غ ويذبح الذي عن السلم المتعصب قتله ثم اذ قطع طريق
بناهي الاصم انه معصوم بالنسبة اليه وقوله يشبه ان يكون الخ أشار الى تصحيحه (قوله فلو كان حيا وانما وجد دفعه عنه) لم يمتد وقت عدم
وجوده على المذنب عن النفس بان قتلته شهادة شاب عليها اختلاف اطلاق الحيوان غير الذي قال شيخنا في حذو من ذلك وجوب دفع المسلم عن
الذي لا يحصل له شهادة كاتب (قوله لا يكتفى بماله) أو على وجه يقابل على الثمن سقوطها (١٦٧) (قوله قال الزركشي) أي كالباقين
أشار الى تصحيحه (قوله

ويقر بان الحق في قتله الى
المخ) وأضاف انه لا يجوز
تكملة بغير ذلك الطعام
(قوله كما ذكره الامام في
قتال البغاة) أشار الى
تصحيحه وكتب عليه وهو
ظاهر لانه في هذه الحالة
تؤدي مراعاته لمصلحة
بالاغتصاب لا لانه هلاكه
ع (قوله قال الماوردي
والرويان ويحل رعاية ذلك
المخ) هذا رأي مرجوح
والاصح فيه مراعاة التدرج
وسبب في كلامه الضعف
كمله في الفعل الاتي
بجاءه (قوله قال البقعي)
أي والاذري وغيره ويحل
أضالغ أشار الى تصحيحه
قوله قال الخري والمردني
وتارك الصلوات زاني المحسن
قوله وحتى أمكنه الهرب أو
التخلص (لزمه) محل لزوم
الهرب في غير الصائل الحرب
والمردن في حال الهرب
بسل لا يجوز في الحالة التي
يحرم فيها الفرار (قوله
وقضيت له لو قاتله حذو
قوله لزمه القصاص) أشار
الى تصحيحه (قوله كما حرمه
الماوردي والرويان) قال

(د) دفع (ماله عن اطلاق ملكه) باحرأ أو تفرق أو نحو لانه يحرم (فلو كان) الملك الذي
أراد ملكه كاتفه (جوابا وجده) من حرمته (ويضمن حرمه) سقطت عليه من علو (لم تدفع
عنه الا بكسرها) وكسرها اذا تصدق بها بخلاف الذي والوجه ان كانت موضوعة لم يحل عدوان
كأروست وروشن أو على معتدل لكنها لم تصنعها قاله الزركشي والاولى ابدال قوله عدوان بضمن
به (د) يضمن (بجانبه) نخل جائعا) أي لم تتركه (وطعامه) بان لم يتمكن من الوصول اليه (الا
قتلها) وقتلها لا يتم تصدده وقتله لانه دفع الهلاك عن نفسه بالجوع فكان كاكل المضطر طعام غيره
فانه وجب لغيره ان ياكل مما في الاصح هنا في الضمان كالجوع الجراد المالك لثوبها
المرود في بعضها انتهى ويرى بان الحق في قتله وهذا لا بد

(و) اصل (بالاغتصاب) فالأخف (ان أمكن كالزجر) بالكلام أو الصياح
(ثم الاستغاثة) بالناس (ثم الضرب باليد ثم بالسوط ثم بالسهم) قطع صوته بالقتل لان ذلك يجوز
لغيره ولا ضرورة في الاقتل مع إمكان تحصيل المقصود بالاغتصاب ثم لو أقيم القتل بينهما وانما الأمر
من الضبط سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة ولو دفع شره كان دفع في قتله أو تارك
تكرره وجه أو ماله بينهما جارا أو خندق لم يضربه كما صرح به الاصل وقاعدة الترتيب المذكورة متى
تأخر بعد الأول وتضمن إمكان الاكتمال ما دونها ضمن قتال الماوردي والرويان ويحل رعاية ذلك في غير
القتل ولو أقر أو غي في أخيه قتلته أي بعد بالقتل وان ادفع يديه فانه في كل لحظة وقع لا بد ذلك
بالاغتصاب البقعي وجهه اضافي المعصوم أمثاله كالخري والمردني العدول الى قتله لعدم حرمته (وان
يحل) بينهما (ثم رخص) انه (ان عميره عليه فله ريب ومنعه العور وروان ضربه) ضربة مثلا
(غيره) أو بطل صاله ثم ضربه (ثانية (ضمن الثانية) بالقصاص وغيره (فان مات منه اخذ نصف
فيه) لقوله لا مات بضغوت وغيره (فان عاد) بعد الضربتين (وصال وضربه ثالثة) فاستحسن
الثلث (فثلثها) أي العدة لقوله (دفع من تصدده) بالصدال (قبل أن يضربه) من تصدده
(لو كان يندفع بالعصا لم يجد الاضيقا) أو سكتنا (ضربه به) اذا لم يكن دفع الا به ولا يمكن نسبته
الى القاصير ثم ذكر استصحاب عسا ونحوه (فان أمكن) دفعه به (بلا حرج) له (لخرج ضمن)
بغيره فاما ان لم يكن (ومضى أمكنه الهرب أو التخلص) بخوفه فممكن حصن أو التحال منه (لزمه)
ذلك لانه مأمور بتخليص نفسه بالهرب أو التخلص لا بالقتل والاذري وكلاهما مقتضى أن وجوب الهرب انما هو
واضح كلام البقعي المنع فانه قال لقوله لا يذري وكسرها وقضيت له لو قاتله حذو فقتله لزمه القصاص
لما اذعن عن نفسه لانه لا يذري ولا عن حرمته لان مقتضى الهرب من قتله (فخرج) له (ضمن) شخص
(أي مثلا خلاصها) منه (بالاغتصاب) فالأخف (من فلت على وضرب قدم لغيره) أي لا يغيره (الا
ان احتج بالي التخلص الى (أن يبيع) أي يفتق (بطلته) أو ان يتخلع لحية أو ان يفتق حية أو نحوها
له ولا يجوز حبسه ل ذلك الاذار بالقول كما حرمه الماوردي والرويان فان اختلفا في إمكان التخلص
بدون ماله من صفقاته بينه ذكره الرويان (فان عجز) عن تخليصها (وتزعمه) سقطت أمثاله
(أعقر) كتمه (وان كان العاص فلو لم يات الا بالهرب لا يجوز بحال) وقد أهدر النبي صلى الله عليه

خنا وعمل على انذاره بدهان فادفعه اذ جاء في الرمي (قوله ذكره الرويان) أشار الى تصحيحه وكتب عليه قال الاذري ولكن
المك كذا في كل مسائل وكتب انصاعا من وجوب الترتيب فلو عدل عن الاخف مع امكانه ضمن وهو قضيت كلام المهور وقال الاذري
والعلم كثير منهم انه لو لم يذره أولا فقتلوا استانه كانت هذره وهو ظاهر الحديث ونصوص الشافعي والجمهور به اذ ظن انه لو رتب
لاصدا بعض قبل التخلص من ذبه اه وهو جلي ومثله لو يادولشدة الامم وعدم إمكان الصبر لراعاة الترتيب

(قوله قال الباقى وغيره) أنشأوا تصحيفه (قوله حله فى التصالح) أنشأوا تصحيفه (قوله ثم كان المجموع وعليه الخ) قال الفرائزى
الاحكامهم أقدر على حفظ ما غيرهم أن تصحيفه غير أن يشاء تصحيفه أو يشر أن قال أبو القس فى جامعهم حب علمه لأن قال الأثرى
وأما هنا فى هذا وقد ساق الاحكام الأما بوجه علمه المفعول عن الأثرى عليهم هذا المصنف قوله قال الفرائزى فى الاحكامهم الخ
أنشأوا تصحيفه (قوله قال الأثرى) أنشأوا تصحيفه (قوله ثم كان المجموع وعليه الخ) قال الفرائزى فى الاحكامهم الخ
وقسبتا على هذه (قوله لا فرق بين كون المصنف مسلماً أو غير مسلماً) أنشأوا تصحيفه (قوله ثم كان المجموع وعليه الخ) قال الفرائزى فى الاحكامهم الخ
محتون بهم فى (قوله لا فرق بين كون المصنف مسلماً أو غير مسلماً) أنشأوا تصحيفه (قوله ثم كان المجموع وعليه الخ) قال الفرائزى فى الاحكامهم الخ

كأمر أن يجوز (قوله فلا وجه للاستسلام لها) قال الزركشي لو طلبت الهبة حربياً أو مراً ذاك لا يجب دفعها إليه الدفع العادل دفعها (قوله أو أمكن دفعه) دفعه بغيرته أي بغير حضوره أو بغيره (قوله فلا يجب دفعه) بل يجوز الاستسلام له) وعن أبي حنيفة وجب الإقلال والبالغة التي

فوله لم يسبق القضاء عن القاتل) انما يظهر وجوب القصاص في هذه المسائل بحرف الولي اذا ثلثناه في مسئلة تعدد الموقوف ونحوها أما
 انقلبا الصبح فبادر وجوب الدية فنصب الدية في هذه المسائل (قوله وقد الامام وغيره الخ) أشار الى تصحيحه وكتب عليه وزعمه في
 انوار وكتب ايضا وصح صاحب الترتيب بان الزاني المصن وقاطع العاريق القاتل كالكاثر (قوله وتارك الصلاة الامر) على الاستناع
 قوله والتزاني ومن تبعه معبر الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وكذا) امرأة (قوله الباقى مسئلة المرأة
 بما اذا كانت الناطرة كافرة
 والناظر الهامسة وفرعنا
 على منع نظر الكافرة
 للمسلمة أو نظرت المرأة
 المسلمة إلى متبع علبها
 أن تنظر اليه مستدته
 واستثنى ما إذا كان الناظر
 بقصد الخطبة أو شراها الأمة
 حيث يباح النظر فلا يجوز
 ربه وهو واضح والقاس
 جواز الرى أيضا للمرأة
 الناظرة اليها وتحرمها وتردد
 فيها إذا كان الناظر اليه
 خفى مشكلا إلى غير
 عورته وقال الأقرب انه
 لا ربه (قوله وتاهران
 ذلك الخ) أشار الى تصحيحه
 (قوله ثبت للحنظلية أى
 وليح حجازها) (قوله وان
 الارواح) أشار الى تصحيحه
 (قوله لانه في حرمة الناظر
 كالبايع الخ) خرج به ما إذا
 كان الناظر بقصد الخطبة
 أو شراء المتبع يباح
 النظر فلا يجوز ربه (قوله
 وكذلك ربه حال نظره
 للمسكوف العورة)
 وعليه ما لو نظر أحد
 الوالدین فانه يحرم عليهم
 ولا يجوز ربه لانه نوع
 حد وبضمنه قالى
 الحاروى والعبر وان كان

فقلت اشترط في ثبوت الزنا (أربعة) كبايعه في غير مسلة (والا) أى وان لم يكن له شهود أو بعث حلف
 الإقرار أو وثق القاتل (على في العلم) معاقلة القاتل (واقصوا) منه (وان أقروا) أى الورثة باستناع
 غير الجميع (كان أقروا) وهم من كان معه تحت نوب يحرك تحرك الجاهل مع أو تزل ولم يقر وبجماع (لم
 يسبق القضاء) عن القاتل (فان ادعى الورثة) مع اقراءهم بجماعه (بكراته) فالتقول قواهم) وعلى
 القاتل البينة بالأحصان (ومن قطع عين سارق أو محارب) بغير إذن الامام (احتسبه) عن الحد
 فلا ضمان عليه فعلمه الامام مسددة الزالة (وعز) لاثباته على الامام (ولو جلد) شخص (زانيا
 أو فاذنه) بغير إذن الامام (لم يحتسبه) عن الحد لان الحد يختلف وقناو محل اختلاف القصاص والترجيح
 في الثالث من زانته هنا ومرح به تبعاصلة في باب حد القذف (نلوان) من جلدته بجلده (لزمه
 القصاص) وان عاش أبعد عليه الحد

ه (صله) أى الشخص (رى عينه) وكذا امرأة) أو خفى (أورماق خال نظره) ولومن
 ملك (الى امرأته) عبارة أصله الى حوته (في داره) ناهي العينين لو اطاع أحد في بيتك لم تأذنه
 لخدمته بمسألة افتقار عينهما كان عليلك من جناح وور وباه تصحها بان بيان واليه في فلا قود ولاية
 والى في بايع من الناظر سواء كانت الحرمة مستورة أم لا ولو في سماعا لعموم الاخبار ولانه ريدتها
 عن الامين وان كانت مستورة شباب ولا يدرى متى تستر وتكشف فحسم باب النظر وظاهر ان ذلك
 يثبت للنظر وتوان الامر دالة كالمراعاة على تحريم الناظر الممازى رى المراقع منه غير مكف
 لان في حرمه ما قلنا كالبايع والى تدرى وهو لا يختص بالمسكوف ولهذا لا يجوز دفع الصائل وان كان مسددا
 أو من يخرج بماء ذكر الاجنبى فابسه رى الناظر (لا) حال نظره (في مسجد وشارع) فليس رى
 من ان الوضوء لا يختص به ولانه الهالك حوشه (وكذا) ربه حال نظره (المسكوف العورة) لمسار
 بخلاف مسدودها قال الانزى لكن أطلق الشافعى وازال رى بقوله الرواى عن الاصحاب وهو المختار
 لاوى الاخبار العصفى: قال وانما مراد اذا كان نظره (من كوة ضيقة (وشق باب) مرود) وكذا
 من سطح) أى الناظر (ومنازة) اذا لا تقتصر من صاحب الدار ويجوز ربه (ولو قبل انذاره) قال الامام
 هذا اذا يفرد اصباح عليه ونحوه فان كان يفرد فلا يمنه) قبل ربه وهذا اختلاف للامام الاصحاب قالى
 الأصل بانه يفرد كلام الامام وينفى أن ية لمالا لوقى بكونه دافعا يخاف من الابتداء بمبادرة الصائل
 لا يجب الابتداء به قطعا (واذا ياز له) (لرى ما بدى خفيف) قصد العين ياله (كساعتان أعماها)
 المس (فان اصابت ريبا منها) بلا دفع فرجه (فان فلا ضمان) لقرب الخطأ منها اليه (الان بان)
 الرى (أخى) فضمن الرى بان جعل مجاه قال المروذى وكذا بصير في ظلمة الليل لانه لم يسمع على
 العور ان نظره (ولو اصاب بالخطأ السبواى العين) بان كان بعد اصحابها (ضمن) لبعدها خطا منها
 اليه (وان رما بصير يقتل أو ثواب أو قود عضوا آخر) ولو قربيا (وجبا الضمان) نعم لو لم يجد غير
 الخمر والناظر ياز كضمانه في الصلح با إذا أمكنه الدفع بانه صاد لم يجد الا السيف بيه عليه الزكوى وحل
 ما ذكر فى الاثنية وإذا أمكنه رى عنه (فان لم يكن رى عنه أو لم يندقم) ربه بالخطأ (استغاث
 عليه) قال الشافعى فان لم يكن في محل ثوب أحييت أن يشده بالله تعالى كره لاصل (ثم) ان لم يندقم

(٢٢ - (استى الطالب بيع) -)
 له وأرغمه ما زالى قوله بخلاف مسدودها) أى وليس هناك امرأة (قوله قال الامام هذا الم بعد الصالح الخ) أشار الى تصحيحه وكتب
 عليه قال الشافعى وهذا أحسن وكتب ايضا ما ذكره الامام هو مراد الاصحاب ليل ما ذكره في دفع الصائل من عين النصف فلا تخف
 (قوله قال المروذى وكذا بصير في ظلمة الليل الخ) أشار الى تصحيحه (قوله نعم لو لم يجد غير الخمر والناظر ياز) أشار الى تصحيحه

قوله قال في الاصل وهذا ذهب الى جواز الزنى الخ) أشار الى تصححه (قوله أي بالنظر) أي سال المصنف (قوله يجوز في الدار الخ) هل المراد
بكونهم في الدار مجرد حصولهم فيها وسكناها حتى لا يتحقق لهم كمال الاقامة في الدار والذي نقله في فتاوى الفقهاء ان المعتبر السكن لا الحصول
سكني قال دخلت أشتد دارا وأبغوا النظر جازي عنه لان عمره لم تسكن الدار واستحسنه الاذني وقال انه الظاهر رعاية منزل كلامهم وما
اليه المصنف في شرحه ان (قوله المراد ١٧٠) بكونهم في الدار مجرد حصولهم فيها) أشار الى تصححه (قوله فيما بالنظر) أي أو أمانة

(قوله الآن بنفوسهم) أشار الى تصححه (قوله كما صرح به الحاشي الصغير) وغيره تبعاً للنقل والرافعي (قوله لا يؤخذ من التعديل انه لو كان الخ) أشار الى تصححه (قوله جمع الباقين منها انه يوجب) وهو المعتمد وفي الفتوى وغيره انه لا يوجب وجوب ابن الوردي في الهبة على قوله (قوله قال في الرافعي الخ) وقال الاذني وغيره انه لا يوجب وجوب ابن الوردي في الهبة على قوله (قوله قال الزواي ونحوه) وبين ما ذكر الخ قال الاذني ولا يخفى ضعف هذا الفرق اه قال بعضهم وأرى ان الفرق ان التعديل لا ينفك غالباً عن قصد فاسد بخلاف التدخل فان كثيراً ما يكون لغاها أو طلب ساجدة أو هرب من عدو أو بيع ونحوه فضيق في الأول ودوس في الثاني (قوله فبني أن يكفي ذلك لفرقة) أشتر الى تصححه (قوله قال الزكي والراجح الحل) أشار الى تصححه (قوله كذا عليه كلام الرافعي

بالاستفاضة (ضرب به بسلاح) وبناه بما روي عنه من شأعاقبه الساعات (ومحرم يرمي من لم يقدح الاطلاق) بان كان معاً أو يجرى أو وقع فظهر اتفاقاً على ما صاحب الدار الحل (ولو) الأول قول أسهل فلو رواه (دعي) هو (عدم قصد) أو عدم الاطلاق (لم يصدق) فلا يخفى على الرافعي جوده الاطلاق ظاهر أو قصد أم باطن لا يعامل عليه قال في الاصل وهذا ذهب الى جواز الزنى لا يتحقق قصد في كلام الامام ما يدل على منع وهو حسن انتهى وظاهر ان ما ذكر ليس ذهاباً بالذات لا عن ذلك ان يحسن الامر بقرائن يعرف بها الرافعي قصد الناظر (فان كانه) أي بالنظر (ومحرم في الدار أو زوجة أو متاع الخ) (يرم) اشبه بالنظر (فلو كانت زوجة الساكن) في الدار (محرمات) نظره ومكشوفة العورة ونحوه (الرافعي) ان ليس في النظر ما يوجب فساداً كانت سترة (ولو نازر من باب مفتوح أو كثر أو استعمل يوم) لتقصير صاحب الدار الان بنسب ذنبه بغيره كما صرح به الحاشي الصغير وغيره يؤخذ من التعديل انه لو كان الفاعل قابلاً للنظر ولم يتمكن من الدار من اغلاق الباب الذي هو شرطه (ولست أجرب اذني المسالك) الناظر كما ذكرها (وليس القاصب) لها (ذلك) لحمة دخلوها (وفي الاستيعاب) (وفي قوله) صحيح البلقيني في معناه يرمي به قاله في القاضى من انه رقتوا الصعق فمما يقع (فرع له دفع من دخل داره أو حية) بغير اذنه (كما يدفع عن سائر أهله) (وله) (اتباعه) ان أخذ متاعاً (له) (وقته عليه) ان ان يطرحه وأخافه (بعد اذكار) (له) كسائر أنواع الدفع قال الرافعي ونحوه (وبين ما ذكر في النظر الى الحمة بان يرى العين منصوص عليه كفعل اليد السرعة في الدخول مجتهد فيه) وبما يفرق بين ما هو امر في تخلف اليد من عاينها من حيث الله على وجهه لسأله رتبة العاض فزع العضوض به من فميد يحصل بين وجود الاذكار وعدمه (فان قوله) (قد داره) (وقال دفت) أي انما تفتت دفعاً عن نفسه أو ما ذكره في الأولى (فعل البينة) بأنه قتله دفعاً كما في قولها (انه دخل داره سارحاً) وان لم يقتل وأراد بالمال عليه لفرقة القاطنة (ولا ياتي) قولها (انه) (دخل بسلاح) من غير شهرته ان كان معروفاً بالمال وبينه وبين القتل عداوة فبني ان يكفي ذلك لفرقة في أشار اليه الزكي (ولا ينع من ضرب برجله) وان كان الدخول لم حاله دخل بجميع يده فلا ينع من قصد ضربه (ولايحوز في اذن مسروقاً) فلو اتى اذنه بشق الباب ليسع لم يجوز رمية اذ ليس السمع كالصرف في الاطلاق على العورات (فصل لو أمكنه الهرب من الحل مسائل) (عليه ولم يهرب) (فتنه) دفعا (ضمن) (عليه) وجوب الهرب عليه اذا فصل عنه انسان (وفي حل كل) علم الفعل (الصال) الذي تأتى به الدفع (ان أصيب منه جرح) (ورد) أي جرحاً وجب منه الحل انه لم يقصد الجرح ولا كل قال الزكي والراجح الحل كما دل عليه كلام الرافعي في الله الذي يباح (وان دفع بمسائل دفعا وولى) فتنه (قوله قوله) (انه حين ولى عنه لم يكن له ان يقتله) (ولاشي) (له) (في اليد) لان النفس لا تنص بنفس البسود ولو قتل من له يدان من ابس له الا يذله ولا شئ عليه (وان سال) (عليه) (مغصوب أو مستعرا على المالك فقتله دفعاً بغيراً) كل من الغضب والمستعير (من النسيان) ألا أثر لقتله دفعاً (الباب الثالث في ما يتلفه البهائم) (الباب الثالث في ما يتلفه البهائم)

الخ وقال الحاشي انه أظهر الوجهين قوله وان دفع بمسائل دفعا وولى فتنه (له قتله) قال في الاصل لو شئ روائه وان أفلق بالحق صرح به بسلاح فضر به ففعل بالذي أراد ثم ولى عنه فذكره منه فتنه (قوله في القاتل) اه هذا هو الصواب قصر برأسه ولقها العدة وان قطع يد رجل عند القصد فله ولى تبعه وقتله كان لوابه الاقصا في النفس لانه حين ولى لم يكن له ان يقتله ولو رقتا المقصود أن رجوا في تركه القاصد بنفس الله لان الاقصا بسطة عنه فلا كاهه (فبان ان المراد ان الصائل قطع المقصود وولى فتنه المقصود والقتل العدة وقتله) (الباب الثالث في ما يتلفه البهائم)

(قوله وبشر الذين قالوا إنا عرفنا الهدى) (قوله واتقوا كلام الرافعي) وخبره في الأثر وجهه الباقي. وفي غيره ولو كان علم
وا كان قول يجب الضمان علم ما أو يخص بالأثر دون الردف وجهان اه واحصها ما تنبأه المصنف فهاهون الردف وان حكم
بأنهم لم يهتدوا تنزهوا عما فيها لأن كلامهم الدين لا تكذب الاخرى (قوله ولو تخس الدابة بغير اذن الركب) كمن من ما أتفته. بل ورعت الناحس
كان هدرا (تسمية) في فتاوى ابن الصلاح ان الخطأ لم يستوجب على حذفا دابة فانفلت على أخرى وأتلفتها وغلبت ولم يدع على دفعه فلا
ضمان وقوله في فتاوى ابن الصلاح الخ أشار (174) الى تصحيحه قال شيخنا ولا يخالف ما أتفه به ما ذكره في غير من له لو كان يعلم ما أو أسلف

لجامها الخ من كونه يضمن
لان مسئلة ابن الصلاح
الاتلاف الحاصل منها به
خروجها من يد المصلحة
المذكورة في هذا الاتلاف
حاصل من كونها تحت يده
وإذا أتفه به ابن الصلاح
ما تقدم في الملاحين (قوله
ينطبقه بالبقى وغيره)
هو الظاهر (قوله كذا
ذكر الأصل هنا) هو
الاصح (قوله ومن هنا قال
القيس عدم الضمان
الخ) أشار الى تصحيحه (قوله
وصل ويحرم) كمن يضمن
الناس (قوله وبه صرح
الأصل وقال الباقين انه
يجب الإلزام) بناء على ما قرره
من أنه لا ضمان فيما يتلف
بإولها ورواها قد تقدم
(قوله لم لو كانت مسخرة
الهدم الخ) أشار الى تصحيحه
(قوله ذكر بالأثر) أي
والباقين وغيره ما قال
القيس أي غيره فلو بناء
مسرة أو ما مال على مسرة
مسرة بالمال فالراجح فيه
أنه عدم الضمان اه
قال شيخنا بناء على كونه

ضمانا وتلفا أو لا رجحان في خلافه (قوله من مدبر أو أعني) الاشبه ان يستقبل الحطب من لا يغير اصغر
أوجن كون كلامي قاله الأثر ولو كان غائلا أو متلفا أو ماعا فاعلموا كمنه صاحب الحطب فلا يضمنه جند ع وقوله الاشارة الى
تصحيحه (قوله ذكر بالأثر) أي غيره (قوله وأما البقوى وغيره الخ) أشار الى تصحيحه وكتب علمه خبره في الآثار (قوله ونسبته
اذ لم يجد الخ) أشار الى تصحيحه (قوله أنه عليه الزكشي) أي غيره وهو ظاهر (قوله فالتحذير الخ) أشار الى تصحيحه (قوله قال الأصل
ويشترط ان يقال الخ) جوابه أنه لا يشترط تساويم. ما في قولنا لا يمد وضعه لعدم انضباطه ما يقتضي اعتبارها ووجب المانع
السبب جميعا كالمصلحة من أنه لا يغير بمقتضى أحدهما وقلة حركته لا آخر وكتب أيضا على التصديق حصول الاشتراك فيما قبل

به الإنعام والانتقال من فعل أحدهما أو من فعل الآخر (قوله بأن عهدتها) المراد بأن عهدها الضامن لانه - بنحوه - قصر بأمرها
وحتى من تعجبها إذا بها ما عانت به غير تعجبهم وخرج بقوله الشارح من يؤمن بها لم يؤمن بها على ما تألفه وقد سئل القيني
وأمرنا لعاديه من أن الهرة تأتي تغلق بيت شخص أولاد الفئ ذك البتة ويهين ثم يردن إليه لاد وأمرها فإذا تألفن شيأ هل يعين من
فقد أراد أن يخائن على أحسن ذلك فأجاب لأصمات على من هن في داره ولا أحضان كانت هذه الموضع أحد من صاحب الدار وأ غيره
من فله أم لا يخائن على أحسن ذلك لأصمات على من هن في داره ولا أحضان كانت هذه الموضع أحد من صاحب الدار وأ غيره
فقد أراد أن يخائن على أحسن ذلك لأصمات على من هن في داره ولا أحضان كانت هذه الموضع أحد من صاحب الدار وأ غيره

(قوله بعد قوله عن اطلاق
 البقوى الخ: لكنه قال له
 اطلاق الاصحاب يقتضى
 انه لا فرق في عدم التسريح
 ما تعلقه المراجعة عند التسريح
 ثم اربابنا ان يكون التسريح
 مالا كمالا او من اسنجر على
 حفظه او اوردت عنده
 قال ابن رفاعه ولو ارجعنا
 سفر طران في حفظ لكتبها
 غير متدبرين في ارسالها
 بالنسبة الى المال الغير
 وبشهادة ان ما انا له

الضمان على الاقرب أو بعدد مائة الاصل فلا ضمان على السابق (ولو مؤدت الهرة للانلاف) بان
مؤدته ذات (عن مالكها) ما تلفته لغيره او لان مثلهما يبيرو بطوكف ومثلهما له الكهاتل
والرمانس أو أوجها (وكذا كل حيوان عاد) حكمه كذلك (ولا ضمان) لما تلفته (ان لم تعد ذلك)
الاعانة معضا الطعام بهللا بطها (ولو لك في الدفع عن حمام ونحوه هدر) اصابها ولو اخذت
حاجتها (عن جازقل انهم اوصرو بها التسلو اصرح به الاصل) ولا تقبل (اكتنر لوضارية) لا يمكن
الفرز عن شرها وبست الضارية كالفواس لا ضرر اتمها غرضه (وان كان دار عبك عقورا أو دابة
روح ودخاها (د ج) لا بذه ولم يعلم) بحال الكلب أو الغلبة فغضه الكلب أو رخته الغلبة (عن)
وان كان لا داخل يصير كالجور وضع يديه على عاتقه أو مؤده لا يخالف ما روي آخر الطرف الثالث
من الجبابات حيث شرب بعد الضمان لان ما هاتفي كلب الجار وما هاتفي كلب يعطى الكهاتل على بابها
وطور ثمة لم يظهر يمكن دفعه (أو) دخلها (بلاذن) أو أكلها بالخال (فلا ضمان لانه التمسب في هلاك
نفسه (والفواس الخس لا تعمم لولا ذلك أو ليدونها باختصاص) لعدم احترامها الا صر بقتلها والحق
الاعانة مؤدته بما ساعا كاللابة الذهب

أما قوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ** (الأنعام: ٨٠) فلهذا القول على ما ذهب إليه الجمهور من أن الممنون هو الذي آمن ولم يعمل الصالحات، فإنه لا ينافي بين أن يكون المؤمن ممنوناً في الدنيا، ولا ممنوناً في الآخرة، بل هو ممنون في الدنيا لأنه آمن ولم يعمل الصالحات، ولا ممنون في الآخرة لأنه آمن وعمل الصالحات. وهذا القول هو الذي ذهب إليه الجمهور من أن الممنون هو الذي آمن ولم يعمل الصالحات، فإنه لا ينافي بين أن يكون المؤمن ممنوناً في الدنيا، ولا ممنوناً في الآخرة، بل هو ممنون في الدنيا لأنه آمن ولم يعمل الصالحات، ولا ممنون في الآخرة لأنه آمن وعمل الصالحات.

(قوله وفرضت الزكاة) كانه معلوم (الح) فرضت الزكاة الطرف السنة الثانية ثم فرضت الزكاة المال (قوله وقيل سنة خمس) حزم الرازي في اوائل الحج بأنه سنة خمس (قوله ومع الراجح الاول) والراجح (قوله وفي المعاصي خلاف) فلا شاعرا على جواز عدة ولا خلاف في معتزلة والرافضيات على ذلك الاصل الفاسد من اتبع العقل وكتبوا بشيئا فقالوا كثيرا ما بانوا جميع من المعتزلة لا يتبعون ان صدور عنهم كبير اذلالا لله المجردة على المتابعة قبل البعثة ولا حكم العقل بانمتاعها اولدلالة جمعة عليه ايضا وقالوا كثيرا ما اعتزلة تمنع الكبرياء وان تاب سئلانهما فوجب القفزة فني عن اتباعه فثبوت هذه البعثة موعودهم من منع عن متابعتهم مطلقا سواء لم يكن ذلك منهم او كان كزنا لامهان وبخرا والاتباع وما منهم واستدلواهم بالصفحة لنفسه: ونحوها من المذاهب وقالت الرافضيات لا يجوز عليهم صغيرة ولا كبيرة لا بعد ولا سهوا ولا خطا في التاريل بل هم معززون عنها باسرها هائل الوحش فكيف بعد قوله وكذا من الصغار عند الحقيقة وقال القاضي حسين انه الصحيح من مذهب اصحابنا وقوله ان حزم في المال والفضل عن ابي بكر بن مجاهد واذا في بكر بن خويلد وقال انه الذي يدين الله به وعلى ذلك جرى المتأخرون كالقبلي ومن يأمرو وقال ابن عطية في تفسيره الذي اولئك هم معصومون من الجوع وذكريا حاصله (١٧٥) ان التوبة هي قوله صلى الله عليه وسلم اني

لا استغفر الله واقترب اليه في اليوم سبعين مرة توبة لغوية لرجوعه من كمال الى كمال بسبب نزاع علومه والحلقة على يالم يكن اعلم عليهم من قبل وقد اقر امام الحرمين في الارشاد المحققين على منع تصور المعصية بينهم (قوله وجوزوا ان تكون صدورهم عنهم سواء) لكن لا يصرون ولا يقرون بسبل ينهون فينتهون (قوله ووقفي نحى يوم الاثنين لاثني عشرة خلت من ربيع الاول الح) لا يستقيم ان يكون يوم الاثنين ثاني عشر وبيع الاول مع كون الوقفة بعرفة يوم الجمعة لا تقدر وقام الشهر ولا على تقصيرها على تقدير وقام بعضها وتقصر بعضها ان تحت كلها

بيت المقدس (ثم) أمر (بما) استقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بسنتين تقريبا (و) فرض (الزكاة) بعد الصوم وقيل قبله (ثم) فرض (الحج) سنة ست وقيل سنة خمس (ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الا لاجل اربع) سنة عشر (واعتمر او بعاد من) سنة اول الاسلام (من قتال الكفار) وامر بالاصبر على اذاهم قوله تعالى ان يكون في اموالكم الاية (ثم امره اذا ابتدأ به بقوله تعالى وقاتلوا) بيل الله الذين يقاتلونكم (ثم اجمع) له (ابتدأ في غير الاشهر الحرم) بقوله فاذا اقيم الاشرار الحرم الاية (ثم امره عطفًا) من غير تقيد بشرط ولا زمان بقوله واقتلوهم حيث تفترسهم (وذكر بعد هذا) قال الرازي ورواه الله صلى الله عليه وسلم قال ما كفر بالله نبي قط انتهى ومنه ما يجمع اجزاء خالف الروضة واختلفوا في انه هل كان قبل النبوة تبعه على دين ابراهيم ام نوح ام موسى ام يسى ام لم يزل من دين اجدتهم واقتار انه لا يجوز في ذلك بنى لعدم الدليل اه وصحح الواحدي الا انه جرى الى الشافعي واقتصر الرازي على نقله عن صاحب البيان (والا يباحصهم ومن قبل النبوة من الكافري) عقيم قبلها من (المعاصي خلاف) هم معصومون (بعد هاهنا الكبار) ومن كراما في بالرواية (وكذا) من (المعاصي) ولو سوا (عند المحققين) لكرامتهم على الله الى انهم معصومون من ههنا تاووا الظواهر الواردة فيها وجوزوا اكثر من صدور هاهنا وهو الاية الاية على اربعة كسرة فاقعة (وشرح من قبلنا ليس بشرع لنا) وان لم يرد شرعا يمنع ذلك الحكم قال في الرضوي بعده او بعون سنة واما بعد النبوة ثلاث عشرة سنة على الصحيح فيها ثم هاجر الى المدينة فقام اعشرا بالاجاع ودخله اضحى يوم الاثنين لاثني عشرة خلت من شهر وبيع الاول ووقفي نحى يوم الاثنين لاثني عشرة خلت من شهر وبيع الاول سنة احدى عشرة من الهجرة (الطرف الثاني في وجوب الجهاد وهو فرض كفاية) لا فرض عين والاعتصال المأهش وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين لا يذكروا فضل الجهادين على اقطاعه من وودع كالا الحسنى والمعاصي لا يوجبها في خبر العيصين من جهرا باقتدرا من خلطة في اهله بخيرة دغرا (ولو عمل) الجهاد بان امتنع كل

قد بشر ربيع الاول يوم الاحد وان هتفت فهو يوم الخميس وان ثم اثنان فهو يوم السبت وان نقص اثنان يوم الجمعة واجب عن اعترافه لمعجب الان سأل كلام النووي على الله عليه وسلم في ثلث عشرة لانه اذ انزلت ثنتا عشرة ثم في وقت بعد ذلك كان ذلك اليوم نحى يوم الاثنين لاثني عشرة وبيع الاول على تقدير وقام تلك الاشهر وبانه صحيح اذا اتفقت المطالع اياها اختلفت في دفعه يكون ذي القعدة قافضا قلنا كذا لا بد من ذلك (تبيينه) سأل صاحبنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث وستون سنورا في الضحى في يوم الاثنين سنة وجمعه الاخرى وهذا عندى اصح من حديث يعقوب قال ابن سعد انه ثبت الاقوال قال في الخادم ثبت في صحيح مسلم انه لم يذكر له ان يروى في رواية الاية بكة بعد البكة على ثلاث عشرة واوشر وخمس عشرة وقد جمع بين هذه الاقوال بان من قال بخمسة وستين ونصف سنة في رواية اخرى قال ثمانية وستين وهو المشهور اضعافا ومن قال سبعة اضعافا الكسور ومن قال ثنتين وستين فكل واحد على حد ما لم يكن في الاشياء نصف عمر الذي قبله (قوله العارفة الثاني في وجوب الجهاد الح) فرضه العام تولى في دولة ورواه في نسخة

فوقه بجرم السفر على مدون موسى بغير إذن غيره) لقوله صلى الله عليه وسلم بغير الله. وكل ذنب لا اله الا الله من ذنوبه من عليه والجهاد على الكفاية يفرض على مقدمي الكفاية (قوله وكالدون ولاه) فبما انظر) أشار الى تصحيحه (قوله بخلاف المعسر) قال الأذري لو كان موسرا يتابع كاسد لا يرغب فيه. فتدبروا بقدر ذلك هل قاله كالمعسر أو قال ليس له منه جزأه عن غناه عند تيسر البيع فيه نظر وكتب أيضا لا يخفى. لو كان موسرا باسطة كاسد لا يرغب فيها مشترا وبقرار ولا يجحد بشره هل يقال انه كالمعسر أو كالبس (قوله) الخ. به. بعضهم قدام قبل به (قوله بخلاف في الغائب الخ) قال الأذري يظهر انه لو كان المال الغائب عقارا مؤمن عليه انتفاءه يكتفى به لا انتفاءه في بيعه وقضائه الدين منه كالمال الحاضر. وقوله ونظروا انه لو كان الخ أشار الى تصحيحه (قوله أصوله المسلمين) ظاهر كلامهم اعتبارهم بالسلام فهو الذي يتعلق عليه الأحكام ولكن لو علم الولد نفاقه ما جاز سفر الجهاد بغير إذنه وأولو كآباء. ما ين في الظاهر نص عليه في الام وهو الرابع (فرع) هـ لو كان الولد مالا كالأبوان حران قال الماوردي فلا اعتبار (١٧٧) بإذن السيد ومعه مدونه. ما وان كان معصرا مستدانا السيد

والابوين فان أذنوا جميعا جاهدوا ولا خلاف قوله قال الماوردي فلا اعتبار الخ أشار الى تصحيحه (قوله) لا طلب العلم ولو لم يتبين ينشئ ما إذا كانت نفقة الابوين أو أحدهما لازمة له فوجب استئذانهما الا أن ينشئ في الاتفاق عليهما من مال حاضر صرح به الماوردي قال البلقيني وقضائه لو كان الفرع يجب نفقته على الاصل لم يجزه أن يسافر الا بإذنه أن كان الفرس أهلا لاذن وأن يستنوب في الاتفاق عليه من مال حاضر ثم ذكر ان القياس انما إذا أدته نفقة ذلك اليوم وسافر بقية كان

البحر هـ (فرع بجرم السفر على مدون موسى بغير إذن غيره) أي الهاتن مسلما كان أو فسادا كالدون وله فيه انظر لانه المطالب (ولغيرهم منه) من السفر لوجه مطالبته وجبهه ان امتنع بخلاف المعسر (ولأنه) من السفر (قد حلل الدين ولو) كان سفره (في خطر لا جاهد وركوب البحر) فلا مطالبة في الحذل (فان وكل) الموسر (من يقضي) أي الدين (من مال) له (حاضر لا غائب) الخ (رجوع) للسفر لان الهاتن يصل الى حقه في الحال بخلافه في الغائب لانه قد لا يصل هـ (فرع بشرط لجواز الخروج للجهاد وجب له الخروج على) ج (الفرع اذن سائر) أي جميع (أصوله المسلمين ولو وجد الاقرب) منهم واذن سواء كانوا أسرا أم أرقاه ذكروا أو أمانا لان بهم متعين عليه وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال مستأنفه في الجهاد أح والذان قال نعم قال عنهم ما جاهد بخلاف ج الفرض لانه فرض عين وفي تأخيرها خطر القوات وأيسر فوقه كالخروج في سفر الجهاد والعمر في ذلك كالحج (لاطلب العلم) أي لا بشرط لجواز الخروج مع العلم اذ منهم (ولو لم يتبين) طلب العلم لانه ان تعين فكفر الحج بل أولى لان الحج على التبرأ أو كان فرض كفاية فلا يلزم على المكفر وجبهه بعد ولاه بالخروج يدفع الاثم عن نفسه كالخروج المتعين عليه وقارن السفر له يعلم خطره (وكذا) لا بشرط له ذلك (ولو وجد) أي طلب العلم بان وجد من يتعلم في البلاد الذي هو فيه (لكن توفيق يادق توفيق أو ارشاد) من استأذ أو غيرهما كالأشراط لجواز الخروج لا تخافه أن لا يتمكن منها بله بل اكتفى بتوفيق يادق توفيق أو ارشاد وقدره الرافعي الخارج وحده بالرشد قال الأذري وينبغي أن لا يكون امر دجلا يخشى عليه (ولا) بشرط اذ منهم الخروج (السفر القبر ولو بعد) كبلالة علم معايشه وبطهر أمره (الا) الخروج (لو كره) بحر وباديه (مطلوب) فشرط ذلك للتمتع لمعني البحر والشقة (والوالد الكافر) فبما ذكر (كالمسلم) لذلك (الذي الجهاد) لتسمة فيه لأهل دينه (والزريق كالحجر) لشموعه ما ذكر وهذا ما نقله علماء عصر مع ان الحار يصح به فيما سمي بحمل عليه ما في الكلام السابق شامل لهما معا هـ (فرع) هـ ولو (رجع) الولد أو الفرس عن الاذن هـ (أو أسلمه الكافر) ولم يكن اذنه له وعلم هو بالحال (فذهب الرجوع) من القتال الى الجهاد والم بالابتداء لكن فيه الشافعي في الخبرين بأن أمر الاصل فرعه بعد اعلام بالرجوع

(٢٣) - (استنى المطالب) - (وابع) أشار الى تصحيحه وكذا قوله ثم ذكر ان القياس الخ (قوله وقد اذ الرافعي الخ) جرحه بالرشد أشار الى تصحيحه وكتب عليه قال الأذري ولا وجه للاختلافه وتعين بأدنه لا يكون أمر دجلا الخ (قوله قال الأذري) ينبغي أن لا يكون امر دجلا الخ أشار الى تصحيحه وكتب ثم أرفق في قارن قضائين من أئمة الحنفية ان لا يبيعن الأمراء الحسن الصورة من الخروج اعطى المذون للمخفى وماله ظاهر بل متعين (قوله) لتسمة له لأهل دينه فلا يشرأذنه ولا يهيم (قوله والزريق كالحجر) فمتعين سفر الجهاد وغيره اذنه سده لا أنه به قاله الرافعي والماوردي قالوا لبعض استئذان الابوين بما فيهم من الحرية والسيد بما فيهم الرق (قوله) لكن فيه الشافعي أشار الى تصحيحه وكتب عليه لفظ السالم ولا تشار أو كانا كافر من أسلموا ومنعوا من الفقه فله حمانته وصارعة بعد الفروا في أسلموا أمره بالرجوع عه. مرة البسيط أو أسلموا لم يندفع من وهذا العبارة ناصتة على ان لا يجب الرجوع بمجرد اعلامه وانما يجب منع مح. ودلا خلفه ان منع أحد الابوين أو اسلمه منهم أو اسلمهما

(قوله ومن شرع في صلواته جنازة لزمه الانعام) هي كلامه صلاتين - بعبارة الصلاة عليه او غسله لاجل جنازته ما يتعلق به او كتب أيضا الفصل وسائر الصغرى كذلك (قوله لا علم وان) (١٧٨) آتس الردية) وكذا سائر فروض الكفاية بغير ما مر (قوله لان كل مسألة مطالبة

برأسمائة قطع من غيرها) فان قيل ان هذا التعليق يقتضي وجوب الاستمرار في تعلم المسئلة الواحدة بعد الشروع فيه وما خلا فهم يتألفه قل المراد بغير العلم تحصل علم ما تضمنته الله من الاحكام اذ هي المبتدئة بالادلة في العلم فلا يفتق الشروع فيه بأقل من علم حكم مسئلة واحدة فلم يحصل له ذلك فهو لم يشرع بعد واعراضه بعد تصور الموضوع والمعمول والرتود في الحكم اعراض قبل الشروع لا بعده (قوله قال الاذرى والفتاوى لم اعلمه الخ) ما قلته منوع فان الاذرى مجبوبة على وجه غير محتاجة الى كشفها عليه (قوله وبتعين عليهم بدخول الكفار) هل

الخوف من الدخول كخوف الدخول وجهان ومنشأ الخلاف ان المتصرف على الزوال كان اقل أم لا قال شيخنا يظهر انه ان غلب على الفتن دخواهم انهم يخرجوا للقتال فهو بمنزلة الدخول كما (قوله ولا جرح لسد على رقبته) ولا زوج على زوجته ولا أصل على فرع ولا دأى على مدنيته لانه تنال الدفاع عن الدين لاقتال غير وفاء كل مطبق

ومثله ما يوجد عليه من قلايا ثم يستمر السفر عند سكوت الأصل والذات وبقاؤه ما مضى ابتداء السفر بأنه يقتضي الدوام بالافتقار الى ابتداء هذا كله (قوله الشروع) في القتال (ان آمن في طريقه) على نفسه وما له ونحوهما (ولم تنكسر قلوب المسلمين) وجوبه على من جرح الامام يجعل والا فلا يلزمه الوجوع بل لا يجوز (ولو امكنه الاقامة عند الخوف يوضع) في طريقه (لزمه) الاقامة - حتى يرجع الجيش للحصول فرض الرابع من عدم حضور القتال وان لم يمكنه الاقامة ولا الوجوع فلا المضي مع الجيش لكن يتوقف هناك القتل نص على الشافعي في الام (ولو شرع في القتال) بان التي الصفات (حرم) عليه (الرجوع ولو تخرج بلاذن) لو جوب المصاراة لقوله تعالى اذا قاتلتم في سبيل الله فادعوا الى الانصراف بشئ من أمر القتال وقيل لا يجوز ذلك اذا تخرج بلاذن والرجوع من زيادته (ودرجع العبد اذا خرج بلاذن) من سبه (قوله الشروع في القتال واجبو بعده مستحب) وانما يجب عليه الثبات بعده لانه ليس من أهل الجهاد (فرع) لو (مرض) من خرج للجهاد (أو هرج) عر جانيه (أو تفرغ زادته) الانصراف ولين الوتعة) لانه لا يمكنه القتال هذا (ان لم يورث) انصرافه من الوتعة (فشلا) في المسلمين والاحرام انصرافه منها وعليه يحمل إطلاق نص الام على أنه ليس له الانصراف منها فنقول لا انشوى ان هذا التقيد ضعف مردود والحق الأصل هنا ان العادة بتألف الادور كرفيه كلاما مردودا عما ذكر في الباب الثاني فتركه المصنف لذكره على السواب (وليس) ندبا لانصرافه من الوتعة فليس أوجبه (الفتوى) أو انصرف الى مكان ايز وله غيره هذا من زيادته هنا ولو قال لا ينوي الفرار كان أولى (فان) انصرف لعذر كتنفسه اذ لم (زال العذر قبل فراق دار الحرب لا بعد ملزمه الرجوع) للجهاد (ومن شرع في صلواته جنازة لزمه الانعام) له الا انه في حكم الحيلة الواحدة وقد علق الفرض بعين العمل الشروع فيه بدخول انصرافه من الوتعة (كالتفان) فانه يلزم من شرع فيه انعامه بغير انصرافه منه اذا علق منه التفتد وكسرت قلوب المسلمين لان شرع في تعلم (علم) فلا يلزمه انعامه (وان آتس) من نفسه (الرد) فيقتل ان الشروع لا يغير حكم الشروع فيه قال الاول كل مسألة مطالبة برأسمائة قطع من غيرها وليست العلوم كالحصول الواحدة بخلاف الجهاد ونحوه قال الاذرى والفتاوى لم اعلمه لانه ليس بفرض عظيم ولو شرع لكل شاعر في علم الشريعة لاعتراض عنه لادى ذلك الى اضاغة العلم

وأضافان تركه كعدمه على حق الاورين وصاحب الدين والسيد (قوله كما صرح به ما الاصل)

في

في الوجوب (المركوب) أي وجوده (للإبد) دون لا قرب كإلى الحج وبشرط فيه (الزاد) أي وجوده
 (المعصية) من الإبد والقرب فلا استقلال بغير زاد ولا معنى لازماً لهم الخروج مع العلم بأنهم سبيل كون
 (الوقوع) أي السلوك (ولم يكن ثمانين الدفع) عن أنفسهم (وقوعه) الاسر والقتل وأمنت المرأة
 أثناء الأذى الباقى الخال (لأنهم) (جاء) لهم (الاستسلام) لأن المكافأة حينئذ استحال للقتل والاسر
 يحصل بمعنا خلاص (والا) بأن لم تأمن المرأة ذلك (فدخيل لها الاستسلام) بل يلزمه الدفع (ولوقلت)
 أن من أكره على الزنا لاعتله المأواه فندفع القتل واصل أفرد مسألة المرأة على حديثها وها نحن تم قال
 ما خلفنا كانت تأمن من ذلك حاله الاسر فيجعل أنه يحل لها الاستسلام حالاً ثم ندفع إذا أريد من ذلك
 (الوقوع) أي الكفار (على خواب) أو ما دلوا به مداعن الاوطان (من حدود) دار (الاسلام تعين دفعهم)
 بل هو ادوار بلاد الاسلام (وكذا الاسر واهلها وأمكن تخليصه) منهم بأن رجونا (تعين جهادهم) وإن لم
 دخلوا داراً لأن حرمته الم اعظم من حرمه دارهم الجارية فذكو العاني فإن لم يمكن تخليصه بأن لم فرجه
 أين جهادهم بل ينظر لغيره وروى كرتي التنبية وغيره أنه يلزمنا فلنمن أسرن من الفهمين (ولا يتأرع
 الاحكام) والمواظقة (الى) دفع (ملك) منهم (عظيم) شوكته (دخل أطراف البلاد) أي بلادنا
 فمن عظم الخطر (الطرف الثالث) فبعد الجهاد من فرض الكفایات وهي كثيرة كفضل الميت
 وتصفته وغير ذلك مما ذكر في أبوابها) كمالات الميت ودفنه وصلاة الجماعة وهي أمومية تتعلق بها
 مصالح دينية وأدوية لا يتعلم الامر الا بمصالحها وطلب الشارع تحصيلها لئلا يمتنع كل احد بخلاف
 فرضه فإن كل واحد طلب منه تحصيله (وعلى الامام ان يصب محبة يا باهر بالامر وفو ينهى عن
 الشكر) وان كان لا يتبعه بالذهب قال في الاصل والمراد منه الامر واجبات الشرع والنهي عن
 محرمة (فيعين عايد الامر بصلاطه) اذا اجتمعت شروطها (وكذا) بصلاة (العد) وان
 تلتزم استقلال الامر بالامر وفو الامر بالاطاعة لاسبابها كان شعارا لها كذا في الروض مع جمها
 عليها بامرنا فادوجب بانه ذكر أو موضوع الاجماع ثم ذكر موضع الخلاف ويحجب أعيان الثاني
 حاضر بالفتن وتقول الامام معظم الفقهاء على ان الامر بالامر وفو في السجدة مستحب محله في غير الفتنة
 ولا يخص الوالي غيره ولهذا الأمر الامام بصلاطه لا استغناء أو بصومعه وأجبا (ولا يامر بالخافين)
 في القلب (بما يجوزوه) بخلاف قول الرفع على لغتكين عبارة لا اصل على الإيجوز بترك الواو (ولا
 ينههم عما روى فرض عليهم) أو سنة لهم (وبامر) المسلمين (بالحفاظة على المراض) والسنن
 (والضعف) عليهم (في تأخيرها والوقت) باختلاف العلماء في نضل تأخيرها (وبامر فيها)
 الأولى بما كافي نسخة (بمن نفعه كمدارة سور البلد وسريه ومعونة المحتاجين) من أبناء السبيل وغيرهم
 ويصحب (من يثبت المال) ان كان فيمال (والا فقل من له مكنته) أي قدرة على ذلك (وينهى
 الرمن عن مطالع الغريم ان استعدي) أي استعد الغريم عليه ولو قبل بانه ينهه من حيث المعصية وإن لم
 يستعمل يكن بعيدا (وينهى) (الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال) لانه موضع ريب
 يشكر بسوية وله ان كانت صراحتا فصناع مواقف الرب وان كانت أجنبية فغف الله في الخلوة
 معهن بخلاف ما لو وجد معها في طريق بطرقة الناس (وبامر بشكاخ الكفاه) أي انكاحهم (وابناه
 المصدق الرقي بالمالكين وتصدقها بهم) والمأمور بالأول الاولاد وبالثاني النساء وبالثالث السادة
 وبالأربع أصحاب البهائم من لازم الامر بمعدها الامر بان لا يستعملوها في إطلاق المصريح في الاصل
 (وليس) هو (من أهله) ويشهر امره لثلاثة بقره (د) يشكر (على من أسرق) صلاة (جمهورية
 أو روق الأذان وعكسهما) بأن يشكر على من جهر في سرية أو نقص من الأذان (ولا يطالب) أحدا
 (بغزوى) عبارة الاصل ولا يشكر في حق الآدميين كشكر الشخص في جدار جاره (قبيل

قوله وأمنت المرأة امتداد
 الايدي الخ قال الاذرى
 الظاهر ان الامر بالجبل
 وغير محكمه في ذلك اذا علم
 انه يقصد بالفاحش
 الحال والمآل حكم المرأة
 وأدى وقوله الظاهر الخ
 أشار الى تحصيله قوله ثم
 قال ما خلفنا كانت تأمن
 الخ أشار الى تحصيله
 وكتب عليه قد سئلها كلام
 المصنف ونقل الزركشي
 ترجمه عن الجارى فقال
 في الإيضاح انه الأصح لان
 الفاحشة موهومة والقتل
 معلوم وعن البسيط ان
 الظاهر المنع قوله وأجيب
 بانه ذكر أو موضوع
 الاجماع الخ قال الاذرى
 فيه نظر والظاهر ان
 الوجهين مبنيان على انها
 فرض كفاية أو سنة فيكون
 المذهب عدم الوجوب وعلى
 المذهب تنديد قال اذا أمر
 الامام بها وجب استئثار
 أمره وان قلنا انها سنة كما
 ساق في العموم للاستغناء
 قوله ويجب أيضا بان
 الثاني خاص بالفتنة أي
 من حيث الولاية

(قوله أو الصبي واحد لا تعلق) هذا هو الاصح (قوله وأجيب بان الحد ليس من باب انكار المنكر الخ) فبدا الشئ من ذلك في وقايد المسئلة بما روى السائل فقال من أين سأنتقل في غير خمسة عشر وعسا الانكار عليه وان اعتقد تحمله لم يجز الانكار عليه الا ان يكون أخذ الحال ضعفاً انتقص (١٨٠) الاحكام بطلان في الشرع ولا ينقض الانكارة بالحد ولا ذلك كمن يناظر به بالاباحة

معتقد المذهب على ما ذهب عليه الانكار وان لم يعتقد غير مما لا تعلق لا يرتد الى احتياجه من غير توجع ولا انكاره وبذلك صرح الماوردي في الاحكام السلطانية (قوله ومن فرض الكفاية احياء الكعبة الخ) يستخرج من ظاهر الشرح ان علم وقال النووي في اضافته ولا يشترط اعداد المصلين لهذا الغرض فترخص بخصوص بل الغرض ان يوجد بها في الجملة من بعض المكافين في كل سنة هـ (تنبيه) قال البلقيني قد اشترى عند بعض المتأخرين اشكال في الجرح بينه ذابوبين الطلوع بالخ من جهة ان احياء الكعبة بالخ من فرض الكفالات فكل وقد يجوز كل سنة للخ فهم يجوزون الكعبة في كل عام فرض الاسلام كان عليه فرض العسبن كان فافترض العسبن ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان فافترض الكعبة فلا تنسوخ في الطلوع وجواب هذا الاشكال ان هذا جهتين من جهتين جهة الطلوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهة فرض الكفاية من حيث

الاستعداد من ذي الحق عليه (ولا يجس) ولا يضرب (لا يذوق) عبارة عن الاصل وينكر (على القضاة ان يجبروا) عن القصور (او تضروا) في النظر في الخصوصات (وعلى ائمة المساجد المروية ان يقرروا) الصلاة كما اشكر على الله عو لم على ما ذكرك (وبمعنى ان يكون من معاملة النساء لما عصى فيها من الفساد (ولا يخص الامر بالمعروف) والنهي عن المنكر (بمعنى القول بسل عليه) أي على كل مكلف (ان يامر) وينهى (وان علم) بالعادة (انه لا يذوق) فان الذكري تنفع المؤمنين فلا يسطر ذلك عن المكلف بهذا العلم لعدم خبر من رأى منكر اذ غيره به فان لم يستطع فليأمره فان لم يستطع فليقله ولا يشترط في الامر والانهي كونه لا يامره به بجنباً ما ينهى عنه (بل علمه ان يامر) وينهى (نفسه وغيره) فان اختلف احد هذه المبادئ الاخر ولا يامر وينهى في دقائق الامور من اقوال الرعايا لاعتقادهما لاجتماعها (الاعمال) فليس للعوام ذلك وخرج دقائق الاعمال والظواهر كالصيام والصلاة والزنا وشرب الخمر فاعلموا وغيرهم الامر والنهي فيها (ولا ينكر) الا ان يجمعوا عابسه) أي على انكاره لاما لا يختلف فيه الا ان يرى المفاعل شرعاً على كل منعه من باب الصبي واحد ولا يطلع ولا يلم على المحل واستشكل عدم الانكار اذا لم ير المفاعل شرعاً بعدد المعنى بشر به فلا بد من الانكار بالفعل ابلغ منه بالقول واجيب بان الحد ليس من باب انكار المنكر لان الحق لم يطلع منكره والحد لا يفيد معصيته وله ولا ينكر عليه الثاني بالقول كما ينكر على المالك استعمال الماء القليل اذا وقع فيه نجاسة لم تغيره كما صرح به الغزالي في الاحياء وانما هذه اذ ارفع اليه لان الحار كجيب عليه ان يحكم بما أدى اليه اجتماعه ويجاب ايضا بان أدلة عدم تحرير النذوب واجبة وقد ارفق بين حد الشرع وعدم حد الوطأ في نكاح بالادى (لكن ان نذب) على جهة النصيحة (الى الخروج من الخلاف برفق حسن ان يقع في خلاف آخر ورك) أي وفي ترك (مسئلة ثانية) لانتفاء العلم على احتجاب الخروج من الخلاف حديث (وليس للمعصية المتجدد) أو الما قبل كاهم بالادى (حل الناس على مذهبه) لما روى زك الخلفاء بين الصابغ والناهي في الفروع ولا ينكر اذ على غير معتد فيه وانما ينكرون ما خالف نصاً واجبا عاوة بما جلياً (والانكار) للمعصية استخدام من غير السابق (يكون بالذقان) عجزاً بالناس (فليه أن يغيره بكل وجه أمكنه ولا يكتفي الوطأ لمن أمكنه ان يذهب اليه لكرهه القلبين) عجزاً على النهي باللسان (و يرفق) في التفسير (بمن يخاف شره) وبالجملة فان ذلك ادعى الى قبول قوله وازالة المنكر (ويستعين عليه) بغيره (ان يخاف فتنة) من اظهار سلاح وسر ولم يكنه للاستقلال (فان عجز) عنه (رفع ذلك الى الوالي فان عجز) عنه (أنكره عليه وليس له) أي سلك من الامر والنهي (التجسس) والاعتصام بالدور بالظنون) بل ان رأى شيئا غيره (فان أخبره بغيره) أي (الخنفي) بمنكره انتهاك حرمة بطون نذركها كالزنا والقتل) بان أشعر ان حلالها بأساً أثبت في ما هو بخصوص ليقوله (انقصه المار) وتجسس وجوباً فبعبه بذلك أولى من تغيير أصله فلا عن الماوردي بالجواز (والا) بان لم يكن في انتهاك حرمة (فلا) انقام ولا تجسس كما (ولا يسطر الامر بالمعروف) والنهي عن المنكر عن القاتل هما (الاعرف) منها (على نفسه أو ماله) أو حضوره أو بغيره (أو) الخوف (مفسدة في غيره أكثر من مفسدة المنكر الواقع) أو غلب على ظن ان المتركب يرتد به فغيره معتاداً كما أشار اليه الغزالي في الاحياء كاملاً

• فصل من فرض الكفاية احياء الكعبة والمواقف • التي هناك (بالجاء والعمرة كل سنة) مرة فلا يقال غير ان وجوب الاحياء لا يستلزم كون العبادة تفرق لأن الواجب المتعين قد يمتد بما بالندوب كالعمرة المقتضية في الوضوء فتسفل في الثانية أو التلويح للملحدين في الحيدتين يحصل بغير الواسع الاسترجاع واداسطة الواجب المعين بفعل المندوب في فرض الكفاية أولى ولهذا لا يفتي

فلا يجوز للمكلفين من أهل العمى (قوله إذا اختل بيت المال) بأن لم يكن قد مال أو قد نزل الوصول اليه (قوله ولم تنف الصدقات الواجبة) أو النذور أو الأوقاف أو الوصية (قوله والمستأمنين) أي والمعاهد ونحو ذلك الكفار منها أن يكونوا مستأجرين للعمل فيها (قوله بما زاد على كتابة سنة) وإن اعتبرنا العمر الغالب في الزكاة كتب (١٨١) شيخنا المبالغة لا طعام المضطر من فلا

يعتبر من قبل، يكفي ما زاد على الحاجة الحالية (قوله ترجع الأول) ووجه الاستوى والأدنى والاصح الثاني والفرق بين مثلثا ومثلثا الأربعة واضح (قوله ومنها الصناعات والحرف) وعلى محل حديث اختلاف أمتي رخصة ثلاث (قوله ومنها فتح محل الشهادة) بشرط لكون تحمل الشهادة فرض كتابة حضور المحتمل فإن عدله فالاصح المنع الآن بكون الداعي قاض أو معذور بمرض أو نحو (قوله لاسر) ولقوله تعالى فلا تنفرن من كل فرقة الآية ونحوها النفقة في الدين حق على كل مسلم وداو أو نعيم وروى ابن ماجه طلب العلم فرضه على كل مسلم (قوله والأدوية) السقوط من حيث الفتوى أشار إلى تصحيحه وكتب أيضا لا يستغنى عن الغيبة المفترضة بالقاضي المنصوب في الناحية فان القاضي يراجع البعند التداوي والتنازع والفتية ورجع إلى السلم في جميع أحواله العارضة له مما يعين عليه عمله (قوله يجوز على التوغل فيه) أو على

فلا يكتفي اجتماعهما بالاعتكاف والصلاة ولا بالعمرة كافاه التوخي إذا لم يحصل به قصد الحج بذلك لان المقصود بالأطعم من الكفاية الحج فكلها حياضها ذكر العمرة من زبانه على الرخصة فيجب الاتيان في كل سنة وعمره (والمواصلة) لهم (اطعام الحاجم وستره العاري) منهم ونحوهما (عما زاد على كفاية سنة) لغيره الجاري اطعموا الجائع وفكروا العاني وتغير الصنف بالعاري أولى من تغيير ماله بالعور لان الحكم لا يختص بما قال في الأصل وهل يكفي سد الضرورة أم يجب تمام الكفاية التزويج من غير نظر في النفقة في وجهان ونفسه قوله في الأطعمة أن ذلك على القولين فيم إذا وجد المضطر الميتة ترجع الأول قال الأول نوى وما ذكره من وجوب المواصلة بما زاد على كفاية سنة ذكر في الأطعمة ما يتخلسه فاه قال يجب اطعام المضطر وإن كان يحتاجه في نافي الحال وأجيب بأنه لا مخالفة فان ذلك في المضطر وهذا في المحتاج غير المضطر (ومنها) أي فرض الكفاية (الصناعات والحرف) كالبيع والبيع والحرفة والحجارة والكنس (لكن النفوس مجبولة على القيام بها) فلا يحتاج إلى حث عليها وتغيب فيها والحرف والصناعات ذكره الجمهور في معانها عليها كعطاف رخصة على صلوات في قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وقال الزركشي الصناعات هي المعالجات كالخياطة والتجارة والحرف وإن كانت تأتي على ذلك فتعلق على فاعل من يتخذ صنعا أو يدولهم ولا يعمل فهي أعم (ومنها تحمل الشهادات) وأدوها وأمانة القضاء على استيفاء الحقوق ليس الحاجة إليها (فضل القيام بأعمال الشرع) من تفسير حديث ونفسه على ما في الوصية (والإتيان فيها إلى درجة التزويج والنفقة) كتاب في أدب القضاء (فرض كفاية) لاسر وقوله تعالى فلا تنفرن من كل فرقة منهم طائفة مما يفتنوا في الدين (وذلك) أي القيام بما ذكره واجب (على كل مسلم) كل مكلف حر ذكره وأدب القوت) والسر ما يتغيره (ليس بيلد) فلا يجب على أحد ادهم (وفي) سقوط ذلك بشام (البدو والمرأة) به (تردد) أي وجهان لانهما أهل الفتوى دون القضاء لاجتماع السقوط من حيث الفتوى (دراهم) ذلك (الفاقد) كبره (ولا يسقط به) لانه لا تقبل فتوا ولا قضاء (ومن فرض الكفاية عدم الكلام) أي تعلم (لرد المبتدعة) وما نص عليه الشافعي من تحريم الاستغفاله محمول على التوغل فيه قال الامام ولوقى الناس على ما كانوا عليه في صفوة الاسلام لما أوجبنا الاستغفاله كالم يستغل به العبادة (ويتعين) على المكلف (السعي في إزالة شبهة أو رثا) أي أدخلها (غلبه) وذلك بان يعرف أدلة العقول (ومنها العلب) المحتاج اليه المعالجة لا بدان (والحساب) المحتاج اليه (لنفسه والمال) (والمصالح والمعاملات) وأصول الفقه والنحو والفتوى والتصريف وأعمال وأحوال الجرح والتعديل واختلاف العلماء واتفاقهم والتعلم) لما يجب تعلمه (والاقتناء) وقوله (فرض كفاية) لاحاجة اليه (فإن احتج في التعليم إلى جماعة منهم وجب لكل مسافة قصر منتهى) للاحتياج المستغنى إلى طعامه وفرق بين توهم لا يجوز إخلاء مسافة العدوى عن قاض بكثرة طعومنا وذكره في اليوم الواحد من كثير يتخالف الاستغناء في الواجبات (ولو لم يفت) للفتي (وهذا من يفتي) وهو عدل (لما يأم) فلا يلزمه الاقتناء قال في الرضوي يفتي أن يكون العلم كمالا لا يتعدى يعرف من هذا وبين نظيره من أولياء النكاح والشهود بيان لزوم هذا فيه مخرج ومضعة بكثرة الواقع بخلافه ثم قال في الرضوة ويستحب الرق بالتعلم والمستغنى (ويتعين من علو أهر العلم)

التصديق والدين والفاقر من تحصيل الدين والفاقد إلى إقادة قائد المسلمين والخائف فيما لا يفتقر اليه من غوامض المتكلمين والا فكتب بقوله المنع مما هو أمثل الواجب وأن ساس المشروعة (قوله لاجابة اليه) هو خبر (قوله والتعليم والاقتناء) أي كل منهما فرض كفاية

(قوله وصرح الأستاذ أو اسحق الأسفرائيني والامام وأبو وغيره بأنه أفضل من فرض العين لأن ذلك المصالح الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع والتبادر إلى الأذهان وإن لم يتعرض فيه فبما علمت أن فرض العين أفضل لشدة اعتنا الشارع بقصد حصوله من كل مكان في الغلب والمعارض هذه الدلائل الأولى أشار المصنف إلى النظر فيه بقوله رحمه الله وقال السكاكيني في شيء كان مراده أنه لم يقف على كل كلام الأشعة صريحاً ولا قد توقف في كلام الشافعي ولا صاحب ما يذله عليه فقد قال إن قطع العارفين فرض أصلنا لجنازة متكرره وعالم بأنه لا يحسن ترك فرض العين بفرض الكفاية كما ذكره الرافعي وغيره في الكلام على الطواف ونص الامام أن كان في طواف الأضحية فاقبض الصلاة أحببت أن يصلي مع الناس (١٨٢) ثم بعد ذلك طوافه وبني عليه وإن شئت فوات التوراة الفير أو صرحت جنازة فلا أحب

تلك الطواف لشيء من ذلك إلا بقطع فرضه لغيره وأفرض كفاية اه وهذا

التعليل كالصريح في أن فرض العين أفضل وقال الرافعي واجتمع جنازة

وجعة وإن الوقت قد مضى الجمعة على المذهب وقال فبين عليه دين حال ليس له

أن يخرج في سفر الجهاد إلا بآذنه وكيف يجوز أن يترك الفرض المعين عليه ويستعمل فرض الكفاية

قال الزركشي وكل هذا مرد الخلاص أن خلق أن القيام بفرض الكفاية أفضل

من القيام بفرض العين من جهة استعمال المخرج عن الامتناع والعمل بالمعدي

أفضل من العاصرون هذا ليس هو الذي منقح الولد من جهة الاسلام على الصحيح

بخلاف الجاهلية لا يجوز الامتناع لأن رضاهما فرض عين والجهاد فرض كفاية وفرض العين مقدم

اه وكتب أيضاً وأما إذا ذكره الشنصان في باب الكسوف من أنه لو اجتمع جنازة وجمعة وصار الوقت قد مضى الجمعة

فالتقديم فيه انما هو لحرف الفوات لا لا يفضل بتقديم الجنازة إذ المضي الوقت وكذلك تقديم انعقاد الفريضة على الصلاة في صائم لا يمكن منه إلا بالانظار انما هو لحرف الفوات ولا دلالة في التقديم لحرف الفوات على التفضل في تقديم الفريضة على الفوات

كالكسوف مع المكتوبة التاسعة الوقت إذ خفف الانحلال اه وقال ابن رجب الحنبلي في كتاب لطائف المعارف أن فرض الاصل أفضل من فرض الكفاية عند جمهور العلماء (فصل ابتداء السلام) (قوله وعلى كل مسلم مكان) أي فلا ينزل على الجنون والسكران (قوله حتى على الصبي) يعني أن يستثنى ما إذا كان الصبي وضياً بحيث يمشي منه الاقننان كالشابة الاجنبية (قوله كفاية) أي مؤكلاً (قوله حتى تستأنسوا) أي تستأنسوا فترى به

التي يجب تعلمها (للاقتضاء) تعلم (ما يحتاج) اليه (لازمة فرائض الدين) كاركان الصلاة والصيام وشروطهما (لأن من لا يعلمها لا يمكنه إقامة ذلك وقوله لا فائقة امرؤ مع عطفه على من تطوهر وأجبر دور عطفه على من تطوهر وبجارية الأصل وإنما يتعين تعلم الاحكام الفاخر ندون الفرائض والمسائل التي لاتتم بها البلوى (ولما يجب تعلمه) أي ما يحتاج اليه (لازمة الفرائض) (بعد الوجوب) لها (وكذا قبله ان لم يكن منه) أي من تعلمه (بعد دخول الوقت مع الفعل) كالحج السبي إلى الجمعة قبل الوقت على من يعلمه (د) كاركان وشروط (الحج وتعلمه) أي الحج أي أركانه وشروطه (على الفرائض) كالحج (د) كاركان وشروط (الزكاة من ملأ ملأ) فيعين عليه تعلم ظاهر ما يحتاج اليه فيها (ولو كان هناك) (ساع) كفيها لمراد قد يجب عليه ما لا يعلمه الساعي (وأحكام) أي وكما تكلم (البيع والقراض ان تاجر) أي ان أراد ان يبيع ويتاجر فيعين على من يريد بيع الخبز ان يعلم أنه لا يجوز بيعه بغيره بالبر ولا بدينه وعلى من يريد الصرف ان يعلم أنه لا يجوز بيع درهم بدرهمين (وتعلمه) (وتعلمه) (امراض القلب) وحدودها وأسبابها (كالغسل والراه) فان رزق شخص قايماً سلمه ما يملكه (د) يتعين (اعتقاده وادوية الكتاب والسنة وما علمه) أي تعلمه (الفلسفة والشعر والنحو) والزميل وعلم الطبائين والصبر غرام والشعر) أي تعلمه (سبح ان لم يكن فيه) مخفف أو حث على شئ وان حث على الغزل والبطالة كرهه فرع يأتى بتعليل فرض الكفاية) كل (من علم) بتعلمه (وقد فعله) القيام به وان بعد عن العمل (وكذا) يأتى (قريب) منه (للمعلم) به (لتقصير) في البحث عنه قال الامام ويختلف هذا بكونه للبدن غيره (وان أقامه بالبيع فكلمهم) وفرض الكفاية (وان ترتبوا) في أدائه لأثره لبعضهم على بعض من حيث الوجوب والنواب والامتنان نصل الفرض (ولما قام به ضربة على القائم بفرض العين) وصرح الأستاذ أو اسحق الأسفرائيني والامام وأبو وغيرهم بأنه أفضل من فرض العين (لأن ذلك) أي القائم بفرض العين (اسقطا المخرج عن نفسه وهذا) أي القائم بفرض الكفاية (اسقطا المخرج عنه وعن الامة) ولأن ذلك لو ترك الفرض اختص بالامتنان وهذا لو تركه المأمور لا يستبعد ذلك فقد صرحوا بان السنة قد تكون أفضل من الواجب فلا يبعد تفضيل فرض الكفاية على فرض العين لما ذكر

• (فصل ابتداء السلام) • على كل مسلم (حتى على الصبي) عمن كان المسلم واحداً ومنه (كفاية) ان كان جماعة ما كونه • سنة فله تعالى فإذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم أي على أنفسكم وعلى بعض وقوله لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ولا يزالوا بها إذا سلاموا عليهم وأما كونه كفاية فله • برأي دارين حتى عن الجماعة إذا مروا وان بسلم أحدهم ويجزى عن المجلس ان رد

احدهم

قلت قد بينا في باب الكسوف من أنه لو اجتمع جنازة وجمعة وصار الوقت قد مضى الجمعة

(قوله رد) أي اذ لم يسل المائل (قوله فرض عين ان كان المسلم عليه واحدا) قال في الخادم: من ثبني من هذا الاطلاق: من له وهي ماذا (قوله) أحد لخصه على القاضي ولم يسل الحرف قضية سلكها الرافعي في الاضيق من الاحكام انه لا يجيبه وانما يجيبه اذ لم لا آخر (قوله) فرض كفاية حكم الرئالف غيره من الفروض بوجهين أحدهما ان شأن الفرض فضله على السنته وهما الابتداء الردي على أفضل من الصبح والثاني ان شأن فرض الكفاية اذ انه له جمع ثم آخر من كان (١٨٣) فعل الثاني فمأواهها ثابا بالجمع ثواب

أحدهم ولم يرد اذ لم واحد من القوم أجزأ عنهم واما الثالث في الموطأ ولان ما صد به من الامان حاصل بسلام الوعد ودعوى كان المسلم صيد الفرض عين ان كان المسلم عليه واحدا مكانا أو فرض (كفاية) ان كان جماعة ما كونه فرضا فقلوه تعاقب واحد بغير تخلف غير واحد منهن أو ردها أو ما كونه كفاية فالحاصل هذا فان ابتداء السلام وان كرهت صيغة كما في فان لم يكن كما في: أي بانه لم يجب الرد قال الحلبي وانما كان الرد فرضا والابتداء مستلزام أصل السلام أمان ودعاه بالسلامة وكل اثنين أحدهما آمن من الآخر يجب ان يكون الآخر آمنا له ولا يجوز لاحد اذ سلم عليه غيره ان يسكت عنه لئلا يخافه (شرطه) أي كل من ابتداء السلام رده (إسراع) له رفع الصوت به والالزام ترك وجوب الرد (فان شك) أحدهما (في جماعته) بالابتداء (كأنه لا يجب بالقبول) في العقد والالزام ترك وجوب الرد (فان شك) أحدهما (في جماعته) أي الآخر (زاد في الرفع) ان كان عنده نيام خفض صوته بحيث لا يقطعون للتابع واما سلم (والقارئ كثر) في ان يجب السلام عليه وجوب الرد باللفظ على من سلم عليه وهذا ما بحث في الروضة بعد نقله عن القليوبي الا ان الأول ترك السلام عليه وأنه ان سلم عليه كفاها الرد بالاشارة وما نقله عنه ضعفه في التبان وغيره قال في الاذكار اذا كان مستغلا بالذهاب مستغرا فانه يجمع القلب عليه فيحتمل ان يقول والله لا تفعل بالقرآن ولا تظهر صدق في هذا انه يكره السلام عليه لانه يشكك به ويشق عليه أكثر من شقة الاكل قال الاذكار انما انصف القارئ بذلك فهو كالله في بل أولى لاسيما المستغرق في التدرج (ولا يكتفي بدعي) مع وجود كفاية لا غير مكافئ ويقارن نظيره في الصلاة على الميت بان السلام أمان وهو لا يصح منه بخلاف الصلاة وان المقصود بالسلام احتوا لا متفاد للبيت بخلاف السلام ولو سلم على جماعة فهم امرأته فزوت هل يكتفي بالآخر كتنسب في بناءه على انه لم يشرع لها ابتداء بالسلام فيشرع لها كفي جوابها والافلاذ مثلها الختفي في ظاهره (ولا يكتفي بغير الإسلام عليهم) بل يلزمهم الرد (ويجب الجمع بين اللفظ والاشارة على من رد السلام) على أصح المصالح به الاقحام ويسقط عنه فرض الجواب (ومن سلم عليه) أي الاسم (جمع) (يضا) أيضا جملته به الاقحام ويستحق الجواب وقضى التعليل انه ان سلم عليه أنه فهم ذلك بشر في الحال والنظر في انه يجب الاشارة وما يشبهه الاذكار (وتجزي اشارة الآخر ابتداء وردا) لان اشارته به فأنضم العادة (وصفته) أي السلام (ابتداء السلام) عليه (أو سلام عليكم قال عليه السلام (ج) انه تسليم (وكرر) القس على خبر الترمذي وغيره قال في الروضة يجب فيه الرد على الصبح كما في الاذكار قال في الاذكار انه لا يبيح سلاما قال الاذكار في ذلك ان قول اذا كره الابتداء بذلك فينبغي ان لا يفتقر المسلم جوابا بالاسم اذا كان غائبا بالنهي عن ذلك وكلكم السلام عليكم سلام أو قال وعليكم السلام طيب سلام فلا يفتقر جوابا لانه لا يصح له ابتداء نقله في الاذكار عن المتولي (وبين صيغة الجمع الجمل الاشارة ما قلنا) أي سواء كان المسلم عليه واحدا أم جماعة لكن الشك الثاني غير مراد لما بينا فحين يفتقر بل بل معافى الواحد (ويجوز) أي يكتفي (الا فراد الواحد) ويكون آتيا بامل الشك لا في مرادنا صفة الجمع مع حصول التعظيم أما الا فراد للجماعة فلا يكتفي والتصرح بالتعظيم الواحد من زبانه أشد من كلام الاذكار في صفة الرد (ولا اشارته) بيد أو نحوها باللفظ (خلاف الاول) القس على خبر الترمذي ولا يجب لها رد (والجمع بينها وبين اللفظ أفضل) من الاقتصاع على الكفاية

بصدده وقع فرضا أيضا كما تنهت كلام الشيخ ابراهيم الروذي وهو ظاهر ونظائره كثيرة (قوله وقضى التعالي انه ان سلم الخ) أشار إلى نصه (فانقله) قال الاذكار مسائل السلام تحتل بمجلة (قوله أو سلام عليكم أو سلام عليكم) بغير تنوين فندرك في القس حين في فلفظ مستغلا في حصول الخل من الصلاة وعلى الاجزاء بان ترك التنوين لا يغير المعنى (قوله نقله في الاذكار عن الشري) أشار إلى نصه

١١

قوله ثم ان قصد به الابتداء صرفه عن (١٨٤) الجواب) اشار الى تخصيصه عليه اوصفه الابتداء والرد فكذلك في غير السلام

وعليه جعل تحريمه على الله عليه وسلم اولى به بالتسليم والراء الذي وحسنه بطله ان ابادور واه
وقال في رويته تسلم علينا (وصحتم ردوا وعليكم السلام) قال في الاصل اود وعليكم السلام واحد (وكذا
لورث الوارد) فقال عليكم السلام وان كان ذكر كراهه افضل كما يشعر به كلامه (فان عكس) فذهبما فقال والسلام
عليكم اود والسلام عليكم (جاء) وكفى (فان قالوا عليكم وسكت) عن السلام (البحر) اذ انس فيه تعريض
السلام وقل بجزءي والصريح بالترجيح من زيادته وقد يقال في رد الثاني ما ينافي في انه لو سلم على المسلم الذي
لم رد في الرد على قوله عليك وسكت وجاب بانه ليس الغرض ثم السلام على الذي بل الغرض ان ودعاه لما ينبغي
الحديث (وهو) أي السلام ابتداء وردا (بالترجيح افضل) منه بالتسليم فكيف في سلام عليكم وعليكم سلام
وان كانا مضمولين (وزاد في روجه الله ويركاه) على السلام (ابتداء وردا) اكمل من تركه اوجه وفي
الابتداء حديث حسن واما اوداد وغيره (وان سلم كل) من اثنين تلاقيا (على الاثر) ثم قال (كلام) منها
(الرد) على الاثر ولا يحصل الجواب بالسلام (أمر) بنا كفي الثاني سلام وردا) ثم ان قصده بالابتداء
صرف عن الجواب فانه الزكوي يؤخذ من تعبير المصنف بكفي ان الاول ان يجب بغير سلامه (وان سلم
عليه جماعة كناه) ان يقول (عليكم السلام بصددهم) أي بقصد الرد عليهم جميعا كما يؤول على جذاة صلافة
واحدة بخلاف ما اذا لم يقصد الرد عليهم جميعا وقصده انه لو طاق لم يكفه والا وجه خلافه (وسلم) نيا
الراكب على الماشي والماشي على الواقف والمصغر على الكبير) الجمع (القبيل على الكثيري) حال
(التلاق) في طريق كائنت ذلك في الصحيرين لان القصد بالسلام الامان والماشي يخاف الراكب والواقف
يخاف الماشي فامر بالابتداء يحصل منهما الامن والكبير والكثير يذم مرتبة فامر بالمصغر والقبيل
بالابتداء ناديا فالتلاق في ثلث ماش وكثيرا كب تعارضا (وان عكس) بان سلم الماشي على الراكب
والواقف على الماشي والكبير على الصغير والكثير على القليل لم يكره) وان كان خلاف السؤدد كترده
الكره احق سلام الكبير على الصغير من زيادته وصرح به الزكوي اذ كاره (وكاهم سلم) نعم اذ وردوا
على قاعد (على القاعد مطاوعة) عبارة في الرضة ثم هذا الادب فيجب اذا تلاقوا في طريق فاما اذ وردوا
على قاعد ادعى فهو فان الورد يبدأ سواء كان صغيرا او كبيرا فليسا اركبها انتهى وكافعا
الوقت والمضجع (ويكره تخصيص البعض) من الجمع بالسلام ابتداء وردا لان القصد منه الواقعة
والالفة في تخصيص البعض امحاش الباقين وروى عمار بن ربيعة العداوة (فرع وبسن) السلام
(للنساء) مع بعضهن وغيرهن (الاعم الجال الاجانب) افراد اوجها (فيجرم) السلام عليهم
(من الشابة ابتداء وردا) خوف الفتنة (ويكرهان) أي ابتداء السلام وردا (عليها) ثم
لانكره سلام الجميع الكثيرين من الجال عليها ان لم يخف فتنة ذكره في الاذ كار ذو كرموة وكراهه ابتداءها
يمن زيادته المصنف (لا على جميع نسوة ومجوز) أي لانكره ابتداء السلام وردا معلمان لتنافي خوف
الفتنة بل يندب الابتداء به منهن على غيرهن وعكس وجوب الرد لذلك وذكر الان ابتداء من بعد العجز
من زيادته ويستثنى عبد المرأة بالنسبة اليها وماله كل من يباع فطر اليها كمسوح (ولو سلم بالجمجمة
اذا فرغ) المخاطبة وان تفرغ على العربية (ورجى الرد) لانه يسمى سلاما (ولا بدأه) أي السلام
(فانقار) لا (مبتدأ على المختار الاعذر) تكو من مفسدوه والترجيح والاستثناء في سائر الفاقن
من زيادته وصرح به في الاذ كار وغيره وسكت عن حكم الرد على الفاسق والمبتدع وقد قال في الاذكار يفتي
ان لا يسلم عليهم مالا وادعاهم السلام كاله البخاري وغيره (وفي وجوب الرد على الجنون والسكران) اذا
سلا (وجهان) أحصهما في المجموع المنع لان السلام عبادتوهي لا تقصدهما (ويجزم ان بدأه)
الشخص (ذبا) لئلا يفتي عنه في شيعه سلم (فان بان) من سلم هو عليه (فلا ينطبق له) استرجعت
سلامي) تخفيرا له كذا في أصل الرضة والذى في الرافعي والاذكار وغيرهما فسحب استرد سلام بان
يقول رد على سلامي قال في الاذكار والغرض من ذلك ان يوحى وبظهوره ان ليس بينهما الفتور ودان

على من سلم أولا قوله وان
سلم على جماعة) دفعه أو
مرتبا ولم يعلم الفعل بين
سلام الاذكار والجواب (قوله)
كفاه ان يقول وعليكم
السلام) قال بعض المتأخرين
هذا اذا لم يدفعه ماله
سواء واحدا بعد واحد
وكذا كثيرين فلا يحصل
الرد لكهم اذ قدر ان شرط
حصول الرد ان يسلم على
المرد وقاله هذا لا يفتي
ان يفهم غيره اه (قوله)
أي بقصد الرد عليهم جميعا
أو بقصد الرد فقط (قوله)
والا وجه خلافه) اشار الى
تخصيصه (قوله على الواقف)
أي والقاعد (قوله لاعم
الرجال الاجانب) بان يكون
بينهم ساز وجب ولا يجرمة
ولا تكون أمث ولا بدنه
(قوله ويكرهان عليها)
أي ان لم يخش الفتنة والا
فيجرمان وكب انما ظاهر
الحق مع المرء كالرجل
مع هادع الرجل كالمرأة معه
ش (قوله ان لم يخف فتنة)
ذكر في الاذكار اشار الى
تخصيصه (قوله ويستثنى
عبد المرأة بالنسبة اليها)
اشار الى تخصيصه (قوله ولا
يبدأه فاقا) أي تخافها
بشفقة (قوله وقد قال في
الاذكار يفتي الخ) اشار الى
تخصيصه (قوله أحصهما في
المجموع المنع) أي الا ان
يخاف من تركه كتر فيجب
دفعه وسكت أيضا قال

الباقين والتأخر انه لا يسلم ابتداء السلام عليها اه قال في الخادم من في شرح المهذب بانه لا يستحب السلام عليها

قوله وبذلك علم ان كلام الصفيين كافي (أشار الى تصحيحه) قوله واذا سلم الذي (١٨٥) وخرج بالذي المرد والجرى (قوله قاله وجوبا) كما قاله المارودي

ابن عمر على رجل فقل له انه هجوى فنبهه وقاله رد على سلامي انتهى وبذلك علم ان كلام الصفيين كافي (دع - لم الذي) على مسلم (قوله) وجوبا كما قاله المارودي والروافى (وعلى) فقط غير الصفيين اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وروى البخارى خبرا زاد عليكم السلام وقد غابا بقول بعضهم السلام عليكم فقولوا وعليكم وقال الخطابي كان صفيان يروى عليكم بحذف الواو وهو الصواب لانه اذا حذف الواو فقولوا وعليكم معهودا عليهم واذا ذكرها وقع الاشتراك معهم والدخول فيها قاله وقال الزركشى وفيه نظر اذا المعنى ونحن ندعو عليكم بمجاهدة عبادة الله تعالى اذا قد افترسنا السام بالموت فلا تشكل لا لا تشكل الخلق فيه (وبسنته) أى الذى وجوبه ولو (بقايعه ان كان بين مسلمين) وسلم عليهم ولو قال ان كان مع مسلم كان نصرا وعام (ولا بدأ) الذى (بغيره السلام) أيضا (الا غير) كقوله هداك الله وانما الله سبحانه اوضحنا بطريقه أو بالسعادة أو اطل الله بقائه فان لم يكن عز لم يدر بشئ من الاكرام اذا كان ذلك بعد له وانما سلاطة ونهايه ووجوب ما ورون بالاغلاط عليهم ومنهون عن ودعم الاظهار تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله (وان كتب الى كافر) كتابا اراد ان يكتب فيه سلاما (قال) أى كتب ندبا ما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل (السلام على من اتبع الهدى ولو لمع من جاس) له (فسلم) عليه (وجب لرد) علينا ان ابتداء السلامة من غير ان انتهى أحدكم الى المجلس ذاك - لم فاذا اراد ان يقوم فليسلم الاول باحق من الآخر نزهة الترمذى وحسنه قيل لا يجب الرد والنصر بغير الرجوع من زيادته وما صرح بغيره من جمعه مع قوله في الموضع في باب الجمعة (ومن دخل داره فاسلم) ندبا (على أهله) فسلم ان الله صلى الله عليه وسلم قاله باي ما دخل على أهل بيت من بيت من بيتي فسلموا وعليهم السلام رواه الترمذى وقال حسن صحيح (أد) دخل (موضع خاليا) عن الناس (فانقل) ندبا (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) لم يروى ما قل في موضعنا من بعض انه يقبذ ذلك حديثا وقال تعالى فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحين عند الله مباركة طيبة (ويسلم الله) ندبا (قبل دخوله ويدعو) بما أحسنتم سلم بعد دخوله غير أن قوله اذا دأب الرجل يستقبله فى المسجد أو على ما أشاء للتسليم أو نحو ذلك فخرج بسم الله ونحو ذلك بسم الله خرجنا على الله بسم الله فلو كنا نعلم ان الله بسم الله على أهله (ولا يعلم على من في الحمام) أى لا يجب السلام على قال الرافى في بيان الشيطان ولا شغفه بالفسل ونقضه فقط له الاول دخول محل نزاع الكتاب والثاني خروجه وهو الظاهر على جري الزركشى وغيره (ولا على من (بعض الحاجة) لا يمسى غنولان مكانه بعده عن الادب والرواية (أد) على من (ياكل) وخصه الامام بحجة المصنف وخزبه النووي في أدكاره والشرب كالأكل في النطق (أد) على من (يسلم) لا تشغله بالصلاة وفي معناها صورة الثلاثة والشكر (أو على من (يؤذن) والاضباط كما قاله الامام ان يكون الشخص بحالة لا يليق بالرواية الاقرب منه فما لم يسلط السلام والناس وانطرب (ولا يلزم) من لا يجب السلام عليه (الرد عليه) أى على من سلم عليه بغيره من السلام على من لم يسلط عليه فانه يجب فيه الرد مع انه مكروه كاسم في باب الجمعة فانه (ورد) الذي في الاحرام (بالقفا) على من لم عليه بوقوعه في الخلق انه يكره السلام عليه قاله الذى كثر لانه يكره فعله بالنسبة انتهى ورد المسمى على الاستحباب لم يرد أيضا (ويكره) الرد (لمن يسول او يصرح) أو نحوهما كاسم في الاستحباب (ويمن) الرد (ان يا كل أوفى الحمام) بالقفا (وكذا) (ولعمل ونحوه) كسائر ثلاثة مؤذن (بالاشارة) وقوله ونحوه من زيادته (ويمن ارسال السلام الى نائب عنه) رسول أو كاتب ويجب على الرسول (التبليغ) لانه آمانة (و) يجب على النائب (الرد) فوراً بالقفا في الرسول وبه أو بالكاتب في الكاتب (ويستحب الرد على التبليغ أيضا) بقوله وعليه السلام (و) يستحب (ان يعرض كل من التلاقيين على البداهة) بالسلام لخبران

الروافى قال الباقرى
٧ يجب الرد على الذى
والظاهر انه يجوز الرد
عليه ولا يجب وجرى على
بحسب الاذرى والزركشى
وتغيرهما (قوله وعليكم
فقط) قال في شرح مسلم
مذهبنا تحريم ابتدائهم
به وجوبه عليهم أى
بلغنا وعليكم أو عليكم
دون لفظة السلام كما في
الصفيين وغيرهما اب
(قوله ولا بدأ الذى بقية
الخ) أى يحرم وكتب أيضا
عبارة الاقوال ونحو رغبة
الذى بغير السلام (قوله
والثاني خروجه وهو
الظاهر) أشار الى تصحيحه
(قوله وعليه جرى الزركشى
وغيره) وهو ظاهر وقال
الاذرى الظاهر ان المراد
موضع الاغتسال ونحوه
فقط وعليهم يراد الله
(قوله وخصه الامام بحجة
المصنف) أشار الى تصحيحه
(قوله وخزبه النووي في
أدكاره) وقال الباقرى انه
الارجح (قوله أو يصرح
يؤذن أو يصرح) ويخطب
(قوله والاضباط كما قاله الامام
الخ) أشار الى تصحيحه (قوله
كاسم في باب الجمعة فانه
قال الباقرى والقياس أن
هذا يمس كل خطيب (قوله
ورد المسمى بحول على
الاستحباب) نص عليه

(٢٤) - (اسم الطالب) - (رابع) الامام (قوله ويصاح) قال الاذرى ينفذ الجزم بتعظيم السلام على المصاحف المتابعين الاذرى والتخجيل وله الحياه والارض انه عالم بحاله والا فلا يكره

أولى الناس بأشمن بداهم بالسلام وادأودوا باستادجيدون بحبر الصبحين وخبرهما الذي يرد
 بالسلام (و) ان (يشكروا التلاقي) لخبر الصبحين في خبر المدي صلواته انه جاءه فصل في جوابه الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فلم عليه فدخله السلام فقال ار حدم فصل فالتفت الى رجل فجمع فصل في جوابه فسلم
 عليه في فعل ذلك ثلاث مرات وروى أوداود خبره ان الذي أحد كنهه فسلم عليه فان حالت بينه وبينه
 أوداود أو أخر ثم ثقبه فسلم عليه وخرج بشكروا التلاقي ما ذاك بشكروا بان اتحد بحماس سلامه بان سلمه
 على رجل فسلمه ثم أراد أن يسلم عليه فمات فلا يسحب كاحس به الروايف (وان يدأ به قبل السلام)
 لا لاخبار الصبحين في ذلك وأما خبر السلام قبل السلام فضعيف (وان كان) مارا (في سوف أو جمع
 لا يتشرفهم السلام) الواحد كالجامع (سلم على من يله) فقط (أولا) أي أول ملاقاته لانه لو سلم
 على الجمع تعطل عن كل منهم وخرج به من العرف وإذا سلم على من يله كان مؤدبا سنة السلام في حق من
 معه ويؤدب في وجوب الرد لكل من سمعه (فان) - ليس الى من سمعه فقط عنه سنة السلام في حق من لم يسمع
 وان (تخطى وجلس الى من لم يسمع) سلامه (لم يأتنا ولا يسقط الفرض) للرد عن الأذنين بردا لا من
 ولا يترك السلام بخوف عدم الرد) عليه لئلا يترك ما لا الذي أمر به المأوان بلم لان يحصل الرد مع ان
 المردود به قد ردو يستحبان - لم على انسان وتوجه عليه الرد في ردان بحسب من ذلك فله أو أنه من حق
 قد رد السلام أو جعله في - لم منه ونحو ذلك ويستحب ان يقول به بعبارة لا يسقط الفرض والسلام واجب في ذلك
 ان ترد على ايسقطة عنك الفرض (والحجة) من المار على من خرج من حجاب أو غيره (يقصص جعل الله عليه السلام)
 أو بالعبادة أو قولك الله أو طاب - سلمك أو غيره هامن الفاظ العرف (لا أصل لها) اذا لم يثبت فيها شيء (ولا
 جواب) افتائها على المدعوه (فان أجابه بالعبارة حسن الا ان يرد بدأدبيه) لتركه السلام فترك العبارة
 حسن (وأما العاطفة) أي التوجه بها وهي أطال الله بقاءك (فقبل كراهتها) قال الاذني في رد قبل
 يفتي أن يقال ان كان من أهل الدين أو العلم أو من ولا العدل فالعبارة بذلك رتبة ولا لشكر وبل حرم
 وكلام ابن أبي العدم بشرى الى ما قاله (وحسب الظاهر مكرهه) لخبر أن رد جلا قال يا رسول الله الرجل مني ياتي الله
 أو صدقه أي يفتي له قال لا قال لا قبلتزموا بقله قال لا قال لا يأخذ بسدوه صاغته قال نعم واد الترمذي وحسنه
 ولا يفتقر كثر من يفتي به من نسب الى علم وصلاح وغيرهما أو اقتضاه كلام المصنف كماله من جوار الاختار
 قال الاستنوي مردود بخلاف الحديث الصحيح والمعروف في المذهب أو الخالف في بيانه (والقيام بالادخل
 - يستحب ان كان فيه فضيلة ظاهرة من عز أو صلاح) أو شرف (أو ولادة) أو ربح (أو ولادة) معجوبة
 بصانته) أو نحوها أو يكون هذا القيام (البر والاكرام) والاحترام لا للرباهم ولا للاعظام اتباعا على ما خلف
 قال الاذني: لم يظهر وجوبه في هذا الزمان دفعا للعداوة والتعاطف كما أشار اليه ابن عبد السلام فيكون من
 بادفع المقاصد (وبحرم) على الدخول (محبة القيام له) ففي الحديث الحسن من أحب أن يفتي له الناس
 قياما بغيره أو مقطوع من النار أو المارد بقتلهم له قياما بغيره وسير واقامته كمادة الجارية كما أشار اليه
 البهي في قوله حب القيام له تناخر أو ما أو لا على الاقران تأمن أحب ذلك اكراما له لا على الوجه الذي كره
 فلا يفتي به بغيره من ادعاءه أو ما أو لا على الاقران تأمن أحب ذلك اكراما له لا على الوجه الذي كره
 أو كبر (من) أو نحوها من الامور الدينية كشرف وصيانة (مستحب) اتباعا على ما خلف
 (د) تقبلها (لا تناور) ونحوها كشوكة وشاهقة عند أهل الدنيا مكرهه (شدد الكرامة
 وتقبل خد طفل) ولو (غيره لا يشترى) سائر (أطرافه) أي تقبل كل منها (شفقة) راحة (مستحب)
 لا لاخبار الصبحين في ذلك اما تقبلها بشهوة غرام (ولا بأس بتقبل وجه الميت الصالح) للبر (وسن تقبل
 وجه صاحب خدم من السفر) أو نحو (ومعاقته) لا لا اتباع رواه الترمذي وحسنه (ويكره) ذلك (البر
 القادم) من سفر أو نحو (غير السابق) في السلام على حتى الظاهر هذا كله في غير الامر بالحسن الوجه المأوان
 فيصير تقبيله بكل حال الظاهر ان معاقته كتقبيله أو تر يقبضه ولا فرق في هذا بين ان يكون المأوان والقبيل

(قوله بل ينسب أن يقال
 ان كان الخ) أشار الى
 قصصه (قوله وحسب الظاهر
 مكرهه) قال الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام تنكيس
 الرأس ان انتهى الى الحد
 الركوع فلا يفعل كالصعود
 ولا بأس بما ينقص عن حد
 الركوع على بكره من المسلمين
 قال الاذني ويستحب هذا
 ذكره قول الماوردي
 لا يجوز الركوع

صالحين أم يفسد من أم أحدهما صالحا والآخر فاسقا قد كثر ذلك في الأذى كثر (وتسن المصالح فمقتع الباشاة)
 بالوجه (والله اعلم) بالمعروف وغيرها (للتلاق) في الثلاثة للغير المشار إليها فتناول غير ما من مسانيل يقتضيان
 فتسلمان الآخر له ما قبل أن يتفرق وأما أو داود وغيره وغيران المسلمين إذا التفتا فاصفا وتكثرا أو داود
 ونحوه يتأثر خطاياهما بينهما وفي رواية أذا التفتي المسلمين فتصافوا وجد الله تعالى واستغفر اغفر الله
 له مما كان في الأذى كثر وينبغي أن يحتر زمن مصالحة الأمر الحسن الوجه لمسانيل من المس (ولا أصل لها) أي
 المصالح (بعد صلاتي الصبح والعصر) لكن (لا بأس بها) فأن من جهة المصالح وقد حدث الشارع عليها
 (وأن تصدق بالهاتفا) لغيره (فالسنة أن يسلم) على أهله (ثم يستأذن) فيقول وهو عند الباب بعيت لا ينظر
 إلى من يداخله السلام عليكم أذنخل رواه هكذا أو داود وغيره (فإن لم يجد أعاده إلى ثلاث) من المرات (فإن
 لم يجد) أذن (والأرجح) لغير الصبحين الأعتذان ثلاث فإن أذن لك والأفارجع (فإن قبل) له بعد
 استئذانه بفتح الباب أو نحوه (من أنت فليقل) ندبا (فلان بن فلان) أو فلان المعروف بكذا أو نحوه (ما
 يحل به التعريف) التامه لا يشاء الصبح في ذلك (ولا بأس أن يكفى نفسه) أو يقول القاضي فلان أو
 الشيخ فلان أو نحوه ما يعرف به وأن تعرفه بغيره (يعرف) أي إذا لم يعرفه المخاطب إلا به لا للثلاث
 المطبوعة البه مع عدم إرادته لا يختار (ويكره ما صار) في التعريف (على) قوله (أنا والخدم)
 أو غيره لا يعرف به كاتب لغير الصبحين عن جابر قال أثبت النبي صلى الله عليه وسلم قد دقت الباب فقال
 من ناطق أنا فقال أنا أنا كله كرهها (وتسن زيارة الصالحين والجيران) غير الأشرار (والإخوان)
 والأقارب كراههم (بحسب لائق) طبعوا عليهم فختلصوا بهم باختلاف أحوالهم ودرجاتهم
 ودرجاتهم (لا بأس بالمشورة في ذلك) (وتسن استراحتهم) بأن يطلبهم من يزورهم ويكرهوا زيارته
 بحيث لا يشق لغير الغاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لم يلح على ما يمتنع أن تزورنا أكثر مما تزورنا فلتزورنا
 نذكر لكم الأمر (د) (تسن عيادة المريض) لغير الترمذي وغيره من عادي مرضا أو زارا أو شاة في الله تعالى
 لكما سداب طيب وطاب مثلك وتروا تسن الجعة مثلا (وأن يضع الماعلى) أي الذي جاءه العباس
 (بعد أرويه) أو نحوه (على وجهه ويخفض صوته) ما أمكن لا يتابع واما الترمذي وقال حسن صحيح
 روى ابن السني خبر أن الله يكرم من رفع الصوت بالتأذي والعباس (د) أن (يحمد الله) عقب عطاءه
 بأن ينزل الحمد لله قال في الأذى كثر فلو قال الحمد لله بالعالمين كان أحسن ولو قال الحمد لله على كل حال كان
 أفضل لغير أبي داود وغيره ما سناد صحيح إذا علس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليلة في أشوه أو صاحبه
 روى الله ويقول هو يوم يكمل الله ويصلح بالكم (وأن كان) العباس (في صلاة أضره) أو في حالة البول
 أو الباء أو نحوه ما حدثا في نفسه قاله البغوي وغيره وقد تمت الأولى في الاستعانة (فإن جحد) الله (شمت)
 لأمره في الصبحين فإن تكرر منه العباس متواليا سن شمتا بكل مرة (إلى ثلاث) من المرات لا تكرر
 على غير ذلك ولا شمت متواليا يسمع تحميد أو قل الحمد والثناء وشمت جوابه أن رفع صوته بحيث يسمع صاحبه
 وأن قال العباس لفظا آخر غير الحمد شمت لغيره سلم إذا علس أحدكم حمد الله تعالى شتموه فإن لم
 يحمد الله تعالى شتموه وشتموه صرح بذلك في الروضة (فإن شمت قال) ندبا شتمته (ب) يدعيه الله أو يغير
 (تلمك) أو نحوه لغير أبي داود السابق وغيره قال الإمام ولعل السبب في أن هذا سنورد السلام واجب أن
 الشتم للعباس ولا علس بالمشتم والتقية تشمل الطارقين وفي حصول الفرق بما قاله نظر (والشتميت)
 العلم (رحل الله) أو ركب لغير أبي داود السابق ولغيره الغاري إلا في وجه رحل الله رحل الله
 روى الله ورحل الله كرم في الأذى كثر (وهو) أي الشتميت (سنة كفاية) كابتداء السلام
 (د) الشتميت (لا كثر) بعد ذلك الله ونحوه لا رحل الله لا يتابع واما الترمذي وقال حسن صحيح
 (وروى الشتميت) ما لا شتم لغير البخاري أن الله تعالى يحب العباس ويكره التأذي فاذا علس

قوله قال في الأذى كثر
 أن يحتر زمن مصالحة الأمر الحسن
 تعصيه قوله أي إذا لم يعرفه
 المخاطب إلا به
 تعصيه قوله فإن تكرر
 منه العباس متواليا
 فوعلى مراعاة ما يقتضيه
 حتى فرغ وحده الله ثم يقول
 رحل الله وتكفيرة
 فوعلى عسرا قوله
 والتشتميت رحل الله
 قال بعضهم ويقال لغير
 رحل الله أو بارك الله فيك

(قوله ستره بدم) أي البسرى وكتب أيضا قال الأذرى والظاهر أن البسرى لأن التسمية بالأذرى والحق في ذلك الغشبي والآخر في الجسامة
 لشلا بن ذريح فيه (قوله قال الأذرى والذي يظهر الخ) أشار إلى تعصبه (الكتاب الثاني في كيفية الجهاد) (قوله قال الأذرى) أي وغيره
 وبنيتي تخصيص ذلك الخ أشار إلى تعصبه (١٨٨) وكتب عليه وقال في الغنية الظاهر الذي يتبعه من النظم به (قوله واستثنى الباقين

من اعتبار الأذن الخ) أشار
 إلى تعصبه (قوله من أن
 يؤمر عليهم أميرا) وليس
 كونه بجنته سدى في الأحكام
 الدينية (قوله وان يخرجوا
 مع قوم الخبيس) ولا يثبت
 السرايا اليوم الاثنى عشر
 (قوله ويجب عرض
 الاسلام أولا الخ) فان قتل
 منهم انسان قبل ذلك فعين
 باليه واكتفوا بنزوله أو
 يؤدى أهل الجزية الجزية
 قبل نزول عيسى عليه السلام
 فلا يقبل منهم الا الاسلام
 (قوله ومراعاتين أقربا)
 ناقش البلقيني في اعتبار
 كونهم مراعاتين بل إذا
 حصلت من المعبراة
 رأى الامام استعجابا
 كإقتضائه نص الامم وكونهم
 أتوا بل المعتبر حصول
 المنفعة بهم وقد أطلق
 الشافعي جواز استصحاب
 المرافقين اصله حتى الماء
 وادوا لغيره كإستصحاب
 النساء مثل ذلك بخلاف
 المحدثين قال شافعي قد
 يقال كلام البلقيني سلم
 ولم يتردد وهو كلام
 النورى على صورة واحدة
 فانورى فرض كلامه في
 الاستعانة لقتال اذا كلامه
 فيه وقرينة المقام مخصصة

وبالبلقيني فرض كلامه في إطلاق المنفعة بهم فتاب الفرض الاول المرافقة والقدرة دون الثاني
 (قوله واستثنى البلقيني) أي وتبعنا الزكشى العبد الموصى بمنفعة ليت المال الخ استثناء لا مستثنى من مردود الآية من ان
 السديهما

وأما يتعلق به (قوله أطراف) أربعة (الاول في قتال الكفار ويكره الغزو وبغير اذن الامام أو تأييد)
 نادى بمولاه أعرف من غيره بمصالح الجهاد ولا يحرم اذليس فيه أكثر من الضرر من النقص وهو جائز
 الجهاد قال الأذرى وبنيتي تخصيص ذلك بالتمارعة أما ما رزقه فلا يجوز لاسم ذلك فله الامم مرصودون
 لمحات تعرض للاسلام بصرهم فبها الامام فهم بمنزلة الاسراء واستثنى البلقيني من اعتبار الاذن ما لو كان
 الذهاب الاستئذان بغور المقصود وعمال الامام الغزو وأقبل هو وجنوده على الغنى واغلب على الظن
 انه استؤذن لم ياذن (وان يستر يستر) (ان يؤمر عليهم أميرا) (ان يلزمهم طاعة موصيه
 بهم) يلزم أي داودا واخرج ثلاثة سقر فله امر واحد وهم غير مسلم انه لله عليه وسلم كان اذا امر
 أميراه على جيش أو سرية أوصاه في خاصته فتوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال اغزو باسم الله في
 سبيل الله وقتلوا من كفر بالله (د) ان يباهمهم ان لا يهروا (الابواب) (د) ان يخرجوا
 (ص) يوم (النجس) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يحب أن يخرج فيه (د) ان (يبعث الملائكة)
 ويخص بأخبار الكفار وان يعقدوا ليات (ويجعل لكل فريق راية وشعارا) حتى لا يقتل بعضهم
 بعضا يائنا (د) ان (يعيهم) بالباء الشدة بعد العين (القتال) بان يدخل دار الحرب بتعبية الحرب
 لا بأس حوط وأهيب (د) ان (يحرضهم) عليه وعلى الصبر والثبات (د) ان (يدعو عند القمام) ان
 (يتمتع بالضعفاء) ان (يكبر) لا اشراف في رفع الصوت وكل ذلك مشهور في غير القرآن صلى الله
 عليه وسلم (ويجب عرض الاسلام أولا) على الكفار بان يدعوهم (ان) علمانه (لم يلزمهم الدعوة
 والا استجبوا بياهم) أي الاعارة عليهم لا لغير دعاء وان كان قد فهم النساء الفرضى صلى الله عليه
 وسلم أغار على بني المصطلق ودخل عن المشركين يبيتون فباصاب من أسلمهم وذر بهم فقال هم منهم ورواهما
 النجاشي وأما خبر النسبي عن قتالهم فمعمول على ما به السبي لانهم غنمة (د) جاز (قتالهم حتى يسلموا
 أو يؤدى أهل الجزية الجزية) ويجوز مع ذلك أن تسيئ لغيرهم أهل الجزية وان تغتفر أموالهم حتى
 يسلموا كما يأتي (وله الاستعانة عليهم) (بعد اذ نالهم بمراعاة أقربا) كذلك واستثنى البلقيني
 العبد الموصى بمنفعة ليت المال والكتاب كإستصحابه فلا يبرأ من دمه وما فيها قاله في الكتاب رتبة

والنساء

(قوله بصر المارودي) وقوله قال يعنري البعض الخ أشار الى تعصهما (قوله وله الاستعانة بكما الخ) نقل الشيطان عن العرافين
 وحاجته استعانة بهن في الرقعة من زيادته عن المارودي شرطا آخر وهو أن يجتازوا معتقدا عدو كالمروم مع النصراري قال
 للبليغين ما نؤمن به من دينه بل على ما في ذلك غير معتبر فقد غزا اسفوان بن أسيد وهو مشرك في غير ذلك من دينهم مشركون قال في التجميع الأصح
 البليغي كلام الشافعي يدل على أن ذلك غير معتبر فقد غزا اسفوان بن أسيد وهو مشرك في غير ذلك من دينهم مشركون قال في التجميع الأصح
 عند المارودي كآثره في كلام الأصحاب ما يقتضي تعصم قوله كلام الشافعي يدل على أنه غير معتبر أشار الى تعصم (قوله وظاهر
 كلامه جواز إحصائهم الخ) أشار الى تعصم (قوله فقد نص عليه في الامم) فقال (١٨٩) وفساه المشركون في هذا وصيانتهم كره لهم
 لا يجوز أن يحدوا من دينهم

والله والخمسة الخ كذا أحراراً كذا أحراراً في استئذان الإواباء أو رقاءه فكالمعبد في استئذان السادات
 وذلك لأنه لا يعنري الرقي اذن - - - - - لا أصل له وبه صرح المارودي قال وبه يتبرق المبيض اذن أصله
 ما بين من الحربه واذن - - - - - مع عاقبة من الرق (وله الاستعانة (بكما) ذميين أو مشركين
 (أنهم) بأن عرفنا نحن رؤيهم فينا (ويح) فتاوى الفريين) أي المستعان بهم والمستعان عنهم
 لو اجتمعان لا يكفر العدد المستعان بهم كثر ما هو رتو بذلك يجمع بين الأخبار الدالة على أن الاستعانة بالدالة
 تقع وظاهر كلامه جواز إحصائهم وصيانتهم كالمسلمين وهو أحد قواين كرهه الأصحاب - - - - - لا
 ترجع بأنهم لا يقاتلون منهم ولا يرى ولا يتبرك بحضورهم والراجح الجواز فقد نص عليه في الامم
 (ويعتبرون) عنا (أو يعتاطون) بنا (عجب المصنف) التي رواها الامام (وورد في حذف) عن
 المروزي في الجيش وهو من عتق الناس كان يقول ثلث سرية كذا أو قطعهم مدد للعدو من جهة كذا أو
 (ورجف) وهو من يكفر الارباب كان يقول ثلث سرية كذا أو قطعهم مدد للعدو من جهة كذا أو
 المير كذا موضوع كذا (وكان) وهو من يتجسس اعم ويطلعهم على العورات بالسكينة والمرأه وانما
 تحصل الله عليهم بخرج عبد الله بن أبي اسحاق في الفزوان وهو رأس المنافقين مع ظهور التخاذل
 وقومته - - - - - لان الاصحاب كانوا أعمى في الدين لا يرون بالتخاذل ونحوه وأنه صلى الله عليه وسلم كان يبالغ
 في عري أفعاله فلا يفسر بكيد (وتبع) كل من الثلاثين أخذ شئ من الفتي حتى سبقت له
 (أصل لامع) - - - - - من أحد (استخاروا) لم الجهاد (لأنه يقع عنه تقدمه في أنه في الجاهل مع زيادة
 (ولوعدا) فلهذا يرجع استخار الجهاد على الأصح من أنه لو دخل الكفار دارنا تعين على العبد الجهاد
 (ولادام) ولو نبأته (بذلك الآية) ومنها السلاح (من بيت الملة أو من مال نفسه وله) الأولى
 (لأول عهده) أي أعانته لحربه الصالحين من جهزوا بانه ذغرا (ووثاب الجهاد المبشر) وكذا
 لأحد بذلك من المالم واهم وثاب أعانتهم من جهزوا بانه ذغرا (ووثاب الجهاد المبشر) وكذا
 فيسأل في رأى الامام لا يجب - - - - - إلى استبداد الكافر قد يجنون وما ذكر مجله إذا بذل ذلك لا على أن يكون
 الفزوان والاولى يجوز كسر به الروايات وغيره (وما يدفع إلى المرتزقة من الفتي) والى المنطقه عمن
 الصدفان كسر به الأصل (ليس باجرة) اهم (ل) هو (مرتبه) وجهادهم واقع عنهم كما صرح
 بالأصل (ولو أجبر الامام سرا على غسل) أودفن (فقير) ميت (ولا يت مال) ثم (فلا أجر له) له
 بخلافه لو أجبره غير الامام أو كان غنيا أو كان ثبت مال كافر في آخر الاجارة وقوله حرام من تعرفه ولو عبر
 كالمهر - - - - - لا كان ولو كان الحامل له على ذلك الاختصار قوله (أو) أجبر سرا - - - - - على الجهاد
 فكذلك أي فلا أجره وان قاتل (ان تعين عليه) لماسر (والأفله آخر الذهاب أو) أجبره
 (عدا) فليس له الاجرة - - - - - من حين ذهابه إلى عودته (ولادام) لا غير استخار كافر الجهاد ولو با كثر
 إلى تعصم (قوله ولادام

لا يفسر باستخار كافر الجهاد - - - - - محل جواز استخاره من حيث يجوز الأصل - - - - - هاته فأن استخاره حيث تمتع فالأمر باطل لا يقتضي كلامهما
 استمر الإجابة ولو أسلم لكن مقتضى به في أصل الرقة فتم الواستأطر طاهر الخدعة المسعد فاستمن انتصاخ الاجارة انما استأجرها
 وليس ذهب البليغي - - - - - ولو غزاة رسة والجيش أصح صدوقه كان عذرا في فتح الاشارة وان كانت لا تنسب بانه ذر وبه ترجع الامام منهم
 ما فيهم لو أن بعد دور ولهم دارا لم يربطهم استخرج منهم لأن سير الجيش اليهم آخر الرقة المتعصم الصلح وان كان بعد خروجهم
 من دار السلام قبل دخولهم أرض الحرب في استحقاقهم من الاجرة بقدر ما في ذواتهم كاهاه المارودي قال البليغي والراجح نظيره
 من الحج لا يسبق شيا فكذا لا يرجع هنا وان تركوا مع الحاجة اليهم وامن الاجرة

الاجرة (قوله وله الاستعانة بكما الخ) نقل الشيطان عن العرافين
 وحاجته استعانة بهن في الرقة من زيادته عن المارودي شرطا آخر وهو أن يجتازوا معتقدا عدو كالمروم مع النصراري قال
 للبليغين ما نؤمن به من دينه بل على ما في ذلك غير معتبر فقد غزا اسفوان بن أسيد وهو مشرك في غير ذلك من دينهم مشركون قال في التجميع الأصح
 البليغي كلام الشافعي يدل على أن ذلك غير معتبر فقد غزا اسفوان بن أسيد وهو مشرك في غير ذلك من دينهم مشركون قال في التجميع الأصح
 عند المارودي كآثره في كلام الأصحاب ما يقتضي تعصم قوله كلام الشافعي يدل على أنه غير معتبر أشار الى تعصم (قوله وظاهر
 كلامه جواز إحصائهم الخ) أشار الى تعصم (قوله فقد نص عليه في الامم) فقال (١٨٩) وفساه المشركون في هذا وصيانتهم كره لهم
 لا يجوز أن يحدوا من دينهم

بالسنة وجمع البقيتي تبسيعاً في خلع (١٩٠) السائتمين بلد الأبطرة والقتال في دار الحرب وقوله ومقتضى كلامهما استمرار الاجارة أشار
الى تبسيع موله فلو حذف
قوله فلا أجزأ الخ الاولى
فانه المصنف فان أجزأ
مشرو وجوههم في الاول
قد تجب اذا لم يزل فظهر الامام
صهم فيها قوله قتل
ال قريب والمهر أشد
خرج به المهر الذي ليس
ب قريب كل شاع والمصاهرة
قوله الا أن يسهه بسب
الله أو رسوله قال الأذري
و يلحق به إذا ما قصد
قتله أو قتل غيره من المسلمين
و أمكنه دفعه ولم يتدفق
ال ابتله أو كان بطالب ليس
كفء غير قريه يهوشى
انه لو كفت عسلاً لا تترك
المسلم أن يرد وجهه وما
في معنى هذا وهذا وان لم أره
مسعوداً فهو راضع جلى
وقوله قال الأذري ويلحق
الخ أشار الى تبسيع قوله
وقد معنى القتل سب المرأة
والخنثى المصابين أو كانت
المراة الخنثى من قوم
لا تحببهم كالبهيمه بوجده
الزنا وان استعان بالاسلام
قال المارودي فعند الثاني
يقتل ان أول بعد الفطر
سواء اقله قتلها ما أو كلها
ومثلها في هذا الصبي
والجنون (تنبيه) من
المعلوم المتأولع به ان من
قتله المصون من الكفار
عزت كافراً (قوله نعم ان
تخصوا بجرم ما لم يميز
قتلهم الخ) أشار الى تبسيع
كتب عليه أي اذا أمكن
املاح الخ لابل دون ذلك كفى الجموع (قوله وتظهر كلامهم انه يجوز ان تلافهم) أشار الى تبسيع

(توله لکن الظاهر خلافه) ما بحثه ظاهر ان اقتضاه صفة المسلمین (توله وقد علمه فہم) أى وہرف سکا نہ (توله والمغذہ دم وجوب
لہ الخ) کلام المصنف۔ شذذ علی اللفظ وجوب اقتضاه ان الرقعة تعاقب البندی فی انہ اذا قتل مسلماً فی دار الحرب ولم یقتصدعہ
شکل انہ یومہ لیلۃ تنزلوہم وکان فیہم مسلم أو قتله فی غارۃ ولا یجیب علیہ (۱۹۱) الا الکفرۃ وتولی ذلک حرى فی التہذیب
نزداد فقال سواء عرف

ان فی الغار مسلماً أو لم
یعرف وہ یجزى أبو الطیب
ہنا دعالہ بانہ أیجہ الری
الى ہذا الدار اہ قال
الاذری وہ ذہا الوجه
بہل ہوا مورس جمۃ
الشرع (توله وخالفی
المہاج کاسہ) ضعیف
(توله وکذا فی المسأمن)
أى والمعاهد (توله وقطع
التولی بانہ یضمن الخ)
ہو الاعم (توله ففسرت
التہلکۃ فیہ بالکف عن
الغزو) أى والاتفاق فیہ
فانہ یقوى العدو و یسلطہم
على اہ ہلاککم (توله
وبالخروج بفسیر نفقۃ)
وبالاسراف وتضییع وجہ
المعاش (توله الاخر فاقول
أو بخیر الی ثلثۃ) قال فی
الحاروی الصغیر ان لم
تتکسر أى الفئسۃ التی
انصرف عنہا بانصراف فان
انکسرت بہ لم یجزئہ
الانصراف مختصراً ولا
مختصراً بوجع المصنف
فی ہذا الشرط الامام
والغزالی فی کتبہ الثلاثۃ
قال الرافی ولم یعرض
لہ المعظم اہ قال الاذری
ولزکشی و ہذا ظاہر

عیرا لانہم یجازون فذلک انما یسمی بدینہ قال لزکشی وہ صرح البندی فی الکن الظاہر خلافہ
(د یجزی) (حی سائتم و ذلک جہم) بتشدید الباء وتخفیفہا أى صفاہم ویجانیہم مع ان ذلک جہم
تتبع لیساعہم أيضاً کما صرح بہ ابن تیرہ (ولو أخذوا أموالہم ولو کان فہم) وہم بالبدلۃ أو القاعۃ أو نحوہا
(سلم کر) اتلافہم بالمسئوۃ یا معنا ولا یجرم ثلاثۃ علی الجہاد لیس سلم فہم ولان المسلم قد لا یصاب
ولان الدار اہ بالبدلۃ لا یجرم القتال بکون المسلم فیہا کأن داراً لا تتعلل بکون المسلم فیہا (الا) ان ذل
ذلک (الضرورۃ) تکلف ضرر أو لم یحصل فغ القاعۃ الا بہ فلا یکرمون علم انہ یصیب المسلم ذلک الضرر نا
وسکا بہ فہم وخطا من معنأ ولی من خطا من معہم وان ہذا أحد من معہم رزق الشہادۃ (فان أصابہ)
بما لم یؤثر بہ وہ ردع فہم وجبت دہ وکفرۃ أو الکفرۃ فقط و ہذا حکم الاصل عن الری و بان المعتمد
عبد وجوب الدیۃ بکثر ردع فی الجہاد (وتی ترمو) فی القتال (ببیناہم ونسائہم) ونحوہم
(ولو قتلہ غریبناہم) وان لم تدع ضرورۃ لیسعہم کما یجوز نصب المتجوق علی القاعۃ وان کان یصیبہم
ولا یقتل ذلک ذریعۃ فی تعاقب الجہاد لئلا یجوز لہ الی استبقاء القلاع اہم و فی ذلک فساد عظیم و خالفی
المہاج کاسہ لضعف انہ لا یجوز لہ ان یسعہم عند عدم الضرورۃ لانہ یؤدی الی قتلہم بلا ضرورۃ وقد بینا عن
قتلہم (أو) ترمو (علی اودی فلا) یسعہم ان لم تدع ضرورۃ لیسعہم و احتل الحال الا عرض عنہم
صفتہ المسلمین وأهل الذم و توافر النساء والصبيان بان السلم والذی یحقو بالہم حرمة الدین والعهود فلم
یجزئہم بلا ضرورۃ و ذلک لیسعہم والامان والذی یحقو بالہم حرمة الدین والعهود فلم
لحکمہم علم عسری الخباہات (فلودع ضرورۃ) الی ذلک بان ترمو فی حال اتحام القتال بہ کاوا
یحسبوا کفنا عنہم غار و باننا و کثرت نسائہم (جاز) و یسعہم لیسعہم (أو قوتناہ) أى المسلم أو الذی
یحسب الکن لان مسدۃ الاہراض اکثر من مسدۃ الاقدام ولا یعدا حتمۃ الی ثلاثۃ دفعہ عن
بعض الاسلام مراعاة الامور الکاتب و کذا فی المسأمن والعبد لکن حیث تجب دہ یجب فی العبد نفقۃ
(فان قتلہ سلم) و توله من زادہ (و عرف قاتلہ) لیس کبیر جدوى (وجبت الکفرۃ) لانہ
قتل معصوما (وکذا الذیۃ عنہ) القاتل (مسلم) ان کان یحکمہ فقیہہ والی الی غیرہ بخلاف ما اذا
لم یسلط مسلما وان کان یعلم ان فہم مسلما لشدۃ الضرورۃ (والاقصاص) لانہ مع تجو والی الی یجتمہ مان
(وان ترمو) کافر (یرس مسلم) أو کافر فرسہ (فرما مسلم) فائلقہ (ضمہ الا ان اضطر)
بان یکن فی الاقامۃ دفع الا باصابتہ فلا یضمنہ (فی أحد الوجہین) وقطع التولی بانہ یضمنہ کما تلت
طالعہ عند الضرورۃ

ہ (نصل بحرم انہ یزاد فیہ ولو) کاوا (سکاری عن مائتین) والمراد یجرم انہ یزاد من علیہ الجہاد من
الصفان کان الکفرۃ اثباتاً فی قولہ تعالی فان یکن منکم مائتۃ قاتلو یقتلوا مائتین و ہو جہم بمعنی
الامر فی تضرع مائتین و علیہ یحمل قولہ اذا قتلتم فیہ فائتین (وان ضاوا للہلال) بالکتاب اذا الغزاة
یقتلون یقتلون وأما قولہ ولا تلتقوا بالذی یکن فی التہلکۃ ففسرت التہلکۃ فیہ بالکف عن الغزو وجب
المسلم بالانصراف من الصف و بالخروج بدینہ نفقۃ والمعنی فی وجوب الشاہدین ان المسلم علی احدی
الحدین ما ان یقتل فیدخل الحد أو یسلم فیوز بالاجر والتمتہوا الکافر یقاتل علی الفوز بالحدین (الا)
مقرین اقتالاً و مقبضین الی ذلک ولو بعدت فلا یجرم انہ انہ قال تعالی ومن یؤمہم و یتذہبوا لا عقرنا
القتالاً و مقبضین الی ذلک و عن عمر رضی اللہ عنہ انما ذلک لکل مسلم و کان بالبدینۃ وجنودہ بالشام والعراق

لا یسلطون التہذیب انہ کان ان ولی الناس معہ لکونہ زعم الجيش أو أمرہم أو نحوہم رؤساء الناس المتبوعین وأبطالہم
الشعور بہ یزاد علی انہ علی ماذا یجوز ذلک و ہذا لا یتقدح غیرہذا قال شیخنا العبد بعض شاخ العصر ونقل عن الوالد اعتمد
بانہ لا یلزم من عدم تعرض المعظم لہ تعذیبہ لانہم سکوتوا عنہ فوضحوہ و جہ ظاہر (تنبیہ) لیس لنا عبادۃ یجب العزم

علموا ولا يحسنها سوى القادر من الصف بقصد التفسير الى التفسير واداء تحييد الهال يلزم القتال معهما في الاصح قال الاذرى لم أر مفعرا
بين القريتين فيجعل ان قال القريبة (١٢٩) من يمكن كرهه والاصح ان يحاد مع احد الحاد وحيث ان رجوع الى العرف في القريبة

والله دة لعل الاول اقرب
هو الصبح قال شيخنا سأت
في كلام الشرح الجزم به
قوله لا تفتنه فمنا من
ما تودعه وتعين الخ
قال في الهام ان تكلف
هذا المثال تبعه القاص مع
امكان التعبير بالماتنين
ذوق عن جواز الانصراف
عن الضعف اه جازه
ما أخذ من غيرهما زل
عبر الماتنين لم يستفده
حكم كما ذكره انشا ذكره
هو القهول قوله يسلط
منهم) وقع في الرض من
ضعفهم - وهو سبق فلم
والصواب من ابطالهم
قوله وظاهر ان ذكر
الواحد مثال الخ) اشار الى
تخصيص قوله اوسون
اشار الى تخصيصه قوله
المبارزة مباشرة) أي
فانتهى كرهه فقهه في
طلبها كافر استجاب في
قوته مبارزته) أي اذا اذن
له في الامام وقوله قال
الماوردي ويعتبر في
الاستحباب الخ) اشار الى
تخصيصه وكتب عليه فان
كان كذلك لم يجز ان يبارز
قال البلقي في هذا لا يمنه
قال ويحصل ان يقال
بالكرهات منه انه والراجح
عدم الجواز وقوله قال
البلقي وغيره وان لا يكون

وراء الشافعي وان حرمه على العود الى القتال لا يختلف بانقرب والبعد (والعرف من يخرج) من الصف
(ليكن) موضع وجهم (أو ينصرف الى موضع أصح للقتال) كان يغرم من صفق لاتباعه العدو الى منسح
سول القتال أو ينصرف من مقابلة الشمس والريح الى الجبل - قوله القتال (والتحيز من بقصد الاستعداد
بقتل) القتال (سواء قتالهم كثر بعدت أو قربت) هذا علم قوله ولو بعدت قال في الاصل ومن عجز عن عرض
وتحوله ولم يبق معه - لا حقه الانصراف وقدمه المصنف كاسله أي ان في الطرف الثاني من الباب السابق
(ويستحب ان لا) ليجز أو غيره محاسن (قد التحيز) أو انصرف للجزع عن سورة الفرار المحرم وهذا انده
في الجزع ثم من غير تصريح بالاستحباب وجازة الاصل (ويستحب ان يولي) يخرج أو تحييد (وابس التحيز) (بعد)
في تحييد الفتن (حق فيما يغتم بعده) أي بعد تحييد مادم نصرة بخلاف ما يغتم قبل تحييد باقائها بخلاف
التحيز الى فتنة يشارك في اغتنام مطلقا لذلك فهو كالسر به القريبة - تشارك الجيش في فتنه وهو المراد
بالقريبة ان تكون بحيث يدرك غوثها التحيز عن بعد الاستغاثة (ولا يلزمه العود) لا يقتال (مع الفتنة) لان
عزه العرفه لا يخصه الانصراف ولا يحرمه البعد ولا يلهي الا بالهزيمة (ولو ذهب للاحه وامكنه الزي
بالجار لم ينصرف) عن الصف بخلاف ما اذا لم يكنه الزيم (أو ذهب) فخره وهو لا يقتدر على التزجل
أي على قتاله (والانصراف) جواز أو وجوب على ما يأتي بيانه (وان زادوا) أي الكفار (على الضعف
ورجى النفر) بان ظنوا ان ثبنتا (استحب) لنا (الابتاء ولو غاب) على طنا (الهلاك بلا كتابه فيهم
وجب) علينا (الفرار) لقوله تعالى ولا تفرقوا بينكم الى التمسكة (أو بكتاب) فيهم (استحب) لنا (الفرار
ويحرم) انصراف مائة (بال) منا (عن مائتين يوم واحد) منهم (ضعفه) لانه لا يفتنه فمنا من مائة وتسعة
وتسعين (بالا) منهم فنظرنا المعنى وانما اراد العدد عند تقارب الارصاف وظاهر ان ذكر الواحد مثال
والهوية بان يكون معناه من القوة ما يقابله القاتل انما قدم من بارز اثنان العدو وجوز ان يفر به وبالعكس
(ودل) لانه عند الفرار كان ضعفا عند الابطال أو يسترون فيه (تورد) أخذهم بحث الروض - بحث
نقل فيهم الماوردى والرواى أنه يجوز الهزيم من أكثر من المائتين وان كان المسلمون فرسانا والكفار
رجالا ويحرم من المائتين كانوا بالعكس ثم قال وفيه نظر ويغن عن ترجمه على الوجه السابقين أي
الضعف مع الابطال في الاعتبار بالعتي أو بالعدد (فرع النبات) انما هو (مشروط في الجماعة
فان في مسلم) شخصين (مشركون جاز) له (الفرار) منهما (ولو طلبها) هو ولم يطلبها (وان تحصن
الجماعة في القتال في قلعة حتى يجرى) لهم (مدحجاز) أي لو قصد الكفار بالمدحج من بلد انخص من اهل الى ان يجلدوا
قوة ودل الماوردى انما الاثم على من فر بعد الاقاء

• (فصل المبارزة) • القتال وهو ظهور اثنين من الصفين للقتال (مباشرة) لان عبد الله بن رواحة
وابنى عكر اعرضي الله عنهم بارز و يوم يدركهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفين من
فيسب عن بعد قال - جعلت اباذر يقسم فثمان هذه ان شخصين اخضعوا في يومهم تركت في الذين بارزوا
يوم بدر فخر على وعبيد بن الحارث وعبيد بن ربيعة والابن عتبة (فان طلبها) كافر استحب
لم فيه فتنة بان عرفهم انفسه (مبارزة) لان في تركها حديثا ضاعا فاننا وقوله بلهم قال الماوردى
ويعتبر في الاستحباب ان لا يدخل بقتله ضرر عليه لم يمتخصص لالكوبة كبير نال بالبلقي في رغبه وان
لا يكون عبد الا ذرعا مادونا للمهاجرين الى الجاهل من غير تصريح بالاذن في البراز ولا فكرهما ما ابتداء والبلقي
ومنا من انما انما المدين (وكرهت) مبارزته (لغيره) أي الذين من فيه فتنة لانه قد يحصل له ضيف
(ولو بارز) مسلم (فيقر ان الامام كره) لان الامام ظار في تعيين الابطال وذكر الكراهة من زبانه (وبكره
نقله في الكفار) ونحوها من بلادهم (الى بلادنا) الماوردى السبق ان ابا بكر رضى الله عنه اشكره

الخ) اشار الى تخصيصه قوله وانما ما يظهر المدين) اشار الى تخصيصه وكتب عليه قال الزركشي في الاذن
في القتال يضمن ذنبا وقد لا يكون الا ذنبا سائرا

[illegible]

قَالَ وَقَالَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا رَوَى مِنْ جُلِّ رَأْسٍ فِي جَهَنَّمَ فَقَدْ تَكَوَّفَا فِي ثَوْبِهِ
وَبَدَنُ ثَوْبِهِ نَحْوُ الْخِجَامِ مِنْ مَوْضِعِ الْإِنْسَانِ إِلَى مَوْضِعِ الْأَمْرِ بِالدَّاءِ بِلَدِّهِمْ وَكَانَ يَسْمَعُ قَوْلَهُمْ: نَظَرُ النَّاسِ إِلَيْهِ يَخْتَفِقُوا
بِهِ، وَاسْتَمِعُوا لِمَا رَوَى مِنَ الْفَرَزْدَقِ مَاذَا كَانَ فِيهِ نَكَاةٌ فِي الْكُفَّارِ قَالَ فِي الْأَصْلِ وَلَمْ يَمْزُجْهُ بِالْجَهَنَّمَ
وَالْأَرْفَاقُ (الثَّانِي فِي سَبْعِينَ) هـ وَاسْتَرْفَافُهُمْ هـ وَاسْتَرْفَافُهُمْ (وَبِالْأَسْرَاءِ الْكُفَّارِ وَبِالْأَسْرَاءِ) وَبِجَانِبِهِمْ وَخَنَاتِهِمْ
(وَبِالْأَسْرَاءِ) هـ أَيْ يَصْرَفُونَ بِهَا قُلُوبَهُمْ وَكَانُوا يَكُونُونَ كَأَسْرَافِ الْفَتَى لَاهِلِ الْخَمْسَةِ لَاهِلِ الْحَسِّ وَالْبَاقِي لِلْعَاقِبِينَ لِأَنَّهُ
عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْمَعُ السَّيِّئَاتِ بِكُلِّ قِسْمِ الْأَمْوَالِ (وَلَا يَقْتُلُونَ) الْفَرَسَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ
وَالْبَاقِي فِي مَعْنَاهُمَا (فَإِنَّ قَوْلَهُمُ الْإِسْلَامَ) وَلَوْ شَرَعُوا وَقَتْلَهُمْ (سَبْعِينَ) قِسْمُهُمْ (لِلْعَاقِبِينَ) كَأَسْرَافِ الْأَمْوَالِ
وَأَكْرَهَ فِي غَيْرِ الْعَمِيدِ زِيَادَتَهُ (وَيَقُولُ فِي جَانِبِهِمُ) السَّكِينُ إِذَا أَسْرَأَ مَا رَأَى (بِالْمَحْفَةِ) بِالْإِسْلَامِ
وَالسَّكِينُ لَا يَنْتَهِي (وَيَتَوَقَّفُ) فِي قَوْلِهِ وَيَجْعَلُهُ (حَتَّى يَنْهَارَ) وَلَهُ جَمْعُ الْمُحْتَمَلِينَ أَحْدَاسُ أَوْ أَرْبَعَةٌ
(مِنْ قَتْلِ الْبَشَرِ لِأَنَّهُ يَنْتَهِي بِقَوْلِهِ) كَثِيرٌ بَقِيَ (وَلَا تَغْتَابِلُ) بِهِمْ (وَمِنْ سَبْعِينَ) عَلَيْهِمْ بِخَفَاةٍ سَبْعِينَ (وَكَذَا
اسْتَرْفَاقُ) الْأَوَّلَى مِنْ اسْتَرْفَاقِ (وَأَنْ كَانُوا عَرَبًا) بِقَوْلِهِ الْعَيْنُ الْمُهْمَلَةُ (أَوْ وَتَسْتَبِينَ مِنْ قِدَامِ الْعَمَالِ) يُؤْخَذُ
مِنْهُمْ (لِلْعَاقِبِينَ أَوْ جَالِ) أَوْ أَسْرَاءُ أَوْ خَنَاتٍ كَأَسْرَافِ الْأَوَّلَى (مِنْهَا) مَا أُورِثَ مِنْهُمْ (وَأَنْ قُلُوبَهُمْ) كَانَ
يَعْمُرُ شَرَّكَ عِبْرَتِهِ (وَبِالْأَسْرَاءِ) الَّتِي بَادِيَهُمْ لِاتِّبَاعِ الْإِبْرَةِ وَقَالَ تَعَالَى اقْتَدُوا لِلشَّرِّكَينَ وَقَالَ قَامَانَا
بِعَدَاوَتِهِمَا وَقَالَ قَتْلُهَا إِذَا تَخَفْتُمْهُمْ فَخَشُوا الْوَأَقِ أَيْ بِالْأَسْرَافِ: قَوْلُهُمْ مَنَاتِهِ النَّصَّ حُرَافَةٍ عَلَى
النَّصِّ بِأَنَّهَا لَمْ تَقَدْ كَانَتْ أَيْ تَخَفْتُمْهُمْ فَخَشُوا الْوَأَقِ أَيْ بِالْأَسْرَافِ: قَوْلُهُمْ مَنَاتِهِ النَّصَّ حُرَافَةٍ عَلَى
يُؤْخَذُ لَنَا بِالْجَوَازِ أَنْ يَنْبَغِيهِمْ السَّلَاحُ (وَالْأَسْرَاءُ) لَهُمْ (بِإِسْرَائِيلَ) سَبْعِينَ كَأَسْرَافِ الْعَادَاتِ بِهِمْ وَلَنْ مَا نَأْخُذُ
خَيْرًا مِنْهُ إِلَّا أَوَّلًا كَلَامًا وَرَدَّهَا عَمَالُ (وَبِجَانِبِ) أَوْجُهُهُمُ الْأَوَّلُ (وَمِنْ اسْتَبْدَقْتُ) أَيْ عَرَضَ (لِأَنَّهُ
بِالْأَسْرَاءِ أَوْ لَوْدَانِهِ لِأَنَّهُ لَا أَمَانَةَ وَهُوَ حُرٌّ أَيْ بَسْرَتُهُ كَأَسْرَافِ الْإِبْرَةِ وَتَحْتَ سَبْعِينَ أَوَّلًا كَلَامًا وَرَدَّهَا
بِسَبْطِ الْقِتَامِ (وَلَمْ تَسْمَعْ الْعَقِبَةَ) كَانُوا قَدِ اسْتَرْفَقُوا (قَبْلَ قَتْلِهِ) وَالتَّصَرُّعُ هَذَا مِنْ زِيَادَتِهِ وَتَحْتَ سَبْعِينَ كَلَامًا وَرَدَّهَا
الْمَازِيدُ أَنَّ الْأَمَانَ كَانَ حَقًّا فَلَا تَحْتَ عَلَى قَاتِلِهِ سَوَى التَّصَرُّعِ أَوْ أَنَّ قَتْلَهُ خَفِضَ أَفْئِدَتَهُ وَقَبْلَهُ وَكَانَ غَنِيَةً
وَالنَّصَّ عَلَيْهِ فَإِنَّ قَبْلَ قَتْلِهِ حُصُولُهُ فِي أَمْنِهِ خُصْنٌ دَيْتُهُ لَوْ رَشِدَ أَوْ بَعْدَهُ دَرَسَمَاتُ نَدَامَاتِهِ قَبْلَ قَتْلِهِ قَبْلِ
الْإِسْرَافِ وَأَعْمَدُ مِنْ دَيْتِهِ تَقْسِيمُهُ أَوْ بَعْدَهُ وَخَفِضَ أَفْئِدَتَهُ إِلَى أَمْنِهِ فَلَا خِيَانَةَ عَلَيْهِ أَعْوَدُهُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ
أَسْرَافِهِ هَذَا التَّعْلِيلُ أَنَّ جُلِّ رَأْسٍ كَانَ أَوَّلَ الْإِسْمَاءِ وَالْأَفْضَعُ دَيْتُهُ لَوْ تَشَوُّهُ طَاهِرٌ (وَيَصْغُرُ اسْتَرْفَاقُ
بَعْضِ خُصْنٍ) مِنْهُمْ قَالَ الرَّافِعِيُّ: يَنْبَغِي عَلَى بَعْضِ الْحُرَّةِ فَوْقَهُ الشَّرِّ لِمَا الْعَصْرُ يَقْرَأُ بِهِ (وَأَنْ أَسْرَأَ
يَعْنِي اسْتَرْفَأَ) عَنْ أَوْ بَعْدَهُ (رَقٍّ) كَمَا عَلَيْهِمْ سَمَرُ ذِكْرِهِمْ مِنْ زِيَادَتِهِ وَهُوَ هُوَ لَمْ يَلْقَ إِذَا الْبُكَ يَنْفَرُ

(٢٥ - (أخي الطالب) - رابع) نقول ان القبر والقفور وتلزمه القفوة تقطع الرقيم الجربان
 القفوة الى خارجي لاجل التلازم والقفور ودفع الرق الذي لاجل تحصيله والرق لاجري على الاسيرين غير ضرب كذا قاله الامام
 الا انه في هذه المسألة ما نحن فيه خلاف الجدل القابل للبداهة قبل البداهة الواجب التماس مع خبره البداهة ان شاء الله تعالى ما كان شاه
 القفور وهذا بخلاف الخبر المتقدمه فانما اقصى بالاتلاف على جملته والفرق كذا قال في التلخيص معبره (قوله وضيق هذا التعليل انه محل ذلك
 انما انشأ القفوة) قوله مشروفاً فبعد لقوله وتبع السبي فانه انما يتبع اذ لم يكن معه أحد غيره (تنبيه) وهو رسي والدواسته ترفقه
 وان كان فهو مسلماً ومروءياً ان يكون المرفقة الكافر كذا ذكر في شرح جرمي بامه لم يري فانت وقد اورد في الخبر في اشتهاء منه ثم
 لم اطم الى هذه الصور فان الاب معبر مسالم كونه لم يري فاذا ساء بعض ملكه اذ رآه افساحه

(قوله فيؤخذ من ذلك أنهم حال سبيل الخ) أشار إلى تحصنه (قوله وان أسلم رجل حرسه الاختيار الخ) فان أراد بعد اختيار الامام فيه
 الى اول الفداء أو الرق فيقتصر الباقي بل تعيين ما اختاره (قوله فيختار الامام فيعاسى المقتل الخ) وأما قوله صلى الله عليه وسلم فافعلوا
 صبري حتى يمدهم ومنهم فاعلم فحصل (١٩٤) على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يصح ما من صفته ان مال المقدور عليه بعد الاسر غنمة

وكتب ايضا قال الزركشي
 وعلى مفهومه الحرفي اذا
 دخل دار الاسلام من غير
 امان فان الامام يغير فيه
 كما يبرأ منه لو سلم قبل
 اختيار الامام واحدة من
 الشكل بخلاف الاسر قال
 في الكفاية في باب الهدنة
 أشار الى الاصحاب في السبر
 والرافعي في الهدنة (قوله
 أو قبل التنازع به) أي
 استمراته (قوله وترتق
 زوجة المولى الحربية) لان
 محل الرق الزوجه في غارة
 عن احتقار الذي فان
 حقه المنفعة وكلام الاصحاب
 هنا يخالف كلامهم في أن
 الحربي اذا قبل الجزية
 عصم نفسه وزوجته من
 الاسترقاق وقد يجمع بينهما
 بان المصاد ثم الزوجة
 الموجودين القديمتان
 العقد على وجه التبعة
 والمراد هنا الزوجة المأخوذة
 به بعد العقد فان العقد لم
 يتناولها ويحمل الازل على
 ما ذكرنا كزوجته وانما
 تحت الفقد عند عقد
 الفقة والثاني على ما ذكرنا
 فمكن كذلك قال شيخنا
 سبزواري المارح (قوله
 وأجيب بان المراد ثم الزوجة
 الموجودة الخ) أشار الى

تحصنه (قوله لا يعتقه) ولو كان حين اعتقه كافر الكد أسلم قبل الاسر (قوله وخالف في النهج كاصله فصيح الخ) هو
 الاصح لما جرى عليه المصنف تعاقضي كلام أسله وان قال الزركشي انه الصواب قال ابن كفي في الخبر بدليل ترجيح بنية فداي الاسلام
 ثم ما لم يقتض بدو الحرب فلا تسترق قول واحد

فهر أوله حاصل ان تكون لنا أو غنمة أموالهم وانصرفنا (حرم) اتلافه الا انما صادف غنمة لنا وكذا ان
 فتنها حاصل ان تكون لهم (فان غنما السرداها كانت غير حيوان جازا تلافه) أي غير الحيوان
 للأنباخذوه وانفقوا لم (أو) كانت (حيوانا فلا) يجوز اتلافها (لكن يذبح) (الأنبا) كونه
 (لا لال) لاختلافه ومخبرته النسي السابق (وبعض) الحيوان (الغاية) في القتال في عقره بل قد يؤمر
 القتل (م) انكر كونه اقتتالاً وخفاناً بركبه (لما ذر له كالا للقتال) (وان غنما السردا) انهم
 وصيغهم ونحوهم (لم يقتلوا) لنا كذا حرامهم (فرع) ما حرم الانتفاع به من كتبهم الكفرية
 والمبدلة (والجوية والنفسية) كذا كرهها الأصل (لا تلوا) يخرجونها (لم يجعل الانتفاع به ككتب
 الطب والشعر والفتنة) (يعني) بالفضل (ان أسكن) مع مقام المكتوب فيه (والأزرق) وانما انقره ما يذبح
 أهل السنة لا اعتقادهم كالأخر وخرج بقرينة تحريمه فلا يجوز ما يفسد أسماؤه تعالى وما يفسد من
 تضييع المال لان المرزق يمتون قات ولا يشغل عمار وما الغاري عن عثمان رضي الله عنه انه اجتمع
 القرآن جمع ما يذبح للنس وأحرق وأمر باحراقه ولم يخافه غير لان الفتنة التي تحصل بالانتشار هناك
 أشدها هنا كالأحقق أما جعل الانتفاع به فهو بان جماله (وأدخل) ما ذكر من الغسل والمرزق (في
 الفتنة) نبياع أو يقسم (وتلف الخنازير والروان والأوتان البنية) فلا تتلف بل تحمل فان لم تكن غنمة
 بان لم ترد فتمت على مؤنتها لم تلف قال الأذري ويشه أن يكون يحمل اتلافها أذا لم يرغب أحسن الغائبين
 فيها ويكتف جملها لنفسه فيئذ تدفع اليه ولا تتلف وبين في الجموع في البيع ان الخنزير وان كان يهدو
 على الناس وجب اتلافه والأذري ان ظاهر نص الشافعي انه يتخير قال الزركشي في ظاهره الوجوب أيضا
 وبه صرح الماوردي والرواني لان الخنزير وان لم يكن ذكرا يعدوى (وكذلك الصد والماسنة) والزرع
 ونحوها يعلى (لمن أزاله) من الغائبين أو أهل الجنس ان لم يأتوا فونه (فان تنازعوا) فيه (وكانت)
 أي الكلاب (كبيرة) وأمكن قسمتها بعدد (قسمت بالعدد) إلا بقية لها حتى تقسم البقية (والأ)
 فاختار (وهذا ما قاله الرافعي وتبعه النووي) انه المذهب الموجود في كتب الرافعين لكن أطلق الغزالي ان
 الامام ابن خصم من شاءه كذا نقله الامام عن الرازيين وأعرض ابن الرافعي عن الرافعي فبما نقله عنهم وقال
 ان البندنجي وان الصباغ والماردي قالوا ان كان في الغائبين من يحل له اقتناء الكلب دفع اليه المادام
 التي من محتاج اليها من أهل الجنس وتقبل القاضي ذلك عن النص قال البندنجي والماردي فان لم يكن
 في أهل الجنس من يحل له اقتناؤه تركه قال وما ذكره الرافعي لم أحجده فيما رقت عليه من كتب الرازيين
 بل قال في الشامل بعد حكايته ما تقدم عنهم ان أحدها بان يذكر وما لا تذاكر فيها الغافون وأبدى ما ذكره
 الرازي احتمالا لنفسه قال في الأصل وقد دم في الوسية انه يعتبر بقيمة الكلاب عند من يرى له قيمة ويقتسم
 منها فهاهنا في حيث هنا قلت الظاهر عدم جيبته بقرينة قولهم قسمت عددا والا فالقرعة وبقار الوسية بان
 باجاء أوسع من باب الجهاد (الطرف الرابع في الاعتناء بالودعيل) ولو يفسد ان الامام (وأحد)
 جماعة (سنا) دارهم بخلفاء فسر أو أختلس أو ألقط من مالهم فهو غنمة غنمة لا يتخصم إلا أخذ
 تنزله لخدمته دارهم وتفر ويقتسمه منزلة القتال (وان أخذته على وجه السوم) ثم جدد أو هرب
 (فوقه) ولا يتخصم من قولهم دخل دارهم لعله جرى على القائلين لا يفسد من مالهم في داره أو أناس لهم
 كان الحكم كذلك كجانبه على الأذري (ومن فسر) سنا (حربا) أخذناه وهذا غنمة غنمة لا يتخصم به
 إلا أخذناه وهذا ما مرز بآيته وكان المراد به هداياه الممثلة معه لغيره ولا جداله بالخدمة فبما نقله
 قدم الكافر الهدية إلى الامام أو غيره والحرب فاقعة فهي غنمة لا يتخصم بالهدية لانه فعله على
 خلاف ما لو قدمها لغيره بالحرب غير فاقعة (فرع) لو (استحل كونه القامة) الموجودة (بدارهم) لم
 عرفها (لا أخذوا) بدارهم (قبل لو ما يؤمن) (أصل إلى الاجناد) (وقيل سنة) كاسترا القاطن وخاله كلام
 الرواني وغيره ترجحه (ثم) بعد تعريفه (يخصم غنمة الصيد) البري والبحري (والخيش)

(قوله) لان للمزق قامة
 وان قلت العلة الأولى
 ضعفة والثانية هي العلة
 وبإشارة أخرى المعترف
 التعليل تنصص المبالغة
 انشكره القريب قوله
 قال الأذري ويشه أن
 يكون الخ إشارة إلى
 قوله قال الزركشي
 ظاهره الوجوب أيضا الخ
 أشار إلى نصه قوله
 وهذا ما ذكره الرافعي
 احتمالا لنفسه ما ذكره
 من أنه لم يقض عليه إلا
 الشامل غريب فقد جزم به
 الرواني في البحر والبندنجي
 في الاعتماد ان أي يصرون
 في الانتصار وغيرهم ر
 قوله قلت الظاهر عدم
 جيبته أشار إلى نصه
 قوله لعله جرى على
 الغالب أشار إلى نصه
 قوله ينسب عليه الأذري
 وظاهر كلام الرواني وغيره
 ترجحه قال الزركشي
 ويشهه جمل الأول على
 الخيش والنسي على
 النفس ودعا الأذري
 أيضا واستدل ثم قال
 وبالجمله الظاهر وهو قضية
 إطلاق الكتاب وغيره انه
 لا فرق بين هذه وبين إقاعة
 دار الاسلام في سنة التعريف
 وقوله فالظاهر وهو قضية
 الخ أشار إلى نصه

(وهذا) (نوه الثاقبين النبطا) ظاهره تناول من له سهم ومن له مضجعه وظاهر (١٩٧) الحلاق الشافعي والاصحاب قال البلقيني
لكن مقتضى نص الشافعي

ان الذي ايسر له ذلك حدث
بقية بالامان وهو الالاق
بالقواء - انتهى - ودان
الشافعي انعامه بالسلام
نظارا لعلهم وضعه
لارضاع اعلم من الطعام
وتعبر به العاينين بشئ من
لا يرضع من المسافر
للعلماء حسب معناه وازا
يعرف الشافعي في الامام
فتناول ذلك وقوله وهو
ظاهر اطلاق الشافعي اشار
الى تصححه (قوله قال الامام
اشار الى تصححه - قوله
وجب حمله على محل الخ)
اشار الى تصححه وكتبه عليه
الفاضل حين في تعليقه
لوضع القتال في اكل فحار
الاسلام في محل يعز وجود
طعام ذولا بحدوده بشره
فيوزاهم البسط في طعام
الغنيمة بحسب الحاجة اه
وهو ظاهر (قوله قال
الزركشي وكذا ينبغي ان
يقال به في علل الدواب)
اشار الى تصححه (قوله
والسكر) أي والحلوى
(قوله له ركوبه بالآخرة
فيما ينهلر) انزال
ذبحه لغير اكله في خلاف
جلده هذا وركوة (قوله
لوقوع حيازة الغنيمة)
اشار الى تصححه (قوله وما
قصره هو مقتضى ما في
الرافى) صرح الرافى في

[illegible]

شرحہ بانہ لا یجوز التبعہ لمن لحق بعد الحرب وقبل الحیازۃ

قوله وكذا الاسلام بل فعل ذمة الخ (١٩٨) أشوا الى نصيبه قوله نقه الاصل عن الامام وقره ونقته في الكفاية عن اصحاب وكتب

أضاه هذا نقلا بالفتح
القول يجوز التبعين
مع ما تقدم وساق كلامه
يقضي انه لو كان مع الجيش
سوف من المالكين ان عتق
النبت وكلام اصحاب
ما كنت عن هذا اعم
غ قوله وان تباعدنا
بما عن نقه تناول الضيق
بالقمة استشكل في المهمات
تبعا لقول الماتمة هذا
العقد مع فساد وقوله
ان تعاطى العتد الفاسدة
حرام قال في الخادم وهذا
موجب لاثم لم يؤول هذا
عدوانا هو باحق من
خصائص طاعة الحرب
ولهذا ضرورة على بيع
الما كولي بلنا كولي كما
كان مضمورا على امانة
الما كولي بلنا كولي
بذهب ولور كبحر به
الطوى وغيره قوله لا يملك
الغنى في القامه قال
الجويني في البصرة اصول
الكتاب والسنن والاجماع
مطابقة على تحريم طه
السراري الذي يجان اليوم
من الزود والهند والترك الا
أن ينصب الامام من قسم
الغنائم من غير حيف ولا ظلم
وكذا قاله في النفا في
الفتاوى قوله فلو عير باو
بل لا يقتصر على الاختيار
كان أولى المناسب التعبير
بالواكسعة ومنه صرح بعد
بان الملك يحصل بالاختيار
وسدده بالامتنع من سدها
قوله اما اذا قبل اقره
أبا اختاروا في الخلق

أبا اختاروا في الخلق كقوله اختيار الغنية أو اختارن القصة (قوله وقال الاذرى انه مقتضى اطلاق الجهور) وبالله

ثلاث كسفاؤه أشهر هذه النفوذ به قلع القوي وهي بظاؤها بالاد المهروة والمجاسة ونحوهما وبالاد المهر بنسكاوشم بولا
يناقض جميع النفوذ حاله لا يلزم من (٢٠٠) الاتحاد في ان الخلاف للاتحاد في التجميع والفرق بين أمة المغنم وأمة الغير ظاهر من

وقال ابن العماد المتجسما
صحته في الرضة من نفوذ
الاستيلاء بخلاف أمة الغير
إذا استولوا هم ملكها
والفرق ان جاز به القسمة
ان كانت بعد اختيار التوثيق
أقره ونسبها كون نفوذ
واضح وان قلنا لا يكون
قسمة حقه في القسمة
قولها منزلة المالك بتدليل
حرية الولد في الحدو اذا
كان كذلك فهو كغيره
إذا استولوا وهو مصر
وقلنا بعدم نفوذ في الحال
ثم انفسك الرهن فان
الاستيلاء ثبت على الاصح
وكذا الامانة اذا
استولوا وهذه الظاهر
أولى بالمسلم علم او هو ما
فيه التزوي فوض
ان الصريح في الرضوات
مراد الراد في بالظاها
قلنا من قوله قال في الرضة
ظاهر كلامهم خلاف
ما قاله أشار الى تصحيحه
قوله ويجعل أخذ هذا
القدر من الخ وعليه جرى
المصنف قوله لا بد اذبال
حال بين الغائبين وبينها
قائمة هناك لعل قوله
والاجرة الاول) هو
الاصح وقوله وهذا انق
لما قدمه كالم في السكاك
الخ الفرق بينهما وبين
مستلثنا ظاهر قوله لكنه
صح في باب دية الجنين
وباب النكاح (بعض) أشار الى تصحيحه (قوله قال الامام وهو لو جه) أشار الى تصحيحه (قوله الا ان يكون له
في الغائبين ولو) أي أو والد (قوله بخلاف الاعتاق) أي فاقب اختيار التملك وتعيينه عليه أيضا الفرق الثاني منوع

الحال

هـ (قول) ذلك عتارهم بالاسلام) انما عتروا القطار مع تحول الفضة الى الاشارة لثلاث في حديثنا حديث نعيم الامام بن قيسمة
 روى كذا في الكفاي ورواه على المسلمين وبحثنا القياس على المتقول (قوله) انما عتروا نفتح صلهما أي من غير قول الا في نسخة ما هنا ونفتح فيه
 بعض قالوا بل كان له أثر في نسخها لمصلحة غير احتياج اليه (قوله) قوله تعالى (٢٠١) ولو كنا لنمك الذين كفرنا (الخ) روى عنه علي بن
 الله عليه وسلم لم قال من

الحلاله لا يرون بالاسر (حي) يختار الامام استرقاقه ويحبذ له لاسي ما كنهه فان قلده عتق عليه (زودة)
 الخافه فان كثر موارا اقمه على المجلس لاهل وان لم يملكه لم يعتق شي منه وكذا اذا لم يختار الامام استرقاقه
 بان اختاره اذ اوداه او ائمن عليه (وان اسره او زناه بالعتق) بالاسر فلا حاجة الى اختيار الامام
 (فان تار) السبي (الملك فكسار) في نظيره تباها (وكذا ابنه) الاولى زلده (الصغير) ان
 سرور بالاسر وحري فما ذكر (ان كان رقبا) لم يحرى كان تروج حربي أم غطري في ذات ولد او مهر
 حربي وله الحري او اشتراه ثم اسلم الابن الثلاثه هذا الشرط من زيادته ذكره تعالى الا لا يحرى
 لتورس الى الرجل وله الصغير (لان الصغير يتبع ابيه في الاسلام) فلا يتصور منه سبي فاذا كان
 رقيقا لم يحرى ثم رده ذلك (وان كان العاقون قايما واخذوا) أي غنمو (من رقت عاقهم) جبا
 (لم يورث عتقهم) له (الا على اختيارهم) الملك

هـ (قول) في حكم عتار الكفار (وقوله) عتارهم بالاسلام) عليهم اختيار الملك كالتقولات واهموم
 الاية كونه تعالى واهلها انما غنمتم من شي الاية وخرج بعتارهم واهمومهم فذلك بالاسلام لا لانهم لم
 يملكونه الا لانهم بالاجابة كسار في بابه (انما عتروا نفتح صلهما) لان قوله تعالى ولو كنا لنمك الذين كفروا
 في الاية الاية يعني اهل مكتوبه وهو الذي كف ايديهم عنكم وايدىكم عنكم بطن مكتوبه وعدم كنه الله
 نعم كثيرة تاخذون من اجل اسمك هذه وكف ايدي الناس عنكم في قوله واخرى لم تقدر وعليها أي باقهر
 قول الله تعالى فانهم حسن والتميم بقدر ما علم انهم مكفون من قال ففتح عتق وعتقناه انه دخل معناه
 لتأخذون قوله العتار في (في خبره) لانها لا (لا يورث) في بيعها اذ لم يزل الناس يتابعونها وقوله صلى
 الله عليه وسلم لم يورث لانه في دار يعني انه باعها واهلها تجاري قال الروياني ويكره بيعها وباجارها
 فلا يورثه الوارث في بيعه وقال انه خلاف الاولى لانه لم يرد فيه من مفسود قال الركني والاول
 هو النصوص (واما سواد العراق) من البلاد ومن اضافتها للجنس الى بعض ملان السواد الذين يدين العراق
 بخصه فثلاثين فرسخا قاله السوادى وسوى سواد الامم خرج من جوارن البادية فقرأوا خضرة لزراع
 والاعمال للثقة والحفزة ترى من البه سوادا فقالوا ما هذا السواد ولا بن اللونين تقار بانطلاق اسم
 السواد على الآخر (نفتح) فليس عمر رضى الله عنه (عنوة) بفتح العين أي قهر او غلب لانه قسم
 بين القاتين (دأوى) عمر عنه الفاعلين بعوض وبغيره واسترده (ووقفه) دون ابنة دوره عليان له
 خلف فعمل الجهاد انتقاما منهم بعمارته لوتر كبايدهم ولانه لم يحسن قطع من بعدهم عن رقبته ومنعته
 (واوهم اهل الجارة) بنية بالخارج الضروب عسليه على خلاف اشراعات (وجوزت) كذلك
 (المصلحة) كانه قال العلاء لانه بالاسم ترد ارجع الى حكم اول الكفار ولا مامان بفعل المصلحة
 التي كفيها اموالهم بالاجور زلة في امواله كيانا في مثله في مسألة البداة والرجعة وغيرهما (والخراج)
 (نفتح) (واما الجارة) مدة معلومة لا بنية كسائر الاجارات وانما جوارن في الجارة عمر لمصلحة السكة كسار
 (الاجور) انما سار كونه (ازاجهم عنه) او يقول انما استغله واعطى الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة
 بغيره أي ما مع عمرا لا يورثه لا تمتنع بالوت (واما دورهم) أي ابنتها (فيجوز بيعها) اذ لم
 يبنوا املاكه سدا لا يورثه عتارها ولا وقفها بعض الخراج انتم ان كانت اهلها من اجزاء الارض

(٢٦) (اسي للمالاب) - رابع
 يكره ان يورث من مائة درهم على الخلافة لعل الله ان يحد منه بالاسود والحق انه لا يخلص المكر واما دورهم من مائة
 بمصره بل يدكر كرهوا بدليل كراهة بل الشطر في فصول العبارة ان ما فيه من مائة بمصره بل لان الذكر ومما ردفه من مائة
 بمصره (قوله) نعم ان كانت اهلها من اجزاء الارض (الخ) اشار الى تبصحه

(قوله وعليه جعل مائة البقي من النص) أشار الى تعصبه (قوله وحده السوا من جدران الخ) البدأ وهو جدران داخل في الحدود كذا
الغاية وهي حدية الموصل وكذا المذكور (٢٠٢) ان في العرض داخلان (قوله وانخراج في كل ستاخ) كان يبلغ او قاع خارج السواد
في من عمر رضى الله تعالى

الموقوفة على من بيعها قاله الا ترى انها على جعل مائة البقي من النص وقام به من ان الموقوفة
الحدود الى الغرض وقت لا يجوز بيعه (ثم ما فيها) أي أرض سواد العراق (من الانبار غمارها العساير
يبيعها الامام ويصرفها) أي انما ما به أن لا يبيعها ويصرفها نفسها كما يحرم به الاصل (مصارف الخراج
ومصارف مصالح المساكين الا هم قالا لهم) منها (ومنها أهل القى) أي اغنياءهم وقراؤهم (وحده السواد
من جدران) بابا بالمشددة (الى حدية الموصل) يقع الحد والمجم (طولاً ومن) عذوب (العامة الى
حلوان) بضم الحاء (عرباً) باجاء أهل التارخ (ماتلاً البصرة) يقع الباء أشهر من غيرها وكسرها
قامه ازان كانت داخل في حد السواد فليس لها حكمه لانها حدثت بعد دفعه وقفة فاحدها من ان في
العامة وبنية بن غزوان في من عمر رضى الله عنهم سنة سبع عشرة قومه بعد من صمها (الافران شربى
جلبانها) الا (نهر الصرافة ربهما) أي غير في جلبانها (وهو) أي حد السواد باجاء من (ماتون
فرحاً طاولاً ومخافاً عرضاً) وبالجر يب قولان أحدهما الله ثلاثون وثلاثون ألفاً فرب ربه وانهم مائة
وثلاثون ألفاً فرب ربه الثاني ثم قالو يمكن ان يرجع التفاوت الى ما يقع في الحد الذي كور من السوا
والثقل والعارض ويجارى الانهار ويحدها بالآزرع فكان بعضهم أخرجه عن الحساب (والخراج) أي
قهره (في كل سنة) ما فرضه عثمان بن حذاف المبيعة عمر ما يحاو هو (على كل ربه من ربه من ربه من ربه
حضاة أو بقو) حرب (خبره) حرب فرب (سكرتو) حرب (نخل ثمانية) حرب (كرب
عشرة) حرب (زيتون اثنا عشر درهما) والجر يب عشر قصبات كل قصبة سنة أفرعها ثمانين كل
فروع شققت كل فروع أربع أصابع فالجر يب ساحه مريمع من الأرض من كل جانب من مائة متون ذراعا
هاشية أو قال في الأفوال الجرب ثلاثة آلاف وستمائة فروع وأما مصر فقال الزركشي في إعلان الرفع فغيره
انها فقت مائة ذوقيل فقت مائة ثم كنوا فقتهم اعرابا مائة ذوقيل فقتهم في الأمان ما يقع منها
فقت مائة أو قال الشام فقال الا ترى انها فقت مائة كما يحرم به الجورى وغيره وقيل الا ترى في كل
المازيع من الروابي وغيره انهم فقت مائة أو ايس كذلك في ذكر في كتاب الجراح ان كبر ما يقع
عنوة * (فرع ان رأى الامام) اليوم (ان يقف أرض الغنمة كما فعل عمر) رضى الله عنه (باز)
وكذا سائر ذواتها ومقولاتها (ان رضى الغانقون) بذلك كفسره فاسم من عمر رضى الله عنه
الافرا) عليهم (وان خشى انما انشدها فاهم عن الجهاد) لانها ما كرمه لكن يقرهم على الخروج الى
الجهاد بحسب الحاجة وعدم من كلامه انه لو امتنع بعضهم بقرهم ويكون حق محاله وبه صرح الاصل
(ولا يردش من الغنمة الى الكفار الا أرضاً لغنائين) لانهم ملكوا وان يتكلموها
* (الباب الثالث في الامان)

عثمان ألف ألف سنة
ولابن ألف ألف درهم
ثم تنقص الى اثني عشر
أمام الخراج غنمية عشر
ألف ألف درهم فاعلمه
وغشمه فمالوا في عشرين
عبد العز برار فمعه
وعارته في السنة الاولى الى
لاون ألف ألف درهم وق
السنة الثانية الى ستين ألف
ألف درهم وقال ان عشت
لارده الى ما كان عليه في
أيام عمر رضى الله عنه فمات
في تلك السنة فوس (قوله
وأما مصر فقال الزركشي
تبع لابن الرقعتا) قال
ابن الرقعتي كلفه النفاس
في هدم الكائن الصحيح
بالحكام التي الذين رجس
الى قولهم في نقل المذهب
ان القاهرة فقت عنوة
وكتب ايضا هو الصحيح ومن
فصل بمالك في المذمة
وأبو عبيدة واللعنارى
وغيرهم وان عمر رضى على
أرضهم الخراج د (قوله
وأما الشام الخ) راجع الى
ان حذفت فقت عنوة
* (الباب الثاني في الامان)
(قوله لكل مسلم مكاف)
مثل المكاف للكران
(قوله وفاسق) وان كان
فسقه بيب معونته
لهم ربي علنا (قوله وليس
الاسير) قال البقعي ويزعم هذا التعليل انه ان كان في امان من هو في أسر مع أمه اياه اذا صدره منع معرفته
وجه النظر هو صرح الماردى (قوله اما أسير الدار الخ) أشار الى تعصبه (قوله يكافى التنبية) وفي التعليل المتقدم ما يقتضيه
النشأ في كنهه وقال الاسوى في تصحيحه بطلان امان الاسير الذي اطلق من القيد والمحبس وبني عندهم ممنوعان الخروج

قال
وجه النظر هو صرح الماردى (قوله اما أسير الدار الخ) أشار الى تعصبه (قوله يكافى التنبية) وفي التعليل المتقدم ما يقتضيه
النشأ في كنهه وقال الاسوى في تصحيحه بطلان امان الاسير الذي اطلق من القيد والمحبس وبني عندهم ممنوعان الخروج

١٧
 كانا منه بالخيار بل عكس ما في التبع. لأنه معقور فأبدى بهم اه ويمكن حل الأول على من يمكنه المهادينه والثاني على خلافه (قوله)
 قال الماردي أن يكون ومنه (الخ) أشار الى نصحه (قوله لأنه بالأسرت) فحقق للعاصرين من القتل وغيره فلا يفوت بالامان
 وكما أنما وقال السلم أو جماعة كما أنشأه قبل لانهم يشهدون على فعلهم وقولاه واحد وهذا ثابت (قوله وقد الماردي الخ)
 أشار الى نصحه (قوله كايوم وقوله قال الباقي) فدينق حواره فله فيترتب عليه منع أماته (قوله انما يتعل الجهاد فيها بانهم) علم
 بهذا التعليل ان يجوز زمان الزمان غير المحصور وان عبادته (المراد بالمكاف طوعا ولا بالاسير محصورين
 وامرأته والمراد بالمرأة

قال الماردي انما يكون مؤمنه انما نبادوا الحرب لا غير الا ان صرح بالامان في غيرها وبغير الاسلحة
التي لا يملكها الا لربنا فبحق لا مسلمين وقدمه الماء ودي بغير الذي اسروا ما الذي اسرقاه مؤمنه
الذي انما ياتي بدمه يقضه الامام كجورته وانه ترجع بمصالح الامان لكفار من زيادة الصفوف بها خيم
الماردي وغيره من بعضه البغني وغيره وتبعه امانا ما حالامان السيد والرجل لا في افراد صحبة العقد لهما
والصور غيرهم كاهل بالذو ناجية فلا يؤمنهم الاسلحة لا في بعض الجهاد بها بانهم وقدين ضابط
التي لا (انظر ان لا يؤدى) الامان (الى ابطال الجهاد في تلك الناحية) لان الجهاد شام
الذي لا ينفك عنه الله ربهم وهو من اعظم مكاسب المسلمين فلا يجوز ان يفلتوا بامان الاسلحة انما تسدده
(ز) والى (كتاب حل الزاد) والعاف فلو اسنا اذ اعد على طريق القزاة واختار الى الجبل ذلك ولولا
الامان لانفسنا اطعمة الكفار لم يصح الامان للضرر والتصرح بمؤمنين زياته (فلو من كل واحد)
من اواخذوا (جاءت) منهم (وتعاقبوا مع امانهم في ظهورهم) وان امنوهم عايطوا على
البيع (زود) الى المولى وما زود (كنت امنتمه مقبول الا لربا بعده) لانه عاك امانه قبل
الربا بغير ان يشهد ان امانا لثا ركافيا للاخبار قبل مقبول (ولا ينقض امان مسلم لكفار الا لحول
ثان) سائلنا في هذا من هذا عزادة

(وأول بقية) الامان (باصريح كالنور وأنتك وأنت محارو) أنت (أس ولا بأس عليك
 ولا تخف ولا تنزع عرسك بالجملة) أي لا تخف عليك وأدخل الكافر على الامانة من زبانه (وبالكتابة
 كائن لما يصدر من كف شئت ونحوه) كالتذكرة (وبكتابة) بالقرائنة (وبإرساله) أي
 السلم المذكور مكانها (ولو كافر أو بالتعلق بالفرد) كقوله إنما زبدقة أنتك لبناء اناب على
 التوبة (وبإرساله فمرة ولون ناظر) لكن يعتبر كونها كتابة من الآخر ان يخص بهما
 نظرت فان دوما كل أحد صريح كجمل من الطلاق واطقة ونحوه من زبانه ولا حاجة اليها (فان آمنه)
 السلم (فقد اذلا سلام أوله معين) ولون دار الكفر (أمن فيه وفي طر بقية السلم من دار الحرب
 لا في غيره وان أطاق) أمثله (وهو وال) اما ما كان أوثاقه بالعلم أو نحوه (في) أي فهو
 القول (على لايته والاني موضع سكنه في المار باله) من دار الحرب (مالم يعدل) عنه ما كثر
 من غير الحاجة (ويشترط) في جهة الامان (علم الكافر) به (وكذا يشترط قوله) له ولو بما
 يشعر بكيانه (ويجوز قتله في ذلك) أي قبل علمه بقوله (ويكني ما يشعر بايقول كترك القتال
 وكما نزل تقدم استخراجه ومما كرم من اعتبار القول به وجه الهياج بتعالق الفرد والاصل الفاهر
 اعتبار الزلاسل به فمع الفزالي وكفي البغوي بالسكوت وما قاله البغوي هو المنقول والاول نحاوه
 الفلام وسع عليه الفزالي ذكر العلامة من المنقب وذكره البغوي وغيره (فان قيل) الكافر
 الامان (قال لاؤنك فهو دور) للامان لان الامان لا يغني بغير (فان آثاره سلم الكافر فقلته
 أنته) بإشارته (لأنما أو تذكر المسلم) أنه آمنه (أو آمنه صريح ونحوه) بمن لا يصح أماله (ولن يحسنه)

عن الصادق عليه السلام (الخ) أي بحسب ما أراد والافني الضاعون من سكنت فقه حتى انما ساقون فيه تردد وقال لاصح
لحصل الامان فلم يظهر القول بالافني تنقوا الامان فثبت ثم لو اوسى عدم الداه واكتفى بالقبول كالغائبين
غلبه انشاء كالم شخنة القاضى في امة، حيث قال ولوعا بحسب عهده الامان لم يبق له بغيره رافعة فلا تقتله انعقده الامان
فلم يصب المعصية حتى قال امنك واخرنا، ولغضا يدل عليه قوله لا يابس عليه الا يدل لكن توبى ذلك فحصل الامان
(ثم لا يراجع امانه) كمنهون او كمنه

(قوله ولا تغتلبوا له نعمه) قال الاذري وكذا ينبغي أن يكون المحكم لما في أمته من دونه أو قال ظننت اسلامه وقوله وكذا ينبغي الخ أشار الى تصحيحه (قوله ولسماع القرآن أو نحو) كالمصدق ولا ينقد بعد أو به أشهر بل بعد ما كان البيان كذا في الامام ويقاس به المدخول لقوله ولسماعه وتقدم مدحه بقضاء الحاجة ولا مهم بهنهم (قوله ومدته أن أطلق أو بعد ما أشهر) لأنه لا خلق أمان الا بعد ما استناد بأمان الامام في الله فكذا خلق به في مدته (٢٠٤) صدقة أو كان قياسه أن يلتحق به في حاله أو بعد ما أيضا لكن يقع منه ان مدته عند

الضعف من موافقة بالصدقة
وايس ذلك لا حاد قوله
ولو بعد ما كتب على الزائد
فقط (قال الباقي من مدته)
أن أمان الامام لا يصدق
تقدمه هذه المدة فادقها
وهذا لم يلقه الشافعي ولا
أحد من أصحابه القدماء
وأنما التمس ذلك على
بعضهم فخطأ أم أن الامام
بأمان الاستاد وقد قال
المارودي في أمان الاستاد
انه ليس له تقدير مدته
وينظر الامام فيمن كان
من المصلحة فزاراه مدته على
الامان وقوله مدته مقامه
(قوله قال الزكي) أي
غير مدخل التقديري
الجاليل أشار الى تصحيحه
وكتب أيضا ذكر المارودي
أن أماله على ما هي مقرر
وفي ريشه وجهان قال
الباقي والاربع
يقدر في القوية الدخيرة
عليهم (قوله قال الباقي)
وهو الاربع نظرا لما في
أن ذلك في أمان الاستاد
أمان الامام فلا يجوز
بالنظر لعلمين نص على
ع وقوله نص على موعود
الاربع (قوله من دار الكفر)

أي الامان (بلغناه مائة) ولا تغتلبوا له نعمه فان قال في الاولى عات أنه لم يرد لامان وفي الثانية عات أنه
لا يصح أماله بل يبلغ المأمون بل يجوز ما غلبه اذلا ماله (فان مات الشريك قبل أن يبين فلا ممان ولا اغتيال)
فيلحق المأمون (فرع) ما من من اعتبار صدقة الامان هو هذا ادخل الكفار بالامان لا بسبب ما من
دخل اليها (رسولا أو لمع القرآن) أو نحو مما ينفقه الحق اذ لا ماله (فمؤملا) من دخل (التجارة)
فأيسر أمنا (فلو أشهر مسلمنا) أي التجارة أي المدخول لها (أمان فان صدقه بلغ الممان) ولا يذنب لو كذا
لوسع مسما يقول من دخل ناسرا فهو آمن قد نزل وقال ظننت محضه وبه مؤثر لاول (والا) أي وان
لم يصدقه (اغتيال) وكذا في حال أن لم يخبره مسرا وان ظن أن المدخول لها أمان اذ لم يصدقه فله (وللامام
لا لا لا حاد علما) أي التجارة أي المدخول لها (أمانا) رأى في المدخول لها مصلحته كما صرح به الاصل فاذا
قال من دخل ناسرا فهو آمن جاز واتبع ومثله لا يصح من الاستاد (مدته) أي لامان (أن أطلق أو به)
أشهر) فيصير بخلاف في الهدنة هذا كما قال الاذري من تنق من قواهم الامان كالهدة لان بابها اوسع مدخل
محتمل لا حاد خلفها (ولو بعد ما كتب) منها (بطل الزائد) علما أي بطل العقد (فقط) أي لا يغيبا
عدها نظرا في الصدقة وأما الزائد أضفنا لنحو بنظر الامام يكفون في الهدنة قال زكريا ويحل التقديرة
في حال أمان النساء فلا ينبغي أنه لا يحتاج من التقدير بعد ونزل عن نص الامام بزيادة قال وانما من الرجال
من السنة ثلاثا يترك الجواهر والمراة ليست من أهله (وبلغ بعدها) أي الاربعة أشهر (المؤمن) ويحل أمان
محبس وطليعة) اذن شرط الامان أن لا يتصرف به المسجون (و) مع ذلك (يقال) كل ماله ان
دخول مثله بخانة فعمل ان شرط الامان انتفاء الضر دون ظواهر المصلحة هو بصرح الاصل لكن قال
القاضي قال أصحابنا لا يجوز بالمصلحة قال الباقي في وجهه والاربع نظرا (ولا كذا) وفي نسخة ولا كذا
(نبد) أي الامان لا يجر من قواهم (الاربعة) وان أشهر ما خدنا من ماله لا لازم من قبلنا (وللامام بزيادة
الهدنة) أي لا تستهوا له ماله من قواهم لان اهادنة في ذلك فاما الاستاد أو
(فصل في تجب الهجرة) من دار الكفر الى دار الاسلام (على مستطيع) اها (ان عجز عن اظهار دينه)
لقوله تعالى الذين تتوفاهم الملائكة تطال انفسهم الاية ونظير أي داود وغيره أنابوا من كل مسلم بغير
بين ظواهر المشركين سواء الى جيل والمرأة وان لم يجد محرما وكذا كل من أظهر حقا بطله من بلاد الاسلام ولم
يأجل منه ولم يقد على اظهار دينه المهر فممن ان الله الاذري وغيره عن صاحب المصنف وقوله الزكي
عن البغوي أيضا أو اثني الباقي من ذلك ما إذا كان في قايمة صدقة مائة مائة مائة في غير ذلك الاغصان فان لم
يستطع المهر فممن وعذروا الى ان يستطيع فان فسخ المبدول أن يجر حقا بطله المهر فصرح به الاصل
(وان قدر) على اظهار دينه ما يكونه مطالعا في قومه أو لانه ثم عشره نجده (ولم يخف ذنبا فيه احتجب)
له أن يجر لولا كذا مائة أو يجر اليهم أو يكيدوا له ولا يجب لانه صلى الله عليه وسلم بعث عثمان يوم
الحديبية الى مكة لانه عشره ما افتقد على اظهار دينه (لان جرح اسلام غيره) ثم فلا يخفى أن
يجرح الى الفضل أن يتم ثم (فان قدر على الاعتزال والامتناع) في دار الحرب كربة فادعوا على اظهار دينه
ولم يخف فتنته (حوت) أي المهر فممن لان موضع دار اسلام فلهذا جرحا مائة أو جرح ثم ان جرحا

هم في التوبة دار الحرب وذكر الباقي انما لا تجب بالهدنة (قوله ولم يقد على اظهار دينه) أو خاف فتنته
وكتب أيضا الزيادة المهر فممن لان القيام على شهادة المنكر مكر ولا يذنبه (قوله تقاه الاذري عن صاحب المصنف)
أشار الى تصحيحه وكذا قوله واستثنى الباقي من ذلك الخ (قوله لا تغتلبوا له نعمه) بل ترجع الى المهر فممن لان اسلام الباس كان قبل
جرحه وكان كتم اسلامه يكتب باختيار الشريك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقوى به المسلمون وكان يجب الهجرة وتكتب اليه رسول
أفضل الله عليه وسلم ان مقامه في الجنة خير

(قوله فانه الماردى) اشار الى تعصيه (قوله وقالهم) أي وجوباً (قوله ونصف الامم الا من اهل البيت والارواح) قال الاذرى حذف في المهاج والمرد لغة المهور وهو الاجود للثروة ومن ان ذلك قيد في الوجود حتى لا يلزم غير المهور للعرب (قوله لكنه قال: بله سواء أمكنه الخ) اشار الى تعصيه (قوله ونه) عن تعصيع الامام عبارة وحكي الامام وجهاته لا يجب اذا (٢٠٥) أمكنته فامة شعار الشريعة قال بالاصح

المنع فان المسلم قد اياه
وبين الكذابين منهم
قوله جزمه المستغنى
شرح الاشارة لم يذكره
في الاسير وعبارته يجب
على الاسير ان يربح
دار الحرب مسلم مستغنى
فيم الاشد على ظهوره
انه ولا فرق بين أمكنه
اظهاره غير خائف منهم
أو قال في البسط ومنهم
من قال اذا لم يخف فتنة
وأمكنه فامة شعار الشريعة
جازه القام وهو بعد
لكنه قال قبله سواء أمكنه
اظهاره (قوله) لم
لنفسه من رضى الاسر وهذا
هو المعتمد (قوله قناهم
بكل حال الخ) لان القتل
للدفع ليس باعتزال الارض
كلام الشيخين انه لا ينتقض
المعتمد بذلك وانما يقتضاهم
لاجل الدفع فبرأى القريب
في الصائل وقضية الحلاق
الامام جواز الاعتصال انه
ينتقض الامان بذلك به
صرح ابن الصباغ ونقله
ابن الرافعة في باب الودعة
العراقين والمراد لانهم
بطلبه فانقضوا للعهد معه
وصرح الكل بانه لا يتعرض
لغير الدين يتبعوه
قوله فان التزم بالاداء
بان عاهدهم عليه (قوله

بما بين يمينه فالاقتل ان يهاجره الماردى) وقالهم (على الاسلام) ان قدر والاقتل (وعلى الاسير)
ولو قيل لا يقتل في اظهره من الهراير (قد) عليه فخالصه من قهر الاسر ونصف الامم الا من اهل البيت
بان الحقيقة لا يخرج اسيريه موقود وقيدى بعدم قدرته على اظهره من هواجزه المستغنى في شرح
الاشارة على غير وقال الزكى انه قياس ما في الهجرة لكنه قال قبله سواء أمكنه اظهاره
الادارة عن تعصيع الامام (وان أطلقوه) من الاسر (لا شرط فله اعتبارهم) قتلا سواء أخذوا له
اذلا ثمان (وان أطلقوه على انه آمن) منهم (حرم) عليه (اعتزالهم) وان لم يؤمنهم وكذا ان آمنهم
وان لم يؤمنهم عليه في الام لان الامان لا يختص بطرف واحد حتى متى الام بالوقا لو أمكنه ولا مانع لنا
على دولته فهو بعد خروجه فله قدمه وتقدم في الدفع بكل حال ذكره الاصل (أو) أطلقوه (بشرط
ان لا يخرج منهم بغير موافقة) على ذلك (ولو بالطلاق خرج) وجوب بان لم تكن فله اظهره من هواجزه
لوقا بالشرط وان لم يتبعه الاقامة حيث حرم (ولم يثبت) اعدام اعتزاله (وان حلفهم رغيباً)
لهم لثروته ولا يتبعهم بالخروج (لا شرط) منهم (ولو) كان حلفه (قبل الاطلاق حيث) يخرجوه
لاعتقالاتهم فان كان ثم شرط بان قالوا لا نطلق حتى تخاف أنك لا تخرج خلف طاعة فخرج لم يثبت كولو
انما المصير جلا قالوا لا نترك حتى تخاف أنك لا تخرج مكانا خلف ثم اخرجهم لم يثبت لانه عين
اكره وقوله من زبانه بلا شرط لاجل ان له بل قد فهم خلاف المراد (وحرّم) عليه اعتبارهم بعد
بداخلاتهم انهم (وله) عند خروجه (اعتزالهم) وجده عندهم (البرء) عليه (ولو آمنهم
عليه ولا يضمنه) لانه لم يكن معصوا على امر في الذي كان يديه بخلاف المقصود اذا أخذهم خص من
القاص البرء الى ما لكانه فانه يضمنه لانه كان معصوا على القاص فادوم حكمه وترجع عدم العصيان من
زبانه (فان التزم) لهم قبل خروجه (بالاداء) (وهو مختار) لا مكره (أو ان يعود) اليهم بعد
خروجهم من الاسلام (حرم) عليه (الود) اليهم (واستحب) له (الوفاء بالمال) الذي التزمه
لينفذوا الشرط في اطلاق الاسرى وانما يجب لانه التزام به يرحق قال الرويانى وهو المال المبعوث
اليهم بعد اطلاقه لانه أخذ بغير حق (وان بايعهم لزم الفتن ان هم البيع) كولو بايع مساسا (والا
والدين) جازة الاصل ولو اشترى منهم الا بغيره ألبست اليهم غشوه واقترض فان كان مختاراً لزم الوفاء
لوكرها فانها ان العقد اطل ووجب رد العين كولو كره مسلم مساسا على الشراء قال ولو لم يجز لفظ بيع
ولو كان هذا واجباً لبنا كذا من المال فقال لم فهو كالشراء مكره (وان وكاهه) يبيع حتى لهم (بذارنا
بصورته) اليهم (فرع) لو (تباروا) أي سلموا كافر باذن الامام أو بذريته (بشرط عدم الاعانة)
أي لا يعين المسلمون المسلم ولا الكفار الكفار الى انتقام القتال (أو) بغير شرط لكن (كان)
عدم الاعانة (عامة يقتل) الكافر (المسلم) أولى (أحدهما) منه زما (أو اتخن) الكافر قتله (جوازاً
لان الامان كان انتقام القتال وقد انقضى وان شرط أن لا يتعرض للعن وجب الوفاء بالشرط كذا ذكره
الاصل (وان شرط) الامان الى دخوله (الصفوى) له (به) وجوباً (وان فراملهم) عنه فتعذر لقتله (أو
اتخن) أي اغتاله الكافر (منعناه) من قتله وقتله (وان خاف الشرط) أي شرطاً يمكن من اتخذه
المضرووع في الاولى وانقطاع القتال في الثانية ولو شرط له التمكن من قتله فهو شرط باطل لما فيه من
الضرر وروى بفسده أصل الامان وجه ذكره الاصل (وان أعانه) أصحابه قتلناهم (مطابقاً) وقتلناه
انما انشروا بانهم بان استجدهم أو لم يستجدهم لكن لم يعمهم بخلاف ما اذا لم يرض بان منهم فلو

عزلناهم ولو اشترى منهم الخ) ما عهده هو مراد الاصل (قوله ذكره الاصل) هو داخل في قول المصنف وان شرط الامان الخ (قوله)
وعل بفسده أصل الامان (وجهات) أي وجهاته بفسدهم وكتب أو لا تمتنعى كلام المصنف عدم الفساد وهو الاصح (قوله وان أعانه) أصحابه
أبوابه وأصنافه

قوله (وهو لا يدري عياله) أي غفلاً (لأنه لم ينقل من العرائض جواز) أي أشار إلى تخصيص قوله واقتضى كلامه باب الغنمة (تبعه) فانه يصاد إن كان الفضل إذا شاعل سهم الغنمة مثل ما روي عنه إلا ذكره هو وأقرب أن السهم لا يكون إلا من فز من خلقة وغيره. والسهم وازم السهم (قوله وبه) (٢٠٦) الباقى) وغيره وبه الأسنوى، تبعه وذهب إلى تتبعه للروضة وبه ما في التوسيع

(ن)
أش
وط
كلا
وغم
الخ
قال
مرد
لاه
نص
سب
قوجي
وهو
ذكر كر
الواحد
الجهر
ان الله
فقط

في العادة فالتدليل له لاجل هذه الاحوال ثم زوّدت المقصود (قوله وما قاله من انه لا يعطى قيمته ان تصرفه هو قاض ما تقدم من الخبا
اذا كانت قبل النظر فلا شيء لعدم القدرة عليها لان عدم القدرة الشرعية كعدم القدرة الحسية (قوله وكلام الاصل بقضى خلافه)
اشار الى ان تصرفه وكتب عليه عبارته ولو وجدنا الجارية مسلمة ان اسلمت قبل النظر وهي حرة لم يجز استرقاها ونوع ابن سريج ان تصرفه قبل ان
نسلم الى العلية لانها متخذه قبل الاحلام والذهب الاول اه لكن في نسخة يرد قوله قيمتها فان اسلمها اسلمت اليه قبل النظر وهي حرة اه
اي قائم الامر اليه بل يعطى قيمته او مدعى الموافقة لصله وعبارته في شرح ارشاده وان (٢٠٧) وجدت لكن احاطت فتلزمت فان اسلمت
قبل العقد فلا شيء او

بقدر العقد وقبل النظر
بعد العقد وقبل النظر
زنت القيمة لان اسلمها
بغير وقوع الزن عليها اه
(قوله فان مات الجسوري
الح) لو مات كل من فيها فهل
تجب اخوة المثل او يقتسم
تسلم المثل المثل المثل المثل
في الروضة واصلها بالارجح
وتدعى المصنف على الثاني
وهو الرابع (تنبيه) *
قال في النهاج فان لم يكن
فيها جارية فتشليح له قال
الاخرى المثل: ادفعته انه لو
كانت جارية من اهلها
خارجها فاسرها نه لا يعاها
وقال الماوردي لو لم يكن
فيها جارية ووجدت في
غيرها فان كانت من اهلها
فهي كالجارية فمساها
فلا شيء (قوله اومن حيث
يكون الرضخ) اشار الى
تصحح (قوله من المال
والوكة) اما زوجته فلا تدخل
الا اذا صرح بذكرها قال
القاضي ابو الطيب لا خلاف
فيه غ الاوجه فدخلوا
وان لم يصرح بها كافتقاره
كلام الرافعي في الكلام
على ان المرأة استغفلا

وقسم الى الان يكون اسلم
على البناء السابق وقد مر ما فيه (لا) ان اسلمت (قبل النظر وهي حرة) فلا يعطى قيمتها لان اسلمها
مطلقة لا ينع تسليمها اليه كمن يتبع بيع السلم للكانف وقيل النظر يشتم اوراقه او ما قاله من انه لا يعطى قيمتها من
تصرفه وكلامه اسلمه يقتضي خلا نه وهو ظاهر اولو اسلمت قبل العقد فلا شيء ان علم بذلك وانما اقدفاته
لانه علم بتصرفه كره الملقبي وكلامه غيره بقتضيه (والتعين في) الجارية (الممجة) فيحاذر
(الى الامام) ويجوز العلي على القول لان المشروط جارية وهذه جارية كان السلم اليه بان ما شاء
بالصفة المشروطة وغير المشقة على القول (فان مات الجسوري) فيها اذا عاقد على مصة (بعد
النظر وقبله) (منه) (يعني) (الامام) كجارية الجارية (هذا) كاه (ان فتحت عنوة
فان نفت مملوا دخلت) أي الجارية المشروطة (في الامان ولم يرضوا) أي اصحاب القلعة (يتابعها)
أي الجارية اليه (ولا) رضى (العلي بعرضها واصر) كلهم على عدم الرضا بذلك (نقتض السمع
وبلفوا المأمين) بان ردوا الى القاعة ثم سألوا الفاتل لانه صلح منع الوفاء بما شرطناه قبله (وان يرضوا)
أي اصحاب القلعة يتابع الجارية اليه بقيمتها (أعلا وقتها) وأعطى السمع (وهل من بيت المال)
أي سهم الصلح (أومن أصل القلعة) حقه ان يقول اومن حيث يكون الرضخ (وجهان) قال
الزكريا رجمهم الثاني اما اذا كانت جارية من اهلها بان كان الصلح على امان صاحب القلعة فاعلم
وان كان الجارية منهم فتسلم الى الصلح (فرغ من دخل منهم دارنا بانان) * من الامام (اؤتمت كان
ما صلحنا من صلح) بدار الحرب (من المال والوكة في امان ولو) لم يشرط دخولها قيمته او كان صاحب
من المال (ويعتري) آخر خلاف ما خلاه لا يدخل في الامان الا ان شرط لئام دخوله فيه كذا كره
الاصل اذ الجارية (وقال بائ) لانه بالامان عصم دم (قال الامام وعليه دية ذبي وكذا) يكون سامعه
مما ذكر في امان (ان آمنه رجل) من الاساح (في دارنا) اؤتمت غيرها (واشترط ذلك) أي ان ماله
في امان (ولا) أي وان لم يشرط ذلك (دخل) في الامان (ما يحتاج اليه) مدة امانه (من المال)
الذي معه من مابوس وصر كونه فنة (فعلا) أي دون الوالد وما يحتاج اليه من المال للعرف الجارية
بذلك ودون ما دفعه مسواه شرط دخوله ام لا بخلاف ما صرح في امان الامام لقوته كذا كره الاصل وبما عرفته
لنفع ما قبل ان في كلام الاصل تناقضا (وان نقض) عهده (والحق بدار الحرب) ومن أسباب
الفتن ان يرد ليطون ثم (قوله) الذي عندنا (بائع على امانه) وان مات هو فاذا باع وقبل الجارية
نزل ولا يلحق المان (وكذا ماله) الذي عندنا باق على امانه مادام حيا (ولو دخل) دارنا (لاخذ
ودرج بقل) ولم يسلل دخوله لانه قد يؤمنه كالخول لوله لهذا (ان لم يتمكن من اخذه دفعة) فان
تفكر من ذلك واخذت بانه ثم عاد ليأخذ الباقي فقدر عرض نفسه لقتل والاسرفه ما اذا اخذ ماله ان يجل في
تحصيل غرضه ولا يرجع على غيره كما صرح به الاصل (واذا مات) ولو (هناك) بقتل او غيره (فهو)

وكيفية في الجارية ش وهذا هو المأخذ (قوله بخلاف ما خلاه) أي بدار الحرب (قوله الا ان شرط الامام) أي اومن يقوم مقامه بالولاية
الامة (قوله من مابوس الخ) وما يستعمله في حرمته من الاكات (قوله بخلاف ما صرح في امان الامام) اما اذا كان الامان للعرب بدارهم
فما زاد كره ان يقال ان كان اهل ماله بدارهم فدخلوا ولا شرط ان آمنه الامام وان استغفره لم يدخل اهل ولا ما يحتاج من لا
بالشرط وان كانا دارنا فلا دخل ان شرطه الامام لا غيره ش (قوله ومن أسباب النقص الخ) اذ ارجع المؤمنين الى دار الحرب انقطع امانه فان
أراد الخول لينا تابنا احتاج الى امان جديد قاله الاصحاب فلو عاد وقال ظننت ان امانتي بان فيحصل ان بعدد ورواى ما منه غ وقوله
فحصل ان يصدق اشار الى تصححه

• (كتاب الجزية) • (قوله وهو الامام وانائبه) لانه من الصالح العظام فاخص به النظر العام ولان الولاية في المال المستغاد هذا العقل للام وانائبه وجب ان تكون (٢١٠) ولاية العقل لهما كالعقل على مال اليتيم (قوله لان العقل لغو) أي باطل لا فائدة

• (كلب عقد الحزبه) •

[illegible]

(قوله كاتررتكم أو أقرم)

والمضارع وان كان افعلة
مقتضى الوعدا - كن المراد

به الانشاء لانه عند التجرد
من القرار ان يكون العمل
قد ذكر القراني ان صفة

اضارع تقي لانا شاه
شاه و نحوه: قوله بدو تا

(مثلاً) والافقد يقرهم بها

يبدأ الجاز لمسابقتي ولا بد

س بشرط فلو عقدة ثمين

فوقه كالزنا والسرقة)

حقوق الادمية في
العاملات وغرامة المتلفات

فَقُلْ أَتَمَنَّا الَّذِذِينَ كَفَرُوا (قوله ونحوه) أَيْ نَحْنُ

ظاهر انه يعتبر اتصال
قول بالاعتقاد فلو عتد

عائدين فرضوا بذلك عند
غاية الحرمان (قوله

كن قال لا ذرعى و يقرب

وله ويلزم به وله قررني

وله لان الاستيعاب

قَبُول) ونصء الى
كفاعة قوله سالتك ان

منى فانه (قوله فان
لدها وقتا لالح) هل

لَكُمْ فِيهَا إِذَا أَفْتَبَرْتُمْ

عيسى الذي كثر من فعلها كذلك انما هو من الوجوه في ان الاعتدال يصنع
 مقودا ومعتابا قال شيخنا الاقرب هنا اعتبار الاول ان المخرج عن كونه وقتا هو مفسد (قوله قضيه كلامهم انه لا ثابته غلط)

(قوله عفا المحمي لعاد العتد) كل عقد وسعفا فيه المحمي الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا عقد المتمعم على الكسفي في أرض الجواز
فانهم اذا سكنوا وقت المدون ب المحمي لانه استوفى العوض وليس له اجرة (٢١١) فيرجع الى المحمي قوله أو أقام بغير عقد فلا
مال) مثله عقد الآحاد

والفرق بينهما ظاهر وهو
ان حكم ما لا عقد وحكم
بصحتها في الضمان وعدمه
وعقد الآحاد له الاغ لانه
باطل (قوله واذا بدلها
الاسير حرم قتله لا سرقته)
مقتضا انه لا يجب تفرقه
بالجزء وترد الباقي في
جواز ابعاده ذلك يخرج
انه ان كان له من يجب عنه
كله لا جيش أو مطاع
صاحب عشرة جاز تفرقه
لانه قوة في المعنى والا فلا
قال ولم أر من تعرض له
وقوله يخرج ان كان
المخاضا في تصحبه (قوله
قال الزكسي) أي كالبقي
وغیره وهذا اذا ادعى ذلك
المخاضا في تصحبه (قوله
احتضا) أي لا وجوبا
جميعه بين مانقه ان كج
عن النص من انه يحلف
وبين ما في العزم من انه لا
يلزم تحلفه (قوله الركن
الثالث المعقوله ويشترط
المخ لا يقبل بعد نزول
عيسى بن مريم عليه الصلاة
والسلام الا الا سلام فقط
قال حشنا اذا شربنا
بالنسبة لقبول الجزية
مقتضا بقوله (قوله فاننا
انه يجسر عليه أحكام
الجنون) اشار الى تصحبه
وقوله وكذا الا لاسير زمن

بذنا (سنة) فاستكره (عقد فادعها المحمي) لغضاد العقد (ووجب لكل سنة دينار) لانه
أقل الجزية (وبلغ المؤمن ذو) أقام كافر سفا كثر (بغير عقد لئلا مال) عليه ما ضي يختلف من
سكن من الملتزمين الا حكمه اذ ارضى بأكسب أي لان عداد الجزية القبول وهذا الحرف لم يلزم شيئا بخلاف
الكتاب (وبلغ لنا) اغتاله) أي قتله غيلة (واسترقا فنه أخذناه) ويكره غيبا (وإن)
عليه بغيره وولده (بخلاف) بالمعاليير وأموالها لان الغنم ملكوها فاسترقا استرقاؤهم
(وبلغ المال) أي الاخرة (من سكن) دارا (غصبا) كانه قرر (وهي من عليه بذل الجزية بقتل)
من وجوبا (واذا بدلها الا بجرم قتله) لان بدلها يقتضي حق الدم كولو بذلها قبل الاسر (لا استرقا فنه)
فلا يجرم لان الاسلام أعظم من ذل الجزية لا سلام بعد الاسر لا يمنع الاسترقاق وقول الجزية أولى ان
لا يمنع وانه ممنوم كانه بالاولى وسرحه بالاصل * (فرع) * لو (قال) من رأينا في دارنا دخلت
التي على الله أو بمان سلم أولادنا رسالة ولو بعد (أي ولو في وجهه) (صدق) فلا تعرض
له سواء كان له من يجب أم لا لان الفاضل حال الحرف به انه لا يدخل دارنا بغير أمان فقوله موافق للظاهر قال
الزكسي وهذا اذا ادعى ذلك قبل ان يبرهننا اسير الا لم يصدق الابينة (وان اثم حلف) احتضا
وذكر تحلف من دخل لسماع كتاب الله أو بمان مسلم من زبانه * (الركن الثالث المعقوله ويشترط
فيه فعل ولو غرس بقره أو نذره كغلبا) أو نحوه من باقى (فلا يرضى على مجنون) مطابق
جنونه لما لحق الدم وهو قربة (وطرأ به) أي الجنون في أثناء العلم على المعقوله (كونه)
في سبب أحكامه (فولقط) جنونه (لحق) زمنه (ان أمكن) كيوم أو يوم أو يومين فاذا تم
زمن افانقه عا ما كثر أخذت منها الجزية باعتبار الاذن من المتفرقة بالزمن من المجتمعة أم اذا لم تكن التلحق
بظاهره عبري أحكام الجنون (ولا أتربس به) أي زمن جنونه (كساعتين شهر) فتؤخذ
منها جزية تؤخذ الا أتربس به زمن الافاقه في الظاهر (ولو أسر) من يجر معه عقد لئلا أمان (حالة جنونه
قد) فلا يقتل قبل الحكم الجنون بخلاف ما لو أسر حال افاقته (ولا جزية على صبي وفتى ولو به بعضا)
أو كذا بالمسروق كتب عبر رضى الله عنه الى امرائه الاختدان لا تأخذوا الجزية يقمن النساء والعبيدان
رواها في مسند صحيح روى أبو داود وغيره على الله عليه وسلم اسأله عن رجل من الجن أسره ما يأخذ
من كل عام دينار أو روي لا جزية على العبد ولا الجن ولا المال لا جزية فيعوله لا جزية على عبده بيبه
ويطرد البعض من قطع جنونه بان الجنون والافاقه يجمعهما في وقت واحد بخلافه هنا (فان بلغ) الصبي
(أو فتى) العبد وطلبنا منه الجزية بقامت مع كل منهما (قد أدخله في عقد أو ابانق) أو فتى كان قال قد التزم
هذه عن ابن أبي اذ بلغ أو عبدا إذا عتق أو اذ بلغ ذلك (فيعقوله) عقده مستأنف (وبادوم
كثيره) لاقطاع التبع بمالك ولو جوب جزية فتأخرى تقدم ان اعطاهما في الآتيه عسى التزامها
(وبدل) الامام (حوالهما) أي التابع والمتبوع (واحدا) ليدل عليه أخذ الجزية (وإستوفى)
المال (الذكسر) وهو لمنه التابع في بقية العام الذي اتفق الكمال في أثناءه ان رضى التابع بذلك
(أو تزول الى المول الثاني) فباخذ مع من يتلوع في أخويله يختلف وأخر الاحوال (وان شاء
أقره ما يحول) فباخذ ما لم كان منها عتقها حوله (ولو بلغ) الصبي (مضم) تفقد نفسه
(هو أو وليه ما كثر من دينه لم يرضع) لان الحق يمكن بيننا (أو يدبر مرمع) لان فيه محققين
الم (وان اختار) السفيه (الحاقه) أي التخاصه (بالمؤمن لم يمتعه الولي) لان الحرف على له لادلى

الافاقه في الظاهر) اشار الى تصحبه (قوله فان بلغ الصبي) أي وافاق الجنون (قوله ولو بلغ سفيه اسفقا الخ) لو قبل شيدي دينار ثم سفه فهل
تؤخذ له أو تؤجهان أصحه - حاشي (قوله وان اختار الحاقه بالمؤمن لم يمتعه الولي) الظاهر ان ما أخذ مما أشار اليه القاضي الحسين من ان العود
لا يثبت تحت الرأية ان دخل لتوفيق عقده على مباشرة الولي أو اذنه ع

(توله وان صالح السبعة من القصاص الخ) مقادانه نفسه كذلك وكتب ايضا الظاهر ان مقادانه نفسه المال كذلك (قوله ولو بان
الحق المدة وقوله الخ) فأما الشرح بما (٢١٢) فروه الاعتراض على كلام الشرح وجوبه اما الاعتراض فهو انه ينبغي تصحيح عدم

الاخذ منه فقدم قوله (وان صالح السبعة من القصاص) الواجب عليه - نفسه (باكثر من الدية لم يمنع) أي لم يمنع
الولي كاشتمريه الطعام في الخمسة بقرن غلامه بالنقل ووجه (والفرق) بينه وبين نفسه من عقد الجزية
باكثر من دينار (ان صحت الدم) في تلك (يحصل بالدينار) وصون الروح لا يحصل في هذه الا بالزيادة
(وقد اختلفت الامم لمرأة وخشني) طابعها باليد الجزية (ولا حرة عليها) أماني المرأة فاسرار وأمان
الحق فلا مجال له ان يزوجها لهما الا بالزيادة على ما كان رغبته في بذله اقله هبة تلزم الا بالقبض
كما هو مما ياتي وصرح به الاصل هنا (ويشترط عليه التزام الاحكام) وذكر العقد لئلا يمنع
اشتراط الالتزام عليه من زيادته (وتسترق) المرأة (ان دخلت) دارنا (بلا مانع ونحوه) كطلب
أمان (كاهن) ونحوه (وكما يفعله فهم) أي الكفار (حال القتال) من قتل واسترقاق وغيرها
(يفعله من دخل) دارنا (بلا مانع) ونحوه وهذا علم مما مر (ولو بان الحق) المعقود في الجزية
(ذكر الخلفاء) يجوز في المدة المصلحة عملا على نفس الامر بخلاف ما لو دل على حر ودارنا وفي مدته
المصلحة عليه لا تأخذ منه شيئا المضي كما مر اذ لم تعد في الجزية (وان كان امرنا) مثالا أي أهلها (وقد اختلفوا
الجزية عن النساء دون الرجال لصالحهم) فان صالحناهم - هم ذلك فاصح فيهم (فان لم يكن) فيها
(النساء وطلبن العقد بالجزية بقول الله ذلن) لان من يحسن الى صانته انفسهن عن الرق فكيف
يحتاج الرجال الى الصانته ان القتل فعليه بشرط عليهم التزام الاحكام ولا يترققن (ولا يلزمهن المال)
أي الجزية (فان بذلنا جاهلات) بلزومها (ودعاهن) لان دفعنا على اعتقادنا واجبة (فان
على ان لا يلزمهن) الاولى أنها لا يلزمهن بذلها (فهي هبة تلزم بالقبض بالان) والتسريح بالاذن
من زيادته (وقيل) لا تعدل بل (يسين) لان الجزية تؤخذ لقطع الحرب ولا حرب فيها فان
عقداهن لم تعرض لهن - حتى يرجعن الى القلعة فاذا اقتضيا سببا من الظاهر الاول فالى الاصل والقولان
منه على أنه لا يقبل من حرية ولا يؤخذ أخذ التزام (فان كان لهن) في القلعة (رجل) بذل الجزية
جارو (صهمن) من القتل وغيره قال في الاصل كذا طائفة وطائفة من خصه الامام والغرض اني بما اذا كن
من أهله وهو حسن • (فرع يضل في) • عقد (الزعة) لا كافر (المال حتى الصديق كذا زوجة
وطخل) ويحتون له وسأوما يستحقه وان لم يشترط دخولهم اعتمادا على قرينة الحال لان صاحب الامن
اذا لم يامن عليها فبذلة الجزية بغيرها لعمدتها بغيرها وتلافها وعلى من اتلف شيئا منها - من الخمر والجزيرة
ونحوهما عليها فبذلة الجزية بغيرها لعمدتها بغيرها وتلافها وعلى من اتلف شيئا منها - من الخمر والجزيرة
دخولها فيه (من نساء وصبيان ومجانين) ونحوها وارقاء (لهم من قرابة وعلقة ولو صاهرة) بخلاف
من لم يشترط دخولهم منهم فليس له أن يستشيع من شاع منهم لانه يخرج عن الضبط واستشكل صاحب الوافي
ذالها اذا كان الاستشيع اغني عن الشرط فلا يتعدى بالاقارب ونحوه وقالوا لهم أرادوا بشرط أن
يقول بشرط دخول اتباعت في العقد ولا يفيهم وهو الظاهر والا فبذلة الجزية بغيرها لعمدتها بغيرها
وأقره • (فرع) • لو (صالحناهم على أن يؤدوا الجزية من مالهم عن) ما ينسب اليهم من (النساء
والصبيان) والمجانين سوى ما يؤدونه عن أنفسهم (جاز) وكلامهم بقرينة كثيرة بخلاف ما لو صالحناهم
على أن يؤدوا من مال المذكورين الا النساء فانهم ان أخذوا منهم فمدهم وكلامهم وفي بذلها من اهلها
(صل الله عليه وسلم) الجزية (الا يهودي او نصراني) الآية السابقة (او يهودي) لانه لا الله عليه
وسلم أخذ الجزية ممن الجوس وقال سنوهم سنة أهل الكتاب ولا لهم شيء - كتاب ولا طهره ان كان لهم
كاتب فرغ (وكذا من زعم التمسك) تبعها التمسك آية (بالزور) أي بغير رواد (وصحف ابراهيم)

عجب بغير عقد يستأنفهم عقد الزمة (قوله وهو الظاهر الاول) أشار الى تصحيحه (قوله قالوا لعلهم أرادوا بالشرط ونحوهما
الخ) أشار الى تصحيحه (قوله وهو الظاهر) الظاهر عدم الفرق بين الحالين واعتراضه - ترا من له به علقه ترغيبه في التزام المال
بمختلفين

(قوله علا بالاختصاص فيما) ولان هذه الكتب لم يزل بها جبريل وانما الهموها الهاموهى مراغلا لاحكام فهاذا تلقى الكتابين (قوله)
 فلا تدهلهم الجزية لان الله تعالى امر بقتل جميع المشركين الى ان يسلموا بقوله اقتلوا المشركين حيث وجدوهم وخص اهل الكتاب
 بقوله فاقول الذين لا يؤمنون بالله اني قد اخذت الجزية من اي يذلهم وهاون له شبهة كتابهم وهم الجوس بالحسب في الحكم فبين عددا
 الذين يؤمنون ويعلمون الآية (قوله تعقدان دخل أصل الخ) خرج بقوله أصله أنه فلا اعتبار (٢١٣) بم اذ كتب انما عبارة الروض مؤاهاها
 دخل آباؤهم وكذا في

نص الشافعي ومقتضاه انه
 لو دخل الاب في التصدير
 به - والنسخ ودخل الام
 فيه قبله لم يقر المتولين بها
 بالجزية وقال الباقى انه
 المعتد في الفتوى (قوله)
 لا يعد النسخ ولو يعيسى
 اسرا لما كان او غير مكتوب
 أيضا هذا ولا يصح وقيل
 السامع لشرع موسى بعثة
 نبيا صلى الله عليه وسلم لان
 اليهود بعد بعثة عيسى
 كاليهود والنصارى بعد بعثة
 محمد صلى الله عليه وسلم
 على الاصح المخصوص به
 جزم الحاملي وغيره فلا يفر
 بالجزية اذ الامم ان التوراة
 منسوخة بالانجيل واليهودية
 منسوخة بالنصرانية ثم
 نسخ القرآن ذلك وكتب
 ايضا جملة عبارته الاسرائيلي
 والحكم فيه كذلك وعلم منه
 انه المعتد لمن يؤذيه أصله
 أو تصديق النسخ ثم انتقل
 هو عن من أهل الكتاب
 بعد نزول القرآن أو قبله
 بنص عليه في الام وخرج
 باصله أنه (قوله وتعقدان
 قولين كالمؤيدون) محله
 اذ ابلغ ودان بن الوثني من

بنيهم بذلك فانه تعقداهم (وان حرمت ذبيحتهم ومنا كنهم) لا طلاق
 الا بتلاوته بعد المعصوم مع الاختلاف في أصل كتابهم فلهو أولى وكما يحرم ذبايحهم وولادهم منا كنهم -
 جبرئيل من الجوس كما هو معلوم من محله وانما حرموا وحل عددا للجزية علا بالاختصاص فيها انما غير
 الله كور من بن لا كطبله ولا شبهة كل كعبدة الاوثان والملائكة كوا الشمس فلا تعقداهم الجزية به (فرع
 تعقد) أيضا (لم يدخل أصله اليهود والنصرانية) الانسب والتصديق (ولو بعد التبدل) في دينه
 (لا يعد النسخ) له (ولو يعيسى) أى بشر بعثة تعقد ولا دامن يؤذ أو تصديق النسخ فيه أو
 بعد التبدل فيه وان لم يعتنوا بالبدل منه تعقبا لحقن الدم ولا تم أهل كلب ولاهم وان بدلوا فاعلم
 أنه في ذم بالمد فلا يخطئ الله فيه عن شبهة كل الجوس ولا تعقد ولا دامن يؤذ أو تصديق بعد النسخ
 بشر بعثة انما بعد بعثة عيسى كاليهود واليهود بعد بعثته (فان شككنا) في
 دينهم فبأ كاذب النسخ أم بعده (أقرناهم) بالجزية تعقبا لحقن الدم (كالجوس) وبه حكمت
 الصائغ في ناصى العرب (وتعقدان قولين كالمؤيدون) وان كان الكتابي امة تعقبا لحقن الدم لان
 شبهة الكتاب موجود في المنا كوا في بعثة غلبنا الضريح احتياطا (لالجاسوس) يخاف شره للضرر
 والجاسوس صاحب السر كان الناموس صاحب السر الخ

وه اصل تعقد) الجزية (لما ثبتوا سائر ان لم تنكفهم اليهود والنصارى) ولم يخالفوه في اصول
 دينهم الا فلا تعقداهم (وكذا) تعقداهم (لواشكل أمرهم وان ظفرا بنا قوم وادعوا أو بعضهم النكس)
 تعقبا لحقن آياتهم (بكتاب قبل النسخ والتبدل) الانسب بما سرولو بعد التبدل (مددنا المدعين) دون
 غيرهم (وتعقداهم) الجزية به لان دينهم لا يعرف الا من جهتهم والتصديق قبل النسخ من زبانه على
 الرضا (فان شهد عدلان) ولومهم بان أسلم منهم اثنان وظهرت عدالتهم (بكتبتهم فان) كان قد
 (شرأ) في العقد (قتلهم ان بان كذبهم اغتالهم والا) بان لم بشرط ذلك (فوجهان) أحدهما
 وهو نية كلام التذويب والوسطا وغيره وانقله الاذرى وغيره عن النص وقال الامام انه الظاهر كذلك
 للسمع على اننا نسمي ما لا يلحقون بالامان (فرع اذا قوت نصراني بالغ المامان) كاسرى موامع
 النكح (ثم أطفاهم) أى التوثيق (من) أهمهم (النصرانية نصارى وكذا من) أهمهم (الوثنية)
 تعقد الجزية (ان بالغ) منهم لانه ثبت له عاقبة التصديق فلا تولى بما يحدث بعد

وه اصل الجزية على شيخهم ومن وأجبر وراهب وأعمى وفقير غير مكتسب ولين أهل خبيث (هـ)
 انما كونه لا زولا ولا من التخذ من لهم وما قيل من ان عليا رضي الله عنه كتب لاهل خيبر كتابا يسألهما
 عنهم قالان يسرجه لم ينفه أحد من المسلمين (فيطالب) الفقير بقرضه (ان أسرى بها) (الركن
 الاعم للكن الغالب) كالفقر (فيبيع الكفار) ولونيين (القامة بالجزية وهو مكة والمسندة
 والعمامة والنفقة) بالجمع مع اختلاف أى فراها (كالطائف) ووج (وغيره وكذا الطائف المعتدة
 فب) أى الجزية سواء أفلحوا فيه بجزية أم لا لشرقه ولما روى البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح آخر
 ما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرجوا اليهود من الحجاز وغيرهم الصديقين أخر جوا المشركين من جزيرة

مكة بنو أمية فان ودان بن أسلم يقره قولا واحدا (قوله أحداهم هو قضية الخ) أشار الى نصيبه (قوله اتيسهم علينا) والامان الفاعد
 انما هو الانتفال عند ظن الكافر منه وهو متصف به على الحلاق الانتفال على الحاروى الصغير وقوله (قوله فيبيع الكافر الاقامة
 بالجزية) قال الباقى ان اذا خلق العقد ولم يستحل ففسد العقد أو فسد الاطلاق يتقدما الجزية هذا محتمل (الراجح الثاني) (فرع هـ)
 لو اذ الكافر ان ينفذ رابا الجزية ولم يستحلها لم يجز لان ما حرم الله تعالى حرم اتخاذ كالاذى وآلان الله واليه يشير قول الشافعي ولا ينفذ
 الشخص ما من اهل الجزية

4

(قوله لان عمر ايامهم) وكانوا زهاءه أو بعين ألفا (قوله لا يحرم) قال النافعي حين ولا يمكن من المقام في المكاة أكثر من ثلاثة أيام وأوله
 أراد اذا أدان الامام وقام بموضع واحد قاله امر الائمة اه وهو المراد (قوله والصواب حذفه) أشار الى تصحيحه (قوله مع انه لا يلزم ما رجحوه من
 المنع الخ) الفرق بينهما واضح (قوله ويعز عن علم القصر) وبان ذلك الموضع من الحجاز (قوله وحل منافع عتبار الخ) قال الباقى في محل ما ذكره
 في التجرد في المسمى أما الحجاز فلا يمكن من (٢١٤) دخول الحجاز للعتبار وحكى نصا شافعي يقتضيه قال وعلى ما تقدمه جرى الاصحاب ودخل

في عبارة المسألة نفى في
 ذلك تكرار لول وتخص عليه
 وذلك من ذكره وقوله قال
 الباقي في محل ما ذكره الخ
 أشار الى تصحيحه (قوله له
 اقامة ثلاثة في كل قرية الخ)
 وفي السبعة منهم لو كانوا
 يترددون في رحمة فرسخا
 وبقي حوز في كل فرسخ
 ثلاثة أيام فلا يمنع في
 صورة السفر اه وكان
 الراد على الاجتزاء لاقتد
 يتخذ ذلك وسيلة الى التوطن
 كاهل القوم أو أنه في قوله
 اتموا لو كانوا يتأجلون في
 بقعة في بقعة ولو لفت أيام
 ترودهم لآت على مقام
 المسافرين فلا يلبس لان مدة
 الحجاز لا يمكن قطعها لثلاثة
 أيام حتى قال الصديقي
 وغيره لا يكادهم أن يبروا
 في انتقالهم على المنازل
 المعهودة ولو توافروا فرسخا
 فرسخا كانوا يجمعون على
 منى في كل فرسخ ثلاثين
 ولا يحسره اه وهو ظاهر
 فيسجد كرتا وتو (قوله)
 قال الزكشي تبعا لصاحب
 الوافي الخ) أشار الى تصحيحه
 وكتب عليه وهذا وان
 أطلقه الاصحاب فالظاهر
 ان هذا مرادهم فان المسافر

اذا قام في سبيل في كل منزل ثلاثة أيام لا يصير مقبلا لانه في سبيلنا انتهى سفره ووصله الى المقصد فانتقله من
 مكان الى آخر لم يكن مسافة القصر لا بعده مسافرا (قوله والمراد جميع الحرم باجماع المفسرين) قال المارودي وكل موضع ذكره
 المسجد والحرام فان اراده الحرم الا انه قوله تعالى قول وجهك مشر المحمد الحرام فان المراد به الكعبة (قوله وكان ذلك بعد تولد ايامهم)
 قلت ستسع وتدوم نصارى نجران في جلة الوند ستسعة فآثارهم صلى الله عليه وسلم بالمجدوسر بعلمهم الخ

وللعزم التعديدين أرض طيبة * ثلاثة أميال اذ ارتفعت
 وبعدها بمالعران وطائف * وبعدها عشرين فرسخا
 وزاد الشيخ كمال الدين الدميري
 ومن بين سبع وكرزها الهدى * فذكره بل الحبل اذ يمانية
 ولا يحرم هذا الحرم في حرم المدينة) لاختصاص حرم مكة بالنسبة فثبت أنه صلى الله عليه وسلم أدخل
 الكفا وسجده وكان ذلك بعد تولد ايامهم (وان دفن) الكافر (في حرم مكة) فيه وبما خرج

لان
 مكان الى آخر لم يكن مسافة القصر لا بعده مسافرا (قوله والمراد جميع الحرم باجماع المفسرين) قال المارودي وكل موضع ذكره
 المسجد والحرام فان اراده الحرم الا انه قوله تعالى قول وجهك مشر المحمد الحرام فان المراد به الكعبة (قوله وكان ذلك بعد تولد ايامهم)
 قلت ستسع وتدوم نصارى نجران في جلة الوند ستسعة فآثارهم صلى الله عليه وسلم بالمجدوسر بعلمهم الخ

قوله ولا ينقل المريض من الجاز) عبارة المتأخر في غير من الجاز وعلمت المشقة في نقله ترك وعبارته الحادى الصغير لان
 قوله لا ينقل من النقل مونه بخلاف غير من الجاز فانه لا ينقل من هنا حتى نقله أو خفف. وانه منه وهذا هو
 مراد من قوله لا ينقل من النقل مونه بخلاف غير من الجاز فانه لا ينقل من هنا حتى نقله أو خفف. وانه منه وهذا هو
 المراد من قوله لا ينقل من النقل مونه بخلاف غير من الجاز فانه لا ينقل من هنا حتى نقله أو خفف. وانه منه وهذا هو
 المراد من قوله لا ينقل من النقل مونه بخلاف غير من الجاز فانه لا ينقل من هنا حتى نقله أو خفف. وانه منه وهذا هو

عليه مما يريد الشرع
 بخلافه كالبيع (قوله لما)
 رواه الترمذى (الح) قال
 الشافعى وهو ميم المار بد
 بالجزء في قوله تعالى حتى
 يعطوا الجزية ياتوا ولا تعلم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 صالح أحد اعل أقل من
 دينار ونقل الشخص أو ما مد
 فيه الإجماع وسواء في ذلك
 القنى والعقير والمتروسط
 لا إطلاق الخبر فانه أوجب
 الدينار ولم يفصل ولأنها
 شرعت لحق الدم وألصقت
 الدار أو المجمع والغنى
 والعقير والمتروسط يسوتون
 في ذلك فاستوا في عقابه
 (قوله وقال انه ظاهره)
 وقال الزركشى انه ظاهر
 وهو الراجح وقوله وتسحب
 المأكسة وان علموا جزوا
 الاقتصار على الدينار (قوله)
 بل اذا أمكنه ان يعقد ما كثر
 منه يجوز (الح) فقد نقل ابن
 الزمعة عن الأصحاب ان ليس
 بالعقد اذا قدر على العقد ثلثة
 دينار أو ينقص منها دينار
 وهذا باسناد إلى ابتداء
 العقد فاما العقد فلهم العقد
 على أى فلا يجوز تخذير
 عليه نص عليه الشافعى في

لان ما جمعت فأنه من دخوله حيا (ما لم ينهر) أى يتقطع فان نهى ترك (ولا ينقل المريض
 من الجاز) وان أمكن نقله بلا مشقة (الامن حرم مكدة) فينقل من هنا حتى ينقل مونه (ولا
 يلق بذلك) فيما ذكر (حرم المدينة) المسمى (لكن يستحب) الحاقه به فيه (ولا يدين) الكافر
 (في الجاز) أمكن نقله قبل التغيير (والادفن) فيه (لم ينشئ) وإن لم يتغير وعليه
 على الأمام لا يعقدان لا رقة بنفس غيره (ولا يدخل حري سائر البلاد) أى بأقبا (الاباذن) فيجوز
 دخوله ويجوز تفرير الكافر فيه بالجزء (ولا يؤذنه) أى للعري في دخوله (الا) لحاجة كالمهمت
 بالزور (المكدة) اثنا (كراسة) وتجاوز (وعدمة أهدنه) لانه لا يؤمن ان يدخل الخمس أو تسب
 سائر أعضائه ما يوجب له منفساد ولا ينافى هذا ما سرق الا ان من ان العبرة بنى الضرر لا بوجوده الصلحة
 لان الأمان هذا المخاض هو لم يلاذ به بلادنا بخلافه (ويقف) أى عكث اذا دخل ما ذكر (يقدر
 لحاجة ولا يدخل ساجدا) أى بقية البلاد (اذا باذن وأذن له الاحاد) كالامام (ولو في دخوله
 المجمع لم احتسب أوجاجته) هو (البعض لصاحب قرآن) وحديث وعلم (لا أكل) وشرب (ووفى
 ويزان دخل) مسجد (اذا كان عالما بالتحرير) وان لم يشترط عليه ان لا يدخل بل اذن (أو جاهلا
 فلا) يجوز له ذره (ويعرف) الحكم (وجلس القاضي فيه اذن للكافر الخاص) في الدخول
 (بالام) أو زل وفهم (أى القادسين من الكفار عابنا) بمجده (لو كان الوائد) جنة لاحاضا
 (نقل) العهد (ولا يسأون جنونا) غير معين بنسابة للمجدين القادرات الحاصلة فيه بذلك
 (وغير المسعد أولى) بالانزال فمن المسجد بعض هذه المسائل علمع زباده من باب شرط الصلاة
 (ولم يأمن لا ربح) اسلامه تعليم (المعلم) منه بخلاف من ربح اسلامه كفى تعليمه القرآن (ولو علم
 غير الأثر) أو نحوها (جاز) وان لم يربح اسلامه (لا يدخل لثى مملسا) من الظاهر
 وتغير (ولا ياذن له الامام في حمل شئ منه) الى دارنا (الركن الخامس المال وأقوله دينار لكل سنة)
 من كل واحد لداره الترمذى وغيره عن ما ذكره صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن أمره أن يأخذ من
 كل دينار أو عسده من العائز ثياب تكون باليمن وظاهر الخبر ان أهلها دينار أو ما قيمته دينار وبه أخذ
 القننى والنصير الذى عليه الأصحاب ان أهلها دينار وعلمه اذا عقده جاز ان يعتاض عنه ما قيمته دينار
 وانما منع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته تنقص عنه آخر الدخول كون أهلها دينار أو ما قيمته دينار
 فقد نقل الدار عن المذهب أنه يجوز عقدها باقل من دينار نقله الأذرى وقال انه ظاهره (وتسحب
 المأكسة) أى الشايعم الكافر العاقل نفسه أو لو كان في قدر الجزى حتى يزد على دينار أو إذا مكنته
 ان يفسد كتر نسلم يميزان يعقد بدونه الإلهة ويسن ان يفاوت بينهم (في عقد القنى باربعه) والمتروسط
 دينار) والعقير دينار (فان أبى) عقدها (لا بد من أوجب) لانه الواجب والمأكسة كاتكون
 الفضة تكون في الاختيار الأصحاب ان صدور وابه في الاختذال الواجب للأمام المأكسة حتى يأخذ من

من الأذى من الام وقوله فقد نقل ابن الزمعة ان أشار الى تصحيحه وكذا قوله نص عليه (الح) قوله فقد نقل القنى بارعة والمتروسط دينار (ن)
 كذا في نسخة كروا ضابطا القنى والمتروسط يحتج على القنى النفقة والعاقلة ويحمل الرجوع الى العرف اه والقرينة ما يماثي
 العدة (قوله بل الأصحاب ان صدور وابه في الاختذال (الح) المأكسة لا تكون الا في ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد لم يشئ فلا يجوز أخذ
 زائدا على نص عليه الشافعى في الامد معنى قول الأصحاب المذكور ان يعقد القنى والمتروسط بما ذكر في أخذ منه ذلك لكن له ان لا يأخذها
 أن يفسد ان عر غشاء أو قوسه بما كرهه وما كره المصنف بقوله في عقد القنى الى آخره فانها ان يعقد على صفة الفقر والغنى والمتروسط
 في غير المال لا تخذره وما ذكره قوله فان شرط وأطلق على كل فقير الى آخره فقد قالوا هذا باسناد إلى ابتداء العقد فاما اذا انعقد له العقد

على بن جابر: أخذوا عليه كذا نص على سير الوافدي وكتب أيضا الرمال الماك على أن بعد الفلور باو بعدنا نير والوسر ما يدنا برن
وهو ما ذكره المصنف أولا وأخذوا عليه نص على الفلور باو بعدنا نير وعلى صفة التوسر ما يدنا برن وهو ما ذكره المصنف ثانيا قال شيخنا وهذا
الجزم ووافق كلام الشارح كلام الأصحاب والأفهم مردود في الشق الأخير أي الماك عند الأخذ. وقد تلخص من ذلك أنه نارة بعد
على الأخذ من نارة بعد على الأوصاف فان عقد باعتبار الأول فالعالم كعقد العقد أو باعتبار الثاني فعند الأخذ (قوله فلان متع من الزائد
بعد العقد فافض العهد) شمل ما لو عقد هار شير ثم فهو أصح الوجهين (قوله الامن مان) أي أوجن (قوله لكن نص في لام على أخذهم)
فقالون ذلك لانه لا ينتقل أن يحول الحول عليه ضرب يسع غرما ثم يصحح يتم له نص عليه من الحول اه فانص ظاهره فيما أنصم
له حديثه وتعمل قضية كلامهم على (٢١٦) خلافة (قوله لكن نص في الام على أخذهم) أي أن قسم ما في أثناء الحول ولو لا فلا يندخل
الغنى إلى آخره يستثنى السفيه فلا يصح عقده ولا عقد الولي بالزائد على الدينار خلافا للقاءضي (فلو امتنع
من) بذل (الزائد) على دينار (بعد العقد) به (فناقص) للعقد كقولنا متع من أداء أصل الجزء به فيبلغ
للمان كسباني فعمل انه يلزمه ما التزم كمن اشترى شيئا بكم من غن مثله (فان بلغ المان وعاد بالدينار)
بجاءه الأصل وعادو طلب العقد دينار (أجيب) كقولهم لا (فان شرط وأطلق على كل فقير دينار
وكل غني أربعة) كل (متوسط ديناران اعتبر هذه الأحوال) أي الفقير والغني والوسط
(وقت الأخذ) لا وقت طرزا ولا وقت العقد خرج بقوله من زبانه وأطلق أي الشرط مألوفه دينار
فقدن الأحوال المذكورة وقت فبيع (والقول قول مدعي الفقر) أو الوسط منهم به لأنه الآن تقوم
بينة بخلافه أو بعده مال وكذا من غاب أو سلم ثم حضر وقال أسأمتن وقت كذا كائن عليه الشافعي
الام (ولا تؤخذ) الجزية (في أثناء الحول بالقسا) ابتداء بالدينار (الامن مان) أو أسلم
أو أسأمتن من العقد أو مدعى أثناء الحول أو أخذ بالقسا أو جوبها بالسكنى فإذا سكن بعض البعض
فسقط كالأحرار ثم إن لم يكن للميت وارث فتركته كها في غلامه في أخذها بالزب به منها ولو كان وارثا غير
مستغرق أخذ من نصيبه ما يتعلق به من الجزية وسقطت حصته من المال وقضية كلامهم أنه لو حجر عليه
بفلس في أثناء العام لا يؤخذ منه القسا حديثه قال الباقر وهو الجارى على النواع لكل نص في الام على
أخذهم (فلو مات وعليه) مع الجزية (دين لا دمي) وضاع ماله عنهما (سوى بينهما) لان الجزية
ليست بقرى بحيث تكون كالزكاة لا تملك للفقير بل حق الأدي من جوهه تام الجزية (وليس للامام طلب
تجبر الجزية) هذا عن قوله ولا يؤخذ في أثناء الحول بالقسا
فصل فان أقر وأبلاهم ه يجوز به (استحب) معها (اشتراط ضمانة من يجرهم منها) وإن لم يكن المار
من أهل القى (لأعلى فقير) لانه أكثر ولا ييسر لفقير القيام به أو الأصل في اشتراطهما وإلا لم يبق له
على القسط مولى صالح أهل أهله على ثلثمائة دينار أو ثلثمائة قيرل وعلى ضمانة من يجرهم من المسلمين
ودرى الشيطان شير الضمانة ثلاثة أيام (وبين) لهم في العقد (أيام الضمانة) أي قدرها (في الحول) كقوله
يومين (ومدة الأمانة) كيوم أو ثلاثة ليشتري الفرو (ولا يزيد) مدتها أي لا تندب زبها (على الثلاث)
لغير السابق ولان في الزيادة عليها شق فلو وقع فوافق على زبها فكم لا كسر به الامام ونقل في الخبرين
الذهب ابانه بشرط عليهم فزود بالصف كقافية يوم وبه (وبين) لهم (عدد الضمان خيل ورسلا) بفتح
الراء أو سكن الجيم (كعشرين) ضيفا في العام من الفرس كذا من كذا من الحالة كذا (على الواحد منهم
أو أرباب) كذلك على الجيعر ه هم (بوزعها) على أنفسهم (بشهر الجزية) أو يعمل بعضهم على

أذا صولوا بانأروا بالدينار مسمون به صرح سابق في الجرد وصاحب الامتضاء لكن
حكمه الدار في الاستد كالأجرهات قضى كلامه ان الجمهور على اجراء النص على اطلاقه ولو لم يجرهم أحد منهم لم يلزمهم حتى (قوله الضمانة
ثلاثة أيام) وما زاد فهو صدقة (قوله وبين أيام الضمانة) في الحول كائنه يوم فيه كذا قالوا متع فلا عن الجرائه لم يزد كرويه ثلاثة
أيام عند قدوم كل قوم فوجه ان جملتها غير لم يجر ولا اجازاته حتى قالوا قول المصنف ومدة الأمانة حتى أو (قوله لغير السابق)
ولان الضمان يخص بالسافر من ومن فصد فامة كفرن ثلاث انقضاء غيره (قوله لا كسر به الامام) والمار ودي وغيرها (قوله
وبين عددا لثمان الخ) قال الزكزي في شرح المتهاج قال المار ودي انما شرط اذا جعلت من الجزية فان قالنا بالاصح لم يشترط
التعرض للعدد وجب حديثه كذا في الكتاب مفرغ على الضعيف قال شيخنا المقول عليه ما ذكره المصنف هنا كالمه

بعض

بعض

قوله فاذا رزوا بالاسم

وجوهها (الم) يمكن أن يكون محله بالنسبة إلى السنة المستقلة أما ما استقر واجبه فلا يعبر (قوله لا لا يكفر الضيف) أي لا لا يضعف الضيف رافق (نحوه) فعل على القول مع كل واحد (الم) نفس الثاني فعلى أن الخيرة لا دام أي لانهم الكافر فلم بغرض الأمر إلى خبره (قوله قياس باب الزكاة ترجع الأزل) الأصح اعتبار كل الحول في غير مال التجار ونحوه (قوله ولا يأخذ أر مع حقائق الم) يعني أنه خلاف الأولى لأنه مجتمعة فالعند جواز التفريق المذكور وقد تقدم في الزكاة ما أخرج صاحب المائتين عن ثلث بنات ليون أو أربع بنات ليون وحقتل وان تفرقت الغريضة لعدم التشقق (الم الطرف الثاني في أحكام عقد النكاح) (قوله لانهم انما بذلوا الجزية لهمتها) لان الله تعالى منع من قتالهم حتى يسلموا أو يذللوا الجزية والاسلام بعضهم النفس والمال فكذا الجزية واذا اتفقا عليهم نفساً ومالاً وجعلنا ضمتها كما يجب فمما نزال المسلم لان ذلك فانه يعتقد الذمة (قوله حره قوله ان علم الربا العلم بما ينيل الظن

واعاد اسم الجزية (أجيبوا) لان الزيادة يشترط في الاسم فاذا رزوا بالاسم وجب اسقاطها (وان قل) الضيف (عن الدينار رافق للضعف حتى يستوفيه) فرع ضعف الماشية أي الكا لا مأخوذة منها كما علم (فإن أخذ من خمس من الأبل ثمانين) ومن أو بعين من الغنم ثمانين ومن ثلاثين من البقر ثمانين ومن عشرة من دنايا من دوا من مائتي درهم عشرة دراهم ومائتي دنانير مائة دينار (قوله العشر ومن الزكاة) (ولا يضعف الجبران لو أخذناه) أو أعطاه ثلاثين كذا الضيف بولائه على خلاف القياس فيقتصر به على مورد النص فلو كانت ثلاثين من دوا لم يكن فيها ابتداء لولائه خرج من تخاضع مع إعطائه الجبران أو حقتين مع أخذه فيعلى في القول مع كل واحدة ثمانين أو عشرين من دوا بها يأخذ في الصعود مع كل واحد فمما ذلك (و بهلى) الامام (الجبران من النية) كما عرفت اذا أخذناه إلى (ولا يأخذها من دون النصاب) بالقسمة كثمانين عشرين ونصف ثمانين عشرين لان الزكاة من دواها يلزم المسلم وهو لا يعتبر النصاب في الحول أو آخر وجهه في الكفاية بقياس باب الزكاة ترجع الأزل وقياس اعتبار النفي والغفر والنسبة آخر الحول في هذا الباب ترجع الثاني (ويؤخذ من مائتين) من الأبل (ثمان حقائق أو عشر بنات ليون ولا يقرن ولا يأخذ أر مع حقائق وخمس بنات ليون) كما لا يفرق في الزكاة (فكأنه) فنظره لا لا تشقق (مما لا خلاف ما هنا) (فصل لا يؤخذ من من حربي دخل دارنا) (رسولاً أو بجارية فضاير) نعم (الها) أو لسلام كرام الله تعالى لان لا يجوز له الحول إلا من (فان لم يضار) لها (واشترط عليهم الامام) أخذت (ولو أكثر من عشرها) (كانه عروضا لله عنه بخلاف ما اذا لم يشترط عليهم لانهم لم يلتزموا بمجهداً لسلام في الزكاة على الشرع كقوله الجزية على دينار (ويجوز) ان يشترط عليهم (دونه) أي العشر (وان يشترط عليهم أخذت) (في فرع) من تجارتهم (أكثر من فرع) آخر (ولو أعفاهم) من الأخذ (جاز) لان الحاجة تدعو إلى اتساع المكاسب وغيره (فان شرط) عليهم (عشر الفين) أي مئتين مائة من تجارتهم (أو لها إلى البيع) بخلاف ما لو شرط ان يأخذ من تجارتهم (والمأخوذة) أي ما يؤخذ (في الحول) لا يؤخذ الا (مرتين أو ثلاثاً) إلى بلادهم كالجزية (ولا يؤخذ) شيء (من تجارتهم ولا ذمة ولا حجة) (ان شرط) عليهم (مع الجزية) اقتداء بغيره رضي الله عنه سماعاً كالما لجواز ما يفرضه ولا حاجة لقره التجرة (ولا) يؤخذ شيء (من غير متجر) دخل بامان وان دخل الجاز (ويكتب لمن أخذ منه) برادة (حتى لا يعال) مرة (أخرى) قبل الحول (فصل) لو (ما حللناهم وأبقينا أرضهم على ملكهم وضر بنا عليها خراجاً) يؤدونه (كل سنة) عن كل حربي كذا (يبي) ذلك الخراج (بالجزية) عن كل واحد منهم (جاز) فالأخوذة الجزية تصرفهم صرف النفي فلا يؤخذ من أرضهم ولا يجبرون ولا امر أو لوالد أو لغيره (ويؤخذ) الخراج منهم (وان لم تزرع) أي الأرض أو باعها أو وهبها (مالم يسار) لانه جزية كاسر (وان اشتراها مسلم أو استأجرها فله الثمن) في الأولى (والأجرة) في الثانية (والخراج) بان (على البائع) والمؤجر (ويؤخذ منهم) الخراج (في سوان يذون عنه لغيره) أي لافيه سوان لا يذون عنه (وان أحموه بالإسرة) بان شرط عليهم ان يؤخذ ذلك مما يجبرونه (وان ضربه على الأرض لنا) ويكتبون أو يؤدون كل سنة عن كل حربي كذا (فهر) أي المأخوذة منهم (أخر) لان ذلك مقداره على ما لا يسقطه اسلامه ولا يشترط فيه ان يباع ديناراً (والجزية بانه) فحبب مع الأجرة (ولا يجبرهم بها) أي الأرض ولا هبتا دولهم اجازته لان المستاجر يؤجر (ويؤخذ) ذلك (من أرض النساء والصبيان وغيرهم) ممن لا جزية عليه لانه أجرة (الم الطرف الثاني) في أحكام عقد الفدية (الزنا) بعد عقدها لهم (الكف من أنفسهم وأموالهم) لانهم انما بذلوا الجزية لعصمتهم وروى أبو داود وغيره ان من ظلم معاهد أو انتقم أو كلفه ذوق ملاته أو أخذ منه شيئاً بغير طيبه ففسق فاجابه يوم القيامة (ولو غصبت لهم) وشتر

ونحوها

[illegible]

تقومها (ردن) اليهم ليعوم على الدماء أخذت حتى تؤذيه (أرى بعض متلفه الا ان أظهرها) فلا
يضي (لا يضي) وان لم يظهرها (ورق) انظر (على مسلم استرها) منهم وقبضها (ولأن)
بما عليها لا يتم فعدوا بأخبارها اليه (ولو قبض) الذي (من مسلم) كأنه عليه (بمن خبر) أو نحو
(أرج) على السلم (قبوله ان علم) أي من ذلك لأنه حرام في عقيدته (والانزاع القول) وما اقتضاه
السلامة كماله في شكاح المشترك من أنه لا يحرم قبوله مع العلم بنوع (وقبضنا الذين منهم) لعصمتهم (لا) ان
السلامة كانت في شكاح الحرب (وأيس معهم مسلم) لأن قبضنا ذلك لاعتراضنا له (الان شرط) الذب
عنهم (أو اتفروا عنه) يباد (بمجاورنا) قبضنا ذلك لأننا لم نأمن به (في الأولى) كرهنا طلبه
لما حالواهم في التنازع في القصة (وان عقدت) أي أقمنا (بشرط ان لا يذب عنهم من ربنا) ممن قصددهم
بوسن أهل الحرب (وهم مجاورون لنا) أو ان لا يذب عنهم وهم معنا بالولي وصرح به الاصل
(لأنه لا عقد) لثبوت عقدنا فكيف الكفار منا يختلفوا لشرط ان لا يذب عنهم من لا يأمربنا وأمن به بنارهم
في غير مجاورون لنا (ووجب علينا وعلى ما هادنا غرم) بدل (مأثنا لهما) أي نحن ومن هادنا (عليهم)
أي على أهل الذمة لعمدة في الجانبين نعم ان كان ائتلاف من هادنا بعد نقض العهد فلا غرم عليه لانه حر
وهذا العلم ما يأتي (فان لم يذب عنهم فلا تجزى) لعدم الذب كالإيجاب أجزا الدار اذ اذالي وجد التمكن من
الائتاف به (ان نظرا الاماميين آثار على-م) وأخذ أموالهم (رد) عليهم (ما وجد من أموالهم
ولا يفتنهم) أي المغير وعلى أهل الذمة (مأثنا لهم كانوا أو من) كانوا أو ما ثلثنا

(۱) (۲) (۳) (۴) (۵) (۶) (۷) (۸) (۹) (۱۰) (۱۱) (۱۲) (۱۳) (۱۴) (۱۵) (۱۶) (۱۷) (۱۸) (۱۹) (۲۰) (۲۱) (۲۲) (۲۳) (۲۴) (۲۵) (۲۶) (۲۷) (۲۸) (۲۹) (۳۰) (۳۱) (۳۲) (۳۳) (۳۴) (۳۵) (۳۶) (۳۷) (۳۸) (۳۹) (۴۰) (۴۱) (۴۲) (۴۳) (۴۴) (۴۵) (۴۶) (۴۷) (۴۸) (۴۹) (۵۰) (۵۱) (۵۲) (۵۳) (۵۴) (۵۵) (۵۶) (۵۷) (۵۸) (۵۹) (۶۰) (۶۱) (۶۲) (۶۳) (۶۴) (۶۵) (۶۶) (۶۷) (۶۸) (۶۹) (۷۰) (۷۱) (۷۲) (۷۳) (۷۴) (۷۵) (۷۶) (۷۷) (۷۸) (۷۹) (۸۰) (۸۱) (۸۲) (۸۳) (۸۴) (۸۵) (۸۶) (۸۷) (۸۸) (۸۹) (۹۰) (۹۱) (۹۲) (۹۳) (۹۴) (۹۵) (۹۶) (۹۷) (۹۸) (۹۹) (۱۰۰) (۱۰۱) (۱۰۲) (۱۰۳) (۱۰۴) (۱۰۵) (۱۰۶) (۱۰۷) (۱۰۸) (۱۰۹) (۱۱۰) (۱۱۱) (۱۱۲) (۱۱۳) (۱۱۴) (۱۱۵) (۱۱۶) (۱۱۷) (۱۱۸) (۱۱۹) (۱۲۰) (۱۲۱) (۱۲۲) (۱۲۳) (۱۲۴) (۱۲۵) (۱۲۶) (۱۲۷) (۱۲۸) (۱۲۹) (۱۳۰) (۱۳۱) (۱۳۲) (۱۳۳) (۱۳۴) (۱۳۵) (۱۳۶) (۱۳۷) (۱۳۸) (۱۳۹) (۱۴۰) (۱۴۱) (۱۴۲) (۱۴۳) (۱۴۴) (۱۴۵) (۱۴۶) (۱۴۷) (۱۴۸) (۱۴۹) (۱۵۰) (۱۵۱) (۱۵۲) (۱۵۳) (۱۵۴) (۱۵۵) (۱۵۶) (۱۵۷) (۱۵۸) (۱۵۹) (۱۶۰) (۱۶۱) (۱۶۲) (۱۶۳) (۱۶۴) (۱۶۵) (۱۶۶) (۱۶۷) (۱۶۸) (۱۶۹) (۱۷۰) (۱۷۱) (۱۷۲) (۱۷۳) (۱۷۴) (۱۷۵) (۱۷۶) (۱۷۷) (۱۷۸) (۱۷۹) (۱۸۰) (۱۸۱) (۱۸۲) (۱۸۳) (۱۸۴) (۱۸۵) (۱۸۶) (۱۸۷) (۱۸۸) (۱۸۹) (۱۹۰) (۱۹۱) (۱۹۲) (۱۹۳) (۱۹۴) (۱۹۵) (۱۹۶) (۱۹۷) (۱۹۸) (۱۹۹) (۲۰۰) (۲۰۱) (۲۰۲) (۲۰۳) (۲۰۴) (۲۰۵) (۲۰۶) (۲۰۷) (۲۰۸) (۲۰۹) (۲۱۰) (۲۱۱) (۲۱۲) (۲۱۳) (۲۱۴) (۲۱۵) (۲۱۶) (۲۱۷) (۲۱۸) (۲۱۹) (۲۲۰) (۲۲۱) (۲۲۲) (۲۲۳) (۲۲۴) (۲۲۵) (۲۲۶) (۲۲۷) (۲۲۸) (۲۲۹) (۲۳۰) (۲۳۱) (۲۳۲) (۲۳۳) (۲۳۴) (۲۳۵) (۲۳۶) (۲۳۷) (۲۳۸) (۲۳۹) (۲۴۰) (۲۴۱) (۲۴۲) (۲۴۳) (۲۴۴) (۲۴۵) (۲۴۶) (۲۴۷) (۲۴۸) (۲۴۹) (۲۵۰) (۲۵۱) (۲۵۲) (۲۵۳) (۲۵۴) (۲۵۵) (۲۵۶) (۲۵۷) (۲۵۸) (۲۵۹) (۲۶۰) (۲۶۱) (۲۶۲) (۲۶۳) (۲۶۴) (۲۶۵) (۲۶۶) (۲۶۷) (۲۶۸) (۲۶۹) (۲۷۰) (۲۷۱) (۲۷۲) (۲۷۳) (۲۷۴) (۲۷۵) (۲۷۶) (۲۷۷) (۲۷۸) (۲۷۹) (۲۸۰) (۲۸۱) (۲۸۲) (۲۸۳) (۲۸۴) (۲۸۵) (۲۸۶) (۲۸۷) (۲۸۸) (۲۸۹) (۲۹۰) (۲۹۱) (۲۹۲) (۲۹۳) (۲۹۴) (۲۹۵) (۲۹۶) (۲۹۷) (۲۹۸) (۲۹۹) (۳۰۰) (۳۰۱) (۳۰۲) (۳۰۳) (۳۰۴) (۳۰۵) (۳۰۶) (۳۰۷) (۳۰۸) (۳۰۹) (۳۱۰) (۳۱۱) (۳۱۲) (۳۱۳) (۳۱۴) (۳۱۵) (۳۱۶) (۳۱۷) (۳۱۸) (۳۱۹) (۳۲۰) (۳۲۱) (۳۲۲) (۳۲۳) (۳۲۴) (۳۲۵) (۳۲۶) (۳۲۷) (۳۲۸) (۳۲۹) (۳۳۰) (۳۳۱) (۳۳۲) (۳۳۳) (۳۳۴) (۳۳۵) (۳۳۶) (۳۳۷) (۳۳۸) (۳۳۹) (۳۴۰) (۳۴۱) (۳۴۲) (۳۴۳) (۳۴۴) (۳۴۵) (۳۴۶) (۳۴۷) (۳۴۸) (۳۴۹) (۳۵۰) (۳۵۱) (۳۵۲) (۳۵۳) (۳۵۴) (۳۵۵) (۳۵۶) (۳۵۷) (۳۵۸) (۳۵۹) (۳۶۰) (۳۶۱) (۳۶۲) (۳۶۳) (۳۶۴) (۳۶۵) (۳۶۶) (۳۶۷) (۳۶۸) (۳۶۹) (۳۷۰) (۳۷۱) (۳۷۲) (۳۷۳) (۳۷۴) (۳۷۵) (۳۷۶) (۳۷۷) (۳۷۸) (۳۷۹) (۳۸۰) (۳۸۱) (۳۸۲) (۳۸۳) (۳۸۴) (۳۸۵) (۳۸۶) (۳۸۷) (۳۸۸) (۳۸۹) (۳۹۰) (۳۹۱) (۳۹۲) (۳۹۳) (۳۹۴) (۳۹۵) (۳۹۶) (۳۹۷) (۳۹۸) (۳۹۹) (۴۰۰) (۴۰۱) (۴۰۲) (۴۰۳) (۴۰۴) (۴۰۵) (۴۰۶) (۴۰۷) (۴۰۸) (۴۰۹) (۴۱۰) (۴۱۱) (۴۱۲) (۴۱۳) (۴۱۴) (۴۱۵) (۴۱۶) (۴۱۷) (۴۱۸) (۴۱۹) (۴۲۰) (۴۲۱) (۴۲۲) (۴۲۳) (۴۲۴) (۴۲۵) (۴۲۶) (۴۲۷) (۴۲۸) (۴۲۹) (۴۳۰) (۴۳۱) (۴۳۲) (۴۳۳) (۴۳۴) (۴۳۵) (۴۳۶) (۴۳۷) (۴۳۸) (۴۳۹) (۴۴۰) (۴۴۱) (۴۴۲) (۴۴۳) (۴۴۴) (۴۴۵) (۴۴۶) (۴۴۷) (۴۴۸) (۴۴۹) (۴۵۰) (۴۵۱) (۴۵۲) (۴۵۳) (۴۵۴) (۴۵۵) (۴۵۶) (۴۵۷) (۴۵۸) (۴۵۹) (۴۶۰) (۴۶۱) (۴۶۲) (۴۶۳) (۴۶۴) (۴۶۵) (۴۶۶) (۴۶۷) (۴۶۸) (۴۶۹) (۴۷۰) (۴۷۱) (۴۷۲) (۴۷۳) (۴۷۴) (۴۷۵) (۴۷۶) (۴۷۷) (۴۷۸) (۴۷۹) (۴۸۰) (۴۸۱) (۴۸۲) (۴۸۳) (۴۸۴) (۴۸۵) (۴۸۶) (۴۸۷) (۴۸۸) (۴۸۹) (۴۹۰) (۴۹۱) (۴۹۲) (۴۹۳) (۴۹۴) (۴۹۵) (۴۹۶) (۴۹۷) (۴۹۸) (۴۹۹) (۵۰۰) (۵۰۱) (۵۰۲) (۵۰۳) (۵۰۴) (۵۰۵) (۵۰۶) (۵۰۷) (۵۰۸) (۵۰۹) (۵۱۰) (۵۱۱) (۵۱۲) (۵۱۳) (۵۱۴) (۵۱۵) (۵۱۶) (۵۱۷) (۵۱۸) (۵۱۹) (۵۲۰) (۵۲۱) (۵۲۲) (۵۲۳) (۵۲۴) (۵۲۵) (۵۲۶) (۵۲۷) (۵۲۸) (۵۲۹) (۵۳۰) (۵۳۱) (۵۳۲) (۵۳۳) (۵۳۴) (۵۳۵) (۵۳۶) (۵۳۷) (۵۳۸) (۵۳۹

وأولهم وإن الأضراب نافو حافي كئاسنا الأضراب خفيا ولا وقع أصواتنا في كئاسنا في أي من حضرة المسلمين ولا وقع أصواتنا مع أصواتنا ولا نظهر الزيران معه م في شئ من طرق حضر المسلمين ولا أصواتهم ولا يجاوزهم بمرانا ولا نخضعن الرفيق من جن عليه بهام للمسلمين ولا طلق في نازلهم ولا ضرب أحد من المسلمين شرطا لهم ذلك على أنفسنا وهل ملتوا قبلنا عليه إلا بأن فان نحن خالفنا شيأ مما سطر ذلكم فقد مضى على أنفسنا أن لا نلزمه ولا نلزمه في كل ما نلزمه لكن أهل المعاندون الشقاق (قوله وهم غير جوارين لنا) قال خفيضا عليه الخلاق شرح الوجهة هنا (قوله ويعتونه الخ) أي وإن لم يشرط عليهم في عقد الذمة قال الشافعي ولا يجوز ولا إمام أن يصلح أخدا من أهل الذمة على أن ينزله من بلاد المسلمين منزلا نظاه فيه جاعتوا لكذب ولا نأوموا انما يصلحهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا فيها فمضوا على ما وجدوا من أهل الذمة على أن ينزلوا إلى بلادنا نظاهم هذا في فصل من منازلهم. إلا جاعت أن ترفع أصواتهم ولا توقيس ولا تكتمهم إلا بغير ذلك فاعلموا اه (قوله وروعة) لروها ونحوها كدر ريت نازجوس ويجمع صلوات (قوله وإن شرط احداها) أو أباقها (قوله احدها) به جنم صاحب الشامل الخ) هو الأصم ورجع في أخداهم ونس عليه الشافعي

(قوله يا مخرجي هذا) علم من التلطل ماله صاحب الوقت تنفعه انه لو استولى اهل الحرب به باد اهل القسوة في قتلهم ثم اسلمه اهل
المسلمون فتوة ايمحري عليه احكم ما كان اهل قبل اسبلاه اهل الحرب عليه لانهم انتم بملكنا نهر ظاهر (قوله او اوحدا هم انكوا) قوف
في الاذرع وحله الزكسي على ما اذا عتبت الضرورة قالوا الا لا وحده وعن الموردي الميم وعلقا قوله وحده الزكسي الخ اشارالي
تضعه (قوله نعم عليه السبب) أي غيره (قوله لم ينعوا من الكناس) لا يجوز له - لم ينعوا الكناسي بغير الاذن العرفي والعقل لانهم
يكرون دخول المسلمين اهل القلة الشيخ غير انهم رقتة بما لجواز بالاذن وهو محمول على اذالم تكن فيها ضرورة كما حكاه صاحب الشامل
والباين ان الله ابعثه ان كانت عملا لا يعرفون عاجلا بغير اذم لانهم اوجبوا الاذنة وقوله الشيخ غير ان الذين اشار اليهم جميعه قد اذنه كما
حكاه صاحب الشامل (قوله اذا عتدت) بفتح التاء (قوله كذا قاله السبب) قال في الروضة واذا شرف الجدار على الحراب فلا وجه الاذن
منه لو ادخل الكنيسته ونفذ (٢٤٠) الحجابة في جدرانها وواضع فغشي الامر الى ان لا يبق من الكنيسته شيء اه وليس

قال ابن الصلاح فانما اراد ان لا يفتق الحق بذكره كالقول بانه حق كما كثر نقضه فاعلم المسلم بعصره وبسقط
حق النقض اولاً قال ابن الزوني في حاشيته ان الكتابة بغيره غير صحيحة على وجهين فاما اذا باع المبيع من ابناءه في الارض المستعارة بعد وجوع
المبيوع وكذا باع المبيع في الارض المستعارة بعد ما قد اتموا فذلك هو جهان ^د وقوله قال ابن الصلاح فانما اراد ان لا يفتق الحق بذكره
قوله اولاً وكتب عليه اموال ملكه المسلم من حكم الحاكم كقوله لا يفتق عدم ايلان الوهم من ذكره كتب ايضا قال الامام الحلال البلقيني وكان يار
مسيحاً او يروى على جهة عامة وعلى من قال فانما اراد ان لا يفتق الجريان او يعرض دار من الجوانب الاربعه وهي البين واليسار والامام والحلف
مقتصر في باب الواسية يدخل في ذلك جريانه القابل لم اؤمن به ذلك او يواطى على الجري الى الاربعه واراد به هذا على قوله وحلف
يدخل في جريانه القابل انما اراد تصحيحه (تبيين) قال العراقي روايت عن شيخ وزر الدين في الجري الى الجبلين ونحوهما على جاره المسلم المدين
الاطلاق على وجهه والمسلمين والنظم عليه وهو قال العرفاء لا يفتق من ايلان الوهم من ذكره كتب ايضا قال الامام الحلال البلقيني وكان يار
مسيحاً او يروى على جهة عامة وعلى من قال فانما اراد ان لا يفتق الجريان او يعرض دار من الجوانب الاربعه وهي البين واليسار والامام والحلف

(قوله وان بشرط علمهم في العقد) وبه صرح ابن الصباغ والحاوي وقال انه قد اطلق العقد ولو شرط كان تأكيدها قال ابن الرقعة ان
 قوله التوبة ويؤمنون أي بها بشرط كقوله المارودي ثم قال والاذن بشرط علمهم ذلك قال المارودي في المسحوقين لا بد له من
 التوبة بقية كلام المؤلف قال الاذني وشبهه ان يكون موضع الخلاف ما اذا لم بشرط فان شرط منه وبالاختلاف اهـ والذي بقية كلام
 الشافعي والجواهر الاول (قوله قال الباغي) أي وغيره وقوله ويحل النكاح اشارة الى تصحيحه (قوله أرأيتهم هذه) أرأيتهم (قوله قال الجرحاني
 والارباب الجرح) اشارة الى تصحيحه وكتب عليه قال الاستوي ليست شعري أي تعبري الجار أو يكون من كل جانب أم لا وقال الاذني هل المراد هنا
 الجرح الاصل نقلاً عن المرجع فيه أي العرف أو يعبروا يكون دار من كل جانب أو من كان يتنازع على دار غيره وأما العبرة بالجرح أو بغيره أم لا
 قوله الجرحاني في الشافعي أنه يمنع من التعلية على أي محل تحت دون جميع البلاد هو تضيعة مافي (٢٢١) تعليق البغوي والمذكور في العقد
 اهـ وقال في الطراز المذهب

قال الباغي ويحل النكاح اذا كان بناءه المسلم ما عدا في السكنى فلو كان غير المسلم لا يعتد به الا انه لم يثبت بناءة أو أنه
 مسلم على ان صار كذلك في الموضع الذي من بناء جدار على أقل من ابعثا في السكنى ثلاثين تعطل عليه حكمه الذي
 عليه المسلم ببناءه أو تعطل عليه ما عداه قال الجرحاني والمراد بالجوار أهـ محل تحت دون جميع البلد قال
 الزركشي وهو ظاهر (وكذا) يمنع من (المساواة) للمسلم (فيهم) ما يجعل به التطويل والمساواة لا لعل
 المتزام مثلاً ولم يكن مستحق الهدم (أو شبهه قبل ان تكون بالهدم) فلا بد منه ولو وضع بحق سكن يمنع
 فلا يحل عليه الا بعد تصحيحه بخلاف المسلم لا ما مودع منع صيانتهم من الاشراف على المسلم بخلاف صيانتنا
 سكان الكفاية عن المارودي فانما نهدم البناء المذكور ما منع العلو والمساواة كما صرح به الاصل قال
 الزركشي ولو استأجر داراً عليه لم يمنع من حكمه بالاخلاف قاله في المردود وهل يحرم مثله فيقال ذلك دارها
 ورشمن حيث قلنا لا يشرع له الرضوخ أي وهو الاصح وألا يجزى لان التعطية من فوق المالك والروضان
 على الاسلام وقد راد فيه نظرائه (ويؤمنون) (من ركوب الخيل) ان لم ينفردوا لان فيه عزاً (انما
 نفردوا) بلدة أو قرية في غير دارنا (فوهان) أحدهما: نعون خوفان ان يتقربا به علينا وانما
 لا نؤمن كالمخالف الاذني وهو الاقرب الى النص قال أبو استعناج: من في جرب حيث يجوز في الظاهر
 فيمنع من ركوبه من القتال (لا) من ركوب (البغال والوفنية) لا في انفسه خاصية (د) لادن
 ركوب الجرب ووفنية بذلك (وكذا البراذن الخسية) بخلاف النفيسة (د) ركوبه امرأ (بان يجعلوا
 أرضهم من جانب واحد قال في الاصل ويحسن ان يتوسعا في فرق بين ان ركبوها الى مسافة تفرق بينهما البلد
 الأولى بعدة فيمنعون في الحضر وركبوها بالاكتمال السراج وبالركاب الخشب لا الحيد ويحرمه فقيرا
 لهم على كل حقه (ويعمنون من حمل السلاح) مطلقاً (د) من (العلم الزينة بالنبرين) أي العبد
 والفضة قال الزركشي في الاولى وله حمل على الحضر ويحرمه دون الاسمار المحفوظة بالولاية (هذا) كما
 (ان قال لاني) (النساء والمباين) ويحرمه افاغيتهم ومن ذلك اذا صغار عليهم كإجازة عليهم حكمه
 الاصل عن ابن كج وأقره توقف فيه الزركشي وقال الاشبه بخلافه من يجمعهم وان النساء ومن يباين
 والزار والنية في الجاه قال وما دعي من ابن كج وجهه في انتهى ويما يباين ما استدله كالمضروبي
 لحصول التباين به بخلاف ما هنا قال ابن الصلاح ويذني منهم من خدمة الملوك والامراء كمن يعنون من
 ركوب الخيل (فرعه) ويلقى في الزينة الى أخفى العار (يبحث لا يقع في وهدن ولا يصدمه مجدار الخيل
 العصبين لا يذنبوا اليهود والنصارى بالسلام واذا انقضى منهم طريق فاضطروه الى أخفية فان خلت

وفتقر نص وقال المبرمى بظاهر ترجيح الجواز كقائل نظره من البناء (قوله فانظروا فيكم من ركوبها) اشارة الى تصحيحه (قوله
 انما ينفسه انفسه) ولا تهم انما ركوبها بالسراج وباتفاق وكتاب خشد وابست حيث تدركها ما ان الناس ولا تتحمل ولا تعاطف
 ركوب (قوله قال في الاصل ويحسن الخ) مع ضعف وكتب أيضا يذني أن ينعوا الركوب عاقلان من غير ضرر ورق موطن الزينة كالاسواق
 الخفية لعلهم يترفعوا بها من السادة من الالهة لهم والاذني والتأذي به بخلاف المسلم (قوله وله حمل على الحضر ونحو الخ) اشارة الى
 تصحيحه (قوله قال ابن الصلاح ويذني منهم الخ) اشارة الى تصحيحه وكتب ما نصه قال ابن الصلاح في ذناويه يذني أن يمنع القسي من استخدام
 من يذنبوا ههنا العبد كالمركب وغيره كمنع من ركوب الخيل والسروج لما فيه من الشرف (قوله ويلقى في الزينة الى أخفى العار) (قوله)
 أعجز من قال في الحاروي ولا يشترط الا أن يذنبوا

(قوله ولا تؤد كبحر به الاصل ولا تصدوا الخ) نعم من كل ما قال جلال الدين البلقيني استثبت في جواز تركه نصراني في بيع فيه مسلمون
فوق مسلمين فان ثبت بالنسبة والحقت بالنسبة وقوله واقتبعت للمنع أشار الى تصحبه (قوله اهاتة) دخل بهضم على بعض ملوك
المرجعية يهودي أدناه وعظمه فأنشده باذا الذي طاعتني به وحسمه فرض واجب ان الذي شرفت من اجله به زعم هذا انه كاتب
فأنشده غيب اللؤلؤا وسحب اليهودي (٢٢٤) وصفه فلا تقصوه تكذيب المعصوم الذي هو سب شره وشرف أهل السعوان

المرقن عن الزجفة فلاحج ولا يؤقر كبحر به الاصل (ولا يصدر في مجلس فيه مسلمون) اهاتة (وتحرم
مواثبه) اقوله تعالى لا تحصد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر واذن من حاد الله ورسوله الآية لا يتناق
هذا ما روي في الواجب من أنه تكبر مخالفا لآلان الخ لعلنا نخرج الى الظاهر والواقع الى المل القاي
• (فصل وعلم ولوناه) في دارنا (ابن الغبار) بكسر الهمزة وان لم يشترط عليهم (دهون خبثا)
كل منهم (موضع لا يناد) الخاطبة عليه كالكف (على ثوبه الظاهر ولوناه الله) أي خبثا ما عابها خائف
لونه (دياسه) وذلك لثبوت ولان عروضا الله عنده ما حله على ثوبهم بجزهم بضمهم من الصباية كبر واه
البقي وانما لم يشهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر الذي يتنصرون غير انهم كانوا قبايل من هروين
فما كثر واقر من الصباية وخالفوا من التباسهم بالسليين استجابوا الى ما يبرر قال في الاصل في الواقع مستند
وتحرمه كذا الخاطبة واستبعد ابن الرقة (والاولى باليهود والاصغر بالنصارى الزرق) قال في الاصل او
الاكهي بوقاله الردي (والمجوس الاجر) قال في الاصل في الاول اسوقا قال في الثاني وما ذكر من الاول
لادال عليه انتهى ويكتفي عن الخاطبة بالعمامة كجعله العمل لاث (ويشد) كل منهم (تاروا) بضم التاء
(وهو خيط غليظا) يشد به وسماه (فوق الثياب) اسما قال المارودي ويتوسى فيه سائر الاوان قال في
الاصول وليس لهم ابدية فاعطوه مندبل وكحوها (والجمع بينهم) والجمع بينهم (أولي) (أولي) (أولي) (أولي)
شهرتهم (ومن ليس منهم قلنسوة يميزها) عن ولا تستأ (بذابة) بالجمجمة أي علامة (فيها مبالغوا جانا
به مساورون أو) كانوا في غيره (مخردون) عن نياهم بضمهم مساورين (غير ذوا) عنهم (بجلاجل في أعناقهم
أخروا) عند أذرصاص (لاذهب وفضلهم) ويجزون فاصهم (كأمره عروضا الله عنه) ولا
رسول انما هو (كافعله الاشراف والجناد) (وتجعل الاثني عشر الزين) كان جعل اشد هما اسود
والآخر ابيض قال في الاصل ولا يشترط النية بكل هذه الوجوه يكتفي بعضها (والمسلمون دخول
الحمام لاضرورته يكره بلا حجة) كما رد ذلك في الفصل مع داليله (وعنه) بنون التوكيد (القديمان
ذكره مع المسلمين) قال الرافعي لانهن أجنبيات في الدين وقدم في النكاح له بهذا اتفاق (وليس
الذي لم يروى أو تعم أو تعاليس لم يمنع) كالم يمنع من رفيع القطن والكتان (وعليه) الانتقاد لحكمنا
الذي يعتقدون تحريمه كالأنا والسرقة فاذنوا على آخر بنا عليهم حكم الله تعالى فيه كما (د) عليهم (الاعانة)
لنا (لا تضرهم) منهم اذا استعانهم (والكف عن الظواهر) عتادهم (المسك) كاعتقادهم (في السبع وعز) (و)
على اتقوا علم عليهم (د) (مثل) (الثالث) أي قواهم الله ثالث ثلاثة (وعنه) في دارنا (من الظاهر الخ
والنصوص وانما يروى وعابدهم وقراءة كتبهم) لم ينف من الظواهر شعرا والكفر (د) (من) (الظواهر) في موثاهم
والنوح (والعلم) (د) (من) (استقامه) خبر (أ) أو اعلمه من غير (د) (من) (رفع) أو صوته على أهل الملبين
(د) (من) (استداهم) ايهم في المون (أي الخطة) (باجرة وغيرها) وسما عطر طائف في العقد عليهم (لا
فان أظهر وأشأم ذلك عزروا ولم ينتفض) به (عدهم ولو بشرط) عليهم (نفضه) أي انتفضته
(به) لا لا تضر به ولا تهم بتدنيون به بخلاف القتال ونحوه ما ينافي وجوبها للشرط المذكور على
غيرهم وذكر التمر بر في الظواهر في موثاهم وما عطف عليه وعدم انقاض عهدهم بذلك من ياذنه

والارض وقوله وتحرم
موادته) ثم ان روي
اسلامه وظاهر استخلافه
بالدوني ونحوه مع الاقتصاد
غ (قوله في دارنا) يخرج به
ما لا يفر دوا به فان لهم
ترك (قوله وهو ان يخبثا
بموضع لا يناد الخ) تبعا
في تغيير الثياب الغاضى
والغوى وغيرهما وما
أورد المارودي وغيره
انه بعض الثياب القاهرة
من عمالة وغيرها (قوله
واستبعد ابن الرقة)
وقال القسبي انه نوع
اه دم استقراره (قوله
والاولى باليهود والاصغر الخ)
قال المارودي ولو ليس
الكل لونا اسد اذ يروى
يتميزهم بلباس وألقناه
ليس له العدول عنه لانه
اه (قوله كعليه العمل)
قوله المارودي وغيره (قوله
ويخص القديس دخوله
مع المسلمين) قال ابن
العاصم يفي تقديمه
منه بما اذا كشفت المسامات
من جسدهن يذاعلى
ما يدور بالهنة ولا يلائم
لانه يحصل لمن أن يبدنه
لكثرات كفى الروضة

في كلب النكاح اه وتقدم عن الاربعة من خلاف ما في الروضة ش وقوله قال ابن العماد يفي الخ أشار الى تصحبه (فان
قوله لم يمنع) قال الغزالي وعلمنا من هذه العبارة الا بما عدا لان عدم المنع أي من لاذن وقوله وعنه من الظواهر الخ (الخ) وان لم
يشترط عليهم في العقد كبحر به القاضي أو العايب وإن الصاغر والواقي والجمالي ونحوه في الدار من الاختصاص دون من الظواهر الخ (الخ)
والظواهر استعملها بحيث يسهموا من ايس في حوزهم قاله الامام وقوله كبحر به القاضي أشار الى تصحبه وكذا قوله قاله الامام وكتب ايضا
ضابطا للتظاير ان يكون بحيث يبلغ عليهم من غير تحصى

قوله فان قالوا بالاشعة الخ استشكل الامام النقص بالقتال لانه فعل فكيف تقطع العقد بالاذع الواجب بان النعمة كانت جازية من
باب الذي انقضت في حق العقد الجازية والعقد الجازي اذا انقضى مقصود بالكتابة لم يعد انما يصح ان كان المصدق
ما اذا قالوا بالاشعة الخ وقته انهم اصالحين وقطاع العار في منا قوله ونقص الامام انما اشر الى تصححه قوله اوزني بها قال
انما يرى حكمه فمما انما الجباة كالزنا هو صحيح قوله اوزنل مسامحا مقتضى تعذيب التنبية بالمسلم لانه لو قتل ذمنا او قطع عليه الطريق لم يكن
الذلة وانما عليه النور في تصححه لكن عبرا لما جرى الصغير بقوله وفعل العار في وقتل موجب القصاص وكذا عبارة الرخصة واسطفا
هو متناول لفعل الذل فمقتضى النقص في الامم والمختصر قطع العار في بكونه على مسلم وفي معناه القتل ايضا وقال بان العمد والاصواب انه لا فرق
ان التعرض لاهل الذمة حرام كالعرض للمسلمين وترك التعرض لهم من احكام الاسلام المترتبة بعد الجزية وايدى غيره بانه يجب علينا
دفع اهل الحرب عنهم واستغاثة اذن من أسرهم كما قاله في التنبية وقوله مقتضى تعذيب التنبية الخ اشر الى تصححه وكذا قوله قال بان
العمد والاصواب انه لا فرق

قوله فان قالوا المسلمون بالاشعة او منعه الجزية او لا نقض العزم بمعنى امتناعهم منه بالقوة والعدة
لا يورث انتقض عهدهم وان لم بشرط علمه الانتقاض بذلك ولا الامتناع من مخالفتهم مقتضى العقد
خلاف ما اذا قالوا بالاشعة كإسرى البغاة قال في الاصل في الثانية كذا قاله اصحابنا ونقص الامام بالقادر اما
الجزية اذا استعمل فلا ينقض عهدهم ذلك قالوا لا يعد اخذ الجزية من المومنين المنتقض فها هو لا ينقض عهده
كما لا يكون يخص قوله لم بالمتابع المقاتل انتهى وظاهر ان كلام الامام الاذلة فهو من تعبير
الاصحاب بالنقض (قوله في كونه مسلمة) ووطئها (اوزني بها) مع علمه بالسلامة (اوزنل) مسامحا (فلا يجب
الانقض) وان لم يوجب عليه كذا في حق من عدا مسلما (اوتقطع طريقا) على مسلم (او تجسس للعدو)
اخرى لاجلهم بان طاع علي عور انما اذنتها لهم او ادرى ما سوسا لهم (اودعا) مسامحا (الدينه) اذنته
وبن (اوتقضى) مسامحا ارباب الله اودسوه او لا سلام او القرآن (جهرا) اوتخوها (عما لا يدينون به فان
شرط انتقاض العهده انتقض والا فلا) ينقض لمخالفة الشرط في الاول دون الثاني وهذا ما صححه المنهاج
كله والشرع الصغير ونهه الزكوة وغيره عن نص الشافعي ووقع في أصل الرخصة تصححه انه لا انتقاض
ذلك لانه لا يخل بمقصد العقد وعلى الاول لو كان كسرا فانه لم يفسد بعد المخلوف فلو شاع في العدة لم
ينقض عهده فقد يسلم فيسركه قاله الباقي والقياس ان لو اعهده مسلم كزنا بدله وسواء
انتقض عهده ام لا يقيم عليه ما يجب ما فعله من حد او تعزير كما صرح به الاصل اما لا يدينون به كقولهم
الفر ليس من عهده الله فلا انتقاض به مطلقا (فلو شرط) عليه (ذلك) أي الانتقاض به (ثم قتل
بغير اذنه) حاله كونه (محصنا) لمصلحة صارها ذميا لانه حر في مقتول وماله تحت ايدينا فلا ينقض
العهده لانه ليس له الميراث ولا العريين لاننا اذا قدنا على ما لم اخذناه ذميا او غنجه وشرط الغنم هنا
ليس موجودا فيسلب لا يصير ذميا او التبرج من زبانه وبه صرح الباقي (نزع) اذا انتقض الذي
العهد به (لنا) (قتل) ولا يبايع الممان لقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ولانه لا وجه لايلاعه ممانه
مع نصيبه (قال) (او) انتقض عهده (بغيره) ولم يبال بتجديد العهد فلا امام الحيرة في نفسه من قتل وغيره من
الاستغفار من وفدا ولا يلزم ان يلحقه بما سبانه كافر لا امان له كالحري وقوله ولم يبال بتجديد العهد
مذكور بانه من اخرج به ماله اذ قال فنجب اجابته ويفارق ما ذكر من انه من حيث يلحق به ما سبانه
فلا ينفذ نفسه امانا وهذا فعل باختياره ما وجب الانتقاض واستشكل ما ذكره من ان

الجزية لا يفرض بالمسلمين كالتفاته (قوله وهذا ما صححه المنهاج كالمسلم الخ) وهو الراجح على جمل الاسعوفى وصاحب الاروار
وطعن الحاروي الصغير وفروعه (قوله ووقع في أصل الرخصة الخ) وهو غريب (قوله قال الباقي والقياس ان لو اعهده مسلم كزنا بدله وسواء
انتقض عهده ام لا يقيم عليه ما يجب ما فعله من حد او تعزير كما صرح به الاصل اما لا يدينون به كقولهم
الفر ليس من عهده الله فلا انتقاض به مطلقا (فلو شرط) عليه (ذلك) أي الانتقاض به (ثم قتل
بغير اذنه) حاله كونه (محصنا) لمصلحة صارها ذميا لانه حر في مقتول وماله تحت ايدينا فلا ينقض
العهده لانه ليس له الميراث ولا العريين لاننا اذا قدنا على ما لم اخذناه ذميا او غنجه وشرط الغنم هنا
ليس موجودا فيسلب لا يصير ذميا او التبرج من زبانه وبه صرح الباقي (نزع) اذا انتقض الذي
العهد به (لنا) (قتل) ولا يبايع الممان لقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ولانه لا وجه لايلاعه ممانه
مع نصيبه (قال) (او) انتقض عهده (بغيره) ولم يبال بتجديد العهد فلا امام الحيرة في نفسه من قتل وغيره من
الاستغفار من وفدا ولا يلزم ان يلحقه بما سبانه كافر لا امان له كالحري وقوله ولم يبال بتجديد العهد
مذكور بانه من اخرج به ماله اذ قال فنجب اجابته ويفارق ما ذكر من انه من حيث يلحق به ما سبانه
فلا ينفذ نفسه امانا وهذا فعل باختياره ما وجب الانتقاض واستشكل ما ذكره من ان

الجزية لا يفرض بالمسلمين كالتفاته (قوله وهذا ما صححه المنهاج كالمسلم الخ) وهو الراجح على جمل الاسعوفى وصاحب الاروار
وطعن الحاروي الصغير وفروعه (قوله ووقع في أصل الرخصة الخ) وهو غريب (قوله قال الباقي والقياس ان لو اعهده مسلم كزنا بدله وسواء
انتقض عهده ام لا يقيم عليه ما يجب ما فعله من حد او تعزير كما صرح به الاصل اما لا يدينون به كقولهم
الفر ليس من عهده الله فلا انتقاض به مطلقا (فلو شرط) عليه (ذلك) أي الانتقاض به (ثم قتل
بغير اذنه) حاله كونه (محصنا) لمصلحة صارها ذميا لانه حر في مقتول وماله تحت ايدينا فلا ينقض
العهده لانه ليس له الميراث ولا العريين لاننا اذا قدنا على ما لم اخذناه ذميا او غنجه وشرط الغنم هنا
ليس موجودا فيسلب لا يصير ذميا او التبرج من زبانه وبه صرح الباقي (نزع) اذا انتقض الذي
العهد به (لنا) (قتل) ولا يبايع الممان لقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ولانه لا وجه لايلاعه ممانه
مع نصيبه (قال) (او) انتقض عهده (بغيره) ولم يبال بتجديد العهد فلا امام الحيرة في نفسه من قتل وغيره من
الاستغفار من وفدا ولا يلزم ان يلحقه بما سبانه كافر لا امان له كالحري وقوله ولم يبال بتجديد العهد
مذكور بانه من اخرج به ماله اذ قال فنجب اجابته ويفارق ما ذكر من انه من حيث يلحق به ما سبانه
فلا ينفذ نفسه امانا وهذا فعل باختياره ما وجب الانتقاض واستشكل ما ذكره من ان

عقد الامان فان التمسده
لا في قتاله فوجب علينا
الوفاء به وايضا في تبليغه
الامان مع نقض العهد
تريب له قد خسر دار
الاسلام وعقد الجزية
فيه رغب لاهل الحرب
في دخول دار الاسلام
والا فانه من اذلك وصيلة
الى عقد الجزية الذي به
يرجع اسلامهم

• (كتاب عقد الهدنة) •
(نسوه ولقوا مهدة
بعض من ذواته) قال
الباقي ورواه في المولم
تكن في آتائه ولكن
يجاوره ورأى الصلحة
لاصل آتائه في الهدنة
مما لان من صالح اتلجه
وقال ايضا في علي قد غنى
ما قاله ان لا يتجنس ذلك
بولي اتليم بل من ولا الامام
القيام بصالح بله بيجاوره
لعدو جائزه الهدنة لانه
فرض اليه صلحة اياه
وهذا ما (قوله لتعويض
صلحة الاقليم اليه) وهذا
التعليل يقتضي انه لعله
بغير اذن الامام (قوله
انك صرح العمراني بان
له ذلك) وهو الواجب
بل الاصح ان قلنا موجود
الصلحة (قوله فيعتد بالامام
في الاصح) قال الامام وما
يلحق باجتهاده لا يهد
واجبا وان كان بمن غير
رعاية الاصح (قوله اوردته)
قال الزركشي وينبغي ان
يلحق به ما لاهل ذمتنا وقال

الاهل دارنا مهدنة أو امان لمحق مجامعنا اذا انتقض عهدهم مع ان حق الهدنة كدمنا وما يجب بان الهدنة
ما تزل لا سلكنا والانتقاض زال التمسدها اختلاف ذلك فانه ليس اتمتها له ونقض بالامان زوده الى مانه
(و) ان الانتقاض امان وحمل (لم ينتقض امان نسائه وصداه) لانه قد ثبت اهام الامان ولم يرد منهم خيانة
نافضة فلا يجوز سبهم ولا راقهم ويجوز تفريرهم في دارنا (فان طابروا دار الحرب لم يلقن) أي النساء
ما منهن (دون الصديان حتى يبايغو أو يطالبهم مستحق الحضانة) الا لا يحل لاختيارهم قبل ذلك ولا لهم
بدول الخوصد ان تعتقد اهام الجزية فلا يفوت ذلك علينا فان بلغوا ذلنا الجزية فذلك والا لا حق لدار
الحرب ولا كالتسليم الحان في كالمدين المجانين والافاقه كالمولغ (ولن يذذي) البنا (العهد وسأل الله
الامان اجنباه) لانه لم يدم منه خيانة (ويكتب الامام) بعد عقد الهدنة (اسم من عقده ودينه وحليته)
قال في الاصل فيعرض اسمه اهو شيخ أم شاب (ويصف اعضاء الظاهرة) من وجهه وحيث وجده
وساويه وعينه ونفسه وانفعوا عنه وآثار وجهه ان كان فيه آثار (ولويه) من صفة وشعر وغيرهما
(ويجعل لكل) من طوائفهم (عريفا مسلما يصفاهم ويعرف) الامام الاول ليعرف (بمن امان او
اسلم) أو يطلع منهم (أو دخل فيهم وامنهم يحضرهم لادانها) أي ليدوي كل منهم بالجزية (أو يشتم اليه)
أي الامام (من نهدى) عليهم منا أو منهم (فيجوز) جعله عريفا لذلك (ولو) كان (كافر)
واغنا شرط اسلامه في الغرض الاول لان الكافر لا يعتد به

• (كتاب عقد الهدنة) •
(وتسمى المودعة والمهادنة) والصلح المهادنة لغة الصالحة وشروطها صلح اهل الحرب على ترك القتل
سنة معينة بوض أو غيره وهي مشتملة من الهدون وهو السكون تقول هددت الرجل زهدته اذا سكنت
وهددت هو سكن والاصل قبله اجماع قوله تعالى واهد من الله ورسوله الات يتوكله وان جئواك بالبر فاجع
الا اله ائمه اذ تسمى على الله عليه وسلم في شاعام الحديبية كبر واه الشخان وهي جائزة واجبة (قوله عرفان
الاول في شرطها في شرط) اها ربيعة شرط (ان يتولاه الامام أو نائبه) ان كانت الكافة معا فاعا الاول
اذا لم يقدروا على ذلك من الامور العظام لمساغم من ترك الجهاد على الاخلاق وفيه قولها فها من الاعاظر
ولانه لا بد من رعاية مصلحةنا فالائق تقوى ايضا للامام أو نائبه (ولوالي) باقليم (مهادنة بعض من
ولايتيه) لتعويض صلحة الاقليم اليه عوضا كلامه كاله لا يهادن جميع اهل الاقليم وبه صرح الفهران
انك صرح العمراني بان ذلك (فان عقد)ها (غيره) أي غير ذلك كره فدخل قوم من هادنهم دارنا
يقروا لكن (باغوا الامان) لانهم دخلوا على اعتقاد صفة امانه (وان يكون للمسلمين فيها صلحة) كقلتهم
أولقة لانهم أو فوضوا اسلامهم باختلافهم أو الطمع في قبواهم الجزية بلالة والافاقه ان مال فان لم يكن لهم
فيها صلحة لم يهادنوا بل بقوا الى ان يسلموا أو يسدوا الجزية ان كانوا اهلها قال تعالى فلا تخافوا
وتدعوا الى السلم وانتم الاصلون (ولو طابروا دارنا لم يلقنهم خيانة) (وجوبا) في الاصح (من
الايالة والترك (وان جعلوا) عقد الهدنة (عن كل شرط فاسد) كسائر العقود وذلك (كالمعد على
ان يترك لهم) العائد (مسلم) أسيرا (أو اهد أو رد) اليهم (من جاءته) البنائهم (مسلمة)
ولو امة أو كان لها عسيرة (أو على ان يعطوا جزية أقل من دينار أو ان) يعطهم (سلا) ولم ينع
ضرورة اليه أو على ان يعقبوا بالجزية أو يدخلوا الحرم أو يظهروا الجور في دارنا قال تعالى فلا تخافوا الآية
وفي ذلك اهدنة يتبعها الاسلام وروي أبو داود في قصة الحديبية انه لما تمت نسوة ومناهن هاجرن فقلن
قوله تعالى اذ جاءكم المؤمنات مهاجرات الى قوله فلا ترجعوهن الى الكفر فارتفعت صلى الله عليه وسلم
رهن ولانه لا يؤمن ان يفسن المسامة زوجها الكافر أو تزوج كافر أو وعاها بمسامة أو اسلمت به
ما به يخرج بالمسلمة الكافر وماله فيجوز شرط تركه ما بالمسامة الكافر فوالسليم فيجوز شرط ردها

يلحق به ما لاهل ذمتنا وقال الاذرع والظاهر انه لو شرط ترك ما سئلوا عليه لاهل ذمتنا كان فاسدا كترك ما لنا

(قوله واستشكل بانه مخالف) قال الاذري وشبهه ان لا يكون مخالفا وان ذلك بالنسبة الى الاحاد والكلام هنا بالنسبة الى الامام وهذا
قال الجواز وغيره هنا وهل يجب على الامام ذلك او يجوز له على وجهين وقد يجب على الامام القيام بما يجب على الاحاد (قوله او يخوف)
عقله على تعذيب (قوله وانما له الخ) وهو الرابع (قوله ويشترط ان) (٢١٥) لا يزيد على اربعة اشهر) قال الناصري هل
المراد بالاربعة اشهر ان

كأنه في بيانه (فلودع ضرورة) الاعمالهم مالا كان خفتانهم الا اعلامهم لاساطهم بنا وكذا
بمذون أسرا (وجب اعنائهم) ذلك للضرورة واستشكل بانه مخالف لما في السير من تدبيل الاسرى
واجب بمحل بدماءه على عدم تعذيب الاسرى او خوف افعالهم وهل العقد في هذا الحالة
صح قال الاذري عبارة كثيرة فهم محتو وهو بعد الظاهر بماله وهو تعذيبه كلام الجهور (ولم
يلزم) أي ما على لهم لانه ذمه بغير حق (ويشترط ان لا يزيد) في عقد الهدنة (على اربعة
اشهر) ان كان بالمسلمين (قوله) لانه تعالى امر بقتل المشركين مطلقا وان في الهدنة اربعة اشهر بقوله
لله في الارض اربعة اشهر قال الشافعي وكان ذلك في أقوى ما كان عليه الصلاة والسلام عند نصرته
من برك وروى ابنه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن أمية قوم الغنم اربعة اشهر فاسلم قبل
بها (وهل عشرة شين ان كان) بالمسلمين (ضعف) لانه صلى الله عليه وسلم هادن قريشا في الحدبية
على وضع الحرب عشرين روه ابو داود ولو اخرج الزبادة على العشر عقد على عشرين عشرين
انتمنى في الاولى خرمه الغزو في غيره ولا يجوز في عقد واحد كما له قوله (وقتي زاد) الماقد (على
المجاز) من اربعة اشهر عند قوتنا وعشرين عند ضعفنا (بالم الزائد) أي المقدفة (فقط) أي
دون الزائد عليه بغيره بقا للضعف قال الماوردي هذا بالنسبة الى أنفسهم وأموالهم فيجوز العقد لها
مؤلاوة حتى البلقي في الماقد منع التسامح ما يجوز من غير تعذيب بعدة من المسلمين السابقين (فان
انقضت) أي العشر (والضعف) بنا (مستمرات عقد) جديد (وتتم المدان استقوتنا)
فيما لم ينفذ عليه الماقد (فلو هادن مطلقا) عن ذكر المدة (بالم الماقد) ولا يعمل على المدة
الشريفة لان لا يلحقه بقضى التأييد وهو لا يجوز انما فاته مقصود من المصلحة (أو قال) هادنكم
(بما تطلون) مشر (العدل ما ذكر أي صح) العقد فاذا انقضت وليس ان يثابها أكثر من
أربعة اشهر بدقوتنا ولا أكثر من عشرين عند ضعفنا (لا لرجل منهم) لان الكافر لا يجب علينا ولا
لناش ولا لانا لاي (فان قال) هادنكم (ما شاء الله لم يجز) أي لم يعمل ولم يصح العمل وأما قوله
سئل الله عليه وسلم هادنكم ما شاء الله فلانه يعلم ما عند الله بالوحي دون غيره (ولو دخل) البنا
(المانع ما شاء الله) فاستمع في مجالس يحصل فيها البنا (المانع المأمون ولا يعمل اربعة اشهر)
لحصول غرضه (الطرف الثاني في أحكامه فبا العقد) الفسادها (بناهم المأمون) وتندبرهم ان
كانوا يراون يجوز قتالهم بعد ذلك وان كانوا يراونهم جازت عليهم ولا يندبر (وبالصحيح يكف عنهم)
الاذنين من أهل الفدية (الى انقضائه المدة أو) الى ان (ينقضوها) أي الهدنة بان يصدر منهم
بما يقتضي الانتفاض قال تعالى فاقوا اليهم عهدهم الى المدة ثم وقال فاستقاموا اليكم فاستقموا اليهم (ولا
يجوز لغير الحربين عنهم ولا) منع (بعضهم من بعض) لان مقصود الهدنة لكف لا الحفظ بخلاف
الفدية (فان أخذ الحربين مالهم) بغير حق (وظفر بانه ردناه) المهم لزمو ان لم يلزمنا انتفاذه
كغير ذلك للمسلمين والذميين (ولا ينقض العهد بوجوب الامام وعزله) فليزم الامام بعد ما ضاع (ولا
ينقض) (بين فسادها) أي الهدنة (بالاجتناب بالنص أو الاجماع وينبغي) للامام اذ اعقد
الهدنة (ان يكتب بها) كتابا (ويشهود عليها) فيه يعمل به من بعده قال الاذري والمتبادر من ذلك
لا يخفى بانه ان يجب لربيع البعده التنازع في شروطها (ولا بأس ان يقول) فيها (لكدنة
الشريعة عليه) الصلوات (السلام ودمي فان أخذوا مالا وجوا) الله والقرآن وأد (رسول

تكون صحاحا لم لا
فيه شأ (قوله ولا على عشر
سنين ان كان ضعف) في
معنى الضعف شدة الثقة
وكتب أيضا عند الضعف
تجوز الزيادة على اربعة
اشهر الى عشرين بحسب
المصلحة كمال الحر و غيره
فلو انقضت الحاجة بدون
العشر تجوز الزيادة عليه
قوله ولا يجوز في عقد
واحد لان الاصل منع
الصلح بدليل آية القتال
وقد ورد التصديق بالعشر
فتبين ان الزيادة على الاصل
(قوله اما أموالهم فيجوز
العقد لها موقدا) أشار
الى تعصمه وكتب أيضا هل
يجوز ذلك في الذر بوجه
وجهان في المأوى ولعل
المراد ماداموا صغارا ولا
فلو جده (قوله واستثنى
الباقي) أي غيره للمهادنة
مع النساء الخ وهو ظاهر
(قوله فلو هادن مطلقا
عن ذكر المدة بطل العقد)
قال الناصري وهل يشترط
الذكورة والحسرة ينظر
في ذلك اه كلامهم
كالصريح في اشتراط كل
منها (قوله عند ضعفنا)
أي انتهاء الحاجة وقوله

(٢٩) - (استي المطالب) - (رابع)
فلم يرض عنهم) لولا فرودا وبادع لم يرض ان دفع أهل الحرب عنهم ولو أمكن ذكر في الكفاية (قوله قال الاذري
والكل من ذلك المصائب) هو الاصح

[illegible]

نوه أي لم يجب عليه اعتناؤه لان البضع ليس بمال حتى يشبه الامان ولا يشمل الامان (٢٢٧) زوجته ولا نه لوجوب ردها الكان
مهر المثل دون المهر المحي لانه
الحي لولاه فمال يجب رده
المثل لم يجب المسمى (قوله
ولا رده في الخ) ما صرح
به تبعاً لاصله من ان تناع الرد
يختص ما رجع في باب
الطلاق من ان الحليولة بين
الصبي اذا سلم وبين أهله
مسحوبة لا واجب تواجده
بينهم هات الكلام هنا
يحول على ما اذا كان في دارنا
والكلام هنا في جوار دارنا
دار الكفر فاهم بمشكوك
من استمالته ورد الى الكفر
يختلف ما اذا كانوا قد عين
عندما فاهم بمشكوك
من ذلك وأيضاً الصبي اذا
وصف الاسلام وجب علينا
ان نأمره بالاعتقاد الصام
وسائر الطاعات ليعبر على
ذلك وان قلنا بعدم صحة
اسلامه وفردته الى دار
الكفر فليس هذا هو الواجب
قوله أول وصف شأعيها
يظهر أن اشار الى تصحيحه
قوله لم يرد لانه لا يجوز
اجبار المسلم على الانتقال
من بلد الى بلد فدار الاسلام
فكيف يجب على دخول دار
الحرب (قوله ولا يلزم المطلوب
الرجوع) قضته انه
الرجوع لكن في اليأس
ان علم في الباطن أن يهرب
من البلد اذا علم انه قد جاء
من طاعبه وهذا ظاهر لا سيما
اذا تخطى على نفسه الفتنة
بالرجوع (قوله ولما
التعرض له) قد عده
الغني بان يكون ذلك بغير حصر الامام اه ما ذكره من نوع (قوله نعم من أسلم منهم الخ) أشطر الى تصحيحه

[illegible]

(ولا ينعى الاثم) عندها (الى يومئذ يسأرا) بان يقول له الامام سر الى اربعه وان رجعت فاهرب
ان تفرق ذالى الاعلى ويقول للطالب لا تسئل من ان تفرق عليه ولا اعلم ان تفرق (ومضى الزهراء
القتلة بينه وبينهم) كالى رد الوديعه لاجل اهره الى الرجوع اذ لا يجوز زاجدا الى السلم على الاقامة بداء الحرب
(فلو شرط في العقد ان ينعى به الامام) اليهم (لم يصح) الان وانما يجب رد الباقي السابق فظاهر
انه يصح والى ترجيح من يادونه وعارضا لاول وشرط الامام في الهدية ان ينعى اليهم من عاهه مسلما في
الاصحاب قال يجب الوفاء بشرطه ومضى هذا لان الامام لم يطلب ونقل الزهراء الى النض انه يفسد
الهدية بما شرط فيهم ولو طاروا من يادونه وهم مقيم على كفرهم مكلفون اليهم وانهم لو كانوا طاروا
ان تفرق دواعيهم وقتلوا فطالما شرطوا بان

● (صلوات) لو عقدت ألى الهدنة بشرط أن ردوا من جاعهم) هنا (مترداه) وزعم
الرواية سواء أ كان رجلا أم امرأة أو رقبا فان استعوا من وده فانتخون) للعهد فلهذا تسمي الشرط
(أو) عقدت على أن لا ردوا من أولي) كان المترد (امرأة) فلا يلزمه رد له لأنه على الله على شرط
ذلك في نفسه إذ تفر بشي حيث قال سهل ثم عرو وقد جاء ردوا منهم من جاءهم ثم سألوا ردوا منهم من جاءهم
من استصفاقا فقا وهو ما لو طاق العقد كانهم بالآل في صرح به الأصل (ويقرمون) فيها (معها) أي
المرأة قال الباقى وهو عي لان الردة تقتضي انفساخ النكاح قبل الدخول ولو قدمه على انفساخ العدة
بعد فإلزامهم للموع انفساخ النكاح أو إشرافه على الانفساخ لا وجهه (وكذا) بقرمون (فيقرمون) (فيقرمون)
أو ردوا من الحر (فان عاد) الرقي المترداه أو عاد خنا فبقية (ردناها) عليهم بخلاف ظاهره في المهر
قال في الأصل لان الرقي يدفع الفقة بصير ملكا بهم والنساء له من زواج قال ويقرم الامام زوج الرمة
ما نفي من صداقتها لا يابعدها هذه الحجة لا يبينها ولو أراد أن قلنا انها حي في ردوها وبشئ من يكون القرم
ما نفي من صداقتها على الرمة زوج المسلم المجاهر ولم يصرح به وقد تكرر كلام الفراء في خلافه انتهى وفيه
بصير ملكا بهم على مقتضى كلامه في البيع من محبة الملكا فإسكان المصح في المجموع خلافه كثيرا
درجوا عليه الجدل ثم

على الجبل - والهام نحوه - حافسا لمقامته المذاهبة قال الأزهرى النضال فى البرى والزها فى الجبل -
والباقي خبره (وهو قصه الجهاد سنة) لرجال الاجماع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان
وفى الله على من عاهدوه - فى القوة فمما يابى ذكره واهم على خبرين قال آخرى النضال على الله عليه وسلم
ما ضمنه الجبل - من الحفايا الى نسبة الدواعى ما ضمنه من الذمة - الى - محمد بن زريق قال - فبينما
الحفايا الى نسبة الدواعى - فمما يابى ذكره - فمما ضمنه من الذمة الدواعى الى - محمد بن زريق - وما تضمنه كانت
العضباء - فمما تضمنه من الله عليه وسلم - لا ينسب لهما امر الى على بن عبد الله فبما تضمنه فمما تضمنه فمما تضمنه
فقال الرسول صلى الله عليه وسلم ان حقنا الله ان لا نرفع شأن من هذه الدنيا الا وضعه وضمه - فمما تضمنه
خرج النضال على الله عليه وسلم على قوم من أسلم ينادون فقال لروا بى اسمع فان اياكم كان امنا باروا

الزركشي قضيه قوله ان السابقة والمخالفة - سنة - او جوا في المطالبين . في ينيق
 البس من فرغوا رموا او كبروا وان تركوا واللعين ان السهم في السهم واللعين
 في الفرسانه لا يفيق في السنين . بل باعرا ه . وقال البلقيني انهم حارص كتابه لتعلمه ما بالجد الذي
 ومباح اذا قصده - غير ملاته فكون عده بالجد اذ قال الذرعي - هذا اذا قصده الله او اما اذا قصد لغيره
 لمحة من نخل

(قوله ولحقها المال الذي يدفع الى السابق) والثانية أثبت (قوله لان من لسن أهل العرب) مثلون الخائفين ونعتب الباقي هذا التعديل وقال
بل من أهل العرب ولكن ما يتعلق بالفروسة - والري اس من شأنهم (قوله ومراذله لا يجوز ببعض مطلقا) أشار الى تصحيحه (قوله
والا لركوبه) بان بغداد السابقة عليها (قوله وترجع اعتبارا في الخيل (٢٢٩) من زيادة المصنف) وجهه الباقي والركوب

الغاري - وجاء سبق الا في خب أوحافر وأفضل واه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه بروى سبق
يكون الموجد من صدور بعده المال الذي يدفع الى السابق قال في الرضوي يكره ان علم الرمي تركه كراهة
شديدة في جميع - من عقبة بن عامر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من علم الرمي ثم
تركها فسبى ما أودع عصى (وفيها بيان الأول في السابق وفيه طرائف الأول في شرطه وهي عشرة الأول أن
يكون المعقود عليه عدة القتال) لأن الفصوص منه التأهل للقتال وهم ذاقوا الصبر لا يجوز أن سبق والري
من الله لان من أسن أهل العرب قال الزركشي وغيره ومراذله لا يجوز لبعض مطلقا قد روى أبو داود
بإسناد صحيح عن عائشة سبقت النبي صلى الله عليه وسلم في السابق (في الخيل والابل المركوبة) ظهر
الترمذي السابق ولأنه التي يقال عليها غابا وأصلح للركوب والفر بصفة الكمال وبفارق ذلك عدم استحسان
واك الابل السهم الزائد بان استحقاقه منوط بزيادة المنفعة وهي في الخيل من الانعطاف والاتواء وسرعة
الاندام أكثر منها في الابل يخرج بالمركو به غيرها كالصغيرة وبعبارة الروضة - قال الدارمي والذي يجوز
السابقة عليه من الخيل قبل الذي يسهمه وهو الخلدع أو الثني وقبل وان كان صغيرا فالتية - بالمركو به
في الابل وترجع اعتبارا في الخيل من زيادة الصنف (ويجوز) السابق على الفيل والبغل والجراد والري
بالفرار والخي والسهم) ولو جازت وان لم يخرج الترمذي السابق (وكذا المزارقي) وهي الرماح القصيرة
(والانان) بالزاري والنون وهي التي لها رأس دقيق وحديدتها مع التكون مع الدمل وهو - جل من
الناس كلى الصغار وقال لانها أسهل برمي - وينبغي بها الإصابة كالسهم (وروي الطبري باليد والمقلع
والقنق) لأنه ينفع في الحرب بخلاف ما شأنه باليد ويسمى العلاج بخلاف المرامان يرمى كل واحد
المختر أو السهم الى الآخر وتسمى المداخلة لانها لا ينفعان في الحرب (والتردد بالسيف والرمح) للغير
السابق لأنه ينفع في الحرب ويحتاج الى معرفة وحذق (وأما المداخلة على الاقدام والسباحة) في الماء
(والزاد والفر) ونحوها كالكلاب (والمايور والصراع والشابكة) باليد وكل ما ينفع في الحرب
ككل شعار يخترع وهو صولجان وري يندق ووقوف على رجل ومعرفة تقاتل يمين شفع ووتر (يجوز
بلا عوض) لأنه صلى الله عليه وسلم تسابق هو وعائشة على الاقدام ونسب به البقية أما بعض فلا يجوز لانها
ليست من آلات القتال ولان الزاد - فيها ما لا يخفى على من يتأمل فيها والقوى - بلا عوض فلا يجوز لانها
فلا يمكن من زيادته (لا) على (منالطعة الكاش ومهارة الديكة) فلا يجوز لمطلقا لانها - وكذا على
النظر في الماء لان حزن عادة بالسهة انه في الحرب فكالسباحة الشرط (الثاني معرفة الموقف) الذي
يجربان منه (والدابة) التي يجربان عليها الحيران غير السابق (وتساو جهما فيهما) فلو شرط تقدم موقف
أحدهما وتقدم غايته لم يجز لان القعدة - معرفة فروسة الفرس وجوده - بالفرس ولا يعرف ذلك مع
فقدان السباحة لان السابق حدثا أقصر المسافة لاختلاف الفارس ولا فراهة الفرس (فلا تأخذ بالغاية
وشرطه ان المالين - سبق) منهما (أو عينها الغاية) وقالان اتفق السابق في وسط الميدان (واحد) منار كان
فأما السابق لم يصح) أماني الأولى فلاتهم ففقد عين السير صاعلي المال - تعبان وتمالك الدابة ولتغفون
الفرار باختلاف الدواب في قوة السير في الابتداء وبعده فتعنت المعرفة لقطع التزاح كأي الثن والاحرة
وأما الثانية فلا واعتبرنا السابق في خلاف الميدان لاعتبارها بلاغاية معينة ولان الفرس قد سبق ثم سبق
والعمدة - باليدان (ولو قال) الانساب قالوا بعد ان عينها غاية السابق (الوجه) الغاية (فان تأرياً) فيه
(قال غايته) أخرى (بعدها متفق عليها) بينهم (جاء) حصول المعرفة بذلك الشرط (الثالث) فيما اذا عتد

الفرقة فزعم انه لا خلاف فيه لكن المتقول في الجارمي الجواز وقضية كلامهم انه لا خلاف فيه وهو أقرب وكب أيضاً الاتفاق فلا نقل فيه
والا يبعد ان لا ينفذ في حالة السابقة فو قد عتد خشيها فاد بعض الاعضاء - وقوله والاشبه جوازاً أشار الى تصحيحه (قوله وشرطه ان يكون
مطلوباً) خشيها وقد اوصفت

(قوله وقال الامام) أي كالشرح الصغير لآخر الحاشية أشار إلى تصحيحه (قوله وهو) أي ما قاله الامام حين نعتبه بالحق في بانه اذا فاع
يقتل المخرج لانه لا اوبى في الحال لظهور الغرض من القصد بانه قد قيل وليس كقولنا ان اصبحت كذا فاذن في ذلك فخر رضاه على الاصابة
فانما لا يظفر عندنا لما قلناه الاصابة قال شمسنا قاله الباقي هو الواجهة (قوله السادس تعين المكونين) أي والرا كين (قوله ولو كان
تعينهما بالوصف) بخلاف وصف الفارس فانه لا يكتفي (قوله ومقتضى القواعد اشترط (٢٣١) اطلاق التصرف الخ) وهو الرابع (قوله
دون الآخر) لانه ما اخذوا

لعمال وامام غير غارم (قوله
والا ربع اعتبار اسلام
المتعاقدين) هو الاصح لان
هذا العقد اربع للمسلمين
للقوة وعلى جهاد الكفار
(قوله التاسع كون
المال مع لهما) أي جنسا
وقدر ووصفة (قوله بناء
على جواز الاعتراض
عنه) هو الاصح (قوله
قال الباقي ومقتضى
القواعد) أشار إلى تصحيحه
وكذا قوله الرابع اعتبار
اسلام المتعاقدين (قوله
اعتبار سبق في الخيل الخ)
قال الكوهكولوني لم يبين
ان السبق في غير الخيل
والا بل بمخالفات سبق
بعتق البغل والخار وبعق
القبيل أو بكثرة الاول
أفيس فعلى هذا القول لا يكتد
الابل وعنق غيرها كان أو لا

(قوله وهو يجمع الكفتين
الخ) في موضع السنام من
الابل هذا أحد تأويلين
ذكرهما ما لا يورد في
ناهيجه انه الكفت وذكر
المورد في نفسه تأويلين
أحدهما الكفت والثاني
ما بين أصل العنق والظهر

وهو يجمع الكفتين في
منزله البقي وقلنا لا يورد في
الظهر ويجمع الكفتين بين أصل العنق والظهر ويجمع الكاهل والفرق ان
الظهر عند اقتنا في العدو بخلاف الابل فانه يرفعها فيه فلا يمكن اعتبارها في التقدم بنصف العنق أو
الكاهل سابق فان ما علق السابق من الفرسين اعتبار في السابق (زيادة) منه (على قدر الآخر
وهو يجمع الكفتين في موضع السنام من الابل (قوله والفرق ان الخيل قد أعانها الخ) انضحت الخيل لو كانت ترفعها عند جوفها بالكند
وتنزعها في البقي وقلنا لا يورد في الظهر ويجمع الكفتين بين أصل العنق والظهر ويجمع الكاهل والفرق ان
الظهر عند اقتنا في العدو بخلاف الابل فانه يرفعها فيه فلا يمكن اعتبارها في التقدم بنصف العنق أو
الكاهل سابق فان ما علق السابق من الفرسين اعتبار في السابق (زيادة) منه (على قدر الآخر
وهو يجمع الكفتين في موضع السنام من الابل (قوله والفرق ان الخيل قد أعانها الخ) انضحت الخيل لو كانت ترفعها عند جوفها بالكند

السابق الاول الشرط (الخامس امكان سبق كل من المتعاقدين في الحال (فليندر الامكان لم يميز) لان قضية
التسابق تقع سبق كل ايسر فيتم أو تعلم منه فلا يكتفي الاحتمال النادر كذا اطلعه للاصحاب (وقال
الامام والآخر المالكين يرفع بخلافه لانه لا يابذل جهلا) في نحو قوله غير ما ذكره كذا فان اصبحت منه كذا
فلن هذا المالك وكذا والآخر من يرفع سبقه وهذه سابقة لتمام (ولو اخرجاهم ولا يصال واحداهما
يقتل سبقه فالسابق بحال) أي كالحال (لانه لا يفرم) شأن شرط المال من جهته لعل (وهو)
أي ما قاله الامام حسن (ولو اختلف النوعان) الاولى النوع (كعتيق وبعين) من الخيل (وتجيب
ويجوز من الابل (جاء) السابق عليهما اذ لم يندرسبق أحدهما (كأن النوع الواحد والحق
جهاد جار وبطل) انتصارهما (لان اختلف (الجنسان) الاولى الجنس (كفرس وبعير) أو
فرس وجرار (ولو لم يكن سبق كل) منهما لان البعير والجرار لا يلقان الفرس غالبا الشرط (السادس
تعين المكونين) لان الغرض معرفة مفسرهما هو مقتضى التعيين (ولو) كان تعينهما (بالوصف)
كجمل أو باراد السهم (ويفسخ) العقد (بوت المشاركة) كلاجبر للمعين ولان القصد اختياره (لا) يكون
(الوصف) كلاجبر للمعين فعمل ان المكونين يتعينان بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز زائد واحد
ينتهي الاول ويجوز في الثاني وقد عني الموت المعنى وذهب السيد أثير جمل (السابع ان يركب)
المركوبين (فلا يفتقروا لولا) هذا لو شرط ارساله المجرى بابا فلهما قاله باطل لا بما يتران
هو ولا يصدقان غاية بخلاف الطور واذ جوزنا السابقة علم بالانها هادية الى قصد الغاية (الثامن
ان لا يقطعها) أي المكونين (السابقة) في مكرهتها بحيث يمكنها قطعها بالانقطاع وتعب والافاقه
باطل (التاسع كون المال) عينا أو دينيا (معلوما كالأجر) فالو شرط ما لا يجوز لا يكتب غير
موصوف أو دينار أو ثوبا فاعقد باطل (فان كان) لاحدهما على الآخر (مال في الذمة وجعله
عرضا) بان قاله ان سبقتي فاعلى الدين الذي لى عليك (فوجه بناء على جواز الاعتراض عنه)
فيجوز (ولا ينجي) اذا اخرج المال (ان بشرط لاحدهما اذا سبق أكثر من الآخر) والصريح
بقوله اذا سبق من زاده هنا (وان اخرج به المتساقتان فلا حدهما اخرج أكثر من الآخر) ولا بد
من جعل كلامه سار قال الباقي ومقتضى القواعد اشترط اطلاق التصرف في مخرج المال دون الآخر
والا ربع اعتبار اسلام المتعاقدين ولم أر من ذكره انتهى وفي الثاني وقفة (العاشر اجتناب شرط مفسد
فان قال من سبقني فلانه هذا الدينار والآخرى) أولا أسألتك (بعدها أولا أسألتك الى شهر بطل العقد)
كأن يبيع بشرط ان لا يبعه ولانه شرط تركه من مريغوب في مفسد أو فسد العقد (وكذا) يبيد
(الفرس) على السابق (ان يطلع) أي المال (أصحابه) لانه علق بشرط يمنع كل التصرف فصار
كل ما علق بشرط ان لا يبعه

(فصل اعتراف السابق في الخيل) ونحوها (بالنق) ويسمى الهادي (وفي الابل) ونحوها (بالكند)
منع التماسه فمن كسرهما وهو يجمع الكفتين بين أصل العنق والظهر ويسمى الكاهل والفرق ان
الظهر عند اقتنا في العدو بخلاف الابل فانه يرفعها فيه فلا يمكن اعتبارها في التقدم بنصف العنق أو
الكاهل سابق فان ما علق السابق من الفرسين اعتبار في السابق (زيادة) منه (على قدر الآخر
وهو يجمع الكفتين في موضع السنام من الابل (قوله والفرق ان الخيل قد أعانها الخ) انضحت الخيل لو كانت ترفعها عند جوفها بالكند

وهو يجمع الكفتين في موضع السنام من الابل (قوله والفرق ان الخيل قد أعانها الخ) انضحت الخيل لو كانت ترفعها عند جوفها بالكند
وتنزعها في البقي وقلنا لا يورد في الظهر ويجمع الكفتين بين أصل العنق والظهر ويجمع الكاهل والفرق ان
الظهر عند اقتنا في العدو بخلاف الابل فانه يرفعها فيه فلا يمكن اعتبارها في التقدم بنصف العنق أو
الكاهل سابق فان ما علق السابق من الفرسين اعتبار في السابق (زيادة) منه (على قدر الآخر
وهو يجمع الكفتين في موضع السنام من الابل (قوله والفرق ان الخيل قد أعانها الخ) انضحت الخيل لو كانت ترفعها عند جوفها بالكند

• (فرع) • لو (سبق أحدهما أول) عبارة لأصل وسط (الميدان والثاني آخره السابق الثاني) لأن العبرة بالآخر (وان عثر أحدهما) أي أحد المكونين (أودف) بهـ ما جرى (ارض) أودفوه (نسب فلاسق أد) وقف (بلاعة فسوقلا) ان وقف (قبل ان يجري) فليس مسوقا سواء أوقف لمرض أم غيره (ولو شرط السابق) يقع الباعل من سبق منها (بأذرع معلومة) بينهما على موضع معين (جاء) والغاية في الحقيقة نهاية الأذرع المشروطة من ذلك الموضع لكنه شرط في الاحتفاظ بتخلف الآخر عينا بالقدم والمذكور (وليجري) أي المتأخران المكونان (في وقت واحد) بدلتساوي في الانقسام) بالوقف والصرح باعتبار التساوي في ذلك لمن زاد منه هنا وفي غيره كغيره لا قدم يجوز فلو غير القوائم كان أول (ويستحب جعله في الغاية بأنحدا) عبارة الأصل (السابق) لا تظهر شكل واحد سنة • (الطرف الثاني في أحكامها) أي السابقة عقدها لازم كالاجارة) يجمع ان كلا منهما عقد بشرط فيه العلم بالمعقود عليه من الجانبين (والإزدي في حق مخرج المال) ولو غير السابقين (فما) أي دون من لم يخرجه محلا كان أو غيره فلا لزوم في السابقة فلا عوض ولن كان العقد في حق مخرجه فلو بلاعب دون من كان في حقه لا زمانا فيفسخ لا بسبب كمال (ويفسخ بسبب) ظهر (في العوض العدين) كأي الاجارة ونحوها أو برفقة الآخر على الفسخ ولا يترك العمل إلا ان سبق وامتنع لحق الآخر له لان الحق له تركه كصرح بذلك الأصل (وبشرط) في صحة العقد (القبول بالتقاول من سبق أحدهما) بتشديد الباء أي أخرج السابق بفتحها ونظام اشتراط القبول قبل الوصل بقامعا فلولا التسديد كان أولى بعبارة الأفاضل من لا بد من القبول لفظا (ولا يكف السابق) بفتح السين وتشديد الباء وكسرهما (البداء بما أتاهم) للعادل (تخلف الآخر) بفتح التاء (والرهن به) ولو قبل العمل ان كان العوض في القيمة كالاجارة تخلف ما كان عليه فأنتم يجوز لك قبل التزام تسليمه كأي كفاية الإذن (وان كان) العوض عين الزم السابق تسليمها فان امتنع عليه المالك وجب عليه كصرحه الأصل (و) ان (تلف في يده بعد) فراغ (العمل ضمن) عليه كالبيع اذا تلف في يد البائع قبل تسليمه (أو قبل انفسخ العقد) كالبيع المذكور (لان مرصفت) يعني يثبت مرض أو نحو فلا ينضم العقد بل ينظر زواله أي العيب كالبيع وينبغي فيه ثبوت الخیار (ولو اشترى ثوبا وعقد المسابقة به شره) مثلا (لجمع بيع واجارة) في صفقة فيضم بناء على ان المسابقة لازمة (وان بان العقد) بعد الفراغ من العمل (فأدفع السابق) الشروط له المالك للقرن (أجرة اللؤلؤ) كالاجارة والقراض الفاسدين (وهي ما يندبني بخله) مثل (تلا المسابقة) غالبا (فلا فسخ عوض) السابق (الأول) مثلا (استحق آخر التلؤلؤ ولم يعلل سعي من بعده) ولا يضر كون الشروط رائدا على آخر التلؤلؤ لان الفساد لا يقع فيما استحق بالمعقود وأجرة التلؤلؤ غير مستحقة

• (الباب الثاني في الرمي وفيه طرقتان) •

(الأول في شرط موهى ستة الأول الحمل كما) مربيته (في السابق والخزبان) في ذلك (كالخصمين) فان أخرج المال أحدهما أو أجنه جاز وان أخرجهما شرط بحمل ادا واحد أو حزب (والحمل) يكون (من غيرهما) هذا معلوم من التشبيه المذكور (ولو أخرجهما الخبز بان على أن واحد دامت) أي من أحدهما (اذغتم خبز به بنفس معهم ولا يفرغ) شأ (اذغتموا أو اشغل كل حزب) منها (على حمل هكذا) أي على هذا التصور (للميزان شرط الحمل ان لا يشاركه أحد) في المال وهما ثارت كونه فيه (فان شرط كل منهم) الأولى منهما أي من الحزبين (المال) كاه (لحملهم ان غلبوا على الميزان) لأنه يكون فائز الفيزه قال الباقي وكذا الشرط أحدهما الشرط (الان اتحاد الجلس) لا لان الرمي (فلو كانت سهاما وخرابيق لم يصح) العقد كأي المسابقة على الخيل مع الإبل (ولا يضر اختلاف نوع

قوله عقدها لازم) مثله
عقد المسابقة (قوله ويصح
ضمن السابق والرهن به
وان كان من الخ) قال
الفتي هذا الاختصار
الكلام لروية غير صحيح
فخصت كلام الروضة
وقلت ويصح ضمن السابق
والرهن به فان كان عبنا
لزم تسليمها ويجوز بحسب
ان امتنع ولو تلف في يده
بعد العمل ضمن فلتصح
التمتع هكذا (قوله وينبغي
ثبوت الخیار) فقد علمه قول
الاصناف قياسا وينضم
بسبب في العوض العدين
• (الباب الثاني في الرمي) •
قوله قال الباقي وكذا لو
شرط أحدهما أشار إلى
تصححه

وله أن عينا نوعه فهل يقوم تعيين القوس مقام تعيين النوع (٢٢٢) قال الباقي في أن من تعرض لذلك الأصح أنه لا يقوم هنا وليس هذا من

كالقوس العرب (مع القوس الفارسي كالنيل) وهو ما يرى بين القوس العربية (مع النشاب) وهو ما يرى بين القوس الفارسية كالخلاف أنواع الإبل والحجل (من النوع) أي أنواع القسي (قوس الحسين) وقصره بأنه في الوسا (ثمان عينا) أي المتناسلات (نوعا) من الطردين وأحدهما (لن حذف) بل بدل فان أبيل ولو (بدون الشرط) كما ذاعنا الفارسية فأبدت بالعربية (ليجزيلا وملا آخر) لأنه ربما كان استعمله لاحدهما أكثر ومنه به أمجوده (عنا أو سوا أو سواهم) بتغير جازي (اليد) عنه (من نوعه) وإن لم يحدث في حاله من أفعاله (بخلاف القوس) المعين (لديهم) كاس (لشرط أن لا يدل فسد العقد) لفساد القوس لأن الرأي قد تعرضه أحوال
 فيمنع جوهري الإبدال في منعه من تقديره لا فائدة فيه فأنه تعين المكناني السليم (ولو أطلقا) العقد (ولو بمنا أو جاز) وإن لم يغلب نوع في الموضوع الذي يرامون قبلان الاعتماد على الرأي (وخصنا) بجانوا الأصل ونفع القوس هذه (إن لم يتفق على نوع أو) على (نوعين لكل) منها (نوع) باناختار أحدهما أو قالوا آخر أو أصر على المنازعة فإن اتفعا في ذلك جاز كافي الابتداء الشرط فان كانا فافترقا أحدهما بمضي أكثر رمي ولا حرج طائفي أكثر لم يلزم حلال حذف الناضل معلوم بالفضل فأخذ المال كأخذه بالاضال وقيل يجوز والترجيح من زبانه وكلام الرافعي على اليه (وامكان) الإصابة والخطأ في بطل العقد (إن امتعت الإصابة) عادة (أصغر الغرض) أو بعد المسافة أو كثرة إصابة للرموة (و) ذلك مثل (إصابة عشر متواليه) لأن ذلك لا يضي إلى قصد وهذا التصود من المال الحث على الرماة قطع على المال والمعتد لا يسي فيه (وكذا) يبطل (لو نذر) أي الإصابة (كأصابة عشر متواليه) وكانت الناضل إلى المسافة يتدرجها بالإصابة والناسل في الإسهلة أو الغلظة وإن كان الغرض قد تفرأ له ما حصل المقصود والتعجيل المذكور من زبانه (ولو ثبتت) أي الإصابة عادة (كإصابة حاذق واحد من مائة لم يجز) لأن هذا العقيد ينبغي أن يكون فيمنع خطرا لئلا يأتى في الإصابة وقيل يجوز ليعلم الرمي بمأهده ونسبه والرجوع من زبانه وبه صرح ابن الرزقة والبقلي الشرط (الاربع الاعلام) بامور يختلف الغرض باختلافها (فبينان عدد الإصابات كعشرين عشرين) لأن الاحتفاظ بالإصابة بها يبين حذف الرمي وجوده (د) يبينان (فهيها من فرغ وهو الإصابة) ولو بلا خدش (والخزق) بأنحاء الجمجمة والرأى (وهو أن يغيب) الغرض (ولا يثبت) فبما هو دواود كورع (والحق) وهو أن يثبت فيمنعها أنه كاف فلا يضرمافوقه بضر مادونه ولا يضرموه بعد ما ثبت كقوع شر ينقاس إلى طرف الثاني (والحرم) وهو أن يحرم طرف الغرض (والزق) بالراء (وهو أن يتقدم) يخرج من الجانب الآخر في إطلاق العقد (ويقتض واحد متا) فلا شرط في الغرض شيء متا فإن نفع في شيء منها تعين أو ما فوقه (والمسافة) التي رويها لها في سبها (وبأن طول الغرض وعرضه وارتفاعه من الأرض فان لم يكن) للرماة (عرف) غالب لذلك (وجوبه) لأن الغرض يختلف بذلك (والأفلا) يجب سببه بل يتبع العرف فيه كواضع القول بالطريق والمال في استخبار الدوا أو ما كان الغرض على هدف أم لا ذاع أنه قد ذكر كماله أنه لا شرط في أن يرمي به كالقوس العربي والفارسي وإن لم يغلب نوع وهذا يختلف لها هنا وأطلق أيضا أنه شرط (بين عدد الرمي من غير عرض لعدا ولا غير هارذ كفي اشتراط البادئ بنحوه وهذا يختلف لكل من الموضين والقضاء أو الجميع في اعتبار العادة أو عددها به على ذلك الاستوى في كلامه على الأصل وقد عرف أن الغرض يختلف في الأجر من أنه لا ظاهر اختلاف ماويه وأما المسافة فتتابع لها ما ذكر معها فهي شبيهة بالمسافة التي أحرقتها به بسير الدابة كاتفر (و) الإصابة الغرض (كمنعها مائتين وخسين أوها) وهو العرفاني أنه قبل لبعض الصحابة كيف كنتم تقاتلون العدو فتقاتل إذا كانوا على مائتين وخسين قوله قالهم بالبطل وإذا كانوا على أقل من ذلك قاتلهم بالجوار وإذا كانوا على أقل من ذلك قاتلهم

(٣٠) (استحق الطالب) - (وابع)

قوله فالحاطة أن بشرط
ان الناضل الخ تحمل مالمو
شرط الناضل الواحد بعد
الشرح والمال شرط بعد
طرح المشتري فمثل شيء
من غير تعيين والمال أصاب
أحدهما من العشرين
خسة ولم يصب الآخر شيئاً

بالمراح وإذا كان على أقل من ذلك فالتناهم بالسيف (وتتعدى الإصابة) بما فوق ثلثها في عشرة (ين)
قال الرازي ورواه غيره إلى أن يبعثوا لاعتقبة بن عامر الجهمي (وتتعدى الإصابة) فيها يمتد
ولو تناه على البعد أي على أن يكون السبق لبعدهما مالم يمتد أغرضاً (باز) لأن الإدماد
مقصود أن يضاف بحامزة القساع ونحوها حصول الأرباب وامتداد شدة الساعد وتجاوزها إلى باقي الساقين
بإضافة لاضافه طول العدواني الجهد (فبما للعداوة) أي المتناهي (في شدة القوس
ورزانة السهم) وخفة لأن ذلك يؤثر في القرب والبعد تأثيراً عظيماً (والهدف ما وقع) من حائط بيني
أزواج جميع أو نحو (ووضع عليه الغرض والغرض) بغير مجموعة دراهمه مئة وخمسين (شتر)
أي جلد بل (أو قرطاس أو خشب) وقيل كل ما نصب في الهدف فخرطاس كأغدا كان أو غيره وما على
في الهواء فغرض (والرقة عظم ونحوه) يجعل (وسط الغرض والحائط نقش) يجعل (فدسها) أي الدارة
استحكمة فديجعل بدل الرقة (في وسط الغرض والحائط نقش) يجعل (فدسها) أي الدارة
(فيبينان الإصابة) أي موضعها هو (في الغرض أو الهدف أو الدارة) أو الحائط وقد قاله الحلق في الرقة
وذلك جعل العرب بدل الهدف ترما وتعلق قبل الشن ذلك الأصل (ولو شرط الحائط) أي أصابه
(الحق النادر) فيقال العقد (ويجوز أن يتفقا على أن يرى الأقل سهمهما ثم الثاني) كذلك (وان
أخطأ أحدهما على سهم سهم) ولم ذاع له لا بشرط بيان عدد قوس الرماة كل ربع قوس كل ربعه
أشهر (ولا يلزم التعرض) في العقد (للعاطفة) بتشديد الطاء (والمبادرة) خذ لا فاما رنغ
في التناهي كالمه (بل يجعل المائق على المبادرة) لأنها الغالب (فالحاطة أن بشرط) في العقد (ان
الناضل من زادت أصابه على إصابة صاحبه بمجموعة مثلاً من عدد معلوم) كعشرين (فان استويا
في إصابة خمسة أو أقل أو أكثر أو لم يستويا (ورأدهما أقل منها) أي من الخمسة (فلاناضل) وان
زادهم فهو الناضل ولو زادت إصابة أحدهما على إصابة الآخر بمجموعة قبل تمام الرماة لم يتم انهما لجواز ان
يصب الآخر فيما بقي من مخرج به زائد ذلك عن كونه خمسة ثم ان لم يربح باتمام الدفع عن نفسه فكل روي
أحدهما في المثل خمسة عشر فاصاب روي الآخر خمسة عشر فاصابها خمسة فذلك يلزم اتتمام الرماة إلى كسباني
لعدم فائده فانه لو أصاب في الخمسة الباقية لم يخرج الناضل عن كونه زاد عليه بمجموعة (والمبادرة ان
بشرط) في العقد (ان يسبق أحدهما إلى إصابة خمسة من عشرين) قال في الأصل مع استوائهما
في العدد المرمي (فان أصاب كل) منهما (بمجموعة فلا ناضل وان أصاب أحدهما بمجموعة من عشرين
روي الآخر بمجموعة عشر وأصاب أربعة فلا ناضل بل لا (يدان يتم العشرين) لجواز ان يصب في الباقي فلا
يكون الأقل ناضلاً قال في الأصل وقوله انما استوائهما في العدد المرمي احتراز عن هذا لأن الأقل بدر لكن
لم يستويا بعد (وان أصاب) الآخر من التسعة عشر (بثلاثة لم يتم) العشرين (وصار منضلاً)
لأحسن المداوغة استواءه في عشرين والتصريح به مازن زيادته (وبشرط بيان عدد الرماة)
بفتح الهمزة جمع رشق بفتح الزاء وهي الرماة بكسر هاءه والنوبة من الرمي تعري بين الرامين سهم
سهماً أو أكثر (بمحاولة كانت أو مبادرة) ليكون العمل ضبطاً والرشاق في المناضلة كاليدان في الساقية
(ولو تناه على إصابة ميتة واحدة) وشرط ما في المال للمصيب فيها (باز) وان كان قد سبق في الرمي
الواحدة إصابة الأخر فدون الحاذق (والرمي) من أحدهما (في غير النوبة) المستقيمة (لأنه
جرى) ذلك (باتفاقهما) فلا تحسب الزيادة ان أصاب ولا على ان أخطأ (وان عقدا على عدد كبير
كان روي كل) منهما كل يوم (بكرة كذا وعشبة كذا واجب) عليهما (الوفاء) بذلها بان لا يفرقا
كل يوم حتى يتوفيا بشرط فيه (الاعراض مرض أو ينج) عاصم فتنوعوهما فلا يجب الوفاء فيقطعان
الرمي ثم يرميان على ما مضى في ذلك اليوم أو بعده اذا زال العذر (ويجوز شرطه) أي الرمي (في جمع
النهار فلا بدعاه) أي يتركاه (الأوقات الطهارة) والصلاة والاكل ونحوها (فهذه) الأوقات (ثم)

(قوله وبشرط لكل حزب زعيم) وبشرط كونهم ما أحذق الجماعة والعبرة بنسب القوم لهم وارضاهم لا بتابعهم (قوله فينبى الجواز كما يحسنه الزعيم) وهو الصحيح (قوله وانه بشرط أن يعرف كل واحد) أي من الزعميين (قوله أو غير زعيم بل فيه) قال الزعيم كفى واختار بجهول الظن غير مرام فإن رابعا قاله اس البطلان أيضا (قوله لتعذر امضاءه) لأن من في مقابلته من الحزب الآخر غير متعين فليس لزعمهم تعينه في أعضدهم لأن جهدهم في حكم العقد سواء وليس أعضدهم في إبطال العقد حق ما دلت من إثباته وليس لدخول القرعة فيها تأثير لانها لا تدخل في إثبات عقد ولا إبطاله فوجب أن يكون في حقوق الجميع ما لا خلاف ابن الرفعه هو ما يدل على انه سقيا في مقابلة واحد غير معين وسيأتي ما يؤيده وكتب أيضا لكن ذكر ان الصانع في الشامل والروائي في الكافي والشاشي في الحلية وصاحب الترغيب انه سقيا الذي عينه الزعيم في مقابلته قال القتيبي وهو متعين لأن الاعمال على الإجماع مع الاختلاف فيه غرر عظيم لا يجتمل

مستترة كافي الاجازة (ولما لم يوافق بيننا نقطة في يوم جاز) الاولى قول أمه فكذلك الحكم أي يدان الرى في هذه الاوقات (ويجوز) هما (الترك) للرعى (بالتراضى) وبعدم طرد روج عاصفة (مرض) ونحوها (الارور ربح خفيين) وصف الرى بالخفية من زيادته (وان غربت الشمس) (والبقي علمنا شي) من وظيفته اليوم روم (بالامادة) (د) ان (شرط روم) أي الباقي علمها (اللازم) وانتم قد كنتم في ضوئه (والا) بأن لم يكن قتر (شجعة) مثلا يكن في ضوئها ان وجودها (أو) (ربان) (من العقد) ان لم يجد اها وذ كر زعم الرى (بالا والرى) من القديم زيادته (وبشرط رومهم امرتبا) بخلاف المتساقين يمران الفرنسي معانها (الارور) ما اشتبهه المصيب بالحقائق (ويشترط) (تبيين البادى) منها بالرعى (فأذا لم يثبت فسد الشد) لان الارغراض تختلف بالبداءة والرماة يتفاوتون فيها تناقضا ظاهرا من جهة ان المبدئ بالرعى يجد الغرض نقلا للاخل في موهو على ابتداء النشاط فتكون امثاله اقرب واذا كان كذلك فان الرماة قد باعها له (ولابد أن أحدهما في نوبة) له (ناشر) عن الآخر (في الاخرى) ولشروط تقديمه أي بالبرهان (لان المناقشة) فيتعلى التناوب (ويستحب نصب غرضين) متقابلين (برمون) (من) عند (أحدهما) الى الآخر (مخرج بالعكس) بأن يأقوا الى الآخر (بالتعاون) السهام ورمون الى الآخر لانهم بذلك لا يحتاجون الى الذهاب والاباء ولا طول المسدة أيضا الشرط (الخامس) تعيين الرماة (نصب) تعيينهم (في العقد) لان المقصود معرفة حقدتهم ولا يعرف الا بتعيينهم (وبشرط لكل حزب زعيم) أي كبير يعين أصحابه ويتوكل عنهم في العقد بعد تعيينهم فلا يجوز زعيم واحد للفرعين كلاجوز ان ينزل واحد في طرفي السبع ولا يجوز ان يعقدوا قبل التعيين وطريق التعيين الاختيار كقائل (و يختار هذا واحدا ثم ذوا واحدا وهكذا الى آخرهم ولا يجوز ان يختاروا أحدهما أصحابه أولا) لانه لا يؤمن ان ينسب الحذفان (ولا) ان يعينهم (بالقرعة) لانها قد تجمع الحذفان في جانب فيفوت مقصودها (لأنه لو لم يزلوا قالوا أحدهما) أنما اختاروا الحذفان على السبق أو الحرق وأخذ السبق لم يجوز لان القرعة لا تدخل في العقد ولقد استأجروا المناقشة على تعيين من خرجت القرعة عليهم نعم ان رضى اياها أخرجهما من القرعة وقد عاب عليه فينبى الجواز كما يحسنه الزعيم قال في الاصل ومنه في الام على انهم لو تناضلا على ان يختار كل واحد لفرعه لزمهم ليجز وأنه بشرط ان يعرف كل واحد من يرى معيه بان يكون حاضر أو غايبا يعرفه قال القاضي أبو الطيب يظهر انه ينبغي معرفة الزعيمين ولا يمتنع ان يعرف الاصحاب بعضهم بعضا (وانشاء أحد الحزبين بالرعى) كانهما أحد الرجلين (به) فلا يتقدم واحد من هؤلاء على واحد من هؤلاء (بغير رضا الزعيمين) وهذا التفريق من زيادته والذي في الاصل بله ولا يجوز ان يشترط ان يتقدم من هذا الحزب فلا يؤمن بقاؤه من الحزب الآخر فلا يتم فلا بد ان يبرر كل حزب الى زعيمهم وليس الاخر مشترك فيه (فرع) لو (أدخل أحدهما) أي الزعيمين (غيره) (طعن جدي الرى) (فبان) خلافه (فبان) (غيره) (لم يضر) في صحة العقد (أو غير مرام) أصلا (بطل العقد) فيه كلواستؤجر الحكة فيلزمه كانت (د) (بطل) (في مقابله) من الحزب الآخر كانه اذا بطل البيع في بعض المبيع سقطا فطعن المين (لا في الجميع) علمنا بغيره في الصفة كافي اسائر العقود (واسلك) من الحزبين (المعص) (الضمان) من الحزب الآخر (فسخ) العقد لغيره امثاله (أو) (بان) (فوق ما ظنوا فلا تصح) فلا تخزن (أي لم يزل الآخر) (ولتواضل غير بيان) لا يعرف كل منهما الآخر (جاءوا) بانما غير متكافئين (بطل العقد) لتبين فوان الشرط (والتمريض) بالرعى من زيادته (ولتواضد) (الارشان) يعني تسويها في عدد الاصابة الحزبان (واختلف عدد الحزبين ليجز) لان المقصود معرفة حقدتهم ولا يحصل الامع التناوب اذ يدونه يجوز ان يكون فضل التناوبين اكثر أو القليل للعقد فتساوى الحزبين فيكونوا كل واحد بشرط فيجوز أن يكون أحدهما ثلاثة والاخر أربعة بالتصريح بالرعى من زيادته

ونقله الرافعي في الشرح الصغير عن الأكثرين (ويشترط ان يقسم عليهم) عدد الارشاق (بالسواء)
 أي قسمها جميعا (فان كانوا ثلاثة اشترط) أن يكون لعدد الارشاق (ثلاث صحاح أو) كانوا أربعة
 فربح صحاح والذين كانوا خمسة اشترطوا (ثلاثة صحاح) (المقرب بالاذن) من موكهما
 أو بالزيادة معهما كل صرح به الاصل أي وزعانه في أخذ من أعباه (على عدد الرؤس وكذا يقسم
 السابق اذ قيل أحد الحزبين على) عدد (الرؤس لا) على عدد (الاصابع) عكس ما روي في المناهج
 كاسمه (الإشراط) أي بشرط قسمه على عدد الاصابع فهو زعانه على عددها على الشرط السادس
 تعيين الموقوف الذي يربى منه وتسوى المتناظرين فيه (فلو شرط قرب) موقوف (أحد هما ليجز) بجزي
 المسابقة (د) لكن (لأن) بتقديم قدمه (تقدمت اعداد الرماة ولو وقف الرماة صفا فالواضع في الوسط أقرب
 الى الغرض لكنه تفاوت بمحمل صرح به الاصل) فان حوت العادة بالمسابقة تقدم الثاني خطوتين أو
 ثلاثا (واما ردت) (احتمل) ذلك العادة وقيل لا يحتمل والترجيح من زيادته (والا) أي وان لم تجزها
 عادة (فلا) يحتمل (وان اختلفت) عادتهن فيه (فالاول) معتبر والمعنى في تقدم الثاني انه يقع
 فيه قابلية قوة النفس بالبداءة (فرع لوناخر وافي الوقوف وسط الصف وقف به مستحق الابتداء) (هـ)
 بشرط أو غيره أي يتخير بين ان يقف به وان يقف بغيره (د) وقف (من بعده بجنبه) أي بجانبيه (والا) (ول
 هـ) أي بان بعده (ازاحته عن موقفه عند الرمي) أي رماه أولا (وجهان) أو وجههما (انهم) (فان رما
 بين غرضين وانتها إلى الثاني تحصيل الثاني) كالاول في انه يقف حيث شاء (فان كانوا ثلاثة أفرع بين
 الاخير من عدد الغرض الثاني) فمن جرت قرعته وقف حيث شاء (فان عاودا الى) الغرض (الاول بدأ
 الثالث بالقرعة) ووقف حيث شاء (فرع لوناخر واحد من الموقف بعد العقد ليجز) لمخالفة وضع
 العقد ولأن القوس الشديد قد يحوج الى زيادة مسافة تنفع بالتأخر (وكذا) لا يجوز له (التقدم) لمخالفة
 وضع اليد فهو كالموسر الاستحقاق لواحد ينسحب اصابعه ولا تأخر (بشرط) (لا) التقدم (اليسير للمعز
 عنه) عادة يجوز لانه يوقع اذا وقفوا صفا كما يجوز في مثل ذلك في المسابقة كما صرح به الرافعي (ولو
 اتفق الجميع على ذلك) أي على تقدم الجميع أو تأخرهم فالق الاصل أو تقدير عدد الارشاق زيادة أو نقصان
 (ليجز) بناء على ان العقد لازم (وان نصب الغرض مقابل السهم) بان نصبه أحد هما به ودعا الآخر
 الى استبدادها (أحب الداعي الى استبدادها) لانه أصح للرمي ومنه استقبل الرمي وجب استبدادها
 (الطرف الثاني في أحكامها) أي المناضلة (فان شرط) في العقد (الاصابع أو القرع غشيق)
 الغرض (حب) ولا ضرر عدم التأثير بخدش أو خرق (وكذا) يجب (لأصابع نقيا في الشن) وان
 لم يصب الغرض (فان أصاب الجلد أو الجريد) أي (الدائم) على الشن (أو العرودة) وهي السراويل
 الخطا المشدودة الشن على الجريد (كفي) لان كلاً منهما من الغرض (لا) ان أصاب (معلقا به)
 الغرض فلا يكفي لانه ليس منه (وان شرط أحدهما) أي أصابه ما تعلق به الغرض أو واحد ما تعلق به
 والاولى أحدهما أي أصابه واحد من المذكورين (تعين) فلا يكفي أصابه غيره (والاعتبار) فيما يجب
 في السهم (بأصابع النصل) بالاصابع (بغون السهم) بضم الفاء وهو موضع الوقوف (د) (لا) بآصبع
 (عرضه للاثم) الاول للاثم أي الاصابع بكل منهما (على سوء الرمي تحجب) هذه الرمية عليه (ولو
 انضدم) السهم (بشيء) كبدار أو شجرة (فأصاب) الغرض (أو) انضدم (بالارض) فلا دخل
 وأصاب الغرض (حسبه) وان اعانته الصدمة كالوصف الرج البنية السهم فأصاب وكذا لو
 السهم في مروه بما أباعا أو ضام أصاب (وان أخطأ) بعد ان دلالة فتم نصب الغرض (فعله) يجب لكل
 أحدهما بلا انضدام ولا يفتى بجمع التنبه فيصعب له لا يجب عليه (وان شرط الخسق غشيق) (د) (ثم
 ثم سقط لم يضر) كالوقوف (الا) أي لكن (ان لم يثبت) فيضرب لعدم مروه وعدم ثبوته للأغرة
 في تفسير الخسق (وان مرق أو خرع وثبت بعض النصل خارج) أو كله داخل ككلمه بالادى

وقوله ونقله الرافعي في
 الشرح الصغير عن
 الأكثرين وزعمه صاحب
 الحاشية الصغرى وغيره
 وذكر الشافعي انه لا يصح في
 أصل الرمية قوله وكذا
 يقسم السابق اذ قيل أحد
 الحزبين على عدد الرؤس
 فاقسم كل شخص الواحد
 ولانهم يتوزعون في القرم
 لو نزلوا فيسترون في القرم
 اذ انزلوا (قوله) وترجع
 من زيادته (هـ) والاصح
 (قوله) أو وجهه ما لم يزل
 والاصح

وصرح به الاصل (حسب سابقا) لانه في الثانية شق بالنصل وثبت في الاولى شق والمرور بعده بدل
على زيادة القدر وليس الغرض من ذكر الثبوت في تدبير الحق عنه بل ان تعوى الرتبة بحيث يتأقدها
اليون (ولو صاف) السهم (تقيا) في الغرض فثبت في الهدف فحاشا ان كان في السهم قوة
تغرق الغرض (لواصاب موضعهما) منه (والا فلا يصح به ولا عليه) لانه لا يورى هل كان
يثبت في اصاب موضعهما أولا (واذا غرق) الغرض بحيث يثبت فيه مثل هذا السهم (فردته حصة)
أو غيرها كونه (فحاشا) لظاهره وبسبب الرد (وان أنكر خصمه الحصة) أي تأثيرها (ولم توجد)
أو وجدت ولم يكن تأثيرها (مدق بلايين) عملا بالاصل والظاهر سواء علم موضع الإصابة أم لا بان
كان في الغرض غرق ولم يعلم موضع الإصابة (وحسب على الرأي) أو وجدت (وأمكن تأثيرها) (مدق)
بيته لان الاصل عدم الحق والحدس (ولا يحسب على الرأي) كالا يحسب به (وان مر في السهم
وثبت في الهدف وعليه) أي السهم أي اتصاله (تطعن من الغرض فادعى الرأي أن سهمه بأمان)
أقوته وذهب بها (و) ادعى (انحصارها كانت مائة) قبله فتمت ثلث السهم (مدق بيته) لان الاصل عدم
الحق قال في الاصل قال الشيخ أبو حامد هذا اذا جعل في الثبوت في الهدف كالثبوت في الغرض والا فلا
يعنى بهذا الاختلاف (وان شرط في المبادأة السائل يكن بدر) من الرايين (الى إصابة عشرة من مائة)
مثلا (فراخصين اثنين) بان يرى كل منهما خسين (فأصاب أحدهما) منها (عشرة) والاخر
دونها (أو لم يصب شيئا) (فالاول ناضل) فيستحق المال (ولا يلزمه انعام العمل) لان العمل الذي
نظريه الاستحقاق قد تم فلا يلزمه عمل آخر (ولو شرط) أي المال (في المحاطة) ان حصلت له زيادة
عشرة من مائة فتزكى كل منهما بخين فأصاب أحدهما منها خمسة عشر والاخر خمسة فقد خلاص للاول
عشره (وجب) عليه الاستحقاق للمال (انعام المائة) لان الاستحقاق منوط بحصول عشرة من
مائة فتوجب الباقي ما يمنع حصول عشرة للاول بخلاف المبادأة فان الإصابة بعده لا ترفع ابتداء
الاول ذلك العدد (وحتى) من عدد الارشاق (مالا ينفعه) لو أصابته (لوجب الانعام) فظهر
ان الاستحقاق لا يحصل بمجرد المبادأة وان ساد في عدد الارشاق ولا بمجرد خلوص المشروط في المحاطة بل بغيره
التي من المساواة في الإصابة وان ساد في عدد الارشاق ولا بمجرد خلوص المشروط في المحاطة بل بغيره
بغير الثاني مما يمنع منه (فرع) لو (قال رجل) لا تخارم بعشرة (الاول قول أصله ارم بعشرة) فان
أصابتها كنوا فقد فعلتني ذلك كذا لم يجز (لان النضال عقد فلا يكون الا بين جماعة كالبيع وغيره) فلو
أرسل فقد فعلتني كذا (لانه بدل مال على عمل معلوم اقترض ظاهر وهو التحريض على الزنى ومشاهدته
وهذا ليس مناصدا له بل جعله (واستحق) الرأي (المشروط) لانه اذا أصاب يستحق أكثر (وعليه)
الشرط (انعام العشرة) لانه على الاستحقاق على عشرة أصابتها أكثر (وزاد قوله) (في انعام العشرة)
تزداد الكثرة (لما جتمع أنه لا يلزم كثرتهم بانعامها فلا يقال قد تزداد الكثرة كان أولى (وان قال) لانه
(ارم بعشرة) فعنى وخسة عليك) فان أصبت في خستك أو كان أصابها أكثر فلك كذا (لم يجز)
المال لانه قد يثبت في حقه دون حق صاحبه ولو قال الرايين ارم بعشرة فن أصاب منك واحدة فله كذا عاز
لخصر به الاصل عاز بزيادة علك مع ذلك عامر (وان قال) يخص (لأحد المتضادين) وقد انتهت
التوبة اليه (ان أصبت بهمك هذا ذلك يثار فاصاب) به (لزم) له الدينار (وحسب) لانه (أيضا)
السهم أي أصابته (من معاملته) التي هو فيها (ولو ناضل) غيره (والمشروط عشرة وشرط) الاول
قول أصله بشرط (ان ناضل) بها خصوصا بانناك) وهكذا (جاز واذا فاز بها كان ناضلا لم يجز)
علا بشرط وقد عاز على ما بعده أولى من تأخير الاصل له عنه (وفي انشكال الاجازة) الشبهة ما
لثلاثة من حيث انها لو كانت تشبه المال استحق بعمل واحد ما بين عن جهتين (والفرق أن العمل في
الاجازة يرجع الى المستأجر) فالمال مستحق فيها يرجع العمل الى البال بشرط (وهنا مستحق بالشرط)

(قوله وان قال لا تحدد
المتاضلين ان أصبت
بهمك هذا فلك دينار
الخ) لو قال لمرأيتي ارميا
عشرتين أصاب منك خمسة
فله كذا جاز ولو قال درج
لا تخارم عشرة فان أصبت
في خستك ذلك كذا وان
أصبت أنا فلا تني عليك
جاز أيضا وان قال فان
أصبت في خستني فلي عليك
كذا لم يجز الا بمال ولو قال
ارم ارمها فان أصبت فلك
كذا وان أخطأت فطبلتك
كذا فهو وقار

الاجزاع العمل لشارط انه لا يرجع اليه قال الراعي وقتنيته انه لا يجب اجرة المثل عند الفسادلان
العمل لا يعمل لغيره

• (فصلين) • انواع (الري الحواشي) بالخاء المعجمة جمع حاش (وهو ان يرى على ان يسقى
الانزوب) الغرض (الابعد) منه (فان عين احد القرب من ذراع ونحوه) أي أقل منه أو أكثر
(أو) لم يمتد اليه (كان هناك) القرية (عاده) مطردة (جاز) علما بالشرط في الاولى وحلا على
العاد في الثانية كما يحتمل الدرهم المعلقة على المقد الغالب (والا فلا) يجوز للعاهلة (فدلى) تقدير
الصحت عقد (على ان يباعا عشرين) على ان يسقى الاقرب الابد ومن فضل له خمسة عشر من
فهو باطل جاز) لانه ضرب من الري مع تدا لراماة (وهو نوع محاطة) وحديث (فان تأسون سهامهما
قربا بعدا) وكذا ان لم تتساوا لكن لم يفضل العدد المتسروط (فلا تاضل) ولا تضول (فان قارب
أحدهما الغرض بهم) بان وقع سهمه قربا من الغرض (ورى الاخر خمسة) فوفقت (أبعد
سما) الاولى منه أي من ذلك السهم (ثم) رى (الاول سهما) فوقع (أبعد) من الخمسة
(أشقاءه الخمسة وأشقاءها القارب وان رى) أحدهما (خمسة فاضله في القرب) الى الغرض (ورى
الاخر خمسة) فوفقت (أبعد منها أشقاء خمسة الاول وسبب كلها) فلا يسقط منها شيء وان تفاوتت
في القرب لان قرب كل منهما يسقط بعد الآخر ولا يسقطا بعد نفسه (ولو أصاب) سهم الاخر
(الغرض) سقط به (القرب) اليه كما يسقط الاقرب الابد ولا يصابه الغرض تدلى على زيادة القوة فاعتبرت
كتناظره فيما لشرط الحسنى فرق (ولو أصاب أحدهما الرقة) في وسط الغرض (والا) خرأ جها
من الغرض) فالحق الاصل أو أصابا خرأ جها وأحدهما أقرب اليها (فهما سواءا للبر) فيما اذا شرط
استحاب القرب من الغرض (بوضع الثوب) للسهم (لا بحالة) (لرود) حتى لو قرب مروره من
الغرض ووقع بعد ان منه لم يحسب به الا اذا شرط اعتبار الملة المرور (وهو) أي القرب من الغرض
(من كل الجانب سواء) لوقوع اسم القرب على الجميع وعدم ادحاب التبيين من أنواع الري المتناهية وهو
أن شرط اصابه عشر من عشر من تدلى على أن يستوفى باجره انهم اجمع ذلك فان أصاب كل منهما
العشرة أو أكثر أو أقل خرأ جها وان أصاب أحدهما العشرة أو فوقها الا خرأ جها فانه
• (فصل) • في التكتبات التي تطرأ عند الري وتوشعوا لامل أن السهم متى وقع متباعد عن الغرض
تباعا فطرط طاماه قصر اعنه أو تجاوزا لانه كان ذلك لسوء الري بحسب على الراي ولا بد اليه السهم ليرى
به وان كان لتكتبة عرضت أو خال في آلة الري بلا تقصير منه لم يحسب عليه فلو (حدثت في يده علة) أغلقت
بالري (أو عرضت) في ممر والسهم (حذوان) منه (أو تألف الوتر أو القوس) أو السهم (بالتقصير)
منه بل اضعف الآلة ونحوه فلم يحسب (لم تحسب عليه) تلك الرمية فبعد هالاه لم يعد ذو (وخصه ان
أصاب) لان الاصابة مع التكتبة تدلى على جودة الري فان كان بتقصير حيث عليه لم يعلم (ولو انكسر السهم)
تصفين (بالتقصير فاصاب اصابة شديدة) بالنصف (التي في النصف لا غير حسنة) لان اشتداد مع
الانكسار يدل على جودة الري وغاية الحذف فيه بخلاف اصابته بالنصف الاخر لا تحسب له كما لم يكن
انكسار وانما كلامه كانه ان الاصابة الضعيفة لا تحسب له والا جرح خلافه (وان أصاب بالصفين حب)
ذلك اصابة (واحدة كالري دفعة بسهمين) اذا أصاب بهما (ولوى) السهم (ماتلن السهم) أو امتنا
(والري ابنة زورده) الى الغرض (أو مرقت) عنه فاصاب بردها وانما يصر فيها (حسبه) في الاولى
(وعليه) في الثانية لان الجرح لا يتكون من الري لانه غالبا يوضع تأثيره في السهم مع سرعة مروره فلا
اعتداده بالواري وما بعده فافقوته الري البينة فاصاب حسبه بصرح به الاصل (لا) ان رى كذلك (في)
ريج (عاصفة فارت) ابتداء الري فلا يحسبه ان أصاب ولا علة ان أحدا القوة تأثيره لانه لا يجوز لكل
واحد من الري ان تركه بخلاف البينة (وكذا) الحكم (لوهجعت) في سرور السهم (ثم ولو أصاب

قوله ولو أصاب أحدهما
الوقت ما لم يورى واحد
سهمين والاخر سهما
واشترى الثلاثة في القرب
واشترى بقية سهامهما في
المدفول صاحب السهمين
فاضل ويجعل السهم الزائد
كزيادة القرب وجهان
أصحهما (قوله) والوجه
خلافه أشار الى تصححه
(قوله) لان رى فوج
عاصفة الم قال ضيقا هذه
المسئلة غير مسئلة الروضة
والمناجر وصورتها الري
عاصفة فالاصابة بعدهما
محالة طلب الاعلى الراي ولا
بذلك ما سابق كاتبه

في اليمين حصة) كأي السهم المزدان (ولو نقلت الرج الفرض) الموضع آخر (فأصاب) السهم
 (موضع حصة) لأنه لو كان موضعه أصابه هذا كان الشرط (أصابه وكذا) أن كان خفصاً (ان ثبت
 في موضع (سأوى صلاية) أي سأوى في صلاية صلاية (الفرض) أو فوته فيها (وان أصاب الفرض)
 في الموضع الآخر لم يصح ما فهم بالاول (حسب عليه) لانه (وان نقلته حين استقبله السهم فأصاب)
 الفرض (لم يجب) له وحسب عليه والظاهر أنه لو أصاب موضع الفرض حصة (وان روى الفرض فغاد
 السهم عن طريق حصة) لسوءه (وان أصاب) سهمه (سهما) بأن أصاب فوقه وهو (في
 الفرض غافراً) فيه (حسبه) فان كان الشرط الحسق أو كان السهم خارجاً عن الفرض لا غرافة
 (في حصة) لأنه في الاول لا يدري هل كان يفتق أو لا في الثاني لا يدري هل كان يفتق أو لا في الثالث
 السهم أولاً (ولا) يجب (عليه) لأنه عرض دون الفرض عارض قال في الاصل وينبغي أن ينقل إلى
 ثبوته فيه ونقاس صلاية ذلك السهم بصلاية الفرض كما نظر به (فان شق وأصاب الفرض حصة) له
 (ولو شق السهم بالآخران) من الرمي بأن بالغ (في الدخول) حتى دخل النصل بمقبض القوس ودفع السهم
 عنه (فكأنه قطع أو تورخ) كأنكسار القوس لأن سوء الرمي أن يسبب غير ما قصد ولم يوحدها
 (فصل فندد من الرمي) أي المناضلة (فتفصح المناضلة بوث الرمي) كالأجير المعين ولأن القصد
 إتيانها (و) ينفع السهم (في المناضلة بوث الفرس لا) بوث (الفارس) لأن التحويل قد اعل
 الفرس على الفارس (دونه) أي المناضلة (الوارث) عنه بنفسه أو نائبه فان لم يكن له وارث استأجر
 الحاكم قوم مقامه فله ابن الرقة والظاهر إبقاء كلامهم على عموم الوارث يشمل الخاص والعام
 (و) يترى الرمي في المناضلة (للعرض) أو نحو ذلك فلا تنفع بذلك (ولا تزداد) بعد عقدها ولا ينقص (في
 عدد الأثران) لأن عدد (الأصابع) يعني لكن (ان خفص) العقد (وعقد) عقد جديد جاز لهما
 ذلك (فان المنع المتوصل من إتمام العمل - يس) على ذلك وعزز فيلزمه إتمامه كمن استأجر جارية
 ونحوها (وكذا الآخر) أي المناضلة يلزمه إتمام العمل ويجوز بيعه أو إتيانها (ان تقع
 صاحبها) أو تركه (فأصابه) أو فضله أو الإتيان شرطاً لصاحبه - فمن عشر من فاصاب أحدهما خمسة
 والآخر واحد أو يبيع أصلهما الأرميتان فاصحاب الخمسة ان يترك الباقي (و) يمنع أحدهما (بعد
 رعي صاحب التباطي) بالرمي (ولا يدعش استجمالا) فلو تعال بعد رمي صاحب جمع القوس والور
 والآخر النبل بعد النبل والنظر فيه والسكالم مع غيره قبل له ارم لاستجمالا ولا يشاطر لأنه قد يتعلل لخطا
 وتنبه صاحب السهم في رعي غيره أو ينسج الصواب (و) يمنع أحدهما من اذية صاحب النبل
 والنظر عليه ولا يجوز شرط حمل أحدهما في يده من النبل أكثر مما في يد الآخر (ولان يجب)
 أحدهما (الأصابع) (اليمين) ولأن يحط من أصابعه شيء أو أنه ان أخطأ وعليه سهم أو سهمان بعد
 ولم يأن هذه العلامة منبذة على التصادي (ثم لو شرط ان الحاسق يحاسب) بالخاء المعجمة تثنية صاحب
 (في مورد) شرط الحواي جاز لأن الحاسق يتخصص بالأصابع والثبوت بخلافه فلو كان ذلك لا يفتق
 بل (لو شرط الحواي في النبل) للرعي أصل منها أولاً وحدها (أو أن من ترك) الرمي (فموسر يوت
 على السهم) أي لم يصح له الفرض (ولا يجوز بذل مال على حط الفضل) فلو فضل أحدهما الآخر
 بأصابع فقال الفضل حط فضلك ذلك كذا لم يجوز لأن حط الفضل لا يقابل بمال (ولا) يجوز (عقد
 الشرك) في السابق (لاجنبي فيما غرم المناضل أو غنم) فلو تناضلا وتساوبا وأخرج السابق أحدهما
 أو هو أو غيره - مما جعل فقال أجنبي لأحدهما ما شارك في غنم فغنم أخذت معلوماً أخرجه وان غنم
 غنم من غير أن يغرم في ذلك بينان على العمل وهذا الاجنبي لا يعمل ولو تناضلا فربما بعض
 الأثران ثم لم يأنفقال أحدهما الآخر فأن غنم فقد نفلتني أو قال أي أنا فان أصبت هذه الواحدة
 فقد نفلت لك لا يجوز لأن الأثران من سادى صاحبه في عدد الأثران وفرضه في الأصابع صريحه الاصل (ولو

(قوله وان أصاب الفرض
 حسب عليه) لا يخالف هذا
 قول المنهاج ولو نقلت الرج
 الفرض فأصاب موضعه
 حصة والا فلا يجب
 عليه لأنه إذا كانت
 الرج موجودة في الابتداء
 فيجب عليه لتقصيره
 وكلام المنهاج فيه إذا
 طار الرج بعد الرمي
 ونقلت الفرض عن موضعه
 فهاستلثان (قوله وان
 نقلته حين استقبله السهم
 الخ) وان ارتفع السهم ثم
 انحط فأخطأ حسب عليه
 أو أصاب فهل يجب
 وجوب الاصح أنه يجب
 له (قوله والظاهر أنه لو
 أصاب موضع الفرض
 حصة) أشار إلى تصحيحه
 (قوله قال في الاصل وينبغي
 الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله
 وان كان السهم خارجاً
 بحصة) في بعض النسخ
 المعتمدة يجب (قوله
 والظاهر إبقاء كلامهم على
 عموم) أشار إلى تصحيحه

(قوله قال الاذرع وغيره) ينبغي الجواز (٢٤٠) (الح) أشار الى تبعه، (قوله أوجهها) لثاني، (هو الاصح) قوله وثانيهما (الأجزة) هو

عند الفرض) ودفع العوض في مرض الموت (فالعوض من رأس المال) كلابارة (أو) عقداني
(المرض) بعوض المثل عادة (فغوض المثل من رأس المال) لأنه ليس تبرع ولا عاقبة لنفسه (وانتزاد)
على عوض المثل عادة (فازيادة من الثلث) لأنه تبرع (وليس الأولى المساقفة) الشبهة للفساد
(المعيب به) وإن استأدم التعلل قال الأفرغ وغيره يبنى الجواز فإذا كان من أولاد الرتبة ونفذ
واقع لأصحابه إذا كان قد أقيم معه في الدون وكذا في دفعه إلى الغير من المصلحة (وان سأل
أحداهما موضع المال) الممتنع (عند فعله) وأجاز تركه عندهما (وهو عين جيب أو دين فلا)
يجب أن انتقل وضعه عندهما أو عند أحدهما بالبيع أو بالتأجير أو بغيره وأبعد عن النزاع (وان
أشركوا) منها (عند الاختراع كما قدمها) التمسك بما في وبغارة الأصل عند انقضاء النزاع
(وهل يملك) أم أحد العدلين المتنازع فيها أنه لو انتزاع غيرها (وجها) أو هو الثاني (والأول
أمره للعدلين من غير ما قدمه وجهان) قال الرافعي نقل عن الروابي بناء على الوجهين في الخياط أحدهما
ينسخه أو تكون على المساقفة ولا يخص به السابق منهما ثم أمر على حفظ المالكين وإنه أمر
بوضع ذلك ترجع إلى الثاني (وان اختلف في مكان الحل) بأرضي أحدهما بدله عن الوسط ولم يرض
الأول أن يرضى بترك الوسط قال أحدهما يكون عن العين وقال الآخر عن البدار (لزم وسطه) فهل يملك
أحداهما من الأصل أنه يبنى أن يجري فدرسه بين فرسهما فان لم يتوسطا أو أحدهما يحب أحدهما ما كان
فأرضي صاحبه (فان تنازع السابق في العين) والبدار (أخرج) بينهما (ودفع الفرض) في السابق
بالوسط (ودخل في البادام (والجلب عليه بالصالح) ليزيد عوده ونظير الجلب لا جيب وقوله
رواهما أو دواودا وجلب لا وجلب في الزمان قال الرافعي وذكر في من الجلب أنهم كانوا يجيبون الفرض
وأما زافرا أو الأندنجو قال الذي كتب البدار كواب إلى الحنفية فنهره عنه (ولوروى أحدهما فلا
تستأذن لصاحبه) (فهل يجيب) أو لا يجب وأن صاحب تركه أو ابتاعه في الرافعي الاستئذان
(وجها) أو هو الأول (تمه) يستحب أن يكون عند الفرض شاهدان يشهدان على ما وقع من إصابة
خطأ وليس لهما أن يحلوا المصيب ولأن هذا الخطأ لأن ذلك يعمل بالناشأ

الله ولولا ذلك لكانت طوائف من الناس قد أتت لم تطلق نساء ولو قيل له أطلقنا نساء فقال نعم وأراد نعم بني فلان نفس
كان على ما يرى بالهنا وإن كان مأخوذاً بما يرى ظاهره قال المازدي (قوله نفسي الممنوع من) ولا تعتقد حكم حرمه المازدي وابن الصلاح

(قوله ولا معني لها ههنا) هي - إضافة في (٢٤٢) بعض النسخ (قوله الخلف بالخالق لا سبق لسان مكرره) وأما قوله صلى الله عليه وسلم - لم ين

• قوله يقول لا اله الا الله محمد رسول الله قال شيخنا ادا الشارح بلاله الا الله مع لفظا أشهد قوله وبه صرح
التنوير في نيكتة وفي الاستقصاء له واجب قوله ونحب التوبة كما كلاً محبهم قال شيخنا شيخ السفاة ولا رد على ذلك تركه في العلوان

[illegible][illegible]

فصل حرف الهمزة • ثلاثة (الباء والواو والياء) • لاشتهارها فيه شعروا بما زاد الشئ أو أوسع
والعالمين إلا في وسبائهم في كتابة والاصل الباء الموحدة ثم الواو ثم الياء الموحدة بلاد الهام والواو والواو
التي ذكرها في المختصر ولقد هو على الأصغر كالمثلث تقول حلفت لئلا بلاء وان الواو تخص بالظاهر
والياء بالداخل كذا كره الاصل (فان قال ثلثه بالثلاثين فوق) أو دلالة لان كذا (وأراد
عليه العين) بان قال أردت ثلثه أو دلالة ثم ابتدأ لدفعان (قبل) منه فلا يكون علة لاختلاف ما لو أراد
الهاء أو الخاء (وكذا دلالة بالموحدة) لإدخال كذا فان أراد غير العين بان قال أردت دقت أو استعنت
بالفعل من قبله والافلا (وقوله ثلثه) بالهاء (أو ثلثه بالثلاثين تحت أو ثلثه) باللام لان كذا (كتابة) فان
قوله العين فيمن والافلا وجه كونه علة في الثانية بحذف للمنادي وكله باليقوم أو بالجر ثم استأنف
العين (وقوله القاضي في والله تعالى ثلثه بالياء) أو الرحمن (يجز) أي لم يحسب بينا الخالصة التحليف
وقوله العبد انه لا يجب عينا في قوله تعالى ثلثه بالياء: فقال ثلثه بالموحدة أو دلالة فقال والله وفيه ترد
ذكر الاصل هنا سادس كرمع ما يتلوه في محله الذي أشار به العطف الذي لم يجمع بيان انه ينكول أو لا
(ولم يرفع الهمزة) أو منكم أو كرمع (المضمر) لان الهمزة لا ينبغي ان تعقد العين (ووحذف حرف القسم)
فقال الله لان كذا أو نصب أو رفعه أو ساكنه (نكابة) فان نوى به العين فيمن والافلا والهمز وان
نوى به الرفع لا ينبغي ان تعقد كاسره على انه لان في ذلك قال فاعلم بالابتداء أي الله أحاط به والنصب يرفع
الحافظ والجر بحذفه وقام عليه والاسكان بإجراء الوصل يجري الوقت قال الرازي ويحذف لثلاث بقوله صلى
عليه وسلم في خبر كاتبة ما أردت الواحدة وراه العمراني بالرفع والرو وباني بالجر وبقوله لان من مود
فعله أجهل لثلاثه بالنصب وراه العمراني (ولو قال له بحذف الالف) بعد اللام المشددة (افلا) فلا
يكون متنازعا فهاهنا منه النوى على قال لان لا تكون الالف اسم على الله تعالى أو رفعه أو القول بان هذا لان
يخرج عن الالف مخالفة منسوب لالاعراب بل هذه كلمة أخرى وقال ابن الصلاح أيسر لو خالفنا في هذا فقال
الرازي أي غيره وهي شائعة فيمن أن يكون عينا من الالف وما لة أو لا مشددة أو دلالة فيقال
الأنزول وأخضر النوى وما لة أو لا في الصلاح (فقال ما قال وحذف في الأوزار بما قاله الرازي عن الجويني
والداهم والفرغ من تمام إيمان أنوهاو بعمل حذف الالف على العين لان الكلمة تجري كذلك على السنة
العوام والمواضع وقول ابن الصلاح أوجه لكن ينبغي تقييده بما ذكره من دليله الملة بمعنى الرطوبة
والصلابة) • العين (بألف الله) تنكأ (وصحاته) أي وخدمتها وأجوازها تعالى ثلاثة
أنواع بالاختلاف غير سواء كان من أعمانه تعالى الحسنى كلمته والرحن أم لا كالآتي أعده أو أحده
والمحمل غير والالف بالحق علة تعالى ويحتمل غيره وحلقة عالمها هو وقد أخذ في بيانها وبان
أسكنها فقال (ولا يحتمل غيره كالتى أعبد) أو أصله (والذى فأتى الجبة) أو نوى يبدو
(الاسماء العظمة بالله كواوله والاه والرحن و رب العالين وما لم يوم الدين ونحوه) تنكأ الخلق والحى

لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَمُنَ بِكَلَامِ الْبَرَاءِ تَعَالَى وَكَلَامِ اللَّهِ صَفَتَهُ وَالصِّفَةُ ابْتِغَاءُ مَرْغُوبَةٍ لَكُمْ أَفَدَعِيَ قَالَ الْبَلْغِيُّ وَالْأَوَّلُ أَنْ يَصَلَ مَا قَدْ قَدِمَ
الْخَلِيفَةُ بِمَعْنَى الصَّاحِبِ بَنَتْ وَأَنْ قَصِدَ مَعِيَ الرَّبِّ بِهَا لَيَحْتَمِلُ وَأَشْهَدُ قَوْلَهُ تَعَالَى جَنَّاتُ الْمَرْبِ الْعَزِيزَةِ عَلَى أَنْ الْمَرْادُ بِالْعَزِيزَةِ صَفَتُهُ
الْمُسْتَعْدَّةُ أَنْ يَرُدَّ صِفَةُ الْفِعْلِ عَلَى مَعْنَى الْبَعْزِ مِنْ شَأْنِهِمْ تَعَدُّوا لَمْ يَصْغَدُوا فَتَمَثَّلَتْ عَمَّا حَلَفَ بِهِ أَهْلُ مِصْرَ قَوْمَهُ وَالْجَنَابُ الرَّفِيعُ
قُلْتُ أَنْزَلِي أَفَقَعَالَى هُوَ بِزَيْنِ نَوْبِهِ الَّذِي عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَالِاسْمُ يَجِبُ لِيْلَهُ بِمَا هُوَ عَالِمُهَا الْخَلَاءُ وَأَحْدِلَ فِي ذَلِكَ بِحَقِّ النَّبِيِّ
عَلَى الْعَلَمِ بِرُوحٍ وَكُنْتُ أَيْضًا قَالَ الْعِرَاقِيُّ تَمَثَّلَتْ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْجَنَابِ الرَّفِيعِ وَارَادَهُ تَعَالَى عَلَى تَعَدُّ عَيْنِمْ نَزْمَهُ الْكَفَّارَ وَأَدَا حَسَنَ
فَائِزِيَّتِهِ أَنْ يَسْقُطَ لَنْ يَحْدِلَ بِجَنَابِ الْإِنْسَانِ فَهَذَا أَرَادَ لِيَجُوزَ أَنْ يَتَّصَلَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ الْخَلِيفَةُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْخَلِيفَةُ أَهْلُهَا

فان قلت قد كرهه منهم انهم اجماعه تعالى الرفيع وفي الترتيل الرفيع والفرجات الرفيع وان اطلق في غيره امكن قد اقترنت النية بآراءه
فوجب صرف القضا اليه قلت كفى بعمل النسخة فليسمع اقترانه لفظا بما ينشأ في ذلك وهو الجانب ولو اقتصر على الرفيع وأراد به الله تعالى
أجر شفاء الخلق في شفاء من المؤمن والموجود نحوهما ما بعد ان قرنه ما ينشأ في الله تعالى فلا يصح أن تعمل النية المضادة فقط وقوله
قال البقعي الاول الخ كتب عليه شعثا ما ذكره البقعي ظاهر وكتب على قول العراقي فاجبت بان الخ هو كماله قاله فالو جملة الوفاق
لكلام أسهل الخ) وهو محمول كلام المصنف لا قدم قوله فان قال نالته للفتاوى آخوه (تنبيه) قال ابن الرفعة كلام الحمل والى ابن الصايغ
والبارودي والرواية باقي يقتضي ان الحالف (٢٤٤) بالمال الغالب بين صرحة وقال بعض المتأخرين ان الحالف بذلك غير مشروع لان آراءه

الله تعالى توفيقه ولم ترد
التسمية بذلك وانما استحسن
الاحكام ذكره حاشا ليعان
لنعم الدعوى - الحالف
وقد شكك الرواية في باب
اليمين في الدعوى جواز
الطلاق ذلك على انفق
التسبيح والتعبد والتسبيح
قوله ان الذي يطلق على
الله على غيره الخ) استندنا
من كلامهم هنا جواز
التسبيح بما شاء الله تعالى
لاني لاختصر به اما لخص
به فيصرم وبذلك صرح
النوري في شرح مسلم
قوله ان نوى اليمين الخ
اذ لا تنكح نية اليمين اتفاقا
بقوله ومنه قد يفيد قوله
وعلم الله الخ) لم يفردوا بين
الصفات الغريبة الزائدة
على الذات وغيرها ظاهر
المذهب الذي قطع به الجمهور
في هذه المسألة ان قوله
وبصر) نحو حرمته قوله
نحوهما من اوصاف
الذات الصفات الذاتية
ككونه تعالى أزليا وانه
واجب الوجود وهي كذا كانت
على الذات ومنها السلبية

كقوله ليس بحجم ولا جود ولا عرض ولا قوة ولم أر فيها شيئا وانما هو انعقاد العين به الا انه قد يستعقل بالله وقوله وكذا فما
والصنف) أي والقرآن توكيت أيضا الحلف المسلم به منسوخ من القرآن أو التوراة أو الانجيل ان فقدت عنه كلام الله ومن صفات
الذات قاله القاضي الحسين في باب موضع اليمين من تعلقه قال الزركشي وينبغي أن تكون المنسوخة على الخلاف في أنه هل يجر على الحلف
مسهول تطل الصلاة قراءته والصحيح لا يجرم وتطل به بقوى عدم الانعقاد لانها الحرة قوله فكان هو للتبادر عند الاطلاق ويزعم
ان الثاني استحسن التحليف بالمصدق وانفس الاصحاب عليه ولو لم تنعقد به اليمين عند الاطلاق لم يخلفه قوله ولو أراد بالقرآن الحلف
كقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له (قوله والصلاة) كقوله تعالى وقرآن الفجر (قوله قال تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا

قال تعالى في قسم بالله (قوله) ورد بان ما يتعلق باليمين الخ (شاور الى معصمه) (٢٤٥) قوله وكذا في القسمه حتى لو حلف فيما يخبرين

عينا كاذبا زنته مخبون
كفارة (قوله) ان نوى به
اليمين فيمين والا فلا مثله
ولو قال ورب المائدة لا أقول
كذا (قوله) العبادات التي
أمر بها متعلق بقوله
استخفافه (قوله) وان قال
وحق الله (أو وعد الله) (قوله)
بالرفع أو بالنصب فكأنه
لم يفرضوا بين النجوى وغيره
ويعلم ان العاقل لا يفرق
بين الجر والرفع والنصب في
الجميع فيغير زحل اطلاقه
على اليمين الا ان يفسره
بجمله ع

• (الباب الثاني في كفارة
اليمين) •

(قوله) فنجب باليمين والخث
جميعا وان كان عقدها
طاعة وان كانت على ماض
وكتب أضافته بل كلامه
كأنه ما لو كان العقد
طاعة والخث معصية
خلافه لما ورد في قوله
انما وجبت بالخث وكتب
أضافا الى الخاوي ان كان
عقد اليمين طاعة وحلها
معصية لا زنت فاذا زنى
كفرن اثم الخث وان كان
عكسه مثل لا صلحت فاذا
صلى كفرن اثم ليمين وان
كان العقد والحل مباحين
مثل لا أبس هذا نطق
الكفارة بما هو بالخث
أحق لا تستقر وجوبه
قوله يجوز تقديم الكفارة
الخ قال الدارمي لو قدم ثم
بحث استرجع كالزكاة
وقال القاضي حين زان

فبما رآه الله لا فقهات كذا لاوافق ما دعاه (وان حذف) من ذلك (اسم الله) فلا يكون
بالتام سجاء لا كتابة (وان نوى) اليمين لانه يحلف باسم الله تعالى ولا يصح من معناه (ولو)
يؤخذ في (في الايه) التصريح بما ذكرناه ولو جعله بعد والاختيار كان موافقا لاصوله واصل تأخير
من الشائع ومع هذا الامر فير بوالا كبحج ويحتمل انه حذفتم للاشكال الذي أجيب عنه الما ينهر
به جواب (ولو قال أشهد) أو شهدت (أو أعزم) أو عزم (بالله) فليس بين اليمين (نوى)
فيمن قال الورع والشرع به في أشهد قال تعالى قالوا شهدنا ان رسول الله اذ اراد بحلف به بقوله اتخذوا
أيمانهم بجنة وبقيس الباقى فلم ين كلامه ان ذلك لا يكون عينا إذ نوى غيره وهو ظاهر أو أطلق لترده
وعدم المراد عرف شرعى أو لغوي به (ولو قال الملاعن) في لعنه (أشهد بالله) وكان (كاذبا زنته)
(الكفار) وان نوى غير اليمين إلا فالنورية في مجلس الحكم قال الرافعي ولما كان تقولاء لا تؤثر
الضرورة في الأحكام الظاهرة والكفارة أوجبته مؤيد بالله تعالى فيثبت بان يقال لا لزوم ما ظالم
بين اليمين ودين ما يتعلق باليمين من العزم والاثم حكم بينه وبين الله ومع ذلك لا يرتفع بالنورية قطعا
قال القسطنطيني وإذا زنى جنة الكفارة تعددت قطع اختلاف الامعان على المستقبل الواحد لان كل مرتبة
المبايع حلف وكذا في القسمه انتهى والا في ان يفرق بأن الخث في الماضي مقارن لليمين بخلافه
في المستقبل (قوله) ولا هاهنا) بلد والشرع كناية ان نوى به اليمين فيمين والا فلا وان كان مستعملا
في القسطنطيني اشتهر وكذا قوله (بالله) بضم الميم أشهر من كسرها وصل الهمزة يجوز زلفها
(راغبه) وانما يمكن كمنها عينا اذا أطلق لانه وان اشتهر في اللغة وورد في الخبر لا يعرفه الا
الخامس (راغبه) والمراد منه القامع والحاو وانما يمكن كمنها عينا اذا أطلق لانه وان اشتهر في اللغة وورد في الخبر لا يعرفه الا
والفرضان (وكذا) قوله (وعلى عهد الله وشيئا مما آمنتموه) وكفالاته أى كل منها كتابة سواء
أضاف الطوائف الى الصغير كما لم إلى اسم الظاهر والمراد بعهد الله اذا نوى به اليمين استحقاقه لا يجب
ما وجد عاذا لا تعدد نية وان نوى به غيرها العبادات التي أمرنا بما أو قد فسر بها الائمة في قوله تعالى
لنقض الائمة (ان نوى اليمين بالكل انعقدت) عين (واحدة والجمع) بين الالفاظ (ناكد)
كقوله والله الرحمن الرحيم فلا يتعلق بالخث فيه الا الكفارة واحدة ولو نوى بكل افظ عينا كان يجوز
بأن الكفارة واحدة كل واحد حلف على الفعل الواحد مراد أو نوى بكل مرة عينا صرح به الاصل (وان قال)
وقضى الله بالرفع أو بالنصب كناية) لتردد بين استحقاق الطاعة والالهي

• (الباب الثاني في كفارة اليمين وقية أطراف) •

لأنه الاول في سبب الكفارة فنجب باليمين والخث جميعا لانه لو كان السبب مجرد اليمين لو جبت الكفارة
وان لو جدد الخث أو جدد الخث لا يجز تقديم الكفارة عليه
والاصل يجوز تقديم الكفارة بغير الصوم على الخث • تلعب في داود وغيره واذا حلفت على عين فرأت
فقطعت برأيتها فتكفر عن عيانتها التي هو خير ولا نأهت بيمينين فجاز تقديمه على أحدهما
تكميل لانه إذا ما الصوم فلا يجوز تقديمه لانه عاقد بدينه فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه بغير حاجة
كأنه إذا صوم رمضان ولاه انما يجوز التكفير به عند العزم من جميع الحاصل بالمبايعات انما يصدق
بعد ولو جوب (ولو) كان الخث (معصية) من ترك واجب أو فعل حرام كحلف لا زنى فانه
يجوز تقديم الكفارة عليه ولو جدد أحد البيدين والتكفير لا يتعلق به باحثة ولا تخبر بل بالحلف عليه
معصية بل اليمين وبعد هاتين التكفير ويصده وخرج بالخث اليمين فلا يجوز التقديم علم لانه
تقديم على البيدين ومنه لو قال ان دخلت الدار فوالله لا أكمل لم يجز التكفير قبل دخوله لان اليمين لم
تتغير به صرح به النووي وغيره ولا يجوز تقديمه على البيدين لا يجوز زنتها حتى لو وكل
من يدين متعلق شر وعده في اليمين لم يجز بالاتفاق فانه الامام (وتأخيرها) عن الخث (أفضل)

أبى عن الخث وكان قد شرط الرجوع فله الاسترجاع (قوله) بغير حاجة) واكثر زان بقوله بغير حاجة من الجميع بين الصلابة

(قوله فيذيق أن لا يجوز) أشار إلى تعصبه (قوله أومان بعد العين قبل الحنت لم يجز) بخلاف ما رجح شاذوات قبل الحول فلما أتى الموضع فخرج إلى الفرق بينه ما قال شاذواته عن قربان متعلق بالكفارة الأمانة أخرجهما الجزمة وتبين عدم إجماعه في قوله لا بدليل ما عرفت أنه على مذهبه ثم تأملت قبل ذلك ما بيني الأصل عليه وأما ما في الشاذوات كونه في الكافة فتعلقها العين لا الشاذوات أخرجه من الجنس ولم يحصل منه تعدد ولا تعصير فلا تكفارة إلا بخارج مرة أخرى كآية (وأيضاً في الآية لا يقتضي من المدفوع عنه الإيقض صريح وقد وقع النص الصريح في الآية إلى اختلاف الحق كآية (قوله في كل (٢٤٦) مجل في كائن الخ) فتشاهد أن تعصبه برهانهما لا يوافق وبقائه من صرف البسه الطعام أو

الكسوة من جهة إلى الحائض
 (قوله فلو جرت هذه الآية لعدركم وضيقكم جاز تشديدها) لو تدين من تطيب وعبد بعد شتمه في الإحرام لا يفي وجهه من أهمه عدمه (قوله وكالعين الصادق في الدعوى) عطف على قوله طاعة كتب أيضاً فان كان كتاباً صمى وتقرر حتى لو حلف في الفسقة خسين عينا كاذبا لزمته خرون كفارة (قوله ولا تنكرا) أيضاً إذا دعت إليها حاجة ومن ذلك ما لو طهره أو بغيره سواء خيالة أو ارتكبها فاشته وهو يعلم برأيه وراية أو لم يعلم منه من ذلك فحلف على نفي ذلك لا ينبغي احتساب الحلف إذا كان بعد وقبه ليدفع عن السوء وعن الخلوقة ودفعاً عن نفسه وعرض أخيه غ وثوله على نفي ذلك أشار إلى تعصبه وكذا قوله لا ينبغي الخ (قوله وأنكر ما بين عبد السلام وأورد صوراً واجب

البحر من خلاف أبي حنيفة) (وان قال أعدت عبيدي عن كفاري ان حدثت لحنث أجزاه) ذلك عن الكفارة (وان قال) أعقبت عنها (ان حلفت لم يجزه) عموماً لا قدم التطليق على العين وفي التي قبلها قدمه على الحنث فقط (وان قال ان حدثت) في عيني (عدا فعدى حرين كفاري فان حدثت عدا عني وأجزاه) عنها (والأدلة) لأن المعلق عليه لم يوجد (وان قال أعقبت عن كفاري ان حدثت) فإن حدثت عن كفاري ان حدثت فلا يثبت بعد ذلك أجزاه (أو) قال أعقبت عن كفاري (ان حلفت وحدثت) فإن حالها قال البغوي لم يجز للشك في الحلف بخلاف التي قبلها فان الشك في الحنث والتكفير من الحنث جائز قال في الأصل وعلى قياسه لو قال وحرين ظهر لهما ان طاهران فإن بظاهرهما يثبت أن لا يجوز (ولو أوردنا الحق) بفتح التاء من الكفارة (أومان) أو تعيب (بعد العين قبل الحنث لم يجز) عنها كما لو عمل في الكافة فلا تخذله أومان أو استثنى قبل تمام الحول (فخرج) فخرج كفارة القتل والصدقة الصوم بعد الجرح) وقيل الزهوي بخلاف الصوم بخلاف التكفير في الجرح لم يمس (والظاهر التكفير بالمال قبل العود) لم يمس بمس (وصورته ان يظهر من وجهه ثم يكفر ثم يراجعها أو يظهر من وجهه فيطهرها رجاء ثم يكفر ثم يراجعها) أو يظهر من وجهه ثم يكفر ثم يراجعها أو يظهر من وجهه ثم يكفر ثم يراجعها (وامتنع) عن كفارة الطهر (عقب الظهور) في غير ذلك ونحوه (عقبت عن العود) لأنه لا اشتغال بالتكفير عوداً وان أخذ ذلك أيضاً (فخرج له لا يجوز تعويم كفارة الجساع) في رمضان أو الخ أو الأمعة (عليه) لأنه لا تناسب إلى الصوم والأحرام إلى الجساع كفارة العين تنسب إلى العين (وكذا لا يجوز تعويم فدية الحاقن والباس والطاب عليها) لما علم بمناهله (فلو جرت) هذه الثلاثة لعدركم وضيقكم تشديدها علم بالاعذار (وبجوزة تعويم المذود إلى) على المنسوبة (كان شغيت فعله عقوبة) أو أن تصدق بكذا كافي في نجس الزكاة بخلاف المذود والبدني كالصوم كما سطره (ولو قدمت الحامل) أو الرضع (الفدية حال الصيام) أو قبل الغمر (على الانطراز) لم يمس بمس (وان عجلت) فدية الانطراز (لابام) يوم من كثر فكسبجج

العين فيه) قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في قواعد قال الإمام لأحب العين قفا وأبى هـ ذاع إلى الطاعة ولا بد من تعصبه لما بين الذي على عليه فان كانت كاذبة لم تخل له فضلاً عن أن تعيب عليه وان كانت صادقة فقلق المدعي به حالان أحدهما أن يكون ما سابع بالإباحة كالأمور فوغيره بين أن تعافى وبين أن ينسكل إذا علم أن خصمه لا يحلف كاذباً أو أن علم أن غلب على ظنه أنه يحلف كاذباً فأي أزاله تعيب الحالف دعواً لمفسده كذب خصمه كما يجب التمسك عن الذكر الحاله الشبهة أن يكون الحاقن بما لا يباح بالإباحة كالمسك ولا يضاعف له حالان أحدهما أن يعلم أن خصمه لا يحلف إذا نكل فيخبر بين الحلف والنكول كأي الاموال الحاله الثانية أن يعلم أنه يحلف إذا نكل أو يبالغ في ذلك على ظنه فلا يحلفه النكول إذا قدم من التعيب إلى العصبان لأن الله تعالى قد أوجب حفظ هذه المقرفة وهذا قوله وجوب بطلان الرخصة في خطا المرد فثبت أنها ما أتباع ذلك اه

بما قد علبه المكلف من أسباب الحفظ والعين ههنا يجب حافظته من فلا يجوز تركه. وكذلك يجب حفظه البودعة من النافعة بالإيمان
بما قد علبه الحق البعدي على حق الرب في احتياجه إلى الكافية به وله أمثلة أحدها أن يدعى عليه بالقتل أو القتل كاذباً لا يحل له التوكول
لأن يكون عوناً على قتل نفسه أو فاعله الماتل الثاني أن يدعى على امرأة أجنبية بالنكاح فلا يحل له أن تتشكل كبراً يكون نكولاً وعوناً على
الزنا الماتل الثالث أن يدعى عليه بعد القذف فلا يحل له التوكول كبراً يكون عوناً على جلد موطأ عد التواضع من ولايته التي يجب
عليه الفتي فيها الماتل الرابع أن يدعى على ولي المرأة زواج ابنته فلا يحل له التوكول كبراً يكون عوناً على تسليم ابنته إلى من يزعم أنه ذلك
ولي التيم حيث تنزع العي من حقه في التصرفات المالية لا يجوز له التوكول كبراً يكون عوناً على أكل أموال الأيتام ظالماً. ولحق بذلك
إذا لم يكن لرجل امرأته كاذباً فلا يحل له التوكول عن الامان كبراً يكون التوكول عوناً على جلد أو رجها رخصته أو ما عليها وأما عين
الدعي فإن كانت كاذبة لم يحل فعله لأن كان صادقة فله حق الدعي به حال أحداه أن يكون مما يباح بالإقامة فالأولى بالمذنب
أن لا ينكح أن يبع الحق أو يبرئ منه دفعاً لفسده أصراً رخصه على الباطل الحائلة الثانية أن يكون الحق مما يباح بالإقامة لا باعتزله الدعي
التي أوجبها نكاحاً من العين فليزعم أن يحلف حفظاً لما يحرم به وله أمثلة أحدها أن يدعى الزوجة البينة فترض العين على الزوج
فتكر ويترك فليزعم الحلف حفظاً لضمهم الزنا أو فروعهم من الخلوة وغيره فإن نكحت عن العين فسلت إليه فزادها عن نفسه الزها
منه بالبرج أن قدور عليه ما لم تقدر عليه وقدور على قتله في أول الأمر زها أمثلة الثالث أن يدعى الإقانة سيدها اعتقه فذكر
ويترك فليزعم الحلف حفظاً لضمه أو بالاعتاق يجر يتهامن حقوق الله تعالى وحقوق عباده الماتل الثالث أن يدعى العبدان سده أو تعه
وتكر ويترك فليزعم الحلف حفظاً لضمه أو بالاعتاق يجر يتهامن حقوق الله تعالى وحقوق عباده كالجدة أو غيرها ذلك والماتل الرابع
أن يدعى الحلف حفظاً لضمه أو بالاعتاق يجر يتهامن حقوق الله تعالى وحقوق عباده كالجدة أو غيرها ذلك والماتل الخامس أن يدعى القاذف عفو
المقذوف فيترك ويترك الحلف حفظاً لضمه أو بالاعتاق يجر يتهامن حقوق الله تعالى وحقوق عباده كالجدة أو غيرها ذلك والماتل الخامس أن يدعى القاذف عفو

(فان حلف على أداء) أي فعل (واجب) أو ترك حرام (فالعين طاعة حرّم الحنث) لأن الأقامة عليها واجبة
(أو) الحلف (على ترك) أي ترك واجب أو فعل حرام (فالعين مصدق وجوب) عليه (الحنث) لأن
الأقامة على حرام ونظر من حلف على عين الساقية ثم إن كان له طريق غير الحنث لم يلزمه الحنث كان حلف
فإن قيل زوجته فإن له طريق غير الحنث أن يعلم من صدقها أو يقرضها ثم يبرئ من الغرض
حليفه فإذ العظيم (أو حلفاً ترك سنه) فولي فعل مكررها (استحب الحنث) لأن الأقامة والأقامة
طبيعتها وإن فقهه له ثلاث آية ولا يأتى أولها الفضل منك ونظر من حلف على عين السابق (أو)
حلف (على أن يفعلها) أي السنة أو أن يترك مكررها (كره) (الحنث) لأن الأقامة على ما استندت به
(ولو لم يأتى على طيباً) أولاً ليس ناعماً (وأراد الاقتداء بالسلف وهو من يبرئ) على خشونة الطام
والسب (وتدفع عفاة) أو لم يفرغ أحياناً يظنهم (فطاعة) حلفه (والأكره) وعليه على

فمرسل يكون لعمر من المنع ما كان له إذ لم يأتى ولو كان يذوقه أو في أحدهما ثم انتقل قبل أن يصور إلى المالك عروفاً الحكم ولو
كان الحلف في طاعة يذوقه حصل الحنث في ذلك عروفاً لأن في الحكم هذا يحتاج إلى تأمل لعمر والمنع في المستثنين حدث كان له بالمنع
فصل على العبد الامتناع من أن كان السيد عاتياً كماله كان حاضر الظاهر لأجل ما لا ضرر على السيد صوم في يومين فوات سنة
ويستأجر واستأجر ولو كان السيد قد أخرجته فلو صدقته أن ورضى المشتاجر يصوم عن الكفارة له السيد بعد عام إذا كان الضرر
لغيره بالنسبة إلى نفسه له حل والخدمة لا تفر من ذلك عروفاً والحق الأصحاب الكلام في المسئلة ولم يفرقوا بين كون الحنث
بما لا يشترط أو مكرراً أو غيراً بما لا يشترط من ذلك عروفاً ولا يشترط أن يقال إنه كان واجبه الصوم لأن ذلك من النظر
في الكفارة على ما يجب على الفور لا لا بد من التأمل إذا كان الحنث معصية فقدّمه والأدلة والفقهاء إن كان واجباً فمكرراً أو غيراً
أو بعد أن وجد أن قوله هل يكون لعمر ومن المنع أشار إلى تصحيحه وقوله هذا يحتاج إلى تأمل كتب عليه لعمر ما لا يشترط في المستثنين
شروط وقوله الظاهر لا أشار إلى تصحيحه وقوله الأقرب لا أشار إلى تصحيحه (قوله) فإن حلف على أداء واجب الخ) العين لا تفر من الأحكام فإن قيل
لزم الإقرار بالوعد فإذا آتى وانقضت المدة لم يمتثل المراد أن العين لا تصير المباح حراماً ولا المحرم واجباً (الخ) كذلك (قوله) أو حلف
على تركه أي ترك واجباً متفقاً منه الباقى ما يمكن سقوطه كالفصص قصة ثنية الربيع والواجب على الكفارة حيث لم يمتثل قوله أو
فرضه ثم يبرئ (أو) أو عروفاً لا يمنع على (قوله) ونظر من حلف على عين السابق (ط) أن قيل فقد قال الأعرابي الذي سأله عن الصلاة
وقال لا بد من هذا ولا أنقص فقال صلى الله عليه وسلم أرفع أيديك صدق ولو كان حلفه مكرراً ولا يشترط أن يكون حلفه على فعل العين أو إيراد
العين بعد التراض ولا أنقص منها أو لا لا يقتضي الإنكار (قوله) فإن حلف لا ينفع على زوجته الخ) أو حلف على ترك واجب كالفصص
لصحة تارة الربيع والواجب على الكفارة حيث لم يمتثل (قوله) أو لم يفرغ أحياناً يظنهم (أشار إلى تصحيحه

(قوله استجب له الوفاء) قال الأذوي ينبغي أن يكون معه إذا لم يظهره أن العلة التي يفتق الحنت بان نأذي بذلك رب أو أوار أو نحو ذلك أو قالوا جاعل قطع بان الحنت أفضل (قوله قال في الأصل وقد حمل هذا كراه الخ) هذا في الإباحة تخالف استجبه ان الأفضل عدم الحنت فقد قيل يحكم خلاف عليه وصار تركه أفضل من فعله وله الماسك الامام وجهان اثنان في الخبر بينهما قال انه يعرض بانعاده السكاة ان الامان لا يقر الاحكام (قوله فتخيرنا ان يقين المعام الخ) ومن احدى خصالها بانها اذا كان ذاتها متبين ولا انقضت (قوله كل ما سكين مدان) من غائب غور اذا الحالف كافطه لانه قد ادركه في وقتها لا في وقتها في الزمان (قوله اوعا في وقتها مونة) من علم من عيب فضر بالعلم ولو عين احدى الخصال الثلاث بالزمن تعين ان كان أفضل (قوله لا يلا في ان اخذ ك الله بالقرى ايمانكم) وهي تشمل على تخيير في الانشاء وترتيب في الانشاء قال ابن العلا (٢٤٨) وليس ان كافوا فيها تخيير وترتيب غير كفارة اليقين وما الخ في هاهن نذر العلاج (قوله والتفرق

منهم من الملقب بالزر كسي وكب أيضا يقول ابن اللقن كاهنات انه القمص الذي لا كله وهم ان المذنب الذي
يصل الى يد يجرى ويسعى كونهما الثقل بالقمص الذي يستر بدن الابدين فهو فوق الارزاق السترات (قوله والقاسوس) تلك
القاسوس والكهنة التي تغطي الرأس والاذنين والعنقا وكتب أيضا العائنة توافع أوى بهدم الاجزاء منها وكتب أيضا العائنة توافع
والزالي والبها والاطلاع (قوله وهو سراويل نصير لا يبالغ الركبة) وهو يقضي منع سراويل صغيرة كغيره فيجب ان الغرض ان البنات
لا يستعروا ثيابا من صغيره بخلاف سراويل المغيران فرض انه يستعروا الصغى دون الكهنة أيضا ع
الى تصعب (قوله المذنب الذي) او غيره (تنبيه) هو الماردى ولو اعلو عشرة دسما كمن فباطو بلا ثمن دفعه اليهم بطلوا
والانذار انه لو جردت قد تدعى كرامة انما هو وضع لهم شعير مد ارجلهم على ذلك كمن هذا بالسوية اوراقا فليجوز ان
لا يحضره وهي كسلة الشرب الآن بفارق هذا في واحد احوال اعدادا متعده

والصلوة) (فردة) وقد بقي في الكفار ان دفعه بل في استجابة الى الاذن فوضيعة اطلاقهم (٢٤٩) انه لا فرق بين ان يكون الحنفيا واجبا وحائزا ومنعوا والظاهر انه

المختص به بأن يعرفهم بالاشياء لا بالأصوات ولا يجزئ ما معهم من تحس العين كصوفية (فان كان
 (ره) في شأنا (أخرى) لا يفرق طعام الكفار من طعام الكسوف عليه كما يعلم بالأمم) إلى الرجل
 (ذكر الوعاء) أي اللق بالصفير (كبيرا) لوع اسم الكسوف عليه كما يعلم بالأمم) إلى الرجل
 وبما كان فالأدري والعبر الأقرب إلى كلام العراقيين والقره قوله تعالى أو كسوفهم المنعجت أشت
 وكسوف من يكس رؤيته كلام الضمائر أنه المذهب قاله القفال وهو يلائم المراد من قوله القبر
 (ويجب) فوب (جديد) علما كان أوجه صورا (ويجوز عن في حقوة) كاللعمام العتيق ولا يطلق
 الكسوف عليه كونه من البع لا من ظرفي صفوها كالمبالي لا يضر بالعمل في الرق (لا يمتنع)
 كالطعام المعب (ولا) (مرع بالي) لعب (لا) (مرع) (لا) (زينة) أو غيرها (ولا يجزئ ما معه) (الزينة)
 إذا كان في ضيق بالي) أي إذا كان لا يسهل لا يقدو ما يدور والوب بالي لا يضر الضيق
 (والطرف الثالث في ترمزه) الكفارة (وهو لكسوف حست في عيشه) (الكاف) المتمزح للإحكام
 (الطرف الرابع في ترمزه) الكفارة (وهو لكسوف حست في عيشه) (الكاف) المتمزح للإحكام

(فصل العبد) مراده لرفيق ذكره كان أوثقى (يكفر) عن المين وغيرها (بالصوم) لانه لا يك
 (ودقيق في الكلامات) تفصيل في احتياجه الى الاذن في تكفيره بالصوم (فاذا احتاج) اليه فبه
 (طابقه) من الامتناع وان لم ينعفها عن الخدمة لم يخلق نفعه الفوري (وكذا) منع عبد ينعفها عن
 الخدمة (فان لم ينعفها) عنها (لم ينعه) من ذلك (ولان صوم وطوع وصرانه في غير وقت الخدمة) كما
 (لا ينع من المكر) وقراءه القرآن ولو (حال العمل فليصام من ينعفها) من الصوم (لانه اذا نحره)
 (غير) كما تالجه (بالاذن) وهذا كله سوى التغلب من ومنع الامتناع من الصوم بقدمي الكائنات (فانما
 (العبد) عليه كفارة (والصوم) التكفير عنه بالمال) وان قلنا لا يك ما تجلنا الاذن به والموت فهو المحر
 سانه على ما قبله (وان التكفير عنه) قبل موته (يضمن دخول المال في ملكه بخلافه) بعده اذ ليس له
 ملكه (بالعق) عنه (قصه من أهله والاولاد) (ودقيق في الصيام) (ذكر الصوم من الميت)
 (فصوم غيره) لا يفرض الاشارة الى هذا القول من زاده

(فأصل) ولو (مات) الحر (وعليه كفارة انتهى في دينه) تعالى (وحقوق الله) تعالى (مقدمة على حق
الإنسان) فخرج تسليم تركه سواء أوصى أم لم يوص. أم لا يخبر عن دين الله أن حق الله يقتضي (إذا أضاف حق
الإنسان لمجرد دين) فإنه يقدم على حقوق الله تعالى كسائر الحقوق كحقوق الفرائض (والأقارب
المعصومة) فإنه يقدم حق الإنسان على حقوق الله تعالى (مأذاهم) فإن كانت الكفارة مرتبة أعني
عقب الوارث أو الوصي والولد على العتق (المات) فإن تعدوا الاعتناء بهم من التركة (أو) كانت
(فإنه يخرج من المصالح) الخبر فيها (أفأها) فتعقل ما هنا ترك الـ لكن الزائد على أفأها فمجرد محسب
فصل على الباقي (ولو لم يرتد كفارة تخير لم يمتنع) وإن ضعف ما يكفلا بغير حق غير وهذا
ذكر لاسر في كتاب الكفارات (فلو لم يكن) العتق (تركتوا) عني بالاعطام (والكسوة) نماز
فلو (أو بالعتق) وكانت الكفارة مخيرة (فلو) يجوز من الأجنبي ولان الوارث له الوارثة له التكميل
بغير الاعتناء بما فيه من عراش الوارث (فلو كانت مرتبة ما الاعتناء) عن من كل منهما العتق (ولو
أما في الخبر بالعتق) عند زائد فمقتضى العبد على فية الاعطام والكسوة (حيث) نفسه (من الثالث)
الأنانية التي تحصل بإعذارها (فان في) الثالث بنية عتق جزئي أعني عنه (والاعل عنه) إلى الاعطام
أو الكسوة أو العتق الوصية وهذا ما صححه الأصل ونقل معوجا في النسخة فلو أنه من راس المال
أو المال في غايمة العبد من الثالث فان في ثلث الباقي مضعوم إلى الأقل المحسوب من راس المال بنية
عبد بنية عن الأهل والوصية تعدل إلى الاعطام أو الكسوة كان تكون التركة أو بغيره حة أقلها

٢١ - (اسمى المالب) - رابع (الح) أشار الى تعبيجه (قوله والاصح خلافه فيما) أشار الى تعبيجه وصوا على العتق
لأنه على قبة الحاصل غالباً والافعال العبرية دائماً أوصى به منها على نقاهها (قوله لان ما بينا على تعليل المنع الح) أى زهر تعليل ضعف

(توله بالاعتق) استثنى من البلقى ما اذا قاله مالك بضعه اذا اعتقت من كفارتك فمضى مثلا حويل اعتاقتك عنها اربعة اضعف في الاول ضلعا وفي الثاني على الاصم اه وهو ما خذ من تعليمهم السابق (الباب الثالث فيما يقع به الخت) (توله وقد يشارق اليه المتقربون الخ) فان كان متعينا أو كثر نوى واحد اجل عليه وان اطلق رجح بالحققة ثم المتعارف (توله فعمل فيه الخ) عمل بالاول داخل فيها احدى وجهه واعتمد عليها فاعا بخلاف ما عرفت فاعا له لا يعتق به اذ يتوكل على ما حصل في غير فبايضا اربعة اضعف وتوكل وحلف عند انسلخ وبيع التزل لا يبدل بيته الى آخر الشهور ولا يعلم ان الشهر فرغ فلا يعتق في وبيع الاستاذ ان كان يظهر عند العيين استمالة فانه ان الصلاح لان التلبس في الخ (توله ٣٥٠) ان يقال انه على السطح وليس في الدار لان السطح خارج في الدار والحر والبرد فهو كغيرها

وهو روقف على العتقة في حل الحائز لم يعتق فكذا هنا لان الحر حره يقع السارق منها بخلاف السطح فاختلغا وانفع الا اعتكاف على سطح المسجد لان الشارع جعله عتقة قرار في المحكومون النسبة (توله وكذا يعتق لو دخل الدهان) وان كان طويلا كدور عظمة الدنيا (توله وجعل المتولي القرب المحض الخ) اشار الى تحصيله (توله كالطائر خارج الباب لو كثر به من حجرة فيها غصن خارجا عنها (توله لانه لا يسمى دخولاً لانه عبارة عن الانفصال من خارج الى داخل ولم يوجد (توبه) وتصد علفه ان لا يدخل الاجتناب وهو فيها سائر حتى على الصبي أو بحافه ان لا يخرج ان لا ينقل مناعه وأهله فنقلها بحيث قال الاذرى والظاهر ان المدرسة والباط ونحوهما كالدار وتوله والظاهر الخ اشار الى تعصيه (توله ولو تلحق بعض غير الخ) لو كانت الخيرة خارجا أو أعصاها فم اذ وفوها كذلك ذكره

عشر توجهي مع تلج الباقي عشر ون فاذا وجد بالعشر من رتبة نقد الوصية قال الرافعي وهذا الوجه اذ ليس عند الاغنى واقفه النوى في باب الوصية (والمعص المورس بكفر بالاطعام والكسوة لا بالاعتق) لانه يستغنى الولاء التبعين للولاية والأول وليس ومن أهله ما ولا الصوم ليسوا بآهله اذ وجد في الماء أو الثوب لا يجوز له أن يصلي تيمما أو عاريا (الباب الثالث فيما يقع به الخت) (توله بالاصل المرجوع اليه فيما اتبع مقتضى اللفظ الذي تعلقت به العين وقد يتطرق اليه التقيد بنية يتقن به أو باصطلاح خاص أو بغيره ولا تنهاه لكتهم تكاملا واما ما يطلب استعانة له لاقص به غيره وهو أنواع) سبعة (الاول في الدخول والمساكنة فان حلف لا يدخل الدار فحصل فيها من باب وغيره) كسطح (خت) ولو كان رأسه أو يدها وجها (لا) ان حصل (في سطح) لها كان (تسوره) فلا يعتق (ولو) كان السطح (محوطاً) لان ذلك ليس دخولا له اذ يقال انه على السطح وليس في الدار (فان كان فتمسكت) لكاه أو بضعه (خت ان نسب لها) أي الى الدار بان كان يصعد اليه من الاله حنثا كطبة منها بخلاف ما اذا لم ينسب لها (وكذا) يحنث (لو دخل الدهان) بكسر الدال لانه منها وما حثي عن النص من انه لا يعتق بذلك جلاء على الطائر خارج الباب (لا) ان دخل (الائق) المقود خارج الباب لا وان كان منها يدخل في غير هالاقبال دخله انه دخلها (و) لان دخل (الدور امامه) أي الطائر لم يكن مختصا بالدار أو مختصا بالدار لم يكن داخل في حدها أو دخلا في حدها لم يكن في أوله بايئه لكه وهذه اقله الاصل مقدما وعبارته وجعل المتولي الدور المحض بالدار امام الباب اذا كان داخل في حدها الدار ولم يكن في أوله باب كالطائر قال فان كان في أوله باب فهو من الدار مسقفا كان أو غيره قال الاذرى ومقالة في غير المسقف بعد جسد انتهى (ولو تلحق بفصن حجرة) في الدار (وأطاع به النذات) بحيث لا وتلع بعضه من النيات (خت لان ارتفاع بعضه) عنه فلا يعتق (أو حلف بخرج من منار بالخروج الى ما لا يعتق في الاول) وهو ما لو حلف لا يدخلها (يدخله) كالطائر خارج الباب والسطح اذ لم ينسب الى الدار (فرع لو حلف لا يدخل الدار) (وهو ما استدام) المكث فيها (لم يحنث) لانه لا يسمى دخولا ومنها ما لو حلف لا يخرج منها وهو خارج لا يحنث بترك الدخول كما صرح به الاصل (بخلاف في الدار والكوب والقيام والقعود والاستقبال) ونحوهما ما يصح تعدد بعده كالسكنى والانتقال لا يدخلها لا يفعلها لا يحنث باسداءها لصدق اسمها بذلك اذ صرح ان يقال ليست شهر او كسبالة وكذا البقية لا يصح ان يحنث بدخلتها شهرا ونحوها يقال سكنت شهرا ولا نه اذ قل له اترع الثوب حسن ان يقول حتى األيس ساعة واذ قبل له اترع الثوب الغاية حسن ان يقول حتى اركب فسد ما ركبت وفي الدخول لا يصح ان يقول حتى اأدخل ساعة ونحو ذلك فله عند الاطلاق فان نوى شيئا عمل به (وليس استدامة التلكاح والظهار والصوم والصلاة

الى تعصيه (توله ولو تلحق بعض غير الخ) لو كانت الخيرة خارجا أو أعصاها فم اذ وفوها كذلك ذكره (والغصب المارودي وهو الراجح (توله كالسكنى) لان اسم السكنى يقع على الانتداء والاستدامة (توله وليس استدامة التلكاح الخ) ولو حلف لا يملك هذه العبد وهو ما لكها فاستدام ملكها لم يحنث قال المارودي وكل عقد او فعل يحتاج الى تلا تكون استدامته كالبدانة ولو حلف لا ينزلك زيدا فاستدام أني ابن الصلاح بالخت لأن ويدر كتمبداء اه وكلام المارودي المار قد يقتضى خلافه والمغضد ما لا بان الصلاح فانه يصح تعدد بعده توبه اذ ثبت قال العراقي سالت عن حلف لا ينسرى وهو منسرح لم يحنث باسدامة ذلك لم لا يجاب بان الظاهر ان النسي مثل التزويج فلا يحنث باسدامة فانه لا يقال تنسرت شهرا لا يقال تزويجت شهرا وانما يقال انسرت شهرا

وذكرت من شهره بقوله والحق العبار الاول فلا بد فيها من حذف ثمة وروى في حديثه فكنت سمع الزوجة شهر او نسرت فكنت
 بسطة السرى شهر فان قلت بين الزوج والسرى فرق وهو ان الزوج قول وهو عبارة عن الاعجاب والقول وما بعده من الاستدانة ليس
 زوايا والسرى فعل وهو التحصن ولو طوعوا الزنازل وهو ستر بعد الفعل فيكون دوامه كابتدائه فالتا لا بأس به هذا ان جعل السرى على
 مدلوله القوي فان جعل على العرف فاهل العرف لا يعلقون السرى الاعلى ابتداء بدون دوامه اه وقد اذنت بتجسبه باستدانة السرى
 انما هو ان يحجب امته من ائمنها الرجال وطاعوا ينزل فيها لانه يعنى ان يقال فيها سرى ستمتثا لا بخلاف الزوج ونحوه (قوله
 والصب) قال في المهمات وهو متشكك فانه يصدق ان يال غصبه شهر او ستر ونحو ذلك وقد صرح الاصحاب في باب الغصب في مواضع
 كثيرة بان الغاصب قد دام الغصب غاصب فوجب القطع بالغصب وقد حزمه المارودي في الحاروى فليكن القوي عليه اه ونسبه فنظر
 في الصل الاول ان يصب يقتضى وضعه فلا يستقبله هو في معنى لا انشئ غصبا او اقامه غصب شهر اغصاه او اقام غصده شهر او احررت
 على أحكام الغصب شهر او اقامه غصبه باعتبار الماضي فعبارة لاحقة في ذكر ابن (٢٥١) العماد وغيره قال شيخنا هو كما قال (قوله
 ونحوها كالك) والغتم

والغصب ونحوها كما لا بد وقد مر (كالاشاء) اما فلا يحسن الخاطف لا يفعلها باستدانتها المار في الدخول
 في الامتناع ان لا تسكت شهر الا ان السكاك يقول عقده واما وصف الشخص بانه لم يزلنا كذا لانه قد سكت كذا
 فانما راديه استمر افعاله على عهده تسكاه وكذا البقرة لا يتخلو بعض ذلك عن بعض اشكال لا بد يقال صحت
 شهر او لم يزل به فهو ردة حلق في اصداء ان يحلف ناسيا لها او كان آخرس خلف بالاشارة (وكذا الطيب
 والواو) ليس استدانتها كالاشاء فلا يحسن الخاطف لا يفعلها باستدانتها ولهذا لا يوجب تم احرم
 واستدانتها لا تزيله الغدبية (ولو حلف بالاسرار) وهو في السفر (فرجع قورا) او وقف ببيتة
 والافعة وكان (فأما) جملة (الامتناع) من ذلك السفر (لم يحث) فلم يكن ضد ذلك حيث
 ان في السفر ما سفر ايضا فلو فاسد حال من صهيبر حلف فلو قد علم على قوله فر جمع قورا كان أولى
 (فانقل) لو (حلف لا يدخل) او لا يسكن بيتا او طلق حث) بالدخول والسكنى (بالبيت المنية) ولو
 من خشب والحمام) وليس جاد (ولو) كان الحالف (قورا) او نوع اسم البيت على الشكل لقوله لا معارض
 المعرف وسد استعمال القوي للقيام لاني حب تحصنا او تغلقه في اللفظ لا هو كلف الطعام الذي يعم
 جميع انواعه من اخصاص بعض النواحي نوع أو أكثر بناء على ما لا يجهو والاصولين من ان العادة
 لا تخص ولا يرد لحلف لا باكل البض أو الرؤس حيث لا يحث باكل البض السمك ولا رؤس وورؤس
 الطير لان لفظ البض والرؤس يقر به اتفاق الاكل بالامانة اهل العرف على شيء من الثلاثة وان كثرت
 عندهم وقرئ بن شخص العرف للفظ بالانتقال عن مدلوله القوي الى ما هو اخص منه عين انتفاء استعمال
 اهل العرف له في بعض افراد معناه في بعض الاقطار ومنه اسم الحرف فانه باق على مدلوله القوي وان غلب
 استعماله في بعض معناه في بعض الاقطار كسائر الارزق طهر ستر كاي أتى ويحلف ذلك اذا عمن البيت بالعبارة
 فلو لا لاقه لا تدخل في ردة حثه لم يحث بغير البيت المبني لان الهم لا يعلقه على غير المبني فله الرافق
 من اللغة والادام والفرز الى وغيره وصحفي الشرح الصغير (وان نوى نوعا منها) (اتبع) علاميته (ولا
 يحث بالاجد والبسيع وبيت الحمام والرحى) ونحوها كالكعبة والغار الذي لم يتخذ مسكنا لانه ليس للادواء
 والسكن ولا يقع عليه اسم البيت لا يجوز في تنقيده كما قال الكعبة بيت الله والبيت الحرام (وكذا)

والغصب ونحوها كما لا بد وقد مر (كالاشاء) اما فلا يحسن الخاطف لا يفعلها باستدانتها المار في الدخول
 في الامتناع ان لا تسكت شهر الا ان السكاك يقول عقده واما وصف الشخص بانه لم يزلنا كذا لانه قد سكت كذا
 فانما راديه استمر افعاله على عهده تسكاه وكذا البقرة لا يتخلو بعض ذلك عن بعض اشكال لا بد يقال صحت
 شهر او لم يزل به فهو ردة حلق في اصداء ان يحلف ناسيا لها او كان آخرس خلف بالاشارة (وكذا الطيب
 والواو) ليس استدانتها كالاشاء فلا يحسن الخاطف لا يفعلها باستدانتها ولهذا لا يوجب تم احرم
 واستدانتها لا تزيله الغدبية (ولو حلف بالاسرار) وهو في السفر (فرجع قورا) او وقف ببيتة
 والافعة وكان (فأما) جملة (الامتناع) من ذلك السفر (لم يحث) فلم يكن ضد ذلك حيث
 ان في السفر ما سفر ايضا فلو فاسد حال من صهيبر حلف فلو قد علم على قوله فر جمع قورا كان أولى
 (فانقل) لو (حلف لا يدخل) او لا يسكن بيتا او طلق حث) بالدخول والسكنى (بالبيت المنية) ولو
 من خشب والحمام) وليس جاد (ولو) كان الحالف (قورا) او نوع اسم البيت على الشكل لقوله لا معارض
 المعرف وسد استعمال القوي للقيام لاني حب تحصنا او تغلقه في اللفظ لا هو كلف الطعام الذي يعم
 جميع انواعه من اخصاص بعض النواحي نوع أو أكثر بناء على ما لا يجهو والاصولين من ان العادة
 لا تخص ولا يرد لحلف لا باكل البض أو الرؤس حيث لا يحث باكل البض السمك ولا رؤس وورؤس
 الطير لان لفظ البض والرؤس يقر به اتفاق الاكل بالامانة اهل العرف على شيء من الثلاثة وان كثرت
 عندهم وقرئ بن شخص العرف للفظ بالانتقال عن مدلوله القوي الى ما هو اخص منه عين انتفاء استعمال
 اهل العرف له في بعض افراد معناه في بعض الاقطار ومنه اسم الحرف فانه باق على مدلوله القوي وان غلب
 استعماله في بعض معناه في بعض الاقطار كسائر الارزق طهر ستر كاي أتى ويحلف ذلك اذا عمن البيت بالعبارة
 فلو لا لاقه لا تدخل في ردة حثه لم يحث بغير البيت المبني لان الهم لا يعلقه على غير المبني فله الرافق
 من اللغة والادام والفرز الى وغيره وصحفي الشرح الصغير (وان نوى نوعا منها) (اتبع) علاميته (ولا
 يحث بالاجد والبسيع وبيت الحمام والرحى) ونحوها كالكعبة والغار الذي لم يتخذ مسكنا لانه ليس للادواء
 والسكن ولا يقع عليه اسم البيت لا يجوز في تنقيده كما قال الكعبة بيت الله والبيت الحرام (وكذا)

يحث لقائه على السفر والثاني لا بد من السفر والتم له لا بد في الوقوف من النظر في أنه وقت ما أو الالافعة أو فاسد الشيء لا يقطع
 السفر اه وكلام المارودي لا يخالف ما يحثه السفر لان قوله أخذ في ترك السفر يعني ذلك السفر سألناه قس وقوله وكلام المارودي
 الخ اشار الى معصيه (قوله والحمام) يقتضى كلامهم التصور بما اذا اتخذت مسكنا وشار الى ذلك الصبر في الايضاح قال فما
 اني يخذه السفر والمنازل في الذي فلا تسمى بيتا (قوله بناء على ما لا يجهو والاصولين الخ) وهو الصحيح (قوله وصحفي الشرح
 الصغير) وحزمه في الحاروى الصغير وهو الصحيح (فرجع) (قوله بناء على ما لا يجهو والاصولين الخ) انه لا يدخل بيته الى آخره شهر وهو
 لا يعلم ان الشهر فرغ فلا يحث بالدخول في بيع الاسراذ لا يمكن طهره عند بيعه استهلاله (قوله وان نوى نوعا منها) (اتبع) قال الاذرى
 فاني بالباطل ظاهر واما في ظاهر فانما راديه ان كان الحلف بالله تعالى فكذلك أو بالطلاق أو العتاق فلا ربه ارضه ناصب ما واقع
 (قوله لا يحث بالمسجد) لو دخل بيتا بعض مسجود بهه لم يثبت ما عا لقياس عدم الحث (قوله والغار الذي لم يتخذ مسكنا) اما ما اتخذ من
 المسكنا كانه يحث به على اسفل الشافعي قاله البلقيني والاذرى (قوله ولا يقع عليه اسم البيت لا يجوز أو تنقيده) قضية التعديل السابق

له نووى أحده هذه المذكور وأما نصرت العين الموهبة جزم الحاصري على الانتفاع (توه حنث بالاث بلاذر) قال النووى فى أمانيه على المذهب أنه بحث وان قبل كسحتى لى ونفا يشترى حنث وحكمه من الأصحاب (قوله فان خرج منها) أى من بابها وبها وبها بحث قال الامام ولا يكلف فى خروج جسمه على العادة بعد دواها ولم يتم قولنا نحن فى هذه عين وأراد تحقيق قوله به ثم لم يمكن حنث قولنا لا بعد من الممانع ر غ قال الأذرى لم يقدر على الخروج من الباب لاغلافه أو غيره وكان يفتك الخروج من السباع أو الأسور من الجدار فزيف فعل لم يحنث أن كسكتن من الخروج إلى الجبله أم لا لم أرفقه نصر يحاو ويحنث ولما ظلم ان اغلاق الباب عذر فذهب فيه على الاحتياط ويجوز أن يراد بذلك حنث لا يخرج له سواء ما إذا أمكنه الخروج من غيره ولا ضرر ولا خطر فالتأويل به بحث تركه ولو أطلق العين ولم يقدر مائة ثم قال أردت أن لا أسكنها - ههنا لا قال المارودى والجاني أن كانت مائة تملكه تعالى حل على ما رواه ظاهرها بالمانع لا تمتنع بحق الله تعالى على من يمتنع كان يمتنع على ما رواه أن حل على التأديب ظاهر الحكم ولو دخله وخضعه فبمردن بالمانع فلو حرز المولى باله لا قبل منه ذلك ظاهر فى الحلف بالله تعالى فالوكان إطلاق اللفظ محمول على التأيد وكذا قال الحاملى فى المنع وقوله ويجوز أن يراد بذلك الخ أشار الى (عق) نصيبه وكذا قوله فلا شبهة الخ وكذا قوله حل على ما رواه الخ (قوله ويحمله كمال السند بنحو الخ)

أى والثانى والشج نصر وصاحب المستطوى وصاحب الاستقصا وابن الصلاح والثانى والجمهور وهو الصحيح وقال ابن عجل العيني لو أحدث التمتع بعد خروج لم يقدر ولو خرج من سطحها إلى غيره هانص مكانه من الباب بحث قال المارودى وهو الراجح لأنه بالعود في حكم التمتع ولم يقدر على الخروج من بابها لم يحنث بالعود لقرو ولو كان بابان لم يحنث بالخروج من أحد بعد حاله أخذ في الخروج من بعد ما سلكه ولو قال أردت شهر أم لا فان كانت يمينه بالله قبل ولا فلا بد من (قوله لم

لا يحنث (لو) دخل أو سكن دهايز أو صفة) أو ههنا إذا ذبح لم يدخل البيت وإنما وقف في الداهيز أو أمانة أو أمان (أو) حلف (لا يسكن داراً) أو يقيم فيها (وهيها حنث بالث) فيها (بلاذر) لأن استدامة السكنى سكنى كسرت فحنث (وان أخرج أهله) رمتاه لانه أنما حلف على سكنى نفسه لا أهله وسانعه (فان خرج) منه (وبقروا) أى أهله فيها (لم يحنث) إذا الحلف عليه سكتة لم يحل كمال السند بنحو ابن الصلاح والجريمانى وغيرهم إذا خرج نية التحول يقع الفرق بينهما وبين الساكن الذى من شأنه أن يخرج ويعود إلى موطنه قول الثانى فى الأمر المقتصر ويخرج - بعده نحو قولنا قال الأذرى وكنت أقول لا طلاق من أطلق محمول على هذا ولا تحسب في المسئلة خلافاً ثم رأيت النووى قد قال في معاقبة على مواضع من المذهب ثم إن المتفطر على عدم الحنث ان يخرج نية التحول وقد وافق عليه بعض الأصحاب ولم يشترط بعضهم والذى قاله المصنف أنه لو كان من خرج من سكنه إلى السوق - فلا عذر فاسا كنهه ثم قال أعنى الأذرى وهذا فى المتوطن فيقبل حلفه فلا بد منه لغير اليه حل يسكنه خلفه لا يسكنه يخرج فى الحال لم يفتقر إلى نية التحول (فقال) (لو سكت) ذم (الخوف) على نفسه أو ماله أو ماله أو ماله (أومنع) من الخروج (أو مرض) لا يقدره على الخروج (ولم يحنث من يخرج لم يحنث) للعدوان وعدمه يخرج من بابها ما يخرج فانه يفعل حنث صريحه لاصل (ولو حدث) له (العجز) عن الخروج (بعد الحلف فكأنكره) فلا يحنث (وان اشتغل بأسباب الخروج) كأمراهه وبس ثوبه (وجمع المتاع لم يحنث ولو بان) فيها (لاغلافه) أى المتاع (اللا) لانه لا بعد ما كناه عطف جميع المتاع على ما قبله من عطف المتاع على العالم وعدا المارودى من الاعتذار من وقت العريضة بحث ولو خرج قبل أن يملكه فالتأويل به (ولا ضرر عوده) إلى دار بعد رجوعه منها (لنقل متاع) قال الثانى ولم يقدر على الانابة (وبعدا مرض) وزيارة وغيرها لأنه فارقها وبغير العود لا يصير ساكناً ثم انك ضرفه الأذرى وغيره فلا عذر لتعلق المغوى وأخذ من - له بعد ما المرض لا - تية وقد عرفنا بأنه هنا خرج ثم عاد ولم يخرج (فلا عذر) المرض

يقتضى أن لا أقول (عالمه) أشار إلى نصيبه وكتب عليه وكذا حكم الغريب إذا دخل الدار لم يستطع الخروج فى الحال قبل منه (قوله أو منع من الخروج) من بابها لم يستطع الخروج إذا (قوله فبني أن بامر ما يخرج) أشار إلى نصيبه (قوله وبس ثوبه) أى اغلاق الثوب وأحرازه إذا خرج من استأجرة أمين قال المارودى لو سكت كل ولرب يحنث (قوله ولو بان فيه ما يحفظ لئلا) أى حنث يخرج من استأجره أمين (قوله وعدا المارودى من الاعتذار من وقت العريضة الخ) أشار إلى نصيبه وكتب عليه قال الباقرى وهو جارحى العقد فحين حلف بائناً وحنث فى هذه الآية توه جدها هنا (قوله ولا ضرر عوده لنقل متاع الخ) ولو عاد وبس من غير غرض مما كسرت (قوله قال الثانى ولم يقدر على الانابة) وقال المارودى أن عدل نقل عليه أو ماله لم يحنث سواء يقدر على الانابة فى ذلك أو لم يقدر لأنه لا يكون بالعود لنقله أو لا ماله كما قال صاحب التفسير والذى ذكره الأصحاب إجماع الخلاف من غير تفصيل بقوله وغيره) أى كعادته استأنج إلى أن يبيت فيها - لا يفتق متاعه فقه احتمالاً لأن كسج الاصم عند مدانه لا يحنث اه وهو الراجح (قوله تشلقان فغان البغوى) صابره ولو خرج فى الحال ثم دخل أو كان خار جاحين حلف ثم دخل لا يحنث بالبدول لم يحنث فانه حنث بالانابة ثم نقل بصلح الخ كمال البنداه (قوله وقد عرفنا بأنه هنا الخ) أشار إلى نصيبه وكتب عليه حاله أنه هنا قطع فعله بخروج وجه وطم استدام الفعل واستأنج

الركل لانه لا يدخل في الملاقاة اسم الماء كحافى البليغين القاضي أي الطبيب وقضى هذا التعليق ان الماء الماشع لا يحدث بشر به شبه على انه ابن محلي فان قيل حرق الرق يسمى ماء قلنا العرف الشرعي مقدم أما اذا قلنا انه مطلق من غير استعماله فهو دافعي الوجهان فيمن حافى لا ياكل لحم الميتة ولو حافى لا يشرب ماءه فشر بما قد تيسر ولم يتغير طعمه قلنا انه ليس مطلق بل يحدث وان قلنا على منعه من استعماله بكنهه بعضهم (٢٥٤) من كلام صاحب التلخيص فانه يصدق عليه لغوا ما به ما لا يصدق في غيره سابق

أما لو لم يكن كل هذه الثمرة فاعتدلت بثمره كله الثمرة أي أو بهضمه تحت أي إذا لم أن يكون هي الخافق عليها أو
 كذا كما كان به بالإجماع أي إذا لم يصب إلا الثمرة (قوله لا بالمع) أما لو لم لا بشره بالماء أو مائه تحت بالغبض والماء تحت بالمع
 باعتبار ما لا يلاطف والاستعمال القرصي (قوله فأنشرب من كروا) فمما هو منه تحت (أن الشرب منه غير شرع) لأن الشرب منه غير شرع
 (قوله لا يمين واحد على الجموع) ولأن النقي يقضي على الإتيان وهو لو لم يلبس عليه يلبس أحد هـ ما لأن الفعلين لا يمتزجان
 بشرط وجوب أن يتو باق شرط الحث

[illegible]

أما في الحقيقة لاغير فلا يخفى عليه (فرع) ١٠ ولحقف لا بال كل الحذف والحقف لا بال كل زيد طعنا كما لا يخفى في تعدد الحذف الكاف والنون. فإن قال شيخنا أبو عبد الله معاندها كما (قوله وخاف كما علمه في الثانية) كاسم التثنية عليه ثم قد تقدم الفرق بين البابين هذا (قوله الموزون) سقطه. قالتم بضع الجهم وسكون الواو وكسر الزاي وضع النون وسكون القاف وقوله على الأصح قال الباقين وهذا الخلاف يجري في الحسنة كما في الآخرة وهو ما لا يكف من هذه المادة لكن قد يسمى بعض هذه الأنواع بغيرها فترى من الحذف فيه أنه (قوله الزين) ضحا بالفتح والياء بالسكون والنون الفتح وكتبه لأن كلاهما مما يقلل لا مما يكثر وقس ج ما في معناها كالنونة في القاف وهو حذو ما غ (قوله وبسبب) أي وبسبب سكون (قوله بل المراد طعنا على ما فعل الشامخ) أشار إلى تصحيحه وكتبه قال أبو زرعة لكن أهل الفرق لا يقولون السبب الأعلى نوع من الزان بل قال السبب ج ميس بالهـ سهل وقوله قال أبو زرعة الخ أشار إلى تصحيحه

فوله (أولاً كل اللحم) فوالآ لا كل من هذا البقرة تتناول لحمها قال الأذرى الظاهر أن الكرش والركب والوثاق والقبلي والخنخوخ
يعبر عن من أجزأته إلى لحم اللحم وأوفيه شيئاً (قوله لا على لحم غيره كالمتناول الجارح) هل يحسن اللحم معاصداً بلا حة قال البغوي لم أر من
نرضه ولا ترى فيه الحنث لغيره وقوله والأفوى فيه الحنث أشار إلى تعصبه وقوله ولا السكت المراد السكت جميع حيوان البحر
الأسكول (قوله وشبه ذلك) بل هو حلف لا يجلس في مشوا الخ) وكما لو حلف لا يشرب بيذاً فشرب القفاز أو نحوه معاصداً يبيد في القفاز ولا
يجزى في العرف (قوله وأيس السنام والأالة) السنام والجلود كرفي باب الر بالان الجلود جنس آخر غير الجلود كرم صاحب
الاستقصاء فقال أنه قبل أن ينطق بحنث من جنس اللحم لأنه لا يتفق فيه في غير الال (rov) فهو كسائر أجزأه اللحم فاذا غلظت وحشنت
صار جنساً آخر لأنه لم يحجر

حلف (أولاً كل اللحم حنث بشعم الظاهر والمجنب) وهو الأيض الذي لا يتخالطه إلا جملته لحم معين
ولهذا يحجر عند الهزال (لأنهم البان أو العين) لأنه يتخالف اللحم في الصفة كالاسم (أولاً حلفاً لا كل
الشعم فالعكس) أي يحنث بشعم البان أو العين لا بشعم الظاهر والمجنب وإن كان الحالف عربياً
لأنه لم لا شعم وترجع الحنث بشعم العين والتصرح بعده بشعم المجنب من زيادته (ويجعل اللحم على
كل لحم أسكول) من ثم وغبرها هو أكله كمنه بوجاهة ثم مشوا (لا) على لحم (غيره) كاليتشم
والجارح ولا يحنث الحالف لا بكل لحبا كمنه لصدمة الامتناع عما يعتاد أكله ولأن اسم اللحم ما يقع على
الأكل لشرها (ولا على لحم) (السكت والجلود) لأنه لا يفهم عند الإطلاق لغنا اللحم ودان سمي الحنث على
الجلد لما قالوا لا يكون لحمها طاروا فيه بذلك بل هو حلف لا يجلس في مشوا السراج فجلس في مشوا الشمس
لا يحنث أن يحلفه سراجاً أو حلقاً الشمس سراجاً (وأيس السنام) بفتح السين (والأالة) معاولاً
على الألة (لا يحنث من جملته حلفاً لا كل شحم أو لحا لا يتخالف مع اللحم في الاسم والصفة) وإن حلف عامياً أي
وخرج للمأ كونه لا يؤكل
عاده كمنه الخرو وعده
الأول المراد أو شره بانه على
الاصح لا يحنث باكل
المستوحى هو قال المبري
وعلى كل حال لا يحنث بدهن
السهم قاله البغوي وفي
معناه دهن الجوز والوز
وتحومها ولم يذكره إلا ابن
وفي الأصح أنه صلى الله
عليه وسلم شره ثم تمضض
وقال له دعهما وقوله قاله
البغوي شيف (قوله قال
الأذرى والخصة والذي
على الأقرب) أشار إلى
تعصبه (قوله لم يحنث
بالسكت والجلود) لعرف
أضاقان المتعصم ما يذبح
مما يحبذ به (قوله قال

حلف (أولاً كل اللحم حنث بشعم الظاهر والمجنب) وهو الأيض الذي لا يتخالطه إلا جملته لحم معين
ولهذا يحجر عند الهزال (لأنهم البان أو العين) لأنه يتخالف اللحم في الصفة كالاسم (أولاً حلفاً لا كل
الشعم فالعكس) أي يحنث بشعم البان أو العين لا بشعم الظاهر والمجنب وإن كان الحالف عربياً
لأنه لم لا شعم وترجع الحنث بشعم العين والتصرح بعده بشعم المجنب من زيادته (ويجعل اللحم على
كل لحم أسكول) من ثم وغبرها هو أكله كمنه بوجاهة ثم مشوا (لا) على لحم (غيره) كاليتشم
والجارح ولا يحنث الحالف لا بكل لحبا كمنه لصدمة الامتناع عما يعتاد أكله ولأن اسم اللحم ما يقع على
الأكل لشرها (ولا على لحم) (السكت والجلود) لأنه لا يفهم عند الإطلاق لغنا اللحم ودان سمي الحنث على
الجلد لما قالوا لا يكون لحمها طاروا فيه بذلك بل هو حلف لا يجلس في مشوا السراج فجلس في مشوا الشمس
لا يحنث أن يحلفه سراجاً أو حلقاً الشمس سراجاً (وأيس السنام) بفتح السين (والأالة) معاولاً
على الألة (لا يحنث من جملته حلفاً لا كل شحم أو لحا لا يتخالف مع اللحم في الاسم والصفة) وإن حلف عامياً أي
وخرج للمأ كونه لا يؤكل
عاده كمنه الخرو وعده
الأول المراد أو شره بانه على
الاصح لا يحنث باكل
المستوحى هو قال المبري
وعلى كل حال لا يحنث بدهن
السهم قاله البغوي وفي
معناه دهن الجوز والوز
وتحومها ولم يذكره إلا ابن
وفي الأصح أنه صلى الله
عليه وسلم شره ثم تمضض
وقال له دعهما وقوله قاله
البغوي شيف (قوله قال
الأذرى والخصة والذي
على الأقرب) أشار إلى
تعصبه (قوله لم يحنث
بالسكت والجلود) لعرف
أضاقان المتعصم ما يذبح
مما يحبذ به (قوله قال

٢٢ - (أضيق الطالب) - رابع (الروابي والادى) أشار إلى تعصبه (قوله وسواءه ما حلف بالحم) حلفاً لا كل
الجلود أو الذين يحدث بالولادة في ثلاث حليبات وذلك يرفع على هذا ونقص بحسب قولنا الحيوان وسد عنه فهل يحنث بما يحدث قبل الولادة
فيرويهان في حلة الشئ بناء على أن اللحم الذي يخرج قبل الولادة هل يكون نفاساً ومقتضاه عدم الحنث (قوله ويبنى أن تكون القسمة
مما أشار إلى تعصبه (قوله لم يحنث بالهندي) سئل عن حلف لا كل طيخاً أو خلقاً عماذا يحنث فأجبت بأنه يحنث ما كاله الأضضر لا الأصفر
طاع على عرف أهل البلاد المصرية أن (قوله واستشكل عدم الحنث في الديار المصرية) والشام الخ) قال الأذرى ما ذكره في الطابع
الهندي وهو الأضضر ثم قال في كتاب البغوي وأنه لم يفهم هناك وأما أهل الشام ونحوهم فلا يعرفون ذلك بل الأضضر عندهم أشهر وأكثر

و يبق عندهم غالب الحول فالتظاهر المتعدي من الفرق بين النوعين اه وأخذوا صاحب النقاد ماثلة ويحتمل ولم يذكره كعادته وقال في مفتاح الحاروي الصغير الذي ينسب أن قال الراجح جوع فيه إلى عرف الناحية فإن أهل اليمن لا يسبون الأخضر بطبعنا فيه من عرفهم في الحاروي قوله قال الأزهري ما ذكره الخ إلى أن أثار إلى صنعته قوله جزم التنازع كالملة (والحاروي الصغير قوله) له بأنه في استغناء التنازع (أي الألا ك) ثم ازدود فلما استعملوا ذلك فلا في الإصحاق في الروايات وأما في الطلاق قال ابن الصاد القهوجي من مجموع كلامهم أن جزم التنازع بالإصحاق يحتاج إلى المنع كقولهم يسمى كذا فيصحق فيه أنه أن يقال استعمل ما أو أما ما لا يحتاج إلى المنع كالصبي والهر بعدة أو صحاح البصريا كالمكره فلا تلاحه يسمى أكلا (قوله كاسر ٢٥٨) التبعة عليه) وتقدم الفرق بينهما ثم (قوله لأنه فعل المحلوف عليه) أي وأراد فاقب

ما لو حلف لا بد لعل على زيد
فدخل على زيد وجوز ولو
خطأ الحسن بالحقيق
ومعناه على التاويق
طعمه أولونه واستجداسا
فأكله فوجها (قوله
فظهر لونه وطعمه) الواد
يعني أو قال في الحاروي أن
ظهر العلم واللون أو اللون
دون العلم حنت وان ظهر
العلم واللون لم يحن ولم
يتعرض البقاء إلى محو كذب
أبصاره قال الكوهكيلي
يعتدل الحاروي ولا يأكل
العين أوائل في عصيدة
وسكاج وزهر أو المراد
بالأول العلم أو اللون أو
الرائحة ولو حلف لا يأكل
البش وحلف لا يأكل
هذا مشعر إلى بض فأكل
البش المثار البش في
التناقض لم يحن وان ظهر
أولوه علم من كلام المنصف
أن المنع عند الشيخين في
العين زهره جرمه في الخ
لونه وطعمه (قوله أو لا يعلم
حنث بالبحار) قال ابن

يحنث بالجزء الهندي لقوله من الجوز والمزهر وطعمه والتراجع في من زبانه وجمار جرمه
والحتاج كالملة (وأي من خدوشه خدرا) فلا يحنث الحالف عليه (والطعم والتناول) شامل (لا أك
والشرب) فلا حلف لا يعلم أو لا يتناول شيئا يحنث بكل ما أكاه وشربه ودليل كون الشرب بطعمه قوله
تعالى ومن لم يطعمه فإنه مني ومن لم يزره من طعام علم (فان حلف لا يأكل ما تعاشر به لم يحنث) لان
الشرب باليسر يأكل (وان أكاه يحنث) لأنه هكذا في كل (أو) حلف (لا يشربه فأكسه) أي فان
أكاه لم يحنث وان شربه يحنث (أو) حلف (لا يشرب السويق) لم يحنث باستغناء والتنازع بلغة
أو أصبح سويقا (ولو كان خارا) يحنث بؤذنه بالاعتق لان ذلك ليس شر با وما ذكره في الحاروي كالملة مغفول
عن الآحاد وزعم الأسوي أنه يخالف الكلام ورد عليه الأزهري (أو) حلف (لا يأكله يحنث بشربه) بل
باستغناء التنازع (أو) حلف (لا يأكل السكر حنت بهاء يحنث وغيره) قوله وغيره يتناقض ما في الطلاق
كإمر التنبه عليه (فلا وضعه فيمرد ذاب واستلهم يحنث) لأنه لم يأكله ولا يحنث به بالتخذه لان نوى
وكذا الحنث في التمر والعسل ونحوهما (فان حلف لا يأكل العنب والزمان فاحتملهم أوى الكتل) بضم
الثالثة (لم يحنث كأكاه) أو شربه (عصيرهما) لان ذلك لا يسمى أكلا لهوا متلها كما في ما نص (أو) حلف
(لا يأكل حنثا حنثا كما حنثا) وحده (أو يحنث) ولو ذاب (لا يشربه ذابا) لصديق اسم الأكل في ذلك
دون هذا (وان جعله في عصيدة) أو سويق (وظهر جرمه) فيمرد (حنث) لأنه فعل المحلوف عليه
نعم أن نوى شيئا لم يأكل عليه (وان جعل الخلل المحلوف عليه في كداج فظهر لونه وطعمه حنثا كأكاه
استلهم) أي العين أو الخلل (فلا يحنث) وان حلف لا يأكل أو لا يشرب فحنث في لم يحنث ولا يذوق وحنث
بأحدهما) أي بالأك أو الشرب لتنبه الفرق (وكذا الوذاة ويحجم) لان الذوق ادراك العلم وقد حصل
(أو) حلف (لا يأكل لا يشرب ولا يذوق فاحرق حلقه وبلغ جوفه لم يحنث) لأنه لم يأكل ولم يشرب ولم يذوق
(أو) حلف (لا يعلم) كذا (حنث بالبحار) من نفسه أو من غيره باختياره (لأنه صار طعمه) عبارة
الاصول لان معناه لا جعله على طعام أو قد جعله طعاما (ويدخل في) اسم (الفاكهة) وشروطه الضيق
(وطعاما وباسها) كالتمر والزبيب والتين واليابس ومطلق الخوخ والمشمش والرطب والعنب والتمر
بضم الهمزة والراء وقال في التراجيح به غير الاصل (والعجوة) والترايح (والنبيق والموز ولب الفستق)
بفتح النون وسكن منها (والبندق) بالباء كما عبر به النوى وغيره وبالله فأكاه غير الأزهري وغيره
(والعاج) ونحوها كقناع وكأمر وسفرجل وذلك لوقوع اسم الفاكهة على طعمها والعلاق في قوله تعالى فيها
فاكهة فتخلل وروان فقصه أو غيره بها كما في قوله تعالى ولا تشكروا لله وحسب بل وبسكال وفيه الفارق
العجوة والترايح بالفاء بين العلم منها ليس بها كقوله ليس بها أو في ذلك مقتضى كلامهم عدم

أي عصرون ولو قال الله لا تعلمت علم هذا العلم أو لا عرفت حلاله أو امرأته فأوحي حلقه لا يحنث لأنه ما عرف
حلاله وطعم بطعمه بفعله وإنما يريد به العين الحلف على فعله وهو لم يفعل (قوله) ويدخل في الفاكهة (الفاكهة) فان قيل عطف الفقد والراء
على الفاكهة في قوله تعالى فاما كونهن ولمان يدل على انها ليسا فاكهة لان العلف يقتضي الفاقة وتلقا لناسم اقتضا العلف الفاقة
لقوله تعالى ولا تشكروا لله وحسب بل وبسكال وهذا من اللاشك في قوله تعالى وإذا أخذنا من الذين الذين شقاهم ومنزلهم ونوح الآية وهم
من الأنبياء وإذا أخذنا العلف بالندرج العلفوف فله مصمم على ما لم يتدرج في العلفوف أولى وإن افاننا أن الخلل والراء لم ينسب لهما
لأنه فاكهة كقوله في سائر الآيات فلا يرد بان أو ان كانت في سائر الآيات فانها في سائر الامتنان فتم (قوله) فالعلم منها ليس بها كقوله
أشار إلى نصيبه وكذا قوله ومقتضى كلامهم الخ

قوله اما جلي فظاهر انه من الفا كهة اشار الى تعصمه قوله وفي شمولها الزيتون وجهان في البحر اجمعهما عدم شمولها اذ الجلي ان لم
 يحد مراد يصغر ويجعل من الفا كهة قال زيتون اولى وكتب ايضا جزم البضاوي في تفسيره بانه من الفا كهة قوله لكن فسر الجوهري
 لا منها بالآخر في القرب للمطرزى ان القاءهم وصف والقعدا لخيار وفي موضع من الصالح اقتدبت بشبه القاء المشهور وعرفان
 لما عرفت غير القاء وهو المعنى الاول في النوى من زوائد في باب الراء انما احسننا قوله وهل يتناول الرب المشدوخ اشار الى تعصمه
 قوله لانه لا يتناول اسم الرب قال في حاشية كلامهم يقتضى شمول الرب له وانما لم يحصر في قوله لانه لا يكون له اسماء قوله
 الا وجهه لا يختص به وهو الصحيح قوله وقضية كلام المنصف كالتحاج واصله عدم (٢٥٩) الحاشية اشار الى تعصمه قوله وبه جزم
 الساردى والرواني اى

دخول الجلي والحصر في الفا كهة به صرح المتولى لكن جعله في الجلي في غير الذى حتى اما جلي فظاهر انه
 من الفا كهة وفي شمولها الزيتون وجهان في البحر (لا القاءه) بكسر القاف وضمه او بالثلاثه والاند
 (الانبار) فليس منها بل من الحضر اوان كالبذخا وبالجز وظهر كلامهم ان اثناء غير الجوهري
 انما عرفت بالكلية فسر الجوهري كلامهم بالآخر (ولا يدخل اليايس) من الثمار (في النبار)
 (الصل) لو (حلف لا يا كل البض) حلف (لا يا كل ما في كز يدى كان) مافى كه (بضا جلعلى في
 التفتيح) كه كلفى بحث لانه كل ما في كز يدى كل البض (فسرع الرب والعنب والسهم
 لبيت بزد) ولا (زيب) لا (شريح) وهو المتر وديسه ليس بمر وكذا العكس لاختلافهما احسا
 وهن كان اسمهما واحدا (والرب غير السر والبلج) وهل يتناول الرب المشدوخ وهو ما لم يربط
 بنسب بل عوج حتى تربط قال الركنى فيه نظر وقد ذكر وفي السلم انه لو سلم اليقرب رب فحضر
 البسرا لا يلزم فيه لانه لا يتناول اسم الرب (فائدة) قال الجوهري البسرا له طلع ثم خلال يقع
 الخاء لم يسم برب ثم قر (فان حلف لا يا كل رب فاكل من المنصة) نعم الموضع التون وكسر
 الصاد المشدوخ ما بلغ الربان منها فصفا (غير الرب لم يثبت اد) اكل منها (الرب يثبت وكذا
 لو كان مباحا) فالحق الاصل ولو حلف لا يا للبسرا كل المنصف فبهذا التفتيح والحكم بالكلية
 رغبته لانه لا يثبت باكل الجيع وليس بظاهر فالوجه انه يثبت به لانه كل بسرا وكثيره فيم اقتصر عليه
 المنصف (وكذا لو حلف لا يا لبسرا ولو حلف لا يا كل منصة لم يثبت) ولطفه كذا من زيادته ولا معنى لها
 ها (والعام) اذا حلف لا يا كه (يتناول التون والفا كهة) قول الامام الحلوى (وتقدم في باب الربا
 الجوهري في الاصل هنا وجهان وقضية كلام المنصف كالتحاج واصله عدم الحاشية وبه جزم الساردى
 والرواني واشاره الاذرى وغيره وتقدم الفرق بين المدين في باب الربا (وهل يدخل الزيب والنمر والعم
 قاله من لا يقاتله) اى كالمسألة ولا (وجهان) اوجههما عدم دخولها ان لم بعدا اقتبائها بل
 الحاشية بخلاف ما لو اعتد ذلك او كان الحالف به تائها (ومن ادم الفعل والثمار والبصل والخم والنمر
 والطح والبرج (ولو حلف لا يشرب المساهة) بكل ما عوجى (بماء البحر وشرب) ماء (البلج والجد
 الاكلما) فسر ما عوجى اكلما (واكلما غير شرب ما عوجى غير الجبل والاعتبار في الطبع) فبما
 لطف لا يا كل ما عوجى يد (بالايقاد) منه تحت القدر (حتى يضيئ) ما يطبخون وجند صب القدر
 يسمون ماء غيره (لأنه القدر) على تنويعه (او موضع القدر) منه (في تنويع) اى
 حلقا لا يا كل طيفه فشارك غيره (الطيف) على ارضيتها (لم يثبت باكه) مما اشار الى طيفه لانه
 يضر بالطيف (ولو ضر الطيف) اى الحاشية بالطيف قريبا (واشار) الى صيغه بالايقاد والوضع في

بله فلا ريب في عدم جواز ان ما يثبت به العرف في موضع يثبت في سائر المواضع كافي في سائر الارزوح وقوله ومن الامم وهو ما يثبت به
 ظهر الى انه طعم لم يحد ادم الدنيا والآخر الهم قوله حلف بماء البحر وشرب بماء النبلج الحلف لا يشرب ماء لم يثبت بشرب الماء
 لشرب طعمه والآخر اورد حاشيا طاهر يستغنى الماهة فقيرا كثيرا ولو كل من يشربه الماهة فاشترى ماء لم يصح شربه لانه لا
 يشترى الخلق اسم الماء فقتضيه هذا التعليل ان الماهة لم يعمل لا يثبت بشربه بناء على الاصح انه ليس بمعلق فانه قيل هو في العرف
 يسمى الماء العرف الشرعي مقدم وكذا لا يثبت بشربه فبما قد تنص سواء كان قليلا ام كثيرا وقدم (مرفى الطبع)
 سائر ما لم يثبت باكله ولو قد واحد حتى تنص الماهة ثم استتم الثاني فالطيف له ولوانتهى الاول الى ما ينبغي لطيفا اضيف الية

(قوله والثاني لان انتفاها من) وهذا هو الاصح (قوله الثالث العقود) قال العراقي قلت عن شخص حلف لا يزرع الارض الغلابة فمادامت في الجارة وتلان فاجرة هلان لغيره ثم روع فيها الحالف هل يحنث بذلك أم لا فاجبت بأنه ان أراد اتمامه سقته المنفعة لم يحنث لان انتقال المنفعة عنه وان أراد اتمام عقد اجارته بانتقال المنفعة عنه حث لان اجارته باقية لم تفرغ ولم ينسخ وان أطلق فاذي نظارته لا يحنث لان أهل العرف لا يريدون بكونه في اجارته اذ انه المصدق لنعمة منها وقد انقضت عنه الانتفاع وايضا قد نفهم من غرض الحالف انه لا يريد ان يكون له حكم ملكية في أرض يزرعها وقد زال الحكم بانتقال المنفعة اليه (قوله ويحنث في ملكه) بـ (أو قولية) قال في المهمات وهذا في السلم متافض للصح في العريضة من عدم انتفاءها (٢٦٠) البيع وقوله في الرافعي والروى المتولى فانه ذكره هنا كذلك لكنه تركه في البيع

والسليم على ان الاعتبار ببيع العدة وادومها بها ولم يصح فيها شبه او ايجاب عن ذلك الباقي بان الصبي هناك اشترت في عقد فلا تنتقل الي غيره وان كان مستغنا منه الا ترى ان التولية والاشراك يبيع لكن بطلانها وكذا السلم يبيع المقفلة ويبدل في ائنه يبيع اثبات خبار المجلس فيه من قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ولم يتفرقا للمتولى بذلك فقدمه مخرجه جمع كثير من الصحاح وكما في البيان عن العاري حزم به في النهاية وقال السلم منضم من البيوع ولم يفتل لقب السلم عليه فليتمنع ادواجه فتمتعلق اشراء (قوله وله مثال) اشار الى نصحه (قوله نعم ان اقرضه) خصلة في الظاهر من اشار الى نصحه (قوله كالكف) والكلمين قال البلخي عندي ان الكف انما يحصل به الظن فان اكتفى به فلا يعبر بالملم (قوله وان حلف لا بعد عقد او قبله لم يحنث) مثله ما اذا حلف انه لا يفتد في تركه وتلان فوكل فلا حلف (قوله قال الزركشي) كالا سوي وغيره (قوله سلم اليه سلم) أي بحضورها (قوله وتساها هنا) بحال ذلك بخلافه فقولهم في الر كالة ان احكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فلم يعملوا لحضوره اترافيتون الخبار والزمه وعلان عقد الر باعقار المجلس وتعود فلو كان فعل الوكيل بحضرة الموكل كنهله حقة لكان عقد الر باعقار فلو كان الموكل المجلس ولم يصح التقدير به وكله دونه فلهذا اعطوا وكيل الزمته بحضوره المعنى بخصه وهو كون الفتن بامر حاجته يسي اعطاه وسي الامر مع مليا واما الامر بالبيع ونحوه فلا يسي (قوله لكن قد يفرق بان البيوع) اشار الى نصحه

فلا حظوا

(قوله فلاحه الخ) وهو كون الدفع باضرها يسمى اعطاءه وصي الامر بمعناه (قوله وان وكل من يتزوج له حنث) مثله المراءناذا
 وزوجها لها بائنه وهذا لا يقتضي بالتحكيم بل كل عقد يتقضى الاضافة الى الوكل كذلك قال في البصم والخاتو ولو لحال لا يتزوج له حنث
 بقوله الحالف انعه (قوله به من تزوج من المتهاج كالمه) قال في المعاصي وهو الصحيح والكفاية المتعقبات طرقتا (قوله ومثل ذلك يجري
 في الحالف واجمع من طلقها رجلا) ألا تزوج (قوله بولك) ألا ولا يزوج (قوله وبس مراداً) انشأ في تعصده (قوله سواء كان من
 يلقى به أم لا) قال الفقيه لا يستقيم قوله سواء كان يلقى به أم لا وانما يستقيم هذا (٢٦١) الوكل به بدليل قوله حتى ولو لحال الامر

(قوله لانه متعدي يجب المضي فيه بالصحيح) يقع النظر في الحق الخلق والكتابة الفاسدين وما أشبههما بالحق لانهما كالصحيح في حصول
الطلاق والعقود (قوله وقال الامام الوجه عندنا انه بحث) هو اذ صرح (قوله حثت بكل تخلف في الحد الخ) علم منه انه اعلمنا في الولاية
بقصد المهور لانه يتميز به حثه بقوله (قوله ولو بالصدق) قال البلقيني واليه انتقد ربه كقوله ائتمن عبدك عنى بما فاقته بما
فاه بهتة وقصة القياس الحث بذلك ولم أر من تعرض له (قوله لا باعطاء لك) الظاهر ان الكفارة ونحوها كان كاذبه صرح المارودي
وبه ان يجهى في الصدقة المنقولة وتختلف من الخلاف في انه هل يسألهم بذلك والحيات أم لا (قوله ولا يوفى عليه) فقدم البلقيني
بان لا يكون في الموقوف عن ملكه الموقوف عليه كصوف البعوض ورهاولتها الكائن فيها عند الوقف وكذا ان التفرع غير الموقوف على أحد
القولين المحكيين في الاستدكار (٢٢٢) لداري وكذا الحل الكائن عند الوقف على رأى فان كان ذلك موجودا عند الوقف لانه

ملك الموقوف عليه أم لا
فغير عوض وهذا معنى الية
قال ولم أر من تعرض لذلك
وقوله على أحد القولين
أشار الى تعصبه وكذا قوله
فان كان ذلك لم يورث جود الخ
فدوله ولا بحث بالهبة
لعدم أشار الى تعصبه
وكذا قوله قال المارودي
(فرع) حلف لا يتزوج
فأما رجل ورهلا يشترى
له شيئا لم يثبت ان هذا
وكافة لا ديمية (قوله هذا
الشكل) قال شيخنا هو
قوله الوقف صدقة وكل
صدقة في الوسط هو قوله
صدقة وكل صدقة
والحصول هو الحبر وهو
صدقة موضع الكبرى
الموضع البند وهو كل
صدقة (قوله قال الخوارزمي)
أشار الى تعصبه وقوله وان
حلفانه لا مال له فلا يثبت
له (قوله حثت بكل ماله)

انما بحث بالقليل اذا كان له من كذا كذا الباقى وقال الله الاذرى وقال ان الحث بنحو حصة حطتو زينة بعد جددا
له وكلام الامام والغرواني والجرجاني والمارودي ظاهر في انه اعلمنا بحث ما يتناول قال الامام الحالف على المال ينصرف الى كل ما يتناول
وتبعا لغيره فانما التي تستدعي الملك (قوله واستثنى البلقيني أخذ من التعليق الخ) ما استثناه من عهده فبحثت بكل هذا الحكم كنوط
باسم المال الثالث في التضمن غير شرط وجود مال للمدين وقطرة على أخذه دليل على الدين على المعسر والجاحد مع انه فائدة وهي ان الرب
الدين لا يراعى من يجوز ان يظهر لغير مال بوقت من ذلك الدين وعبارته ان في الدين المؤجل على المعسر والجاحد دينه جهان أو أهما
الحث كافي للمساكين في المال في ذمتها وانما الذي لا يورث بالصدقة (قوله أحد هما بحثت) هو الأصغر ونحوه في الأثر
وتغيرها قال في الجاهد ذكر الشافعي في الترتيب ان الذهب الحث ونحوه في التثنية لوجهين أحدهما أن أطلق فان كان مراده بقوله لا مال له
فان المال يثبت به حتى فناء مال ملكه لم يزل وان كان مراده بعدم توريته ويزنق به لم يثبت لانه معسر في الحكم ولهذا اجتنبه أخذ كل

(قوله الدار) شمل مدورته التي تأخر عتبة اصفاعتين فيه كدخول دار فحنت به كالحنت بالموصى باعتاقه بعد موت الموصى (قوله
لا الكتاب) شمل صحفة (قوله عز بعد الحلف (النوع الرابع الاوصاف) (قوله وآتي) أي وصاليه وسرق وان انقطع خبره (قوله أو
لا بعد له يحنت بكاتب) فان قيل لو ائتمعت فغذفل على انه ملكه قلنا عتقه كالاراء من التجوز ولذلك يتبعه كـ بـ وـ لا يدل على ملكه (قوله
وصاف لا يدخل داره) الوصف لا يدخل بهتم يحنت بدخول داره ولا يدخل دار محنت بدخول بهتم (قوله حنت دار) ملكه لا عما يسكنه
بالدار (الخ) شمل الوصف بالدار بهتم وكذلك فقد قال الرافعي بعد عتقه عن القاضي حله على مسكه لا يكاد يظهر فرق في ذلك بين الفارسية
والعربية (قوله الا ان اراده) هذا في الحلف بالله تعالى فان كان بطلاق أو اعتاق قبل فيها (٢٦٢) عليه لافيه قال الانزعي وأثبتت فيمن

قال لغيره تعال الى فريتي
حلف بالطلاق لا بأنها
ثم أتت فريته بكتبة القاتل
وهي لغيره انه يحنت ولا
شك عندي في ذلك اه
(قوله لانه لم يدخل دار زيد
ولم يكلم عبده) انما هذا
النوع ان يحلف على شيء
غيره من مضاف الى غيره
(قوله كذا كذا البغوي (الخ)
هوامع الوجوه ينحرف
له بادي (قوله وان اراد أي
داري على ملكه حنت

لان الاصل بقاء المالك فيها وانما لان بقاءه ما غيرهم اليوم ولا يحنت بالثالث وهذا وجه (ويحنت بام الولد)
والمراد بالثالث ما لو كان له وله منافع ما وارش الجنا به عامها (لا الكتاب) كتابة صحفة لا على سببه
منافعه ولا وارش جنا به منفوع وكذا جرح من ملكه ولا ينافي هذا ما قدمه في العصب من انه مال لان المتبع
العرف والعصب تعدني به التعليل (ولا منفعه) نوصية أو اجارة ولا يعوقف عليه ولا يستحقاق (فصاف) لان
المفهوم من اطلاق المال الاعيان (فولان قد عني) عن القصاص (بمال حنت) ولو حلف بالماله حنت
بمقصود منه (وآتي ومروان (لزوج) لانها مفهومة مما ذكر هذا (ان لم تكن) له (بن) ولا يدخل
بنث (لا يرب شخص) أو نحو لان المثلث لا يعتد به الشخص كون الشاة (أولا بعد له يحنت بكاتب) تنزيلا
للكاتب منزلة البائع (النوع الرابع الاوصاف) والاضافات لو (حلف لا يدخل داره حنت داره عليكها) وان
ليست له الا مقتضى الاضافاة الى من عتق بدليل الاقرار والشهادة (لما يسكنه باجارة) أو اعارة أو نحوهما
لهدم البيع (الا ان اراده) فحنت على بنثه (أو) حلف (لا يدخل مسكنه حنت عما يسكنه ولو غصب الا بما عتقه
ولا يكتف) لانه ليس بمسكنه حنة (الا ان اراده) فحنت على بنثه (أولا يدخل داره كاتبة حنت بدخولها)
لان مال تاذل التصرف (وان حلف لا يدخل دار زيد أو يكلم عبده فباعهما) يعني قال له ليهما أو ذلك
بعضهما (فدخلها) أي الدار (وكلمه) أي العبد (لم يحنت) لانه لم يدخل دار زيد ولم يكلم عبده حنة
(فان دخل ما) أي دار (اغتراه) زيد (بعد لم يحنت) بدخولها (ان اراد الاولي وان اراد ملكه) بان اراد
أحد أو تكون في ملكه حنت بالثالث. وكذلك ان أطلق كذا كره المادودي والبغوي وابن الصباغ وغيرهم
وان اراد أي داري على ملكه حنت بها (ولو قال) لا أدخل (دار زيد) حنت بدخولها ولو بعد البيع
تقيا لا شارة دون الاسم (كن حلف لا يكلم زوجة فلان هذه وكلمه ما عتقه) حنت بشكها (أولا) كل حكم
هذه البقرة مشتملا (لأنه) حلف قوله لا أدخل كل حكم هذه السهلة فكبر من أكل لحما أولا أو أكل
هذا الشيء فليعلم وكلمه لوال الاسم لا يلزم من اعتبار الاسم المطابق اعتبار غيره ولا يبيح وفيما الخلاف في نظيره
من البيع اذ بالاعيان أو سمع (ولو حلف لا يدخلها من هذا الباب ففعل ونصب على منعه أو آخر) منها (فأعتبه)
الحلث (المنفذ لا الحطب) المركب عليه (فحنت بالادول) لانه المحتاج اليه في المحلول دون الباب المنصوب
عليه (لا بالثاني الا نواه) فحنت به (ولو حلف لا يدخل هذه الدار من بابها) أولا يدخل باب هذه الدار
لغير الباب التي منفذ آخر (ودخل منه حنت) كالحنت بدخوله من المنفذ الاول لان كذا من بابها مالا
يشترط ما يشاهد اللفظ وجوده عند اليدين بدليل انه لو قال لا أدخل دار زيد بدخول داره لم يكلمه بعد اليدين
حنت (وان تسورا الدار) وصار فيها (لم يحنت) لانه لم يدخل من بابها (ولو قال لا يدخل داره ففعل كما راجل
حلف لا يركب دابة زحنت) لانه ما دابة (أو) حلف لا يركب (دابة بعد لم يحنت) لان الاضافة للملك
والملك العبد (الا ان قال) أردت (ما ملكه عبده) بتشديد الهمزة فحنت لوجود التثنية وان لم يحصل بملك

الصفة فكبر من لا يحنت على الاصح منه سمي وأشار ولم يعملوا وال الاضافة كز وال التسمية قال والفرق عسر ورفق غيره بانه لا يلزم من
عدم اعتبار الاضافة له ووضعه عدم اعتبار الاسم والصفات للزومهما وعدم عسر وضهما ز والهما بعد ذلك انما هو بتغير يحصل اما
بلا ج أو بخلة فلذلك اعتبر الاسم مع الاشارة ففعلت اليدين مجعوما ولم يوجد بعد ذلك الا حدهما وهو بعض ما عاق به اليدين لا يكمل ولا
كذلك لدار زيد منه المثل الاشارة فقط وهي موجودة ابتداء ودوام اه (قوله حنت بشكها) الا ان يريد ما دام ملكه فلا يحنت ز وال
الشرط المثل عليه مواني فيه ما سبق من التخصيص بالحلف بالله تعالى ولم يذكر في ال وصفه هذا الاستثناء ولا بد منه (قوله لا ان الا ان نواه)
فلو لم يحصل على بنثه (فرج) قال الركني اذا حلف لا يركب دابة لم يحنت بالجار وان كان العرف محلا دابة يعني تشييد دابة

(قوله وانما جعل) أشار الى تصحيحه (قوله وهذا وجه الاصل متفق) على قوله وشبهه ان يكون على الخلاف فيه اذا حلف لا يكلم هذا العبد
فكلمه بعد الحق والاصح عدم الخش (قوله وهو الوجه) هو الاصح (قوله لتعذر حمل الاضافه للمالك) نعمين ان يكون للغير (قوله
فلولا كان له المالك) فاقامة الترتيب (٢٦٤) الذكرى (قوله وان كان يصدر في مثل ذلك الامتناع من الجبيع) ولولا قال وانته ما ذقت لفلان ماء

(لولا كذا دابة المالك) العبد (بعد الحق فوجهان) أحدهما وجه الرافعي في الشرح الصغير بحث
لوجود المالك وانما جعل لان لم تكن له نيابة انما كذا بغير وهذا وجه الاصل متفق وهو الوجه (أو)
حلف (لا يركب سرج هذه الدابة فركبه ولو على) دابة (أخرى وكذا كان) حلف لا يدخله وهو (ينسب
الى ذيل دابة) وانما ينسب اليه نسبة تعريف حنابلة ذلك لا مالا ينصرونه المالك فتكون له الاضافة اليه
الشرع بفلا المالك كذا والعبد وداء الولاية وسوق أمير الجيوش وشان الخليلي يحصر وسوق يحيى بغداد
وشان أبي يعلى يقرى بن وداء الولاية وكذا وداء العقبى يمشى فاذا حلف لا يدخل شيئا من حيث دخله وان
كان من يشاء اليه يتعذر حمل الاضافة على المالك (أو) حلف (لا يلبس ثوبان) أى أتم (به عاه
فلا يقامه ثوبا بارأه من ثمنه أو جابا) فيه (لمبحث) بانه للمالك الثوب الذى لا يلبس (وان وجهه
أدومى به بحث) بانه (الآن يبدله) قبل بانه (بغيره) ثم ليس الغير فلا يثبت لان الاعمال تبنى
على الاضافة لا على التصديق لا يثبت لها الاضافة وقوله يقامه الى آخره يقتضى وقوعه بعد العين وليس مرادا
اذ وقوعه بعد الاثنت فيسقط الاضافة عن حلفه بالمأخوذ فلو قال كاهله فليس ثوبا يباعه أو وجهه الخ كان
أولى رسا في بسط ذلك لكن ما اقتضاه كلامه بحته لا ذرى والركشى قالوا يبنى التعبد على بل القدرى
وغيره (وان من) أى عدد (عليه) التمس غيره (حلف لا يلبس به ما من عاشر فشر به ماء له لا طيب
أزأ كل له طعاما) أوليس له ثوبا (لمبحث) لان اللفظ لا يثبت له وان كان قد صدق في مثل ذلك الامتناع
من الجبيع (وان قال لا يلبس ثوبا من غزل فلا يلبس ثوبا سدا) بفتح السين (من غزله) ولطنه غيره
(لمبحث) لانه ما لبس من غزله بل منه ومن غيره (وان قال لا يلبس من غزله ما يثبت له ثوبا سدا
يخيا (من غزله) لان الخط لا يوصف بانه لبوس (فان قال) لا لبس (بما غزله لم يثبت بما غزله)
بعد العين بل بما غزله وبها (أو عكسه فنعكس حكمه) أى قال لا لبس (بما غزله لم يثبت بما غزله)
قبل العين بل بما غزله بعدها (أو) قال لا لبس (من غزله ما يثبت له ثوبا) أى بما غزله وما غزله
لصلاحه اللفظ لهما وذلك علم ما صرح به الاصل انه راعى في الحلف مقتضى اللفظ في تناوله الماضى
والمتنزه أو أحدهما فاذا قال لا لبس ما من على فلا يثبت له لبس ما من به فلا يثبت له لبس به أو
غيره الا بما يثبت به بعد ما عكسه عكس حكمه وتقدم فيه بحث الاذرى والركشى (وان حلف لا يلبس ثوبا
حنت فقبض برأه سر او بل وجبت قبضه ونحوها) تخيلا كان أو غيره (من قطن وكان وصوف أو برسم
سواه لبسه بالهيئة المعتادة لم يلبس او ندى أو نثر بالقبض أو تعميم السراويل لخصق اسم اللبس والثوب
لا بالجلود والقنوس) والحق عدم اسم الثوب قال الاذرى وشبهه انه اذا كان من أهل الحاجة يلبسها
وبعد دونها بما يثبت به (والاوضاع الثوب على الراس) لا (افترائه) تحت (وكذا لو نثر به) لان ذلك
لا يسمى اسما وانما هو اقتراش الخ ولانه نوعه استعمال فكان كسائر أنواع الاستعمال قالى الهامان
وحمل ما ذكر في الترتيب ان كان قبض أو نحوه يثبت به في الوجه اما اذا نثر به أو نثر جيفة في أصل
الردى عن الامام في بحرمان الاحرام انه ان أخذ من يده ما اذا قام عدلا لم يثبت له القيد وان كان يجب ثوب
أو قدم لم يثبت عليه الا نثر يأمرا فلا يثبت عليه اطلاقه ههنا على ذلك انتهى ورد جافه نظر (وبحث
في) الحلف على لبس (الخطا) الى (التخمس) الذهب والفضة واليا واليا واليا واليا واليا واليا واليا واليا واليا
وخطا لوطر قاده لجا نساء سراه كان بالحلف رجلا أو امرأة (لا يثبت على) لانه لبس حيا (لمبحث
بالحرز والبيع) بفتح المهملة والموحدة بالجيم وهو الحرز والبيع (ان كان من) قوم بعد ادون

لمحنت وان أكل طعاما
قال الامام ولوى الطعام
لمحنت أيضا لان حمل الماء
على الطعام يلبس بعدد
موجب اللفظ فلا أثر لثمة
(قوله أو حلف لا يلبس من
غزله) هل المراد بغزله
ما غزله وان لم يملكه أو
المرافق لوطر قاده لجا نساء
لم يثبت له ظاهر عبارة الارشاد
وأصله وغيره هذا لا يثبت
في قوله بما غزله وصرح
الرواى في الكافي بالثاني
فقال لو حلف لا يلبس من
غزل فلا يثبت على المالك
ولو قال بما غزله لم يثبت على
الفعل ان وقوله أو المراد
غزله وما يملكه أشار الى
تخصصه كذا قوله لم يثبت على
المالك (قوله قال الاذرى
وشبهه انه اذا كان الخ)
أشار الى تصحيحه (قوله
وحتى يثبت على اطلاقه
الرجح) أشار الى تصحيحه (قوله
ورد بما غزله) قالى
التعقيب وجب نظر لان
وجوب الكفاية لمدار على
السقود لم يعد لسا والرد
هنا على اللبس عرفا واللبس
العرفى ان يحيا القباء يدينه
والثوب سرور ليس بلبس
وكل ليس ستر ولا عكس
وقول الامام ان أخذ من
يده ما اذا قام عدلا به

معناه اذا جعل بعض ثوبه وبعضه تحت لم يدخل يده في كبه لانه في هذا الحالة اذا قام استحسب القباء عليه بما
توكبته من ثوبه ولا يثبت عليه الا حلفه على الأرض ونثره على الأرض فلو قال لا يلبس لانه اذا قام سقط عنه الثوب ولو جعل
القبض على ما يلبس به لم يثبت عليه حلفه ونثره فهو كالردا اذا نثر به والله اعلم

قوله وما به ترجع فيه ان الرفع اشار الى تصحيح قوله قالوا الظاهر انه لا فرق بين ايسر في الالف والياء والوسطى والسفلى قال ابن العماد
على انهما لا ينفصلان في الالف السفلى المصاحفة بالكسفة فان ايسر في الالف والياء لم يثبت وقد ذكر القاضى في فتاويه التي رتبها الى اخرى انه
لا يكون تحت الالف في غير الالف (٢٦٦) السفلى (فصل) قوله لو حلف لا يخرج فلان الاياديه حذف الصنف قول ابيه لو قال

ان خرجت بغير اذنى لغبر
فان قلت قلت لم يخرج
لعادة وعرضت لهامجة
فان قلت لم تعلق وان
خرجت لهامجه واخرى هانفي
الشامل عن الام انه لا يثبت
وذكر البغوي انه الاصح
قال النوري قلت الصواب
الجزء به لا يثبت وقال في
المسححات هانفا ذكره
النوري هانفا انه لا يثبت
قد ذكر في كتاب الملائك
خلافه قوله قالوا له
بيها قال ان كل القول
قوله بيها قوله غير لينة
خفا اوحى را اول الالبسة
(النوع الخامس)
قوله هجر السلم حرم فون
ثلاث قال ابن العماد على
جواز اليمين ان في الثلاث
فخر الاوين اما الالبسة
فحرم على اليمين هجرها
مطافا وكذلك الانبياء على
الله وسلم عليهم والسادات
ومن يجب طاعتهم من ولادة
الامور اقره تعالى اطعوا
الله واطعوا الرسول واولي
امر منكم قوله استخبروا
قه وارسلوا اذا دعيتكم
وقوله فحرم على الواح
اشار الى تصحيح قوله فان
قالوا لا تكل فتعالم
ولو قال والله اكلت

بسم واقفا واكد كذلك (ولو حلف لا يلبس انما يرتفعها) الاولى قول ابيه فحمله (في غير خمره)
من اسبابه (حيث المراتل الرجل) لانه العادة في سعادته اياه في الحضر فحتمت على كل من ادعى
قوله يتبع فيه ان الرفع وغيره اخذ من كلامهم في الوديعت بل نقله ابن الرضعت الجامع الكبير وداعى قول
الاصح من الزنى في الجامع انه لا يثبت لانه لا يلبس عادة في غير الخمر وتابعه البغوي وقاسه على ما لحلف
لا يلبس الخمر فحمله اقره جده والذى حكاه ابو باني عن الاصحاب انه يثبت أي مطافا قال الانزى وهو
الراجح في جوده حقيقة اللبس وصدق الاسم قالوا الظاهر انه لا فرق بين ايسر في الالف والياء والوسطى والسفلى
(فصل) لو حلف لا يخرج فلان الاياديه او بغير اذنه او حتى ياذنه (فخرج فلاذن) منه
(حت أو ياذن فلا) بحث (ولو لم يعلم) بانه لحصول الاذن (واحتات العين في المالحين) أي حاتى
الحث وعدم محتى لو خرج بعد ذلك بغير اذن أو ياذن لم يثبت (ولو كان) الحلف (بطلان) كان قال
لزوجته ان خرجت أو ان خرجت أبدا بغير اذنى فانت طالق (فخرجت وادى الاذن) لها في الخروج
وأنكرت ولا يثبت له (فالقول قولها) بيها (وتصل) اليه (بخرجة) واحدة سواء كانت
بأذن أم لا لانه اذا عاقبت بخرجة واحدة اذ ايسر فيها ما يقتضى النكاح وانصارا كالوقيدها واحدة ولان لهذه
اليهين جهة يردى الخروج بأذن وجهه تحت وهى الخروج بدونه لان الالبسة تشتهى يقتضى النكاح والابتنان
جميعا اذا كان لهما جهتان ووجدت احدهما تصل اليهين بدليل ما لو حلف لا يدخل اليوم الفاء ولا ياكل
هذا الرغيف فانه ان لم يدخل الفاء في اليوم يروان ترك كل الرغيفات أو كاه يروان دخل الفاء وايسر كل
قال ان خرجت لا يستر وفانت طالق فخرجت غير لينة لا تغفل حتى يثبت بالخروج نائبا لالبسة ان
اليهين لم تشمل على جهتين وانما على الملائك يخرج مقيد فاذا وجد وقع الملائك (لا) التعلق بلغة
(كلما) أو كلف وقت فلا يفسد بخرجة واحدة بل ينكر والحث ينكر والخروج لا تقتضيه النكاح وهذا
ان كانت صفت ولها ولا تكرر (وكذا قالان خرجت ادهما خرجت) أو حرمها (غير لينة
خفا اوحى را) فانت طالق (فخرجت لينة) (انحلت) بينهما (وان قال كلما) خرجت
بغير اذنى فانت طالق (فخرقة) في عدم تكرر وقوع الملائك ان يجد الاذن لكل خرجته بغية عن
ذلك (ان يقول اذنت لك في الخروج كلما أردت فان اذن لها) في الخروج (ثم رجع) من الاذن
(فخرجت) بعد (لم يثبت في قوله) في نكاحه (حتى) أو الى ان (أذن) لك لانه جعل اذنه غايه اليهين وقد
حصل الاذن (ويثبت في قوله) فيه (بغير اذنى) أو الاذنى أو بلا اذنى لان خروجها به بدونه
يخرج بغير اذنه ولا مانع قال البغوي في فتاويه ولو قال لا أخرج حتى اذنت فلا بد منه فانه في ما ذكره فخرج
يشتد الاستدلال لاني اعني ان لا يثبت الاذن لم يحصل ثم ان تصد الاعلام لم يثبت (النوع الخامس)
في الكلام هجران السلم حرم فون ثلاث من الالبام (الالبسة أو صلبه أو زجاجة أو غطاء أو نسق) كما
ذلك في باب السدقات مع انسوبة بين الجاه وغيره وقد صرح به الانسوية بخرجه من الاذنى قال ابن المنذر
بذلك أولى اليمين لانه أقرب الى ارتداع عن الجاه (فان قالوا لا اكلت فتعالم أو ذم) وانخرج
أو غيرها (ولو متصلا) باليهين (حت) لانه كلمة (لا) ان كلمة (برسول وكتاب وشارة) وأيسر
أو غيرها ولو لم يحرس لانه لم يكلمه مقة فتواعا أقيمت اشارة الاخرى في ايامه لا مقام الناق الضرورة كذا
ذكره الاسد وتعب على فتاوى القاضى من انه لو حلف الاخر لا يخرج أو أقر أن يفسر اشارة تحت

أعلامه أخرى تحت الالبسة قال الركنى سكون عن ضبط الكلام الذي يثبت به يعني أن يقال هو اللفظ المركب ولو
بالقوة لا فائدة لما طلب منه واعتبر بالمرادى والقائل ما به منه (قوله وتعب على فتاوى القاضى من انه لو حلف الخ) اذا اشارته بالقوة
كانت من الضرورة والام تجمع صلاحه ما ركب ايضا فتاوى الاخرى مع ما تعاقبه من سلة القراءه اخذ من الاكتفاء بها
بما عليه من القراءه لا فرق بين من كان أخرس حاله فمن طرأ أخرسه وفي مسألة الشبهة لانها من المعادلات

(قوله وبما في الظلال من أنه لو علقه الخ) لان اشارته بمشقة كمنعها للغير وتولا ضرورة الى انما منعها من الكلام في الحث
(قوله صوابه) أو هو كذلك في بعض النسخ (قوله وعليه) فان لم يعلم به لم يحث ويستثنى ما لو قال لا أكلمه عدا ولا ناسي الله اذ كالمه
تأسيحت بل لا خلاف ان اذنا حكما من ابدى الحث في الناسي والجاهل فلا تغل على العين على الاصح ولو قال لا أكلمه اليوم ستة أشهر فعليه أن يدع
الكلام في ذلك اليوم كمدام في ستة اشهر ولو قال في يوم السبت لا أكلمه اليوم عشرة أيام فليمن على سببين وكذا لو قال لا أكلمه يوم السبت
يومين وقوله وظهر ان محل ذلك الخ) أشار الى تصحيح (قوله وكان لا يعلم بالسكلام) (٢٦٧) كالمه وكلمه وهو أصح (قوله وستأنسنة

الاية) قدم المصنف كاسله حكم التكليم في هذه
الاموال وغيرها في كتاب
الطلاق (قوله وفيما قاله
نظر) ورد ذلك القيسي
وقال انما استثنى الرازي من
الشامل وانما ذكر في
الشامل بحثه قال انه الذي
يقضيه المذهب (قوله)
لان استثناءه ولو يثبت فلا
يحث بخلاف ما وجد
لا يثبت على فلا بد من
على قوم هو فهم واستثناء
بقضيه فانه يحث لوجود
صورة الدخول والفرق
بينهم ان الاستثناء لا يصح
في الاعمال الا ترى أنه لا
يصح أن يقال دخلت عليكم
الزبداء مع سات عليكم
الزبداء (قوله ولم يقصد
قراءة بان قصد التعميم
فقط أو أطلق (قوله بخلاف
ماذا قصدنا) ولومع
التعميم (قوله وظهر ما
مرى في الصلاة الخ) أشار
الى تصحيح (فرع) سئل
بعض العلماء عن رجل
حلف لفردن بصادقته
تقال لا يثر كذا فبما غيره
أو نذر ذلك فاجاب بان سبيله

وبما في الظلال من انه لو علقه بمشقة طلق وغرس وأشار بالمشقة طلق ويحجب عن الاول بان الغرس
موجود فيه قبل الحلف وفيه سلتنا بعد وعن الثاني بان الكلام مدلوله اللفظ فاعتبر بخلاف المشقة وان
كان تؤدى باللفظ (ورفع بها) أي بالرسالة والسكابة والاشارة (الائتم) أي اتم المهرجان (في حال
النية) لاحدهما (ان) صوابه أو (كانت الموصلة) بينهما قبل المهرجان (ما وضعت) في الخالين
(الائتم) بينهما (لان كان فيها ايداه) وبما حث فلا يرتفع بها الا تم بل هي زيادة وحشة وانما كيد
للمهاجرة وان كانت في حال الحضور ولم تكن الموصلة بينهما قبل المهرجان لم يجرى حلفان بها حذر قوله
نوكاته أو أشار اليه بان المهرجان كان لا يرتفع عن الموصلة ولا حث صريحه الاصل (ويحث) فيقال
حلف لا يكلمه ولا يسل عليه (سلام عليه) لانه كلام وسلام (وكذا) سلام على قوم هو فهم وعليه (وان
كان سلام الصلاة) علام ظاهر اللفظ وظهر ان محل ذلك اذا سمع سلامه وبه صرح البغوي كقوله الاذرى
وتل عن الماوردي انه لو كلمه وهو يحنون أو منعه عليه وكان لا يعلم بالكلام لم يحث والا حث وان لم يفهمه
وايه كلمه وهو تأتم كلامه فقط مشله حث والا فلا والله لو كلمه وهو بعيد منه فان كان يحث يسمع كلامه
حث والا فلا يسمع كلامه أم لا وسأني مسئلة الافة طوع زيادة توافق كلام البغوي وتوقف الاذرى في الحث
بسلام الصلاة وقال الرازي المختار الذي دل عليه قواعد الباب والعرف الظاهر انه لا يحث به لانه لا يقال
كلمه أصلا بخلاف السلام وما وجد خارج الصلاة وفيما قاله نظر (لان استثناءه) من القوم في سلامه عليهم
(ولو يثبت) فلا يحث لان اللفظ العام يقبل التخصيص (ويحث بتعميمه) بان قرأ آية أنهم هم اولم
يقصد قرأ آية كلمه بخلاف ما اذا قصد هلالا لم يكلمه (لا يقضها) أي القراءه عليه (ولا يسبح ولو لم يسمع)
من اياه لم يكلمه وظهر ما مر في الصلاة ان محل ذلك اذا قصد به القراءة أو الذكر ولا يحث به فيسأرى
قراءة الآية المغفلة للفرص وان فرق بينهما بعضهم بان ذلك ممن صالح الصلاة بخلاف قراءة الآية وقوله
ولو لم يذنه (فرع) لو (حلف لا يتكلم حث) بكل كلام حتى (يسهر) ودد مع نفسه لانه كلام
الذكر (من يسبح ويثلم في تكبير ودعاء (وقراءة قرآن) ولو جحد بان الكلام فانه يعرف الى كلام
الأكمين في محاوراتهم وفيه سمر لان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس فاعاها التسبيح
والتكبير وقراءة القرآن وعلم بذلك تخصيص عدم الحث بما لا يعقل الصلاة لا يراه صرح القاضي أبو
الطيب بطرح الحلف لا يسمع كلامه بل يحث بسماع قراءة القرآن قاله الجبلى (و) لا (قراءة شيء من
القرآن) أو التمجيد (لشئ) فان الذي قرأه أو بدل أو لم يؤخذ منه فانه يحث بما يعلم به لان كان قرأ
جميع القرآن أو التمجيد (أو) حلف (ليشتن) الله باحسن التثناء أو عظمه أو آله (فاقبل لا يصح
فما قبلك أنت كما ثبت على نفسك) زاد عليه ما رواه ابن الرومي قاله الحنفى رضي وذلك لان
أحسن التثناء مثلا شاع الله على نفسه ولان الاعتراف بالقصور عن التثناء والمحو على التثناء على نفسه
أبلغ التثناء وأحسنه وزاد المتولى في أول الذكر سبحانه (أو) حلف (لجده) حلفه بجميع الجده
أو بأجدل الضاميد (فقبل الجده حذرا وان تعمم وكفى مرده) يقال ان جبريل علم لا آدم علمها

ان يفرد بالطواف اذا سلا البيت لان غير من العبادات يجوز ان يوافقه غيره في ذلك الوقت قال بعض العلماء وكذلك الانفراد بالامامة
الطبيعي فان الامام لا يكون الا واحدا فاذا قام به أو احد فقد انفردها بعبادته هي أعلم العبادات وسئل بعض العلماء عن رجل قال
لوجه ان أنا شئت كل شيء طاعت أو نذرت لشيء من لها كل شيء فاجاب بان يشترى لها مصفحة كرمه فاعا بحث لقوله تعالى ما فرغنا
منك من شيء (قوله ولم يذره) ذلك تخصيص عدم الحث الخ) أشار الى تصحيحه كذا قوله ويؤخذ من الخ (قوله ولو حلف ليشين على الله باحسن
التناء أو عظمه الخ) لا لوقال لادعوه باسمه الاحكام قال البغوي في ثلثه قد دعا بسمه وتقرع بين اصحابه

(قوله ويمكن جعل كلام النووي على هذا) أشار إلى تضعيفه (قوله فلا وجه منافية النووي) أشار إلى تضعيفه (قوله لو حلف بالترك
الصوم الخ) ما لم يحكم إذا كانت العين على فعل الصلاة لعمدة أئمتنا يكتفى بالضمير وإن قدمت أم لا قال شيخنا قاسم ما أتى في دعاء الوالد على
الهاشمي عن القاضي حديث أنه (٢١٨) لو حلف فقال إن قرأت سورة البقرة في صلاة لصح فأت طالق قرأتها ثم أفسد الصلاة ناسها

لا تطلق أنه لا يبرئ من صلاة الجمعة أتيا أو ناسيا لا مع تمامها (قوله في كل منهما) ولو صلاة جنازة (قوله أو لا أصل صلاة تحت الفراغ) قال القاضي حديث لو قال إن قرأت سورة البقرة في صلاة لصح فأت طالق فقرأها ثم أفسد الصلاة تطاق على المذهب لأن قوله صلاة الصبح كقوله لا أصل صلاة (قوله إلا أن أراد بجزئته) أي مسئلة القضاء (فرع) في ذاري الغفلة أنه لو حلف لأبوم الناس فأقيم بالصلاة منفردا ثم أتى به جماعة لم يثبت إلا أن يشرى في أثناء صلاته إلا ما (قوله) وفيه كلامهم أنه يثبت بصلاة ركعة واحدة (قوله) أشار إلى تضعيفه (قوله) وكلام الرواية يقتضي أنه إن لم يثبت الخ وهذا وجهان صحيح منهما الجلي تابعهما قال مختار جري صاحب الأول على الخ (قوله) قال المارودي وانتقال ولا يثبت بصلاة الجنازة أشار إلى تضعيفه وكسفي بها (قوله) بغير اختياره بأن تلف بغير قصر منه أو تلفه أجنبي لم يمكن دفعه أو تلفه هو رأس أو كركها (النوع السادس) (قوله) أو تلف كذا كذا باختياره كان تلفه هو ذاك

(فصل) لو حلف لترك الصوم والخ والاعتكاف والصلاة تحت الشرع الصحيح في كل منها (وإن فسدت) بدلالة لا يسيء صانعا أو ما جادته مكفرا بمصلحة الشرع وهو المراد في خبر جبريل حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم لم صلى في الظهر حين زالت الشمس (لا يا) الشرع (القائد) لأنه لم يأت بالخوف عليه عدم انعقاده (الأي الخ) فثبت بكسر في فصل حلف لا يبرئ وذكره هذا وذكره غيره في غير الصلاة من يادته وكذا قوله (وصورته) أي انعقاد الخ فاسدا (إن يفسد عمرته) ثم يدخل الخ علما (قوله) ينفذ فاسدا وقصره بان يحرم به جماعه الخ بما في وجه مرجوح إلا ما مع عدم انعقاد بكسر في باب (أو لا أصل صلاة تحت الفراغ) منها لا بالشرع وبها (ولو من) صلاة (فائدة الماهورين ويروى) لأن ما أتى بصلاة الفراغ ناهية لا بدح في ذلك وجوب القضاء (لأن أراد) بجزئته فلا يثبت بصلاة فائدة الماهورين ونحوها كما يجب قضاها بجلالته (لا يجوز تلافيه) وشكر (وطراف) فلا يثبت بها لأن التسمية على صلاة واحدة لا يثبت بصلاة ركعة واحدة وكلام الرواية يقتضي أنه إن لم يثبت بغير ركعة كمن قال المارودي والقضاء ولا يثبت بصلاة الجنازة (ثم اغترضا بغيره عرفا) وإن صلى صلاة (فائدة) وكان شرعه فيها فاسدا (وحلفه ما صلى لم يثبت وإن حلف لا يقرأ تحت) بما قرأ ولو (بعض آية) النوع (السادس) في تأخير الحنفية وقته (لو حلف) أن يكون هذا العام غدا فتلف قبله بغير اختياره لم يثبت له وإن البر بغير اختياره كالمذكور (أو) تلف كذلك (باختياره حدث) لأنه قوت البر باختياره وحل يثبت (من الآن) بدلالة البأس من البر (أو من الفسد) لأنه وقت البر والخ (وجهان) وقيل قولنا ونجس

مختارا أو تلف بغيره أو تلفه أجنبي أو تلفه نفسه وتلف بعضه كلف كله (قوله) لأنه قوت البر باختياره لأن البرية بغير زمان مكان شرطها كقائه بالمكان وقد قوته باختياره ولو أكله لم يباعد الفسد حدث أو ناسيا فلا قال المارودي ولا يبرئه أكله بعد الفسد

وهو فان اتزع به باقول زمان فان شرع في حله اليه منع رأس الشهر وكان بعيد الدار منه حتى مضت الليلة لم يحنث لانه معتبر في الامكان وان كان الحق بما يقول زمان فانه يكتفى من واقع زمن بوجه الا شرع في القضاء مع رأس الشهر وانما يجب الواقف من كل هذا القدر حتى ويعد المبدأ بامكان أخذ عند رأس الشهر في جسم ما يقتضيه تحصيله القضاء حتى وان أخذ في ناله اليه لم يحنث لان نقله شرع في القضاء وليس جمعه شرعاً فيه اه وفيه فوائد فو (قوله فان شئت في الهلال الخ) لو رأى الهلال ثم ابعده الزوال فهو لله المستقل فهو آخر القضاء والقدر ولم يحنث لانه الصلوات في شرع (٢٧٠) المختصر وهو فرع حسن (قوله فالراجح عند الامام الخ) أشار الى تصحيحه (قوله بل يقع على

القليل والكثير) منه ما لو حلف لا يدان بفعل كذا (قوله وضئته انه لو حلف بالطلاق الخ) أشار الى تصحيحه (النوع السابع الحصران) (قوله حلف لا يرى منكرا اذ هو يراه كقصة) (قوله فلا يبرأ بالرفع المعمول) لو كان القاضي غير أهل ولم يتعدوا لايته باطناً او انقضت وانزل باطناً بسبب يقتضيه والحال بعدم ذلك بعد حلفه هل يبرأ من اليمين او يكون كالعدم ويكفر انما ظاهرها لم يؤد به شيئاً فاحتل ويجوز ان يفرق بين كون الخالف قهراً او اختياراً وان ينظر الى ظاهر الحديث بان الحكم به وهو بعيد غ (قوله أو يكون كالعدم الخ) أشار الى تصحيحه (قوله ولا حاجة الى هذا القدر) أشار الى تصحيحه (قوله فان المنهاج كالمسألة قد درام كونه قاض الخ) انما للمجموعة تقتضي الدورام وتعاقب الازمة كمنه الزاني في آخر الطلاق قوله مادام

(وكذا مقدماته كتفريق المكال والميزان) قال في الشرح الصغير وكان يجوز ان يقال بنفي تقدمهما بحيث يتعاقب الفراغ عند الاستقلال بغيره الوفاء (فان قلت في الهلال) فأخر القضاء عن الليلة الاولى (و بان كونهما) من الشهر (فكمكركه) فلا يحنث (واختل) بعبارة التصريح بانحلالهما من زيارته (أو) لا يحنث حلفك (أول يوم كذا فاطلوع غره) يستغل بالقضاء (أو الحرام من الشهر) أو في رمضان (فلا قدمه عليه) كما سرق في قوله الى الغد ثم ان أراد بالي معنى عند فراغ عند الامام والغزالي والقاضي جعل قبول قوله بينه (أولى من أو الى زمان) أو دهر أو حجب أو أحجب أو نحوها (حنب بالموت) أي قبله (منهكتا) من القضاء لا يحنث زمن لان ذلك لا يختص بزمن مقدر بل يقع على القليل والكثير كما سرق الطلاق فيكون كقوله لا يحنث حلفك في قضاء من يرواه وصف هذا الفاظاً بقرب أهم بعد أم لا لم يجمع العمر مهله وبخالف الطلاق حيث يقع بعد فلتاتي قوله أنت طالق بعد حين أو نحوهم وروى في الأصل بينهما بان قوله أنت طالق بعد حين تعلّق فيعاقب الطلاق بول ما يسمى حيناً وقوله لا يحنث حلفك الى حين وعددهم لا يحنث بول ما يقع عليه الاسم وقضيه به لو حلف بالطلاق لا يحنث حتى فلات الى حين لا يحنث بعد لحظته (أو) قال (لا أكمل حجباً أو دهر) أو زماناً أو حجباً أو نحوهم (و بان في زمان) اصد ذلك به (واللذة والبرية) والبعدة (كالعين) وبعبارة الأصل ولو قال لا يحنث حلفك الى مديفريه أو بعد مديفريه لم يحنث بزمن أو نحوهم كالعين (ولو قال) لا يحنث حلفك (الى أيام ثلاثه) منها يجعل ذلك عاملاً انما أتم الجمع وأما الحد الفاعل القابل للكثير كالعين في قوام أيام العدل وأيام الغنى ونحوها فخرج بالقرينة بعد ذلك ان لم يحنث غيره والا لعل في قوله (النوع السابع الحصران) ونحوها (لو حلف لا يرى منكرا) الارفعه الى القاضي وعينه بر الزعم اليه (ولو على انتراسي ولو) كان الرفع (رسول وكذا) بدون حضور من تكب المنكر (فان مات أحدهما بعد التمكن من الرفع اليه) (حنب) لنفوه به البر باختباره او لم يحنث (لان عزل) القاضي فلا يحنث بل يبرأ بالرفع اليه كما قال (ورفع اليه) حالة كونه (معزولا) سواء أودع من الشخص وذكر القضاء تعريضاً له وهو ظاهر أم أخلطاً تغليباً للعين كما قال لا تدخل دار في هذه فقامها يحنث بدخولها لانه عقد اليمين في صورتين على العين وكل من الوصف بالإضافة بطرأ و زول وهذا بدفع استكمال ذلك على الحالف لا يكافئ هذا بعد دفع كاهمه بعد العتق لان العبودية ليس من شأنه ان تقرر وتزول (لان أراد) أن رفعه اليه (وهو غاش) أو تغلبه بها كجهل بالدر في وصفه الاصل (فصبر) أي لا يبرأ بالرفع ليعز ولا لا يحنثون تمكن من الرفع اليه بل يصبر (فقد يتولى) ثانياً اذ يرفع ذلك اليه فان مات أحدهما وقد تمكن من الرفع اليه وهو فاض قبل ان يتولى تين الحنف ومات في الحج كاهله من انه اذا عزل بعد ذلك تمكن من الرفع اليه يحنث حل على عزله انما لم يبرأ بالرفع لانه اذا مات المنهاج كاهله يحنث بدوام كونه غاش باطلاق حاله ما عدا (ولم يعين القاضي) بان سلف لا يرى منكرا الارفعه الى القاضي (و بان قضى) أحبه الرفع الى القاضي (في بلد) الذي حلف فيه دون قضاء بقية البلاد حاله على العهد

قاضي في الولاية التي هو بها كالحالف لا يدخل داراً مادام زيد ثم غابا فنقل زيد ثم عاد اليه ادخل الحالف لم يحنث قال العراقي سئل عن حلف لا زرع الارض فلان سنة مادام في جارية فلان فخره اقلان لغريمه زرع غيبه الحالف لم يحنث بذلك مادام لا حاجت اليه ان أراد مادام سنة المتضمنة لا يحنث لان انتقال المنفعة من اقل الى مادام عقد الجارية باق لم ينقض مديته حنب لان جاريته باقية لم تنزع ولم تنفص وان أطاق قال في نظره لا يحنث لان العمل بالعرف لا يكون له تحكيم عليه في أرض زرعها وقد رآل التحكيم بان انتقال المنفعة لغريمه الاستحقاق وانما يدفعهم من غرض الحالف انه براد لا يكون له تحكيم عليه في أرض زرعها وقد رآل التحكيم بان انتقال المنفعة لغريمه (قوله وحين تعني في البلد الذي حلف فيه) فعلم انه انما يبرأ اذا رفعه اليه وهو لم يحل ولا يشقان كان في غير عالم براد لا يمكنه انما تعني به

(قوله والشر جمع فها من
 ز ياتيه) (قال البلقي نص
 في الام على نحو وهو المعتمد
 قوله فبني أن يتعين
 قاضي الناحية الخ) أشار
 الى تصحيحه وكتب عليه
 وجهه ان المقصود من
 الرفع الى القاضي الزرعنه
 لقود حكمه على مرتكبه
 وحيث لم يكن لجل ولايته
 انتفى ذلك اب (قوله فان
 فارقه الغريم فلا حث الخ)
 هذا عند اطلاق العين فان
 قوى أن لا يدعه فارقوه
 ونحوه فعلى ما نوافر (قوله
 لان العين على فعله) أي
 الغريم (قوله قال المارودي
 وتبع ما بن الرقة) أشار الى
 تصحيحه (تنبه) ولو حلف
 لقضيه حقه قبل أن
 يفارقه أو لا يفارقه حتى
 يقضى حقه فالقول في
 مقارنته مختاراً وأمرها
 وفي الموالاة والمصالحة
 وغيرها على سابق (قوله)
 فان سبق ذلك ضرباً كق
 وهو الصدم باعبر عنه
 وقوع الالم على الالم
 يحصل وكتب أيضاً دعوى
 فيه الصدم بما يؤلم أو يتوقع
 منه ايلام

سواء كان هو الموجد عند الحلف أم لا حتى لو عزل لمن كان قاضياً أو ما نولى غيره بالرفع الى الثاني لا الى
 المرفوع (ولو علمه) أي القاضي المنكر (من غيره) أي الحالف قبل رفعه اليه سواء أعلم من تخبراً أو لم يعلم
 رقيباً يدينه فإنه لا يحصل البر بالرفع اليه وقيل لا حاجة للرفع في الثانية والرجوع فها من ز ياتيه (وان
 كان في يده قاضياً كق في الرفع الى أحدهما) ثم ان اخذت كل منهما ناجية من البلد فبني ان يتعين
 قاضي الناحية التي فيها يقع المنكر وهو الذي يجب عليه ما ياتيه اذا دعاه فانه ابن الرقة وقد يترقب قباض
 رفع المنكر الى القاضي منوط باختياره كالموجود حاله فاعله على أن العتبه وانما هو ناحية الحالف أخذنا
 مما سمر من المعتبر بعده (و) ان قال والله لا رأيت منكرا (الارفعة الى قاض فكل قاض) ببلده وأغريه
 (كأن) في البر بالرفع اليه سواء كان قاضاً عند الحالف أم لا (وان حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه)
 حقه (فغفره) قبل استوفائه منه (كفره للتباعد) عن مجلس البيع عالماً بمختار الحث والافلا
 لوجود الحلف عليه مشرعاً في الشيء الأول دون الثاني (فان فارقه الغريم) وفرمته (فلا حث وان أذن
 له) في الفارقة أو تركه من مائة ومنه يترجم أو فارق الحالف بملكه بعد ذلك لانه حلف على فعل نفسه فلا
 يحث بفعله غير (فان تماشوا وقت أحدهما حدث) الحالف لانه ان وقف الغريم فقد فارق الحالف
 بملكه أو الحالف فقد فارق بالوقوف لانه الحالف غنبت الفارقة اليه بخلاف ما إذا كانا كذا كق في الغريم
 ذرية لان الحادث ثم الشيء (فان قال) والله (لا تفارقني حتى استوفي) منك حتى أوفى فوفى حق
 (فان فارقه الغريم) عالماً بمختاراً ولو بالقرار (حت الحالف وان لم يحث) فراقه لان العين على فعل
 الغريم وهو يختار في الفارقة (فان نسي الغريم) الحالف (أو أكره) على الفارقة (فان قال حث)
 ان كان ممن يبال بتبعه كق في العلاقات عليه الاستوى وقضى عليه بما ياتي (ولو فارق الحالف منه لم يحث)
 وان أمكنه تابعه لانه العين على فعله (فان قال لا تفارقني حتى استوفي منك) حتى (حت بفارقة
 أحدهما) الاخر عالماً بمختاراً (وكذا) ان قال (لا تفارقنا) حتى استوفى منك لصديق الا فراق بذلك
 فان فارقته تأبى وأمرها لم يحث (ثم) بعد ذلك (ينظر في الالهة) للعق (فان أراه) منه الحالف
 (حت) بالاراد وان لم يفارق (لغو يتألم) باختباره (وكذا) يحث (لو أقال) الغريم الحالف
 (ب) أي الحاق (أو أقال هو اجنبياً عليه) به (أو اعراض عنه) وان كانت قيمة العوض أكثر
 من حقه فلا ذلك ليس استغناء حقيقة وهو معروف بالبر باختباره (الا نوى) يمينه أن لا يفارقه وعليه
 حقه فلا يحث بشئ من ذلك (فان أقال) الغريم أو ظهر انه مفلس (فطارقه) عالماً بمختاراً (حت)
 وان كان تركه واجباً شرعاً كالقول فالأصل الغرض فعله حث وان وجبت الصلاة عليه شرعاً لعدم وجود
 الحلف عليه (فان منعها الحاكم) من ملازمة الفارقة (فكره) أي فكلمه فلا حث (وان استوفى)
 حقه (من تركه) أي من تركه في غريمه (أو) من (شترع) به وفارقه (حت ان) كان (قال)
 لا أفارقك حتى استوفي حتى (منك والوال) بان لم يقل منك (فلا) يحث (فان استوفى) حقه ثم فارقه
 (أو جده) لم يحث (ان كان من جنس حقه لان العيب لا يمنع من الاستغناء ثم ان كان الارش كثيراً
 لا يساع في حثه قال المارودي وتبع ما بن الرقة قال المارودي فان قبل نقصان الحق موجب للعنت
 فيمال تركه فلا كان نقصان الارش كذلك فلنا لان نقصان الحق بمحقق ونقصان الارش مظنون (فان بان
 غير جنس حقه) كخشوش أو خضاس (ولم يعلم) بالحال (لجاهل) فلا يحث ولا حث (وان حلف)
 الغريم فلا يراه (لا أفارقك حتى تسلم) له (مكرها) أو تأبى (لم يحث أو لا استوفى) حقه
 حتى (فان حلف مكرها) أو تأبى (فكذلك) أي لم يحث بخلاف ما إذا أخذه عالماً بمختاراً وان كان المعلى
 مكرهاً أو تأبى (وان حلف ليضره لم يكف وضعت ويد) وغيرهما عليه (بلا ما ضرب) فان
 متى ذلك ضرراً كق (ولا يكتفى بحض لا) (تنتشر) ولا تفرص ولا حث لذلك لا يسمى ضرراً بل هو
 ببالاضر به ولكن عضو منتفـه مر وفرمته وخطه (فولعلم أولكم ضرب) كق في (ولا يترك)

قوله ثم ان وصف الضرب بالشدة أو بغيره يثبت قوله ولو شك في صوابه قال الزكشي مراده بالشك استواء الطرفين فإنه قال في
الروضة كذا فافرض الجمهور مسئلة الخلاف فيما اذا شك في كراهي وان الصياغ التي في انه اذا شك في ذلك وجب النسي على ما اذا غلب
على طه صابة الجميع وهو حسن لكن الاول أصح لانه بعد هذه الضرب بشك في الحث والاصل عدمه اه وتساؤل الشك اذا ما اخرج
عدمه صابة الجميع بناء على اصطلاح الفقهاء في حل الشك على خلاف اليقين وقال في المهمات لا يمكن القول به وكلام الأصحاب الجيع على
انتماء المثل هذا فتمسكوا بوجوب عبارة (٢٧٢) أخرى ولو شك في صابة الجميع لكن ترجع عنها فتضي كلام الأصحاب كما في المهمات

عدم الجرح وهو الرابع (قوله)
ولو قال مائة سوط لم يبر
باعتكال الخ) فان قلت
كيف لم يدان بغيره
اذا حلف لغيره بغيره
ماتسوط فان ذلك معصية
قد حلف على سبيل
شرعا قال الشيخ برهان
الدين لم أجدهم يصرح
المقول بذلك وقد قال
الايام ليس بشرط قال
أن يصره مائة لا يلام فيها
فانه لا يضر على العبد في
ذلك قال الأذري وهذا يجب
انما المقصود ان المرحم
وكونه يصره أولا كلام
آخر كقول حلف لغيره
أمران نسل أو سرق أو
شرب خمر وغيره فنعلم
ذلك بخاص من الحث
وليس في كلامهم تعرض
لغيره فصرح الماتع
فلا حاجة إلى هذا الشك
(قوله نيب عليه الأذري)
أي وغيره (قوله لا يلام
يصره بها المرأة أو غيره)
بدل ما لوري الجار السبع
دفعه (قوله والتج ما هناك
وهو التحلل الخ) لكن
التج والمكره لم يتفق

في الضرب (الايام) احد في الاسم بدونه ولهذا يقال ضرب به ولم يولاه (بختلاف العقوبة) من حد أو
تجزؤه فإنه يشترط فيها الايلام لان المقصود به الإحرام وهو لا يحصل بذلك واليمين يتعلق بالاسم ثم ان وصف
الضرب بالشدة فقال ضرب بالشدة فلا بد من الايلام كجرحه به المنهاج كالمسكة لتعاطي الامام قال ويرجع
في الشدة إلى العرف وتختلف باختلاف حال المصروب (وبهم) الخالف (يضره السكران والمجنون)
والمنفي عليه لانهم يحلفون (لا) يضر (المث) لانه ليس بحلف (فرع) هو (حلف بغيره
مائة عدد) أو صا أو شعبة (فندها) وضربه بمائة (أو ضرب) (بشكال) بكسر العين على
المشهور بان ثلثة أي يخرج (عليها) من الاعتصان (عمره) لأنه وفيه جبا لفظ (وكيفه)
في الم (تتأمل الشكل عليه) بحيث يثبته نقل الجميع (ولو شك) في صوابه فقولنا وبين الموالح
ليست في الدار اليوم الا ان يشاهد في ذلك يدخل وما قد يولد من تعميمه حديث بان الضرب واجب
ظاهر في الانكسار والشيء لا اشارة عليها والاصل عدمه فارق ان اضا نظيره في الحدود بان المقصود فيها
الجرح والتشكيل وفي الحصول الاسم وهو حاصل بالشك (لكن الورع ان يكفر) عن يمينه (وان
حال) بين يمينه وما ضرب به (نوب أو غيره) مما لا يمنع تأخر البشارة بالضرب) فإنه يكفي فلا يضر كون
بعض الشكل أو نحو ذلك بين يمينه وبين بعضه الآخر كالشباب وغيره مما لا يمنع التأخر (ولو قال)
لا ضرب به (مائة سوط لم يبر بالشك) المذكور لانه لا يسمى سباطا (د) انما (ببر) بساط مجموعة
بشرط علمه صابته) بدنه على ما مر ولو حلف لغيره بيمينه متخفية فشد مائة سوط وضربه به لم يبر قياس
التي فيها ما وقع في الأصل من انه يبره كلامه فقط صدره وهو وحلف ابعده مائة سوط بيمينه على الأذري
وغيره وما جرح به المنهاج كالمسكة من انه يبره بالشك في الأولى ضعيف وان زعم الاسوي انه الصواب وانما في
الأصل خلاف المعروف (ولو قال) لا ضرب به (مائة مرة أو) مائة (ضربه لم يبر) اما
(المجموعة) لانه لم يضر به بما الأمر أو ضربة قال ابن الرضا وعليه يفتي بعضه في التواخي ذكر الامام
• (فعل) • في حث الناس والجاهل والمكره (لا يمتنع ناس) ليمينه (وجاهل) بان ما في به هو
المخوف عليه (ومكره) عليه (في عين) بالله تعالى وطلاني وعقني لم يرفع عن أمي الخطأ واللبان
وما تذكرهوا عليه (ولا تفلح العين) بالاثبات بالخلاف عليه ناسا أو جاهلا أو مكرها لاننا اذا تخلف
تخلل عنه متناهة لما وجدنا قوله لم يمتنع قال الاسوي وقد تقدم في أوائل تعليق الطلاق انه لو قال ان
طالق قبل ان أضرب بك بشهر فصرح بقبول مضمون طلاق ويحلف العين وهذه مائة متعلقة بحدسها فان
المخوف عليه قد وجد في كل منهما لانه لم يمتنع لسانع وهو انسان مثلهما واستحالة الخلف قبل العين
هناك فالتج ما هناك وهو التحلل لوجود المعلق عليه مائة فالتج ما يجب بان وجود المعلق في ذلك
معتد به شرعا يترتب عليه أحكام من التحلل لغيره وان امتنع الخلفه لا استحالة المذكور وتعلقها
ليس معتد به شرعا (وان حلف لا يفلح الجار بخار أو لا مكرها أو لا ناسيا حيث بذلك كاه) غير بدنه
(فلا قلب) الخالف (من نومه) يجب الدار (حصل فيها أو حل) الباب (د) لو (لا يمتنع يمتنع)

بفعلها معنى الخلف والمع فلا تفلح باليمين ت وقوله لم يتعلق بفعلها معنى الخلف الخ أشار إلى تصحيحهم أحاب الأصل بأنه
ينبغي للغة التواخي قالوا الامان نهاية بني أو لأعلى للغة تم على العرف وهذا كله مخالف لكلام الأصحاب لانه يقدم الشرع على العرف ثم
القوى والجواب ان كلام الأصحاب انما هو في الحقائق والآلة التي استنبط منها الأحكام فقدم فيه الشرع على العرف كسبح الهزل
وطسلة فانه نافذ وان كان أهل العرف لا ينفذونه ويقدم العرف فيما على القوي عند التعارض لان العرف طار على اللغة فكأنه لا
وكتب أيضا وقال ابن عبد السلام قاعدة الامان البناء على العرف اذا لم يضطر فان اضطرر قال جوع إلى اللغة

اذلا اشتباه في الاولى ولا تفصل منه في الثانية (أو) حمل اليها (بامر حنث) كالركوب دابة وخلها
 وصدق حنثان قال دخلها على ظهر ذلك كما صدق ان قال دخلها ركبها
 (فصل) لو (حلف لا يدخل على زيد فدخل على يوم هو فيه حنث وان استثناء) بلغه أو قبله وجود
 سورة المخلوع على الجسد ولان الفعل لا يدخله الاستثناء ما يأتي (بخلاف) تنظيره (السلام)
 والفرق ان المفعول المذكور فعد لا يدخله بعض اذ لا ينظم ان يقال دخلت عليكم الا فلا تدخل السلام
 والكلام (فان لم يعلم انه فيه قولاً) حنث (المجاهل) فلا يحث على الاصم (ولو دخل على ما
 شغل حنث هو) أي بدأ في المكان الذي هو فيه (حنث) بخلاف ما لو دخل جاهله (فان دخل
 عليه زيد لم يحث ولو استدام) الحالف لان المين انما انعقدت على فعله لا على فعل زيد
 (فصل) في اصول تعاقب الحالف (لانه قد عين صي) لا (يجنون) لا (مكره) لعدم صحة عبارة
 شرعا (ومن سكران كطالوته) فتعقد (وتعقد من كافر) كسلم (ومن حلف) على شيء ولم
 يتلقه حتى أدى (وقال أودت شهرا) أو نحوها مما يخص العين (قبيل) منه ظاهر أو بالخطأ
 أمضى حق الله تعالى (لا حتى أدى كماله) وعناق (دايلا) فلا يقبل قوله ظاهر (وبين)
 فيما ينبو بينه تعالى (أو) حلف (لا يكلم أحدا قال أودت زيدا) مثلا (لم يحث بغيره) عما
 يشغل في الأصل قال الشيخ أبو زيدا أدري ما ذابني الشافعي رضي الله عنه على مسائل الإيمان ان اتبع
 القنفذ حلف لا يأكل الرؤم ينبغي ان يحث بكل رأس وان اتبع العرف فاصحاب القري لا يعدون الحليم
 بيوتهم بغير بين القري والبدي ثم أجاب الأصل بأنه يتبع القفة تارة عند ظهورها وشواهد الأصل
 والعرف أخرى عند اطرادها وحذف الصنف هذا العلوية بما أتى (فرع اللفظ الخاص) في العين (لا يعم)
 لا ينزل بغيرها (والعام) تدخص فالأول مثل ان يمين عليه رجل (بما أتت منه) (خلف لا يشربه ما مع
 عيش لم يحث بغيره) من طعام وثياب وما مع غيره عيش وغيرها (وان قوله) كانت المنازعة بينهما
 تخص ما لو لا انعقاد المين على الماء من عيش خاصة وانما أثر النية اذا احتل اللفظ ما في جهة يتجزأها
 (وبعض الثاني) أي العام (اما بالنسبة كالأكل أو أحد أو نوى زيدا أو بالاستعمال كالأكل الرؤم
 أو بالشرع كالأكل على حل) الأخير (على الصلاة الشرعية) والأول على ما لو الثاني على المستعمل
 عرف في الرؤم (فرع) قد صرف اللفظ من الحقيقة (الى المجاز بالنسبة كالأكل أو نوى زيدا أو بالشرع
 كالأكل على حل) قوله (في غير حق أدى) بأن حلف بالله لا حتى أدى كان حلف بطلاق
 أو زمان (و) قد صرف اليه (بالعرف) بان يكون متعارفا للحقيقة بعدد (كأكل من هذه الشجرة
 يحمل) اللفظ (على) أكل (التمثيل) على أكل (الورق) والأغصان (وقد تكون الحقيقة متعارفة)
 والمجاز وبدأ (كأكل من هذه الشجرة) اللفظ (على) أكل (لجها) على (اليمين) لحم
 (ولم قال الله لا دخلت النار وأعداها) أي المين مرة (ناويا) لم يحنثا (أخرى) أو أطلق (فبينان
 ما كان واحدا) لان الكفار شره الحدود والمجدة الجنس فتدخل كآمر وتقدم الفرق بينه وبين نظائره في
 الظان حيث تعدد فرق ينسب بين نظائره في الظاهر حيث تعدد فرق الكفار بيان الظاهر من الكافر
 فبينان أن شرهه بالكفار ترفع اليمين بخلاف العين وان كانت على فعل يحرم لان كآمره لا يحب في
 مقابلته في مخالفة انتهك حرمة الله تعالى وهو لا يحصل الا بالحنث والحنث لا يحصل الا بالفعل وهو متقد
 وأما العين انفس فخلعة بالظاهر لانهم ان الكبائر كسر (وان كرر) قوله (لا دخلت النار فقط)
 أحنث قوله والله (فيهم) واحدة وان نوى الاستئناف (فرع) المين المعقودة على المملوك
 الشافعي يفتي المال دون المملوك والمعقودة على غير المملوك بغير المضاف دون المضاف اليه فلا (حلف
 لا يكلم) فلا حنث بما سلكه من العيب (أو حلف لا يكلم أولاده لم يحث بما سلكه) لمن
 الأولاد لا هم لم يكونوا موجودين وقت المين بخلاف المال في الأولى فانه كان موجودا وقت المين

قوله أولا حكم الناس حنت واحد من الرجال والنساء والأطفال أو المجانين قوله كجولحاف لا يتزوج نساء ولا يثري عبيدا ووافقه قول المحققين لقضا الجمع مع لأم التصريف العنسي وشكر العدد قوله قال الخوازمي وقوله نظير قال الماوردي في الحاروي ولوروا بقى في العراء حاف على معدة كائنات المساكين فان كانت عنقه في الأثبات كقوله لا تكن الناس ولا تصدق على المساكين لا يبرأ بالثلاثة اعتبارا بان الجوع وان كانت على النقي (٢٧٤) حنت بالواحد اعتبارا بالثلاثة والعدد والفرق ان في الجميع يمكن وثبات الجوع مع عدم وفائه

(أ) قالوا له (لا أحكام الناس حنت واحد) كجولحاف لا يأكل الخبز حنت بما كل منه وقال الحسن العديلي النقي اه قوله لان أو اذا دخلت بن نفين تخلفه ما كان بعده عن المارودي انه لو قال لا كنت خبزاً أو أجلسا ورجع إلى المارود منهما فتعلق به الجوعين وظهره انه أراد المارود بن مائه وصارته ظاهره وقسمه فانه عبر بالنعين فقال فتعني عنه فقوله وزعم الباقين ان مار حجة الأصل غير مستقيم (الح) عبارة ان أولاد حنت الشيبين أو الأنبياء فإذا كانت في الإثبات حصل البرواحد وإذا كانت في النقي كان لثني فعل واحد لا يعتد بذلك بتعني الحنت الواحد وقوله كمن كان لا يدخل واحدة منهما غير مستقيم بل طريق البران لا يدخل واحدة منهما غير مستقيم بل طريق البران لا يدخلهما لان الحنف على نقي النشور لو اختلفت جمعة يستلزم ذلك بوجه الرافعي ضعف جدا

● (فصل من تزوج نساءه) مسألة لو (حاف لا يدخل هذه بشرى إلى دار فقامت حنت بالهرصة) أي بدخولها (أ) لا يدخل (هذه بالرافعي) حنت بدخولها (الان بقيت الرسوم أو عديت بالثمن) لبقاء اسمها فاشتمل المسمى من ماله وصارت قضاء وماله أعديت بغير أنها لا حنت بدخولها الزوال اسمها عنها (أ) لا أدخل دارا فدخل من ماله لم يحن (لأنه لا يسمى دارا ولو جعلت الدار مسجدا أو حماما أو غيرها لم يحن) لزوال اسمها عنها (أ) قالوا له (لا تسمى الدار مسجدا أو حماما أو غيرها لم يحن) (فقط) أي (دون) شتم البشعة والورد والياسمين والتربس والمرزوقش والزعفران ونحوها (أ) لا تسمى (شتموا حنت) بشم جميع ذلك لا بشم (المسكن والسكناء والصنل والعود ونحوه) مما لا يسمى مشوماء فأنقوه ونحو من زاده قال الزركشي وحمل حنته بذلك إذا اجتذب الرائحة بغيره حتى شتمها لان شتمها بالشم فعله فلو حمل التسميم الرائحة حتى شتمها بالشم لان شتمها بالشم من فعله فانه المارودي ومنه لا يدخل من فعله فلو حمل التسميم الرائحة حتى شتمها بالشم لان شتمها بالشم من فعله فانه المارودي ومنه لا يدخل

أقول الجمع في الإثبات وأقول العديلي النقي اه قوله لان أو اذا دخلت بن نفين تخلفه ما كان بعده عن المارودي انه لو قال لا كنت خبزاً أو أجلسا ورجع إلى المارود منهما فتعلق به الجوعين وظهره انه أراد المارود بن مائه وصارته ظاهره وقسمه فانه عبر بالنعين فقال فتعني عنه فقوله وزعم الباقين ان مار حجة الأصل غير مستقيم (الح) عبارة ان أولاد حنت الشيبين أو الأنبياء فإذا كانت في الإثبات حصل البرواحد وإذا كانت في النقي كان لثني فعل واحد لا يعتد بذلك بتعني الحنت الواحد وقوله كمن كان لا يدخل واحدة منهما غير مستقيم بل طريق البران لا يدخل واحدة منهما غير مستقيم بل طريق البران لا يدخلهما لان الحنف على نقي النشور لو اختلفت جمعة يستلزم ذلك بوجه الرافعي ضعف جدا

وهي أمثل كقوله الأذري وغيره وما إلى ترجيح اعتبار بقا مالم المارودي عن تعليق المصنف على المذهب حنت قال نقل عن الأصحاب اذا لم يمت وصارت ساحة حنت أما إذا بقي منها ما يسمى بمعدار فانه حنت بدخولها اه ونص عليه في الأم ونقله إذا حلف أن لا يدخل هذه الدار قائم حنت حتى صارت ٣ ثم دخلها لم يحن لان السبب ديار اه وهو محمل كلام الرافعي والمتابع وأصلها (قوله فشم المسمى من ماله) تعليل بقا الأساس الغيب في الأرض (قوله وماله أعديت بغيراً لثمن) أو بكمائ أو له غير هالاهم بغير المارودي (قوله في الضمير) هو الرمان القاسوي (قوله قال الزركشي وحمل حنته بذلك الح) أشار إلى تعجيبه ٣ بياض بالإصل

(قوله وهو ظاهر) أشار إلى تعصبه (قوله قال التولي ولو لحلف الخ) أشار إلى تعصبه (قوله أو جهمها كذلك) أي تعصبهما اختار لهما تعصهما
(قوله كأن استدامة اللبس ليس) الفرق بينهما وأما (قوله قال ومقتضى تعليمهم الخ) (٢٧٥) أشار إلى تعصبه (قوله حتى عن الضيفان
الخ) أشار إلى تعصبه (قوله
أخذوا ما قاله الأصل
في باب الاستلاء) ذكره
كأصله في كتاب الطلاق
(قوله لا يمكن المختار
ما قاله الروائي) أشار إلى
تعصبه (قوله وجزم به
الماردي وغيره) وجزم
به في الآثار (تنبيه) *

أخذ بغير ما فيه ماحله التسميم بالبحث وهو ظاهر قال التولي ولو لحلف لا يتم طبعاً بحث بكل ما حرم على
الفرع قال الأذري قال العلامة بالنسبة إلى العرف نظر (أولاً) أتم الورد والنفوس لم يبحث بينهما (وقد) ثم
(بأنه) أوجهها كذلك (أو) حلف (لا بد) قد جزم في تقدمه (بالطبع) بحث (وان كان
عده) لأن السنين تقتضي الطلاق قال صاحب الوافي ينبغي أن تكون استدامة الخدمة - أقدماً كما كان استدامة
اللبس ليس تفهمنه الزكسي قال ومقتضى تعليمهم أن طبع الخدمة بحث به وان لم توجد الخدمة وهو ظاهر
أما لو حلف لا يخدمه فقدم وهو ما كنت فحنت (أولاً) ينسري بحث بان يجب الجارية (عن أعيان الناس
حتى عن الضيفان على ما اقتضاه كلامه (وبما) ها (ونزل) فيها (وحنشور) بالقرعة جنباً) فبما لو حلف
لا يقر القرآن أو أيعرأته (ولا يخرجه) فترأه جنباً (عن نزه) القراءتان المقصود من النذر التقرب
والصلة لا تقرب بها (ويقتضيه) لأنه لا يخدمه بالقرعة جنباً (وان عصى) لأن اليمين ينقض على فعل الحلال
والحرام بخلاف النذر إذا لم يترك معصية (أو) حلف (الأصل) في فصلي فصلي فعل في ثوب بحث) كما قال
الأصل في هذا المسند فصل على حصة (فان قال أردت ما قاله) أي عدم ما قاله الأصل بقدي وجهتي
ومقتضى (قبل) منه فلا بحث (لأن) قال ذلك (واليمين بطلاق) أوتعتق فلا يملك منه في الحكم ودين
(أولاً) يكفه فأنزل على الجدار (أو) ولده ظهره (فقال) بأحد أفعال كذا الفهمه (الفرض) لم يبحث وكذا ان
أقبل على الجدار) وتكلم (ولم يناد) أولاً ليس هو بل من غزاهما جعل منه رقعة في ثوبه (لم يبحث) لأنه لا يسمى
لبساً بل من غزاهما (وحنشور) مائة) تعصمها وقد نسجت (من أن) حلف بالعبودية دون الفارسية (لأنه
لا يسمى باللباس) لا بالخاف (حلف) نسج منه فلا بحث به لأنه لا يسمى لبساً كقوله النذر بالثوب (ولو
قوله كجهد اليوم) خلف ولو بطلاق لا يكفه فلا بد (انقضت) عنه (الان) يريد اليوم) فنقض عليه
لا حلفاً ما قاله (و) غار من مرقع فصل لا يخدمه من سي بان ذكر اليوم هنا في الوال قد رتب ذلك على ذلك
(فان كلفه) والمخالف بحثون لم يبحث (وقيل) لم يبحث (والترجيع) من زيادته أخذ ما قاله الأصل في باب الأيلاء
(وانتقل) لا بد من ذلك (فان بحث) أي بدت قوله المخالفون الذي (يعمل) فيه ولو لم يستأجر
لغيره (وقيل) أن روائي مع قوله الفرضي على الحنف في المسأحة أن الشافعي نص على أنه لا بحث فيه
قال الزكسي وماتته عن الشافعي نص عليه في الامم المختصر وجرى عليه الجمهور ولكن المختار ما قاله
الروائي انتهى والقاس أن لا يبحث (وقوله) واسطأن الله من أن أراد العذر ولا المقدور فان قال ورحمة
الفرغ فيه أن لم يرد النعمة والعقوبة (بان) لم يردشاً أو أراد فعلهما (فليس) عينا أو أرادهما) أي أراد
إرادتهما كذا كره الأصل (فحين) وذكر حكم عدم إرادة شيء من زيادته (ولو قال) زوجه ولا ضرر بك
حتى تولى أو يغشى عليك أو حتى تموت حتى على الحقيقة) ما ذكر في الأندلس بحث للأصل وعبرته أوتعتق
أنها أوتعتق من بحث على أحد الضرب وبظهر على أصلنا الخلل على الحقيقة أيضاً انتهى لكن ما جزم
به في أواخره بطلاق كتاب عليه الاستوى وجزم به الماردي وغيره فاقاله المصنف حسن قال الرافعي ولو
حلف لغيره ينفى كل حق وباطل فهذا على الشكاية بأحد وجهي أو يمكن أن يعمل على ما وجدته من هاهنا
مخترجاً ما خلل ولا تعتبر الشكاية (أو) حلف (لا يدخل) هذه الخليفة تنقلت إلى موضع آخر (ودخلها
مستحشون حلف على سيف أو سكين) أي على القطع به أو بها (فايدت) منعه أي السيف بعد كسره
(أو قلبه) بها) أي السكين (وعمل في ظهره) أو قطع بها (لم يبحث) وفي معنى كل منهما الآخر
فبما ذكره قبل (وكن) دواج حكم السكين في حكم السيف بتفسيره منعه بكل منهما (ولا أثر) في
الحنث (لتنسب) إلى مكاره وصاب) بغيرهما (أو) حلف (لا يقر) أي يحلف ففهموا فقرأ بحث
أو لا يثبت هذا المسند قد نزل زيادة سادته) فيه بعد اليمين (أو لا يكتب) في هذا القول (وهو مبرى) فكسر

له في التام في كتاب الرضاع وقوله فهل ينزل على معاقب الاسم أشار إلى تعصبه وكذا قوله فهل يسل على بحث
الإشارة لحنث أشار إلى تعصبه

توله قال الاذرى و كثر الناس بعد ذلك مرفقا هو الاضمر (فرع) و لو حلف لا كل ثم بدلت بحث بغير فتحة ترد في حرفي و في الحارفي
 حلف لا اكل ثم اذا كل ما سئل (٢٧٦) به هو لا يستلذه غيره لم بحث لانه غير مستلذه بما كثر و انه لو حلف لا اكل مستلذا

بحث مما يستلذه غيره لان
 المستلذه من حيث الما كحل
 والقد من حيث الاكل
 وفيها اقله فظهر بغيره
 ان يقال بحث بما يستلذه
 مستلذه فان لم يستلذه
 هو والا فغير مستلذه بعض
 الاجل في ما يستلذه املا
 ولعل هذا مراده وكذا
 الفرس ليس بالواضح غ
 قوله والصحة بعد زوال
 الكراهة والصحف والشاء
 والبرج والخرى والمد
 الملوحة قوله وينبغي
 تفيد المسئلة بما اذا ثبت
 النائم اشار الى تصحسه
 قوله وسئل الجدل الذي
 عليه الموقوف فما يظهر
 اشار الى تصحسه قوله
 فخرج شافى بطا حدين
 بحث اشار الى تصحسه
 وكذا قوله ونقل الزاقي انه
 لو حلف الخ (خاصة) ه
 وقوله لا اشرب الخ فشرط
 التيسر قال القاضي لا
 بحث ولو قال لا اشرب
 العبد فباع بعضه او باع
 بعضه وروى بغيره بحث
 ولو حلف لا اشرب او ثوبا
 فاشترى ثوبا بغيره لم بحث
 وانسلف المطلق لم يقع
 لان الشراء ونحوه لا له الا
 ان يشتري ثوبها ولو
 فاشترى ثوبه فاشترى
 ثوبا بغيره لم بحث
 وانسلف ما لم يثبت لم بحث ولو قال والله ما فعلت كذا وعنده انه فعله ثم ذكر ان الامر بخلافه فلا كفارة
 ولو حلف لا يستلذه ثوبا فوعد ثوبا لم يثبت ولو قال لا اخذته درهمه فوعد بغيره ما يقضه بحث لانه اخذته درهمه لانه انما يقضه بعد
 قضائه القرض هو فاني درهمه الغير هو اما التبرع فبالغالب بعد ان صار له

محرى) وكتبه (لم بحث) وان كانت التوبة واحدة لان العين في الاولى تنزل الى اداة حلف
 الحلف والعقرب في الثانية تسلم للمحرى دون القضية وانما تسلم بدل الحرى في اشارة انهم ما يمتنع في افعال
 الاخرى ويدل على عدم الحنف في الاولى ان الاضطرار الثانية لمحمد صلى الله عليه وسلم المستفادة من قوله
 صلاتي معي هذا خاصة بما كان في زمنه دون ما ذكره بعد من غيره النوى في مناسكه وغيره ولو
 حلف لا يدخل مسجد بني فلان فدخل زجرا باءة حادثة لم بحث قاله الرازي (اولا يستلذه هذا الجدار) او
 لا يجلس عليه (فقدوم بني باله لا يغيرها ولا يبعثها) واستدراجه او جلس عليه (بحث اولاً لا كل
 من كسبه فبا) أي فبحث بما (كل من سباح وبعقد لارث وبحث بكسب) كسبه المألوف عليه
 ثم (ما عنده وورثه الحلف) وكله قال في الاصل ولو انتقل الى غيره بشره او وصيته لم بحث لان ما قبله
 غير ما ركبته فلا يربط مكتبته الاول بخلاف المورد فيبقى مكتبته الاول ويكون كالجوار لا كل
 محرز عا كل ثم زرعوا بغيره فانه لم بحث قال ولان لا تفرق بينه وبين بشرط لكسبه ان يكون باءا
 في ذلك (والجوى ما تخضع لغيره وسكر) من كل حلوى ليس في جنسه حامض كدس وفتقد وفائد
 لا عين واحضروا (لاهما) أي العسل والسكر ونحوهما فليست بمألوف بدليل خبر المصنفين انه
 صلى الله عليه وسلم كان يحب الحلوى والعسل لا يشترط في الحلوى ان تكون معمولة فلا يثبت بغير المعمول
 بخلاف الحلوى في الاصل وفي الجوزينج وجهان قال الاذرى ولعل الاشبه الحنف لان الناس
 يعدونه من الحلوى قال وسئل ما يقاله المكفون والخشكان والقطائف (والشواء يقع على اللحم) المشوى
 (لا على النعم) والملك المشويين (والعلج) يقع على مرقه وهو كذا على (ارز وحمض ملح)
 كل منهما بولك اوزيت وبعين المرق) يصدق (على ملح اللحم) فلو حلف لا كل المرق فهو ما يقع
 بالحمض أي لحم كان (فان طبعه) أي بالمرق والمراد بالما (النعم والماون) والكرش (فوجهان)
 قال الاذرى و كثر الناس بعد ذلك مرفقا ولا يصحرون المرق على ما يقع بالحمض قال في الاصل واذا حلف
 لا يا كل المايوح بحث بما يقع بالنار أو غلى ولا يثبت بالشرى والطبخ مع تنوية ويحتمل لغيره
 (والغداء) أي وقت (من) طلوع (الفجر) الى الزوال ثم الغداء (أي وقت من الزوال الى نصف
 الليل ونفرهما) ان يا كل (نصف الشيع ثم هو) أي ما بعد نصف الليل (سجور) أي وقت (الى)
 طلوع (الفجر والغدو من) طلوع (الفجر) الى الاستواء (والصخرة بعد) طلوع الشمس من حين
 (زوال الكراهة) لغدا (الى الاستواء والصباح ما بعد الطلوع) لشمس (الى ارتفاع الضحى)
 قال في الاصل وقد يتوقف كون الغداء من الزوال وقد عدا الغداء والغشاء في امتداد الغدو والى
 نصف النهار وفي ان الضحى من الساعة التي تحل فيها الصلاة قلت وقد توقف اضافي كون الصباح مقدا
 بما بعد طلوع الشمس (وقوله ان في الباب) ذلك قد حلف ان لا يكلمه (من هذا كلام) من (ه)
 فبحث (ان عليه) والا فلا (وكذا يقاط نا) حلف لا يكلمه وأقلقه بالكلام فانه كلام لم يثبت
 ان عليه والتقييد بالعلم به كما يؤخذ من كلامه وقد يؤخذ من كلام الاصل وينبغي تفيد المسئلة بما اذا ثبت
 النائم وعبارة الاصل فيها تعلق الحلف ولو حلف لا يكلمه فنه من النوم بحث وان لم يثبت وهذا غير مقبول
 فانه اشار قوله وهذا غير مقبول الى ما ذكره (وقوله لا اكلمه اليوم ولا غدا) واليوم وغدا لم بحث بالليل
 لانه لم يدل في العين (الابنية) فبحث به ايضا (أو) قال (لا اكلمه اليوم ولا يومين) فانه لم يثبت في يومين
 (نما) ولو كلفه في اليوم الثالث لم بحث (أو) لا اكلمه (يومين وثلاثة) أي فانه لم يثبت عليها
 لانه عطف مبتدأ (ويشترط في) العين الحلف على (هدم) أو نقض هذه (الدار وكذا) هذا

(الحائطا)
 ولو حلف لا يكلمه لم يثبت ولو قال والله ما فعلت كذا وعنده انه فعله ثم ذكر ان الامر بخلافه فلا كفارة
 ولو حلف لا يستلذه ثوبا فوعد ثوبا لم يثبت ولو قال لا اخذته درهمه فوعد بغيره ما يقضه بحث لانه اخذته درهمه لانه انما يقضه بعد
 قضائه القرض هو فاني درهمه الغير هو اما التبرع فبالغالب بعد ان صار له

١٧٧
 (كتاب القضاء) قال الشيخ عز الدين والحكم الذي يستلزمه القاضي بالولاية اطلاق حكم الشرع في الواقعة من يجب عليه امضاؤه وفيه
 اعتراض المتيقن فانه لا يجب عليه امضاؤه بالحكم وقال امام الحرمين هو اطلاق حكم الشرع في الواقعة من مطالع وحزير بالمطاع عن المتيقن قال
 الشيخ وهو باطل لان المتيقن ايضا يجب طاعته وهو مطالع شرعا فالتاويل ان يقال له الالتزام من له في الواقع الخاصة بحكم الشرع لمعين او غيره
 وذلك ايضا اطلاق كل فسخ حكمه من استلزمه بعد التحقيق حكمه بحكمه وله وجه كقولهم عليه ما كرمه من قوله فلو لم يكن له الا ان يمتنع
 ترى وهو لا يجاب او الاخر هو اطلاق الاضحية والصدقة والسادك وكذلك السبي والشرطية والمحافظة ولا يحكم كرهه ولا يثبت فانه لا التزام فيها
 مباشر ولا استلزاما بخلاف التامور (قوله) والاصل فيه قبل الاجماع (الخ) ولان طابع الشرع يجبوه على التامور وضع الحقوق وقتل من ينصف
 من نفسه ولا يقدرا الامام على فصل كل الحوادث بنفسه فوجب الحاجة الى ولاية القضاء (٢٧٧) (تنبيه) مسئلة المتيقن هل التصدي
 للقضاء افضل ام التصدي

للقضاء افضل ام التصدي
 لقضاء فليجاب بان التصدي
 لقضاء افضل فان متعلقها
 اهم (قوله) وقوله راية فله
 عشرة اجور) هذا خاص
 بن كان من اهل الاجتهاد
 والتقليد الصحيح مطالع او
 مقيد (قوله) أي تولية) أما
 ايقاع التولية للقاضي
 ففرض عين على الامام
 وعلى القاضي الاتساع في
 المعجور عنه فان لم يبلغ
 الامام لم يعبر بعده عنه تعين
 فرض التولية على القاضي
 وان بلغه فالقضاء عليها
 فاجبا وعلى سبيل الفرض
 ذكره الماوردي وما ايقاع
 القضاء بين المتنازعين
 ففرض عين على الامام
 بنفسه او نائبه واذ ارتفع
 الى النائب فاقضاء القضاء
 بينهما فرض عين على ولا
 يحل له الدفع اذا كان فيه
 تعطل وتناول نزاع ذكره
 الباقي (قوله فرض كتابة)
 لان القضاء اما امر معروف

(كتاب القضاء) بخلاف ما لو حلف على كسر ولا يشترط في البراءة الاسم (فرع) *
 لو حلف لا يزور رجلا ولا يمتنع بشيخ جنازته أو لا يدخل بيته معوفا فدخل شاة) عاجلا صوف
 ومنه الجمله التي عليه الصوف فيجب انفاخر (أو) لا يدخله (بضا) أدخل دجاجة فتباحت ولو (في الحال
 بعثت) أو حلف (لا يفتله) سق حثت) باستظلاله (بالزجر) حلف (لا يقطر فميا كل رجس) (أو) حلف
 ونحوهما لم يطهر بحث (لا يرد ويحضر) دخول (ليل) ونحوهما ما دام طارعة كسوت فلا بحث
 وقال البغوي في قتاديه ولو حلف لا يدخل الجنين فدفع شاة في بطنها حينئذ لا ذكاته ذكاته ولو حلف
 لا يدخل شاة من بحث بذلك لان الاعيان ترفع في العادة وفي العادة لا يقال ان ذلك ذبح اثنان فيحتل أن
 لا يحتل في الأولى أيضا قال الأذري وهذا الاحتمال أقرب وعلى الأول شبه الفرق بين عامه بعماله وجهه
 ونحوها لا يفتل الرافعي انه لو حلف لا يصطاد ما دام الامر في البلد فرج الاميرة بعماله فلو رجع
 واستطاع البحث لا يطاع دوام الصفة انتهى وتقدم في آخره ملحق العلق ما لو اوقف
 (كتاب القضاء) *

بالأمر الحاكم وجعه أفضة كقائه وأفضة وهو في الأصل يقال للأمر الشيء وأكله مومضات والغراغ
 منه هي بذلك انما هي يستمر الامر ويحكمه وعضه ويغرضه والاصل فيه قبل الاجماع بآيات كقوله
 فقال وان احكم بينهم بما أنزل الله وقوله تعالى فانزلنا اليك الكتاب بالحق
 لتحكم بين الناس وانما حكمهم بالحق اذا اجتهد الحاكم فاخذها له أحر وان أصاب فله أحران وقوله راية
 صرح الحاكم استنادها له عشرة اجور وروى البيهقي خبرا اذا جلس الحاكم للحكم يث الله لم يكن يسدده
 ورواه قاله عدل اما زمانا بل جاور كلا وما جاء في الغدير من اثناء كقوله من جعل فاضيا دمج غير
 سكن يحول على علمه انطرافه أو على من يكرهه القضاء أو يحرم على ما سألني (وفيه ثلاثة أبواب الأولى في
 التولية والثانية في طرقات الأولى في التولية في (الفتوى والقضاء) أي تولى (فرض كتابة) في سق
 الصالحية (كالأمانة) بالاجماع ولما يتعلق بذلك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (ومن تعين
 عليه) بان يجرى في نفسه صالح للقضاء غيره (لزمه طاعته وقوله) اذا ولي للعاجلة فيها (ولا يعذر)
 التعليل (خوفه من) سق أي جود بل يلزمه ان بالمعروف وقيل ويحرم زمن المل كسائر فرض الاعيان
 (لا يقص بالانتفاع) من ذلك (الأنفة) في امتناعه وان أخطأ (ويجوز) على القول لا اضطر الناس اليه
 كالمطل المضطر وسائر فرض الكتابات عند التعين وأما خبرنا بالانكراه على القضاء أحداه فمخولة على حال
 عدم التعيين انه غريب (فان كان هناك أفضل منه غير متعين) من القول (كره) للمعذور (العالم)

أول من منكر أوجه ما عرض في كتابه (قوله) ومن تعين عليه لزمه عليه ولو توعد في بطلان التولية ومثل كلامه ما كان الامام جارا ولو
 غلب عليه طمأنينة لا يجب له طاعته من نفاذ الزمان وأفضة فانها راية لا يجب عليه طاعته وقوله فانها راية لا يجب (قوله) العاجلة
 اليه أي العاجلة في قوله ولا يقص بالانتفاع (الأنفة) فان قيل قد يتعين بالتأويل فيفسد فلا يبعد توعد من مضي مدة الاستبراء فالجواب
 وعنده من حصل توبته العلم بزال الفسق صح في الحال كالتفاني للعاضل انه يزوج في الحال من غير مده لانه بالترجيح يرتفع فسخه
 ويصير فسخه نكاحا لا يستلزمه طاعته (قوله) فان كان هناك أفضل منه (الخ) قال الفتى ما غير مستقيم اذ كيف يكون متعبا وهناك أفضل منه فزود بعد قوله
 (عليه السلام) قال الباقي على ولا يفتل مع الفاضل في المتعدين أو المقلدين العارفين به دارك مقداره كما كان الفاضل يجتهد أو أو
 يظلمه فاعلموا بان الامام هو المضطر ليس كذلك لم يميز تولى ولا توبته وبذلك لا يوجب له الاصحاب بان تلك الزيادة تليح من الحد العلوي

قوله واستثنى الماوردي الخ وقوله والبقية الخ ويعلق بالفضل فيها المثل غير المحتاج والحامل (قوله ما إذا كان الفضل أطوع الخ) أو
كان الفضل غايه أو مضافا إليه أو لم يفتقر إلى ما ذكره من بيت المال قال الباقيني ورتبنا ما إذا كان المال تركب أمورا مضافا إليه كقوله فأنشد
له المبالغة بقوى الإيجار لا سيما إذا كانت تلك الأمور ينقض القضاء فيها وكان يقوم بكفاية الناس في خدمتهم وأحوالهم إلا
يحدون وميراثهم وتكليفهم بمجاناة بعض (٢٧٨) القضايا الكثيرة فينبغي للعالم أن يقوم بالمصالح بحيث يزول ما ذكر (قوله أمانه

غير المصنفين عن عبد الرحمن بن حمزة حيث قاله النبي صلى الله عليه وسلم لا تسأل الامارة (وجاز) له
(القبول) إذا أولى مع كراهته فلو قال والقبول كان أولى ويكره الامام أن يستدعيه بالتولية ما إذا كان الفضل
يتمتع من القبول فكذلك عدم واستثنى الماوردي من كراهته ما ذكرنا ما كان الفضل أطوع وأقرب إلى
القبول والباقي ما إذا كان أقوى في القيام بالحق (وان كان هناك مكانه وكان هذا مشهورا) ينفع
بعده (كفيا) بغير بيت المال (كرهه عليه وقوله) وعلى هذا حل امتناع السلف (والا) بأن
يكن مشهورا أو كفايا (استحب) له ذلك (لينفع) به (أو كفايا) من بيت المال (وان كان هناك
دونه استحب القبول وكذا العلق) وانما يستحب (إذا وقرى بنفسه) أمانه الخوف عاها فحترز
لان أهم العزائم حفظ السلامة وما عاقره لم أنه لو حذف لفظة كذا كان أولى (وحرم) على العالم
(القضاء طلب) له (وبذل مال العزل) فاض (ماله) (ولو) كان (دونه) به (بالت) بذلك (عدالة)
فلا تتم قوليته والمزول به على قضاء حيث لا ضرورة كما سيأتي لأن العزل بالشرع حرام وقوله لا يرثي
للراشي حرام (ولو وجب أو استحب طابعه بطل المال) لكن (أخذ) ظاهرا (كأذا تمسك الأمر
بما عرف الأبي بطل المال فان لم يجب ولم يستحب لم يجوز له بذلك المال بل يولي ويحرم بذلك العزل وقوله
الروضة أنه يجوز له بولي وهو سبق قل (وكذا استحب بطل العزل) فاض (غير صالح) للقضاء
فمن يتخلص الناس منه لكن أخذ ظاهرا (ولا يجب) على من تعين عليه القضاء (طلب) لا (قبول) له
(في غير باده) لما فيه من الهيرة وترك الوطن وفارق آثاره ورض الكفاليات بأنه يمكن القيام بما هو العود
إلى الوطن والقضاء لأغايه لمع قيام حاجته ببلد التعيين البه وظاهر كلامه أنه لو كان بالصلح والحق وولي
أحدهما لم يجب على الآخر ذلك في بادئ الأمر بل يجب له الصالح والأوجه الجواب عليه أنه لا تتعلل بالبدل الأخرى
أن لم يملكه الحكم الأول مع انتفاء حاجته ببلده به هذا واقتصر على البذل من تصرفه والذي في الأصل
اعتبار البلد والناحية في الحقيقة والعنف في ذلك الناحية فقط كما اقتصر علمه التناهي (وان صلح) له يقع
الامومتها (جاءت وقام) به (أحدهم سقط به الفرض) عن الجميع (وان امتنعوا) منه (أثروا)
كما تفرض الكفاليات (وأجر الامام واحدا) منهم عليه لا تتعلل بالمصالح هذا كذا لم يكن
هناك فاض (وان كان هناك فاض) فان كان (غير مستحق) للقضاء فكذلك عدم وان كان مستحقا
له (فطلبه له حرام) وان كان مفضولا (فان فعل) أي عزل (دولي) غير (نفذ لضرورة)
أي عند الحاجة أمانه عند هذه الأصول الشرعية فلا ينفذ مخرج به الأصل في حاله لا يملكه ولا الظاهر أنه
بدونه كذلك (ويشترط) أن يكون يتولى القضاء (أن يكون مسلحا جازا) أو ذا رأي مجتهدا (أي غير مقلد)
فلا ولد كافر ولو على كفاية كسباني لعدم عدالته وقوله تعالى ولا يجعل الله لك الكافرين على المؤمنين
سبيلا ولا من يفر من نفسه ولا أنتى ولو لم تقبل شهادته فاعلم بذلك بل يجب على المجتهد في حال ورفع صوتها بينهم
وغير الضاري لن يطلع قوم ولو أمرهم امرأة ولا تختص كالناتى ولا مقلد كالناتى ولا فتاة وسألت أن القضاء ينفذ
عند الضرر ورتن المقلد وقوله ذارأي بغنى عنه قوله بعد وأن يكون كافيا من أن الأصل اغنا ذكر في
المندوبات لا تية (والمجتهد من علم ما يتعلق بالأحكام من الكتاب والسنة وعرف) منها (الخاص

رأيه لا يوجد المجتهد المطلق وأما المجتهد المقيد الذي ينقل مذهب واحد من المئتمنة يعرف مذهبه وما زاد فانه
يجب لا تشذ عنه شيء من أصول مذهبه أي موصوفاته بحيث إذا شغل عن مسئلته لا يعرف فيها انصافا امامه المجتهد في أصوله وأقرب
فيما يأتى الساجدة فهذا أعز من الكبريت الآخر (قوله ولا تختص) كالناتى وأن زال إشكاله وأن رجلا إذا بان بطلان
التولية مع تقليد مزا قاله في الحر قال الأذرى وبناهم أن مجتهدا إذا بان بطلانها فاعلم أن الأصل اغنا ذكر في
والسنة أي لا يجبه ما وافي الأحكام كبره الماوردي والبدعي وغيرهما حسانة آية واعترض بان الأحكام كانت تنطبق من الأدوار

والنواهي فستطعن البعض والمواظف ونحوهما وعن الروابي ان عدة أحدات الاحكام خمسمائة كهد والاداعي واهل الحافظ عبد
والفني جعل عنه خمسمائة حدث ذلك وليس بصحيح فان أحدات الاحكام أكثر من ذلك بكثير بل اعترض على ابن الجوزي حيث قال في
كلامه على مشكل العبد ان عدتها ثلاث الاف وخمسمائة بانها تكون أكثر من ذلك وغالب الاحاديث لا يكاد يتجاوز عن حكم شرعي وأدب
شرعي وسامية تدعى ذلك أحكام شرعية لعل المراد الاحكام التي هي بحال النظر والاجتهاد والحفاظ ونحو ذلك (قوله والنظار) أي
والزور والمنظر والمفهوم ومقتضيات الترجيع عند اختلاف الادلة (قوله وعرف) (٢٧٩) القياس بشرط ابعاده رقة تصحح حساب

المائل الفقهي على الاصح
كقوله النور في أوائل
شرح المذهب ومقتضيات
الترجيح عند اختلاف
الادلة (قوله ولا يشترط
معرفة ما على طرق التكلمين
الح) الاول نقله الغزالي عن
الاصوليين وخالفهم ومن
حزم بعدم اشتراط الكلام
البيضاوي في منهجه قوله
في الخادم عن الجمهور وقال
الاذري ولو في ما وقفت
عليه من كتب الاصحاب
عدم معرفة أصول الدين من
شرط الاجتهاد وقوله
ومن حزم بعدم اشتراط
الكلام البيضاوي أشار
الى تصحيحه (قوله ويكفيه
أن يعرف أو ينال الخ) ارجى
هذا قياس معرفة النافع
والمسوخ (قوله ولا يشترط
أن يكون بصيرا) أما القاضي
الذي ينزل أهل القلعة على
حكمه فيجوز كونه أعمى كما
مر في موضعه ولو كان بصيرا
للافتقار قال الاذري ينبغي
منه ولو كان في بصير ضعف
يحث يرى الانسان ولا
يفرق بين الصور فكلاعى

والعام والمطلق والمقتدر والمحمل والمبين والنص والنظار (والناسخ والنسوخ) وعرف (من السنة
المتزاول والامداد والمرسل والمتصل وعدة التالى واتو جهدهم) لان أهلية الاجتهاد لا تحصل الا بعد ذلك
(د) عرف (أما على العبادية فمن بعدهم اجاءوا غيره) للالتفات لفهم في اجتهاده (د) عرف (القياس
طبعي فطري) وسبب بيانها في الباب الثاني (وصحبه وفاسده) لمسلم عامر (د) عرف (ان العرب
لغة واعراب) لورود الشريعة به ولان به يعرف عجم اللفظ وخصوصه واطلا فلو تقيده واجاله وبنائه
(د) عرف (أصول الاعتقاد) قال الغزالي وعندى أنه يكتفى باعتقاد جازم ولا يشترط معرفته على طرق
التكلمين أو أدلتهم لانها صناعة يمكن العبادية ينظرون فيها (ولا يشترط حفظ جميع القرآن) ولا يعضه
عن ظهر القلب بل يكتفى أن يعرف مظان أحكامه في أروام افتراضها وقت الحاجة اليها (ولا) يشترط
(التعريف هذه العلوم بل يكتفى بجل) أى معرفة جمل منها (د) أن يكون له في كتب الحديث أصل (صحيح
جميع أحدات الاحكام) أى غالبا كسنى أى داود وعرف كل باب فيراجعه اذا احتاج الى العمل به (ولا
يشترط ضبط كل مواضع الاجماع) والاختلاف (ويكفيه) الاول بل يكفيه (أن يعرف أو ينال)
فالمسألة التي يغني فيها (ان قوله لا يختلف الاجماع لو افترقه غيره) أو ان المسألة لم يتكلم فيها الاؤلون بل
قوت في عصره كاصحبه الاصل (ويكتفى) عن البحث في الاحاديث (بما قبله) منها (السلف
وآؤان اهل بيوتهم) من العدالة والضبط وما عداه يكتفى في أهله ورواه بتأهيل امام مشهور وعرفت
هذه مذهب الجرح والتعديل والضبط ثم اجتماع هذه العلوم انما يشترط في المجتهد المطلق الذي يبقى
في جميع أبواب الشرع (د) ويجوز أن ينعض الاجتهاد بان يكون العالم بمجتهد في باب دون باب فيكفيه علم
بما ينطبق اليه الذي يجتهد به (د) يشترط) فحين يتولى أيضا (أن يكون بصيرا) مكافعا لادلاولى فاسق
والأعمى لا يضر مكافى كفى الشهادة (ولا كافر) ولو (في كفار) لماسر (ومن نصب منهم) أى من
الكفار عليهم كبحرته عادلا ولا من نصب كما لهم (فهو تقليد باسلا) تقليد (حكم) وانما يلزمهم
سكتة بانزاهم بالازمنة (د) يشترط (أن يكون ناطقا سمعا) فلا يكتفى كونه أعمى (ولا خرس) وان
فهمنا شانه (ولا يضر نقل سمعه) حصول المقصود معه (د) يشترط (أن يكون كافيا) في القضاء (ولو) كان
(أبلا) لا يكتب ولا يجب ولا يقرأ المكتوب وتعبه كالفنى بالاي أعم من قول الرضا ولا يشترط أن يحسن
الكلام على الاصح واختار الاذري مقابل الاصح للصلابة الى ذلك ثم قد يحل الخلاف إذا كان من يتولى
عمل الدين يقوم بذلك من يتقوه به من أهل اعادة الاصل والاضاعت حقوق ومصالح كثيرة (ولا) الاول فلا
(غيره من غير أعمى) لتعطل أو اختلا لا يراى بكما مرض أو تحوم (وتدب) لتولى القضاء (قرشى ومرعاة
العلم والى أولى من) مراعاة (النسب) وتدب (ذو حيل وتنب ولين وفطنة ويقتضى وكتابة) والنصرح
بتدب الكتابين وبادنه (د) تدب (صحة حواس) وأعضاء (ومعرفة لغة البلد) الذي قضى لاهله
(أنزع ساهين النسخاء مدون) وافر العقل ذورفاه وسكتة ذورفاه كما صرح به الاصل واذا عرف الامام

(قوله علم) لان الفسق اذا منع النظر في مال الامن مع علم الشفقة منع ولاية القضاء التي بعضها حفظ مال التيم أولى وسواء كان فقهيا
شبهه بغير علم فانه شبهه (قوله ولا أعمى) ولا من لا يصير نهارا ولا يجمعوا عليه بطله (قوله وأن يكون كافيا) الكفاية ككتابته على شرط
فصح لا يلا به قال السلفي (د) يشترط أن يكون غير محجور عليه بسطة فقلع الامنة مقتضى القضاء التصرع على المحجور وعلمهم بشرط أن أبى
محذور كونه عالما بالاعتدال ولا يشترط لانه لا يكتفى من الحكم بينهم الا بغير تيم الكن الجمهور وحصول ذلك من الاداب وحري عليه الشجان
وهل الحسابي كلام ابن أبي مصر ون على ما اذا كان لا يفهم عنهم ولا يفهمون عنه وكلام الجمهور وعلى ما اذا عرف مصلحتهم في غنايتهم
وأما برهم ونحو ذلك

قوله لكن مع علمه فكذا الضرورة تضاهي ولا ذو شوكه) أي ولو صيحا أو امر أو فو صرح الشيخ عز الدين بن عبد السلام في كتابه في حكم الصبي والمرأة والضروة
(قوله وان جعل فسخ) قال ابن الرضا الخاقاني أنه إذا لم يكن من يصلح للقضاء نفذ حكمه قطعا لا بالقبول وقال البلقي في تصحيح المنهاج المنع
مع ذلك بغير مترقات السلطان إذا الشك إذا لم يفسد فكذا الضرورة ولو أن لم يتغير جميع هذه الشروط وإذا أنه في قولنا المقادير
معه دون مدرك من غير ذي الشك والعبارة السديدة في ذلك أن تعذر الجهد ومع قولنا إذا لم يتغير وولي سلطان له شوكه مقدار مع
وجوبها صل أو بها مع وجود علم أو فاقعة فكذا الضرورة اه وهو في غاية التحقيق وكتب أيضا خارج بالسلطان إذا لم يفسد
القضاء مثالي التواهي من ليس بملك لا لأخاها له لا ينفذ ويقار السلطان يتحقق معاونه وبأسه بخلاف القاضي غالبا وقد أطلق الرافعي
أنه إذا استغنى عن الصلح فكذا أحكامه باطلة ولا يجوز رافعها وقال خضاعة خذ من التعديل إن القاضي لو كان له شركة كالن كافي زماننا
فقد وكل أمانات (قوله قال البلقي ويستفاد من ذلك) أشار إلى تصحيحه (قوله وأنه لو أخذ شيئا من بيت المال الخ) ليس كذلك (قوله وفيه
وقف) قال شيخنا في ظاهره ثبت (٢٨٠) نفذنا قولهم بستر ما أخذ (قوله قال الأذري وغيره) الفأهارة لا ينفذ منها ما ذكره

أهلية أحد ولاد والابن عن حاله (وبتوليته من الصلح) القضاء (مع وجود الصالح) له والعلم بالحال
(بأنه لو لم يكن) أي ولي الأمر وهو الولي بكسر اللام (والولي) بفتحها (ولا ينفذ قضاءه وإن أصاب)
فيه (هذا والاصل) في الباب (لكن مع عدمه) أي الصالح للقضاء كافي زمن الخلو عن الجهد (نفذوا)
أي أصحاب (الضرورة تضاهي ولا) سلطان (فكذا كون جعل فسخ) ثلاث تتعلق بالمصالح ولو را
بنفذ قضاءه فاضى البغاة يكره قال البلقي ويستفاد من ذلك أنه لو زاد شوكه من ولاه وبوت نحوه أنه لم
يزوال الضرورة وأنه لو أخذ شيئا من بيت المال على ولاية القضاء أوجبوا في نظر الأوفياء استردنه
لأن قضاءه ما خلفه لا ضرورة ولا كذلك في المال الذي يأخذه فيستردنه قطعا انتهى وفيه وقفه وكلام
الصف كاسله قد يقتضي أن القضاء ينفذ من المرأة والكافر إذا لم يكن الشك في الأذري وغيره الظاهر
أنه لا ينفذ منها (ولقاضي العادل) الأول وللعادل (ولي القضاء من) الأمير (البغاة) فقد سلت
عاشقين ذلك لمن استعاضوا به فقال أن لم يرض لهم خبرا كرضي لهم شرارهم (فرع محرم) وفي
لا يحسد ولا يصح (تقليد من يدع قد شهادته) القضاء (و) كذا نقاب (و) ينكره الإجماع وأخبار
الأخذ والاجتهاد المنع من إنكاره وإنكار القياس والمراد من ينكر واحد منهما
• (فصل في) • بيان (المقضي بأن لم يكن) في الناحية (غيره تعين عليه) الفتوى (وان كان فيها غيره فمضى
فرض كفاية) كتابه في القضاء وغيره (ومع هذا الإيجال التراجع إلى ما لا يتحقق) فقد كانت الصيغة رضى
الله عنهم مع شهادتهم الواحي بحمل بعضهم على بعض في الفتوى ويحتمل من استعمل الرأي والقياس
ما لم يكن (ويشترط) في جواز الفتوى وقبولها (إسلام المقضي وعدلته) الفأهارة (فردت في القاضي)
والكافر وغير المكلف إذا قبل خبرهم (وبعمل) القاضي (النفذ) بما جاهدوه بشرط (فيما ذكر أيضا
تبعنا وقوة ضبط) فردت في من يغلب عليه العقل والسهو (وأهلية الاجتهاد) أي التأهل له (في عرف)
من العامة) مسئلة أو مسائل بادلتهم يجوز قواهم ولا نقابده (فيما سواه) كانت أدلتهم انقلبه في قياسية (وكذا
من لم يكن) من العامة (مجتهدا) لا يجوز قواهم ما يعللها بما ياتي ولا نقابده (ولما لم يجتهد لم تبطل قواهم)

في الكافر ظاهر وكتب
أيضا قال الإمام وهو
ظاهر وقال البلقي ينفذ
أحكامها للضرورة وفي
البحر عن جد مراه وحين
في المرأة إذا نفذ القضاء
على مذهب أو حنفية فيها
يجوز أن تكون شاهدة
بسه حكمت هل يحل
للمالك الثاني نقض حكمه
أحد ما سائر وهو اختيار
الاصغر والثنائي لأنه
يحتج بقوله قال البلقي وكذا
ينفذ حكم الأفعى الضرورة
فيما يعرفه بضبطه قال
ومقتضى كلام المحل الأفعى
في العبد والصبي المنع حرما
قال والذى عدى في العبد
أنه تنفذ أحكامه للضرورة
بخلاف الصبي لعدم جهة
عبارته وقد دخل جميع

هذه الضرورة في قول الحارثي قال تعذر من ولا ذو شوكه صرح الشيخ عز الدين بن عبد السلام في كتابه في حكم الصبي والمرأة للضرورة وبني
تقديره في كتابه إذا علمه الاسم فلم يعلم ذلك فلا وجه لتقييد الضرورة لا لاحتقال بأنه أنه أهل وقوله قال البلقي ينفذ أحكامه بالخ
أشار إلى تعذر كذا قوله فلا وجه لتقييد (وتنبه) • حدثت في قضاءه ولا ذو شوكه قال الفقيه ما جعل من يجوز الحصري ليس له أن يحكم
بعل تعاليل بينة أو باقر أو الحصر وكذا قال الأذري قال الفقيه ما جعل الحصري ولا يجوز له حفظ مال الطفل بل يتركه عند عدل ولا يجوز له
أن يكتب إلى قاض آخر أنه كالمشهود إذا هو إذا قبل تقبيل شهادته قال ويجوز أن تعال القاضي الفاسق بالحكم أو بالإنابة في الأعم وما
ذكر من عدم قبول شهادته نحوه في جواهر القولين لكن ذكر الاستسوى في العار إذا لم يجوز نصب أهل البدع قضاءه وتقبل شهادتهم على
الأعم واجتهاده لا يجوز تركه بغيره لأنه كذب محض وقوله ليس له أن يحكم به قطعا الخ أشار إلى تصحيحه وكذا قوله ولا يجوز له حفظ مال
الطفل الخ • (فصل في) • (قوله في بيان المقضي) هو العدل القبول الرواية المجتهد في الأحكام الشرعية (قوله وبشرط) إسلام المقضي وعدلته
ولا يشترط المروءة لأن أخبار عن الحكم وأيس كالمشاهدة قبله من العبد والمرأة (قوله وبشرط) تقضا بأن يكون متقنا في النفس سليم
الغنى من مبالغة الفكر صحيح التصرف والاستنباط ويستوى في ذلك الحر والعبد والمرأة والأعمى والأخرس إذا كتب أو فهمت إشارة بكلمات

قوله جازة أن يفتي بقول ذلك المذهب) فذهب مدعيان مذهبه من نصوص امامه وتفرع المذهبين في مذهبه ولا يوجد في النقول مناصب يدرك بغير كثير فذكرنا لافرق بينهما اياها الحلقه والغزوي به وكذا ما يعلم انرا تحت خنا بطا مهدي في المذهب وما ليس كذلك يجب اسما عن الغزوي به وشهد هذا في حق المذكور اذ يبعد كما قال (٢٨١) امام الحرمين ان تقع مسئلة لا ينص عليها في المذهب ولا هي

ومذهب (بل يؤخذ قوله) كما يؤخذ به هذا الشارح بعد موته ولائله وبال قول به موته لبيان الاجماع بين المذهبين واصارن المسئلة اجتهادية ولان الناس اليوم كالمجمعين على انه لا يجهت بالدور فلو نعمنا بتقليد الماضي لتركنا الناس جباري (نعلي هذان عرف مذهب بجهت وتعرفه) لكن لم يبلغ رتبة الاجتهاد (جاز) له (أن يفتي بقول ذلك المذهب ولو يفتي) ما يفتي به (الى) صاحب (المذهب) وفي نسخة يفتي المذهب الى صاحبه (ان لم يعلم انه يفتي عليه) فان علم انه يفتي عليه فافاد اطلاق الجواب (ولا يجوز ان يفتي المتصر) أن يفتي لانه وبما ظن ما ليس مذهبه له مقصور فهم موقلة لاطلاعه على مسئلة المسئلة واختلاف نصوص ذلك المذهب والمتأخرين والراجح (الافق مسائل مع) لو تضمن (المذهب) على انفاها كجواب التفتي في الموضوع والفاختة في المسئلة والراجح في مال السبي والمجنون وتبتيق التفتي سم الضرر وجه الاعتكاف لا صوم فيجوز له ذلك * (فرع) ليس لجهت - تدقيق بجهت - وان خاف ان الناس في الوقت اقدرته على معرفة الحكم (ولو حدثوا قاعة) لجهت (قد اجتهاد بها) قبل (وجب) عليه (اعادته) أي الاجتهاد فيها كغيره في القابلة (ان نسي الدليل) الاثر (أو) تجدد (شكك) وفي نسخة تشكل أي ما قد وجب رجوعه بخلاف ما اذا كان ذا كره الدليل ولم يبقده ذلك * (فرع) المتنبون الى مذهب امام ما عوام تقلد هم أي جواز تعلقهم (مفرع على) جواز (تقليد البتة) وقدر (جواز) واما يجهت بدون فلا قلدون غيرهم حتى الامام المتنبين الى عواما انشروا اليه ثم شرعوا في طريقته في الاجتهاد واداسمعا للادلة ووافق اجتهادهم اجتهاده واذا خالف احدا من اهل الجاهل والفتنة وعبر عن - مذايقه (فان وافق اجتهادهم اجتهاده فلا بأس وان خالفه احدا بنا) (و) اما (من لم يبلغ رتبة الاجتهاد) بل يفتي على اصول امامه في الاواب (ويمكن من قياس ما ينص عليه المصنوع) عليه (فابن يفتي في مذهبه) بفتح اللام لمن يفتي في مذهب العوام (بل هو) واسطة بينه وبين الامام المذكور ومقالا لا امام (فان نص صاحب المذهب على الحكم والعلة (الحق) التمكن من القياس (ما) أي بالعلة (غير المصنوع) بالمصنوع (ولو نص على الحكم فقط نه أن) تباطا العلة وتيقس واسطاع على المصنوع (وليقول) البناء للمفعول أي الأولى أن يقال (هذا فاس مذهب) أي الامام (لا قوله) ومنه القول بالخرج مع ان الاصل لم يذكر ذلك الا في عقب قوله (وان اختلف نص امامي) مثله من (مشتبهين في التخرج) للحكم (من احدهما) الى الاخرى) وبالعكس * (فرع) المعنى أن يفتي في الجواب (للاخر) والتمديد في مواضع الحاجة (مشاؤلا كما اذا) له من له بعد عن ذلك له (وخشي منه) المعنى (أن يقتله حازن) يقول له (أن ذلك قتلك متاؤلا) له (اقوله) على الله به وسلم من قتل عبده قتله وان القتل له معان وكاروى من ابن عباس رضي الله عنه انه - من قوبة القاتل فقال لا توبة له وسأله اخرف قاله توبة ثم قال أما الاثر فربما يشبهه ان ارادة القتل فغتمه وأما الثاني فقد قتل بجاه بالخرج فلم أنطقه (وهذا الذي يترتب على الحلائه) الجواب (المسئلة) والافلاحيو والاطلاق (واختلاف القيتين) في حق المستفتي (كالمذهبين) أي كأخلافه فما حتى المقلود - أي أنه يقلدون شاعهم فقال المستفتي ذلك على ما ياتي لان الذين كانوا اسالون علماء العبادية رضي الله عنهم مع تفاوتهم في العلم والفصل ويعلمون بقول من اسالهم غير انكار ولان كلامهما أهل (و) (انصل لي) * بيان (المستفتي) وآداب الفتى (يجب) على المستفتي عند حدوث مسئلة (أن)

٢٦ - (اسي المالب) - (وايح) (قوله في التخرج من احدهما الى الاخرى) وشرط العمل بالخرج أن لا يكون بين الملتزمين فرقان كان فادو وبقرا النصان على حالهما (قوله وكاروى عن ابن عباس الخ) وكذا اسئل في - سب العصباء قتل فواسع أن يقولوا عن النبي صلى الله عليه وسلم من سب أصحابي فاقتلوه

● (نصل) (قوله ولا يحسن ذلك) فإنه (٢٨٢) قد يقدم على الفئوي طائفا جوارزا داموا واحدة في نفس الالهية وكم كثر الناس

يفتقرون في أنفسهم
ويفتقرون فيما ليس لها
وهذا شاهد مستقر قال
الثاني في الرسالة واقدم
تكاملي العلم انما هو
سكنوا عنه لكانت شيئا
لهم (قائده) طلب
نفس من ابن عبد السلام
أن يجيزه بالفئوي فوجه
وأبدا عليه فاستغفر وعده
فقال هي شهادته ففاض
هذه شهادة عند الله حتى
أفكر واتحدرى فأمرها
عظيم وخطره عظيم (قوله
قدم العلم) أي جويها
(قوله) ويصح له لا فرق بين
الحق والمثل قال في نفسه
الصحيح لم يرد خلاف فأن
المفتي على مذهبه قد
ينبغي جوابه (قوله لا ساء
آخرها) قال البلقيني
الاعتناء بأول الكلام
أكفاهه الفئوي رتب عليه
وبعضي بأخر الكلام
لئیس الاسئلة بجوابها
(قوله) خلاف مالا يحسن
أظهاره كان يقع أظهاره
أو بر صواب الرقة
أظهاره أو يكون في اشاعة
مطسدة (قوله) ومثلها
الاجماع في أظهاره
إلى تصحبه (قوله) زاذني
المجموع إلا أن تتعاقب
الفئوي بقضاهاض (الحق
وقد يحتاج المفتي في بعض
الوقائع إلى أن يشدد
ويخفف فيقول بهذا الاجماع

يستفي من حرف علم وعدا التعلو باختبارة تعارف أو باستفاضة (ذلك) (والا) بان لم يعرفه (بحث
عن ذلك) يعني علمه به والله الناس فلا يجوز الاستفاضة من استبان ذلك وانتبه للتدريس وغيره
من مناصب العلماء بمجرد انتباه وانتباهه وقضية كلامه أنه بحث عن عدالة أو أحواله وهو وكافي الأصل
خلافاً له شعر قوله (فلا يخفى) عليه (عدالة الباطنة اكتفى بالعدالة الظاهرة) لأن الباطنة تفسر
معرفة على غير المقصود وهذا كما يصح السكاح بحضوره وتصوره بخلاف ما لو تبنى عليه علمه حيث
لا يستغنى لأن الغالب من حال العلماء العدالة بخلاف العلم ليس هو الغالب من حال الناس (د) (بعل)
المستفي (بغوي علمه وجرد علم) منه (جهله) بخلاف ما إذا علمه بان اعتدله أعلم كما صرح به بعد ذلك
بليزه البحث عن العلم إذا جمل اختصاص أحد ما زيادة علم (فان اخلفا) أي المفتيان جوابا لموضع
(ولانص) من طلب أو سئلوا التقديس في زمانه (قدم العلم وكذا إذا اعتدلهما أعلم أو أوردع)
قدم من اعتقده أعلم أو أوردع كما يقدم أراج الدين وأدق الرايين (وبقدم العلم على الأوردع)
لأن تغلق الفئوي بالعلم أشد من تغلقها بالوردع فلو كان كثر من تقدم من مع العلم وكثر من الاجماع
أشد ما ياتي (دلو) (أجيب) الواقعة لا تنكر (أ) أي لا ينكر وقوعها (ثم حدثت) له أنبا
(ثم إعادة السؤال) لم يعلم استناد الجواب إلى نص أو إجماع (بان على استناده الذي رأى أو بناس أو على نفسه
والواقعي لا احتمال تغير رأي المفتي فان كثر وقوع الواقعة فعمل استناد ذلك إلى ما ذكر أو كان المقدم من
بليزه إعادة السؤال لثبوت القاعدة في الأولى وندرة تفسير الراي في الثانية وعدمه في الثالثة فلو تقدم
السكران من زيادته وصرح به ويصح لزوم إعادة السؤال في بناء كثر التوري في أوائل مجموعته فقد لا عين
القاضي أي العاقل لكنه صحح فيه بعد ذلك بخوضه أو راق أنه لا يلزمه إلا عدلته فصرف الحكم الأول
والإسلام استمر المفتي عليه ويصح أنه لا فرق بين الحق والمثل (ولم تطعن) نفسه بجواب المفتي (استحب
له) (سؤال غيره) لثبوت نفسه (ولا يجب) التصريح باستناده من زيادته (وبكفي) المستفي في استفتائه
(بعض رقة) إلى التي ليست عليها (أو) (بعض) (رسول ثقة) الله بأسأله فكيفه ترجان واحد إذا لم يعرف
أفتوه اعتمادا على المفتي إذا أخبره من يقبل خبره أو كان يعرف خطمه لم يشك في صرح به في الرقة
(ومن الأدب) له (ان) لا (سأل) المفتي قائم أو مشغول بمنع تمام الفكر) كان يكون مستوفز أو
مستغفرا (وان لا يقول لجوابه) أي المفتي (هكذا قلت أنا) أو كذا وقع في أو فأن في غيرك كذا وان لا يقول
له ان كان جوابا لمسألة ما كتب فلا ن وهو كذا فاكسب ولا فلا تكتب ذكره المجموع (د) (ان لا يباله)
(بدليل) الجواب (فان أراد) أي الدليل أي معرفته (فيوقت آخر) يعالين به (وايين) له في الرقة ستان
طلب جوابه فيها (موضع السؤال) وينطقا المشتبه في الرقة (لا يذهب الوهم إلى غير ما وقع عنه والسؤال
فليكن منها ما إذا فاقا (بشأنها) أي ومن أدب المفتي ان يتأملها كلمة كلمة (لا سيما آخرها) لانه موضع
السؤال وقد يتبدل الجميع بكلمة في آخرها أو يفتل عنها (وربثت) في الجواب وان نضحت أي المسألة (ولا
يقدر الاسراع) في الجواب (مع التحقيق) له خلاصه عدم التحقيق (د) (ان) بشأنه في بعض أظهاره
من حضر) مجلسه (متأهلا) فلان وان كان دورته اقتداء بالفسول ليه ناهو رماندني عليه بخلاف
يحسن أظهاره ومن لم يكن متأهلا لذلك (وله ان يظلم شكل الرقة) وبشكها بعد معرفة مقصوده
المستفي (د) (ان) (يصلح لحاظا) (ويجدها) (وايشك) (ياضا) (ويجدها) بعض السامور (خطا) (لا الحق)
فيه (حتى) بعد جوابه (د) (بين خطبه) (بين قايين) عبارة الأصل (وليين ضما) (وليين قايين) أي لا يفتق
خافي ولا غاف (ولا يأس بكتبه الدليل) مع الجواب ان كان واضحا فصر أو بدلا الأصل الدليل (قوله
من آية) أو حدثت (ومثلها) الاجماع فيها ظاهر قال لا بد ذكر القياس وطرق الاجتهاد في المجموع
الان تتعاقب الفئوي بقضاهاض أو يفتي فيها غيره فبما يفعل ذلك لئلا يذهب إليه (الاسؤال)

أولا علمه فلا يجهل الامر وما أشبهه بالافتاء على حسيما تقضي المصلحة ويوجبها الحال
ففي

في كتب الفتوى له بأس وعادة الرضا مستقبوا أن يكون السؤال بخط غير المفتي وعادة الرضا في
بعض روايات يكون السؤال بخط المفتي وعادة المصنف أرفق بالاولى (ولا يكتب خطف) يعني من لا يصلح
للقراءة لأن فيه نظر وراية منكسر (وله أن يضرب عليه أن أمن فتنة وان سقط المالك) المرتفعة (ويهيئ
المفتي) المستفتي عن ذلك (أي عبادتك من استفتاه من لا يصلح وجهه وجوب بحثه عن يصلح المفتي
(وليس له حبس الزمة) التي أجاب فيها من لا يصلح الفتوى الا باذن صاحبها قال في المجموع أما اذا وجد
فيها من يصلح هو خطا فاعلمنا لا يجوز له الامتناع من الاجابة نارا كالتمسك به على خطاها اذالم يحسنه ذلك
غير مل عليه الضرب علم أو تخطاها من باذن صاحبها أو نحوها فان تعذر ذلك كتب صواب جوابه عند ذلك
انما وحسن ان تعاد إلى ذلك المفتي باذن صاحبها وان لم يكن الخطا فاعلمنا لكن وجدها بخلاف ما رآه هو
فقد صرح على كتب جواب نفسه ولا يتعرض لها بخطا ولا اعتراض (ويثبت للامام ان يثبت) أي
يسأل (أهل العلم) المشهورين في عصره (عن يصلح الفتوى) لينع من لا يصلح (لما سئل أبو عبد
بالقوة على العود (ولكن المفتي) مع روضة السابعة (متزما عن شوارم المروءة فقه النفس سليم
الذهن وحسن التصرف) والاشتراط (ولو) كان المفتي (عبدا وامراة) وأعيى (وأخرس تعقم
اشارته أو يكتب) (وليس هو كاشاهد في ردتواه اقرباءه وجرنفع) ودفع ضرر وعداؤه لانه في حكم
من يخبر عن الشرع على اختصاصه بشخص فكان كالراي لا كاشاهد قال في الرضا بعده فقه ذلك
هو ان المصالح قال عن صاحب الحمازي ان المفتي اذا نادى في قواه تخصصه بعبادته ارجحها لا فرتواه
عليه رتبه هادنه (وتقبل فتوى من لا يكره ولا يصدق بدعته كشهادته) بخلاف الراضية ونحوهم
من سب السلف لا تقبل فتواه من لا يوافقها قول في الشهادته من قبولها منهم لأن في قبول فتواه تزوير وبها
واعلاهم لا يأمروا بوجوب دفعه ولا تنظير بالشهادته من زيادته (ويفتي) من يصلح الفتوى (ولو) كان
(فلسيا) فلا تتركه الفتوى ولو في الاحكام (وفي اشتراط معرفة الحساب لتصح مسائله) الفقهية
(وبها) أحصها في المجموع تبعا لابن الصلاح ثم امكن قال الانساري فغلا عن الروايات المذهب لاورد
الفتوى عليه بان الروايات المذكورة لا في القاضي لان شرط القاضي ان يكون مفتيا وتقدم انه لا يشرط
الشرط في المفتي ان يشرط فيه شرط في القاضي لان شرط القاضي ان يكون مفتيا وتقدم انه لا يشرط
في القاضي ان يكون حاسبا فليكن المفتي كذلك (ويشترط) في المفتي المنسوب الى مذهب امام (ان
يحفظ مذهب امامه يعرف نوعه وادابيه) ويكون فقيه النفس كما صرح به في الرضا (وليس
لاصرا للمأهر) التصرف في الفقه (وكذا العبادات والخلاف من أئمة الفقه) عبارة في روضة البحار
في الفقه من أئمة الخلاف (ويعول المتأخرين ان يفتي في الفروع الشرعية) بمجرد ذلك فسلو رفته
والمتأخرين ان يفتي في ما ليس أهلا لادراك حكمه استقلاله قصورا أنه ولا هو من مذهب امام اعدم
مقتضاه على الوجه المعتبر (ولجب اقائه فيما لم يقع) لعدم الحاجة اليه (وبحرم التساهل في الفتوى
(وبحرم (اتباع طريق) الحرمة طائفا وكذا غيرها (ان فسدت الاعراض) بخلاف ما اذا صحت
بالاعتساب عليه لانه لا يشرط فيه ولا يجوز له الفساد في اختصاصه المستفتي من ووطئ عين ونحوها وعليه
يعمل امامان بعض السلف من هذا (وبحرم (سؤال من عرف بذلك) أي بالتساهل واتباع الحبل
الذ كورة (ولا يفتي في حال تغير الخلقه وخروجه عن الاعتدال ولو بطرح ومدافعة أخبثين) ونعاس
وله (فان أفتى) في شيء من هذه الاحوال (معتقدا ان ذلك لم يمتعه عن ذلك الصواب صحت فتواه
وانما هو والاولى) المفتي (ان يصرح بالفتوى فان أخذ فتوى من بيت المال الجاز ان تعنت عليه)
الفتوى (وله كذابة) فلا يجوز (ولا تأخذ أسرة من مستفت) وان لم يكن له رزق كالحكم (فان
سجله أهل القدر زنا) من أمولهم ليتفرغ لفتاويهم (جاز وان استوجر) على كتب الجواب
(بط) بخلاف ما لو استوجر على الفتوى بالقول كما علم مما سألنا (والاولى) عبارة الرضا ويثبت

(قوله وله أن يضرب عليه
الخ) ذكر العبد في
الزيادات في اصلاح كتب
العلم خلافة قال لا يجوز
اصلاح ما يقع فيها من
الغلط بفيران الآن يكون
قرأنا فوجب (قوله وليس
هو كاشاهد في ردتواه
لقرباءه) لا يكره اقائه والدوله
في العبادات وفي غيرها
وهذه أمهاته لا يكره
(قوله وجرنفع) قال في
شرح المطبع هل يجوز
للمالك أن يفتي في حق نفسه
فيما جري بينه وبين
غيره ذكر بعض أصحابنا
المتأخرين انه لا يجوز كما
لا يجوز له أن يحكم لنفسه
فيما جري بينه وبين غيره
(قوله أحصها في المجموع
تبعا لابن الصلاح) هو
الصحيح (قوله وبحرم اتباع
الحبل الممسوخ الخ) من
الحبل المذمومة المسألة
المرجية

(كوتها) أي الجارية للكتب (باجرة مثل كتبه) ذلك القدر لم تكن تدرى ولا يكون أخذاً زائداً
بسبب الانتهاء (مع كراهة) للإجماع ذلك (وله قبول هدية) بخلاف الحاكم لأنه لا يلزم حكمه (لا)
يقول (وإن شئت تدرى ما يريد) المستغنى كالحاكم (وعلى الاسم ان يفرض) من بيت المال (لدرس
ومفت كفايته) أي كل منهما يستغنى عن التكسب وعن عمر رضي الله عنه أعطى كل رجل من هذه
مئة مائة دينار في السنة (ولكل أهل بلاد صلاح في القنطرة ولا يوزن يفتى أهل بلادها بتعلق بالفتا
كلاعيان والافرار والرياسا (من لا يعرف اصطلاحهم) هذا على يفتى بمفعول أهل (وإليه) أي
لكل من العامل والمفتى على مذهب الشافعي (العمل والفتوى) في مسئلة ذات قولين أو وجهين
(باحد القولين أو الوجهين من غير نظر بل عليه في القولين ان يعمل) وفتى (بالتأخر منهما ان عمله
والأخيراً على مذهب الشافعي) ان ترجح (والإلزام البحث عنه) أي عن الرابع فعمل وفتى به (فان
كان أهله) أخرج أو الفخرج (اشتغل به متفرغاً للسنن القواعد والمأخذ) للشافعي (والإلزام من
نقطة المذهب) أي الموصوفين بالأهلية (فان عدم الترجيح) بأن يحصله بغير حق (توقف) حتى
يحصله (وسمك الوجهين) فيما ذكر (كالقولين لكن لا عبرة بالمأخوذ) منهما (الاذعان وان شخص
واحد قال في الروضة فإذا كان أحدهما منصوصاً أو الآخر غير مطلقاً لمصنوع هو الرابع المعمول به غالباً كما
اذا رجح الشافعي أحد القولين بل هذا أولى (فان اختلفوا) أي الأصحاب (في الأرجح) من القولين
أو الوجهين (ولم يكن) أي كل من العامل والمفتى على مذهب الشافعي (أهله) أخرج أو الفخرج (عندما
والاعلم) ان محمداً شياً (والا توقف) هذا من زيادته في العامل وقياس ما مر والزمه البحث عن الرابع
والذي في الروضة عند ما صرحه الأكثر والأعلم والأدور فان تعارض أحد علم وأورق قدم العلم فان يفتى
عن أحد ترجح اعتبار صفات الناقلين للقولين والعاقلين للوجهين فأورق والباقى والمرزوق والربيع
المرادى مقدم على ما روي بالربيع الجيزي وحملته ويرجح أيضاً ما وافق أكثر أئمتنا ذهب وكذا ما وافق من
القولين مذهب أي حنفية مثلاً ان لم يجد مرجحاً مأموراً أو عارضاً غير مضمين فتكف عن عرض الوجهين
فخرج عن البحث كالمزكراً مرجحاً للكثره ولو خرمه متفقاً بشئ زائداً لم يلزمه اختلافه بغيرها
عليه ونقل العراقيين نصوص الشافعي وقوا على عدمه وهو وجه التقديم من أصحابنا: أنفقوا ثلثين من ثقل
الخراسانيين غالباً لم يكن دائماً ومما ينبغي ان يرجح به أحد القولين كون الشافعي ذكره في بابيه وموطنه
والآخر مستطرد في باب آخر انتهى لمصدا (والعمل) يكون (بالجدد من قول الشافعي رحمه الله) لا التقديم
منه لأنه مرجوع عنه (الأي نحو ثلاثين مسئلة) عبارة الروضة في نحو عشرين أو ثلاثين مسئلة: يعني أول
شرح المذهب مع ما يتعلق به أو المذكور في شرح المذهب ثمانية عشر مسئلة: فلو عارضه نصف بعشرين بل
ثلاثين كان أولى (وان كان في الرخصة مسائل رتب) المفتى (الاجابة على ترتيبها بكرة) (ان
يقصر) في جوابه (على قوله فيه قولان) أو وجهان أو خلاف أو روايات أو نحوها (اذ لا يقد) جواباً
للمسئلي بل ينبغي ان يجزمه بالراجح فان لم يعرفه انتظر ظهوره أو ما من من الإذعان كما قد كتب (ولا
يطابق) الجواب (حيث) وجد في المسئلة (التفصيل فهو) أي الاطلاق حديث (خطا) انما
ويجب على ما في الرخصة (على ما يعلل) من صورة الواقعة (فان أراد) أي الجواب على ما يعلل
(قال ان اذ كان الجواب كذا) قال في المجموع ويستحب ان يزيد على ما في الرخصة ماله تعالى مما يحتاج
اليه المستفتي لحججه بالظاهر وماؤه المثل مبتدأ قال في الروضة وإذا كتب الجواب أعاد نظره في مسئلته
(ويجب) المفتى (الأول في الناحية اليسرى) من الرخصة لأنه أتم (فان شاء) أسباب (غيره)
أي في غير ما روي في الحاشية (لا قبل البسلة) أي قوله قال في الروضة ويستحب ان يندرج في الإذعان
يستعين الشيطان ويسمى الله تعالى ويحمده ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيد أولي الأئمة
وقواته بالقرآن ويقرأ بأرباب شرح لى صدرى الآية قال في المجموع أو نحوها (وليكب) أول فتواه (الحقة)

مثله) قال بعضهم وقد
تتبع ما فتى به القديم
فوجد منصوصاً عليه في
الجديد أيضاً (فولاً بالقديم
منهما) لأنه مرجوع عنه
القديم انتهى وهو مرجوع
عنه اذ انصق في الجديد على
خلافه وأشار إلى الرجوع
عنه وكذا ما انصق على
النص على خلافه بترجحه
الامام والروى وهو الظاهر
وحكى الرازي وغيره الخلاف
في ذلك فان لم ينص في
الجديد على خلافه الفتوى
عليه وليس مرجوعاً عنه
ذكر في شرح المذهب
وقد نظر في ظاهر كلام
الشافعي الرجوع عن كل
ما قاله في القديم الآن ينص
على وقفه في الجديد قاله
٧ عليه وقال ليس في كل من
رواه عنى كذا الشيخ تاج
الدين بن الفرج وقال
بعضهم ولا ندين الفتوى
في هذه المسائل على القديم
لان الأكثر من مخالفات
معظمها فاذ وانما الجديد
ولان بقى أكثرها قولاً
جديداً ما وافق القديم
فالفتوى انتهى عليه
(قوله ولا يسلط حديث
التفصيل) فهو مستطرد
أن يقصر على جواب
أحد القسم اذا علم انه
الواقع للسائل ثم يؤول
هذا اذا كان كذا وكذا وان
يفصل جواب كل قسم
(قوله ويقرأ بأرباب شرح لى صدرى الآية) سبحانه لا علم لنا إلا ما علمنا انك أنت العليم الحكيم

والله الوثق أودع الله أوحى الله أوحى الله أوحى الله (ويعتج) جوابه (بقوله والله أعلم) أو والله التوثيق
أو نحو (وذكر) أي يكتب بعده (سنة ونسبه) وما يعرف به وينسب إلى مذهبه يكتب الشافعي مثلاً
قال في المجموع كان مشهوراً بالاسم أو غيره فلا بأس بالاختصار عليه (ولا يقيج) في الجواب (إن يقول
عندنا) أو الذي عندنا أو الذي ذهب إليه كذا لأنه من أهلها قال في الرضة وإذا غفل المستفي الدعاء بالعقوبة
أو الصلاة التي صلى الله عليه وسلم في آخر الفتوى الحق المستفي ذلك غلطه لبيان العبادية به (وإن
تغفلت) أي الفتوى (بالإيمان دعه) قال (الاول قول الرضة فقال) وعلى السلطان (أدعي) ولي الأمر
(سدد) الله أو سدد (وه) أي فتوى أو ظهره أو رضى الله أو رضى الله أو رضى الله (ويكره) الخال الله بقائه (فأبست
من ألفاظ السلف) ويختصر جوابه ووضع عبارته وإن سئل عن تكلم بكفر بتأويل قال بسأل (التكلم به
إن أراد به) كذا فلا شيء عليه وإن أراد به كذا فبنتاب فإن تاب قبلت فوبته والاعتقال (وإن سئل عن قال
أما صدق من محمد بن عبد الله أو الصلاة أو نحوهما فلا يادر بقوله هذا حلال الدم أو عليه القتل بل يقول
إن ثبت هذا بانفراد أو ببيعة استنبط فإن تاب قبلت فوبته والاعتقال به كذا وكذا وأشيع القول فذكر
في الرضة (وإن سئل عن قتل أو جرح احتياط) في الجواب (وذكر) عبارة الرضة فذكر (شروط
القصاص وبين قدر التزير) وما يعرف به من عصا أو سوط أو غيره مما فجعل الوكيل عن فعل ما يقتضي
تتبعه قال في الرضة روي في أصل الجواب ما يخرج الاستفتاء لا يدع بينهما فحينئذ إن كان زيد السائل
شياً بعد الجواب (و يكتب) الجواب (على المصنف من الورقة) أي وإذا كان موضع الجواب ورقة
مصلحة كتب على موضع الأصناف (وإن ضاقت) عن الجواب (كتب في الظهر) أو في الحاشية (والحاشية
أولى) به (لا في) ورقة (أخرى) خوفاً من الحيلة قال في المجموع وإذا كتب في ظهرها كتب في أعلاها
الآن يندى من أسفلها منه لا بالاستفتاء وضيق الموضع فيمنع في أسفل ظهرها بل جوابه (و يحرم
الجل) في فتواه مع المستفي أو ضمه (بأن يكتب ما أحدهما دون) ما عليه (و يشافعه بما عليه) إن
ظهر له أنه لا يرضى بكتابه (بل إن اقتضاهما) أي ما له وعليه (السؤال لم يقتصر على أحدهما) التصريح
بهذا من زيادته ولو قدم على مثله كان أولى وعبارته الرضة وجوه الملبس من فتوته من أن يكتب له دون
ما عليه وليس له أن يعلم أحدهما ما يدفع به محض صاحبه ثم ذكر مسئلة المشافهة (ولا يفتنه عنه على خصمه
فإن دج) عليه (الافتاء) ولو كفاية واجتمع عنده دفاع (قدم السابق) فالسابق (غوى)
واحدة كافتاضه إن كان ظهر له جواب المسوق ودون السابق فالظاهر تقدم المسوق كذا قاله الأذري (ثم)
إن لم يكن سابقاً بأن تدار وأوجه السابق (أقرع نعم يجب) عبارة الرضة والمجموع يجوز
(تقديم نسائه ومسافر من ثم) لا سفر (أو تضرر) أو بالتحلف (عن رفقته على من سبقه) (لا أن ظهر)
يتقدمهم (تضرر غيرهم بكفرهم) فلا يقدمون (وإن سئل عن) إرث (الاخوة) سلا بغير تفصيل
(فصل) في جوابه فيقول (بأن) وفي نسخة فمن (الابوين أو الأب والأم وإن كان في الفرقة
عزل) كالنكاح (قال) في جوابه للزوجين (الذين عائلوا) وهو ثلاثة أسهم من سبع وعشرين
سهماً أو لها ثلثاً من سبع وعشرين سهماً أو صار ثلثاً من سبع وعشرين سهماً أو لا الثلث لا الثلث بل الثلث
أحد من السلف بغير خلاف ما يمنع الأثر من روق وكفر وغيرهما لا يشترط بيان عدمه لالمطلق بمجمل على
ذلك ذكر في الرضة (وإن كان في الورقة من يسقط في حال دون حال بيته) فيقول يسقط لأن في هذه
الحالة أو غيره لثلاثتهم له لرب حال وإن كان فهم من لرب حال بيته فيقول يسقط فلان وحسن أن
يقول ويقسم التركة بعد ما يجب تقديم من دين أو وصية إن كان ذلك كرم في الرضة (و يكتب تحت
الفتوى المصحة) التي كتبها غيره وخضع موافق لما عنده (إن عرفتم الأهل) للافتاء (الجواب
صحيح وغيره) كهذا جواب صحيح أو جوابي كذلك (وله أن يجب) أي يكتب الجواب بآل كتبه أولاً
بقوله (إن رأى ذلك) من زيادته ولا حاجة إليه (ويختصر) في الجواب أي يأتيه بأخصر من عبارة

(قوله ووضع عبارته) أي
بحسب تفهيمها للامة (قوله)
وذكر شروط القصاص
وبين قدر التزير ويحوز
أن يكتب على القصاص
أو التزير بشرطه (قوله)
فالظاهر تقدم المسوق
أشار إلى تصحبه (قوله)
عبارة الرضة والمجموع
يجوز عبارة الأصغر
والصحيح يجب تقديم امرأة
ومسافر سدره ولا ينصرف
بخلافه عن رفقته عبارة
الحزبي ويجب تقديم امرأة
ومسافر سدره ولا ينصرف
بخلافه عن رفقته (قوله)
نسخ الرضة وتختلف (قوله)
وإذا سئل عن الاخوة الخ
من وإذا سئل عن ابنين وبنات
أو أخوة وأخوات كذا
الذكر مثل حنا الاثنين
وقال المصري وغيره وحسن
أن يقول تقسم التركة بعد
ما يجب تقديمه من دين
وتحويه (قوله أو جوابي
كذلك) أو جوابي مثله
أو به أقول

(قوله أفتاءه) وجع المخرج فلم يرجع ولكن قال المستغني بمجتهد أنخطام فلهذا لم يردوا أن كان القائل اعلم (قوله أذا بس) فبالزمام
أقول الجاه (قوله فهل يفتى) وجهان أحدهما لا يفتى لأن غلبت طاعة العامة • (فصل) • (قوله يستخلف في عام وخاص قاض اذن
له) جعل الخلاف المنصف - اختلاف القاضى ولو فيما يقدر عليه واستخلافه ولو أنه كان - فحسبه - ما لا هاتان وقد مر سواهما • (قوله
يجوز الزمام) أضافته لبلده • والحمد لله • وكل على حزمه يجوز استخلافه ولو والده • إجماع القاضى شهادة ولده • والده فان القضى
حق بينهما وجهين وجه الزمان • (٢٨٦) أي أنهم من الممنوع قال في الغنية وكان وجهه فضله التعديل وهو منهم • فمما إذا كان كذلك
فهذا القضى موجود في

الرائى لما إذا عرف أنه ليس أهلا فقد تقدم حكمه (وان جعله) أي من كتب أولا (محتسبه
وان لم يظهر له أنه أمره) أي المستغني (بأدائها) أي الزمة عبارة الرضا فان لم يعرفه لم يفتى في الامتناع أي من
الكتابة • مع الأول وان بأمر صاحبها بأدائها (فان تعسر) أي أياها (أجاب بسانه) قال في الرضا
ويبقى المستغني أن يسد أمن الغيب بالاسن والعمل بالأولى فالأولى إذا أراد جمعهم في رضى والآخر شاء
وتكون الرضا واسعت ويدعونها بأن يستغنى • ويدفعها لمشروطة بأخذها كذلك في بعض من نشرها
وطها (وان عدم) المستغني عن واقعة (المفتى في بلد وغيره) (ولا) وجد • (من نقله)
حكمه فإلا • وأخذ صاحب الواقعة بشئ (صحة) فيها (أذا اكتشف) عليه نكاحا كان قبل ورود الشرع
وفى نصفه من نقل يفتى لاوى أولى وأخصر • (فرع) • (ولو أفتاه) مفت (ثم رجع) عن فتواه (قبل
العمل) بما كتب (عنه) وجوبا (وكذا إذا نكح امرأة) أو استمر على نكاحها (من فتواه) (رجع)
عنها (لم يرد افتاها) في نظري (في القليلة) واحتياطاً لإدراج (وان رجع) عنها (بعد العمل)
بها (ورنأى) ما أفتاه المفتى (دائلاً طاعة قضه) أي علمه (والا) أي وان لم يخالف طاعها بان
كان يوجب الإجماع (فلا) يفتى لان الإجماع لا يفتى بالاجتهاد (وان كان المفتى قد أدامه) • مع
نقص امامه وان كان إجماعاً دافى عنه كالأدليل القاطع (في حق الجهد المستقل) فإذا رجع المفتى عن
فتواه لم يفتى بما خلفه من امامه وجب نقض العمل وأدامه • (المستغني بوجهه) كانه لم يرجع في حق
(وعلى المفتى اعلمه بوجهه) قبل العمل وكذا بعده وان وجب النقض وان أفتاه (فتواه) ما استفتاه
فيه ثم بان أنه خالف القاضى أو نص امامه (لم يفرم) من أفتاه (ولو كان أهلاً) للفتوى أذا بس فبالزمام
• (فرع يجوز) • (لغير المجتهد) • (تقديم شاء من المجتهدين) ان دوت المذهب كالرب • (فان
يقلد كالقاضي) سائل لان العصاية كالقاضي أو تارة من هذا وتارة من هذا من غير تكبير • (وله الانتقال من
مذهب) الى مذهب آخر سواء قلنا بزمه الاجتهاد في طلب العلم أم خيرنا ما يجوز له ان يفتى في القليلة هذا
أياديه أو أياها (لكن لا يبيع الرخص) لما في تتبعها من التحليل • (فقد اكتشف) (فان تتبعها من المذهب
المؤيد فتقبل يفتى) أولاً (وجهان) أو جهه - لا يخفى • (تبعها من المذهب غير المؤيد) فان كان في العصر
الأول فلا يفتى قطعاً ولا يظهر أنه يفتى قطعاً

• (فصل - يستخلف) • (جوازاً) (في عام وخاص) • (كتشاف وإجماع) • (قاضي أذن له) في الاختلاف
ويستحب لإمام بصره بالاصل ان يأذن له في الاختلاف لما عرفت من الإلزام على فصل الخصومات
(والا) أي وان لم يؤذن له بأن أطلق له التولية ولم يرضه عن الاختلاف (جواز) • (الاختلاف) (فما يجوز
عنه) • (كقضاء بلد) أو بلدة كبيرة لان رتبة الحال مشعره بالان لا يختلف باليهج عنه كقضاء بالصفين
الإمام يرضى بنظر غيره ولا يرضى بغيره (فلو نسي عنه) وقد ولاداً أم فاما بغيره عن بعض (بطان)
قواته (فما يجوز) عنه ومحت فمما عداه (ولم يفتى حكم خطبته) حيث لا يجوز له الاختلاف
(كتلافه) (باصح) للقضاء (والخليفة) من أم خصص بكفى فيه ان يعرف شروط الواقعة • (حتى ان نائب
الرائى قال صاحب التناظر

هذا إذا علم ان نائبه فان جهلاً فقد بدد الأمر على ان حكمه ملزم بغير ترخيصه فلا يلحق بالملك قال الركنى في القاضى
نواهدوه وهذا • (تنبيه) • (قال الأثرى) إذا أولى القاضى الكبير كقاضى الشام مثلاً قاضياً في بلد له لم يكون حكمه في جواز الاختلاف
وعدمه على ما بس في قاضى الإمام عند إطلاق أم لا أم رتبة شأونه للردديج • (تنبيه) • (أن يكون) هذا بمنزلة الوكيل فإما لا وكيل له ولا
فلا يفرق قوة ولاية منسوب الإمام لأنه ليس بنائبه • (وله) هذا لا يفتى بعونه وأنزله خلاف هذا • وإذا كان العمل مشاعلاً على معبر
بشاعدين كالصوت بعد ان يفتى فإذا انظر في أحد هاتين أنظر في الآخر وجهان • (محملان) أحدهما أنه قد انزل عنه لم يفتى حكمه بالغير

والثاني لا يكون بان الولاية هل فعل هذا يجوز ان ينتقل من أحدهما الى الآخر على الاول لا يجوز زوال الزكشي وهو بمعنى صحة ولايته عليها المقر بان التمس من الاختلاف وهو بناء على اختيار المصنع التمس وعليه ان يخرج عن دس مدرستين بدين وكان الشيخ فخر الدين ابن عساكر يدرس بالمعوية وغيره بالمشق ويدرس بالصلاحية بالقدس وفيه أشهر وأبدشق أشهر وأدام علمه وورعه اكن الآتية لان غيبته عن أحدهما لاجل الحضور في الآخر واستبعد (قوله ولغا الامر بالتمس) أشار الى تصحيحه (قوله كما لو قال قل ذلك ان شاء الله فاقض في موضع كذا في يوم كذا) الظاهر انه لا فرق عند الماوردي بين الصورتين والتمس بالاول قل ذلك القاضي جميع البلد بطريق واحد جانبه اولى بغيره منهم بمصر ومطالع التقلبات كان شرطوا ان كان امرا بطل الامر اهـ (قوله وان قال لا يحكم في كذا الخ) في فتاوى القاضي حين لو شرط ان لا يقضي بشاهد وعين ولا على غائب صحت التولية ولو لغا الشرط (٢٨٧) فيقضي باجتهاده ومقتضاه ان لا يرى الشرط

هناك قال شيخنا الصكن
الوجه انه كالغزول فيها
تمس عنده في غيره (قوله
كالوكيلين للرئيس) ولانه
صلى الله عليه وسلم بعث ابا
وسى ومعاذنا كى الى
الين وأردفهما بعث الى أبي
طالب (قوله فان شرط
اجتماع حكمهما بطلت)
ينبغي أن يكون في الحكم
التجيزي فان شرطه متى
حكم أحداهما على الآخر
تفيد بهما وان يكون في
المسائل المتخالف فيها
المحقق علم ايقظ على الجواز
وان يكون ما من المجتهدين أما
المقلدان لامام واحد وكذلك
وان يكون فيها اذا عدم
ولا يثم ما اذا اقض
الجموعا الحكم في قضية
واحدة فلا تعلق الجواز
فان اتفق على حكم فذلك
والا فغيرها من الحق
ولا هما (قوله ولو أطلق
حصول على الاستقلال) قال

القاضي في القرى اذا كان الموب فيه جماع البينة وتقلها دون الحكم كفاها العلم بشرط جماع البينة
ولا شرط فيه مرتبة الاجتهاد (ولا يكتفي في الخافضة (في الامر العام الا أهل القضاء)
لانما قضى ولو انما اعتاده فانه يجوز اختلافه في الشافعي يستغنى الخسفي (انما بشرط علمه
العمل بخلاف معتقده فان اشترط عليه ذلك يجزى لان الحاكم باعصا باجتهاده أو باجتهاده عقده قال
الماوردي ولو لم يصرف بشرط بل قال الامام قد تلت القضاء فحكم بمذهب الشافعي أو بالتحكم بمذهب أبي
حنيفة مع التقليد ولغا الامر بالتمس يغله عنه الاصل قال الرازي وكان يجوز ان يجعل هذا الامر شرطا
وتشدا كما لو قال قل ذلك ان شاء الله فاقض في موضع كذا في يوم كذا وأشار الى ذلك في الروضة (وان قال لا يحكم
في كذا فغيرها بخلافه) كقولنا لا يحكم في ذل السلم الكافر والحار العبد (بإتلاف) منه (أو زمان أو نوع من
بشأنها لو ائت) فان نصب قاضيين في بلد وخصص كلا منهما (بإتلاف) منه (أو زمان أو نوع من
انصروا كذا) وفارق الامام حديث لا يجوز تعدد بان القاضي اذا اختلفا قطع الامام اختلافهما بخلاف
الامام (وكذا) عموم (أثبت لكل) منهما (استقلال) بالحكم فانه يجوز كالوكيلين للرئيس
(فان شرط) في توليتهما (اجتماع حكمهما بطلت) لان الخلاف يكثر في محلي الاجتهاد فتستعمل الحكومات
(ولو ائتمن) بان بشرط استقلالهما واجتماعهما (حل على) اثبات (الاستقلال) تنزيلا
المعلق على ما يجوز ويقار نظيره في الرئيس بان تصعبا بشرط اجتماعهما على التصرف جائز فعمل
الطلق عليه بخلاف القاضي (فان طالبا) أى القاضيين (نصبهما) بطلب نصبهما منهما (أجاب
السابق) منهما بالطلب (والا) بان طالبا معا (أترع) بينهما (وان تنازع الخصمان في اختيار
القاضيين أوجب الطلب) الحق دون المألو به وقيل يرفع والترجيح من زبده وعمار بحسب خرم
الروابي (فان تساوا) بان كان كل منهما طالبا ومطلوبا كتما كهما في قسمتهما أو اختلفا في قدرتهما
سبع أو سدق اختلافهما فوجب تعاقبهما (فان قرب القاضيين) اليهما إتباعا كان عنده (والا) بان
استوى القرب (فالقربة) يعدل بها (لا لا اعراض عنهما) حتى يصلها لاسانودى الى طول
التنازع وهذا من زبده ونصب أكثر من قاضيين يلد كنصب قاضيين مالم يكثر واكتفا قد الماوردي
وفي المألو يجوز ان يناط بقدر الحاجة (فرع) قال الماوردي ولو قلده لداوكت عن ضواحيها فان
جرى العرف بافرا دها عن لم تدخل في ولايته وان جرى باضافتها دخلت وان اختلف العرف ودعى أكثرهما
عرفا فان سوا روى أمر جماعهما

(فصل في جواز التعكيم) من اثنين لرجل غير فاضل لمار واليهي ان عمرو وأبي كعب تعا كالى
فالمعتمد يحتاج الى الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا قال الموصى اوص الى من شئت أو الى فلان ولم يقل من ولا عطف فصح البغوى انه
يجعل على كونه من الوصى حتى لا يصح ولم ينزل المألو على ما يجوز قلته يمكن الفرق بان الاصل من وصاية الوصى الا ان صرح الموصى بان
وصى عن غير قوله القضا فانه جائز والظاهر من اللفظ ارادة الاستقلال (قوله وان تنازع الخصمان في اختيار القاضيين أجب
الطلب انما عن خصمان في الحضور الى الاصل والنائب طلب أحدهما للفرع الى الاصل والاختار الى النائب قال في الحاروى ان كان القاضي
الى الفرع انظر الفقه على البنية اولى بالاجابة لانه الاصل وان كان الناظر نائبه فاعلى اليه اولى لانه اعلى وقال الامام والفرع الى عيب القاضى
وبالمر كمال في المطلب ارتباط ذلك بقدر الحاجة (قوله قال الماوردي ولو قلده لداوكت عن ضواحيها فان جرى العرف بافرا دها عن لم تدخل في ولايته وان جرى باضافتها دخلت وان اختلف العرف ودعى أكثرهما
عرفا فان سوا روى أمر جماعهما (فصل) (قوله يجوز التعكيم)

قال ضنايمو التحكيم في ثبوت هلال رمضان بجائسه الزركشي وينفذ على من رضى يحكمه بموجب علمهم صوم لاعلى عزم الناس خلافا
اذ لا يتصور رضاهم بالحكم منه (قوله لاف حدود الله تعالى) مثله انما روى ان هذا لا يحتاج الى ان لا حدود الله تعالى الى اجمع فيه الدعوى
عند القاضي فكيف عند الحكم (قوله واستثنى البلقيني صور اخرى فلا يكتفى بحكمه مالم لا يمتنع تحكيم الوكاين والوليين
فلا يكتفى بحكمه ما اذا كان مذهب الحكم بضره او المجمع وعليه بالقبول فلا يكتفى رضاه اذا كان مذهب الحكم بضره او مائة
والا دونه في الغارة وعادل القراض فلا يكتفى بحكمه مالم لا يمتنع رضاه المالكين ولا دونه فلا يمتنع رضاه القسراء والمساكين
اذا كان مذهب الحكم بضره مالم لا يمتنع رضاه بالدين (٢٨٨) وقال السيدي ويحوي عليه بالفساد لا يمتنع بحكمه قال ولم ارض ان يمتنع ذلك (قوله)

بشرط ناهل الحكم للفتنة
وبين ثابت وان عثمان والحمة تعالى على حدير بنه معلم يتخالفهم أحد (حتى يتروى ج فاندوني)
اهناص نيب أو موقوف (لاني حدود الله) تعالى اذ ليس له اهل البع من ولا يمتنع اهل الحكم هنا واسمقه
وهو موقوف مواتني البلقيني صور اخرى يمتنع في شرح الجمعية (وان وجد القاضي في الماد فانه
يجوز التحكيم (بشرط ناهل الحكم للفتنة) والا فلا يجوز مزم وجود القاضي (د) بشرط رضا الخصم
بحكمه قبل الحكم لبعده لان رضاهما هو المثلث للولاية فلا بد من تقدمه فلا يحكم في الدين (على العلة
بشرط العلة حتى يرضوا) يحكمه لانهم لا يؤخذون باقرار الحائي فكيف يؤخذون برضاء ولا يكتفى
بشرط المقاتل ولورجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم حتى لو علم المدعي شاهد من فرج المدعي عليه
لم يكن له ان يحكم (وايس له ان يحبس) بل غايته الاثبات والحكم وقضيه انه ليس له الترسيم قال الرافعي
تفانين النزاع اذ الحكم بشئ من العيوب كالتقصص وحده القذف لم يمتنع فيه ذلك بل يحرم اية الولاية
واذا ثبت الحق عنده وحكم به اولى يحكم به ان يشهد على نفسه في الجلس خاصة اذا قبل قوله بعد الافتراق
كأما القاضي بعد العزل قاله السارودي (ولا يحكم المخروجه) ممن يمتنع في حقه (ولا على عدوه) كمال
القاضي والترجيح هاتين من زيادته وهو ان ايس لانه لا يدعى القاضي لكن قال الزركشي الفاعل
جواز الحكم لرضا المحكوم عليه بذلك وقول المصنف ولا على عدوه معلوم من قول الاصل وبشرط على أحد
الوجهين كون المتحاكمين بحيث يجوز الحكم على كل واحد منهما أي على الآخر وايس له ان
يحكم بهما لا تضطاط وتنبه (ولا بشرط رضا خصم قاض استأجاب) عنه له حكم بينهما اعلى ان ذلك قوله
ورده من الرقة بان ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم قولية لا يحسن البناء وفرضه يجب ان يحل هذا اذا
صدر التحكيم من غير قاض فيحسن البناء (وعلى القاضي حكمه) أي المحكم (كأما القاضي) ولا
ينقض حكمه لا بما ينافيه من نضاه غيره (نزع) يجوز ان يتحاكما في اثنين فلا ينفذ حكم أحدهما حتى
يجمعوا بفارق قولية قاضيين على اجتماعهما على الحكم لظهور الفرزد كقول المعالم
(فضل مشور) مثاله يتعلق بالقولية (انسأل الامام عن حال من قوليه) من جبرانه وضلعائه فان
دلى بجور ولا أي من لا يعرف حاله (لم تنفذ) قولته (وان بان اهلا) لها المثلث من شدة أمر الفتنة
وخارجه وان قولها الحكم حكم بالهبة للولي وايس لها كمن يحكم بالامد قيام السنة حتى يحكم ثم قالت
بينة بذلك على وفق الحكم لم يكن ذلك الحكم نافذا (المجود) قولته ان بان اهلا وتجدد اهلها قال
في الاصل ويجب عاه نصب قاض في كل بادواحة فتأله عن قاض بان يبعث اليهم قاضا من عنده او يختار
منهم من يصلح لذلك قال الامام وغيره يجب ان يكون بين كل ياد من فوق مسافة العدوى (وبجور تنقض
نصب قاض الى ولو) الى (غيره) من الاحاد (ولو) كان الغير (أهل البلد) اولى يمكن حاله لانه لا يمتنع
وكيل شخص (ولا يختار الموقض اليه) ذلك (ولو اولاد له) لا يلا يختار نفسه (وبشرط في التولية تعيين

قال القاضي في شرح الحاروي
وبشرط العلم بثلثة المصلحة
فقط وقد عثر على نص
صحيح من كلامه وكتب ايضا
وخرج بالاهل غيره فلا
يجوز تحكيمه اجمع وجود
الاهل ش (قوله يخلص
في بابه) أي عند قد الولي
الخصم والمحاكم (قوله والا
فلا يجوز مزم وجود القاضي)
فلا ينفذ قضاؤه قطعا بخلاف
من ولا ذو الشوكة لضرورة
قال شرح الروابي واذا
سمع الحكم البينة ثلثي
الحكم حكم به لانه كان
حائطا ولا يحتاج الى اعادة
الشهادة وهل الحكم
يحكم به كالحكم على
المرجع لا لا تضطاط رتبته
لم ارب شداً بمحمل أن
يعارده خلاف مرتب
وأولى بالمع غ ساقى
كلام الشارح الجرم بانان
وهو المحدث (قوله وتنبه
انه ليس له الترسيم) أشار
الى فحوصه وكذا قوله لم
يسرفه وكذا قوله لا يقبل

قوله المالح قوله والترجيح هاتين من زيادته او حرمه صاحب النوار في الاولى (قوله وهو القاض) أشار الى تصحيحه القاضي
(قوله وليس له ان يحكم به) لا تضطاط وتنبه وقال في شرح المنهج وقضيه كلامهم ان الحكم أن يحكم به وهو ظاهر وانهم بعض
المتأخرين ان الرأع خلافه وقول الاذرى لم ارب شداً أي صرحا اه وقال الدميري والراجح انه ليس له أن يحكم به لا تضطاط وتنبه (قوله
وتدعي بالاج) وفي الحاروي قبل الشو فان اذ أعما ك الامام ونهجه الى بعض الرعاة لم يقد منه وص التنازل ذلك انه لا بد من رضاهم
(فضل مشور) (قوله وبجور تنقض نصب قاض الى ولو) يؤخذ من هذا ان والى الاقام ايس له نصب القضاة بمطابق ولاية الاقليم (قوله
والى غيره الم) وينبغي أن يكون رضاهما ما اذا كانوا أو كان فهم من هو أهل للاختيار

فما لو أنكر تعرض في الاختصاص بأن أودعت غلاما لحكمه لا يجوز وفيه نفي أن لا ينزع له قطعا بقي ما لو أنكر الامام كونه اماما لم أرفه نقلا
 أن صاحب الشراف حكم في تنازع من الوكالة خلافا لقال الأصم أنه ليس بعزل لأن النكار يتردد بين الصدوق والكاتب والعزل إنشاء تعرض
 لا يتصور التردد بينه والظاهر أنه أن تعمد ولا تعرض له في الانتعاه كان عزلا لقوله والظاهر أن موضعها أشار إلى تصحيحه (قوله ولو زالت هذه
 الأحوال لم يعد قاضيا) قال الباقي: يجب في غيرهم بعض الشيء جعله ما يمنع من الاجتهاد من غير حصول إجماعه وأنه وإن لم ينفذ حكمه فلا ينزل
 إذا كان مرجع الزوال فإذا زال المانع فولا يستعمر قطعا ذكره المارودي وهو الصواب ولا توقف فيه (قوله وفيه كلام القاضيا عدم انزعاله به)
 وهو الراجح (قوله ويجوز للامام عزله) كقوله عزله أو صرفه عن القضاء أو رجوعه عن توليته (قوله غلب على الظن حصوله) ككثرة الشكوى
 منه وعن ابن عبد السلام إذا كثرت الشكوى منه وجب عزله (فرع) قال الأذري لولا أن القاضي سطر ما لم يلا بغير إذن الامام ولم يتصف
 حجبته ذلك لم ينزل بل يصير معرزا أو يقدح ذلك عدل نفسه للنظر بحال والاتباع لعزل الامام أرفه نصا صرحا (قوله ولو عزله لم
 ينزل) قال ابن عبد السلام إذا تعين (٢٩٠) فتولى عزل بوجوبه يقوم مقامه كانت الولاية لازمة في حقه لتقبل العزل والالزام لعزل

الامام أو إلحاحا كإفهامهما
 وأيسر في الوجود من صلب
 له قلم لم ينفذه له في وجوب
 الماضي عليه ما هذا في الامر
 العام أما الوظائف الخاصة
 كالإمامة والأذان والتصرف
 والتدريس والطلب
 والنظر ونحوه فلا تنزل
 أربابا بالعزل من غير
 كفايته بكم من المتأخرين
 منهم قاضي القضاة في
 الدين يوزن في السبكي
 فقائلون في خبر سالم عز
 عزله تشبهه لا بدونه ولا
 ينزل بذلك ولا شلف في
 الخبر يوفى الوضعية آخر
 باب التي أنه إذا أودع
 الامر اسقاط بعض الجند
 المئين في الدون بسب
 جازو بغير سب لا يجوز وإذا
 ثبت هذا في الحقوق العامة
 في الخاصة أولى وقد قالوا أن

الفتن (ولو زالت) هذه الأحوال (لم يعد) قاضيا (لا توقف) وإذا جمع الينتنوع بها ثم عي حكم
 في ثلاث الواقعة (ان يفتح الى اشارة) هذين من يادته هنا وقد ذكرها كاسفة في الباب الثالث في سند
 عز الشاهد (ان روى الامام) قاضيا اماموت القاضي الاول أرفهه (فيان حيا) أو عدلا (لا يفتح
 في ولايته الثاني) قال الأذري وفيه انزعاله الاول بالثاني لانه إجماعه مقامه لانه ضمنه السمويه صرح
 البغوي في تعليقه وفيه كلام القاضيا عدم انزعاله به (ويجوز) للامام (عزله بحال) لا يقضي انزعاله
 وقد (غلب على الظن) حصوله فتقدروا أن أودع أن النبي صلى الله عليه وسلم عزل اماما بصلية يقوم بصلية
 في القتل وقال لا يصل فيهم بعدها أبدا وإذا جاز هذا في امام الصلاة في القاضي بل أولى الان يكون مستمرا
 فلا يجوز عزله ولو عزله لم ينزل أما ظهوره في حال (ويجوز فتنة) بتدشين عدم عزله وان يظهر فيه
 عزله (بافضل من) وان لم يظهر فيه بحال (ويجوز فتنة) بتدشين عدم عزله وان يظهر فيه
 حال لم ينزل به بافضل من نظر المصلحة للمسلمين (ولا) بان لم يكن شيء من ذلك (صرح) عزله (لنوعه لم
 ينفذ الان وجد غيره) ممن هو أهل للقضاء فينبذ عزله مراعاة لمصلحة الامام قال في الاصل ومن كان العزل
 في محل النظر واحتمل أن يكون فيه مصلحة فلا اعتراض على الامام فيه ويجوز تنفذه وفي بعض الشروح
 ان قوله قاض بعد قاض هل على عزله الاول وجهان وليكونا يبين على أنه يجوز وأن يكون في يده
 قاضيا انتهى قال الزركشي والراجح انهم ليست بعزل وقد ذكر في الوضعية في الوكالة أنه لو وكل شخص
 وكل آخر فليس بعزل الاول فطاع من أن تصرف الوكيل أضف من تصرف القاضي وقد سبق في فصل
 التولية عن ابن الرقعة تنزل الاول أما القاضي فله عزل خلفه في الامور بحال انزعاله بغيره قاله
 المارودي والسبكي وخالف فيه الباقي (فرع ان ينزل) القاضي (قبل بلوغ) خبر (عزله) من
 عدل لما في أفضيته من عظم الضرر بخلاف الوكيل كما سطر في ما به تعزل على انفسهم أنه معزول لم ينفذ
 حكمه له إجماعه غير ما كما عاذا ذكره المارودي قال الباقي ولو بلغه الخبر ولم يبلغ نوابه لا ينزل عن
 بإجماع الخبير وبقية ولا به أصلهم مستمرة حكما وان لم ينفذ حكمه ويصدق ما رتب على ذلك الوظيفة قالوا

الغضب لا يرجع من بيت المدارس الشريعة السابق وقوله قال ابن عبد السلام الخ أشار إلى تصحيحه (قوله ينفذ عزله) سراعا طاعة
 الامام لعزله حكيم أسكن الامام وأحكام الامام لا تردا في تخالف نصا ولا إجماعا (قوله قال الزركشي والراجح انهم ليست بعزل) قال مختصا
 بجمع بينهما بان يقال ان روى الثاني على أن يحل في محل الاول وقد قامت في تنعيل عدم اجتماعهما على حد واحد كشافين في حكمة واحتلال
 زمانا فتعزل للاول والاقتلا كاتبه (قوله أما القاضي فله عزل خلفه) أشار إلى تصحيحه (قوله لا ينزل قبل بلوغ خبره) (ولو لا السلطان
 ولم يعلم حكمه) قال الشيخ أو سادس غيره وكل باع مال مورثه لم يأنحاه فيان مستا (قوله من عدل) قال الأذري الظاهر أنه يكفي في منعزل
 واحد ولو بدأ وأمرأة كالأب وقال الزركشي ينبغي الحاق ذلك بغير التولية بل أولى حتى بغير شهادته وتكفي الاستغناء فلا يكتفي النكال
 البرقي لا يصح فيه ما روى قال الأذري الظاهر أنه يكفي فيه الخ أشار إلى تصحيحه (قوله لما في أفضيته من عظم الضرر) (ولا يأنحاه) في غير
 الامام ولاه لا ينزل بعونه فتوى (قوله ذكر المارودي) قال شخص الاوجه متلفعة على ولايت (قوله قال الباقي ولو بلغه الخبر) كالمها
 ممنوع أما الاول فلا بد ان يولية الأصل بعد بلوغ خبره مستمرة حكما لا معنى لغيرها كما لا ترتب أفعاله وهو مستغنى ولا سلم انه يفتي
 وتولية على الوظيفة بعد عزله المانع من جميع الوجوه وكان القياس عزل نوابه أيضا لان عزله عزمهم لكن اغتفر عدم عزلهم انزعاله

وفي تقدير بقدرها والى الثاني فليس القياس فيما قال بل القياس في عزل النائب عن حين بانفسه عزله أصله لان عزل أصله عزله وقد
 بلغنا ما وعلمنا عزله أصله لا غير ودون في تقدير بقدرها ش وقوله فلا نسلم أن ولاية الأصل الخ أشار الى تصحيحه وكذا قوله ولا نسلم انه
 بسبق الخ وكذا قوله فليس القياس فيه الخ وكذا قوله بل القياس فيه عزله النائب (قوله ولو قرئ عليه) فرق بعضهم بين هذه مسألة الاطلاق
 بان التصديق ولو غير العزل الى القاضي لا يتعلق العزل لانه لا يجوز أن يتعلق بغير الأصل لا سيما في قوله لا يجوز أن يتعلق بغير الأصل الاطلاق
 فيقبل التعلق وانما يتحقق بوجود الصفة ش وكتب ايضا ان الغرض اعلامه بصورة الحال بخلاف تعلقه بالعزل فان تعلقه بالصفات
 معينة يخرج ما لم يشر اليها الكتاب وانما أصله لا يقول الامام شاهدان يخرج بالتعلق ما لو كتب العزل لثابت اذا تسعير ولو اذا تأمل
 على فالتصديق بانام الكتاب لا يتعزل قاله البغوي وغيره ولو لم يوجب بعض الكتاب قيسا ما ذكره في الاطلاق انه انما يسمى موضع العزل
 بشرطه والواقع على الاصح لو قال الامام قد عرفت عنه بنفسه قبل (قوله وينعزل بانعزاله (٢٩١) خطية) على كلامهم فواب القاضي

الكبير كقاضي البسلاد
 المصري والقاضي الذي
 ولا الامام قضاء جميع
 البلاد (قوله ووقف بان
 لم بشرط واقفه له ناظر او
 انقرض من شرطه او
 خرج عن الاهلية) قوله فصار
 سبيله المتولى من جهة الولي
 والواقف خرج بذلك ما اذا
 شرط الواقف النظر لما ك
 ففوضه لا خلافه يعزل
 بانعزاله لانه اذا لم النظر
 الى القاضي الثاني بشرط
 الواقف اشبع ما اذا شرط
 النظر لم يدم ليكر نصب
 زيد فبما فيه من شأنه
 يعزل القيم لا بما فيه
 النظر ليكر بشرط (قوله
 فان عينهم يعزل بانعزاله
 مطلقا) أشار الى تصحيحه
 (قوله وفيه احتمال) قال
 الرافعي ويجوز ان يقال اذا
 كان الاذن مقيد بالنية ولم
 يبق الاصل لم يبق النائب

الى النائب قبل أصله فالقياس انه لا يتعزل وينفذ حكمه حتى يبلغ الأصل انتهى وقد يشوق فيه بما مر عن
 المارودي (فان عاقبة) أي عزله (بشراء كقاب) كقوله اذا قرأت كتابي فانت هول (العزل)
 شرهانه (ولو قرئ عليه) لان الغرض اعلامه بصورة الحال ولما لا يتعزل بما افترقه وفهم ما فيه (وله عزله
 نفسه) كما لا يخلو فيعزل لم يعل بعزله من ولاد الا أن يكون تعينا فلا يتعزل (وينعزل بانعزاله خليفة
 له) (الامر العام) كافي الخاص كيباع على ميت أو غائب أو جماع شهادة في حادثة معينة سواء علمه
 في ان يختلف عن نفسه أم لا طاع لان الغرض من استخلافه معارضة وقد زالت فلا يشكل في حاله الاطلاق
 بنظره من الوجه الاذا ليس الغرض ش مما رواه في كرسى بل التفريق حال المولى كعمل الاطلاق على اوداه
 (القبض بشم ووقف) فلا يتعزل بانعزال القاضي للتدخل مصالحهما فان سبيله المتولى من جهة الولي
 والواقف (ولامن استخلفه) القاضي (يقول الامام) (استخلف عني بل لا يتعزل ان عزله) لانه
 نائب الامام الاول من يرى توليته فكان لا يوصف الامام عنه بنفسه والتصرح ببل الى آخر من زبانه هذا
 كما اذا لم يعين له من ينخذه فان عينه لم يعزل بانعزاله ما طلق لانه قطع نظره بالعين وجعله خيرا أشار
 اليه المارودي والروائي ونحوه نظر فيما اذا استخلفه عن نفسه وبو ديمما يأتي عن المارودي قال في الأصل
 ولوصف الامام نائبان القاضي فقال السررسي لا يتعزل عوت القاضي وانته لانه ما ذكره من جهة
 الامم وفيه احتمال انتهى وصرح المارودي بما وافق هذا الاحتمال (ولا يتعزل قاض ووال يموت
 الامام) كالانعزال لانعزاله بغير موته لشدة الضرر بتعطل الحوادث ولان ما عقده الامام انما هو لغيره
 وهم السلطان فلا يخل بموته كالا يخل بالنكاح يموت الولي نعم لو ولا الامام الحكم ينصوبين خصمائه انعزل
 بشأن واللعني المقضي في ذلك قاله الملقيني

(فانقل) هو (قال معزول كنت حكمت ان فلان) بكذا (لم يقبل الابينة) لانه حينئذ لا يقدر على الانشاء
 ثم انعزل باللعني قبل من ذلك لانه انما انعزل باللعني فيما يحتاج الى الابصار وقوله حكمت بكذا يحتاج
 الى ذلك قاله الملقيني (وترد شهادته) (ولو لمع آخر حكمه) (ه) أي فلان لانه يشهد على فعل نفسه ويخالف
 الرضعتان فعلمه بغيره مقصود بالاثبات ولان شهادته على فعلها لا تتحقق تركها بخلاف القاضي فيها (ولو
 كانا دونها فاضحك به) (ولم يصف الى نفسه) (تجانب) شهادته (كالمربعة) اذا شهودت كذلك (فلو لم
 القاضي انه حكمه لم يقبل) نظرا لبقاء التهمة (وان شهادته أقر بحكمه بكذا) أو ان هذا ما لم يزل
 (قوله لا يتعزل قاض ووال يموت الامام) حكم ولا الامام حكم قضائه وكذا يجب أن يكون حكم كل من ولا الامام أرا عما يخص بمصلحة
 السنين كولاية بيت المال ونظر الحسبة والجورس والوقوف وغير ذلك (قوله نعم لو ولا الامام الخ) أشار الى تصحيحه (قوله لو قال معزول كنت
 حكمت ان فلان بكذا) أو ثبت عندى كذا أو عقدت نكاح فلانة فلان أو بيعت كذا على مجبوري بالحكم (قوله لانه حينئذ لا يقدر على
 الانشاء) قال المارودي وهذا أصل مقرر يعني ان من ملك انشاء متى ملك الاقرار به وضع من دون ذلك لا يجوز له بعد العدة كسائر اجتهادات
 هذه أو بعد لزوم البيع كنت اعتقته قبل البيع (قوله قاله الملقيني) ما قاله ظاهر (قوله ويخالف الرضعتان فعلمه الخ) وفرق المارودي
 بين الرضا عن فعله الخافز شهادته بما هو الحكم من فعل نفسه فلم يجز ان يكون شاهدا فيه (قوله فذم القاضي انه حكمه لم يقبل) كقول
 شهود لا يترتب بان هذا قضى في حال ولا يشهد عليه فثبت حاله ناشئوا أن يصف الحكم انهم لو يكذب ليعمل صاحب الحق الى ما فعلوا أو يصرح بما
 نفسا ما يترتب عليه من الودع والاساطير المكتوبة التي يشهد بها بعضه ان يجوز له أن يدعي بعضه وان استوفى هو ضامضاح ولم يترقب

فوملا الى الحق الجواز ومجمل خلافتان هل سئلوا عن ذلك بان يتسلمهم و (قوله حكمت بطلاق نساء القرية) كحق صدمه (قوله)
بمخلاف ما قاله على سبيل الاخبار) اشار الى تصحيه (قوله قال الاذرى) أى وغيره كتب أيضا ذكر في الحاد ما ذكره الاذرى وادفع الى هذا اذا لم
يسأل فان كان المحكوم عليه من السب فزم صاحب الحادى وتبعه الروايات بأنه يلزمه بياحه اذا كان قد حكم بشكوه وعن المطالب بانه يقدر
على دفع البينة أو كان بالبينة يعنى فانه (٢٩٢) يقدر على مقابلة ثلثه بغير حجة بانه لا يلزم اذا كان قد حكم بالافراء أو بالبينة يعنى

على القصة وخرج من هذا
تخصيص قول الاصحاب بان
الحاكم لا يباين من سئلته
أى سؤال اعتراض أمسأل
من يطالب المدعى عن نفسه
فيشعب على الحاكم الإبداء
لحد المحكوم عليه الغناص
ثم قال هذا إذا لم يكن حكمه
نقصا لحكم غيره وبالأظهار
انه لا يقبل حتى بين السب
(قوله انه يلزمه بياحه) أشار
الى تصحيه (قوله قال وبشبه
أن يكون مجمل ما ذكر الخ)
أشار الى تصحيه (قوله)
اذا ذكر الحاكم أن فلانا
وقلنا شاهدنا على كذا
فانكر لم يفتل لانكارهما
وكان القول قول الحاكم
انه ان كان ذلك بعد الحكم
بشهادتهما كان انكارهما
بجثة الرجوع في أنه لا يقبل
قال خصا بؤخذ من تعقيد
ما قلنا ان مجمل ذلك في
القاضي المجتهد (قوله قال القول
قول المعزول) أى لا يباين
يكول قال صرف قال الوقت
الجهته الملائكة أوفى عارنه
التي يقتضها الحال (قوله
أو وجهه المانع) أشار الى
تصحيه وكتب قال الباقى
انه الراجح (قوله وانهم

(قوله) لانه لم يشهد على فعل نفسه (فان كان) القاضي (في غير محل ولا بته فسك المعزول) في انه لا ينفذ حكمه
لعدم قدرته على الانشاء (وان قال وهو في محل ولا بته حكمت بطلاق نساء القرية) عبارة الأصل في قول
على سبيل الحكم نساء القرية طلاق من أزوجهن (قوله (بلاعة) لقدرته على الانشاء حدثت
بمخلافه لولا انه على سبيل الاخبار فلا يقبل قوله كذا صرح به الباقى وهو مقتضى كلام الأصل وبني أن
يكون مجمل ما لا يستند الى عاقل ولا بته قال الاذرى وقال من قبل قوله ظاهر في مثل القائل المتهمة ومطابقا
أوفى مذهب امامه أضاف برهانه في قول قوله وقفت وقد استقرت الله تعالى وأثبتت فيمن سئل من قضاء الحكم
عن سئلته فضاء انه يلزمه بياحه لانه قد نطق ما ليس بمجتهده نداء كما هو كثير أوجب قال وبشأن يكون
مجل ما ذكر في ربه أهلها بمحورون أماني راد كبير كعدد فلا تافع بطلاق قوله والى ما قاله ثم تغير
المنصف كالمه بالقرية (وان قال المعزول) الامين (أعطيتنا المال) أيام غنائى الحفظه (فلان فقال
الامين بل) أعطيتنا به لحفظه (فلان قال قول المعزول) لكن هل يفرم الامين ان عينه هو قد فعل ذلك
وجه ان قيل القاضي أوجههما التبع (أوقال) الامين (لم تخطي) شيئا بل هو فلان قال قول
قول الامين) لان الأصل عدم الإطاعة (قوله وان شهدا) أى اثنان (محكم من حكم بشهادتهما) اجاز
لانهما الآن يشهدان على ذل القاضي
(فصل في) جواز تشيع القاضي محكم قبله من القضاة الصالحين للقضاء (وجوه) أحدها تم
واشتهار الشيخ أبو حامد وثانيسه المانع لان الظاهر منه السداد به جزئ المحاميل وصحة الفارق وجزء
المارودى الى جمهور البصر بين إقضاء كلام الأصل في الباب الاخير (فان ظلم) شخص (عند معزول أو
ثانيسه) عمار يمينه ولا يسارع الى احضاره فقد قصد ابتذله (فان ادعى) بان ذكره يدعى (معاملة)
أو اتلف مال أو عينا أخذها فبفسد أو نحو (أحضره) وفصل خصومتهم (كغيره وكذا) لو ادعى عليه
(شوة) تثبت الزاه (أو حكمه بعد من مثلا) أى يشهد بعد من أو غيرهما من لا تقبل شهادته (وان لم
يتعرض للاخذ) أى لا شهد المال المحكوم به (منه فان ظلم على المعزول) بعد الدعى عليه بيننا وأقر
المعزول (حكمه عليه والصدق يمينه) كسائر الامضاء اذ ادعى عليهم شيئا ولعموم شعر البينة على المدعى
واليمين على من أنكر وقيل لا يباين لانه أمين الشرع فيصان من عبه عن التطفيل والا ابتذال بالمأثرات وهذا
صححه الرافى قال الزركشى كغيره وقد اختلف تصحيع النوى فيه والى صواب الثاني فانه المنصوص بكثرة
القاضي شرع الروايات وغيره قال وهذا من غير ملزم بقاء أهلية ما من ظهر فشق وشاع جوره وشجانه
فانظروا هل يختلف فمعا (ولو قال) المظلم (يقى على أمين المعزول شيئا) بعد الحامسة (فقال) الامين (أخذته
أجرة) لعملى (وقد اعتاد) أخذها بل أولم يتعد (ففيه خلاف من عمل) لغيره (ولم يسم أحسن) هل أخفها
وبعارة الأصل فلا حرج على الامين في عيشة فقال أخذته أجرة على قدرته المعزول لم ينفعه عند قبل
بستره منه ما يزيد على أجرة المثل وهل يصدق بيمينه في أجرة المثل فان الظاهر انه لم يعمل بمجانة أو لا بل كان
البينة يجز بان ذكر الأجرة وجوهان قال الامام والخلاف مبنى على أن من عمل لغيره ولم يسم أجرة هل أخفها
قال الاذرى وهذا البناء نقله ابن رشد عن بعض الاصحاب بعد قوله ان الوجهين في استحقاق الأجرة كالوجهين

التمع لان الظاهر الخ) أشار الى تصحيه (قوله فان ادعى معاملة أحضره كغيره) أفاد قوله كغيره انه أن يرسل وكيله ولا
يجوز وقد كرهى المطالب بانه وهو واضح (قوله قال) يعنى الزركشى وهذا من الخ (قوله فانظروا هل يختلف فمعا) أشار الى تصحيه وبك
طيه قال لا ذرى الوجه بالجزء وبني أن يجزى مثل هذا في طلب احضاره فان اتفرع بالمطالبة من عي أو رسم أو نحوه أو غيره بلا يلزم
بغير حجة يستلزمه وان علة الظهور فستقوم جوره ووثانيسه أحضره بغيره طلب احضاره لا دعى عليه بحق كسائر الناس (قوله فيه)
بمخلاف من لم يسم أجرة) هل يستحقها قال ارجع عدم استحقاقها (قوله بل يكلف البينة) أشار الى تصحيه

(قوله والتشبيه أقرب من البناء) المذهب ما اقتضاه البناء من عدم الاستحقاق والفرق بين المشبه والمثبه به ظاهر قال شيخنا وهو انه في المسئلة
 التسميم الاصل في وضع يد الشخص على مال غيره الضمان وقد اعترف بوضع يده على الدابة وادعى عارثا حتى لا يلزمه أن يردوا في المالك
 الاشارة فقد ان المالك لان الله قد اشتغل بظاهر اعترضني وضع اليد ويرد ما دمة نفسه لواصل عدمه ولا كذلك استأنافل بعمل هنا
 ما يقتضي شغل ذمة بال اصل في فعل الشخص بيده لغيره التبرع حتى يعلم خلافه (قوله ان الاخرى في المسئلة مرفوضة) منوع عنه لانه ليس بعمل
 الخلاف لان عمله عند عدم تسميته (قوله انه جار عليه في حكمه الخ) قدمت البلوى بان الحكم عليه يدعي ان يبين هو الحار كمن عليه عداوة
 ذنبه بغير تفويض حكمه عليه وان لا يبين تشهده بذلك الذي عليه العمل والقوى يقول (٢٩٣) دعواه راسعاً بينه غ (قوله لتعطل
 القضاء الخ) عليه السبكي

فيما لو ادعى ارباب الدابة عارثا والمالك اطلعهم وادعى التشبيه انتصر الماردى والروابي وقضى بالتأخير
 يرجع الاستحقاق بخلاف البناء المذكور والتشبيه أقرب من البناء وقاله ظاهر مع أن الاخرى
 مستأنفة ومضة بخلاف في المنظر بها على ان الامام لم يبين على ثلاثا بخلاف في هذه واغابني هاهنا توجيه
 الوجه الاول قال عقب هذا يلتفت الى أن من عمل بغيره لم يخدم كرا الوجه الثاني (فرع لو ادعى) شخص
 (على فاض) بان على فاضا لمعامله أو غيرها بما يتفق بالحكم (حكم بينهم ما بينه وأفاض آس) فضلا
 لقصوره (أو ادعى عليه) أنه جار عليه في حكمه (أو على الشاهد أنه شهد عليه زورا لم يحلف) وأدعينا
 لامامه الشبان شرعا لو فاض باب تخلفهما لتعطل القضاء واداه الشهادة فلا تسع دعواه عليه (ولم يفسد)
 لذلك (الا لينة) فحينئذ تسع دعواه عليه لمطر وجن عن إثابة الشرع وحمل عدم سماعه عليه اذا كان
 مرقوبه بكأله الزركشي

(الباب الثاني في جامع آداب القضاء)

وغيرها (وقبه أطراف) أربعة (الاول في آداب متفرقة منها بان يكتبه الامام) اذا ولاد القضاء في بلد
 كآب العهد (بالولاية وبهذه) فيه يترك فيه ما يحتاج الى القيام به لانه صلى الله عليه وسلم كتب له مروين
 حرم لما يشاء على البين رواه أصحاب السنن وان لا يترك كتابا لاس ما به في البحر من رفته بخاتم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والبخاري (ويشده وجوبا) (عليها) أي الولاية (البعيد) من يحملها عبارة
 الأصل كان يبين على بلد آخر فان كان بعد الاشارة الخبر اليه فليشهد (شاهدين يحضر جانعه) بخبران
 جاهد شاهدا هما يقران الكتاب أو يقرأ الامام عليهما فان قرأ غير الامام فاحوط ان ينظر الشاهدان
 فيبرلوا شهد ولم يكتب كفي فان الاعتماد على الشهود (ولو استفاض) الخبر (كفي) عن الاشهاد لان
 الاستفاض كدسته لانه لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن خلفاءه الا شواذ فلا يقبل في الولاية
 قوله بعد ما قاله صدقة أهل البلد في وجوب طاعة متوجهان وقاس ما عرف الوكاة عدم وجوبه الا ان الامام لو
 انكر قوله كان قوله له لكن قال الاذرى لعل وجوبها أشبه وفي الآثار والاختبار ما بعده (ولا يبعد
 الكتاب بعده) أي الاشهاد واستفاضه لا كان تحريمه (و) منها (ان يسأل قبل المدخول) للبدن الذي
 لا يعرف فيه (عن) حال (من في البلد من العدول والعلماء) ليدخل على بصيرة بحال من فيه فيسأل
 عن ذلك قبل الخروج فان تصرف في العارفين فان تصرف في يدخل (د) ان (يدخل) يوم (الانئين)
 الله صلى الله عليه وسلم دخل المدينة (فان تصرف في المجلس أو السبت) كذا خبره في التسمية عبارة
 الرضة والفايت وسبب ان يدخل صبيحة اليوم (و) ان يدخل (في عاصمة مدواه) ففي مسلم
 على علي عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح بها ولا أعلم به (د) ان (ينزل وسط البلد) لئلا يواي أهله في
 التريسة قال الزركشي وكانه حيث استعصم خطه موازل الحديث يسر قال وهذا الذي يمكن فيه موضع يعتاد

لأصغر ولزم طاعة (قوله ولو استفاض الخبر كفي عن الاشهاد) وان كان البلد بعد (قوله لكن قال الاذرى) أي غير لعل وجوبها
 أشبه أشار الى صحبه وكتب عليه لانه اعترفوا بحكم عليهم ولا تقدم من الآثار والاختبار دال (قوله وعارة الرضة والفايت) فبين
 تقدم الخليل على السبت فاذا فتوا (مع) قوله وسبب أن يدخل صبيحة اليوم (الخبران ما جاءه العلم بالركن لا في يكونها يوم الخميس قال الاذرى
 واستدل به بما ذكره من فواقر لا في في) منها وجهها وهذا غير معروف وقال بعض الحفاظ لاصل له وكتب أيضا قال صلى الله عليه وسلم
 اللهم ارك لا في في يكونها حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي ما جاءه وغيرهم من أصحاب السنن باسناد صحيح قال الترمذي
 هذا حديث حسن وقال غير من الحفاظ انه حديث حسن صحيح (قوله قال الزركشي وكانه الخ) أشار الى صحبه وكذا قوله وهذا الذي يمكن

(قوله) ويؤخذ من تناقضه بالبقية (الح) أشكر أني تصح (قوله) كالنظر في الحاجز (الح) ونحوه متساهله وقيل معضلة أشكرت على من قبله (قوله) كما ذكره الأصل) هو ما عوذ من (٢٩٤) قوله المستند لم يشك أصدوره (قوله) وان كان لا يتعد التفرع بذلك كالنظر (الح) أي بان كان

المتمول لا يرى التفرع والمغزول راء (قوله) على القول بأنه لا يسلط من الحابس) وهو الأصح كما يؤخذ من التمرح المعتبر (قوله) وراعيه انما فرعه على القول بأنه يعطى منه وهو الصواب غ وكلام المصنف جازع به (قوله) كتب خصمه احضر عاجلا أو نوك وراسا سابق في الاواب أن يقول كنبالي قاضي بلده لا لنفسه ولله المراد اذ لا يكتب الى من لا يعرفه والفرص اعلامه كفي اتفق ولو بالابلاغ عدل فيما راء (قوله) أو زوده اليه ان رأى ذلك في التكمية عن الحارزي والمحرر لقال تحسني تعزير بالد كنبالي فقدا وفي حبس التعزير بمنزلة الأول وان لم يستكمل مدة حبسه مع بقائه نظر الأول لان الثاني لا يبرز لقبه كان مع غيره وكاه في المهدى عن المحمدا محمد ابن يحيى (قوله) فمن اوصياء) تزولهم مال من ذلك الما لا يولاهم عن نفسه فكان الظاهرهم أولى وكتب أيضا اذا كان المحرور عليهم في عمله وان كان ماله م في غيره ولا لعرض من يعرضه غ فالتصرف بالاستملاء

الانفاة التزول به (ثم) اذا دخل (ان) شاه قرأ العهد فور او ان شاه واعد الناس اليوم) بمحض رونقه ليقرأ عليهم وان كان مع شهود وشهودهم اعترف في السنة وان يعث عن الشهود والركن سرادع انيسة والاحاط بالسر لانه أعون له على اطلاع على معرفة أحوالهم (د) ان (يستل دون الحكم) وهو ما كان عند القاضي قبله (من المحاضر) وهي التي فيها ذكر ما جرى من غير حكم (والسبلان) وهي ما شئت على الحكم (وحج الإيتام وأموالهم ونحو ذلك) من الحج الودعة في اليدون كسحب الأذنان لانها كانت في الأول بحكم الولاية وقد انتقلت الولاية اليه فيسأله الجفلة على أو بابها (ثم) يعث (عن المحبوسين) هل يستقرن الحبس أولا وقدم على ما يلقى لان الحبس عذاب ودم عليه ما مر لانه اهم يؤخذ منه ما خربه بالقبض انه يقدم على الحبس انما كل ما كان اهم منه كالنظر في الحاجز الجائز الذين تحت نظره وما اشرف على الهلاك من الحيوان في التركان وغيرها وما اشرف من الاوقاف واملأ بحاجزته على السقوط بحيث يعين الغوري تاركه (د) ان (يكتب) فزراع (أسماءهم وما حبس به) كل منهم (د) من حبس (ه) فان بعث الهم أمينا ليكتب ذلك كاني وان بعث أميين فهو أحوط (فنادى) بان يا رسول الله اني احبس عنهم من ينادي الا (من) حبس ليحضر) يوم كذا فاعاد اجلس لذلك وحضر الناس صحت الزاعين به في اخذ فرقة ترفعة وينظر في الاسم المتيقبا (د) بمحض المحبوسين واخذوا احدا) بحسب ما أخذ من الزاع فيهم بعد اجتماعهم عن خصوصهم عن سبب حبسهم (فن اعترف) منهم (بحق طوبى) به (وان أوفى) الحق أوفيت اعداءه كاذكره الأصل (نودي عليه فله لغز بما أخرج) اذ لم يحضره لغز (بماتق) من الحبس بلا عين لان الأصل عدمه فرب آخر (ولا يبال بكفيل ومن لم يوف الحق) ولم يشك اصداره (رد) الى الحبس لانه يستحق ان يثبت الهاكمة عندها القاضي فاستمره أولى (وان قال حبس بكاب) مثلا (ألقته أضواء) أي حكم المحرور وان كان لا يعطيه التفرع بذلك كالنظر لان الاجتهاد لا ينقض بطله (وان قال غلت) بالحبس وانكر خصمه (طوبى لخصمه بالينة) انه حبسه بحق (وصدق) هو (بيينة) انه حبس طالما لم يقم خصمه بيينة بطل من الحبس لان استمراره فيه مصيبة (ولو كان) خصمه (غائبا) عن البلد (طوبى بكفيل أو رد) الى الحبس وتبع في مطالبته بكفيل الرخصة على القول بأنه لا يعطى من الحبس والزاني انما فرعه على القول بأنه يعطى منه وتو جع زوده اليه من زيادة الحنف واذا رد اليه أو أطلق بكفيل (كتب لخصمه) احضر عاجلا فلينجمعه (فان لم يحضر أطلق) كالحبوس طالما (ومن قال لا أدري فم حبس) أولا لخصمي (نودي عليه) لطلب الخصم ثلاثة أيام في الحبس وغيره (فان لم يحضره خصم حلف) على ما قاله لان الحبس بلا خصم خلاف الظاهر (وأطاق) وان حضر في هذا او ما قبله فان قام بينة الحق أو بان القاضي حكم بذلك فذلك والأطلق بعد حلفه (وحال المائدة) عليه ما لم يلب خصمه (رواب ولا حبس) ولا يطالب بكفيل (ومن حبس نفي أو أطلقه) من الحبس لانه لا بدري ان من كان قبله هل كان يديم حبسه أولا (أو رده) اليه (ان رأى ذلك) بان انت عند خاتنته (ثم) يعث (عن الاوصياء) قال الماوردي ويدأهنا من شاه لافرة بخلاف المحبوسين لان النظر فيهم لهم وفي ولا عليهم (فينفذ) القاضي أي يقر ما قضى لهم (ومن عرف فسقه) منهم (انزل) فترجع الى المصلحة (أوضعه) عن القيام بحفظ المال والتصرف في ذلك كثرته أو غيره (أعلمه) بأخاؤك في عدلته فزروه لان الظاهر الامانة وقيل يترع المصلحة حتى تثبت عدلته والترجع من يادته لكن راجع ابن أبي عسرون في الانتصار الثاني ونزجه في المرسد وقال الأذري وغيره انه المختار لعدالة الزمان

أموالهم لانهم في المبال والتكاح الا الصغير قال الناصري وسألت عن وقف في بلده في قراة على سفر في بلد آخر ولكل بلد فاض من طاهر منها حاجت به قاضي بلدنا قاس على هذه السنة وت جعل الميت كالحق وعلمه يظهر ليحكم ظهورا كيانا كان الموقوف عليه حيا (قوله) فترجع الى المصلحة وان كان تثق في الامانة (قوله) أو شئت في عدلته فزروه

وان على سفر في بلد آخر ولكل بلد فاض من طاهر منها حاجت به قاضي بلدنا قاس على هذه السنة وت جعل الميت كالحق وعلمه يظهر ليحكم ظهورا كيانا كان الموقوف عليه حيا (قوله) فترجع الى المصلحة وان كان تثق في الامانة (قوله) أو شئت في عدلته فزروه

قال الاذرى في الفتاوى اثرى الى كلام الرافعي والنووي وغيرهما بل هو ظاهر كلام الجمهور (قوله وان كان الاثر بالى كلام الشيخين)
بل هو ظاهر كلام الجمهور الاول اشار الى تخصيصه بكتب على حال البلية في ان يحل الوجهين اذا لم تثبت عدالة الاول ولا لم يتعرض له جريا
اه وهل القاضى اعاده عند البتة غير ثبوت خلل قال بعض المتأخرين ظاهر كلام الاصحاب والرافعي المنع وفساد الزعم بقضى الجواز
واله يعلم المفسد من المصلح (قوله قال الاذرى وهو ظاهر ان كان اهلا لم يلج) اشار الى تصحيحه وكتبه وزعمه بعضهم (قوله اوله عامته) او
مجرد عليه (قوله امضاءه) فان القول قوله في ذلك بغير عين لان الحق لم ينعين له طلبة (قوله r q o) ولا عندنا بعد (قوله وان كان قد فسد
خبايا (قوله فو... في ان
بضمها الخ) اشار الى تصحيحه
(قوله ثم يثبت عن الامانة
الخ) قال الماوردى والرواى بانى
ويجب على القاضى بعد
تصحيحه على الامانة والامانة
ان يثبت في دولته حال كل
أمين ورعى ورافى يده من
الاموال ومن يل عليه من
الانعام ليكون محققا
الجتهين فان وجد كره
في دولان القاضى الاول
عارض به وعمل باحوطهما
اه وفي الحادى ليس له ان
يستكشف عن الابواب والجد
مالم يتم الحجة على الفسق
والخيانة فانه يل بنفسه
ن (تنبيه) اذ قال الامين
ملا يجوز جهلا لم ينزل
ورفعه فان لم تكن مداركه
الرافى فان قال متولى
المسجد صرف الفلحة العامة
المسجد فلا صدق وان
اتهمه حلفه واولى اهله
وهم معينون لم يصدق
واهم اطلب حسابه ارفع
معين قول بحساب وجهان
أصحهما ان له محاسبة ان
اتهم (قوله منهم زيد بن

وان كان الاثر بالى كلام الجمهور الاول (ثم ان فرق) الوصى (الوصية وهي لعينين لم يثبت عنه لانهم
وطالبه وان لم يكن اولهم قال الاذرى وهو ظاهر ان كانوا اهلا للمطالبة فان كانوا محجورين فلا صلاح اذا
لم يكن لهم ولي غير القاضى (اوله عامته وهو عدل امضاء) أى تصرفه (والا) أى وان لم يكن عدلا (فمنه)
أى ما فرق (لنفسه) بشرط بقاءه بلا ولا به حصص (وان فرقوا اجنبي لعينين نفذ) نفرضه لان لهم اخلها بلا
واسطة فلا يمنة ثم قال البلية في الوصى لو فرض الى احباده انسابا والنفذ في كل حال فاسطة فثبت ان
بغيره لا تعدى بالتفريق بغير ولا به حصص فتأنيده في الاجنبى (اوله عامته) أى لجهة عامته (من ثم يثبت
عن امضاء القاضى) النص بين على الاطلاق وتفرقة الوصايا (فنهزل) وفي نسخة نهزل (من نطق منهم)
وبعين الضميمة خراجا عنهم كلام الاصل (وله ان نهزل) الامضاء وان لم يتغير حالهم (و بعض عنهم
بأثرين بخلاف الاوصياء لان الامانة ولو من جهة القاضى بخلاف الاوصياء وأحوار الاوصياء لان
الهمة بهم اعدان فانهم القاضى وهو لا ينصب الا بعد ثبوت اهلية عنده بخلاف الاوصياء (ثم) يعث
(عن الاوقاف العامة) ومثلهما قال الماوردى والرواى وعن الخاصة لان القول لمن لا يثبت من الفقهاء
والساكنين فنهزل لآلتهم وهل ولا يعل على من تعين منهم اصغر أو نحوه (د) عن (القطعة) التى
لا يجوز تاكلها لمقطعة ويجوز دفن بقدر تاكلها وما حول (د) عن (الضوال تحفظ) هذه الاموال (في بيت
المال مفردة) عن أمثالها (له خاهاها) فاذ اظهر المال غرم له من بيت المال وله فيها وحفظها
للمطاع كما هو صرح به الاصل بالنسبة لمقطعة قال الاذرى وفي جواز خطاها انظر اذ لم يظهر فيه مصلحة
للاكل ولا عت البيعة (وقد من كل نوع) مما ذكر (الاهم) تلاهم (ويختلف) فيما اذا عرفت
حالة (حاشى هذه) المهمات ينظر في حالة الحادثة أو فيما قبله (ثم بعد ما ذكر رتب أمر الكاتب
والركن والرتب) والسمعة للعامة اليهم وقد كان صلى الله عليه وسلم كاتبا منهم زيد بن ثابت
(وشرط في هذا الادب (كون الكاتب سائيا) ذكر اسما مكافا (عدلا) في الشهادة تتوهم خيانتة
(عارفا بكتب المحاضر) ونحوها لا يفسد ما حفظه الا بفساد الحافظة فلا يكتفى بالكفر والاثنى والعسد ولا غيره
للكسوف والافساق ولا غير العارف بما ذكر ولا غير الحافظة (ويستحب كونه فقيها) بما زاد على ما شرط من
احكام الكتابة (عفا عن الطامع) لئلا يتعطل به (جد الخاطا والضبط) للعرف وللإبقاء على المقطع والاشارة
مبادى العلية الى كتب القاسم والرواى بفتحها على ما بلغنا من احوالهم واذ قاله قل للإلحاد عود كز وفور
الفلذ كراصل (د) أن (يجلس) كاتبه (بين يديه ليجمل) ما يريد (دايرى كمله) أى ما يكتبه
ولا يشرط تعدد كاتبيه كونه كاتبا له لا يثبت شأ بخلاف المترجم ونحوهما من باقى (و بشرط)
في ترجمته (اسماع القاضى اهم كلام لهم (مترجمان ومسمعان بلفظ) أى مع لفظ (الشهادة) بان
يقول كل منهم أشهدانه يقول كذا (د) مع (عدلتها) في الشهادة وذلك لان المترجم والمسمع يتفان اليه
أولا لا يبره أولا يسمعه فاشهدا من هاتين شرط انتفاء الهمة فلا يقبل ذلك من الوجه والوالدان تضمن
خطاهما ويرى منهما أى من المترجم والمسمعين (في المال) أوصقه (رجل وامرأان وفي غيره

ثابت) وعلى معارفة ونحوها لالحفاء بعد الكاتب ولان اشتغال الحاكم بالكتابة يعاقبه عن الحكم (قوله وبشرط كونه فقيها زاد الخ)
والصريح الماوردى وغيره من اشتراط عدمهم مالا يمنة في احكامها قال الاذرى وهذا هو الوجه (قوله عفا عن الطامع) الغرض
أن يكون على الهم مشرب النفس غير متعلق الى طمع روبا (قوله وبشرط مترجمان) قال ابن القتيب كذا أطلقه ولم ينهه الى اتخاذ
على أى لغة فان اللسان لا يكاد يتحصر ويعد ان يحيط الشخص بجمه مما يريد أن يقال بخلاف كل لغة اثنين فان ذلك كثير مشرق فاذ قرب
أن يترجم من اللغات الى لغتهم وجودها في عمله وفيه عسر ايضا (قوله رجل وامرأان) قياسه الاكتفاء بترجمة النساء وحدثه فيها يثبت

يشاهدن و قد هن لتو لهم ما قبل فيه شهادة الراس قبل فيه فوجتوا جعل سلم في الجرد الضابط انه يعتبر في كل شيء ما ثبت به الاقرار بذلك
 الشيء وقال الميراث وكل اصل على حسب شهوده قال الاقر في الميراث بالمال المملوك ثم اياه آخر حروف ساكنة ثم اياه بالمال المملوك ثم اياه
 ما عثر على قول ابن ابي شيبة في بعض المواضع قوله ولا يضره العصى الخ) بماله فيما اذا كان اهل الميراث
 سكونا فان حكم بعضهم لم يتقبل شهادته في الترخيص اذا جعل الميراث في التماس بذلك ذكر في المطلب والمراعاة انما كانت غير الترخيص منه بل انما كانت
 التي حكمهم الترخيص عنه قوله للقاضي الذي ينفذ قضاءه للضرر وتو احدث في من بيت المال على ولا يضره القضاء
 او جواز ملق نثار الاوراق لا يستحقه ما يستحقه من انا انما نأخذ ما نأضاه للضرر وتو لا كذلك في المال الذي ينفذ به سرقته فاعمالا لا توفى في
 ذلك من قول المدرس بالشرك وليس اهل له لم يستحق ما ملكته وليس على ما ذكرناه ما لم يتركه قوله قال الباقي الذي ينفذ في اشارة الى
 تحصيله قوله من بيت المال أي جعله قوله (٢٩٩) ولو حذف قوله وكسوتهم كان أولى هو من عطف الخاص على العام قوله لانه

يؤدى فراضعين عليه
 وهو واجب له كفاية فلم
 يجر امتا طه يبدل كفتي
 عبد عن الكفاية على
 عوض قوله وحمل جواز
 الاخذ للمعنى الخ) اشارة
 الى صحة قوله ولا يجوز
 له قوله لا به على الابعه
 الفير من الفير وانما يقع
 عن نفسه يعود نفعه على
 الغير قوله ويجاب بان
 ما هناك في المحتاج قال
 المارودي واذا تعدد وزن
 القاضي من بيت المال
 وأراد أن يترقى من
 الخصم فان لم يقطعه
 النظر عن اكتاب المادة
 لم يجوز أن يترقى من الخصم
 وان كان يقطعه النظر عن
 اكتاب الماد من صدق
 الحاجة جواره الارزاق منهم
 ان عمالة بشر وطأ أحدها
 ان يسله به الخصم فبيل

كسكاح وعتق (و جلا ن ولو قونا) كالمشاهد على الاقرار به (د) لو كانت الترجع عن شاهدين) في
 و جلا ن ولا يشرط أربعة كافي شهادة الميراث على الأصل (ولا يضره العصى لانها يفسر ان للقضاة ذلك
 لا) يستدعي (معانية) بخلاف الشهادة مع أن القاضي يرى من يترجم الا على كلامه ومثلها في ذلك
 المعجمان (فان كان الخصم أصم كفاه) في نقل كلام خصمه بالقاضي اليه (سمع واحد) لانه اخبار
 بمحض لكن بشرط فيما لم يجر على الأصح كماله ومضان ولا يملك به سبيل الربايات ذكره الاصل ولا كلام
 في ذلك لمن لا يعرف لغة خصمه والقاضي (فرع للقاضي) وان وجد كفايته أخذ كفايته كدابة
 عليه) من نفقته (وكسوتهم) وغيرها (عماليق) بحالهم (من بيت المال) يستفرغ القضاء وتوفر
 أعيان على استعماله ورضائه ورضاها أصاب بعدد رفته وغلوله وأودادها كماله كماله كماله كماله
 شرط الشجين ولو حذف قوله وكسوتهم كان أولى (الان تعين) للقضاء (ووجد كفايته) له ولعله
 فلا يجوز له أخذ شيء لانه يؤدى فراضعين عليه وهو واجب كفاية (ويستحب تركه) أي الاخذ
 (المكتف) لم تعين وحمل جواز الاخذ للمعنى وان غير اذ الميراث من جرد متعلق عا بقضاء صالحه والا فلا يجوز
 صرح به المارودي وغيره (ولا يجوز عقد الاجارة على القضاء) المأجر بها (ولا يجوز (أن يترقى
 القاضي (من خاص مال الامام أو غيره) من الاستاذ فلا يجوز له قوله وقار نظره في المؤذن بان ذلك
 لا يورث تسمية ولا ميلان عمله لا يختلف في المقي بان القاضي أجدد بالاحتياط منه واستشكل
 عدم جواز ذلك بان الرافعي في الكلام على الرشوة جوازها وأما قطعه أو يوشم ويجاب بانها هناك
 في المحتاج وما هناك غيره وأما الكاتب ولو كان القاضي وغن الورق الذي يكتب فيه المحاضر والمجملات
 ونحوهما (من بيت المال والا) بان لم يكن في بيت المال شيء أو اشجع الديار وأهم (فعلى) من
 له العمل من (المدعي) والمدعى عليه ذلك (ان شاء) كما ما جرى في خصوصه والا فلا يجوز له ذلك لكن
 يعلم القاضي أنه اذا لم يكتب ما جرى فقد بنى شهادة الشهود وحكم نفسه (ولا دام أن ينفذ من بيت المال
 لنفسه ما يليق به من خيل وغلان ودار واسعة ولا يلزمه الاعتصام) على ما تقرر عليه الذي عليه الله عليه
 وسلم والخلفاء الراشدون (كالحاجة رضي الله عنهم بعد العهد من النبوة التي كانت فيها العسر بالرب)

في
 الحكم اليه بان له اياه لا بعد الحكم لم يجوز الثاني أن يكون رقة على العايب والمطالب ولا ينفذ من أحدهما يصير به
 من - ما والا ان يكون عن اذن الامام أو جماعه فان لم ياذن لم يجوز الرابع أن لا يجد الامام مطعونان وجده لم يجوز الخامس أن
 يجوز الامام من دفع رقة فان قدر عليه لم يجوز السادس أن يكون ما يورق من الخصوم وغيره وتو لم يضرهم فان أضرهم أو أضرهم
 لم يجوز السابع أن لا يترقى على قدر حاجته فان ادعاهما لم يجوز والثامن أن يكون قدر المأخوذ منه شهودا وتساوى فيه جميع الخصوم وان
 تقاضوا في المطالبات لانه ينفذ به من زمان النظر فله يعتبر بمقدار الحقوق فان فاضل فيه بينهم لم يجوز الا ان تقاضوا في الزمان فليجوز اه قال
 الاقرى الوجه انه اذا كان محتاجا الى الرزق وقد سدر من بيت المال ولم يجد متعلقا بالقضاء أن يجوز زلا له أن يرضونه له أو الهه وروا
 سواء تعين عليه القضاء أم لا فلا دليل الى التعطيل وهو أخف من الاستعمال من أعيان الخصوم كما قاله المارودي (قوله وأما الكتاب الخ)
 أنه كتاب الصكوك تكون على عدله ومن المستحقين وان تفاوتت حصصهم قاله الرافعي ناصب في كتاب الشفعة قال في المهمات وهي سنة
 حسنة ينبغي معرفتها

وله وروى عنه كل من كان عليه الخ قد ركبنا بينهم من غير اسراف ولا تقدير (قوله قال الاذرى ولا خفاء الخ) أشار الى تعصبه وكذا قوله قاله
 من القاص (قوله وان سئل عن القبله) ثم بعد العلم في أعوذ بك أن أزل أو أزل أو أضل أو أضل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل على أو
 يبدى أو يعتدي على الأهم اغنى بالعلم وروى في العلم وأما كرمي بالتعدي وجاني (٢٩٧) بالاعتصم لا أنطق إلا بالحق ولا أنفسي إلا
 بالعدل (قوله ويكره الحكم
 في المساجد) دللنا اتفاق
 الخ) حكيم به لحكم المسجد
 (قوله صونا لها عن ارتفاع
 الاصوات) قاله صلى الله
 عليه وسلم خير ما سجدكم
 صياحكم وحيثما كنتم ورفع
 أصواتكم وخصب وما تكم
 وحدودكم وقال صلى الله
 عليه وسلم لما بنيت المساجد
 لذكر الله والصلاة (قوله
 ولا يقضى في حال تغير الخلق
 الخ) المقصود أن يكون في
 حال يتمكن فيها من استيفاء
 الفكر والتفكير بحيث يكون
 ساكن النفس معتدلا
 الأحوال لا تدعى الاجتهاد
 في النزول ويحتمل أن زال
 في الأحكام (تسوه) فهو
 غضب إذا كان الغضب
 يخرج منه عن طريق
 الاستقامه فانه يحرم عليه
 القضاء في هذه الحالة وفي
 نص الام ما يشهد ذلك
 الحديث في وقال ابن سريج
 ولا يجوز له أن يقضى وهو
 غضبان ولا تغفل الخال
 وقال ابن أبي عمير ولا يجوز
 القضاء في حاله منعه بالغضب
 وقوله وفي نص الام الخ أشار
 الى تعصبه (قوله قال في
 المطلب ولورق الخ) أشار
 الى تعصبه (قوله وعن ابن

(٣٨ - اسنى المطلب - رابع) (عبد السلام الخ) في أنواعه الزام الحكم في المعلوم الذي لا يحتاج الى نظر لا يكره
 في المساجد وكلام الشافعي والجمهور انه لا فرق أشار الى تعصبه (قوله وهو لا يختلف بذلك) لا بد ذكر الفرق عن بعض
 الخ لم يرد هذا غريب (قوله أو كان مخمزا لم يكره نصبه) قال الماوردي يجب في الحائض ثلاثة لعدم العفة والامانة فيسحب فيه
 عتقاً بكون حسن المنظر جل الخ معجراً بما تقتدير الناس بعد ان الهوى والعصية عندل الاخلاق بين الشرسو لا بين

(قوله وصر القاضي أبو الطيب البغدادي وابن الصباغ باسحابه) أشار إلى تعينه وكتب عليه فقالوا سخط أن يفتد حجابا يقوم على رأسه إذ أقدم يقدم الخصوم ويؤخرهم قال ابن أبي العمود وهذا هو الصحيح لا سيما في زماننا بل لو قيل إنه تمتع به لم يعد له من المال ودفع للمشتري بشرط كونه عدلا استأنفنا صرح به الماوردي وغيره وقال ابن الرقعة أنه الظاهر وأما الماوردي كونه من حسن الظن رجل القدر عاقل عاقل والناس بعد من الهوى والعصبية يؤذون شريفا له يسخط كونه كونه شريفا إلى كثير السرا على الناس **(فصل ٥ قوله)** ويشهد القاضي عليه السلام للابن بكركلا يشكك القاضي من الحكم عليه أن لا يفتد حجابا **(قوله)** لأنه يشتمن تعديل البيهقي **(قوله)** يشهد القاضي عليه السلام أن يكتب ذلك محل الخلاف في الدال العاقل فان تعلقت الحكومة بمضى أو جئت له أو عليه وجب التسجيل بزنا يتنجم به الزبلي وصرح الراداني (٢٤٨) في أدب القضاء وهو ظاهر قال الزركشي ويشبه أن يلحق به الغائب حفظا لحقه وكذا ما ينطق بوقف وتحويها

فيما ذكر وهو من يدخل على القاضي للاستئذان قال الماوردي وأما من وظفته ترتيب الخصوم والأعلام بمخالفة الناس أي وهو المدعي الآن بالثقة فلا بأس باتخاذ وصرح القاضي أبو الطيب والبغدادي وابن الصباغ باسحابه **(فصل ٥ قوله)** ويشهد القاضي من المدعي عليه (ان سأل) ذلك (أو بحالف) من المدعي (بعد تكول) من المدعي عليه لأنه قد ينكر بعد فلا يشكك القاضي من الحكم عليه بحال بقى إنسان أو عزل أو غيره **(أو بحالف مدعي عليه)** وهو السائل في هذه عصبية القاضي لكون الشاهد حجة فلا يعاد إليه خصمه مرة أخرى ولو أقام بينة بمادعاء وسأل القاضي الشاهد عليه أنه أيضا صرح به الأصل (وان سأل) أحدهما كتب بحضور مجازي) يخرج به إذا احتج إليه (دعي) أي ويصدق القاضي (قراس من بيت المال أو ثمنه السائل اسخط أن يكتبه) ذلك (والجواب لأن الحق يثبت بالثبوت ولا لكتاب) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من الأئمة كانوا يحكمون ولا يكتبون الظاهر والمجملات وقضية كماله أنه لم يكن عند قراس ولا ثمنه السائل لم يسقط ذلك والظاهر اسحابه وعبارته الأصل لا تنافه فإنه اعترف بالوجوب فقط (ولم يزم أن يحكم بحال) عنده (ان سأل) فيه يقول حكمته بكذا أو ففتن الحكم) به (أو أزلت خصمه الحق) أو نحو هذا (والجواب) له الحكم ذلك (قال ان سأل) ثم لو كان الحكم لا يعرف من نفسه لصغر أو جثون وهو وبه ظاهر الجزم بالان يتوقف على سؤال أحدهما لا الأخرى (ويستحب) إذا أراد الحكم (ان يعلم الخصم بان الحكم توجه عليه) لكونه أطلب لقبه أو بعد عن التهمة (وهل يحكم على ميت بأثره وحده) عملا بالأصل الخالي عن المعارض ولا جراح على حصة الدعوى على الميت أو لأن الميت ليس أهلا للالتزام (وجها) صرح منهما الأذري والزركشي الأول (ولو قال ثبت عندي كذا) بالبينه العادلة (أو مع لم يكن حكما) لأنه قد رآه قوله الشاهد وانضاه البينة معه الدعوى فصار كقوله حلفت البينة وقبضها ولأن الحكم هو الإلزام والقبول ليس بالزام وكذا الكتب على ظهر الكتاب الحكمي مع ورود هذا الكتاب على فقبله قبول مثله والتمت العمل بوجه الاحتمال ان المراد تصحيح الكتاب وإثبات الحق كره الأصل في باب القضاء على الغائب ودفع في نفع غير معتمدة لزم بدل التزم وليس يصح (و بشرط تعيين ما يحكم به ومن يحكم له) لكن يجوز أن اجتلي نظام) برمد بالبحر و يحتاج إلى ملائمة (ان بلائنا كما إذا عارض الظالم الدال بينة خروج بينة فاسقة) وطلب الحكم بناء على ترجيح بينة الدال (وله ان نافذ أن يكتب) شيا (وهو ما ذهبه) فقبله حكمت بمقتضى الشرع في معارضة بينة فلان الدال وفلان الخارج وقررت الحكومة في هذا الحكم

على الحكم من القول الزائد من الأهم الفرق بين الحكم بالحكم بالحكم بالمو جب ان الحكم بالمو جب يستدعي حصة الصفة وأهلية التصرف والحكم بالصفة يستدعي ذلك وان التصرف صادر في محله وهذا مانع في الصور المختلفة فها قد اؤقت على نفسه الحكم كما يجوز بذلك كان حكمه بان الوقت من أهل التصرف وان صفة هذه صفة حتى لا يحكم بعده سلطانهم روى المال وليس حكمها وتفقدت توقفه على كونه مال كمالا وقفه ولم يثبت فإذا ثبت حكمه ثبتت بصفة توقفه والرافع للخلاف الحكم بصفة الغلبة لا موقع الخلاف **(قوله)** يظهر الجزم (الح) أشار إلى تعينه **(قوله)** رجع منهم الأذري والزركشي الأول) هو الأصح وكلامهم شامل **(قوله)** وقال ابن هندی (الح) لو قال الخالي كما يجلس حكمه أشهدان فلا نأخذ عده فلا يملكه حاكمه بخلافه ما أفتى به الباقين **(قوله)** يشتمن تعديل قوله يشتمن مفعوله فأن دفع قول العتي أنه غير مستقيم

(قوله ويكره البيع والشراء بنسبه) قال الباقر عليه السلام في ما اذا استعمل وجود محاباة فلو تحقق عدم المباداة لم يكن مخالفا للدين وكذا عمله اذا
 تمكن ان ينفقه غيره فان لم يكن دعاهما بدينه بخلاف الذنب كما سأل وقوله قال الباقر عليه السلام في ما اذا استعمل محاباة فلو تحقق عدم المباداة لم يكن مخالفا للدين وكذا عمله اذا
 معاملة الخ أشار الى تخصيصه كتب الباقر عليه السلام في ما اذا استعمل محاباة فلو تحقق عدم المباداة لم يكن مخالفا للدين وكذا عمله اذا
 (فصل) قوله تحريم الرزقة قال الفراء في الاحياء المال ان يذل الغرض أجل صدقة أو عاجل وهو مال نفقة بشرط التواب أو على بحر
 أو راجع من قرض أو مباح فإلّا أو جعله أو قودد بحرق أو قوسل بجماعة إلى آخره نفقة ان كان جامعها بالم أو ألتاسب وان كان بالاشاء
 أو الدالة على قرضه قوله والأول أقرب والمرامع قوله وتحريم هبة من له خصوصية قال الشيخ المحدثين الحنفية والشافعية لا يفرق
 مجالسها أو الغاضى من وجهته لم يكرهه (٣٠٠) عاقبة لا تستأمنه قبل الولاية وبها ينفع في المنافع المقتضية بالمال كدار يسكنها
 ودابة يركبها ونحو ذلك

في بيته وساحرهما ثم فعل ذلك نازا أو نالها أو نفقتا (فيحرر) وبها (ثم) انعاد (بجده) ان
 لم يزوج (يعززه) بما يقضيه اجتماع من قوبح وأغلاط قول وضرب وجس وفي ليدك (فان اجترأ
 على القاضي) كان قاله أنت تجوز أدلة في أو ظالم (له تعزير) له (دعوى) عنه (وهو أولى) لم
 يستنفذ أي لم يحل على ضعف والألتعز وأولى للثلاث اسما عليه ما كثر من ذلك (ويكره البيع
 والشراء) واثروا للمعاملات (بنفسه) في مجلس الحكم وغيره ثلاثا بتفصيل قلبه عما هو بصدده ولا بد
 يعني فيسأل فانه الى ان يحياه أو قودد بينه وبين غيره حكومته بخلاف خصمه معاملة له فلا يرفعها
 واستثنى الركني معاملة مع اعضاءه لا تنفاه المعنى الا لا ينفذ حكمه لهم وقاله لا يأتى مع التعليل الا أن
 (لا يكره) غيره معروف فلا يكره ذلك لا تنفاه معاذ كره خلاف وكذا المعروف وأذا عرف بأنه وكذا أهله
 (فان لم يجد) من وكاه (عقد) بنفسه (للزوجه) وان نفقتا ان عليه خصوصية (أنا) ذبا (غيره)
 في فعلها خوف الميسل اليه (ويؤكل في نحو) أمر (شبابه) من نفقة عليه ونحوها كقولك في غير
 ذلك لا يفرغ قلبه

(فصل تحريم علة الرزقة) أي قبولها رها ما يذل له ليحكم بغير الحق أو لم تنفع من الحكم بالحق وذلك
 لخبرنا الله الرائي والمرثي في الحكم ورواين حبان وغيرهم صحروا لان الحكم الذي أخذ عليه المال
 ان كان بغير حق فأنه المال في مقابلته حرام أو بحق فلا يجوز رزقه على المال ان كان له رزق في بيت المال
 (ولان الرزقة) فيه ولا في غيره وهو غير مستعين للنفقة وكان عليه ما يقابل بالآخر (ان يقول) للخصم
 (لا أحكم بينكما الا بالحق) أو برزق بخلاف المستعين لا يجوز له ذلك وموافق ما مر من جواز أخذ من بيت
 المال بان بيت المال أوسع وفيه حق لكل مسلم ولا ثمرة في أخذ الرزق منه بخلاف الأخذ من المخصوص ويزم
 بمقالة جماعة منهم الشيخ أبو حامد وان الصباغ والخراج في الرزق ان كان الركني في بيت المال لا يسكنه
 نعم في ذلك به صريح شرع الزواني في رزقه وجعل ذلك وجها لطلبه في الأول فربما في الثاني أحوط
 (وإنما من ارثي) القاضي الفراء السابق (لا من ارثاه) للوصول الى حقه حيث لا يصل اليه بدون فلا يأثم
 ولا حرم القبول كقضاء الأمير (والترضا) بين المرثي والرأي (كوكاه) منهم فبما ذكر (ويحرم)
 على من رزقه غير محل ولايته (هبة من له خصوصية في الحال) عند ولوه عند من قبل القضاء لغيره بالمال
 غلوه واداءه الباقي باستناد حسن وروى هذا بالمال له صحت وروى هذا بالسلطان صحت ولا ثمرة في
 المثل اليه ويكسر بما اقلب معهم وما وقع في الرزقة من انهم لا يحرم في غير محل ولايته من حيث محل وقوع

مخلاف ما لا يقابل غالبا لم
 غير العائد ببذل المالى
 مقابلته كاستئارة كتب
 العدل ونحو ذلك وتورد
 السبكي في تفسيره فيمالي
 شرط واقف تدريس
 سدور سنة القاضي وكان
 لتدريس معلوم فقال
 بمحتمل بطلان الشرط
 ومحتمل ان يقال ان طلب
 القاضي التدريس من غير
 معلوم واجب الموصحل
 ان يجاب بانه لا يعلم لانه
 ليس بمناظر له هذا في
 سبابة الوقت انما بعد موته
 أو اذا كان من غير أهل
 ولايته فلا يفضل فيه منع
 قال وان وقف عليه واحد
 من أهل ولايته وشرطنا
 القول في الوقت فهو
 كالهبة والافق في الحكم
 بالصحة كما كان عليه من
 فأمره بأنه فانه بعد أن
 يقال لا يصح قال بل يصح

وعلى القاضي الاجتهاد في عدم المثل فلو وقع منه دينه بغير اذنه يفتي ان يجوز قطعها فان كان بانه شرط عدم الرجوع لم يجر
 قطعاً عنه عا ع ولو أراد من دينه بغير وقوله جاز قطعاً أشار الى تخصيصه وكذا قوله لا يجوز قطعها أو كذا قوله لا وكذا انما يفتي ان تكون
 الهبة لمجرد كالهبة (قوله من له خصوصية) بالحق عين له خصوصية ما كان أحسن بانها مقدمة لخصوصية تاتي بغيره في إضافة في السكينة
 عن التدنيس وهو ظاهر يفتي أن يحل قوله المستمنع من الخصومة على الحال لا استقبال ليشمل ذلك ر (تنبيه) قال فان الرزقة
 مخصص الكلام المارود في الهدية من الرضا بغيرهم لا بعض ان كانت لطلب أجل أو عاجل هو مال أو مودعة في تزويق بعض الأمور حسب
 وان كانت لا بد لشفاعة كانت الشفاعة في محض لطلب محض أو اسقاط حق أو مودعة على ظلم فطلبها حرام وان كانت في سبيل لا يفرق
 فان شرط الهبة على الشفوع على فقيرها لم يحظر وكذا ان قال المهدي هذه الهدية حرة شاعت في طلبها لم يحظر أو اضاف ان بشرطها المنافع
 أو مسلك المهدي من ذكر الخرافات كان سببها قبل الشفاعة لم يكره القبول ولا كرهه القبول ان لم يكن شفعها فان كانا لم يكره

(قوله واستثنى الاخرى هذه ايضا) اشار الى مجموع كتب علم وهو ظاهر وفي التبرير ثلاثي بكر البضاوي ليس للقاضي قبول الهدية
 الامن كان مباديه فندما لا يحكمه اومن قد حرمه ولا يحكمه وهو اناج مما قلناه حيث عدناه غير الاصول والافروع (قوله وقضية كلامهم
 انه لو ارسلها اليه في محل ولا يتسلم يدخل بها حرم) وهو الاصع ان كان المهدى من أهل علمه والاجازت كيجوز للقاضي من علمه فاهدي اليه
 من ليس من أهل علمه (قوله ان لم ترد على المعتاد) اخرجه بقوله المعتاد اذا كانت عادته اهداء ثياب الغنم والكتان فاهدي الحر مروجوه
 فصرم لان رايه قد حرمه بالولاية حرمه بالبند ينجي والمارودي وصاحب المذهب والتهديب والكتاني وغيرهم قد قبلوا المطلب الجواز بما اذا
 لم يكن ما تقدم من الاهداء اليه في محله ترجحه لئلا زاد على علمه فان حصوله من قرب بان كان كذلك لم يقدم ثانيا للحالة اهدا اليه فلا
 ينبغي ان يطلق القول باباحة القبول بعد التولية قال وهو بان التينة رتد اليه وسكنوا ما عشتبهه بالعادة المذكور ولم يأخذ به مصر بما
 وكلامه ملوح بشيئهم بغيره فذلك غير لافي قوله لم تهمدته الهدية واليه الهدى بغيره وان كان يجرى
 لانه اشعر بالحرمان (قوله امكن قال الروابي نقل عن المذهب الخ) اشار الى تصحيحه (٣٠١) (قوله حرم قبول الجميع) اشار الى
 تصحيحه (قوله جعل

الاستثنى القتاليه نظر)
 فان قولي تغريق الصفة
 بطردان فبما تميزه في الحال
 والحرام والحرام هنا شائع
 وعند احتمال الحرمان
 والحلال من غير يزيل
 الحرام فس (قوله فقد
 قالوا يحرم ايضا) اشار الى
 تصحيحه (قوله امكن قال
 السبكي في الحلبيات الخ)
 وقال في تفسيره ان لم يكن
 التصديق عارفا به القاضي
 ولا القاضي عارفا به فلا
 شذ في الجواز ولا في فصل
 ان تكون كالهدي ويحتمل
 الفرق بان التصديق انما
 يبنى فواب الاخره قاله في
 التوسيع وهذا التفصيل حق
 قلت ينبغي ان يجوز له اخذ
 ال كاتفاعا وحكي عن ابن

نعم الرافعي السجدة (وكذا هدية (من لخصوصته) عنده تحريم علمه في محل ولايته (ان لم يهدمه)
 قبل القضاء ذلك ولا ينسب العمل لظاهر اوق الكفاية عن التهاية والبيضاوي انهم اتركه وعلى الاول (فلا
 علمها) لوقبلها ان قبول يحرم (وردها) على ما كرهها فان تميز وضعها في بيت المال واستثنى الاخرى
 هدية ايضا فلا ينفذ حكمه لهم وقضية كلامهم انه لو ارسلها اليه في محل ولا يتسلم يدخل بها حرم وذكر
 فيها المارودي وجوبه (وتحمل) لمن لخصوصته (في غير) محل (ولا يتيه) اذ ليس سببا
 العمل لظاهر (ولا تحرم) عليه (من اعتاد) هاته من قبل القضاء (ان لم ترد على المعتاد) لذلك
 (ولكن الاول) له (ان ردها) (أو يتيه) عليها (أو يضعها في بيت المال) ان قبلها لان
 ذلك ابدع من التهمة ولا يهدى الله عليه وسلم كان يقبها او يتيه عليها اما اذا ردت على المعتاد فكالم
 تهمدته كذا في الاصل وقضية تحريم الجميع امكن قال الروابي نقل عن المذهب ان كانت الزايدة من
 جنس الهدية جاز قبولها لخواصها في الموقوف والا فلا وفي التذات يبنى ان يقال ان لم تميز زائدة حرم قبول
 الجميع والا فلا زائدة فقط لانها سجدت بالولاية وصوبه الزركشي وجعله الاستثنى القياس فان زادت
 المعنى كان اهدى من عادته فحق من رافقه قالوا يحرم أيضا امكن هل يسل في الجميع أم يضعها بقدر قوة
 القاضي في نظر الواجبه الاول قاله الاستثنى والبيضاوي بقوله كالهدي وظاهره ان الصدقة كذلك امكن قال
 لسبكي في الحلبيات ان القاضي يقبلها من ايته له عادة (وليس له حضور وبيعة أحد الخ من حال الحكومة
 ولا) حضور (وليتيمها) ولو في غير محل الولاية لنفوق اليل (ويجيب غيرهما استصحابا بان عم) الولم
 (النساء) لها (ولم تقعه كرامة لولا انهم من الحكم) بخلاف ما اذا قطع عنه فقير كفا في حق الجميع (وله
 تخصص ما بين اعتاد) تخصصها قبل الولاية (وبكره) له (حضور وبيعة نفسه) خاصة
 (اولا غيره) وبنى فهم) بخلاف ما لو اتخذت الجيران أو لعلها هو ومنهم قال لا فرق وما ذكر من كراهة
 حضورها لما اذا اتخذت له اخذها في حق من التهديب والذي اقتضاه كلام الجمهور ان ذلك كالهدي وهو
 ما روي في الغراني والامام والفرازي (ولا يضيف) القاضي (أحد الخ من فقط) أي دون الاخر
 لغيره ينفذ أحد كراهة الخ من الا ان يكون خضع معمر واه البيه وضعه امكن ذكره متابعا ولا يلتحق

على الحلبي انه حكى في الغراني ان قبول الصدقة معترع الفقر ويكره ان يأخذ من حكمه قال ويحتمل ان لا يكره لانه اخذت مع قوم
 اهل التمس وكلام ابن عقيل يجعله ان يكون في الواجبة ويحتمل ان يكون في باقي التعلق فس (قوله لقاضي قبوله) لان الصدقة
 يشهد ما رجح الله والتصدق في الحق صدقة فاقبله فقرضه والفقر يأخذ من الله لان التصديق (قوله وليس له حضور وبيعة أحد الخ من
 الخ) قال الاخرى ويشبهه ان في معناه كل ولاية عامة بالنسبة الى رعيته اه حرمه في غيبته وهو نقل عن المارودي وهو الرابع (قوله
 وبكره حضور وبيعة نفسه) قال شيخنا ما ذكره من كراهة حضور وبيعة نفسه تحريمه خاصة هو المعتد ولا ينافي ما مر من ان الزايدة
 كالهدي اذ لو لم ينفذها وجدوا سبب في الخارج اقبلت عليه ففرضه تخصصها بالصدق لا ينافي ما مر من ان الزايدة
 فقط اه (قوله ان يكون خصمه) الا ان يعل بالعادة ان ضاقت لها لاجل أحد هاتفا وهل في نفسه من أحد الاهداء له وجهان
 أحدهما نعم ومن أهدى لوالى خراج أو صدقة فشا فان لم يكن من غلبه فكذلك ان الناس والا فان قبل أخذ الحق منه خربت أو بعده
 فان كان يحصل قدمه وهو واجب علم حرم ولا فلا لكان لا يملكه حتى يكافه وهل ردها للمهدي وأوليت المال وجهان أحدهما أولها ما فات

كان لا يجب فان كانا معا والى الميراث من دواهل قمره أو توليت المال أو ان كان للعامل رزق بكملة أخذت لبيت المال والأثر بديه وجوه أصحابه أوله (قوله بان ظهر الاغراض فيها الخ) ولان الرزق لا ينفك عن العاقل المستحق العاقل المستحق والجنات (قوله بان يامر بالنداء على الخ) ان اوجدنا هذا شاهد ورافع قوله ولا يكتفي باقامة البيئته فيه شهود ورافع (ثم تدفع شهادة الزور بقول البيئته شاهد وزر لانه سرح منهم وقد قال النور في شرح مسلم اذا لم يبين ما راجح سبب الجرح توقف في الحكم لاجله (فصل) (قوله وما يملك اهلهم) سألني البلقيي سورا الأولى حكمه لم يترقبه بمحابة عليه بل رقبته بان يحصى ملتزم على ذم حتى ينقض الجبني عليه وهو الحق بدلا للحرب، ثم قال لم أر من يترضه قالو يرض المال التي عنقه فان مات وقفا لا لا طر كونه ثانيا الثانية لعبد الموصى بأعتاقه الخارج من الثالث اذا فلتان كان عليه دون الوارث وكان الوارث ما كافه الحكمه (٣٠٢) بطريقه الثالثة لعبد المنذور إضافة الرابعة لعبد الموصى بمنعته لذي ورثة الحكمه

بكمسبه الخاصة اذا كان عددا كما وكذا في دعوى فطلب الحكم عند قومه حكمه ما نكح لان الحكم انما هو لمرسل ولا يراجه بحكم تسليم الماله أيضا لان به ثابتة عند المرسل ثابت كد المال في دعوى فطلب الحكم لاسله أو فرعه ما اذا كان وكذا يصح غيره كحسين فيما اذا كان عددا لما كوكيلا (قوله لو ورد التهمة) ولانه اذا لم يتجز الشهادة اهلها كالأولى وشمل تحا في اياه في نفي ما دعي عليه (قوله قال في الطلب ويظهر ان يكون المنع الخ) خرج ما لو حكم له بشاهد وعينه (قوله وفصل هو اقرار اوك) وجهان أحدهما أو لهما ويظهر أثرهما في افعال الحكم على نفسه بشبهة الجوار فانه يلزم على الحكم دون الاقرار وقال البلقيي

بأنقاضه فيما ذكر المقتضى والواعظ وعمل القرآن والعامل اذ ليس اهلهم أهلية لازما (وله ان يشفع له) ان (وزنه) ما عليه لانه نفعهما (و) ان (يعود المرضى ويشهد الجنات زور ورافع ادمن ولو) كانوا (تخاصم) لان ذلك رقبته قال في الأصل فان لم يكنه التعميم أتى يمكن كل نوع خص من عرفه وقرب منه وقرب قرابته بين الوالدين اذا كثرت بان أظهر الاغراض فيها الا لا اكرام في الوالدين والعكس قال الرافعي والنفسي أنسك البه والعدم انصاحه أو يصاد بغيره أو يترك كتابا عليه (فرع) (و) انما ثبتت شهادة الزور من أكبر الكفار لانه صلى الله عليه وسلم جعله منهم ورواه الشنجان (و) انما ثبتت شهادة الزور (بأقراره) أي الشاهد (أو يتقن) للقاضي منه (بان شهده على رجل) انه (زنى) (في باد) يوم كذا وقد (رأه) القاضي ذلك اليوم في غيره ويزعمه (أمره) من يرض وضرب وحسن ونحوها (ويشهر) بان يامر بالنداء على سقوفه أو قبيلته أو مسجده بخبره أو كذا للزجر ولا يكتفي باقامة البيئته فيه شهود ولا احتمال زورها وانما يصور إقامة بما لا يقر به (فصل) لا ينفذ قضاء نفسه وفرو وعشوه وما يملك (اهم) ومكاتب اهلهم ولا لشركائهم (فما) اهلهم (بشركة) لوجود التمتلؤل قالوا لولا (اهم) ولو كانا كان أولى قال في الطلب ويظهر ان يكون المنع في قضاءه للشريك في صورة شارك فيها أحد الشريكين الا خرج ما يصح له كسائق في الشهادات وما قاله ومرادهم (و) ينفذ قضاءه (عالمهم) كأنه قد شهدته عليهم وهذا من زاده فيما بعد الفروع والاصول وقضية كلامه مفردة قضائه على نفسه وقد قال الماردي على حكمه على نفسه أخذنا به وهو لاهو افتراد أو حكمه وجهان انتهى والاوجه حكم (لا على بعض البعض) لما دعي من قضاءه ليهضفاه بعضهم الاجنبي (و) يقضي له ولو لوله (اذ ارتفع له أولهم) خصومة (ثانيه) لانه ما حكم (أو الامام) أو قاض آخر (لا تنفذ التهمة) (ولا) يقضي (على عدو) له كالثقة عليه (وقى) جواز حكمه بشهادة (بن) (له) لم يبق له شاهدان وجهان أحدهما نعم لان المقصود ان يحسم لا الشاهد والثاني لا قال ابن زرقعة وهو الاربع في البحر وغيره لانه يفتن بعدله فان عتقه شاهدان حكم بشهادته وكان به في ذلك سائر ابعاضه (وله اختلافه) أي بعضه لانه كنفه به ليجوز له تنفذه حكمه وجهان كما هو مشرح الروايات عن جده قال في قوله ولو لاه واحد لانه لا تنفذ (و) لانه (يحكم) بيمينه على (اله) لان القاضي يلى أمر الایام كاهم وان لم يكن وصيا لا يمتنع في ليه ذلك كالأب شهده قال في زكريا وهو مقتضى نص الشافعي في المختصر وصرح الجمهور بترجيحه

المعتمد لا ينفذ حكمه على نفسه الا لا يؤدي الى اتحاد الحكماء كالمعتمد على كهم بترقي من الحكماء عليه (فصل) الانسان لا يستوفى نفسه لغريمه ويوقع في الخادم (قوله ولا يقضي على عدو) ولو لمعدوا بأشاده المذهب وان قال في الاقوال (وله) او ردى ويجوز ان يحكم لعدو على عدوه وجهان أحدهما (قوله له) أحدهما (ثم) أحدهما (لا) (قوله وهل يجوز له تنفيذه حكمه) أشار الى تعصيه (قوله) انه أن يحكم لغيره (بالبه) يحكم لغيره بالحكم وان تضمن استلامه على المال المحكوم به وأصره قد دفعه وفي معناه حكمه على من في حقه ماله يدفعه وتحت نظره بطريق الحكم والاوقاف التي شرط فيها التنار لعلهم أو أوصافها النظره بطريق العموم لا لغرض تانظرها الخاص الحكمه صحتا وهو جهات تضمن الحكم لنفسه في الآلة لا ولا تصرف ولا لزام الحكم باقتلاع المال التي بيت المال وان كان من ماله لا يملكه بيمينه الا لامة وقاضي الحكمه أشار ان كان صحتا بصره التي يملكه ونحوها وهو قريب مما أضافه وعلى بعض لا ورثه سوى بيت المال بما يقتضي قتله فهل يجوز ان يصره في شيء من ماله بيمينه الزوى المنع (قوله وصرح الجمهور بترجيحه)

ورحمته المطبوع في: بن هـ وبن محمود بالحكم بان ولاية القاضي الذي ايسر الوصي تنقطع عن المال الذي حكم به في مائة مائة
الضاد لا ذلك الوصي اذ اولى القضاء بان الحكم به لا يثبت الذي هو تحت وصيته يبق ولاية عليه بعد العزل فتوربت التهمة في حق من ضعف
في حق غيره ورفق القاضي بان الحاكم في الصرة الاولى لوشو بالمال المحصور عليه في ولاية لا يشهد قبل ان يشهد عنه خلاف الوصي يشهد
اولا بالمال بالال وهو وصي طه فانه لا تقبل شهادته وفي معنى هذه الصورة حكم على من في حق من تعال الوصي هو تحت نظره بطريق خاص
غير الحكم كوالظاهر فتقبحه انه لا يحكم له الموت فانه كان نظره الخاص قبل الولاية وماله مدرته ومدرته وشهوده ذلك الاذرى قال
الحكم والحكم لنفسه فان كان متبرعا بالانظر فكوي التبرع وصرح في شرحه بأنه (٢٠٣) لا يحكم في الغنية بالانظر الا اذا ضعف عن
الانظر والحكم لنفسه فان كان متبرعا بالانظر فكوي التبرع وصرح في شرحه بأنه (٢٠٣) لا يحكم في الغنية بالانظر الا اذا ضعف عن

قوله لكن ذكر الغزالي في جوابه الخ) أشار إلى تصحيحه بكتب أضاف إلى البقيّة في لزومه المبادرة إلى التفرغ بين الزوجين والباقي من شأنه لأن
 الاحتياط في الإضاع (قوله إذا أراد أن الحكم ببعض من أمه) أشار إلى تصحيحه بكتب تقدمهم نقضاً على المهر نقضاً (قوله والاكترون على
 الأول) أشار إلى تصحيحه بكتب عليه قاله (٢٠٤) شرح أو شاهده وأما القضاء بنفي ثبوت خیار المجلس بنفي بيعه العرايا بنفي

ذ كذا الجنبين بذ كذا أمه
 ونفي القصاص في القتل
 بالنقض فان الصحيح أنه لا
 ينقض قضاء القاصي بها كما
 لا ينقض نكاح بلادي أو
 شهادة فاقبض وقد قطع في
 الحادي بنقض الحكم فيها
 وهو خلاف الصحيح كأنه قال
 في الروضة عن الروان قال
 الرافعي ووافي قول الروان
 ما ذكرناه في باب النكاح
 بالحكم بالصحّة لا ولا يكتف
 بنسب النفس إلى العقدين
 وحذره في الروضة واقتصر
 على تصحيح الروان بكتب
 شخناً صرح الشخاني في
 المتابع وغيره في باب العدد
 في مسئلة المفقود بنقض
 الحكم فيها ويقاس بها
 غيرها من المسائل المذكورة
 (قوله بديل يقوم عليه)
 كالخلف بنصف (قوله
 قلت له فله فما إذا لم يولد
 ذوشركم) فحرمه غيره
 (قوله ثم حكى عن السرخسي
 تصحيح عكسه) فالوعاء
 العمل الخ) وهذا هو
 المحدث وصححه الأصمغري
 في مختصره ورضوخزم
 صاحب الآثار والنجاشي
 وغيرهما بناء على الأصم
 أن حكم الحاكم في المختلف
 فيه ينفذ ظاهر أو باطن

بصورة الحال ليرافعا إليه فيقضيه سواء أعمل أم لا فإنه إن له الخطأ لا ثم أقدره وهما أن لا ينقض الحكم
 وإن بانه الخطأ لكن ذكر الغزالي في وسطه والمأورد وغيرهما أنه لا ينقض ما لم يرفع اليه قال
 الاستوخذ إذا وجه ما هو معصاة النكاح وتأويله من انتهى ومن ثم عدل المحدث بنفي عباد
 أمه إلى ما قاله وهو حسن والمنعوخ انما هو تنج قضاء غيره كما يرى في غيره بنقض وانقضه ما ساعدنا
 المراد أن الحكم ببعض من أمه لا يبع له من عبد السلام (وإن بانه) الخطأ (يقاس خفي وجه)
 أي رأه ترجح بمسحكه (اعفده مستقبلاً) أي فيما يستقبل من أخوان الحادث (ولا ينقض به حكم)
 لأن الظنون المتعارفة لا استقرأوله فلو تنقض بعضها به مضى الأمر حكمه ولشقي الأمر على الناس وعن عمر
 رضي الله عنه أنه ترك الشقي في الشركة بعد حكمه بحرمته فلم ينقض الأثر وقال ذلك على ما مضى بآهوا
 على ما مضى (ولنقض فاض) بضم نكاح المفقود وجهه بأعداء ربع سنين مدة (العدوة) بنفي خیار
 المجلس بنفي بيع (العرايا) منقض القصاص في القتل أي في القالبه (د) حصة (بيع أم الولد)
 وجه نكاح الشغار ونكاح (المتعززة) الرضاع بعد حلوه أو نحو ذلك قتل مسلم بغير جريان
 التوارث بين المسلم والكافر (نقض) قضاؤه (كالقضاء) استحسان فاسد وذلك بخلافه لقاس
 الجلي في حصة النفوس في أربعة في جعل المفقود بما ملقا أو كذا في الأولى والحاكم بالخالف جعله
 فيها يتأني النكاح دون المال ولظهور الأخبار في خلاف حكمه في البقرة بعد دهان التأويل أن
 عند بديل لا ينقض ذلك وصححه الرافعي وكلام الرافعي في روضة فيما عدا مسئلة المفقود بديل اليه والاكترون
 على الأول كجبه لمن كلام الرافعي هنا واقتصر في كتاب أمهات الأولاد على نقله عن الروان نفسه عن
 الأصمغري رحمه الله بن الرضا وحرمه صاحب الآثار والاستحسان الفاعل أن يستحسن في الأمر محسني
 النفس أو أفعاله الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل لأنه يحرمه متابعتهم وقد يستحسن الضابط يقوم
 عليهم كتاب أوسنة أو أجامع أو يقاس فيجب متابعتهم ولا ينقض به ما عدا ما رخصه المصنف كاصح بقوله
 فاسد (لا) أنقض به (النكاح بالولي) أو بشهادته من لا تقبل شهادته كقاس في لا ينقض قضاؤه
 كعظم المسائل المختلف فيها أو ترجع في هذه هنا في المسائل السابقة بما عدا مثله المفقود من بانه
 هذا حكم في المالح القضاء (وإن كان القاضي قبله من لا يصح) للقضاء (نقض أحكامه) كماها (وإن
 أصاب) فيها لا ما صدرت من لا ينفذ حكمه (قلت له) فيما إذا (لم يولد ذوشركة والله أعلم) فإن
 ولاد ذوشركة يجب تنفيذ حكمه مع الجهل أو نحوه فلا ينقض ما أصاب فيه (فرع) لو (كتب الب
 بحكم لا ينقض ولم يعتقد) بل رأى غيره لم يضمنه (أعرض عنه) ولا ينفذ كما لا ينقضه ذلك لأنه
 على ما عرفت خطأ وهذا ما حكاه الأصل عن ابن كعب عن النضر ثم حكى عن السرخسي تصحيح عكسه قال
 وعليه العمل كالوجه بنفيه ثم تغير اجتاده تغير الإقتضى بنقض وتراجع حكمه الحادث من أمه فانه معنى
 حكمه الأول وإن أدى اجتاده إلى أن غيره أصوب منه أمالوك الب يحكم بنقض في فرضه عن خرا
 وينقض به بريقه (ولو استغنى مقلد) الضرورة (فحك) بذهب غير من قلدهم بنقض) بناء على أن
 المقلد تقلد من شاء

• (نقل بنقض القاضي) الصادر منه فيما باطن الأمر به بخلاف ظاهره بان ترتب على أصل كاذب
 (ظاهر) لا باطن (لا) يحل (حراماً ولا عكس) فلو حكم بشهادة زور بظاهره العدل لم يحصل حكمه

• (تنبيه) هذه حكمة غير بنقض حكم فلان القاضي أو أمضته في هذا الحكم صحيح أو جائز
 وجهان أحدهما أنه بنقض (قوله ولو استغنى مقلد حكم بذهب غير من قلدهم بنقض) قال ابن السراج لا يجوز لأحد أن يحكم في هذا الزمان
 بغير مذهب فإن نزل بنقض فقد اجتهد في هذا الزمان وقال شخناً اعتمد أتباع حكمه بغير مذهب لأن يكون من أهل التزج ولو لم يولد
 ولا ينافي ذلك قول الشارح بناء على الخ إذا لم يكن منه حكم بغير مذهب بالتقليد

(قوله تلعب الغصين انما انما بشر الخ) وقوله تعالى ولانا كلوا من الواسع ينكم بالباطل وتدلوا الى الحكم الاله ونوله صلى الله عليه وسلم
 رجل بريء ان يقتل جلا قضاياه ان كان صادقا انه ما قتل قتله سدحت النار واهم سلم عتاه فاعطى به صلى الله عليه وسلم بعد اذنه في قتله
 ان من صدق حرم قتله فدل على نفوذ الحكم في الظاهر (قوله لان احدهم فقصعها منك وحة بالحكم الخ) وواقعة ناعلى انه اذ ادعى على حرماتها
 ان صدق الحكم لم يثبتها فادعوا له ليس له وطؤها وكذلك لو طلق زوجته ثلثا ما دعى انهم ازوجته وشهد له شاهد ازوج بذلك وقضى بالزوجة
 لا عمل له وطؤها ووافق على ان الاموال والقصاص لا تحل له بالحكم بشهادة الزور لنا الاحداث الصحيحة المشهورة في المسئلة واقباس على
 ما وافق عليه غ (قوله وحزمه) اى بالترجيح وكتب ايضا الذى حزم به صاحب الانوار عدم احدى (قوله وعلم الاستماع منهجهما) فاذا
 شهدا حال كتبه جعل كالمثل على البضع فبطل عليه ادفعه وان اثنى على نفسه فان قيل (٣٠٥) علمه عن روى الاباحه فكيف يسوغ دفعه
 وقته اوجب بان المسوغ
 للدفع والموجب ان هناك
 الفرج المرم بغير طريق
 شرعى وان كان الطالب
 لا اثم عليه كالموصل الى او
 يجنون على بضع امراته
 يجوز له ادفعه بل يجب
 فس (قوله ولا تزل وطؤها
 الخ) ربي التوارث بينهما
 لا النفقة العادلة (قوله
 وعلى الاصم عند البغوى
 الخ) وهو المعتقد كما يؤخذ
 من كلام المصنف كماله
 في الحكم بشبهة لجوار
 وغيره وحزم به صاحب
 الانوار وغيره وحكا الراعى
 في كتاب الدعوى في الكلام
 على العين عن ميل الاكثرين
 وفي دعوى الدم عن ميل
 كلام الائمه وقد حكي ابن
 ابي الدم عن الاصحاب
 الحنفى اذ احل خرافا تلحقها
 عليه شافى لا يعتقد لها رثا
 بالتحلل فترافعا الى حنفى
 وبذلك عنده بطريقه
 قضى على الشافى بضمها

الحل بالحسناء المبال والنكاح وغيرهما من الغير المعين انما انما بشر وانكم تختصمون الى ولع بعضكم
 ان يكون الحن بجمته من بعض فاقضى على نحو ما سمع من قضت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذ انما
 انظره فلعنن نار (وبنهض) حكمه المذكور (شبهة فلا يحكم بحكمه بجزء من غيره وطؤها)
 شبهة لان احدهم فقصعها منك وحة بالحكم فيكون وطؤها في نكاح مختلف في صحته وقيل
 بعدوا الصريح بالترجيح من زاده على الثاني جماعة وحزم به صاحب الانوار (وعلم الاستماع منه
 جهدها) فان كرهت فلا علم امر به بالاصل وحله الاسنى على ما اذار بطوط وطئت لثلا
 بخلاف ما روى اوائل الحناني من ان لا يابح بالاكراهه فيجب بان ذلك محله اذ لم يتقدم حكم
 بخلافها (ولا دل) فمما اذ حكم بطلانها شاذى زور ثم تزوجت بئان (وطؤها) باطنا (لان
 وثله الى التولي علما) بالحال او نكحها احد الشاهدين ووطئها كما صرح به الاصل فليس الاول
 وطؤها (حتى تنقض البعد) شبهة بخلاف (مع انه) اى وطئها لها حيث ابعج (مكره) لانه
 يرض نفسه بالتمتع والحدود كراكمه في وطئه بعد العدة من زاده اماما باطن الاسرى كطاهر بان
 تزوج على اصل صادقة فينفذ بالحكم فيه باطنا ايضا فلعن كان في محل اتفاق المجتهدين وعلى الاصم عند
 البغوى وغيره ان كان في محل اختلافهم وان كان الحكم ان لا يعتد به كما بانى لتنفق الكهوتيم الانتفاع
 وقيل لا تعارض الادلة وقيل لا في حق من لا يعتد به (ولو قضى حتى اشافى بشبهة لجوار) أو بالارث
 بالزعم (حله لا اخذ) به وليس للقاضى منع من الاخذ بذلك ولا من الدعوى به اذا اراد الاعتبارا
 بقية الحاكم لان ذلك المجتهد والاجتهاد الى القاضى لا الى غيره (ولو شهد شاهد) بعباقده
 القاضى لا الشاهد كشافى شهد عنده حتى بشبهة لجوار (قبلت) شهادته لذلك ولها حالان أحدهما
 ان يشهد بنفس الجوار وهو جائز ثانيهما ان يشهد باخيه قاتل الاخذ بالشبهة أو بشبهة لجوار وينبغي عدم
 جواز الاعتقاد بخلافه كذا قاله الاسنى (فرع) لو قال خصمان لقاض حكم بينهما فلان يكذبا فانتقضه
 واسم بينهما يصح لان الاجتهاد لا ينقض مثله
 (فصل مثوره) مسائله (يستحب) للقاضى (ان يبحث) أى يسأل (أصدقاؤه) الامانه
 عن جواب نفسا يجتنبها وان ركب) في مسيره (الى مجلس) وفي نسخة موضع (حكمهم) ان
 (يسلم طريقه) على الناس واذا دخل) عليهم (د) ان (يدعوا بالتوفيق) والتسديد (اذا جلس
 للحكم) ان (يقف عنده أمين مسرور) ذكره لاجل النساء (ربنا الخصوم) وتعبيره بالمرح

(٣٩ - اسنى الطالب - رابع) لزعم ذلك قول واحد حتى لو لم يكن للدمى ينفق بطلان بذلك باء ضمايم المميز
 لعدي عليه ان يحلف انه لا يزعمه شئ لانه في خلاف ما حكمه الحاكم والاعتراض في الحكم باعتقاد القاضى دون اعتقاده وما قاله ان اصلاح
 من انه اذا حكم كما يحلفه الوقت على النفس وكان بين راجعا للشافى في الباطن يسمو بالنصف فيه يسائر انواع النصف كمالك لان حكم الحاكم
 لا ينافى نفس الامر فعه الى الرأى الجرح كما صرح به في تعليقه (قوله وقيل لا في حق من لا يعتد به) قال في المهمات ان الصحيح الاول وقد
 نقله القاضى الامام عن الجمهور وحكا الراعى في كتاب الدعوى في الكلام على الميم عن ميل الاكثرين وفي دعوى الدم عن ميل كلام الائمه
 قالوا لوسمان والامام عن الجاهل وادخل) عليهم (د) ان (يدعوا بالتوفيق) والتسديد (اذا جلس
 للحكم) ان (يقف عنده أمين مسرور) ذكره لاجل النساء (ربنا الخصوم) وتعبيره بالمرح
 كلام ابن عبد السلام في القواعد يقتضى انه لا فرق في التفرع والباطن بين ما ينقض وما لا ينقض وقد نظر لكتبه في تفسيره فانه لا منافاة اهـ وبؤخذ من
 الخ المراد انه يشهد باعتدله وعلى هذا ينقض شهادته في الجوار (فصل مثوره مسائله) (فصل مثوره مسائله)

قوله كما تفتده **قوله** رضى الله عنه **قال** الشيخ وهو أعين من سيف الحاج قال ابن عبد السلام الحبس أنواع منها حبس الجاني عند غلبة
الحق حفظ المال الفليس ومنها المعتز من دفع الحق المال إلى محققه ومنها حبس المعتز برؤا عن العامي ومنها حبس كل مجتمع من
اعتصاف واجباله النيابة كحبس من أطر على اثنين وامتنع من تعيين احدهما أو أقر بأحدى عينيين وامتنع من تعيين اومه من امتنع
من أداه حقوق الله إلى ذلك له النيابة كحبس شهر رمضان وذكر الامام في نكاح المشركان من الاعبادان لهما كأن يجمع من الحبس
والعز وانرا إلى ذلك فحق لمن روج عليه حبس وامتنع من الامام في حبس سوا كالمحبس وعليه عتبه أمينا أو خانها فخرج
والعز والمجنون والقيل والوالى وكل ذي عيب بعاملهم والعدا على وسيله الحبس كاسأى في يلقيهم من أضرحت عنه وتقدر
عليه الحبس والاصل في حقوق الفرع **قوله** فتنة إلى الحبس الجرائم أوقدها أن ممكن فيه أي وإن لم تقضه الصلحة **قوله** فان امتنع من اجبر
استماله **قال** ابن القاضى وان أراد أن (٣٠) تكونه في الحبس فريض لم ينع فان امتنع وكانت حرم بغير عليه ذلك حبس ولا

فانما قال براهنية قوله آخر جملة الاول اعلم ما انما بهما قوله وبمس الوكيل الخ المراد بمس الامتناع من وجب عملاتهم (ح)
انما كان في قدر مواضع اوقى شر من شره بحيث لم يهجم عليه ع قوله وكذا فعله ختم لما اذا كان مستنداً على التوازي وكتب انما قال
البقي في القواعد بل بعد السلام ان الغاضي يقضي بالتوازي لانه التميز في ذاته في التوازي لخاص لان طريق الحكم البناء والاقرار
لم يردوا واحد منهما فعمل في الخلاف في القضاء بالمرأية ينص منه اه قال شيخنا عبد الله بن الحسبي الاشبه ان كل ما يتوقف عليه
الحكم في القضاء بل في باب القضاء او سمع من بابها انما هو اذا عجز عن الحكم بقوله عدل ولا يجوز للشاهد ان يشهد بما سمع من عدلين في
الجواز في القضاء بل في باب القضاء بما يراه الحكم في الفروع من كفايته ان لم يظفر بالدقة في جملة ما لا يملكه شرعاً بل في قوله
(وحدف) واوصار قوله وذكر المواردي انه لا يشهد بالامع الصريح وهو اعلم بمس قوله فانما تقرر على احدثهم بهذا الحكم) قال البقي
له وجه في الظهور يحتمل أن لا يصحح اليه ليشهد له احد الصراخ في الحكم كقوله فانه تقرر في قوله وعقل الزكوى ولا يشهد له

الصف في شرح ارشاده ولا بد ان يقول القاضي قد علمت وحكمت بعلى اه واستغربه ابن أبي الدم وهو كمال ع (قوله لا في حدونه زير
 ذه) يستثنى منه ما اذا صدر منه ذلك في مجلس الحكم على رؤس الاشهاد كارد ثور سائر الزنا قال البيهقي لم ينعرض له قاله كذا اذا اعترف
 في مجلس الحكم على وجب الحد ولم يرجع عن اقراره فانه يقضى فيه بعلمه ولو اعترف سر القولة على الله ع. مرسا فان اعترف فارجو ان لم يقبده
 بان يكون محض وانما قالوا يستثنى منه اقسام اذ اعلم القاضي من مكافاته اهل علم لم تظهر لزومه قد ثبتت بان القاضي يقضى بعلمه
 بالاسلام وترتب عليه حكمه وجرى عليه الزكوى والدميرى فقالا يقضى بعلمه فيما بانوا اه وهو ظاهر ان ترتب احكام الرد عليه
 انما هو من جنس انقضاء (قوله في ذى ان لا ينفذ قضاء بعلمه بالانحلاف) اشار الى تصحيحه وكتب عليه وهذا واضح وانما لم يذكره لاصحاب
 الامم لانهم لا يرون نفوذ حكمه بمحال (قوله ولا يقضى بخلاف علمه) لانه لو حكم به لكان قاطعا بطلان حكمه والحكم بالعلم ايا علم قال البيهقي لو
 علم القاضي رد القذف بالشهادة بغير العلم القاذف، يعني على زناه وطلب القذف من القاضي ان يحده فاذى اوجبته ان الحاك كبحه بذلك
 لان القاذف اذ لم يأت بالشهادة كاذب في علمه تعالى قوله تعالى فان لم يأت بالشهادة فاعل عند الله هم الكاذبون واذا كان كاذبا فاعلم عليه
 حد القذف وانما لا يقضى على خلاف علمه في الموضوع الذي يقضى فيه بعلمه وحدوده الله لا يقضى فيه بعلمه يقضى فيها على خلاف علمه ارم
 نرض انك اه فيه نظر فنسب له هو منع وقد ندرج في قوله بخلاف علمه حكمه بخلاف عقيدته قال البيهقي وهذا يمكن ان يدعى فيه
 افتناء الدين لان الحكم انما يبرهن ما حكم به العقيدة (قوله واذا ذكر حكمه بمحضه واجب (٣٠٧) عليه امضاؤه) بالاراد بانك كره العتق
 الاندفاع على امضاؤه الحكم

والحكم واذا شاهد
 الشهادة هل هو التذكر
 للحكم والتعلم فعلا او
 يكفي التذكر الاجمالى
 وهو ان يتذكر اصل الواقعة
 دون تفاصيلها ان او يد
 الاو له وهو الظاهر فلا عبرة
 بالتذكر الاجمالى فيها
 اذ لم يكن الخط محفوفا
 عنده لا يمكن التزوير
 والتعريف واما اذا كان
 محفوظا عند زكراصل
 القضية دون تفاصيلها

(مدونه زير) (نه) تعالى ان تدب السرى اسباب اقال الاذرى واذا نفذنا احكام القاضي الفاسق للضرورة
 كالم غنى في ان لا ينفذ قضاء بعلمه بالانحلاف الا لا ضرر وقال تشبه هذه الجارية النادرة مع فسقه الظاهر
 وعدم رد شهادته بذلك شعاعا (ولا يقضى) القاضي (بخلاف علمه وان قامت بيته) كان علم ابراهيم المدعى
 عليه بما ادعى المدعى واقام به بيته فلا يقضى بما فيه من الاجماع ولا يقضى في هذه بعلمه ايضا كما صرح به
 الشافى والمالورى والروى (ان قال القاضي) في محل ولا يـ (حكم بكذا) او ثبت دعوى كذا او
 غيره (قبل تعاونوا كانت التهمة ممكنة) كان للقاضي ان يحكم بعلمه وان كانت التهمة ممكنة (واذا
 ذكر) وفي نسخة ذكر (حكما) (لم يمحض) لاحد وطلب منه امضاؤه (وجب علمه امضاؤه) كالمو طلب منه
 الحكمه ابتداء (وليس هو) أى ما ذكر من القضاء بالعلم (حكم بالعلم) أى يقين وانما هو مثل ان يرى
 القاضي جلا يقرر جلالا او يقره به في غير مجلس حكمه) اوفيه قبل الدعوى فيحكم فيه بطلنه اشارة
 بذلك العاصم صرح به الاصل من ان المراد بالعلم الظن المؤكد بقرينة علمهم القضاء به عاذا ادى عليه مالا
 وقد ادعى القاضي اقترضه مذلة واسع المدعى عليه اقر بذلك اقترضة الاقراض وجماع الاقرار لا يثبت العلم
 بيقين المحكوم به وثبت القضاء بقول الامام انما يقضى بالعلم فحاشا له ان لا يماثلنه اختياره او لا يحمل قوله
 ما يقتضيه على ما يشي الظن القوي وما بعد على مجرد الظن اما الاقرار بمجلس حكمه بعد الدعوى فالحكم
 بالعلم كالمعلم سائر ايضا نعم ان اقترضه مراهف وحكم بالعلم قاله في الاقرار والاصل قدم هذا المسئلة على

فوقه ببحث حل حد اذ ظاهر كلامهم المنع المختار الجواز عند الجزم بانتفاء اليب والشكوك غ وكتب ايضا قال في الخادم اخلق
 التذكر والظواهر انه لا ينعين تذكر التهمة بتفاصيلها ولا يكفي تذكر الحادثة على الاجمال وبه صرح الجارى في الايضاح وشار اليه
 المالورى حيث قال ان عرف محضه متعارف ولم يذكر وقت حكمه لم يحزم له ان يحكم بطلنه ومع في نفسه وبه قال ابو حنيفة وقال ابو يوسف
 بجزوه ان يحكم بطلنه وان لم يتذكر (قوله وانما هو مثل ان يرى القاضي جلا يقرر جلالا) او يقره عند المطلق الثالث ثم يدعى
 رجوعه او يدعى ان فلا تعلق لمورثه وهو يعلم ان غيره قد اقره او يقول هذه امسى وقد دفعوهو يعلم انتم التوفيق قال المالورى اذا ارادى الحاكم
 رجلا يصرف في رد مدعى طوله من غير معاوضة يبارز بحكمه بالملك قال الشيخ عبد الله بن الجبلى والاشيافا له المالورى وهو ان كل
 ما توسع له يهانه بجوار القضاء به وقد يقال باب القضاء اوسع من باب الشهادة ذلك يجوز ان يحكم بقوله لا يجوز للشاهد ان يشهد
 بما سمع من عدلين فيما يشترط فيه المعينة اذ الصماع من الاقرار والافعال وكذا فيما يتكفى فيه الاستسفاة على الراجح في تحقق الحاكم
 طريقا توسع الشهادة ذلك اهدى لاجل الحكم كما تشهدا القرض والاقرار واستصحاب حكمه ما اكد شاهد البود التصرف مدونة
 بله ارض وتكره ما بين القرومن لا وارثه ونحو ذلك من العدالة وطرق الاملاك فهذا هو الصواب لم لا يتكفى في ذلك بمجرد الظنون وما يقع
 في القلب ولا سيما لم يثبت الشرع باعتبارها وما على سبب اعتبارها في الشارع في الشهادة وشروعها بالاشيافا لا كسفرها اذا علم الحاكم اه
 (قوله او يحمل قوله) ما يقتضيه (قال العراقي) ويمكن جعل كلام الامام على ما اذا ظن اصل القروم في الصور المتقدمة تحقق اصل القروم
 وانما نشأ الظن من جهة استصحاب بقاءه لجواز الواقعة والامر هو هذا كالت هادة لا يثبت دعيا لمخبرين غير يقين الا ان يشأ الظن من استصحاب

مع تحقق أصل الزوم (قوله بخلاف (٣٠٨) رواه الحديث) مقتضاها المنع اذا لم يكن محفوفاً لعدم قال البلخي وايس كذلك بل العمد
 عند العلل قد عالجوا حديثنا
 العمل بما وجد من
 السماع والابادة فغير ما
 على جوارها مكتوباً في
 الطباق التي يلب على
 الفن منها وان لم يترك
 السماع ولا الاجازة ولم
 تكن العبارة محفوظة عنده
 اهـ ولهذا قال الحارثي
 الصغير وروى بخطه المحفوظ
 ولم يقبله بكونه عنده (قوله
 وعرف أمانته) قال في
 المهمات اشتراط الامانة
 لا يظهر في مسائل ذكرها
 الزاقي الاولى لو بوسع
 الشخص بصره فضاوى
 الشيع انما كذا وتكمل
 المشغى بالشفيع الحلف
 اعتماداً على بكونه الثانية
 لو تازع المشتري شخص في
 البيع وادى ان البائع
 غصبته جاز للمشتري
 الحلف على انه لا يقره
 التسليم اعتماداً على قول
 البائع الثالثة اذا أنكر
 المودع التلف وما كذبه
 يتكول المودع جاز ان
 يحلف البين المودع في
 الاصم (قوله والاصح
 الاول) أشار الى تصحيحه
 وكتب أيضاً قال الاذري
 وغيره وهو المشهور وروى
 القفال الوفاء بخط مورثه
 كانه لا يوافق ما بكونه بحيث
 لو وجد في التذ كر فلان
 على كذا لم يعمد نفسه ان
 يحلف على نفي العمل بل
 يؤمن من التذ كر (قوله من ان ذلك ليس يقيد) أشار الى تصحيحه

يؤمن من التذ كر (قوله من ان ذلك ليس يقيد) أشار الى تصحيحه

(قوله أجمعهم في الأنوار الأولى) وهو الرابع (الطرف الثالث في التسوية بين الخصمين) (قوله وظلادوجه) أي ودخل عليه قال البلقي
 عمله ثم أذا جاء معلوم يكن للمدعي الخصم واحد ولم يكن من أهل بيت القاضي ودخل في صاحبه فان حضر يطلب احضار خصمه أدخله ولو
 كان وحده لا يمس مقام دعوى وان كان للمدعي خصوم فدخل مع أحدهم وتأخر الباقر ولم يعمد ذلك في الامم وأذا قدم الذي جاء أولاً وخصمه
 وكان له خصوم فأرادوا ان يتقدموا معه لم يتسرع له أن يستمع الامن من خصم واحد فأقر غافاً مودعاً الذي جاء بعده إلا أن يكون عنده كبير
 يأخذ فقال في النص الاشارة الى ما تقررنا من أن من أهل بيت القاضي ممن يدخل عليه صلحة فعرضته له حاجة فقال له لم يعمد لكن الأولى
 القاضي إذا ظهر له منه خصم أن يتسرع عليه ذلك الوقت حتى تنفصل الخصومة قال ولم يعمد تعرض لذلك (قوله وقيامهما) أي أمان
 يقوم لهما أو يترك لهما وقال ابن أبي البركات أنه يكره فانه قد يكون أحدهما شريفاً والآخر ضعيفاً فقام عالماً انه انما قام للشراف
 فنزل القيام لهما فترى بالعدل وألقى للتمه على هذا جرى سنن الحكام الماضين فان دخل ذو هبة فقام له لمنازلة لم يأت في خصومة فاما
 أن يقوم لخصمه فقام له أي كان ممن يقام له وأما أن يعتذر بأنه لم يشعر بمجيئه فاصحابه كاعتني بالمطالبة قال وهو يؤخذ من منعمين
 بشفاعة الخصمين وقال البلقي إذا كان أحدهما ممن يعتاد القيام له دون الآخر ينبغي (٣٠٩) ترك القيام لانه إذا قام عند شمولهما ظهر

حكمه) أولاً (وجهان) أجمعهم في الأنوار الأولى وقال الأذري انه الاشبه يؤيده ما سبق من قولهم كل
 من نوبت عليه دعوى لو أقر بما هو عليه من الخصم (الطرف الثالث في التسوية بين الخصمين وهي واجبة
 في الأكرام) لهما (د) جواب (السلام) عليهما (والنظر) اليهما (وقية) من سائر أنواع الأكرام
 كانتا عطفاً لوجه وقيامهما فاحصاً أحدهما بشئ من ذلك وان اختلفت بفضيلة لثلاثين كسر تال
 الآخر ونعمه من أمة جنته وروى أبو داود عن علي رضي الله عنهما النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث ضابطاً
 اليه من قومه قاله أجلس بين يديك الخصم فلا تفض حتى تسرع من الآخر كما سمعت من الأول فانه أخرى
 ان بينك القضاء وعطف ما بعد الأكرام عليهما عطف الخاص على العام (فان سلم) عليه (أحدهما
 انتظر الآخر أولاً سلم لغيرهما) معاً إذا سلموا كانهم احتملوا هذا الفصل لثلاثين معنى التسوية قال
 الزركشي وسئل الماوردي عنه ثلاثه أوجه أحدها يرد على المدعي وحده في الحال ثانياً بعد الحكم ثالثاً
 يرد عليه معاني الحال ولم يعل ما نقله الشيخان وجه ابل عزاء لبعض الفقهاء يعني من غيرهما ثانياً والاختيار
 ما مال اليه الامام من وجوب رد عليه في الحال وبه خرج القاضي أبو الطيب وشرح الزراري وغيرهما وجمعه
 الجرجاني وسبقه ان يتوصل الى الاسوي ثم قال وما ذكره الشيخان: الاول اوافق ما حرمه في السير من ان ابتداء
 السلام سنة كفاية وأوجب بانهم اتركوا ذلك فاحضروا من التخصيص وتوهم المدعي ولا يرتفع الموكل عن
 الوكيل والخصم لأن المدعي متعاطفه أضاف دليل تحلفه ما اذ اوجبته حكاية ابن الرقعة عن الزبلي وافرده
 قال الأذري وغيره وهو حسن والبولي به علمه وقد أرى بنان موكل فرار من التسوية بينه وبين خصمه (ورفع
 في المجلس) جوازاً (سما على كافر) بان يجلس مثلاً المسلم أقرب اليه كما يجلس على رضي الله عنه بسبب شرح
 في خصوصه مع جهود وقال لو كان خصمي مسلماً لجلس معه بين يدي ولكني سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول لا تسأروهم في المجلس واد البيهقي في سننه ولان الاسلام بمألو ولا يعلى قال في الأصل وبشيان

ورحم أن يلحق بمجتبى على الآخر فلا تنطبق في ذلك لانه لا يمكنه التسوية بينهم الا في الاعمال دون القلوب وبه صرح صاحب الجفر قال
 فان كان مجلس الى أحدهما قبله وجب ان يثنى عليه في ذلك لانه لا يمكنه التسوية بينهم في ذلك وقضى قولهم
 ويجلس انه لا يتركهما معاً فبين وبينه صرح الماوردي فقال لا يسلم المدعي وهما قائمان حتى يجلسا بين يديه اه ما ذكره هو الاولى
 والاب (قوله فان سلم أحدهما انتظر الآخر) قال البلقي ما نقله في أصل الروضة عن الاصحاب ووجه ضعف الاصحاب ورد السلام
 ووجهه بالبعد لان ابتداء السلام سنة كفاية فاسلم أحدهما فقد قام بالسنة عن الآخر فوجب الحكم كدعوى المسلم حقيقة وعلى الآخر حكم
 اه والصحيح ما نقله في أصل الروضة (قوله ثم قال) فتخلص انما نسبته الى الاصحاب غلطاً وقع فيه جزم البغوي التابع للقاضي اه
 جزمه ابراهيم المروزي وغيره (قوله من ان ابتداء السلام سنة كفاية) فاذا حضر جماعة وسلم أحدهم كفي عن سلام الباقي (قوله ولا يرتفع
 الوكيل عن الوكيل والخصم الخ) نعم لو وكل كل منهما وكيلاً وحضر الاربع لم يجلس الحكم فالتاخر انه لو جلس لخصم على السواء وجلس
 الوكيلان في مجلس دونهما أو جلس لخصم وقام الوكيلان ان يجوز (قوله فالتاخر انه الخ) أشار الى ان يصح (قوله بان يجلس مثلاً
 المسلم أقرب اليه) فان تعا كملين قياماً وكاهوا الغالب قدم المسلم عليه في الموقف ويكون مقدماً عليه في حال دخولهما معاً محظوظاً (قوله
 قال في الأصل وبشيان)

لا كرام) وقال البلقيني: إنه الأصم والابنة تقروا في نقل الوجهين في الحسين (ع) كما جئته بضمهم ذ كره
والبلقيني والزاوي وغيرهما لم يبين المصنف أن تلك لاق في الجواز أو الوجوب أو الظاهر المراد هم الجواب
واسم القاعدة أو أنها مأخوذة عن قاعدة الجواز وجب قطع المصنف عن تركه في كل حال من الجواز به في الجواز
تألفي (المع) لأن أحد معانيها هو ألا تؤخذ بقدر يقتصر على الكسوف في النقصان والزيادة المراد
البلقيني فإن النكاح في النقصان أو في زيادة في بعضه في قبيل ولا اعتبار بغيره من المرحى العبد

يجري ذلك في شروجه ولا كرام أي حتى في التقوى بالهدوى كما يحسنه بعضهم وهو ظاهر ان قلت المحصور
المسلمون والافان ظاهر خلافه لكن قوته من الراتخبر (واقبل عليها) بقله (وعليه السكنة لا يخرج
معهما نوع اوسع اوسع اولادنا (ولانهم ولا صبايح) علمها (ما لم تر كأديا) فان تركا أديا
نهرها واصلح علمها بنسب ان يحاسبين بديه لا يغيروا وليكون استعاضه اسكل منهما أسهل واذا جلسا
تقوا بالان يكونوا جلادوا من غير محرم في دعاءه (ولا تبنت شهودا) بان يقول لهم لم تشهدوا وما
هذه الشهادة (ولا يترجم) بمولاتهما (ولا يلقن أحدا) منهم ولا من الحصين بعتة (ولا يسكن)
أحد منهم في كرم الزمان الشهود بالشهادة وتضع تشكيكه الحصين من زيادته (ولا يحمل) أحدا
منهم (على الجراءة) كأن يجري في المسائل التي النكول عن العين علماء أو التي التوفيق عن الشهادة علماء
(لكن ردت الجلاء) كإخلاف حقون) عبارة لافصل في حدود (التمتع) كما توسمى في قوله (ولو لم)
والدى والشاهد (لا يسمع الدعوى والشاهد تامل) بل يسمع الدعي حتى ألقى الأولى فالصحيح بمن
زيادته ناسف ان في بعض الأكثرون ورحم صاحب التنبية وأقره علمه النوى وخبره صاحب
الانوار وقال الرافعي وغيره انه المذهب عدم الجواز لا يجوز ان يعاها احتجابا والواجب من كسر قلب
صاحب وقد يفرق بينهما بين الثانية بان الدعوى أصل والشهادة تبع (ولا يأس ان يسأل من المدعى عن
صفة الدرام المذلة) كأن يقول أي بعتتكم أم كسرت (ونب) (في مدعيها) أي الحصين بعد ظهور وجه
الحكم (المصطلح برجوه) يؤخره الحكم كروا ومن برضاها) بخلاف ما ذالم برضاها الصريح بنسب ذلك
من زيادته (وأذا وثقه) عبارة لافصل جلسا للأفراد حضرا (بين يديه فله ان يسكر) حتى يشكها (وان
يقول ليحكم المدعى) منك الما من ان الزهنية القوم قال لال وان يقول للمدعي اذ اعرفه تحكم
قال الزركشي تبس في البغوي وان شدد قال ابن الرغزبني الذي ذكره القاضي أو الطبيب وابن الصباغ
وغيرهم انه لا يقول ذلك ألقى الزركشي وهو مقتضى اطلاق الجمهور لانه ميل وكان المصنف ترك ذلك
(وهذا القول مصدره من الامين) الواقف على رأسه (أولى وباطل) جواز المدعى عليه (جواب
الدعوى) وان لم يسهل المدعى ان المقصود من ذلك المحصور وبذلك التبع (فلانظر) بالمدعى (واولف)
المدعى البين (المدعى) عليه (ثبت) المدعى (بغيره) بخلاف البينة (لا دلالة لال انظر ولو كحل
وجوب باق جلية اذا انسان على نية) بغيره حتى يحجج الى نظر واجتهد بالمدعى به لا لإقراران
بطلب من القاضي الحكم عليه فحكمه كان بقوله اخرج من مقعد أو كلفنا لخرجه من مقعد أو انقلبه
(وان أنكر ركب) القاضي (أو قال للمدعي ألق بنة) نعم ان جهل المدعي انه اقامة البينة فلا يسكت
بل يجب اعلامه بان ذلك كافؤمه كلام المذهب وغيره وقال الباقر ان علمه بذلك فاسكون أو قل ان
سئل فاعتر أو قل وان علمه به وجب اعلامه انتهى ولو عبر بالجدل البينة كان أولى لتعلمها الشاهد
مع البين واليمين اذا كانت في جانب المدعى كقوله أمينا أو في قسامة أو في حلف الزوج جت فان الحق

ولا سابق منهما في قول البنيكام
قال ولم يرض تعرض لذلك ولا له
نفوسهم افشكنا (قوله) وازا
كنس بيته أو المعروف بالتمت
قال البلقيني هذا عندى مق
إخلاف (قوله) وقال البلقيني ان

وإحسانكم كما لا تخرون بعد غلمان بمقتضى أقرع وبم حافن خرجت قرعته قال: إنكم
 إنما إذا لم يكن كوثهم حالي بنوعه وقال الماوردى إن كان السكون للأتباع في السلام فوقف حتى تسكن
 إليه المدة) أي عرف بالقرع بنية كذب التي كان داعي استيثار الأتباع والأكبر لعاف الدواب أو
 هو جزوي الاقتدار بحماس القضاء واستخلافهم في غنما منه بشئ قوله فلو أقر وحلف المردود ثبت بغيره
 يدان كذا في الأقرار في موثقتهم عليا بأن كان قال: وقد تختلف فيها إلا بمن الحكم بالإقرار لا الجدل
 علم عليه الخ) أنشأوا في تصحيحهم عليه وهو ظاهر منقول

(قوله فان قال بحلف حلف) استثنى الباقى من ما اذا دعى افعيه بطريق الولاية او بالنظر او بالوكالة او لنفسه ولكن كان مجموعا عليه بسفه
او ناس او ما دون ذلك في الغيرة او ما كانا فاسا في ذلك في شئ من هذا الصور لئلا يحلف ثم رفعه لما كبرى منع البينة بعد الحلف فوضع
الحق الان بان يكون غير وكيل بيت المال وبانذنه مو كما في ذلك او بانذ السبله اذ ذنبه في ذلك وكذا ان الغرام ان ركبته دن او باذن السيد
له كاتب فالدم اوسن تعرض لذلك فقلت يقال المالك متعلق بالمدعى فلا يرفع غريمه الا ان يسمح البينة بعد الحلف بقدر ان لا يفصل
أمره عند القاضي الاول الا ان قال قد يضار عند تبصر البينة فاض بهذه الصفة لعدم وجود غيره ع وقوله استثنى الباقى الخ اشارة الى
تعصيه (قوله وان قال لا يثبت أصله) ولا يشاهد في عند دلان وفلان ثم شهد له بذلك ولا يثبت أصله عروفا بان الحال ونظامه (قوله وقد
ثبت مدنا ستمائة ثبت) وهذا ان اعترف بان هذه البينة هي التي نسب اليها ذلك اما لو حضر بينة من قريب وقال هذه بينة عاله جعلتها او
نسبها لوجه قوليها وقوله فالحق جوبها وان اشارة الى تعصيه (قوله) وقد وجوب بالسابق استثنى الباقى من تقديم السابق ما اذا كان كافرا
فلا يشهد على المسلمين قال وهذا لا الوقت فيدم اوسن تعرضه (قوله والعبرة بالمدعى) قال (٣١١) الباقى لا بد ان يسبق المدعى خيمه فلو
سبق المدعى وتأخر خيمه

يثبت بطلانه (فان قال) لا يثبت وأما قوله ان قال (بحلف) خصمى ولومى قوله لا يثبت (حلف)
لانه قد لا يحلف بقرعة يستغنى المدعى عن إقامة البينة وان حلف أو أقسم أو أظهر كذبه في طاب تخليفه
وجود البينة بغرض (ثم) بعد حلف خصمه (ان جاء بينة) بان ساء بشاهد من أو شاهد وامرأتين أو شاهد
ومن كفاة الزركى عن صاحب العدة وأمره (سبع) وان قال لا يثبت أصله للاحاضر ولا غائبة أو كل
بينة فانهم اياها طلبة أو كاذبة أو زور لانه بحال يعرف اوسى ثم عرف أو ثبت كرك فلو قال شعورى فبينة
أزعمد (لما) بعد دل وقدمت دراسته اعراه أو عتقت (ثبت) شهدتهم والافلا (فرع) وقدم (و
وجوب) السابق لمجلس الحكم ان جاء مرتين وعرف السابق (والعبرة بالمدعى) أى بسبقه لا يسبق
المدعى عليه (فان جهل) السابق (أو استورا) في محبتهم (أقرع) بينهم وقدم من خرجت قرعته (فان
كثروا) وصبروا لأقرع (كتب الزايع) أى كتبها باسماءهم وصوت بين يدى القاضي لياخذها واحدة
واحدة (ودعى من خرج اسمه) في كل مرة ويستحب ان يرتب نقعة يكتب اسماءهم يوم قضائها يعرف
ترتيبهم ولومى السابق غير على نفسه ما ذكره في الأصل (ولا يقدم سابق وقارع) أى من خرجت
قرعته (الابديرى) واحدة وان اتعد المدعى عليه دفعا للضرر عن الباقي فان كان له دعوى أخرى انظار
فرأهم أو حضر في مجلس آخر (ويستحب) له عند اجتماع الخصوم عنده (تقدم مسافر من مسافر من
أى اثنين لا يفرط من اثنين من انقطاعهم عن وقتهم ان تأخروا عن المقعن لئلا يضروا بالتحلف (و) تقديم
(نساء) قال في الأصل ان رأى القاضي قد تعهد من طلب السهرن (ولو) كان المسافرون والنساء (مدعى عليهم)
فانه يستحب تقديمهم كذا كذا الأصل ومنعه الباقى وقال بل هو يختص بالمدعين أى كظهير السابق
أول الفرع (بدعا) أى بدعواهم (ان كانت خفية) بحث (لا تضر) بالمقمن في الاولى وبالرجال
في الثانية فاضربا (فان طالت فواحدة) يقدم من ذكر لانها ما دون فواحدة يقع بواحدة أو آخر
الباقى ان يحضر كذا رجعى في الرضة واعترضه الاستوى بان ما ذكر من التقديم بواحدة فقط ممنوع بل
الناس على ما قاله ان جمع في عدد لا يضرب بالباقي كقولهم يكن معه غيره أى من المسافر من أو النساء قال
الأزرى وهذا لا يكاد ينطبق هذا كذا كان قل المسافر من أو النساء والاقدم بالسابق ثم ما عرقة كذا بعض

(قوله ودعى من خرج اسمه) في كل مرة قال الأزرى وظهر كلامهم تحتمه لئلا ينسب الى المبل والمات ما قوله ظاهر كذا هم الخ اشارة الى
معه (قوله دفعا للضرر عن الباقي) ولا نه مسبق بالنسبة الى الثانية فان بالمدعى (قوله) ويستحب تقديم مسافر من ولو مسفره
قوله لا لا تضر بالتحلف لانه قد تخفف عنهم بالقصر والعطير فليست ايا التقديم (قوله تقدم نساء) ولو عجز (قوله) ان كانت خفية فلا
تضر الخ) ما ذكره المصنف من الحان النساء بالمسافر من فيما ذكر جرى عليه ابن المقن وغيره (قوله) وقد يقع بواحدة الخ) حتى لو لم اعطى
له لا يقع بواحدة ولا يتخلف للاحالة البينة عداوه وحقه فلا وجه لتقديمه بواحدة بل امان تقدم بالكلى ولا يقدم بثنى قال الأزرى لا
بعد ان قال يجوز تقديم المسافر الذى شد حله وخاف الضرر والاقطاع عن الرقعة على المسافر الذى ليس كذلك بل هو مقرب اليوم واليوم من
الارض حتى التعلق عن الرقعة أولا تضر به لكثرة الرقاق وأمن العار بقرع مقدمه وان يقدم المسافر لضرره أو حاجته متبرع على
المسافر لقرعته (قوله) هذا كله ان قل المسافرون أو النساء الخ) بين أحد الكثرة وقوله بعضهم بان يكونوا مثل المتن أو أكثر
كلهم يكن عداوتهم بعضهم عنهم اعتبارا لخصوم بعضهم بعضا لاعتبار المسافر من باهل البلد كما ولعه أولى فسد وقوله وعبرة بعضهم
تقوم بشرا الخ اشارة الى تعصيه (قوله) والاقدم بالسابق) مثل قوله والاحالة المساو وصرح به في المذهب وغيره

قوله وظاهر ان الخلفاء متاهون) اشارة الى تعيين قوة ذكره الاذرى وغيره وهو الصحيح (تنبيه) ظاهر كلامه انه لا تقدم بشهادة
ولكن ذكر المارودي وبالرأى ان القاضي قد قدم المرض المسبوق الذي ينظر والصفير كان معلوما ولا يقيد بان كان طالبان
المطلوب بصير والطالب بجبر قال الزركشي (٢١٢) ويثبت الحاق متعهد المرض بالرأى اه قيس ما ذكر في المسافر والمراد عدم

الصرق في المرض بين
كونه مدعى ومدعى عليه
وقوله لكن ذكر المارودي
الحق اشارة الى تصحيح كذا
قوله قال الزركشي ويثبت
الحق قوله بقدمان السابق
أو بالقرعة (وجوبا) بأن
فيه ما مقرر في القاضي
فقد قدم المارودي والقارع
بدرس واحد وتوى واحدة
وظاهر ان ما مقرر في المارودي
والمرأة بأن هذا قوله لا يقبل
غيرهم (أفهم انه لو بين قوما
مع قبول غيرهم لم يحرم دية
صرح المارودي وقال لم
يكفر (قوله) بل من عرف
عدالة غيره قال شيخنا في
فاضله القضاء به (قوله)
ولم يرض الى تعديل ولو في
حدوداته تعالى وحصل
الاكتفاء في التعديل به
في غير أصله وفيه لو جهل
في أصل الرضا فلا ترجع
وقال الباقى الأرجح عندنا
تفرع على انه لا تقبل
تركته لأمه ولا قرعته بما
هو الأصح في بادة الرضا
انه لا يجوز ان يحكم بشهادة
أهله ولا قرعته اذ لم عدلته
ولم يتم عنده بينهما وقوله
وقال الباقى الأرجح عندنا
الحق اشارة الى تصحيح (قوله)
لكن أخذا في شهادته

كل منهما من بعض الأصل و يقدم المسافر على المرأة المجتهدة صرح به في الاثر وما ذكره
المصنف من استحقاق تقديم النساء على من ان كانت خفيفة ولا يوافقه من زيادته اخذ من مسنده
المسافر في ظاهر ان الخلفاء متاهون واذا قدمنا واحدة فالظاهر ان المراد التقدم بالمدعى وجوابه اوصل
الحكم فيها نعم ان تأخر الحكم لا ينتظر بيعة أو تركية أو نحوها مع دوى من بعده حتى يحضر هو بيعة
فتقبل حديثا بتمام حكومته اذ لا وجه لتعليل الخصوم ذكره الاذرى وغيره (وان قال كل من الخصمين
أثاب المدعى فان كان قد سبق أحدهما الى المدعى لم تقطع) دعواه على الآخر ان يجب ثم يذبح ان شاء
(والا دوى من بعث) منها (العون) خلف الآخر كذا من أقام منها ما به أنه أحضر الآخر لمدعى
عليه بينهم بالاولى وصرح به الأصل (وان استؤا وأفرع) بينهما من خرجت قرعته مدعى (والدرس
والغنى في فرض الكفاية) وفرض العين المفهوم بالاولى (بقدمان السابق) ان كان تم سبق (أو
بالقرعة) ان لم يكن سبق (وجوبا) اما في غير الفرض فالتقديم بالمشيئة كما ذكره في الغنى سريع زيادة
في الباب الاول (الطرف الرابع في البحث عن) حال (الشهود) وتركيبهم (لا يجوز) للقاضي
(ان يقض شهودا معينين لا يقبل غيرهم) لما فيمن التضييق على الناس اذ يجعل الشهادة غيرهم فاذا
لم يقبل ضاع الحق ولا طلاق قوة تعالى وأشهود ذوى عدل منكم (بل من عرف عدالته) وقد شهد عند
(قوله) ولم يرض الى تعديل وان طلبه الخصم (أو) عرف (فمقدومه) ولم يرض الى البحث (وان جهل
أى جهل حاله) استزكا) أى طلب تركيته وجوباً وان لم يرض فيه لخصم لان الحكم بشهادته فيجب البحث
عن شرطه كما لو طعن الخصم ولا يكتفى بان الظاهر من حال المسلم العدالة أو من حال من يدارئ الاسلام
ويكتفى بقول الشاهد ان أمه لا يرضى بخلاف قوله أثار لانه يستدل بالاسلام دون الحرية (ولو أقرنا خصم
بعد التماس) الا نسب بعد التماس بان قال هو عدل لكنه أخطأ في شهادته فإنه لا بد من الاستزكا لانه حقه
تعالى ولا هذا لا يجوز الحكم بشهادة فاسق وان رضى الخصم لان الحكم بشهادته في ضمن تعديله ولا تعديل
لا يثبت بقول واحد (قوله) للشاهد (قبل) أداء (الشهادة) أثبت عدل فيما تشهد به على) فإنه لا بد
فيه من الاستزكا كماله ذلك فقوله الرضا تبعاً لبعض نسخ الرافعي انه تعديل للشاهد دونه لا بد في التعديل من
قوله أشهوده عدل فكيف يجعل ذلك تعديله فلا يوصفه فيما يشهد به حكم بآثاره واستغنى عن البحث عن
حال الشاهد (فلو قامت البينة) العدالة عليه (وأقر) وفي نسخة قضاة ودارة الأصل ثم أقر بما شهد
به عليه (قبل الحكم) عليه (لا بعد) فالحكم بالاقرار لا بالشهادة) لانه أقوى منها بخلاف ما لو أقر
بعد دفان الحكم قدمه مستنداً الى الشهادة وان وقع انزاعه قبل تسليم المال للمثوولة وما ذكره من ان
الحكم بالاقرار في ما قاله هو مانعه الأصل عن تصحيح الوردى وأقر وهو يخالف ما قدمه من المارودي في
باب الزمان ان الأصح عنده اعتبار ما سبقهما

فصل يثبت ان يكون له من كون) وهم الرجوع اليهم ليعينوا حال الشهود (عقلاء) أى وأقر
العقول للاعتدوا (وبؤس) من الشهادة) والعصية في النسب والذهب شرفان ان يجعلهم ذلك على
جرم عدل أو تركية فاسق (وان تخففهم) للامتنع وان في الناس بالتركيز ولا يثبتوا أو ينفقوا
عن جرم من يخاف شره (د) ان يكون له (أصحاب المائل) الاولى مسائل (وهم رسالة الهم) أى
الى تركيز ليجزوا يسألوا ويردوا فاسقوا وان في لفظ الشافعي بالتركيز لانهم مؤثرون باحثون (ويكتب)

ذكر ضرورة المسألة بان يكون مع اعترافه بعد التماس ما يقا على انكاره اما لو قال له ما عدلان فيما شهد به على أو سادقان
فيه فصيح على تغيير تركه لاقراره بالحق وستهله بالشهادة واحداً فالحكم بالاقرار لا بالشهادة أى في غير حدوده تعالى وتعالى (ورده) (نرخ)
قال انه يرى لوقال الشاهد ان يخرج قبل قوله أى بان يفرد الجرح كمال المارودي والوردى ويحل هذا قبل الحكم بشهادته (قوله) هو
مانعه الأصل عن تصحيح الوردى وأقر وهو الصحيح

قوله وكذا قدر المال في قوله وما شهدوا به لكن أجم في تناول النكاح والقتل وغيرهما قوله ورسا على بصاحب - هـ - قال القاضى
 لأب طلب هـ - دالة الشاهد دل برتب الحكم على شهادته بالطريق المعتد به وسواء طالب البيان بهذا الطريق أم يقر به في النهاية
 أو لم يقر به في ذلك لا ليس أمرا مستغنياً عما لا يتفق الهجوم على السؤال لفظاً لما امتنع غير أن الحسن قد صدق وإن لم يكن في زمن
 الشاهد نفي الزمان وقال أيضاً كماله وهو عليه ليس من الواجب إلا أن لا يتركاؤه وإن ذكره الشافعى والاصحاب في الملبات اعتداه
 لما فيه الحكم ولا يفتى على استكشافه صدق ولا توبة ولا شتر كتمت من قبول الشهادة والافتدال ليس من الاستزكا في شئ حتى لو أغفله
 بينت العدالة فيبقى القاضي النظر فيما رواه التعديل وقوله غير أن الحسن ما قدمه مخرجى المارودى على السؤال باللفظ واعتبر فيه
 ترتيباً فقال كفى في سؤال التعبد أن سألوا لأن أحوال الشهود فدان وجددهم مخرجاً من سألوا عن غيرهم عدواً سألوا عن
 شهوده فإن ذكره وإن يبينهم ما يمنع من شهادتهم لم يسألوا عما ساءه وإن ذكره جواز شهادتهم في سألوا عن الشهادة عليه فإن ذكره
 ما يمنع من شهادتهم عليه لم يسألوا عما ساءه وإن ذكره جواز شهادتهم في سألوا عن (٢١٣) الشهود عليه فإن ذكره ما يمنع من شهادتهم
 عليه لم يسألوا عما ساءه وإن

ذ كر وجاز شهادتهم
 عليه ذكر واقعته القدو
 الذى شهدوا عليه وعلى
 الرسول أن يشهدوا بما
 عرفوه في هذه الأحوال
 الأربعة ان اجتماع
 واقترن قوله وما تقرر
 هو ما بعثه الأصل الخ هو
 منطبق على قول القاضى
 شرح الروايات والقاضى
 أي بعد المروى والمعدون
 الذين يشهدون بعدالة
 الشهود ثلاثاً أضرب الأثر
 الذين رآهم الحاكم التعديل
 بنح اثنان و يكتفى
 بواحد ولا يشترط لفظ
 الشهادة ويجوز لفظ
 الخبر لانه كما يخبر كما
 ولابد من كونه ممن يصلح
 لقضاء ويقول المعدل

و نسخة فكتب بعد إذا أراد البحث عن حال الشهود الى الزكينة (اسم الشاهد و يصف بمجايزه) من كنية
 ولو لا واسم أب وجد موصى وخزعة ونحوها الثلاث بغيره (واسم الشهود و) اسم الشهود (عليه) فقد
 يكون الشاهد من الشهود له أو عدو للشهود عليه (وكذا قدر المال) الشهود به فقد يغلب على الظن
 صدق الشاهد في قليل دون الكثير فيكتب (بكل مركب نسخة) بذلك ورساها (على يد صاحب - هـ -
 س) ان عظماء من غيرهم أو رساها البوعين من أوله اليه احتياطاً لا يلبس الشهود في الزكينة والشهود
 على الجرح (فان عاد إليه الرسل يجر) من الزكينة (توفت) عن الحكم (وكتبه) أى الجرح
 (وقال) لقد دعى (زنى) في الشهود (أو) عادوا إليه (بتعديل دعى مكرين ليشهد) عنده
 (مشيرين إليهم) بذلك (الغلط) من شخص الى آخر فالحكم انما يكون بقولهم لا يقول رباب
 السائل لأنهم الأصل وأول المدعى يشهدون على شهادة فلا تقبل مع حضور الأصل على ما يأتي (د) لكن
 (من نصب) أو رباب السائل حاكماً في الجرح والتعديل كفى ان ينهى إليه) أى الى القاضى (وحده)
 فإنه لا يعتبر العدالة كما حكم بالحكم مبنى على قوله وكذا لو أمر القاضى صاحب المسئلة بالبحث فبحث وشهد
 بما عساه لكن يعتبر العدالة شاهداً وما تقرر هو ما بعثه الأصل ورافعه الخلاف في ان الحكم بقول الزكينة
 أو بقوله أو الذى نقله عن أكثر من غيره بقوله ولا هو المعتبر واعتذر ابن الصباغ عن كونه شهادة
 على شهادة مع حضور الأصل بالحاجة لان الزكينة لا يكافون الحضور (ويشترط فيه) أى فحين نصب
 حاكماً في الجرح والتعديل (علمه ذلك) واتصفه بصفات القضاة الذين يتولون ذلك عبارة الأصل
 فتعريفه فان القضاة (وفي المركز صفات الشهود مع العلم وجب العدالة والجرح) أى بسببها
 (وأن يكون المعدل خبيراً بالباطن) أى بباطن حاله من بعده بصحة وجواز ومعاملة ونحوها فمن عمر
 رفضا عنه ان اثنين شهدا عنه فقال لهما فى لا أعرفكما ولا يعرفكما ان اثنين يعرفكما فأتيا
 برجل يقاله عرفك تعرفهما قال بالصلاح والامانة قال هل كنت جارا لهما تعرف صاحبهما أو ساءهما
 ومنطوقه ونحوهما قال لا قال هل علمت ما به هذا القراءم والذنانير التى تعرف بها أمانات ال جال قال
 لا قال ما حديثه قال فى الرأى بى - فرعن أخلاق ال جال قال قال فانت لا تعرفهما ان اثنين يعرفكما

(٤٠ - (اسنى المطالب) - رابع)
 الضرب الثاني أن يقول الحاكم لاثنين اذهبوا فبحثا عن الحال ونحوهما الحاكم قد نذر ان يشهدا من اولاد من
 اثنين ولفظ الشهادة في هذا الموضع شرط الضرب الثالث اذ جاء اثنان الى المعدل فشهدوا بعدالة الشاهد فطرق ذلك طريق الشهادة على
 الشهادة ولا يجوز الاعتد به الاصل أو رضى اه (قوله واعتذر ابن الصلاح الخ) أشار الى تعصمه (قوله لان الزكينة لا يكافون الحضور)
 ولا يصح على الحاكم من حضرهما اجماعهم فصار هذا عرأ في قبول شهادة أصحاب المسائل على شهادة المسوئين كالرضى والفسيحة في شهادة
 شامى الفرع على شاهد وهذا المذهب قوله أى بى - ما لان به يتم مقصود ما قوض اليه (قوله ولا يكون المعدل خبيراً بالباطن) أى
 فوثق الاداء وفر بسنة والمعنى فيه ان الانسان يخفى أسباب الفسق غالباً فلا بد من معرفته بباطن حاله وهذا كما كان في الشهادة على الافلاس
 فتعريفه بالخبرة لباطن لان الانسان مشغوف بانخفاه المال وفى الشهادة على انه لا وارث له سواء اعتبر الخبرة الباطنة لانه قد تزوج في السفر
 أو في الحضر فتعريفه وانما اعتبرت الخبر على التعديل لانه لا يمكن الوصول فيما لا يقين لان الناس يخفون عورتهم وأقل من الظن

أما الجرح فلا يشترط فيما لم يجره الماطنة (قوله وقد يظن الشاهد الخ) ولهذا ما كان يفسق الحنفى بشره التيقن في ترك المسكر وتوقه ونحن
لا نفي عن ما وجدناه من ذلك غير المنصور الجرح والتعديل لما هو ناسي له كما هو متعارف في الماطنة هذا الأذيع القاضي الجرح لا من
أصحاب المسائل أما إذا سمع منهم فقد قال ابن الصباغ ليس له أن يقول لهم من أين شهدون بل يسمع ذلك كما يسمع مع ما حدثهم في سائر
الاشياء ولو قال الشاهد أنا جرح فقبل قوله على نفسه من غير تفسير قال الهروي لكن في الجرح قال الرجل له لا تقبل شهادة لاني جرح
أو جرح نفسي بل رد عالمه ينفق قال في الخلاصة وهو دأهرو لا يشبه إذا قال ذلك بعد الشهادة لتعلق حق غيره (قوله ولا حاجة إلى بيان سبب
التعديل الخ) ينبغي أن يكون هذا (٢١٤) في العارف أما العاقل إذا شهد بالعدالة فلا بد من بيان سبب التعديل لأن عالمه يعمل

والعقل فيه أن أسباب الفسق خفية غالباً فلا بد من معرفة المترك كماله من تركه وهذا كافي في الشهادة بالأدلة
(وإن) يعلم القاضي من هذا (أي أنه يغير بباطن الحال في كل تركية خفية أي ينبغي على الظاهر
قال في الأصل إذا علم من عدته أنه لا ترك إلا بعد الحجة ولا يعتبر في خبره الباطن التقدم في معرفته إلا
ينصرف للمعادين بالتأخير العلوي بل يكفي (بشهادة المحقق عن الشخص ولو غير بائس) المترك
بقصمه (أي ذلك) أي كونه خبيراً بباطنه (حين يطلع على ظنه عدته باستفاضة) من جرح من أهل
الترك (بباطن حاله) (شهدوا) أقامه عليهم مقام خبره كأيتم في الجرح رؤيتهم مقام رؤيته (ويعتمد
المترك في الجرح المعايينة) بأن وراءه أو بشر بالخبر أو نحو ذلك (والسمع بان يسمعه بنفسه) من جرح من أهل
شخصاً (أو غيره) على نفسه (كبيرة) أو نحو ذلك وتغييره بكبره أهم من تغيير أصله وتناؤس بخبر
(وكذا أن سمع من غير موثوق أو استفاض) لحصول العلم أو الظن بذلك بخلاف ما لو سمع من عدد لا يعمل
به أو توارى ولا استفاضة لكنه يشهد على شهادتهم بشرطه (وليست) في جرحه غيره (سبب الجرح) من
وتناؤس أو نحو هذا لأن أسبابه تختلف فيما وقد يظن الشاهدان ما ليس بجرح عند القاضي جرحاً ولا حاجة
إلى بيان سبب التعديل لأن أسبابه غير متغيرة قال الأسنوي وليس المراد عدم قبول الشهادة بالجرح من
غير ترك سببها ما لا تقبل أصلاً حتى تقدم عليها بينة التعديل بل المراد إنه يجب التوقيف عن العمل بها إلى
بباسبب كذا كره النوري في شرح مسلم في جرح الراوي والفرق في ذلك بين الرواية والشهادة قال
الاذعوي في عدم الفرق وقفة للمتناول وفي اشتراط ذكر كونه متعمداً ترك في الجرح من المانع والسماع
وجهاً أحدهما هو الاشتراح وتنايم ما هو الأنس لا ذكر ذلك في الأصل وظاهر صنيع المحقق اعتماد
الثاني (فان شهد به زنا لم يعمل قاطعاً) وإن لم يوافقه غيره لزمه (لأنه مذكور) عن شهادته (والجواب
منه فرض كفاية) أو عين وبذلك فارق ما لو شهد دون أو بعة بل زنا فانه يعمل قاطعاً لأنه مندوب إلى الشتر
فهو مصر (ولا يجوز أن ترك أحد الشاهدين الآخر) أقامه بأحد الشاهدين في رواية غيره (ولا يجوز أن ترك
والدو) (لا) (له) كالحكماء (ما) (وان جعل ترك ترك) فلو شهدا بشان عدل أحدهما آخران بمجولان
وذكرنا الآخر من ترك كان للقاضي جاز (ولا ياتي) في نبوت العدالة (وقد ترك بالتركية) لأن الحكم
لا يعتمد في الشهادة كالمس (بل لا بد من شاهدين معاً) أن كان القاضي يحكم بشهادة الزك فإن دل
بعضهم الحكم بالجرح والتعديل فليكن كله كتاب قاض إلى قاض والرسولان كشاهدين عليه
(وأصحاب المسائل) فروع فلا يشهدون إلا عند تضرع وضرورة المتركين هذا ما عارضه بحث الأصل
السابق وقد عرفت ما فيه (فرع بكفي في التعديل) ان يقول (أشودانه عدل) أو مرضي أو مذكور
القول أو نحوها أو لم يقل على ولا لأنه أثبت العدالة التي اتفقوا عليها تعالى وأشهدوا على عدل منكم

الاداء هل يحل له الإقدام اه وقال ابن عبد السلام إذا شهدوا بالدولة والدعوة لغيره الفاسق بما عاينوه من
الحق والحا كالأشهر مانع الشهادة نفسه بخلاف المختار جواز ولاهم لم يعملوا على الباطل والتمسوا على إصلاح الحق لمخفة
وتمارت شهادتهم لمتهم حتى ماته العكر من جهة قدحها في ظنه وهذا لا على الحاكم ولو ترك ظنه ولا خص لا حقه ولا الشاهدات
قال الأذعوي المختار بل الصحيح الجواز نظر إلى ما في نفس الأمر وقد تقدم له نظائر وسأني أن شاء الله تعالى بل أقول يشهد الجرح بالزور
كان فيمنع استغلال بضع آدم بغير حق (قوله وان لم يقل على) قال الباقر قد يكون بينه وبين العدل عدة أو تمنع من قبول شهادته عليه
ينبغي أن يلزم العدل أن يقول على لوجود العداء أو المانع من قبول قوله عليه ولو قال العدل لك على قصد التعميم لم يكن ذلك مقصوداً
العداء يتوقف عليه وقال ابن القتيب ينبغي أن لا يفتن ما بين الشاهد والتركيب اشتراطاً في قضا وأما بين وبين الشاهد وطعن عدائهما

ان شراط عليه فقط وشعرا به أو يسمعه أو يبينه وبين المشهود من قرأه انما اشترطه فقط وشعرا به أو يسمعه وان لوحظ الاحتياط
 ان شراطه للشهود وعلى المشهود عليه اهـ (فصل في قوله يستدل على صدقهم) قيل أول من فرق الشهود انما قال وقيل سليمان بن داود عليهم
 الصلوات السلام (قوله فان استؤمن من التمسيل الخ) يحمل عدم تعيين التفصيل على الشاهد اذا علم ان لو تركتم بفت بذلك - ق من دم أو مال أو
 بضع أو غيره ما أنشأوا له ان لم يفسد لغت بذلك حق المدي أو المدي عليه فالوجه انه يجب عليه التفصيل لا بما لا يخفى (قوله قال الأذرى
 وينبغي ان يعرفهم خاتما الخ) أشار الى تصحيحه (قوله تقدم بيننا الخ على بيعة التعديل) (٢١٥) لانه علم ما يخفى على العدل ولانه ثبت
 والعدل نافذ والاثبات أولى

من النبي وبذلك بما
 اذا شهدت بيعة بالحق
 وبينه بالاراء تقدم بيعة
 الإبراء (قوله الا ان شهدت
 الثانية تنوبته عما جرح
 به) فتقدم الأولى كان جرحه
 اثنتان يبادى ثم انتقل لآخرى
 فقد ه اثنتان بعد مضي مدة
 الإبراء امره مثله ولو كانتا
 بيعة واحدة وقيدوا بين
 الباعين بان يعرف المعدان
 ما جرى من جرحه قال
 الأذرى وهو واضع وكلام
 الجرجاني ظاهر فيه وبالله
 يشير كلام المناهج وأصله
 قوله ولو عدلوا طال زمن
 الخ) قالوا الخادم ان في
 غير الشهود المرتبين عند
 الحاكم ما لهم فلا يجب
 طلب التعديل قال ابن
 عبد السلام في قواعد
 قوله بخلاف ما زاد من المال
 المرجع في قرب الزمان
 وبعده الى العرف الغالب
 في عدم القاضى ما يطلب
 على ظنه (قوله المشهور من
 المذهب الأول) هو الاصح
 (الباب الثالث في القضاء

يكن قوله لا أعلم من الخبر لانه قد لا يعرف منه الا الاسلام ولا قوله لا أعلم منما جرحه الشهادة لانه قد لا يعرف
 ما يوجب القول ايضا
 (فصل في سبب القاضى) قيل التزكية أن يقرن شهودا الزابهم) أو توهم غلظهم لحقة عقل وجدها
 ذم (ويسألهم) أى كلامهم عن زمان الفعل (لشهادة عاموا وشهرا وروا غيرة أو عشة (د) عن
 (مكانة) محلة وكثرة دار أو مفعلا أو مفعلا (د) عن (من حضر) معمن الش - هو عبارة لاصل و يسأله
 الفعل وحده لمع غيره (د) عن (من كتب) شهادته معه (وبما يمداد كتبوا) عبارة لاصل والله
 كتب بغير أو بمجدد ونحو ذلك يستدل على صدقهم ان اتفقت كلمتهم والافتقار عن الحكم كذا في إجابته
 استخدمهم بيعة مرجع الى الباقي حتى يسألهم لا لا يخبرهم بجوابه (فان استؤمن من التمسيل) ورأى ان
 يعطاهم بحفرهم عقوبة شهادة الزور (وعناهم) وسدوهم (فان أصروا) على شهادتهم ولم يفسخوا
 (وجب) عليه (القضاء) اذا وجدت شروط ولا عبرة بما يتيقن من ربه وانما استحب ذلك قبل التزكية
 لا بعد لانه ان اطلع على عورة ما سئفنى عن الاستزكا كما لو البحث عن حالهم والافان عرفهم بالعدالة قضى
 ولا استزكا قال الأذرى وينبغي ان يعرفهم غدا قبل ان يفهموا عنه ذلك فينبغي الوافيه كل واحد وكان
 يفرضه كامن على رضى الله عنه (وان لم يرب) بهم ولا توهم غلظهم (فلا يبرقهم ولو طلب) منه (الحصم)
 يبرقهم لانه غضا عنهم
 (فصل في تقدم بيننا الخ على بيعة التعديل) وان كانت الثانية أكثر فبإدعاء الجراح (الان
 نهدن الثانية تنوبت بها جرحه) فتقدم على الأولى لان معا حديثنا فإدعاء (ولو عدل) الشاهد في واقعة
 ثم شهد في أخرى (وطال) بينهما (زمن استمده القاضى) باجتهاده (طلب تعديله ثانيا) لان طول
 الزمن يغير الاحوال بخلاف ما زاد من المال (ولو عدل في مال قبل قول بعمل بذلك) أى يتعديله المذكور
 (في) شهادته بالمال (الكثير) بناء على ان العدالة لا تتغير أو لا بناء على انها تتغير (وجهان) قال ابن
 أبي العزم المشهور من المذهب الأول في قول في درهم يقبل في ألف نقلة عنه الأذرى وأقره (ولو عدلوا عنده
 في غير محل ولا يشتمل على ما) أى يشهدتهم اذا عاد الى محل ولايته (اذا يس هذا قضاء بعلم) بل بيعة فهو
 كل ما لا يبيعه خارج ولا يشتمل على ما يعمل من اجور في القضاء بالعلم والاول قول الأكثر والرجوع مع التعديل
 من زيادته وسبب الزكشى الثاني في محله بقول الاصم في الكلام على القضاء بالعلم وسواء ما عمل في زمن
 ولايته وسكانها وما عمل في غيره ما هو مائة مردود ما عمل به المصنف (وقيل شهادة حاسبة في الجرح
 والتعديل) لان البحث عن حال الشهود ونوع الحكم بشهادة الفاسق حق لله تعالى
 (الباب الثالث في القضاء على الغائب) (وهو جائز بشرط الاتى لعدم الأدلة وقوله صلى الله عليه وسلم لا يهتدى ما يكفيلك ولذلك بالمرور
 وهو قضاء منه على زوجه او غائبه ولو كان قترى اقال لان تأخذى أو لا تأبى عليك أو نحو ذلك بل

على الغائب) (قوله لعدم الأدلة) والاجماع بان الحاجة تدعو الى ان الدية قد تكون في غير اداء الحصر بل قال في قوله وهو قضاء منه على
 زوجها) قال ابن المنذر هذا حكمه بالنفقة وأوسفان ليس يحاضر ولم ينتظر حضوره وهذا ترجم عليه البخارى في الصحيح لكن ذكر
 السهيلي وغيره انه كان حاضرا مكة واذا قال الزوى في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به لان هذه القضية كانت بمكة وأوسفان حاضرا في يوم
 النضر بشرط القضاء على الغائب ان يفسد من البلد أو يستقر فلا يقدر عليه ولم يكن هذا الشرط في أى رعيان موجودا فلا يكون قضاء على
 انقضاءه قال الأذرى هذا هو النصح وتوقف يكون قضاء على غائب ولم يخلقه ولم يقدر ما حكم به له او يجرى دعوى على ما شرطه واستدل ابن
 زكريا بمعنى على العربيين الذين تناولوا الرأى وسكاهم على أهل خيبر بان يقسم أولياءه بالله وصح عن عمر وعثمان ولا يخالف لهما من الصحابة

(قوله وسدق) قال الباقون من إسقاط حد القذف باللعن لاصور القضا عليه في حديثه كمن من إسقاطه والقاضي أضافه
بعض الأعلام والأمر لازم لم أر من تعرض لذلك (قوله وبشرط أن يكون له بينة) فلا يدخله إقراره على البينة أشاهد وأبين
وقد قاله وأحسن في معنى البينة وقد قال الأفرح بسدق قول المتأخرين أن عليه بينة أي لو شاهد أو عينا بما يقضي به ذلك وكتب
أما ما لا يخفى من البينة في اشتراط القذف في الدعوى قال في محله عديده ولكن لا يصح القاضي الآن سدق قضاؤه أو لا في القذف المعرعة
شاهد من أو شاهد بعين أو لم القاضي ولوا دلائله في علمهم أي ما لا يخفى على الألبان ثم حشد بها فاعتدل القاب بغير قدر من بعض
النازلة البينة عند القاضي حكما ولو أضاف القاضي بعدها إلى بلد علمه أي في علمه والدمى معه فاحذر ما دعوى فأمر أو كسر بعض
القاضي بغيره من الدماء المقدمة قال وقد يشترط الإرسال والتمسك أو والد بعين ما يقضي أن القاضي يقضي بحلف المدعي من الرفع
من البينة على علم لم أر من ذكره ونظر (٢١) قلت هذا كله بعد القاضي أي لا يستقل بالمهام الناجزة وليس منها إجماع الدعوى

أخذني وله قول عمر في خطبته من كان على الاستيعاف من غلبت أماناها به واهل وقاصوه بين غمرائه
وكان غلبا لولان القيسية است باعظم من الصغر والورث في الجزع المنع فاذابوا حكم على الصغير والبلت
فلينزع الغائب أيضا (حق في العقوبة) لا حتى كصاوص وحده قد (لا) في العقوبة (ش)
بالمسح حد أو تفرج بالهات على المسألة (وفي أطراف) خمسة (الأول في) الدعوى في شرط فذهال
الغائب يشرط فذهال الحاضر من بين الأدل (د) وقد روي عنه (وصفوه) أنه يشرط بالمال
فلا يكتفي بالتصاغر على قوله عليه كذا كإني (د) يشرط (أن يكون) أي للمدعي (يئة) أو يعلم
القاضي ذلك أو لا فلا تدهد المدعي على الغائب (د) ينبغي أن ذكر في دعواه عليه (عجوه) لأن اليئة
شر ما هي للاحكام على مقر فلو قال هو مقر لم تسع دعواه ما ينافي (د) لكن (لو لم يذكر هو مجرد أو لا تفرأ
سعت) لأنه فلا يعلم مجرد أو لا تفرأ واليئة تسع على الساكت فتعجل غيبته كونه (فان ذكر تفرأ)
وأراد القاضي اليئة (لكتبه) الحاكم به الحاكم بلد الغائب (لم تسع) المسار (أوليس قوله) الحاكم
حق (من بالماضر) الغائب (سعت) (د) وفادته فدهد ستساقن عدم سماعها فحقها قول هو مقر
واسكن البقيتي أضمان لاية في تفرأ لاسفها أو نحو فلا تخرج قوله وهو مقر من سماعها وقول هو مقر
لكنه متع والو كأت بيئته شاهد بالاقراءه بقول عدا رادته مطابقة دعواه بيئته أو فلا تخرج بكذا لاية
بيئة (و يوجب) للقاضي (نصب مسخر) بفتح الحاء المجمة (ينكر) عن الغائب لتكون اليئة
على انكار مسكر والذي في الأصل أنه لا يمدد لأنه قد يكون مقر أو يكون انكاره كذا قال ومقتضى هذا
التوجه أنه لا يجوز نفيه لكن الذي ذكره أبو الحسن العبادي وغيره ان القاضي مخير بين النصب وعده
فذكر استحباب من زادته المصنفه صرح صاحب الاقواء وقد روي عنه (د) (فرع) لا تسع الدعوى
والبلت على الغائب باعفا لحقه كالأقال كان له ألف قضيت بها أو أراقق نهاري بيئته ولا آمن
خرجت اليان بطاني ويجهد اقتضى أو الأوامر فاجع يعني واكتب بذلك القاضي بالمدعي لانه لا المدعي
بذلك اليئة لا تسع الإبداء طاعا لما في قال ابن الصلاح وطريقه في ذلك ان يدعي انسان ان ابن المدعي
أحله به فيفسر الدعوى عليه بالمدعي ليه وبالحوالو يدعي أنه أمر منه وأؤذبه فتسع الدعوى بذلك
واليئة وان كان ابن المدعي حاضر بالبلد (الطرف الثاني في القاضي بدو قيام اليئة) وتعدياه (و يحذف

[illegible]

فهذا الدار يدل امرؤا فداها عروبة ليم يمينه لا يضره عليها واتي قباهي الشارح وهو جعل الى قوله انتهى وجواب
مراد ابائنا لانه ذو المكرب يعني البليغي فان الظاهر انه ذاتهم دليل قوله وهو مرقن انرا غريب مؤرق القعد الذي وقت
العدوى قالو يضره عروقك في الوهن والجنابة ولم أر من تعرض لذلك قوله والواو كانت يمينه شاهد عالم وهو قال هو مقربا
من أن يبعده على الأرجح بل على مقربا من أن يبعده على الابتداء لاحتلال الجرد اه ما ذكر في ثلاثة لانعير متعوع (قوله
مرح صاحب الزور) وهو ما عرف قد قبل لا يجوز لأن يبعث عنمو كالأول ان في الدم المختار الصلابة الدعوى تسدى جوابا بل
قد جوابا الغائب عنه وبذلك مقامه منكر ان أسوأ أحوال الغائب الانكار (قوله) فرع التسم الدعوى وبذلك ينعى الغائب سابقا
على الدعوى (تزم) فتدعى الغائب (قوله) الغائب كان لغلان الغائب على كذا وقد قد بتموالا من منكر القضاء ولي يمينه أقام على ذلك أمركم
بابه الفد وكبرها (العارف الثالث)

وقوله والمصنف كمال التبع السبك الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله وقد جعل هذا على محل ولايته) أشار إلى تصحيحه وكتبه قال الغزي والمال الغائب الذي يؤول به القاضي كالحاضر (تنبيه) قال الباقى أخلق القضاء على المال الحاضر وعمله ماذا لم يتعلق بالمال الحاضر حتى كان مرقوماً وهو أبعد البتة لأنه لا فضل قول تقول القاضي بطلب صاحب الدين أن يلزم الرهن والجنى عليه وأخذ سبعة مائة رطل وقيل يرقى ما بقي من ذلك على الدين على الغائب أم ليس له ذلك هذا موضع نظر والأرجح أنه لا بد من أن تعرض لشئ من ذلك فالوجه أن يقال ماذا لم يقتض الحال إبقاء الحاضر على دفع مقابلة الغائب كان كل في الزوجة تدعى بعد انتهاء الحال قبل التحول على الغائب وإن كانه حاضر فإن القاضي لا يفرقه من لان الزوج والزوج يجبران ومثله لو ادعى البائع بالتمن على المشتري الغائب فلان دعواه لا تسع له إلا يلزم الغائب تسليماً لأن البائع يجبر على التسليم (٢١٨) وألا وحيداً فلتا جبران فالحكم على الزوجين (قوله فقال) وأنى موكل؟ أى أرو

استوفاه (قوله وقد كلف) لأنه نائبه وأفهم كلامه كالماله أنه لا يعبد إن لم يكن هذا مالاً واتجه كما قال النجاشي بخلافه إن كان المال في محل له وقد يجعل قوله هذا على محل ولا يتغير ولا لا شكل (أوعلى حاضر فقال) له (أروانى) (وكل) الغائب عما فعلته على (لم يؤخر الحكم لئيمه) على نفي ذلك به وحضوره لأنه يؤدى إلى تعذر استيفاء الحق ولو كلفه (بل) يحكم عليه بالحق ثم (يثبت) هو (الأمر أو يسلم) الحق عبارة الأصل بل عليه تسليم الحق ثم ثبت الأمر (وكذا) إن استحق عليه (أى على أحد) (مضى) (مضى) (أدعاه) (وليه عليه) (فأدى) أنه أنفد عليه (عينا) بدلهما من جنس دينه وقد دفعه له يحكم عليه وبسمل (ويحلف) له (الصي إذا باع) عاقلاً (ولو سأل) المدعى عليه (تحلف الوكيل) الذى أدى عليه (أنه يعلم) أن موكله أروم من الحق (أجيب) إليه (وقال) صوابه قاله (الشيخ) أروم وهو مخالف لما سبق من أن الوكيل لا يحلف لكن قال الأذرى ما قاله الشيخ أروم وهو ما أورده العراقيون كذا كره ابن الصلاح وغيره وهو الصحيح الموافق لما روى الوكيل من أن الوكيل يحلف على نفي العلق فقالوا دعى البائى أن الموكل علم بالعبور حتى به وذكر الزكى نحوه وقال فى الجبر أنه ذهب الشافعى لأنه لو أثر به خرج من الوكالة والخصوص ولا يتشكل بما سبق إلا يلزم من تحلفه هنا تحلفه لأن تحلفه هنا التحلف من جهة دعوى صحفة يقتضى اعترافه بما شرط مطالبته بخلاف عين الاستظهار فإن حاصلها أن المال ثابت في ذمة الغائب أو ثابت وهذا لا يتأتى من الوكيل (ولو قال) شخص لا حر (أنت ووكله) أى فلان الغائب ولى عليه كذا وأدى عليك وادى به بينة (فانكر) الوكالة (أروا لأعلم) أى وكيل (ثم تعلم عليه بينة) بأنه وكله لأن الوكيل لا يحلف له فكيف تقام بينة مقابلة دعواه وقوله فانكر من بانه وأذاع أنه وكيل وأراد أن لا يخصم عليه لنفسه وإن لم يعلم ذلك فبني أن يقول لا أعلم أى وكيل ولا يقول لست بوكيل فبكون مكد بالبينه قد تقوم عليه بالوكالة صرح به الأصل وقد صنف كلام المصنف كالماله أنه لا يجب إقامة البينة على الوكالة ويكتفى اعتراف الخصم احتى لو صدق سمعت دعواه عليه بلا بدنه وبه أجاب الغزي فى فتاواه ونقاه عن القاضي وحزمه لإمام وغيره لكن قال الماوردى والى وبأن مذهب الشافعى أنه لا يسمع فتاهاهم مما لا يثبت خلافه إلا بنسج نقل ذلك الزكى تبعا للأذرى ثم قال والحاصل أنه أن كان دعوى الوكيل اثبات الدين سمعت دعواه أو تسلم المال فلا لانه وان ثبت الحق عليه لم يلزم تسليماً إلا على وجه يبرئ منه انتهى وتقدم فى باب الوكالة تعلق بذلك (الطرف الثالث فى كتاب القاضى) هـ الخ القاضى (يجوز) للقاضى (أن يسمع البينة) على الغائب (وينبى) الأمر إلى قاضى بلد له حكم يستوفى (وان يحكم) عليه بالحق (وينبى) القاضى بالمدعى يستوفى من ثمان لم يكن له مال حاضر وفى عتبه

استوفاه (قوله وقد كلف) لأنه نائبه وأفهم كلامه كالماله أنه لا يعبد إن لم يكن هذا مالاً واتجه كما قال النجاشي بخلافه إن كان المال في محل له وقد يجعل قوله هذا على محل ولا يتغير ولا لا شكل (أوعلى حاضر فقال) له (أروانى) (وكل) الغائب عما فعلته على (لم يؤخر الحكم لئيمه) على نفي ذلك به وحضوره لأنه يؤدى إلى تعذر استيفاء الحق ولو كلفه (بل) يحكم عليه بالحق ثم (يثبت) هو (الأمر أو يسلم) الحق عبارة الأصل بل عليه تسليم الحق ثم ثبت الأمر (وكذا) إن استحق عليه (أى على أحد) (مضى) (مضى) (أدعاه) (وليه عليه) (فأدى) أنه أنفد عليه (عينا) بدلهما من جنس دينه وقد دفعه له يحكم عليه وبسمل (ويحلف) له (الصي إذا باع) عاقلاً (ولو سأل) المدعى عليه (تحلف الوكيل) الذى أدى عليه (أنه يعلم) أن موكله أروم من الحق (أجيب) إليه (وقال) صوابه قاله (الشيخ) أروم وهو مخالف لما سبق من أن الوكيل لا يحلف لكن قال الأذرى ما قاله الشيخ أروم وهو ما أورده العراقيون كذا كره ابن الصلاح وغيره وهو الصحيح الموافق لما روى الوكيل من أن الوكيل يحلف على نفي العلق فقالوا دعى البائى أن الموكل علم بالعبور حتى به وذكر الزكى نحوه وقال فى الجبر أنه ذهب الشافعى لأنه لو أثر به خرج من الوكالة والخصوص ولا يتشكل بما سبق إلا يلزم من تحلفه هنا تحلفه لأن تحلفه هنا التحلف من جهة دعوى صحفة يقتضى اعترافه بما شرط مطالبته بخلاف عين الاستظهار فإن حاصلها أن المال ثابت في ذمة الغائب أو ثابت وهذا لا يتأتى من الوكيل (ولو قال) شخص لا حر (أنت ووكله) أى فلان الغائب ولى عليه كذا وأدى عليك وادى به بينة (فانكر) الوكالة (أروا لأعلم) أى وكيل (ثم تعلم عليه بينة) بأنه وكله لأن الوكيل لا يحلف له فكيف تقام بينة مقابلة دعواه وقوله فانكر من بانه وأذاع أنه وكيل وأراد أن لا يخصم عليه لنفسه وإن لم يعلم ذلك فبني أن يقول لا أعلم أى وكيل ولا يقول لست بوكيل فبكون مكد بالبينه قد تقوم عليه بالوكالة صرح به الأصل وقد صنف كلام المصنف كالماله أنه لا يجب إقامة البينة على الوكالة ويكتفى اعتراف الخصم احتى لو صدق سمعت دعواه عليه بلا بدنه وبه أجاب الغزي فى فتاواه ونقاه عن القاضي وحزمه لإمام وغيره لكن قال الماوردى والى وبأن مذهب الشافعى أنه لا يسمع فتاهاهم مما لا يثبت خلافه إلا بنسج نقل ذلك الزكى تبعا للأذرى ثم قال والحاصل أنه أن كان دعوى الوكيل اثبات الدين سمعت دعواه أو تسلم المال فلا لانه وان ثبت الحق عليه لم يلزم تسليماً إلا على وجه يبرئ منه انتهى وتقدم فى باب الوكالة تعلق بذلك (الطرف الثالث فى كتاب القاضى) هـ الخ القاضى (يجوز) للقاضى (أن يسمع البينة) على الغائب (وينبى) الأمر إلى قاضى بلد له حكم يستوفى (وان يحكم) عليه بالحق (وينبى) القاضى بالمدعى يستوفى من ثمان لم يكن له مال حاضر وفى عتبه

أشار إلى تصحيحه (قوله والمصنف كمال التبع السبك الخ) أشار إلى تصحيحه (قوله وقد جعل هذا على محل ولايته) أشار إلى تصحيحه وكتبه قال الغزي والمال الغائب الذي يؤول به القاضي كالحاضر (تنبيه) قال الباقى أخلق القضاء على المال الحاضر وعمله ماذا لم يتعلق بالمال الحاضر حتى كان مرقوماً وهو أبعد البتة لأنه لا فضل قول تقول القاضي بطلب صاحب الدين أن يلزم الرهن والجنى عليه وأخذ سبعة مائة رطل وقيل يرقى ما بقي من ذلك على الدين على الغائب أم ليس له ذلك هذا موضع نظر والأرجح أنه لا بد من أن تعرض لشئ من ذلك فالوجه أن يقال ماذا لم يقتض الحال إبقاء الحاضر على دفع مقابلة الغائب كان كل في الزوجة تدعى بعد انتهاء الحال قبل التحول على الغائب وإن كانه حاضر فإن القاضي لا يفرقه من لان الزوج والزوج يجبران ومثله لو ادعى البائع بالتمن على المشتري الغائب فلان دعواه لا تسع له إلا يلزم الغائب تسليماً لأن البائع يجبر على التسليم (٢١٨) وألا وحيداً فلتا جبران فالحكم على الزوجين (قوله فقال) وأنى موكل؟ أى أرو

استوفاه (قوله وقد كلف) لأنه نائبه وأفهم كلامه كالماله أنه لا يعبد إن لم يكن هذا مالاً واتجه كما قال النجاشي بخلافه إن كان المال في محل له وقد يجعل قوله هذا على محل ولا يتغير ولا لا شكل (أوعلى حاضر فقال) له (أروانى) (وكل) الغائب عما فعلته على (لم يؤخر الحكم لئيمه) على نفي ذلك به وحضوره لأنه يؤدى إلى تعذر استيفاء الحق ولو كلفه (بل) يحكم عليه بالحق ثم (يثبت) هو (الأمر أو يسلم) الحق عبارة الأصل بل عليه تسليم الحق ثم ثبت الأمر (وكذا) إن استحق عليه (أى على أحد) (مضى) (مضى) (أدعاه) (وليه عليه) (فأدى) أنه أنفد عليه (عينا) بدلهما من جنس دينه وقد دفعه له يحكم عليه وبسمل (ويحلف) له (الصي إذا باع) عاقلاً (ولو سأل) المدعى عليه (تحلف الوكيل) الذى أدى عليه (أنه يعلم) أن موكله أروم من الحق (أجيب) إليه (وقال) صوابه قاله (الشيخ) أروم وهو مخالف لما سبق من أن الوكيل لا يحلف لكن قال الأذرى ما قاله الشيخ أروم وهو ما أورده العراقيون كذا كره ابن الصلاح وغيره وهو الصحيح الموافق لما روى الوكيل من أن الوكيل يحلف على نفي العلق فقالوا دعى البائى أن الموكل علم بالعبور حتى به وذكر الزكى نحوه وقال فى الجبر أنه ذهب الشافعى لأنه لو أثر به خرج من الوكالة والخصوص ولا يتشكل بما سبق إلا يلزم من تحلفه هنا تحلفه لأن تحلفه هنا التحلف من جهة دعوى صحفة يقتضى اعترافه بما شرط مطالبته بخلاف عين الاستظهار فإن حاصلها أن المال ثابت في ذمة الغائب أو ثابت وهذا لا يتأتى من الوكيل (ولو قال) شخص لا حر (أنت ووكله) أى فلان الغائب ولى عليه كذا وأدى عليك وادى به بينة (فانكر) الوكالة (أروا لأعلم) أى وكيل (ثم تعلم عليه بينة) بأنه وكله لأن الوكيل لا يحلف له فكيف تقام بينة مقابلة دعواه وقوله فانكر من بانه وأذاع أنه وكيل وأراد أن لا يخصم عليه لنفسه وإن لم يعلم ذلك فبني أن يقول لا أعلم أى وكيل ولا يقول لست بوكيل فبكون مكد بالبينه قد تقوم عليه بالوكالة صرح به الأصل وقد صنف كلام المصنف كالماله أنه لا يجب إقامة البينة على الوكالة ويكتفى اعتراف الخصم احتى لو صدق سمعت دعواه عليه بلا بدنه وبه أجاب الغزي فى فتاواه ونقاه عن القاضي وحزمه لإمام وغيره لكن قال الماوردى والى وبأن مذهب الشافعى أنه لا يسمع فتاهاهم مما لا يثبت خلافه إلا بنسج نقل ذلك الزكى تبعا للأذرى ثم قال والحاصل أنه أن كان دعوى الوكيل اثبات الدين سمعت دعواه أو تسلم المال فلا لانه وان ثبت الحق عليه لم يلزم تسليماً إلا على وجه يبرئ منه انتهى وتقدم فى باب الوكالة تعلق بذلك (الطرف الثالث فى كتاب القاضى) هـ الخ القاضى (يجوز) للقاضى (أن يسمع البينة) على الغائب (وينبى) الأمر إلى قاضى بلد له حكم يستوفى (وان يحكم) عليه بالحق (وينبى) القاضى بالمدعى يستوفى من ثمان لم يكن له مال حاضر وفى عتبه

العقل للكتاب في كثير الاحوال ان لم يكن له مال حاضر أو كان فطلب الحكمه به انما امره القاضي بالاد الغائب وكتب ايضا في كلامه
انه لا يجب اذا كان الغائب مال حاضر و ليس كذلك بل يجب به ولو كان له مال حاضر قال البلقيني قال ابن العزاق جوابه ان هذا خرج مخرج
الغالب (قوله لا صاحب) بعلمه في بعض النسخ بدل الاول (قوله قال في العدة لا يجوز (٣١٩) وان جوزه ان القضاء بالمع (الح) لان قوله

انا عالم بكذا اخبار عن علم نفسه وهو واحد بل لو شهد به لم يجز الحكم بشهادة الواحد في غير ماله شور رمضان (قوله قضية) كلام الاصل انه لو حكم (الح) قال شيخنا هو كذلك (قوله) ورسئل انما الحكم اني قاضي بلسه) هذا اذا علم لمده فلو لم يعلم مكانه كتب الكتاب مطلقا الى كل من يبلغه من قضاة المسلمين فن بلغه على (قوله وان يقول بجمعة أو جبت الحكم) وان حكم على نائب باقراره ذكر في كتابه انه أقر عتدي بكذا في محنته وعلامته وجواز ارفاقه ترك ذلك فهل يقوم حكمه مقامه وجهاً أم هو ما أنه يقوم مقامه (قوله وهذا ما صححه الغزالي) وجرى عليه اتباعه ومنهم ابن أبي البلم واصله قول الامام ولو كتب كاتب اقراره أو كتب عنه بامره فأشار الى مجموعه فقال لا اقرار الميث في هذا الذي اقراره أو اقراره معترف بجمع ما ثبت في هذا الاسطر قالوا جنة عندنا ثبوت الاقرار وجواز تحمل الشهادة ثم اذا أشار الشهود الى ذكر كان الشهود عليه

(لا صاحب بعلمه) ولا ينبغي الامرين الى قاضي بلد الغائب عبارة الاصل وهل يجوز ان يكتب بعلم نفسه ليقضي به المكتوب بل قال في العدة لا يجوز وان جوزه ان القضاء بالمع لانه ما لم يحكم به هو كالمشهد والشهادة لا تأتي بالكتاب في أموال الشخصى جواز وقضيه به المكتوب اليه اذا جوزه القضاء بالمع لان اخباره عن علمه اخبار عن قيام الحجة فليكن كتابه عن قيام البينة قال الاستوى وقال في العدة من صاحب العر وقال البلقيني الاصح ما في أموال الشخصى وقضيه به كلام الاصل أنه لو حكم بعلمه بامره الا انه قال في المصنف عكس ما قلناه كلام ااصله وله سبق قوله (فان حكم على غائب ورسئل انما الحكم) الى قاضي بلسه بلزمه الا انه ما في الاول ان يكتبه) بذلك كتاباً ولا ثم شهد (ويقول) فيه (بعد ذكر البينة) المسبوبة بالهوى في أي بعد ذكره حضر فلان وادعى على فلان الغائب المقدم بلسه كذا وكذا أو أقام عليه بينة (وحلف الذي وسمكت به بالمرد والى ان ان كتب) البين ذلك (فكتبت له) وأشهدت به (ويجوز ان يقول) في محنته (بشاهدين) وان (لم يصحوا بالله ولا) (غيره) فحكمهم (أي) بشاهدين (فعدل) انما (وان يقول) حكمت بكذا (بجمعة أو جبت الحكم) فقد يحكم بشاهد وعين أو بعلم فعمل أنه لا يجب تسميته هو الحكم ولا شهود الحاق ولا ذكر أصل الشهادة فعملما (وليفر الكتاب) الذي كتبه على الشهود وقرأ بين يديه عليهم ويقول أشهدوا على بما فقه أو على حكمي المبين فيه قال في الاصل وفي الشامل لا تقتصر بعد اقراره على قوله هذا كتابي الى فلان أقر ولكن كتابي الشرح الصغير بصفة قبل والا حوط ان ينظر الشاهد ان وقت اقره عليه بما في الكتاب (فلو لم يقرأه) علمه وجوه لا ما فيه (واشهدوا على ما ن في محنته) وأنه قضى بضمونه (لم يكف حتى يفصل) لهما (ما حكم به) ولا يكفي اقرارهم بالاولى وصرح به الاصل ان شهدوا على أن هذا كله أو ما فيه من طه لان الشيء قد يكتب من غير قصد تحقيقه (ولو حكم بحضورهما ولم تشهدوا فعملما الشهادة بحكمه) والحاصل أن انشاء الحكم بحضورهما احتياج بقاى قوله أشهدا على اختلاف قراءة الكتاب لا بد من قوله أشهدا على تعاقبه الامام عن الشامل (والاكتوب اليه بطلب) وجوبا (تركه) الشهود الحاملين للكتاب ولا يكفي تعديل الكتاب باهم) لانه تعديل قبل ادعاء الشهادة ولانه تعديل المدعى شهوده ولان الكتاب انما ثبت بقوامه فلو ثبت بعد التمسكت بقوله والشاهد لا ترك نفسه (وقال ودل) لا آخر (يستحق فلان على ما في هذه الشهادة) وانما علمه بامره أو شهدا على ما فيها ان حفظها) وان لم يفصله له لانه يقر على نفسه والقرار بالجهول بجمع بخلاف القاضي فانه يحضر عن نفسه بما يضر غيره فلا احتياط فيه فهم وهذا ما صححه الغزالي وجرى عليه بغيري بالتمسك حتى يقرأه ويحضره بما فيه ذكره انه مذهب الشافعي واى حنفية والترجيح من زيادة المصنف قال في الاصل وبشبه أن يكون الخلاف في أنه هل يشهد له أقر بمضمون الآية فصلاً أم لا الشهادة بأنه أقر بامره امه ان يقبل فعملما كثر الاقرار بالجمعة (ويستحب) للقاضي (ختم الكتاب) حفظاً لما في كرامات المكتوب اليه وكان صلى الله عليه وسلم لم يزل كتبه غير مضمومة فامته بعضهم من كتبها الا بمضمومة فاحتجوا بما رواه عن علي بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كانوا لا يقرئون مضمومة (طالعنا) عند الحاجة (و) ان (يدكر في الكتاب نقش الختم) أى الخاتم الذى يكتب به (وان يشتمه) واسم المكتوب اليه في العذوة ان (يضا) كتابتهما بالحن الكتاب (فان ذكر الختم) الحق بعد ان أضره المكتوب اليه (شهدا) عند (بان هذا كتاب القاضي فلان وختمه وحكم بحسب ما فيه فلان

مؤلفه انفسه بل المكتوب فيه اه (قوله وجرى الصبري بالمع) أشار الى تعصمه (قوله فثبت ان شغل قطعاً) قال شيخنا هو كذلك (قوله وان ذكر في الكتاب نقش الختم) كل ما رواه المكتوب اليه بشرط اقبول يؤيده بالجملة وان لم يروا القاضي الكاتب وهذا واضح لاننا لو سلمنا على حكم القصد ع

قوله واعتبرت معاصره له (فإنه معاملة) قيد البندني والجراحي وغيرهما المعاصرة. إذا أمكن أن يكون عمله ولا بد منه
 قال الأفرعي والتقدير بإمكان المعاملة مع غيره أو ما بعد الحكم أو قوله لا سيما إذا كانت الشهادة على بيع أو شراء أو إقرار وكل ما لا يصح
 إلا من المكلف وكان الموافق صغيرا لملازمة ما نسب ذلك (قوله فإن أنكر الحق) قال البندني وغيره يدل للمحكوم أنه لا يثبت تفرق
 بين الجليل فأذا أثبت بالبينة حكمه وإن لم يثبت ما كتب المكتوب البينة إلى الكائن ذكر أو ما سافر إني قال الأفرعي وهذا أحسن فإن
 المكتوبة إنما تكون عند الحاجة إليها وإني يقول بذلك ولكن الإيضاح أولى (٣٢١) قوله لا يثبت من الشهود ما يدور الاشتكال

فيه. يقتضي التمسك على
 حكمه الصفة المعينة غير
 حكم قال البندني وهو
 ممنوع بل لا بد عندنا من
 حكم مستأنف على الوصف
 بالصفة الزائدة المعينة ولا
 يحتاج إلى التمسك بدعوى
 ولا حلف وإنما يحتاج إلى
 الحكم على ما يدور أنه ولم أر
 من تعرض لذلك (قوله
 ملوب به وتخلص الأزل)
 إذا لم يكد به المدعى (قوله
 لأنه حكم على مهم) لأنه غير
 معين لا بالاشارة ولا بالصفة
 الكاملة بخلاف ما لو
 استقصى الوصف ظهر
 اشتراك على الدور (قوله
 في حمل ولا يثبت) مثل ما لو
 كان الإمام قد أذن له أن
 يحكم حيث حل من البلاد
 * (فصل) * (قوله وهو
 ظاهر) أشار إلى نصحه
 وكتب عليه ختم الإمام بأنه
 يحكم بذلك إذا كان الكاتب
 والمكتوب اليقيني بالوحد
 وذكر شرطه فيما لو وقف
 كل منهما في طرف محمل
 ولا يثبت وأعتبر أحدهما
 الآخر بذلك (قوله ولو

الاشكال) بخلاف ما إذا لم يعاصر واعتبرت معاصره له (فإنه معاملة) قيد البندني والجراحي وغيرهما المعاصرة
 لاحتمال كون المدعى على ميت لم يعاصر معاملة مع موثقة لا فال وإنما الدواعي إمكان صدور المدعى به
 مع الميت (أو حاضر حاضر فإن أنكر) الحق (كتب) الحاكم الثاني (إلى الأزل) بما فرغ من
 الاشكال (لا يثبت من الشهود ما يدور) أي يدفع (الاشكال فيه) أي المحكوم به وهو أن اعترف
 بالحق طلبة به وتخلص الأزل هذا كما إذا أثبت القاضي اسم المحكوم عليه ونسبه وصفه كاسم (أولو
 حكمه على محمدين أحدهما لم يصح لأنه حكم على مهم وإن اعترف بذلك الاسم رجلا وأنه المحكوم عليه ولم
 يثبت (لم يثبت) ذلك الحكم لطلابه في نفسه فإن آخر بالحق لزمه وإن فرغ من الإتمام بالمكتوبة
 شرع في الإتمام بالشافعة نقلا (فإن شافعه فاض فاضا بالحكم والمنهى) له (في غير محمل ولا يثبت بحكم)
 الثاني وإن كان محمل ولا يثبت لأن أخباره في غير محمل ولا يثبت كإخباره بعدد زوجه (أو غيره) بأن كان
 المنهى في محمل ولا يثبت والمنهى البقي غيره (فله الحكم إذا رجع ولا يثبت) أي البها أي محملا (وهو حكم
 به) فإن كان في محمل ولا يثبتما كان تناديا من الطرفين) بأن كان كل منهما في طرف محمل ولا يثبت وراى
 الحاكم كالأول الثاني وأخبره بحكم (أو كانا قاضي بلد أو أمضى اليه نائبا في البلد وعكسه) بأن أمضى
 البصينة (أخرج القاضي إلى قرية فم فيها نائب فاعلموا أحدهما الآخر) بحكمه (أعماه) لأنه
 أمضى من الشهادة والكاتب ولأن القرية في الأخير محمل ولا يثبتما (ولودخل النائب) بالمدنية (فأمضى)
 الب (حكمه لم يثبت) لأن المنهى في غير محمل ولا يثبت (أو أمضى إليه القاضي) حكمه (نفذه) إذا
 عاد إلى محمل ولا يثبت (وكان حكمه يعلم) فرعه أنه إن شافعه بالحكم والياغة برفاض استوفى الحق من
 زوجه (ولو يهرق غيره) محمل (ولا يثبت) لأن سماع الوالي شافعة كشهادة الشهود عند القاضي
 واختار الإمام خلاف ذلك لأنه لا يسأل سماع قول القاضي كإبليس اليه سماع البينة (ولا يكتب إليه
 إلا أن يقرض الله) من الإمام (فإنما القضاء) أي قوله من برامه حال القضاء (وهو صالح) فله
 مكانه كيجوز مكانة الإمام الأعظم قال في الأصل وإنما يكتبه فيما عدا هذا لأن الكتاب إنما يثبت
 بالصفة ونسب سماعها يختص بالصفة لكنه ما ألف فيه في الرخصة فصيح فيها قبل الباب الرابع في الشاهد
 واليمين فإن لا يختص بالقضائية عليه الأسرى
 * (فصل) * (وإن يحكم والمنهى سماعا لجهة) المسوقة بالدعوى (الفاضة آخر شافعة) له (لم يثبت)
 له الحكم بناء على أن إنشاء سماعها نقل لها كتفل الفرع شهادة الأصل فكذلك لا يحكم بالفرع مع حضور
 الأصل لا يجوز والحكم بذلك يؤخذ منه من لو غاب الشهود عن بلد القاضي لما فجع بوجه الشهادة على
 الشهادة ما زال الحكم بذلك وهو ظاهر (أو ما كان بينا) الحكم به (حيث) تكون المسافة بين القاضي
 بحيث (يسمع) فيها (الشهادة على الشهادة) بخلاف الكتاب بالحكم يجوز وقوع القرب لأن الحكم
 نعم ما بين الاستيفاء بخلاف سماعا لجهة يسأل احضارها مع القرب يسمى كتاب سماعها كذب

(١١ - (اسم المطالب) - رابع) مع القرب) كان كأنه بالوحد وتشر اجتماعا
 الخ) فذهب الفرق السابق بين القضاء العزم وسماع البينة أن شهود الأصل وحضر وإني بعد المسافة عند المكتوب البينة الشهادة على
 الكتاب ودل الحكم بمسافة ضالما يجوز أنه أن يحكم حتى يسمع الشهادة منهم بطريق الأولى وبه صرح الإمام حيث خص جواز المكتبة مع
 القرب بالعمل بالثبوت فقد شهد الأصل أو غيرهم بنصه على أن ذلك نقل شهادة لاحكم بأشهاد أو قال في المطالب وأطلقوا الأهاب بالاشتراك
 منزلة على هذا الفصل وعدم العمل مع مصاحبة شهود الأصل له أولى بأن لا يعمل به وإن وجد البعد جرحه فقد فظهر أن العلة في منع سهولة
 إعادة الشهادة لغيره أن توافر بعد ضررهم عند غلبة أو مرض أو نحو ذلك ثم المسافة المذكورة يجوز تقييد القاضي بالسماع مع البعد

والقريب وحصل ان القريب بعد الاقره في الكتاب سماه البيعة بل الضابطه ذكرناه قوله الاول ان يبعث عن عالمهم وبعدهم
ينبغي ان يكون محله اذا كان يجوز ان يكون هذا من يمكن ان يعدله - اما لو لم يكن وهم الكتاب انه لا يمكن تعدلهما هناك - اما من
مرفوعا ثم بعد الدار او ان بعد ذلك فالجواب وجوب تعدلهما ببلد هاتم المكتبة عاشوراه غ (قوله قال الاذرى وبنى ان يكون محله الخ)
اشار الى نفسه (قوله قال الاسنوي) أي وغيره من ظهر ان محله الخ اشار الى نفسه (قوله وكلام الروابي يدل عليه) يشبهه انه مراد الامة
فانهم على التبع بالامر بما لو لم يفرغوا من هذا (٣٢٣) والفتن بالفاضل كما قال الامام انه لم يأل جهدا لم يقصر بل امر القضاء على الغائب

ورأيت في المدة للفراني
فان قال المکتوب عليه أنا

أقيم البيعة على حرجهم له
فلا، لكن بشرط أن يثبت
أولاً ان الذين شهدوا عليه
هو انه ثم يقيم البيعة
حرجهم فان استعمل مدة
ليخرج القاضي الكاتب
ويخرج كتابا باسمه الشهود
ثم يقيم البيعة ههنا على
الجرم فانه يعمل فداها عنه
ذلك انه وقال في الايام
اذا استعمل حتى يذهب الى

القاضي الكاتب يبين
الشهود بالجرم يعمل غ
(قوله فان أقام دافعا اسرد
ما سله) لانها اذا قدم
القاضي أو بلغ القاضي
أو فاق الجنون انه على
حجه من فاق في البيعة
يجرح أو غير ممن المعارضة
بينه في حجه على ابراء أو
فنه أو نحو ذلك فلهذا الظاهر
عن نفسه (قوله أو حجهما
في الاقرار الثاني) وهو
الاصح (قوله أو انه لا يعمل
عداة الشهود) أو ان يقيم
وقاؤينه وبينهم من النسب
ما يغير قبول شهادتهم أو

نقل الشهادة وكذا ثبت أي تبييت الحجة (بخطاف ما لو قال لثابتا جميع البيعة) بعد الدعوى (وأنهم هالي)
ففعّل (فان الاشياء لجواز) أي جواز حكم من يمينه فلا لان يجوز والبيعة فلا سنة بالناز وهو يقتضي
الاعتداد بهما في خلاف جميع القاضي المستقل ومقابل الاشياء عدم الجواز كأنها أحد القاضين في البلاد
الى الا - فلا مكان حضور الشهود عنده (وليدين) القاضي الكاتب (الحجة) أي بيعة أو شاهد
وعين أو عين مردودة لعرفها المكتوب بالبيعة فلا يرى بعض ذلك حجة (ويسمى له الشهود وليست
عنه) والأولى ان يبعث عن حالهم وبعدهم لأن أهل بلدهم أعرف بهم قال بقوله فلي الذي المصنف
والتعديل وإذا عدلهم الاول فليس الثاني إعادة التعديل قال الاذرى وبنى ان يكون محله في القاضي الموافق
في المذهب في التعديل لا الخالف وفي نسخة وليست بالواو (فلو عدلهم) الكاتب (وسكت عن تعيينهم
كفي) كمال الحكم ولا حاجة هنا الى تحالف الذي كبر صرحه الاصل (والنصم تجري بها) أي الحجة والاول
تجري بهم (ويعمل له) ليترجمهم أي لا فامة البيعة (ثلاثا) من الايام فاقل بحسب الحاجة اذا شهّل
له لا يهدر في بيعة لا يعظم ضرر الذي يتأخير الحكم بها بالدي عليه - بحسب الحاجة البها وكذا قال أبو الرائي
أوصفت الحق واستعمل بيمين البيعة عليه (لا) ان استعمل (ليذهب الى الكاتب يجرهم عنده)
أولاً فيمن بالبيعة أخرى دافعا فلا يعمل (بل بسل المال) للامدعي قال الاسنوي ويظهر ان محله اذا
قوف على أكثر من ثلاثة أيام وكلام الروابي يدل عليه ويحتمل المنع مطلقا للباب (فان أقام دافعا
اسرد) ماسله (فلو قال) الخصم (والكتاب بالحكم تحمله) أي المدعي (انه ماسنوي) منه
الحق أو انه ما أمره (فهل يجاب) اليه كما لو ادعى عنده ابتداء أو لان الكاتب حلفه (وجها)
أجر حجهما في الاقرار الثاني وثله ابن الرقة عن القاضي أبي الطيب الماوردي والبنديجي وغيرهم أنهم ان
ادى ايقاع ذلك بعد الحكم فله تخليفه بلا شك (أو) سأل تخليفه (انه لا يعمل عداة الشهود أوجب)
البه بخلاف ما لو سأل تخليفه انه لا عداة بينه وبينهم كما صرح به الماوردي والروابي ومن هنا زاد المصنف
يعلم على قول أصله أو لا عداة بينه وبين الشهود (أو) تخليفه (انهم عدل لم يجز) بل يكفي تعديل
الحاكم اياهم بخلاف ما لو سأل تخليفه انه لا يعلم فقههم كما سأل في الدعوى (العارف الرابع) في الحكم كشي
الغائب على غائبه ذاتي الاعيان • لانها التي تصف بالغيبة والحضور (أما الذين ونحو النكاح
والاملاق) من وجعة وأثبت وكالة ونحوهما (فلا يوصف بغيبة ولا حضور) لاني الدعوى بهاراني
غيرها (ثم المعلن) المدعى (القائبة عن البلدان كانت مما تعرف) بان يؤمن اشتباهها (كالمقاتل)
المعروف ويعد فيه ما ذكره قوله (فعرهه) الذي (بذكر البقرة والسكة والحدود الاربعه) على
ما يأتي في الدعوى (وكاهم دوالفرس) المروني (باله) هرة جمعت الدعوى والبيعة في حكمها) قال
في الاصل ولا يجب ذكر القيمة على الاصح لحصول التميز وذكروا المصنف العلم به ما يأتي في الدعوى
(والاشهره) كغير المعروف من العبد والوراث (تسمع فيه الاوصاف) أي الدعوى به اعتمادا على
الاصاف (أيضا فامة البيعة) للعاجلة بها على الدعوى وتسمع على الخصم الغائب اعتمادا على الصفة

انهم يجوزون لانفسهم ما اتفقا أو يدعون بها عنهم ضررا (قوله بخلاف ما لو سأل تخليفه انه لا يعلم فقههم) أي أو كذا هم
أو نحوهم على أثره بل الخصم لنصفه قوله العارف الرابع في الحكم بالشي الغائب على غائب لا فرق في مسائل هذا العارف بين حضور المدعي عليه
وغيبته وانما ذكره هنا لنسبة الحكم على الغائب (قوله والحدود الاربعه) ذالم يحصل العلم الا بمخالوص العلم ولو لو واحد كذا بل لو كانت
مشهورة باسم تنشره كدار الدين بمكة كذا ذكره (قوله على ما يأتي في الدعوى) ماسله ان الشرط ذكر ما يحصل العلم به بل بذكره
والخطي ولو كان مشهورا لا يشترط الحاجة الى تحديده

مق للحرى بمشقة فاقبال لصل وان حصل الاحتر بعد الفبة خلاف الحاضر قل اياه الامر التصفى الحرى اذا شه
 اليهودى من الاثاق في التباس وقال امام الحرمين المدعي به اذ لم يكن تغير بالوف كاذب عن كبراس كان قال للمدى في فيهذا
 عشرة اذ من الكبراس قالى دى انمذو من الغنى الذى قال حاضر من الماقد اقم لا يتور وبه الرسول الى الدين ولا يكن
 احضار من الاذصاد للمدى عناق للمدى طبعه دى عا واد الامان ان تكلمه احضر عشرة اذ عفا فيه من غير كرمه
 حق ولا وجه وكذا تكلفه احضار جبهه قد توردى الى تصرفه وقوله ولا تسع البينة الى الامم عا أقوم الاضمار على
 سماع البينة فيتمه قال الحرى به مصر في البسط قال الحرى بالمدعى بالمدعى به قال فى السعى به مصر عا الى الوصف لانه في
 ولا ينفذ للمدى على احضار المدعو به (٢٢٤) قال الحشم ونبه تركضى على انه لا تسع شهادة صفة بخلافه ما نقله الراعى بعد ذلك

من به في الراضين ألو
 وهو رواية محمد بن عبد
 الله عن أنان العيصي
 عنه ثلاث الصفة (قوله)
 من أعيان الرعايا
 يعني قدسهم بالعلم
 (قوله) إن لم يكن مشهوراً
 من أعيان القاضية
 وهو مخصص بوجه
 من جاعل عن غيره
 يهون على العبد الذي
 في الوقت قالوا وافقد
 (قوله) إلى المنوع الخ
 أنشأوا
 (قوله) دون ماذا
 صلبه بكناه وقال
 ليعاني الظاهر أواد
 من يعرف من الناس
 كلام الإمام بائد على
 الرافعة قالوا زين
 مدني به القاضي فيجوز
 سماع البيئة طبعوا
 من آخر في مجلس القضاء
 في يختلف
 عليه الحاضر بالبد
 والواقع في انحصار

الذين اذالم يحضر صبح البيت يجتمع لبعدها واقامته ٢ المسك الاقرب ولا يصحق في العدا من الذي يعرفه
القاضي والشهود (قوله اوقات بينة حين انكر) صرح الغزالي بان المراد بنية على ان يدمه مثله او يحتمل ان المراد الشهادة على اقراءه
بما عدا القاضي من عين شخصه في وقت تقديم (قوله فان ادعى التلف صدق به) على التفسير (المارف الوديع) (قوله لم يضره) ان
كانت باسنة حية بل يضره ان كان الحيوان (قوله او فهداها باها) حال البنية قد يكون عام ومثل الفحل والوثوب في يد غلظة لا تفت
الازامل لكونه طويلا لا يسهل الاثارة لان بعضها اكل الاكل فيها ما لا ارام فيه فالويل لمن تعرض لذلك (قوله وقد انزل الرضيتا
الغزال) هو ميتل حيوان فاعمل الغالب (قوله والادج الاذل) هو الاربع (قوله محله في المتقوم) اشار الى تصحيحه كتابه والى اذاعته
فيحصل التفسير نقل مؤنة ٢ ما من الاصل

● (الطرف الخامس في المحكوم عليه) ● (قوله يمكن احضاره لمجلس الحكم) بان كان في محل ولاية القاضي (قوله لم يحضر) الا شبهة تخصه بها اذا كان جميع البلد ولاية القاضي فان كان موضع الحكم في غير محل ولايته فكلا كان خارج البلد (قوله ولا بان الحاكما خطا البيعة فيه) ولبيان الحكم فيهم ان وجهه على ما لم يتعمروا ان كانوا كذبة بخاصته أو غيرها (قوله وكذا من على سافة العدوى) فان كان فوقها سمعت الدعوى عليه والبيعة تحكم عليه هذا كما اذا كان الحكم الخارج عن البلد في محل ولاية القاضي فان كان خارجا عنه فله ودوا القرب على حد سواء فيغير وان يسمع الدعوى عليه والبيعة تحكم به وبكان قاله الماردى وغيره (قوله فان نعدوا وأخفى سمعت) الحق القاضي الحسين بالغائب والمستمر اذا حضر الحكم خصه الى مجلس الحكم ثم قبل أن يسمع الحاكما البيعة وبعدها ما قبل أن يحكم فانه يحكم عليه وادعى ان هذا الاختلاف فيما هو الحق في الانفراد وغيره الاخرس الذي لا يفهم لانه في معنى الصبي والمجنون قال شيخنا والكل صحيح وادعى به والوجه ان الله تعالى (قوله يسمع منهم بالبيعة في الاول) وهو الصبح (قوله والى ترجعه أشار المصنف الخ) برزخه في ارتداد وجهه في غيبة القاضي والفرج الذي ركض الخلف وهو المذهب قال شيخنا وادعى به والوجه انه (٢٢٥) تعالى (قوله أولا كالوكيل) فانه لا يحتاج الى طلبه ومع الاذرى والركض الخلف وهو المذهب قال شيخنا وادعى به والوجه انه (٢٢٥) تعالى (قوله أولا كالوكيل) فانه لا يحتاج الى طلبه

وعنه غائب أو ساعد أو يخفى منه (قوله فيه تردد) لكنهما ذكرنا قبل ذلك في توجيه أحد الوجهين فبالاقتناع الذي برجل وقال أنت وكل فلان الغائبولى عليه كذا وادعى عليه ذلك وأقيم البيعة في وجهه لأن المدعى إقامة البيعة على ذلك ليستثنى عن ضم الميم الى البيعة وليكون القضاء بجمعها عليه وهذا يقتضى ترجيح عدم الخلف وجزم به الملقين وقال في التوجيه لم يفهم هذا الاختلاف فان الغائب اذا كان له وكيل فالحكم عليه ليس يحكم على الغائب ولا يمين فيه جزا وقال الباقي في يجوز للقاضي أن يسمع الدعوى على الغائب وان كان وكيله

عليه حكمه (ومن أثبت) أى أقام بيعة (بعدم وصف ثبوت البعده فثبت بذلك الصفة) فرجع لو كان الحكم حاضرا واعين غائبة عن البلد (سمع) القاضي (البيعة ولا يحكم) بما يكلو كان الحكم غائبا أيضا (بل باسم) أى المدعى عليه (باحضاره الى مجلسه) يشهد الشهود على غيبته كما يفعله القاضي المكتوب اليه عند غيبة الحكم (فان أحضر ولم يشهدوا) بما (للمدعى لزمه مؤنة احضاره) والرد (وأما المثل) لمدة المحاولة كما رسمها اذا كان الحكم غائبا أيضا ● (الطرف الخامس في المحكوم عليه وادعى شخص هل غائب في البلد يمكن احضاره) مجلس الحكم (لم يحضر) أى المدعى عليه أى ساعدها بل ولا يسمع البيعة ولا الحكم عليه بسهولة احضاره وليس الحاكما خطا البيعة فيولان أمر التضامني على الفصل بالقرب الطرق ولواحضر وبعثا فترغى عن سماع البيعة والنظر فيها (وكذا) لا يجوز على من (على سافة العدوى) الا يدين في الطرف الثالث من الباب الثالث من أبواب الشهادتين في حكم الحاضر (فان تعزز) كل منهما (أو أخفى سمعت) عليه لثمة الوصول اليه والاخذ بالناس ذلك نوبتاً الى ابطال الحقوق (ودل بحلفه) المدعى عن الاستظهار (كأغائب) أولا فقره على الحضور (وهان) جمع منهما بالبيعة في الاول لان هذا احتياط للقضاء فلا يمنع منه ذلك وجزم صاحب العدوى الماردى والرويانى وانى وجهه الاذرى والى ترجعه أشار المصنف كامله بقوله (فترى المانع قدرة على الحضور) فلا عذر له بخلاف الغائب (فان كان له أو الغائب وكيل) نصبه بنفسه (فهل يحتاج حضوره) بمعنى طلبه (في تحليف الخصم) أى فهل يحتاج تحليف المدعى اذا قلناه ان الى طاب الوكيل لان الاحتياط حينئذ من وظيفة الوكيل أولا كالوكيل (فيه تردد) أى احتمالان لابي العباس الرويانى قال ابن الرقعة والمشهور والاول

● (فصل من استعدى القاضي على خصم) ● من أعدى بعدى أى يزيل العدوان أى من طلب من القاضي احضاره خصمه (في البلد يمكن احضاره) وجوباً الى مجلسه ولو كان من ذوى المروآت (ليست البيعة من غير طلب) أى غيره مما يضاف بقوله الى المدعى ليعرض عليه ولكن مكتوباً عليه أجب حاضر الان الغيبة المسوقة للحكم على الغائب موجود ولا يمنع من ذلك كون الوكيل حاضرا لان القضاء انما يقع على الغائب ونظيره ذلك ان لولى اذا غائب القيسية التي يجوز للقاضي أن يزوج المرأة بسببها فانه يجوز أن يزوجها وان كان وكيل الغائب حاضرا وفي نص الشافعي في الاملاء ما يشهد به نقال وج السطبان أو وكيل الغائب ذكر ما يرى في المختصر البيوع وقوله وقال البيعة يجوز للقاضي أن يزوجها نصيب وقال شيخنا أفنى والوجه ان الله سبحانه بالبيعة (قوله وقال ابن الرقعة) أى تبعاً للعداوة والهرى وقوله والاشهر هو الاول وأشار الى خصمه وكتب عليه بوزنه بالبيعة ● (نصل) ● (قوله من استعدى القاضي على خصم) أى على اسماع الدعوى عليه والجلوب عنها (قوله أحضر وجوبا) فائدة الباقي بان لا يعلم القاضي كذبه فان علم لم يحضره وقد ذكره الماردى وغيره وان يلزمه الحكم بينهما فلو استعدى ساعده على معاهد لم يلزم الحاكما احضاره كما يلزمه الحكم ولو كان من ذوى الهبات أو غيرهم وأراد أن يكل من يحضره ويحكم فلا فرق في ان الحاكما لا يلزمه الحضور ولا يمين الضرر وهو أكثر من ضرر المحدث وبقا في كلام المصنف ان غير العدوان وكل لم يكلف الحضور والاختلاف في الزوائد من العدوان المستعدى عليه اذا كان من أهل الصيانة فقوم الحاكما ان المستعدى بقضاء ذلّه وأداة لا يحضره ولكن يفسد الدين يسمع الدعوى عليه تتر بالصلابة متعذرة المحدث وجزم به سلم في التقريب ولو استعدى عبد الدين الدين الى

حضور مجلس الحكم لم تزل ما جلت بل لم تفضاه من وقته قبه الخلقى بان لا يعلم الخ أشار الى تعصوبه وكذا قوله وفي الاشارة الخ قوله
 فلاولى ما دلح لانه لو فعل لاستحسن لغير استعظام العهد قوله أوبعث اليه بالمدمن أعرافه على اطلاق النسخ الى سجدانه ورسل الخ
 أولادهم يحضر بعث اليه العون قال الخ بقى وفيه صلح فخان الطالب قد يتضرر بان ذالعون أجرة سنة أه أى فان أجرة العون عليه الخ
 برز من بيت المال فس وكلام المصنف كالتهاج وأمله يحول على التوسع بحسب ما رواه القاضي وبه صرح فى الحاشية قال وله أن يجمع
 بينهما بحسب ما يراه من الاجتهاد عليه (٣٢٦) من قوة الختم وضعه فى الاستقصاء لايتم العون الا اذا امتنع من الجبى بالختم قوله

وقضية كلامه كالتهاج
 وأمله الخ تغيير الخ أشار
 الى تعصبه قوله وفيه يبق
 أن تكون وتضمن أحضره
 الخ أشار الى تعصبه قوله
 أحضره أعراف العون السلطان
 اقتضى كلامه انه ليس له
 بعث عن السلطان من
 أول وهله وبه صرح فقال
 فى شرح التخصيص فقال ولا
 يجوز أن يبعث اليه من
 يلزمه فى أول وهله حتى
 يشهد علانية أى الجبى
 وقوله وبه صرح فقال الخ
 أشار الى تعصبه قوله ثم
 يعزوه بما رأى لو كان الطالب
 بعث ان القاضي الطالب
 يقتضى عليه الجور برؤية
 أو غيرها فانما الظاهر انه
 فجايبه بنو بين الله ان يمتنع
 من الحضور واما الظاهر
 فالظاهر انه لا يوسع له ذلك
 ولنظر فيما لو كان معصرا
 ولا يمتنع ولا يصدق فى
 دعوى الاعصار وعلم له لو
 حضر لم يجر وطال حبه
 غ قال شذنا يثبت ان
 يكون هذا ايضا لا يقدم

القاضى فلا زاد ولا نقص وهذا فى الاصطلاح لا لى ما اعتد من الكفاية فى كاند (أو) يبعث اليه (باحد
 أعرافه) المرتين على يابه (وأجرهم) أى أعرافه على الطالب انهم برزوا من بيت المال وقضية كلامه
 كالتهاج وأمله الخ تغيير بين الأمرين وبعبارة الأصل ثم الاحضار قد يكون بفتح طين وطب أو غيرهم وقد يكون
 بشخص من الاعوان المرتين على يابه فان بعث بالختم فليحجب بعث اليه العون انتهى وبني أن تكون
 مؤتمن أحضره عند امتناعه من الحضور بعث الختم على الطالب أو أضافه كذا فى قوله (فان ثبت) عنده
 (امتناعه) من الحضور (بالعذر) أو سوء أدبه بكسر الختم ونحوه ولو يقول العون النقة (أحضره أعراف
 السلطان وعليه) حيث لا تتم الامتناعه ثم يعزوه بما رأى (من ضرب أو حبس أو غيرهم) والعفو عن
 تعزير ما رأى (فان اختفى فردى) باذن القاضي (على يابه) أى باب داره (ان لم يحضر فى ثلاثة) من الأيام
 (بجر يابه) أو شتم عليه (فان لم يحضر) بعد الثلاث (وطالب الخصم تسجيروا) أو شتمه (أجاب له
 ان) تعزيره عند أتمه داره (ولا يرفع المسمار) والختم الا بعد فراغ الحكم ثم حمل التسجير أو انما كان
 لا يابم يعزوه ولا الاقلا يسل الى ذلك فلا الى اخراجه من فيها فبما يظهره الاذرى (فان عرف مواعده بعث
 اليه نساء أو صبا أو نكح) انما قال فى الأصل على هذا الترتيب أى قد قدم النساء ثم الصبا ثم النكاح
 (بجمعهم) البارز يقتضون (عليه) قال ابن القاص وغيره ويصح معهم عدلين من حال فاذا
 دخلوه أو زف الى الجال في الصن وأخذهم في التعذيب قالوا ولا يعزى من الحدود أى هذا طاع العرف
 قال المادردى وإذا تعذر حضوره بعد هذه الأحوال الحكم القاضي بالينة فهل يجعل الامتناع كالتنكيل فردى
 العين الا بنية تم لكن لا يحكم عليه بذلك الا بعد اعادة النداء على يابه فان يابه يحكم عليه بالنكول فاذا امتنع
 من الحضور وبه النداء الثانى حكم بشكوله (وان امتنع) من الحضور (لغير تكليف طالع أو حبه
 ومرض بعث اليه نائبه) ليحكم بينه وبين خصمه (أدرك المذخور) من خصمه عنه (ويبعث اليه
 القاضي (من يحلفه) ان يوجب تحلفه قال فى المهادن وظهر ان هذا فى غير معروفه والنسب أو لم يكن
 عليه بينة والاصح المدعى والينة وحكمه على لان المرض كالتغيبه جماعه هذه الفرع فكذا فى الحكم
 عليه فالودى صرح بذلك الغوى (وأما ان كان) الخصم (خارج المادردى) على ولا يته أى القاضي
 (وتم نائب) عنه (كتب اليه بسماع البينة) أى يابه جمعا (ولم يحضره) لما فى احضاره من المسئلة
 مع وجود الحاكم ثم وظهر أن يحمل ذلك اذا كان فوق مسافة العدوى لما سر ان الكتاب بسماع البينة
 لا يقبل فى مسافة العدوى (وكذا ان لم يكن) له نائب (وهناك من يتوسط بينهما) بصلح ونحوه وكان
 من أهل الخيرة والمرودة العقل فيكتب اليه ياتوسط ويصلح بينهما ولا يحضره فلا يستغنى عن احضاره
 وقوله ونحوه من بذاته (والا) بان لم يكن هنالك من يتوسط بينهما (أحضره ولو بعد المسافة) لان عمر
 رضى الله عنه استدعى الغيرة من شعبين البصرة الى المدينة وكان لا يفتقد السفر طرقا لا بطلان الحضور
 والصرح بالترجيح من بذاته وعليه يرجع من التأخير بين العرافتين ويصح فى التهاج كالمه مائة

فإنما له كآ وقوله فانما الظاهر انه يبعث الخ أشار الى تعصبه (قوله قاله الاذرى) أى وغيره أشار الى تعصبه (قوله الأصل
 الانبئة) ثم أشار الى تعصبه (قوله قال فى المهادن وظهر الخ) أشار الى تعصبه (قوله وانما الظاهر ان يحمل ذلك اذا كان الخ) أشار الى تعصبه (قوله
 أحضره ولو بعد المسافة) ثم اذ لم يكن العدوى بينة يبعثها عند القاضي الطالب سنة احضاره فان كان بحيث يمكن القضاء عليه وفضل القضية
 فلا يجبال الاضارة الا لى (قوله ويصح فى التهاج كالمه الخ) أشار الى تعصبه وكتب عليه وقال صاحب الكفاية انه الاصح وقال المادردى
 فى الانبئاع الاصح قال الاذرى والذى رواه فى النهاية هاتاه انما يمدى القاضي على الخصم اذا كان على مسافة العدوى فان كانت المسافة
 أبعد من ذلك كان ثم فاض من جهته لم يعد عليه ولم يتخضره أصلا من غير بينة يبعثها المدعى اذا قام البينة فان أراد القضاء فبني وان نفذ

استفاد الحق دون حضور الجميع استحضره بعد قيام البينة وان بعدت المسافة وبلغت ساعة العصر والغرض مجاز كرماء ان القاضي بعدئذ
 في ساعة العدوى من غير حجة وان زاد ان المسافة فلا اعدا من غير حجة وما ذكرناه من ثلثي عليه كرهه العراقيون وغيرهم اهـ قوله فليس له ان
 يحضره الاذلا ولا له عليه وحديثنا في الدعوى عليه بغيره قوله وعليه ان يبعث البهائم الخ قال البلقيني عندي لا يثبت البعث بالمر
 بالحضره اجماع جرم اوسنة ثقات وكذا واحدة قوله ونقل الزركشي عن نص الشافعي الخ اشار الى تصحيحه (فصل) قوله ويستوفى ان
 اثبت دعوى الخ احصاه ان يقول وحكمه فان الشك ليس يحكم على الاصح وكتب ايضا قال البلقيني محله ما دام يحضره الحاضر على دفع
 مقابله للقائى فان احضره كزوجته تدعى بصدقتها الحال قبل الدخول على القائى فلا يؤخذ القاضي من ماله الحاضر ومثله دعوى البائع بالخ
 قبل قبض البيع وما اذا لم يتلق بالمال الحاضر حق فان تعلق به كالموجود للقائى (٣٢٧) وهناك بائع لم يقض ثمنه وطالب من الحاكم
 الجريح على المشتري للقائى

الاصل عن انهم لا يلزمه الا اذا كان مسافة العدوى فاقول (ولكن بعد البحث عن جهة دعواه والاصل
 بغيره فيقال يلزمه) كذا في اربعة اقسام بسم الله تعالى بان خبره بخلاف الحاضر بالبدل لا يحتاج الى البحث في
 احضاره اذ ايسر عليه في الحضور مائة شدة ولا مائة انما اذا كان في غير محل ولا يثبت عليه ان يحضره الا اذا
 ولا له عليه (وكذا المرأة) غير المدخلة بقرينة ما بين محضرها القاضي (عليه ان يبعث البهائم الخ) (واما
 اها) (اوسنة ثقات انقرج معهم بشرط امن الطريق) كافي الخ ونقل الزركشي عن نص الشافعي انه
 يمكن بانه اذا احدثت زوجة اشترط ان الطريق من زيادة المصنف وبه حزم في الاقرار
 (مصدره سبق) (انما القاضي) (المن ادعى دعوى على غائب من ماله) الحاضر والقائى في محل ولا يثبت
 اذا طلب الدعوى (ولا يباله) القاضي (بذلك) وان احتمل ان يكون القائى دافعا لان الحكم قد تم
 والاصل عدم النافع (ولا يحكم على غائب في عقوبة الله تعالى) (ويحكم بما لا يدعى) كما مر اول الباب
 انما يكتب القاضي بعد حكمه على قاضي بلد الغائب لباخذها بالعقوبة
 (فصل باخو الحكم بينة) اذا تخالفت بينهما عزل لهما كمان مع البينة فعزل ثمولى ثانيا بالطلان
 السماع بالمر ليل يجب الاستعادة (لا خروج) (من محل ولا يثبت) قبل الحكم فلا يلغو حكمه بالجماع
 الا ان بعد عدوى الى محله البقاء ولا يثبت وانما اقتضت نفوذ الحكم ولهذا الاحتياج الى قوله جديدة (وان
 جئت) بينة (على غائب فقدم او) على (صبي فاغ) عاقلا ولم يحكم بها (لم يثبت) أي لم يجب استعادتها
 بخلاف شهود والاصل اذا حضر واحد بعد ما شهدوا الفرع قبل الحكم لا يقضى بشهادته لانهم يدل
 ولا حكم بالبدل وجود والاصل (ومكن) القائى بعد قدمه والاصح بعد بلوغه عاقلا (من الجرح
 البينة وغيره) بما عجز عن شهادتها عليه كعداوة (فان قدم) القائى (أو باغ) الصبي عاقلا (وقد حكم)
 بالبدلة (فهو على جنة) في افتائها بالاداء والا براموسح الشهود وقال الاذرى والظاهر انه لا عزمه بلوغ
 الصبي سبها للدوام الجرح عليه كالمبلغ بجنونا (فان اثبت) أي اقام بينة (بفسق الشاهد اخرج) فسقه يوم
 الشهادة أو عاقبه ولم يحضر زمن الاستبراء (لان الفسق يحدث) فلو اطلق احتمل حدونه بعد الحكم
 وتغيره اخرج اعمن من تغييره اصله بأربع يوم الشهادة
 (فصل المدخلة وهي من انصهره) بنية في الخروج والعاجات المتكررة كشرافه وتطعن وبسيع
 غزل بان لم يخرج أصلا الا الضرورة أو لم يخرج الا قليلا لاجابة كراهه أو زيارته وتوابع (لا تكشف المحذور)
 الى مجلس الحكم (كأرض) قالوا قوله صلى الله عليه وسلم في قصة العفيف واغدا يا نبي الى امرأة
 فلان اعترف فارجمها فتوكل أو (يبعث) القاضي (البا) نائبه (فتجيب من وراء السترات

الاصل عن انهم لا يلزمه الا اذا كان مسافة العدوى فاقول (ولكن بعد البحث عن جهة دعواه والاصل
 بغيره فيقال يلزمه) كذا في اربعة اقسام بسم الله تعالى بان خبره بخلاف الحاضر بالبدل لا يحتاج الى البحث في
 احضاره اذ ايسر عليه في الحضور مائة شدة ولا مائة انما اذا كان في غير محل ولا يثبت عليه ان يحضره الا اذا
 ولا له عليه (وكذا المرأة) غير المدخلة بقرينة ما بين محضرها القاضي (عليه ان يبعث البهائم الخ) (واما
 اها) (اوسنة ثقات انقرج معهم بشرط امن الطريق) كافي الخ ونقل الزركشي عن نص الشافعي انه
 يمكن بانه اذا احدثت زوجة اشترط ان الطريق من زيادة المصنف وبه حزم في الاقرار
 (مصدره سبق) (انما القاضي) (المن ادعى دعوى على غائب من ماله) الحاضر والقائى في محل ولا يثبت
 اذا طلب الدعوى (ولا يباله) القاضي (بذلك) وان احتمل ان يكون القائى دافعا لان الحكم قد تم
 والاصل عدم النافع (ولا يحكم على غائب في عقوبة الله تعالى) (ويحكم بما لا يدعى) كما مر اول الباب
 انما يكتب القاضي بعد حكمه على قاضي بلد الغائب لباخذها بالعقوبة
 (فصل باخو الحكم بينة) اذا تخالفت بينهما عزل لهما كمان مع البينة فعزل ثمولى ثانيا بالطلان
 السماع بالمر ليل يجب الاستعادة (لا خروج) (من محل ولا يثبت) قبل الحكم فلا يلغو حكمه بالجماع
 الا ان بعد عدوى الى محله البقاء ولا يثبت وانما اقتضت نفوذ الحكم ولهذا الاحتياج الى قوله جديدة (وان
 جئت) بينة (على غائب فقدم او) على (صبي فاغ) عاقلا ولم يحكم بها (لم يثبت) أي لم يجب استعادتها
 بخلاف شهود والاصل اذا حضر واحد بعد ما شهدوا الفرع قبل الحكم لا يقضى بشهادته لانهم يدل
 ولا حكم بالبدل وجود والاصل (ومكن) القائى بعد قدمه والاصح بعد بلوغه عاقلا (من الجرح
 البينة وغيره) بما عجز عن شهادتها عليه كعداوة (فان قدم) القائى (أو باغ) الصبي عاقلا (وقد حكم)
 بالبدلة (فهو على جنة) في افتائها بالاداء والا براموسح الشهود وقال الاذرى والظاهر انه لا عزمه بلوغ
 الصبي سبها للدوام الجرح عليه كالمبلغ بجنونا (فان اثبت) أي اقام بينة (بفسق الشاهد اخرج) فسقه يوم
 الشهادة أو عاقبه ولم يحضر زمن الاستبراء (لان الفسق يحدث) فلو اطلق احتمل حدونه بعد الحكم
 وتغيره اخرج اعمن من تغييره اصله بأربع يوم الشهادة
 (فصل المدخلة وهي من انصهره) بنية في الخروج والعاجات المتكررة كشرافه وتطعن وبسيع
 غزل بان لم يخرج أصلا الا الضرورة أو لم يخرج الا قليلا لاجابة كراهه أو زيارته وتوابع (لا تكشف المحذور)
 الى مجلس الحكم (كأرض) قالوا قوله صلى الله عليه وسلم في قصة العفيف واغدا يا نبي الى امرأة
 فلان اعترف فارجمها فتوكل أو (يبعث) القاضي (البا) نائبه (فتجيب من وراء السترات

لله القضاة به (قوله) أو على صبي فبلغ أو يجنون فاقول قال الاذرى وكان المراد بلوغه رشدا أم لا بلغ سفيها فانما انظر ان الحكم كذا لم يبلغ
 ان الحكم بانه لا يثبت البلوغ (قوله) ولم يحكم به لم تعد قال في المطالب ان حكمه يتوقف على اعلامه بالاشهاد (قوله) فان قدم القائى خرج
 ذلك ما لو ثبت كونه حاضرا عند الدعوى والبدلة (قوله) أو باغ الصبي أو باغ الجنون) أو رشدا السفي (قوله) فهو على جنة) وان لم بشرط الحاكم
 فاقول الحكم (قوله) قال الاذرى والظاهر الخ اشار الى تصحيحه (فصل) قوله المدخلة الخ لو كانت بررة لم ترست الخقد وقال القاضي في فتاويه
 لا يضر بخدرة حتى يغشى لها من كان القاضي وما قاله القاضي اشار الى تصحيحه (قوله) لا تكتف الحضور) أي لا يلزمها الحضور (قوله) فتوكل
 أو يبعث القاضي الباه) هذا اذا لم يكن له داعي بينة فان كان فالظاهر كما قال في المطالب جماع الدعوى على المدخلة والشهادة والحكم كذا قال حكم
 المرض لان المرض والتقدير كالتعدي في جماع شهادة الفرع فكذا في الحكم عليه أو جماع صريح في التهذيب والسكا في أول الباب في المرض

وقوله فانما نعلم بقاها في المطلب اشار الى تصعب (قوله وقال المردوي والروافد الخ) اشار الى تصعب (قوله أي حيث لا يثبت) وعلى هذا يجعل كلام القاضي (فصل) (قوله لا تزوج القاضي امرأة غير محل ولا يثبت) ظاهر كلامهم ان المراد بمحل الولاية نفس البلد المصالح بالبور وأولياءه المتصل دون السابقين والمزارع فعله بالزوج القاضي امرأة البلد وهو المزارع أو أولاد السابقين أو عصبته بمحل لانه ليس بمحل ولا يثبت وكثير من المحكام يتناول في ذلك الولاية لم يتناول في غيرها بل البلد فاشبهه بالزوج كونه ليس بمحل ولا يثبت ويحتمل غير بوجه على وجهين في ان اسم القرية محل يتناول المزارع أو أولادهم مع عدم تناول أولاد السابقين ولا يتناول في السابقين أو في غير أخرى فنهى له أن يحضر خصما أو زوج امرأة في إحدى البلادتين وهو في الأخرى يعمل المزارع أو أولادهم في محل فصرفه ويحتمل غير بوجه على قول المرفعين في عقد النكاح لان الولاية مانعة من ان يخطب بالبلد زوج أو بالمحل فلا ان الذي استأنه لا يقدر على ذلك فصرفه أولى ولا يثبت القاضي على تزوج امرأة متعده في غير ولا يثبت في غيرها على محل ولا يثبت في غير محل لانه لا يصح له بالانضمام وينسب ويخرج عن الولاية لا يثبت به وبمع قوله فنهى له أن يحضر خصما الخ اشار الى تصعب وقوله والاصح عدم تناول أولاد السابقين ولا يثبت القاضي بشمل بلادها وقرأها وما ينجم من السابقين والمزارع والبادية وغيرها فقد قالوا ولو نادى في طريق ولا يثبتها أمضاء (قوله وان حضر اصحاب ورضيت) والظاهر انهم لو أدت الحكم في تزويجها (٣٢٨) وهي على محل ولا يثبت من انتقاله قبل العقد إلى غيره هاته فتعقد العقد لو عدلت في محل ولا يثبت

فول يثني انهما السابقين
أولاد من أدت الخ لزوج
الاول (قوله قال الأذري
وعليه فللقاضي بالعدل
الخ) اشار الى تصعب (قوله
قال القاضي) سئل عن
وقف في بلد على سرامة
على قبر بآلة أخرى وكسار
بلد قاضي واقضى الاصل
أن يكون النظر للقاضي
فهل يكون قاضي بلد الوقف
أو قاضي بلد الميت فاجبت
بان قاضي بلد الميت هو
النظر فيه اعلی هذه المسئلة
وجعلت الميت كالمجور
عليه يظهر الخ كمنهوا
كذلك اذا كان الموقوف عليه
حيا (قوله كصبيه أركان

اعترف الخصم انما هو أو شهدا نثنان من مجارهما انتهاهي والالتفت) بلفظة (وخرجت) من السيرة
الى مجلس الحكم ولو اختلفا في الخد رفقي فتأوى القاضي ان علم بالينة وقال الماردوي والروافد
ان كانت من قوم الاغلب من حال نكاحهم الخد رصده قد بعينها والاصح في بئس حيث لا يثبتها
واسكن مع المحدث من استخرج على عينه وكان حضوره يعمل حق المستأجر أخذ من فتوى الغزالي
بعدم جسه وتكفي الحدة حضور الجميع الخليف اذا اقتضى الحال التغليظ عليها (غير المحدث وان وكل
له كيف الحضور والالتفت)
(فصل لا تزوج القاضي امرأة غير) محل (ولاية وان حضر اصحاب ورضيت) لان الولاية
علم بالينة بآن بخلافه الحكم لحاضر على نائب لان المدعى حاضر والحكم يتعلق به (ولو كان نائب
مال غائب) عن محل ولا يثبت قاضي ببلده (قوله قاضي بالمال حقله) وتعد لان الولاية عليه ترتب
بماله (ولا ينصرف فيه للخامه) والاستثناء ولا ينصب قاضي بالمال (لان ذلك القاضي بالدينيم) لانه لو
في النكاح فكذلك في المال وهذا كله الاصل عن الغزالي وأقره وخبره في البغوي والخوارزمي وغيرهما
ورجمه من الرقة وغيره قال الأذري وعليه فللقاضي ببلده العدل الامن ان بابا من قاضي ببلده احضاره
البعد أن الطريق وظهور المصلحة فيه ليخبره فيه ثم أو بشرى له به عقارا ويجب على قاضي ببلد المال
امضاء بذلك كالدينيم المجهون والمجهوع عليه بسفه (وللقاضي اقراض مال الغائب من ثقة ليحفظه بالثقة)
أخبرها (د) (بمع حيا وانما ملوف هلاكه كونه) كصبيه سواه في مال الدينيم الغائب وغيره فامرح
به الاصل وقوله وتكون من زيادته (د) له (ناجيه) أي جازته وفي نسخة يؤجر (ان من عليه)
لان المنافع تكون بمعنى الوقت قال الأذري وينبغي ان يقتصر في الاجابة على أقل زمن يستجاب بذلك

له مائة (لحق) قال الأذري لا تلت في وجوب الحلفا والتعهد ونحوهما عند شرف الضاع أو التلف وقد اوضح الفقهاء
المسئلة في الفتاوى فقال اذا غلب رجل فاجر الخا كرهاته غلبت ماله مائة كان على الخا أن ينصب قضايا عليه يتعهد وليس القاضيه ولا
التحارب ولا الاخذ للقائيب بالثقة فان كان المال مما يضيع كالطعام والبسمل فاقبضه من كان ان مما يحتاج الى الثقة كان له بيعه
بأذن الخا كذا كان اصلاحه في بيعه (تنبيه) قال الفقهاء ان لو استولى رجل على عقار الغائب أو عصبه شيان ماله فاجر يثبت الخا ك
ذلك نفس على الخا أن ينصب قضايا على الخا كرهاته من يد الغاصب وكذا لو كان للقائيب دين على غيره فخره فلها أن ينصب
قضايا على الدين وينتزع مائة اذا كان له دين على وفي الالة خيف عليه العاقل فلها أن تنصب قضايا على الدينيم كرهاته بفساد وأمانا
كان الدين على وفي غدا أي لم يخش فاس الدين فليس لها أن ينصب قضايا على الدينيم كرهاته بفساد وأمانا
جواز رغبته ثلاثين سنة ولا يعرف له مكان وقد خافت ورثته على دينه القوان فاستقرن الله تعالى واقتب بان الخا كرهاته بفساد وأمانا
وينفق على من تتركه نفقة من ماله بطلت ذلك من كلام الاصحاب ثم عرفت على كلام الفقهاء هذا لمحدث الله عز وجل غ وقوله قال
الفقهاء لو استولى الخا اشار الى تصعب وكذا قوله واقتب بان الخا كرهاته بفساد وأمانا الخ
تجسس كذا قوله قال الفقهاء اذا باع غيب الخ

(قوله قال الاذرى والاحوط في هذا الخ) بل ينبغي أن يحذف ذلك اذا غلب على ظن الحاكم انه لو تركه لكان له ظلم أو تضياع (قوله ومنها)
 الاذن اذا لم يتبين حكم الخ) مثله ما لو اذن وهو في غير محل ولا يتبين حكمه بانه عنه في محل ولا يثبت (قوله ولان يعلم ما كتب اليه لانه قد
 يكون ملكه قالوا لو لم تكن الورقة ملكه فله غرض في ما امكنه لئلا كارا له وهو دفعها (٢٢٩) احتاج الى شهادتهم * (كتاب القسمة) *

(قوله ومن نصروه لها وركل

لهم) قال الباقر ينفق

أن يشترط في نصوهم

الشرط فلا يصح صدور

القسمة من المحجور عليه

بالسنة اه والعدالة ان

كان فهم محجور عليه قال

الاذرى وقد ينقسم من

المسائل الاصلح حوز

نصب الشركاء امرأة ولم أزه

نصا اه وهو ظاهر يجوز

كونه عبد أو فاسدة وامرأة

لانه نأته من صرح بالمرأة

الرجاني (قوله فلا يشترط

فيه الشروط الاتية الخ)

فيجوز كونه فاسدة وامرأة

وهذا اذا كانوا مطلق

التصرف أموالا كان فهم

محجورين لعصر أو جنون

أو سفه فقام عنه وليه أو

وصيه أو فقه حديث يجوز

فلا بد في المصوب أن يكون

عدلا بكل حال ويحتمل انه

يجب على الوصي والقسم

مراجعة القاضي لنصب

فانما بخلاف الاب والجد

(قوله قال في الاستعانة ان

وكذا الخ) وان وكل جبيع

الشركاء أحدهم على أن

يقسم عنهم ويرى فيها

أخذها بالقسمة لكل

واحد منهم وركل عن نفسه

على الاثر إذا وكل بعضهم

رجلا لجبيع حقوقهم

الشيء اذا لم يكن لتوقع تقدم الغائب وساحته الى الانتفاع به قال الفقهاء اذا باع شيئا لمصلحة أو جاز باع
 مثله ثم تقدم الغائب فليس له الفسخ كالمبيع اذا باع ولا نافعه القاضي كان بناية شرعية (ومال من
 لا يرجع مرفقة) أي القاضي (بيد مرفقة) أي صرف عنه (في المصالح وحفظه) قال الاذرى
 والاحوط في هذه الاصول صرف في المصالح لا حفظ لانه بعرضه للغائب ويدى القاطنة اليه
 * (فصل في مسائل متفرقة في عقد كتاب قاضي البغاة) * أي يقبل ككتاب قاضي أهل العدل (والقاضي
 ان يشهد في محل ولا يثبت على كتاب حكم كنه في غير محل ولا يثبت له عكسه) أي ايسر له ان يشهد في غير محل
 ولا يثبت على كتاب حكم كنه في محل ولا يثبت له عكسه كالا شاهد بخلاف الكتاب لايأس بها ومنها الاذن اذا لم
 يتبين حكم كان اذن وهو في غير محل ولا يثبت (لا يثبت الحكم) (لا يثبت الحكم) (لا يثبت الحكم) لان
 القضاء على الغائب جائز بخلاف المحكوم له اذا قال ذلك ليعمل الحكم (لان القضاء لا يثبت على الغائب
 وليس له تحمل اشد من كتاب حكم) أو سله به القاضي الكاتب الى قاضي بلد الغائب (وتخرج به ان
 يتفان) في الطريق عن القاضي المقصود (الان اشد على شهادته) بان اشد على نفسه شاهد من
 يحضر بالكتاب يشهد به عند القاضي المقصود (أو شهد به عند قاض) فخصه (ويكتب به
 ه) أي القاضي المقصود (فان لم يجد) قاضيا لا شهدوا (وطلب آخر) لخروجه الى القاضي
 المقصود (ليعط غير النفقة وكراه الدابة بخلاف سواه ذلك) أي لاجرة (قبل الخروج) من بلد
 القاضي (الكاتب فيه ما هو اوان زادت على ما ذكر) فانه لا يكاف الخروج والقناعة بذلك لان القاضي
 يمكن من اشد عليه وهذا العمل مضطر اليه (وان اشرف في المكتوب اليه الحق من الخصم وسأله) الخصم
 (الانذار) على المدعي (بذلك لاجله) وجوبا (ولا يثبت له ان يكتبه) كتابا بقضه لان الحاكم انما يطلب
 بالزام حكمه وبثبته عنده (ولان يعطى بما كتبه اليه) يعني الكتاب الذي ثبت الحق (لا يلزم من
 استوفى من غيره) ماله عليه بجمعة أو من باع غير مثاله به حجة (ان يعطى بالجمعة) لانها غالباً تكون ملكه
 ولانه قد ظهر استحقاقه في مصالحها * (كتاب القسمة) *

هي غير الخصم بعضهم من بعض والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الاثني وخم
 الشفعة في الميراث قسم وكان على الله علمه وسئل قسم القناتين بين أو باع ارضاها الشفعتان والحاجة داعية اليها
 تقديريهم الشريكين المشاركة أو قصد الاستبدال بالتصرف (وتصح) القسمة (من الشركاء) بانفسهم
 ونصوهم (بالتراضي) لان الحق لهم (ومن نصروه لها وركل لهم) فلا يشترط فيه الشرط الاثني في
 نصوهم بالامام وتصح من الامام ونصوه به كالميراث ما بين ولولوك بعضهم واحد منهم ان يقسم عنه قال في
 الاستعانة ان ذكره على ان يفرز اكل منهم نصيبه ليجوز لان على الكل ان يحذا لمواكفي هذا لا يمكن لانه
 يحاط بنفسه وان كان على ان يكون نصيب الكل والكل جزا واحدا لانه يحاط بنفسه ولو لم يكن (وعلى
 الامام ان كان في بيت المال سعة) ولم يجد شريعا (نصب فاسد كافر) في كل بلد (بحسب الحاجة ومرتزون
 حيثما من بيت المال) من سهم المصالح لان ذلك من المصالح العامة (ان كان) فيه سعة هذان زيادته ولا
 حاجة له لعله ما عاقبه بل السئلة كما تقدمت في كتاب القضاء (والا) بان لم يكن فيه سعة أو وجد شريعا (فلا
 نصب) فاسدا (الان سأل) نصب وهذا الاستثناء من زيادته (وأجرته) حيث اذا لم ينصب الامام أو نصبه
 بغير العلم (عليهم) سواء طردوا منهم القسمة أم بعضهم لان العمل لهم (ولا يمين فاسدا) اذا لم يسهل أحد

ان نصيبه وفل واجب قوله وأجرته عليهم) وقاطن القاضي بان القاسم على يائس ورشته فصار كمنع الاعمال في جزاء الاعتراض عنها
 والقضاء مقصور على الأوامر والنواهي التي لا يصح الاعتراض عنها وان في القضاء حقاً لله تعالى والقسمة من حقوق الأديمة من المستحقة

على تقسيم الامتناع من ازالة البقي يستقيم ما اذا غلب من منسوب القاضي القسمة تقسم من غير تسمية آخر فلا حرج في الاصل كما
عرف ذلك في الاجازة دفع قرب في تضاريسه و ذكر المار ود في الحار في اذ المار في الاجازة ذكر ان امتناع المار كرجب القاسم آخر
منه والافضل خلاف في مسئلة انصار قال البقي والارجح عندنا انه لا حرج في هذا الحالة خلافا لما روي وقد اثار الر وباني
الكتابي خلاف من غير تشديد ذكره المار ود في البقي ولو جرى ذكر الاجازة من بعضهم دون بعض لزم ان كان القاضي لا يندب مناصه يخرج في
حين غيره على خلاف ذلك (قوله والقوراني على جهة الكراهة) هو الاصل. بل يتقدم في آداب القضاء انه يندب من عدم التعيين
(قوله ولا بد ان يكون حجة بصيرا) أي مائة اعبارة الترغيب ومن كان من جهة القاضي بشرط في ضمانات القضاء و زاد على الحساب
وكيفية القسمة (قوله وبه صرح الاسنوي) الخ وقال الاذري هو الاقرب الى كلام الجمهور (قوله والقوراني على جهة الكراهة) أشار
الى تخصيصه بكتب على قوله والاوجه (٣٠٠) الاذلي مانصه قدم الشارح في الباب الثاني في بيان آداب القضاء انه لا يندب تعيينه في هذه

الحالة (قوله والاوجه) (ثلاثا في الاجازة) وثلاثا في المار ود في بعضهم فيصير بل يدع الناس يستأجروا من شأونه من التعمين
أشار الى تخصيصه آخر
(قوله اذا لم يكن في القسمة
تقويم) أي وان كان فيها
خوص أو كان فيها مالى
أو يمتحن (قوله فان كان
فيها تقويم فلا بد من اثنين)
هذا في ما دون الحاكم أما
القسمة الجارية بان
الشركاء من اذن الحاكم
فصلا من في العدد على
ما اتفقوا عليه من واحد أو
اثنين صرح به المار ود
والرواني قال ولا يقبل
الحاكم تولده القاسم
لانه ليس يتأهب عن ولا يصح
شهادته لانه شاهد على فعل
نفسه وظاهر انه لا يترتب
التعرض فقط الشهادة
لانها ايمت شهادة بحقيقة
وانما هي اخبار عن فعله
وبه صرح المار ود
والرواني قال في الجسر

(ثلاثا في الاجازة) وثلاثا في المار ود في بعضهم فيصير بل يدع الناس يستأجروا من شأونه من التعمين
أشار الى تخصيصه آخر
(قوله اذا لم يكن في القسمة
تقويم) أي وان كان فيها
خوص أو كان فيها مالى
أو يمتحن (قوله فان كان
فيها تقويم فلا بد من اثنين)
هذا في ما دون الحاكم أما
القسمة الجارية بان
الشركاء من اذن الحاكم
فصلا من في العدد على
ما اتفقوا عليه من واحد أو
اثنين صرح به المار ود
والرواني قال ولا يقبل
الحاكم تولده القاسم
لانه ليس يتأهب عن ولا يصح
شهادته لانه شاهد على فعل
نفسه وظاهر انه لا يترتب
التعرض فقط الشهادة
لانها ايمت شهادة بحقيقة
وانما هي اخبار عن فعله
وبه صرح المار ود
والرواني قال في الجسر

وقيل في وجهه وليس بشئ (قوله فعمل فيه بقول عدلين) أو بعلمه (قوله آخر القاسم على قدر الحصص) المرفوف
ان مقتضى القاسم قسم المسمى في الاجازة المستعمل في رأس أو ماله في القاسم فذو جهات أو عهده أو لمه ما اذا العمل بمجمل فلا لزوم
عليه (فرع) أو طبروان القاضي أن يقسم بينهم يراه غلب الاجازة لان عليه أن يحكم لان يقسم (قوله لاي عدد ذو قسم)
لانه قد قبل سهم أحدهما كهم من مائة فلأول نصف الاجازة لأن يستوجب قبله كهم وهذا مدفوع في العقول لا ترى له الاستأجار
واحد يرى له مماثلة شأنيتهما من واحد ما عشرين هاهنا الاجازة تكون على الانصاف (قوله وتزويروا) هو جرى على الغالب (قوله أو
لم يترتبوا فيها يظهر) أشار الى تخصيصه (قوله وحزمه في الأقرار والحار في الصغير و فرعه) وقال البلقيني انه لا يرجح ذكر القاضي
أو الطبيب ما صوره الامام قال ولا يعنى المعنى اطلب من المار ود والبندنجي وان الصباغ وغيرهم من طلاق الجوازاته بمجمل على ما اذا
استأجر ودفعوا واحدة أو أكثر وداد لا يستأجر في حصصه نفسه باذن الباقي أو على صورة الاجازة وفي البروق قال آخر نفسى من الأقرار
تحصيله والنفق من هذه المار ود كذا صرح ان رضى الباقون بالقسمة أو كانت بحيث لا يحتاج الى رضاهم فاما حيث يحتاج الى الرضا

ومن بعد فتر فاعده قوله ونحب الاجرة في مال الصبي الخ قال البلقي واما الغائب ففعل الاجرة الخمسة نصيبه في مال وان لم تكن له
ذمة غيلة فلا بد بحتم ان يقول الطالب ان قت بالاجرة قسمت لك والا فلا قال ابو زرعة وبقسم القاضي على الغائب في خمسة الاجبار
وسرحه في فصل الز وصفي الشفعة قال البلقي وان كان الشر في ذلك مال المالك وسمو جعل الاجرة الخمسة نصيبه على بيت المال
قالوا بالاشارة الوصف ان المالك حيث اجبر ما عليه او كان على الوصف ضروري في المال لا جانهما ان الوقت كان الصغير والمجنون قالوا لم
اؤمن بغير ذلك وقوله ففعل الاجرة الخ اشار الى تصحيحه وكذا قوله فالاجر جانهما ان الوقت * قوله يتعرون من قسمتين تنلف
كجوهرة لو كان هم غرض يجمع في كسرها يستعملوا في دواء او بكل لم يعموا انطعا قوله وعليه اعتمد العراقي عبارته وقوله
النتبة كالجواهر احسن من قول المصنف كجوهرة وقول نفسه لا يقتضيه تخصيص النعم من قسمتها لجواهر بما اذا كانت نفس متوليات كذلك
فلو كانت جوهرة غير نفيسة من بلور او زجاج لم يجبر القاضي على قسمتها (٢٣١) قال البلقي في من سرح بالزجاج
والفوري في العمد

وهو ظاهر لحصول الضرر
من الجانبين اه قوله
بان امكن جعله حامين
قال البايني فلا يمكن جعل
نصيب منه وهو الاكثر
حاشا دون الاخر فان
طلب صاحب الاكثر القسمة
اجب ارضاها بالانقل
فلازم اذن تعرض لذلك
وما ذكره في عشرين دار
لا يصلح للسكنى شاهده اه
فسو لمع تيسر تدارك ما
احتج البيهني بذلك فان لم
يكن احداث ما احتج اليه
فلا اجبار قطعا قال في
المطلب اخرجنا من كلام
الاصحاب قل هو مستعين
فقد يكون الحاميل وفقا
او شاعرا او ما لا يسمع
يبيع شئ منه وقد صرح
بذلك شرح فيروضته
فقالوا قسمه ادا لم يكن

المعروف الصفة قال في الكفاية وبه جزم المسار ودي والبنديعي وابن الصباغ وغيرهم وعليه نص الثاني
(ونحب الاجرة في مال الصبي وان لم يكن له) في القسمة (غلبة) لان الاجابة اليها واجبة للاجرة من الموزن
التابعة لها (وعلى الولي طلب القسمة حيث) كان له فيها (غلبة) والا فلا يطلبها وان طلبها الشر يك
اجب ان يكون له الصبي فيها بطون كاصي الجنون والمحجور وعليه يفسر
* اصل ممنوع من قسمته عين تنلف * منعها (بها كجوهرة) وقول نفسه في وحي خفي وصرى
باب لا يسمو النصف بالانفاخذ كراه الاصل وغيره تركه المصنف تبعا للتيسر عليه اعتمد العراقي (وان
نعمها كنف يسر لم يجزهم) اليها الامام لذلك (ولم نعلمهم) من قسمتها بانفسهم كالجوهرة والجدار
وانهم انفسهم اذا شك هذا بعدم اجابة الامام اليه وبجواب فعل الامام بمان عن مثله لان ملام
عقل المالك (وكذا) لا يجزهم ولا يتعهم من قسمته (ما يعل مقصوده) به (كسما صغير) لا ينقسم
لما فيها من الضرر كعدم منهم من ههنا من اذنه (فان انقسم) بان امكن جعله حامين (انجامهم)
المواضع المتع (ولو احتاج الى احداث مرقا ومستوفد) لانتفاء الضرر مع تيسر تدارك ما احتج اليه
من ذلك ما سرق (ولو كان صاحب العشر يركن في الدار) المشتركة بينهما (العشر) هو (لا يقبض
سكا) فزمت (فصلها لاه طلب القسمة) ويجمع عليها ان طلبها صاحب موزن (لان طلب) لها (تفت)
فصير اليه صاحب بمعد ذل لانه يتفق مع موضوع صاحب العشر شأ من قلة نصيبه لان مجرد القسمة
(وان كان له والواحد نصف) آخر (لخسة فطلب صاحب النصف القسمة) اجب وحده فلكل
منهم (أي من الخسة (القسمة تبعا له) وان كان العشر الذي لكل منهم لا يصلح مسكاه لان في القسمة
قائمة لبعض الشره (ولو بقى حقهم) أي الخسة (مشاعا لم يطلب واحد منهم القسمة لم يجزوا) أي
البانون علم لانها انما يجمع (وان طلب أو لا الخسة افراز نصيبهم مشاعا او كانت) أي الدار (لخسة)
فطلب خسة منهم افراز نصيبهم مشاعا الجيدوا) الاله لا لهم يتفقون نصيبهم كما لو يتفقون به قبل
القسمة ولم يعبروا بطاق الانتفاع لعظم التفاوت بين اخصاس المنافع
* اصل القسمة بالاجرة انواع * ثلاثة (أحدها) القسمة (بالاجزاء وتسمى قسمة ثلث اشباه) وقسمة
الاراضى التي لا يحتاج فيها الى رد ولا في التفرير (كثلاث) من حبوب ودراهم وادها ونحوها
(وارض مستورة بالاجرة مرد او رقيقة لا ينشأ قسمة اجبار) اذا المتع منها يجبر عليها وان كانت

لأحدهما طر في ولم يقدر على طر بق قال أصحابنا لا نضع القسمة وان كان له حائطا يقدر على فتح باب داره فيه جازت القسمة و قوله
فصلها لاه طلب القسمة ويجبر عليها محل عدم الاجار ما اذا لم يكن لصاحب العشر مكان يجمع اليه عشر فان كان بحيث يصلح للمجموع
السكنى اجب الى القسمة لانتفاء الخسة في طلبه ذكره البغوي في التذبير وذكره الاذري ذلك ثم قال ولا يكون كذلك وان لم يتفق
بعض نصيبه بان يبي به أو يبيع لانتفاء عدم تقص له بان يقع في قسمة فانه يحجب بافقد العمل المذكور وتوهم اجار صاحب العشر بطبق
صاحب الشفعة اثارا اذا كانت لا تصلح للسكنى وامكن من ههنا ما يجلو وها من ملكه بحيث اذا شئت اليه صحت للسكنى
* اصله * قوله القسمة بالاجرة انواع ثلاثة طر في الحصر ان القسوم اما ان تتساوى الانصافه من حيث الضرر والقيمة او لان
تساوي نفوسه الاجزاء وان لم تتساو فاما ان يحتاج في التسوية الى اعطاء شئ غير المشترك من المتقاسمين أولا فان احتج فمضى قسمه الرد
والا فمضى قسمته التعديل (قوله متفقة بالينة) المراد اتفاق الابنية في الجار كما قاله الامام ان يكون في شرق الدار مقفون يتشكروا في غربها

والعزم يمكن تبعه المشتمل كل خاصة (٢٢٢) على ما شغل عليه الآخرون من الأيدي وقال الفزالي في الباب ما كان قبل قطع الأصحاب

بالقول بالأجواب على فقه
الدور وأينها مختلفة
والصارة قد استأثرت وذلك
زيد على ما بين العبد
والخسرات من الثغرات
قلنا لهم أرادوا بذلك إذا
كان في الجانب الشرقي بيت
وصفوه والجانب الغربي حله
من غير تفاوت والعمرة
يمكن تبسيطها ليعبر على
القصبة ويكون ذلك
إدار من جانبين مقابلين
لكنه فاذن من قبل
التعديل فأما إذا التختل
الأنية واغراض فيجب
مقطع تقري جملة الخلف
في التعديل والاعلافرق
هـ فلو روج الامام
الغزالي عدمه أشار إلى
صحته وكتب عليه وقوله
زرزكني في الحامد عن
صاحب الرضا (قوله)
قال في الأصل في الحق
ناله خيتانك جـ
في مالذا أورشيد بحجرة
الربب الاختلاف اذ قد
يعبر قرينة بين بعض
منه ويستدل على
الطلبه كا (قوله أوتدو)
أن موضع الأرض وتقطي
قوله لانه لو عكس
قد يخرج الجزء الرابع
أجب عنه الامام به
مكن أن يتروى فهم قبل
تخرج القرعنة اخرج
الرابع لصالح
لصف كانه من السهمين

الاصحاب متوافقة الاخر وعليه فيها (فقتل السهام) في المكيل كسلا والموزون وزنا والمزور وعذر
(يعد الاصحاب ان استوت) كالناتل زبد وبعور وبكر (ويكتب الاصحاب) لغرض على الاجزاء
الامارة: بنحو الحدود او بتجزئها) لغرض على الاجزاء (وقرار على بيع في نافذ صفا مستو به
وزاد سلا من عين نجف او شفع او نحو ذلك) لان نسب الدلائل على التجبيل في نافذ الجوزي في حق
التسوية ورجع الاجزاء والغرض عدم سقوطه صفرا من زباده وليس بقدر دقل الاصل في باب التجرع
الصديقي انه لا يجوز والافراز بأشياء مختلفة كدواقره وحصاة ثم قال وفيه وقفة اذا حلف بذلك مع الملو
بالحال واليد ان الرافعي كلام الشافعي والامام (وتعطل) الرقاق الدرجة في النافذ (من لم يحضر) الكفا
والاولاد بان تجعل في حجره او نحو ذلك عليه بعد عن التهمة الا قصد سترها عن النرج حتى لا يظن
اليهم منتمون ثم نسب كونه قتل العاطفة بعد الحيلة (وصي وعوه) كجسي (أول) بذلك
فقوله انه اُبعد عن التهمة (وتعين من يذابه) من الاصحاب والاولا من موقوف (الى) نظر (القاسم
حسبا) الرقاق ضعف الزا على أي طرف شاه ويصبي أي شرب يشاء أو أي خوضناه (وباره) أي القاسم
من يخرج الرقاق (ان كتب فيها الاصحاب بالوض) لرفعته (على الجزء الاول) في خرج اسميه ثم قدم
لاخرى على (ما يلبسه) ان كانوا اكثر من اثنين في خرج اسمهم من البقية اخذ (أو) ان كتب
الاجزاء في الوضع) أي ذكرهم موضع رفعة (على يذم) أخرى على (عذر) ان كانوا اكثر من اثنين
فان كانوا ثلاثة من بين الثالث للثالث بالوضع وان كانوا اكثر من ثلاث في موضع لم يعد الاخير
على ما يلبس مما ياتي وان اثنين تعين على الثاني في ابل موضع قال الزكشي واخار الشافعي هذه الطريقة
في كتابة الاجزاء في الافراز لانه ايسر (وان اختلفت الاصحاب كتف وسدس وثلث) في ارض
جرت) أي ارض على اقل السهام وهو السدس لانه يتأدى به القيل والكثير لا يحد من جرت على
لاكثر فيعمل (ستأخر) ويقسم كما هو ويجوز عن تعريفه صراحة كالعلم عاين (والاول)
الكتابة حذو (ان يكتب الاصحاب) في رفاق كسابني (ويخرج على الاجزاء) لانه لو كتب قد يخرج
الجزء الرابع لاصحاب النصف فتنازعون في انه يأخذ منه السدس من قبله او بعده او يخرج الثاني او
الحاس اصحاب السدس في فرق. لانه احذر فيكم وانما كان ما قبله اول لا وجبالا التنازع قد عين
سبابي وبايعا نظر القاسم كما عين يذبه من الاصحاب والاولا (ويجعل) أي يكتب (الاصحاب
ثلاث رفاق) ويخرج رفته على الجزء الاول (فان خرج الاول لاصحاب السدس اخذ من ان خرج
ثاني) الذي خرجت عليه الرفعة الثانية (اصحاب الثلث اخذ منه وما يلبس) وهو الثالث (وتعين الباقي
اصحاب النصف وان خرج) الاول (اصحاب النصف اخذ الثلث الاول) ثم ان خرج الرابع اصحاب
ثلث اخذ منه وما يلبس) وهو الخامس (وتعين الباقي لاصحاب السدس) وان خرج الرابع اصحاب
سدس اخذ منه وتعين الباقي لاصحاب الثلث وان خرج الاول اصحاب الثلث لم يبق الحليم (ويجوز كتب
اصحاب في شوراق) اسم صاحب النصف في ثلاث واصحاب الثلث في اثنين واصحاب السدس في واحد
ويخرج على ما ذكر (ولما قد توفيه) زائدة على المار بين الاول (الاسرعة) خروج اسم صاحب الاول
لا وجبالا لاجب جها لتدوى السهام لحاذ ذلك اذ يابل قال الزكشي انه المختار النصوص وصحها من رضى
لصاحب النصف والثلث من به كثر ما لا يمكن له ما مزبه بكثرة الرقاق (فان ثبت الاجزاء فلا بد من
بها في (ستور رفاق الاصحاب النصف ثلاث رفاق) لاصحاب (الثلثان) ويمكن الاحتراز من
تفرغ من ان لا يرد اصحاب السدس لان الرقاق في انقسام من قبله (فان يذ باسم صاحب النصف يخرج
الاول اخذ الثلث لا تلو وان خرج له الثاني اخذ من ما قبله وما بعده) ولولا كذلك كان اخبر
الانسوني واعاذه امره ما قبله وما بعده بحكمه فلا على السهام ما بعدو تبين الاول لاصحاب السدس

والله اعلم
 قوله قال الاستوى واعطاهما له وما بعد تحسبكم قال شخفا قال ما ذكره الاستوى هنا
 في غير ما بعد تنقيح الخاف لي كلام الشيخين اذ كلامهما مثال ما يقتضي في حق حصة كل واحد وقاس به ما في معناه والحدود انما هو الزنبر

والباقي اصحاب الثلث وقد ذكر الرافعي نظيره في أمثاله أو يقال لا يتعين هذا بل يشيع نظر القاسم كما قاله
 الرافعي أيضا فنظائر له (أو) خرج له (الثالث) في الأصل عن الجويني يتوقف فيه يخرج لصاحب الثلث
 فان خرج له الأول والثاني أخذهم أو أخذ صاحب النصف الثالث والأذين بعده أو الخامس أخذهم ما بعده
 قالوا وهل باقي الائمة ثلاث ثم بحث هو ما حزم به المصنف من أنه ان خرج له الثالث (أخذهم الذين قبله)
 ثم يخرج باسم الآخرين (أو الرابع) أخذهم الذين قبله ويتعين الأول اصحاب السدس والآخرين
 الوجه والآخرين (اصحاب الثلث أو الخامس) أخذهم الذين قبله ويتعين السادس اصحاب السدس
 والأولان اصحاب الثلث قال لا بدوى وما ذكره في الصور الثلاث تحكي بلا دليل اذ يقال له لم لا قلت في الاول
 أخذهم الثاني والرابع ويتعين الأول اصحاب السدس والآخرين اصحاب الثلث أو أخذهم اثنين بعده
 ويتعين الأخير اصحاب السدس والأولان اصحاب الثلث ولم لا قلت في الثانية أخذهم الثالث والخامس
 ويتعين الأخير اصحاب السدس والأولان اصحاب الثلث ولم لا قلت في الثالثة أخذهم الرابع والسادس
 ويتعين الأخير اصحاب السدس والأولان اصحاب الثلث ولم لا قلت في الرابعة أخذهم الخامس والسادس
 ثم شرع بين الأخيرين من لاسباب هذا الطريق يؤدى الى الاقتراع بين الكل بخلاف ما ذكره هو (أو) يخرج
 له (السادس) أخذهم الذين قبله ثم بعد ذلك يخرج رتبة أخرى باسم أحدهما أى أحد الآخرين
 (ويتعين الحكم) فإنه ان بدأ منهما باسم صاحب الثلث يخرج له الأول والثاني أخذهما ويتعين الثالث
 لا يخرج الثالث أخذهم ما قبله ويتعين الأول لا يخرج أو يصاحب السدس يخرج له الأول والثالث
 أخذ ويتعين الثاني والثالث لا يخرج وان خرج له الثاني لم يعطه للترتيب (وان بدأ بصاحب السدس أو
 بصاحب الثلث بنى على هذا القياس) فان خرج لصاحب السدس الأول أو السادس أخذهم ثم يخرج
 باسم أحد الآخرين أو الثالث والرابع أخذهم ويتعين الأولان في الأولى والآخران في الثانية لصاحب
 الثلث والبقية اصحاب النصف أو الثاني والخامس لم يعطه للترتيب وهذا هو المحترز عنه بقوله ويمكن
 الاحتراز عن التفرق بان لا يبدأ بصاحب السدس وان خرج لصاحب الثلث الأول أو الثاني أخذهما أو
 الخامس أو السادس فيكذلك ثم يخرج باسم أحد الآخرين وان خرج له الثالث أخذهم الثاني ويتعين
 الأول لصاحب السدس والثلاثة الأخيرة اصحاب النصف أو الرابع أخذهم الخامس ويتعين السادس
 لصاحب السدس والثلاثة الأولى اصحاب النصف وقد ذكر الرافعي هنا طرية أخرى حذفها في الروضة
 لما رواه في القصة على الوجه السابق لا تختص بقصة الاجزاء ولا يجوز بالرفع المدح في البنادق يجوز
 بالذلل والعصا والخمس وتجوهرها صرح بذلك الأصل

فصل في تقضي القسم الاجبار للقاضي (فصل في تقضي القسم الاجبار للقاضي) والقاضي بان ادعاه أحد الشركاء ويمنع أو ظاهريه بينه كجانبى
 وقد كلفوا بمقتضى القسم الاجبار للقاضي (فصل في تقضي القسم الاجبار للقاضي) والقاضي بان ادعاه أحد الشركاء ويمنع أو ظاهريه بينه كجانبى
 بين لم يعلف القاسم الذي نصبه القاضي كالجانبى القاضي انه لم ينظروا والشاهد انه لم يكذب (بل معهما)
 أى العين المشتركة (فأما من) حاذقاً ويعرف ان الحال (ويشهدان) وتنفق القصة قال في الأصل رآ الحق
 السرخسي بشهادته ما عدا ما اعترف انه سخط ألف ذراع ومسح ما أخذناه فوجدنا متفرقا انتهى وظاهر
 أن الشاهد والمرأين والشاهد والبين وعلى الحاكم وادار الحصر وعن الرضا الشاهدان خلافا لما عرفت من أن
 الأخيرة في كلامه (وله) اذا ادعاه ويمنع ولم يقم حجة (تجانب) بقية (الشركاء) لأن من ادعى على خصمه
 ما لا يقر به لنفسه فأنكر كأنه تخلفه (ومن نكل) منهم عن البين (نقض) أى القصة (في حق) دون
 حق غيره من المحلفين (ان سلف خصمه) كالأقرب (وايس عليهم) أى بقيتهم (الدبنة بمعناها) أى
 القصة (وان قال المدعى ان القاسم لا يحسن القصة والماسحة والحجاب لان الظاهر سمعتها (وان اعترف به
 القاسم لم تنقض) أى القصة (ان كذبه) أو سكت أو كاد فادعاه كلام الأصل (ورد الاجرة) لا عرفته
 بما يقتضى عدم استحقاقه لها وان صدقته نقضت القصة (كالقاضي يعترف بالغلط) أو بالحيف في الحكم
 (ان صدقته انصم) المحكوم له (رد المال) المحكوم به الى المحكوم عليه (والا فلا) (غرم القاضي)

المذكور كما (قوله) كما قاله
 الرافعي أيضا فنظائر له (أو)
 أن يقال اذ علمنا الطريق
 الأول أخذ الجميع بالقصة
 (قوله) اذ يقال لم قلت (الح)
 فان قيل راعى ما يمكن معه
 الفرع في الجميع وقدمه
 على ما يتعين بحسب الواقع
 قلنا قد عكس ذلك
 عند خروج الخامس (قوله)
 لاسباب هذا الطريق يؤدى
 (الح) كما ذكره هو عند
 خروج الثالث
 فصل في تقضي قصة
 الاجبار للغلط (قوله)
 وظاهر ان الشاهد والمرأين
 (الح) أشار الى تحصيل
 وان صدقته نقضت القصة
 لو صدقه بعض الشركاء
 وأنكر بعض ولم يبين
 للقاضي غلطه فهل يصرم
 لمن صدق وجهان أحدهما
 انه يفرمه

[illegible][illegible]

والفقيه لم يستدل الا بالبرهان في قسمه بقرعة على انما على الاول وليكون رضاه استنادا
 الى كونه رافقا لادنى ملكة اذ لم يلزمها اه (قوله وكأنه اورد قوله اوسع) اشار الى تصحيحه (قوله والاصح لانها كانت جائزة
 ظاهرا) لابقى الشارع قول المصنف ظهر على حقه فلم يحتج كلامه الى تقييد فان صرح بان البرهان في حايته (قوله وليكن اوسع
 وانحر) هذا الاعتراض ناشأ من تفسير ظهر بعد وليس كذلك وانما هو محمول على حقه فتدعى انه تضع للورثة بعد ان كان خلعاهم
 وان كان ظهري كلامه اصله يحق لاجل حكمه الذي ذكره (قوله تبسع في الاسوي الى الح) الاسوي منع تفرج بيعها على خلاف تفرج
 الصفقة (قوله فيكون الاظهر حكمه القسمية) اشار الى تصحيحه (قوله والابطلت) المراد بطلانها في الظاهر والاذن احتفاء في بيان
 القسمية (قوله لم يوضع في الغنميتين الى الح) قال الباقى لا يستنى ذلك لان ثلث القسم لا تحرى على حسب القسم في المشتكى الشرة
 الحقيقية بل التصرف فيها الامام كغيره مقر في باب غير يستنى منها اذا كانت القسمية مع اوردوه وتوعد لثبوت القسمة على البيع
 (اد)

من الشغل اولى منه في ملك الشريك المردود عليه عوض الزاد وقولاً يثرب في الصدقة • (النوع الثاني في قسمة التعديل) • (قوله فهذا
نسبة الاجبار) اخذني الباقي اذا كانت الشركة في ايجار ثابتة في ارض مستأجرة بين الشريكين أو شريكاً وتوهم في المذمة على
نسبة شغلهم على الملك وكانت الاجبار تقسم بالابتعاد بل قال بالتعديل قال فاقبضت بانه لا اجبار (٢٣٥) حيث دلالة في ردودي الى ان تقع ايجار
أحد الشريكين في الارض

التي بنسبة بين الآخر
وذلك بخلاف ما
أجبر عليها المعتصم
لانه لا يمكن قسمتها بلا
ضرر الا كذلك كادار
الواحدة • (فرع) • معنى
أمكن قسمة التعديل
الردد أجيب طالب قسمة
التعديل (قوله الحافا
لذلك) • (الاعتناء بقسمة)
لاختلاف صفته ولم يقل
بذلك لانه تنوع الاجبار في
البيان المشتمل على
الاشجار المختلفة في الدار
المشتملة على المحيطات
والاجزاء والابواب وهو
شان البساتين والحدود
غالباً فيخرج ذلك الى ان
لا تثبت فيها الشفعة
كالطاحون والحمام ومعلوم
انه بعيد (قوله تنقسم
أعيان الاجبار) قال الجلي
بمحله اذ لم تنقص القسمة
بالقسمة والى ما يخرجها
(قوله فلا اجبار) قال
الباقيني يستثنى من
الدارين ما اذا كانت الدار
لهما بلك القرية المشتملة
عليها وشركتهما بالنصف
وملك القسمة القرية
واقبضت القسمة نصفين
جعل كل دار نصيباً فانه يجبر
على ذلك وهذا خارج من

بمقدرة التركة (وبمصلحة) في القسمة (فكدين) ظهر على التركة (أو) وبسعة
(بجزء) • (منه) • (فيما لا ينفك) في حكمه السابق ثم ظهو والدين والاشقة في دعوى الغالب لا تختص
بقسمة الشان اذ على ما يفهمه كلامه بل تم اقسام القسمة كما صرح به الاصل النوع (الثاني) قسمة
التعديل القسمة فيها لا يبعد كالأرض تختلف قيمة اجزائها باختلاف قوة الايمان والقرين المأوى
ان يهواها في النور بعضها بالناضج (فيكون مثلاً قسمة ثلثها لحدودها قسمة ثلثها فيجزأ) الارض (على
أقل الانصاف) ان اختلفت كصفتها وثلاث سدس فجزأ ستة أسهم (بالقسمة لا بالساحة) لانه يتبادى
به القليل والكثير كما في (وتوزع أحوال القاسم على قدره مساحة المأخوذ) • (مصلحة) (النصيب) لان
العمل في الشيء أكثر (فهذا) الأولى وهذا أي النوع (نسبة بالاجبار) لانه اذا طلب أحدهما
أجبر عليه المعتصم الحافا لتساوي في القسمة بالتساوي في الاجزاء هذا (اذا لم يكن قسمة الجيد وحده والردى
وحد) والا فلا اجبار لو كانا شريكين في ارض يمكن قسمة كل واحدة بالاجزاء لا يجوز الاجبار في قسمتها
على التعديل (وكذا) • (استان) • (بعضه) • (عقب) • (بعضه) • (غزل) • (ودار) • (بعضها) • (خشب) • (وطين) • (وتحويها)
مما تملك فيه لا اختلاف الجنس يجري فيه الاجبار اذا لم يكن قسمة كل جس وحده الحافا لانك بما
اختلفت فيه لا اختلاف صفته (وأما التعدد) • (بالا) • (نقسم) • (أحاده) • (كذلك) • (كأن) • (صغار) • (متلازمة) • (وتسمى)
صفاته (تنقسم) • (أعيان) • (الاجبار) • (لما) • (جاءت) • (كل) • (لجان) • (المشتمل) • (على) • (بيوت) • (وساكن) • (فان) • (انقسمت) • (الحدود)
أولاً (كأن) • (لما) • (تعد) • (المتساوية) • (القيمة) • (تطلب) • (أحد) • (الشركاء) • (القسمة) • (بان) • (يجعل) • (لكل) • (منهم) • (داراً) • (أو) • (كان)
(فلا اجبار) سواء تجاوزت الحدود والدار كأن يكون أم تباعدت لشدته اختلاف الاعراض باختلاف الحال
والاينية كأن يكون (وأما الاراضى) • (فلا اجبار) فيها الا ان تلتصق واتحد المشرب والماريق فيجبر فيها
فصل عدم الاجبار فيها اذا تفرقت أو تلاصقت ولم يتحد المشرب والماريق (والتعدد) • (ان) • (كان) • (من) • (نوع)
واحد كسب ونياب وغيره ان أمكن التسوية فيها بين الشركاء (ولو) • (بالقيمة) • (كلوا) • (أو) • (مكنت) • (بالعدد)
والقيمة (أجبر) • (المعتصم) • (عليها) • (أي) • (على) • (قسمتها) • (أعياناً) • (كثلاثة) • (أو) • (عديدين) • (اثنين) • (قيمة) • (أحدها) • (الاولى) • (أحدهم)
(ثانئ) • (قيمة) • (الآخرين) • (بما) • (مات) • (كثلاثة) • (أو) • (عديدين) • (قيمة) • (بين) • (ثلاثة) • (وذلك) • (لانه) • (اختلاف) • (الاعراض)
فيها انما كان التسوية عدد أو قيمة بخلاف الحدود والحافا للتسوية في القيمة بالتسوية في العدد والقيمة عند
علمنا كم امواد كرهه ما هو مقتضى كلام الاصل لكن قال ان الرقعة الصصح عند العراقيين وهو الذي أورد
الاكثر من اجبار فيها (بخلاف عديدين) • (بين اثنين) • (قيمة) • (تلقى) • (أحدهما) • (تعديل) • (قيمة) • (تلك) • (مع) • (الآخر)
لكن ما من قيمة الا في تلك، ثم والثاني ما في الاجبار في قسمتهما (لعدم ارتضاع الشركة) • (بالكتابة) • (وان)
اختلفت الاقارب والاجناس المفهومة بالاولى كعديدين تركوه هدى وكعبودوب (فلا اجبار) في
قسمتها (ولو) • (اختلفت) • (وتعد) • (التميز) • (كتر) • (جود) • (ردى) • (لشدته) • (اختلاف) • (الاعراض) • (باختلافها) • (والدين)
ان شئت فقل انه (ففيها) • (أي) • (في) • (قسمتها) • (قيمة) • (للمشاهيات) • (وان) • (اختلفت) • (فالتعديل) • (أي) • (قسمته)
قيمة تعديل في ذاتي فيها الاجبار (ويجوز) • (المعتصم) • (على) • (قسمته) • (ولو) • (من) • (دار) • (أمكن) • (قسمتها)
(لا) • (على) • (نسبة) • (أحدهما) • (فقلاً) • (لأنهم) • (ما) • (قد) • (يقسمان) • (لا) • (خبر) • (بعد) • (ذلك) • (في) • (مباحي) • (نصيب) • (هذا)
لذلك (أو) • (على) • (وجه) • (لو) • (أحد) • (والا) • (خروا) • (لأن) • (العلوان) • (تابع) • (والشغل) • (متنوع) • (فلا) • (يجوز) • (أحد)
التصديق بانه والا • (خروا) • (وعالان) • (العلوم) • (السفل) • (كدار) • (من) • (متلاصقين) • (لان) • (كلامهما) • (يصل) • (مكتان) • (قال)
الاصول يجوز ان يقال ان يمكن القسمة على اختلاف الحال الواحد هو السفل لا • (خبر) • (جمله) • (قيمة)

كلام المأورد في صورة القرية (قوله وماذا كره) • (قوله) • (مقتضى) • (كلام) • (الاصول) • (أحقوا) • (بانه) • (على) • (الله) • (عليه) • (سبح) • (وآله) • (الذين) • (أعظمهم)
الرجل من مرضه من ثلثة اجزاء وأقرع بينهم قال البندنجي وهذا ما نص عليه وعلمه أكثر أصحابنا (قوله فلا اجبار في قسمتها) • (لأن)
عدم الاجبار عند اختلاف النوع ما اذا اختلفت ما نفعه قيمة

(قوله قال الاذرى وفيه تنار الخ) عبارة حال الشافعي في الامتناع الاجاز بان أصل الحكم ان من ملك السفل لم يملك ما فوقه وما هو من الهواء فاذا أصلى هذه الاجزاء وهذا هو الاصل له فقد أصلى كل من ماله غير ما ملك الناس اعدى وضع القسمة التمييز وقد أجع الاصحاب فيما أصلى على ذلك ولم يفرج جوهري الخلاف في قسمة التعديل وقول الرافعي ويجوز ان يقال الخ في نظر لان قسمة التعديل في غير هذه الموضع تقطع المعلق بينهما واعتراض أحدهما على الآخر وهو المقصود الا نعلم من القسمة متماثلين فيقولوا بغير اجازة لم تنفع المعلق والاعتراضان بينهما اذا أراد صاحب العلوان يبنى على علوه واعتراض صاحب السفل بان ما تحته به ينقل بنائى وبغلو وكذا لو أراد أن يضع على أرض العلوان تقبلا أو تدفنه وبذا تنازعوا منه ولو أراد صاحب السفل أن يحفر تحت بناء ما عترض على صاحب العلوان ذلك فيجب حذاره الحائل الملقوق وغير ذلك من الاعتراضات وفيها ذكره الشافعي ومزى الى الفرق أيضا (تتبعه) قال الماوردي اذا كان بينهما قرية ذات صاكن فطالب أحدهما (٣٢٦) أن يقسم جميع القرية والمطلب الآخر أن يقسم كل مسكن منها قسمت القرية بينهما

التعديل قال الاذرى وفيه نظر لان شأن قسمة التعديل انقطاع المعلقة من الجانبين وهذا من شأن صاحب الملو ولو أراد البناء عليه نازعه صاحب السفل وصاحب السفل لو أراد الحفر تحت بناءه نازعه صاحب العلوان (النوع الثالث قسمة الرديان يكون في أحد يائى الارض بشر أو شجر) أويت (تتبعه وفيه) وليس في الجانب الاخر ما هذه الايصاع شئ اليمن خارج فدر من يأخذ بالقسمة فقسمة فان كانت أنشاله المنفرد حصة (وكل ما لا يمكن تعديله الا بعد فلا اجاز) فيلزم فيه فلكل مال الشراكة فيه فكان كغير المشترك فلو كان بينهما عبدان فقسمة أحدهما ما تولاخر حصة واحدة وانما ماله على ان يرد أخذ النعش مائتين يسونى بافلا اجاز (ولو تراعى بان يأخذ أحدهما النعش ويرد) على الآخر ذلك (جاز) وان لم يحكم القرعة (وهى) أى قسمة لرد (بيع وكذا قسمة التعديل وان أجبر عليها) كما مر ولأنه لا يمكن الفرز كل من الشر يكفى بعض المشترك بينهما ماصا كله باع ما كان له بما كان لا لا يفرز وانما دخل الثانية الاجاز للعاجلة كما يبيع الحاصص مال المدون جبرا (وقسمة الاجزاء افراز) الحق لا يبيع قالوا لا يبيع كان يبيع ماله ما دخله الاجاز والمجاز لا يعتمد على القرعة ومعنى كونها افراز ان القرعة تبين ما خرج لكل من الشر يكفى كان ملكه (وقيل يبيع فقالا عليه من نصب صاحبه) افراز فيما كان له كموثيل القسمة للماعلم مما سار وانما دخله الاجاز للعاجلة (فما صار في ذلك واحد) منهما (نصفه سبع ونصفه مفرز بان على ملكه) وهذا القول حزم به تعال الصريح أصله في بابيز كذا الفئران والى باوه قوى قال فى الاصل ثم قبل القولان فيما اذا جرت القسمة اجازا فان جرت بالتراضى فبيع قطعا وقبل القولان فى الحالين قال البغوى والاصح الطريق الاول قال الاثنى هذا غلط على البغوى فانه مع في حزمه الطريق الثانى لكنه انعكس على الرافعى قال الاذرى وفي بعض نسخ الرافعى الاصح الثانى وهو الصواب (فرع وحيت قلنا القسمة يبيع) فاقسموا بوا (باب فى الروى المتقاضين فى المجلس وامتنعت فى الرطب والعنب وما عقدت النار اخرها) كاعلم من استأجر بال راقوله (وتجوز) أى على المذكور ان ضمن بذاته وقوله (وان قلنا) هى (افراز جاز لهم) أى الشراكة (ذلك) بنفسى عن قوله (ويقسم الرطب والعنب فى الافراز) أى على القول بان القسمة افراز (ولو) كانت قسمتها (على الشجر) خرصا (لا غيرهما) من سائر الثمار فلا يقسم (على الشجر) لان الحرص لا يدخله (وتقسم الارض مزرعة وحدها ولو اجازرا) سواء كان الزرع بذرايه ادم فقسمة بلام جها شدة الان

فصين لكل منهما نصفها بما اشترى عليمن ما كنه لان القرية مأوى لها كتبها كذا ر الجماعة ليسوا ولا يجوز ان يقع الاجاز على بينهما كذا فى القرية (النوع الثالث قسمة الرديان) (قوله وكل ما لا يمكن تعديله الا بعد فلا اجاز) قسمة كلام الرافعى ان الرد لا يفتق الا يدفع ماله غير مشترك وكلام الامام باباه وهو الظاهر (قوله وان لم يحكم القرعة) الاولى بالغاية وان حكما القرعة فى الحادى انهما لو تراعى بالقرعة فيها فى جزاء الاقتراع وجهان أحدهما لا يجوز لانه يبيع وليس فى البيع اقتراع والثانى يجوز الاقتراع فغلب الحكم القسمة واعتبار بالسراية (قوله) وهى بيع قال البلخنى يستثنى منه العذر الذى لم

يحصل في مشأله ودفع ان الذى منه بطريق الاشاعة يقع عليه بيع فانه لو كان ميبعا كان كل واحد منهما ميبعا (قوله ملكه وملك غيره ملكه وملك غيره ملكه) من تفرق فى الصفة ولم يبق له أحد وقد ذكر ذلك فى أصل الرضى وفيه قسمة الاجزاء تفر بعلها ما يبيع اه وحيت قلنا ان يبيع لا تنفرد الى الايصاع والقبول على الصبر ويقوم الرضاة قسما قوله كانه باع ما كان له أى بعض ما كان له (قوله والمجاز لا يعتمد على القرعة) ولدت فيه الشفعة للشرىك الثالث كما اذا تقاسم شرىكان حصصهما وتركا حصصهما مع أحدهما براء (قوله ومعنى كونها افراز الخ) كالمال اثبات فى القسمة يتبع بالقبض وان لم تكن العين المقبوضة بنوا لا يجعلها عوضا عن العين اذ قد توافقت للمص قبض الملو من جهة امتناع الاعضاء عنه ولا من كونها كانت فى الشفعة للشرىك الثالث كما اذا تقاسم شرىكة حصصا وتركا مع أحدهما براء (قوله وهو قوى) قال شيخنا بل هو الاوجب كذا (قوله قال الاذرى وفي بعض نسخ الرافعى) أى الرضى

كل من الضمير

قوله فاعلم انما تصم الخ) حاصل المعنى من هذا قسمي الرد والتمهـ دليل انهم سايبيع وجوازها في قسمه انما تصم لانهم افترزوا (قوله)
(أشاروا في تصحيحه وكتب عليه قال الماوردي ان قسمة القسمة سبع (٢٢٧) لم تجزوا فانما افترزوا في تقاضي القسمة
والا فربى الاول الخ)

في الارض بميزة القماش في الدار بخلاف البناء والشجر لان لزوع أمدا بخلافهما (أنوع الزرع تصبلا
بتراس) من التراس لان الزرع حينئذ معلوم مشاهد وأنهـ م قوله بتراس أنه لا يجازر في ذلك بصرح
به الاصل فلا يعن جميع قال لم يوجد ومقتضى (لا) الزرع (ورده ولامه واهو بذر) بعد (أو بعد
بذرتي) فلا يقسم (وان جعلناها افترزا) كالأصل جعلناها باعتبار ان في الاولى قسمة مجهول وفي
الاثنتين على الاول قسمة مجهول ومعلوم وعلى الثاني بيع طعم وأرض بتمام أرض (وتصع الاقالة
في قسمة هي بيع لا افترز) وقوله (بل تلغو) اضاع (وتصع) القسمة (في المولى عن وقتان
قلنا في افترزا) ان قلنا هي بيع مطلقا أو افترزا (وقد اردت المالك) فلا تصع أمافي الاول فلا يتشاع
بيع الوفاء أمافي الثاني بتمام المالك بأخذ ما زاع ملكه جزأ من الوقت فعلم انه انما تصم فيه اذ لم يكن فيها
رد أو كان فيه رد من أو باب الوقت (ولغت) على القوانين (قسمة وقت فقط) أي لا عن المالك بان قسم
بين أو بغيره لم ينافي في تغيير شرط الوقت قال البقعي هذا اذا صدر الوقت من واحد على سبيل واحد فان
صدر من اثنين فقد خرج الماوردي بجزء القسمة كخروج قسمة الوقت مع المالك والآخر من جهة
الغير وقتي به انتهى وكلامه متفق فيما اذا صدر من واحد على سبيلين أو عكسه والاقرب في الاول
فقد نصي ما قاله الجواز في الثاني عدمه (ويشترط في غير) قسمة (الاجبار) وهي القسمة الواقعة
بالتراضي من قسمة الدار وغيرها وان قولنا هاهنا منصوب الى الحكم (التراضي قبل القرعة) وهو ظاهر (وبعدا)
أدلى قسمة الرد فلا يبيع وهو لا يحمل بالقرعة فاشترط التراضي بعدها كما بشرط قبلها وأدلى غيرهما
بيع بالتراضي في جميع اقسامه اجماعا شاملا لشرط التراضي قبلها فان لم يحكم القرعة كان انما تصم ان يأخذ
أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو يأخذ أحدهما الحسبي والآخر النسيب وروى في القسمة
فلا يلحق في تراض نان أما قسمة الاجبار فلا يبيع فيها لرد الاول للقرعة ولا بعدها (ويكنى) في التراضي
بالقسمة بخروج القرعة (رضينا ما ونحوه) كرضينا بما أخرجه القرعة وما يجزى لان الرضا أمر
تخي فيضا بالظاهر يد عليه ولا يكتفي بمجرد اختيار (ولا بشرط) في القسمة (بيع ولا تخليق) أي
التلفظ بما كان كائنا ما

في (تصل قسم المتاع) بين الشريكين كما قسمه اللاعبين (مهاياة) أي تناوبه مباوطة (وشارة
وصامة) وبقاله ما تروى صامة (وعلى ان يسكن أو يزرع هاهنا) من المشترك (وهذا ما كانا)
أخرت (لكن لا يجازي في القسم وغيره) من اللاعبين التي طلبت قسمة متاعها فلا تقسم بالانوافق
لانها باءة تحمل حق أحدهما أو يخرج حق الآخر بخلاف قسمة اللاعبين ولان انفراد أحدهما بالمتعة مع
الآخر في العين لا يكون الامعاء والمعاوضة بعدد عن الاجبار قال البقعي وهذا في النافع المملوكة

على الثاني العين اما المملوكة باجازه أو وصية فيغير على قسمتها وان لم يكن العين قابلة للقسمة اذ لا حق
للملك في العين قاله بولد الاجبار في ذلك ما ذكره وفي كراه العبد وهو مع ذلك مترف ما قاله منافع
المالك في هذا الأمر (فان تراضا بالماهاية وتنازع في البدان) بأحدهما (أفرع) بينهما
ولكم مع مال جوع عن الماهية بناء على انه لا اجبار فيها (فان وجع أحدهما) عنها (بعدا) فها
للمترويض في المستوفى لا تخر (نصف أجرة الماهية في كذا ذاتفت) أي العين المستوفى
أحدهما منها فانه يلزم المستوفى نصف أجر الماهية (فان تناقضا) أي تنازعا في الماهية (وأصرا)
على ذلك (أجرها) أي العين (القاضي لهما) بمعنى عليهما ووزع الاجرة عليهما بقدر حصتهما
وربما ينقص على أقل مدة فخر تلك العين في إعادة إذ قد يقعان عن قرب قاله الاذري (ولا يبيعها

(٢٣) - (استحق المالك) - (رابع) ان كان في زمن الماهية والظاهر ان الذي التوبة قبل هذا تكون الموزنة النادرة عليه
الارض لزمانه كسائي (قوله قال البقعي وهذا في النافع الخ) قال شيخنا ههنا عيب (قوله قال بولد الاجبار في ذلك ما ذكره وفي كراه
العبد) مع ان الماهية ههنا من مقتضيات عقد الاجارة (قوله قاله الاذري) قالوه ل تنوقف المسكنة لهما على بئنه أم يكن تصادفهم عليه

لأقره شيئا واقفا كما هو في القسمة بينهم بالتصديق كما أتى به - ذا كلف الكليان العاقل التصرف أو ما كان أحد الشرركين
مجردا مع مقلو أو الولي الشرر بله الطلق التصرف في الظاهر الحا كزجر عابه ما خذا اقتضاه حره في الرشد من حيث لا يدركه
في استيفار نصيب المصور عليه وهو لو طالب الرشد المأبأة ولا حظا للمصور وفيه الجبر والى المصلحة على المذهب وكذا الحال إذا لم يمكن
المرة نصيبه غيره ذهب الأمر وضمنه فلو لم يكن في ذلك جهة شيئا (فصل) (قوله ليس القاضي) قال شيخنا أيا يجوز له نعم نظهر الجواب إذا قسم
وبين مستدقته لا تنفاه الله حيث دللنا ولو دعا ما في الجملة قوله وباعها يجب إلى آخره أظن ظاهره الجواب في هذه الحالة وليس كذلك
كما (تبيينه) قال الفري مستهلته كثيرا وهي أن يختلف الملت أعيانهم في قياس ونحوه غير هذا وبعض الورثة غائب وأما الحاضر
نصيبه وقد سئل ابن المصلا عن مثل ذلك في شئ بقاء أو أن قطعه وبعض الشررك كما غاب فلا يساع نصيب الحاضر إلا إذا تمكن المثل - ترى
من قطعه أو أجاز به أن يضمن (٢٣٨) أيضا في الأرض فوات شئ قطعه بالحاكم لأنه لا يابى حفظ مال الغائب ثم إن أمكن

قسمة الأجزاء مما لا يمكن
سألون في حاشية القسمة
أولئك يمكن أن تختلف قسمة
أعماله وأمكن قسمة
التعديل بأن تعدل الأعيان
بالقسمة فسد الحاك من
الغائب مع الولي الشرر
كان شيئا وحفظ نصيب
الغائب أن أمكن فأنما
يمكن حفظ نصيب الغائب
من الشئ ببيع كل واحد
نفسه فان تعددت قسمة
الأجزاء فسد عدم تماثلها
وأمكن تعدله ولو جردنا
من يشترى نصيب الأيتام
مشاعرا بغيره وحده بشرط
أن يباي من مثله لو بيع
مع الجميع والأفلا يساع
الجميع لأن هذا المثل
دافون أقسام كل واحد
لا يخلو من ضرورته
أهو من - ودخلوا في
نظاره وهو لا يجازي في
قسمة قبل بيعه على المأبأة

عليهما) لانهما كملان ولا حق لغيرهما فيها (وكذا الحكم لو استأجر أرضا) مثلا (في المأبأة أو النزاع
وتأجير) أي إجازة (القاضي إلهما) بمعنى عليهم فيه زيادة على ما في الأصل وبإرضاء ولو استأجر أرضا أو طلب
أحدهما المأبأة وامتنع الآخر فبقى أن يعود الخلاف في الإيجار (وان افتتجها) بأنتراضى ثم ظهر
عيب نصيب أحدهما فاقبل إلهما) الموافق لكلام الأصل بل لا آخر (المنع) للقسمة بغير التمسك
للا آخر - فله الأصل من بحث القاضي وهو بعد وكلامه آخر الباب بقضى المنع وهو ظاهر (وان سرن
المأبأة في عبد) مثلا (مشترك) بينهم (فقد بينا) باب (القسمة) بأن الباع أو الزم أي أن (الأكسب
النادرة) كالقسمة أو الميزج (كلوية) تدخل في المأبأة) كالاكسب العامة ولا حاجة لقوله ونحوها
(وكذا) يدخل فيها (المؤن النادرة) كحرة العبيد والحمام) كالزمن العامة تكون الاكسب في الزم
والزمن على الأرض الخبابة كحرف في القاعة (وراعى) السوسة قدر المأبأة فحبب عليهم - إن كان
مداومة - فرع لا يجوز للمأبأة في غير الشجر) ليكون لها دعاء أو دعاء عاما (د) لاني (ابن الشاة) لطيب
هذا أو يهره ذابوا لأن ذلك روي بمجمل (وطريق من أراد ذلك أن يبيع كل) منهما (لصاحبه مدنة)
واغتفر الجمل لغزوة الشركة مع تسامح الناس في ذلك

(فصل ليس القاضي أن يحب) جماعة إلى قسمة (شئ) مشترك بينهم (حتى يثبتوا) أي يقيموا
(عنده) بيعة (بالمثل لهم) لأنه قد يكون في أديمه بأجرة أو أعاره فإذا قسمه بينهم - فقد دعوا المالك بمخبر
بقسمة القاضي قال البلقيني وخرج من هذا أن القاضي لا يحكم بالو جع بغير اعتراف العاقد من بالبيع
ولا بغير إقامة البيعة عليهم - أصدر منهم ما لأن المعنى الذي قيل هنا يأتي هناك والأوجه خلاف ما قاله لأن
معنى الحكم بالو جعانه أن ثبت المالك مع فكله حكم بهما الصيغة - عرض ابن سريج على إجابة القاضي
أهم إذا ثبتوا عنده المالك بأن البيعة قائما وتسمع على خصم ولا خصم هنا أو أجاز ابن أبي هريرة بأن القسمة
تضمن الحكم لهم بالمالك وقد يكون لهم خصم غائب فيبيع البيعة بحكمهم عليه قال ابن الرفعة في الجواب
أنظر وخرج بأن المالك إثبات البدل القاضي لم يستدبه شيئا غير الذي عرفه أو ثبات الإتيان أو نحو
لأن بد البائع أو نحو ذلك - هم (سواء) في عدم إجابته لهم (اتقوا) على طلب القسمة (أو تنازعوا) فيه
(و يقبل) في إثبات المالك (شاهد وامرأتان) كإثباته شاهدان أنه كن (لا شاهد بين
لأن البين) إنما (شرع لقره) على الخصم (عند النكول ولا رادها) هنا عدم وجود الخصم وقيل

وقيل يعمل على الشررك وهو ضعفان وقيل يساع وهو ضعف أيضا أو الصيغة به - بوجع على الشررك أو لأجرائها - يقول
متعدد وما قد قيلها فتمن نفسه في أشبه البيع اه - أذا عرف رافقه صرحوا بأن المشترك إذا كان أختا سألوا أو أعالا أجابوا فبقى
اشتراك الحركة على مثل ذلك فمن البيع يطلب الحاضر فان اشتعلت على نوع واحد وتماثلت القسمة أو لم تماثلت وأمكن التعديل بالجميع
على نصيبها بشرط أن ترفع الشركة عن الجميع فلو لم يكن التعديل إلا بغيره وبعض آخر فلا يجازي وتضمن البيع (قوله يضمن نفسه
القاضي) لانها قسمة إيجار وقيل لا التصرف لالتفات المالك (قوله قال البلقيني وخرج من هذا أن القاضي الخ) أشار إلى تصدقه وقوله فلا للمالي الذي
لكلهم والدورح إشارات التصرف لالتفات المالك (قوله قال البلقيني وخرج من هذا أن القاضي الخ) أشار إلى تصدقه وقوله فلا للمالي الذي
قبل هنا بان هناك (فنه) نظره فان القسمة تضمنه من أفران نصيب كل واحد وصورة معناه أن كان شاعرا وقد لا يكون العاقلون ما كان ذلك
تكون تصرفا في ملك غيره وبغيره وأما الحكم بالصحة أو الموجب فتما هو في تصرفه - مدر من غير الحا كزجر جمع اليه بغير حكمه -

وفيه حكمه كوجوبه على كل نقد بغير تصرف الحا كزجر ملك غيره ع

فوله وقال الزكشي انه الصواب قال شهاب وهو المعتبر (فصل قول القاسم) (قوله وظاهر ان محله الخ) أشار الى صحيحه (خاتمة تقاسم) دارو بام ادخل في قسم أحدهما والآخر بطريق التخصيص من باب يفقه الى الشارع فذبحه السلطان قال ابن الصلاح في فتاوه به خفف القسمة ان لم يكن شريفاً بكنهه من الاستطراق وخالفه ابن الاستاذ وقال الظاهر ان الاستفصاح لان الغرض منه جمعة قال ويلزم على ما قاله انه لو كان لكل قسم باب الى الشارع منع أحدهما طالما انه الضعيف وهو بعيد جداً اهـ وهو كما قال وتفقه كلام ابن الصلاح عند كين الشريك عدم الضعيف وفيه نظر انه قد يكون له غرض في التفرؤ لان ذلك يلزم انه الرجوع ولو تنازع شريكان في بيت وتصوره قال كل منهما هذا من نصبي ولا يتخالفان ونقض القسم وقال الشيخ أبو سعد ان اخضع أحدهما ما يدل على ما فيه النزاع صدق بينهما وهذا احكامنا المروى عن مالك والداوي أحدهم القسم وانكره الباقون فان لم تكن يقاسم الحاكما قاله قولنا في الثاني وان تعاقبت رجس وهو الاله لا نه كما أرادوه ولقسم اجباراً ودعوى ولا يتقبل قوله قسمته كقول الحاكما كذا قال ولا يشهدكم والالم يسمع قوله (٢٣٩) ولا شاهدته على الاصح اهـ والفرعان

الاحبران في كلام المصنف
 (كتاب الشهادات) *
 (قوله واخبار الخ) وأما خبراً كرموا الشهود فان الله يخرجهم من الحقوق ويدفع قسم الظلم فرواه صاحب مسند الفردوس وفيه بره اكن قال الحافظ الذهبي في الميزان انه حديث منكر (قوله وحريه) مقتضى اطلاعهم الاكتفاء بالاسلام بطريق التبعية وبالبره بالدار لكن قال الباقين لو شهد بعد بلوغه قبل الاتمام بالاسلام والالتزام بما يناله وقبل ظهور حريته بغير الدار لم أقبل شهادته وان حكمه بالاسلام وحريته لا احتياط في الشهادة قال فان قبل اذ ظهرت عدلته انكشف الحال في اسلامه وحريته قلنا لا نه انه ينكشف الحال في حريته بمجرد ذلك

يقبل ذلك ايضا والفرع من زيادته لكن قال الاذوي جزم الفاربي بالثاني واقتضاه كلام غيره وهو الاشبه وقال الزكشي انه الصواب
 (فصل قول القاسم في قصة الاجبار ولا يشهدكم كقول القاضى) * وهو في محل ولا يشهدكم (حكمت) فقبل (ولا يشهدكم بل لا يسمع شهادته لاحد الشريكين) وان لم يطلب أجره وظاهر ان محله ادا ذكره (ولو) تقاسمتم (تألفوا) في بيت او قطعة من الارض (وقال كل منهما هذا) من نصبي (ولا يشهدكم) اي احدهما (تألفوا) اي القسمه كالشبابيين (قال الشيخ ابو حامد) فان اخضع أحدهما بالبره فيلزم تنازعه (حلف ذوالد) لان الاشارة عرفه بها وادى انه غصبه منه (ولن اطلع) منها ما (عليه) في نصيبه ان يسمع القسمه كالبايع (ولا يسمع قسمه الذنون) المشتركة (في المذم) لانها لا يسمع من يدين او افرا زمان في الذمة وكلاهما متعصم وانما امتنع افرا زمان في الذمة لعدم قبضه وعلى هذا فزوجه باع ان يكون ماني ذمة فزاد لاحدهما وما في ذمة عمر ولا تخلط بين أحدهما بما قبضه
 (كتاب الشهادات) *

الاصل فيها آيات قوله تعالى ولا تكتبوا الشهادة ذمها في رواية واحدة وشهدوا من رجالكم وابتغوا كثرهم الصديق ليس لك الا شاهدك او لا يسمعونه من ان صلى الله عليه وسلم مثل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشيخ قال نعم فقال على مثلها فانها قد وردت رواه البيهقي والحاكم ويصح اسنادها (وفي سنة أبواب الأذلي أعتد الشهادة شرطاً للشاهد) أي شرطه ثمانية (الاسلام) فلا يقبل من كافر (ولو على كافر) لا يشهدوا وقوله تعالى وشهدوا ذموا عدلهم كذا في الكافر ليس من رجالنا وليس بعدل ومعنى قوله تعالى أو آخر من غيركم أي من غير عيرتكم (وتكليف) فلا يقبل من غير مكلف كالافرا في أول (وحريه) كلفه فلا يقبل من يفرق كسائر الولايات اذ في الشهادات نفوذ قول على الغير وهو نوع ولايه ولا نه تنقل عنه منه فلا يفرغ لحصل الشهادة ولا لادائها (وعدالة) فلا تقبل من فاسق لا يثبته واستشهدوا وقوله من يرضون من الشهادة والعاقب ليس يرضى وقوله وان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا (ومروءة) وانطق وعدمه (ثمة) فلا تقبل من لا مروءة ولا تقبل من لا مروءة (لان حفظها من الحياء ووقور العقل وحرطها بالمثل اذ قلته حياء لا يفتنون لاجلها) يصنع ما شاءه لا يتقيد به الحديث الصحيح ثم المراد بالمرءة غلبتها على أشد ادها كجاس في الطاعان (قوله قاله الصبري) اعترض ابن الرضا في الاسفة في المال شعر بخلاف الفاعل فهو مندوج فيما سلف وقال في التوضيح لو أشعر بذلك لعد بعد رجحون ولما في النكاح لكنه يلهيه في وجهه بعد وقد يقول ابن الرضا شعاره لا يؤدي الى ثبوته من كل وجه ولئن قلنا ذلك قلنا ليس منسحباً فيها عليه تنهي كلام الرافعي والنوري في الرضاية مافرق للصبري فانما اشتراط الرضاية ان لا يكون يجرى عليه بسفه ثم قال وصبروا الترويض بما يلقاه من خسران فلو يبنى أن يكون الرضاية بحيث تقبل شهادته على الطفل انتهى (قوله وشرط العدالة اجتناب الكفاثر) كذا في النيس العدالة لا يشرط فيها (قوله وعدم الإصرار على الصغائر) لانه تعالى حكى في ذنب الحصان وداله الشهادة فوقيه بتدبيره على

قال الامام فقد بطلوا انكشافه وقد لا يظهر اهـ (قوله وقوله اذ جاءه كفاشق بنبأ فتبينوا) ولغير التردد في اجتراح شهادته وان لا خائفة (قوله ومروءة) بالهمزة تركه (قوله وانطق) وقوله فلا تقبل من لا مروءة (لان حفظها من الحياء ووقور العقل وحرطها بالمثل اذ قلته حياء لا يفتنون لاجلها) يصنع ما شاءه لا يتقيد به الحديث الصحيح ثم المراد بالمرءة غلبتها على أشد ادها كجاس في الطاعان (قوله قاله الصبري) اعترض ابن الرضا في الاسفة في المال شعر بخلاف الفاعل فهو مندوج فيما سلف وقال في التوضيح لو أشعر بذلك لعد بعد رجحون ولما في النكاح لكنه يلهيه في وجهه بعد وقد يقول ابن الرضا شعاره لا يؤدي الى ثبوته من كل وجه ولئن قلنا ذلك قلنا ليس منسحباً فيها عليه تنهي كلام الرافعي والنوري في الرضاية مافرق للصبري فانما اشتراط الرضاية ان لا يكون يجرى عليه بسفه ثم قال وصبروا الترويض بما يلقاه من خسران فلو يبنى أن يكون الرضاية بحيث تقبل شهادته على الطفل انتهى (قوله وشرط العدالة اجتناب الكفاثر) كذا في النيس العدالة لا يشرط فيها (قوله وعدم الإصرار على الصغائر) لانه تعالى حكى في ذنب الحصان وداله الشهادة فوقيه بتدبيره على

وذهبا في سائر الكبار وفي معناه الاصرار على الصغار لانه شعر بالثبوت باصر البائنة وسلكه لانصاف وقوع الكذب عنه وخرج البير في
 انما يتبع الكبرية بعد ثبوت انس انك تعلمون اعلاهي اذ في اعينكم من الشعر ان كننا لعداه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما الموقنات قوله وقصر جماعة الكبرية بانها ملحق صاحبها او بعد شد في الخ اشارة الى شخصه وكتب عليه قال الاذرى وهي اشارة الى
 وهو ابو جلد كثره وهو الاذرى لما ذكره عند تفصيل الكبار (تنبيه) ه امارا والخال كذا وغيره من قولنا انما الله على امره
 بمصدا لا يخفى من ذكره انفق قال الاذرى ان حديثه عندنا لا يجوز الا احتجاج به ورواه ابو يعلى الموقن في مسنده في سنة عاشر من النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال ما من أحد من بني (٢٤٠) آدم الا اخطأ أو هم بخطيئته ليس يجزي ذكره فلا يفتقر بذكر أحبا بالله في كتب

الذهب قوله لانه مضاعف
 لما انسل قوله هاهنا
 الله قوم لوط وهم اول من
 ضعه بيبه قوله قال
 الحلبي اذا كان الخ
 ضعيف قوله والقذف
 لو اقم القاذف بين زنا
 القذف أو اقرب به أو
 حلف القاذف انكوه
 أولا عن زوجته لقذفه لم
 يفسق انما لا عن ولا
 احتل وجهه انجه ماله
 لا يفتق قوله وقال ابن
 عبد السلام نقض الحصن
 في حلقه الخ قال الاذرى
 وما قاله من ان اذ كان صادقا
 فان كان كاذبا فبعضه نظر
 للمرأة على الله سبحانه
 بالقبور وقال البلقيسي
 الظاهر انه كبر في موصوفة
 للعدو فلما عين جنس هذه
 الفسدة وانما هزونه تعالى
 والذين رمون المحصنات
 وهذا في محنة قوله ليس
 بكبيرة موجبة لهدم ولا
 سبب في الا حرق عتاب
 انما ظاهر ذلك في وجبه
 القذف أو اولى من الناس

وقصر جماعة الكبرية بانها ملحق صاحبها وشد بدنيض كتاب أو سنة (فقد علم الكبار القتل)
 أي عدا به يفرق أو شبهه بخلاف الخطأ (والزنا) بالزنا يردى الشجاعة عن ابن عمر قال قال رجل إلى
 القذف كبر عند الله قال ان تدعوه الله تداهر وتلقن قال ثم أي قال ان تقتل بذلك تخافه أن يعظم عليك قال ثم
 أي قال ان تزن عليه لئلا يتركك الله سبحانه وتعالى في تدبه بها والذين لا يدعون مع الله الها آخر الآية
 (والواط) لانه مضاعف لما انسل في فخرج يحرم كل زنا زاد البقوي وثابت البهائم (وشرب الخمر والنق)
 ولم يسكر والمسكر ولو يفر الخمر قال صلى الله عليه وسلم لم ان على الله هو والممن شرب السكر ان يفتق من
 طنة الخيل قالوا يا رسول الله وما طنة الخيل قال عرف أهل النار رواه مسلم أما شرب الماء لسكر فاعتق من
 غير الخمر صغيرة (والسرقة) قال تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم فانهم سوفة الكلى القابل صغيرة
 قال الحلبي اذا كان السرقة من مسكة الاغني به عن ذلك فيكون كسيرة (والقذف) زاد شرح
 الروابي الباطل قال تعالى ان الذين رمون المحصنات انما لا يتم قال الحلبي قذف الصغير والمحو وكذا المرأة
 المتكسرة من الله خاتون الا يذاهق قذفه من دونه في الحرة الكسيرة المستتره وقال ابن عبد السلام قذف
 المحصن في خلعة بحيث لا يجمع الله والخلعة وليس يكبر موجبة لهدم ولا تنافي لفسد ما فاقف الرجل
 زوجة ما اذا ثبت بولده لم يأنه ليس منه فياج وكذا جرح الرأي والشاهد الزنا لا يعلم له هو واجب (وشهادة
 الزور) لانه صلى الله عليه وسلم عذها في تخمين الكبار وفي خبر من كبر الكبار واهما الشيطان
 (وغصب المال) تخمينه لمن اقتطع شرا من الارض طامسا وقوله الله انه في ايامهم القايم من سبع أرضين
 وقدر جماعة بما يبالغ فيمنه بيع يقال كذا طلع به في السرقة يخرج بغصب المال غصب غيره كغصب كتاب
 صغيرة (والزنا من الزحف) لانه صلى الله عليه وسلم عذ من السبع الموقنات أي الما كان رواه الشيطان
 نعم يجب اذا زاد العدو على مثله وعلم انه اذا ثبت بقتل من غير كفاية في العدو لا يتناهى عن الزنا بيبوه
 (وأكل الربا) لانه يأكل الربا الذي آمنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا لانه صلى الله عليه وسلم عذ من
 السبع الموقنات في الخمر السابق (وأكل مال اليتيم) قال تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتيم الا باله
 وقد عذ من الله عليه وسلم من السبع الموقنات في الخمر السابق (وعقوق الوالدين) لانه صلى الله عليه وسلم عذ
 عذ من تخمين الكبار وفي اخرون كبر الكبار واهما الشيطان وأما خبرها بالخلة بمنزلة الام وخبر
 البخاري عن الرجل صنو له ابنة فلا يدان على انها كالمال في العوق (والكذب على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عذ) تخمين كذب على منتهى ما لا يتبين مقدمين النار واهما الشيطان كماله صلى الله عليه وسلم
 صغيرة (وكتمان الشهادة بلا عذر) قال تعالى ومن يكتم ما اياه آثم فله عذله بعد (والانطاري في رمضان
 عدوانا) لان صومه من اركان الاسلام ففعله يؤذن بقله اكثر من تركه بالدين بخلاف الانطاري بهن

بل يعاقب الكاذبين غير اصر من قلت وقدره فمنه انه لو كان صادقا في قذقه في الخلوة لانه عاقب عليه اصره وهذا بعد (والذين
 تم اورد على نفسه انه لو لم يبالغ القذف الذي جهر به فانه يجب الحليم انتقامه فمفسدة التأذي واجب بانه لو ابلغ لكان أشد عليه من
 القذف في الخلوة لان قال واما قذقه في الخلوة فلا فرق بين اجرائه على اسنائه وبين اجرائه على قلبه اه قوله وغصب المال والماورد
 واجمعوا على ان من فعله أي الغصب مستحلا وهو من لا يخفى عليه خبره كان كافرا أو غير مستحيل كان حافوا وغصب المال وان قل من
 الكبار وقيل بشرط كثره وبيع دينار وليس بشئ قال الاذرى باب الغصب وسكن عن ابن عبد السلام انه نقل الاجماع على ان غصب
 الحيوان قتل كغيره في زنا نظرا (قوله والله صلى الله عليه وسلم عذ من السبع الموقنات) وتخمين من جاهر قال ابن عمر - والله صلى
 الله عليه وسلم عذ كل واحد منكم شاهد على غيره الدار على والبشير درهم وبأكل ما بين آدم آثم عند الله ان تخمين مستغفلة لا ينزف عليه

الحاكم المبرور بان يسره اهل ان ينسج الرجل امة (قوله وقطع الرحم) الزم كل قرابة يحرم نكاحها وقبل كل قرابة الى ثمانية عشر حدا وقبل كل قرابة يجب نفقة اهل تحتها العقلية بالا ساءة وتعدى الى ترك الاحسان (٢٤١) قال ابو زرعة الاقرب بالاول (قوله) وب

والذين الفاحش) خبر الصحبين من حلف على مال امرئ مسلم بغير حق في الله وهو عليه غضب. وان خبر مسلم من قطع حق امرئ مسلم بغيره فقد وجب الله الذار وحرم الله عليه الجنة فقال له رجل. لان كان شيئا يسيرا يا رسول الله وان كان قضييما. ان ازل (وقطع الرحم) خبر الصحبين لا يدخل الجنة طامع قال صفوان بن يحيى. رواية يعني طامع روم. والجنة في كبل او وزن. افسير الشيء الفاحش قاله تعالى ويل للعلمة من الآفة والكل شغل الذرع فانما الآفة صغيرة (وتقديم الصلاة) اوتانا بها رعا عن وقتها بلا عذر. خبر الترمذي من جزم بين صلاتين من غير عذر وقد اتي باليمن ابواب الكبار واولى بذلك تركها بخلاف ذلك فهو كافر (وضرب مسلم بغير حق) لخبر مسلم صفان من احمى من اهل النار لم اروه اقوم معهم اطا كاذاب العر بصر يوم الناس وناه ~~ك~~ ايات عايات الى آخره قال الاذري في التقييد بالمسلم نظر لاجسامان كان المضر ويحرم قرابة ولا يفتي ان الكلام من دين له ذمة او عهد معتمرا ولا طلق الخبي ان اخذتة واخر بغيره بنين من المعاهر وقد يفصل بين مضر ومضر ومن حيث القوة وهذا الشرف والذم (وسب الصحابة) خبر الصحبين لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو ان احدكم اتفق مثل احد ذمه. اما اذ لم يحدده ولا يصفه وخبر مسلم عن ابي سعد الخدري انه كان بين خالد بن الوليد وسعد بن الحارث بن عوف شيء فسيب خالد فقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا احدا من اصحابي فان احداكم لو اتفق الى آخره الخليل للصحابة بالسباين ترههم لاسهم الذي لا يليق بهم منزلة غيرهم حدث علي ما ذكره امام غير الصحابة فصفه بغيره خبر الصحبين سباب المسلم فسوق ومعناه تكرر السب بحيث يغلب على طاعته (واخذ الزوجة) اسما في باب آداب القضاء (والقيادة) قياسا على القيادة وتقدم غيرها. حافي الطائ (والسعاية عند السلاطين) وهي ان يذهب اليه لشركام عند في غيره مما يؤذيه وفي نهاية ابن الاثير خبر الساعي مثل اني هاتبع بسعاية نفسه واسمى به والده (وسمع الزكاة) خبر الصحبين ما من صاحب ذنب ولا نذير ولا يؤذي نهاسحقها الا اذا كان يوم القيامة فمحت صناعاتهم نار فاحي علمه ساني نار جهنم فذكرى هيا يسير جبينه وظهره الى آخره (ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة) عليه ملائكة لعن الذين كذروا من بني اسرائيل على لسان داود وبني قتيبة المنكر بالكبيرة (والسعر) لانه صلى الله عليه وسلم عمن السبع الموبقات في الخبر السابق (ونسيان القرآن) خبر الترمذي عرضت على قنبر امي فلم اوردني اعظم من سورة اوة او تنهار جد لي ثم نسيتها قال في الروضة لكن في اسناده ضعفه نكح في الترمذي (واحران حيوان) اذ لا عذب بالنار الا لافها (وامتناعها) أي المرأ (من زوجها) بالاسباب خبر الصحبين اذا مات المرأها عتق فراش زوجها لغتها الملائكة حتى تصير (والباي من ربه) قال الله عز وجل انه لا بأس من روح الله الا لقوم الكافرين (وامن بكه) تعالى بالا ترسال في المعامى والاكلام على العفو قاله تعالى فلا يا من مكر الله الا لقوم الخاسرون (والظواهر) قال تعالى فينبأهم ليعرفون منسكركم القول ووروا أي حيث شهروا الزوجة بالام في التحريم (واكل لحم خنزير ونية لا عنقر) قال تعالى قل لا اجد فيها ارجى الى البحر الاية (ونجدة) وهي نقل بعض كلام الناس لبعض على وجه الافساد بينهم. خبر الصحبين لا يدخل الجنة غمام امانة في الكلام حصه لله وقول الله افرأيت اني اكون في الدنيا كساية ياموسى اني الملائكة يا ترون اني ليقولون (والوقوف في اهل العلم وحله القرآن) لشيئا من احترامهم وهدم من شئ من قواهم الغيبة صغيرة قال في الاصل وللوقوف بحال في بعض المذكورات قطع الرحم وترك الامر بالمعروف على اخلاقهم وانبيا القرآن واحراق الحيوان وقد اشار القراني في

فقال ان كان الخ أشار الى تصحيحه (قوله ونسيان القرآن) محله اذا كان نسيانه ثم اوتى تكسلا ع (قوله واحراق حيوان) وان كان مما يستحقه كالبقر والبرغوث (فرخ) * شيئا يكون قتل الهوام الذي ليس يؤذي من الكبار ولا امرأته دخلت النار في فرة حبستها في يمين يميني معاه وكذلك النصار وغيره مما يشبه نفعه

(قوله فميمولان) أي شرب العصعين الكبار والحاضرة وخبرهما جئتني إلى آخره (قوله وقيل الكبير بالغ) قال الأذري وقد رأيت لشخصا حافظا أبي عبد الله الذهبي خرا (٣٤٢) حلفه الكبار وأحب به بلغ فيها إلى نحو الاربعمائة وودعها أو ذوقها أو أتابه يد العود

الاجابة على هذا التوقف انتهى وليست الكبرية مفسرة بهذا ذكر كما شار اليه في آوله وأما خبر
الصبيحين الكبار لا تراك بالله والصبر وعقوق الوالدين وقتل النفس اذ تجارى واليمين النور
وسمى بها وقول الزور وشجرهم اجتنبوا السبع المرقعات الشرك بالله والصبر وقول النفس التي
انتهى بالحق واكل مال اليتيم واكل الربا والاتي يوم الزحف وقول المصنات الغافلات الزمان فجمعوا لان
على بيان المحتاج اليه منها وقد ذكره وقد قال ابن عباس في الى السبعين اقر بسبعه عشرين جبري الى
السماوات اقر ببني باعتبار أصناف أوعاها (وقيل ان الكبرية هي المصيبة الموجبة للعدو كرفي الاصل
أنهم الى ترجع هذا قيل وان الغد كرهنا ذلوا وما وافقنا ماذا كره عند تفصيل الكبرية) أي لآلهم عدوا
الربا وكذا مال اليتيم وشبهه ذلك والى روحهم هامن الكبر والحد فيه وقال الامام هي كل شر تعتزون بآله
استكراه منكم بها باليمن والمراد بها قريضة التعار بفالمذكورة غير الكبريات الاعتقادية التي هي البدع
فان الراجح قبول غداة أهلها الم كفرهم كآسأيت بيانه (ومن الصغائر) جمع صغيرة وهي كل ذنب
ابن بكبرية (النظر المحرم وغيبية) مرفضة (واستخاءه) بخلاف المعلن لآلهم غيبية على أهل
به كفر في النكاح وبخلاف غير المعلن في ذنبه أن تكون غيبية وكبرية وجرى على المصنف كآله
في الوقوع في أهل العلوة طرفة القرآن كما جرى على المعلن ماورد به لسان الوعيد الشديد في الكتاب والسنة
واتنه على طرفة وفسر من الاجماع على أنها كبرية وهذا التفسير أحسن من اطلاق صاحب العتقان
صغيرة وانته الاصل منه وأقر وجرى على المصنف وقوله واستخاءها أحسن من قول الاصل والسكران
عليه لانه قد فعلها ولا يسميها (وكذب لاحد فيه لآلهم) وقد لا يكون صغيرة كان كذب بشيء عده
اطراء أو أمكن حله في المبالغة فآلهم لان غرض الشاعر اظهار اضعاف الحقيقة كآسأيت ذلك وخرج
بنفي الحد والضرب والو وجد الاوحد دهامع الكذب فيه بكبرية ولكن مع الضر وليس كبرية مطلقا
قد يكون كبرية كآسأيت على الانبياء وقد لا يكون بل الواقع لتعريف الكبرية بانها المصيبة المألوفة
للعادة ليس كبرية مطلقا (واشرف على بيوت الناس وجرى من فوق ثلاث) من الأيام بلايب يقتضي
ذلك كآلهم في باب الشفاعة وأهمه كآلهم جواز في الثلاث بلايب قال الاذري في ذنبه نظر (وكثرة
خسومات) وان كان كآلهم مباحا (لان راي حق الشرع) فيها غلبت صغيرة (ومضط على الصلاة
وناحية وشق جيب لصبيحة تفتخر) في الشيء قال الاذري ولم أر عده هذه الثلاثين الصغائر الا صاحب
العدة والاختار العجبة تقتضي انهم من الكبر (و جالس بين فسان ايناء الهدم وادخال الجاني ونجاسة
وكذا ادخال صبيان بفلب تخبثهم للسجد والا) أي وان لم يفل تخبث الصبيان (كره) ومثلهم
في هذا الجانيين وعلى عدم الغلبة لم يعمل اخلاق المجموع الكراهية في ادخالهما للسجد ولا ياتي تحريم
ادخالهما لما مر من جواز ادخالهم للسجد لحار لم يجرم عنهم أولادهم ويطوفونهم اذلا يلزم من تجويز
الادخال الحاجة للعبادة الجواز لتعريف العبادة (واما من) أي قوم (بكرهوه لعب ذنب) تقدم في ذنبه
الاعتناء بمكرهه (واستعمل الحسن في بدن أو فو بفقر العبادة) كآلهم في باب سابق وفسر سألوا ب
ذكره الاصل ثم المصنف هنا كآلهم التنبه عليه ثم (والنقطة متقبلا) كآلهم في باب سابق وفسر سألوا ب
الاستخاء (د) التغرط (في البارق) تقدم ثمة امكنه ومع مافيه (وآلهم) ذلك في المأخوذ
كشف العورة) ولو (في خلوة لغير حاجة) ومن ذلك الصالح لآلهم التي تحرك شهوة والوصول
الصوم والاستخاء مباشرة لآلهم بغير جراح وقد ذكر الاصل هنا أمثلة كثيرة في الجألة (فالاشرار
على الصغار ولعل في نوع منها سقط الشهادة) بشرط ذكره في قوله (قال الجمهور ومن علمت فاعلمه)

به وقال الواسطي وغيره
الكبر تركه لا تعرف أي
لا تنصير (قوله ترك في
الاصلاهم التي ترجع هذا
أبيل) قال الذري وهو
أبيل (قوله وقال الامام كل
سيرة الخ) هذا بظاهره
فيقال - فغير الخلة
مكسرة وقمة والتعاقب
بقية والامام - اضبط به
بالمطل العاشر من المعاني
الشامل لذلك الكبر - وقفا
نعم هو أشمل من التعريش
والاوسين وقال البارزي
الضيق ان الكبرية كل
نفس قرنه وبعد أوجد
وأعن بنص كتاب أوسنة
وهو ان المفسدة بقسدة
ما قرنه وبعد أوجد أو
أشرف أو كبره بقسدة
أو أشر أو كبره بنصركم
في دونه اشعار أو صغر
السكر المنصوح علماء
بذلك (قوله تؤذنه - له
أكثر من ترككم بالدين)
أي وقوله لا ينافي في بطله
القدال (قوله ومن الصغار
الخ) قال شيخنا حرق في
الانوار بان ليس الرجل
المر صغيره (قوله وتلا
يكون - فغير الخ) وقد
يكون وسجا ومثاله وأخته
(قوله) تقدم في صفاته
التي ذكره) لا مخالفة
فيما لا يهدى كراهة

هذه القصة (ترويها وبياض التاجنية) أي والشربس الناضب أوفضة القصب بالذهب وأيس الحرب والجلوس لرجال وجماع الألد
والعزف والزمار العراقي

قوله ومنه ما اذا استويا) كما هو من قول الاصل فعلى هذا انصرف المداومة على نوع من الصغار اذا غلبت الطامعات اه ولا يصح ايضا
الداومة على انواع الاغلب طامعا معاصيه والراد الرجوع الى الغلبة لا عرف فانه لا يمكن ان يردعه العزم فاستقبل لا يدخل في ذلك
وكذلك ما ذهب اليه بتوجيهها (قوله واحتج بما يحسنه الخ) وقد احسن من قال اذا لم يمسك السالمن الحسرات والسان من الهبات والصلاة
من التائبان فهو انيس بين السالمن ولا يوصف بالحرمان (قوله فقال ما هذا التائب الخ) انما ذكره كما راه له للحظارة والاراضها
وذهبهم من قبل لانهم كانوا يجمعون الاذان وهم يتشاورون به وقبل لانهم كانوا يستخفون بهجرا الكلام عليها وقبل ان الشارح قد
ذلك كانت صور على صورة الفاذلة والافراس والرياحات فذكرها لذلك (قوله بان شرط السالمن الجانبين) محله ما اذا كانا تبيين
التكافؤ فان قطع بان احدهما غلب فليس بمعاد واليه اشار الرازي بقوله وكان كل واحد منهما يمين ان يغلبه فغيره او يغلبه فغيره ومما
في الروضة (قوله اولهم مع معتقد التجرم) لما تضمن الاعانة على انتهاك الحرمات والجرأة على السبب وتظهير ما لو تابع وتابع وجلان وقت الزداء
احدهما تامله الجملة والثاني لانزله فان الصحيح المخصوص انه يجرم علم ما وجبه (٢٤٣) الا ان في ذلك ركنين وغيرهما لكن مثلنا

أخفها من تحريم البيع
على من تزوجه معلوم عدنا
وعنده وتحريم لعب
الشارح غير معلوم عدنا
ولا عدله وانما الحرام فله
مع اعتقاد حرمة هذه
الجموع لم تحصل العانة
عليه انما حصل على معصية
● (قوله) قال في التوشيح
والماء بالبحر على
الرجل ان يسنى غيره الخ
اذا كان الشارب يظنه غير
خبر الساق يعرف انه خمر
فقال نعم فقلت لم يمسح
الساق لم يشرب ولم يمسح
معصية لان الشارب لم يمسح
فقال لانه حقق الفسدة
(قوله وتكرر) قال شيخنا
هو راجع لتأخير الصلاة
سواء (قوله) خرام لما
اقترب به فالخمر هو اقترب
به من ذلك والشارح في

معاصيه كان ولا عكسه) وهو من غلبت معاصيه طامعه فاسق فلا تقبل شهادته ومنه ما اذا استويا
(فخرج عنك الشارح) ● أي الغلبة وهو بكسر اؤه وفتحها معجوما ولا أنكر بعضهم فخره واحتج
لا بطلان الغلبة بان الأصل الا باحتوائه بان يفسد زديرا لحر وبل كراهة بان يفسد العزم الى ما لا يجدي
وبان علمنا ان الله عنهم مرقوم يعلون به فقال ما هذه التماس التي أنت لها ما تكون (فان اقترب به
تأمل) بان شرط السالمن الجانبين (أو غش) أو باع مع معتقد التجرم (أو تأخير الصلاة عن
الوقت عمدا وكذا) تأخيرها عنه (سواء الغلبة) بان غلبه الغلبة حتى خرج الوقت وهو غافل
(وتكرر) ذلك منه (خرام) لما اقترب به بخلاف ما ذكره ويتركروا ويتركروا حكم الهوى مع التكرار
هذا قول الصلاة ما يمارا بانه هنا شغل نفسه بما فاتته الصلاة قال في الأصل كذا ذكره وفيه
اشكال لما بين من تعصية الغافل ثم قباهه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات وما يشك به اجاب
عن الثاني رضي الله عنه بان في ذلك استخفافا من حيث انه عادى الى ما عايناه في قوله الغفلة تله الا استوى
والا لقياس المذكر فاجيب عنه بان شغل النفس بالباح يفسد بها ولا قدرته على دفعه بخلافه هذا بان
ما غفل به هناك مذكور وهو مباح (فان اخرج احدهما المال غلب) أي ليله ان غلبه عكسه ان
غلب أو آخر جعفرهما (فليس بمعاد بل مسابقة فاسدة) لانه مسابقة على غير اه قال وهو مع ذلك
حرام أمضا لكونه من باب تعاطي العقود الفاسدة (والتردد) وفي نسخة والاب بالتردد (حرام) لخبر
لم يلب بالتردد فقد عصى الله ورسوله وأدأوداد والحاكم وجهه وفي خبر مسلم فكانت عصى يده في لحم
تخر بروده أي ذلك حرام وفارق الغلب بالشارح بان التعميل في بيعه على ما يخرج الكعبة أي الحصى
وغيره فهو كالأمر في الشارع على الفكر والتأمل وانه يمنع في تدبير الحرب (وهو غير تدبير الحزنة)
بفتح الحاء المهملة والزاوي ففتحها حفر في ثلاثة أسطر يجعل فيها حصى صفار بابها
وتسمى بالثلاثة وقد تسمى بالاربعة عشر (والقرن) بفتح القاف والراء يقال بكسر القاف واسكان الراء
وهو من غطاء في الارض صراط يجمع في وسطه خطان كالحاصب ويجمع على رؤس الخطوط هي
محفر بابها (الاندر) في تحريم الغلبة وقبل كالمشارع والترجيح من زيادته وكلام الرازي يدل على

غلبته بغيره (قوله ثم قباهه الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات) ان أراد بذلك المباح المستوى الطرفين فذكر في التعليل على الشغل
المكروه وان أراد به المكروه التزم الطرد في شغل النفس بغيره من المباحات ان أراد بذلك المباح المستوى الطرفين فذكر في التعليل على الشغل
أمره بغيره فذكره فان تكرر رد اه (قوله تله الا استوى) وهو شبه عا اذا تم قبل الوقت وكان يعلم انه اذا قام استقر الوقت بالنوم
والترجى الصلاة وقتها وقد اثنى الصلاح بان ذلك حرام وجه الشبهة انه اذا تذكر ذلك من صراعة له ودعه لم يعلم عا انه استغفل
بما فات الصلاة وقال البلقي ولا اشكال في ان تعصية الغافل الا الله اذا كان بسبب ادخله على نفسه باختيائه وقد سر به وعرف انه
وقد في ذلك فانه يمسح (قوله فليس بمعاد) فان أخذ في تعليل الشيخ أبي عبد الله ترده شهادته وفي الكافي والرواية انه خطا بتأويل فلا
زعم الصلاة لان أخذ في تعليل البلقي والعلم وما قاله أو ما قد (قوله والتردد) قال ابن الاثير اسم أعمى محرم (قوله وهو صغير) يجب
ان يكون في العجايا غ ر وقال الامام انه من الكثرة قال بعضهم انه ينبغي تصحيحه (قوله والقرن بفتح القاف الخ) يسمى في هذا الزمان
الربس (قوله كاذب في تحريم الغلبة) قال الاندري وعلى هذا انصرف في التامل والبيان والحار في لفظه بعد ان قال ان الصحيح الذي ذهب

[illegible]

ترجع الثاني حدث قال بعد حكاية الوجه و زو يشبه ان يقال بعد قد في اخرج السكبين فكانت ردو على
المكر فكانت طرغ قال لا تنوي وهذا يوم خمسة ترجع الجواز فيه لان كالمشبهه يعيدونه على الفكر
لا على رأي ربي (و ترجمه: الحجاب) ايضاً وانفرغ اوالا سؤل الكتب (وباح و بكره العيب)
التي يبرر لها ساقطه لزوم الشهادة (فان انضم العيار) ارفعوه (ردت الشهادة) به كما طرغ فيها
(و فرغ الغناء) بـ بكر الغين والد (وجامعه) يعني اسماءه (ولا آة) أي كل منهما (مكره) لما
فيه من الجور وقوله تعالى ومن الناس من يشري لاهوا حديث قال ابن مسعود وهو الغناء والحادا كوجه
استاده وانما يحرم خاتم العيصين عن عائشة قالت دخل على ثوب بكر وعندي سيار يتان من جوارى الانصار
تغنيان بما تناولته بالانصار يوم بعثوا واستجابتين فقال ابو بكر امر امرئ الشيطان في بيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم وذلك في يوم عذبة له التي صلى الله عليه وسلم لما يابكر لكل قوم عذبه وهذا عذبا
(و استماعه بالآة (من الاجنبية) أشد كراهة (فان شيع) من استماعها وامن امرد (فتنفق) فرام
فما والحادا بضم الحاء وكسر هاء والد وهما بالانحاف الابل من مكر وغيره (وباح) قال قال النوري
في مسالكه مندوب لا يخبر بجمعة وانما فيه تشبهها بالابـ ير وتشط النفس وباقط التوام (وتخصن
الصوت بالقرآن من سون) كسرى باب الاحداث (ولاباس بالادارة) القارة فان بقرأ بعض الجماعة طاعة
ثم البعض تطلع به عدا قال في الاصل ولا بأس بتردد الآلة للندو ولا يجتمع الجماعة في القراءة (د) لا
(فرامة بالانحاف) وان فرط (فان انظر ط في المد والابتاع) حتى يولد حر ودا (وأواة ط حرقا) ولا يدها
(من المركات) قد قلتم ان هذه الفرس من السعد والاور من الكسرة زبادة وادغم في غير موضع الازدغام
(حرم) وبفسخ في الفارسي بايم السخه لا بعد سبعة من جمعة القوم ثم تطف في الرفض عن الماردى
(وبن ترتيبه ودفوه) للقراءة والبيكانة عدا (واجماع) شخص (حسن الصوت) كما مرث
الاحداث (والدارة) وهى ان يقرأ على غيره و يقرأ غيره عليه نظير ما اجتمع في بيت من بيوت
انه يسون كليا فهو يتدارسوه بينهم الا نزل عليهم الكسرة وغشيهم الرجة وحقهم الملائكة
وذكرهم الله فيمن دمر او اودا وبنا سادسهم على شرط الشئخ قال في روضتين المجلس
فحلل القراءة (وأما الغناء على الآلة الطربية كالتابور والعود سائر الغراف) أى الملاهي
(والازنار) وبما يضرب به (والزمار) العراق وهو الغنى يضرب به الانرار (وكذا البراع) وهو

فانحرف مع الآلة كما سلف
 شطرنج (قوله أوامر) اء
 نظرها آخرون واختار الش
 فخر وقال المارئي القراءة بالا
 أمتنى أقوام يسألون المر
 رام ومن المعازف الرباب والج
 يحكيوها في مذهب الشا
 مرها بالقرنم فقد قال القرام

[illegible]

بقوله حق واضح والمادة فيه مكتوبة غ ويبنى استثناءه التداوى فان بعض الامراض يجمع فيه ذلك وتعمد من آلات الطرب فاذا
شبهه ذلك من اهل الطب بذلك فينبغي نحو قوله لا يتصرعن التداوى بالاضاوات واسأل الحار والباردة (قوله والمراد به ذوالاثران
قوله البارزى) ما ذكرى من ان اخذوا قذال الرافى بعد ان ضرب بالصفه اثنى حرام والصنع العربى كالمصنفين فيها أحب وقال الجوهري
وغيره الصنع هو الذى يتخذ من صغر ضرب احدهما بالاخر تخشع بالعرب وذوالاثران تخشع بالجمع وجب ان يجوز حمل كلام الرافى على
التوحيه لا كقوله البارزى غ (قوله وضرب الدف صباح في العرس والختان) زاد البلقين على ذلك فقال انه مستحب فيه ما كان مدارا
استدلوا به على الجواز - ثبت ما علموا النكاح واضر بواعله بالدف وهو يقتضى زيادة على الجواز اه وقال الاثرى قال بعض اصحابنا
المتأخرين هو مستحب في العرس والوليمة بعض رواية العرس وفي شرح السنه قاله غوى ان اعلان النكاح وضرب الدف فيه مستحب اه
ولا فرق فيه بين النساء والرجال وقوله زاد البلقين الخ أشار الى تصحيحه (قوله عامه ٢٤٥) سبب لظاهر السرور هذا ما اقتضاه
كلام الرافى وهو مستحب

الشبهة (غرام) استعمله واستشاعه وكبح ذلك بحرم استعمال هذه الآلات واتخاذها لانهم
شاور الشريعة وهي ماعرب صريح الرافى حل البراع لانه ينشأ على السبى في السرور وعاف العازف على
ما قامهم عاف العام على الخاص وعاف ما بعد ما عافا بالاكس ومنها الصنع كذا كره الاصل والمراد به
ذوالاثران كقوله البارزى (وضرب الدف) بضم الدال أشهر من فتحها (صباح في العرس والختان
وغيرهما) مما هو سبب لظاهر السرور وكيد وتقدم غائب (ولو كان يجلاجل) لاخبار ورد على
الضرب به تكبر فصل ما بين الحلال والحرام والضرب بالدف وتخيرونه صلى الله عليه وسلم للمراجع الى المدينة
من بعض مغازيه جارية به سوادها قاله البارزى رسول الله اني نذرت ان نزل الله حلالا أضرب به زيدك
بالدف وان نزل الله حلالا نذرت قافى بنزلك واهما ابن حبان وغيره وصححه وهو ترجع الاباحة
في غير العرس والختان من زيادة المصنف وصرح به المتناهي كماله والمراد بالجلال الصنوع جمع صنع وهو
الحق الذى يجعل داخل الدف والدف والادوات العراض التى تؤخذ من صغر وتوضع في خرق دائرة الدف والقول
بان الضرب بالدف فيه صنع أشد اطرا من كسبه من الملاهي المحرمة ممنوع (ولا يحرم من الطبول الا
الكوبة) بضم الكاف واسكان الواو وهي طبل طويل ضيق الوسطا مع الطرافين لحمار الله حرم الخمر
والنيسر والكوبة وراه اوادودا بن حبان والمعنى فيه التشبيه بمن يعاند ضرب به وهم المختون قاله الامام
وزاد الاسنوى في الحصر المذكور فقال هذا ما ذكره الغزالي فتبعه عليه الرافى والموجود في المذهب
هو التحريم فيما عدا الدف ورده الزركشى بان أكثرهم قد روي بطول الله وقال ومن أطلق التحريم أراد به
الطوبى فأراد الا الكوبة ونحوها من الطبول التى تزدل الله (ويحرم المصنفاتان) وهما من صغر
تضرب احدهما بالآخرى وبسمان بالصنع ايضا (لانهم ما عدا المختونين) بفتح النون وكسرهما
والثالثة (وطول لعب الصبيان كالدفوف) فهي مباحة (والضرب بالقضيب على الوسائد مكرره)
غير محرمة لانه لا يضره من الغناء ولا يضر بوحده بخلاف الآلات المطربة (والرقص) بلا تكسر
(صباح) تخبر المصنفين انه صلى الله عليه وسلم وقف عائشة بنتها حتى تنظر الى الحشبة وهم يلعبون
ورقنن والزقن الرقص لانه لا يضره حركته في استقامة أو اوعى جاج وعلى الاباحة التى مرصم المصنف
الاوراق والغزالي في وسيله وهي مقتضى كلام غيره هو افعال الكراهة وعبارة الاصل محتسنة لهما

(٤٤ - اسنى الطالب - رابع) عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ في الدين بن دقن العبد وهما
سبب التأخرين علماء ورعا اه ومقتضى كلام الجمهور انه لا فرق في حل الدف بين الرجال والنساء وصرح به السبى في الحليان وضعف
قول المصنف ان اباحته تخص بالنساء (قوله والموجود في المذهب هو التحريم فيما عدا المختونين) حين والى البندنجي
والطبرى والملاوردى ومالك المذهب والحسن الطبرى في العدة والروايات والبقوى والخوازي والعمرائى والسهري وردى في التفسير
وان ابن عسرون دجلى وقوله في الاستقصاء عن الشيخ في حله اه (قوله ودوى الزركشى) أى غيره (قوله وتحريم المصنفاتان)
والصنفين باليد للرجال لا هو حرام لما فيه من التشبيه بالنساء فزركشى (قوله وقال القفال بالكرهات الخ) وأشار الغزالي حدين
فقطه هو الغزالي في الاشياء انه ان كان من اهل الاحوال الذين يقومون بجد فباح لهم ويكره لغيرهم وصرح به الاستاذ ابو
منصور وهو الرابع

(قوله الشعر والشعر) ذكر المردوي أنه يستحسنه نوعان أحدهما من الكلام الاختلاف (قوله الالهة الهة) ترد به الشهادة لأنه يحفظه عند كل وقت فعمله بالتأني المعهود وله بخلاف غير العلم (قوله قال الأصل وليس أئما كى) الأمر كأنه منتهى ذلك (أما الرأى) لم يذعه وأذاعه أبا كروا شعرة فهو أشد ما غابا بالإنك غ (قوله قال الأذرى يظهر الخ) أشار الى تعصده (قوله خرمى الشعر الصغير بأم أورد) وهو الأصح (قوله فان كان لكافر) أى غير مصرم بأفضل من الكافر بغير من له ذمة أو عهد أو ثبت بتأني المعهود وأهل من السليين (٢٤٦) أو التمينين وبين من لم يكن بهذه الصفة وقوله فصل في هضم الخ أشار الى تعصده وكتب

أي الأذرى نظرق حرى
ميت بتأني مع موصلا أو
ذى كالتعصية ليس الكلام
في مثل ذلك (قوله كما
صرح به الروايات وغيره)
أشار الى تعصده (قوله كما
قال العدماني ويحتم
الاستوى) أى وقال البلقنى
الأربع خرج به الالف
زج فانه قد يربو بوق
طب وصحة الشعر السابق
(قوله) وصف أعضائها
بالطينة الخ قال الفتى
جصل وصف الأعضاء في
المينة وليس كذلك بل هو
مقطوعان لم يعينها فعرن
بالصواب وثقل والتشبيب
بمينة أو يصف أعضاء
بالطنة وليس بذكره سقط
لغيره (قوله اتخذ كره
الرائق بحثا) وهو الراجح
(قوله ونقل في البرعزم
وذلك شهادة عن الجمهور)
قال البلقنى وهو يحمل على
ماذا لم يظهر منه ما سقط
مردؤه من ذكر ما سقط
الانضام (قوله فان أكثر
الكذب في الخ) قال
الموردى الشعر المحظور

حيث قال الأصل ليس بخرام (والتكسر حرام ولون النساء) لأنه شبه أفعال الخسنة (خرج الشعر)
أى التذوق (انشاده) واستماعه أى كى منها (مدح) ابتغاء السلف والخلف ولأنه صلى الله عليه
وسلم كان له شعر أبيض في اليوم منهم حسان بن ثابت وعبد الله بن رواحة ورامس (الالهة) بالذ
نابى بياض ولوحدها بياضه وصدق به لا يذاه وعابه جل الشافى خيرة لأن غنى جوف أحدكم فحانير
لمن ان يتلا شعرا (فترده الشهادة) هـ ذاعجول على ماذا عابا بفسق به كان أكثر منه ولم تلب
طاعته بقرينة ما مر قال الأصل وليس أئما كى المعهود كأنه منتهى نعم لو كان المعهود مفعول قال الأذرى
ويظهر أن أئما كى أعظم من أئما التثنية إذا كان قد جمع من أفعال ذاه وهك به من التجميع (وقى
الترصيص به ترد) في رد الشهادة بخرم في الشرح الصغير بأم أورد به بل رجح الأصل حيث قال ويظهر أن
يكون الشعر بغير شعرا كالتصريح وقال ابن كج ليس الشعر بغير شعرا انتهى ويحمل تحريم الشعراء إذا
كان أسلفا كان لكافر أى غير مصرم جاز كما صرح به الروايات وغيره أنه صلى الله عليه وسلم أمر سائرا
بشعر الكفار ومن هنا صرح الشيخ أبو حامد بأنه مندوب ومثله في جواز المعهود المبتدع كذكره الغزالي
في الأعيان والغاسق المعلن قاله العدماني ويحتم الاستوى وظاهر كلامهم جواز شعور الكافر الممن
وعليه فبقاؤه عدم جواز اعتقاده بان اللعن الإبداء من الخير ولا عنه لا يتحقق بعده منه فقد عنته بغير خلاف
المعهود (والتشبيب بعينه) وهو ذكر صفاتها من طول وقصر وصدر وغيرها (ووصف) أى أو
وصف (أعضائها) الباطنة ولو كانت زجتمسقط للمروءة فقد شهدته بذلك بخرم حتى في غير الزوجة
والامة كالتكسر كلام الأصل للاذراء والأشهار بما لا يبق وهك الشعر ثم ذكره كالمردى في جز وجزه
وأنت اغدا كره الرائق بحثا وقد نص في الام على شذوذهة الدوس شبيب فلم يسم أحدكم قد شهدته لا يمكن
أن يشب بامرأته وجاز بمنزلة نقل في البرعزم رد الشهادة عن الجمهور ونبيه عليه الاستوى والذكرى وأدغم
بشتر أن لا يكره من ذلك والأردت شهادة قاله الجرجاني وأنت خبير بان النص المذكور لا يرد به ذلك
بل جاز حله على ما ليس حقه الانضام من وصف الأعضاء المظاهرة (والغلام) فبما ذكر (كأثر أئان
ذكر أنه بعشفه) فبشتر في رد شهادة تعين الغلام (فان أكثر الكذب فيه) أى شعره (ولم يكن حله
على المبالغة رد شهادة) والأفلا كسائر أنواع الكذب (وان قصد به اظهار الحقيقة لا إيهام الصدق) فان
شهادته ترد خلافا لافقة الصدق والالان الكاذب وهم الكذب صدقا خلافا للشاعر (والتشبيب بغير
معين لا يصره منعة) وغرض الشاعر تعين الكلام لا تعيق المذكور وما اقتضاه كلام من أن ذلك
لا يصرع الكثرة بناء الأصل على ضعف فقيده كلام المصنف بالقتل (وايس ذكر امرأته) كالبلى
تعيناً (القتيل) بالى من زبانه هـ (خرج شرب الخمر) عدا مع العلم بالخمر (وجوب الحدود والشهادة
وان قبل المشروب ولم يسكر كالمسكر) وردد شهادة بانه أو مشربا) لغير حاجة كنداء أو قصد لئلا لا يسمها
فر بما قصد بأسا كها (القتل) أو التخلل ولا عامر ما عرفت ههنا ان بقصد بذلك شرب أو الاغالة
عليه (والطوبى عنها كالنبيذ) فإذا شرب من أحد هذه القدر المسكر حذرت شهادة (فلا يربو منه

بالكذب والنفس هاجر حتى حق قاله وأما منتهى ذلك حكمه اضطرار إلى أن يكون حرياً واختيارا كان حراً
وقد قال السهيلي صاحب النعمان الحنبلى أنه لا تخرم رواية شعر المعهود فان الغزالي وى ذى انصاف الكفار الذين هموا بالعبادة وأذن
صلى الله عليه وسلم في الشعر الذي تقارون يوم بدوا واحد غيرهما الا تصدق أسيرة الصلح ذنبى تقصد التمتع بما لا يتبعه غير الاذاء أكثر
أهل الزمان تداب أهل العبادة الطاعة ر (قوله فقيده كلام المصنف بالتأني) أشار الى تعصده (قوله كالبلى) ولبنى وردعى وسعدى
وسلى ونحوه

(قوله لان الحد الى الامام الخ) وهذا الوجه اوردوا على طائفة ثم بان انهم ائمة فسق وروت شهادة ولو علموا انهم ائمة لم تردوا الحاصل ان الحد كدمن السبق وذلك سعة الفسق بالتوبة دون الحد ايضا الغرض بالحد الردع فبرع عن قوله له لا تدعوا الى الاسكار وهو الامام فانتموه باعتقاده والشواهد ما خذها البقية وعقدوا الحل موثقه (قوله تخلفه خلق ائمة الخ) في رعاية مناهج الشرع وآدابه والاقتداء بالخير وترك ايضا اعترضه البلقيني بانه قد يكون خلق ائمة خلق الحق كالقائدو مع فقد الرأفة بهم وقد يرتقى عن خلق ائمة الى ما هو اهل منه فهو ذم وعقابه يشمل فعل المعلن واجتناب الهرمات مع ان المروءة لا تدعى ذلك واذا راعوا صوت النفس عن تعاطي مباحات او كسر وهات غير لائفة فاعاها عار فأوداه على قلة مبالته بجامع ثم ذكر ان البلقيني روى باسناد عن الشافعي انه قال المروءة اربعة اءان حسن الخلق والسجدة والتواضع والنقل نحو والبلقيني حل ذلك على المروءة التي تعتبر في قبول الشهادة وقسم المارودي المروءة الى شرط في المدة وهو مجانبه ما حثف من الكلام المؤذي والمهمل وترك ما حثف من الفضل الذي يابو به وغير شرط فيها وهو الافضل بالمال والعالم والمعدة بالنفس والجلاء ويختلف فيه وهوان يقتدى (٢٤٧) باهل الصلابة دون اهل البدلة في مبالته

وما كفه وتصرفه فقبيل
يعتبر في العدالة وقبيل لا
قبيل انشا عليهم
صغرهم فتدفع في عدالتهم ولا
فدحت وقيل ان اختمت
بايمن قدسحت أو بالدينا
فلا فسد أو بعقوبة
وقوله ثم جرد البلقيني الخ
أشار الى تخصيصه (قوله)
ويرد في نفسه في مواضع
لا يعتاد مثلهم لسهولة
مقتضاه ان يسه في البيت
ليس كذلك قال البلقيني
وهذا اذا كان لا يقبله الناس
في بيته وهو على هذا الجاهل
والانهم كانوا في البلد
فلو اعتاد ذلك في بلد وجاه
الى بلاد لا يعتاد ذلك فيها قول
ينسج عادات البلد المنقل
اليه أو يترك على حجيته
التي أظهر قال وعلى هذا

قد اراكم وقد اعادته كالقيني (حد ولم تشهدانه) لان الحد الى الامام فاعترب ما اعتقده ورد الشهادة باعتقاد الشاهد ولان الحد للزجر وشر ما ذكر يحتاج الى الزجر ورد الشهادة للحد
التي يقول الشاهد ولو لا ذلك اذ لم يعتد التحريم (وان اعتقد تحريمه) حد كلفهم بالاولى ما سألوه
وصرح به الاصل (ردت) شهادته لانه اذا ارتكب ما عتد تحريمه لم يؤمن جرائه على شهادة الزور
وساير الهرمات (ومن وطئ ائمة) وهو (يعتقدها اجنبية ردت شهادته لا من وطئ (أجنبية) وهو
(بظنائه) اعتبارا باعتقاده من حادثة غير أولالا الاعتقاد وثانيا بالنسبة (وان نكح بالاولى أو) نكح
(نكح معنوطي) فيها وهو (يعتقد الحل لم ترد شهادته أو لاسم ردت) لذلك (ولا ترد شهادة
مطعنا النار وان كره) النكاح له غير مكر وعنده جماعة (وترد شهادته ممن تعد حضوره بعد بلاده
أوضح ردة) قال في الاصل واستحال صاحب العلم لانه يأكل بحر ما وانما شرط التؤد لانه قد يكون
له شتم متحي به صاحب العلم فاذا تعد وصار دناه وقوله مرواة (لادعوة السلطان ونحوه) فلا ترد شهادة
من تعد حضوره لانه طامع عام (الشرط الخامس المروءة وهي قوى الاناس) وهو قريب من قول
الناجح لصله الرواة فتخلق بخلق ائمة في زمانه وكانه لا يتم بالانتضا بل تختلف باختلاف الأشخاص
والبلدان يخلف العدالة (فكرها سعة الشهادة) لانه امانة عقل أودلة مبالاة على التقديرين
تبطل الثقة بقوله وتركها (مثل ان ليس الفقهاء ليس العربي أو الناجي أو الجاهل ويرد في نفسه بموضع
لا يعتاد مثلهم لسهولة) مثل فعل (كل ما يصير به المرء مخمكة) بضم أوله واسكان ثمانية أي يفعل منه
ممكن نعم الجاهل ويطيلس وركب بغيره فمشتقو بطرف في السوق (و) مثل (المش في السوق مكشوف
الرأس والبدن) أو أحدهما ولو مع ستر العورة (من لا ياتق به أو كل غير السوق في السوق) اغترجوع
شبه كاذبه البغوي (وشبه من سعة اياته لا) شبه منها (لعاش شديد) بخلاف السوق لا يضهر
ذلك (ومد الرجل عند الناس) بلا ضرر وقوله ارجسهم ولو واحد قال الاذرى وشبهه أن يكون معه
اذا كان محضر من يحتمه فلو كان محضر اخوانه أو أصحابهم كتلامه لم يكن ذلك تركا للمروءة (وتقبيل
ائمه أو زوجته بمحضرمهم) وأما تقبيل ابن عمر ائمة التي وقعت في سمه بمحضرم الناس قال الزركشي

فيلقي ان قال حديثا يعتاد ان لم يعتد في بلده (قوله ولو مع ستر العورة) لما كشف العورة غرام) قال البلقيني في الوقوف مكشوف الرأس
في السوق أو العار بقر أو بابه ونحو ذلك بحيث لا يلبق به كذلك (قوله في السوق) خرج بذلك ما لا دل على حادثة ستر أو فسد في
الكفاية بان يكون بصبي مائة قال البلقيني ولم أجد ذلك في كلام غيرهم ولا فرق بين نصب مائة غيره فاعدا كان أو فاعدا مائيا كان أو راجا
لانه خلاف عادات ردة قال البلقيني الذي يعتد في ذلك انه لا يمدن شكره وذكر ردة الاعلى فله المبالاة وقد قال الشافعي فاذا كان الاغلب
على الرجل الاظهر من أمره الطاعة والمروءة تبطل شهادته وبعبارة الوسيط الا على الطريق قال البلقيني وهو الغايب اذا كان الطريق
مطرفا فان الغنى الذي في السوق موجود ولا فرق بين الصربي المزهد وغيره (قوله كاذبه البغوي) وهو الصبيج (قوله قال الاذرى
وشبهه الخ) أشار الى تخصيصه (قوله وتقبيل ائمه أو زوجته بمحضرمهم) قال البلقيني في المراءات اناس الذين ينصبهم في ذلك والتقبيل
الذي ينصبهم انما هو في القبيل وزجته بمحضرمه أو بمحضرمه وجله غير ما فان ذلك لا يعد من ترك ردة وما تدين تقبيل
المرور بل جلاها في عدم تركها في ردة وتقبيل لان اعتباده ذلك انخرج عن مقام الاستعظام أو ما تقبيل الرأس ونحوه فلا يعمل بالمرور

وفي معنى القبة موضع على موضع الاستمتاع بالصدور وغيره وقوله قال البلقيني المراد الناس الخ أشار إلى تصحبه (قوله) والاكتار من الحكماء الخ يقتضي ان ماعدا لا يقتدوا بالاكثار وفيما تقدم (قوله) خضاب الصباغ الخ اشارة فيه الى شهادة كذا انتفاء اشارة الامر ودفعه اوجه اربعة تكاملها او قد نبأ كالتقدير (٣٤٨) وتنبأ اياه بحضرة الناس (قوله ذكر الزركشي) أي غيره (قوله) والنسب

بالشر مما عتبه البولي
النسب بالشر وذلك
خالص في العدالة لا سيما اذا
منعنا أخذنا الزكوة على
التصمل أو كان باخذ ولا
يكتب (قوله) وقد لا ادعى
وقد سيرة الاثر عاقلة
الماء وروى الخ أشار إلى
تحصيه (قوله) كل من روى
بضم القاف وكسر الهاء (قوله)
ان لا تذهبهم أو أجبهم
الامام عليها تخرج بالباحة
غيره ما تحرفه التحميم
والعرف والسمكان
والصبر فلا تقبل شهادةهم
قال الصبري لان شعارهم
التبليس على العامة ومما
عتبه البولي التكسب
بانه شهادة مع ان شركة
الادب انما طاعة ذلك فادح
في العدالة لاسباب اذ امتنعنا
أخذنا الاجرة على العمل
أو كان باخذ ولا يكتب فان
نفذ من شركة لا تطيب
بذلك قال بعض المتأخرين
وألم طريق في ان يشتري
ورق مستعمل ويكتب
ويشتم على قدره من المال
واحد من ثمن الورق فان
الشركة لا تشتري فيها
التسليم في العمل وكان
الشخص من الذين الكنتاني
يشتغل بعلوم الحرف

فكانه تقبل استحسان لا مع اوجه له بانما يجوز أن ينسب من ينسبهم أو لان المرة واحدة لا تقصر
على ما يقتضيه نص الشافعي (أو حكاه ما يفعله معناه الخ) تقدم كراهة هذا مع زيادة في الباب
التامع من أبواب التنكح (والاكتار من الحكماء المنكح) من (سواء العشرة المعاملين والاعمال
والجيران (د) من (المضايقق البشير) التي لا تستغنى فيه (والاكتار على لعب الشاطرنج والحمام
والقنوم وجماعة) أي استثناء وان لم يقتصر من لما يوجب التحريم (كذلك) الاكباب (الاشاد
الشعر وانه تشاده حتى يترك به ههنا) مثل (التخايل بوجه وغلام في غيبا الناس) والمراد جنسهم
(د) مثل الاكل على (الرخص) على (الضرب بالدف ورجوع في الاكثار) مما ذكر (الى العادة
والشخص) اذ يستقيم من شخص قدر لا يستقيم من غيره (والامانة) والازمنة (تأثير فليس اللعب
بالمارج) مثلا (في الخلق مرارا كالسوق والاطرق) أي كالعقد بينهما (مرة) في ملان الناس
وطايعهم يدهم ماذر بالكثر فانما لا تشتري في عيادها لكن ظاهر نص الشافعي والعرايين وغيرهم ان
التقيد في الشكل ذكر الزركشي ثم قال ويبقى التفصيل بين ما عدا نمارها والمراد الواحد وغيره فلا كل من
غير السوق مرفق السوق ليس كالشيء فيه مكث وفا (والنكسب والشعر والغنا فقلد زري بن بليق به) ولا
يكون ذكر كاهن رده في الشعر بقوله الاصل عن ابن القاص وفي الغنا يحتمل ان كلام الاصحاب يحتمل
على من لا يلبق به وقد لا ادعى وغيره الاثر عاقلة الماوردى والرياني من ان عمله اذا كان لا يتعنى اذا
مدح ولا يذم اذ امتنع دل بقوله ما وصل اليه وروايتنا بان الوجها قاعا كلام الاصحاب على اطلاقه ذلك فان
ويجب عند كل أحد وقد نص الشافعي والاصحاب على انه يرد به الاكراهات وفيه نظر فان الاصل مسلم ان
الاصحاب اطلقوا ذلك بل لا يناسب الدخيل بما ذكر (وجعل الماوردى الاكراهات الى البيت شحلا اذ انما بالسلف
التاركين للتكسب (قل) معنى قوله أي حرم (مراد من لا يلبق به) بخلاف من يلبق به ومن يفعله اقتداء
بالسلف (والنكسب في الاكل) واللبس (كذلك) فليس بمراد من لا يلبق به ان فعله شحلا اقتداء
بالسلف (وتقبل شهادة أهل الحرف) المباحة (الفنية) بالهمز (ان لا تذهبهم) وان لم تكن
حرفة آباءهم (كعدم وكس ودياغ وكذا من يباشر التجارة) ان حافظوا على الصلوات أو فاتهم في ثياب
طاهر وخارج وحسبوا وسكاف ونصاب سائلين وذلك لانهم احراف مباحة والناس يحاجون الى ما يوردونها
شهادة أو باهم لانهم ان يتركوا فقيم الضرر بخلاف من لا يلبق به (وليس الصباغ والصاوغ منهم) فذهب
في قوله شهادة فاحتمل ان تلقى محارفتها وقضية كلام الاصل انهما كالذكر كور من لكنهما اولي بالقبول
(ومن اكثر من أهل الصناعة) المذكور وفي غيره (الكذب وخلف الوعود وشهادة) (تنبيه) (في
الزينة) بما يحل بالرواية سنة كل المعاصي ذكره في التنبيه (فرع المداورة على ترك السن الرابطة
وتسبب ان الصلاة تقع في الشهادة) لها من تركها بالدين وانه اشارة بماله بالهوان قال الاثر
ويشبه ان يكون محله في الحاضر امان يدم السر كالاحوال المكارى وبعض النصارى (وكذا) يقع
فيها مداورة (مناداة مستعمل في الجمع السهام) كذا (كثرة شره) اياه (مهم) لخلال ذلك
بالرواية والنسب بالناهي من يادته (لا) كثرة (السؤال للعامة وتوان طاف) مكثرة (بالأوب) فلا
يفتح في شهادته ان لم يقدر على كسب ما يكفيه من عمل المسئلة في حديث (الان) اكثر الكذب في دعوى
الحاجة أو أخذ ما لا يحل له) أخذ ففتح في شهادته ثم ان كان المخوف في الثانية قليلا اعتبر التكرار

الذين من خوارهم والروم مع جعلهم احراف من فروض التكليف وجوابه ان كلامهم ينزل على من انما هو النصف مع
جود التكليف بغيره (قوله) وخلف الوعد (الواو) يعني أو (قوله) ذكره في التنبيه) أشار إلى تصحبه وكتب عليه وذكر في المعالي
الاصحاب الحق وذلك بالفتن (قوله) قال القاضي ولو ترك السن واشتغل قضاء الفرائض فان كان في المردولة
الزور وروى كشي الغيرة وشهادته أو غيره مما قاله (قوله) قال الاثر وفيه ما ان يكون الخ أشار إلى تصحبه

[illegible]

نظيره (الشرط السادس عدم التهمة في جريته الشهادة لنفسه فعاد دفع) بها عنه (ضرار وادب شهادة
لا تخل لشهادة أحد (له بدنه) المأذون له وغيره) ومكانه وهو (مؤخره في بيت) وان لم تستغرق تركته
الدين (أوليه على رأس) وذلك لتجنبه (وتقبل) شهادته لغرضه المأمور وكذا العسر (قبل الجرح) عليه
(والقول) لغرضه لا يحدّد ويتفق الحق بضمته لا يعبى (أول) من تخلله به بعد الجرح عليه الموت والنصر به يذكر
الدين من بانه (ودر شهادته قبل وقوع الكسر في وجهه) مما جعله بدينه وقيم (فيما ينصرف فيه) كلمة من قام
هو ما لا اقتضاء لشهادته ساطعة التكرير في ما شهد به وسئل الوكيل سرت مع زيادة في الباب الثاني من
الكافور ذكره من بانه (د) ودر شهادته (ضامن) هو بدماء من ضمن عنه أي مما حمله قبله لا بدفع
بها للغير من قوله (د) (شهادة) شر بل يشهد بشر بانه فعله بشر بانه قال هذا الدار (مثلا) (بيننا)
فلا بد من التمسك بالمراد ببول قال الزكي فانما هو أحد ضامن التصو والمذكور والحق في نصيب زيد دون
نصيب الكاشف لغيره وأجبت وما يجب باني في مسئلة التصو وأيضاً فاتحه محل ذلك كله على ما يأتي عن
المطلب (فان شهد نصيب بشر بكم حوده قبلت) اذ لا تم معواة في شكافي المطالب بان الشر كقصد تكون
من دارن وبحولهم بعملهم ابيض فلا حد الشر بكمين مشاركة الا لا تحرفا قبضه فلا تتم شهادة له وقد
اغلق الاعجاب ان الشهادة للشر بل بغيره مقبولة والاحسن ان يقال ان كان ما شهد به بشر بكمين
هو رائي له فليتم تسع شهادته وعليه ينزل اطلاق الاعجاب والاصح وتعليه ينزل كلام الرازي ومن تبعه

وقد اذال المنيار الخ اشار الى تصحيه (قوله فيما يصرّف فسد) خرج به ماله باع وكل واسكر المنيار الخ فلو قيل ان يشهدوا له
بانه عليه كذا وكذا لا بد كراهته كان كراهة ذلك السبع فانه او اعوام العداوي بابا الحبل المداخلة انتهى وصور شأن الوكيل بل سلم
السبع او سلمه باذن موكله او باجباراكم وادفعوا فانه او اعوام اشار الى تصحيه (قوله وضامن شهد براءة من عنده) أي باءاد اواراء
او جبرنا شرط فسد السبع الذي من الثمن فيه او باعقافا اخني للمبيع وكل ما يخرج به نفسه من الضمان وكتب ايضا في قوله من
من عنده من عنده من عهده او مكتبة او غير ذلك ميت او حي وهو عليه فلس من ضمنه أصله او دفعه من قوله وشهادة شر بل يشهدا شر يكم
فيما هو شر يكمه في الوشود بل يرض له وغيره فكل الوشود شر يكمه بغيره كالنظر في الوكان باقية حرا وبها ما هو كان المشهود به بما يكون في
النظر بل قال ان كان في نوبة العديل والا لا قوله هل يقال الخ اشار الى تصحيه (قوله فالحق حذ ذلك كما لا يخ) اشار الى تصحيه كذا قوله
والنفس من قال الخ (قوله وشهادة دارب جرح موثقة) أي وهو ما يمكن أن يفضي الى الهلاك فلا يشهد بل الاندال وهو مجعوب عن
الذين ينفون مشهور ان الذين قضاه القاضي يشهداته لم يقض وان كان بدله لم يقض واستثنى ابن ابي عمير عن كاهن اقر من منع قبول شهادة
الذين بل الجرح قبل الاندال ماله كان على الجرح ومن استغرق او اوش الجرح اذ لا ماله لانقضاء التهمة حيث هو مردود لان الدين لا يمنع
الاندر لان صاحب الدين قد ينفذ منه وهو مضيق اذا كان معذورا براءة من الدين كالز كالز انما الوصف عام فلو كان الجرح محال لا يصرى الى
النسب في الشهادة ع يخرج من ذلك ان المشهود به جرحا محضو ثعلبي عريم عن بل يضاعف عاق او طلاق او غير ذلك من قيام جرحا لمعبر وج
فان لم يضر ونظفنا او مجلس حكم فقبل شهادة

(قوله لشهادته غايه ولو هو مريض الخ) (٢٥٠) فلو كان الشهود ان كان بعد الحكم أخذ الوارث المال وقبلة فلا ذكره البغوي في

قائه (قوله ومن أوصى له) أو إليه (قوله قال الأذرى لم يخال الخ) بلزم بمقاله تبع بعض الأحكام المترتبة على الموت والأزواج بالمثل (قوله ولو قتره) لأن ما بعد (قوله ودين على المفسل) استثنى منه البليغي ما إذا كان للغير من الشاهد من يدنو مال المفسل غيره أو مال يقطع بان الزهر من الدين المهرور به فتقبل لفقد ضرر المزارع فتألم أو من تعرض له والقواعد تقتضيه وقوله استثنى البليغي ما إذا كان الخ أشار إلى تعينه (قوله وإن شهد بوجه أن يشهد بوجه الخ) لو شهد ثمان بان لم يثبت على ذنن فحدهم شهد المشهود عام على الشاهد من بالقرعة أضافت له ثمان وثبت الامان قال الرباني لو شهد فقير بان له هذا المال من أول الحصول الخ فان كان من غير ان المال لا تقبل للثمة وإن كانا بعد من فوجهان خوفان التهمة إن نزل الصدقة لهما قلت والاصح أو الصبح القبول وبظهور موضع القطع مانع فبذلك كان قصراه البلد محصورين وأوجبنا الاستعلاء بما في غيرهما ظاهر من خلاف

(ولا) تقبل شهادته (ببيع شخص) من عقار ترك بينه وأوله بشرى بشرائه (له فيه شفعة) لأنها تنضم اثبت الشفعة لنفسه موافقة شهادته بالشراء مخرجها الأصل ويمكن ادخالها في كلام المصنف (لا) شهادته بذلك (بهـ) بالغفو هنا لا سقاط حصة منها قبل شهادته (ولا يجب الانقسام) إذا لا شفعة في لثمة تعلم وينظروا إلى التهمة الخلاص من سوء المشاركة (وزر شهادته وأثر بجرح موثر) عندها (قبل الاندمال) وإن اندمل بعدها لثمة فإنه لو كان أخذ الأرض فحكه شهد لنفسه ودخل في كونه موثر له عند شهادته ما لو شهد بذلك آخر الجرح وهو وارث له ثم ولد للغير من ثمة فلا تقبل شهادته وخرج به ما لو شهد بذلك للغير من ثمة بان لا تقبل شهادته ثم صار وارثاً وقد حكم بشهادته لم ينقض كالوطر أو الفسق أو لا فلا يحكم ما خرج قبل الاندمال المزدعي الأصل هنا شهادته بعد الاندمال فقبوله لا تنفاه التهمة قال البليغي ولو كان الجرح بعد ما اعتقه سيده بعد الجرح وادعى به على الجرح وأنه المستحق لآثره لأنه كان ملكه فشهد وأثر الجرح قبلت شهادته لعدم الغش في القضي لآثر (لا) شهادته (بال) أي لو رثه وليس بعاصه فتقبل (ولو هو مريض أو مجروح) ولو قبل الاندمال وفارق شهادته بالجرح بان الجرح سبب الموت الدال للعقوبة بخلاف المال (ولا تقبل شهادة الوديم والمريض منهما) أي بالوديع والمروث (المودع والراهن) لأن كلامهما يستعمل في الدفوع (وتقبل) شهادته منهما (لغيرهما) لانفاؤه التهمة (ولا) تقبل (شهادة غاصب) على المصوب منه (بأنصوب) (الجنبي) لشفقة ولتتمتع بدفع الضمان وموثر الرذعة (فان شهد) به (بعد التوبة) ووالد له إلى مستحقه لآثر (الثالث) (قبلت شهادته) لانفاؤه التهمة بخلاف ما بعد التمسك لآثره يدفع الضمان عن نفسه وظاهر ان الردية دان حتى يبدل الغاصب جناية مضمونة كالتلف فيما ذكر والنصر مخرج به بدعي أو يقين زبانه (ولا) شهادة (مترشعاً فاسداً بعد القبض) لا يبيع (بالمالك) فيه (أقبر خذمه) أي أغبر البائع (الأبعد الدار) (إذا ذكر والنصر) على ما لا شأن من زبانه (ولا شهادة مترشعاً) (لشاهد) (بالبائع) لا يبيع (إن) فسخ البيع كأن (رد) عليه (بعد أو أقاله) أو بنجار (دفعه فانه الغلة) لنفسه إن كان المدي يدي المالك من ثار مخرج قدم على البيع كاذراً بالأصل (ولو أثبت رجل) أي فقام بينه (بأخوة) (دين) على شخص (شهدا المدونين بان لم تقبل) شهادته لأنه يقول ما عليه إلا رخ إلى من شهد به بالبدل بخلاف ما لو تقدمت شهادته (ولا تقبل شهادة) أي الوارث أو الوصي (بموت موثره من أوصى له) قال الأذرى لم يال قال تقبل شهادته في حق غيرها دون حقهما لقصر التهمة على ما دون غيرها (وتقبل شهادة المدونين عت الغريم) وهو الدائن لأنه لا يتنفع بما ولا ينظر هذا في نقل الحق من شخص إلى آخر لأن الوارث خليفة الوارث وكأله (لا) شهادة (العاقلة) ولو قتره (والغريم يجر من شهد بقتل خطأ) أو شبهه عدل من تحمل عنه العائلة (ودين) أي ويخرج من شهد بين آخر (على المفسل) المجهور وعليه فلا تقبل شفعة دفع ضرر وتحمل العاقلة ومزاحة الغرامة أما شهادة العاقلة فسق على من شهد بقتل عدواً باقراً وقتل ولو خطأ فقبوله لا تنفاه تعلم العقل كما في باب الشهادة على الدم والحقوق بذلك شهادة الوكيل والوصي يجر من شهد به على الموكل والقيم (فان شهد) شخص (بوصية بشهادة بوصية أو بأولو) كانت الوصيات (من تركه واحدة) جاز أي قبلت الشهادتان لانفصال كل منهما عن الأخرى بغير تهمته وإشغال الموأاة فتدفع بان الأصل عدلها (كاتب قبل شهادة بعض العاقلة لبعض على أطلاع المارقي) يمثل ما شهد به البعض الآخر فتقبل الشهادتان إذا نسب كل منهما ما شهد به إلى الآخر بان يقول أخذوا مال هذا فان نسب إليه البهامة كما كره أخذوا مالنا ثم تقبل لثمة قال الزركشي وعلى قياسه إذا قبل البغوي لو شهد عدلان من الغفارة

فيه غ (قوله بان يقول أخذوا مالنا) وليس على القاضي أن يثبت ضمه ما لم يثبت على القصة أم لا فان بحثناها أو لا يصح لو أن يتنازع الشهادة

الاجنبى) قال الباقى على هذا ما اذا لم تكن في مشترك بحيث ينفر ولا اجنبى مما شاهده به فانما في مشترك لا ينفر ولا اجنبى من حيث كالاتر
فلا تقبل فيه الشهادة الاجنبى وقوله قال الباقى على هذا الخ أشار الى تخصيصه (قوله وقضية كلامهم انه لا فرق بين قوله الخ) أشار الى
تخصيصه (قوله عبارة الاصحاب وأنت باز وجى) وكذلك يعرف في التكملة (قوله لان الحاصل بينهما عقد يعار أو يزول من أجله) ولان الاثمة لا تمنع
الشهادتين حصول النسب فأبى أول (قوله لأشهادته برتاها) ولان فلان أنزه (قوله ولا نهى لها الى خيانة في حق) فاقبها الشهادة بانجانب
على عبده (نص) (قوله لا تقبل شهادة على عبده) وان كان أسله أو فرع موكب؟ فقال الباقى مقتضاه ان مجرد الشهادة بظهور
العداوة وليس كذلك بل مدعى العداوة من الخصم وتزعمها كاف في ذلك كائن على غير مرازى فقال في كتاب الشهادات لا يجوز
شهادته على خصمه لان الخصم ومتموضع (For) عداوة وهل كاف أم رجل أو زوجته عدوه وجهان أحدهما انه عدوه (تبيينه)
تركة من شهد على العدو

تركة من شهد على العدو
يقع هل يرتد تركه شهادة
على عدوه قال في المطالب في
باب دعوى القلم كان بعض
شائخنا يقول لبعضنا
لانه أثبت بالتركة أمرا
غائبا لا يخص بالعدو وقال
هنا يشبه ان يكون كشهادة
العاقلة تركه كمن شهد
بغير شهود القتل خطا لول
شهد على المشرك ونص
وارتفع لجمع شهادته
قال في المطالب بمقتضى وجهين
أحدهما لا تنسخ لان
الفرع يعود الى الورثة
لانهم لا يستحقون التركة
مع بقائه اذ هي نفس شهادة
الخصم في الحقيقة والثاني
تسبح لانها على المشاع على
الوارث ولو كان الشاهد
نحسما للعباد والوارث
فعلى الوجه الاول لا تقبل
وعلى الثاني لا قال ابن الزينة
و يظهر ان يخرج على هذا
ما اذا دعى أولادهم على
نفسه يدن ورواه من

(الاجنبى) فقط لا اختصاص السابق بغيره وقضية كلامهم انه لا فرق بين قوله هذا والذى وأفلان وعكسه قاله
الزركشي ثم قال ويشبه ان يكون الخلاف فيما اذا قدم الاجنبى فان قدم الاخر فعلى القطع بالعداوة لان
الاجنبى من جهة العطف على الباطل كقولنا لانه المسامحة طوالت وأنت طالق انتهى وقوله وأنت
طالق عبارة الاصحاب وأنت باز وجى وهو الوجه (فرع) تقبل شهادة أحد الدار وحين لا آخر
وعليه لان الحاصل بينهما عقد يعار أو يزول فلا يمنع قولها كالاتر أحد الثاني من لا آخر ادعى
(لاشهادته) أي الزوج (رتاها) أي ترازو وجسه ولو منع ثلاثة فلا تقبل لان شهادته عليها بالمثل فدل على
كمال العداوة بينهما لانه نسبا الى خيانة في حق فلا يقبل قوله كالودع
(نص) لا تقبل شهادته على عدو (له وان قبلت له التهمة ولم لا تقبل شهادة ذي حجر بكسر القين المحجمة
أي عدو حقيقى على أخيه وراه أو ادوا دوا بن ماجه باسناد حسن وعدو الرمن (يقضى) والى اعتمده و طرح
بمقتضى وجهين (مشرته) وذلك قد يكون من الجانبين وقد يكون من أحدهما المختص بشهادته على
الاخر وان أفضت العداوة الى الفرقة ردت شهادته مطلقا كما علم بأسرار والمراد العداوة الظاهرة لان
الباطنة لا يعلم الا بمقتضى القلوب (وان عادى من يشهد عليه بالفرق في خصامه ولم يجبه ثم شهد) عليه
(لم تزد شهادته) كالتأخذ للعدو بعقله ودها وهذا غير القذف كما علم مما يأتي (ولا تقبل شهادته
على فاذنه) ولوجب طلب الحد لظهور العداوة كائنه عليه بقوله (والنص يقتضى ان العاطل للعدو
(ليس بشرط) في عدم قبول الشهادة (ولا) تقبل شهادته (على من ادعى) عليه (انه قطع عليه
الطريق وأخذ منه) وما دل كلام الاصل نقلا عن النص ان كالمعاقف والمقذوف في الاولى
ومن المدعى والذى عليه في الثانية لا تقبل شهادته على الاخر (فان قد فته) المشهود عليه (بعد
الشهادة) عليه (لم يوزر) في قبولها فتحكم الحاكم (فرع) البغض لله المعبر عنه في
الاصل بالعداوة الدينية (ليس قدحا) في الشهادة (فن أبغضته اذ قبلت شهادته عليه كشهادة
المسلم على الكافر) والسبب على المبتدع (وجرح العالم الراوى الحديث) أو نحوه كالتدعى (نصحه)
كان قال لا تسلموا الحديث من فلان فانه غلط أو لا تستفتوه فانه لا يعرف الفتوى (لا قدح في شهادته)
لانه نصيحة للناس (وتقبل الشهادة) من العدو (العدو) اذ لم يكن بعض ما لا تمنع والفضل ما نهى
به الاعداء (فرع) حب الرجل لقومه ليس عيبا حتى تزد شهادته لهم لم تقبل مع ان العيب يتردى
ان يبغض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضى الرفض لعدوها وانما تقتضى بان انهم الجهاداء الناس
وتأفهم بالاضراب وبالويعتبه كما يؤخذ من قوله (فان أب) بتشديد اللام أى جرح جماعة (على

أجمع ما حفظا أحدهم حقه وأراد أن يشهد فعل الثاني لا تسلم لان الشهادة لا يرد على الأول ينبغي أن تسلم وقوله اعدائهم
وقال هناك يشبه الخ أشار الى تخصيصه وكذلك قوله أحدهما لا تسلم (قوله للتهمة ولم لا تقبل شهادة الخ) والمعنى فانه العداوة تقتضى ال
الشهادة بالباطل فانما اعطيت الوقف في النفوس تسلمك بسبب الدماء وتقمع الغلظم (قوله يقضى والى اعدته) قال الباقى في محذور النعمت
ليس تقبل العداوة وانما هو الحدود وحرام وقد انتهت الى الفسق والكلام في عداوة لا يسقم في أقوال شذائية ذلك انما قال
بشرط بل الشرط ان يكون من شأنه ذلك (قوله والمراد العداوة) أى الغنوية (قوله والنص يقتضى ان العاطل ليس بشرط) في تطبيق الشيخ
أبى حامد وغيره ان الشافعى صور العداوة الموجبة للرد عداوة اذ قد فوجى لادى على ما نهى قطع عليه الطريق وأخذ منه فدل بصران
على غير فلا تقبل شهادة أحدهم ما على الاسراف كتنى بالقذف ولم تعرض اطراف الحدود والى من الأسباب مقتضية للعداوة القذف

(قوله وتقبل الصديق والاخ) قال البلقيني رحمه الله ما يشهد به بالنسب على المذكور من الورثان شاهد بذلك قالوا نحن لا نقبل شهادته لان فيها الشهادة لنفسه بسبب المشهوده قالوا في تعليق الشيخ أبي حامد ما يخالف ذلك في زيادة الورقة في آخر الاقرار بالنسب عن القاضي أبي الطيب من غير مخالفة قبول شهادة الاخرين على المذكور باخر اربع لان فيها زورا وعليها شاهدان من شهادته الابوين قال البلقيني هو مردود على ما اذا شهدا اثنتان من الورقة زوجية أمهما وبقية الورقة متشكك وتقام لتقبل شهادتهما لان كان فيها زور على ما كذلك لتقبل شهادتهما لنفسهما بالاخوة وان كان في ذلك ضرر عليهما انتهى والفرق بينهما ظاهر وقوله وفي زيادة الورقة الخ أشار الى تصحيحه (قوله تقبل شهادة اهل البع) أي الذين لا ينكحهم اقواله صلى الله عليه وسلم: *تقرق أئني على ثلاث وسبعين فرقة وأبوا ودباستانا جميع قال الخطابي فيه دلالة على أنهم غير متزوجين من الملة لانه جعل الكل من أمته وان المثل لا يخرج عن الملة وان إشتاق تأويله فاذن لا ينكحهم اهل البعوى الملتصق من الاقدام على ما يعتد بخبره (روى) فالوجوب لتقبله موجود ولا خلاف ان*

أهل البع اذا لم ينكحهم هم فساق ومن جعل كلامهم -
 الداعي فهو كذلك وان قيل
 برور دانه * (فصل)
 (قوله ولا تقبل شهادة المغفل)
 قال البلقيني انه لا يستقيم
 التعبير به لان معنى غفله
 غميره وما كان تعديه
 بالضعف لا يكون التضعيف
 فيه داعي كقولنا الشئ
 من الذي وقع عليه هذا
 الفعل فلا يناسب المقام قال
 وفي تصحيحه من سبب
 يقتضي ان البناء المذكور
 يقتضي المبالغة فقال في
 قوله في البقرة مسلمة انه بناء
 مبالغة من السلامة قال
 شيخنا أبو حنن وقال غير
 ابن عابدة وايس كذا كرلان
 التضعيف الذي في مسلمة
 ليس لأجل المبالغة بل هو
 تضعيف النقل والتعدي
 فليس اذا بناءه بالضعف

أعدائهم أي قومه (ودفع) معها (فيم ردون شهادته عليهم وتقبل) الشهادة (لصديق
 والاخ) وما رواه الحاشي وان كانوا باصوله وببرونه لانتفاء التهمة ولان المدعى مقدمه بالاختلاف
 الصادر فتعوب العدو على عدوانه * (فرع) تقبل شهادة اهل البع (منكرى صفات الله وخالفه
 أعماله وادعوا وجوز أن يشهد يوم القامة لاغتنامهم انهم صديقون في ذلك لما قام عندهم (الاحاطية)
 وهم أصحاب أبي الخطاب لا يردى الكوفي كان يقول بالله جعفر الصادق ثم ادعى الاية انفسه فلا
 تقبل شهادتهم لهم وان علمنا انه لا يتحول دمه وانما لو اننا (لخبر) زعم الشهادة من صدوقه في دعواه
 أي لاسم برور جوز شهادة أحدهم صاحبها اذا سمع يقول على فلان كذا فصدقه بين أو غيرها
 وشهدوا اعتمادا على انه لا يكذب اذا الكذب عندهم كثر (و) (المنكرى العلم) ته تعالى (الم - دوم
 واخر) وان وشكرى حدوث العالم والبعث والحشر للاجسام فلا تقبل شهادتهم (للكفر) لانكارهم
 ما علم من الرسول به ضرورة (لان قال خلق القرآن أنوني الرؤية) وما ورد من كذبهم مؤثر بكثير ان
 التمسنا لخرج عن الملة بتدليلهم لم يلقوهم بالكره في الارث والانكحة وجوب قتلهم ومقاتلتهم
 وغيرها (فلا قال الخطابي) في شهادته (رايت أو جمعت فبات) شهادة انصرح بالمعينة الزافة
 لا قبل اعتمادا على اخبار المشهوده (وتقبل شهادة من سبب العصابة) والسلف (لانه قوله اعتدوا
 أعدائكم) وعنادا (فلا ينكحهم أولا) بماله وجهه متعل (نم فاذا) عائش - مرضى الله عنها (كافر)
 لا تقبل شهادته (لانه كذب الله) تعالى في انهم اصحس فقال الله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الغافلات
 النساء الآية وقذف سائر المحصنات وجبر ذلك شهادة فقد في الأولى
 (فصل) ولا تقبل شهادة المغفل الذي لا يضبط أصلا أو غالب الا لا يوثق بقوله (فان فسر) شهادته (وبين
 وقت التحمل ومكانه بليت) زال الالتم (وكثير الغلط والنسيان) رد شهادته (للتهمه ولا يضرب قليل الغلط
 والنسيان الا لا يضمن أحد
 (فصل) وان شهد فاسق ولو لمنا فسقه (أو هو فردن) شهادته (ثم حسنت ثوبته) وأعادها
 أنقبل للتهمة) يدفع على رد شهادته الأولى عنه نعم ان لم يصح القاضي الى شهادة المعلن ثبت شهادته
 المعلن بناء على الاعص في الشرح الصغير وأصل الروضة ان القاضي لا يصح اليها كالا يصح الى شهادة

(٥٠) - (الحاشي الطالب) - (رابع) هو صا داف البناء المتعدى بالهمز قوما قاله شيخنا هو الصواب والذي اعتبره
 الشافعي في ذلك كثر الغفلة اه (قوله فان فسر) وبين وقت التحمل ومكانه ثبت قال في الخدام ان هذا أخذ من الرافعي من الروي وهو اغيا
 ذكره فحين كثر غلطه ونسائه والشيخان أطلقا منه (قوله وان شهد فاسق الخ) الحق البلقيني من لم يصح القاضي الى شهادة ماله كان فسقه
 مغلطانه أو كان مفسقه أهلا لشهادة عند قوم يحكى عنهم قبول شهادة الفاسق الذي لا يكذب وشهد عند من يرى فسقه أو يرى انه لا تقبل
 ولا يار لان لم يردوا له ولا كثر التسميع الشاق من لاصروعه ثم حسنت حاله وبنرج فيه أصحاب المكاتب المذنبه اذا ردنا شهادتهم
 لرواها في شئ فمالا تقبل فيه السافر فعدا وقال أبا رجل فيحكى بذكورته ولا تقبل شهادته المردودة لانه منهم في الاقرار الا ان يزول اشكاله
 بسلمة تظنه واخذه (قوله التهمة) ولا ترد شهادة الفاسق ثبت بالاجتهاد مع جوز صدقه فرد تعاقب اجتهاد القاضي فلو ثبت شهادته
 العامة لا يلزم عدلها وهي أيضا مكرمة بالاجتهاد نقض الاجتهاد بالاجتهاد

وقوله فما أتته بالحق في الشهادة في حقهم من قولهم شهدوا (قوله بخلاف الكافر المعلن ولو مرده) وفي فتاوى القفال
 ابن التلوش شهد قرون شهادة ثم أعادها بعد الإلام قبلت كالكافر الأصلي بخلاف الفاسق وله له أراد المراد الظاهر لردن أو يكون عنده
 أنه لا فرق بين المسلم والكافر والعلم به (قوله أو مودة) بمرحلة قبل الاندخال ثم ما لو شهدوا لمراعاة قبل الاندخال وهو وارث ثم حدث
 الحصر ومن يصبغ ما عادت تلك الشهادة كره المارودي وغيره وهو الصحيح (قوله قال الأذري والاستيعاب) أشار إلى تصحيحه (قوله
 وفي غير الصبي في معرض الترمي يوم ٢٥٤) يشهدون ولا يشهدون) وهو محمول على ما يتصور بالبداهة إليه (قوله فنعلم أن الأصل)

ومنهم من حمله على ما يعله
 دون غيره ومنهم من حمله
 على الكاذب في شهادته
 (قوله على ما يتصور بالبداهة
 إليه) أذنت تصحح البادرة
 في صور وقد تصحى صور
 وتغير في صور وقال الأذري
 يحمل أنه يمين عند شهادة
 وصاحبها لا يبرأ بها وحكام
 ابن المنذر عن مالك وقيل
 على سرعة إجابة الشاهد
 إذا استشهد فلا تعنها ولا
 يؤخرها أو قيل على حق الصبي
 أو الخبز وتطاهر أنه لا فرق
 في شهادة الحسبة بين ما ليس
 لشاهد فيه علة أم لا لأنه
 من المحقق العامة لكن
 في فتاوى القفال بعد ما سبق
 وأما الأب إذا جاء وقال يمين
 بقي وقيل أن حاكم رضاء
 ينظر فإن كان قد شهد قبل
 ظهور العسل من قبلت
 شهادته أو بعد لم تقبل
 وعلى هذا إذا جاء رجلان
 وشهد أحدهما يوم العيد
 فأت لم يكونا أكلا قبلت
 شهادتهما والأصل تقبل (قوله
 وتقبل شهادة الحسبة)
 أي الشهادة قبل الاستدعاء

العبد والصبي فما أتته بالحق في الشهادة في الحقيقة (بخلاف الكافر المعلن والعبد والصبي إذا) شهدوا
 شهادة ثم (أعادها بعد السكال قبلت) لأن شهادتهم الأولى لم تكن في الحقيقة شهادة حتى توصف
 بالرد والقبول ولأنهم لا يتغيرون بدشهادتهم فلا يهتمون لأن تعسف العبد والصبي ليس الجرم أو الكافر
 لا بعقده كغيره فتقابل بفقره ولا يبالى بدشهادته بخلاف الفاسق والعبد وقدره بالكافر المعلن
 السر يكفره فلا تقبل شهادته المعتادة بعد إحلامه للثمة (ولو شهد) السيد (لمكانته) أو ما دونه
 (بمال) أو غيره (أولو) ثم بمرحلة قبل اندخال لها (فردت) شهادته ثم أعادها بعد العتق والاندخال
 تقبل كالقوله شفعان بنحو (الشعب الثالث) قبل فهو لها (فردت) شهادتها ثم أعادها بعد
 عتقها وان دونت شهادة الفرع) الشاهد على شهادة أصل (العتق الأصل - فتاب) الأصل (ثم
 أعادها نخب أو غيره لم تقبل) للثمة ولو دونت شهادة الفرع لنفسه لم يفرق في شهادة الأصل قال الأذري
 والاستيعاب قبول الشهادة المعتادة بمن شهد به خرس ثم زال تنسب وصلها للمعادة بمن شهد به عجمي ثم زال
 (فصل ولو شهد في غير) شهادة (الحب تقبل الدعوى وكذا) بعد ما يكن (قبل الاستدعاء) به (فردت
 شهادته) للثمة ما خرس علم أو في غير الصبي من معرض الترمي يوم ٢٥٤) يشهدون ولا يشهدون
 وأما خبره لم الأذري بخبر الشهود الذي يأتي بشهادة قبل أن يسألها فيعصم على ما يجوز والبداهة إليه
 وهو شهادة لا تسبق ولا يصير بذلك مجرد حاشي شهادته بل في شهادته (بما) أي بذلك الواقعة (فصل) أي
 لا في غير ما لا فانه إذا استشهد (في مجلس آخر) بل أو في مجلس ثالثا الشهادة كما اقتضاء كلام الأصل
 والأقوال وعبارة ولو أعادها بالانستدعاء قبلت فتقوله من زيادته لا في مجلس آخر زيادة ضرر (فرع
 تقبل شهادته من اختيار) (فرعية) (لستم) ما يشهد به ولا يحمل على الحصر لأن الحاجة قد تدعو إليه
 كان يقر من عليه الحق إذا خلاه بالحق ويحذر إذا خسر غيره (ويستحب) له (أن يخبر الحصر به
 اختي) وشهد عليه ثلاثا لا بد أن لا يتكذب به إذا شهد فجزءه القاضي (وان قال) أي اثنتان ثالث (حاسب
 بيننا) لتتصادق (ولا تشهد) عليه بما يجري (ففعول لزمه أن يشهد) بما جرى والشرط فاعل (وتقبل
 شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى) والأصل في قبوله ما خبره من السابق (كالحدود والمستحب - فزها)
 أي شروجهما على ما مر في زنا وأصلها الصوم بان يشهد وبغيرهما (وكذا تقبل فبما فيه - معنى
 مؤكد) وهو ما لا يأتى برضا الأذى (كالاطلاق) رجما كان أو بآلان الغلب فبمعنى حق الله تعالى
 بدليل أنه لا يرفع بترافى الزوجين (لا في مال الخلع) لأنه حتى آدمي بخلاف فراقه وقيل لا تقبل في فرائه
 أيضا لأنه لا يثبت من المال والتراجع من زيادته وبه صرح الاستيعاب قال فقد جزءه القاضي واختاره
 الغزالي وتبعه الحارثي الصغير (وكالعتق والاستدلال) في (عقد التدبير والكتابة) وفارقه - ما
 الاستدلال به بفضي إلى العتق لا بمجالة بخلافهما (ولا في) (شراء العريب) الذي يعتق به وان تضمن العتق
 ليكون الشاهد على الملك والعتق تبع وليس كالخلع إلى المال فيه تابع وفي الشراء مقصود فبانه دون

تقدمت الدعوى أم لا ومن فرائد سماها أنه لا أثر لتكذيب المدعي إذا هو لهذا قال شرح الرزوي بأن لو دعت أمه
 لمطهر وأقامت به سنة ثم رجعت عن الدعوى وكذبت البينة أمه - فما على الإحرام لمعة بولي في الاندفاع من غير دعواه (قوله وبه من
 الاستيعاب) أشار إلى تصحيحه (قوله وتبعه الحارثي الصغير) أي غيره (قوله وفارقه الاستدلال) قال الأذري وفي الفرق أشار إلى أن
 محل المنع إذا شهد على المدعى حياته أو على المعلن قبل وجود الصفة أو ما لو شهد بذلك بعد موته أو بعد وجود الصفة قبلت لا محالة (قوله
 ليكون الشاهد على الله) لأن العوض ركن في البيع فلا يثبت له لا يثبت العوض من غير دعوى ولو أثبتنا العتق من غير مال كان أجماعا
 بالمألويس كالخلع

الزوج طلب عشر ثم اقبل على اقلنا فاذناه من عدم القبول بآخره بالشرع - ثم ما قال الفقيه بعد من قوله الشرع فقال الواجب ان ينفق
فلان و بينهما مزارع فان كان قبل ظهور الفصل من قبلت شهادته وعلى هذا الى ما وجلان وشهد ان هذا يوم العيد فان لم يكونا كلاهات
شهادتهما ان كان لم يبق له قوله وظاهر ان محله اذ لم يبق الا ما اشار الى منعه قوله ونحن في غيبته عن شهادته بشهادة غيره
مختلفة العقود فانما انما من - من - ما ما بعدة أو بانه خصها بالشرع - (فصل التوبة بتقسيم الخ) قوله وعلى الترتيب
بها لا من - قوله كانت أو غير قوله (306) قوله ان يندم على ما فعل لم يبرأ اندم توبه وانما حبان في محله والحاكم وجمع اسناد

آخر بشهادة ان يندم على ما فعل لم يبرأ اندم توبه وانما حبان في محله والحاكم وجمع اسناد
آثار بشهادة ان يندم على ما فعل لم يبرأ اندم توبه وانما حبان في محله والحاكم وجمع اسناد
بشهادة ان يندم على ما فعل لم يبرأ اندم توبه وانما حبان في محله والحاكم وجمع اسناد
الشيء المذكور من كلامه السابق (وتسبح) البيعة (يعني أحد العبدین) فلو جاء عبدان للقاضي فقالا
ان سيدنا اعتق أحدنا فقامت بينة فقلت - معذرة ان كانت الدعوى فاعادة لان البيعة على العاقبة - معذرة
عن تقدم الدعوى

فصل لا تقبل شهادة الاخرس ولو عقلت اشارته - لانها ليست بصره في الشهادة ونحن في غيبته عن
شهادته بشهادة غيره - وتقبل شهادة ولد الزنا ان يكون قاضيا لامامة مقدله الامامة لان النسب شرط
في الامامة بخلاف الامامة بالشكر وقوله لا امامة قد مله من زيادته على الرضا وهذا (د) تقبل شهادة محدود
تاب - فاحده

(فصل التوبة) - تنقسم الى توبة بين العبد وبين الله تعالى وهي التي يسقط بها الاثم والى توبة في الظاهر
وهي التي يتعلق بها عود الشهادتين والولايات خلتوبة (المسئلة لا تخم ان يندم على ما فعل) من حيث انه
معصية (ويتركه) في الحال (ويعزم) على (ان لا يعود) البعدان لا يفرغ (وان يخرج من الظالم
والزكاة) الواجب عليه ان كان ذلك بان (بردها) ان يستغفها ان يقبل (ويعزم) بدلها (ان تلت
أو يسجل من الشقاق) لها (أو نوارث) فيبرئ قال الله تعالى فاستغفروا لذنوبكم أي تدموا لم يصرها
على ما فعلوا أي عزموا أن لا يعودوا على ما فسر به بعضهم وقال صلى الله عليه وسلم كان لا يندم عليه مطلقا
عرض أدل فاستغفروا اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فان كان له في يوم عذبه مقدرة فمطلقا ولا
أندم من سائر ما فعله فعمل علمه وادسه وقول المصنف أمر من زيارته ولحاجته اليه بخرجه
في الشقاق وعطف الزكاة على الظالم من عطف الخاص على العام (وان) (يعلمه) بها (ان لم يعلم فان
لم يكن) - شقاق (أو انقطع خبره) ما الى فاض أمين فان تعذر تصديقها على الفقهاء (فروى الغرم) له
ان وجد له (أو تركها) عنده والتصرح بتركها من زيادته قال الاسوي ولا يتعين التصديق بها بل هو غير
بوجوده الصالح كما قاله الاسوي وقد يقال ان لم يكن للقاضي الامين صرف ذلك في المصالح ان لم يكن ما أدبنا
له في التصرف فكيف يكون ذلك له - براء من الاتحاد (والعسر بنوى الغرم) اذا قدر بل بزمه التكسب
لانما عليه ان يعصى به لتصرفه (فان مات) مسرطوب (في الاخرة) (ان عصى بالاستدانة) كما
يقضه طواهر السنة للصحة (والا فانها) (انه لا مطالبة) فيها الا معصيته (والرابط) بالله تعالى فوض
الحكم وتباعد الاستدانة لله اجتنابا (سرف) ولا تغرم سائر المصالح (اذا رجا الوفاء) من جهة أدب
ظاهر (ومن ارتكب) ما وجب (حدائمه) تعالى كان في أثره (فالا فضل) له ان لم يثبت عليه (ان
يسرعه نفسه) تخبر من أنفس هذه القاذورات - سابق في باب الزنا (فان ثبت) عليه (فان السنة
واقف) حيث بدأ فيها ظاهر (الامام ليعاقب عليه الحد) ليعاقب الاصل بالشروط بل بالظاهر وقال ابن الزعفران
والمراد به الشهادة قالوا على ما بين الاصباغ ما اذا اشتبه بين الناس (وان كان) موجب ما ارتكبه

(قوله من - شهادته - معصية)
خرج به ما لا يليق بمصيبة
ماله شخصه لا يورثه
أو يثبت بدنه (قوله ويعزم
على ان لا يعود) قال القاضي المهمان
أعمل شرط طاربه أو هو ان
يكون ذلك قد تعاضى حتى
لو عوبد على جرعة قد دم
وعزم على عدم العود لما
حله وبخلاف من نوع
شبه له لم يكتف به احسانا
الا موليون ولو لم يما اذا
قتل وقوله ودم لكونه وقوله
أو يثبت خراج ما في معصية
وعدم الغرم ولا يندم وقال
الفاشي هذا لا يرد دعنا
غير معتبر ان التوبة عبادة
والعبادة لا بد ان تكون لله
واذا لم يكن ذلك فلا توبة
ولا عبادة فقلت هذا التوجه
فيه اعتراف باعتبار الاراد
غ وانما يعتبر الغرم على ترك
العود فيمن يتمكن من مثل
ما فعله فلا يصح العزم من
المجبر على ترك الزنا ولو ان
الاخرس ومضوع اللسان
على ترك الغفد وقوة
العزم عن الغرم معصية
قوله وان لا يفرغ أو يصل
الى الاضطرار كذا لو

التسليم من غير مجاراه واضع وصح كتاب انما ان يتوب قبل طلوع الشمس من مغربها فان تاب بعده
وكان مجتهدا عند او لم يندم عليه قبلت توبته في تفسيره وانما لا تقبل توبته من كان كافرا أو موصرا الى الفسق وقته وان يتوب
قبل الاحتضار (قوله والا فانها نراه لا مطالبة) مانعة من التوبة لا خلاف في كبره النصارى ثم لا الامام في شرح الاشارة الى هذا
فاحمل بينه وبين تسليم النفس او المال للفتح وجب ظالمه وحديث أمر بعده عن التمكن - فما ذلك عنه وانما يجب عليه العلم على التسليم
إذا تمكن من هذا ولا خلاف فيه اه

قوله ولو قيل بكره بعد وهو كمال وهو ما به همه نص الشافعي في اختلاف العراقيين غ (قوله لا آخر وارث من ورثة الخ) قال الحنطلي انه
 بره الله انه لا يرد عليهم ثم رده اليه في القامحة * (نص) * قوله وانما تعود عدالة النائب عن الفسق الخ) قال في التبيين ومن ردت شهادته اربعة
 غير الكفر اربعة ان كان صرودا قبل تقبل شهادته حتى يستمر على التوبة سنة وفي الطالب الحق للاصحاب ذلك ما سبق في جواب الاستبراء
 وقال البلقي لم أتفق على التصريح به في كلام الاصحاب وله وجهان لا حرم المروءة ما راعى عهده بحيث لا يعدم اختياره ولا يتحمل خلافه
 وتعرفت انه في التبيين وذكر في الطالب الاحتجاج الى الاستبراء في العداوة انصار قوله فاذا مضت على السلامة اشعر ذلك بحسن السريرة
 وانهما استبرعا الشر حتى عمدة التغريب والاعتراف كذا والدية والجزبة (قوله وحله في ظاهر الفسق الخ) استثنى الباقي في اضافات فغير
 الحسن انه هو قول الشافعي في الام فاما من قذف محصنة فلا تقبل شهادته حتى يتغير والصبي اذا قفل ما يقتضي تنسيب البالغ ثم ناب ببالغ
 نابا لم يعترفوا باختبارك يظهر من كلام الشافعي للاصحاب وقال في اثبات انه علم ما احدهم العداوة اذا زالت العداوة وكانت كبيرة فتاب
 منها فلي يشترط الاختبار لانه نائب من فسق اولان النفوس لا تخيل للعداوة غالب بل تذكرها محل نظر والارج الثاني واذا قال صاحب
 الطالب بالاختبار في العداوة المجردة عن النسق في المسئلة اولى الثاني المبادى بناء على (روى) انه يجروح والاصح خلافه لا يحتاج
 لاستبراء قاله البغوي اه

و يستثنى ما عصى الولي
 بالفعل ثم ناب فانه يزوج
 في الحال ولا يحتاج الى
 استبراء وقالوا نظر الوقت
 بشرط الوافق ونسق ثم
 تاب عادت ولايته ووحصل
 نخل في الاصل ثم زال احتياج
 الى تحصيل الشهادة فان اذ لم
 يذكرها معنى المسئلة
 وقوله قاذف غيبر المحسن
 لا يعدم استبراء قوله كما
 ينلهم من كلام الشافعي
 قبل الصبي غير مصدق
 تعتبر قوبته من قوله فلو
 كان يحق فيه واقر به الخ
 وكذا من اسلم بعد رده
 لاتبائه بضد الكفر فلم يبق
 معه استحلال وقيد ما وردى
 بما اذا اسلم مسلما فان

(فصا او قذا) أي عقوبته (أعلم الحق) فيه (ويمكنه من الاستبراء) فبدأ في البه قول أما الثاني
 قلت او قذا ولزمي موجبهما فان شئت فقل وان شئت فاعلم اني حقوق الاثمين من التعذيب
 (وبين قرائته) تعالى (من الغيبة) ان لم يعلم صاحبها (فان علم صاحبها) (استحل من لسانه وارثه)
 بعد موته. اشارة الى اصل فان تداخله اونه أو تعمير لغيبه اليه بعد ما استغفر الله تعالى ولا اعتبار بتحويل
 الورثة (وبتغفر) الله تعالى (من الحسد) وهو ان يفتي زوال نعمة غيره ويسر به بعبارة الاصل
 والحسد كالغيبته أي قد (ولا يخبر صاحبها) أي لا يلزمه اخبار المحمود قال في لروضة بل لا ينس ولو قيل
 بكره بعد وفي الاستحلال من الغيبة المحمودة كلام تقدم في الضمان
 (فصل من مانده دون) * أو مظالم على شخص (ولم تصل الى الورثة) ومات المدين (طالب بها)
 صفحا الاول (في الاستبراء آخر وارث) من ورثته أو ورثة ورثته وان (وان دفعه الى الوارث) عند
 انتهاء الحق الى اليه قال القاضي أو برأ الوارث (خرج من مظلمة المظل) بخلاف مظلمة المظل
 (فصل) في التوبة في الظاهر (وانما تعود عدالة النائب عن الفسق) الثاني عن المعصية التي
 لقضى الكفر كذا في الشرب (بعدمه يغلب على الظن فم انه قد صلح) عملا سريرا لا باظهار التوبة بغضه
 الا بيمين ان يكون له في الظاهر ما علة وغرض فاما ما عتبرت مدة ذلك (وهي سنة) لان احكام الشغل
 على الفصول الاربعه اربعة ارباب في تهيج النفوس لما تشبه به فاذا مضت على السلامة اشعر ذلك بحسن السريرة
 وله في ظاهر النسق فلو كان يتغير بآخر به ليقام عليه ما قبلت شهادته عقب قوبته لانه لم يظهر التوبة
 عما كان مسنورا الا عن صلاح ذكره الروايات وغيره فله الاستنوى ثم قال وهو ظاهر ثم في كون السنة
 تحسده به أو تقرر بيمين جهات في الحار والجر قال الاذري والاشبه الثاني وكلام الجمهور يعقضي الجزم
 بالاول (وبشرط في التوبتين) المعصية (القوانين القول) كانت التوبة من الردة كتحكي الشهادة
 (لغيره) فوشم (القذف) في باطل وانما يعدم على ما قبلت ولا يعود اليه أو يقول ما كنت

ألم عند نفيه للقتل اعتبره في المدونة شاهد الزنا اذا وجب عليه الحد انقص العدد ثم ناب على المذهب كاسأقي (قوله قال الاذري والاشبه
 الثاني) وقال البايني انه الاربع والاربعون انه الظاهر (قوله في قول القذف قذف باطل) يصح قوله قذف باطل وان كان صادقا فيه
 يعني ان الشرع ظاهري بمعنى من العقوبة وعبارة اخرى ان كاذب نفسه أن. وقول قذفه بالزنا كان باطلا (قوله وانما يعدم على ما قبلت)
 لا كبره وانما يعدم على ما قبلت في الام والمختصر والاشبه أو جمل ولا يتابعه قال البلقي ومن قل من ذكرها والظاهر انما سأتا كيد المذهب
 ثم الاذري لان المدعى الظاهر والقذف كافي لظهور صد الكفر وقال ان الاربع عدم اعتبار قوله ولا يعود وهو مقتضى نصوص الشافعي
 فلم يصرح في من ساعد المأله وقال عندى بك في من الشاهد بان يقول رجعت عن شهادتي عليه بالزنا ما روى الشافعي ان عمر لما جلد
 الثلاثة سنة منهم ثم فرج عن اثنين فقبل شهادته ما قاله الرازي ويتبعه في الرضوخ به اشترط كون هذا الا كاذب عند القاضي أي ان كان
 اعترافه بالافني وازالة تائبه القاضي واعلمه بالقذف بعد ما يمين من الاذري بل مقتضى كلام الغزالي انه يكذب بنفسه عند من قذفه بحضرة
 ووجه ظاهره ذكر في الخادم بخبر ذلك

(قوله قال في الأصل وأعلم ان اشتراط التوبة بالقول في القذف بشكل والحاقه بالردة ضعيف المخرج ولم يفرقهم اشتراط القول في كل قول كشهادة الزور والفسخ في الشهادة قال وقد صرح صاحب المذهب في شهادة الزور وقال التوبة بغيره أن تقول كذبت ولا أعود اهـ وحكاها القزالي في المبادي بالشهادة أيضا عن بعض الأصحاب ونقله الرافعي في مرقه وهو معناه مطلق في الردة وأبواب المالب بان الردة بالقول لا آخرها ما أنى (قوله وقد ذكر ذلك في المطلب ثم عقبه) أي بان الردة بالقول هي الحقيقة والفعل ملحق به فقباس الشافعي على الأصل قال ولا نسلم إلا اكتشافه في الردة الفعلية بالقول إذا لم يزل المحقق من ذلك ثم أمكنه ثم الفرق بين القذف وغيره بأنه أشد ضررا لأنه يكسبه عارا بخلاف شهادة الزور والقبس والتبني وتوابع البقي من ذلك كما سبقت عن من أن اعتبار القول في المعاصي القولية لا ينافي فيها أمره فانه على أنه متى قبله ولا ينافي ذلك في معاصي الأفعال لأنه متى أقرض على أنه حق وكفر فانه من النفاش وهذا أمر واحد هاجل البقي كلامهم على ما أتى به على صورته على ما عرفت فبما عرفت وهو فلا يشترط في التوبة منه القول قطعه لعدم المعنى المتضمن لذلك قال ولم أر من ينه عن ذلك ناهيا عن عبارة الشافعي في الام (٢٥٨) والمحرور والردته وأصلها القذف بالحل ذكر البقي ان قد في باطل لا يساو به لاحتمال

الاشارة للمعقول نالها ذكر الشيخ أبو حامد عن أبي إسحق أنه يقول القذف باطل حرام قال البقي في ظاهره واعتبار الجمع بينهما وله وجه قوي فان الباطل يطابق على الهدم ومن ذهب دمه بطلا وعلى اللغو ومن اعتبر الجمع بينهما ما بين الصانع في الشامل واتصاف المحدث في القبر يدعى قوله حرام وهو حسن وقال الأذري له لما أظهر القذف بجاهر بحسن أن يجب الرجوع عنه بالقول جبر القاب القذف وصونا لما تنبهك من عرضها ما المعصية الفعلية فالحق في التسوية بينهما من حيث تعدا فلم يمتح في التلغا بها لعدم ثبوتها بالصدق

بحقاق في ذلك وقد ثبت منه أن يعود ذلك لندفع عار القذف وتبعض في عطفه لا أعود بالواو والأصل كالمحذور ولكن عرابي بنوري في تعاقبه ما (ولا يشترط) فيها (ان يقول كذبت) فيما قد ثبته (فقد يكون صادقا) فكتب بغيره بالكذب وأما خبر قوله القاذف كذابه نفسه فغير مبني وقد يشترط في قصمور على الرجوع والافراد بطلان ما صدر منه فانه نوع الكذب (سواء كان) القذف (بصوره) كما شاهد عند القاضي) بان لم يكمل عدد الشهود (أو بالسب والابذاء) ولكن لو (كان قد ثبت في شهادته لم يكمل) عددا (فأب) أي يشترط أن تكون توبته (عند القاضي ولا يشترط) حثت في معنى المدة إذا كان عدلا بل عند الشاهد أو قبله رواية من شوبها بالزيادة لم ينبو تخصيصه وجوب التوبة عند القاضي بالقذف بصورة الشهادة من زيادته وصرح به الزركشي قال ذلك كلام القزالي في الأحياء يشير إليه قال في الأصل وأعلم ان اشتراط التوبة بالقول في القذف بشكل والحاقه بالردة ضعيف فان اشتراط كتم الشهادة مطرد في الردة القولية والقولية في القاذف وان زاد الرافعي وبالحال فلم يشترط في القول ان يقول ما كنت متحفا في قول كذا ولم يشترط في الفعل ما كنت متحفا في قول كذا وقد ذكر ذلك في المطلب ثم عقبه بما عايناه من ذكره وقد نبه عليه الأذري مع زيادته ولا يشترط في التوبة من الردة وقد فرغوا منها وبين سائر المعاصي بأنه إذا سلم فقد أتى بصدق الكفر فلو ربي بعد ذلك احتمال بخلاف سائر المعاصي فتقبل شهادته بعد اسلامه وقد عايناه من ردود الروايات في هذا أصل مسلم سلافاً أصل عند تقديم القتل اعتبره معنى المدة (فرع من ذلك) وأعلم بينه وبين زائدات شهادته (أ) لظهور صدقه باليمين (ولم يردح) قد ثبت (فيه) أي قبول شهادته والصرح بما ذكر من زيادته (وكذا الحكم ان اعترف) به (المقذوف أو فقهز وجسه ولا عن) قال الأذري أو طلب المقذوف المدعى عليه القاذف عليه على أنه لم يزن فنكس (ولا يشترط) في رد شهادة القاذف (احصان المقذوف بل قد ثبت له بغيره شهادة) ويكتفي بحرم القذف سب بالرد (وشاهد الزور يقول) في توبته من شهادته (كذبت فيما قلت ولا أعود) المسئلة لتبين كذبه بالعلم بأنه شهد زورا وليس فيه أمره بالكذب (وبتبرئ) مع ذلك (سنة) كسائر الفسقة (ثم) أظهر صلاحه

بالخذل ذلك المعنى معذور وهذا أمر الردة وكونه لا بد من التلغا في الحالين فثبت بعد من الشارع الاتريانه (يقبل) لو كفر بالردة المفردة لا بد من التلغا بالشهادة وتبعض بقلبه لم يمتح في لفظ التوبة بغيره بغيره بل لو قذف خال بالبحث لا يسميه إلا أنه تعالى (قوله وقد عايناه من ردود الروايات في هذا أصل مسلم سلافاً أصل عند تقديم القتل اعتبره معنى المدة) علمه أنه لو قامت بينه على إقراره بالزور فأنكر لا قبل شهادته مادام منكره لأنه في الظاهر مصر على ما حدث من كذب أو أنصاف البقي وإذا ثبتت زور والشاهد بإقراره فقد اعترف بإسائه زورا فأي غايات في إعادته وإذا ثبت بغيره إقراره فكيفه أن يقول تبين من شهادة الزور ولا يعترف بالقول حتى يبر ذلك ثم قال والمعتصم به لا يعترف بشاهد الزور والقول بخلاف القذف لظاهر زور وبالمعروف المتعارف لا جأه إلى أن يقول ذلك في توبته حتى ان شاهد الزور ولو ظهر زور في شهادة القذف بان شهادته ربي أول يوم من الحرم سنة كذا يظهر بالطريق المعتبر ان شاهدك اليوم كان عصرا أو ان المشهود عليه كان عكة فلا اعتبار في التوبة من ذلك القول لظاهر بطلانه بغيره ذلك وما لا كان لغير القذف من العلم بما عرفت لا لا لظن القول اهـ

(فردية التوبة من العصبة) قيل قوله الكفار والصالحون والصالحون والجمع وصيام رمضان بعض الكفار والجمعة صغيرة (قوله لا يتقدم في
والنحوه وغیرهما من الحسنات قال ابن الصلاح وقد تكفر الصلوات والجمع وصيام رمضان بعض الكفار والجمعة صغيرة (قوله لا يتقدم في
التوبة) المناجاة التي في هذه مع مقام صلاة الا لا بد لان الشخص لا يكاد يسمى بلفظ نفسه والعفو عنها بنحوها وهذا المنع طريق
الب (قوله لو حكم بشهادة اثنين فينا) أي عند الشهادة أو عند الحكم وقوله كافر من الخ (٢٥٩) لو بان أحدهما كان الحكم كذلك
ولا يستثنى منهما إذا كان
الحق مما ثبت بشاهد

وعين وحلف بين الاستظهار
وتسرع بان تعرض فيها
لصدق شاهديه على الراجح
عند البقية من تردده
لان مستند الحكم لا بد أن
يتعين للحاكم بل يتعين له
ان الشاهد والعين مستند
الحكم (قوله أي أظهر
بطلانه) فتكون الفوائد
الحادثة من العين المحكوم
بها من وقت الحكم الى ان
نقض رجاها (قوله قال في
الاصول فان قيل الخ) قال
البقيسي وكذا لو اعتقد
قبول الكافر امامي مثله
أو في الوصية في السفر قاله
جميع من العلماء (قوله قال
الاذخرى وينبغي أن يكون
محل قبول قوله الخ) أشار
الى تصححه وكتب قواعد
ابن عبد السلام انه لو
أكره بالقتل على شهادة
زور أو على حكم باطل
فان كان ما أكره على
الشهادة أو الحكمه فلا
أو قطع عضو أو إحلال
بضع محرمة لم تجز الشهادة
ولا الحكم وان كانت

(قيل) في شهادته (في غير تلك الشهادة) عبارة الاصل في غير تلك الواقعة (ومن غلط في شهادة لم يستبرأ)
أي يجب استبرأه (بل تقبل شهادة في غير واقعة لغلط) ولا تقبل فيها
(٥) قيل يجب التوبة من العصبة على الفور) * بالافتاق (وتصح من ذنب دون ذنب وان تكررت)
قوته (وتكررت العود) الى الذنب (ولا تبطل) قوته (٥) بل هو مطالب بالذنب الثاني دون
الاول (وان كانت) قوته (من القتل) الموجود للقدود (صح) توبته في حق الله تعالى قبل تسليمه
نفسه لغرض منه (ومنهم القصاص) حيث تدعى مستحقه (معصية) جديدة لا تقدم في التوبة) بل
تقدم في توبتها (وليجب عليه تجديد التوبة كلما ذكر الذنب) وقيل يجب لانه تركه حديثا استهانة
بالذنب الاول منع ذلك والترجيع من زيادة (ومعط الذنب بالتوبة مقانون) لا معطاه (٥) - سقوطه
(بالاصلاح مع الذم معطوه) وثابت بالاجماع قال في الاصل واپس اسلام الكافر توبته من كفره وانما
توبته على كفره ولا يشترط اعماله بالدم فيجب مقاراة اليمين بالدم على الكفر
(٥) (نقل) * (حكم) القاضي (بشهادة اثنين فينا) له (كافر من أو عبيد من أو امرأتين أو طاعتين)
أونثنين أو صبيين أو نحو ذلك (نقض حكمه) أي أظهر بطلانه لانه تبين الخطأ كلو حكم باجنده فوجد
الصحيح بطلانه (ونقضه غيره) اذا بان له ذلك قال في الاصل فان قيل قد اختلف العلماء في شهادة العبيد
فكف بعض الحكم في محل الخلاف والاجماع قلنا لان الصور ومفروضه تبين لا يعتد بالحكم بشهادة العبيد
وحكم بشهادة من ظن حاسر من فلا عتد ادل هذا الحكم ولانه حكم بخلاف القياس الجلي لان العبد ناص
في لو بان رسا والاحكام فكذلك في الشهادة (وان) - هداثم - فقا أو لو رد قبل الحكم بشهادتهما لم يحكم
بشهادتهما لان ذلك وقع في غير ماضي وشعر بغيره كامن ولان الفرق يخفى غالباً بما كان موجوداً
عند الشهادة (وان) - هداثم - ما أو بنا أو عبا أو نحو ما حكم) بشهادتهما لان هذه الامور لا تقيم
رئيسة فيها معنى (بل يجوز التعديل) لهما (بعد حدوثها) ثم يحكم بشهادتهما (ولو فدا) أو
لرضا (بعد الحكم) بشهادتهما (وقيل استيفاء المال استوفى بكاورهما) عن شهادتهما كذلك
ويخرج بالمال الحدود فلا تستوفى * (فرعان قال الحاكم به ود الحكم بان انهما كانا طاعتين) ولم تظهر
بينه وبينهما (نقض) حكمه أيضا (ان جواز نفاذه بالعلم) وهو الاصح (ولم يتم فيه) ولو قال
أكره على الحكم) بشهادتهما (وانما علقه فما قبل) قوله (من غير قرينة) على الاكراه
وتغيره بالقرينة لاوافق تغيير أصله بالبينه الموافق لقولهم لا يقبل قول الشخص انه أكره الاقرين بغيره قال
الاذخرى ينبغي ان يكون محل قبول قوله اذا كان الاكراه مباحا وسوغ الاقدام على ذلك الحكم والافواه يعرف
على نفسه بالخطا فلا يتعدى اعتراؤه الى غيره (وينقض) الحكم بشهادة اثنين (ان ما نا والذين أو
له بغيره أو عدلين الشهود عليه) وقول الاصل بانا بالبينه الظاهر ايه ايس بقوله اذا ذكر المصنف
أو قال الحاكم كنت يوم الحكم فاسدًا فالظاهر انه لا يلتزم اليه كقول الشاهد ان كان عده والنكاح
فاسدًا كذا لا يفرغ وغيره يفرق ما فرق قوله بان في نفس الشاهدين بأنه أعرف بصفة نفسه منه بصفة
غيره نصير في حق نفسه أكثر

الشهادة أو الحكم بما لا زمانا لانه حقا المصحة بكلامه - فلها بما كل مال القبر - ويقال بعد هذا أو كره على شهادة الزور بالقتل أو بما
يؤدى اليه كقطع عضو فان كان المشهود به يتضمن قتل نفس معصومة أو زنا أو لواط لم تجز الشهادة وان كانت الشهادة بغير ذلك جازت
لزم الناس والا كراه على الحكم كره على شهادة الزور وصور رضى الله عنه وقت البحث وقوله في اللواط بان يكرهه بان يشهد بان
هذه انه وهو بعد ان اذا شهد بذلك طبعه بعد استيلائه عليه وكذلك الزنا بالامة (قوله الظاهر انه ايس بقيد) أشار الى تصححه كذا قوله
فالظاهر انه لا يلتزم اليه

في الباب الثاني في الصدقات الواردة (قوله لاغنية) كمال الذي ألتجأ أو شغل (قوله وقدم المصنف أنه ثبت الواجب بأصنافه) في مجموع آخر الصلاة على الميت من التزوي لم يأت في عهدنا ما به أصل لم يكف في الأرض والحرمان وفي الاكتفاء في الصلاة عليه وقوله هاجهان من قبلين في الصلاة من حيث قبول واحد في الوقتين، فمر فتوا العرفاء بنحو وجوهان في أن القاضى حين وفاء سبق أن القاضى أن يكتفى بغير العزل الواحد في امتناع الخضم المعز من الحضور يؤيد بذلك وإن شدة الوجدان في الاكتفاء، قائم واحد بخلاف واحد وقوله في الاكتفاء في الصلاة عليه وجهاً أحدهما الاكتفاء وقوله وجهاً في تعليق القاضى حين القياس القبول غ قال ختمنا ظاهر كلامه بعدم القبول في قوله حرز في العيب (قوله وأما البهية والماتة) قال البهية في قضاء كل رطله لاوجب الاتعز ولا ثبت الأباريعاً يضار يخرج منه لا يوقع به كونه الشبهة ثبت وجان ورجل وأمرين وشاهد في كفايته ونصير إقامة للتمتع في ذلك في ثلاث مسائل منها الذي أنه كره أسته على الزاوية إذا قد في الزاوية الحد عنه ومنه الجرح وكذا إذا على الطلاق في زها، قوله لأن الشبهة قول (٢٦٠) فاشبهه سائر الأقوال الفرق بين الزاوية والماتة فإن المقر لا يقتضيه عدم خلاف الماتة

والأزمان ولذا كره بعض الشهود دلائهم قولوا للأخرى في أي زمان كانت شهدا ثم مقوله وأما المكان
ففي نسبته بعد ذلك المذهب بالعمدة مرد على أنه ليس بمعتبر والشافعي لم يعتبره والمعمدة عدم اعتباره اهـ (والضرب الثاني)
(قوله والطارف) كطاع البعس الساعدا لأن مقتضى الكوع والجرح على الفرج أن أو جب العاص (قوله والاسلام) يعني
منه موادعي الاسلام واحد من الكفار قبل أسره وأقام به شاهدا وأما ثبت أنه يكفيلان المقصود في الاستئناف والمقادير في
القتل ذكره المارودي وقوله ذكره المارودي أشار إلى تصحيحه (قوله والأعوار) يعني منه أعوار المراكب الذي يما السد على
فتح الكفاة العصبة (قوله والون) نازع البقيني في كون الموت لا يبلغ عليه غايه الا بالمرور قال لكن المردك لمع الحجة النافضة
لها مختصة بالموارد وعدها حوقا وقال ويستفي من الموت ما إذا كان يقتل ومجاها لما إذا شهد رجل وأما أن قال فلانما نقل
فلازم خطأ أو يقتل صبي أو مجنون أو أو يقتل عريدا أو مسلما أو ماله في هذا المسائل ثبت الموت بالحجة النافضة له ومجاها لما
سبب الإيهان وكذا إذا كان الموت يقتل روح استحقاق السلب أو كان موت حوان وقفي أو غير ناطق تحت هذا ما يؤلفنا لا من أثبات

موتة لانهم الاسباب الظاهرة بخلاف الموتى فيثبت بالحققة النافذة تدفع المطالبة ببدله وكذا اقيام الحققة النافذة بحصول الدين الموجب لموت
 الموتى قال شيخنا ما ذكر ظاهر غير واراد على كلامهم لانهم لم يريدوا بنفي الحققة النافذة في ثبوت الموت ان يكون المقصود منه المال بل هو داخل
 في كلامهم على ما افترض من المال كاتبه (قوله والوكالة) يقتضي انه لا يثبت التصرف للمال الرب عليها وجزء الامام والغزالي بان البيع
 الذي صدق ومن وكيل فلا نفي في البيع بثبت وان لم تثبت للوكالة وهو قياس ما ذكره الرافعي والنووي من ثبوت المهر بالشاهد العيين وان
 لم يثبت النكاح (قوله لا يثبت نص على الرجاين الخ) ولا كل ما لا يقصد منه المال اذ لم تقبل قبله فيها فمن على الانفراد لم يقبل شهادهن
 مع الرجال كالغصص (قوله قالوا يدعي ان ينزل كلام الغريقين الخ) اشار الى تصحيحه وكتب ما ذكره ابن الرقة كلامهم بحول
 على (قوله وبقرينة الخ) قال ان النقيب هو واضع وقال الباقي في غير معرفته ولا يفتقر عليه فكيف يثبت ثبوت من لم يثبت وجبها
 وفيه ذلك ان الزوج ثبتت وجبته بعد وفاته وجبته رجل وامراً انما يشاهدون وهذا بعيد يلزم من ان ثبت للمرأة النافذة والكسوة
 بالحققة النافذة وان لم تثبت الزوج جبنه والزوج ينكره او هو غريب لا يصح على مذهب (٢٦١) الشافعي (قوله لا يثبت المهر) ولا يثبت

الارض (قوله والحجض
 يقتضي انه مما يمكن
 الشهادة عليه) وبه صرح
 في أصل الرضة فتاوى حكام
 النووي في ذوابه عن
 ابن الصباغ والبقوي
 لكن في الشرحين في
 المسائل لوعاق بعضها
 فقالت حجت وأكسر
 صدقت بينهما تعدد رافة
 البينة عليه فان الدم وان
 شوه لا يراه انه حيز
 لاحتمال انه استحاضة
 وصرح بمثل في الهبات
 عند الكلام على ذية النسم
 وبه أجاب العبادين
 فؤس في فتاويه قال ابن
 النقيب والحق الجواز وما
 ذكر في العلاقات ينبغي حله
 على عصر البينة لا على
 النعماء وقوله وبه أجاب

وتدفع لهم والمفعول القضاء ولو على مال (والاحسان والكتابة) بالبدن (درو في غير رمضان
 والشهادة على الشهادته والحكم والتدبير والاداء وكذا الكتابة) ان ادعى الرقيق شيأ من الثلاثة
 (والوكالة والوصاية والغرض والشركة) وان كانت الاربع على ما لا يثبت لانه تعالى نص على الرجاين في الطلاق
 والعتق لوصاية وتقدم خبر لا نكاح الاول وشاهد على عدلو ويؤمك عن زهرى مضت السنة بانه
 لا يجوز هذه النسبة في الحدود ولا في النكاح والعلاق وتيس بالذكو وان غيرها ما اشاركم في الشرط
 الا ذكره والوكالة ونحوها وان كانت في مال القصد منه الولاية والسطة لكن اذا كان من الرقة
 اختلفهم في الشهادة بالقرار والضمان والشركة قالوا ينبغي ان ينزل كلام الغريقين على تفصيل فقال ابن رام
 مدعيها البائن التصرف فهو كالوكيل أو ثابت حصته من الربح فرجل وامراً انما اذا المقصود المال يدور
 شهودي انما ذلك كالحاج لا يثبت المهر فثبت رجل وامراً انما اذا المقصود المال يدور
 اوصى له المهر وباعها منه كذا انشئت الوصية بالمال دون الوصاية انتهى وانما لم يكتف في سألة المفعول
 النص على مال بل رجل وامراً انما يشاهدون مع ان المقصود منه المال لان الجنابة في نفسها موجبة
 لقصاص لو ثبت والمال فاعلم بدل نعموا كسفي في الشهادة على الشهادة برجاين ولم ينجح الى اربعة كما
 لو شهد له اربعة من بنه على ان المخرج لا يثبت بشهادته الحق ولا يقوم مقام الاصل لم يثبت بشهادته الحق
 والحق يثبت بشهادته الاصل لانه يصرح بالشهادة على شهادته ولم يشهد فعلا ولا يصح قولاً ولا يكون شهد باقرار
 الشاهد ولو قلنا بقباه مقامه قام الى جلات اذا شهد على شهادة أحد الاصلين مقامه فلا يجوز ان يقوم مقام
 الثاني كن شاهدة بشئ شهوده مرة أخرى لا يكمل به التصديق ووافي اشراط الرجاين كان الاصل
 وجداً لم يرد على امر جـ لا وامراً انما أربع شهود وخبر بقولي في بيان ادعى الرقيق شيأ من الثلاثة
 ما رواه ما لا بد على من وضع يده عليه أو الكتابة على الرقيق لاجل النجوم فانه يقبل فيها ما يقبل في المال
 (واضح بغيره انما انما يقرن فيمنه فردان) وذلك (كالودع البكار وتواثباته والرقن والقرن
 والمحبس والارض وعيب المرأة من برص وغيره) كبراحة في فرجها (تحت الأزار) حرة كانت أو أمة

(٤٦ - استي المطالب) - رابع (الشيخ)
 الخ) خرج المرأة التي طارح انه محتاط فله ان يراه بعد بلوغه الرجال ولا النساء في وجبه تصح حكم الصغير قال الباقي فان قلنا بم- ذا
 فهو به تحت الأزار لا يثبت بالنسبة والمعتصم انما هو المعتصم لقول شهادة النساء المنفردات (قوله تحت الأزار) مراده - م- ما بين
 تحت الأزار لا يقبل شهادتهن بانقرادهن في حقوق السرقة والعيوب ولا يثبت الركبة باختلاف ما هو عليه من التماس ذكر كالمجرحاني
 فانه لا يثبت شهادتهن بانقرادهن في اربعة ايام الولادة ولا في الحمل المولود اذا مات الرضاع والعرب والبنات تحت الايام من الحر في
 جميع دناء الا لو جـ والكسوة من الامة في ما بين السرقة والركبة قال في القبر براد العرب تحت الشياطين الحر والامة لم يقبل وهو قضية
 ما لا يجوز غيره وحديثه تقبل شهادتهن بانقرادهن في جميع عيوب النساء في جميع ابدانهن الا الوجه والركبة ولا مدنى ذلك كالحرة على
 الاصم غ

(قوله فلابيضل نفسه الأربيع نسوة) اعطاء الأربيع فلان مائتي عيال لا يثبت الأربيع جارين والله تعالى قد أقام الحج - لم مقام الرأيتين وفي صحيح مسلم لقوله ما من امرأة تعدل في عملها رجل فلام اعتبار الأربيع (قوله فقدمه القتل والقرى الخ) [أشار إلى تعصمه] (قوله لكن تقبل شهادتين) إن هذا الأيمن من هذه الرأيتين، فحزبه المصنف بآيه (قوله ولا يثبت عيب وجهه الخ) وكذا الأربيع جارين لأن العلة في قبول شهادة النساء كونهن لا يعلمن ما عليه الرجال (٣٦٢) غالباً وهو مقفود هناك حتى لا يتأخر المقتضى ولا ينافيه كون نظر ذلك امرأته أدنى

[illegible]

وطلب شرط الصادق أوامره ورجع قلان الميت وطلبت الارث (قوله والسرقة التي
لا تضح فيها) والواضع الذي عجز عن تعينها أو تميزها فمروا بها (قوله والجار) دخل فيه خيار المجلس والشرط وسبب الافلاس ونحوه
(قوله فيثبت ملكها) لأن ام الوفاة وانعقادها لا يسبقه في كسبها الاموال الثابتة بالخلفا النافعة (قوله بخلاف فسخ النكاح لا يثبت
الارجلين) وقع في الرضا فترسخ اللان لا يثبت الارجلين وهو سهو (قوله ثبت المال) لانه ليس بدلاع القطع بدليل اجتماعهما
بخلاف الذي يعم القودولان المال في السرقة أصل والقطع فرع بخلاف ثبت حكم الأصل مع سقوط حكم الفرع والقصاص مع الدية بالعكس

المال به كمال ثبت قطع السرقة فان ثبت المال قال الراعي لكن تقر والروايات بأنه قد يقرب على البينة
لا يثبت بها كالتسليم والمراعى مع الولادة الثانية بالنسبة يدفع الفرق ويقضى وقوع الطلاق والعق مطلقا
فيما ذكره أبو زيد الفاعل بعد ثلاثين فيم توثب الهلال واحد كما روى عما لم يكن بعض الشك بان يقال
ما ذهبه رجل وامرأتان ان لم يكن يثبت بهم كالسرقة والقتل فان ثبت موجبهم كالمال في السرقة ثبت ولا
يحكم القاضي ابل للمال في سرقة هـ واولا كالة صاص فلا يثبت شي وان كان يثبت بهم م فان كان
المرت عليه شرعا كالتسليم والبراهن المرتين على الولادة ثبت بها لاشعار القرب الشرعي بعموم الحاجة
وفقدوا التمسك اوتنصرون كان وضعها كالطلاق والعق المرتين على التعلق برضان فلا ضرر وفي

(قوله ولو لم يطلب الجرح عليه)
قيل لم يجبه أوجبه
أجيب في نسخة ولو لم يطلب
قيل الجرح عليه لم يجبه أو
جبه أجيب قوله وفيه
انه يجب الخ أشاؤا
نصيبه قوله قال الزركشي
أي وغيره وينبغي أن
يشأوا الخ أشاؤا نصيبه
قوله والذي نقله قبله
عن البغوي لا يخافه
بين ما جرى عليه المصنف
وما نقله الاصل عن البغوي
وكتب أيضا وهذا عين ما
حوى عليه المصنف وقده
أخذ من كلام الهروي بعد
عمر القاضي وهو مراد من
أطلق

ثبوت الثاني بغير الاصل فان تاجر الهادي عن ثبوتها اثبتنا
هـ فصل في لشهادتين مال المدعى أو رأى المال كان بعده هـ أي يجوز له (حتى يترك الشاهدان
أجيب) اليه وان كانت العين بمالا يخاف تلفها ولا تعيبها كالمال قال الطاهر في المسائل العدا والافا
يترقى اكتشف عن جرح الشاهدين (أو) شهدا (يدن لم يستوف قبل التزكية ولو لم يطلب) المدعى
(الجرح عليه) أي على المدعى عليه (فيما) أي التزكية (لم يجبه) وان كان يتم بحجة لان ضرر
الجرح غير المشهود به فليجبه على الجرح في المشهود به وحده قال الزركشي وينبغي ان يستثنى ما لو
كان الخ لم يصب أو يجنب أو يحجر وعليه ينفه ولهذا قال في الفلن ان المال كتحجر اهلهم بل لا تناس
(أو) طلب (جاءه أجيب) لان المدعى أتى بماله والبعض به وذلك من دقة الفاعل وظاهر الحال
لعله (وحيث فيها) أي التزكية (لخاصة وحده القذف) لان الحق يتعلق بدينه فيصالحه
سواء في زوجة أو أم أو أخ (لا) لاجل (حدود الله تعالى) ليناها على المساحة (وفي دعوى النكاح
تعدل) أي تحوّل (المراة عند امرأة ثقة وتقع الطرود ولا يمنع الزوج منها قبل التزكية) وفي نسخة
في التعديل (انه ليس مدعى عليه) وليس البغوي يذهب ولا معنى للبعض عليه قبل التزكية (ولو شهد
الاثنان بما يثبت بين السبدوين يتناول التزكية) احتياط للبعض مع كون السيد مدعى عليه (وكذا
المدعى) أي السيد والفرق بينهما (ان طلب) ذلك (أو رأاه القاضي ويؤجر) القاضي الرقيق (ولو غير
الثنان) أي السيد والفرق بينهما (ينفق عليه من الاجرة) وما فضل عن نفقته (ويشترط بينه وبين سيده) فان
لم يكن من نسب اتفق عليه (من بيت المال) فان استقرره (لثنتين جرح الشهود) (وجمع به) أي
عما أتى عليه من بيت المال (على السيد ونحو جرح الاجانب المتزوجة أيضا) من يد المدعى عليه قبل التزكية
(ولو اتفقت) امرأة (شاهدتين بطلاق) اهل من زوجها (فرق المالك بينهما قبل التزكية) احتياط
للبعض (لا يجل) بين المدعى والمدعى عليه (ولا يجس) المدعى عليه (بشاهد) واحد لان الشاهد
وحد ليس بحجة بخلاف الشاهد من دامت التزكية جزأ من الخ وتوافقا بين اقسام الخجوما الواحد مع
البين فلان البين انما يكون بعد التزكية (وتبقى المحاولة) والحبس (قبل التعديل الى ظهور الامر للقاضي)
لا تعديل أو الجرح ولا يقدول له ما دة هـ (لرفع البينة وتصرفها) أي المدعى عليه (في التزوية) من يد
المدعى عليه (قبل التزكية فان اقرب) أي المتزوع (أحدهما) خرا أو دعى به هـ (أو اعتقه أو دعه
وبن) انه (له نفذ) منذ ذلك (ان لم يحجر) عليه (القاضي) بالقول بالمشهود به بخلاف ما اذا جرحه
وهذا أحد وجوهين نقلهما الاصل عن أبي سعد الهروي والذي نقله قبله عن البغوي وحرم به صاحب الاقوال
غيره انه ينظر ما يستقر عليه الامر خرا اما قبل الاتباع فلا يشترط صرف المدعى وينفذ تصرف المدعى
عليه (فرع الفقه الحادثة بين شهادتهما) أي الشاهدين (والتعديل) تكون (للمدعى وكذا ما) أي
الله الحادثة (بين شهادة الشاهد (الاول والثاني) تكون للمدعى (ان أرخ) الثاني ما شهد به يوم
شهادة الاول) أو ما قبله (فان استخدم السيد (العبد) المدعى للعق (بين شهادتهما ما جرحا للمثل
له (اعتدلا)

يباع باله لیس فی البیت
 رواها قال البزنجی
 وهذا عنی فائد لایان
 وقوله ان الاءدس رواها
 لایعرف الباع من المشتري
 منهاه وقتضاها ان
 عرف الباع من المشتري
 مع تضاعف شئو بان یعلم
 ان البیع ملک الاءدس
 وؤدس فله تضاعفا لای
 ر وبان یكون واحد
 منهاه فی بیت مجرد
 الشاهد بین الیائین
 أحدهما عند الاءدس
 مجرد فی البیت وری
 الوجه مجرد و الاءدس
 وفی معنی ذلک لولم یکن

• (الباب الثالث في مستند علم الشاهد) • وهو حكم تحمل الشهادة أو دلتها
(وفيه ثلاثة أطراف الزلزلة يحتاج إلى الإبرار) • وبسبب الشهادة على اليقين قال تعالى ولا تقبلوا عا ليه علم وقال تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقد قدم انه صلى الله عليه وسلم قال على مثل هذا فاشهد
أدوع وقد يفتقر اليقين في مواضع وكفى الظن الا ذلك كما يأتي وقد قسموا المسألة ههنا ثلاثة أقسام
أحدها ما يكفي فيه السماع لا يحتاج إلى الإبرار ويحل به الطرف الثاني فانها بما فيها من زيادة الإبرار
(فقط وهو لا يعدل) • ووافي معناها (كأننا نرشى به الجور والنصب والتلاف والولادة) • رضاء واصطناع
والاجتماع كون (البدعي المال ذنبه شرط في الرزية) المتعلقة بها فاعاها (ولا يفتي) فيها
(السماع) من الغير لكنه معترض في كون البدعي المال الذي في فيه الاستفاضة كالمسألة التي وقد نقل
الاصل ثم لاكتفاء به وابدئ ما حزمه هنا بحثا قال الزركشي ولا اكتفاء به وهو الصواب وقد دلت عليه
الجورى عن النص وقاله متفق عليه وان اخذنا في نوب المال بها (وبشبهها الاصل) لاصاره
(الثاني) ظاهرا انه الطرف الثاني وليس مراد فاعه ذلك كور وبدوا فاعه ثبات الاقسام التي ذكرتها
وهي مذكورة في الاصل على الوجه المذكور وقد حذف هو بعضها فحصل به حال في تعبده الذي لم يمتنع
ذلك مع ذكرها في غير بحثها كما عرفت فكانت خمسة ذكر الاقسام كما ذكرها الاصل وبالجملة فانها
(يحتاج إلى السمع والبصر) معا (كالتكاح والطلاق والبيع وسائر الاقوال) كما عرفت والفسوخ
والالار (فلا بد) فيها من سماع وشهادة فلا تقبل فيها شهادة لاصم الذي لا يسمع شيئا (و لا شهادة
الاصم) اعتمادا على الصوت لان اصوات تشبهه بنطق بها التلبس مع انه لا ضرورة في شهادته

بالبت لا واحد الشاهد على بابه لا رافق بشئ وهو يسمعه ولا أنه يصح العمل لاسيما إذا اشتد عهده
وحديثنا أن سلم هذا بينة فمن خلافه فهو وكثيره ثم رأيت ابن أبي الدم قال علم أن المشهود به أن كان مدركا باسم كالأخبار برواه غيره
والأشياء التي لا تقبل أو بأبصر كاللائحة فلا بد في تحمل الشهادة بشئ من ذلك من شهادة المقر أو القابل عقدا والمأني ثمانية من الأشياء
أولا فعل من الأفعال المتأخر إليها عتصم بصرفه في القول لا بد من مشاهدة الفعل في حال تأفقه بصرفه عما عتصم تأفقه وفي الإصا
ثاني مشاهدة فعله كذا سرفه في زمان يتحقق السمع من رواه بحجاب أو من بطن ذل لا بد من رؤية المرحلة اقرا رجا - يسر
السمع اه وما ذكره - هؤلة كلام الجمهور ومنهم الرافق والتروى وقتنيته أيضا لا بد أن يشاهد تأفقه بصرفه - حين يتناقض على
وفي الشاهد ظهر ثلاثه تكاد وليس ثمغره أنه لا يصح العمل للاختلاف في استعداده فأورام من الجود وحيد لا بد بدخل الما من الجمهور
على الغالب وتخصيصه بغير الصور التي يحمل العمل فيها بصور والقرول فمن قاله وإن شابه - ذات اهؤة في حال تأفقه بأقار أو اهؤة
فخص وقد سلك المبرر في فها وجبه من المختار الجارو وبذلك مسئلة خط الاعمى غ - وقوله في تأفقه قال الباقي في محتاج إلى شرط لا وهو
الخاص فخص هذا مع العلم بالخص بعد النكاح بل يجري في اقرا وقوله لا - هؤلة الاعمى في معنى الاعمى والى نيل بل
يتأبس في حال اقرا بشئ وهو يسمعه ولا رة - قوله لان الصوت انت باه - ولاننا يمكن ادراكه بكم الحواس لا يجوز أن يصل
فيه بالاندلال المتخص لعله انظر

قوله بان وضع يده على ذكر آدمي الخ) وبان رقت العمد اذ دعا على قبل الراثة خرج منها الولد وهي واضعة يدها على راسه ان تسعد
خروج وجهه فتب ما حتى شهدت بولادتها (قوله فغضبه انسان) أو تافه (قوله وبشره الا عي) يعرف النيب والاسم الخ) قال في الام
لاستخراة لان لا يجوز شهادة السامع على الغائب والمجانث لان اهلها راحوا وتخصيص المصنف الذي يعرف الاسم والنسب يجري على
النسب والفرض حصول الاعلام فلا يحصل الاسم المخصص في المعرفة فثبت بقيد كما فهمه كلامه بل لو لم يكن الشهود على معرف وف النسب
وكتب الشاهد عليه مستمر من حينما تحمل الى الابد بعد العمى يباين كالحصر به المأوردى وبناؤه ان يكون الحكم كذلك فيما اذا كانا
غيره وفي يده ما يدونهما الشهود من الشهود عليه وياخذ بالاعنى (٢٦٥) فيما يخص بالبر من في اصره ضعف ويترك
الاشخاص ولا يفرق بين

(لاستغناء عنه) بما جبر له وطء زوجته اعتمادا على صحتها لا ضرر وولان الوطء يجوز باطن) وبني
 الشهادة: لي العلم الممكن (ولا يجوز أن يشهد على زوجته) اعتمادا على صحتها (كغيرها) وان جاز
 ولو طء ما قبله لم يرد وما سكت له ولو بان عن الابعاد من أهله جاس باب يش فيه اثبات فقط وضع
 فتقدمها بما يليه وغيره كمن غير رؤية فيعدها بالبدن يجبي بالعلم يعرف الموجب من القابل (ولو وضع
 الرجل فعله في الله) أو الاعي فانه يشي كطلاق وعق (وبالاعي على رأسه) مثلا (تضلع) أي
 تعلق به إلى أن حضره (إلى الحاكم أو شهده عليه) عند (جمع) منه (قبل) العلم بما شهده حيث قال
 البلقيني وقد شهد بالعدل كالأزواج والعقب بان وضع يده على ذكر آدمي فخرج آخرتعلق به ما حتى شهد
 بما جبره وان جلس على إساقه فسيه منصفه لثمنه فوضع يده بالباط في الحلة لعله حتى شهد بما جبره
 وأعترض ابن الزعدة الحصر في الأقسام الثلاثة السابقة بجواز الشهادة بما عدا يدي الحواس الخمس
 وهي الأذن واللسان واليدين والرجلين والخصيتين وحشوته أو تغير رائحته أو حرارته أو برودته
 أو نحوها وأوجب بان فيها الأمر وعليه تنجها على جواز الشهادة بما عدا ذلك كزنا جميع حصول
 العلم بقاؤه بان اعتماد الشهادة في ذلك قليل رغم اعتدال ذكر وأما منه الحاجة انتهى قبل والشهادة بالخجل
 والمشتار جفت ذلك كما قد سئل يقال له هذا إعلان في الإصا إذا دار الإصا لما عاتق بما شهده
 بحسبه (وتنظر رواية الاعي) بما جبره لوال الدمى (إذا حصل لنا الظن بالغالب بطله) لان باب
 الإربة أو جرم من باب الشهادة يخلص (ويشهد) الاعي (أعرف) والنسب والاسم على معروف النسب
 والاسم بما جعل (في) خصته بما جرم منه (قبل الاعي) ما حول العلم بذلك بخلاف مجهول ما أو أحدهما
 إذا تكلم به ينما وتعين أحدهما أنتم لوعي ويدهما أو يداقته فبد: فتشده عليه في الأولى مطلقا وفي الثانية
 لمعرف النسب والاسم قبلت شهادته وبصره المصلى في الدنيا (ولو ترجم الاعي) كلام الحصر أو
 الشهود (قاضي) أو بالعكس (جائز) لما مر أن الترجمة تنفس بلفظا لاحتجاج المعينة وإشارة
 (لوعي) فاض بجمع الدبنة وتعد بها (في) واقعة (حكم) في تلك الواقعة وان صار معز ولا في غيرها (ان
 أخرج إلى الشارة) كل قول لعمل الشهادة وهو بصيرته عي

ه (فصل) لو (وأقفل انسان أوجعه) يقول شأ (شهد عليه) باسمه ونسبه (ان عرف
بمنه نسبة غالباً) لو بدونه مضافاً (بالإشارة) إليه (ان حضر) له ول التين بذلك (وان لم يعرف الا
اسم واسم أبيه) أي دون اسم جده (شهد بذلك ولم يتقدم) شهادته به (الا ان ذكر القاضي امارات
بمقتضى النسب) أي بمنزلة ما عن غيره فله ان يحكم كونه شاهده حينئذ كذا نقله الاصل عن الغزالي ثم نقل
عن غيره بما يقتضي ان لا يفتقر لاثبات شهادته على مجهول ووجه بينهما الاستدلال بان الاول فيما اذا حصلت
الشهادة والثاني فيما اذا لم تحصل به (ولو جمع اثنين بشهادة ان فلان ناكل هذا البسيع) كذا (واثر)

وكذلك (المخ) لو شهدان فلان وفلان فلا بد من فلان هذا فلهي تكون الشهادة بالوكالة مودة نسبها قال الماوردي
 لرواي قصرها لانه على اوكالة دون النسب اعتبارا بقصر مدتها وعلى مذهب الشافعي تكون شهادة اوكالة والنسب جعلان
 الشهادة فوج ابانها معقبتهم مقصودوه. ويمكن بهذين مبيع اربعة اذ في نكاح كان ناديا بالبيع والنكاح وان قصد بها
 الثمن والصدان وقال لا خوار قال ابي يثيب ذللة الشهادة اوكالة والنسب جعلانم. ماصراهم ما قال الاذرى ويتعين أن
 تكون المستلثة مفردة فحين يعلم ان الشاهد يعرفوه يعرف نسبها والا فبالمن يجعل الشهود على الشهادة في هذه الازمان
 لا يعرفون نسبها وانما يعتمدون فيه على قول الشهود على من فتاوى ابن الصباغ ان الشاهد على اقرار وجعل وعرفا فاذ كرر نسبه

وحكم الحاكم بشهادتهم ما لم يكون ميثا بالنسب فقال ان كان نسب معروف فاقنع وان كان غير معروف فاقنع بشهادته كان ميثا بالنسب وان
شهدوا في غيبته فلا يولدوا لو أنكر القراء عليهم ثبت نسب (قوله قال الا ترى هذا اذا كان بالمدح) أشار الى انهم صرحوا بقوله والا فلا جاعل
وقال في غيبته لوجه (قوله والاظهر انه (٣٦٦) لا فرق) وهذا هو الصحيح في الر ومنهم من زاده في كتاب العاقل وهذا ثبت

لا يكون ثم ما يقتضى جواز
بنه أو وجوه (فصل)
(قوله لا يجوز للشاهد على
متقدمة علمته ان جواز
التصديق عليها لا يتوقف على
كشف الوجه ولا على المعرفة
وهو كذا في القديم لا يوزن
الى ان يشهد على غيبته و
غيرهما بما هو ونسبهما
يكنى في اختيارهم في التسامع
(قوله فتجوز الشهادة عليها
ولا ينظر الغائب) بل يجوز
كشف الوجه متى ذكرناه
صاحب الحادى والعدة
وغيرهما وانما ذكرنا
حالة الفصل بالتقديم
من العمل بشهادته حتى
وراها القاضي كالحسين
ابن الرقة في صورة الضبط
وحكاية جعفر في روضته عن
جده قال وهل يسأل الشاهد
الحاكم ان رآها من قبل أم لا
وجهاً وتدل ان كان في
موضع ريسه سالمه والام
بأله قلت وانما جها ان
كان الشاهد قبله أو قوما
به يسهل والا فلا وجوب
فان من الناس من يرى
جواز الشهادة على
الصوت (قوله والا فلا بد
أن يكشف عن وجهها
ليراه) قال في العريز

الوكيل (بالسبع) شهد على اقراه بالسبع) لانه جمع (ولاشك بالوكيل) لانه جمع (لانه لم يسمعه) انه ان يشهد
بشهادة الشاهد بالوكيل كما يعلم مما سألني (ولو حضره فقد كان عزمه الموجب انه ولي) للمخطوبه أو
وكيل ولها (وانما أذنتم) في العقد (ولم يرد الاذن ولا الولاية) أو لا تكن ولا الرأى أعلم بعض ذلك
لم يشهد بالزوجة لكن يشهد ان فلانا قال تكلمت فلانة فلانا) وقيل فلان قال عن جرح ذلك شهد
بالزوجة (وله ان يشهد بالاشارة على من لا يعرفه) ومنه بان ما أحضر (أشاهد صورته) ويشهد
على غيبته قال الا ترى هذا ان كان بالبلد لم يحضر غيره باضراره والا فلا وجه حضور الشاهد اليه (لان
دفن) فلا يحضر اذا يجوز بنسبه ثم ان اشتد الحاجة اليه لم يتغير صورته جاز يشهد بكافة الغزالي لكن قال
في الأصل وهذا الضمير المذكور الامام ثم قال والاظهر انه لا فرق (فولو فعله على من لا يعرفه) قال (اسمى
ونسي كذا لم يجد) (فلاستفاض اسم ونسبه) بدلت عليه (فله ان يشهد في غيبته) باسمه ونسبه
كالمعروفهما عند العمل (وان أخبره عدلان) عند العمل أو بعده (بنسبه) واسمه (لم يشهد في غيبته)
بناه على عدم جواز الشهادة على النسب بالسبع من عدلين (فرع) ولو (قال ادعى اننى على فلان بن
فلان العلاءي كذا فلان) في صحة الدعوى (ان يقول ادعى) مع ذلك (وهو هذا) ان كان حاضرا ولا
يكنى فدعى اننى على فلان بن فلان كذا من غير بما بالحاضر (فان أحضر رجلا) عند القاضي
(وقال هذا أقر فلان بن فلان بكذا أنا هو وقال الخصم) ثم أقرت ولكن رجل آخر شارك في الاسم
والنسب أثبت القراءى أقام بينه (بالآخر) أي جرد الالاء خال شاركا في الدعوى في الاسم والنسب (ثم
يسأل الآخر) فان صدقه (بالسبع) ما أقربه (وفاضلا لول) انه لا شيء له عليه كذا وبذلك
لقدعى (وان قال) أقرت لاحدهما أو (لا أقر فعضمه) أسأل الآخر ان قال لا شيء له عنده (أعطى) ذلك
(الاول) كقول كانت عنده وديعة فقال هو لادعوا ولا أقرى انما لا يكتم قال احدهما البتة في غيبته تكون
لا آخر (وان ادعى كل) منه (فكفى الودعة اذا قال كل) من اثنين (على)
(فصل لا يجوز للشاهد نقل متقدمة) بالنسب قبل انهاء (بالحاكم) أي وصف الرافعي وراه
(وجهه) اعني ادعى الصوت) كذا الاعي والبرقي الظلمة أو من راءهائل متقدم لان الاصوات تشابه
بغلاف الشهادة على متقدمة ياتى وجهها يجوز لانه لا يمنع الشهادة (الات ضبطها الشاهد حتى دخل
في الى الحاكم أو عرفها بالنسب) والاسم (أو بالعين) فتجوز الشهادة عليها (والا فلا بد) عند
تعمل الشهادة عليها (ان يكشف وجهه ليراه) وبسط حليتها (حتى يعرفها اذا رآها عند الاداء)
الشهادة عليها (ولو عرفهم عدلان) بان قاله هذه فلانة بنت فلان (لم يجوز) له (العمل) بغير ثبوتها
(وجزوا الشيخ او حامدا) بناه على انه يجوز الشهادة على النسب بالسبع من عدلين (وعن الشيخ أبي
محمد انه يعمل بغير واحد وسلك بمسالك الاختيار واجاز جماعته من المتأخرين) قال في المنهاج كالملة
والعمل على هذا وقد اشار الى الجبل اليه قال في الأصل فان قال عدلان يشهدان هذه فلانة بنت فلان فتر
بكذا فها شاهد أصل راءه شاهد فرع يشهد على شهادتهما بالاسم والنسب دون العين عند اجتماع
الشروط وحذف المصنف لعله به مما سألني (وان شهد) اثنان (ان امرأته بنت فلان) أقرت يوم كذا فلان
بكذا فشهد آخر ان تلك المرأة التي حضرت) وأقرت كذا (هي هذه بنت الحى بالبينتين ولا يجوز
النظر) الوجهها (العمل الان من الفتنة) فان شاك فلا كسرى في محله لان في غيره غيبة ثم ان تعين

استدعاه وجهها بالظن للشهادة جهر والقها وقال الماوردي والصحيح انه: نظر الى ما عرفه له فان عرفها
بنظرة الى بعض من يغاوره ولا يزيد على مرة لان لا يتحققها (قوله لم يجوز العمل بغير ثبوتها) بناه على ان المذهب في التسامع لا يذهب
من جماعة يؤمنون أو أنهم على الكذب (قوله قال المنهاج كالملة والعمل على هذا) ليس المراد جعل الاصحاب بل جعل بعض الشهود في بعض
البلدان ولا اعتبار بذلك (قوله ولا يجوز النظار للعمل الا ان أمن الفتنة) ينبغي أن يشترط أيضا ذكرها عند الحاجة والاعلان

النظر هو يشهد ذلك هذا لا فائدة وهذا واضح وان سكتوا عنه و (قوله جازان يسجل بالحلية) التسهيل باعية مسس ٢٠٠٠
 أن العلم لأنه ان كان الغرض منه التذكير عند حضورهما فصحيح وان كان الغرض منه المكاتبة إلى بلد آخر لأجاب الذي عليه لعمل يقتضاه
 ويقابل ما ينسبه ويلزمه ان أنكر في غاية الاشكال قلت وكذا ان كان الغرض الاحتجاج على الجاهل بالاثبات والحكم بالاثبات لا
 أحسب احدا يقول ولا خلافه لا يقتضي بما بعد الموت والدفن وتقرير الحلاقة على الحلية الاولى بأما كلامهم في أدب القضاء فانهم جعلوا
 الحلية في الجهر لاسم والنسب كالعرف لكن يشهد ما قاله الماوردي والروافى في باب التختيم في الشهادة تحت الشهود رد عليه اذا
 كان يجوز قال قوم يجب عليه أن يؤدي إلى المعرفة قال آخرون غرضه من ان الحلية قد (٢٦٧) تشبه وقال الجوهري استلزام باعث على
 التذكر كالخاطا والقبالة ولا

عليه نظر واحترز ذكره الاصل * (فرع) لو ثبت الحق على عين شخص وأراد المدعي ان يسجل له
 القامى (جازان يسجل له بالحلية) فيكتب حضوره جل ذكره فلان من فلان ومن حليته كيت وكيت فلا
 يسجل بالعين لانه لا يتصور الا بالاسم والنسب بما لا يشا ولا يكتفي فيهما قول المدعي ولا اقرا ومن قامت عليه البينة
 لان نسب الشخص لا يثبت باقراره (فلا يشهد الشهود على اسمه ونسبه حسب جواز وسجل بها) بعد حكمه
 بما حمله على قبول شهادة الحسبة في النسب وهو الاصح * (فرع) * لو (شهد على امرأته) بها
 ونسبها لم يشترط معرفة نسبها من ذلك (فان سألها الحاكم هل تعلمان عنهما فانها قالت لا بل لم تعلمنا
 الجواب) عن هذا لو انه ان سكتا ثم ان كانا يخفى عليهما شروط الاداء كما هو الغالب يلزمهما البيان
 في الاداء وفيه * (الطرف الثاني) فيما يجوز الشهادة فيه بالاستفاضة في النسب لانه امر لا يدخل
 الرتبة فيه ودعاية الممكن ووجه الولادة على الفرض لكن التسبالي الاجداد المتوفين والقبائل القديمة
 لا تتحقق فيه الرتبة فدعت الحاجة إلى اعتماد الاستفاضة (ولو من الام) في سماع الاب (وصورتها)
 أي الاستفاضة في العمل (ان يسموه) أي الشاهد المشهود بنسبه (يتسبالي الشخص أو قبيلة
 والنسب ينسبه إلى ذلك او امتد ذلك للعدة) وقبل لا يشترط امتداد مدة بل لو جمع انساب الشخص وحضر
 جماعة من رتب في صدقهم فآخروه ونسبه دفعة واحدة جاز له الشهادة بذلك والترجيح من زيادته وصرح
 الاذري وفيه ونقله الروافى عن النص (ولا تقتدر) المدة (يسنة) بل العبرة بغيره فغلب على الظن صحة
 ذلك وانما يكتفي بالنسب ونسبة الناس (بشروط ان لا يعارض) ههنا (ما يوجب) أي يورث
 (نسبه فان أنكره) أي النسب (النسب اليه لم يحز الشهادة) به (وكذا لو طعن بعض الناس في
 نسبه) وان كان قاصدا لاختلال الظن حينئذ (ولو سمعه) الشاهد (يقول) لا شئ (هذا ابني
 لصغير أو كبير وصدق الكبير) أو ابني فلان وصدق (جاز له) (ان يشهد بنسبه ولو سكت) المنسوب
 الكبير (جاز) الشاهد (ان يشهد بالاقرار) لا بالنسب وترجع الحكمه من زيادته وكذا تخصيص
 الاول بالصغير وتصدق الكبير والثاني بسكوت الكبير وأما كلامه أنه هنا فاصله ان كثيرين يجوزوا
 الشهادة بذلك على النسب سواء كان المنسوب صغيرا أم كبيرا وصدق أو سكت لان السكوت في النسب
 كالقرار وان الذي أجاب به الامام والفرازي المنع وانما يشهد بالاقرار قال وهذا قياس ظاهر وعبري الشرح
 الصغير عن الثاني بالظاهر وكلامه في الكبير عيب اليه أيضا لكن اختار ابن الرفعة في المطالب الازل
 والاوجه ما رواه المصنف فان قلت فذهب كلامه في الحكم الثاني ان الراجح ثبوت النسب بالاقرار به حال
 السكون وهو ما روي به أصله هنا كإثبات فيقال بحكمه المعتمد الذي جرى هو عليه في الاقرار قلت لانه ان
 قضيت ذلك فان قلت فلزم على عدم ثبوته به ان الراجح عدم جواز الشهادة بذلك قلت لان تسليم جواز ان يصدقه
 المنسوب بدعواه انه ذلك

عليه نظر واحترز ذكره الاصل * (فرع) لو ثبت الحق على عين شخص وأراد المدعي ان يسجل له
 القامى (جازان يسجل له بالحلية) فيكتب حضوره جل ذكره فلان من فلان ومن حليته كيت وكيت فلا
 يسجل بالعين لانه لا يتصور الا بالاسم والنسب بما لا يشا ولا يكتفي فيهما قول المدعي ولا اقرا ومن قامت عليه البينة
 لان نسب الشخص لا يثبت باقراره (فلا يشهد الشهود على اسمه ونسبه حسب جواز وسجل بها) بعد حكمه
 بما حمله على قبول شهادة الحسبة في النسب وهو الاصح * (فرع) * لو (شهد على امرأته) بها
 ونسبها لم يشترط معرفة نسبها من ذلك (فان سألها الحاكم هل تعلمان عنهما فانها قالت لا بل لم تعلمنا
 الجواب) عن هذا لو انه ان سكتا ثم ان كانا يخفى عليهما شروط الاداء كما هو الغالب يلزمهما البيان
 في الاداء وفيه * (الطرف الثاني) فيما يجوز الشهادة فيه بالاستفاضة في النسب لانه امر لا يدخل
 الرتبة فيه ودعاية الممكن ووجه الولادة على الفرض لكن التسبالي الاجداد المتوفين والقبائل القديمة
 لا تتحقق فيه الرتبة فدعت الحاجة إلى اعتماد الاستفاضة (ولو من الام) في سماع الاب (وصورتها)
 أي الاستفاضة في العمل (ان يسموه) أي الشاهد المشهود بنسبه (يتسبالي الشخص أو قبيلة
 والنسب ينسبه إلى ذلك او امتد ذلك للعدة) وقبل لا يشترط امتداد مدة بل لو جمع انساب الشخص وحضر
 جماعة من رتب في صدقهم فآخروه ونسبه دفعة واحدة جاز له الشهادة بذلك والترجيح من زيادته وصرح
 الاذري وفيه ونقله الروافى عن النص (ولا تقتدر) المدة (يسنة) بل العبرة بغيره فغلب على الظن صحة
 ذلك وانما يكتفي بالنسب ونسبة الناس (بشروط ان لا يعارض) ههنا (ما يوجب) أي يورث
 (نسبه فان أنكره) أي النسب (النسب اليه لم يحز الشهادة) به (وكذا لو طعن بعض الناس في
 نسبه) وان كان قاصدا لاختلال الظن حينئذ (ولو سمعه) الشاهد (يقول) لا شئ (هذا ابني
 لصغير أو كبير وصدق الكبير) أو ابني فلان وصدق (جاز له) (ان يشهد بنسبه ولو سكت) المنسوب
 الكبير (جاز) الشاهد (ان يشهد بالاقرار) لا بالنسب وترجع الحكمه من زيادته وكذا تخصيص
 الاول بالصغير وتصدق الكبير والثاني بسكوت الكبير وأما كلامه أنه هنا فاصله ان كثيرين يجوزوا
 الشهادة بذلك على النسب سواء كان المنسوب صغيرا أم كبيرا وصدق أو سكت لان السكوت في النسب
 كالقرار وان الذي أجاب به الامام والفرازي المنع وانما يشهد بالاقرار قال وهذا قياس ظاهر وعبري الشرح
 الصغير عن الثاني بالظاهر وكلامه في الكبير عيب اليه أيضا لكن اختار ابن الرفعة في المطالب الازل
 والاوجه ما رواه المصنف فان قلت فذهب كلامه في الحكم الثاني ان الراجح ثبوت النسب بالاقرار به حال
 السكون وهو ما روي به أصله هنا كإثبات فيقال بحكمه المعتمد الذي جرى هو عليه في الاقرار قلت لانه ان
 قضيت ذلك فان قلت فلزم على عدم ثبوته به ان الراجح عدم جواز الشهادة بذلك قلت لان تسليم جواز ان يصدقه
 المنسوب بدعواه انه ذلك

المنسوب والنسب وليس كذلك بل لا بد من معرفته بذلك بالبينة (قوله نعم ان كانا يخفى عليهما الخ) أشار إلى تخصيصه (الطرف الثاني) فيما
 يجوز (الشهادة فيه) * (قوله قاله الاذري) أشار إلى تخصيصه (قوله أو القسيلة) أي وان لم يعرف عن المنسوب اليه (قوله ونقله الروافى عن
 النص) عبارة النص شرط ذلك ان يتظاهر الخبر زمانا طويلا يضمن صدق ولا يكون هناك دافع ولا مانع ولا دلالة (تراتبها) (تنبيه) في
 ذكره في قوله فلان ان كان يشهدان فلا تلزم الاصل بل يسمو أداء الشهادة بما يمكن عرفا وأما حرج من ياتر في بلد جواز لا ترجح بحجة
 وصدق بينهما اوله فحوز وان لم يشهدا الولادة تسعمان يشهدان هذا الاصل كما تسعمان يشهدان هذا فلان اذا حدث بينهما ما
 اذا كان غير بائس بل ادأ فاهم سنين ولم يعرف في الاصل ان آوية كما تارقين أو حرج فانه لا يجوز ان يشهدان هذا فلان اذا وقع له
 العلم بتظاهر الاختبار (قوله والاوجه ما روى المصنف) هو الراجح

(قوله الوت) قال المارودي اذا ارد ان يزموته الى اسبابه لم يحز الا بالشهادة كالأمر بسبب الملك الا بالشهادة لأن يكون السبب المبررات فهو وان المبررات يستحق بالنسب الموت وكلاهما بالاستعانة **(قوله والوقت)** أي وعلى معنى وكتب ان قال الباقر عليه السلام عند في الاذاتيف الى ما يصح الوقف عليه فاما على الوقف فلا يجوز ان يكون مالكه وقته في نفسه معواستفاد من الوقف وهو وقت باطل وهو هذا لا تنفذ فيه **(قوله والزوجة)** لو ثبت النكاح بالاستعانة لم يثبت الصدق فيه مع ما راى النزيل اذ قوله فهل يحسمه من التل اشارة الى تعصمه **(قوله لا يرجع ما اتقى به ابن الصلاح)** ونقل من خط ابن الصلاح انه لو شهد بالانكاح في الوقف فلا يلزم من لم يشهد على الوقف ولم يرد كرسه مدخل على ان الاستعانة والشرط لا يثبت بذلك وقال الباقر عليه السلام ان الشرط بالاستعانة غير محقق فالشرط لا يستغنى اصلا عن تحقق شرط يستغنى غالبا ككونه وتفاعلي حرم كونه فحرمه فبالاستعانة في ثبوت أصل الوقف بالاستعانة وصرح المارودي بما يقتضيه وقال الباقر عليه السلام في غير حدود العقار فان الحدود لا يثبت بالاستعانة كذا كره ابن عدو السلام في تسجيله في بركة الحاشي وقت (٣١٨) عليه وفيه لم يثبت حدودها اذا الحدود لا يثبت عنده بالاستعانة قال الباقر عليه السلام وهو معمول به غير ان الحدود لا تنفذ

بعد كونه فينكر اقراره فيقيم اليه يثبت النسب **(فرع)** يثبت ايضا بالاستعانة الوت كالتسب وان اسبابه كثيرة فنها ما يقتضي ومنها ما يظهر وقد يصير الاطلاع عليها باخرا من يعتمد على الاستعانة يثبت بها **(الاولا)** والعق والزوجية لان المأمور به بدقاذا طالت مدته عسر اقامة البينة على ابتدائها فثبت الحاجة الى ثباتها بالاستعانة ولان الشهادة على الحاصل بالعقد فثبتت الشهادة على الملك المطلق وهذا مما حمل النور في كتبه وقال الاسوي الصواب الذي به الفتوى انما هو المنع فقد نص عليه الشافعي ونقله عن ابن الزعفراني اذا قلنا بالاول فالنور في ثبوتها لا يثبت بشرط الوقف وتغاضيه بل ان كان وتغاضيه جماعة معينين او جهات متعددة فثبت القلة بينهم بالسوية او على مدرسة مثلا ولا يثبت معرفة الشرع صرف الناصر القلة في ايمان من صالحا انتهى قال الاسوي وهذا الاطلاق ليس بجديد بل ادرج فيه ما نقل به ابن الصلاح فانه قال يثبت بالاستعانة ان هذا وقف لاننا لا نؤكد له انما الشرع وطافنا شهد به منفرده لم يثبت به وان ذكرها في شهادته باصل الوقف سمعناه بوجه حاصله الى بيان كيفية الوقف انتهى وما قاله به النور في قال ابن امره وغيره لكن الاوجه جده على ما قاله ابن الصلاح قال الاسوي ولا شك ان النور في ما لم عليه **(فرع)** يشترط في الاستعانة ان يسمع **الشاهد** (من جمع كثر يقع في نفسه صدقهم ويؤمن قواهم على الكذب) فلا يكتفي بجماعة من عدلين ثم لو شهدوا شهدوا على شهادتهم (ولا يشترط عدالتهم وجرئتهم وكرويتهم) كالأشترط في التواتر **(فصل)** من رأى رجلا يصرف في شيء بيده **(مميز)** عن امته **كأهل والعبد** واستغاض في الناس ان لم يملكه كانه ان يشهده **(به)** وان لم يعرف به لم يملك المدة **(وكذا)** يجوز ذلك **(لواضم الى البعد)** تصرف مدته **(به)** ولو **(بغير الاستعانة)** لان امتداد البدن التصرف بلا منازع يغلب ظن الملك وهذا لا ينافي تعين التام في حصار في باب القسط من انه لو آراء يستخدم صغير الا بعد ذلك الشهادة بالملك حتى يسمع منه ومن الناس انه لا يجرى على ما اذا لم تنال المدة وفوق الاسوي بان وقوع الاستخدام في الاعوار كسب جميع الاحتياط في الحرية وتخرج بالمميز غيره كالأهلام والفتاوى والجواب ونحوها عاين مثل فلا يجوز الشهادة فيها بالملك ولا بالبعد **(ولا يكتفي)** في جوار الوت الشهادة بالملك **(بغيره)** ولا تصرف مجرد

به غير ان الحدود لا تنفذ وفي تعليق الشيخ أبي حاتم ما يقتضي ثبوته ما هو ممنوع **(قوله وان ذكرها في شهادته باصل)** في معرض بين شروط الوقف **(قوله)** قال الاسوي ولا شك ان النور في ما لم عليه قال الاذري والآخر بما أجاب به النور **(قوله)** يقع في نفسه صدقهم على اوطاف اولي باضتمام الغرائز **(قوله)** يؤمن قواهم على الكذب فيكون حصول التل الغالب لان النسب يبرح محسوس والتواتر لا يغني عن العلم في غير المحسوس وكتب اصطلح الاصل في الشهادة عتماد البقين وانما يعمل عنه عند عدم الوصول اليه الى ظن يبرح عنه على حسب الطاقة **(قوله)** لا يشترط في التواتر

ذكره الامم بخلافه صرح به غيره **(نبيه)** وما يثبت بالاستعانة ولاية القضاء والجرح والتعديل وكذا **(ولاهما)** الاعمار كما قاله الامام والرد في كتبه **(به)** ابن الصلاح وان فلا نأثر لان لا وارث له غيره قاله الشافعي في ابو بلي والغب قال المارودي وفيما علق عن القاضي وهو بالجزم يشهد بالحق في تسعين وعشرين موضع وهي النسب والموت والنكاح والولاية ولاية القضي وعزله والرضاع ونسب الزوج والصدقات والائتمار والنفقة والاحباس والتعديل والتجريح والولاية والاموال الكفر والرشد والحمل والولادة والمواد الحرة والقبضات اه وكان المراد بالقسمات ثبوت الوت وقوله قال الامام كتب عليه شهادته وحسب بل صرح الامام بخلافه وقوله والرضاع قال شيخنا تقدم في التران الرضاع مما توفى الشهادة فيه على الابصار **(فصل)** من رأى رجلا يصرف في شيء بيده **(به)** **(قوله)** وان لم يعرف سبه **(لاهر)** بالاستعانة سبه قال ابن الصلاح وغيره الامير ان لا يستحق بالنسب الموت وكلاهما يثبت بالاستعانة **(قوله)** حتى يسمع من الخ **قال شيخنا** جماعة من وجده لا اعتبار به والمارودي يسمع من الناس وان لم يسمع منه فاعل ما في العباب تصور **(قوله)** وفوق الاسوي بان وقوع الخ اشارة الى تعصمه

«الطرف الثالث في سدوده وأدائها» (قوله) وجب الاداء على متعين لها) بان لم يعمل غيرها وأما الباقون أوجنوا وأفسدوا وأضرروا أو غابوا أو كانوا معدومين بأمر آخر لقوله تعالى ولا يأتي الشهادة إذا ادعى أي القتل والاداء كقوله الحسن البصري أو لاداءه كقوله الجاهد وغيره أو لقتل كقوله ابن عباس وغيره (قوله) ولا فلا يلزمه) إذا فلا تدفع فلو دعى شاهد واحد في القتل لم يثبت عليه الاداء لانه وان لم تقبل شهادته نقصان فانه تقبل ليشتم المألوف (قوله) أي ما يمكن المبكر البسم عوده الى محله في يومه) أي ولو في أوائل الليل وهو القدر الذي ينتهي به سفر الناس غالباً قال البلخي يثبت بموت مقدار الاقامة في المحل مكتوب على انه اذا خرج من بلد بكرة واشتغل بالخاصة على العادة بحيث لا يتمكن من العود لبلد اقامته فهو بمسافة بعدة لان الغور من غير نظر الى زمن المحل كعمله العادة يردى الى الضر الذي يراه قوله لا بد لمن تعرض لذلك اهـ (٢٧٠) (قوله) لا يمينه) أي ما يعرفه (قوله) فيشبه ان يجب حضوره) وقال الزركشي انه الظاهر قال

وكذا ينبغي تفهيمه على ما ذكرنا في بقية هذه المسألة
 أمكنت الشهادة على
 شهادته أو كان هناك ما ك
 فان لم يكن وتعين حضوره
 طريقاً لخلص الحق
 وفصل المحصورة فان كان
 قد تحمل فيشبهه الزوم
 لان اداء أمانة (قوله) فلو
 أجمع على دفعه حم عليه
 أن يشهد الخ) وجه المنع
 أن اداهه حل الخ كما على
 الباطل اذا السب الذي
 يستند اليه باطل شرعاً وان
 وافق الحق بالحنا (قوله)
 لانه شهادة بحق الخ) غاية
 ما يقال انه حله على الحكم
 بغيره وذكر القاضيان
 شرعاً وبأنه وأوسع
 الهوى وغيرهما أنه لو
 كانه دين عليه فحجده
 ولا يثبت به ولكن يبد
 وينقطع بدين قد قضيه
 والشهود لا يعاون ان
 له أن يقسم اليمين بالله من
 الذي في الوثقة ويقضه فمما صاعن المجموع مما في ذلك من الخلق على الحكم بدين قدرى منه
 المحصور وحل الشهادة على شهادته بعد سقوطه بالحنا وقوله وذكر القاضيان الخ أشار الى تصحيحه (قوله) بان يشهد الوجوب عليه) أشار الى
 تصحيحه (قوله) قال وصرح ابن أبي البقم فوجها) عبارته ان الشيخ إذا علمي قال ان كان فسخه مقاماً لم يلزمه الاجابة وقال القاضي الحسين
 لا يجوز له أن يشهد ولو شهد عن وان كان فسخه مثلاً لأنه ليس الأمر على القاضي وتأنيبه البغوي قال والذي فهمت منه من كلام الاحباب
 وتلقين من مدارج مصداقهم انه لا يصح له ولا يحرم عليه اداء الشهادة وهي حق ويجوز له ادائها بل لا يجب وهو الذي اراه بعضه لا يثبت
 ونحن أشار الى ذلك المارودي والقاضي أبو الطيب الطبري وصاحبه الشيخ أبو نصر اهـ (قوله) ونقل) أعني الاذري عن ابن عبد السلام
 ما يوافقه وقال انه المختار

في
 المحصور وحل الشهادة على شهادته بعد سقوطه بالحنا وقوله وذكر القاضيان الخ أشار الى تصحيحه (قوله) بان يشهد الوجوب عليه) أشار الى
 تصحيحه (قوله) قال وصرح ابن أبي البقم فوجها) عبارته ان الشيخ إذا علمي قال ان كان فسخه مقاماً لم يلزمه الاجابة وقال القاضي الحسين
 لا يجوز له أن يشهد ولو شهد عن وان كان فسخه مثلاً لأنه ليس الأمر على القاضي وتأنيبه البغوي قال والذي فهمت منه من كلام الاحباب
 وتلقين من مدارج مصداقهم انه لا يصح له ولا يحرم عليه اداء الشهادة وهي حق ويجوز له ادائها بل لا يجب وهو الذي اراه بعضه لا يثبت
 ونحن أشار الى ذلك المارودي والقاضي أبو الطيب الطبري وصاحبه الشيخ أبو نصر اهـ (قوله) ونقل) أعني الاذري عن ابن عبد السلام
 ما يوافقه وقال انه المختار

قوله وقضى به التعليل عدم الازدواج أشار الى تصحيحه (قوله ولو كان مع الجمع على قسمه الخ) مثل الجمع على قسمه مرددته كانه
 على عدده الفرع لانه (قوله اذ فيهما الجواز) وهو الصحيح (قوله كالحائض على ما له) أومن عقوبته من سلطان عاقل أو عدو قاهر أو نعمة
 إلهية (قوله اذ اشق عليه الحضور) فهو حر أو برد أو طر شديد وكتب أيضا المراد بالمرض ما يجزعه من الحركة كما قاله الماوردي أو ما يسقط
 وجوب الجمعة وان منع من الحضور كما قاله الامام الفراءى وقوله أو ما يسقط وجوب الجمعة أشار الى تصحيحه (تنبيه) جعل ابن سراقفة
 بالثلاثين من الشروط ليكون ما يحكم به الحكم به عنده فان كان عنده ما ينقض فيه حكم الحاكم يجب أداء أو يوجب نقل الإقرار عن ابن
 أبي هريرة من أمثلة: ثلاث خراف الذي وضمينها الائتلاف قال ابن سراقفة وهو بما كان (٣٧١) في الأداء ما هو أتم أن يشهد على المسلم
 أنه قتل كافر أو الحاكم عراقي

حتى فلا يجوز له الأداء لما
 فيه من قتل المسلم بالكافر
 قلت ومن هنا يؤخذ انه
 لا يجوز للشافعي أن يشهد
 بكلمة الكافر أو بالتعريض
 بالقتل أو بما يوجب
 التزوير عندهم يعلم انه لا
 يقبل التوبة ويحده
 بالتعريض ويعززه ألمع
 بما يوجب الشافعي ولا
 ينبغي أن يأتى فيه الوجه
 الذي في طلب الشافعي
 نحو دفع الجوار من الحنفى
 لأن ذلك حق الله لا دعى
 أمحقن الله تعالى فقال
 جماعة لا يعمل المدعى
 عليه إلا من يحكم عليه بما
 لا يعتقد ومن يتعد حدود
 الله فقد ظلم نفسه وقد نص
 الشافعي فيما سبق على أن
 الحاكم الشافعي لا يجوز له
 أن يستخلف من خلفه
 ولما لما تقتضى على النفوس
 الشديدة القيام بالباطل
 بالقيام في الحق قال واني
 سمعت الشافعي يقول والله

في الكلام على عدم التهمة (أما لو لم يجمع على قسمه) بان اختلف فيه كثير بالتبني (قوله يلزمه
 لا ما سقطا) أي سواء كان القاضي يرى التهمة في ورد الشهادة أم لا فقد يتغير اجتاده و يرى
 فيها وقضى بالتعليل عدم الزدواج كان القاضي مقدرا يسقط بذلك وهو ظاهر وقد يتغير بانه يجوز ان
 يخلو غير مقدور بحاجب بان اعتبر مثل هذا الجواز بعيد (ولو كان مع الجمع على قسمه عدل بل يلزمه
 الأداء لا سيما حيث شاهد عيني) اذ لا فائدة فيه فبما عده (وهل يجوز له أن يشهد ببيع عند
 من يرى اثبات الشفعة للجار) وهو لزام أولا (وهذان) أفعهما الجواز أخذ ما سطر في باب آداب
 القضاء من انه قبل شهادة الشاهد عند القاضي بما به تقدمه دونه كشفة الجوار ودكر البيع المذكور
 مثل الرضا بان يشهد بما يعلم ان القاضي يرتبه على ما لا يقدّمه وهو كما صرح به الاصل (وأما المرض
 وغيره) كالحائض على ما له (اذا شق عليه الحضور) لأداء الشهادة (فلا يكاف) له (بل يشهد
 على شهادته أو يبعث) اليه (القاضي من يسمعهما) دفع المصلحة عنه (والحدرة كالرخص) فيما ذكر
 (وغيره) من النساء (تخصر) وتؤدي (ويجب ان يأذن لها الزوج) لتؤدي الواجب عليها
 (ولا يجزى على الشاهد هوى) أكل (للعلم أو) في (حرام أو صلاة) ونحو ذلك ان يقطع للأداء بل
 يشهد بمضى) (ولو رد فاض شهادته لم يرجح ثم دعى الى فاض آخر) ليرد في عنده (لا) ان دعى (اليه
 لزيادة أو بارز له الأداء) للشهادة (ولو كان القاضي جائرا) أو استغنى أو لا أثر لكونه بأمن ان ترد
 شهادته جورا أو تعاقبته بربك (وكذا) يلزمه الأداء (عند أمر ونحوه) كوزر (ان علم
 به بصلبه الى الحق) بان علم انه لا يصل الى الأداء عنه كذا كرم في التوضيح قال فان علم انه يصل الى
 ذلك بالقاضي فلا وجه لأخذه اليه عند من ليس أهلا لسماعها وقد خرم في الروضة في القضاء على الغائب
 بان ينسب سماع الشهادة بخص بالقبض أو القاضة قال في الكفاية ولودعى الى من لا يصدق انعقاد ولا يشهد به
 أو فسق له (فرع) لو امتنع الشاهد (من الاداء حياء) من الشهود عليه وغيره (عصى وردت
 شهادته ان تصح توبته ولو قال) المدعى (للقاضي شاهدى تمتنع) من أداء الشهادة (عنادا)
 فاحضر ليشهد لم يجبه الى ذلك لانه لو شهد (سقطت شهادته) أي لم تقبل لانه فاسق بالامتناع (فرع)
 بخلاف ما إذا لم يفسد عناد الاحتمال بان يكون امتناعه لغيره شري يحلف على نفسه من ظالم (فرع)
 لغيره) أي الشاهد (أخذ زور ليحصل الشهادة من بيت المال ولا من أحد) من الامام أو الورثة
 ينبع كل روضه في عدم أخذ من بيت المال نسخ الرافعي السعفة الذي في نسخة المعتدلة كما قاله الأذرى
 وغيره ترجع ان ذلك كالتقاضى أو تقدم تفصيله بل الاقر بان له ذلك بالنقص بل كفى نظيره الا ترى
 كنية السكوك (له) بكل حال (أخذ أجرو من المشهوده على التعميل) وان عين عليه كأي

ما شئت على سبيل طرق وأقدم سمعته مما لو شهدت عليه لحدوده وينبغي حيث منعناه اذا شهد أن تشهدانه في تلك الحادثة مطلقا عند
 ذلك الحال كدفعه بكافة القاضي الحسين فحين كان عاصيا لم أداء الشهادة (قوله كذا كرم في التوضيح) أشار الى تصحيحه (قوله قال
 في الكفاية ولودعى الخ) أشار الى تصحيحه وكتب عليه قال الماوردي لانه ليس للشاهد اجتناد في صحة التذوق وروى في الشاهد في
 رفض احد الشاهدين بغيره من مساو بين أي من كل وجه يخفى عليه من شاع من المتداعين وان اختلف الحقان فان تعذر فوث أحدهما
 دون الآخر جبا البدار الى ما تبين فواته فان لم يخف لم يجب ذلك كذا قاله ابن عبد السلام ومثل الاقرار (وأن يقال يجب من
 تحمل الأثام وان فرق بين الفصل قصد أو اتعاظ (قوله والذي في نسخة المعتدلة الخ) وهو الرابع (قوله بل الاقر بان له ذلك بلا تفصيل)
 أشار الى تصحيحه

(قوله وعده أن لا يكون الخ) أشترى تصحيحه (قوله لا من يؤدى في البلد) يثبت أن ينظر إلى معتاد البلد حتى إذا انتفىث أنما عاهاشا يكون له أجره الموكب بكون كان البلد وأضاي يثبت أن ينظر إلى قدرة الشاهد على المشي وعدهما وقوله يثبت أن ينظر إلى سعة البلد أشار إلى تصحيحه وكذا قوله وأضاي يثبت الخ قوله ثم امتشى الشاهدين البلد إلى اللطم قدرته على الركوب قد يحرم المرأة الخ وقد لا يحرمها أصرف فيها هو أهم من الركوب من جهة تنصيصه عليه وفادته لانه فعل ذلك بغير إختيار والتحصيل المال (قوله فظهر امتناعه) أشار إلى تصحيحه (قوله قال الأذري بل لا بد الخ) أشترى تصحيحه (قوله أو يفعله أو فاعضا) يثبت بقية بما إذا كان مشى وأجلاه ادمشى البهيمتان كان غالياً وشيخ أن لا يدرك القاضي أو استخفى صاحب الحق بطلب مصلته أو دفع ضرر متعلق به تعين الركوب (قوله وما عبره المصنف عبر المأوردى) انلو (٢٧٢) طلب فذكر بموهو كثر من أجر مثله لم يحز (فصل) * (قوله تحمل الشهادة ففرض

كفاية) تطلق الشهادة على التحمل وعلى الأداء وعلى اليهودية وهي المراد هنا فهو مصدر بمعنى المفعول به واستثنى المأوردى من إيجاب التحمل الحدود لأنها تدرك بالشهاد وأداؤها واجب أن ترتب على تركه حتى على غير الشاهد مثل أن لا يكمل الضاب لانه فان كمال دونه لم يجب (قوله ولو طلب من اثنين وهذا) غيرهما لم ينعين) فان لم يوجد الحدود لم تحضر الحكم فهو فرض عين كجزء به الشيخ أبو حامد والمأوردى وغيرهما وهو واضع جاز على القواعد على كلام الشافعي ما يقتضيه وصرح به في التبيين فقال فان كان في موضع فرض فيه غير تعين علموا استثنى ابن بونس في التبيين من ذلك حدود الله تعالى العبد إلى

تجبر المتهمة هذا (ان دله) فان تحمل لمكانه فلا أجر له وبجمله أيضاً لا تكون الشهادة مما يبعد عنه كره أو مرة فتلخص فيها أن يأخذ الإجراء بما يبعد عنها بقدر الإمكان مع عدم الحاجة إليها والأدوية أخذها على شهادة يحرم إذا واه قاله ابن عبد السلام (لا) أشترى أجره (للأداء) وان لم ينعين عليه لانه فرض عاب ولا يستحق عليه عوضا لانه كلام سيرا لأجره لانه وفارق التحمل بان الأخذ للأداء في فرضه فوجه قوله مع أن زعمه سيرا لقوت به منطوقه متقدمة بخلاف زمن التحمل (الان دعي من ساقعة عدوى) فاستمر (فله نفقة الطريق وأجر المركوب) وان لم يركب (لان) يؤدى (في البلد) أي ليس له أخذ شي للأداء وهذا داخل في المستثنى منه السابق وإنما أعاده ليرتب عليه قوله (الان احاجه) أي ما ذكره أخذ (وله صرف ما يعلبه) له المشهود (الغيره) أي غير ما ذكر من الأجزاء النفقة (وكذا من أعطى شيئاً فقبر اليكوبه بنفسه) أي القبر (أي بصرفه في غيره) أي غير ما ذكر من الأجزاء كمن السكوة وتقدمت هذه التي قبلها في زيادة باب الهبة ثم امتشى الشاهدين بالذي يلطم قدرته على الركوب قد يحرم أو أذخره لانه قد ظهر امتناعه فحين هـ ذاشته قاله الأذري قال الأذري بل لا يتقدم ذلك بالبلدين بل قد ياتي في البلد الواحد فيبعد ذلك عن المأوردى لأن دعاه الحاجة إليه أو يفعله أو فاعضا (ولا يلزم من قوله من كسبه) وما وما (إذا اشغله عنه الأجر مقدمه) أي الأداء لا قدركه فيها وان عبر به الأصل فقلان الشيخ أبي حامد وما عبره المصنف عبره المأوردى * (فرع) كتب السكوك فرض كفاية أي في الجملة والافتقار في باب القضاء فيها إذا طلب المصنف من القاضي كتاباً ما يثبت عده أو حكمه لانه لا يجب وإنما كان فرض كفاية للحاجة إليه في حفظ الحقوق وله أن يظهر في ذلك ذكر وان لم يحز الاعتماد على الحما وحده (وليكتمه أرفق من بيت المال فان لم يرض) من ذلك (فله طلب الأجر) وان تعين عليه الكتب اطول زمنه كجاني التحمل * (فصل بحمل الشهادة فرض كفاية في السكاج) * لتوقف انعقاد عده فان امتنع الجميع منه فهو (ولو طلب) شخص (اثنين) للتحمل (وهناك غيرهما لم ينعين) بخلاف ما لو طلب الأداء من اثنين فعملام غيرهما شهادة فانها ينعين ان لانها احتملا أمانة فلم يرها إذا واهتد طلبها كاسر (وكذا أنما أنصرف في المالية وغيرها) تحمل الشهادة فيها فرض كفاية للحاجة إلى إثبات عقد النزاع (ولا يلزم إجابة الداعي) له التحمل (الا) ان يكون الدعاء (من مريض أو مجوس أو مخدر أو دعاه فاض لشهده على حكم) حكم به فليز به إجابته والحدوث للاحتياج القاضي إلى الردد لأبواب الشهود فتنحل أحوال الناس

شتره وقوله كجزء به الشيخ أبو حامد الخ أشترى تصحيحه (قوله لم ينعين) يثبت أن يكون محله ما إذا حوزت إجابة غيرهما أما لو طنا إجابة غيرهما فكل ما لم يكن ثم غيرهما قاله الأذري وغيره وهو ظاهر (قوله أو مجوس) أو نحوهم (قوله به شهد على حكم حكمه) وكان الشاهد مستحيماً لشرائعه لانه معتقد الحق فاما إذا كان غير مستحيماً لهما لم يجب عليه الإجابة فحين رأينا ما إذا دعي إلى عقد لا يتقدمه غيره مصححه فيشبهه أن يكون على الوجهين فيما لو دعي الشافعي إلى شهادة ما يترتب عليه شفعة لحوار ثم رأيت الدارقي قال إذا كان يخالف الحاكمة يابته بوجه فوجه قال ابن أبي هريرة أن كان محملاً لشهود الأعداء إذا كان ظاهر أو الشان لا يجوز وقال ابن الرزبان يجوز طلقاً وحرز به المصنف كتاباً في قوله قال القاضي حسين أشار إلى تصحيحه (قوله فلم ينعين) يأتي بحق ما إذا ادعى الزوج أو أربعة لخصوا على زنا زوجته فانه يجب عليهم الإجابة كصرح به الدارقي قال فلو دعاه دون أو بعين لم يلزم الإجابة وكذا دعا غير الزوج لم يلزم الإجابة ولو كانوا أربعة منهم ولو اختلفوا أربعة يشهدوا بالزنا في وجوب إجابتهم وجهان أو يحجمهم وجهاً

نؤمن أن آله إن لا يفعل وبه ما شفه الخ) قال الزركشي وغيره هذا إذا احتمل الحال التأخير وكان هناك غيره ولا العمل وإحاطة ف
قول من آله إن لا يفعل قوله ثم يقول أشهد بكذا (تبيين) • إنشاء الشهادة لا يصح بالمأخوذ يصح بالمضارع
انصباً (قوله فإنه ابن عبد السلام) أشار إلى تصحيح قوله ثم يقول أشهد بكذا (تبيين) • إنشاء الشهادة لا يصح بالمأخوذ يصح بالمضارع
البيع بالمعكس فالفرق والجواب أن المضارع قد صار صريحاً في إنشاء الشهادة فلا يصح بغيره وكذلك الماضي في البيع صار
مريضاً بدون المضارع فلا يصح بغيره لأنه لم يشفه باصل الوضع آنذاك لا يفيد إلا (٢٧٣) { الاختيار ولا بالعرف لابس ضرعيه

(فصل من آداب) أي الشاهد (أن لا يعمل) شهادة (و ما يتصل به من الضغط) و عام المصداق (من جوع
 و قسوة من غضب و نحوه) كما يقضي القاضي و يثنى منها (ولا يلتفت الشاهد على) بمعنى إلى القول
 (من لا تزور الشهادة على كسبي و يمنون) فلا يعمل عليه (ولاعلى) بمعنى إلى (كتاب مخالف للاجتماع)
 فلا يثبت به أدنه فيه (و يبين فساد) أي يظهر و يستبين الشهادة على المكسور و نحوه فتنوزا إذا
 سئل الشاهد بذلك حفظ الأموال على أربابها بان شهد لهم ليرجعوا في وقت آخر عندما مكانه بتولية
 عادل فإنه ابن عبد السلام (و يثبت شهادته على كتاب) أي شئ على تخالفه بين العلماء وهو (يختلف
 ما يؤولى عند الحاجة و يحكم الحاكم بأجمته و قيل بعرضه و التراجع من زيادته على الرضا
 معقده) (ولابن بصرى الكتاب المكره و المكره) لاسبابها في البقرة بالشهادة (أحد) (و ان) (يقضي)
 بالكتاب (مارك) و يبين في قسم شهادته الحاقه (و يتم السطر) الناص (عطفان) أو تحذف كحرس
 بالأصل (و انظر) الشاهد (الكتاب عامه) أي على الشهود على أو قرأ عليه غيره بحضرة (و قال)
 (أنه علم بذلك فقال لنحوه) كأجل و جرد و إلى (كفي) في الفصل (لان) قاله في
 الجوابان (منه و نحوه) كالامر بالثأر كما ترى أو اختارته (و اذ شهد على كتاب عقد) بدني أو
 فلاز أوثق أو نحوها (أو به) من عقده (فلا يقل أو شهد بذلك بل) يقول أو شهد (بقراره)
 ذلك (و يكتب) مذاق الكتاب الذي يحمل فيه (اسمه و ما يميز به من) اسم (أبو جدي يعرف به
 و ان خطي له) أي الجسد أو على عرفه و به لشهرته (فان شورك فيه) أي فبذلك من اسمه
 و نسبه (ذكر الكسبة) ليعجز بها (و ياتي) نوبا (بما يفسد التذكر) كما في أدب الشاهد
 (و يكتب) في السجل أو شهد على حكم القاضي بموافقه (أو) على (الشاهد فاميل) على (القراره
 انهم) وهو (عده) فان حكم في قضيتهم أخبره شهود على قراره (و يسأل) الشاهد بذات كلمة
 الذين أو قبل (صاحب الدين كرو) و (أنو جلا) هو (أم لاثم) بعد ان يصيح (بأسأل الا آخر)
 أو ان يثله لوالد المدين أو لأولاد أو فقير يترك صاحبه لاجل دفع في النزاع (و في) كتابة (السلام) (سأل)
 (أو السلام) أو لا) بمذاكر (شوا) من (أبو بكر السلم) و يطالب بصدق له و سأل صاحبه
 أو لأثر (و يقعد القاضي الشاهد) الذي أتى إليه ليرد عنه (و يمينو ينظر) الشاهد (اسمه
 الكروب) و يتأمله قبل ان يشهد (فان استشهد) بان استشهد ما شهوده (استأذن القاضي)
 نوبا (ليرفع له) فقد لا يسعه متلفو شهادته و قضيه ذلك انه ليس القاضي ذلك و به صرح الماوردي
 فقال ينبغي القاضي ان يستعجم للشاهد أو لا يمين ان يبدؤا من حاله و يمينه اذن القاضي ان يقول
 تشهدون و لا يقولوا شهدوا قال ان في الدم و يستحب الشاهدان يعجل القاضي في الاداء فيقول أو طالع الله
 طهيرا الخا كرو بدين من ألقاه و الله عامه بما يقضيه حاله و قدرتم و يقول أو شهد بكذا
 (الباب الرابع في الشاهد من المين)

والأمر بقض العوض وأمر بقض العوض
يكن قبض عوضه أو شهد
شاهدان ثم إن أحدهما
علم أن المقر لم يقبض عوضا
بعد أن كتب خطه على
المقرع بالهشادة على المقر
له والشاهد الآخر شهد
على المقر فقط فهل براء
المقر من الدين بشهادة
الشاهد على المقر أنه لم
يقبض المقر عوضا ولم
على ذلك أو يحلف المقر
مع الشاهد الذي يشهد
بالإقرار فقط ويستحق وهل
تكون الشهادة على المقر
له بعدم الإقباض كمن أقر
لأنسان دين وكذبه المقر
له آداب البقي ان شهد
الشاهد على إقرار المقر
بأنه لم يقبض المقر عوضا
بعمل بشهادة وخالف
المقر مع شهادة الشاهد
الذكور وتصل القضية
بذلك وإن شهد الشاهد
الذكور على أن المقر لم
يقبض المقر عوضا فوزه

[illegible]

فلا يشهد شاهد فيه (وبين بنساده) أي يظهر ويستثنى الشهادة على المكسور ونحوها فقوله شاهدان ثم ان أحدهما علم ان القلم يقبض عوضا بعد ان كتب خطه على القلم بالهشوة على المقر له والشاهد الآخر يشهد على الاقرار فقط فهل يبرأ المقر من الدين بشهادة الشاهد على المقر له انه لم يقبض المقر عوضا وله على ذلك أو يحلف المقر مع الشاهد الذي يشهد بالاقرار فقط ويستحق وهل تكون الشهادة على المقر له بعدم الانباض كن أقرا لانسان بين وكذبه المقر له أجاب الباقين ان تشهد الشاهد على اقرار المقر له لم يقبض المقر عوضا عنه يعمل بشهادته وحلف المقر مع شهادة الشاهد المذكور وتصل القضية بذلك وان شهد الشاهد المذكور على أن المقر له لم يقبض المقر عوضا فوزه

[illegible]

فقد اتفقنا على هذا القول في كتابنا (و) ثبت شهادة على كتاب) أنشئ على تخالف فيه بين العلماء وهو (بحال)
عادل قال ابن عبد السلام (و) ثبت شهادة على كتاب) أنشئ على تخالف فيه بين العلماء وهو (بحال)
مفتقد) لا يؤدى عندنا لما يحق الحكم بأجمته وقيل بعرض عنه والترجع من زيادته على الرخصة
(ولا بان ينصر على الكتاب المذكورة والمكررة) لاسيما إذا لم يبقه بالشهادة أحد (و) ان (يقف)
الكتاب (مازك) و (ين) في رسم شهادته الحاقه (و) ثم السطر الناص (مخطف) أو خطا لم يحصر
بالاصل (والأثر) الشاهد (الكتاب ما) أى على الشهود عليه أو قرأ عليه غيره بحضرة (وقال)
له (أنه علم بذلك فقال نعم ونحوه) كأجل وجوبه (كفى) في العمل (لان) قاله في
الجزاء (منه وضوء) كالأمر اليك أو كاترى أو استخرائه (وإذا شهد على كتاب عقد) بدن أو
فلان أو قى أو نحوها (أثر به) من عقده (فلا يقل أو شهد بذلك بل) يقول أو شهد (بأثره)
ذلك (وليك) نفاى الكتاب الذى يحمل فيه (اسمه وما يميز به من) اسم (أن وجد عرفه
وان خطى اليه) أى إلى جسد أعلى عرفه به لشهرته (فان شوك فيه) أى بما ذكر من اسمه
ونسبه (ذكر الكسبة) ليعرف بها (و) باقى نفاى (بما يفيد التذكر) كاس في أدب القضاء
(و) يكتب (في الأصل أو شهد على حكم القاضي) بما فيه (أو) على (انفاذا مافلا) على (أثره)
ان حكم) وهو (عنده) فان حكم في عينه ثم أشبهه بشهود على إقراره (وبسأل) الشاهد نفاى كتابة
الدين أو قبل (صاحب الدين كرو) (أو جلا) هو (ألا ثم) بعد ان يحسم (بأسأل الآخر)
أو المدين لأنه لو أسأل المدين أولاً وقد ثبت كسر صاحبه الأجل فبقع في النزاع (وفى) كتابة (السلام بسأل)
أنا (السلام أولاً) بمذاكر (خوفا) من (ان ينكر السلم) ويطلب مجادفته لو أسأل صاحبه
أولاً وآخر (و بعد القاضي الشاهد) الذى أتى اليه لا يؤدى عنده (عن عينه ينظر) الشاهد (اسمه)
الركوب) وبناه قبل ان يشهد (فان استشهد) بان استشهد المشهود له (استأذن القاضي)
أنا (السؤال) فقد لاسمعة تلغز) شهادته وقضى بذلك انه ليس للقاضى ذلك وبه صرح الماوردى
فقال ينبغي للقاضى ان يستدعيهم للشهادة فلا يهجم ان يبدؤا فقال وصيغة اذن القاضي ان يقول
تشهدون ولا تقولوا شهدوا قال انى إلى الدم ويستحب للشاهد ان يجعل القاضى في الاداء يقول أطال الله
ظنه عبد الحاكم يزيد من ألقابه وأعماله بما يقضيه حاله وقد رثم يقول أو شهد بكذا
(الباب الرابع من الشهادات المبنى) *

مقدم) بلوذي عند الحاجة وتحت الحاكم بأمره وقيل بعرض عبده والرجوع من زبانه على الرخصة (وليس ان يضرب على الشكامة المكرهه والمكرهه) لاسبابها من ربه بالشهادة أحد (د) ان (الحق) بالكاتب (مارك) وبين في رسم شهادته الحاقه (ويتم السطر) الناصب (يعطين) أو خطا ليجرح بالشك (واذ انظر) الشاهد (الكاتب) به (أي على الشهود عليه أو قرأ عليه غيره محضره (وقال) والاصل (والفريق) من (الشك) كالمزاج (أو جبر) وبلى (كفى) في التحمل (لان) قاله في (أنه) علم بذلك فقال نعم ونحوه (كأن) وجبر وبلى (كفى) في التحمل (لان) قاله في الجواب ان (نمت ونحوه) كالامر اليك أو كآمرى أو استخراجه (وإذا شهد على كاتب عقد) بدني أو فلاذ أو مت أو نحوها (أو ربه) من عقده (فلا يقل أو شهد بذلك بل) يقول أو شهد (بأقراره) ذلك (وليكث) ندبا في الكتاب الذي يحمل فيه (اسمه وما يميز به من) اسم (أبو) يعرف به وان تخطى اليك أي جسد أعل يعرف به لشهرته (فان شورك فيه) أي فما ذكر من اسمه ونسبه (ذكر الكسبة) ليعجزها (وباقى) ندبا (بما يفسد التذكر) يمس في أدب القضاء (د) يكتب (في السجل) أو شهد على حكم القاضي بمخافه (أو) على (انقاذ ما فلا) على (أقراره) ان حكم وهو (عنده) فان حكم في غيبته ثم أخبره شهد على أقراره (ويسأل) الشاهد ندبا في كفاية الدين أو قيل (د) هو (أو جلا) هو (أم لا) ثم بعد ان يجيبه (بأسأل الآخر) أو ان قد لانه لو سأل المدين أولا وقد نكر صاحب الاجل فبقي في النزاع (وفي) كتابة (السلم) سأل (أنا) (السلم) أولا بمذاكر (خوفا) من (ان ينكر السلم) ويطلب بمخافه لو سأل صاحبه أولا وانظر (د) بعد القاضي الشاهد الذي أتى اليه بلوذي عنده (عن يمينه ينظر) الشاهد (اسمه المذكور) وبناه قبل ان يشهد (فان استشهد) بان استشهد المشهوده (استأذن القاضي) ندبا (للسؤال) فقد لا سمعه تلقى شهادته وقضى بذلك انه ليس القاضي ذلك وبه صرح المارودي فقال لا ينبغي للقاضي ان يستدعيه للشهادة ولا ينبغي له ان يبدؤا فقال وصيغة اذن القاضي ان يقول ثم تشهدون لا يقول أو شهد أو قال اني ائتم وبسبب للشاهد ان يجعل القاضي في الاداء فيقول أو قال الله طه عبد الحاكم أو بزمين ألقاه وألحاه له بما يقضيه حاله وفدعه ثم يقول أو شهد بكذا (الباب الرابع في الشاهد من المين) *

متعددة لا بد من عدم استيفائها
ولا يس من يصري على الكفاية المكررة والمكررة لا سيما إذا لم يبق بها الشهادة أحد (د) (و) (ي) (ح)
بالكتاب (مارك) (و) بين قريش شاهدته الحاقه (و) يوم السطر الناص (عطين) أو خطا كسح
بالأصل (واذا أنكر) الشاهد (الكتاب عابه) أي على الشاهد عليه أو قرأ عليه غيره بحضرته (وقال)
له أنهد عليه بذلك فقال نعم ونحوه كاجل وجير وبلى (كفى) في التحمل (لان) قاله في
المجابران (شئت ونحوه) كالمرا إلى أن ذكرى أو استخرته (واذا شهد على كتاب عاهد) بدني أو
فلان أو قتي أو نحوها (أقر به) من عهده (بل) فلا يقل أو شهد بذلك (بل) يقول أو شهد (بأقرار)
نك (ولكن) ثباني الكتاب الذي حصل فيه (اسمه وما يميز به من) اسم (أبو) وجد يعرفه
وان يتخلى (أو) أي إلى جد أو على يعرفه وبه شهرته (فان شئت) أي في ما ذكر من اسمه
نفسه (ذكر الكسبة) ليميز بها (و) باقي ثباني (بما يفيد التذكر) كس في أدب القضاء
(و) كتب (في السجل) أو شهد على حكم القاضي بما فيه (أو) على (التماذا فاعلا) على (أقراره)
أنكم وهو (عنده) فان حكم في غيبته ثم أخبر به على أقراره (ويقال) الشاهد ثباني كلمة
الدين أو قيل (صاحب الدين كره) (أو) أو جلا هو (أما لائم) بعد أن يحسم (سأل الأنا) (أنا)
أو أنكر لانه لو سأل المدين أو أقر فقد ينكر صاحبه الأجل فيقع في التزاع (و) كتابة (السلم سأل)
أنا (السلم أولا) مما ذكر (خوفا) من (ان ينكر السلم) ويطلب مجادفة لو سأل صاحبه
أو أقر (و) بعد القاضي الشاهد الذي أتى إليه لا بد من عهده (عن يمينه ينظر) الشاهد (اسمه)
الكتاب) وبناه قبل ان يشهد (فان استشهد) بان استشهد المشهود (استأذن القاضي)
أنا (السلم) فقد لا سمعه فلق (شهادته وقضيه) وذلك انه ليس للقاضي ذلك وبه صرح الماوردى
فقال لا ينبغي للقاضي ان يستدعيهم للشهادة ولا يباينهم ان يبدؤا به فقال وبسبعة اذن القاضي ان يقول
تشهدون لا يقولوا شهدوا قال ان في الدم وبسبب الشاهدان جعل القاضي في الاداء يقول أو طال الله
طه به الحاكم أو يمين ألقاه وألغاه له بما يقضيه حاله وقدره ثم يقول أو شهد بكذا
(الباب الرابع من الشهادة من المين)

[illegible]

الكتاب (بارك) أو يفتي باسم ماله من غير أن يسمي نفسه (سواء كان من غير أهلية أو من أهلية غير محضرة) (وقال)
 بالأصل (وإذا قرأ) الشاهد (الكتاب عامه) أي على الشهود عليه وأقر أهلية غيره محضرة (وقال)
 في الشهد بالبدنك فقال نعم ونحوه) كالجواب جبري (أو) (كفي) في الفصل (لأن) قاله في
 الجوابان (شأنه) كالأمر إلى أن يقر أو يختره (أو) (أشهد على كتاب عقد) بدني أو
 فلا أدركت أو نحوها (أقر به) من عند عليه (فلا يقل أو شهد بذلك بل) يقول أشهد (بأقراره)
 ذلك (وليكذب) ندبا في الكتاب الذي يحمل فيه (اسمه ما يميز به من) اسم (أبو جدي عرفه به
 وان خطي اليه) أي إلى جد أبي يعرفه به بالشهرة (فان شورك فيه) أي فإذا كرم اسمه
 ونسبه (ذكر الكنية) ليعلم بها (ويأتي) ندبا (بما يفيد الذكر) كسر في أدب القضاء
 (و) يكتب (في الفصل) أشهد على حكم القاضي (بما فيه) (أو) على (انفاذ ما يفلا) على (أقراره
 انكم) وهو (عنده) على حكم في غيبته من أشهد على أقراره (ويقال) الشاهد ندبا كناية
 الدين أو الج (صاحب الدين كره) و (أولجا) هو (أهلنا) بعد أن يحسم (بأسأل الآخر)
 أو الدين لأنه لو سأل المدين أولا وأقر فقد ينكر صاحبه الآخر فيقع في النزاع (وفي) كتابة (السلم) (سأل)
 أنا (السلم) أولا (بما ذكر) (خوفا) من (أن ينكر السلم) ويطلب مما دفعه لو سأل صاحبه
 أولا وأقر (ويشهد القاضي الشاهد) الذي أتى إليه بأدب عنه (عن يمنة ينظر) الشاهد (اسمه
 المذكور) وبأنه قبل أن يشهد (فان استشهد) بأن استشهدا المشهود (استأذن القاضي)
 ندبا (للمسأل) فقال لا سمعته فقلوه (شهادته وقضيه) ذلك أنه ليس للقاضي ذلك وبه صرح الماوردي
 فقال لا ينبغي للقاضي أن يستدعيهم للشهادة أولا بلهم أن يبدؤا به فقال وصيغة إذن القاضي أن يقول
 تشهدون لا يقول أشهد وقال أني إلى الدم ويستحب الشاهد أن يجعل القاضي في الادعاء قول أشهد الله
 ثم يبدأ الحاكم برب من ألقاه وألحاه له بما يقضيه صلا وفدومه يقول أشهد بكذا
 (الباب الرابع في الشاهد من الجن)

بالأصل (وإذ أقر) الشاهد الحاضر عليه أي على الشهادة التي يقر بها (كأنه جدير) (كفى) في الفصل (لأن) قاله في الجوابان (مشتدعه) كالأمر الذي لا يجزى أو اختراقه (وإذا شهد على كابد) (بدن) أو ملاذ أو قتي أو نحوها (أقره) من عقده عليه (فلا يقل) (أشهد بذلك بل) يقول (أشهد (بإقراره) ذلك (ولكن) ذنباً في الكتاب الذي تحصل فيه (اسمه وما يميز به من) اسم (أبو جدير عرفه) (وانحط إلى) أي إلى جد أو أعلى عرفه وهو بالشهرة (فان شورك) أي أي فإذا كرم اسمه ونسبه (ذكر الكنية) ليعلم بها (ويأتي) نعباً (بما يفيد التذكر) كسر في أدب القضاء (و) (يكتب) في السجل (أشهد على حكم القاضي) بمجانبته (أو) على (الافتاد) (بإفلا) على (إقراره) (أنكم) وهو (عنده) (في حكم) في قضيتهم (أشبه شهد على إقراره) (ويقال) الشاهد ذنباً كناية (الدين الويل) (صاحب الدين كرمه) (أو) (أنزلوا) هو (أهل الأثر) بعد أن يجيبه (سأل الأثر) أو أنه يناله (لرسائل المدين) أولاً وأخرى بقصد تكرار صراحة الإلحاح في دفع النزاع (وفي) كناية (السلم) (سأل) (السلم) أولاً) بمما ذكر (خوفاً) (أن يتكرر السلم) ويطلب بمجانفته (لرسائل صاحبه) أولاً (أقر) (ويشهد القاضي الشاهد) الذي أتى إليه ليرد عليه (عنه) (عنه ينظر) (الشاهد) (اسمه) (الكذب) وبأنه قبل أن يشهد (فان استشهد) بأن استشهدا منه (استأذن القاضي) (نظراً) (لصالحه) فقد لا سمعه (تلقوه) شهادته وقضيه (ذلك أنه ليس للقاضي ذلك شبه صرح المادري فقال ينبغي للقاضي أن يستدعيهم للشهادة أولاً بلهم أن يبدؤا فقال وصيغة إذن القاضي أن يقول ثم يهدون ولا يقولوا شهدوا قال أن أي الدم ويستحب الشاهدان بعيل القاضي في الإداعة قولاً طال أنه طعن في الحاكمين برؤسهم ألقاه والله عامه بما يقتضيه حاله وقد قدمه بقول الشاهد بكذا

• (الباب الرابع من الشاهد من المين) •

[illegible]

المباريات (شنت دعوى) كالامر بالاداء على او ابحر الله (وإذا شهد على ما يشهد) يشهد
بما لا ريب فيه أو تخبرها (أقر به) من عقده عليه (فلا يقل أو شهد بذلك بل) يقول أو شهد (بأقراره)
ذلك (وليكذب) نذبا في الكتاب الذي يحمل فيه (اسمه وما يميز به من) اسم (أبجد يعرض به
وان خطئ اليه) أي الجحد أو يعرض به لشهرته (فان شوكا فيه) أي فسادا كمر من اسمه
ونسبه (ذكر الكسبة) ليعين بها (ويبقى) نذبا (بما يفسد التذكر) كإسقاط أدب القضاء
(و) يكتب (في السجل أو شهد على حكم القاضي) بموافقه (أو) على (النفاء فاصحلا) على (أقراره
انحكم) وهو (عنده) فان حكم في قضيته ثم أخبره شهد على أقراره (ويقال) الشاهد نذبا في كلمة
الدين أو ليل (صاحب الدين كره) و (أو جلا) هو (أثم لاثم) بعد ان يصيب (بأس الالاحتر)
أو الدين بانه لو ادلى للمدين أو لأو أقر فقد ينكر صاحبه الاجل فيقع في الزوال (وق) كلمة (السر بسال)
عنا (المسلم) محاذير (شواهد) (أو ينكر السر) ويطالب بمخاضه لو ادلى صاحبه
أو لأقرار (و عقد القاضي الشواهد) الذي أتى اليه أو شهد (عن) عيونه (ينظر) الشاهد (اسمه
المذكور) وبنائه قبل ان شهد (فان استشهد) بان استشهد له أو شهد (استأذن القاضي)
نذبا (ليسأل) فقد لا يسعه متعلقه (شهادته ونفسه) ذلك انه ليس للقاضي ذلك وصرح الماوردى
فقال ينبغي للقاضي ان يستدعيه ليشهد أو لا يبيها من اهل بيته أو من عياله أو من القاضي ان يقول
شهودن ولا يقولوا شهدوا قال ان في الدم ويستحب الشاهدان بعيل القاضي في الاداء فيقول أو ادله الله
بغيره بما لا يجوز يدين أم آله والله عامه بما يقتضيه حاله وقد قدمه بقول أو شهد بكذا
(الباب الرابع من الشاهد من المين)

فلان اذني وسميها (أقر به) من عقدي عليه (لا يقل أحد بذلك بل) يقول شاهد (بإقراره)
ذلك (وليكذب) نذبا في الكتاب الذي يحمل فيه (اسمه وما يميز به من) اسم (أشهر يعرف به
وانضخى إليه) أي إلى جسد أو إلى يعرفه وبه الشهرة (فان شورك فيه) أي فما ذكر من اسمه
ونسبه (ذكر الكسبة) ليعجز بها (وباقى) نذبا (بما يفسد التذكر) كإسرق أو أدب القضاء
(و) يكتب (في الأصل) أو يشهد على حكم القاضي بمجانبته (أو) على (الإنفاذ بطلان) على (إقراره
انحكم) وهو (عنده) فان حكم في غيبته ثم أشهره شهد على إقراره (وبسأل) الشاهد وباقى كلمة
الدين أو ليل (صاحب الدين كره) و (أو جلا) هو (أهل لام) بعد ان يصيح (بسال الا) (بحر
أو الذين لا له لوال الدين) وأولا أو فقد ينكر صاحبه الجبل فيقع في النزاع (وق) كلمة (السل بسأل)
نذا (السل أو لا) مما ذكر (خونا) من (ان ينكر السلم) ويطالب بمجاذفه لوال صاحبه
أقارن (و) يفيد القاضي (الشاهد) الذي إلى اليل أو يده (عن يمينه ينظر) الشاهد (اسمه
المذكور) وبأنه قبل ان يشهد (فان استشهد) بان استشهده الشهود (استأذن القاضي)
نذا (ليسأل) فقد لا يسعه متلفو) شهادته وقتئذ ذلك أنه ليس للقاضي ذلك أو به صرح المادري
فقال ينبغي للقاضي ان يستدعيهم أو يشهدوا فلا يبرأهم ان يبدؤا بمقاله أو يسعه اذن القاضي ان يقول
شهودن ولا يقولوا شهودا قال ان في الدم ونسب الشاهدان يجعل القاضي في الاداء فيقول أو طال الله
بعضها الخا كبري من ألقاه والله عامه بما يقضيه ساله وقد روى عن قول الشاهد بكذا
(الباب الرابع في الشاهد من المين)

فذلك (وليكتب) مذبا إلى الكتاب الذي يحمل فيه (اسمه وما يبرهن به) اسم (الشاهد الذي يشهد
أنه ناطق بالدين) أي الجسد أعلى يعرفه وبه شهرته (فان شئت) أي في ما ذكر من اسمه
ونسبه (ذكر الكتب) ليعلم بها (وباقى) مذبا (بما يفيد التذكر) يكثر في أدب القضاء
(و) يكتب (في الأصل) أشهد على حكم القاضي بموافقه (أو) على (الافتاء) مافلا) على (اقراره
ان حكم) وهو (عنده) فان حكم في حجة ثم أشهد على اقراره (وبسأل) الشاهد مذبا في كتابة
الدين أو ليل (صاحب الدين كره) و (أو جلا) هو (أم لا ثم) بعد ان يجيب (بأسأل لا) (تر
أو ليدل به) لوسائل المدعى أولا وأخرى فقد ينكر صاحبه الاجل تقع في النزاع (وفي) كتابة (السب) (سأل
خا) (السب) أولا (بما ذكر (خوفا) من (ان ينكر السب) ويطلب محاذفه لوسائل صاحبه
أثباته (وقد القاضي الشاهد) الذي أتى إليه يابون عنده (عن يمينه) (نظر) الشاهد (اسمه
المكروب) وبأنه قبل ان يشهد (فان استشهد) بأن استشهد للشهادة (استأذن القاضي
خا) (ليسمع) فقد لا يسمع فتدق (شهادة) وقد ثبت ذلك ليس للقاضي دال وبه مصرح بالمراد
قال لا ينبغي للقاضي ان يستدعيهم للشهادة ولا ينبغي لهم ان يبدؤا في اليمين فبما أذن القاضي ان يقول
شهودن ولا يقولوا شهودا قال ان اليمين ونسب الشاهدان يجعل القاضي في الاداء فيقول لا طائل
بشهادة الخا كرو يمين ان آله والله عامه بما يقضيه صاله وقد روى في قول أشهد بكذا
(الباب الرابع من الشاهد من اليمين) *

وان تخطى اليه) اقل الجسد على يعرف وبه الشهيرة (فان سورك نسبه) اي صمد كرم نسبه
 ونسبه (ذكر الكسبة) ليعجزها (وباقى) ندبا (بما يفسد الذكر) كسرق في أدب القضاء
 (و) يكتب (في السجل) اشهد على حكم القاضي بحافيه (أو) على (الافتادافلا) على (اقراره
 ان حكم) وهو (عنده) فان حكم في غيبته ثم اشهد على اقراره (وبسأل) الشاهد بنادي كناية
 الى ان الزميل (صاحب الدين كره) و (أموزجلا) هو (ألامن) بعد ان يحسم (بأسل الاخر)
 أو أنه بناله لوسأل المدين أولاً وان فقد بنكر صاحبه الاجل فقع في النزاع (وفي) كناية (السلم بسأل)
 هنا (السلم أولاً) مما ذكر (خوفا) من (ان ينكر السلم) ويطلب محاضفه لوسأل صاحبه
 أولاً ثم (يقض القاضي الشاهد) الذي أتى اليه ليرد عنده (عن يمينه ونظر) الشاهد (اسمه
 المكتوب) ويتأمله قبل ان يشهد (فان استشهد) فان استشهد بالشهادة (استأذن القاضي
 غدا (ليقول) نقول اسمعنا قل) شهادة وقصد: فذلك ان ليس للقاضي غدا وبه صرح المارودي
 فقال لا ينبغي للقاضي ان استدعهم ليشهدوا ولا ينبغي لهم ان يبدؤا في اليمين فبعد ان القاضي ان يقول
 تشهدون ولا تقولوا شهدوا قال ان اليمين وسبب القاضي بجعل القاضي في الاداء فيقول ان الله
 يشهد بما الحاكوا من يمين ان الله والله عامه بما يقضه حاله وقدره ثم يقول اشهد بكذا
 * (الباب الرابع من الشاهد من اليمين) *

ونسبه (ذكر الكنية) ليعجزها (ويأتي نعبا بما يقصد التذكر) كما قرأ أدب القضاة
(و) يكتب (في السجل) أشهاد على حكم القاضي بما فيه (أو) على (اتفاقا بقبلا) على (إقراره
أنه) وهو (عنده) فإن حكم في غيبته ثم أشهد على إقراره (ويسأل) الشاهد بنافي كلمة
المن الوكيل (صاحب الدين كرو) و (أو جلا) هو (أما لم) بعد أن يحسم (بأسأل الآخر)
أو المدين لأنه لو سأل المدين أولاً وأقر فقد ينكر صاحبه الأجل فيقع في النزاع (وفي) كلمة (السلي) يسأل
خدا (السلي) أولاً بمأذرك (خوفا) من (أن ينكر السلي) ويطلب محامضه لو سأله صاحبه
أولاً ثم (يقعد القاضي الشاهد) الذي أتى إليه ليدعي عنده (عن غيبته ونظر) (الشاهد) اسمه
الذكور) ويتأمله قبل أن يشهد (فإن استشهد) فإن استشهد المأشودة (استأذن القاضي)
خدا (بأن يسأل) نقول لا سمعنا نقول) شهادته ونفسه بذلك ليس للقاضي ذلك بمرص صرح المأشودة
قال الأئمة للقاضي أن يستمعهم (الشاهد) ولا يباينهم أن يبدعوا بغير الوصية فإن القاضي أن يقول
شهودن ولا يقولوا شهودا قال إن الدم ونسب القاضي بغير القاضي في الادعاء قول أو طاعة
بشهادة الحاكم بزمين ألقاه والدعاء بما يقضيه حاله وقدره وقول أشهد بكذا
(الباب الرابع من الشاهد من الجن) *

[illegible]

انحكم) وهو (عنده) فان حكم في غيبته ثم انشبهه على اقراره (ويسأل) الشاهد بما في طاعة
الدين المأمور (صاحب الدين كره) و (أنزجلا) هو (أثلاثه) بعد ان يصيح (بأسأل الا انتر)
فوالله بينه لسؤال المدعى أولا وان ترد ينكر صاحب الاحل فيقع في النزاع (وفي) كتابة (السلم يسأل)
خدا (السلم أولا) بمحاذاة (خوفا) من (ان ينكر السلم) ويطلب بمحاذة لسؤال صاحبه
أولا انتر (وبعد القاضي الشاهد) الذي أتى اليه بالردى عنده (عن يمنه ينظر) الشاهد (اسمه
المكروب) وبأنه قبل ان يشهد (فان استشهد) بان استشهد المشهوده (استأذن القاضي)
فما (للسؤال) فقل لا سمعته قلوا) شهادته ونفى. وذلك انه ليس للقاضي ذلك وبه صرح المادودي
قال لا ينبغي للقاضي ان يستدعيهم ليشاهدوا بل يفيهم ان يسدوا فقال وصيغته ان القاضي ان يقول
شهدون ولا تقولوا شهدوا قال ان في الدم ونسب القاضي يجعل القاضي في الاداء فيقول أو لم الله
بقضاء الحاكم بزمن من ألقاه والده عامه بما يقضيه صلا وقد مر ثم يقول أشهد بكذا
(الباب الرابع في الشاهد من الجن) *

الذين أوّل (صاحب الدين كرو) و (أبو جلا) هو (أولام) بعد ان يحسمه (بأسل الاخر)
أو الذين قاله لوسل المدين أوّل أو قدر فنذكر صاحب الاجل فيقع في النزاع (وفي) كتابه (السلام) (سأل)
أبا (السلام) أوّل عباد ذكر (خوفا) من (ان ينكر السلام) ويطلب بمادفعه لوسل صاحبه
أوّل أوّل (وقد القاضي الشاهد) الذي أتى اليه لؤى عنده (عن يمينه ينظر) الشاهد (الجمه)
الركوب) وبأنه قبل ان يشهد (فان استشهد) بان استشهد المشهود (استأذن القاضي)
أبا (السلام) فقد لاسمعه تلغز) شهادته وقض، ذلك انه ليس القاضي ذلك انه صرح بالمارودي
فقال ينبغي للقاضي ان يستدعيهم للشهادة فلا يبين لهم ان يذولهم فقال وصيغه اذن القاضي ان يقول
تشهدون لا تقولوا شهدوا قال اني ائتم وبسحب للشاهد ان يجعل القاضي في الاداء يقول أوّل الله
عنه بل الحاكم كرو يمين القابيه والاعماله بما يقضه حاله وقدره ثم يقول الشاهد بكذا
(الباب الرابع من الشاهد من المين) *

أول ما نراه لو سأل المدين أولاً وأخيراً فقد ينكر صاحبه الأجل فيقع في النزاع (وفي كلمة السلم نسال)
 ثانياً (السلم أولاً) بمحاكم (خوفاً) من (أن ينكر السلم) ويطلب بمحاكمه لو سأله صاحبه
 أولاً ثم (وبعد القاضي الشاهد) الذي أتى اليه بأدب عنده (عن يمينه ينظر) الشاهد (الجمه
 المذكور) ويأمله قبل أن يشهد (فإن استشهد) بأن استشهد المشهود (استأذن القاضي)
 ثانياً (للموكل) فقد لاسمعه تلغز) شهادته وقبض، ذلك أنه ليس القاضي ثالثاً به صرح الماردى
 فقال ينبغي للقاضي أن يستدعيهم للشهادة أولاً بين أيهم أن يقول ما قال وصيغة إذن القاضي أن يقول
 تشهدن أو لا تشهدن أو قال من أي الدم ويستحب للشاهد أن يجعل القاضي في الإدعاء يقول أو لا قال الله
 عليه السلام الحاكم يترجم من أقامه وأداه له بما يقضيه حاله وفقره ثم يقول أشهد بكذا
 ﴿الباب الرابع من الشاهد من المدين﴾

خا (السلام أولا) بمذكر (خوفا) من (ان ينكر السلم) ويطلب مجادفـه لوسأل صاحبه
 أولا ثم (وبعد القاضي الشاهد) الذي أتى اليه يردى عنده (عن يمنه ينظر) الشاهد (اسمه
 المذكور) ويأمله قبل ان يشهد (فان استشهد) بان استشهد المشهوده (استأذن القاضي
 خا (للسؤال فقد لاسمعه تلفظ) شهادته وقضى بذلك انه ليس القاضي ذا شبهه صرح الماردى
 فقال لا ينبغي للقاضي ان يستدعيهم للشهادة تولا بهن ان يبدؤا بالآل وصيغة اذن القاضي ان يقول
 تشهدن لا يقول انه هو قال ان اى الدم ويذهب للشاهد ان يجعل القاضي فى الاداء يقول اطل الله
 عليه المحاكمو بزمن اياه والله عامه بما يقضيه حاله وقدره ثم يقول اشهد بكذا
 ﴿الباب الرابع من الشاهد الميمن﴾

أولاً أن (ويشهد القاضي الشاهد) الذي أتى إليه يؤدي عنده (عن يمينه ينظر) الشاهد (السكر) وبأنه قبل أن يشهد (فإن استشهد) بأن استشهد المشهود (استأذن القاضي) فلما (ليصل) فقد لا سمعته فقل (شهادته وقضية) ذلك أنه ليس للقاضي ذلك وبه صرح المادري فقال ينبغي للقاضي أن يستدعيه للشهادة أولاً بلهم أن يستدعيه أولاً وصيغة إذن القاضي أن يقول تشهدون ولا تقولوا شهدوا قال أني أدم وبسحب الشاهدان بجعل القاضي في الادعاء قولاً طال الله طهره الحاكوم بيمين ألقاه وألغاه له بما يقضيه حاله وقدره ثم يقول أشهد بهذا

(الباب الرابع من الشاهد الميمن)

(الكذب) وبأنه قبل أن يشهد (فإن استشهد) بأن استشهد بالشهادة (استأذن القاضي) غدا (ليسألني فقال لسمعته فقلت) شهادته ونفى ذلك أنه ليس للقاضي ذلك مخرج المادري فقال ينبغي للقاضي أن يستعدهم لشهادته فلا يهم أن يبدؤا فقال روي في دفعه أذن القاضي أن يقول لهم تشهدون لا تقولوا شهدوا قال أني أرى الدم ويستحب الشاهدان بجعل القاضي في الاداء فيقول أطلب الله بكم هذا المالكو بزبدن ألقاه والله عامه بما يقضه حاله وقدره ثم يقول أشهد بكذا

(الباب الرابع من الشهادات المبنية)

ثم إذا كان شاهدان قد شهدا معا في دعوى واحدة فلهما أن يقررا معا في الدعوى الثانية ولو كانا قد شهدا في دعوى واحدة فلهما أن يقررا معا في الدعوى الثانية ولو كانا قد شهدا في دعوى واحدة فلهما أن يقررا معا في الدعوى الثانية

الذي ذكره وتفضل الشفعة بذلك وان شهد الشاهد الذي ذكره على أن القهر له يقبض المقر عرضاً فوهه

نشهدون لا نقول، شهدوا قالوا اني الدم، ويسحب الشاهدان بعجل القاضي في الاداء فيقول اطل الله
بكم، هذا الحاكم يترجم من اقله ما يقضيه حاله وفردته، يقول شهد بكذا
(الباب الرابع من الشاهد من المين)

الذکور علی أن الغرة لم یقبض المقر عوضاً فہوہ

(الباب الرابع في الشاهد مع الميمن) *

﴿الباب الرابع في أساطيرهم﴾ *

وَقَالُوا مَا كُنَّا فِيهِ لَمَّاعِينَ ۚ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يَفْعَلُ الْغَائِبُونَ ۚ يُرِيدُ أَنْ يَمْسِكَ السِّلَاحَ مِنْ يَدَيْكُمْ وَيُقِيمَ فِي الْأَرْضِ السَّلَامَ ۚ أَلَا يَأْتِيكُمْ الْبَيِّنَاتُ ۚ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَذَبُوا ۚ فَهُمْ عُتَابٌ

بعل من هذه الشهادة وانما الله الذي لا اله الا هو العليم الغني

على أن نقض العوض فلم يقضى شأؤ أنكر المقر له ذلك وشهد الشاهد المذكور على إقرار المقر له بذلك فإنه أبعد حيث دفع

قوله انه لا يتحقق: وكذا به نص في بيان اذ ارجع الشاهد على اقرار القرعة مع سبق دعوى المقر ذلك (الباب الرابع في الشاهد مع الميمن)

والبيان في هذا أن ذلك ليس بالأولاد أو إخوة أو أعمام، بمعنى لفظ المدعي، أو الشهود

Journal of Management Studies, 19(6), 709-728.

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

توبه ولا يخالف المدعى مع شاهده حتى يشهدو بعدل) ولم يدعى عليه أن يقول حلفي أو اسلفوا لحلفي (قوله بخلاف على الاستحقاق)
وعلى مدعى الشاهد لو ادعى وصية له بماله أو قام شاهد لحلفان ما شهد به شاهد حتى وإن المثل مرجح حتى وإن لو ادعى هبة أو قباض أو أقام
شاهد أو القياس أنه يخلف معه على صدقه (٣٧٤) وأن الوهاب أقبضه العين المروونة وكذا يقال في قباض الرهن ونس على هذا ابتغاء

كالزناح فلا يثبتهم بخلاف الاموال وحقوقها (ومالا) يثبتهم (فلا) يثبت بشاهد
وبين (ولا يثبت شيء بأمر اثنين وبين) ولو فيما يثبت بشت هذه النساء مفردة لأن المنضم إلى العين
حينئذ أنصف شرطى العجزة فلا يثبت بغيره ما يثبت بغيره من ضعف كالأب يثبت بغيره ما يثبت بغيره من ضعف
مثلهم ولا يعدد ويرد ذلك وقباضه ما قام رجل في غير ذلك لورده (والقباض) يقع بالشاهد والعين
كإقراره بالشاهد من (لا العين وحدها) والشاهد وكذا لا العكس كإقراره بكل منهما (فلو رجع
الشاهد غرم النصف ولا يخلف) المدعى (مع شاهد) له (حتى يشهدو بعدل) لأنه انما يخلف من
قوى جانبه وبأنه المدعى فيما ذكره أو فارق عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على المرأتين
بشاهدهما كالرجل طحا ولا ترتيب بين الرجلين (ويخلف) وجوبا (على الاستحقاق) المسألة
(و) على (مدعى الشاهد) فيما شهد به كان يقول والله أن شاهدى ما أدعى فيما شهد به وإن استحقى أكدوا
وبه يعلفه بالواو على أنه لا يثبت الترتيب بذكر الاستحقاق وذكر صدق الشاهد وهو ما صرح به الإمام
وأعني بغيره في عينه صدق الشاهد لأن العين والشاهد تختار مختلفا الجنس فاعتبرتا بأحداهما
بالآخرى لصيرا كأنه الواحد قال الزركشي وينبغي أن يتعرض لحالعه لعدم الشاهد أيضا لا يكتفى
بغيره ما صدق لأنه قد يكون صادقا والمدعى بغيره وفيما قاله نقل لأن البحث عن العدد من وطخة
الحاكم (وإن حدث) للشاهد (فست بعد الحكم) بشهادته (لم ينقض أو قبضه لشكنا لا شاهد
فخلف المدعى عليه فإن نسك) عن العين (حلف المدعى) ولم يعتد بما مضى (وإن نكل مدعى) عن
العين (مع شاهد) له (وحلف خصمه بطله فقط حقه من العين) بل سقطت دعواه كإقراره به الأصل
وهذا بخلاف ما لو أقام المدعى بعد حلف خصمه أو نكوه هو من العين الردود فيثبت دعواه ولو ادعى
لأن الشاهد يتقدم على قاضها فعدز العين إليه به بشهادة شاهد فلا عذر في الاستناع وكاليمين في ذلك
الشاهد والعين كإقراره باليمين في نص المختصر وقد تمت بعضه من صاحب العدة في باب آداب القضاء
(وإن نكل خصمه) عن العين فيما ذكر (فلمدعى أن يخلف) قال الشيخان من الروايات كان قد ترك
الحلف أولا (كناكل عن عين الردود جدا) له (فإنه يخلف معه) وذلك لأن عينه غيرة التي
امتنع عنها لأن تلك أقرت وجهه بالشاهد وهذه أقرت وجهه بنكول خصمه بدليل أن ثلثه لا يقضى في المال
وهذه يقضى في جميع الحقوق قال الزركشي وقضية متقدمة الشيخين الحلف بيمين الرثة ليس له أن يخلف
مع شاهد العين التي تكون معه لكن قضية كلام الرافعي في القسامة أنه يخلف على الأظهر انتهى وكلام
المصنف يقتضى موافقة ما في القسامة والأجما بغيره وأولا (ولو أراد النكل) عن العين (مع شاهد)
أن يخلف بعد نكوه وقبل حلف خصمه ولو بدون استخلافه (لم يمكن) من ذلك لأنه صار جانب
خصمه (الا) أن يعود (في مجلس آخر) فيسأله المدعى ويقيم الشاهد له فيثبت من ذلك
وذكر بعد نكوه الباطح

(قوله لأن البحث عن
العدلين وطخة الحاكم)
أشروا إلى خصمه (قوله
وكاليمين في ذلك الشاهد
واليمين الخ) أشار إلى
تخصمه (قوله لكن قضية
كلام الرافعي في القسامة أنه
يخلف على الأظهر أيضا)
وكذا كلامه هنا يقتضى
أنه انما سقط بعد حلف
المدعى عليه لا قبله وبه صرح
القاضي الحلي فقال إذا
أراد استخلاف خصمه
فذلك لم يحكم عليه بنكوه
وعلو رد العين على المدعى
حتى يخلف مع الشاهد
بأنه ينفرد لأن أخصمهما ثم
وقال في باب النكول لو أقام
المدعى شاهد الخلف معه
فدلى يخلف فيكول أردت
اليمين إليه فيخلف فإن
عل امتناعه به ذرا أهل
ثلاثا وإن لم يعل أصرح
بالنكول فقد ذكر البغوي
والرافعي أنه يعل حقه
من الخلف وليس له العود
إليه واستمر العرايون على
جواز الدعوى في مجلس
آخر والخلف حتى قال
المجمل واستمر من الخلف
مع شاهد واستخاف
الحكم انتقل اليمين من

بأنه الجواب صاحبه فليس له العود والخلف إذا استأنف الدعوى في مجلس آخر وأقام الشاهد فله أن يخلف معه
وعلى الأول لا تنطه الآية كاملة اه وحاصلها رجحان مقالة البغوي والرافعي فانه قال قبل ثلثه أحسن وأقوى وقال في الرواية (مع
قوله وكلام المصنف يقتضى موافقة ما في القسامة) فقد ذكر المصنف المسألة بقوله ولو أراد النكل إلى آخره (فصل لو ادعى شخص امتناعه
أصله) (قوله ثبت الاستيلاء) أي بآثاره

قوله قال الطالب ويحله اذا استدعوا الخ أشار الى تعصيه قوله وقضيتاه (٢٧٥) لا يثبت في الصعير (الخ) اشار الى صحبه

قوله والى يد من هو في يدى سيد الملقا قال الطالب ويحله اذا استدعوا الى زمن لا يمكن فيه حدوث
 الردى اذ اطلقوا الاذعان ان الملك يثبت من ذلك الزمن وان الزايد الخاص له في يد الملقى والوجه
 وهو يتبع الا في تلك الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده الترخية عليه قال في الاصل
 وهل يثبت له ما اقر الملقى فيه ما قرى في الاقرار والاعتراف في استحقاقه بعد غير وقت قضيتاه لا يثبت في حق
 الصغير والمجنون بخلافه على الاول لا يسدو يثبت في حق البالغ العاقل اذا صدقه (ولو قال) له الملقى
 (استولى) أنا (ما ملكك ما شئت بها) مثلا (مع ولدها) ففتق على (وأفلم) على ذلك الحجة
 (النافعة) وهو رجل وامرأتان أو عين (ثبت النسب والحرية باقراره) المرتبان على الملك الذي قامت
 بالحجة النافعة (كن ادعى العبد في يد خزانة) كان له وأنه (أعتقه وأفلم) على ذلك الحجة (النافعة)
 فانه يثبت باقراره من المرتبة على الملك الذي قامت به الحجة النافعة والمضى به ينزع في هذه ويحكم بكونه
 عنه الملقى كما ينزع في التي فلهما يحكم بكونه والذلة
 (فصل في حكم الورثة) الذين ادعوا المورثهم دوننا أو عينا (الاذا اثبتوا) أي فأما وابتنة (بالموت
 والورثة والمال) أو أقر الملقى عليه بذلك (فأذا ادعوا المورثهم ملكا أو أقاموا شاهدا وحاشا) معه (ثبت
 الملك) (و ما تركه) يقضى منه ما دونه ووصاياه (وان استعوا) من الحلف وعليه دون ووصاياه
 (يخلفون) أي أرباب الأولاد والوصايا أحد) وان لم يكن في التركة فاعلم بذلك كنفه في الفلاس (الا اوصى
 له بيمين) من عين أو دين ولو شاعا كصفه ان يحلف بعد دعواه استعين - فقد فيه بتعبيره بيمين أعم من
 تعبيرة بيمين (وان حلف) مع الشاهد (بعضهم أخذ نصيبه) لثبوت حجة (ولم يشاركه) فيه
 (من لم يحلف) من الغائبين والحاضر من خلاف اثنين ادعاه ادا ملكها بحجة واحدة كارت ولم يشاركه
 فنهانها فندى الذي عليه أمدها وكذب الآخر فان الكذب يشارك المصدق فيما أخذ من لثبوت هنا
 يشاهد بيمين فلو شر كالكذب الشخص بيمين غيره مع ان البين لا يجوز في دعاء النيابة وبه الاقرار ثم ترتب عليه
 اقرار المصدق بالورثة الارث يقتضى الشروع قال الزكشي والمحقق في الفرقان المتعق هنا فادعى على
 الوكيل الحق - بيمينه فثبت لم يفعل ما كان له الحق (وبقضى) من نصيبه (قسطه من الدين)
 ولو سبب الجميع بناء على ان من لم يحلف لا يشارك الحالف (ولا يحلف ورثة الناكح مع الشاهد) الا في أول غيره
 له باني الحق من مورثه وقد بطل حقه أي من البين بنكوله وقيل لا يبطل حقه بل له ان يحلف وهو ورثته
 لأنه حقه فله تأخيرهم والتعرج بالترتيب جع من زباده وبه صرح المتأخر كماله ورجع الاستوى الثاني
 ويمكن أخذ ما مر قبل الفصل السابق حل الا على ما ذكرنا من تأنيب الدعوى والثاني على ما ذكرنا من تأنيبها
 فأفلم شاهد (فلو أرادوا ضم شاهد الى الشاهد الاول) ليحكم لهم باليمين (بما لا تجد يد دعوى)
 وشهادة الاول كالأفلم دع شاهد في خصومة ثم مات فأفلم ورثته شاهد آخر (بخلاف ما لو) كانت
 هي ورثة لان جهة الترتيب كان (قال أوصى لي ولاخى العتب) مورثك (يكذا أو يا عينا) كذا (وأفلم
 شاهدوا حلف) معه (ثم قدم الغائب فانه يبعد الدعوى والشهادة) وذلك لان الدعوى في الميراث عن
 واحد والميراث واحد لا تقضى دونيه من الأخذ وفي غير الميراث الحق لا يخص فليس لاحد ان يدعى ويقم
 للثبوت فيه بلاذات أولاديه (وان) أفلم الورثة شاهدوا حلف معه بعضهم (مات) بعضهم (قبل
 التكرار) أي بنكوله وقبل حلفه (حلفوا) أي ورثته (ولم يبعدوا الدعوى) والشهادة (فان
 كان فيهم) أي في من لم يحلف (غائب أو وصى) أو يحنون (فقدم الغائب أو يا ع) الصبي أو أفاق المجنون
 (حلف) لا يثبت فيه (وقد مضى لإعادة شهادة) لانها متعلقة بما يثبت الميراث وان ثبت ملك المورث وذلك في حكم
 فعله واحدة فإذا ثبتت الشهادة في حق البعض ثبتت في حق الكل وان تعذر الدعوى من الجميع وليس
 كالذين فاتها منبسة على اختصاص أثرها بالحلف والشهادة حكمه التعدي والدعوى وان كانت على
 الاختصاص وعدم التعدي فاتها ويثبت له قال الزكشي وينبغي ان يكون محل ذلك ادعى الاول جميع

قوله والى يد من هو في يدى سيد الملقا قال الطالب ويحله اذا استدعوا الى زمن لا يمكن فيه حدوث
 الردى اذ اطلقوا الاذعان ان الملك يثبت من ذلك الزمن وان الزايد الخاص له في يد الملقى والوجه
 وهو يتبع الا في تلك الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده الترخية عليه قال في الاصل
 وهل يثبت له ما اقر الملقى فيه ما قرى في الاقرار والاعتراف في استحقاقه بعد غير وقت قضيتاه لا يثبت في حق
 الصغير والمجنون بخلافه على الاول لا يسدو يثبت في حق البالغ العاقل اذا صدقه (ولو قال) له الملقى
 (استولى) أنا (ما ملكك ما شئت بها) مثلا (مع ولدها) ففتق على (وأفلم) على ذلك الحجة
 (النافعة) وهو رجل وامرأتان أو عين (ثبت النسب والحرية باقراره) المرتبان على الملك الذي قامت
 بالحجة النافعة (كن ادعى العبد في يد خزانة) كان له وأنه (أعتقه وأفلم) على ذلك الحجة (النافعة)
 فانه يثبت باقراره من المرتبة على الملك الذي قامت به الحجة النافعة والمضى به ينزع في هذه ويحكم بكونه
 عنه الملقى كما ينزع في التي فلهما يحكم بكونه والذلة
 (فصل في حكم الورثة) الذين ادعوا المورثهم دوننا أو عينا (الاذا اثبتوا) أي فأما وابتنة (بالموت
 والورثة والمال) أو أقر الملقى عليه بذلك (فأذا ادعوا المورثهم ملكا أو أقاموا شاهدا وحاشا) معه (ثبت
 الملك) (و ما تركه) يقضى منه ما دونه ووصاياه (وان استعوا) من الحلف وعليه دون ووصاياه
 (يخلفون) أي أرباب الأولاد والوصايا أحد) وان لم يكن في التركة فاعلم بذلك كنفه في الفلاس (الا اوصى
 له بيمين) من عين أو دين ولو شاعا كصفه ان يحلف بعد دعواه استعين - فقد فيه بتعبيره بيمين أعم من
 تعبيرة بيمين (وان حلف) مع الشاهد (بعضهم أخذ نصيبه) لثبوت حجة (ولم يشاركه) فيه
 (من لم يحلف) من الغائبين والحاضر من خلاف اثنين ادعاه ادا ملكها بحجة واحدة كارت ولم يشاركه
 فنهانها فندى الذي عليه أمدها وكذب الآخر فان الكذب يشارك المصدق فيما أخذ من لثبوت هنا
 يشاهد بيمين فلو شر كالكذب الشخص بيمين غيره مع ان البين لا يجوز في دعاء النيابة وبه الاقرار ثم ترتب عليه
 اقرار المصدق بالورثة الارث يقتضى الشروع قال الزكشي والمحقق في الفرقان المتعق هنا فادعى على
 الوكيل الحق - بيمينه فثبت لم يفعل ما كان له الحق (وبقضى) من نصيبه (قسطه من الدين)
 ولو سبب الجميع بناء على ان من لم يحلف لا يشارك الحالف (ولا يحلف ورثة الناكح مع الشاهد) الا في أول غيره
 له باني الحق من مورثه وقد بطل حقه أي من البين بنكوله وقيل لا يبطل حقه بل له ان يحلف وهو ورثته
 لأنه حقه فله تأخيرهم والتعرج بالترتيب جع من زباده وبه صرح المتأخر كماله ورجع الاستوى الثاني
 ويمكن أخذ ما مر قبل الفصل السابق حل الا على ما ذكرنا من تأنيب الدعوى والثاني على ما ذكرنا من تأنيبها
 فأفلم شاهد (فلو أرادوا ضم شاهد الى الشاهد الاول) ليحكم لهم باليمين (بما لا تجد يد دعوى)
 وشهادة الاول كالأفلم دع شاهد في خصومة ثم مات فأفلم ورثته شاهد آخر (بخلاف ما لو) كانت
 هي ورثة لان جهة الترتيب كان (قال أوصى لي ولاخى العتب) مورثك (يكذا أو يا عينا) كذا (وأفلم
 شاهدوا حلف) معه (ثم قدم الغائب فانه يبعد الدعوى والشهادة) وذلك لان الدعوى في الميراث عن
 واحد والميراث واحد لا تقضى دونيه من الأخذ وفي غير الميراث الحق لا يخص فليس لاحد ان يدعى ويقم
 للثبوت فيه بلاذات أولاديه (وان) أفلم الورثة شاهدوا حلف معه بعضهم (مات) بعضهم (قبل
 التكرار) أي بنكوله وقبل حلفه (حلفوا) أي ورثته (ولم يبعدوا الدعوى) والشهادة (فان
 كان فيهم) أي في من لم يحلف (غائب أو وصى) أو يحنون (فقدم الغائب أو يا ع) الصبي أو أفاق المجنون
 (حلف) لا يثبت فيه (وقد مضى لإعادة شهادة) لانها متعلقة بما يثبت الميراث وان ثبت ملك المورث وذلك في حكم
 فعله واحدة فإذا ثبتت الشهادة في حق البعض ثبتت في حق الكل وان تعذر الدعوى من الجميع وليس
 كالذين فاتها منبسة على اختصاص أثرها بالحلف والشهادة حكمه التعدي والدعوى وان كانت على
 الاختصاص وعدم التعدي فاتها ويثبت له قال الزكشي وينبغي ان يكون محل ذلك ادعى الاول جميع

الزكشي أي كالادعى وينبغي أن يكون الخ أشار الى تعصيه

قوله المختار منهما كما قال الزركشي وغيره (الاول) هو الاصح وهو قراس ما ذكر في باب الشهادة على الشاهد (قوله لا على حصته فقط) لان الوارث قائم مقام مورثه فخصه بما يخصه - مورثه ولو كان حاضرا اظهر خصته (قوله كذا كذا وكذا) الاول خبرين - لانه والثاني وما عطف عليه معمولان لقوله يتقضى أي وانه يتقضى كذا وكذا من دين حله كذا (قوله فيقبضه القاضي العبيد وجوبا) لكن سبق في الوديعه ان الغائب لو حل المقصوب الى القاضي والمالك الغائب فقي قوله وجهان قال الرافعي فيجوز أن يعود ذلك الخلاف هنا مع قيام البيوتنة - في الممانات على انه تقدم في استيفاء الفاضل محل الخلاف في انتزاع الحاكم فيما عدا هذه الصورة فيجب فيها قطعاً حفظاً لحق الميت فهذا البحث ذهل عن جافره هالك وقال البلخي لا يجوز أن يعود ذلك الخلاف هنا والفرق ان الذي عليه منكر معتقد ان العين ملكه فوجب أن يأخذ الحاكم نصيب الغائب قطعا لتزول هذه المفسدة المأذية لضبايع حق الغائب ولا كذلك في الغائب المفسر الذي احضر المصوب العا ك صاحب الخلاف نجوم الكتاب والدين والرهون به وقال الفارقي هذا اذا كان من عليه الدين تعطل او اذا خلا عنه لا أولى

المحقان كان ادعى مقدور حسنة فلا دمن الاعادة انتهى وكلام الماوردي لا يتقد يتقضى لانه لا بد من ادعى الاول جميع الحق وكالفائب فيما ذكر الحاضر الذي لم يشرع في الخصومة اذ لم يثبت - هر بالحال كما يحسنه الاصل (ولو سبق الشاهد) عبارة الاصل فلو تغير حاله (قوله يؤثر في حق الغائب والاصح) أو المجنون فلا ينافي لان الحكم بجاهه اتم اتصال في حق الخالف فقط وهذا الوجه جميع لم يكن ان ذكر الخلف (أم لا) يؤثر في حقه فخصاف لانه قد حكم بشهادته وجهان (وان كان الوارث هو الخالف أولا) فلا يخفى عنه الاول وأقام الظاهر في قوله الوارث مقام المضر (والخالف من الورثة) على دين أو عين لمورثه (يلخص على الجميع) لا على حصته فقط سواء خلف كلهم أم بعضهم لانه يشتمل مورثه لانه يخلط كل منهم على ما نقل عن الماوردي ان مورثه يستحق على هذا كذا أو انه يستحق بطريق الارث من مورثه من دين جلته كذا كذا وكذا (وان ادعى بعض الورثة لا) بعض (الموصي لهم - وأقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغائب والاصح) والمجنون لا اعادته شهادة والفرق بين مسئلي الارث والوصية علم من فائده السابق فيما اذا أقام شاهدا واحدا (وعلى القاضي) - بعد تمام البينة (الانتزاع) - القضي والمجنون أي نصيبهما ديناً كان أو عيناً ثم باصره في دفعه بالقبضة - لا يبرح قبضه (بل يجوز أن يقره) (وأما نصيب الغائب فيقبضه القاضي العبيد وجوبا لا الدين) فلا يبرح قبضه (بل يجوز أن يقره) (ولما نصيب الغائب من دينه في ذمة الدين أحفظ لما لا يبرح قبضه العبيد لا الاسر بالملك ويؤخر القاضي العبيد لا تلطون المانع (و) قدس (في) كتاب (الشركة ان أحد الورثة لا يبرح قبضه شيء من التركة (لو قبض من التركة شيئاً لم يشع فيه) بل يشارك فيه بقتهم وقالوا هنا بانك الحاضر نصيبه (وكانهم جميعوا الغنية) للشريك (هنا قد افترق كنيان الحاضر) - من الأفراد حيث اذا احضر الغائب شارك فيما ينضه (ويجب في كل الغائب) فيسار وجوبا (للعين والدين) ويقدم (في ذلك) (على القاضي) كوكلمو كان حاضرا وله ولي العبيد والمجنون كان لهما ولي كما صرح به ابن أبي الملم

• (فصل في ثبت الوقف بشاهد وعين) • لان المقصود من استحقاق المانع فاشبهه استحقاق بدن الحر وايسر كالتقضى لان المقصود منه تكميل الاحكام واثبات الولايات ولان الوقف لا ينفك عن احكام المالك بدليل انه اذا تلفت وجبت قيمته بخلاف العتيق (فلو أقاموا) أي أو لا دمت على شخص (شاهد انفس دار وقتها) يؤهم عليهم وعلى زيد وحلفوا على ذلك مع الشاهد (ثبت انفس الوقف) وانما الصحيح لشاهد وعين في ثبوت الوقف (لأجل الفرع ما ولا يقر اهرم) به (كان) التصريح بما من زباده مع أنه سأن ما يفي عنه (وان مات عن أولادهم) ادعى ثلاثة منهم أن أباهم وقف عليهم هذه المار) وأنكر بعضهم (وأقاموا شاهداً فاسلفوا) مع (ثبت) الاول ثبت أي المار (وقفا) لهم (ولا يفي فيها بالي الورثة فان كان معاهم (وقف ترتيب) بان ادعى الله وقفها عليهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وهكذا ومان (بعضهم أخذ من بقي منهم لان بعدهم من البعوت (نصيبه) أي نصيب من مات لان استحقاق البعوت الثاني انما هو بعد انقراض من قبله (بلاعين) خلفه أو لا فانما هو أي الثلاثة (كاهم) معاً أو سناً (أخذها) أي المار وقتها (من بعدهم بلاعين) وان قلنا بلاعينهم يتفرق من الواقف لان وقفها تثبت بحجة ثبت بها الوقف فقدم كل ثبت بشاهدين ولا نهيها ثبت لتحق فلا يفرق من بعده أي العين كالملاك ولا نهم خلفاء المسحقين أو لا فلا يفرقون بها كالفرع اذا ثبت الوارث ملكا لورثه شاهد وعين فيأخذونها (بلنا بعد بلان) علانية الوقف (وان نكاروا) عن الجين مع الشاهد (فأقاموا) بعد خلاف في الورثة (تركة) يقضى منها الدين والوصية بقسم الباقي بين الورثة (وعبر حصة

الثلاثة من أبنائه - وحصة ما ترورثة طاعة لهم (فان ما ترورثت) أي الدار (وقفا حق
 ورثتهم أي أولادهم (الابنين) ولا يكون انفراد الأولين لزاما عليهم (وإهم ان يحلفوا بأخذوا
 جميع الدار) وتسلمهم أصحاب حق كالأولاد فإذا لم يحلفوا - هم بالذكور فلهؤلاء ان لا يرثوا ما حلفوا
 (لأنهم الأولاد) فليس لهم ان يصرفوا إلا ان تتحقق إلى البطن الثاني شرطه ان يرض الأول (وان نكل
 إنسان من الثلاثة عن الميراث وحلف الثالث (فصيب الحالف وقف وحصة الناكين تركه وقضى
 الدين والوصية منها) ويقسم المفاضل بين الورثة) من الناكين والمنكرين (دون الحالف) لانه يقر
 باعتصام حقه فيما أخذ وهو ان الباقي لا حوته وقفا (ثم ما خرج للناكين يكون وقفا باقرارهم فاذا مات
 الثاني كان والحالف حي أخذ نصيبهما) على ما شرطه الوقف باقرارهما (بالابنين) لحاقه أولا فاذا مات
 أخذ البطن الثاني نصيبه بلا يترص صرح بالاصل (أو) وهو (ميت فلا ولاهما ان يحلفوا) وبأخذوا
 جميع الدار وقفا كالنكول نكل الجميع (وأما نصيب الحالف فينتقل إلى البطن الثاني) (بالابنين) (دون
 الناكين) لأنهم - ما لم يطلعه ما ينكولهما) وصاروا كالميتين (وأما إذا كان) مدعاهم (وقف
 نكولهم) بأن ادعوا أن أشاهم وقف هذه الدار عليهم وعلى أولادهم وأولادهم ما تنالوا وقفا بذلك
 شاعدا (وعلقوا) معه وأنكر بقية الورثة أخذها المدعون وقفا (ثم) ان (حدث) لاحدهم
 (ورثته) في ذم أبين كالصلى (ربع الغلة حتى يبلغ ويحلف أو ينكل) فان حلف كانت
 القصة إلى أربعة بعد ان كانت على ثلاثة وان نكل صرف الموقوف إلى الثلاثة وجعل كانه لم يحدث ولا أثر
 لأمرهم بان الوقوف لهم إذا أقر وبذلك يتقدم حلقه بعد البلوغ ولان الوقف جعلهم أصلا في
 الاعتقاد ثم أدخل من يحدث على سبيل العول فاذا سقط المدخل فالقصة على الأول كما كانت (فان
 مات الموقوف قبل بلوغه أو بعده) قبل النكول حلف وارثه واستحق (القدر) الموقوف أو بعد
 النكول فلا شيء له) لانه لا يطل حقه بالنكول (بل يكونان في من الثلاثة) الأولى قول أصله بل
 يكون الثلاثة بلا يترص وكان الموقوف قال ولو مات أحدهم وقفا الموقوف من يوم موته للأولاد ثلث الغلة
 ولو مات اثنين حدثا إلى ثلاثة مانع وحلف أخذ الباقي وثلث الموقوفين أو نكل صرف الباقي إلى
 الاثنين الباقيين ورثة الميت وصرف الثالث إلى الباقيين خاصة (فان بلغ الصبي مجنونا فلا ينفق انه توقف
 الغلة) أي بهما أي يدام وقفا طمعا في إفاقته قال في الأصل فان ولده ولد قبل ان ينفق وقفه الجنس ولولده
 أنكر من يوم ولادته فان أفق أو بلغ ولده وحلفا أخذ المجنون الربع من يوم ولادته إلى يوم ولادته وله والخمس
 من يومه وأخذ ولده الخمس من يومه ولو مات مجنونا به ما ولده ولده الغلة الموقوفه لورثته إذا حلفوا وقفا
 وليس من يوم موته وبسبب الغلة (وان نكل الثلاثة عن الميراث) مع الشاهد (قلن) حدث (بهم) وهم
 ان يحلفوا بأخذوا (لانه شريك الأولين ينتقل الوقف من الواقف لاجتماعه) (وان حلف بعضهم) دون
 بعض (أخذ الحالف نصيبه) وقفا (وبقي الباقي على ما كان وان تصادقوا على الوقف) أي على ان
 الموقوف عليهم علم (ثبت الوقف) ولا حاجة إلى شاهد مدعين (فرع) * لو (ادعوا) أي
 جماعة (انزجلا) ان (أباهم وقف عليهم) ادعوا في بيده وأقاموا) بذلك (شاهدا نكل - سبق)
 من انه ينظر أسفله مع شاهدهم أو نكلوا أو حلف بعضهم دون بعض فنجي فيمساك (لكن ما جعل هناك
 تركه) هنا (في بدل رجل) المدعى عليه

(الباب الخامس في الشهادة على الشهادة)

(تقبل) لعدم قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل وهداهما الحاجة إليها لان الأصل قد يتصور ولان الشهادة
 حق لازم لإدانة الميت - وهداهما كسائر الحقوق ولانها طريق تطهير الحق كالقرار نكث - وهداهما كالقرار
 لهما كالتأنيب (في غير حديثه) تعالى (و) غير (احصان) كالمعذور والنسوخ والاقار بروايات انصاص
 بعد القذف) والرضاع والولادة قوع وبالنساع سواء في حق الآدمي وحق الله تعالى كإن كانوا وقف

(قوله) وصرف الثلث إلى
 الباقيين خاصة) لان
 الفرض ان ورثة الميت
 نكلوا الموقوفهم في الولد
 الذي نكل (منه) (قوله) ولا
 حاجة إلى شاهد وعين) قال
 في الحامد - فما يحلفه اذالم
 يكن على الميت دين يستغرق
 التركة ولم يقضوه من مالهم
 فان كان فلا دين للبينة كما
 قاله في البحر - وقالو ينظر
 فان كان الوقف في المرض
 بطل لانه وصية تبطل
 بأعتراف الدين وان كان
 في العصة صحعت بينهم وثبت
 بالشاهد والميراث وان
 عدت البينة تحلف أو باب
 الدين وصرفت في دينهم
 فان نكلوا ردت على الورثة
 فان حلفوا ثبت الوقف وان
 نكلوا صرف في أبواب
 الدين
 * (الباب الخامس في الشهادة
 على الشهادة) *
 (قوله) وتقبل لعموم قوله
 تعالى وأشهدوا ذوي عدل
 متكم) ولم يفرق بين الشهادة
 على أصل الحق والشهادة
 على الشاهد عليه

(قوله والاحسان) أي إن ثبت زاناً بالظن أو بحسن النقب العرق بين أن ثبت زاناً بالاعتراض قبل الشهادة على الشهادة في أحصائه لا يمكن وجوه من أن يثبت بالاعتراض أو بحسن النقب أقوى من إطلاق الثبوت قال وبهم منه أنه لا يثبت بالشهادة على الشهادة بلوغ من يثبت زاناً به بول إلى العقوبة وكذلك يثبت باعتراض الأحصان قالوا وادع عليه لعان الزوج إذا أنكركه المراءاة يثبت بالشهادة على الشهادة لأنه يثبت على إمامه إيجاب الحد على المراءاة فلا عن وكذا الشهادة بانقض عهد الذي أخذت الأمان فيه أو ردهم القتل والشهادة على الأمان بانقض القتل على الحاكم الذي (٢٧٨) حكم بقتل من قتل على حكمه من الرجال المكافئين (قوله ولن) أي أنه يثبت على

شهادته (قوله الباقى) قال القاضى فظهر بذلك أنه إذا لم يسمع قضاء القاضى بلفظه فإنه يجوز أن يفعل الشهادة على قضاء القاضى وإن لم يسترعه وكذلك الحكم إذا جرت بحكمه ومقتضى كلامه أنه لا بد مع الأذن بالشهادة على شهادته من أن يغير بان عنده شهادة بكذا أو ليس كذلك (قوله) فلا يكفي في أداء الشهادة عند القاضي (انغماتين) في أداء الشهادة لفظاً أشهد دون غيره من اللفاظ الدالة على تحقق الشيء أو إفقائه التكليف والسنة فكان لا يجاب على تعينه وإن الشهادة اسم من المشاهدة وهى الإطالع على الشيء عياناً وانغماتين المضارع لأنه موضوع للاخبار في الحال ولاه قد استعمل في القسم نحو أشهد بالله لقد كان كذا أى أقسم بغير لفظ أشهد بمعنى المشاهدة والقسم والخبار في الحال فكان الشاهد قال أقسم بالله وأنا

المسجد والجهنم العامة (د) تقول (قوله قد حلاله) حتى أدى فانه (اسقاط) للحد عنه أما داهه تعالى والأحصان فلا تقبل منهما بناء الحد المشروط بالأحصان في الجلة على التعقيب بخلاف حتى الذي فانه مبنى على المتابعة بدليل أنه لا يسقط بالرجوع ولا ن شهادة الفرع بدل عن شهادة الأصل وذلك يجوز شبهة لا تنضم إحصان الجنابة في الفرع إلى إحصانها في الأصل وكلامه كاسه شامل لجواز شهادة الفرع على شهادته وبه مرص المصيرى وغيره كما يجوز الضمان عن الضامن (رفيه أطراف) أربعة (الاول في كيفية فتحها) والثاني يجوز فتحها إذا علم أن عند الأصل شهادة ما لم يمتنع ثابت كاصح به الأصل (وله أسباب) ثلاثة (الاول أن يسترعه) الأصل أى يلبس منه رعاية الشهادة وحفظها لأن الشهادة على الشهادة تنافيها غير تمام الأذن أو ما يقره مقامه كعلم ما يأتى (فيقول أنا شاهد بكذا أو أشهدك) أو أشهدك على شهادته (أو أشهدك على شهادته) بكذا (أو إذا استشهد على شهادته) بكذا (فقد أدت لأن أشهد) به (فله وإن سمعه أن شهد) على شهادته قال الأصل ولا يشترط أن يقول في الاسترعه أشهدك على شهادته وعن شهادته أشهدك على شهادته فحمل وقوله عن شهادته أدنى الأداة كقوله قال ادعاهنى ولأذنه وألهد الوقال بعد التحمل لا تؤدعى امتنع عليه إلا وهو ما ذكره المصنف بقوله (الان تم من الأول) وهو ما يقول أشهد بكذا أو أشهدك عن غير من غير (قوله أى عموماً على أن يكفى في التحمل فلا يكفي فيه بالاول) وهو ما يقول لفلان على فلان كذا أو أشهدك أن فلان كذا لا على صورته إلا أنه قد ير بدعه كان قد دعاه أو بشر بكما على أن ان علمه من باب مكارم الاخلاق الوفاء بذلك وبما يراه من غير الدون وقد يسهل بالاطلاع لغرض صحيح أو فساد فلا ذل الأمر إلى الشهادة أهم وبذلك صرح الأصل (د) يعين في التحمل (لفظ الشهادة) من الأصل كما مرته (لا) قوله (أعلمنا أن شهد بكذا) (وغيرهما) فلا يكفي فلا يكفي في أداء الشهادة (عند القاضي) السبب الثاني أن سمعه شهد عند قاض أو محكم أو سواه جوازاً للتكليم أم لا (فالحكم) عن سمعه (حتى القاضي التحمل عنه) وإن لم يسترعه لأنه انما يثبت عند القاضي أو المحكم بعد تحقق الوجوب وينسب إلى الاكتفاء بالشهادة عند أمير أو وزير (السبب الثالث بين السبب) أى سبب الوجوب (فيقول أشهدك لفلان على فلان كذا من عن مبيع أو قرض) أو لرش جنابة أو غيره (فله التحمل) وإن لم يسترعه ولم يثبت عند قاض أو محكم لانتماء احتمال الوعد والتساهل مع الاستدال السبب (مختلف القر) كان قال لفلان على كذا فإن كان يشهد عليه بذلك (وإن لم يبين السبب) ولم يسترعه لان المقر بغير من ينسب ولا يكاد يسهل بخلاف الشاهد ولان المقر أو سمع ما يبايد له أنه يقبل إقرار الناس والمقبل والمجمل ودون شهادتهم (ويقول التحمل عند الاداء) للشهادة (إن استرعى) لها (أشهدك فلا تاشهد) عبارة أمه شهد (إن لفلان على فلان كذا أو أشهدك على شهادته) ولا يشترط أن يقول وأذن لي أن أشهد إذا استشهدت (ولا) أن أن لم يسترعه (بين أنه شهد عند القاضي) أو المحكم (أو أنه بين السبب)

الان أشهره وهذا المعنى مذكور في غير من اللفاظ (قوله حتى القاضي) أى والمحكم (قوله وينبغي الاكتفاء بالشهادة عند أمير أو وزير) بناء على تصحيح التروى وجوب أداء عند القاضي وعندى يجوز على الوجهين لان الشاهد لا يقدم على ذلك عند الأمير أو وزير ولا يجوز من يثبت المشهود به قال وكذلك لو شهد عند الكبير الذي دخل في القضية بغير تحكيم (قوله لان المقر يمين عن نفسه) فلا يكاد يسهل فأنزله يقتضى كونه عاياً والأدلة المقر ومن عليه الحق هنا لا يقر بما عند الشاهد من نفسه ولا يكون قصير السبب الاضطراري (قوله) ويقول التحمل عند الاداء الخ (في تعلق المرور وذى احتياج إلى ثمان شهادات) فيقول أشهدك فلا تاشهدك إن لفلان على فلان كذا أو أشهدك على شهادته وأذن لي أن أشهد إذا استشهدت وأنا الآن أشهدك على شهادته

(قوله وان لم يثبت وقت القاضى بعله جازا) قال الفزائى انه الاصرار وان ساء القاضى لم يلزمه التخصيل (الطرف الثانى فى شروط العمل) (قوله فلو جعل قطرافى وتحوه) دخل فيه ما لو شهد بغير حق يعمه ويحجب ثم شهد على شهادته ثم مات الحاجب وصار شاهد الاصل وارثا وشهد له بدبش ثم شهد على شهادته ثم اوصى له به او اوصى اليه فى امر اطفاله ومات او وكفه فى الخصام فبطلت شهادته وما يشكك فى الاصل حصل ان كل معنى توبه الشهادة اذا صار الاصل اليه قبل اقامة الفرع لم تقبل شهادته قاله الهارمى (قوله فنى العمل) قال الفزائى يستثنى منه ما اذا كان الفرع شاهدا على شهادته فنى بعله فانها شاهدة على شهادة ملازمة لاقضاءها فاذ حدث من القاضى بعله مدة اوفى اوسع ادلة لم ينس من قبول شهادة الفرع ولا يلتحق بها اذا شهد الفرع على شهادة شاهده عندما كان قاضى القاضى بشهادة الاصل فليس شهادة على شهادة ولا اظهر من مقتضى القضاء بخلاف ما ذكرنا وتناول ما اذا حدثت العداوة بعد اقامة الفرع شهادته عند الحاكم وقد قال ابن الصايغ ان ذلك لا يؤثر فى شاهد الاصل وحكامه من الشافعى قال البلقينى وليس (٢٧٩) فى كلام غيرهما يتألفه وقتها واضع وهو

وارد على اطلاق ان حدوث عداوة مانع من قبول شهادة الفرع (قوله ومعنى) أى وخبر (قوله ولا استوى فيه كلام) ذكرته مع جوابه فى شرح البهجة عبارته وغلطه فيه الاستوى به لا يبطل كلام الرافعى بل يعز به لان وجود الاصل بصفة الاهلية اقرب الى عدم قبول الفرع من وجوده بدبش (قوله لا يصرفه) فاذا انتظر زوال الانغاء اقربه فزوال المرض القريب أولى وأجابه عنه ابن العماد بان معنى كلام النورى ان الاصل اذا لم يخرج عن أهلية الشهادة بالمرض وتغير حضوره لم يتغير على الفرع الاداء بخلاف الانغاء فانه يخرج الاصل عن أهلية الشهادة فوجب على

ليكون مؤدبا له على الوجه الذى يحمله افعير القاضى أو المحكم بصحتها أو فسادها لان الغالب على الناس الجبل بطريق العمل (فان لم يبين) ذلك (دوق القاضى) أو المحكم (بعله جاز) ان يكنى بقره انه على شهادة فان كذا الحصول الغرض (ويثبت) للقاضى أو المحكم (ان ساءه) اذا لم يبين السبب (هل أخبره الاصل كغيره المال) عبارة الاصل ان ساءه باى سبب ثبت هذا المال وهل أثر له الاصل (الطرف الثانى) شروط (العمل لا يتحمل) الشخص شهادة (الاعن مقبول الشهادة) اذا فائدة على تحملها عن غيره (فلو تحمل) عن مقبولها (فطرأ) عليه (فنى وتحوه) مما يمنع قولها (كعدم اتمام العمل) فلا تمنع شهادته لان ذلك لا يجم غاياد فتنوير ربه فتميل معنى وليس له منه المسامحة فبطلت على حاله التحمل فلوزالت هذه الموانع احتج الى تحمل جديد (ان لا) فرأيه (موتوجنون) مطبق (ومعنى) وغيبه ومريض فلا يلقوا التحمل لانما الواقع ربه فيها مفق كالجنون الانغاء لان يكون المعنى عليه حاضر الا فلا يشهد الفرع بل ينتظر زوال الانغاء لقرب زوالته الاصل عن الامام أو غيره قال الرافعى وقتبته انه لم يقب كل مرض يشوق قريب زواله قال النورى والسواب الفرق لبقاء أهلية بل يرض بخلاف المعنى عليه ولا استوى فيه كلام ذكرته مع جوابه فى شرح البهجة الخلق الهارمى وغيره كالجنون ان مرض بناء على منع قبول شهادة الاخرى (وان فنى الاصل أو مرض) أو قال لا أعلم اني تخمدت أو نبت أو تحوها (بعد الاداء) للشهادة وقبل الحكم (لم يحكم) بالحصول الفروعة على الاصل فى الثانية ولق ربه فيها بعد اداها (أو بعد الحكم) بها (لم يؤثر ان كذبه الجاهل بعد القضاء لم ينقض) قال ابن الرافعى فتنقضها بغيرها وانما ينقض فى استثناء العقوبة ما بان فراجع الشهود به والقضاء قال الاذرى وهو ظاهر (الا ان ثبت انه كذبه قبله) فتنقض الا لثباته انه كذبه فلا ينقض ذكره الزركشى فتقها (ولا يتحمل نساء) شهادة (مطلقا) أى سواء كانت الاصول أو بعضهم نساء أم لا وسواء كانت الشهادة بالولادة والرضاع أم لا لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل لانهما هذه الاصل ونسب الشهادة ليست بمال ويطالع عليها الحال غالبا (ومعنى تحمل نساء) كسبي وعيد وقاضى وأخرى (أدى وهو كامل) يعنى يصح اداها الكامل وان تحمل وهو ناقص

لغيره انظار (قوله أو حضر) أى اوفى من مرضه أو أبصر من عاهه أو افاق من جنونه أو من انغمائه ان شهادته على الشهادة معصية ربه فاذ علم له فوجب من غيبته بعد بحث كان وقت اداها الفرع الشهادة مسافة العدوى فنادى منه انه لا يمن شهادة الاصول كما قاله لغيره غير ما تولى (قوله أو بعد الحكم لم يؤثر) قال البلقى هذا مقدر فى الفرق والردية ان لا يكون فى حد ادبى أو فساد من يستوفى فان جدد القضاء وقبل الاستماع لم يستوفى على المذهب كما فى الرجوع عن الشهادة بخلاف حدوث العداوة وقبل الحكم بعد الاداء فانه يترافى على المطالبين فى ان تكون عادة القاضى الرضا بعد اداها الفرع وقبل الحكم كالأذرى الرضا قبل ذلك وهذا الصورة وقعت بها فى العلم وتزدحم انظاره ووجه لا يبطل الاداء السابق ونرى بيننا وبين البرد زوال عذره بالبعد بخلاف هذه الصورة وتسمي شهادة فرعا فاسم يعجز الاصل أو باقراره بالجزء كانه قال فى كذا كذا وقوله قال فى المطالبين يبنى أن تكون المخاض اشرار تصعبه (قوله قال الاذرى) فلو ظاهرا (أشار الى تصعبه) (قوله ذكر الزركشى فتقها) قال الصيرمى ان شاهد الاصل لو أكره ان يكون قد أشهدده ان كان له ان كان له ان شهد على شهادته كان له ان يشهد (قوله ولا يتحمل نساء) الخفى كما راها لكن لو بان ذلك كونه مع تحمله

● (الطرف الثالث في العدد) ● قوله فبكتي شاهدان على الاصلين معا) قضيت انه لا بد من العددين الفرع ولو كانت الشهادة بما به بل فهو الواحد كمالا ومضان وصرحوا هناك فشرط اثنان في الشهادة على الواحد ولو كان شاهدان على الواحد لم يجز لان شهادة الاصل لا تثبت بشاهد واحد ولو شهد على اصل واحد فبان جازله الخلف معهما لانه قد ثبتت ايشادتهما شهادة الاصل الواحد صاعدا وكلا شهدوه (قوله الطرف الرابع في الاداء) في تناوذي القفال لانه وقع مردن شر جلا اشتري جلا وذهب به الى مكتة فاشترى شاهد الشري هناك ابرجس باليمن على باعته فاتي على انما يرجع اذ اشد وعدلان بانه اشترى جلا صفة كذا ويضمودم الفين ثم استعقر رجل بعينه وقضض منه باقاة ما ينبغي استحقاقه السابق وقد بصور ان يكون شهدوا الشراء اشهدوا على قهاتهم بان هذا الشيء بعينه اشتراه فلان من فلان ثم شهدوا الفرع بحسبوا الشري في الاصل استحقاقه فشهدوا بان الشري هو الذي اشهدوه فلان ولان على شهادتهما (٣٨٠) بانه هو الباع ومن فلان البائع ويتصور في الحضرة ان شهدوا الفرع بعينه

قد استحققت من فلان بالينة عيشة شهدا وكان قد اشهدنا على شهادتهما بانه اشترى ذلك من فلان فقتضى بشهادتهما تثبت قال القفال واسب قسائل الشرع حتى تقبل فيه شهادة الفرع مع شهادة الاصل في هذه الصورة الحاجة والضرورة ان شهادة الفرع لا تحققت على الانفراد لا تتفق وكذا شهادة الاصل على الافراد على التعين لا تفيد لاي من الباعين اذا (قوله الا عند تعذر او تعمير الاصل) لان الاقوى في باب الشهادة لا يترك مع امكانه وشهادة الاصل اقوى من شهادة الفرع لانها تثبت بنفس الحق وشهادة الفرع انما تثبت شهادة الاصل ولان احتمال الخطا وانما لا يكون

كالاصل ● (الطرف الثالث في العدد) أي عدد شهدوا الفرع (فبكتي شاهدان على الاصلين معا) لانهما شهدا على قول اثنين فصار كلاهما شهدا على مقرين فلا يشترط لكل اصل اثنان ولا يكفي له واحد بل على ان الفرع لا يثبت بشهادته الحق ولا يقر بمقام الاصل بل يثبت بمشاهدة الحق والحق يثبت بشهادة الاصل كما مر به في الفرب الثاني من الباب الثاني (وكذا) يكتفي شاهدان (على رجل واحد) بان شهدا أحدهما على شهادة الآخر ولا تخفى شهادة الاصل الثاني فلا يكتفي بذلك لان الفرع يثبت بشهادة الاصل كالمس (والاصل شهد مع فرعه من) بمعنى على شهادة (الاصل الثاني) فلا يكتفي بذلك لان من قام باحد شرطتي البينة لا يقر بالآخر ومع غيره وهذا من زيادته ● (الطرف الرابع في الاداء) ● شهادة الفرع (لا تسمع شهادة الفرع الا) عند تعذر او تعمير شهادة الاصل وذلك (لغلبة الاصل فوق مسافة العددي أوموت او عي) لا تسمع معه الشهادة (أوجزون أو مرض مشقة ظاهرة) بان يجوز ولا جله ترك الجمعة (وخوف) من غريم (ومشاعر الجمعية) فلا تسمع مع حضور الاصل بخلاف الرواية لان باجم أوسع وهذا لا يتقبل من العبد بخلاف الشهادة لان الشهادة على الشاهد اذا جازت للضرورة وهذا لو كان هذا تكرارا مع ما من من ان موت الاصل وجوبه وعيها لا تسمع شهادة الفرع لان ذلك في بيان طر بان العذر وهذا في المسوق فاشهد قال الزركشي واذكر من ضابط المرض هذا قوله الاصل عن الامام والغزالي وهو بعد فلا يعقل ويزن ذلك ثم قال على ان الحاقه سائر اعداء الجمعية بالمرض لا يمكن القول به على الاطلاق فان اكل ماله ويرجى كربه علف في الجمعة لا يقول أحد ههنا بان اكل شهدوا الاصل ذلك يسوغ سماع الشهادة على شهادتهم وسبغة الى ذلك الاذرى وفيه وقفة عند التأمل (لما بين الاصل والفرع) من الاعذار كالطمر والرحل الشديد) فلا تسمع مع شهادة الفرع كذا بينه الاصل قال الاسنوي اشد من كلام ابن الرقعة وهذا باطل فان مشاركة غيره لا تخرجه عن كونه علفا في حق فلو تجتمع الفرع المشقة وحضر ادى قبلت شهادته وهو حسن (ولا يكاف القاضى أو ثابته الحضور) الى الاصل (بسمع) شهادته لما به من الابتداء

● (فصل يشترط تسمية الاصول وتعرف يفهم) ● من الشروع اذا لا بد من معرفته اذ التهم ولا تعرف عدالتهم في شهادة الفرع وشهد من هذا ان الفرع لا يقبل مع حضور ما له الذي هو فرع الاصل الحق في من طبق مالم الاولى (قوله وسائر اعداء الجمعية) ليس من الاعذار ان عتكاف كما يقضيه كلامهم في ما به وصرح به المارئي هنا قوله كذا بينه الاصل لم يظهر له حجة قمتا اريد به ذلك الكلام الذي استدركه فان اراد به ان الاعذار العام يشمل الاصل والفرع فكذلك لا يكاف الاصل الحضور معه لا يكاف الفرع ايضا الحضور فهذا الاشك في ذوات اذ غير ذلك فلا اذرى ما هو اهل مراد الغزالي وامامه بذلك ان لا تكاف الاصل الحضور مع العذر العام ولا تكافه الباع العذر الخاص ونحو ذلك اذ على شهادته في الموضع وقد ريسم الفرع الحضور للاداء في المارئي والى ذلك من الاعذار العامة قبل غيرهم قوله فانما شركة غيره لا تخرجه (الح) أشار الى تصحبه (قوله وهو حسن) هو ظاهر (قوله يشترط تسمية الاصول) أنهم اطلاق المصنف وجوب ذلك ولو كان الاصل قاضيا ولو قال شاهدني قاض من فلان فباعتدوا به وليس من مساواة على نفسي مجلس سمعته في جباها به (فرع) ● شاهد اصل وفرع اصل آخر تقدم شهادة الاصل ثم شهادة الفرع كما اذا كان معهما لا يكتبه

يستعمله أولا ثم يقيم مقامه صاحب الاستعانة وهو الرجوع سابق في الشرع ولو شهد على شهادة آثار ان الارض التي حدودها كذا الغلات
بشهادة شاهد الفرع عن الارض وهي معروفة متقدمة شاهد الاصل قال الروي يثبت ان يقال تصح لانه ناقل للشهادة فتعبر بمبدأيها كانت
والنقل للمعنى الصافي لانه يشهد انه لاني صلى الله عليه وسلم وان اعتبر ذلك في المتقول عنه (باب السادس في الرجوع) (قوله) رجوعا
عن الشهادة) كقولهم رجعتنا عنها او ابطالناها او فسخناها او ردناها وهي باطلة وفي (٢٨١) معنى الرجوع طرعا من قول
الشهادة وكتب هل يلحق

بالرجوع بالواقعة
الشهادة ذلك كجمله
زيد اول عرفي كذا ولكن
نعم رجوعه في مكانه قال
الصبري وفيه مجازان
أحدهما لا يسم هذه
الشهادة والثاني يسمها
بالوكالة فان ادعى مدع
الرجوع حينئذ تسمع
شهادتهم بحكمه في البحر
قبيل باب الشهادة على
الوصية وصريح الرجوع
رجعت عن شهادتي ولو قال
أبطلت شهادتي أو فسختها
أو ردتها فهل يكون
رجوعا فيه وجهان في
روضة تشرح قال ولو قال
شهادتي باطلة كان رجوعا
وما ذكره قبل الحكم ظاهر
فما يثبت بعد الادعاء على
الحكم فاما ما يثبت وان لم
يحكم فالظاهر انه كما بعد
الحكم اه وأرجح الوجهين
انه رجوع (قوله) قبل
الحكم (ج) قال الناصري
هل الرجوع معه كذلك
أما لا ينظر في ذلك (قوله)
قال البلقيني أي وغيره
(قوله) أو عقد أي أو فسخ
(قوله) أو جلد أي أو مات

بالرجوع وان لم يكن الخصم من جرحهم اذ عرفهم (فلا يكتفي) قول الفرع (اشهدني عدل) أو نحو
لان الحاكم قد يعرف جرحه ولو شهد لانه يسد باب الجرح على الخصم (والفرع تركبة أصل) لانه
غير متم فيها (٧) تركبة (أحد الشاهدين الآخر) لانهم في شهادة هذيانا تركب قائم بأحد
غشوى الشهادة لا يصح قيام الثاني بما جاله علم انه لا يشترط في شهادة الفرع تركبة الاصل بل لا خلاف
ثم القاضي بحث عن عدالتها لا يلزمه ان يتعرض في شهادته لصدقه أصله لانه لا يعرفه بخلاف ما اذا
حلف المدعي مع شاهده حيث يتعرض لصدقه لانه يعرفه وبذلك صرح الاصل (فرع) (لواجع أصل
ورفع أصل آخر قدم عليه ما في الشهادة كولو كان معفاه لا يكتبه يستعمله ثم يقيم مقامه صاحب الاستعانة
(باب السادس في الرجوع) *

عن الشهادة (فان رجعا) أي الشهود (عن الشهادة) قبل الحكم (ج) (لم يحكم بهما وان أعادوها)
سواء كانت في عقوبة أم غيرهما لان الحاكم لا يدري أصدقوا في الاول أو في الثاني فينتهي لطن الصدق (ولا
يشترط) رجوعهم (الان قالوا تعدنا) شهادة الزور وفسقون (ولو رجعا) عن شهادتهم
(في تراخاؤا) هذا ان قد وان قالوا غلطنا بالناس من التعبير وكان حكمهم التثبت وكالرجوعا عنها بعد
الحكم (وردت شهادتهم) وان أعادوها لغيرهم (فان قالوا) لهما كما بعد شهادتهم (توقف) عن الحكم (ثم
قال) (الحكم) فمن على شهادتنا (حكم) لانه لم يتحقق رجوعهم ولا بطلت أفعالهم وان عرض
ثلاث فقرات قال لا ادري وشبهان يقال برجع في ذلك الى اجتihad القاضي فان لم يبق عنده ويستحكم وان
دلت أدلة قربة على نكاحه فلا قال البلقيني ويثبت ان يثبتهم عن سبب التوقف هل هو لظن طرأ
لأمر ظاهري فان قالوا الشك طرأ عليهم لم يثبتوه فان ظهروا لا يؤثر عند الحاكم ثم نعمن الحكم (بلا إعادة
شهادة) منهم لانهم قد ردت من أهل الجزم التوقف الطارئ قد زال (وان رجعا) عما شهدوا به (بعد
الحكم) رجوعا لادعته ولو نكحنا هذا الحكم به واستوفى ان لم يكن استوفى أدلبيس هو ما يشهد به بالثبوت
حتى يتأمر بالرجوع (أو بقوله) ولا دعي لم يستوفى (لأنهم) بالثبوت وجوب الاحتياط فيها (وان
رجعوا بعد الادعاء) في مثل أو رجعوا أو جلدوا منه أو قطع بحجابه أو سرقوا أو تعدوا انقص منهم
بماثلة) أو أذنت منهم الدية المخلقة موزعة على عدد رؤسهم كإسار في الجانيات ولا يضر في اعتبار المعاقلة
عدم معرفتها الجانيات من الرجوع ولا قدرا لغيره وقال القاضي لان ذلك تفاوت يسير لاجل عتبه وخالف
في المعاقلة فقال تعين السبب لغير المعاقلة وتختلف ما تقر وما لو جمع الراوي عن رواية شعير بوجوب
العدو فانه لا قصص في بلاد لان الرواية لا تختص بالواقعة فلم يقصد الراوي القتل (وقدم حديث) قد
لزمهم على قتلهم لثبوت الجوع بينهم (أو) قالوا (أنشأنا) في شهادتنا (قديس تخففة موزعة على
عدد رؤسهم) فتكررت في بالهم (لا على عائلته كذب) لان أقرارهم لا يلزم المعاقلة المدة بعد رقم وأعاد
كلامهم ان لم ياتوا بالمعاقلة مع كونها كلاما من الأصل في هذه ما دفع لكن ظاهر كلام كثير عدم لزوم فيه (ولا
يقتضي) (لوا دعي) انهم اعترفوا بغيره وان علمهم الدية وأنكرت ذلك فله الأصل من ابن العلقان ثم نقل عن
ابن كثير احتمال انهم تخللوا من مؤلفي القرموا قال الاسنوي قد جزم الرافعي في باب المعاقلة بان الجاني اذا

المعاقلة قد دعيه وهو معنى قول المصنف ما منه قال الباقى في الجلد ما ذكر من الحكم فان جلد المدعي لا يقتل غايابا ولا قاص
ولا تقتل الدية تغلظا لعدم الجحد حتى صار قبل غالبه فخرج عن المقصود قال ولم ذكر ما ذم من الجحد وحكمه
انهم يرون وان حصل أمر يقتضي الحسوم وتوجب ولم أسمن تعرض له من الاحكام في نص المختصر براءة نفسه بحال الجور لم يكن من
ذات نفسه مقصدا أغرم وعزوا اه وهو والله تعين بقله ذلك الجلد (بالا) (قوله) فأعاد كلامهم ان لم ياتوا بالمعاقلة مع كونها) أشار الى
تعيين (قوله) قال الاسنوي قد جزم الرافعي في باب المعاقلة (الح) أشار الى تصحيحه وكتب عليه قد جزمه المصنف ثم

قوله لقول الاسوي المعروف عدم التعزير أشار الى تخصيصه بكتبه عليه السلام لان الخطأ باثر عليهم (قوله فالتقصص على الجميع) قال البلقيني هذا مختلف لما ذكر في الولي والشهود من انهم اذا جرحوا الشخص القصاص بالولي لانه مستقل كالولي فانه يمكنه ان لا يحكم ولا يقال له ولما لا نرجعوا باعتباره بالتعمد منع من ذلك فالاصح ان يخص القصاص بالقاضي كما يخص بالولي اه الفرق بينهما ما وضع (قوله ورياسته) ان لا يجب كماله عند رجوعه وحده (الخ) ما يجب عليه البلقيني بان القتل حصل بجهة الشاهد وفي الجملة لا يشهد انهم اعمى القتل وبجهة الحكم وهي القاتلة لا يقتل ولكل منهما نوع مستقل ولو فرض شاركوا في ذلك انتمضت احدي الجنتين بالرجوع عن زعمها القصاص اوله في القتل وبجهة الحكم على الاستقلال في وجهتها ولهذا نقول في الشهود اذا جرحوا انه يلزمهم عدم التعزير اوله في القتل وبجهة الحكم على الاستقلال في وجهتها ولهذا نقول في القاتل اذا جرحه وحده وجب عليه كماله في القتل وبجهة الحكم كاستقلاله في الشهادة فاذا جرحه الجنتان فلا ترجع وتثبت المشاركة فاني اني جعل قال النبي على افعليه وسلم كلاكما قتله وشخص بالسليم وحده مرجحا كذلك هنا يخص العثمان من وجده من الرجوع ويجمع بينهما اذ جرحا قال وفي المطالب ان اصحاب وجهه القول وجوب الفرع على القاضي (٣٨٢) والشهود عند رجوعهم بانهم بمنزلة القاتلين وذلك يقتضي عند الانفراد القطع بايجاب

اعرف بالخطأ وكذب العائلة فله تخليفهم على نفي العلم فيكون الصحيح خلاف ما قاله ابن القطان فان الشاهد فروع من افراد داخل ترقى كلامه انتهى على ان ابن القطان لم يجزم بذلك بل حذر وجهين كاحكام الاذرى وغيره عن حكاية الدراي عنه قال الامام وقد روي القاضي فيما اذا قالوا لخطأنا نزع برهم لركبهم القصاص نقله عنه الاصل وقوله وحذف المصنف الاول الاسوي المعروف عدم التعزير فقد حرمه القاتل والقاضي أو اصاب والبندنجي وابن الصباغ والبيروني والرواني والقاضي على لكن جمع الاذرى بين الكلامين بان هؤلاء ارادوا ان لا يثبت التعزير بل هو راجع الراي الحاكم كما قال الامام (ورجوع القاضي وحده كرجوعهم) فان قال تعدت الحكم بشهادته وزعم القصاص اوله في القتل وبجهة الحكم كاستقلاله في الشهادة فاني اني جعل قال النبي على افعليه وسلم كلاكما قتله وشخص بالسليم وحده مرجحا كذلك هنا يخص العثمان من وجده من الرجوع ويجمع بينهما اذ جرحا قال وفي المطالب ان اصحاب وجهه القول وجوب الفرع على القاضي (٣٨٢) والشهود عند رجوعهم بانهم بمنزلة القاتلين وذلك يقتضي عند الانفراد القطع بايجاب

الجميع لان أحد القاتلين لو انصرف المجمع وفارق رجوع أحد الشهود عنهم بمثلهم كالتل الواحد فلا ينفرد أحدهم بالقتل وهذا كلام عجيب فانما قلناهما بمنزلة القاتلين فكأن يثبت توزيع الدية في حال الانفراد وحال الاجتماع وما نرى انفراد أحد القاتلين فانه لا يأتي هذا لان الواقع ان القاتل وجد من الكل فلا يفرض خلافه وان قال ابن الفقيه يلزم على ما قاله الرافعي انه لا يجب على الشهود اذا انصرفوا بالرجوع سوى النصف بل لا يعاينون يثبت بناء على الكل اذا رجعوا ويخص القسرم

بالولي وان لمطالب القاضي يثبت عند انفراد منه على ان النصاب اذا بقي بعد الرجوع لا يفرم الراجع شي بل الواجب وقسط انهم كالشركيين ولو انفراد أحدهم اخص بالفرم ولا كذلك الشهود فانهم كالقاتل الواحد (قوله وان رجع الولي لادم ولومعهم فلعنهم) قال البلقيني محله في غير قطع الطريق بل في ما فيه فلا ترجع الولي وحده لان القتل لا يتوقف على طلبه ولا يقتص بعونه وصدر الامام والفرز السليمة بما اذا باشر لولي القتل وظاهره انه لو تأبذ به غير ما يكون الحكم كذلك قال في المطالبين ثم اذا فافهم فخر بجمعه على الاكراه العدائي كقتله العلم فان قلناه اكره ان كان كالتل فلها الاقضية شبهة حاله مع الشهود حاله مع القاضي اذ جرحوا دون الولي لان القتل مستندة للجميع مع انه لا اكرهه فيجب القسط باي حيلة القصاص على الجميع اه قصر بالامام والفرز للملأه لا تجزى على الغالب (قوله اورد جمع الزك للشهود الخ) ومصره مستلذان يكون علما بشهادة الشهود بالقتل (تنبيه) هل يورى في بعض اربعة مقاص لا راجحها كقصاص شجره وقال تعدت فمن القاتل وغيره في آخر الاقضية لمنع خلاف الشهادة لان الرواية لا تخص الواقعة في ذم الراي يثبت ان يجب القدر كالتل اذ جرحه وقوله فمن القاتل وغيره الخ أشار الى تخصيصه (قوله وظاهر كلامهم انه لا فرق بين قوله الخ) أشار الى تخصيصه

(قوله) ويثيق اليهم الأوزار (مقابل الدخول الخ) أشد إلى تعصبه (قوله) وثرج الأذل) هو قتل المصنف فترأى له الرابع الثاني قوله
وقيل لغيره (قوله) وقيل بفرمانهم الخ (أولاً) أشد إلى تعصبه (قوله) على أن الرافعي أشد إلى تعصبه بفرمان الخ) أشد إلى تعصبه (قوله)
وهو على ما إذا اتصل بها الحكم (٣٨٤) أشد إلى تعصبه (قوله) وبعبارة الموردي) أي وغيره (قوله) تأخيراً باعتبار كثرية

(الم) هذافي المقروءة
التي في القنطرة، وهي
بجملتها، والقنطرة، هي
المتلف غ ر (قوله)
وظاهر ان قسمة أم الولد
(الم) اشار الى تصحبه (قوله)
شرع بالاستدعاء في
المداوخل) اشار الى تصحبه
(قوله) فهل يضمن
القسمه) والاصح (قوله)
قال الزكشي اشبههما
(الثاني) نقل البكري في
حاشيته عن الزكشي ان
الاستدعاء اول (قوله) وانه
وجع فرغ او اوسر
(غرموا) قال الزكشي
اذا جع شاهد الاصل
فلا اشهدنا الفرع علينا
عاطلين في العادة فالغرم
عليهما دون الفرع ولو
قال لا تشهد الفرع على
شهادتنا فلا غرم عليهما
ولاعلى الفرع ولو قالوا
علما أن شهود الامسول
كذب غير بخلاف ما قالوا
علما ان كذبهم ثم ظهرنا
قال القاضي الحسين قال
وكذلك قالوا انها اشهدنا
ثم رجعنا عن الشهادة سألوا
فان قالوا عن ذلك قبل
الحكم ضمنوا وان قالوا لم
ضمنوا قالوا لا الحكم فلا
ضرر (قوله) قال المرددي
لان الحاقين بالامسول

فوله اذ ار جمعوا بالبوسية) يستثنى منه مستثنان احدهما اذ شهدوا بعوض البوسية وهو بوسية من بلاد فارس
 (قوله مثل التمس منهم جمعوا فلا غرم كما حكاه الباقى عن المواردي وقال انه فقه ظاهر معمول به التائب اذا ادعى بالغ انه حر وان
 بيع والتمس مثل التمس منهم جمعوا فلا غرم كما حكاه الباقى عن المواردي وقال انه فقه ظاهر معمول به التائب اذا ادعى بالغ انه حر وان
 هذا السؤال عليه فظاهر اذ ادعى صاحب الدية ونقضوا فاعلم عليه بغيره فحكم الحاكم بهما فجمعوا بالبوسية فلهما بالبوسية فلهما بالبوسية فلهما بالبوسية
 شهده ان المنقول فبما ادعى عبداً انما السكك اعقدها حتى انه باعه فامر بالبيع انه لا يخلو من العبد ولا واحد الا انه اعترف له بما
 ادعى عليه بل المتعلق حق الاحد بسى ولا يلزم غرم (قوله وسواء كانوا اقل الحجة أم زادوا) قالوا نعم اذا تأمنا أحداً أو لا نفرق بين العين والدين
 (قوله وعلى المرتاب مع الرجل نصف) الختفى في ذلك كالمزاة لانه بمثابة الشاهدة قاله (٣٨٥) ابن المسلم ورفع البارز على ذلك ماذا
 شهده رجل والمرأتان على

(فصل اذ جمعوا) عن شهدهم (غرموا بالبوسية) سواء أراجعوا معاً أم مر تباً وسواء كانوا أقل
 الحجة أم زادوا (أو) رجع (بعضهم وبقي فاعلم ولا تقصص) على الراجع بن (وان قالوا
 نعمنا) اقدم الحجة بنى (وان رجعوا) فبما ثبتت شهادتين (الا واحد اغمروا نصف)
 لا القطر بسبب عدد الرؤس لبقاء نصف الحجة (وعلى امرأتين) رجعنا (مع رجل نصف) على كل منهما
 ربع لانها نصف الحجة وعلى الرجل النصف الباقي (وعليه) أى الرجل اذ ارجع (مع) نساه (أو) ربع
 في رضاء أو نحوها بما ثبتت بعض النساء (ثلث) وعامين ثلثه اذ كل اثنين بمنزلة رجل وهذه الشهادة
 تنزلهما النصف فلا يمين الرجل لنصف (فان رجع) هو (أو ثلثان) منهن (فلا غرم) على الراجع
 ابقاء الحجة (وعليه) اذا شهد (مع عشر) في ذلك ثم رجعوا (سدس) وعلى كل اثنين سدس (فان
 رجع) منهن (ثمان أو هو) ولو (مع ست فلا غرم) على الراجع لبقائه الحجة وان رجع مع سبع
 غرموا الربع لبقائه ربع الحجة (أو) رجع (كلهن دونه غرم نصفاً أو) رجع (هو مع ثمان
 غرموا النصف) لبقاء نصف الحجة فبما أوقع سبع غرموا ثلاثة أرباع (وهو كما امرأتين) فعليه مثل ما علم لما
 (وان كانت) أى شهادة الرجل والنساء (في مال ورجع وهدد أو مع ثمان غرم النصف دونهن) بناء
 على انه لا يثبت بشهادتهن الا النصف الحق وقد بقي منهن من يتبره ذلك (أو) رجع (مع تسع فعليه نصف
 دين) عليهن (ربع) لبقاء ربع الحجة (وان شهدوا بأحصانه) أى شخص وشهد آخر من وراءه
 (فترجم أو) شهدوا (بالصفة) المتعلق بها لا فى اذ عتق وشهداً آخر من شهادتي ذلك (فطلقت)
 أوعتت (ثم جمعوا) كلهم (فلا غرم) على شهود الاحصان أو الصفة وان تأخرت شهادتهم عن
 شهادة الزنا والمتعلق اذ ثبتت شهودوا فى الاحصان بما يجب عقوبة على الزاني وانما صوفه بصفة كمال
 وشهادتهم فى الصفة شرط لا يجب والحكم انما يضاف الى السبب لا الى الشرط على الاصح هذا ما صححه
 الاصل تبعاً لغيرى قال الا سبب ما عرفت والمعر وف الفرم فقد صححه المواردي والبيهقي والجزاى انتهى
 وقال البيهقي انه لا يجوز فمران المزمك بغيرهم وشهدوا بالاحصان والصفة كذلك بل أولى وبجواب بان
 المزمك من الشاهد المتدبى القتل وقوله بخلاف الشاهد بالاحصان والصفة (وان شهدوا بربعة)
 على شخص (باربعاً بقدر جمع واحد) منهم (عن مائة وأربع مائتين والثالث عن ثلثمائة
 والاربع عن أربع مائة فالر جوع) الذى لا يبنى معه حجة (عن مائتين فقط) أى دون المائتين الاخرين
 لبقاء الحجة فبما (نساء يفرقها الاربعة) بانها قوم (وثلاثة أرباع مائة بغيرها من الاول بالبوسية)
 لانها صومها بالرجوع عنها والاربع الاخر لا غرم فيه لبقائه ربع الحجة قال البيهقي الصحح ان الثلاثة انما
 يفرقون نصف المائة وما ذكر انما يبنى على الضعيف القائل بان كلامهم بغير حصصه بما رجع عنه وما قاله
 من عليه النصف الاخر لا غرم فيه

شئ واحد أو يكون
 للامرتين نصفه والرجل
 النصف الاخر كالغرم
 قوله وانما صوفه بكال
 كالشهادة عليه بانه قدف
 وادى انه عبده شهده
 آخران بانه حر فلهما ثمانين
 فبان ثم رجع الكل فلا
 شئ على شاهدى الحر بة
 قوله وبجواب بان المزمك
 معين شاهد لأنه بتركته
 ألجأ القاضى الى الحكم
 المنضى الى القتل مع أن
 شهادته متعاقبة بشهود
 الزنا المنفصلة شهادتهم الى
 القتل قوله قال البيهقي
 الصحح ان الثلاث انما
 يفرقون نصف المائة
 هذا هو الرابع وكتب أيضاً
 لو شهد لمدعى يعنى
 الاربع مائة أحد عشر مائة
 وأربع مائتين وثلاث مائة
 وأربع مائة فالثالث
 له بالبنية ثلث مائة فإذا
 رجعوا غرموا على الاول
 منها خمسة وعشرون لانه
 فمائة أخذوا ربعه وعلى

(١٩) - (استنى الطالب) - (رابع) الثاني ثمانون وخمسون وثلث مائة وعشرون نصيب من المائة الاولى وثلاثة
 والاربعون وثلاث مائة من الثلاث وعلى كل من الثلاث اربعة مائة وثمنا عشر ثلث مائة وخمسون وثلث نصيب من الاولى والثانية ونصيبه من
 الثالث تسعون وان سلف المدعى الرابع فمعه منى على خلاف ما به الحكم (تنبيه) قال ابن عبد السلام فى القواعد من شهد بحق
 بله فان كان صادقا فاجر على قصد موطنه وان كان كاذبا بسبب سقوط الحق الذى يحتمل الشهادة وهو لا يشعر بسقوطه ان ثبت على
 البائتران بيان فى باب الضمان

● **كتاب الدعوى والبيان** ● قال المارودي في قبل ان أول دعوى وقعت في الأرض دعوى قاييل على هابيل انه اسحق بشكاح قوامه فتنزاعا الى آدم فاعلموا انهم اقصوا بقوله واتل عليهم نبأ أبي آدم فقتل قاييل هابيل فكان أول قتل في الأرض (قوله اشترط الرفع الى القاضي) القاضي مثلنا فحكم كذلك والنسب له ظالم من جهة الامام والوزير والتمسب ونحوهم اذا تمت في الامم ذلك والسيد يسمع الدعوى على رقبته ومنهم من تغييره بالاشراط انه لو استوفى بدون ذلك لم يقع الموقع وهو كذلك في صد القذف كاشد في بابه لكن يقع في النقص الموقر فحصل عارته على انه شرط العوازم يستقي من كلامه أمران أحدهما اذا قبل من لا واوله او قذف فلا يشترط فيه الدعوى عند قاض لان الحق فيه المسلم قبل تقبل شهادة الخصم لا يحتاج لمعصوى الخصم بل في صحاحه خلاف نابعه اقل طاع الطر الذي لم يثبت قبل القدرة عليه لا يشترط فيه دعوى لانه (٢٨٦) لا يتوقف على طلب (قوله ثم قال المارودي من وجبه ثمز والمخ) أشار الى تخصيصه

وكسبه عليه وقباس القصاص كذا (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) أشار الى تخصيصه (قوله وكذا من له عن عنده الخ) وليس له من عنده وجهه ما عنه قال الاثر في الظاهر ان هذا الكلام انما هو في ذي البد العادية من في حكمها أمالي كانت يد أمين باذل لم يحرم أخذها بغير إذنه ولعله ولا يتناول منزله لاجلها وان لم يخف ضررا بل سبيله الطلب وكذا البيع اذا كان التضمن موجلا أو مقبوضا أو البائع باذله لما في ذلك من الاذى والارغاب بغير الظهال لا تراهم بقرابا أخذ الحق ممن يمنعه اه وقوله قال الاثر في الظاهر الخ أشار الى تخصيصه كسب أضاد دخل في عموم قوله من سبب المنة والسرقة وكسب السيد ما يشبهه الاختصاص اذا نصب ولا يشبهه ذلك من

● **فصل اذا حكم القاضي بشهر دفعا فرادى** ● في شهادتهم لكل أدرك أو قضي أو غيرها (فقد سبق انه) أي حكمه (ينقض) بمعنى انه يبين بطلانه (فعودا لما قلناه) أي حرموا ما قلناه (بشهادتهم) (زوجوا للمنة) (ولو) (في الله تعالى) انهم يترك البعث التام عن حال الشهود سواء استوفوا المدعى ولو بنائه أم القاضي فلا ضمان على المدعى لانه بقوله استوفيت حتى (فان كان) المحكوم به (مالا) ولو (بالمال) المحكوم به وان تلف باقة مما به وفروا بينه وبين الاتلاف بالقصاص حيث لا غرم عليه فيه بان الاتلاف انما يقع اذا وقع على وجه التعدي وحكم القاضي أخرجه من التعدي وأما المال فاذا حصل بيد الإنسان بغير حق كان فهو وان لم يوجد منه تعد (ولو كان) المحكوم به (معسرا) قال في الأصل أو غابا (غرم القاضي) المحكوم عليه لا عاقلة لان ذلك ليس يدل نفس حتى يتعلق بها (ودفع به) على المحكوم (اذا أسر) أو حضر (ولا غرم على الشهود) لانهم يثبتون على شهادتهم ما عاون صدقهم بخلاف الراجعين ولا على الزكينة لان الحكم غير مبني على شهادتهم مع أنهم تابع للشهود

● **كتاب الدعوى** ●

بغض الواد وكسرها (والبيان) الدعوى لغة الطلب ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون والفعال الثاني وثرة الشايعين وجوب سبق الحزم على غيره عندنا كم والبيئة الشهود وحوالها لانهم يثبتون الحق والاصل في ذلك اخبار تكبرهم لم يعل على الناس بدعواهم لادعى ناس دماهم جال وأموالهم ولكن المين على المدعى عليه وروى البيهقي باسناد حسن ولكن البيئة على المدعى والمين على من أسكر والمين فيه ان جانب المدعى مضاعف له خلاف الأصل فكلف الجدة القوية وجانب المتكثرة قوي فاكتفى منها بخلاف الضعيفة (قوله أبواب) سبعة (الأول في الدعوى وفي مسائل) سبعة (الأولى في وجب الرفع) الى القاضي (فان كان الحق) (عقوبة قصاص) حد (قذف اشترط الرفع) فيها (الى القاضي) فلا يتغل صاحبها باستيفائها الفعالم خطرها كما في الشكاح والملاقاة والرجعة وغيره من سائر العقود والشيوخ ثم قال المارودي من وجبه تعزير أو حد قذف وكان في بادية به دعوى السامان له استيفاء وقال ابن عبد السلام في آخر قواعد الوافر حديث لا يرى ينبغي ان لا يمنع من القود لاسم اذا عجز عن اتيه وقد تمت هذا ايضا باب استيفاء القصاص (وكذا من له عين) عند غيره (وخشي بأخذها) استقلال (ثنية) بشرط معنى انه يجب فيه الرفع الى القاضي انما يمكنه الخلاص به بغير اثاره فتختلف ما اذا لم يتشاهل الاستقلال بأخذها (أو) كان له (دين على مرق غير متمم) من أدائه (طالبه) به لا يؤيده وإيس

يجوز كسر الباب وتقبيل الجار اذا تعين طرقة الوصول اليه والظاهر من كلام الاصحاب المنع لانهم لم يشترطوا الا لاملات ٤ وقوله والظاهر من كلام الاصحاب المنع أشار الى تخصيصه (قوله وثنية) أوضروا (قوله معنى انه يجب فيه الرفع الى القاضي) اعترض البليغي بأنه لا يحرم عليه أخذه منه من هي في بدوان فتنه لا ينتهي الحال فيها الى ارتكاب مفيدة مقضية لا غرم وتغييره يقتضي امتناع الاختصاص والخوف والظاهر انه ان غلب على ظنه السلامة من التثنية امتنع وان استمر باحتياله والاشباح المنع تغلبا للحدود وتظهير كسب العبر للرجع والظاهر انه الرفع الى من له الزام الحقوق والواجبات عاها من أمير ووزر ورجح سبلا سيما اذا علم ان الحق لا يتخلص الا عندهم (قوله بخلاف ما اذا لم يتشاهل الاستقلال بأخذها) صورته لانه ان تكون العين تحت غلبة وهذا قال في السحر المعبر أي عين صاحب منو كذا قال في البسط أمالي كانت في يمن التثنية كالوجه أو اشرارها منه بذكره النعم

قوله وقال البغوي فإذا أخذ جنس حقه ملكه انتهى وقال الماوردي بصر على حكمه وقال القاضي حسن عليه السلام بمجرد الأخذ ولا يحتاج إلى اختيار القابلة وقضية كلام الهادي وغيرهم فاتهم صبروا بقرولهم ملكهم وهذا هو الصواب فإنه إنما أخذ بقصد الاستغناء والشارع عند أخذته في قبضة فاستعمال القابلة إذا كان أو المدين فانه عليه ولكه ولهذا قال الهادي أنه يأخذ من الجنس بالوزن لا بالقيمة وقوله ووافقه الأذري وقال الهادي البلقيني لأنه يأخذ بالجنس عن الحق صلو مستوفى اقل وقال الشارح في شرح منعه هم كمان كان بغيره ولا لا كغير الجنس وسأقي اه قوله أو ثابته قال في التوضيح ينبغي أن لا يتوكله الأمن بعدداته بحق البيع قوله قال البلقيني ولعله في هذا الم حصل الخ أشار إلى تصيد قوله وقضية أنه لا يستقل به أيضا أشار إلى تخصيصه وكتب أي على ما ظهر من كلام البغوي وكتب أيضا أن قلت فالحائز عدم وجوب الرافعة إذا لم يستقل (٣٨٨) بالبيع قلت فالحائز في هذا الظرف بالجنس قوله وينبغي أن يبادر إلى بيع ما اشتد

بجب الامكان لو كان
المأخوذ مما يستلزم على
الصادق لم يحد من بشره
في الحال ولو اخرجت
ماله أو مقله فهل
يجوز له أن يملكه بدلا
عن حقه بالقيمة قال الأذري
فيه نظر والأقرب بالجواز
هنا نظر له ما جاءه وان
منعاه من ملكه في غيره
الحالة وقوله الأقرب للجواز
أشار إلى تخصيصه قوله فان
قصروه وتلف المأخوذ ضمنه
بالاكتفاء قد مر ان
المأخوذ من جنس حقه
ملكه بالأخذ فدخل في
ضمنه بمجرد الأخذ بهذا
القصد فكلامهم هنا في غير
الجنس ويجوز فيما إذا أخذ
لباع ويستوفى من ثمنه فان
أخذ بقصد الدبلة قالوا
الجزء بدونه في ضمنه
بمجرد الأخذ بكل ما أخذ
جنس حقه بهذا التناول

فان قصد أخذ جنس حقه ملكه انتهى فإذا أخذ جنس حقه ملكه انتهى ووافقه الأذري ثم قال أي
يملكه بقوله وبصرف فيه (وله) نفسه أو ثابته (ان لم يطاع القاضي) بفتح الهمزة وتشديد الطاء على الحال
(بيع غيره) أي غير جنس حقه لان المدين باقتناعه على البيع لا لأخذ راسه فملكه وان كان قدر
حقوقه ان طاع عليه القاضي لم يدره الا بانه قال البلقيني ولعله فيما إذا حصل وثمنه ثمة فوق العادة والا
فلا بعد ان يستقل بالبيع كابت قل يأخذ بالجنس وغيره وقد اصرح جواز بيعه استقلاله بعدم البينة أيضا
وقضية أنه لا يستقل به أيضا مع وجودها وحسب بعضهم وقال بل هي أولى من علم القاضي لان الحكم بعله
يختلف فيه على ما رأينا في البيع (بالنقد) أي بقدر البالد وان كان غير جنس حقه (وبشرى) به (الجنس)
أي جنس حقه (ان لم يكن نقدا) أي بقدر البالد وينبغي ان يبادر إلى بيع ما أخذ بحسب الامكان (فان
نقص) فيه (وتلف المأخوذ ضمنه) بالأكثر من قيمته حين أخذه إلى حين تلفه كالغائب وضوءه فان
قبل بيعه لانه أخذ عرضه كالمستأجل أولى له من المالك ولان المصطرا إذا أخذت في غيره دفع المجر
وتلف به ضمنه فكذلك هنا (وان أضر بيعه) الا إلى وان نقصت قيمته (ضمن) نقص القيمة لان ردع أي
المأخوذ فله من نقص قيمته كالغائب (وزادته قبل البيع) ما ليس من جنس حقه (أو التملك) الجنس
حقيق (الملك) وقوله كالروضة أو التملك خارجي طر يقتضيه انه لا يملك جنس حقه بمجرد الأخذ وقد
تقدم رد (فان باع المأخوذ فملك ثمنه ثم وفاه المدين) دينه (رد) إليه (فمنه كفا صبر) المصوب
إلى المصوب ومنه (وقد تملك المصوب منه من ماله غيره) من غير جنس المصوب (من مال الغائب)
فانه رد فيما أخذ وباعه لكن منع الأخذ هنا وتملكه الثمن نازل منزلة دفع الثمن ومادام المصوب باقيا
فهو المستحق والقيمة تؤخذ للمعاولة فإذا رد العين رد القيمة ولو دفع القيمة فمصرفها المستحق الدين فإذا باع
وأخذ فبني ان لا يرد شيأ ولا يعلى شيأ وقد بعته الاصل بعد ثمنه ما مر عن الام (فان أخذ) من مال غيره
(فوق حقه وقدره) أي أخذ قدره فمصار يمكن ضمن الزائد لتعدي به بأذنه (والا) أي وان لم يكن أخذ
قدره فقط (فلا) بضمه لانه لم يأخذ بحقه مع العذر بخلاف قدر حقه والائنة باع بالمأخوذ تعدد فله من
أحرمته (وان تعذر بيع قدر حقه) فقط (باع الجميع) وأخذ من ثمنه قدر حقه ورواد ما عليه الى
غيره (بجهة ونحوها) وان لم يتعد ذلك باع منه قدر حقه ورواد ما كذلك (ويملكه) وروادهم مكسرة
عن صحاح لاتخاذ الجنس مع اسقاط بعض حقه (لأعكسه) وقيمة الصحاح أكثر لانها فوقها
(عليها) باذناب و بشرى بها) دراهم (مكسرة ويملكها) فلا يبيعها بدراهم مكسرة وتلفها فلا يرد
ولم يمسوا بأي وثمنها أكثر كغير الغالب لا يجاف بالغير (وله) الاخذ من مال غيره (فانه) كان يكون

ولو لم يضمن بشرى بالمأخوذ لا مؤجلا لانه يبيع كذلك ويملكه الثمن الذي في ذمة المشتري اذا كان من
جنس حقه وقد رد مرضي بالاجل لضرورة وأما لانه نظر ظاهره الأقرب للمسح والظاهر انه ضمن المثل هنا بطله ويكون كلامه
مروضا في قبضة المشتري ثم قوله هل يبيع كذلك أشار إلى تخصيصه قدره والظاهر انه ضمن المأخوذ الخ (قوله وقد بعته الاصل
بعد ثمنه ما مر عن الامام) قال ابن الرقعة وبشرى ان يكون كلام الامام فيما إذا كان الثمن المأخوذ باقيا وهو امر ضمنه القيمة بالبيع
لا يكون صحيحا لا بالقيمة أما إذا كان نالفا فقد قلناه انه لو تعدى بترك البيع حتى تلفت العين كانت قيمته ناقصة ما لم يذهب وقال الأذري
ما ذكره الرافعي واضع وثني ان الامام لم يرد ذلك للاجمل كلامه على علمه ظهور الفرق اه وهذا هو الوجه فيه عدله ما رواه ونقصه كلام
ابن الرقعة المسئلة في النهاية في صورتها للشيخ بما عاين في نسخة الظاهر (قوله لا ينفق حقه) وج ذاعلم ان يحمل قولهم له إذا

أخذ جنس حقه ملكه إذا كان على صفة حقه أو دونها المالكون فوق حقه النوع أو الصفة فليس له ذلك قطعا لانه استيفاء قهرى فلا يجوز
له أخذ الجوديب والضايف فيها يظهر أن كل ما يجبر المدين على دفع مثله له فانه عليه بالاختزان كان الأخوذ أجود من حقه نوعا وأصفه فلا
يأخذ كان حقه من نوع ردو أو الأخوذ من نوع جدد أو كان حقه مديا أو الأخوذ صاميا وإن كان الأخوذ دون حقه النوع الصنفان كان
العكس مما ذكرناه فانه عليه إذا رضى به وسمح بالجوذة تم لو كان حقه وجب على المدين أن يستبدل حقه بنوعه ونصفه لأن لا يكون
اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس (قوله وإن كان الغريم اقترانه أو جدد الخ) قال الحلال الحلي و يؤخذ من الغريم بالاختوذ وتزبل
مال الثاني من مال الأول (قوله بشرط ذلك لأن لا يظهر الخ) أشار إلى تعصبه (قوله ونظامه كإقال بعضهم بالزم الأخذ الخ) أشار إلى تعصبه
(قوله وله استيفاء من يشهدون آخر قد قضى) فظاهر أنه لو كان الدين على غائب أوجب أو غيرها يحدث فوجب المدين على عدم السقطات
أن لا يجوز له ذلك لأن المعنى من الإقتضى المختلف وهو أن ما يحلفه على ما قامته البينة فإذا قصد بينه وبينه غير ما يطلق وفي قواي ابن الصلاح
أنه سئل عن امرأة أبرأت زوجها من صداقها ثم مات بعد حين لم يثبت في الحكم دعي ضامته (٢٨٩) له فله ما أقامته البينة على صداقها
وتحلف عليه وتأخذ الدين

أرى على مرددين وأمر وعلى كرمته فلز بدأت بأخذ من مال بكرهه على عرد (وإن رد) الغريم (اقترانه)
أي أن الغريم الغريم (له) أو جدد غريم الغريم استعاقب بالدين على الغريم بشرط ذلك لأن لا يظهر
بمال الغريم مرددين غريم الغريم جادا أو عتقه أيضا وعلى الامتناع بحمل الاقرار المذكور في المتن فلا
منافاة بينه وبين بشرط الاقرار بظاهر كإقال بعضهم بالزم الأخذ بأن يعلم الغريم بأنه أخذ من مال غريمه
حتى إذا طامه الغريم بعد كان هو الظالم (وله استيفاء من) له على آخر جادله (يشهدون آخر) له
عليه (قد قضى) أي أدى ولم يعلموا أداؤه (وله جدد من جدد) أي واحد الغريمين إذا كان له على الآخر
شئ عليه أو أكثر من جدد الحق آخران جدد لا يخرج حقه لوصول النقص وإن اختلف الجنس ولم
يكن من الدين لضرورة فإن كان له عليه دون مال لا يخرج حقه عليه جدد من حقه بقدره (المسألة الثانية في
حل الدعي) (وله) والمدعي عليه (وهو) أي المدعي (من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه من واثقه) ولذلك
جعل البينة على المدعي لأن الغريم من البينة التي جعلت على المنكر ليخبر بضعف جانب المدعي بقوة حقه
وضعف جهته المنكر بقوة جانبه كما مر في الإشارة إليه وهذه القاعدة تنحصر في معرفة المدعي والمدعي عليه
ليطالب كل منهما بعبءه إذا تناحسا من قبل المدعي من لو شك في ذلك ولم يطالب بشئ والمدعي عليه من لا يخفى
ولا يكتفى بالسكون فإذا طالب بغيره يبرأ حتى فأنكر فز يدعى الف قوله الظاهر من برأه مردد ولو شك ترك
دفعه ووافق قوله الظاهر ولو شك لم يترك فهو مدعي عليه وزيد مدعي على القولين ولا يختلف موجبهما
عليهما فتختلف كذا ذكره بقوله (فإن قال) الزوج وقد أعلم هو وزوجه (قبل الدخول أسلمناهما)
فالنكاح بآن (وقالت) بل أسلمنا (مرتبنا) فالنكاح مرتفع (فالزوج) على الأصح (مدع) لأن وقوع
الأسلمنا مع اختلاف الظاهر ومدعي علمه أو على الثاني هي مدعية لأن لو شك تركت وهو مدعي عليه
لأنه لا يترك لو شك في زعمه انفساخ النكاح فعلى الأول تحلف الزوج وتزعم النكاح وعلى الثاني تحلف
الزوج ويستر النكاح فبارجها الأصل في نكاح المشرک من تصديق الزوج بيني على مرحوج كما مر
التي عليه ثم (وإن قال) أي (أسلمت قبلي فالنكاح) بيننا (ولاهر) لك (وقالت) بل أسلمنا
(عاصد) في الفرقة قبلنا بين وفي الأمر (بينه) على الأصح لأن الظاهر مع موصفت بيننا على الثاني لأنها

الأشخاص والأحوال والقرائن الواقعة في الحادثة فتارة تغلب على الظن صدق الطالب وأخرى صدق المدعي وبأن أو بالثالث فلم يجعل
الرأس مدعي علم الظاهر وهو لا تستحب شيأ بل ترك استصحاب الأصل الذي كان كذا قاله الرافعي وقد يلزم الثالث ويترتب كون
الرأفة ليست مستحبة بل تستحب بقاء أحد هما على الكفر عند الإسلام الآخر وقال الرافعي تعني به القدر المشترك بين هذه الأمور
التي على المناقولة لا يجوز أن يكون الراد الاستصحاب فإن قال المرأفة لا تستحب شيأ قلنا لا نسلم بل تستحب بقاء أحد هما على الكفر عند
الإسلام الآخر ونقول تعني به ما يخرج على وفق الغالب المستبر ولا شك أن التعاقب كذلك لا التساوق اه (قوله فإن قال الزوج الخ) قيل
عائنا لما نعلم ما ذابنا تأنوا وأوعسك (قوله فالزوج على الأصح مدع) يمكن أن يعكس ما ذكره من البناء ويقال المدعي بغيره الرافعي
النكاح والظاهر واداه غ (قوله فبارجها الأصل في نكاح المشرک من تصديق الزوج هو المعتقد) لترجع بيانه بأن الأصل بقاء النكاح
فهو لا مدين إذا دعي الرافعي من اتهمته بصدق بينه فبارجها الأصل في نكاح المشرک مبني على الرجحان اقتضى كلامه ما خلا عنه قال القليوبي
على اختلاف بينهم مسلمين فلو جاء به تاسلمة ثم جاء وادعى إسلامهما معا دقت قطعا

(قوله والأمين في دعوى الرد) أي على من اتهمه **• (فصل الدعوى شرطان) •** (قوله الأول أن تكون معلومة) فندفع فهاجوا فاعلم من استخاف الحكم به وقوبه المالك تصور مفعلة التي يختلف القرض فلا يكتفي استحقاقه بل صاعداً بالصدق وبالطلب والبيع والنهر (قوله اتقدمه علم) مقتضى تامل المعانيه كان النقد من بيع باع في الوقت سائر الاطلاق وحل على نقد البلد كالمبيع وبه صرح الباقين في أدب القضاء قال الأذري وماله ظاهر (قوله ولا يحتاج إلى بيان وزنه) حيث لا يستعمل في غير الوزن المعروف من النقد ما لم يكن في البلد يعبرون به عن قدره من نقدهم من النسخة كما هو كثير من بلاد الروم وغيرها من بلاد الجبل والعران وأما هذه الأصناف إذا كان الأذن أو الذي عليه من حوله فينبغي أن يبين في الدعوى مراده بالدينار لا يقع الحكم أو عليه بقدر المألوف أو الواجب غ (قوله وفي معناه ما على الدرهم) وهو يكفي في الدرهم الفلوس (٣٩٠) أخلاقه كالدرهم النقصة أم لا يدين بدين مائة كسائر التلبات لاختلافه باختلاف الأوقات

ولا يمكنه نظر والا فرب
 الثاني غ **• (تنبيه) •**
 ذكر الباقين أنه متى ادعى
 نقداً لم يعبر فيه بدينين
 فيها الحلول كالقرض فلا
 يدين العرض للحلول
 وبذلك ما حكمه في أصل
 الرضوخ من العرويه
 يقول في دعوى الدين وهو
 ممنوع من الاداء الواجب
 عليه قال وأما يعرض
 لوجوب الاداء لأن الدين
 المؤجل لا يجب أدائه في
 الحال (قوله ولكن يجب
 ذكره في دعوى متقوم
 تلف) قال الباقين هذا إذا لم
 تكن العين بعلم تقبض
 وتلف في يد البائع فالواجب
 حبس العين على البائع
 أن كان قبض وقد ذكره
 الماوردي قبل التلف فقال
 وإن كانت بعلمه متزعمه ذكر
 فيها ضمان ما لم يقبض من
 المبيع بالسن قلت تلف
 المبيع قبل القبض يقتضي
 الانتفاع قبيل التلف
 لا تترك بالكون لأن الزوج زعم سقوط المهر فإذا سكنت ولا يثبت جعلت كما ذكره حلف هو وسقط المهر
 والتصریح بذكر البين من زبانه (والأمين في دعوى الرد مدع) لأنه زعم الرد الذي هو بخلاف الظاهر
 لكنه (صدق بدينه) لأنه أثبت به الفرض المالك وهذا التهمة فلا يحسن تكليفه بدينه لرد وأما على القول
 الثاني فهو مدعى عليه لأن المالك الذي لو سكت ترك (وفي التحالف) من الخصمين (مدع ومدعى
 عليه) لا استوائهما
• (فصل الدعوى) • أي لصحتها (شرطان الأول أن تكون معلومة) لأن المقصود فصل الأمور وإرسال
 الحق إلى المسقوت وذلك يستدعي العلم (ببيان جنس الدعوى) به (وتوهمه قدره) وصفته التي يختلف بها
 الفرض أن كان ديناً نقداً كان أو غيره (وكذا) ببيان صحة وتسكير نقدان أو ثلاثة فيتم بيان اختلاف قيمته
 بما كانت درهم نقصة ظاهريه يحتاج أو مكسر فلا يكتفي بالان نقد وان عليه به صرح الماوردي وغيره
 وفاق البيع ونحوه بان زمن العقد بقيد صفة الثمن بالغالبين القود ولا يتقيد ذلك زمن الدعوى اتقدمه
 علمه مطلق الدين وان ينصرف إلى الدين الشري كما صرح به الأصل ولا يحتاج إلى بيان وزنه وفي معناه
 ما على الدرهم أما إذا لم يختلف قيمة النقد بالصحة والتسكير فلا يحتاج إلى بيان ما كان استدعى منه الماوردي
 والروايات في دين السلم فاعتبر ببيان ما به وأضاف المصنف محتمل إلى بيان ما كان استدعى منه الماوردي
 (صفة سابق) دعوى (عين تضبط) بالصفة كحبوب وحبات (ولا يجب ذكر القيمة) أي قيمة
 العين وان تلفت اكتفاء بالصفة (و) لكن (يجب ذكرها في) دعوى (متقوم تلف) لأن الواجب
 عند التلف فلا حاجة منه إلى ذكر شيء من الصفات كما اقتضاه كالمهم لكن يجب ذكر الجنس فيقول بعد قيمته
 مائة ونحوه صفت غير عينية بل لم يقتضي أخرى وهي بالصفة وان نقلها لموتة قال الباقين في ذكر قيمتها وان لم
 تلف لأنها المستعققة في هذا الحالة فإذا رد العين والقيمة كدفع القيمة بنفسه وشريح تضبط ما لا يضبط
 كالجواهر فغيره ذكر القيمة فيقول جواهر قيمته كذا وبه صرح القاضي أبو الطيب والبنديجي وابن
 الصياغ وغيرهم (و) يقوم بضعة نصف بحل يذهب ادعيه (كعكسه) أي كما يقوم بذهب بنفسه
 بحل بضعة (و) يقوم (بأحدهما) السلف (الحل حلها) للضرورة كما حرم به كالمه هنا لكن الأصل
 صح في القسم ما نقله عن الجمهور ثم إن الحل يعين بنقد البلد وان كان من جنسه قالوا لا يلزم منه إلى بأنه
 إنما يجري في العقود في القرامان والمصنف جرى ثم على أن تعز إلى ضمن مثله وصفته بنقد البلد وتقدم
 بيان ذلك ثم (و) يقوم مغشوش الذهب بالفضة كعكسه) فيدعي مائة دينار من نقد كذا قيمتها كذا ادريها

ولا يمكنه نظر والا فرب
 الثاني غ **• (تنبيه) •**
 ذكر الباقين أنه متى ادعى
 نقداً لم يعبر فيه بدينين
 فيها الحلول كالقرض فلا
 يدين العرض للحلول
 وبذلك ما حكمه في أصل
 الرضوخ من العرويه
 يقول في دعوى الدين وهو
 ممنوع من الاداء الواجب
 عليه قال وأما يعرض
 لوجوب الاداء لأن الدين
 المؤجل لا يجب أدائه في
 الحال (قوله ولكن يجب
 ذكره في دعوى متقوم
 تلف) قال الباقين هذا إذا لم
 تكن العين بعلم تقبض
 وتلف في يد البائع فالواجب
 حبس العين على البائع
 أن كان قبض وقد ذكره
 الماوردي قبل التلف فقال
 وإن كانت بعلمه متزعمه ذكر
 فيها ضمان ما لم يقبض من
 المبيع بالسن قلت تلف
 المبيع قبل القبض يقتضي
 الانتفاع قبيل التلف

واستفال النكاح الملتزم فلاحقه في البيع واست هذه من صور الدعوى بالدين أصلاً فلا ينبغي استمرارها
 ح (قوله فلا حاجة منها لكرشي من الصفات) أشار إلى تعصبه (قوله قال الباقين) ذكر قيمتها وان لم تلف) أشار إلى تعصبه (قوله وبه
 صرح القاضي أبو الطيب الخ) وفي الحادي ان عليه أن يذكر الجنس والنوع وان كان يختلف الألوان ذكره ان ثم حرر الدعوى ذاتي
 المحلة يذكر القيمة لأنه لا يصير معلوماً إلا (قوله ويقوم بأحدهما حل حلها) قال الأذري يعني بأحدهما شاء كالمصروف وهذا عند التقارب
 في التقدير ما لم يأت أحد هماً في أن يقوم به نقد الآخر لا محالة مثله عند ما يشار ونحوه فلو لم يقوم به بالدرهم لا بالدينار (قوله كذا
 بنحوه الأصل هنا) أشار إلى تعصبه (قوله قالوا لا يلزم منه لرب الخ) قالوا أحسن منه ترتيب البقوى وهو ان صفة الحل متقوم في ذاته الوجهان
 السابقان في الترتيب لنا تقوم به من الشكل بنقد المالك كذا وان كانا من جنس واحد هماً في الجيع بغير تنسبه وأحدهما
 فيعين الوزن بالنقل والصحة بنقد البلد سواء كان من جنسه أم من غيره اه

أقره وكذا بعده ان أمكن فان لم يكن لم يثبت اليه (قوله لثبوت الحق على خصمه) أي المدعى (قوله واختار الأذري أنه يحلف الخ) وصححه
الشيخ الآن بقوله لا يضمن له ولا دفع فيؤخذ بأثره ولو ذكرنا ما لم نثبت ونحوه فله التحلف وله تناظر في المراجعة وغيره ما هو باق
منها لا خلاف المدعى قبل ذلك المانع (٢٩٩) شاهد أو عين الاستحالة فلا يحلف بعده المدعى ولو أسبل الرضوخ القضاء على

القائب عن العدة له لو

أدى قضاء الدين وصال

احد لانه لم يستوف

يحلف لان القاضي الكتاب

قد حلفه قال وذكر البغوي

فيه أنه دعوى الأبراء أنه

يحلف أنه لم يبرئه لمحصل

وجهان قال الباقية

والأصح عندي بل الصواب

ما قاله في العدة لان البغوي

يسمى دعوى المدعى عليه

النساء أو الأبراء بعد قضاء

القاضي بالينة المدعى بغير

حلفه لا يحلف المدعى

فكيف يحلفه هنا (قوله

قبل قوله بالينة ولا عين) كما

وطبق امرأته ثلاثا وأدعت

انها تزوجت ودخل بها

وطلقها وانقضت عدتها في

منها لا يثبت عليه ولا عين

(قوله وثانها لا يحلف فيه في

الشرح الصغیر الخ) وهو

الأصح (نوع) في فقه

دار فادعها آخر فقال هذه

داوى فقال نعم هي دارك

بعتها وأقال على اشراف

بينة لم تقبل لانه أقروا

للمدعى في الحال وتقبل

اذا وصل به كلامه لان

العادة ثبت بان يقبل هذه

دار فلان اشراف بئنه أي

كانت داره وكذا قال دار

فلا تملك حتى تقبل عدله

وجه انكره لوقال أشهد ان دار فلان هذا مثلن هذا ذكره شرح

أحضره ان ذلك وان أحضره شاهد واحد اشرافه بالثاني انتظر به ثلاثة أيام مستقبلة ولو أحضره شاهدان لم تثبت عدته ما تناظر

جم الثلاثا لانه استظهروا بينة في نهاده أخرى (قوله وقيم البينة يحتاج اليها) قال شيخنا لکن ان طلب المدعى وقتة في مدة له مال أعجب فان

أحضره بغيره في ذلك والاربع عليه أفتى به والده رحمه الله تعالى

دفع (المنازعة) لا تحصيل الحق (فقال هذا الذي هو بمنعها سمعت) دعواه (وان لم يعل على
قيد) لانه يمكن ان تنازعوا وان تمكن الدار بینه (ولقاضي طلب الجواب) من المدعى عليه (وان
لم يسأله المدعى) لانه لانه الغرض من الحضور وانشاء الدعوى (وتسمع الدعوى) من المدعى على
خصمه (وان لم يعلم بينهما مخالطة) ولا معاملة ولا فرق فيسب بين طبقة الناس فسمع دعوى مدعى على
شريف وان شهدت قرآن الحال بكذبه كان ادعى في ما يستجير أمرا وفقه ما لعل دوابه وكسبته (وان
ادعى شيئا معلوما) وأقامه شاهدان (فشهدوا له باقرار مجهول أو بنصب ثوب) مثلا (لانه ما لعلت)
شهادته لان من شأن البينة ان تبين ما شهدت به ولانه يعتبر ما افقته المدعى دعواه وابست كالان اراد
يشترط فيها ما لا يشترط فيه (ولو ادعى درهم مجهولة قاله القاضي بن أبي الخطاب أو) ادعى (قوبا
مجهولا) لم تسمع) دعواه اذ لا وجه للاخذ بالاقول من معة ثوب عنه أي عنده قاله الاصل السليمة
(الثالثا تبين على من أقام بينة) بما ادعاه لانه تكافى جوده بقدام جوده لانه كالطعن في الشهود واظهار
قوله تعالى واستشهدوا شهودن (الان ادعى الخصم أداه) الحق (أدواته) منه (أشراه) له (ونحوه)
كاتبه وقبضه (قبيل) أقامة (البينة وكذا بعده ان أمكن) ذلك بان معنى زمن امكانه (فيعلم)
المدعى (على نفسه) وهو انه ما نادى به الحق ولا أقره منه ولا يباعه ولا يوجب ما به (لا) ان ادعى (يد)
الحكم) عدوت ذلك قوله فلا يحلف لثبوت الحق على خصمه بالحكم وهذا ما صححه في أصل الرضوخ والافتى في
الشرح الصغیر وقوله في الكبير عن البغوي واختار الأذري أنه يحلف له لو أقر نفع خصمه وهو مقتضى
الخلق المنهاج كالمصلحة وكذا اختار الزركشي قال وما تارة الرافعي عن البغوي يقبل عنه في باب القضاء على
القائب خلافة قال وماتله عنه هناك من تصرف البغوي بدليل قوله في فادعها انه الأصح عندي (تنبيه) هـ
أو رد على الخلق الادام ما قولهم ان الاجر على الخلق لوقال قد سمعت قبيل قوله بالينة ولا عين وتبين وقت
في قبول قوله ولا عين (وان ادعى علمه بفسق الشهود أو كذبهم فله تخليفه) انه لا يعلم ذلك لانه لو أقر به
لنفعه (وكذا ادعى) عليه بكل ما لو أقر به لنفعه كان ادعى (أقراره) بكذا أي المدعى به (أو) ادعى
عليه (وقد أراد تخليفه فقد حلفه) مرة (تليها أو سأله القاذف) وقد أراد القاذف حده (تخلف)
المقذوف انه ما زنى (أو) تخلفه (وارثه انه ما علمه زنى فله تخليفه في الكل) لكن محله في الثانية اذا ادعى
انه حلفه فمقتضى آخره فان ادعى انه حلفه عنده فان ذكره القاضي لم يحلفه ولا حلفه كما سأل في أو آخر
الباب الثالث وقوله فله تخليفه في الكل ابضاح (ولا يجوز تخليف القاضي) ولا (الشهود) وان كان
ينفع الخصم تركه بينهما أنفسهم الماسر من مصدق ما بالي الخليف (وقى تخلفه) أي الخصم (انه ما أقره)
من هذه الدعوى وجهان) أحدهما انه لانه لو أقره انه لا دعوى عليه برئ وثانها ما لا وجه في الشرح
الصغیر وهو مقتضى كلام الاصل لان الأبراء عن الدعوى لا معنى له إلا بالتصريح على انكاره وانما لا يحل
(وان قال في بدعة) للحق (استفسر من كان جاهلا) لانه قد تبين لهم ما ليس بدائع فادعها بخلاف
ما إذا كان عارفا (فان عين جهته) للدفين من أداه وأراه أو غيره أمهل ثلاثا لان الأيام (اطلبه) لانها
مدفوعة بيقول يعلم الضرر فيها وقيم البينة يحتاج الى مثلها لا حاضرا البينة وانتباههم بانهم لم يسمعوا ولو ادعى
بعد الثلاثا لتسأل القاضي تخلف المدعى على نحو الأبراء أمياه انه لا يسرق في الحال ولا يكاف وقتة الدين
أو بخلاف قوله لو كمل المدعى أمر أو في موكان حيث يستوفى منه الحق ولا ينزاع في حضوره والمولى وحلفه لغناه

وجه انكره لوقال أشهد ان دار فلان هذا مثلن هذا ذكره شرح

أحضره ان ذلك وان أحضره شاهد واحد اشرافه بالثاني انتظر به ثلاثة أيام مستقبلة ولو أحضره شاهدان لم تثبت عدته ما تناظر

جم الثلاثا لانه استظهروا بينة في نهاده أخرى (قوله وقيم البينة يحتاج اليها) قال شيخنا لکن ان طلب المدعى وقتة في مدة له مال أعجب فان

أحضره بغيره في ذلك والاربع عليه أفتى به والده رحمه الله تعالى

(قوله انه الاذرى عن الماردى) اشار الى تعصمه (قوله بل بصفه فيها البعده) ولتبايع الكفار بيعا عافيه وتقباضوا ما بانفسهم او بالزام
 ما حكمه من افعالهم (قوله والتمسح بالترجيع من زبانه) ومعهم الى الواسطه. كلام الرافى ترجعنا قال وقوله يعنى فى
 الوجهين ولا بد من ان يدعى بها معصما علم بالواو وحزمه فى الانوار (قوله وبشرط دفعوى النكاح الخ) نكح كلامه الدعوى على المرأة
 ولو لم اتفق على الاب والجد فى انكح الصغير فان اقر ذلك وان اكره فحلفان نكح (٢٩٣) حلف الزوج وحلف البوا طلق البغوى
 انه لا تسع دعوى نكاح

الضرر بالناشير (فان لم) بان بینه ثم (ادعى جهة اخرى بعد) اعطاء (المدة) هل اثنى اثباتها سمعت
 دعوها او اثنى بینه بعد الثلاث ولم تعدل اهل ثلاثة هل عدل قوله الاذرى عن الماردى المسئلة (الرابعة)
 بشرط دفعوى الدم التفصيل لها (كاسبق) فى بابها (لافى) دعوى (عقد مالى كبيع واطارة)
 لا بشرط تفصيلها (بل بصفه) فيها (بالصفه) فقط وان كان المقود عليه امة لان المقصود منه المال
 وهو انصف حكيم النكاح وهذا لا يعتبر فيه الاشهاد بخلاف النكاح وقبل لا بشرط وصفه بالصحة والتمسح
 بالترجيع من زبانه (وبشرط دفعوى) (النكاح) سواء ادعى ابتداء او دوايه (ان يقول
 تزوجنا بولي وشاهدين وبصفه بالعدالة) ويصف (المرأة بالرضا) بالنكاح (حيث شرط)
 رضاها بان كانت غير مجبرة (والولى بانه اهل الولية) الا ان تكون ولايته بالشوكة (واعقد بالصحة)
 الاحتياط فى النكاح كالم قال البلخى ويستثنى من ذلك انكحة الكفار فكفى فى الدعوى بها ان يقول
 هذو زوجتى وان ادعى استمرار نكاحها بعد الاسلام كرامة قضى بقر ومحبته ولا بد من اذا كان معها
 اربعة دامن قوله نكحها باذن ولي او مالى امد دعوى المالى فكفى فيها بالاطلاق لان امد باب تعصمه
 لا تنصرف بشرط ما رواه ادهم كلامه ما صرح به الاصل انه لا بشرط تعيين الولي والشاهدين ولا الترض
 لعدم الواقع لان الاصل عدمها وانكحتها (وبشرط تفصيل الشهود) (كذلك) فيما
 ادعى (ونيل بشرط عدم علم الفراق) بان يقولوا ولا علم انه فارقه او دوى اليومز وجته وهذا نقله
 الاصل من ذابوى القفال واقره تفتحه فى المصنفه من تصرفه وكفته فاسد على عقبه لكن ذاك الشادة
 بالانكار والنكاح وهذا فى الشادة بنفس النكاح وبينهما فرق ظاهر فلا وجه انه معصم معوله (ولا
 بشرط تفصيل فى اقرارها بنكاح) لان التفرق لا عن تحقق وتقدم فيه كلام فى النكاح (ولا تولى شهود
 لا على قارة) او دوى اليومز وجته (وبتعرض) وجو باقى) دعوى (نكاح الامة) مع ما مر (الجزء
 عن) مهر (المهر وخوف العنت) المشترط فى جواز نكاح الامة ولو كنهن مسلمات اذا كان مسلمات
 عدلان الفروج محتاط لها (والدعوى) بالنكاح (تكون) اما (على المرأة او على) وليها (المهر) بانه
 على عاتق اقرارها به (وقد سبق) ذاك فى مسئلة تزويج الولين المرأة شخصين * المسئلة (الخامسة)
 تسع دعوى المرأة النكاح) بالنفصل كائن عليه فى الام (ولو لم تطالب بحق) من حقوق النكاح
 لان النكاح وان كان حلالا وزوج فهو مقصودا لها ايضا فثبتت وتوصل به الى حقها (وايس انكاره)
 النكاح (طلاقا) بل هو كسكوته فقيم البينة وجبت (فان لم البيان اعرف) بالنكاح بعد انكاره
 لم يثبت ولو رجع عن انكاره بعد اذ انقضت عدت قبل الرجعة ثم خالت غلمات فانه يقبل رجوعها
 (وان حلف حبلا بينة) او لم يرضه ثم وجبت (فله ان ينكح اختها) واربعاسواها (وايس لها
 ان تنكح) زوجها مرة وان ادفع النكاح ظاهرا (حتى يشارفها) بطلاق وغيره (فايعرف به الحاكم
 ليقول ان كنت نكحتها ففى طالق) ليعلم ان النكاح (وان نكح) عن البين (حلفت) واستحقت
 المهر والنفقة) وغيرهما من حقوق الزوجية ويباح للزوج وطؤها فقد قال الماردى اذا حلفت حكم لها
 عليه بالزوج حتى لا يقع بها وان انكر العقد لا يجوز وان يحكم عليه بالنكاح ويحكم عليه بتعريم التمتع
 والظاهر ان مراده جواز ذلك فى الظاهر او فيها اذ انزل عنه ظن حرمها * (فرع) * (لو ادعى نكاح امرأة

(٥٠) - (امضى المطالب) - (رابع) فلم يجوز لها ان يحكم بظاهر الدعوى حتى يعلم وجود الشرط للنكاح بصفه ما هو شرط اعفته
 قوله قال البلخى ويستثنى من ذلك انكحة الكفار الخ اشار الى تعصمه (قوله ولا بشرط تفصيل فى اقرارها) أى المكلفه الحرة وكتب
 اشلح محمول على جواب دعوى الزوج نكاحها (قوله) ويتعرض فى نكاح الامة) اومن فيه ارق (قوله بطلاق وغيره) أى من مون او نفع
 باعتبار على قول البغوى قال الرافى ولكن هذا مبني على ان المرأة ان تفتضح بنفسها (قوله والظاهر ان مراده جواز ذلك الخ) هو كذلك

(قوله وقتئذ انه لا فرق بين تقدم بينة النكاح وانما غيرها) وهو كذلك (قوله وسأني نقه عنه قبل الباب السابع) للاختلاف بينهما الان ما بين صورة ثم انثرت للخص بأنه نكحها من سنو أقام آخر بينته نكحها من شهر (قوله لزم المهر فعلى النفس شي من وجوب المهر اذ يجوز أن يكون له ولا مهر لها) كلوا نكحها وشهدت بانها زوجها وسقته بغير اذن ومكنته مختارة فلا مهر لها على المذهب أو كانت الولية عن نكاحها لا يثبت له مهرها (قوله فاعلم انه نكحها وهو عذر ذلك والاصل برائة القصة غ (قوله باغ) أي عاقل (قوله وجع على يائمه باليمن) ولولا دى البائع بعد الحكم بغير العدة انه كان أنقر على نفسه بالرق (٣٩٤) لا تقبل وقد قامت البينة على نسب وحرية أمه فلا تسلم البينة بأقراره بالرق ولا أنه عاقل المشعري على ذلك ولا يبيط

تحت زوج فله دعوى علم الاعليه لان الحر لا تدخل تحت الدودة هذا التعديل جرى على الغالب اذا لزمه كالحرة في ذلك فلو قالوا لان الزوجة لا تدخل تحت الزوج كان أولى (فلم تارضت بينهما) بان ارضنا بتاريخ واحد أو أطلقنا أو أطلقنا أحدهما أو أرتخت الأخرى (سقطنا) انظر جيع لاحداهما على الأخرى في الأولين ولا تاني بينهما في الأخير ولا تحال في الواقعة هما في التاريخ (وان سبقت تاريخ لاحدهما) قدم السابق تاريخا كلوا أقام كل منهما بينة نكاح خطية (وقدم البينة) بالنكاح (على بينة اقراها) به (يكلوأر زديعين رجل) فاقام بينة بذلك (وأقام آخر بينة أنز يدعها مني) فان الثانية تقدم وذلك لان بينة النكاح والغصب تشهد جميعه وقوله بينة الاقرار تشهد بأخبار بمقتل الصدق والكذب وقضية أنه لا فرق بين تقدم بينة النكاح وتاريخها وقضية تعديل البغوي بان اقراها بالزوجة بعد قيام البينة عليها لاحد فلا تسلم انه لو تقدمت بينة الاقرار قدمت بينة الاقرار قدمت به صرح في تناوبه وسأني نقه عنه قبل الباب السابع (فان اقربنا لاحدهما) بالنكاح (ولابينة) لاحدهما (فكسكتي في النكاح) فيما هو زوجه واولاها بآتيه وادعى كل منهما سبق نكاحه (وان ادعت) ذات ولده على رجل (نكاحا وله امته واعترف بالولد) دون النكاح بان قال هو ولدي أو ولدي من غيرهما (لم يثبت النكاح فان قال) هو (ولدي نهالته) (مرفضا) لان الاعتراف بالنسب اعتراف بالاصابة يظهر اوجه يقتضي المهر ولا يتحمل على استدخال المياه لانه قادر (وان أنقر) لها بالنكاح وقالت كسفتي فوسفه (ثم ادعى) اها (بالنكاح) (وانوطها) (فهم المثل) وان أنكر النكاح والنسب صدق بينه كاحرمه بالاصل في المسئلة (السادة) لو (ادعى) شخص (رق باغ فقال أنا حر الاصل) ولم يسبق من اقرا روي (مدق) بيمينه ان ذاوله الايدي وسبق من مدعى رقه بيمينه على الرق طارها كاستخدام واجارة قبل بلوغه لان البدن انصرف انما يذل على المالك فيهما هو مال في نفسه وهذا بخلافه لان الاصل الحرية خرج بقوله أنا حر الاصل مال وقال أنا عتيق ربي أو قال أنا عبد فلان أنا عبد فلان فالصديق السيد لا اعتراف العبد بالرق ونهال يثبت عليه البدن ايداعه لا يثبت على البينة دعواه بخلافه في مسألتنا انه لم يعرف بذلك والاصل الحرية (فان حلف) البالغ على نفي الرق وقد اشتراه للمدعى من غيره (وجمع) المدعى (على يائمه) البين (ولو اعترف حالة الخصومة) وقال انه ذكروا على وجه الخصومة (أو اعتمد) في اعترافه (بناظر البين قال) البالغ ان هو لم يد (أعقني من باعني) فأن أو أعقني (طوب بالبينة) فلا يقبل قوله لان الاصل عدم الاعتراف (وان ادعى من صغير في يد) ولو غيرها (مدق) ان لم يلقه بكلا يدى المالك في دابة أو ثوب في يده ولا يمين بينه لخطر شأن الحرية (لان التعلقه) فلا يصح صدق الابينة (باب باغ) بغيره بدين مدعى رقه (واكثر) الرق (لم يدعى بالبينة) لسبق الحكم بالرقبة أمأذا ادعى من صغير فليس في يده فلا يصدق البينة لان الاصل عدم المالك (ويجوز شره بالغ ساكت) عن اعترافه بالرق وعن دعوى الحرية بمن بترقه (علا باليد) ولان الظاهر عدم اشتراط الحر والاحوط أن لا يثري الا باعترافه بالرق بينه وبينه ورجا من الخلاف في ذلك وما نقل من تحريمه وطه السراري حتى يخلصه ويقسم بحول على تحقيق ما بين المسئلة (السابعة) لا تسلم دعوى بدين مؤجل وان كان به يذال لا يتعلق بالزام وما لبقي الحال لا يحل على

المشعري على ذلك ولا يبيط
حق المشتري من الرجوع
بالن بديعها ان العبد كان
قد أنقر بالرق (قوله فلا
يقبل قوله) لان الاصل
عدم الاعتراف والقول قول
المدعى عليه بيمينه فان لم يكن
في يده القول قول العبد
لا يدعى اعطاه علم الاصل
عندها (قوله وان ادعى رقه
صغير في يده أو مدق فمصاب
اليد) وشمل كلامه اذا
عرف استناد دعواه بيمين
اسباب المالك وماذا لم يعرف
استنادها له فك لا يلتصق
(قوله لم يصدق بالبينة)
فصدق المدعى بيمينه
واستكناه ابن عبد السلام
بان الاصل في الناس الحرية
وان جعلنا القول قول البالغ
للاصل والغلبة الدال على
حرية ولا يبرأ منه ما جرد
الاستخدام فضلا عن أن
يترج عليهم ما وهما
موجودان في حق الصبي
وجوده ما في حق البالغ
(قوله لان الاصل عدم المالك)
نعم انه مدق وذو اليد فكلا على
في يده قال البليغي والاربع
انه لا يبرأ منه ان لا يعرف

استنادها الى التناط والكبير المحنن الذي لم يكف في وقت كالمصغير قوله والاربع الخ أشار الى تعميمه (قوله لم يحول من على تحقيق سببه) فروع من الجوارى والعبيد يجوز شره وهو ما به الكثر وبعضهم من بعض ثم يبيدونه من المسلمين فانه يصح له لاختصاص على الكفار (قوله المسئلة السابعة) لا تسلم دعوى بدين مؤجل (خرج الدعوى بدين حال على عبد فانها تسلم وان كان لا مطالبه الا بعد عتقه اذ أثر بانياته وكتب انما يثبت تنفي منسما اذ ادعى على العاقل بقتل خطأ أو شهد عدا فأنها تسلم مع انما هو جديده من مؤجله فلو ادعى ذلك على العاقل لم تسلم خبرا لانه لم يثبت في زمن ادعى عليه لجواز مومنه أثناء الحلول أو اعداءه أو أخره ذكره البليغي في وقال لم أر من تعرض له

(قوله قال المارودي) قال في قضاء المعتد (قوله وكلام غيره يقتضيه) وهو الصحيح (قوله قال الركني المذهب المتبع) هو الاصحح (الباب الثاني في جواب الدعوى) (قوله اذا سكنت المدعي عليه وأصر جعلنا كالا) محل حمله نا كلاما اذا حكم القاضي بشكوكه بعدم عرض البين عليه أو قال للمدعي الحلف وانما يحكم بانه نا على السكون اذا لم يظهر كونه بدهشة أو غباوة ونحوهما وتثبت بين عليه شرحه ثم الحكم بذلك قال الباقي ولا لاجل الولي السكون ويجب عليه أن يجيب بما يعرفه فان (٣٩٥) أصر على السكون فان كان أمنا وحدا أو روى أحدهما عرفه المحاكم

منه - عرف المدعي بما عاينه من أن كان الزوج في عقد كدلم وقد صد دعواه به تصحيح العقد - سمعت قاله المارودي قال وتسمع أيضا من منضمه ومجل وبه حال يكون الزوج - ليعال وكلام غيره يقتضيه (وتسمع باسنة لا بد من غير عق) بصفة وتلقو - ل العرض على البيع لانهما حقون ناجز ومنه الثاني الاخير بان في التمييز أيضا (وجواب) دعوى (من ادعى دينه أو جلا ولم يذكر الاجل لا يلزم في تسليمه الا ان) ويحلف عليه وقوله ولم يذكر الاجل من زيادته وهو تصحيح للدعوى لان المدعي بالزوج لا تسمع كابر (وفي جواز) (الانكار استحقاقه) أي المدعي لذلك بان يقول لا شيء له على (وجهه) قال الركني المذهب التزم كحكمه ثم خرج الوالي عن جده (وان أقر) له خصمه عند الحاكم (بشروط) مثلا (وادعى تلفه) فله غايه أنه لا يلزمه تسليمه (ثم) إلى المدعي (ثم) بعد تحليفه (بفتح) منه (بالباقية وان تسكن وحلف) الذي (على بقاء حاله به) (الباب الثاني في جواب الدعوى) *

(ذا سكنت المدعي عليه) عن جواب الدعوى (وأصر) على ذلك (جعلنا كالا) عن البين (وردن البين على الداعي فان قال) له المدعي لم يخرج من دونه وأولئك (على أكثر) مما دعيت (أو الحق يؤدي) أي الحق أن يؤدي (أول دليل أكثر) مما لك (فليس بانزله) لا احتمال الخروج في الأولى بالانكار وان يرد في الثانية فمن الحق عدري ما استحق له أكثر مما دعيت وان المعنى في الثالثة حديث يكون حقة فاما أنما يرى وان يرد في الرابعة الاستمراء أن لا يرد من حقه أو أكثر مما لك (لا) باقرار (الزيد) في الرابعة (لا) لأنه أراد الحرمة والكرامة فان قال زيد على مال أكثر مما دعيت (فاقرار لزيد يغسر) أي ويحل تفسيره (باقول) مما ادعى به عليه تزيل على كثر البركة أو الرغبة كما في الانوار

(انصل في ست مسائل الأولى) * لو (ادعى) عليه غيره (عشرة فقال لا تلزمي لم يكف) في الجواب (بالقول) معه (ولا شيء منها وكذا استحقاق) لان مدعيه امدع أو اهلك جز من أجل ما افلاد أن يطالب الجواب والمخالف دعوا وان قوله لا تلزمي العشرة لا يلزم في سائر أجزائها (فان لم يحلف) بعد استحقاقه على ما ذكر (الادعي) في (عشرته لم يلزمه) فقامها (وعدا كالا عمادتها والمدعي) الأولى قول أسهل القسدي (ان يحلف على) استحقاق ما دونها وان لم يجد دعوى به وبطال به (الا) أي لكن (ان تسكن) الذي عليه من العشرة وقد اقصر القاضي في حلف المدعي عليه أي تحليفه (على عرض البين عليه) ولم يشر ولا شيء منها) فليس للمدعي ان يحلف على استحقاق ما دونها الا بعد تجد بدعوى وتسكنول المدعي عليه لان الذي عليه انما تسكن عن عشرة وثالثا على انه لا يكون نا كالا عن بعضه وهذا اذا لم يندعها إلى عقد بخلاف ما اذا أسندها اليه وهو ما ذكره قوله (ولو قالت) له (تسكني أو بعني دارك بعشرة فحلف ما تكفل أو ما) (يعتق بعشرة كفي) لان الذي للنكاح أو البيع بعشرة غير مدع له بمادونها (فان تسكن) عن البين (لم يكن لها ان تحلف على الاقل) من عشرة لأنه يناقض ما دعته أولا (الا بدعوى جديدة) فلما ان تحلف لتسكنه والتصرح بمسألة البيع من زيادته (وان ادعى ملك دار بغيره فأنكر فلا بد ان يقول له حلفه ليست لا ولا شيء منها) ولو ادعى به باعه اياها كفادان يحلف انه لم يبعها صرح به الاصل المسئلة (الثانية) لو (ادعى) عليه غيره (شفعة أو ما اضاف إلى سبب كقرض وبسبب كفاد)

لعرض البين عليها فصرح بالشفعة (تنبيه) في الحماوي انه لو قال أقرضتني اثنان قال أمضه صدق بيته خلا فالأخ حسنة وصاحبه ونعم الشاكر وان أبي عصر وطاعه كلامه بل نصه انه لا فرق بين أن يقول ذلك متصلا أو منفصلا (قوله المسئلة) لا يتناول أي شفعة الخ قال التاج أروشفة كفي لا تسبق على شأن قال الباقي هذا الجواب عن الشفعة لم يذكر في المحرو ولا في الشرح ولا في النووي في الروضة والفقيه المحرو لا تسبق على شفعة الذي في الشرح لا شفعة كعندى وكذا في الروضة فان قيل لا يلزم من كون ذلك غير مدع كورق الكتب المذكور أن لا يكتب به ولا ككتاب به وجه لان قوله لا تسبق على شأن في بيع الشفعة وغيره ما يكتب به كذا ادعى عليه اثنان جهته تقرر

فقد كنهه أن تولد لا يسبق على شيء. وقلت الظاهر أنه لا يكتفي في الشبهة بذلك لأن الناس لا يدعون أن الشبهة مسوقة لقتل المشتري لأنها ليست في ذمة المشتري كاللأنه لا يتعلق به ضمانه أو اكتسابه وغيره مما قابل تفسيره من قوله على شيء يحق الشبهة لأن إفضاءه على تسعير على باب الأقرار في غير الدين (قوله وقد يحمل هذا التردد على) أشار الرضوي إلى الاستحالة كما حدث قالوا فاجعله أو أحسن الذي إلى تعين أحد القسمين وحيداً فأما أنتو على أنه ينبغي نقل الجاهة أو يكتفي بين متطابقة فإن اكتشافهم ما يقع الذي عليه بالتوصل وإن أحسنه إلى سنة معينة ضرر الذي لا تم اقتداء به على إقرار الخصم بأخضاطه وإن كانهم تعيين الجاهة فكما كتبنا بأجواب إطلاق من الذي يمكنه لا يلزم ما عسى بل لا يلزم أية جهة وتضمن البينة الدافعة وجباً لاكتفاء بإطلاق الذي ولا نحو على التبيين كيلا يكون عليه ما هو التمسك البينة العسرة أيضاً (٢٩٦) هذان الروضه وقال الزنجاني في شرح الوجيز هذا التردد وإن كان على خلاف الأصل لكنه

فدعوا لها ضرورات قوله هي لرجل لأعز أولاديه) وأقصد ثبت اسمها وعينه (قوله أو لأعظمي) فمعنى العظمى (وإن)
 الجنون والسنة فلا يلحقهم ركن أي أجل (قوله أو لأعبد) فإن كان ما ظنوه غيره اعترضوا له (قوله أو لأبستلى) مقتضات قوله
 ليستجيب جواب كاف وقال الباقي الموابية ابن بكاف لأنه ليس عتاد المدعي فقال للمدعي عليه ابن أمرت عليه صرت ذكرا
 وجعلت بعد عرض العين على ما كان لا ينفذ المدعي ويحكمه قالوا هذا هو القضا المتبنا الجاري على قواعد البابود إننا الصريح يظهره
 من كلام الأصحاب في الأضافة إلى مجهول وما ذكر من الاكتفاء به قوله هي لرجل لأعز أولاديه) وان كان قول الثاني وإن أقبر به مجهول قيل
 فليس له إيمان أن تقرأ عرف وتعلمنا لا لا وسكت عليه النوى في تصحيحه واتفقه الباقي وسكانه العراقيين مطلقا (قوله به من
 التفتي) وهو الصحيح (قوله ونضبه كلام صاحب التنبيه المنع) راجع في الهمام

(قوله وهذا ما لا يخلو من الأصل) والشرح المستفيض والمرور للمناهج (قوله قال الباقي) ونارجموه والمذهب المعتمد وقال الزركشي انه
المواب الذي نص عليه الشافعي في الاموال كماله كماله في الصلح وجعل في الشرح الصغير (تتبعه) في تداري الغبوى انه لو اقام المدعى
البينة وعداها فافترقوا بالعلم لا خرف لا تسليم حكم الحاكم للمدعى فقول بحكم أولاد من اعادة البينة وجه المقررة قال ان علمه على انه
مشتك في اقراره حكمه لان البينة لا تكون تحت الاعادة وان لم يرد المدعى البينة وجه المقررة اهـ ولم يذكر اعادة الدعوى والناظر انه بعدها
أضاح (قوله والمدة مع الغائب خصوصاً أخرى) لو اقام الحاضر أو الغائب بعد رجوعه البينة على الثالث وانزع العين لم يكن للمدعى
تحليف المقرير فمقال الامام وأولادها فان الثالث قد استقر للمقررة بالبينة فخرج الاقرار (٢٩٧) عن كونه مقتضياً لحالته قال ولا بد من

بانتفاء الاقرار له ما ربح
بنتفاء ما كانت الاشارة على
البينة وما أحسن عبارة
اليسيط ولا خلاف ان
الغائب لو عاد وأقام البينة
وحكمه كما اراد المدعى تحليف
المقر ليشكل في حكمه يميز
لانه لم يمسك الملك الغائب
بالبينة سقطاً اقراره
فكان كاتراره بعاني بد الغير
فحال زال الملك على البينة
(قوله والحيلة في الحال
كالانحلاف) امتنع كون
الحيلة كالانحلاف فيما
يقبل الاعتراض وانما ضمن
بغيره عند الانحلاف للضرورة
(مسئلة) تقع كبراهوه
أن يكون في كتابه وقف أو
تتابع ذكر الحدود ثم يقع
الانحلاف في طلب من
القاضي اثبات تلك الحدود
كأني الكتاب قال السبكي
وموافقه قط لا يهوديه
في البيع والوقف متلاوه
العقد الصادر على الحدود
بذلك الحدود وقد لا يكون
الشاهد عارفاً بذلك الحدود
البتة وانما سمح لفظ العائد

(وان اقرح الحاضر) في المدعى من خصمته وتحليفه (وصدقته انتقلت الخصومة عنه اليه) لانه المالك
يظهر الاقرار (وان كذبه تركت في يد المقر) كما في الاقرار (أو) أقرب (الغائب انصرفت الخصومة
عنه) الملبس (فان اثبت أي اقامه المدعى) بيته (فقد قضاه على غائب) تحليفه معها وهذا ما ربحه
الأصل بعددته عن ترجيح المقرين والرواية فيه قضاء على حاضر قال الباقي في مارجوه والمذهب
المتقدمان لم يكن للمدعى ينطق في الاسرار حضور الغائب (فان ادعى ذوالسيد) اتم الغائب (واثبت
انه وكيل للغائب قدمت بيته) بذلك على بيته المدعى زيادة قوتها اذن باقرار ذوالبيته (فان لم يثبت) أي
يقم بيته (وكذلك) عن الغائب (واثبت) أي اقامه بيته (بالمالك للغائب سمعت) بيته لا تثبت العين
لغائب لانه ليس نائباً عنه بل يندفع عنه الميمن وتحمته لاضافة في الغائب سواء تعرضت يتكلمون في
يديهم به أو غيره أم لا فلهذا الخصومة مضمومة للمدعى مع المدعى عليه (والمدة مع الغائب خصوصاً
أخرى ان كان الغائب) كاذباً (في زعم المدعى وهذا الشرط من زيادته ولا حاجة اليه) (ولو قال) المدعى
عليه (يهرن) أو غيره من الحقوق اللازمة كاجارة (يهرن) وأقامه بيته لم (سمع) ادعوا مع بيته (لتضمنها
اثباته بالانحلاف) بل لا ينافي (وله أي للمدعى) تحليفه حيث انصرفت الخصومة عنه لانه لا يوزع ما يجرى
السؤالون ما أقر به ملك المقر له وجاء يقر به أو ينكح صفاء وبغيره من الغيب يتناهى على من أقر بشئ
لتخص بعددته أقر به غيره بغيره المقتضى الثاني (فان شكك) عن الميمن وحلف المدعى الميمن المردودة وأقر له
بالميمن نايل (وغيره) (الاقعة ثم ثبت المدعى) أي اقامه بيته (بالميمن) أو حلف بعد شكول المقر له (رد
الغيب) وأخذ العين لانه أخذها بالحيلة وقد زالت (فرع) ولو (ادعى) على غيره (وقف دار)
بيده (عليه) وأقر بها ذوالبيته فلا بد من صدقه المقر له لم يكن له تحليف المقرير فمقال (لان الوقت
لا ينقض عنه وقبض نظر) لان الوقت بمن في القمعة عند الانحلاف والحيلة في الحال كالانحلاف أما اذا
كذبه المقر له فترك في يد المقر كما نطق به ولو اقام المقر له فيما مبرهنة على الملك لم يكن للمدعى تحليف المقر
لغيره لان الملك استقر بالبينة فخرج الاقرار عن ان يكون الحيلة به صريحه الأصل (مسئلة الرابعة)
لو (انقرى) أو ادعاه أو خرافه المشتري به أو ينكح (عن الميمن) (خلف المدعى) الميمن المردودة (واستحققه
لم يرجع) مشتر به على بائعه باليمن (لتقصيره) بانراه أو ينكحه (وان تزعمه) منه (بالبينة
رجع) على البائع باليمن (وان قال حالة الخصومة على المالك بائني أو ملتي أو قال حالة الشراء بعني ملكان)
هذا (معيناً) لذلك (ظاهره) وليس للمشتري المقر) للمدعى بالملك (ان يثبت) أي يقيم
بيته (بالمالك للمدعى) لم يرجع باليمن (على البائع لانه ثبت المالك لغيره بل لا ينافي كف والمدعى لو أراد
أخذ البينة وحالته قد علمت بلطف الله لاستغفانه عن البينة بالادقرار (وله تحليف البائع) لانه بما يغفر
لم يرجع عليه فان شكك فلهذا تسمى أن يحلف عين الرد (اكثر لو ثبت) أي اقامه بيته (بماقر البائع)

فواللهي شهد به الحدود وحكمه في كلام الوقت متلاوه هذا كتاب الاقرار المشهود به فيه اقرار المقر والحدود من كلامه من كلام الشاهد
فلهذا سكت شهادة بالملك والحاضر في كتاب تباع أو وقف وشهدت البيتان فلا تالماً لأشاعر للمكان الغلاني الذي حدوده كذا وكذا لو يكون
الذي يدان كان مشهوراً وقال المنازع في موضع المارعة في شئ من حدوده أو فهاوة دمان المشهود المكتوب قد ثبت بشهادتهم وطلب
مكره قال السبكي وقد طلب مني ذلك ولم أقبله لان الشاهد قد علم ملان في دعواه اسوغه به الشاهد على كونه يدوم لا يتحقق الحدود فإدعى
يظهر ذلك ان من كاتب بعمل شئ احتمل أن تكون يدعه حتى فلا تزعج البينة تشهدان بدعواه ولا يصح في رفع يد على كتاب قد

فصل في ادعى جارية على منكرها المالح (قوله المسئلة الخليفة المدعى على العقوبة على العبد المالح) فمدعى على العبد المالح قبل اقراره به وذلك فدعى التلحق خطأ أو شبهه مدعى على الوث فان الولي يسم وتعلق الله به برفقة العبد في فتاوى القاضي الحسين انه لو ادعى منكرها مكاتبه كانت المدعى عليه السيد جدي لانه لا بد من اجتماعهما على التزوج فلو اقر السيد او منكرت حلفت فان نكحت وحامى المدعى حكم الزوجة ولو اقرت وانكرت ادخلت فان على منكر المدعى وحكمه بالنكاح انما البعض فان اقر بد من جنابه لم يقبل في ما يتعلق بسده الا ان صدق قبل في نصفه المرحر وعلمه فضاؤه بما يخص به ولو اقر بد من معاده في فتى محضه انصرف قبلنا اقراره وتضمن ما له وقضى له بغيره كان كقرار العبد ولو اقر (٢٩٨) في المدعى والجواب هل تبنى على ذلك والتاخير البناء على حصة تصرف وعدمه غ (قوله

بالملك للمدعى سمعت ورجع بالثمن) لانه اذا بان اقراره بالبيع من قبل لفاقرار المدعى (ولو كان المبيع عبدا) وادى انه حلال (فاقر) له (المشتري بغيره فلا يثبت) أى بغيره يثبت على البائع (بانه غريبه محررا) لان الحرة حرة لله تعالى فكل أحد اثباتها واذا ثبت ثبت الرجوع ولا تكفى فيه يثبت على الحرة لاحتمال أن المشتري هو الذى اعتقه (وان اشترى المبيع بالدينه فقامت بينة أن البائع) كان (اشترها) الاولى اشتراء (من المدعى) سمعت و (نقض الحكم) الاوّل (وتقرر الشراء) فتكون العين للمشتري

فصل (لو ادعى جارية على منكرها فاسقطها) سمعة (ولو لها وادها ثم كذب نفسه لم تكن زانية بانقراره) با كذابه بنسبه لانها تنكر ما يقول (ولو لم يطل الا بدلا وجوبه الولد) لان اقراره لا يلزم غيره (وان واقفته) الجارية في كذابه بنسبه فان الحكم كذلك اذا برقع ما يحجب رجوعه بمثل (فليس المهر) ان لم تعترف هي بالزنا (والارث) ان نقضت ولم يولها (وقد عاها الولد وانما ان اولها) (ولا لها) بعد ذلك (لا يشترع احد بذان مان) فقبل شرائها أو بعده (عققت) عاها في الاول (وقبل ولاها) ان مات قبل شرائها (وكذا) الحكم (لو تنكر ما كان الجارية) عبارة عن اصل صاحب اليد (وحلف) انما له (وأولها ثم كذب نفسه) فلا تكون زانية بانقراره ولا يطل الا بدلا لحرية الولد ويلزم المهر والارث وقدمه الولد وانما ولاها ولا يشترع احد بذان مان عققت ووقف ولاها وبجأ جزئتها في الحالين المسئلة (الخليفة المدعى) في العقوبة كقوله وحذف فتكون (على العبد) لانه لا يقبل اقراره فيها بدون السيد (وفي جواب المال) فتكون (على السيد) لان على التعلق لانه لا يقبل اقرار العبد فيه لا يقبل (فلو ادعى) على (على العبد في سمعها وجها) والوجه انها سمع لاثبات الارث في الفتنة لا تعلقه بالرفقة) وسمعت لاثبات الارث قالى الأصل يقر بمعا على الاصلين يعنى على أن ذلك يتعلق بالثمة وان المدعى سمع بالزوج قال البلقي فخرج منه أن الأصم انما لا سمع عليه بذلك لان الأصم انه لا يتعلق بالثمة ولا سمع المدعى بالزوج ولم يذخر صاحب الافوار قال اعني البلقي والذي نقوله نحن ان المسموع سمعها بالارث يتعلق بذمته أو بشكل فقد العين على المدعى انما يفتقر فيه على ما اذا بان ان الرافعة الى ما قطع به البغوى من سمعها ان كان للمدعى يثبت قال وقد عتق اقرار الشخص باثني وسمع المدعى عليه لاقامة البينة فان السفيه لا يقبل اقراره بالمال وكذا ما لجنايه على رأى وسمع المدعى عليه لاجل اقامة البينة فقليل قالوا ان المدعى بجناية الخطأ على الحر سمع وتقام عليه البينة يؤخذ هذا العاقله هي وانما وجوب الدية عليهم ابتداء لان المدعى به فعله وهذا هو جهده وامال اليه هو مالى المصنف عليه في أوائل الاقرار وتقدم مائة المسئلة (السادة يطالب المدعى عليه بانكسر بعد قيام البينة وان لم يزل لان المدعى انما

قال البلقي فيض منعتان الاصم انما لا سمع عليه أشار الى تصحيحه (قوله وما مال اليه) هو مالى عليه المصنف في أوائل الاقرار وهو الاصم بقى أمور لا سمع المدعى به على أحد هما منسردا وانما سمعها منها النكاح لانه لا يثبت الاقرارهما جعوا منها ضمان الاحتياط ومنها النسب قال البلقي وتدرع على كره المصنف انما قبل اقرار البعض به فالمدعى عليه على الجواب وما لا على السيد لا سمع على البعض الا ان قال المدعى في بينة (تنبيه) في فتاوى القفال اذا طلق الرجل امرأته ونكحت زوجا غيره وادى المطلق ان نكحها كان في العدة لا سمع هذه المدعى على يقل الى أن يدان أقيم البينة على ان تعلق بها كان في وقت كذا ولا يحتمل انقضاء العدة من ذلك الزمان وكذا

لو ادعى أحدهم على غائب أو نحوهم عليه بغيره لا سمع قوله ما يقبل وأما إذا أقيم البينة عليه وكذا لو ادعى على صبي بما مالا سمع المالك دعوا لم يرد اقامة البينة لان في هذه المسائل لا يحلف المدعى عليه فلم تكن المدعى بدون البينة بغيره فثبت اقراره باله لو مات امرأته من زوج أو وصت في أمرها بالرجل فخاص من يدعى انه ان سمع المدعى عليه مالا ان المدعى انما سمع على من ولو اقرت التي تغفر اقراره وقبل وتذرهها في قولنا زوج والوصى انما من عاها لم يقبل ولم ينفذ اقرارهما قوله المسئلة السادسة يطالب المدعى عليه بالنكاح بعد قيام البينة (المالح) يبنى ان يقال ان كان المدعى عليه مامونا لا يخشى هربه ولا فساد العين أو قضى به عليه ان لا يبال بكفيل لا يجس لانه عقوبة من غير تحقيق جنابه وان خشي منه من ذلك قاله الحالك انما ان قس لم العين أو تبنى بكفيل ليدخله أو يول

بل إلى تعديل بينة أو تخمس ثلثان أو جبال أو واحدة منها فنع من هذا وان عاند قل الحاكم بما رواه الأعمش من التوكيل أو الحبس أو ارتفاع
 البينة غ * (الباب الثالث في البين) * قوله فيما ليس بمال ولا يقصد منه المال) أورد عليه المحقق كالسرجين وكلب الصيد ونحوهما
 البينة ما لا يقصد منها الموضع ذلك لا تعلق فيها ولو كالة في المال فعلق فيها مع ان المقصود منها المال اه و يجب عن الأول فهمهم من
 المال اذ لم يبلغ نصابه كالأول وعن الثاني بان المقصود من الوكالة الوابية (قوله كتنكاح وطلاق الخ) في الوسطا كانه نهاية التعلق بتجري
 في كونه خطرا لا لا يثبت وجعل وامرأتين وحري في عيوب النساء لان ثبوتها بقول النساء لانقصان الخطر وفي الكتابة عن المارودي
 وغيره فتقدير التعلق في غير المال لا يثبت الا بشاهدين وقال الباقي عندي ان النصاب (٣٩٩) لذلك ان الذي لا يثبت بالشاهد والعين
 تعلق فيه وما يثبت بشاهد

بما علقه والشار في حال البينة من وظيفة القاضي والظاهر العدالة (لا قبلها) فلا مطالب بكفيل وان
 اعتاد القضاء خلافه (فان لم يكفل) أي يقم كفلا (حبس) لامتناعه من إقامة كنفيل للثبوت
 المحقق وامتناعه

(وقبه أطراف) أربعة (الأولى في نفس الخلف والمقصود) الآن (بيان فاعتدت الأولى التعلقا)
 في الأيمان المشروعة في الدعوى بما علقه في الزجر وتأكدا لأمره ولهذا اخص بمأهوتا كدفي نظير
 الشرع كبنية قوله (تتعلق البين) ندبا (وان لم يطلب الخصم) تعلقها (فيما ليس بمال) ولا
 يقصد منه المال كتنكاح وطلاق وامرأتين وقود متى (وقال لم يبلغ نصابه كذا) لم يبلغه لكن (رأه)
 أي تعلقا (فأض) لجراة في الخلف وظهر كلامه اعتبار نصاب الزكمن فقد ورد متى تعلق في
 خمس من الأول وفي أربع من الغنم وهو وجه كما المارودي والذي في الأصل اعتبار عشرين من دينار أو
 مائتي درهم والنصوص في الاموال الخمسة اعتبار عشرين من دينار أو مائتي درهم الباقى انه اعمد حتى لو كان
 الذي به من الدراهم اعم من الذهب اه والوجه اعتبار عشرين من دينار أو مائتي درهم أو ما قيمته أحدهما
 وضرب الاموال كالخيار والاجل وحق الشفعة ان تعلقت بمال هو نصاب تعلقها بالافلا واجتبه لتعلقها
 بما رواه الشافعي والبيهقي عن عبد الرحمن بن عوف انه رأى قوما يجلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم
 نقول لا تعلق فعظم من المال قالوا لا خال حيث أن يتهاون الناس بهذا المقام ويستوفيه عن المدي
 عليه من المدي ولوع شاهد رقيقة تضي الحال التعلقا من أحدهما دون الآخر كما ذكره قوله (فيغاط)
 فيها أي في العين (على عشرين) لاتباع قيمته نصاب الزكاة (ادعى) على سببه (عنا وكأية) فاسكر
 وذلك لان مداه ليس بمال (لا على سببه) اذا حلف لان قصده استدامة مال قبل خلاف ما اذا كان
 غيبا (و) يغاط (في لوفان) باع نصابا على المدي والمدي عليه بخلاف ما اذا لم يبلغ نصابا (و) أما
 (الطام بالقليل) من المال (ان ادعى الزوج) وأنكرت الزوجة وحلفت أو نكحت وحلفت هو (فلا
 تعلقا) على واحد منهما (وان ادعته) وأنكرت وحلفت أو نكحت وحلفت هي (غلط علىهما) لان
 قصده الفراق وقصده استدامة النكاح أما الخلع بالكثير فتعلقا فيهما (والرخص والزمن والحائض)
 والنساء (لا تعلقا) البين (علم بالمكان) لعذرهم بخلاف غيرهم كالخمر وقز كالجنب لا مكان
 القنن قال الاستاذي قد ذكر وفي الأيمان ان الحائض يغاط عليها بياض المسجد فبما أن يأتي هناك
 ولها نفقة بين البين (ولا) يغاط (على حائض بالطلاق من التعلقا) أي حالفه أن لا يحلف عينا
 مفصلة بناء على أن التعلقا مستحب وتقيده كالمصطلح بالطلاق بفهم انه لو حلف بغيره لم يكن كذلك
 ونفسه النص صريح كلام الدارمي انه لا فرق بين حلفه بما علقه من حلفه بغيره قاله الأذري
 (والثاني) بانها بالمكان والزمن (كفى العان) وتقدم بيانه (و) زيادة الأسماء والصفات كقوله وانه

أدأتني درهم أو قيمته ذلك ونحوه اعبارة كثير من الأول أكثر من وهو المشهور وقال الدارمي بان كان مائتي درهم وعشرة فان غلط (قوله وان
 الحائض فابن البين) وهو الصريح (قوله من التعلقا) من تعللته أو بمعنى على أو عن (قوله وقضية النص) وهو كلام الدارمي الخ أشار
 الى تنجيص (قوله والتعلقا هنا بالمكان والزمان كالامان) قال في الترتيب والزمان يوم العبد بن وعرة وعاشوا وهو يوم الجمعة بعد صلاة
 الصلوة جبر ورضان قال المارودي وان كان الحالف عدا غلطت عنه بالمكان والزمان كالحر فان كان مقيم على حفظ مال سببه
 ثلثين ضاع ان فاقه فان كان سببه حاضر اتقى حفظه ما وحل العبد الى مكان التعلقا فلان كان غائبا أو العبد على حفظه وقبل المستوف
 أن عشر بين ان نظره بالبين الى وقت مكانه من حضور المكان من غير ضرر أو تعجيل احلافه في مكانه قلت وبالنظر في الحر اذا كانت

هـ مستتر وتكون كلمة في موضع النفي على المستأخر العمل فقال العدي امان تحمله مكانه أو تنظر الى فراغ ما به. وتكمن
ان كان مكانه الخلفين الجلس ويحوي والظاهر انما ذكر في العدي مشرغ على الجواب غ (قوله الطالب الطالب) قال ابن الرافعي وما
من انتهى النفي الحسن خالفه كبحر ان الخلف بالطالب الطالب لا يجوز ووكأن ذكر انه بدله عن آخره من المذهب وبوجه ما بان الله
فقال بان كان الطالب ابا جارة فوفاة بولم تدر منه بذلك وقت الظاهر ان اسمه قول الخليلي في كتاب الدعاء وما حوت به عادة الحكام
في قطع الاعيان وتوكيدها بن قول الله الطالب الطالب المذكور المالك وايسر يستحسن شي من هذه الامور وان يعلق في باب صفات الله
مز وجل وامنائه وانما استنواذ كره في الاعيان ليعر الروع ما يوليولان به وذلك في اسمائه صفاته لجاز ان يدعيه الغزوي
للفضل وقال الذي في شرح سر سادات أظهر قول الأصوليين انه لا يجوز ان يسمى الله عالم بوجه توقيف وان موضع الخلاف في ما اذا كان
محتمل في مدح الاداء لا يجوز ولا خلاف وأوجب بان هذان من قبل اسم الفاعل الذي غلبت بمعنى الفعل دون الصفات والحق بالافعال
واضافة لافعال الى الله تعالى لا تنوق في توقيف وذلك توسم الناس في تحمدهم ومحبتهم وغيرهما قال ابن الصلاح بوجه يقول
كعب بن مالك في غزوة الخندق يسمون المشركين حاتم سمكة كى تغالبهم اهاهوا ولغلب من غالب الغلاب ولم ينكره أحد عليه غ غ (قوله
وما أنتم كونه الخ) هذا ان كان (٤٠٠) مسلان كان هو باحاف بالله الذي اقول التوراة على موسى وبجانب من الفرق أو نصرا ليدان

بأنه الذي اقول لا يجوز على
عيسى أو يحيى سواي وثنا
حاف بالله الذي خاضعوا له
واللهم والحمد لله الذي
لا اله الا هو والوثني بالله فقط
اذ لا خلاف لنا في ما يملكونه
(قوله وذكر بعضهم انه
يجاف فاعلم الخ) وقال ابن
أبي الهمم ولا يشرع القيام
في شي من الاعيان الا في عين
العان وقيل بل في ما يقبل
في جميع الاعيان (قوله
فلقوا نزل والله فقال والرحمن
الخ) قال البغوي انه شعر
بان القاضي لو جاهد اياه
بالرحمن كان كافرا وايسر
كذلك بل يتعين الخلف
بأنه لا يعتد بقول القاضي

المطالب الغالب المذكور المالك الذي يعلم السر وأخفى (وما أشبه) كونه الذي لا اله الا هو عالم الغيب
والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر ما لم يعلم العلانية (وتدب بوضع الخلف في بحر الخلف) بهوان
يقر عليه ان الذين يشترط به والله ما علمناهم بمناقل الاية وان يقول القاضي ان الله ذكر بعضهم
انه يخلف فاعلم بان في النفي ذكره الاصل (ولا تغلق هنا بحر الجمل) لا خصاصه بالمان
ولا ينكر والافعال لا خصاصه بالمان والقاسمة وهو واجب ذمها (القاعدة الثالثة) شرط مطالعة
البيان لان كان قال في جواب من ادعى عليه قرضا (ما أنزعتني أولا بلزمني شي خلف كإنكر
وباعث) الخلف (قيل تخلف القاضي) وطالب له لم يكسبني وأخبره بان ركعة طلق امرأته
البيتة قال والله ما أردت الا واحدة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولما أردت الا واحدة تخلف مرة أخرى
فردعاه عليه وادعوا ودوا والحا كوجه وجهه بالدلالة انه لم يعتد به في قبل الخلف بل أعاده عليه
(فلقوا) له القاضي في تخلفه (قل والله فقال والرحمن أو) قل (والله العفا) لم فقال والله ذكرت
ان كنت معن فلقوا المكان والزمان فكل اذ ليس له ادعاء بما دعا القاضي (أوقال) له قيل (والله
فقل بالله) بالوحدة أو بالله بالثنية أو بالعكس (فوجوب) أحد ههنا انه يتكول كما في التي فيها
ونائبه بالاثنية حلف بالاسم الذي حلف به وانما خاف في بحر الدلالة وجهه البليغي ونسب نفس وقال
الزركشي انه الصواب قد نص عليه في الام وقال تعالى ان الردة فوجزم العراقيون بان امتناع من
التلفظ على ان يقول بنبينا ليس يتكول لا خلافا للقضال (العارف الثاني في كشف الخلف وهو على
البث في الاتبات والذني (الاعلى في فعل غيره كإقرار في موثرك أو غش في أو باع في موثرك)

قل والرحمن قال لم أر من تعرض له ولا يدعيه اه قال في الاقوال وقال له الحاك قل بالله فقال والله أو بالله أو بالرحمن
أو بالرحم أو ما مكس أو غلقا عليه باللفظ أو بالزمان أو بالمكان فاستمع كان ناكلا وقوله كان كافرا أو شاولي تعصه (قوله ونائبه الا الله الخ)
هو الصحيح (قوله وجزم العراقيون الخ) وقال البغوي انه لا روج (قوله وهو على البث) أي النفي والجزم في الالزام من حاد في النسيب البين
المردود فانه ابتلاه به رجوع الى الخلف في انه وفيه على فرائضه ودعى الاشارة في ان ملكة تفسر باذني امرئ مخصوص وحلف أحد الزوجين
على عيب صاحب البين المردود لانه فعل الله فهو حلف على فعل غيره انما تاركيب أيضا قال البغوي ع بن المدي عليه السلام في البث في الاتبات ذلك
التي بالمطالب بالغير لا اله الا الله يمكن اطلاقه لكن لا يمكن اطلاقه بالافعال صدور وليس مما يجب بالافعال وليس من شأنه ان يشترط وعين الذي
دارت أوله لا تنقل به بالسبب الذي به عند صدور اوله اولا فاما ابتداء لكن لا يمكن اطلاقه على سبب الملاقاة وليس من شأنه ان يشترط وعين الذي
على الداعية الا اذا كانت دفع معارض للاتبات المطالب به تصد الخلف في على في العلم (قوله الاعلى في فعل غيره) ينبغي ان يكون مراد
التي المطلق لا المحصور وكلف الودع البين المردود على اني عليه تلف الودعة فقد صرح في الروضة في اواخر الدعاء بان الذي المحصور كلابات
في مكان لا مخرجه فلي هذا بخلاف مثله على التواتر بان كان في فعل الغير كإقرار الشهادة به (تنبيه) لو بان العبد المأذون أو المالك
الراض أو المالك قد غدا على ايمان أو دون ودعت الحاجة الى حلف المالك فله ان يأتى بكيفية الحال اذ لم يكن له اطلاع على تصرفه
أو موثرك ما مررت أو يحلف هنا كما يحلف على فعل نفسه لم يحضر في الات فيه شي ويحتاج الى تيسر وبقول خاص من كلام الامام فاعلم

تأخذ مما لا طعم له وتؤذونوه أو هو كلياته وروى أن شارلي تصححه (قوله وأنت تعلم ذلك) محله إذا علم المدعي عليه علم ذلك فان لم يعلم له مع أن يقول هو يعلم ذلك (قوله أو هو محتمل) المراد جمعة ضمن ما تلتفت وإن لم تكن ملكه (قوله لأن فعله كعقله) ومنه حلف بائع له في علمه أن لا يبيع (قوله وأنه عالم بدينه) وكذلك كل ما يحلف المستكبر على نفي العلم بشرط في الدعوى عليه العرض (قوله وفي عدم حصول التركة) بل على البت (فإذا حلف كذلك في دعوى عليه بعد دعاء آخر لم يكون ما دعي من إعادة التحلف أولاً) أجبت بالاول لثبوت عدم وضعه بدعي على شيء من التركة وقد رخصت في الفتاوى وإن أفتى بالبقية يخلفه (قوله كأنه التحلف لفرض المذكور) ليس له تخلفه (قوله ونظير) نظير يعرف بغيره في السلام الخ) ثم أرى شريفاً قال فيرويه وشبهه بالدين والتركة حلفاً ما علم أنه على أي شيء أو ما وصل إلى مدعي من تركته فان حلف على التركة فهل يحلف على الدين قال أبو جعفر الهذلي في الحلف وله إقامة البينة قبل ظهور المال بخلاف البين قبل ظهور التركة وهذا أصح وقال الخفاف يحلف اهـ (قوله ويعتبر بنية القاضي ٤٠١) المسخايف قال الباقين عبارة نافية البين قبل ظهور التركة وهذا أصح وقال الخفاف يحلف اهـ (قوله ويعتبر بنية القاضي ٤٠١) المسخايف قال الباقين عبارة نافية وتعلموا أن يقول الموافقة

فأما هـ اللفظ الواجب في الحلف فلا يترك باختلاف ظاهر اللفظ الواجب في الحلف فلا كان له دين بغير صلح لم يقضه ودين بصلح قبضه فأقام شاهداً بالدين الذي بالصلح وحلف معه ونبت الحلف على الدين الذي بالصلح ونبت القاضي الذي بالصلح فلا أثر لنية القاضي لأن اللفظ الواجب في الحلف استحقاؤه الدين الشرعي المدعي به لا الدين الذي في الصلح وكذا الحكم عين الرد والاستظهار قال وهذا مستعمل محال في حد ما عليه من دين بغير صلح وله عليه دين بصلح فقبضه وشووه له لا يعاون قبضه فله أن يدعي ذلك الدين ويقيم البينة ويقبضه بدينه

وأنت تعلم ذلك (فانه يحلف على نفي العلم) لأن غايته أن لا يعلم بوجوده وعدم العلم لا يستلزم عدم العلم ولأن النفي المطلق يصير الوتوق على سببه وإلا لا يثبت هـ على النفي المحض بخلاف الحلف على الإثبات مطلقاً بسهولة الوتوق عليه كإثباته به بخلافه نفي فعله لا طاعته بحال نفسه (ولا يكافئه) أي من يحلف على نفي فعل غيره (القاضي البت) أي الحلف عليه فلو علمه عليه فقد ظلم لكن بعنده لأنه آكد من نفي العلم وهو محمول على نفي العلم كما إذا شهد الشهود أنه لا وارث له إلا فلان تقبل شواهدهم وتحمل على عدم علمهم وارث غيره (بخلاف) قوله (أنت علم على عبدك أو هو محتمل) كذا وأذكر المالك (فانه يحلف على البت) لأن عبده له وقوله كذا هو ولذلك جمعت الدعوى بذلك عليه وضمان الجماعة انما هو بتقصيره في حفظها لا بفعلها (وإن ادعى عليه ديناً على موته فليذكر) مع ذكر الدين وصفه (موته وحصول التركة) كيدونه أو عالم بدينه على موته (تخلف) في الموت والدين (على نفي العلم وفي عدم حصول التركة) بيده (على البت) لو أنكر الدين والتركة مع ادعاء وارث الحلف على نفي التركة (فقط) أي للمدعي تخليفه (سها) أي التركة متى مع حافه على عدم حصولها بيده (على نفي العلم بالدين) لأنه غرض في إثبات الدين وإن لم يكن عند الوارث شيء فله نظير يورثه أو دين لم يثبت فبأخذته حقه قال الأذري وهذا التعليل ينفع من المدعي وأقرضه بأنه لا تركة لم يثبت كأنه التحلف لفرض المذكور وفيه نظير يعرف بغيره في السلام الخ) المدعي بالدين الموجب أو على المسرق قال قوله مـ أن المدعي يقول وأنه عالم كذا ظاهر إذا علم أنه بذلك أمالوهم أنه لا يعلمه أو غلب على نفسه فكيف يجوز أن يقول ذلك (ويجوز الحلف على البت) بغير مؤكدة كعقله (أبى) التقو ضعه بأنه على زيد كذا (ونكول خصمه) عن الحلف بخلاف الشهادة والنقض واجب متبع فيها اعتماداً لا خطاً لأن خطرها على الخصم كما مر بيان ذلك مع زيادة باب آداب القضاء (ويستبر) في محبة الحلف (نية القاضي المسخايف) واعتقاده لانية الحلف واعتقاده للتأصيل فائدة الأئمة ونفع الحقوق ولغيرهم سلم البين على نية المسخايف وحصل على القاضي لأنه الذي له ولاية الاستقلال وأمره به من هذه الولاية لتشمل الامام والمحكم وغيرهما من يصح اداء الشهادة عنده (فلا يفع الأثم) أي أفعال البين الفاسدة (بأنواع واستثناء) كقوله إن شأنا الله (وتحذو) كسر ما وحله بالبين لم يسمع الدعوى على خلاف نية خال الباقيين ومحله إذا لم يكن الحالف محققاً لما نواله إلا فالعبرة

(٥١ - استي المطالب - راجع) الآخر على الأصح في زيادة الروضة قال القاضي وفيه نظير أن المدعي عليه لو أن نبت شئ على الأصل لم يكن للمدعي أن يحلف أنه لم يقضه وهذا يدل على التقاير فلا ينبغي أن يشترط في إقامة البينة بذلك حيث دونها بصلح كذا إذا ادعى المدعي عليه ذلك فتشده بحلف المدعي مع شاهدين عن الاستظهار وقضه ما قضه الدين الذي في ذمته لا الدين بالصلح وقوله قال الباقيين عبارة نافية الخ أشار إلى تصحح (قوله فلا يذفع الأثم ويل) أشار إلى تصحح وكنت عليه المقصد ما يخالف ظاهر لفظه إذا كان مقصود من مجاز اللفظ أو اعتقاد خلافه لشيء عنده كالخفي في شفعة الجوارق الأول أن يقول مالي على درهم ولا دينار ولأن من ذلك ولا أكثر درهم قبضه ولا دينار ورجل معروف وما قبل قبولاً لشفعة ولا قبض فالثوب الرجوع والشفعة البهرو والقبض والامر الكسب (قوله واستثناء) قال الأسنوي ظاهره أن الاستثناء ينفع في الماضي حتى وقال والله ماقت إن شاء الله تعالى وكان قد قام لا بحث (قوله قال الباقيين) صرح به هكذا المتن في كتاب الأيمان ومعنى ذلك يصح فانه لم يفعل شيئاً أو شأنا الله أن لا يفعله ولا يقع شيء إلا بمشيئة الله (قوله قال الباقيين) ويحله إذا لم يكن الخ) أشار إلى تصححه

قوله قلدي عليه ان حلفه انه لم يأخذ (قوله والعمره ثمانية الخالف الحق) (نقل) (قوله اعتبارا بنية القاضي) هل تعتبره كل من
ولي فالتساوي له اصف بالادلة او اخل ببعضها او كما كثر شرطها لم لا تعتبر الابنية القاضي العدل الا هل المسبق للتو ابقوا الظاهر ان كل
من نفذ حكمه اعتبرنا تخلفه من يتبعون من لا فلا غ (قوله وان حلف كذلك قبل ان يستخلفه لم يأنم) وكذا الوجه قبل طالب المدعي تخلفه او
بطله عن دعوى فادعاء رافعة اوجب لا يلزمه الخالف او حلفه على نفي العذر والحال يقتضي تخلفه على البت وما اشتهر بقوله الطرف الثالث
في الخالف وهو من توجهت الخ (صاغة) ولا يكون الجين في جانب المدعي في غير الراد الا في حصة او بابا بالقسمه و باب المعلن و باب العين
مع الشاهد و باب الامانة المدعي في الرضى من انتهم غير المرتهن والمستاجر والتلفط طلقا و يدخل في هذا الباب ما يدعي المالك في الزكاة
لا تبطل آية ما خوة الله تعالى وكذا (٤٠٢) يدخل في قسمه ما تضمنت عليه المرأة من جبر و لا دلة على ما هو مفصل في موضعه و باب

الحلف باب الخلف فان
اليمين حلف في الالابان
في جانب المدعي وهو خارج
عن الارب السابقتين
وجوب احد هاتين جميع
الارب السابقة اليمين فيها
يعمل بها في ذلك الشيء
يخلف الالابان في الخلف
فانه لا يثبت للمدعي حقا
واحد اربعة بعض الاحباب
بين الالابان والثنائي انه
جامع بين النفي والالابان
بخلاف الارب السابقة
(قوله قال الاذري) فيقول
يحتمل ان العبارة الثالثة
تمسح للادوي وجع التفتي
التفسير الذي في التناج
وهو المردوه في التشرع
الصغير الان فتمت خلا
سند كرم و مال السبي الى
ان المسرا بالعبارة ثنية
واحد وقال في عبارة الرافعي
شيان يقتضيان انه لم يرد
اختلاف المعنى اعهدهما
قوله وقد قبل قائم البست
هي العبارة لما اوفى الخالف

بنية لانية القاضي فاذا ادعى انه اخذ من ماله كذا بغير اذنه وسأل اذنه وكان اغما اخذ من دينه عليه فاجاب
بنفي الاستحقاق فقال خصه القاضي حلفه انه لم يأخذ من مالي شيئا بغير اذني وكان القاضي يرى الجواب ذلك
قلدي عليه ان حلفه انه لم يأخذ من ماله بغير اذنه و بنوي بغير استحقاق ولا يأنم بذلك وما قاله لا يأنم
ما سباني في ثنية تخلف الحلفي الثاني على شفعة الجوار فتأمل (فان سمعه القاضي) يأنم بشي بما
ذكر (عززه) ان كان عابا بدم جوازه (واعاد العين عليه فان وصلها كالدم لم يهجمه القاضي نهاده)
عنه (واعاد) طاعه وجوب بان قال كنت اذ كراهه تعالى فيقول ليس هذا دونه كره الاصل
(فرع لو كان القاضي حلفا الحكم على شافعي بشفعة الجوار فنفذ) حكمه ظاهر او بالخالف حق المقلد
والجهد (وان استخلفه خلف لا يستحق على شيئا ثم اعتبارا بنية القاضي وان حلف كذلك) هنا وفي سائر
الدعوى (يقبل ان يستخلفه لم يأنم او حلفه القاضي بالاطلاق) او بخود وهو لا يرى التخلف به كالتفتي
(أو) حلفه (غير القاضي) من فاهر او خصم او غيره ولو بولاه تعالى (ووردى لم يثبت) ونفقت
التزويج في جميع ذلك اعتبارا بنية لان القاضي ليس ان حلف بغير اذنه كالتحاشا للناس كذا كره النووي
في ذكاره وغيره ونصته انه لو كانه الخلف بغير اذنه تعالى كالحفي لم تنفعه التزويج وهو ظاهر فنفذ
الاستوى عن الاذ كانه في حلفه في حلفه بغير اذنه من يرى التخلف به كالحفي وهو فاهه ليس فيسمع بعده
عن المعنى اعتبارا بالخالف ان عبد السلام في تخلف الخصم حلفه تخلف القاضي بمخاطبة خصمه مسرعا بثلث
ما صدق عليه صاحب قال ارادته الخصم ولو ترك المصنف قوله لم يأنم في حلفه قوله لم يثبت وقوله او حلفه
القاضي بالاطلاق من زياده (الطرف الثالث في الخالف) في جواب الدعوى (وهو من توجهت
عليه دعوى بمسألة أو أثر بمطالبة الزم) هذا ما جزم به المنهاج كماله لكن المنهاج عبر بل دعوى بمسألة
بين والذي في الاصل وهو كل من توجه عليه دعوى بمسألة أو أثر بمطالبة الزم (ووردى لم يثبت) وقوله او حلفه
ما قال الاذري قبل يحتمل ان العبارة الثانية تشرح للادوي انتهى ويحصل الضابط على ما ذكره المصنف
ان كل من حلف من توجهت عليه دعوى الى آخره لان كل من توجهت عليه دعوى الى آخره حلف فلا
يرد عليه الشاهد والقاضي حيث لا يعلفان وان كانا لو أثر الزمها لم يأنم في حلفه بغير اذنه من يرى التخلف
(في العقود والفسوخ) ككساح وعلقان (وسائر حقوق الاكسيين ولو شفا وضربا أو جبا فغير را)
تغير البينة على المدعي واليمين على من انكر وخبر العين على المدعي عليه (ولا تسمع دعوى في حلفه
تعالى) ونعز به المسرا في الشهادات في الكلام على دعوى المسئلة باني في ذلك حلف (تم لو) تعلق
به حتى ادى كان (فدنه) غيره (فطالبه بالحد فله تخلفه آه مازني) كما سري الباب الاوّل (فان) حلف

والثاني قوله ولا بد من اعتباره صريح هذا الضابط وما قاله الضابطين قال شي ثالث وهو انه في المحر وان قصر على العبارة
الثانية فلو كانت حجة معتبرة لما انقضت عليها اه وتفسر برضا الخالف بما تقدم اراده الخالف ابتداء وهو المدعي عليه ومن ترك من
المدعي منعه المدعي عليه كالامانة واما اعان القسمه والمعلن فلا يدخل في ضابطه لان المدعي في جانب المدعي لا توجه اليه البسم دعوى
تحقيقا ولا تنقد او كذلك الخالف سمع شاهد الخالف عين الراد لا يدخل في هذا الضابط (قوله المسرا في الشهادات الخ) ولان الدعوى انما تسمع
بجبت لو أثر يتوهم قبل رجوعه لانه لو انكر لم يكن هناك عين ولا ردها فلا تأثير للدعوى فلا تسمع وقال القاضي ان يوجب من القاضي ان يساند
المروءة ما وجب التزويج وتسم فيه الدعوى اذا تعلق بالامور العاقبة مصالح السابن كاذي الناس وبهم وطرح الجوارح في العار بقر وانساب
الابار ونحوه فلا علم ان حلفه وليس ذلك للمدعي

قوله لان الذي مرثون القطع ايضا) عبارته ثم فلو نكل السارق وحالف المدعى لم يقطع وهو ما عارضه به. فاذن الفتى (قوله وقال غيره لابل
ليل البلوغ دون دفع) أشار الى تعديده (قوله وكذا قديم القاضي ومنكر الوكالة) أي منكر (٤٠٣) ان المدعى وكل صاحب الحق والصفة.

في اتلاف المال ومنكر

العق اذا ادعى على من هو

في يده انه اعتقه أو أخوانه

باعه منه فاقرب بالبيع فانه

لا يحلف لاحد اذا الورج

لم يقبل ولم يفرم واذا ادعت

الجارية الوطء وأسية الولد

أي لثبات النسب فالصحيح

في أصل الرخصة لا يحلف

واذا ادعى من عليه الزكاة

ظاهره سقطا فانه لا يحلف

ايضا على الظاهر والذموى

بحمد الله تعالى ولو علق

طلسا فاعلى فعها ما دعت

وأشكره فالتسول قوله ولا

يحلف على نفي الميراث وقومه

نعم يحلف على نفي الفرقة

ان ادعى اولادى على فاض

انه زوجا مرأته بمنجونة

وأشكر لم يحلف قاله القاضي

الحمد بن ولوط بالامام

الساعي بما أخذ من الزكاة

فقال لم آخذ منهم شيئا فلا

عين عليه لو ادعى انه بلغ

رشد او ان ما به علم ذلك

ورام تخلفه عليه لم يحلف

على الصحيح ولو ثبت له دين

على غيره فادعى على شخص

ان العين التي في يده لعمرو

فأنكر ودعاها لنفسه لم

يحلف ولو ثبت له مال صلى

غائب فادعى على شخص

ان يسده أو عينا قاله غيب

وطلب الوفا من ذلك سمعت

دعوا فان أقر بها دعاه

حد الفاذف وان (نكل وحالف الفاذف سقط) عنه (الحد ولم يثبت الزنا) على المقدوف (بحلفه)

انه لا يثبت بعدلين فكيف يثبت باليمين المردودة (وكذلك) له (تحلف وارث المقدوف) انه ما علم

من مورثه (ان طالع) بالحد كما في الباب المذكور (ويثبت) باليمين (المردودة) في دعوى

لسرقة (المال دون الطعن كما في السرقة) هذه الاحكام من زيادته والوجه تركه لان الذي مرثه ثبت

القطع ايضا بتقديم ما دعه وان المعتمد ما ذهبا لان حدود الله تعالى لا تثبت باليمين المردودة (وان) أقر

بالوجوب حد او فلا لا يجب التمسك في الاقرار وادعى شبهة كان (وطئ) أمة أبيه وقال غنثما تهاصل في

ارثكم) ما قاله (وحالف) عليه (فلا حد) عليه (ولم يسقط المهر) قال الاذموى وقضية

بأذكره ان لم يحلف حد وهو مشكل (ولا يحلف مدعى الصبا ان احتل بل يعمل حتى يبلغ) وان كان

وأقر بالبلوغ وقت احتماله قبل ان حلفه يثبت صباه وصبا يطل حلفه في تحليفه باطل تغايه (الا

فانرا) ونفع السبي (أثبت) أي يثبت عائته (وقال استجلبته) أي الابن بالصلاح (فحلف)

سقوط القتل) بناء على ان الابن علامة للبلوغ واستشكل من جهة أنه يدعى الصبا لكن اعتقدوا في

عائته الابنات وقالوا كيف يترك الجد ليس الظاهر بزم مجرد (وحكمه) كسائر ما بين المسلمين

وان نكل) عن اليمين (قتل) قال ابن القاص وهو حكم بالنكول وقال غيره لابل دليل البلوغ دون

الان (ولا يحلف في الدعوى) بحق (على من هو صبي غير وارث) له لان مقصود التحليف الاقرار

بلا قبل اقراره بذلك فالمعنى التحليف (وكذا قديم القاضي) لا يحلف اذا لم يكن وارثا لذلك بخلاف ما اذا

فان اقر بن فحلفان بحق الورثة وهذا انما لا يتعلق بصرفه ما يقر به بما أتى في الولي (وبجواز ثبات

لو كافي غيبة الخصم) لكن الاحتياط حضوره قاله ابن سريج (ويكتفي فيها) أي الوكالة أي اباها

بسم القاضي) قال ابن الرفعة ان كان المولى حاضرا أو غائبا وهو موقوف للنسب للقاضي والانتساب

(العارف الرابع في فائده باليمين) وما ذكره معها (وهي قطع الخصومة في الحال) لا سقوط حق

المدعى لأنه صلى الله عليه وسلم أمر جابعا بحد الحلف بالخروج من حق صلحه كأنه عرف كذبه أو ادعى

اودالها كوجه استناده ونحوه المعتبرين من حلف على عين صبر يقطع به مال امرئ فهو فيها جابر

في الله وهو عليه غضبان فربما جعل اليمين مبرقة في الظاهر والباطن (وتسمع بيته بعد) أي بعد حلف

لدى عليه بحكمه وانما ادعى حين الحلف كان قال لا يثبت له حاضرة ولا غائبا فكذا لو ردت

اليمين على المدعى تشكل ثم أقام بيته لاحتمال ان نكله للتورع عن اليمين الصادقة واستثنى الباقي ما لو

جاء المدعى عليه بدعي ببنى الاستحقاق وحلف عليه فانه يراعى لو أقام المدعى بيته بأنه أودعه لو يعلم

زنا فقام الاتخاف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق (ومن كذب شهده سقطت بيته) لتكذيبها

لادعواه لاحتمال كونه حقا فيها والشهود مطالبين بشهادتهم بما لا يعلمون وفي شمله قال الله تعالى

فانهم انكروا له والله شهدان المتقين الكاذبون (ولو أقام خصمه شاهداً كذب شهده وأراد ان

يلقى معه) (الجرح الشهود يمكن) من ذلك لان المقصود نفي الطعن في الشهود وهو لا يثبت

لأحد وعين وان كانت الشهادة بمال (ولو أقام) المدعى (شاهدين) ادعاء (وكأنه ادعى ان

سليم شيئا) للثمة (ولو شهدا) لشخص (بما تقامت) عليهما (بيته) بانراهما حين تصديا

لشاهدات لا لشهادة معهما) بذلك (ودن) شهادتهما (أو) قامت (بانه) أي المدعى (أقران

لديه شرابا روت كذا وصرفت المدعى) بينه وبين أداء الشهادة (ودن) شهادتهما (والا) بان

شئ ينفي الأولى بانراهما عاذ كقول تصديهما للشهادة أو طالت المدعى الثانية (فلا) رد

ا كنهنا وان أشكر لم يحلف ولا تقام عليه البينة كبريان الصلاح (قوله رواه أبو داود) أي والنسائي (قوله وتسمع بيته) مثل البينة

لأحد مع غيره كما مر حواه في الشهادات وكتبه أيضا تناول الملاحمة الكاملة وكذا الشاهد الواحد احلف به صرح به صاحب

دع وغيره غلط في هذه المسألة بعض المصنفين (قوله واستثنى الباقي ما لو أحلف الخ) أشار الى تعديده

(قوله والكون) ظاهره اعتبار مطلق الكون وذكر البقية ان المعبران عن معنى من -كونه زمن يسع قوله لا حلف او انما كل (قوله ومع)
 صرح هو والغزالي بنفوذ حكمه عند تركه (في المهمات) عن معنى كلام الامام ان حمل الاحتياط على ما لا يدري حكم
 الاصل مع الغزالي ان حملهما عند جمل الحلف معناه وقال الباقى في الاصح عندئذ ان القاضى لا يقدم على الحكم مع معرفته
 النكول ومقتضى كلام الغزالي ان امتناعه وجوب الدين بل على القاضى اعلامه فان لم يعلم حكم نكوله لينة حكمه فان غلب على ظنه انه يدري
 ان الدين عليه لا يدري ان امتناعه وجوب الدين بل على القاضى اعلامه فان لم يعلم حكم نكوله لينة حكمه فان غلب على ظنه انه يدري
 فيه احتمال ولا يرجح انه لا ينفذ انضالته عنك ان الله المحتمل باظهار حكم النكول اه (قوله مالم يحكم نكوله) كان يقول جعلنا كالا
 اؤنكنا بآلة التشديد وهو معناه (قوله قال في الاصل واذا قبله الحلف الخ) كلام المصنف (٤٠٥) كالصريح في أنه في هذه الحالة العود
 الى الحلف وقال بعضهم انه

الاقرب (قوله ونكول
 خصه -مع معناه كافراره)
 لان النكول -صدور
 المدعى عليه واليمين مترتبة
 عليه ووضعتا بين عبد السلام
 مقابله بانه لو قال رجل زيت
 فانكر ونكول خاف العقاب
 سقط عنها الحد ولا يجب على
 المذنب حد الزنا ومثله لو
 قال سرق فتكلى خلف
 المدعى وجب المال ولا
 قطع ولو كانت كاليمين لحد
 في الصورتين فدل على انها
 كالانذار ويجعل نكوله
 رجوعا (قوله فلا تسمع
 ينته باذاعه) قال
 الدميري وأخبار بقوله باذاع
 أو أراها أن التصرف
 الدين فان كان المدعى به
 عنافر للمدعى عليه العين
 على المدعى خلف ثم أقام
 يمينته بالمكسبت أفتى به
 علماء العصر اه والراجح
 خلافه (قوله والاصح
 سماعها) وقال الزركشي
 انه الصواب (قوله وامتناع
 المدعى عن الردود) نكول

قوله هذا بعد قول القاضى المذكور ونكول وانما يمكن نكولا بعد قوله استحلف لان ذلك من القاضى
 استحلف لا استحلف واهذا لو بدلا لخصم حين سمع ذلك وحلف لم يعد يمينه والتصریح بانما كل بعد الحلف
 من زيادته (والكون) عن الحلف بعد الاستحلف (لا الهش ونحوه) كذبوا (نكول) كما
 ان الكون عن الجواب في ابتداء انكار هذا (مع الحكيمة) ابرئت علمه رد اليمين بخلاف ما لو صرح
 بالنكول فانه رد ما وان لم يحكم به بخلاف -كون الهش أو نحوها ليس نكولا وليس للقاضى أن يحكم بانه
 نكول (وقول القاضى للمدعى احلف -حكم نكوله) أي نازل منزلة الحكم -نكول خصه في -كونه
 (وتسبب عرضها) أي اليمين (على التاكيل ثلاثا) عرضها (على سكت) عنها (أكد) من
 عرضها على التاكيل (و بين حكم النكول لما هو) به بان يقول انه ان نكأت عن اليمين حلف للمدعى وأخذ
 منطلقا (فان لم يشعل حكم) بنكوله (نفذ) حكمه -تقصير بترك البحث عن حكم النكول وقوله
 وبين ان هذا يكسر به الروايات وابن عبد السلام وغيرهما لكن صرح القاضى والماوردي والغزالي في
 وسطه بالوجه وبإقضاء كلام الامام ومع ذلك صرح هو والغزالي بنفوذ الحكم عند تركه (وله) بعد
 نكوله (العود الى الحلف مالم يحكم بنكوله وان هرب وعاد) فان حكم بنكوله -حقبة أو تزج بلان قال
 للمدعى احلف فليس له العود الى الحلف بغير رضا المدعى قال في الاصل وان أقبل عليه لحلفه ولم يقل بعد
 احلف فدل هو كما قال الحنفية ومان قال في الكتابة أقر بها من لم يقله البغوي في تعلقه عن الاحكام كما
 في الأذرى (فلورضى المدعى بحلفه بعد النكول جاز) له العود الى الحلف لا بعد واما (لكن ان نكلى)
 عن الحلف (لم يحلف المدعى) يمين الدلالة أن يطل -حقه مضافا بيمين الخصم
 اه (فصل اذا حلف المدعى عن الرداسحق) ما ذاع لانه فائد قارده (ونكول خصه مع يمينه كافراره)
 لا كالبينة فيشوبل بنكوله الى الحلف فاتبه انراه به فيجب الحلف بغيره من الزمن غير افتقار
 الحكم كالانذار كما صرح به الاصل (فلا تسمع) بعد ذلك يمينته باذاعه ونحوه كإبراعه واعتراض لشكك به
 له بانراه هذا ما ينزله الشجاعت قال البغوي وهو شئ انفر دبه القاضى وهو صنف والاصح سماعها
 لان قولنا انما كالانذار أمر تفديري والبيئة تشهد بامرتحقي فيجعل بمقتضاها وسأنى في الباب الخامس
 على الصواب ونص عليه الشافعي انتهى وسأنى جوابه ثم (وامتناع المدعى عن) اليمين (المردودة) بلا
 عذر (نكول) عنها (يسقط حكمه المطالبية) بمقد (د) من (اليمين ولا ينفعه) بعد ذلك (الا
 البينة) ولو شاهدوا بالواحد فهو هذا ما رجعه الاصل تبع الامام والغزالي والبغوي بعد نقله عن العراقيين
 يشكر ردوا الى القاضى -الواحد فهو هذا ما رجعه الاصل تبع الامام والغزالي والبغوي بعد نقله عن العراقيين
 والهموي والروايات يمكن من ذلك وهو ظاهر النص وعلى الاصل ليس له رد اليمين على خصمه اذا اليمين الردودة
 لا ترد ولا ردوها لادى الى الدور وذكر الماوردي وجب امتناع سألها الحاكم عن سبب امتناعه بخلاف

(لم) قال البغوي انه مقد بدين أحد هذان يكون حلف المدعى يمينه حقا يأخذ من المدعى عليه فان كان حلفه مقاما حلف المدعى عليه
 فانه اذا نكلى عن اليمين فله بغير ادعى -معها ليخضعه بالحلف الذي ادعى به كما اذا ادعى على شخص ألفان ثم مبيع فقال أقضته فانكر
 البائع قال في قوله يمينته في عدم القبض فان حلف اسحق الاقنوان نكول وحلف المشتري انفعات الخصم -وان نكلى المشتري عن اليمين
 أنصار هو المدعى للقبض فالخصم في أصل الرخصة في الشركة ان المشتري يلزم بالانصاف اخذته بقراره يلزم المال بالشراء ابتداء تانها
 أن لا يكون هذا الذي لله ثم قد يسقط ما عن المدعى بحلفه فان كان لم يسقط بنكول المدعى كالأذرى وطاعها ثم قال ولدت ثم فقلت وفات
 ولدت بعد اعلان القبول قوله يمينته فان حلف عليها العبد وان نكلى وحلف فلا بد عليه وان نكلى فعليها العدة

(قوله وهل الامهال واجب) أشار الى تعصمه (قوله عبارة الاصل ان شاء أى المدعى الخ) لانه قد قيل تفسيره بالمدى لانه اذا ترك الطالب لم يفرض عليه فقول المصنفان رآه

فمعلوم مما قبله وبعبارة المشتق قال أبو سعد ان لا يثبت دعواه غيره فلا يضر السؤال (وان لم يثبت) عنها (قال بالعنى بينة) أو يرد ان أدبها (أو) قال (انظر في حاشي أو نحوه) كإردان أسأل الفتواه (أمهل لثانا) من الأيام فقط لا لتأطول مدافعتهم ويقتضون جواز تأخير البينة أم لا ثم افتدلا بتساعدهم ولا يحضر واليمين البيهول هذا الامهال واجب أو مستحب وجهان قال الروابي وإذا أمهلنا ثلاثة فأحضر شاهد بعد هذا هو طلب الامهال الباقى الشاهد الثانى أمهلنا ثلاثة أخرى (فان عاد) بعد مدة (يلحفه يمكن) منه (فان نسي) القاضي أن يكره له خصمه أثبت (أى أقام المدعى بينة (به وحاشا وكذا) له اثباته (عند قاض آخر) ويحلف (ولا يعمل) المدعى عليه، في اليمين الامور المدعى لانه يجبر على الاقرار أو اليمين بخلاف المدعى فانه يختار في طلب حقه وتأخير (نعم عمل) بطلبه الامهال (في) ابتداء (الجواب) اينما خرج عليه أو نحوه (الى آخر المجلس ان شاء الله) (القاضي) عبارة الاصل ان شاء أى المدعى يقول المصنفان رآه القاضي هو بحسب ما فهمتم (يحلف بلا تجديده) على كل حضر وكل المدعى (بمدن كقول الحنفية) ان يحلف بلا تجديده على (ونكول المدعى مع شاهد مدعته) كتنكوله (عن) اليمين (المرددة) في حاشى (فان قال بالمدعى عليه الحلف) أنت (سقط حقه من اليمين) (فليس له أن يعرود بحلف) (الابتداء) على المدعى (في حاشى آخر) وأما شاهد الشاهد فانه لا الأصل عن الهاملي وهو مذهب العراقيين ثم قال وعلى الأول يعنى بأعلى الامام ومن تبعه لا ينفعه الابينة كالمه وهو مانع على المدعى من الادعاء على كلام الأصل ترجمه واعتمده البلقيني وخرجه صاحب الانوار وغيره قال الاسنوي رحمه الله ان لم يحلف الحنف المرددة والانفاقت للخصومة ولا كلام ومعه أيضا اذا ينكول عنها والحلف أى المدعى على الاصح وهذا هو مقتضى كلام الرافعي في آخر القصة ما قنته وفي هذا الخبر وقفه

● (فصل) ما من من ان اليمين ترد على المدعى هو الاصل لكن (قد يتغير رد اليمين على المدعى ولا يقضى على المدعى عليه بالنكول) وذلك في صور (كما اذا عابدى) ثم عاد (وادعى الاسلام قبل تمام السنة) حتى يسقط عنه نسفا الجزية وادعى علمه الاسلام بعد حاشى بزمانه لها فان حلف نسفا عنه (وان) ينكول عن اليمين وقتلنا وجوها عليه وهو الاصح (طوب بتمام الجزية وليس) ذلك (قتناه) بالنكول لانها واجبة ولم يأت بدافع (فان لم يدافع) فانه لم يدافع (وقيل قوله لا الظاهر ان من أسلف دار الاسلام لا يكتفاه ما اذا قلنا باسقاطه) (وكذلك من تردى بلوغا باحتلام) وطلب اثبات اسمه في الدوان (ونكول عن اليمين لا يثبت اسمه) فيه الى ان يظهر بلوغه فيه على ان يمتنع واجبة وهو ما يحتمل الاصل هناك من مقتضى كلامه في الاقرار انهم لا تعقب (وكما حق حضر الوقعة وادعى احتلاما) وطلب سهم القاتلة (ونكول عن اليمين لا يسهل له) بناء على ما ذكر في القياها فليس ما ذكر فيهما فانه بالنكول لان الحجة في ذلك اليمين ولم توجد (وكنتم عيالات ولم توثب المال) فانه اذا ادعى عليه (ونكول (حاشى الحلف) على نفسه فيعرض عنه (أو يقر) به فيؤخذ منه وليست هذه المسئلة كسئلة الجزية حيث حكم فيها بالمال فانه قد سبق فيها أصل يقتضى الوجوب ولم يظهر دافع فأخذنا بالاصل وهذا لا يستند الا بالنكول والنكول المحض لا اعتبارا عليه (وكذا انهم وقف ومنعوا اذا) ادعى لهم ما شاءوا (ونكول المدعى عليه) بحسب الحلف أو بشره اذا ما اقتضاه كلام الاصل اكنه ذكر قبله انه كائلا وسأني حكمه (وكومى ميت ادعى على الوارث وصصة للفقراء فنكول) فانه بحسب الحلف أو يقر وقبل يقتضى عليه بالنكول ولو يؤخذ منه المال وقبل يترك لكن بائن كان معاندا والتصريح بالترجيع من ذابته ولو ادعى على ولي سبي أو نحوه بشئ على مولى فأنكر أو ادعى وشيأ لم يولد على غيره فنكول فيه تفصيل ذكره

فمعلوم مما قبله وبعبارة المشتق قال أبو سعد ان لا يثبت دعواه غيره فلا يضر السؤال (وان لم يثبت) عنها (قال بالعنى بينة) أو يرد ان أدبها (أو) قال (انظر في حاشي أو نحوه) كإردان أسأل الفتواه (أمهل لثانا) من الأيام فقط لا لتأطول مدافعتهم ويقتضون جواز تأخير البينة أم لا ثم افتدلا بتساعدهم ولا يحضر واليمين البيهول هذا الامهال واجب أو مستحب وجهان قال الروابي وإذا أمهلنا ثلاثة فأحضر شاهد بعد هذا هو طلب الامهال الباقى الشاهد الثانى أمهلنا ثلاثة أخرى (فان عاد) بعد مدة (يلحفه يمكن) منه (فان نسي) القاضي أن يكره له خصمه أثبت (أى أقام المدعى بينة (به وحاشا وكذا) له اثباته (عند قاض آخر) ويحلف (ولا يعمل) المدعى عليه، في اليمين الامور المدعى لانه يجبر على الاقرار أو اليمين بخلاف المدعى فانه يختار في طلب حقه وتأخير (نعم عمل) بطلبه الامهال (في) ابتداء (الجواب) اينما خرج عليه أو نحوه (الى آخر المجلس ان شاء الله) (القاضي) عبارة الاصل ان شاء أى المدعى يقول المصنفان رآه القاضي هو بحسب ما فهمتم (يحلف بلا تجديده) على كل حضر وكل المدعى (بمدن كقول الحنفية) ان يحلف بلا تجديده على (ونكول المدعى مع شاهد مدعته) كتنكوله (عن) اليمين (المرددة) في حاشى (فان قال بالمدعى عليه الحلف) أنت (سقط حقه من اليمين) (فليس له أن يعرود بحلف) (الابتداء) على المدعى (في حاشى آخر) وأما شاهد الشاهد فانه لا الأصل عن الهاملي وهو مذهب العراقيين ثم قال وعلى الأول يعنى بأعلى الامام ومن تبعه لا ينفعه الابينة كالمه وهو مانع على المدعى من الادعاء على كلام الأصل ترجمه واعتمده البلقيني وخرجه صاحب الانوار وغيره قال الاسنوي رحمه الله ان لم يحلف الحنف المرددة والانفاقت للخصومة ولا كلام ومعه أيضا اذا ينكول عنها والحلف أى المدعى على الاصح وهذا هو مقتضى كلام الرافعي في آخر القصة ما قنته وفي هذا الخبر وقفه

● (فصل) ما من من ان اليمين ترد على المدعى هو الاصل لكن (قد يتغير رد اليمين على المدعى ولا يقضى على المدعى عليه بالنكول) وذلك في صور (كما اذا عابدى) ثم عاد (وادعى الاسلام قبل تمام السنة) حتى يسقط عنه نسفا الجزية وادعى علمه الاسلام بعد حاشى بزمانه لها فان حلف نسفا عنه (وان) ينكول عن اليمين وقتلنا وجوها عليه وهو الاصح (طوب بتمام الجزية وليس) ذلك (قتناه) بالنكول لانها واجبة ولم يأت بدافع (فان لم يدافع) فانه لم يدافع (وقيل قوله لا الظاهر ان من أسلف دار الاسلام لا يكتفاه ما اذا قلنا باسقاطه) (وكذلك من تردى بلوغا باحتلام) وطلب اثبات اسمه في الدوان (ونكول عن اليمين لا يثبت اسمه) فيه الى ان يظهر بلوغه فيه على ان يمتنع واجبة وهو ما يحتمل الاصل هناك من مقتضى كلامه في الاقرار انهم لا تعقب (وكما حق حضر الوقعة وادعى احتلاما) وطلب سهم القاتلة (ونكول عن اليمين لا يسهل له) بناء على ما ذكر في القياها فليس ما ذكر فيهما فانه بالنكول لان الحجة في ذلك اليمين ولم توجد (وكنتم عيالات ولم توثب المال) فانه اذا ادعى عليه (ونكول (حاشى الحلف) على نفسه فيعرض عنه (أو يقر) به فيؤخذ منه وليست هذه المسئلة كسئلة الجزية حيث حكم فيها بالمال فانه قد سبق فيها أصل يقتضى الوجوب ولم يظهر دافع فأخذنا بالاصل وهذا لا يستند الا بالنكول والنكول المحض لا اعتبارا عليه (وكذا انهم وقف ومنعوا اذا) ادعى لهم ما شاءوا (ونكول المدعى عليه) بحسب الحلف أو بشره اذا ما اقتضاه كلام الاصل اكنه ذكر قبله انه كائلا وسأني حكمه (وكومى ميت ادعى على الوارث وصصة للفقراء فنكول) فانه بحسب الحلف أو يقر وقبل يقتضى عليه بالنكول ولو يؤخذ منه المال وقبل يترك لكن بائن كان معاندا والتصريح بالترجيع من ذابته ولو ادعى على ولي سبي أو نحوه بشئ على مولى فأنكر أو ادعى وشيأ لم يولد على غيره فنكول فيه تفصيل ذكره

● (فصل) (قوله وهو ما يحتمل الاصل هنا وهو الصحيح (قوله بناء على ما ذكر في القياها) أشار الى تعصمه (قوله بحسب الحلف أو بشره) لانه لا يمكن القضاء بالنكول لمن غير عين لان الحقوق تثبت بالاقرار أو اليمين وتؤلى النكول واحد منهم - حاولا لكن رد اليمين لان المشتق غير معين لا يمكن ترجمته فمن ترك الحق فعين اصل الخصومة، فمما قلنا (قوله هذا ما اقتضاه كلام الاصل) وهو الصحيح

والاصحاب ووجه في المطلب
على ان كلامنا مترجم انما
كلامه ولكن الدعوى لا تقع
عند الحاكم الا بالنصف فلو
ادعى بالكل لم تجمع دعواه
الا بالنصف الذي في بدعي
قال البلقيني وهذا انما يتم
اذا لم يكن هناك تعرض
لقبضة تتعرض في دعوى
المطالبة المترتبة الدعوى
بدعوى المرافعة بدعي
الجميع بان يقول هذا الدار
ملكى واستحق عليه رفع يده
عن نصفها وترك المنازعة
فيها ويقول الا لا يستحق
ذلك على كل الدار ملكى
واستحق عليه ترك المنازعة
ورفع يده عن نصفها قال
البلقيني ولو قال قائل تسمع
الدعوى في الشكل والنصف
الذي في بدعي فهو المقصود
والنصف الآخر بطريق
التبعية لم يعد وقوله ظاهر
كلامه منصوب بها الخ اشار الى
تعيينه قوله لكن بعيد
الاول بيت لانها اقيمت قبل
بينه المأرج قال البلقيني
ان آخر هذا الكلام ينبغي
اوله لان قوله اولانه تسمع

تحتاج إلى إعادة النظر في الجارية على القواعد التي تنص على أن الدين إذا انقضى لم يعد له ما كل واحد له
الرجوع فيجب بعد ذلك في إقامتها بالنسبة إلى ما كل واحد منهما به داخل ثقتنا مع بقية السابق فيها هو خارج فيه دون ما هو داخل
سواء بينهما أو مع ما تقدم به السابق فيها لم تعد داخل فيه اهـ (قوله ثم تبقى فيهما بما كانت) يقتضي أن الحكم بالبدل التي كانت
في أصل الدينين وإس كذلك وإنما تبقى في البينة القائمة والفرق بينهما الاحتجاج إلى الخلف في الأول دون الثاني فإله البقية وسبيله ومروءة
الذات لم يكن لأحد يدعيها البتة في الرضا فتولا أصلها قال في الموهان وكان ضرورة فيها إذا كان عقرا أو أمهات ملحق في الطارق ولما اعتمد

(قوله وقت انما) لكن لاجبة الشك والاحتمال ترجع بالبداهة (فرع) هو تداءل صفات ثنائيات فانكر ان اقام احدهما بدنة بانه غصبا
من اوقام الاخرية بانه اقر بصحها البينة الاولى اولى لانه لما ثبت النقص من طريق المشاهدة فقد اقر هو بالتقصير غيره فلهذا اقر اوهن
حليف الامم المتصور سوى عليا صاحب قال لا يتولا غرمهنا على القره قول واحد (قوله ولم يدعيه بالنسبة) هما اي يصدق بان بسندها صاحب
البداهة يدري ان لا يمكن من جهة من يجهول ويخوض بان ينفهم نفسه لا يستدعي الى ادعاء بان يقتصر على تكذيبه عرو ولا ينظم
عن نفسه (قوله قال الاسرى) أي غيرهم وهو ذلول عاصمهما كما صلوا اليه فبادى على عينة فقال هي لرب لا أعرفه ولا أجهده
(قوله من ان يتي بدمه) كان اشار الى تعصوبه كسب ايضا لعل هذه الصورة اولى بالبقاء في يد عثمان غ وكتب انما يتجمل ما عليه ما اذا
خلق الحاكما كعاصم من قاضي فبه قال في الحاد والمخبر يقتضي في الفرق بينهما حاله هناك صرح بانه ليس له وهما لا يقتضيان منه صريحا
ويجوز ان يكون النصف بسبب لم يعرفه ثم يظهر له بعد ذلك من وصية او ميراث من ميت لم يعرف ذلك الوقت فهو اذ وسع به او احتمل هذا
النصفه سواء اقتضى في يده اثبات (٤٠٨) يبين حاله (قوله ويجيب ان ذلك الخ) اشار الى ان تصحبه (قوله وان ادعى داراوا اخر ثلثها الخ)

حكى البندنجي وأمر العلي بن
وغيرهما انه لو كان يند
عمر وشا قد اعاد يد اقام
عمر وبينه انما يحكمه
بها صلوا اليه قال ان
سريع اذا كان الحاكما يحكم
له بينة اقامه قاضي زيد
به لانه ظن ان له يتوذا
ولعمر وبينه لا يدان
كان قضي به عمر وله دالة
يتوذن بينة يتوذا قوت
يدعمر لان البينة غاشقة
اذا ردت ثم اعادت الشهادة
لا تقبل وان لم يعلم الحاك
الاني على أي وجه وقع حكم
الاول واشكل الحل فوجهان
أصحهما لا يقتضي اضافته
البندنجي وقضية كلام
الحارثي وجعلوا له اقام
شيا وادعى كل منهما انه في

في النصف اثنان وثلث ورسد الباقي لمدي الرجل أو) اثبت كل منهما ذلك والدار (في يده ما ثبت بيدها)
كما كانت قال الرافعي ولصور ذلك عاذا اقام مدعى الشكل البينة اولا لان الاخر لا يدعي النصف وهو
ذو يد به وسأيت ان اذا الدليل يحتاج الى بينة في الابتداء (وان ادعى نصف دار بجدول فصدقه وادعى
عمر والنصف الاخر فحكمه بانه ولم يدعيه لنفسهما (ترج) من هو بيده (وخطا) ان ظنوا وما انك
كدار به في ارضه هناك قال الاسرى وهو ذلول عاصمهما فيها كما صلوا اليه واثبت الباب الثاني من انه يتي
بيده كما كان لكن لا تصرف الخصومة عنه وعلم بان الظاهر ان ما يدعي ملكا وموحد وليس بمنزلة دار بل
ينظر اغيره مستحق (٤٠٩) فرع دار في ذل لا تتوكل (منهم) يدعي استحقاق البندنجي جميعا (ولا يثبت) الا ان
الاول يقول النصف ملكي والنصف الاخر لفلان (الغائب وهو في يد عارية) أو ودعته (والثاني
كذلك يدعي البندنجي جميعا) انما (على حكمهما الثلث والباقي للغائب) وهو في يد عارية أو ودعته
(والثالث كذلك ويقول لمدي) منها (السدس والباقي للغائب) وهو في يد عارية أو ودعته (فقر
في ذلك) منهم (الثالث) وتبقي في الدار في أيديهم كما كانت (لكن نصف الثلث الذي يدعي
السدس الغائب) يحكمه الاقرار (فان اقتصر كل منهم على انة) منها (ما يدعيه) من ذلك لنفسه
ليعصا صاحب السدس الا لصدس) أيضا ولا نزاع بينهم بذلك (ولو اقر كل منهم (ببينة ما يدعيه
لنفسه حكم) (به) لان لكل من الاخرين فيما ادعاه لنفسه يتوذا والاول في الثالث يتوذا
وفي السدس الباقي يتوذا لخزان لا يدعيه بانه ولا صور ذلك عاذا اقام مدعى النصف البينة اولا لانه يحتاج
الى اقامتها السدس الزائدا على ما يمسده والاخران لا يحتاجان الى اقامة بينة في الابتداء على نحو ما قيل
الفرع ذكره الاصل قال الغزالي وفي احتياج الاخرين الى بينة بعد بينة الاول نظر اذ لا نزاع على ما دعيها
صاحب يدعيه بانه بان ذلك فيما ادعى كل منهم الشكل كما روى اقام الاول بنبته لاثبات الملكات بعضها ودفع
البين عنه في بعضها ولا ينافيه قولهم ولو اقام كل منهم بينة بما يدعيه لنفسه لكن يحتاج الاول الى اعادة بينة
الثالث الذي يمسد كعلم بتمسك اول الباب ويحري تأخير فيما ياتي (وان ادعى) شخص (داراوا اخر ثلثها

يدل سمع دعواهما لاهما لخصومة الا ان قول كل منهما انه في يد وان هذا عاذا نفسي فسمع قولهما
كل منهما ما يثبت ذلك تعارضتا وبما الحاكما بمن بعض من الحال لينضع عنده ولين ان الشيء المتنازع عنه في أيديهم فان اشتهب الامر
فالبينتان متعارضتان كمرسج في روضه وكمرسج من ابن سريع انه لو اقام بينة ان هذا المال حكمه به فلان الحاكما كروا اقام آخريه
انه فعل بترجح الحكم كروا قال ذكر العبادي انه اذا شهد اثنتان القاضي قضى بالملك لاثنتين وان اقر ان اثنان فلهذه
اولى لان حرف الاخر اخرج زمان الاول وحده زمان الثاني فبه تحديد الملك وانه لو اقام رجل بينة ان فلان الحاكما قضى به لم يلزم
يزيدوا على ذلك سالت للمدعي لان الملك ثبت بالحكم في نفسه الى ان يعلم زواله وقال بعضهم لا دلالة لان الشك هو داله بالملك في الحال
وله لو اقام كل منهما بينة ان فلان الحاكما حكمه به فقول الحكم الاخير اولى لان الاول استحب حكمه ما وقت الحكم الثاني ثم ثبت زوال
الملك بموجب الجواب الثاني وقيل تعارض الحكمين ويبدلان وانه لو اقام احداهما بينة ان الشيء ملكي لادى خصمه بانه في يده واما بينة
الملك اولى فان اقام احداهما بينة ملكه والثاني انه في يده يتصرف فيه تصرف الملك الثاني اولى به قال العبادي لانه ما هو من ملكه وده
قاله روى عنهم ان الشهادة على هذا الوجه لا ينبغي ان يعتمد عليها في اثبات الملك لان شهادة الشاهد انما تقع اذا قطع ما يثبت المشهود

فكان خاسر فاعترض عليه فاقول لم يقطع بانبات الشهود (قوله وان تعارضت اولاحدهما بقضية) لخرماني داود عن جابر بن جابر لما دعا
ببره لولته صلى الله عليه وسلم فاقضى الذي يدعى ويدخل في اطلاق الدالحكمة كالتمسك بالحكمة كالاتمك (قوله وقضية كلامه
مخرج به امله الم) واقر في ترجع بينة الفاضل على بينة الخارج بين ان بينا سب الملك او طاعا ولا بينا سب الدينين واطلوعهما
ان يفتي الدين ان يتخافوا بين استناده الى خصمين وكذا الى شخص اذ لم يبق تاريخ بينة الخارج (قوله فان الذي يقتضيه القواعد
بما هو) اشار الى تعصّب (قوله والارحاج احتجابه الى الاعادة) اشار الى تعصّبه (٤٠٩) (قوله وتسعى بعد الحكم) وقيل التسليم

ياخر فقهوا او اخر ثلثه ادهى في بدعاس واهام كل من - م - بينة بما يدعيه ذلك لانه ارض فيه مدعى
لكل والباقي يقع فيه التعارض فالسدد ان ادعى النصف بتعارض فيه بينة مدعى الكل و) بينة
مدعى الثلثين والسدد ان ادعى الثلث بتعارض فيه بينهما وبين مدعى النصف وفي الثلث الباقي
تعارض البنات الاربع ينقسم الى البنات في الثلثين فيحصل المدعى على كل منهما مئة (وبسبب الثلث
لمدى الكل ولو كانت في أيديهم جعلت بينهم ارباعا) لانهم ان اقاموا بينات فينبغي كل منهم ترجيح اربع
التي يدعيها بالبدول والافاقول قول كل منهم في اربع الذي يدعيه فاذا حققوا كانت بينهم ارباعا (وان كانت
ببدول فادعى واحد منهم النصف والثاني الثلث والثالث السدد اعطى كل منهم (ما ثبته)
اقامه بالبدول لانه عليه ولا مدعى فيه واذن زيادته وهو معلوم بمسار (وان ادعى أحدهم الكل
والآخر النصف والثالث الثلث واقام بينهما بينة دون الثلث فاعطى كل منهما الثلث) بالبدول (وادعى
الكل النصف والثالث الثلث الباقي بينة السالبة عن المعارضة (ونصفه) الآخر (بمقط لتعارض)
بين مدعى الكل وبين مدعى النصف (والقول فيه قول الثالث) بعينه

(٤٠٩) (قوله وان تعارضت) أي البنات (ولاحدهما) أي استدعيين (بد) ويسمى الداخل (قضى)
(٤٠٩) بما دعا واولاخر تاريخ بينة لثروهما بالبدع بمسار مع أحدهما ادعاس وانما ترجيح البينة في أي
تاريخ من اقله لانه لا بد من تحت الاختلاف المال وقضية كلامه مخرج به امله انه لا يشترط في دعاء
بينة ان تدعى بين البنات من شراء او اؤت أو غيره كسنة الخارج وانه لا يشترط ان يحلف مع بدنة له قضية
كل الخارج (وانما سمع بدعته مع بينة الخارج) لا قبله لان الاصل في جانبه البين فلا بد له منها اذ اقام
كافة وتسمع حذاف (وان لم تعدل) بينة الخارج لان بدله الداخل بعد اقامة البينة قد اشترفت على والافقت
الحاجة لادفع اطاع عنها وحل البليغي منع اقامتها قبل بينة الخارج على ما اذا لم يكن في اقامتها ادفع ضرر
عن الخلل بثمة سرقة فتعوضها فان كان غاذا في تقتضيه القواعد مع ما هو قبل اقامة الخارج البينة فادفع
ضرر التهمة قال فاذا اقام الخارج البينة فهل يحتاج الداخل الى اقامة البينة هذا محتمل ولا راجح احتجابه
الى الاعادة (وتسمع) بينته (بعد الحكم) الخارج (وقبل التسليم) للمال اليه (وكذا) تسمع
(بدم) أي بعد انساب (ان اسندت) أي الملك (الى ما قبله) أي قبل التسليم واستداعته الى
وقت الدعوى (واعترض) الفاضل بغيبة (شهوده) أو غيرها (وتقدم) على بينة الخارج في
المخبرين يقتض الحكم الاول ما جاءها وتقدم في الاول فلهذا جاء الدعا او ما في الثاني فلان الدعا
أول بل لعدم الخوف قد ظهرت (والا) أي وان لم يسند الملك الى ما قبل التسليم واستداعته اليوم لم يعترض
بمسار (فقر) الآن (مدع خارج) فلا يقدم (وان قال الخارج) هو (على اشتر بممكن)
واقام كل منهما بينة (قدت بينته) زيادتها بما دنتا (أو عكسه) بان قال الداخل هو ملوكي
انتر بممكن واوام كل منهما بينة (فالمداخل) تقدم بينة ذلك لانه عند الاطلاق مقدم فنه اولى
وكذا قال الخارج هو ملوكي ورثته من أبي وقال الداخل هو ملوكي اشتر بممكن أيك كالمسرح به الاصل

(٤٠٩ - (اسمى الطالب) - رابع) لعمرو ولا يزيد اقامه ما بينة مع بدنة بان انه حكم الله له اعادة
بندو مخرج بينة فان اعادها به وناهاها لم يقل وان اقامه به حكمه بالدار وتقتض الحكم في العمرو (قوله والا فهو لا تمدع
تاريخ) ماذ كروى في التارة قاله الامام واستشكك ابا نازك والادع ولوم وقد جعل قيام البينة بالملك فالتر جمع حاصل والاصل
عدم غيره اه وهو ظاهر (قوله اشتر بممكن) أو لا ثبت وقبضته أو نحوه (قوله لزيادة علمه بالانتقال) في دعائه اذا اقام الخارج
بينات الداخل غصبه واستداعته واستأجره أو وهبه اياه أو قبضه وسأني بعض ذلك

(قوله حتى يتم الخارج ليلة) عرفت نية عين بدليق وأقامها يدل بان عدمها وافتراضه وحديثه فاعل قال وأقامها خبر بمودع
المتن وقوله في نسخة عين الخ أشار إلى تصح (قوله انتزع المال من يد) لاقراره بأنه الخارج (قوله وجعل التاجر يقدم الداخل) فالحق
الافراد ون ظهر التاريخ السابق أولى (قوله إلا أن ادعى انتقالها منه) هل يكفي في دعوى الانتقال أن يقول انتقال في سنة بسبب صحيح أم
لا يميز بين البائع والراعي المطلب بنسبه غير محتمل على ما قالوه فيما إذا كانت دار في يدان وقد حكاه ما حكاه ملكه فاعلم خارج وادعى انتقال
الملك ليستنويه وداعى انتقاله للبائع صحيح ولم يمتنع قال القاضي أبو سعيد هذه المسئلة أفتى فيها همدان فمالباع كالوعين
السبب وأثبتتوى المادى والقاضى في الباب على ما ذكرنا ذلك قال وصلى إلى أنه الاستعجال يمتنع وهو طريقة الفعل وغيره لأن أسباب
الانتقال تختلف فيها بين أهل العلم و ر غ و كتب أيضا ورد عليه مسائل منها ما في أصل الرخصة في الهبة عن النص لو قال فله ومنه ولكم لم يكن
اقرارا بل زوم الهبة لجواز أن يعتدل زومها بالصعد والافراج يحمل على البينة وحكا في أصل الرخصة في الافراج عن البغوى فلو قال هو ملكه
ولم ينسبه إلى هبة ثم قال كان افراجى عن هبة ثم تبعض فبعض أنه كاذب فيه وقال البقعي الأراج أنه لا يقبل بخلاف اقرار الابن في عين أمها
ملكوته ثم فسر ما به عن هبة زواد افراج وذلك على الأراج لأن الملك حاسل للولد على التقديرين بخلاف صرورة الاجنبي ولو أقر بالهبة
واقبض ثم قال لم يكن افراجى من (١٠) حقيقة خافوه حلف وان لم يذكر تأويله ولو أقر ببيع أو هبة واستاقبض ثم قال كان فاسدا

وأقرت لفتى العصفه بقبل

(وقوله في الداخل) الخارج (انشرته من ملك لا تنزع يد حتى يتم الخارج) بدنه فان قال هي غائبة انتزع
المال (فان بان عليها استرد) قوله حتى يتم الخارج إلى هنا هو الذي في الأصل ان الداخل في قوله
انشرته من ملك لا تنزع المال من يد قبل اقامته بدنه لان إذا كانت حاضرة فالأخذ برأي اقامتها أسهل فلا
معنى للانتزاع والدفاع قال هي غائبة انتزع المال من يد فان أثبت ما يدعيه استرد قال ويرى ذلك فيما
لواذى دينا فقال انهم رأوا في منه وأراد اقامة البينة لا يلزم فوافقه من قبل اقامتها (وان ادعى كل) منها
(الشراء من الأخر وأقام) به (ينبغي وجه التواريخ قدم الداخل) لا نقره باليد
(فصل من حكم عليه باقراره) الأولى قول أصله من أقر (بعد لغيره ثم ادعاه انفسه) تسعم إلا أن ادعى
انتقال (منه) البلان المقر يؤخذ باقراره في المستقبل فيسحب ما أقر به إلى أن يثبت الانتقال
(بغلاف من حكم عليه بينة) تسعم دعواه وان لم يدع انتقاله لاجنبي ثم ان شهدت بالملك والاضادة إلى
سبب يتعلق بالماضى ونسب عليه ببيع هبة مقبوضة صدر منه فهو كالدار قاله البقعي (وتقدم) على بينة
الداخل (بينة خارج قال) (عصية هامة أو أضرته) أو أودتكم الزيادة لها بما ذكر من الغصب
ونحوه (ولو انتزع من داخل) لا بينة حاضرة وقد (نسك) عن العين وحلف الخارج وحكمه (ثم
جاء) الماخسل (بينة تسع) كالو أقامها به بينة الخارج فانزع العين ليس بشرط (والقاس كفى
المهمان ان لا تسع) عبارة المهمان والصحيح المذكور في الباب الرابع عدم تسامعهم ان يصح من العين
المردودة كالافراج لا كالبينة انتهى وتقدم ثم عن البقعي ان العواب ما هنا والواجب ما هنا وما هنا
منزع على أحد قول الشافعي من ان العين المردودة كالبينة (ولو أثبت كل) من اثنين أو أقال بينه

وله تخلف الفسرة ولو باع

عبدا أو أقال غنمه ثم ماتت

بحرته قال البقعي قالوا

ان تلك البينة لا يمكن أن

يقعها المتعاقدان لانها

كذبها بخلاف مهمان القدر

وهو مبرجوح والأراج

يقعهم من ذكره وذكر

التأويل وادعيا شيئا ثم ادعى

انه وقف في أصل الرخصة

من فتاوى القضاة وغيره

لا تسع منه قال البقعي

والعقد بالينة شعر

بسماع دعواه بخلاف

شعبه وقال العراقيون تسع منه

أي لو باع ثم قال بعت أو أقال ما

على قوله بعت أو أقال ما

ادعى البيع وقضيه اه

ثبت الانتقال) خرج به ولو قال فله

تسع دعواه) وان لم يدع انتقالا

أقامها قبل الانتزاع وثابت بعد

الداخل بعد انتزاع العين من يد

ذكر) لانهم شهدوا بالملك

في أصل الرخصة فلم تكن

الخارج قبل الانتزاع ثم على

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

(بينة)

وقال الرواني

لو باع ثم قال بعت أو أقال ما لم يكن له بالآن من فلان فان قال ع من باع وملك لم تسع دعواه ولا يستنويه من قبل ذلك بل اقتصر
على قوله بعت أو أقال ما لم يكن له بينة حالف المشتري بانه وهو ملكه قال وقد نص عليه في الامم وشاعرا من قال غيره وكذا
ادعى البيع وقضيه اه قال البقعي ينبغي عند كرا التاويل ان تسع دعواه لتخلف وتسع بدنه كما سبق في غيره (قوله إلا أن
ثبت الانتقال) خرج به ولو قال فله ومنه وملكه ناس باقراره يلزم الهبة لجواز أن يعتدل زومها بالصعد والافراج يحمل على البينة (قوله
تسع دعواه) وان لم يدع انتقالا وتسع بينه بالملك المطلق فائدة تسامعها معارضة البينة التي انتزعت منه العين ثم ادعاه على ما ذكرنا
أقامها قبل الانتزاع وثابت بعد لا عضاها باليد المتقدمة فتقدم على البينة الجردية بناء على تقدم الداخل (قوله كالاجنبي) وكما تسع بينة
الداخل بعد انتزاع العين من يد (قوله فهو كالدار قاله البقعي) أشار إلى تصح (قوله أو أودتكم) أو أضرته (قوله لا بينة عليه) بما
ذكر) لانهم شهدوا بالملك (قوله والقاس كفى المهمان ان لا تسع) هو ألهتم (قوله وما هنا منزع على أحد قول الشافعي) قال
في أصل الرخصة فلم تكن ينبغي تسك الداخل عن العين خاف الخارج وحكمه ثم جاءه الداخل بينة تسع على الصحيح كالو أقامها به بينة
الخارج قبل الانتزاع ثم على ان العين المردودة كالافراج اه (قوله وسواء بان الرخصة ذلك الخ) عبارة البيان أقام أحد ما به بينة ان ملكه
منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

منه يستدل على أن قول

(قوله ولا ربح زيادة شهود أحدهما الم) أي ولا يحكم الحاكم (قوله وصورتان للفة) أي تعال صاحب البدن ولا تتركه (قوله ولا يقدم بينة صاحب البذل على سابقة التاريخ) قال الكوهنكا بوني هل تقدم النافذة على الخسلة أو بعكس وهل تقدم النافذة على بينة صاحب اليد أو بعكس وهل تقدم المصنفة على بينة صاحب اليد أو بعكس (قوله فهناك يقدم العمل بالوقت) أشار إلى تضعفه (قوله ولكن فضة كلام الشيخ أني لحدا الم) وهو كذلك زيادة ما بانتهال العين من ملك زبد من سترين مثالا والناشي اشتراها من زبد بعد ما زال ملكه عنها وان كان من الممكن أنما ردت إليه ثم باعها فلا حرج ولكنه بخلاف الظاهر فإن ادعى ذلك فعليه البينة ولا اعتبارا بزيادة الشئ الثاني لأن اليد القديمة ارتداد لا للثاني حادثة عليه فلا تقدم عليها ولا يثبت العقدان فتقدم أسبقهما (١١١) وهو الأول فإن اليد موجودة دائما

تعمل من اوقته هذا الم تعلم حدودها فان علمنا باليقين الحقيقة هي الأولى فان اتحد تاريخهما أو طاقنا أو أروحت احدهما فثبت بينت صاحب البدن معها مر جها هو اليد وسابق في كلامه كأمس له ولو ادعى كل منهما على ثالث انه اشتراها منه ولو علمنا أنها وأما بينت احدهما أسبق تاريخها فثبت وأقوى ابن الصلاح فبين ادعى بان أباه خلف هذه المار ملكا وأمام بينته وادعت زوجة قبلت بانه عروضا لها عن صداقتها وأقامت به بينة بان بينتها أولى لانها ناشئة ولولاها الداخل هو ملك وورثته من أبي وقال الخارج هو ملكي اشتريه من أبيه وأقام كل بينة قدمت بينة الخارج (قوله تقدم سابقة التواريخ حديث) أي قطعها وقد ذكره كاسه بعد ذلك ولا شرط أن يكون سبق بزمان معلوم وكتاب انما

(بشهادة زوجة في يد كل منهما شيئا أو بشاتين في يد كل منهما) شاة قضى لكل منهما (بما في يده) لا يتخذ بينة باليد (وان أثبت كل منهما أي أقام بينة) بما في يده لا تخفى له به ولا ربح زيادة شهود أحدهما أو لزوجهم) أوله فهم بخلاف الرواية لأن الشهادة تصابا في تسع ولا شرط لرواية فيعمل بارج الظن (ولا) بارج (ويجوز على رجل وامرأتين بل) رجحان (على شاهدتين) لانهما هما بالاجماع وأبعد عن ثبوتها الخلف بالكذب في عينه (الآن يكون) معهم الأولى معه أو معه (بذبح) أي الشاهد مع البين (على الرجائين) وقوله ولا ربح إلى آخره سابق في بعض النسخ (وزيح) إحدى البينتين (سبق التاريخ) منها من يمكن فيما تنقل الملك (في تكاح وشراء ونحوه) من يقدومك فلوا قام أحدهما بينة بملكه من سنة أو آخر بينة بملكه من أكثر من سنة لا كتر لهما ثبت الملك في وقت بل معاوضة في وقت بهما رضى سابقة طمان في الثاني ويثبت موجب في الأول والاصل في التثبت دونهما بغير ذلك المتقدم يمنع أن عليهما ما تنازعا عنه ولم تتعنه بالشهادة فلم يحكم بامرؤتيان (لأنه قد ثبت بما إذا شهدت البينة ذلك الملك في الحال وهو مراد من أطلق (وسواء) في صورة الشراء (اشراف من شخص أو شخصين فلا أطلقت احدهما) الملك (وبينت الاخرى سبب الملك) من ارث أو شراء أو غيره (أدناه زرع الأرض) المدعى بان شهدت أن الأرض له زرعها (أو أن الفرو والخسلة من خبره بزه فثبت على المطلقة) لزبادة عملها ولا يثبت انبذائه الملك اصحابها وحمل ذلك إذا لم يكن أحدهما صاحب يد ولا يحكمه ما ذكره بقوله (وتقدم بينة صاحب اليد على سابقة التاريخ) لانها ما ساو بان في ثبات الملك في الحال أو سابقة طمان فها ويقع من أحد الطرفين البدن من الآخر الملك السابق والبدن أقوى من الشهادة على الملك السابق بل يثبت أن الأول لا يثبتها فلو كانت سابقة التاريخ شاهد وقوف والمثورة التي معها شاهد ذلك أو وقف قدمت التي معها قال البقعي وعليه جرى العمل ما لم يظهر أن اليد عادة باعتبار ترتيبها على بيع مدر من أهل الوقف أو بعضهم بغير سبب شرعي فهناك يقدم العمل بالوقف وقضية كلام الصنف كاسه وكثير تقدم بينة اليد وان قال كل من المتداعيين في اشرافهما من زبده مثلا وهو أولى لكن فضة كلام الشيخ أي حامد والقاضي أي الطبيب وغيرهما تقدم سابقة التاريخ حتى يثبت (والأرونة كالمطلة) فلا تقدم عملها على تدويلان المطلة فقد ثبت الملك قبل التاريخ لو بحث عنها لم يثبت من سداها ما لحق بالآخرى بالابراء أو أطلقت احدهما وأروحت الاخرى قدمت بينة الابراء لانها انما تكون بدو وجود نفع الزكشي عن شرح الروايات وأقره

(فصل في شهود) هـ بينة قاعد (بملكه أو بده أمس لم تسع) كالاتم دعواه ولا تم اشهدت به عالم بغير معاوضة السابق اليد اليد على الانتقال فلا يحصل به ظن الملك في الحال فلا تسع شهادة الشاهد له بملكه (حتى تشهد) هـ (بالا في الحال) أو تقول لأعلمه ضربا) أوله يزل ملكه وأما باسم لوصف العقد من اليد واحدا السابق أولى للجملة غ (قوله قدمت بينة الابراء) أشار إلى تصحيحه وكتب أيضا أن يزل بين معلوم وأقر القدر انه لا يستحق على المقر بئلا يقيم من ومن الاقراران جميعا في يوم واحد معين من غير أن يبين أحما قبل فاجبا بعمل وهل يجمع ذلك من المطالبة بالدين المذكور أو جابان ابن الصلاح يحكم بينة الاقراران ثبت فانه ثبت أصل شغل ذمته أولا فلا حيلة الاقرار المقر له تكذيب المقر ولا يصار إلى ذلك الا بغيره واذا ثبت أصل الشغل واقرول بتدوين الاقرار من معا فلا يصار إلى تصديقهما بقدر تنازع الاقراران الثاني في الاقراران المتيقن به على احتمال طر بان العراء متوالا سقاط فانه لا يترك أصل الشغل باحتمال تعقب المسقط فحين تصدق بمقتضى وقوع الاقرار الثاني قبل اقرار البينين والادعى المقر له هذا فانه لا يرد (فصل) هـ (قوله حتى تشهد بالان في الحال) لو شهدت ان هذا المملوك وضعت أمته في ملكه أم

هذه القرأتم المكتبة في حكمكم لتعرض ملك الفؤاد والقرية مع وكلا الشهود أن هذا الفؤاد من قسمة أوان العايرين، يسه أوان الأخرين طينة أوان هذا كان جدوه وأخته ومقرها في قرية أحد هذه أمان الشهادة؛ ذلك أن القسمة وقدر تابع الغير وله ما يتقبل؛ ذلك كان حتى يصل ذلك بحالة التنازع ومنها شهادة بالتابع الأصل، لكلماته في الحال فثبت التماسر مع الأصل وثابت ما كان النسخ والقرع قلم بتقدم فيها من غير أن يشارك فيها سلامهم الأصل ثم أقدم فيها الخصاف في ملكه فرعاً وحكاً الأصل أقوى من حكم الفرع (قوله أ- حسباً الحكم ما عرفه) بحث فصار على قسمة ما ملكوا فإني الأصلح باعتبار الاستعصار في الشهادة بإيسار (قوله كثره أوارت) اعلم أن المتنازع ورثة الشهادة بالثبوت (أرادت) المستغنى والمذهب ونحوهم إذا كان من يجوز له أن يشهد لمقتل البعثة بالمال والولاية في الاستدلال بحجج الشرع وغيره مع جعله عليك السلام والرهاب والورث (٤١٢) ونحوهم فاعلمه (قوله وإن الأوجه أهـ الخ) أشار إلى الخصص (قوله لأنه أسنده إلى تحقيق)

الشهادة بالأمس فسبأ في آخر الفصل (وله أن يشهد) له (بالك في الحال استحباباً) الحكم بما عرفة
كسراه وأرسلنا أحملز والاه الدعاة الله تعالى ذلك (ولابصرح) في شهادته (بالاستحباب) فإن
صرح به لم يقبل إلا تقبل شهادة الرضاع بانصرح الذي حرره كالحاقهم وقتهم في هذا الكلام وان
الوجه لوجه من أن الظاهر به كرا الاستحباب تردد (وسمع) قوله هو ملكه بالأمس (اشتراه) من خصمه
أمس (أو أقر) له (به أمس) وان لم يصرح بالك في الحال لأنه أسدله لتحقيق (وعن النص أنه) أي
المدعي (يخلف مع قواعده) أي الشهود فيسار (لأنه لم يربط) لأمع قواعده ان الخصم غائب أو نحو
قال الرافعي وجهاً الخلف أن البيئة قامت تحت لاف الظاهر وتعرض لاقاطع ما مع الخصم من الظاهر
فاضف إليها العين (قال فان) الشاهد الأذري أو المالك أم لا لم يقبل شهادة له لانه قد مرنا به مرة
عن أداء الشهادة (ولو شهدت) بيته) بآثاره بالأمس سمعت) شهادتها وحكم به بالك في الحال وان لم
تصرح بالك في الحال استدانة الحكم الاقرار والاستدانة لا تفي فائدة الاقرار ووافر ما لو شهدت له بالأمس بان
الشهادة بان امره أو شدة ما يرضى تحقيقه فيثبت الملك ثم يستحب والشهادة بالأمس لانه ما يرضى تحقيقه
لم ينضم اليه الجزم في الحال لم يؤثر قال الامام وكذا الحكم ولو شهدت بأنه اشترأها أمس من ذي اليد لان
الشراء من الخصم والاقرار منه ما يعرف قبينا وايسر كالوجه بان الشراء أمس من غير ذي اليد لان نفس
الشراء من الغير لا يكون حجة على ذي اليد (ولو قال) له (الخصم كانت) أي العين الدعاء (ملكاً) أمس
واستدانة بآثاره فخرج) منه كالوجه ثابت بأنه أقدم به أمس ووافرت ما لو شهدت به بان كانت ملكه
أمس بان لا تراه لا يكون الا عن تحقيقه والشاهد بالأمس قد يساهل ويعتمد فيه فحينئذ فيقال ينضم اليه الجزم
في الحال ضعف (أو) قاله كانت في يدك أمس فلا) يؤخذ بآثاره ووافرت ما قبله بان اليد تدركون
مستحققة ودلائل تكون فإذا كانت فاقعة أخذنا بان الظاهر منها الاستحباب فإذا زالت ضعف دلائلها وتقدم
في الاقرار ما يشاهد ذلك مع الفرق بينهما (ولو شهدت) أن الله به كان (يهدأ أمس اشترط أن تقول) مع
ذلك (فاخذ الخصم) أم) أو نحو كقصصته أو دفعه عليه فحينئذ تقبل شهادته أو يقضى به المدعي
ويجعل صاحب يد ولوا في اثبات ادبائه وإقام أحداه ما بينة أم لم يصبه له منه ولا تخبرية أنه أقدم
به ولا منافاة فيهما وبثبث الما والقصص ويلغو اقرار الغائب اليه المصوب به منصرح به الاصل
هـ (فضل البيئة) هـ أي البيئة المدعى المطالبة (تظهر الملك) هـ (ولا توجه حجب) لصديقها (بقصد
عليها) ولو (لطفة) الطائفة (فلو شهدت) له (بملكه) لانه أشعر ما شقوى (الحل) الموجود عند

ولما لم يؤاخذوه بمعايل
فائدة الأا ور (قوله وعن
النص أن صاف الخ) قال
الهوري وهو غريب
وافضل البينة تظهر الملك
ولا توجه (قوله يجب
تقدم عليها) ولو لم تكن
حكم في الكفاية عن ابن
عبد السلام أنه قال شرط
سباع الشهادتي حقوق
الأدسين تقدم العوى
الصحة عليها، ونفقة
الشهادة وتضمن ذلك أن
حكم بالملك قبل العوى
لان من شرط صحة تقدم
الملك علما، فانه لا تنفى
الملك والألكان الحكم
مرتب على دعوى لم يحكم
بضمه عند الواقعة بالبينتان
بعضه وذا والسبب يوم
أبغضت تضمن دعوى وجود
الشيء تلك الحالة فلهذا فانا
أشأم البينة عند زوال
يوم البت ولم يحكم بالملك
لأنه الشهادت كانت

الشهادة بما تضمنه الدعوى فبني ان لا يحسم كماله الاصحاب في الشهادة بالمال المتقدم قال في الكفاية وقد يجاب بان افانها
ما ذكره الاصحاب سلوكا في طريق الحق فانه لا يتحقق تضمن شهادتهم بقال المال في كثر من الزمن المذكور واحتمال تقدم المال على
الدعوى لا ينكره والكل في حسم الشهادة لان التعبد في حسم الدعوى التي يرتب عليها حسم اثارها ذاتها تنافيها او امكانها اظهار الاموال اقتضاها
والامر وايضا فان الشهادة لا تمام الا بايجاب المدي فيتم عند طلبه اداء المال الشهادة كانه مدع له ذلك لان الوقت انما يقع في حسم الشهادة
مختلفة لدعوى (نوه) الحق والبلد (وقد عدا افانها) ولو انفس في التركة وكتب اهل اوقاف ما شهدوا وادعاهم بجمعهم فاحال او دخل فيهم
المطاعه ثم يحلفان على الجدة فوضعت الفدية اذ اطلعت الفضة على القول وقد نزلوا بالخلف لاسباب كاسية في اكمال الدين في
يقضي كما هو مقتضى القاضي اورد من غير خلاف في حسمه وبقضي بالمال في قول بعض اهل العلم حين ادعاءه الواحد
فيكون الفوائد اخلت بقصد اذ ومن حين الحسم يكون حسمه في حسمه وبقضي بالمال في قول بعض اهل العلم حين ادعاءه الواحد

بالشهادة أو بالعين أو بما عاينه فهل يفتقر إلى ما لا يخفى بالمالخ أشار إلى صحة وكذا قوله أو بما جوزه والثر الظاهرة فتسدها بالاشتباه بان
 لا تدخل في البيع لكونه بدو برقي غيرة الخلل أو بالنزوف التبن والعنب ونحو ذلك فان دخلت في مالتى بيع النحر استخذهما مقيم البينة ذلك
 النحر فقال كلام الاصحاب شاهدته من حتى تميز النهاية بقوله وقهرتم بأبديه وان عال ذلك باع لا يتبعه إلى البيع المالتى وفي المالتى المراد
 بالبائبة أو برتلها لا يتبع في البيع في الشهادة أولى اهـ وقوله فبذلك يفتقر إلى ما لا يخفى بالمالخ أشار إلى صحة وكذا قوله أو بما جوزه والثر الظاهرة فتسدها بالاشتباه بان
 الشاهد من شهادة الواحد والعين (قوله وهو موقوف صحة البيع الخ) فقال لا أخذه ما ذكرنا لا يتفتقر صحة البيع ونما أخذنا لانها
 لا يشترط دعاه ولا جاز من الأصل مع احتمالها قالها البه نص كلام الاصحاب (قوله ثم يحل الرجوع اذ لم يتبرج الخ) وقد قدم
 المصنف هذا في المسألة الرابعة من الباب الثاني (قوله بما جوزه المشتري أو عين المشتري المردودة قوله ان لم يتبرج بما جوزه المشتري) أى الصريح
 أو الضمني كالعين المردودة قوله أو بما عاكس) علمنا به لا يشترط في الشهادة التعرض للسبب بل لو شهدا بدو أو لا ثبت الدين والمثل وان لم
 يذكر سببهما قال ابن عبد السلام وهو في غاية الاشكال لا تختلف العلماء في الاسباب (٤١٣) الماتية فلا بد والمثل وقد يكون الشاهدان

بطان ما ليس بسبب
 لهما ولا يصح التعليل بكثرة
 أسباب المال والدين اذا
 يلزم الشاهد ذكر جميع
 الاسباب وانما يلزم ذكر
 السبب الموجب للملك
 والدين (قوله ولا تناقض
 فيه) فلا تقبل الشهادة اذا
 كانت متناقضة لا دعوى
 ومقتضى الخلافة ان الشاهد
 لو شهد بعد ذلك على وفق
 الدعوى لا تقبل وانفى
 الفقيه اسمعيل الحضري
 بانها تسمع ولا يكون مصدر
 منه فادعاه وقال صاحب
 المعتمد اذا تغير الشاهد
 شهادته فزادها ونقص
 قبل الحكم فليس لثاني
 فيها نص وقياس المذهب
 انه يقبل منه لم يحكم الحاكم
 بشهادته فقد شهدتم
 بتذكر فلا يؤثر في شهادته

انها تسمع لا كلام كفى العقود وان احتل انفصله منه موصية (لا النتائج والثمار) الظاهرة وما رزائد
 المنفصلة عندنا فلهما بل يقي لا مدعى عليه (ولو اشترى شيئا فاستحق لغيره (بجميعه مطلقا) أى غيره ورضية
 (وجمع على بائعه) بائع وان احتل انتقاله منه إلى المدعى ليس الحجة عليه في عهده العـ وقد دللنا
 الأصل عدم انتقاله منه إليه فـ عند الملك المشدود به إلى ما قبل الشراء وانما يحكم ببقاءه والى ذلك المنفصلة
 المدعى عليه كاتفر لاحتمال انتقاله اليه مع كونه المستعجز من الأصل وقبل الرجوع بذلك ورجمه
 الماتية في قوله انه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره والاول طريقة غير مستقيمة جامعة لا مرجح له وهو انه
 بان ذلك النتائج والثمار وتوالى وانما المنفصلة كالماء وقضية هذه البيع ورجوع على البائع والتمن وهو قضية فساد
 البيع وهذا محال انتهى ويجب عنه بما تقرر (ولو باع المشتري لغيره (وانتزع من المشتري) الثاني
 (وجمع كل) منه (على بائعه) نائس الثاني أن رجوع على بائع بائعه وان لم ينظر ببائعه وقضاهما بالاول من
 قوله مطابقة أنه رجوع بائع على بائعه بالجهة أو رخصته من الشراء أو بما قبله ثم يحل الرجوع اذ لم يتبرج
 بانزاع المشتري والا فلا رجوع له اذ انقضى الرجوع بالتمن البائع كما مر في الفص (ولو ادعى ملكا ما عاكس) وهو انه
 وبما هو بالعيكس بان ادعى ملكا وذكركه سبب فشهدوا بالمالخ ماطا (ثبت) شهادتهم لانهم شهدوا
 باقتدولوا نقص بلان ذكر السبب ليس مقصودا في نفسه وانما هو كالتابع (اكن لا ترجع) البينة
 (الباب) لقوله قبل الدعوى به والاستشهاد عليه فلا يرجع (حتى يدعى) المدعى (المالك وسببه
 وشهدون به وان ذكر) في دعواه (سببا) للملك (وذكروا) سببا (غيره دون) شهادتهم للتناقض
 (ولو شهدوا بان نقل الملك من ذلك سبب لم يسمع من سببه) في سماعه اخلاف (قبل تسمع كالماتية) والسبب
 وقبل التسمع لان اسباب الانتقال تختلف فمافاضا كالثابتان فلا توارث لا تقبل الماتية بجهة الارث
 قال الزركشي قد نص في الام على انه لا يشترط بيان السبب عليه الجهر وقال به به علم ان المذهب السماع
 هناك (الطرف الثاني في العقود) هو (اختلاف في قدر ما كثر من الدار) مثلا (أو) في (قدر الاثر) في
 قدرها (ولا بد من) (تخالفها ونقص) العقد كما مر في باب التحالف (وسلم) المكثري (أجرة) مثل (ما سكن)

(قوله حتى يدعى المكثري به وشهدون به) قضية كلامه ان ذكرهم السبب اذ لم يتعرض له ولا بد منه بالاشتباه في القرائن الحادثة في
 الشهادة من بين السبب المذكور والآن به بالدعوى ويذكر السبب ثم يهدونه بذلك على الصحيح والمفهوم من كلامه غ (قوله قال
 به يعلم ان المذهب السماع هنا) هو الاصح والافرق بين انقبس والمقبس عليه واضح (الطرف الثاني في العقود) (قوله لو اختلفا في قدر
 ما كثر من الدار الخ) اذا اختلف المكثري في الراف فان كانت مسمة خالة قول المكثري وكذا حكم كل متصل كالابواب
 والازرار والار لم يسم وتوالا متصل بالدار من قياس ونحوه قالوا في سبب قول المكثري لده وأما الراف غير المسمة أى وما في سببها
 كالسلم المنفصلة وأغلاق الابواب كاخاله المارودي فالعرف في بعض طرطرب والبدعة مشتركة قاله شرع فالنصوص فيها متضادة فان تكون
 بينهما والفرق بينهما بين انقبس ان الظاهر ان المكثري اذا نزل من الدار وسأله المكثري لا يترك شأنا منه هو العادى بل يترك الراف
 وتسليمها إلى المكثري ويحتل مع ذلك لأن يكون المكثري نصبا فيكون ذلك مما يستألفه عارض الامران فقلنا يتبعان فان لم يتكون بينهما
 رة لا يرض أحصا نابعي أن يقال القول في ذلك قول المكثري فيمنع ان الدار في بيع جميع ما فيها وبما ينصب الساكن الراف بالسماح
 أيضا وقد جرى به العرف اهـ

(قوله وإن قام كل منهم ما بينه وتعارض) اذ لا زيادة لمرجعى الشرع في دله وروح حال في أحد الجانبين في التناقض كما قال في باب بيان
 وتناقضه أصحاب أصل وهذا لا زيادة تعارض في المشهود (قوله قال الرازي وكان يقول الخ) قال ابن الرقعة ما قاله من الأحكام انما
 هو على القول بان التماثل مقدمة وقد وقع هذا التعارض في قوله لو كان له كونه في نفسه وهو خلاف الأصل ولا يلزم من تجويز اذ لا تجوز
 اذ لا ذكر وقال البايني لا يجوز ان يذهب قال لا ثم ما دلل على صحة افتراءه بتعرضه لنحو العقد وتارة لا بتعرضه لاختلاف ولا اتفاق وقوله لم يجر
 ان يكون تاريخ المطالبتين متعلقا بتاريخه وان يكون متعلقا بحتم احتمال الاختلاف وقوله وان يكون تاريخ المطالبة غير تاريخ تاريخ
 متعلقا بتاريخه وان يكون تاريخ المطالبة تاريخا للروضة وقوله والامكن تنافض ثبت أكثر في زيادة الباين في التناقض اذ لا رجوع في قول بان
 سبب الذي هو خلاف النص المعتمد (٤١٤) (قوله على ذلك) أي أنه لم يجز الاعتدال واحد (قوله لانه اذا باع لاحد هاهنا لم يتمكن من البيع

الحكم على ما سبق في الأحوال الثلاثة أو غير ثابتة عن غيرهم تثبت الدعوى عليه في البيع النسيئة التي غير ولا توجب بينة
مقدمه. أما بيع العين من مدلان يسع غيرهما لاحتياجه ما كان له الأول. أما الباقية من هذا الباب فمما لا تحتاج إلى بينة
والعين على ما قدمناه ويرجع كل واحد من المشتريين على البائع بالثمن الذي شهد به بينة فأحكم بإبطال البيعين وأخذ البائع ورد
التمين جازة أن يستأنف الدعوى هذا إن تشهد بينة البيع بثلث البيع البائع والألفان عاونه وأدوا بينة قدمت والرقعة قدمت
النائب باع بملكه وإن كانت الشهادة ملكه في إحدى الثنتين حكم بالبائع أن شهدت بينة بالبيع والمائة دون الآخر ورجع بالثمن
وإلحاق الحكم التعارض فيه - ما وإن شهدت بينة في واحد بالمائة والبيع ثبت حكم التعارض (قوله وأقام بينة تعارضت) وإن سبق تاريخ
من أحدهما

(قوله نعم ان اشعر تاربهم)

ماثل أظهار المذهب وتويع الطوائف لأن كانت هذه شهادة على التي لانه نفي بجما به العلم اه (قوله لم يصدق الابيينه) لان القول قول
التصاريق يبينه اه (الطرف الثالث الذي التعارض في الموت) اه (قوله بان قالت احدا هما مات مسلم الاخرى بان نصرانيا) هكذا صورا
والاصح ما خرج به ما هو مشهور احدا هما مات مسلم والاخرى بان نصرانيا قال الملقى في زمن فرضه له وعندي ان شهادة الابيينه مسلم كاف
في الحكم باسلامه لان ظهور ذلك انتقاله من التصريح الذي كان معروفا به الاسلام والاصل بقاؤه علمه وحدوث كفره يعني ان يكون
منه الاثر احدا ماتوا احدا هما مات مسلم والاخرى بان نصرانيا فلهذا النساطا فاما انما هو تصدع في الموت اه

(قوله أريدنا النصر) أشار إلى نصره وكتب عليه قال الماوردي الحالة الثالثة أن تكون الشهادة بالإسلام مطلقاً بالنصرانية مقدرة فلا تعارض لأنه قد سلم ثم ردت إلى النصرانية فضع الشهادة بأن يحكم رده ويكون له فداؤه والقول بأن إذا كانت أحوالهم مطلقاً والآخرى مقدرة فالمعمل بالقدرة أولى (قوله وقال الآخرى آخر كلامه التائب) قال العبادي أو بأن لالة الاقمة وأن يسير رسول الله وانه يرى من كل دين سواء (قوله تعارضت التاضهما) قال الباقي التراض منوع فإن آخر كلامه باعتباره إرادته على بينة تعارض لوجه لأنه يحتمل أن تشهد بدين النصرانية أن آخر كلامه كلمة النصر في الحالة التي سكنت فيه باعن الكلام بحضرتهم ثم انما ذهبت واستصحبت السكن وبات بينة الاسلام تكفي في حضرة سيادته هاد في أنه لا تراض حدثتو يقضي بينة الاسلام وانما يقع التعارض لو شذبت كل منهما بان آخر كلمة تكلم بها كذا (٤١٦) ومكث عنده إلى أن مات ودفن قال ولوقالت بينة الاسلام علنا الحالة التي شاهده بينة النصر

فهل لو كن بعد ذلك تكلم

بكلمة الاسلام فانه تقدم

بينة الاسلام بلا خلاف

كلوقالت بينة التعديل علنا

بسبب الجرح ولو كنت تائب

منه فانه تقدم بينة التعديل

(تسوله وهو ماصرح به

الاصل) وفي وجوب تغدير

بينة السلم كلمة الاسلام

وجهاً ما قلناه ما وقال

ابن الرفعة عدم الوجوب هو

الذي أورده السنديني

وغيره بينة الاذرى ثم قال

ويفسران يكون الاصح

الوجوب سيما اذا لم يكن

الشاهد من أهل العلم أو

كان مخالف للفقاهي فمما سلم

به الكفاية وقوله ثم قال

ونفهم الجأ أنشأ إلى نصحه

(قوله وكذا الحكم ان قامت

بينتان تعارضتا) قال

الباقي اذ عارضت مجموع

بل الصواب تقدم بينة السلم

لأن الاسلام يبرأ على

النصر فظاهه ولا يبرأ على

الاسلام فقطعها الااردة

ولا يبرأ منهما (قوله وقال ابن الصباغ انه موقوف الى البيان)

أشار إلى نصحه (قوله ويقول أصلى عليه

ان كان مسلماً) وكذا قد الدعاء بذلك (قوله كذا قاله الجمهور)

أشار إلى نصحه (قوله قال وهو يقاس بأمر في الأولى الخ) الفرق بينهما

هو المقتضى (قوله وان أقام بينتين قدمت بينهما) ثم اذ لم تشهد بدينه السلم بانها علمت عنه من النصرانية من

موت أبيه بعد موته سلم ثم نصح فاذا قامت ذلك قدمت لأننا لو قدمنا بينة النصر في الأزمان يكون مردداً لموت أبيه والاصل عدم الرد

(قوله لزاد تعالها الخ) يؤيده ما قلناه الباقي من أن محل تقدم بينة الكفر إذا انشأه بدينه السلم بانها علمت منه الكفر حين موت أبيه

وبعد ونها لم تستصح فاذا قامت ذلك قدمت لأننا لو قدمنا بينة الكفر لزم أن يكون مردداً والاصل عدم الرد (قوله فتعارضان) قال الباقي

تقدم بينة النصر في الأضواء لا شذبتو شعبان لأغنياء وأئمة فاضتحتون

بينتاه) لذلك وكذا لا داعي على مجهول أنك عدي وأقامه بينة وأقام المدعى بينة كان ملكاً للثلاث واعتقه تقدم بينة ذلك (فان) قد تأو بينة النصر كان (فالت أحوالها آخر كلامه التوحيد) أي الاسلام أوردت مسأله (و) قالت (الآخرى) آخر كلامه (التائب تعارضتا) لتناقضهما (فخلف النصراني) على ما دأب لالان الأصل بناء كتراب وأثر بالثالث إلى انه بشرط في بينة النصر أن تشير بكلمة عما يختص به النصراني وهو ماصرح به الأصل (فان يعرف من الابن لا يئنه) أي بالبداهة أو بدادها (حلفاً) أي حلف كل منهما لا يئنه (ويقسم) المال (يحكم البد) يعني يحكم بانه يده أو يدها أو يدها (نصفين) يعني بينهم ولا يختص به ذو النصف الثانية لأنه لا أثر له بعد اعتراف صاحبها بانه كان للميت وأنه باخذه (وإنما فكاهه يدها أو كذا) الحكم (ان قالت بينتان) بما ذكر (وتعارضتا) أما إذا كان المال يرد غيرهما فالقول قوله كذا حزم به الأصل قال الزركشي وهو في المذهب وقال ابن الصباغ انه موقوف الى البيان (و) وما قاله ابن الصباغ هو الموافق لما بين في مسألة الزوجة (وفدق) هذا المثلث المشكوك في الاسلام (في) مقاوم المسجون ويقول من يصل عليه (أصلى عليه ان كان مسلماً) كمال اختتام موق المسجون في الكفر (و) (ولو خلف الرجل (مكان الابن) المسلم (أخبر زوجة مسلمين وأولاداً كفره) فادعى المسلمان اسلامه قبل موته ونكر أولاده (ولم يعرف أصل دين الميت) ولا يئنه (وقد المال) بينهم (حتى ينكشف) الحال (أو أصلها) قال ابن الرفعة كذا قاله الجمهور وقال الامام بقسم بينهم قال وهو يقاس بأمر في الأولى أي التي قدمت فيها كلام ابن الصباغ وان أقام كل بينة ما عارضت فان عرف أصل دينه بانه عرف انه كفر من الأولاد باعتمام اسم وان أقام كل بينة فان أطلقنا قدمت بينة المسجون وان قد تأو بينة النصر تعارضتا (فلو) مات كافر عن أبنائه ووجدتهم بعد الموت مسلم (وقال ابنه المسلم) أسألت بعده (فاخبرنا) بينتا (وقالوا) بل أسألت (قوله) فلا ترضه (أومان في رمضان) بانها فهموا (وقال ابنه المسلم) أسألت في سؤال (وقالوا) بل أسألت (في شعبان ولا يئنه حلف) على ما دأب لالان الأصل (وقالوا على دينه (ودوث) منه وان أقام أحدهما بينة قضى بها (وان أقام بينتين قدمت بينهما) لزم إداؤه لانه لما ناضله من الكفر الى الاسلام والآخرى مستصحبه بدينه (وان أسلم في رمضان) بانها فهموا (وقال ما في شعبان وقالوا بل في سؤال) ولا يئنه (صدقوا لأن الأصل) بقا الحياة (وان أقاموا بينتين قدمت بينة السلم) لانهما تنقل من الحياة الى الموت في شعبان والآخرى مستصحب الحياة الى سؤال (الان قالت بينهم) في هذه (وأبنائه حبان في سؤال) فتعارضان ولوقالت بينة السلم في المسئتين الأولىين المحكوم فمما يقوله حان وورث (كذا نسهم تنصرو) ان نصف سؤال الأولى الى بعد الموت (فانما يتعارضان) أيضاً وهذا من زيادته (فرع) (لو بان

مسلم)

هو المقتضى (قوله وان أقام بينتين قدمت بينهما) ثم اذ لم تشهد بدينه السلم بانها علمت عنه من النصرانية من

موت أبيه بعد موته سلم ثم نصح فاذا قامت ذلك قدمت لأننا لو قدمنا بينة النصر في الأزمان يكون مردداً لموت أبيه والاصل عدم الرد

(قوله لزاد تعالها الخ) يؤيده ما قلناه الباقي من أن محل تقدم بينة الكفر إذا انشأه بدينه السلم بانها علمت منه الكفر حين موت أبيه

وبعد ونها لم تستصح فاذا قامت ذلك قدمت لأننا لو قدمنا بينة الكفر لزم أن يكون مردداً والاصل عدم الرد (قوله فتعارضان) قال الباقي

تقدم بينة النصر في الأضواء لا شذبتو شعبان لأغنياء وأئمة فاضتحتون

به وان قال كل من يؤمن بكافر من الخ قال الباقيني لو انكس التصور فكان الايمان مسلمان والابن كان من فان لم يعلم الايون من كفر قبل
 اسلام حكم اسلام وقد عاين علمهما وكان الحق بغير انهم انبشوا من علم كفر الايون من قبل الاسلام قال الماوردي يجوز ان يؤخذ قبل
 ملاهم فيعبر على حكم الكفر قبل البلوغ ويجوز ان يؤخذ بعد اسلامهما وادعاء ابائهم ولقد قبل اسلامهما فاقول قول الايون مع اعانتهم ما
 ناعلي شين من حديث ولادته وعلى شلم من تقدمها وان كان النزاع في وقت اسلام (٤١٧) الايون من فادى اولادهم اسلام قبل ولادته
 وادى ابائهم اسلاما بعد ولادته فاقول قول الابنين

مع اعانتهم لان الاصل
 بقاؤهما على الكفر عقبه
 قوله صدق الايون لان
 ولدهما الخ قال الباقيني
 ظاهره وقصر ذلك على
 الايون وليس كذلك فلو
 وطئ بحوي اختسمن
 أبوه الكافر من الاحليلين
 فولدت ولما نمت عن
 جدبه أي أبوه وأممه
 وهي أم أبيه ايضا تنازعا
 مع ولده مسلم في كفره
 واسلامه كان كذلك قال
 وانما فرضنا ذلك في تكليح
 المحرم لان هذا أصلا
 مستحبا وهو كذا الاصل
 لادنى فانه لو تخلف أبو أم
 وكان التنازع بين الجد بن
 والابن لم يكن هنالك أصل
 مستحب للكفر فلا يكون
 القول فيه قول الجد بن قال
 وقد يفرض مثل ذلك في
 الوطء بشبهة الكفار ولا
 حاجة في التصور بذكر
 الابن بن بل الابن الواحد
 كافر كذا ابن الابن والبنت
 وبنت الابن واستسكاه
 الباقيني بانه ان كان كفر
 الايون الاصل باتباعه

وله ابنا اتفاقا على ان أحدهما كان مسلما قبل موت الأب (واختلاف في تقدم اسلام الآخر) على
 ربه (فقال) (الاول مات الا قبل اسلام) وقال هو بل بعده ولا يثبت (صدق الاول) بينه لان
 الاصل بقائه الكفر (وكذا) الحكم (لوانتفاع على موت الابن في رمضان وقال الاول لا لا آخر مات في
 شوال) وقال هو بل أسلمت في شعبان ولا يثبت (ولو أغميا بينتين) بذلك (قدمت بينة لا لا آخر) لانها نافذة
 (وانتفاع على ان الآخر أسلم في رمضان فادى ان ابائهم في شوال وقال الاول بل مات في شعبان صدق
 الآخر) بينه لان الاصل بقائه الكفر (وقد التعارض) بين البينتين (تقدم بينة الاول) لانها نافذة (فان
 قال كل منهما الآخر) (أنا الذي لم أزل مسلما) وأنت أسلمت بعد موت الأب (ولا يثبت خلفنا وجعل) المال
 بينهما) لان ظاهر الدار يشهد لكل منهما بما يقول به نفسه ولوا اتفاقا على ان أحدهما لم يزل مسلما قال
 الآخر لم أزل مسلما انما زعمه الاول فقال كنت نصرانيا وانما أسلمت بعد موت الأب فاقول قوله انه
 لم يزل مسلما لان ظاهر الدار يشهد صريحه بالاصل (وقضى عليها) أي المسائل المذكورة (مالو) مات
 الابن احدهما فادى الآخر (خبرنا) بان اتفاقهما على حريته واختلافه عن الاول قبل موت
 الابن بعده (وان قال كل من يؤمن بكافر من وابنين مسلمين مات) مورثنا (على ديننا صدق الايون)
 لان ذلكهما محكوم بكفر ما ابتدأ به لهما ان تصحبت حتى يعلم خلافه وقبل لوقف المال حتى يتكشف الامر
 أو يعطى قال النودى وهو راجح دلالة لكن الاصح عند اصحاب الاول (وان مات ابن رجل وزوجته)
 أي رجل فاختلف هو وأخوها (فقال) هو (مات وأخوها) (بني) عبارة بالاصل فمورثها أنا وابني
 وكلاهما صحيح (ثم) مات الابن (ورثته) أنا (وقال أخوها بل) مات (آخر فورثت الابن) قبل موتها
 (ثم) ورثتها أنا ولا يثبت (صدق) الاخ (فيما لم أختمه والزوج في مال ابنته بينهما ما عاها أو نكاحا
 ريثم من ميت فقال الابن لا يثبت ومال الزوج ما بين الزوج والاخ وان أغميا بينتين) بذلك (تعارضتنا فان
 مات واحد من الابن والزوج) (يوم الجمعة) باقتناعنا (واختلف في موت الآخر) قبله أو بعده (صدق
 من ادعى بعد) لان الاصل بقائه الحياة (فان أغميا بينتين) بذلك (قدمت بينة من ادعى قبل) لانها نافذة
 (وان قال ورثته من زوجته) كنت أمه ثم عفت بعد موته (أو) كنت كافرة ثم أسلمت بعد موته
 (فان) بل عفت أو أسلمت (قبل صدوق) باعانتهم لان الاصل بقائه الرق والكفر (وان قالت لم أزل
 حرة وأسلمت صدقت) بينهما (ودعهم) لان الظاهر معها

(٥٣ - استنبط الطالب - رابع) أو يقرر المازع فلا خلاف في تصديقهما والا فبني أن تكون الفتوى على الوقت
 زوال الاصحاب قالوا لم أر هذا الذي حققناه كلام أحد وقول النودى ان الوقت أو بعد سلاغا يكون اذا لم يثبت له الأصل في الايون
 مستحب فان ثبت قول الايون فقام (قوله لكن الاصح عند اصحاب الاول) هذا اذا كان الابن بالغين أو لم تكن أمهما مسلمة فاما ان يكونا
 صغيرين أو أمهما كافرت فقامت بينة ما إسلامهما أو أقر الجد ان ذلك فانه يحكم بانه مات مسلما وتكون الدعوى من الناطق في مالهما قاله ابن أبي
 عمرون (قوله ولا تفصص في الاولى الخ) نعم لو ادعى الوارث العقل وأقام به بينة وأقام المدعى عليه بينة على انه مات حنف أنه قدم بينة الوارث

(قوله كذا ذكره الاصل) فلا ذكر في هذه الصورة كلام متصفا صدوقه مرفوع على القول بتقديم ينبت قول كفاية المرفوع ووافقه ابن
سرج عليه كفاية الاصحابه ثم اثنان الرصة فوضع المسكة فقال ولادي عليه انما من عن دار اشتراها من عهده لهما في الحال ودفعتها
عليه يجب فقال للمدعي قد اقر بالترافه وسلم القن التي اثنان بين العيب فقال انما اشتريتها بعصمانا لا بالثقال البغوي يجعل قوله
السابق اقرا بالثقال انه جواب ترتب على دعواه وقال قل هذا الموضع انه ولادي عليه عشرة فقال لا يزني اسماء هذا مال ابن اليرموك
انه لا يجعل مقر لان الزنا لا يثبت بالافهم ولا بما يثبت بالبرج ١٥ والصريح الواقع هنا مطلق الشراء فاقوله (قوله قال ابن الرصة فوضه
ان يقال الخ) اشار الى تحصيل (قوله والاوجه تقديم ينبت الم) اشار الى تعينه (تنبيه) ولادي نصف عينين على الشيوخ ثم جوع وادي
احدهما ولادي احدهما ثم جوع وادي نصفهما جعت دعوا ولادي انه اشترى منه كذا فانكر فاقام بينه بالثقال مطلقا ولم يتعرض
لشراء قبل قال القاضي كل موضع لا يحلف للمدعي عليه بمجرد الدعوى لا تسامح الدعوى بالثقال في ينبت اذ ان قيمتها خارج من هذا انه
ولادي على مني او يجنون او غائب لا تسامح (٤١٨) ما لم يقل ذلك وكذا لو طلق امرأته ثم تكلمت بعد مدة فادعى الزوج الاول انها تكلمت

في عدل لم تسامح ما لم يقل في
بينه انهما على اني خلقتها
وم كذا ولا يحتمل انقضائه
العدة من ذلك الوقت ولو
زوجها الحاكم طاب الخوفها
فلمن الزوج فادى لورث
انها كانت صغيرة في
العقد فانكحها باطل ولا
ارث لهما فانكرت فاقول
قول الورث لان الاصل
بقائه الصغير وكذا ولادي
البايع ان كان يوم البيع
طفلا صدق بيعته اما ما
ذكر في المستثنى ترتب
على تصديق مدعي الفساد
• (فروع) • ولادي عليه
عشرة فقال للمدعي اقر
بعصمة وأحلف على خسة
له ذلك ولو قال لحلف على
خسة واراد العين في خسة
ليسه ذلك لانه في الاول

كذا ذكره الاصل ووضه ترجع نقضه على من جرى شحنا اياه بعد الله الحجازي وهو جاعل الضعيف
فلو اذ حذفت النصف اصاب العيص من تقديم ينبت رمضان فلا نقض وان قال له بدان من كانت حرو شهرين
بينه قوله قال ابن الرصة فوضه ان يقال يعق العبد لان من قبل فقدمان (وان عاق عتق سالم بعت في
رمضان او في رمضان) عتق (فاخر بعت في شوال او بالرمضان مرضه فاقا ما بينت) بوجب عتقهما
(تعاقبوا رافقا) وجه التعارض في الثانية تقابل باذنه احداهما بالورث في المرض و باذنه الاخرى
بالمدعى في الاول تقابل على البنتين بالموت في الوقتين وقيل تقدم فيها بينه سالم لان معناه باذنه بالورث في
رمضان وقيل تقدم بينه غانم والترجع فيها من باذنه والاوجه تقديم ينبت سالم ثم اثنان صاحب الاقرار جزم
بمعنه انه يؤخذ من كلامه كله في مسئلة ان من في رمضان السابقة اول الفصل (ومن ادعى انه وارث
التركة • • • من ذكر الجملة) أي جهة الورثة كالورثة أو نحو (د) من ذكر (الورثة) وذلك لما زاد
بقوله (الحكم) • • • فيقول أنا ابنه وارث فاذا شهد عدلان بخبران) بباطن حال ورثه لخصه
وجوار وحضر وسفر ونحوه ان هذا وارثه (انهم الامير فان له وارثا سواه دفعت اليه التركة فان كان
ذا فرض وشهدا هكذا اعلى) فرضه قال في الاصل ولا يطالب واحد منهما بمعين لان لم يسمع إقامة
الشهود فطمع فيه ثم تركه المصف لاسم به مما باتي (فان لم يقل لا تعرف له وارثا سواه أو قال لا) (ولم
يكو نائبه برين) بباطن الحال (وكان همه عير مقدر أو) كان معه وارثان (كان من يحجب
بعنه) شأمن التركة (حتى يصح عنه) أي من حال مورثه (القاضي) في البداية التي سكتها أو
طرفها فيكتب اليها لا تسكتف (وينادي) المراد بالمر من ينادي فيها فلا نامت فان كان له وارث
فلان انه مني أولي بعته اليه (ويحلف على ثلثه ان لا وارث له ثم يعطيه) حقه (بلا عين) وان لم يكن
تقدموا اكتفاء بان الظاهر انه لا وارث له سواء امكنه بتصحيح ذكره الاصل (وان كان همه مقدر او هو
من لا يحجب أعلى أقل فرضه عتلا) بلا بحث لانه محقق فالزوجه تعطلت ربع الثمن عتلا لا احتمال ابوين
وبنتين واربع زوجات والزوج يعطى الربع عتلا لا احتمال ابوين وبنتين معه ويحلف على الاب والجد

حصل مقصود المدعي في البعض وهما يتخللان ولادي عليه دارا فانكرت وقال هي ملكي ورثتها من أي ثم قال للمدعي ألم
تكن بعثتي أومن أي تزعت مني وقلت للمدعي بانرا هذا ثم ساعدت زوجته فاقامت بينته له مدعتها باها تخرج من المدعي وسلم اليها بيتها ثم
المدعي بغيره فقمت الله أنفعا ما دافوا الزوجه ولادي عتلا أو قام بينته فقضى له بها ثم ادعى عليه مدع بام ملكه وقام بينته فاقام ذوالد
بينته القاضي قضى له بالثقال فينتا خارج أولى لانها شهدت بالثقال مطلقا وينبت في البداية تشهد بالقضاء فهو كالو شهدت بانه كان بالاسر ملكا
له وان شهد شهدت ذي البدان القاضي قضى له بالثقال ولا يعرف والملكه فينتا تكون بينته أولى ولو اقام بينته ان هذا المدعي اذ حذفت
ولم اقام آخر بينته لانها كانت جده ووارثه فلا راي أن لا قوله اوقد ورثتها فانه اقام ملكه وقوله انه وارثه لا يقتضي ذلك لجواز
أن يكون وارثا ولو لم يهاولوا كان يسد مال مقالة المدعي أي تركه هذا المال ولا يخفى هذا فقال القدره انما بان فلان واست بيانه فاما المال دونها
جعل المال بينهما لان المقر أثر بالاوجه دفع الى المقر له نعمه بترك الباقي في يد المقر بحكم الدركه وكذا لو قال مات زوجي ولا تخلف
هذا المال معي فاني ولا تسامح هذا فقال الاثنا آخره واستوزر بها لانه يدفع الى الاثني نصيبه بترك نصيب الزوجه في يد المقر

بالابتداء بأبوينه بنتين وزوج أود زوجة والام السادسة عاتلا بقدر احتين لابوا ختين لاموز زوج
أود بنتهما (و بعد العت) اذ لم يظهر غير الشهادة (يعلى الباقى) وان لم يقم بينه (ولا يزوج
مبين لعقن والزائد) عليه لاسر (فلولا) أى الشاهدان (لاوارث له سوا لم يدقح فيهم) أى
في علمتهم والاولى فيهما (وان كان القطع) بها (خطأ) لوقوعه في غير عمله ولا لانهم ما شهدوا بما
اعتقدوا لم يصد الكذب (وان شهدوا انه ابنه أو حمولم يذكرها الوارثة) أى كونه وارثا (نزع)
عده الشهادة (المالسة) أى من هو بيده (واعطيه بعد بحث القاضي) وقيل لا يعلى الاخ لانه
محب بغيره بخلاف الابن والزوج فيسب من زيادته وبه مصرح ابن الرقة ونقله عن الجمهور (وان قالوا
لانهم لا وارثا لبلد سوا لم يعد شيئا) لان ذلك يذهب انه وارثا غير البلدة (الطرف الرابع في العتق) هـ
والوصية (قد تقر) في العتق (ان من اعتق في مرض موته عشرين مربية كل) منها (ثلاثة
لغير الورثة) مراد عليه (عتق الاول) قطعا (أو) أعقتها (مع) أولم يعم لم يعط ولا ترتيبا
في الشرع الصغير ونسب الكبير العتقة (أقرع) بينهما (أو لم سبق) لاحدهما لم يعط من (أو)
علم (سابق) منها (وجهل) بعد (فن) أى يعق من (كل) منها (نصفه) ولا فرقة
لانهما تفضى الى ارقا والحر والعكس ولا نه لأوصى اهدا بثلثه وله ان يملك تجز الورثة جعل بينهما
نصفين فكذلك انما اقر ذلك (فان أقام كل من عبيدين بينة أو عتقه في مرضه وهو ثلثه ولا راجع)
من كل منهما بأبنا طلقا واحداهما ولم تجز الورثة راجع الى الثالث (عتق من كل) منها (نصفه)
جوابين البينين بقدر الاسكان ولا شئاع القرعة لانهما تخرج برق الحر وقيل يقر بينهما والرجوع من
زيادته ومصرح به للمهاج (فقال قات المذهب يعق من كل نصفه ما كان قال البلعني المذهب المعتمد عند
الاصحاب القراع ونص عليه في الامم الحدود (وان أوصتا) بنوا يحين (واتخذوا أقرع) لعدم الرجوع
وقيل يضمن من خرجته القرعة وتولاه القاضي فان اختلفا لم يتخادمت السابقة كسائر التبرعات
التبرع من مرض الموت ولا من ماله يادع له (فان كان) في الاتحاد (أحد العبدن سدس المال وخرجت
الفرقة عتق وور) عتق معه (نصف الآخر) ليكمل الثلث وان خرجت فلا خرعت وحده (ولو
أطلقا) أطلقا (أحداهما عتق من كل واحد) منها (ثلاثة) كالأوصى لرجل بثلثه ماله ولا خر
بسدس على كل منها ثلثي ما أوصى به وان اختلف ثار بينهما فخرجي الحكم مما تقر (ولو شهدن
بثانين بطلعت عتقه ما عتق) أو بالوصية باعتقهما (وكل واحد) منها (ثلث) لماله (ولم تجز الورثة)
مراد عليه (أقرع) بينهما سواء أطلقا أو أحدهما لم أر اختلاف العقين المعلقين بالون كالواقعين معا
لغيرهن (وقيل في العتق) والوصية (شهادة الوارث فلو شهدا الأجنبية انه أوصى بعتق غانم ودارنان)
(أو حائرين) أيراه (انه يرجع عنه) أى عن هذا الاوصاء (الى عتق) أى الاوصاء يعق (سالم وكل)
نهما (ثلثه) نعم العتق (سالم) بشهادة الوارثين لانهما أثبتا الرجوع عن غانم بلا سواه فارتفعت
تضمنه او لا نظرا في تبديل الوارثان الثاني قد لا يكون أهدى لجمع المال وقد لا يورث بالولا ومجرد
هذا الاحتمال لا يرد به الشهادة لما قبلت شهادة قريب بل برش فالرافي ولا يصوغ عن اشكال لان
الفرق قد يقع باعتق غانم وان ساءه ما سلم في القصة جواب عن ابن الرقعتان التمهات في قوله
الشهادة التي معاقبو به دون الضعيف وهو ما خرج من كلام الامام هذا اذا كانا عديلين (فان كانا فاقين
عتق غانم) بشهادة الاجنبين لاحتمال الثالث (وثلثا سالم) الاذان هانم قد وما يحمله ثلث الباقي بعد غانم
مؤانسة فالوارثين بقرارهما الذي تضمنته شهادتهما وكان غانما تاف أو غصب من الحركة ولا يثبت
الرجوع في شهادتهما لضعفه أو تافس ما ياتي في العتق التجز على طر بقتعير الوباني عتقهما معا قال
البلعني ان قيل ينبغي ان يفسد فيقال ان كان غانم دخل في يد الوارثين قبل شهادة الاجنبين عتق جميع
سائر الاثلاث لا نغشا اذا دخل في يده فاعا كمن مات بعد امتداد الوارث اليهودي تقر ران من مات من

العتق بعد امتداد يد الوارث اليه حسب علمه حتى لو خرجت قرعة العتق على أحد الجانبين عتق كاه
 بخلاف ما إذا مات بعد امتداد يده اليه فإنه يدخل في قرعة العتق دون الرق حتى لو خرجت قرعة العتق عليه
 عتق ولو خرجت لأحد الجانبين عتق ثلاثة قطعا بخلافه إن مات بعد بناء على الوارث بعد الامتداد لم يوجد فيه
 ما ينافي في يد بغيره الذي قد رآه من فاته وحده بما ينافي الملك وهو الحكم به بغيره قال وفي هذا الجواب انظر
 والسؤال الذي قاله والاصح أنه يعتق سالم كله ما عدا اربعة اقسام الفاسقين أن غاب ملكه ما واثق الشهادة بغير
 معمول لم اوضاع به الهادي ونص في الاموال المختصر على ما يشهد به (وان لم ينعرض) وهما عدلان
 (الرجوع) عن الابعاء يعتق غانم (أقرع بينهما) كذا كانت البينات أحاطت نعم ان فالانما أوصى يعتق
 سالم عتقا نظير ما يأتي في تغيير العتق فان كانا فاسقين عتق فبما يظهر غانم ولنا سالم لاحتمال ثلث الباقي يعتق
 عتق غانم لهما (وان كان سالم الدس) أي سدس المال وقتنا بعد دم حصة تبعه من الشاهد وهو ما نص عليه
 الثاني في هذه المسألة (لم تقبل شهادته ما بالرجوع) عن الابعاء يعتق غانم لثمة بغير العتق من الثالث
 الى الدس (وبعتق سالم) باقرارهما الذي تضمنته شهادتهما (أيضا) أي مع عتق غانم شهادته
 الاجنبيين (أو) يعتق من سالم (قد رآه من فاته ان لم يكن ما ترون) فلا باقرارهما وان قلنا بصحة تبعه بعض
 الشاهد وهو ما صرحه الاصحاح فلا تقبل شهادته ما بالرجوع عن الابعاء يعتق نصف غانم الذي لم يشهد به بدلا
 فيعتق هوج كل سالم والمجموع قدر الثالث وترجع الاصل إلى على النص من زيادته (ولو أوصى بالثالث
 لرجل) فبما إذا كان سالم الدس (وشهد الوارثان) وهما عدلان (بالرجوع) لابعاء يعتق (سالم)
 لغانم كاسم) المناسب لاسم من غانم سالم (زالت الشبهة) لان لهما دال زيادة على الثلث (فتقبل
 شهادتهما) بالرجوع عن غانم (ويقسم الثلث اثلاثا) بين الموصي له بالثالث وبين عتق سالم سقط
 (الثلاث) منه (الموصى له) بالثالث (وثلث) منه (يعتق به من العبد) وهو سالم (ثلاثة) وهما
 ثلث الثلث قال في الاصل كذا ذكر ولكن ردال زيادة على الثلث لا يجب حريان بعض أصحاب الوصايا
 بل زرع عليهم الثلث وقبول شهادته الرجوع فوجب اقرار غانم وحرمته عن التبع وهو يحمل ثمة لتلقيق
 الاغراض باعان العبد وتقدم عن ابن الرضا انما يشهد من جوابه فان كانا فاسقين فظهر أنه يعتق من كل
 غانم وسالم ثمة وخصة أجزاء من أحد عشر جزءا من عشرة دوان للموصي له بالثالث مثل ما عتق من غانم وظاهر
 أن المسئلة تدور دائما بعتق من غانم كالنصف ومعرفة متوقفة على معرفة للموصي له بالثالث لا شرا كهما
 فيصير بالعكس وطريق استقراجه أن يقال عتق من غانم شيء ومن سالم نصف شيء مساواة نصف غانم
 ويفرض للموصي له شيء والتركبة ثلاثون يبقى للوارثين ثلاثون الاشئين ونصفا وذلك بعد دل ضعف ما كان
 عليهم بالابعاء بالثالث وعتق سالم وهو ثلاثة أشياء وما عتق من غانم كالتالف كما مر فيصير ويقابل ثلاثون
 تعدل لثمة أشياء ونصف شيء فالثاني خمسة وخصة أجزاء من أحد عشر جزءا من الواحد فيعتق من غانم ثمة
 ذلك وهو ميمس الباقي أو بعبارة أخرى وستة أجزاء مما ذكر ثمة هما ثمة ما يجوز أن منه تقسم بين الموصي له
 وعتق سالم اثلاثا فللموصي له ثلثا ذلك وهو خمسة وخصة أجزاء مما ذكر وامتق سالم ثلاثة وهو نصف ذلك
 والباقي وهو ستة عشر وأربعة أجزاء مما ذكر للوارثين وهي ضعف ما كان عليهم بعد ما عتق من غانم (فان
 كانا) في التي قبل هذه (فاسقين عتقا معا) غانم بشهادة الاجنبيين وسالم باقرار الوارثين وهو دون ثلث الباقي
 من المال بعد غانم وهذا التماس يحتاج اليه على قول الاصحاب السابق فيها إلى ما على النص الذي عليه ما مر بغير
 فيها للاجتماع اليه (وان كان الدس هانم) الاولى وان كان غانم الدس وسالم الثلث (ورجعا) أي
 شهد بالرجوع عن وصية غانم (وهما فاسقان عتقا الا لدس) سالم الثلث سدس المال (يعتق غانم فيعتق
 من سالم خمسة أسداس وهي قدر ثلث الباقي بعد عتق غانم فان كانا عدلين عتق قطعا (ولو شهدا اجنبيان
 أنه اعتق غانم في المرض وشهد) الوارثان (الحائزان) عدلين كانا أو فاسقين (أنهما اعتق) سالما
 وكل منهما ثلث لهما (عتقا) غانم بشهادة الاجنبيين وسالم باقرار الوارثين فان لم يكن ما ترون عتق من

قوله بخلافه انما حسنه
 على الوارث الخ أشار الى
 تخصصه (توله) فان كانا
 فاسقين عتق فبما يظهر
 غانم وثلثا سالم الخ أشار
 الى تخصصه (قوله) وهو
 ما نص عليه الثاني في
 هذه المسئلة لا اتحاد السائق

أنه) ونفذ كراهي مع بيان وجهه) عبارته وقال ابن الصباغ هذا سهلان غامضا أيضا لا يستحق بقوله الوارثين الاعتق الصف وقد حكمتنا
فق جمعه مضمعه كالغصوب وأما التي حق الوارثون فمعه سدس المركة فنبني أن يعتق عبد الله سدس عبده وقد اعتقا نصف عبد قتي ثلث
بدا لا يزد إلا ذلك العبد من سواه في استحقاق الاعتق ولا يجوز أن يعتق من أحدهما أكثر مما يعتق من الآخر يلزم من ذلك أن ينقص
اعتق من الأول عن الصف وان يزيد ما يعتق من الثاني على الثالث وينبذ ذلك بأن يقال حق من الأول شيء الباقي فهو يوعق من الثاني
في الباقي والزم مع الثالث الكامل من المركة فمعهم إذا ثلثنا ما سوي شيء وذلك بعد نصف ما عتي وهو أربعة أعشار فبقابل ثلثنا
في الباقي والزم مع الثالث الكامل من المركة وحشي الثلثين حيا الثالث وقبل بد ثلاث فبقع من الأول خساو الباقي معصوب ومن
التي تكفل لحد ثمانية أعشار الشيء فحق المركة وحشي الثلثين حيا الثالث وقبل بد ثلاث فبقع من الأول خساو الباقي معصوب ومن
التي خساها في ثلاثة أعشاره للورث مع الثالث الكامل وهي ثمانية أعشار ضعف (٢٤١) ما عتي (تبيينه) ولو شذ به أنه ورثا

سالم فرج حنما (وقال الروياني) والخوازمي المغربي في الأصل بعض المتأخرين (قنانه) يعني
مارس في أوموي بالعراق وكان الوردان فاسقين (أن يعق من سالم قدرات الباقى) بعد عتي غانم فقعا
ولكن غانم خلف (وهو حسن وان شهدا) وهما عدلان (ولم يكذبا) الاجنبيين بل قالا عتيق سالما
وذكرى هل اعتق غانم أو لا (دجل البقي) والعبدة الاذني وعامر وبكلام أصله ولم يورسا (عتق من
كل) منها (نصفه) كلوا كل شهود العبدن بجانب خلاف ما إذا كذاهما أو اختاروا بعد تار بينهما
وأخلفا فمعتان في الأولى كسرأ تشاور عتيق في الثانية وبقدم السابق في الثالثة كالأول كان الشهود أجاب
وان كانا فاسقين عتيق غانم) بشهادة الاجنبيين (ونصف سالم) باعتراهما بما ناله على أنه يعق من كل
من المصلحة فبما ناله هذا ما نقله الأصـ من الشيخ أبي حامد وكثير من غيرهم قال ابن الصباغ هذا هو
رويهما لعتيق بخسار وهو كرتوجه بهار بن الجبر وقد ذكره الرازي مع بيان وجه السهو (فلو كان سالم
يدخل المال فقتل) حكمه (على ما سبق) فقالان كذب الوردان الاجنبيين عتقا جاعا ياني في مصاص
عن الروياني والأمان كانا عدلين ولم يورسا عتيق من كل منهما نكالا بنور ربع الثالث على يعق العبدن وان
اختاروا بعد تار بينهما أشرع وأختلف تقدم السابق وان كانا فاسقين عتيق غانم ولنا سالم
(نهض) هو (أومى) في يدي الثالث ثم جرع وجهه ليكرثر جرع وجهه لعمرو وشهد لكل منهم بما
أومى به مع الرجوع المذكور (شاهدان ولو وارثين سلم لعمرو) فان لم يشهدا بالرجوع قسم الثالث
من الجلب سورا وما عتبات شهادة الوردين لانهم ما اثبتا ما شهدا بالرجوع عنه فلا (وان شهدا انه أومى
بالثالث بدور آخر انه أومى به عامر وآخرا انه رجع عن أحدهما) الأولى اسداهما (ولم يعتنا)
الرجوع عنها (افت) شهدا على لاهما كما في شهادته انه أومى لاحدهما (وقسم) الثالث (بينهما)
أقربين بدورهم ولو شهدا ثنائان انه أومى في يدي الثالث وآخرا انه أومى لعمرو وآخرا انه رجع عن
أحدهما لم يعتنا بالرجوع عنها فالتف شهادته ما هو على كل منهما السدس اما إذا عتبا الرجوع عنهما فعلى
الثلثي الأولى والسدس في الثانية لا تسر

﴿الباب السادس من مسائل مشنورة تتعلق بأداب القضاء والشهادات والدعاوى﴾
 (حضرت اعلیٰ مجلس الحکم (دولہودی) روم (میت) ونصرانیان روم اُحد (وسلمان روم جمعة
 لاوت الخلیفہ والصلوات) ای طلبہ! الجمعة وسلاطینا ہذا بحضرتی فرغ عنہما (دولہودہا) آئی اثنان
 (ان غصبہ) کذا (بکرة وخران) انه غصبہ اياه (ثمة تعارضتا) فلا حکم بواحد منهما وادحتمال
 من آقر بسمع او شہادہ

زوج معاشقاً على صفة نفق البيع أو الشراء أو التزويج مما هو واجب بطلان العقد قبل منتهى فلو أقام البينة قبل وأصل البيع والشراء أو التزويج ولم يقع الطلاق وجاز له ما عدا عقد النكاح وهذا إذا اتفق الزوجان على ذلك فاما إذا انكرت المرأة ما شهد به البينة فيكون لها أن تنسكه وإن أقامت المرأة البينة فبطل التزويج في الأصل والرجل ينكره لم يكن له تزوجها فإن أقر بذلك أنه أن تزوجها فإنه لو ثبت بالطلاق الثلاث أنه لا يدل الدائم أراد دفع العلاقة فلا كان عقد نكاحاً فاسداً لعدم الولي والشهود وأما كنت معتدة ووافقتا الزوج على ذلك أو أضافه فاعتانها دفع البين بالطلاق، وقولهما هذا بل طلقها واتفق على ذلك فالتف دخل وقول أن أقام البينة أو أحدهما أنه تزوجها وهي في العدة فتخذه نكاحاً صحيحاً ورفع البين وكأنه حلف قبل عقد النكاح (قوله فلا يحضر حتى يفرغ منها) فأدركه ما انتهى أدعى ضارها إلى تقويت صلاته لا يحضر وإن كان قبل وقوعه والطبيب التبر (قوله تعارضنا) لا يقال لا تعارض لجواز أنه استرجعه ما كمنه ثم عرقه أو عصمته عن قبولها إذا ادعى المال ذلك عند قيام البينة الثانية وكانت دعواؤه أو لمطالبة لم يذكر فيها من الاختراع

(قوله وقومه شاهد نصف دينار) : اختلف الاصحاب هل الشتموصف قائم بالعين أو هي ما تنقضي العربيات ان الغيب من ابداءها به في ذلك الوقت والظاهر الثاني (قوله قال الاذرى وقاس ذلك المالح) أشار الى صحيحه (قوله ما أتى به ابن الصلاح فيما لو كانت المالح حركة قال وقد فرض الشيطان في الثالث (قوله قال بعضهم ولعل كمالهم هنا المالح) أشار الى صحيحه وكتب بحكم فساد البيع لانه انما يحكم لنا على ان البيعة الممنوعة من المارضة وقد بان خلافه فهو كالأصل بل المالح بنية الخارج ثم أقام ذوالدين بنفان الحكم بنقص ذلك وقبه وجبى معها اه (قوله فيما لو تلف) أي أي وهو بان يقطع كذب البيعة الهاد بالاقول قوله فان تعرضت المالك لامل تبعه النصف في الملك الا ترى انه اذا قامت البيعة في ملك الشئ منسدة بآفة المدعى مع وزاده في السنة (قوله والخبر من دققة) أي واداه في من خطه والزرع من خبره وهذه الدائبة والاراهم من غيبه وفشته وهذه الخفة من فواته (قوله ويقدم من شهد بان على من شؤدهم به بالاصل) تبع فيما لا يوجب والشئ بأما عدل والذى كماله وهو يشرح (٤٢٢) الرد بان عن الاصحاب ان بيعة الحرة هي أولى خلافا للشئ أي علمد (قوله لا سمعنا زيادة علم)

استرداده ثم غيبه بآية بعد (أو) شهد (واحد) هكذا (واحد) هكذا (حالف) المدعى (مع أحدهما) وأخذ الغرم لان الوالد ليس بمجتهد فلا تعارض (ولو أنشأ في باقوتهم شاهد نصف دينار أو شهد بنار ثبت النصف) لا تعارض عليه (وحلف) المدعى ان شاه (مع الآخر) أي الذي قزم بالدينار وثبت انهم الآخر لان الشاهد بالنصف لا به ارض الشاهد واليمين في النصف الآخر وهذا كالجور احدثها انه أخذ منه دينار وآخره أخذ منه نصف دينار (فان ثبت البيعتان) في ذلك بان قومت احداهما الشوب بالنصف والاخرى بالدينار ثبت النصف أيضا (تعارض في النصف) الباقي (وان اختلفا في قدر المثلث) بان شهد بنيران وزن الذي تلقاه المدعى عليه دينار وآخرى ان وزنه نصف دينار (قدمت شهادة الاكثر) لان معها زيادة علم (بخلاف) شهادة (التقويم) لان مدركه الاجتهاد وقد طلع بيعة الاقل على عيب فهو زيادة علم قال الاذرى وقاس ذلك انه لو أقام بيعة بعد لعدود أو باذرع ولذرع وعارض المدعى عليه بيعة بانه انقص من ذلك كصفه تقدم بيعة المدعى ولا يخفى ما فيها انتهى في قوله ولا يخفى ما في نظر وما ذكر في مسئلة التقويم بخلاف ما أتى به ابن الصلاح في دعوات بيعة ان فجة سلطة البيعة مائة لافان الحاركي فيهما بالمانعة في بيع ثم قامت بيعة أخرى بان قيمتهما اثنان من انه بنقص البيعة والاذن في قال بعضهم ولعل كمالهم هنا فيما تالف وتعد تحقيق الامر فيسركلام ابن الصلاح في سلطة فاقعة يقطع كذب البيعة الشاهدة بان قيمتهما (ولا تسمع) بيعة مدعى عبد (الهولامة) فقد تالفه قبل ان يملكها (ولا) يبيعه غرة (ان الثمر من شجرته) فقد تفرها قبل ان يملكها فلا تسمعنا (حتى) يقول لولته أو امرأته حلف ملكه) فسمعنا وان شهدنا بملك سابق لان النشاء تابع للاصل فاذا تعرضت المثلث الاصل تبعه النشاء في الملك (ويجمع) من البيعة (نحو) قولها هذا الشوب (من غزله والمدعى من حلفه والفرغ من بيعته) وان لم يكن دققة لان ذلك عين ماله تغير صفته بخلاف ولد الامتعة والشجرة (وبقدم من شهد بالزن على من شؤدهم به بالاصل) لان معز يادع علم وفي اثبات الرق (ولو شهدا) أي اثنان (بدن) وقال أحدهما متصلا بشهادته انه (فضاه) أو أربأ منه أو بجملة (بطلت شهادته) لقضاء (أقوله) منفصلا عنها (بعد الحكم) بها (لم يؤثر في شهادته) (وكذا قوله الحكم ان قضاء قبل شهادته) تبع كالمروضة في هذا نسخ الرافعي السبق في الذي في نسخة الصحيح بعد شهادته في قال فان قولنا قد أثر في طالعان شهادته والحدوى ان يحلف مع الشاهد الاخر عنه عليه الاذرى (ولغصم) فيما اذلم تعال

وهي اثبات الرق والحدوى فانما احدها اذا باع شيئا وشهدت بيعة وشدها البيعة وأخرى بانه كان سقيم الا ترى ان الصلاح فيها بتقديم بيعة البسه كانه قدم الجارحة على المدة وقال في وضع آخر يختلف ذلك بحسب اختلاف صورة ما توع به الشهادة فاذا شهدت بيعة البسه يذير أو فسق مقارن للبس أو فسق إلى حين البيع تقدم على بيعة الرق وتقوم البيعة بالجارحة على المدة وان شهدت بيعة بانه غير رشو وبيعته كان عند العقد رشدا في بيعة الرشد أولى وكذا ما جرى هذا الجري في الثالث تعارض بينه الجنون والفعل اخلق القاضي الحيز في تنويه تقديم بيعة الجنون لان عندنا زيادة علم وهو حديث

الجنون وقال القوي ان لم يعرفه الجنون سابق في بيعة الجنون أولى وان كان يمين أماما بقي في ما عارضه من البيعتان شهادة متقابلتان الثالثة تعارض بيني الصحة والمرض أي النوى وغرم من معاصره به بتقديم بيعة المرض وشأفه به من الفراق قال الرزك في كالأذرى والاصحاب ما أتى به النووي به جزم العقلاء في تناوبه وهو قضية كلام الاصحاب لان مع بيعة المرض زيادة علم والظاهر ان بيعة ناعمة به يبنى الاتزان والاراء في ذواوى ابن الصلاح فيما أقام المدعى بيعة بانه أثره بان في يوم كذا أقام المدعى عليه بيعة بان المدعى أقر في ذلك اليوم بانه لا يستحق قبل المدعى عليه دعوى ولا خلبا أسباب بيعة الاقرار تقدم وهذا ما اطلق بخلاف المصنف في روضته شرح به شاهد المدعى وآخره بالاراء شاهد الاراء أولى ان اطلقنا وان وقتنا فلا نعلم مرة أولى وان اطلقت بيعة وتوارخت أخرى فمن ابن أبي هريرة ان بيعة الاراء أولى (قوله ان قال خطا قبل شهادته في بعض النسخ بعد شهادته) (قوله وللمدعى ان يحلف مع الشاهد الاخر) على القضية أو الإبراء (نورع) ؟

أبهم شاهد من دين علي زيدا فقام زيدا فيقول للحكم بان هذا الشاهد قال قبل أن يشهد أن صاحب الحق قد وكلني في أمته فإعفه من هذا
دين وقيل وتوكلت كان ذلك طعنًا في شهادته فلو أقام الشاهد بالدين سنة على أنه كان عزله عن الوكالة بقض الدين قبل شهادته سمعت هذه
من بنو بيت الدين وكذا الشاهدان على سبيل الحسبة هذا الذي شهد عزله نفسه قبل أن يشهد سمعت شهادته ما ولو ثبتت دين علي ميث
بنتهايم الوارث بنين الشهود أقام الوارث فاقى الشيخ تاج الدين بالدين ذلك عرفادح وفي الصراحتين وجه من أحدهما يكون فادحاً لآلان
مير بلقي الوارث فهي شهادة على الحسبة والحققة والثاني لا يكون فادحاً ولكن ترجع الأول لأن التركة انتقلت إلى الوارث (قوله) وقيل
بشهادتهما خمسة أمهات (وهو الصحيح) (تنبيه) هو الذي على شخص في بدو دارته ورثها من أبيه فقام ذو اليد ثمانية أمهات تراها من أبي الذي
إن الذي ادعى أن أباه وقها على قبل أن يادعوا أقام بنتم لم تسمع دعواه لأنه مذهب نفسه فلا تسمع بنتم إلا أن شاهد حسبة أو يدعي غيره
بالحقين وقد يقال قبل دعواه إذا يدعي عزله على صدقة كقوله خلت في وراثتها من ظهر لي كتاب ونحو ذلك وهذا متعين يؤيد
أنه ليس السبكي فبين آخرى دار أو حصر آخر البائع وصدق على ذلك البائع المارث اشتراها المصدق من المشتري ثم ادعى المصدق أن بعض
ليسمع وفصله من قال لظهر للقاضي قرينة تقتضي خفاء ذلك على المصدق حين صدقة فله سماع دعواه وينتد كره في الشاهدان قال
فري وقد سألني الوفا فيما يشهد وقال شريحي لو قدم شخص إلى ياد فاستاجر به ادارا (٤٢٣) قبله هذه دارا يمين وراثتها فادعها
ففي سماع دعواه وجهان

أه والراجح السماع بحيث
دل الحال على صدقة وخفاء
ذلك عليه ولو أنشأ جارية
فما حل نقابها قال هذه
جارية ولم عرفها النقاب
ففيه الوجهان وهذا بناء
على أن طلبا ببيع شيء
من رجل لا يكون إقراره
به (قوله) وإن ادعوا ذلك
من جهة واحدة (الخ) كذا
صححه النووي وغيره وقد
أطلقا وغيرهما المسئلة في
الحامى في كتاب اللعان أن
الاصططري قال استخفاف
إسمعيل بن إسحق أي
القاضي المالكي المذهب
رجلاني حق لرجلين عينا

شهادة الشاهد (إن يشهد على القضاء) أو الأراء بعد الدعوى (ويحلف معه عليه) والتصریح
بالشهادة من يادته قال الأصل ولو شهد على إقراره دين ثم قال أحدهما أقامه أو أراء بعد شهادته لم
ينال شهادته بل يحكم بالدين إلا أن يحلف الخصم معه وفارقت ما قبلها أنه هنا شهادة بنفس الحق والقضاء
والأراء بناديه قبلت شهادته وهنا شهد بالأقرار وهما لا ينافيه فلا تطل انتفى والفرق عما يحتاج
ليؤيد أحدهما ذلك متصلا بشهادته لكنه انما قاله منفصلا عنها كما أفادته ثم (ولو ادعى) على غيره
(أنما) وله به شاهدان (فشهد به عليه مؤجلا لكن قال أحدهما اقضي منه خمسة مائة قبل لتسمع)
شهادتهما ثم لم يتفقا على مادعه (وقيل بثبت) بشهادتهما (خمس مائة) لكن (يحلف) الذي
إن شاء (الباقى) من الألف (مع) الشاهد (الآخر) وقيل بثبت الألف والذي عليه أن يحلف
مع شاهد القضاء به (مادة الدعوى والشهادة) قبل ابن الرفعة عن القاضي أن المذهب بثبت خمسة مائة
يؤيد أحدهما بالالف والآخر بالف وخمس مائة يثبت الألف وقوله كمال وصحة جارية مع فيه بعض نسخ
الزاني والأرجح أنه يثبت في نفسه كالأبني (ولو شهد بالوكالة) من شخص لآخر (ثم قال أحدهما
عليه) المؤكل (بعد شهادته لم يتصل) شهادته (ويحكم بها) والعزل لا يثبت إلا بعد قول يتصل
شهادته والرجوع من يادته وأهم تغييره كاصله ثم أنه لو قال ذلك متصلا بشهادته بطلت وهو نقاب ماس
(ولو ادعى الشريك على رجل) حقا فاستأجر (حلف لكل) منهم عينا (فان رضوا بيمين واحدة لم تجزه) وإن
ادعوا ذلك من جهة واحدة كدار وروها من أبيهم كالأبني الحكم بشاهد واحد وإن رضى الخصم وذكر
الأصل تمام أنه تركها المصنف لذكرها لاتباعه في العتق (ولو شهد واحد بالوكالة) من شخص لآخر
بلكا (وأخرنا في بعض أوائله) أو لا إذن في التصرف فيه (لا الأقرار) بالوكالة (ثبت)

واسعة فاجع فقهاء زماننا على أنه خطأ قال الماركي فسال أبو إسحق المروزي عن ذلك فقال إن كانا قد أقاما بذلك الحق من جهة واحدة
مثل أن يصادرا وزانها وأعمال شركة بينهما حلف لهما أن شوا واحد أو كان الحق من جهة من حلف لكل واحد على الانفرد قال الماوردي
وقال أبو إسحق صحيح أه قالت الظاهر أن ما فعله أو أحقق محل وفاق وانما الوجهان فيما كان حق كل واحد من وجهه غير وجهه
الذي الآخر فادعى مسئلة ولنا عدة في هذا النوع حدث ذكره غ قال الزركشي وقد جرى عليه لروايت على أن موضع
الخلف مشكل وله في هذا إذا فذر كل واحد يدعي حصصين المشترك بينهما بخاروة وهو كذلك يؤيد قول الرافعي في آخر كتاب الوبعة
فيما يدعي عليه اثنتان ودعوى قال في لحد كذا وقد نسبت عنه وكذا ما ودعى عليه أنه مال له قال في قوله عينا منسوبة عن
واحدة على نفى العلم لأن الذي شئ واحد هو له أه (قوله) ولو شهد واحد بالوكالة وآخر بالتفويض (الخ) ولو شهدا أنه تعصب بينهما
واحد وأخر أنه أقر فبعضهما أو أحدهما يملك الذي وآخر بان الذي عليه أقره بالوكالة أو أحدهما يملك طلق زوجته وآخر بأنه أقر
بطلانها أو أحدهما يملك قبل نكاح فلانة وآخر بأنه أقر بقوله لم تألفه قالان أحدهما التجار والآخر أنهما أضافا أن شهد أحدهما بعد
أولائه والآخر ما ربه وانما تلقا إذا اتفقا على ذكر عقد أو ذكر إقرار ولو شهدا أحدهما بالبيع وآخر بالأقرار به لم يقبل فلو جمع
شاهد الأقرار وشاهد البيع قبل لانه يجوز أن يحضر الأمرين إذ ليس فيه تكذيب لنفسه وكذلك لو جمع شاهد البيع إلى الأقرار به وبات

[illegible]

وله في ذكره به صرح في الكناية (أشار إلى تصحيحه) (تثنية) في فتاوى ابن (٤٢٥) الصلاح ابنه الفاعلة الإقرار أو التصرف

مقدمة على بينة الرد
حيث قد قلت ويظهر أن
يقال أن علم سبق صفه
لذلك أن بينة الرد تقدم
لأنها سابقة بخلاف ما إذا علم
رد من قبل فأنها تكون
مستحبة لا تقدم عليها بينة
السفاه لما ذكرناه وأن
وجه الحال في بينة السفاه
أولى بتقديم بينة الجرح
على التعديل وفي فتاوى
البقي هي ما لو شهدوا على
أقرار رد أعروء بالحق
مكان كذا في يوم كذا وهو
صحيح العقل وشهد آخران
أنه كان مجنوناً في ذلك اليوم
وأقراره كان في جنونه قال
أن لم يعرف به جنون سابق
فبينة الجنون أولى لأن
معها زائدة علم وإن كان
يجب أحساناً فيبقى أحياناً
وعرف ذلك من خاتمتان
مقابلتان أنه وقوله فيها
تقدم قلت ويظهر أن يقال
الح أشار إلى تصحيحه قوله

والأخير (والأخير) بخلاف الآيات لأن مالك البيت إذا أكرامه قبل الأثاث
أمره أن يتركه ولا يتركه وكل يحمي (والمتاع في المزارع والحيوان والزروع) أو الفرس
والبنية (في الأرض يثبت) كل منها (اليد) لما ذكرناه فلا تنزع إذا دارا مثلاً ولا حدهم أقيم ما عا كانت
بذلك نظر القالب من أن الطرف تابع لمطروفي ويحل ذلك إذا لم يكن لأحدهما يد على المتنازع فيوه به
ينبغي ما هنا ما سأولنا الصلح من أنه لا يرجح بكون أحدهما في الدار (ولا يثبتها) أي اليد (على
اليد) ولا يثبت (للمدعي) فلا تنزاع ولا حدهم عليه لم يثبت يد عليه لأن منفعة الثوب
ليس تعود إلى العبد لاقى المدعي (ولو أقيم كل من اثنين) (بينة) أي أن فلانا (أجره المزارع
لم تقدمه ما هنا بخلاف) تقدمهما (ولو شهدا) أي اثنتان (أن زيداً البنية) (أجره المزارع) (وآخران المزارع)
بنية (وقال كل من البنتين) (لا تعرفه وأورنا غيره) ثبت (نهما) فعمل كل بينة ما طلعت على مالم
طلع عليه الأخرى

والأصل أذاع منفعة بئلا يتحدد كذا) ذكرها وهذا مقيد لما في باب القضاء على الغائب من أنه
أبى من ذكر الحدود إلا بدعي أو يثبت من شأنها العقار إذا عرف واحد منها كذا في ذكره به صرح في
كناية نقول على القاضي وبو بده ما في الباب المذكور أن شهرته إذا أغنت عن تعديده لم يجب تعديده
(ولو غلط الشهود والمدعي في حدود) الحدود (الاربع) تصح شهادتهم أي الشهود ولا دعوى
المدعي (فلا تقبل تصمم المدعي) في فسادها غلطاً في التعديده (لا يلزم مني دافعه) الأولى صفها (كذا
لأن صادقاً) وإذا حلف كان باراً (أو قال) في ذلك (لا تنسأه أباهة قطعت دعواه) عنه (وله
مذلك) (منه) من الدار التي يدهو وقوله هي غير ما دعت (وان أتى) المدعي (بالحدود كجاءني لم ينع
خصمها) (ان قال لا أعرف من فأن منه) منها (وقال طنته غلطاً) في الحدود (لم يقبل منه) (أو قال
ان قلت لا تنسأه لأنها) (لم تكن في ملكي إلى الآن قبل منه) بيمينه (فعلت) عليه (ويعنه) منها
به الحلف (ولو ادعى عدي على سيده قبل التصرف) في شيء من ماله يبيع أو شراء (إذا) منه (في
القرار لم يسمع) دعواه (أو بعدما اشترى) ولم يقبض البائع الثمن (أو باع وقبض الثمن) وذلك
بده (فالبائع) في الأولى إذا طلب الثمن من كسب له. ولو اشترى في الثانية إذا طلب المبيع (تختلف
سبل العبد على نفي الأذن أن (أنكر) الأذن في الشراء والمبيع (عفا حلف) فهو ما حكم
بطلان البيع في الثانية وثالثه السبل للمبيع في الأولى يزعم البائع ويثبت (فالعبد تخلفه أيضاً بسبقها
التم من ذمت) بتدوير أقرار سيده ولو كان من أنفع البائع البيع بأفلاس المشتري ورجع في المبيع
فليس للعبد تخلف السبل وكذا لو لم يقبض الثمن في الثانية وأحاله به وحلف السبل لا يشتري ذكر ذلك
كما قلنا في فتاوى ونقل عنه الأصل غالباً وأقر مواعيل من من الحكم بعهدة البيع في الأولى فليس يشكل
الحكم بخلافه في الثاني لا يشتري شخص زيداً أو كان له بذكره وسماه أو فو في العقد وصدة البائع فيها
فكذلك إذا حلف العبد بأن العبد أقوى في تحصيل المال لا بد من الوكيل بالإنابة أو كونه بدليل أن
أنه كسبه تدخل في ملكه فهو أن لم يأت في فسادها ما إذا لم يحلف السبل بشكل عن المين فالبائع أو المشتري
ان يحلف أو يأخذ الثمن من كسب العبد الذي يدهو أو المبيع (ومن أقام شاهداً بالإنابة لم يحلف مع
شاهد فأقام خصمه شاهداً بأقراره ان لا شيء له عليه حلف) خصمه (مع شاهد هو قطعت دعواه) أي
المدعي لأن الأصل براءة الذمة (ولما لم يطالبه بمغاصب غصبه وان سفل وليس للأول) أن ادعى المالك
عليه أنه يلزمه رد المصوب بصفة كذا أو بجهة وهي كذا (ان يحلف أنه لا يلزمه رد العين) ولا قضيها
(أنه كان رد عنه) عبارة الأصل لأنه ان قدر على الانتزاع (لما لا تنزاع) الرد ولا الفاتحة وعدل عن قول

٥١ - (أشنى الطالب) - رابع)
فقال المدعي على مرد ألف درهم اليه فقال الغافل يقبل قوله في النصف
الذي للمدعي لاقى النصف الذي هو مضمون عليه لأن أحد الطرفين يفرض هذه

(قوله لقول الأذري أنه الصواب والتعليل لما تحق به) وكذا إذا أتت معناه في فتاوى القفال (قوله قال الأذري لعل هذا منزل الخ) أشار إلى تخصيصه
 وكتبه على يده في الحق كقولهم كانت العين ملكه أسرى في فتاوى القاضي الحسين في قوله وادان هذا الدار كانت ملكا فلان إلى أن
 مات وخلفها ميراثا لا يبعد وأدوم بقوله وأنتم الآن ملك هذا الابن لا يحكم بشهادتهم وحكمهم ما قالوا قال الشاهد هذه الدار كانت أملا من أسس
 لا يقبل في الجسد اه (قوله وأقام به سنة) في جماعة قبل الحاشية البهية نظرتم أن أحسن السامعة ظهور إسقاط غيره وكأنه عليه
 الرافعي فظاهر غ (خرج) هـ إذا تدعى رجل وامراة أو أرق في يدكم فأفادت المراتب لها وان الرجل عيها وأقامت بذلك في يد اذرى
 الرجل ملكة الدار وأنتم أزوجتموهم بأفام بذلك (٤٢٦) يستعان الدار تكون بين عا حكايدهم هـ واليه أنان معارضة تان في العبودية

والشكاح قال المادوى
 ولوننا غا سنة تسددها
 مملوك وبها دار الأخر
 بحشها كانت البدة لان
 الحشبة من السفينة
 والى بادليس مناولو كان
 أمدها راء كسها الأخر
 محكمها كانت الدار لك
 دون المصلح لان المراكب
 تصرف ليس المملوك اه
 وفي فتاوى المغيرة رجل
 وامراة سكان دار اذرى
 الرجل أنما زوجته الدار
 داره وأدعت اهـ صـ دها
 والدار دارها قال علف
 الرجل على نفي الزوجه
 على نفي الزوجه يحلفان
 على الدار وتبقى بينهما وان
 أقام أحدهما سنة قضى له
 وان أقاما بيتين قال في بيتها
 ان الرجل عيها أولى لان
 من اذرى حربة الاصل فأقام
 ورجل سنة على رقه كان
 رقة واذا سكتها بالملك
 الرجل كانت الدار لها امراة
 لها دارا فاما بسد مقل
 حكم الامر ان تقول هذا
 وفيه يقول وهـ دى

الروضة تبعنا نسخ الرافعي السمع وليس على الأول في المقالة تبعنا نسخ الرافعي السمع في قول الأذري انه
 الصواب والتعليل لما تحق به (وتكنى الشهادة بانه) أى المدعى الدار (اشترها من مالك) لها (وان
 لم يشهدوا بملك المدعى لها الآن) قال الأذري لعل هذا منزل على ما إذا ذات الشهادة على ملك المدعى
 المدعى في الحال والأطلاق الشهادة بالانقضاء اليه من زيد هو عليه اليه ليس فيه تعرض الملك المدعى لها
 الآن (ويدعى المالك على من غصب) ملكه (المروءون) من يد المروءين انى عندك من يملكه
 كذا (انه يلزم رده الى له ذكر كونه مرهونا) بان يقول كنت رهنه عند فلان لا بعد في قوله يلزم
 رده الى لان يد المروءين يد المروءين وله ذل الفوز ع في المروءين كان أقول قوله وان كان يد المروءين لان يد
 يد (ولن يعرف تناكح والذى شخص) وحربه أمه (الشهادة) له (بانه لا راصل) وان لم يشهد
 الولادة يتصور ذلك شهادة بانه ابن فلان (لا) الشهادة بذلك (أعرب) دخل بالدار أو نحو فلا تصور
 (وان اذرى الخراج شراء العين) المدعى (من الماشل) وأقام به سنة (د) اذرى (المعامل) أنه
 وهما من الخارج) وأقام به سنة (ولا راج) لهما وأرأى شتا بتاريج واحد (تعارضت بينهما
 وتقر العيين (في الداراج) وقاعدة الاختلاف تظهر فيما ذكره قوله (فان اسقطت) وأخذت
 منه (أظهرت معيبة) وأراد ردها (لم يرجع باليمن) فان أرأى شتا بتاريج من فلان أخر أو لى قلة
 القفال (ولوننا غا) أى اثنتان (دارا وشهدت بيته المدعى) لها (انتم املكوا حواءا خروا دى أنه
 اشترها من آخر وأقام بيته بالشراء فقط) أى دون انه كان ملكها يومئذ ثم أقام به سنة (ثم أقام بيته) أخرى (ان
 الذى باعها ما باعها مائة وهى ملكه) الأولى والانصب بكلام أمه ثم أقام بيته أخرى انه كان ملكها
 يوم بيعها منه (بعنا كيفة تعارضت بينهما) أى بيته الأولى وبيته الثانية الحاصلة من بيته (وان
 أثبت) أى أقام بيته (على زيد ملك دار وانترها) منه (ثم أثبت) أى أقام (آخر) بيته (انه
 اشترها من زيد وهى يومئذ ملكه قضى بـ الآخر) وكان كالقوله أقام ذواليد البيعة قبل الانترع منه
 (ان أثبت) الثانية (أنه اشترها من المدعى) الاول (بعد الحكم) بها (لم تمنع بيته) في
 الحكمه لم على الأول (أن تقول) انه (اشترها منه وهى ملكه أو) أثبت ذلك (قبل الحكم)
 للأول (فان قالوا) أى شهده (اشترها منه وهى ملكه انترعت) من ذى البدوى (في ثلث
 وان لم تعرض) بيته (المالك سمعت) على الأول (فأذا حكم المسمى) الأول (انترعت لثلاثي)
 وقوله وان أثبت أنه اشترها الى هذا من زاده على الروضة (ولد على ذى البدر شراء دار من اشترها
 من ذى البدر) وأنكر ذواليد ذلك (أن ثبت) أى بقيه بيته (اليهين وله أن يفر ذلك) منها
 (بيته وان قدم وأشهر بضر وان اشترى دارا ثم تبدل سجدوها) بعد الشراء (أن ثبت) بيته انه
 اشترها) من فلان وقت كذا (والحدود) يومئذ (كذا ثم ثبت) أى بقيه بيته أخرى (بيته)

ثم جاء مدعى ردها فتعاقبت كتب على كنفه عتقى وأنكر الولد وقال أنا الأصل ولست بامن له احكم
 (التدليل)
 وبهاده (قوله ولوننا غا دار الخ) لو باع دارا ثم اذرى ابنه بانه وقفها على ولدان لم يقل ثم على أولادنا وأقام بذلك سنة فحكم بطلان
 البيع فلو أقام المشتري بيته بأنه أقر بانه ما كان ملكا لا من يباعه ولو هناك أولاد سمعت وتعامل دعوامى فسمعت دون نصيب
 وليس له أن يدعى نصيب أولاده ولا يحكم بيته لاه ولا لا طفلان لم وجه باقرار من كونه قبيلهم في هذه الدار بل نصيب الحكم فقبيلهم على
 للمشتري وقيم البيه فاعلم ان نصيبهم ان شاء نصيب ان شاء نصيب النافع والبيته التي أقامها النافع باطلت في حق انهم لم يسمو فلا
 أن الابن المدعى الحرف اذرى بانى تحت باحلا بل يوقف يوم الاقرار قال العبادى يوم سجدوها لم يحلف (قوله ثم أثبت) أى أقام خرب بيته

وذلك بطلان دعواه لا بد منه (قوله قال الزكشي تبعاً للأدري وما ذكر الخ) أشار إلى تصحيحه (فردع) هـ
 وجاراً إلى أجل فلما انقضت ترافعال الحما كذا فكسر الشراء ورد الجار وحلف فليس للبائع أن يطالبه بالكره لانه قد انقضى الجار لمصلحة
 ليس وان لم يكن لزومه الكراهة مع دعواه الحسم على قيمه أي أن تلف مالاً لا يصح له أن يحلف القيمة انتم فيه ولو أثره بمائة وانه
 ما يثبتهم ادعى انه مفاس لم يقل قوله الآن بقيمته على ذهابه وانه باى وجه صار فلساً فان أراد حلف المدعى حلفه لانه لا يعلم ذهاب
 ما يثبتهم ادعى انه مفاس لانه لا يعلم ذهابه بالارث من أبيه فقام ذو الربيعة انه قد اشترى اهما من أبيه ثم ان المدعى ادعى ان اباؤهم
 بالى اثره على ماله ولو ادعى انه ملك هذه الضمة بالارث من أبيه فقام ذو الربيعة انه قد اشترى اهما من أبيه ثم ان المدعى ادعى ان اباؤهم
 منه على قبل ان ياعاد فقام البينة قال الغزال لا تسع دعواه لانه مكذب نفسه فلا تسع بینه الآن بشهود واحدة و يدعى غيره قلت
 رد دعواه مطلقاً بل ينبغي أن تسع اذا أبدى عدواً بل على صدقه بان قال طفت ابي (١٣٧) ورتبها ثم ظهر كذب ابى وقتها على

في حال صدقى ولي بينة
 ذلك أو أخرجت بعد دعوى
 ملكيتها عن أبي ارنائه
 كان وقتها على بشهادة
 جماعة قول أعلم بذلك وأيضاً
 فان كثيراً من العامة على
 ما شهدناه يسمى الموقوف
 عليه ملكاً يقول في دعواه
 له ملكي وهذا أبى وجدى
 وهذا كسبي به يريد كذب
 الوقف فذل هذا لا يكون
 مكذباً لنفسه غ (قوله)
 وظاهر ان محل عدم جماعها
 فيها الخ) أشار إلى تصحيحه
 وقوله اذا لم يذكرنا ولاى
 والا كان قال كتبها لاهل
 بالوقف سمعت دعواه وحلف
 قوله كانه لزرکشی عن
 شرح الردياني فروضة
 شرح انه لو اقام الخارج
 بینه ان هذا مالاً وقت
 عليه وقتها مالها كما اقام
 ذواليد بینه على الملك

لذلك لحدود فيشودون ان المارقي كانت بيد فلان المحدود بها انتقلت الى فلان والى كانت بيد
 فلان انتقلت الى فلان وهكذا (بقضية) بالدار المسموعة قال الزكشي تبعاً للأدري وما ذكر من
 غلب بینه آخرى بمقتضى عماد الم يمكن شهود الشراء تشخص الحدود فان أمكنهم ذلك يحضروا الحما ك
 زالة فمه لا صلاحه الى بينة أخرى لا انتقالات المذ كورة وقد لا يجدها (فان أثبت) أى أقام بینه على
 بيه (فان دار فقال) هـ (القاضي هـ) ملك (فلان بعلى فائت الشراء) لك (منه اندفعت
 بینه) ذلك ادلى للقاضي ان بعض يتحلف عليه وان كان لا يقضى به على هذا هو جرد البينة بما يخاف
 له (وان ادعى عليه دار فقال ليست بيدي أولاً منع من فاكذب) المدعى ذلك (لم يثبت اليه
 ليذهب) أى المدعى اليها (فان منعه أحد) منها (ادعى عليه) والا فلا منازعة فتعبر بما وفى أو
 لا منعاً أولى من تعبر بأصله بالواو (فان باع دار فقامت بینه لحسبه بوقوفها عليه ثم هى أولاده على
 ما كين ثبت الوقت) لها ورغبت من المشتري (ورد) عليه البائع (الثلث ووقفها على) الحاصلة
 لحيات البائع (فان صدق البائع البينة أحد) هذا هو الاصر فتعبر به بدونه لا لزوم (فلا قرب) الى
 (وقت) قال البلقي وقضى التعبر بينة لحسبه ان الوقف يثبت ما اذا كان على معين وهو وجه اللاح
 مد الجهر والم الآن يقال ان الجهة العامة في هذا الموضوع موجودة فيه فطر وكلام آخر (ولو ادعى البائع
 قفوا لم يكن قال) حين البيع (هى ملكى سمعت دعواه والقطب بینه والا) أى ان قال ذلك (لم
 تسع) دعواه ولا بينة وقتية بدعواه كونه لم يقل ذلك من زيادته أخذ من المسئلة الاتية
 ظاهراً محل عدم جماعها فيما اذا لم يذكرنا ولا (ولو قال البائع للمشتري) منه (بعك) وانا
 انكسروا لا تفعلتملكته) المناسب لمرورى ما يوافقوا لا ملكها والا تملكتمكته (لم يكن قال)
 حين البيع (هى ملكى سمعت) دعواه وبینه (فان لم يكن) هـ (بينة حلف المشتري انه باعه) ايها
 (هى ملكه) وان كان قال ذلك لم تسع دعواه ولا بينه

بنقله إلى أدري وقال ابن سريج بينة الوقف أولى لان الملك نزول بالوقف فتروا ادة الوقف باسراء ولو اقام بینه على الوقف فوجهن
 محصلاً بالرد لانه داخل على الوقف وانما نقل على الملك والثاني روح اه ولو اشترى دار فاطلبه البائع بالثمن فقال الدار لزر جتن
 لك فقال ملكك لاهل ابراه على أداء الثمن اليه ثم المقر له انتزاع الدار منه بأقراره ولا رجوع له على البائع ولو اقام على لزوم زكشي ليبيها
 لار ان كاشطه موقوفه بدقته فلا يجاروه وغايته لاهل ابراه على دفع الثمن اليه لانه باقاً على الشراء مقر به القرض له قلت وسبق
 بنقله الى الغزال انه باع الوصى الدار الوصى بيعها والتصدق ببنها على المشتري لا ائحل الثمن حتى تثبت وصلة عندا الحما كذا ان ذلك
 له (تتبع) هـ ابراه على اعطاء ما اقر بانه لاحق له على الاطلاق وكان عليه مقدار من الدبس ما لا بد له به في الإبراء
 ابراه على ابراه على اعطاء ما اقر بانه لاحق له على الاطلاق وكان عليه مقدار من الدبس ما لا بد له به في الإبراء
 بل ان الظاهر فاذا ادعى قبل قوله مع البين وقد وجدت على موافقة ما رزونه نال الشافعي رضى الله تعالى عنه ذكره صاحب روضة الحكام

انما قال لاحد في جوابه فلان ثم قال اجبدم اهل كونه في بدو وقت الاثر صدق عندك الثاني خلافاً لابي حنيفة فكتب اشباحاً ادعت مدافعها فقال الزوج قد ارأيتني منفقاً او أنه ولم أعلم به فداره نظر فان كان الاب أو الجد قد علموا بصغيرة قال قولوا بغيرنا وان كانت حين العقد بائنة عاقلة قال قول الزوج من يصفى عاها بمقداره حين أو أنه منصرف بان الصغيرة بعد عقد علم ابصر علمها بالصدان والكسيرة لا بعد عقد عليها بالاذن بالصدان قلت وهذا ظاهر في الشبه دون البكر المجردة فقد لا تستأنف له ولو ارأى من دينه ورثته أي يهدى عنه لم يعلم بمقداره صدق بينه بخلاف الوارث من وفاء الصدق (٤٢٨) بينه المقتضى ادعى داراً في بدو ولأقام البينة اشترها من رجل وأخرج

بقوله مكتبة الشارح وان ذلك وشذ في فلان البائع وملكه فشهدوا على جميع ما في القابلة فان المالك قد شهدوا لا يثبت للبائع حين باعها الا انقضاء مكتبة من اقتراب البائع والمشتري شهدوا بما سمعوا منها فلا يثبت قولهم ملك البائع حتى يشهدوا بانهم باعها كانت ملكه (انظره) لو ادعى احداهما ربحه ودخل داره لان لم يسمع دعواه ولو ادعى الى الحاكم وقال امرأتى في بيت هذا وهو عتيق عنها ولا ياذن لي ان ادخل دارها فترجها فان لم تكن له يثبت تسمع دعواه والا فانه بان تلك المرأة في داره فسمعها القاضي ثم الامر الى اجتهاده فان رأى ان يجترأ بالدار التي فيها فعل وان رأى ان يجهم على ذلك المار فدل ولأقام بيناته أو أنه بكذا يوم الخميس وقت الظهور في موضع كذا فأقام الخصم بينة أنه كان ذلك الوقت بموضع كذا من الغداة الى غروب الشمس سقطت

بينة المدعى وينقض الحكم نسكه ولو زوج الحاكم بجهولة النسب ثم جاءه رجل وقال يا أمي أوها كنت في البلد فلان ثبت (ان) والنكاح مفقود لان تزوج الحاكم بجهولة النسب عند وجود الاب وان كان غائبا سمع النكاح قلت وقها ما طلقه يعني البتوى اشكال ان كان التور وانه انما ثبت النسب بمجرد تصديق المجهول والادعى وقد ذكرته انه لو اقر بنسب زوجة أبيه وهي بجهولة النسب وزوجها الحاكم انه لا يبطل النكاح ووافقه العبادي ونقل المرن في المشورة قلن الثاني قال المرن فيموت مستوفى كره القاضي كرهه فينفسح النكاح والثالث هو الاول (قوله ولا يطلق حبس الاشياء اصداره) أي وان لم يرض خجعه (قوله ويجيب بان ما غلبنا متعارضان الخ) اشكال في تعجبه

بينه الوقت (د) انه (ان مات امرأته أو له أو أخت زوجها ساكنها فادعى الزوج ان (المتاع له) (صدق في النصف بينهما) وأخذ بحكم اليد وجعل النصف للميتة فلم يستثن من التصديق ما يثبتها التي علمها بالمتعة بغيره باليد عليها تعلف وانها عليها قاله الاخرى وخرج يقول النصف من زبانه بساكنها ما زادها ساكنها فلا يثبت قوله في شيء اذ لا يثبت (ويحلف) الزوج (لكل من حضرهما) أي الاخر والاخت (أي فان أثبتت الاخت) بعد حلفها لكونها الحاضرة والاخر غائبا (انه) أي المتاع (لها) لانها كانت لهما) كما علم في الباب الرابع في الشاهد من العيين (د) انه (لا يطلق حبس) بحسب القاضي (الاشياء اصداره أو رضاء خصه أو بعد رضاء) باطلاعه (لا تسمع بينه باعها) لانه لا حبس عليه حيثما كان ما اذا استحق حبسه (ومن عرف عادة فدعها بأجرها ما) أو طرح لم يلحق في ذلك الغير بل اذ مانع فله ان يشهد بما حقه فاته (ولا تسمع) شهادته به (انصرح بالعادة) بان يقول رأيت ذلك سنة وان كان ذلك مستنداً لشهادة على ما مر

فصل في ما إذا ادعى احداهما ربحه ودخل داره لان لم يسمع دعواه ولو ادعى الى الحاكم وقال امرأتى في بيت هذا وهو عتيق عنها ولا ياذن لي ان ادخل دارها فترجها فان لم تكن له يثبت تسمع دعواه والا فانه بان تلك المرأة في داره فسمعها القاضي ثم الامر الى اجتهاده فان رأى ان يجترأ بالدار التي فيها فعل وان رأى ان يجهم على ذلك المار فدل ولأقام بيناته أو أنه بكذا يوم الخميس وقت الظهور في موضع كذا فأقام الخصم بينة أنه كان ذلك الوقت بموضع كذا من الغداة الى غروب الشمس سقطت

بينة المدعى وينقض الحكم نسكه ولو زوج الحاكم بجهولة النسب ثم جاءه رجل وقال يا أمي أوها كنت في البلد فلان ثبت (ان) والنكاح مفقود لان تزوج الحاكم بجهولة النسب عند وجود الاب وان كان غائبا سمع النكاح قلت وقها ما طلقه يعني البتوى اشكال ان كان التور وانه انما ثبت النسب بمجرد تصديق المجهول والادعى وقد ذكرته انه لو اقر بنسب زوجة أبيه وهي بجهولة النسب وزوجها الحاكم انه لا يبطل النكاح ووافقه العبادي ونقل المرن في المشورة قلن الثاني قال المرن فيموت مستوفى كره القاضي كرهه فينفسح النكاح والثالث هو الاول (قوله ولا يطلق حبس الاشياء اصداره) أي وان لم يرض خجعه (قوله ويجيب بان ما غلبنا متعارضان الخ) اشكال في تعجبه

(قوله وقامه الغزالي الخ) وقال ابن القتيبي وهو ارفع وقال البغوي انه غير معمول به ولا معمول به فكيف ثبت اثباته من حيث ثبت وزجه. فثبت ان الزوج ثبت زوجيته بعد فاق وزجه من رجل وامرأتين وبشاهد عن وهذا بعد ولم يمتنع ان ثبت للمرأة ان تفتق والكرسة بالقضاء وان ثبت الزوج بنكره او غيره يسلبه على مذهب الشافعي ونزع ابي حنيفة ثبوت الصدق من رجل وامرأتين وقال الامم وهو مقتضى كلام نصوص الشافعي وكلام الاصحاب خلافا له. والذي حرمه الاصحاب كمال الخادم الركني هو ما حرمه في أصل الزينة قوله لم يصح على مذهب الشافعي وهو صحيح على مذهب الشافعي وأما ما (قوله في فتاوى البغوي انها لو أقرت الخ) وفيها رجل يجري ماله في الغزالي لك نفسه فقال صاحب المال لاحق في نفسه انما هو عارية وادعاء الجري فالقول قول صاحب المال. في نفسه قال طائفة من اصحاب المال في رسم المال ولم يرازعه صاحب المال ولا غيره وقوله بان يشهد به بالاشقاق قلت ظاهر كلامه ان القول قول المال مع قول الله عز وجل في ظاهر ادعاء ان الاجراء ما حدث في ملك هذا المال أو لم يعلم ابتداء فقهه فظهر ان غير من معلوم في هذا فزاره امر وقال فظهر ان يدعي على المورس البينة ان تشهد بما يانه يلزمه تسليمه اليمن غير ذكر الجهم والاسباب والقاضي ان يتخيرهم عنه ولو ان اقرادي ان المقر له أو لا يراه من ذلك المال لا تسمع دعواه ولا يلتفت اليه بعد ما اقر المال للبغوي لا يصح امر او من ملك الغزالي نزع الدعوى قلت وهذا يقتضي انه لو ادعى امرامته على الاقرار به امرامته تسمع دعواه ان كان بينه وبينه وهو ظاهر ولم تسمع الخليفة لا يقر فيه احتمال ع ادعى انه باع عبد ابانف وساله اليه وأقام بينته على (٤٢٩) اقراره بذلك فقال انما تقرر بالمسان ولم

أقبض فقام المدعي بينته ياما وأيضاً ذلك العبد في يد وقال انه الذي اشترى بتمن فلان بالف فقال المدعي عليه أنزرت ولم يكن وصل اليه فخلع المدعي انه قد سلم لانه قد يكون في يده بسبب لا تسليم من جهة البائع ادعى امرامته واقف على فأنكر ذلك والدفاع المدعي بينه وقضى القاضي بالوقفة وسلمها اليه ثم ادعى مدعي الحكم له بالوقفة بانها ملكه بعته في كذا قبل

(و) رجل وعين وان لم يثبت بهما النكاح (لان قصده المهر) في الاولى (والاثر) في الثانية وقام الغزالي على مثله السرقة وتعلق الطلاق على القسب فان المال يثبت فيه بما وان لم يقطع السارق لم ينع الطلاق (فصل في فتاوى البغوي انها لو أقرت) * لرجل (بنكاح من سنن ثوابت آخر) أي أقام بينته (بنكاح من شهر حكمه لمقره) لانه قد ثبت باقرارها النكاح الاول فمال ثبت الطلاق لاحكم للنكاح الثاني (د) انه (ان قال المحكم في النكاح بالكر قد حكمتي) لان (أزوجك هذا فكت كان) كبرها (اذا) منها فيه كذا ما شئت الذي لم يكت (د) انه (ليس انما في ان يزوج) رجلا (من ادعت عنده طلاقا من نكاح) رجل (معين) أو وثه عنها (حي يثبت) أي يقيم بينته (ب) انما أنزرت له بالنكاح (فصل عن ابن القاص ان من أنكر الخلف بالطلاق الثلاث فعليه ان يحلف) * اني (مانك) لها (ان عنت) كذا كدخول وغيره مما يدعي به عليه. فانك ما لي ثلاثا ولا هي باني معنى ثلاث فقدمنا أول (أي علف متا ولا على مذهب الحنابلة من ان طلاقا تابع به (ان الثلاث لا تقع بها) أو على قول من يصح المروفتة عليه تعرض للمدانة قال في الأصل مع قوله هذا من ابن القاص وقال الشيخ أبو زيد بكهه انهم لم يمتنع بثلاث ويجوز ان قال ان قال لم يمتنع في حلف عليه وان قال لم أحلف بطلاقها فحلف عليه أي وان قالها لحلف عاجدا على كل كلام ابن القاص عليه وما قاله أبو زيد أنه صرد التأويل لا ينع الخلف

دعي الوتة وسأله الى أقام عليه بته فقال لا يبطل الوقف وعلى دعي الوقفة قد اذن على دعي الشراء من لان الحق في الوقف لا يخص بل هو ملك زوال الله تعالى كاعتق والحق فيه لاوام غير معينين وبعد القضاء بالوتة وزوال المال فيمالي الله تعالى لا حكم لبيع فوقف عليه (تنبيه) * لو كوله بمرافعي فاشترته ادعى مدعي على موكله هل يجوز الوكيل فيما يسلم بين الله عز وجل ان يشهد ولو كوله بالطلاق القاضي فظن ان كان لو ادعى رجل على البائع منه بالمال كان الوكيل مستخبر من نفسه ان يشهد بالبائع بالقبض عليه أن يشهد لو كوله بالمال والا فلا وجاز انه ذلك شهد به ملكه لا انما يشتر به قال هذا هو الصواب وسبق عن جماعة في المسئلة ولو ادعى عليه عشرة ثبته فقال المدعي عليه هذا من ثمن متاع بعته مني وقد ردته عليه سلا ولا يلزم في تسليم هذا المال الثلاث فقال المدعي انما ادعى عليه مطلقا قال القاضي ان يحضر تلك العين المبيعة يحلفه بأنه لم يدع الما من جهة تلك العين المبيعة يحلفه بأنه لم يدع الما من جهة تلك العين الحاضرة ولو ادعه عندنا قاله ملكا في زمانه ارفع فادعى مدعي العين على الامن فظهر بقعة الخلاص من الخصومة أن يدفع العين الى الحاكم كدعة العين بنفسه (قوله ويجوز ان يقال ان قال الخ) أشار الى تعصده وكذا قوله ويمكن حل كلام ابن القاص عليه (قوله والتأويل الخ) وقد مر صاحب النور بذلك في هذا المسئلة (حاشا) * ادعى عليه عينا فقال ذواليد كانه الا أنه باعها مني فأنكر البيع وهو مدعي اليد فظهر ان العين ملكه ولم يتعرضوا للشراء من المدعي فقال القاضي تقبل بينته على المالان بدقه وملكها بالقرار وهو يدعي ملكه عن لايده عليها فقام بينته وذكر كنهه انم الا تسمع حتى يشهدوا على الشراء من قلت وهو الصحيح زوج ابنته وزههم المجهول وقال هذا مجهول انبثق فهو بينهما بغيره ولو لم يقل ذلك فانت قاضي الزوج بانه جازها في فيه الميراث وقال لا بل امرتهم فالقول قوله بعينه قلت وفيه اشكال

نوله (علم) الظاهر ان المراد العادة التي تشترط في قبول الشهادة فلا تنكفي الظاهرة غ علم منه باعتبارها أهلية الشهادة فبشمل انتفاء
مداوعن الذي ينفيه عنه وانتفاء الولادة عن الذي يلحق به (قوله بصيرا) في المطلب عن الاحباب اعتبار السمع ومنعته البقية فقال هو غير
مداوعن (أدعى كلامهم اعتبارهم) ولا يصير الصفات وليس هنا قول يعترضه سماعه وتولاه هذا من من في هؤلاء لا يعرف بكلمة
انتفاء هو ينطق بما طوره (قوله بجريا) قوله صلى الله عليه وسلم لا حكم الاذبحه بحسن الترمذي وكما لو في القضاء لا بد معرفته
لا حكم (قوله كالحكم) علم منه باعتبار أهلية الشهادة فبشمل انتفاء العادة عن الذي ينفيه عنه وانتفاء الولادة عن الذي يلحقه (قوله
يعرض عليه في نسوة) حوت العادة ان الرأى بالنسبة الساج لا فاذا أصبح جعل كل (٤٣١) جمعة عند أمهات تدلنا الصوف قال
الاصغر في يعمل بقوله في

التنازع كالتب وخافه
الجمهور فارقتين بشرف
الادنى (قوله لانه القائف
فيه يعلم الخ) هذا الشكل
ابدا الامام قال في آخر
الصواب انه يعرض ناره في
الاول وناره في الثاني ولهم
حرا ليعن اعتباره (قوله
لكن العرض مع الام أولى)

بل لونه قد اعرض مع عصبية
المستور رتبته (قوله قال
البارزي وينبغي الاكتفاء
بشلاث مرات) أشار الى
تصحيحه (قوله وقال الامام
العبرة بقلنا ظن الخ) أشار
الى تصحيحه أيضا (قوله من
لقيا أو غير) الظاهر ان
من بلغ مجنونا كاطل غ
قد صرح به المارودي (قوله
أو شبه) شمل رطوع أو
الشركين الاسف المشتركة
ورطوع الشريف وأبي
الآخر (قوله فانه يعرض
على القائف الخ) قال
الباقى كلامه يقتضى

من بعض فخراره صلى الله عليه وسلم على ذلك يدل على ان انتفاء حق وسبب سروره صلى الله عليه وسلم لم يحال
عز ان المتأخرين كانوا عاينون في نسب سامة لانه كان طويلا سودا أبيض الانف وكان زرقا عينا مبرين
لرود والبياض أحسن الانف وكان طعنه مغا طعنه على الله عليه وسلم إذ كانا حبيبه فاسأل المديني
فان هو لا يرى الا أنهما معا سر به فنهله الرافعي عن التمسك وقال أبو داود ان زيدا كان أبيض
ورطوعا أي القائف لم يعمل قوله فيما ذكر (أن يكون مسلما بالغيا قلاء ولا حرا ذكرا بصيرا مانعا
مبرا) كالحكم كالتجربة له كالفقه للحاكم (وان لم يكن مدجيا) أي من بني مدج وهم بنو من خزاعة
وقال من أسد وذلك ان القائف نوع من العلم فكل من علمه عمل به (ويكنى واحد) كالحاكم المتقي
ولهم السابق (ويقلل اثبات القائف في الرد على لا لا آخر) المنازع لعدوه لانه كالتجربة على أبي في الاول وله في
وعلى الثاني (وأيضا) فقبل اثباته بالبرهان لانه كالتجربة على أبي في الاول وله في
الثاني خرج ما ثبت فهو بالعكس ما ذكر (ولو كان) القائف (فأصبح حكمه) بناء على أن
القائم يقتضى علمه (والخبرية) أي كسبتها (أن يعرض عليه وفي نسوة ليس فيهن أمه مرتين)
كذا وقع في نسخ لروضة السعجة والذي في نسخة العبدية به الاصلها ثلاث مرات فقال وكيفية التجربة به أن
يعرض عليه وفي نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة ليس فيهن أمه (ثم في نسوة هي
فهي نصيب في الكل أو) أن (بجميع أصناف من الرجال والنساء) أي أحدهم أو كل (صنف)
منهم أولى بهضم (ولله بعضهم وهذا) الطريق (أولى) من الاول لان القائف قد علم به لانه ليس في
الثلاثة الأولى أمه فلا يبق فيهما فائدة وقد تكون أصنافه في الرابعة انما فالا لا يبق يتغير بشفه والطارق الثاني
معد كروا ليه من يادته على الروضة به صرح البارزي وموجه الا لا به بما ذكرته وذكر الاصل على
أن ان الامام التجربة لا تختص بالامم بل يجوز ان يعرض عليه المولود مع أبيه في رجال لكن الغرض
مع الاول قال البارزي وينبغي الاكتفاء بشلاث مرات وقال الامام العبرة بقلنا ظن وقد تحصل بدون
لأنه اذا حصلت التجربة في نسوة الحاقه ولا تجدد التجربة لكل الحاق (واذا تداعى بهجولا) من لقيعا
أفقره (عرض عليه) أي القائف كسرى في القطف مع زيادة (وكذا الواشتر كافي وطه) لاسرته (ثبت
النسب) بان يكون بشكاح أو شبهة (فولدت) ولما (يمكننا) كونه (منهما) أي من كل منهما فانه
يعرض على القائف وان لم يدر واحد منهما هذا القول فبما ينفيه عنهم وذلك (كوطه مشتر) من
غيره (مطوعة) له (لا استبراء) اها (منها) بان وطها في طهر واحد (وكوطه مستكوبة بشبهة)
و يشاركون في امره بعد انقضاء عدتها وأنت قولها بلحق به وان أمكن كونه من الاول أيضا بان العدة
أمر الظاهر في البراءة من الاول وهما بخلافه (فان ولدت) من اشترك في وطها في طهر واحد اثنتان ولما
يمكنهما (المابين ستة أشهر وأربع سنين من الوطأين وادهاه) بل أولم يدرعه واحد منهما كما يعلم من فصل

لهما ولهم جهول في أحكام العرض على القائف وليس كذلك لامرأ أحد هان هذا يعرض على القائف وان كان بالغيا كما حرمه
المارودي وهو فقه ظاهر فانما يعرض هان على الاظهر ولو كان أحدهما سكا أو مستكر أو لوانكر امعا عرض نالها لانه اذا كان
الانثى الى آخره ما أتى (قوله وان لم يدرعه واحد منهما) كان انكراه (قوله بان وطها في طهر واحد) قال الكوهكلى في الوترض
انها سوطا في بعض فليح ان يكون الحكم كالذوط في الطهره (تنبيه) اذا كان الانتفاء لا يشترك في الغرض لم يصح الحاقه
بأنثى لا يحكم كحرمه البارزي وحكا في المطلب عن تخصيص كلام الاحباب في البقية في ظاهر ذكر الوطأ اشتراط تغيب الحسنة
وليس هذا عندى عندى في هذا المكان بل لم يدل على الحسنة كلها أو قول الدال الفرج كان كالوطه وكذا الاول خارج الفرج بحيث
دخل اليه في الشرج واستدخال المه (قوله فابن ولدت لمابين ستة أشهر الخ) عبارة المحرر والشرح فاذا أنت في لاقول من أربع سنين

وأما من سنة أشهر من الوطآن وأدعيا جبارا وجميع القائف قال الأذوي وهي أحسن وأوضع قدماء على ما بين بشرطه * (فرخ) سئل الباقي من شخص له زوجة ومعتق ما كانا مختلفين زوجة وأولادها في صداقة فقال الزوج كانت أكلوا فوتمت أباؤنا بين شيان أبي فوترته أباؤنا على من الصدوق قال لا بل مان إلا أن أولادها ماتت أختي على من صداقاتها على النصف فالقول قول من منهما مقتضى قياس المنقول إن القول قول الأخت لأننا نتحققا اتفاق الزوج مع الصادق فهو كاللأب للمعتق وكذلك كفايا في انتقال بعضه لأن الأصل عدمه فان موضوع الأصل قائم إلا أن فيني أن يخرج على تعاقب الأصلين فلو لم يزل الأصل قائما حتى إذا تزوجت أيضا فانساقطوا يبقى الأصل المذكور وأولادها قبل ما خرج على استحقاقها في الزوج والأصل عدمه فلا يشغل الزوج له زوجة فتدقق في الزوج يدعي العاقر والأصل لديها والأصل الأول سالم كما تقدم وهذا (٤٣٣) إذا ثبت تعاقبها وقسمت أحدهما ما كانا متفقين أو مختلفين تقدم الآخر وتأخره وقد

• (فصل) • لو ادعى انه (وطئ مَرْجُوعَةً) بغيره (بشبهة) وأثبت بوله (وادعى) ان (الولد) منه (ا) يعرض على القاض (بالحوادث) للزوج (وان صدقه الزوجان) على الوطء (عالمه يقنع به) له (بالوطء) لأن الولد ساقى النسب وتصدق به اليه سمعته فان قامت بشبهة عرض على القاض وما ذكره كامله من اشتراط اقامة شبهة بالوطء لم يذكر في القاض وقد تمت الاشارة اليه ثم على ان الزكوى قال ان ذلك من الامام والذي ذكره الاجابان تصديق الزوج في الوطء كاف في العرض على القاض ولم يعرضوا للاشترائط البينة (ويعرض) عليه (بصدقه) مدعى الوطء عليه (ان باع) ولم يقنع بثلث الحق (وان) استحق بجهول (نسبه) زوجته (فانكره) زوجته لحقه (علما بانها) (دونها) لجواز كونه من وطئه شبهة أو زوجة أخرى (وان ادعت) والحال هذه (امرأة أخرى دون زوجها) عبارة الاصل وأُنكر زوجها (وأما) زوج السكران وزوجه المسكر ينتهي قائمها من شكا قاتن و يعرض على القاض (الذي في الاصل) فهل بينته أولى أم بينته أم، بتعارض ان أم يعرض على القاض فإلزامي المصنف الانخيرين رجعا في قول واحد غير عينا بما قاله والرجوع من زبانه انشد المصنف باب القبط (فان لحقه بما شهدوا وزوجه أو بالرجل لحقهما) أي في رجل وزوجه وقوله شهدوا زوجا منه يد وقال الانسوي انه خلاف المذهب فقدم في القبط ان المصنف انه لحقه ما اذا ادعى واحد منهما شبهة في الاصل فهل أمه الاولى أم الثانية أم يعرض على القاض فحلقه باحدهما فيه أو حده انتهى قال الانسوي والاصح انه ليس ولد الواحد منهما فقد سبق قبل هذا ان الرجل اذا استحق ولد لا يلحق زوجته على الصحيح وفي القبط ان الرأفة لا يبع استحقاقها على الصميم

مدى التحريم بينه
الاصل قائم على قوله
ان يكون الاول زوجا
الفراس قال الباقون
وزادوا ان يكون الاول
نحس به ولا حصة
فثبت ان لا يكون
بل يعرض على القنفذ
فصل عليه قوله وما ذكر
كلمته من انهما الخ
أشار الى تحريمه هنا
يذكر في العمان ٧٢
ثم يمكن ان يكون المراد
ما اذا اشتركا في الوعد فلا
يعرض ويلحق بالفراس
عندهما المراد في العام
ما اذا قال زوج لم أخطأ
أصلا وليس الولد في
فرض بشرطه بخلاف
ما اذا ادعاه وقال انتمى
فأزوجه الوارث فيقوى
بأنه بالفراس عندهما
وجبت لانسائي بين
الكلابن غ قوله
وعرض بعد قوله انه

فخففه ما لم يغم. بنه الوطء ويكنى تصديق بالغ (قوله رجعت الى قول واحد) قال النوراني وكان هذين الوجهين الـ
سواء (قوله ان النصوص انه بلغه) أشار الى تصحيحه (قوله قال الاسرى والاصم) أشار الى تصحيحه (قوله أو أشكل عليه) حال
لوروف أحد المتأخرين لا أو أخرجه عن نظره أو بعض أعضاء الباب الخضر أصاب في عدم جانب قال المارودي أو ادخل القبا القبا جاز لم يجد
لهما ولا عار زمن بيت المال كالتاسم والكاتبو يستحقون سواء الحق واحد منهما أو أشكل عليه فعرف بيت المال فخره على المتأخرين
فكان الخلفاء بعدهم الصنفه وأربعين عبد وجهان أحد هاهنا من الخلفي به إلا أنه لا يفتقر مستحضر للعوق دون النبي والثاني بعلمها
لأن العمل مشترك في حقهم مزان لم يطقوا أحد منهما فكان كاشكاه عليه فأمره لعدم العمل به وإن كان كذلك لا تلو الأختباء فوجهان
أحدهما يستحقه والثاني لا يستحقه إذ قبل له إذا الخلفاء بعدهما اختصا بآمر الإصره تعللا بالحق أي ولم يوجد (قوله ونفخ في
باله ونجرت الانساب) فانهما قبل الانساب إلى أحدهما فاستو وتفقهما في الانساب إلى أحدهما

يهوديه من يعرفونها ولا يابوا وليس هناك قاعة جارية باسمه الوقتان حتى يشين الحال بسنة أو قاعة أو يسلطوا تنسبوا لها بأشعاراً أو حال
في تلبية المسئلة في فتاوه • (كتاب العتيق) • (قوله العتيق تربة) أي سواء حصل بتغيير نام بتعليق من المبالغة الرافعي في الوقت إلا
تويان الكافر إذا عتيق من العتيق فيكون له من منة تربة (قوله وفي العتيق أنه صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل من آل محمد الترمذي أعمار
امرئ مسلم عتيق امرأتين مسلمتين كانتا فاسكا كل من النار وهذا أحد المواضع التي تكون فيها الاتني على النصف من الذكركر فاعتيق جواء
عبدا مشتركا بينهم حصل لكل منهم هذا التوبة ويذكره قوله صلى الله عليه وسلم عتيقا نسفتان يفرق بينهما فواك لربتهان يعني في غنم أحصيه
الحاكم (قوله مطلق التصرف) أي مختار أهل الولاء أخرج المبعوض قال لقتني لأصنع عتاقا السفينة بأشرته إلا ثلاث صور أحدها إذا
أذن له وليه في عتاق عبده من اللازم قبل مجر ونحو ذلك الثانية إذا تركه إنسان بأن يفتق عنه بدنه مفضي ما ذكر في قوله في قبول
التكاح - وازالة النكاح الفسخ (١٣٤) لأنسان مطلق التصرف اعتق عبداً عني بما يوافق قياس المذكور وفيما إذا صدق من إنسه

• (كتاب العتيق) •

بمعنى الاعتاق وهو إزالة الرق عن الأدي (العتيق من المبالغة) (قوله بالاجماع) وأقوله تعالى فليقتلوا قوله
تعالى وإذا تقول لذي أنتم عليه أي الإسلام وأفتعت عليه أي بالعتيق كما قاله المصنفون وأمر الله تعالى
بفرض الرافة في مواضع من الكفار وفي العتيق أنه صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل من آل محمد الترمذي أعمار
امرئ مسلم عتيق امرأتين مسلمتين كانتا فاسكا كل من النار وهذا أحد المواضع التي تكون فيها الاتني على النصف من الذكركر فاعتيق جواء
عبدا مشتركا بينهم حصل لكل منهم هذا التوبة ويذكره قوله صلى الله عليه وسلم عتيقا نسفتان يفرق بينهما فواك لربتهان يعني في غنم أحصيه
الحاكم (قوله مطلق التصرف) أي مختار أهل الولاء أخرج المبعوض قال لقتني لأصنع عتاقا السفينة بأشرته إلا ثلاث صور أحدها إذا
أذن له وليه في عتاق عبده من اللازم قبل مجر ونحو ذلك الثانية إذا تركه إنسان بأن يفتق عنه بدنه مفضي ما ذكر في قوله في قبول
التكاح - وازالة النكاح الفسخ (١٣٤) لأنسان مطلق التصرف اعتق عبداً عني بما يوافق قياس المذكور وفيما إذا صدق من إنسه

أكثر من مهرا للتمسك من مال الأب إن أصح لحصول
المصلحة وقوله أحداهذا
أذن له وليه الخ هذا
لا يوجب على المذهب أن
السخة لا يكفر بالعتيق بل
باصوم كالعبد قاله الرافعي
في باب الحجر وكتب أيضا
ما ذكره في الصورتين
الاوليتين من قوله أو
ولي في كفارة أي يقتل
لأغني • (تنبيه) قال
جلال الدين الباقبي يدخل
في الولاية اعتاق عبديت
المال وقد ذكر في الإجماع
هذا الفرع في كتاب المودة
في العبد الذي جاء ناهدا
ما سلم عندهم في بلاد
الحرب والحال حال هدنة
فإن المارودي قال لا يحكم
بعتقه ولكن بإسماه أمام
السيد بعد بيعه - سلم
أو يشتره الإمام للمسلمين
وبعتهم وهم ولاؤهم اه

(قوله وصريح العتيق الخ) وأجنى أنمكن هذا إذا قال أنت ابني أما إذا قاله بالي على صيغة النداء فإنه لا يقتضي العتيق
بجرد على الصريح فإنه يستعمل في العادة لا مطلقه فمن جرى على هذا ان كمن في نكته وهو أقرب مما جرى على ما ان القرني في شرحه أنه
ينعت بالنداء إلا أن يصدده المطلق قد يصح النودي في هذا قال الزجستاني يثبت عدم الوقوع (قوله فلا يباح ذلك أنه) بخلاف الكتابة
وان أخصه فإثران أو أشهر للعتي في ناحية • (فرع) في الكفاي لقوله على وجه السخرية أنت حر عتيقاً وبأي (قوله والكتابة لا
سلطان الخ) رضا بلها كل ما يلتزم بالابتدرا أو الضمار (قوله وبه صرح في الشرح الصغير) وجرى عليه صاحبها على الصغير
والأزهر وغيرهما (قوله لأننا نكح طالق) الخ به بالعتي ما لو قال أنت على حرام أو كالمسته أو كالحزب وإن يريد منك على حرام فإنه
يكون كتاباً يترقى أنت فوذكر قوله كتابة في العتاق ولا يجري في الامتة والدلالة أن كمن في الامتة لا يملكه إمام أو ملك - ما
فيكون كتابة (قوله لكذلك أو هو منك نفسك) لا على طريق التيسير بل نوي به العتيق فعتيق لا يقول • (تنبيه) في فتاوى البغوي

نوحل فقل لانما اياك قد اعنتى هذا العبد فقال ان كان قد اعنته فقد اعنته فبان ان الابل لم يكن اعنته قال بعنتى لان قوله ليس
 بلق لان الابل ان كان قد اعنته فلامعنى لعنته ولكن مقصوده انكم اذا اعنتتم على همة غافى لا زرد ولك قد اعنته وان كنت منكرا
 بنى اياك قال الرب ان امرأتك قد غرت فقال ان كانت امرأتك قد غرت فهي طالق ولم تكن قد غرت بحكم وقوع الطلاق وان لم تكن
 ريتان قوله ليس بتعلق بل معناه انكم اذا اعنتتم على هذا القول فهي لا تصلح لي فقد طلقت وان لم تغير فلتوفى كل من الاصل والفرع
 لو ان الطلاق الفرع اقوى وبني ان يجب مراجعته وبل يعنى ارادته وقضيه بالاقامة لا فرق بين ان يكون العتق المضاف الى الابل
 مرض وبه اذ غيره ولا بين خروج من الثالث وغيره واصيغه كمتعملة وقد رده الاجازة ان كان قد صدر منه او التعلق على تحقيق صدوره
 كذا في الحمل والعاى لا يعرف ماذا كرم من انه المعنى اعتقاد ان كان الابل اعنته غ (قوله في الطلاق انه لو قال اها الخ) الصواب
 كذا في قوله اطلقت زوجتك فقال نعم وقصد ذلك الكذب فانه انطلق منه ظاهر انك اذا هنا وهو مردود لان مسئلة حل الوثاق وجد
 بالمعنى ظاهر صالح لادادته وهو ما لم ين الوثاق فبات دعوى ارادته لا مكنها بخلاف مسئلة المكاس فان لفظ حر مستعمل في معناه
 بوضد الرقيق وابلس ثم معنى آخر صالح ادعى ارادته (قوله ولو قال اراجعه ١٣٥) ناخر اياها الخ) قال الازدعى ولا شغل

ان الغزالي ارادته لا بعنتى
 في الظاهر لكن قد يحده
 انه لو خاطب زوجته
 بالطلاق وهو فطنها اجنبية
 فانه يقع الطلاق قال
 الناصري قد يفرق بينهما
 بأنه قصد الطلاق في الاجنبية
 ولم يقصد العتق في العبد
 وانما قصد النداء وقوله
 اراد انه لا بعنتى في الظاهر
 أشار الى تعصده وكتب
 أيضا لانه لم يقصد الحرية
 الشرعية لانه لا يمين قصد
 لفظ الاعتان لانه ولو قال
 لا سخرأت تعلم ان العبد
 الذى يبدى حركته بعنته
 بخلاف قوله أنت ظن أنه
 حر ولو قال ترى انه حرا حل
 ان لا يقو بمحمل ان يحمل
 الرتبة على العلم ويقع
 انما الصريح (فرع) لو (أقر بحر به عبده أو قال) (قد اعنتك ثم اشتراه حكمنا بعنته)
 وانما في قوله ووجهه في الثاني ان قد ذكره معنى المضى في الفعل الماضي فكان اخبارا لا انشاء وقيل
 لاجان بد كرم في معرض الاقرار والترجيع من زبانه لكن رجح صاحب الانوار الثاني (د) ان قاله يحذف
 نذرا ويحذف بعنته (قصد) أى نفسه قال في الاصل فان لم يفسر ترك (د) قوله (أما انحر
 لئلا تروى) به العتق لعدم اشعاره به (وكذا لو قال اعنتى نفسك فقال اعنتك) خطأ باسند ذلك
 وقدره والثى بانه من زبانه لكن اتى قوله انى قاله اكره الرافى في الطلاق (فرع) مع تعليق عتق عبده
 بمقتضى ما سأل في التذبير ولما قدم الترسعة في تحصيل القر به وأما نفس التعليق فقال الرافى في كتاب
 الطلاق ان ليس عقوده وانما يقصده حب أو منع أى ونحوه خبر بخلاف التذبير وكلامه يعنى ان
 أطلقه لى عن قصد مذكر كالتبديرو هو ظاهر (د) ومع (اعتاقه بوض) كفى العاصى وحكمه
 كالمع فو من جانب المسألة معارضة فيما شوب فليق ومن جانب المدعى معارضة نازعة في جعله كما

قال الشيخ الصواب انه لا ينعى ولو ضرب عبده فقال صدق لعارضه عند ذلك حرمته لا يحكم بالحر به لانه لم يمين عبده غ (قوله ومع
 فليق عتق عبده بصفة) قد يفهم كلامه بأنه يعترف بما اطلاق التصرف وليس كذلك فانه يصح من الرهن العسر والموسر على صفة فوجد بعد
 الظاهر محتمل وجوده قبله وبعد وكذا من مال مالك العبد الحائى الذى تعلق الحناية رقبته من المجموع وعلم بفسل أورد ع وكلام
 السيد فهم انه لا قصد للشرط الفاسد بخلاف الوقف به صرح الفقهاء واقتضى كلام الامام وغيره القطع به لكن مقتضى كلام الرافى
 قبل الوقف ان يقصده وابلس كذلك قال في البسعي واذا وقفته فذولها التوقيت (فرع) قال الاستوى في عتق العبد لو قال لبيد ان
 من يوامر او مات حرقا فانساه لا يكتفى اليوم الذى بعد الاذن لانه متصل به اذا لا يلقى الصوم فلا ين الفصل يوم لم لا ترتب
 به ولا يقتصر من الواو (قوله وأما نفس التعليق فقال الرافى في كتاب الصدق ايس عقوده) أى ليس أسهل وضعه ذلك وقد يفترقه
 ما يتفق كونه فربه كن عتق عبده على تحصيل نفع لمن يقرب بحصل النفع له كقوله ان خدمت العالم فلا ين سنة فانت حرا وعلى
 اعتبار فربه كقوله انما مات الضمى فانت حرا ونحو ذلك ع (قوله ومن جانب المدعى الخ) ولا يحد كونه تلكا كذا تنفر في الضمى مالا
 ينفر في العسر (تنبه) ذكر الماوردى في كتاب الصلح انه لو باع عبدا بفاقد ايم اذن لشتره في عتق باعقعه لم يعنى لان ايمه

انما كان مضمونا فيك العوض فلياملكه بالعقد الفاسد لم يمتنع عليه ما لا ذن قلته ونظره ولا شك ان التصرف في هذا كان البائع جاهلا بفساد البيع كدوله عليه كلامه فان طلع من قبله غ (قوله في حق الطلاق) أي غاب عن علمه ما مر ثم (قوله في قبول فوراعتي) إعادة العوض في القبول ليس بشرط ولولا ذلك لكانت لفظة العوض في جملتها ان قيل وبه صرح في الكتابية ولو كان الكتابية في نفسه فهل يصرى على البائع قال البقوي في تناوبه نعم ان تناوبه (الولاية كالتأجيل) (قوله واعترض بانهم ذكروا في السابق) أي والجهة (قوله

و يجب بانه لا يحدو والم) أشار الى تخصيصه (قوله) يبين عتق آخر من دخل بموت السيد) الا اذا لم يكن آخرهم دخول مالكه حين الميراث فينبغي ان لا يفتى واحد (قوله) وقباس مامر فسمه (قوله) يدخل الخ) أشار الى تخصيصه (قوله) لفتن خصائص) اختلف العلماء هل الافضل الحر أم العبد لانه لم تعرض عليه الجهة والمال والجاه ولا لانه افترض عليه مع طاعة الله تعالى طاعة المولى قال الناصري قالوا لا يفتى الحديث اذا قام العبد يفتى به وحتى سده آتاه الله آخره مرتين شهد لنفسه الجهة وانما حط عنه الجهة وغيره لا شغاله هذا الغرض المشرق قال في مختصره لتفسير القرطبي وأقول فيها قاله والهدى نظر لكون الحر يصور منه من العبدان ما لا يتصور من العبد في جميع الأوقات قال شيخنا الأصم تفضل الحر (قوله) فان اعتق جزأ من مملوكه خرج به ما اذا

علم من باب الطلاق (د) جمع (تفويض عتقه) فان قوض اليه العتق (فاعتق نفسه في الحال عتق) كقوله الطلاق (أو قال) اعتقك على ألف الى شهر فلتق فوراعتي (والألف مؤجل) ولولا ذلك عتقه أعفتني على كذا فاعطيه عتق وعليها التزم صرح به الأصل (وان اعتقه على غير) أو عتوه (أو) على (خمس) تفقد (بمستعينة) (أو) قاله اعتقك على (ان تعتقني أبدا عتق وعليه قيمته) كقوله الخاتم ولا يحدو في غير هذا كون العوض خرا أو نحوهم وان كان ذلك فلكانه عتقني ولا يعترض في العتق بما يستقيم في المصود (أو) على ان تعتقني (شهر) من الآن أو تم على كذا أو يذنه (فتقبل عتق بمال التزم فان) خدمه نصف شهر ثم (مات) العبد أو تم ذن خدمه على غيره الموت ولو تركه له ما لا يحدو (لنصف الشهر) المذكور (لزم تركه) في صورته وذمته فيما بعدهها (نصف قيمته) اسدوس ستاتي المستهتر بادة في الكتابة (فروع) • لو (فالم من دخل الدار أو لزم عبيدي) أو أول من دخلها منهم (فهو قد دخله) الأولى دخلها (واحد) منهم (عتق) ولو لم يدخل أحد منهم (كفائره في الصلوات) (ولو دخل اثنان) معا (ثم ثابث فلا عتق) لواحد منهم الا لو وصفوا واحد منهم بأنه أول واعترض بانهم ذكروا في المسابقة الأول يطلق على المتعدد يجب ان لا يحدو ومن الاطلاق ثم اذا يلزم المخرج زيادة على الشروط بخلافها اذا يلزم عليه زيادة عتق لم ياترته (فان) كان (قال) في هذه (أول من يدخل وحده) حر (عتق الثالث) لانه أول من دخل وحده (ولو قال آخر من يدخلها من عبيدي) حر قد دخل بعضهم بعد بعض (تبين عتق آخر من دخل بموت السيد) أي لا يعتق واحد منهم الى ان يموت السيد فيدين الآخرة وقول البلقيني وعندى لا يحتاج الى الموت السيد لانه كانوا قد تضافوا من يدخل منهم والحر وان احتمل دخول غيره اذا خلف لا يتناول الامرة واحدة وقد وجدت وديان العلق عليه دخول الآخر وهو لا يعلم الا بموت السيد فقد يصير الآخر غيرا لا خلافه مرة بالآخر خداما جبا كمر تغلوه في الطلاق فيما قال آخر من أواجهما سكن طالق وقباس مامر في مسألة أول من يدخل انه لو كان الداخل آخر الاثنين لم يعتق أحد (ولو قال) عبده (ان لم أجد هذا العام فانت حر) فخصي العام واختلف في انه هل يحدو (ثبت انه كان يوم النحر بالكوفة عتق) لتبين انه لم يأن المالك (ولو قال لعمري انه انجاه الغد فأحد حر عتق بعيش) أي الغد (واحد) منهما (وعليه التعيين وان باع واحدا) منهما أو أعتقه أو مات (قبل) بحبي (الغد) وجاء الغد ولا آخر في ملكه (فلا عتق) لواحد منهما لانه لا يعتق جسد اعتاقها فاعاقا أحدهما (وان اشتراه) أي من باعه (قبله) أي قبل بحبي الغد فانه لا عتق يناعه على عدم عود المثلث (وان باع نصفه) أي نصف أحدهما وجاء الغد وفي ملكه أحدهما ونصف الآخر (فعلية التعيين فان عين من نصف) عتق نصفه (ووقع الظرف السراية) وان عين له عتق (أو) قال لهما (انجاه الغد واحدك) في (ما جرى فهو حر فانه) الغد (وابس له الانصف واحد) منهما (لم يعتق) لان الشرط وهو كون أحدهما في ملكه لم يحصل • (فصل لفتن جنس خصائص) • ينفر دم اعم الطلاق ولو في بعض الاحوال (الأولى السراية) فان اعتق (جزأ) شاعا كعتق أو معة تأكيد (من مملوك عتق) (الجزء) (غيري) العتق الى الباقي وان كان مملوكا فعتقته في الطلاق ولانه اذا حررت السراية والباقي اغيره فلا تجرى والباقي له أولى وقيل يعتق الجميع دفعة

وكل ذلك باعتبار توفيق فاعتق الكل نصفه فلا يصح عتق ذلك النصف فقط وشمل كلام المصنف ويصكون طاعة الشرائع وهي حامل نصف قيمتها فانما يفتق ويقتطعها (قوله) ثم عتق العتق الى الباقي الخ أي اذا الممنوع من السراية بانهم وند سبق في اضافة الطلاق الى الدم والنصف والجن وفضلان البدن وغيره فان وجد في الظاهر جميعها فانها قد أشبهت بغيري على ان الحكم كالمرفق الطلاق غ

(قوله) يعنى الجمل المملوكة تعاللام) شمل ما لو قال لها أنت حرة بعد موتى قال الاذرى قاس المذهب ان موضع عقدها جاعلا اذ وقع ذلك
 في مرض مونه والثالث جاعلا لها ما اذا لم يحصل الامام فقط فالظاهر نظر الانصاف انهم اتفقوا في قولها في مرض مونه ان اعقت سالما
 فقام حردا بعت حردا لا مالها الا مالها لا يظهر فرق بين ان ترتبها العتق او ترتبها الشرع على دليل التبعية في أنه لا يعنى في هذه الا الاوّل
 فقاما ولو اتى من وضعت احدى التامين والاخر بحيث عتق الثاني دون الاول وقوله قاس المذهب اشار الى تصححه (قوله) وبوخذمنه
 انه لو لم يملك الامام (الخ) اشار الى تصححه (قوله) لو اعقت الشرط نصيب من الرقة (الخ) أي ولو باعته في كونه بعض نصيبه وسواء ما كان ذلك
 بنفسه ام وكفه قال الرود يابى ولو فرض المسرد ادى العتقة لم يكن للشرط فيها او استثنى الباقي من رز الباقي في المصر ما اذا باع شخصها
 من رقيق ثم اعنت الباقي في مدة خياره فانه يسرى الى حصه المشتري ولو كان البائع (٤٣٧) مصر الا انه لو باعه كله ثم اعنت في خياره فزاد
 ولا يقال لما سرى كان

فكما فلا شركة لان الشركة
 كانت فاقدة ولكن انقطعت
 بالسرابة وكذا لو اشترى
 قوباب شخص من رقيقه ثم
 اعنت الباقي على ملكه قبل
 لزوم البيع قالو يجرى
 هذا في كل معاوضة مستحقة في
 حال خيار المجلس أو الشرط
 ولم أر من تعرض لذلك وشمل
 كلام المصنف ما لو اعنت
 الكافر نصيبه من الرقيق
 المسلم ولو اقر بحرية جده
 في بدعيه ثم اشترى بعضه
 وهو موسر فهل يسرى لم أو
 فيه فلا ريب ان قلنا انه
 شره امرى أو فده فلا ولو
 كان العبد من اثنين فباع
 أحدهما نصيبه فله بدع
 يسرى عليه الباقي اذا كان
 موسرا به بخلافه على انه
 عقد بايع أو عتاقه و
 قوله أو وهو موسر سركه
 (الخ) ذكر الباقي صوراً
 لا يشرع فيها البسار بعتة

ويكون اختلف اليه من اعتنا بالكل والنصر بمرجع الترجع من زيادته (ويعنى الجمل المملوكة) لانه
 يعنى أنه (تبع الامام ولو استثناء) لانه كالجزء منها (ولا تعنى الام) بعقبه (تبعه) لان الاصل
 لا يبيع الشرع وانما يصح العتق في هذه وفي سورة الاستثناء لقوله بخلاف نظرهما في البيع وانما لم
 يتبعها الجمل اذا كان مملوكا كغير ما كونه لانه لا تبعية مع اختلاف المال وأقاربه تبعان الجمل لا يبيع يعنى
 أمسارية لانه انما يكون في الانقضاء لا في الانقضاء مع اختلاف الام الجمل في العتق ويحل بعتها عتق الجمل
 وحده بعد نفي الرق فيه كعلمه ما ساقى أو انوار الباب (ولو قال) لانه (ان ولدت فولدك) أو كولد
 ولدت به (ولو قل) وان كانت حائلا عند التعلق لانه وان لم يكن الولد حائلا فقد عتق الاصل
 للبيعة الولد وبوخذمنه انه لو لم يملك الام كان أوصى به جدها لم يعنى ولدها اذا كانت ماله عند التعلق
 وهو ظاهر (وان قال) اي (ان كان أول من تلد ذكر فاحر أو أنثى فانت حرة ولو لم ينجسها) ولدت
 (الذكر أو أنثى) في مومنها والاني أو لارت) لان عتق الام طراً بعد مرقتها (وعتق الام والذكر)
 أيضا (لكونه في بطن عتيقة وان ولد منها معا أو جمل السابق) منه الا الاولى السبق (فلا عتق) اذا أول
 في الاول والفتى في الثانية (وان علم سبق) لاحدهما (وأشك في السابق) عتق الذكر (بكل حال لانه
 ان سبق عتق بالتعلق أو سبق هي عتق بتبعية الام (ورقت الانثى) بكل حال لانه ان سبق في مومنها غيره
 أو سبق لم يعنى بتبعية الام لانه عتقها عن مفارقتها (والشك في) عتق (الام) لاحتمال انما حررت سبق
 التي وانما رقت سبق الذكر (فوسر) السيد (بالبيان فان مات قبله رقت) عملا بالاصل وطرحا
 للام وانما يفرع عن الولد في بسره ورفق وسهم عتق لتبعية حرة الام لا ما شكك في عتقها اقر عتقها تثبت
 شكوكا وبما تأسست على قيد زمان فتأمل هذا ان ولدت في حمة السيد أو في مومنها وفي الثالث
 بالبيع (فان ولدت في المرض وهو لا يملك الاها) ولدت أو فرع بين الذكر وأمه فان خرجت له عتق
 وحده (ان وسع الثالث) وألامه فومت عملا بالغلام يوم ولدت الجارية (ويحل الاقراغ والتعويم يكون
 انرض ولادتها أو لا يعنى منها من الغلام وقد التفتان كانت حرة لاني ما تنقبة الام حلالا بالغلام
 ما تبين فانه يعنى نصفها ونصفه وذلك ما تنقبة يسرى لا ورثة النصيبان) مقومان (عائنه والاني)
 مؤتمنة (بما تن) أخرى

(هـ) (نقل) هـ لو (اعتق الشرط نصيبه) من الرقيق (وهو مصر فلا سرابة) فيبقى الباقي على ملك
 الشرط (أو) وهو (موسر سركه) أي بكل الباقي أي يفتيه (عتق كله) على العتق (أو ببعضه
 نعمت) يعنى (وأي) لشرطه (قيمة متعاق) من نصيبه لغير النصيبين من اعنت شركا في عتق

مباشر للشرط بل الثمن الذي فوضه عليه المقابل لجل السراية منها أو يسير بعض جدهم يلزم البيع ثم يعنى الباقي على ملكه قبل القبض
 يسرى الى المصنف عتقا فإذا كان موسرا بالثمن المقابل لها رقت في بيعه السبع لان اتلاف البائع قبل القبض كان قد سواه في الاصح
 يقولون ان المشتري فلم يغير البسار بالقيمة لا بغير واجبة قالو يقاس به كل معاوضة عقد فعله في شخص يوق ثم اعنت المالك الباقي
 قوله وأدى بشره بكمه فمتعاق من نصيبه) عتق اثنين قيمتهما اعنت أحدهما نصيبه وهو موسر لا يفتن خسين بل قيمة نصفه اذا بيع
 شرا قال القاضي أبو الطيب وهو قيمة نصف مضمض لقيمة نصف مفرد يعنى ناقص بالتبعض واستثنى الباقي مسائل لا غرم فيه على العتق
 يسر سركه انما اذا واصل الاصل لغيره عتق قصاص ووق وبه ثم اعنت الاصل الباقي على ملكه فانه يسرى الى نصيب الفرع مع البسار ولا
 يفرع منه في الاصل الا في موضع ما عتق من رقيق ثم يجرى على المشتري بالغير فاعتق البائع نصيبه فانه يسرى الى الباقي الذي له الرجوع فيه

بشرط الباري ولا يفرضه سبحانه إلا بعتقه مضافاً كماله أن يرجع فيه قوله ولا تقصدت من ماسبق قال الثاني وزاد به وهو وقت من مارت وأخرجه لما دفعني في سنة قوله وأجمله على أنه تسمى لشريكه الخ وتبين ذلك معاً بين الأحاديث قوله الأول أن يكون يوم الاعتناق مال المراد يوم الاعتناق وقت الاعتناق واحد لأن اليوم جرى على الغالب أن وقتها تختلف في اليوم الواحد أو أن يدبر اليوم القطعة من الزمان قوله يباع بالدين من عاقل الباقين يضابط آخر لم يبق البتة فقال المورس في السراية من عاقل ما دفعني المطلوب وأما شبهة عياله يتعلق بهم ماسبق ذكر أردنا على ما لم يتيسر فصله منه وراه ذلك ما ذكر في كائن وجوب الإخراج وعدم وجوبه وما يقولون فعدوا من هنا وفي الحرة قبل إتمام النفع قولنا أحصاهم له لأصابع الإخراج المعنوية التي تقرر ولكن الأرجح هنا أنه بعد موسرا وقوله بالدين من هذا قوله له ما تألف (٤٢٨) يتعلق بعاقله كالتلف وان لم يستقر ملكه عليه بخلاف أن كائنات في ماسبق في الموازنة

وأنما هو من غير ملكه قال ويخرج من ذلك أن الدين إذا كانت موهبة بحث لا يقدر على الكمال على أنتموها من الغنص لا بعددها وسرا في السراية وكذا الضل والاق والدين على المكتاتب وأما الدين التي تعاقبها حق عبادة فلا بعدد موسرا وذلك في أمثال التي تعاقبته بالظهار بعد الوشركذا ما تلوه حتى يتيوه بدين مؤل أو جنة فوجب مالا متعة ودية العبدوا فله فيها في الزمان بدين حال كان هناك فضله فهو موسرا بفضل بالنسبة إلى السراية وكذا البيع الذي تملوه حتى الحبس المانع وإذا كانت الدين غائبة بحيث يجوز أن يبيع من الزكاة فله ما بعددها موسرا ولو كانت الدين السرية التي أعف الفرع أصله ما يخرجها كماله

وكان له ليدل على أن العدم يقوم العبد له قيمة عدل فاعطى لشريكه ماله منهم ودعى عليه العبد والافقدت من ماسبق وفي رواية من أعنت شريكه في عبيد وكان له مال يباع قيمة العبد فهو عتيق وقوله إذا كان العبد بين اثنين فاعطى أحدهما نصيبه وكان له مال فقد عتق كما وأما رواية فإن لم يكن له مال يقوم العبد له قيمة عدل ثم اتسبى صاحبه في قيمته غير مشقوق عليه فلو جفت في الخبر كماله الحظا وأجمله على أنه يكتسب لشريكه العتيق أي يضمنه بقدر نصيبه كماله لا يظن أنه يجرم عليه ما قد تقدم (والسراية شروط) أربعة (الأول) وفي نسخة أحدها (أن يكون له يوم الاعتناق مال) بفي بقية الباقين أو بعضه وان لم يملك عتيق كماله في يبيع فيهما (يباع في الدين) من مسكن وخادم وغيرهما عتقاً في التماس لان قيمة نصيب شريكه تصير كماله من لتزول الاعتناق من قبله الاتلاف (فيسري) العتيق (وان كان) العتيق (مؤدواً) عرفت القيمة له (لأنه مال كماله في يده) فإذا تصرف فيه بعد الوشركى به عتقاً أو عتقه نذراً فكذلك أسرى في يده ذكر (حتى يضارب الشريك) بقيمة نصيبه (مع الغرامة) قال أصحابه بالمضاربة ما في بقية جاعل فيه بعد ذلك والأخذ حصته وعتق جميع العبد ينفع على حصول السراية بنفس الاعتناق (كان لم يجد عتيقاً) الذي كان موجوداً عند الاعتناق فانه يسرى إلى الباقي وبعضه والآخر يجرمها من زيادته (ولو قال من عاقل عشرة فقط لأحده) الشريكين (المتصافين في بقية عشرة) عشرتوا عتق نصيبين منه (حتى على هذه العشرة فعتق عتق نصيبه) عنده أي عن المستدعي (ولاسراية) لأنه زال ملكه من العشرة بما جرى وهو لا يملكه غيرها (أو) قاله (أعتقه) عتيق (على عشرته) (ذمتي) فعتق جميعه بناء على حصول السراية بنفس الاعتناق وان الدين لا ينفذهما (وتقسم) العشرتين الشريكين بالسوية وانما يتعين قسمها بعد الإخراج (والقولهما) لكل منهما خمسة (في ذمتي) ولو كانت المسئلة لم يحلها لكن قيمة العبد عشرة عتق جميعه ويضارب الشريك في العشرة الثلاثة لان المستدعي منه تسحق عشرة والأخر خمسة نصفه وهي خمسة ولو كانت جميعها لكن قيمة العبد لا توفى عتق منه خمسة أسداسه النصف بالأسداس عتقاً أو الأربعة والنصف لأنه موسر بقيمة العبد ويضاربان بالعشرة بالسوية ذكر ذلك الرافي قال الأذوي وقضية كلام الشجين هناك ولو كان المستدعي موسراً فبقي الجميع يسرى عليه فقلنا نقل الرافي أو آخره الباعين الراباني ما تلوه وضرب عليه النوى (ولو لم يكن) شخص (نصف) وفي نسخة نصف (عبدتين) فبعتهم ما مواه فاعتق نصيبهما معاً وهو موسر بقيمة نصف هذا أول من قولاً أصله نصف قيمة (واحد) منهما (عتق) نصيبهما منه ما يسرى إلى نصف نصيب

فيها فأن الأصل لا يبعد موسرا والزم الشري كالأوصى بدين حال لان الزمان الشري لا يكون إلا بدين حال ولا بعد موسرا بالذمة المستدعي في الموقوف عليه والمستدعي فقلنا ولو لم يكن إجارته مدته لم يجل فانه يتلقى بالقبول لا إن كان عند الاعتناق ولا نظراً ما ذكر في المألف لان الدين يتلقى بذلك قوله هذا أول من قولاً أصله نصف قيمة) وبينهم افرق فان نصف القيمة كتر من قيمة نصف لاجل الانتعاش وتكرور في كلام الرافي ما يقتضي قيمة العبد نصفه كماله نصيبه عتقاً في بقية عشرة وانما يتعين على إيجاب نصف القيمة في المذهب في هذه المسئلة ان الواجب عتق نصفه ذكره القاضي أبو الطيب وتقدم ذلك في الصادق قال الباقين يمتن من ذلك الصور السابقة في حال الخدار وفي حال الزوم فانه ليس على المعتق قيمه فمقتع وجود السراية ويضاف اليه المهور وتصل فيها السراية ولا يفرض فيها العتيق فبما ذكرنا هذا إذا ذهب الأصل لغيره فمقتع من وقت وقضية ثم عتق الأصل الباقي على ملكه فله يسرى إلى نصيب الفرع مع الباري ولا يفرضه شي على الإخراج وشاهد على الاعتناق الأصل ما يوجه لغيره فانه يكون إرجاعاً ونصيب العتيق على وجهه وإرجاعاً على وجهه

هو الاصل في الرجوع ولا العتق فيه وهو البعض قالوه هذا لا ياتي فيما نحن فيه اعمدة السراية فاعلموا ان يكون واحد او ذلكن من الغرم
 ثلاثة باع شصا من رقة ثم خرج الى المشتري بالناس فاعتق الباطن نصيبه فانه يسرى الى الباقي الذي له الرجوع فيه بشرط يساره ولا يعرمله
 بالانعتاق صاف ما كان له ان يرجع فيه الثالثة اذا كان لبيت المال شص من رقة فاعتقه الامام فاعتق السراية مع الغرم وعنده
 يد السراية وهو ارجح فلا يشتت او يوه ولا يعرمله شصا على الارح هذا تفرغ اسم على وجهه وبف لاهما به الغرم (قوله) ولدن لا يمنع
 سراية كرايعه تعالى ان كان ولا يملك ما في يده ولو انتمى به عبد او اعتقه فقد فكك باجور ان يقوم عليه وكتب ارض لو كان بالدين هن
 زهرايس له غير ولا يفضل منه حتى لو بيع لم يسرق فاعلموا بحله بالمرحج عليه لما ذكره من (١٣٩) لكل غرم شأنه فان هذا حال
 عا. لما حل ولا لا كاعليه عند

الأكبر من وقت قضاء انه لو
 وهبه شص من رقة يعق
 عليه بالمال فقتله وقضه لم
 يسره عليه ذكر الباقي
 ثم قال وهذا على اعتقادهم
 ان باب السراية مساو لباب
 الزكاة في ذلك الذي عدى
 انه يسرى على المحجور عليه
 بقدر المضاربة كدس حدث
 (قوله) والثالث بعصر مال
 الموت (الوصية) قال الباقي
 اعتبار الثالث سراية اعان
 المريض بقضى ان الزائد
 عليه يتوقف على اجازة
 بقية الورثة وهو بعد لان
 السراية قهرية فلا تلذها
 اجازة وايضا فهو معسر
 بالزائد على الثالث ومع
 الاعصار لا سراية قال لم أر
 من تعرض لذلك ويستثنى
 من اطلاقه اذا اعتق نصيبه
 من عبدي مرض موته على
 كفارة من بنية الكفارة
 بالكل فانه يسرى بشرط
 اليسار ولا يقتصر على الثالث
 لان هذه السراية رقت
 عن واجب وكذا المنفعة كما

يركس من كل منهما فيعتق (من كل) منهما (ثلاثة ارباعه او) اعتقه (مرتبة اعتقاجها)
 لم يزد بقوله (لان الاول عتق وهو الا نصف قيمته وكذا الثاني عتق ومعه نصف قيمته) الانسب بغير
 عن نفسه (لكن قد صارت قيمة) النصف من (الاول) دينارا والدين لا يمنع السراية ويصرف ما في يده الى
 مركه والباقي في ذمته وان اعتق (أحد التريكين) (الشصين معا ولا مال له غيرهما في السراية)
 به مصر (او) اعتقهما (مرتبة عتق كل الاول) لان في نصيبه من الثاني وفاء باق الاول (د) عتق
 نصيبه من الثاني (لان حق التريك لا يشتمل فيه بل هو في الذمة (بالسراية) لانه معسر * (فرع) *
 (اعتق شريك نصيبه) من عبد (فمرض موته وخرج جميع العبد من ثلثه ما قوم عليه نصيب
 مركه) وعتق عليه لان تصرف المريض في ثلث ماله كصرف الصحيح في الجميع (وان لم يخرج من
 ثلثه الا نصيبه عتق ولا سراية لان المريض فيما زاد على الثلث معسر وان ثبت بعصره لاولا) حالة
 الوصية) حتى لو لم يرض الثالث بجميع العبد حال اعتاقه ثم استغنى ما لا وافي عند الموت سرى عتقه الى
 بعد (وان اعتق نفي بعدين مساوي القيمة في مرض الموت فان خرج العبدان من الثالث عتقا)
 واه اعتقهما اما لم يرتب (وعلية نتيجة نصف) وفي نسخة نصيب (شريكه وان لم يخرج منه الا نصيبه
 اعتقه معا عتقا ولا سراية وان اعتقهما مرتبة عتق كل الاول ولم يعق من الثاني شيء) لانه لم يزد
 به يسرى كمن الاول وصار نصيبه من الثاني مستحق في الصرف اليه (فان خرج من الثالث نصيبه او نصيب
 حد التريكين) الاول ونصيب شريكه من عبد (فان اعتقهما مرتبة عتق كل الاول) عتق (نصيبه
 في الثاني فقط وان اعتقهما معا فعتق من كل واحد) منهما (ثلاثة ارباعه) نصيبه او نصف نصيب
 لشريكه من كل واحد منهما فكلوا اعتقهما في العتق وهو موثر نصيب أحدهما (أم فرع) *
 ان خرجت فرعة عتق كله وعتق نصيبه من الثاني) فقط لان القرع منتشر رقة في العتق ولا يصار الى
 شص من مكان التكميل (وجهان) قال البلقيني وجع القاضي ابو الطيب الاول ثالث وراس
 التي ترجع الثاني وهو الادج (وان لم يخرج من الثالث الا أحد نصيبه وقد اعتقهما معا فرع) بينهما
 ان خرجت فرعة عتق منه جميع نصيبه ولم يعق من الثاني شيء) قال في الاصل ولو اعتق النصيبين ولا
 اليه غيرهما قال الشيخ ابو علي ان اعتقهما مرتبة عتق ثلثهما من الاول وهو ثالث جميع ماله وهو
 لشصا البعدي في الورثة ودمع نصف الاخر وان اعتقهما معا ماتان فرع بينهما فان خرجت
 فرعة عتق منه ثلث نصيبه وهو ثالث ماله * (فرع لاولي) * أحد شريكين في عبد (باعثان
 منهما) اوصى شخص (بنصف) أي باع اثني نصف (عبد عليه وكذا الورثة) أي النصف
 فملا وجدا لاثني في الاولين (عتق ولم يسر) وان خرج كل من الثالث (لان الميت معسر) الانتقال
 الى الموت الى الورث ذكر التدبير في الثاني من زيادته (فلو اوصى) أحدهما (بعق نصيبه)

كلا الرقيق من الذي قال وكانه تفرع على انه اذا اوصى به اعتق من رأس الملو كتب ايضا استسكه بالباقي حتى يملكه بثلثا ليقدر من
 بالسراية القسم في السراية انما هو اوجودة الاعناق دون ما يطرأ بعد موته اعتبارا بالسراية بعد الاعناق وهذا لا يعرف
 بل هو من اعتبار الحق لحداثة بهد الاعناق في حالة التقويم وقد ترد قد تفتن وهذا الخلل للقواعد وبخالف الفل انفقوا عليه من ان
 اعتبار بالحقه حالة الاعناق تفرع على تعجيل السراية وعلى الوقف وكذا على قول اداء القيمة على ما سبق قال ولهم من ذلك ان السراية
 انما تكون اذا لم ينسأه الاعناق واستمر الى حالة اعتبار الثالث فان حدث اعصارا عبر الحق الوارث وان حدث يسار لم يعتبر لغا فته السنة
 لعمدة ع (قوله) وهو الادج) اعمدها اثنا بينهما وبه حزم صاحب الاقوال وغيره

(قوله والفراني) أي وإن الملاح (قوله قال القاضي أو الطبيب وعدي الخ) قال لا ذري وهذا الوجه (قوله وجهه والفراني الخ) لا يخفى عليه من هذا الوجه غ (قوله فالحمد للأطلاق) أشار إلى تصحيحه وكذا كراهي الباقي إن شاء الله القاضي أو الطبيب والامام والفراني مرهود (قوله الشرط الثاني أن يعنى الشخص باختياره) قال البلقيني إنه باء وغير واقفة بالمقصود في إثباته شاعري من معنى عليه أو قبله أو الوصية سري عليه وأن لم يصدق منه اعتناق أو انعقاد منتهى تعاطي سبب الملك اختياره فذلك منتهى اعتناقه اه وقد انصاع بذلك التبيين في الدوام فله عليه أي بعض من يعنى عليه كان وشده وهو مرسوم عليه الباقي وعنى عليه وإن كان بغير مرسوم يقوم عليه اه ولا يخفى شراره لبعض (٤٤٠) أي بين عليه بأنه أو وجهه بذلك قصد الخ قاله في البحر والبلقيني فيه احتج بالان

ورج هذا وإن لم يستصغر حال الكتابة منقولاً ع (قوله وعند انتفاء الاختيار لا صنع منه) فلا يعنى نصيبه من الاختيار ولا سريته بقى مالوا كرهه على بعض نصيبه فاعتق وجهه فافهم أنه مختار ولو أكره على حق كل نصيبه فاعتق بعضهم يكون مختاراً بحصل أن يجري فيه سابق فيما إذا كره على العلق الثلاث فوجد غ (تبيينه) لو كاتب شريكاً أسكنه ثم اتفق أحدهما ولم يوافق الآخر المضى على الكتابة ثم مات المستوفى وهي مكتبة فاعتق نصيب المستوفى وأخذ الشريك من تركته لميت القيمة كحكم البلقيني عن نص الأمام وهو يصر في ثلثه في العلق فاشأري الوصية منه نصفاً واعتقه وبقي منه قدر قيمة الباقي سري العلق بالامان الشفص السابق تناوله الوصية فكان كالوصية

من عبد (وتكمل علق العبد كمال ماله في الثلث) حتى لو استعمله كملته حتى جبه (قال الامام) والفراني (هذا إذا قال) فوصيته بالتكميل (اشتره) أي نصيب الشريك واعتقوه (لا) إن قال (اعتقوه) اعتناقاً ساراً لا فلا تكمل إذا لاسر بعد الموت (قال القاضي أو الطبيب وعدي) أنه إذا وصى بالتكميل (لا يكمل) إلا إذا رضى الشريك بالشراء منه الموافق لكلام أصله بالبراءة وذلك لأن التوفيق إذا لم يكن مستغنياً عما يستحق باختياره فاعتق بديل أن العلق لو كان مضمراً أي سري أو قال يقوم على حتى أن يفرض لا يجبر الشريك عليه والمجهور ما لعل ذلك وجهه الروايات بأنه متضمن من العرق في الثلث وإذا أوصى بالتكميل فقد استبقى لنفسه قدر قيمة العبد من الثلث فكان موصياً به ذكر ذلك الأصل فإنه بعد الاطلاق والتوجيه إذ كره يعلم أنه لا حاجة إلى تعبد الامام السابق كأشار إليه الرافعي (ولو أوصى يعنى شخصين من عبدان) مشتركين (وتكمل عقوه أو اتسع الثلث لهما كلا) علقاً (وان قسم التكميل واحد فمات أو فرغ من بيعهما فاعتق من فرغ) يعنى (نصيبين من الثلث) فقط وقبل يعنى من كل واحد ثلاثة أرباعه والتعريض بالترجيح من زيادته (الشرط الثاني أن يعنى الشخص باختياره) اه لان التوفيق عليه دليل ضمنان المتلفان وعند انتفاء الاختيار لا صنع منه بدالاتاً (فوليك بعض أصله أوفره بارت لم يرس) عليه إلى بقاءه فلا سبيل إلى السرية بل لا عرض لمأقمن الأهداف بالشريك ولا يعرض لأنه يستدعي التفويت ولا تفويت إذا صنع منه أو ملكه (بشراء أو هبة أو وصية) أو نحوها (سري) إلى بقاء ماله ما لم يكن اختياراً به تستعقب العلق فكانت كالتنازل به اختياراً وبذلك علم أن المراد باختيار العلق ما لم يتغير بسريه (ولو عجز عن اختياره سرياً) أي جزء (بعض) به علق (لو يرس) سواء عجز عن بيعه بغيره أم يتغير بسريه لعدم اختياره بالبدوه وفي الثانية إنما قصد التجيز والمثل حصل ضمناً (ولو اشترى) أو اتهم (المكاتب بعض ابنه) أو أبايه (وعنى بعنقه لم يرس) لأنه لم يعنى باختياره بل ضمناً وهذا من زيادته هنا وهو مكره وقد ذكره أو انخر الباب فيما نقل أصله من العلق وقال الاستوى أنه لو كان المشرى أو المتهب أو أخرى عليه الصنف في الكتابة تبعه التصحيح التوفيق ثم وقال الاستوى أنه الصحيح ولو اتهم الدفيع من يعنى عليه أو قبل وصيته في السر أو بوجهان في البحر والظاهر منها دعما لما فيها من زوم القيمة (ولو ملك) شخص (بعض ابن أخيه أو بابه أو ب) مثلاً (ومات ذوره أو غيره ورد) الأخ (الزوجه بعب) وجده فيه واشترى البعض (عق) عليه (بعض سري) لأنه نسب في تلكه بالفسخ وهذا ما صح في الرضة هناك من مقتضى كلامه كالرافعي في باب الخاصة الثالثة عدم الدرية لان المقصود في عدم الزوم لا استرداد البعض وصوته الزركشي وقال أنه مقتضى تعبد الرافعي هنا أيضاً في نسخة الصحيح بقوله فالوجهان وما عسى به في الزوم ضمن قوله فوجهان تبس في نسخة السبعة انتهى وذكر نحو البلقيني فالحمد الثاني وإن كان لا دلالة أن يفرق بينه وبين ما مر في تجيز السيد مكاتبه بان

بالتكميل ذكره البلقيني وقال لم أر من صرح به (قوله وهو في الثانية إنما قصد التجيز الخ) وقال البلقيني الذي يترج عند السراية لأنه عارف بان تصان يعنى عليه مملوك لمكاتبه فإذا عجز ماله كان في ملكه بائناً إرفاقاً به يعرف بذلك فهذا محل دلل الأرج السراية فان الاتفاق لا يختلف الحال فيه بين العلم والمجهول بالنسبة إلى الضمان اه (قوله ولو اشترى المكاتب بعض ابنه) وعنى بعنقه (بسر) لو أعتق شريكه نصيبه فهل يسرى أو يكون ملكاً للمكاتب ما نال كونه يعنى عليه بعنقه في نظر وقوله فهل يسرى أشار إلى نصه (قوله وقال الاستوى أنه الصحيح) يحصل مافي الكتابة على ما إذا علق بأداء النجوم وما نال على ما إذا علق بغيره ووجهه لا تناقض (قوله والظاهر منها دعما) أشار إلى تصحيحه

بهذا ما سمع في الرضعة أنها أشار إلى تعصده (قوله حق عليه ذلك البعض ولم يصر) ووجه البلقي السراية وقال انه متعفى نص الام
 (قوله قال البلقي وفيها قالو وقتها الخ) هذه الواقعة قد فوجئنا من التعديل وكتب أيضا فتشاهن هذا الظلم بل بقاء أحد
 كذلك قد ذكر الرافعي في الوصية أن الشيخ أباع على عدم السراية وشكاه عن بعض الأصحاب وفي أحد الرضعة الوصية
 هذه الصيغة ما نصي انه يبرى من غير تعدي بالثالث وهو مخالف لما ذكرهنا قال البلقي والتحقيق انه ان كان الموصي له صحاحا
 الموصي بحيث ينفذ تبرع من رأس المال وكان موسرا فبقية ما بقي واستمر يساره (٤٤١) سرى إلى الباقي من غير تعدي بالثالث لانه

بإسدي حدوث ملك فاشبهه الشراء بخلاف التبرع (لان رد عليه البعض يعيب) فلا يبرى لانه قهرى
 لث (ولو أدى له بدينه بعض ارباب أعيان) زيد (قبل القبول وقوله الا عتق) عليه ذلك البعض
 لا يبرى لان قبوله يدخل البعض في ماله موثوقا ثم يشترط اليه بالارث ومثله لو أدى له بعض جاريه له
 عتق من الموصي له مرضا
 مرض المدون اعتبرت
 السراية من الثالث
 (تثنيه) مثل السبكي
 عن رجل مان وتزك عدا
 فادعت زوجته له عرضها
 اياه عن صداقها وانما
 أعتقه فله بهتق نصيبها
 ويرى إلى بائنه ولا تعقل
 بهتق نصيبها ولا يبرى لان
 الاقرار باعتاقه يجعل أن
 يكون قبل الموت وبعد
 والاو لا يقتضى المؤاخذه
 نصيبها وعدم السراية
 والثاني يقتضى السراية
 فحسب على المتيقن وهو
 عدما وتؤخذ بانراها
 في اسقاط صداقها قال
 شيخنا قال والردا ذكره
 عمول على ماذا اعتبرت
 مراجعتها والا فحجب
 منسما على قوله ما عتقه
 ومن انه سقط صداقها
 ممنوع اذ هو نظير المولى
 رب الدين الحوالة والمدون
 الكالة فان القول قول

٥١ - (استى المطالب - رابع) المدون بمنته فاذا حلف لم يسقط الدين له بل يبرى به أحد من المدون لانه حال بينه وبين
 منعه مدونه له والحالة موجودة للضمان على الصحيح وهو انما اعترف ببراءة المدون في مقابلته ما ثبت على الحال عليه واذا لم يثبت بر
 الطقة فذلك لا الرخصة فقال له الوثنية بينهما وبين حقه ما يحجبهم التمتع وحلفهم على نفسه وهو انما اعترف ببراءة مدونه ووجه من
 مداتها في الرخصة تعاضاها العبد واذا لم يثبت رجعت إلى صداقها وما ذكره من سقوطه انما يأتى على الوجه المارح في حق مدونه الحوالة
 (قوله مدونه له) وقد أحسنه تعاضاها العبد واذا لم يثبت رجعت إلى صداقها وما ذكره من سقوطه انما يأتى على الوجه المارح في حق مدونه الحوالة
 بر العتق البتة ولا واحد (قوله له جزم صاحب الانوار بالثاني منها) هو الاصح (قوله فان قلنا بالاول الخ) قال الرافعي ولهذا الغرض على ان

الصف الحق يحمل على ملكه أو يشترط ذكره في الوصف فائدة أخرى وهي ما إذا قال أنت لصفك على ألف فالحق اعتاد الصف فان
 قرأ على نفسه ما حق الألف وإن لم يكن ذا معنى إلا أن الصف فيه مسمى بغير ما جاء به لا يسبق الصف إلا ما يحسن
 القول ويجعل ألت اللام لا يلائم إلا منطلقه فالحق لا يعتاد إلا الاعتناء على مال كالم على مال (قوله) تنزلاً لا لأنه لا يعتاد
 وهو الذي ألبانته من الألف قال (القرطبي) وأما هذا فقد استدلوا بالجمهور ودون اعتقادهم بالأدلة من غير أن يسموا ألفاً له
 من الصف أو العلق أو هو مسمى له أو هو المعين فيه أو وجد حكمه الرافعي باب العلق وعما

الاول لاكثر من قوله
قال الاذرى) أى وغيره
لكن لا فرق فيما أشار
الى تصديقه (قوله فيما
يظهر) هو الظاهر غ
(قوله) ويستثنى من اعتبار
السواحل أشار الى تصديقه
(قوله فله الباقى) قال
أضيا زاد استلاد أصل
أحد التركيبين واستلاد
واحد التمسير
المشهور ان كان موسرا
ويحتمل ان ثبت الاستلاد
في الجميع بلا سرا به
ذلك كلها قال ويحيى ذلك
أضيا فمن الحسن التشرى
الفرق وكذا الجارية الجانبية
اذا كانت بين شريكين
ففسدى أحدهم نصيبه
اشترى الذي لم ينفذ واستلادها
فانه يسرى الاستلاد بشرط
السوا الى النصف المتعلق
بحق المتي عليه (قوله
ويؤنس التركيه نصف
المهر) فله الباقى هذا نص
تأخر الازال عن نصيب
الحشفة كغير الغالب فلو
سبق الازال لفسد
ما يقتضى الاستلاد المقصود

لا تفتاح الملة الممسوقة على ما يوجب حجة الشريفة من المثل فتكون كصمتهم فجة والوالدهي لا تحب (ويثبت)
مول العبل ولا على قول السنين وقد ذكر الامام نحو ذلك في استلاد الاسل جارية فوجعه وحكاها في قوله عز وجل ثم كرهها وانولاه فليس
الزنا اى اقراره وكذب اضماحي ههنا سابق غير مائة ثم اتى كاتب بكرة اهل نغرة البكرة فبارس اتم لعل الاقرا اهل جبهه بكرة
وارش البكرة او مهر وشوارش البكرة بخلاف بيناه عايفه فما عدا غ (قوله وبقرته ينسب العلق) قال العلقى وقت العلق
لا ملاع ولا طاعن في ال تنبئ بالوضع حصول المرأة ينسب العلق ان ظهر بالزنا بقرته ينسب العلق (قوله ولا تحب فجة نصف الولد) تغيير الصفا
بقرته نصف تنبئ غير الهام لان الاسنوى قال انتم بحال اربعة نصف القصة اتم بحسب انصاف فجة نصف الصفا

الاصل ونحسه البغوى
(الخ) وهو ظاهر (توله)
وعامق نصيب الشريك
بالصراية (الخ) كذافله
الامام وحكى انقاذ الاصحاب
عليه للفهم بقوة كذافله في
الحلب على ان العتق
المعلق يتعقب المخوفان
الشرط يرتب على المتروط
فان قلنا: ارجحه الى ارضي باب

الاصل وخصه البغوى
 (الح) وهو ظاهر (قوله)
 واعلمت أن نصيب الشريك
 بالسراية (الح) كذا قاله
 الإمام حتى اتفقت الأصحاب
 عليه فقام بقوله قاله في
 المطلب على أن العتق
 المعلق يتعقب المنجزان
 الشرط يترتب على المشرط
 فان قلنا بارجحنا في باب
 تعليق المعلقان الشرط
 مقارن للشرط في الزمان
 فنبقى أن يقع العتق المعلق
 على عتق الشرط ولو تفرقه
 معه وأما العتق بالسراية
 فانما يقع بعد ذلك فنبقى
 أن يعتق على شريكه لا لم
 يأت زمن السراية الا بعد
 عتق المعلق فلم يصادف
 بحلار (قوله) أو قبل عتق
 نصيبك (الح) قال الباقي
 اعتق نصيب المعلق عند شرط
 وهو أن يفتى بعد تعليقه
 قبل اعتاق المنجز من بيع
 الحكم بوقوع العتق عن
 المطلق ونص الشافعي على
 ما يقتضيه فقال فقال قال
 أنت طالق قبل أن أؤمن
 بشهر لا يقع الطلاق حتى
 يعش بعد القول أكثر
 من شهر وقت يقع فيه
 الطلاق وقال عتق نصيب
 كل منهما عنه إذا كان
 موسرا تعافيه البغوى
 والاصح المقتضى بعبارة
 على ابطال الدورانه يعتق
 كل عن المنجز بالبارقة
 تناهيه قبله صلو كالا مطلق

[illegible]

(قوله فيصير التعلق بها) أي القلبية (قوله والافلاصني للدعوى الخ) فبعضة قبل لها مفتي وهو تحليف المنكر لغيره من العبد من ربه ودعوى الحبسة بمحقوق الله سبحانه وعقوباته بمقتضى الحكم المحرم إلى الدعوى وقد جعل العبد التعلق وقد يكون طلقاً أو مطلقاً فلا يفهم أودعنا غ (قوله لكن لو شذبه) مع آخر الخ لعل مراد ما إذا شذبه قبل الدعوى ر وأما قبول شهادة المدعى حسنة فإن كان له دعواه أقامة واتصاه خصمه فواضح وأما بعد ذلك (١٤٤) فلا وقال الدارمي أن من قال أحدهما شريكاً أعنت فيه بك فإن كان ادعى عليه مصرراً

ولا خصومة بينهما ما كان
كان معه آخر فلا عليه
وقال الأضاخري باب الولاء
أن قال لشريكه فقد أعنت
حتى وأما مصرراً فاعتق
صاحبه حصته فإنكر أن
يكون أعنت لغيره حصته
فإن تمكن بينه وبين ذلك
ما أعنت وقدم نصيبه على
صاحبه فإن نكل حلف
وروي أن كان أعنت مصرراً
فلا تنازع لأنه شاهد على
شريكه بالنسبة لو كان
المشهود عليه بمصرراً قبل
وأن كان مصرراً قبل مع
غيره اه غ (قوله فاما
نصيبه فخر بأقراره) قد
في أصل الروضة اعتاق
نصيب المدعى بحلف
المدعى عليه وبشكل
وحلف المدعى ولم ينهله
وجهه فأنما لو نكل لهما
كان الحكم كذلك فيما
ينظر لوجود العلة في ذلك
وهي إقراره وحذنه
الصفلي ليشكل كلامه
نكلوما (قوله وإن كان
مصرراً وحلف لم يعتق
ثنى) كذا حيزها وبكان
الصورة فيما إذا زعم المدعى
بإقراره غيره الغر إلى أي
وغیره وحديثه في يفتي عتق

والقبيصة فلا خلافه الدور المستلزم هناك بابتع الشريك فيصير التعلق بها كقولهم مع الميعتوا لحالة
(ولو أعتق الحق نصيبه في هذه الصور) قبل اعتاق شريكه (عتق ورسي) أن كان مصرراً (فرع) ه
لو (قال لشريكه الموصى أعنت نصيبك) فعليك بقية نصيبك فانكر ولم يكن للمدعى بينة (فاقول قول
الشريك بيمينه) لأن الأصل عدم الاعتاق (فإن حلف) الشريك (وقد نصيبه) وان نكل حلف المدعى
اليمين المردودة (واستحق العتق) ولم يعتق نصيب الشريك لأن الدعوى انما توجهت عليه لاجل القبة
والافلاصني للدعوى على إنسان بأنه أعنت عليه وإنما هذا رخصة العبد (لكن لو شذبه عليه) الذي
(مع آخر حسنة) حصل العتق في نصيبه بكموا القبة تثبت بطلان السابق فلا تمنع في شهادته (فاما
نصيبه) أي الذي إذا حلف الشريك أو نكل وحلف المدعى (لخر بأقراره) اسرية اعتاق الشريك
أو نصيبه (ولا يبري) العتق (أي نصيب شريكه) وإن كان هو مصرراً (لأنه لم ينش عتاقه ولا
لوقال لشريكه) أو غيره (أشهر) بشي نصيبه وأعنته وأشكر وحلف فانه يعتق نصيب المدعى ولا سريه
ولأن نصيبه يعتق بالاختيار بل بنصيبه قوله أعنت نصيبك فهو يلو ورب بعض بنصيبه يعتق ما وروى
سريه (وإن كان) الشريك (مصرراً) وان لم يعتق ثنى) من العبد (وإن قال كل) منها لا آخر
(أعنت نصيبك) فعليك بقية نصيبك (وأشكر ما دق كل) منهما (بيمينه) فيما أشكره (وعتق العبد)
لا عتق كل منهما بأسرية العتق إلى نصيبه ولا قبة لا أحدهما على الآخر ووقفوا لولا لا بدعيه
أحد كما لم مما ساقى وصرح به الأصل هنا (لأن كانا مصررين) وقال كل لا آخر أعنت نصيبك فلا
يعتق ثنى منه (فإن أشترى أحدهما نصيب الآخر عتق) لا عتق غيره بته (ولم يبري) لأنه لم ينش
اعتاقاً (أو أشترها) أي النصيبين (أجنبي) مع الشراء (ولم يعتق) لجواز كونهما كاذبين
(وإن كان أحدهما مصرراً) والا آخر مصرراً (عتق نصيب المصير) لأن إقراره يتحقق السرية
إلى نصيبه (ووقفوا لولا) لما سري ولا يعتق نصيب الموصى (فإن أشترى المصير عتق كله) بأقراره
(وإن عتق) أحدهما (عتق نصيبه) بكون العاقر غير أبوالآخر (عتق نصيبه) (وكونه غيره وأشكر)
الحال (فإن كانا مصررين فلا عتق) لنصيب واحد منهما كما جرى التعليق أن من اثنين في عبيد أو
زوجين (وإن أشترى أحدهما نصيب الآخر أو أشترى السك نالت حكم يعتق أحدهما النصيبين) لأنه
قد جعلهما ملكاً واحداً أحدهما نصيبين حر بدين وفي حق الاثنين استصحبنا بدين لأن حق كل واحد
وطرحنا الشك (ولاروجع لأننا على واحد منهما وان لم يعلم بالاعتاق قبل الشراء لأن كلامهما
زعم أن نصيبه ملك (فإن اختلف النصيبان عتق الأقل) منهما لأنه التعتق (وإن تبادل) النصيبين
(فلا عتق) لثنى من العبد (نعم من حدث صاحبه عتق ما صار إليه) لا عتاقه بعتقه (ووقفوا لولا)
لما سري ولا يعتق نصيب الآخر (وإن كانا مصررين عتق) العبد (عليهما) لا نلتحق حث
أحدهما وإن لم يتمكن من التعتق فيعتق نصيبه يبري إلى الباقي والآخر موقوف (والكل) منهما
مطالبة الآخر (ووقفوا لولا) لأن ما عتق على البت أنه لم يعتق أو) الشريك كان أحدهما (موصى) والا آخر (مصر
عتق نصيب المصير) لأنه ما عتق أو صاحبه عتق ما عتق ما عتق (فما) أي دون نصيب الموصى
لأنه نصيبه (فرع) ه (لو قال أحدهما أعنت ما عتق هو وموصى وأشكر الآخر) بأن قاله أنا أعنت

نصيبه على القول بمصرره لانه من الاعتاق مؤاخذه بأقراره ر (قوله فإن كانا مصررين فلا عتق) قال في الحادام
قوله الرافعي لم يعتق من أحد النصيبين عبارة روي قل لا يعتق واحد منهما حالان العتق واقع لجملة لأنه لازم أحد القدين وثبت
مصرر الامام في الرباية فقال لا يعتق بالظاهر الحكم ولكن نعم لما بالانه قد عتق نصيب أحدهما اه وقادته فيما إذا جفعال له
أحدهما كذا كبر الرافعي بعد (قوله لو قال أحدهما أعنت ما عتق) بأن تلفظ بالاعتق معاً بحيث لم يسبق أحدهما الآخر في الفراغته

لأننا لم نعتق (حاشي) أنه لم يعتق لأخذ القصة سواء كان موسرا أم معسرا لأن المقر أقر بما
 بالقيمة وأدى ما به ما هو الموافق للاعتاق فندفع به قيمة المسقط (وأخذ القيمة من المقر وحكم
 العبد) بأقرار المورس (وولاه نصيب المنكر موقوف فان مات العتيق ولا وارث له) إلا المقر
 في النصيب بالولاء (على نصفه) وله أن يأخذ من النصيب الآخر قدر (ما عزم) للمنكر
 بالقيمة لأنه إن صدق فالنكر ظالم له بأخذ القيمة وهذا بالولاء وإن كذب فهو مقر باعتاق جميعه
 به المال بالولاء (وإن اعترف المنكر) باعتاق نصيبه مع نصيب المورس (بعد ذلك استردا أخذ
 ربه) ورد ما أخذ منه من المقر فان تلف المأخوذ أو وقع القصاص (وإن رجع المقر واعترف بأنه
 قهركه) أو أعتق نصيبه أولا (فقبل وكان جميع الولاء له) ولا أثر لأقراره أو لولائه للأعلى
 من لئال الولاء لئال النسب وهو لو نفي نسبها لقتل أسلمه قبل (فرع) عبيدين ثلاثة شهدا أن
 سم (إن الثالث أعتق نصيبه وكان معسرا قبلت) شهادتهما (وعتق نصيب الثالث وحده أو
 برفلا) قبيل شهادتهما لا من حاجتهما بل بآثار القيمة له ما عساه (ويعتق نصيبهما بلا قوم)
 غرضهما بالسراية البسه (لأن نصيبه) فلا يعتق بإطلاق الشهادة (وإن عاهد) عبيد (مشترك)
 اثنين (أحدهما كلبه عتقهم) دينارا (في عتقه نصيبه منه وهي قيمة فاعتقه طالبه الشرى
 منها) لأنه ملكه (ونصف قيمته) الأولى بقيمة نصفه (ورجع المتيق على العتيق بخمسة وعشرين)
 لأنه قول نص الأم بدين ثوبه وهي قيمته وهو والمسألة أن يقع العتق على عين الحسين كاهو ظاهر
 نص وتكون قيمة العبد مساوية لقيمة نصيبه كصوره بالصف أخذ من كلام ابن الصباغ أو يقع على
 قيمة العبد ويذل عنه عتقها كسها به (داعتق نصيب المتيق لكن هذا انما يأتي على القول بأن
 سراية العتق عند أدائه قيمة أم على القول بأنها ترفع بالأعتاق فلا يطالبه الشرى بل بالقيمة وعشرين
 بمختلف إلا لا كسها بدين وقم في الحرية (فان عتقه على سلامة الحسين) (لم يعتق) لأنهم
 سله ولوله وإن عاهد إلى هامن زاده على الرضا فونه له (نفي مع كلام ابن الصباغ المشار إليه) (ولو
 عتق موسر كاله في) أمة (حبل عتق معاه وها هو أن أخرنا نعوم) له إلى ولادتها على أن
 لسراية في الحال (وإن وكل شرى بك في عتق نصيبه فأى النصيبين أعتق قوم على صاحبه نصيب الآخر
 أن قال بعد اعترافه نصف العبد وأردت نصيب قوم عليه نصيب شرى بكه وإن قال أردت نصيب شرى بك قوم
 على الشرى بك نصيب الوكيل (وإن أطلق جسد على نصيب الوكيل) لأن اعترافه عن نفسه مستغن
 عن التمسك بالعتاق فاعتاقه عن غيره فيما هو شرى بكه فله فيه قال الاستوى ولو قبل بالتخيير كفي التخيير
 بين العبد من لسان مجتهد أو بين العبد من ثم لم يكن له فلا يحتاج إلى تبيينه بخلاف ما هنا (وإن كان
 مرضى نفي عتق نفي فقط ورجع ما سواه فقال أعتق نصيب من سالم وغام عتق لثلاث نصيب من سالم) وهو
 نفي له ولا يعتق من الآخرى (أو) قال أعتقت (نصيبى ثمنا) عبارة الأصل من هذين (عتق لثلاث
 نصيب من واحد) منهما (بالقرعة أو) قال ما ذكر في صورتين (وهما) أى نصيبا للعبد من
 (لثلاثة في الأولى يعتق سالم) فقط بالباشرة والسراية (وفي الثانية يعتق النصفان) بالباشرة فقط
 أحدهن ما عاهد بالسراية بالأعراق المتيق (وإن اشترى أمة) (حلام) من زوج حر (زوجها أو ابنتها
 الحر معاه) حاموسر ان عتق على الابن) نصيبها بالملك والباقي بالسراية ولزمه الزوج قيمة نصفها
 (أو) عتق (الحمل عليهما ولا قوم) على أحدهما في نصيب الآخر وهذا كما مر نظيره في إباحة الأول
 من الزوجين (واعتقد) تقدم فقر يوم (وإن شهدا أن يعتق موسر شرى كاله في عتق) وحكم القاضى
 بشهادتهما (ثم رجعا به إلى الحكم غمرا) (نصيبه) أى حقه لأن شهادتهما يعتق يفرون بالرجوع
 (وكذا) بغيره (نصيب شرى بكه) أى قيمته التي غرمها له كذا في هذا (إن صدق) الشرى بك
 (الشهود) في شهادتهما (وغرمه) أى المورس القيمة (والا) بأن كذبهم ولم يغم المورس القيمة

أوعلاه على صفة واحدة
 كقول العبد الدار أو
 وكذا وكذا لاعتق باللفظ
 واحد قوله كاهو ظاهر
 النص أشار إلى نصيبه
 قوله فان قال بعد اعترافه
 نصف العبد الخ لاختاره
 أن هذا عند نصيبه
 الوكيل أم لو تارة وقال
 انما أردت نصيب نفسه
 وفئة والظاهر نصيب
 الوكيل بيمينه فله وقد
 يظهر الخلاف فائدة فيما
 لو كان أحدهما حر والآخر
 جعه أو نصيب أحدهما
 أو كان جانيا غ

(قوله لا يفتق بالذات الأصل وفرع) استثنى المقتضى من ذلك وهو الأحكام إذا اشتراط الزم البيع فلا يفتق عليه لا بشرط الزام
البيع لا يفتق فيبقى الخيار المقتضى وقت البيع ولا يفتق عليه قالوا لم يؤمن تعرضاً له إلا الفرم وقد أصل في روضه فبدأ إذا اشتري من
معتب عليه من الجواهر وأنه ينبغي ثبوت خيار المجلس على أصول الملك في زمن الخيار وإن قلنا لا يثبت له الخيار ولا يحكم بالعتق حتى يضي زمن
الخيار وإن قلنا معروف فله الخيار وإذا أضفنا العقد تبين أنه متى اشترى من غيره وانقضى العقد المقتضى فلا خيار له، وبثبنا البيع ولاصحه أنه لا يحكم
بعضه متى يضي زمن الخيار بحكم كونه مذبذبة من يوم الشراء وحتى السحب في الخيار من الجوري أنه لا يفتق وإن انقضى الخيار حتى يوفى
الغنى لأن البيع متى أحس بالمس فاقبضه مالاً ورثه موهباً لأنه إذا اشتري المحاسبين يفتق عليه لأنه لا يفتق في كاتب عام وكذا لو لم يكن بينة
أو وصية لثالثه البعض ولو لم يكن بعض المراهة أو فرع عن شراء أو هبة أو وصية لم يفتق عليه من أصل الرضا في الإيمان المذهب أنه لا يكفر
بالاتفاق لتضمنه الولادة لا الرضا بس من أجله وظاهر كلامهم أنه عليه ثمة يفتق عليه بعد المأثورة وهو محسن الشافعي وإن شكك في المطلب
فإن البعض إذا تأخر الملك فكيف يحكم بوجوده مع افتراق ما بينه وهو إذا قلنا إن الحد إذا فقهه فمقر بما لم يرد عليه من التوبة
دافعه لوقته بعد القول قال الغزالي (٤٤٦) عنده أنه لا يلزم له بدفع الملك معجوب العتق ويترتب العتق على سبب الملك لا على

حَقَّقَتْهُ وَأَخَذَهُ هَوْرًا
فِي تَعَالَى الْعَالَمِ تَعَالَى
أَسْحَقِ الْمَرْزُوقِ فِي آخِرِ
الْهَيْبَةِ الْخَاسِرِ وَالْأَسْرَارِ
فِي تَعَالَى تَحْتِ الْمُسْتَعْمِرِ
وَالْأَلْفِ الْمُسْتَعْمِرِ أَعْدَمِ الْمَالِ
مَوْجُودِ دَوْلَةٍ وَحَكْمِ السُّبْحِ
فِي الْخَبَرِ الْجَوْرِيِّ الْخِ
(قَوْلُهُ)
قَالَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنْ
يَجْزِيَ الْخِ وَقَالَ تَعَالَى
وَأَنْخَسَ لِهَاجِرَاتِ الْخِ
وَلَا يَأْتِي نَخْصَ الْجَنَاحِ
سَمْعَ الْأَسْرَفَةِ (قَوْلُهُ)
فَبَعَثَهُ (طَلْسَنَ) دَاوُدَ
الظَّاهِرِي أَنْ الرَّوَابِيَةَ
نَسَبَ نَفْسَهُ مَعَ طُغْيَانِ

بشره بكون الولد وامتنق والشهور في رواية رفعه والغير ما عدا على المصدر المحذوف
الذي دل عليه الفعل تقدم ورفضه الشراء لان بنفس الشراء حصل العتق من غير احتياج الى لفظا وعلى النصب منه فكس المني
والصواب الاول ويؤيد وادعته على وفي أخرى فهو حرم عاذا كراهه لاحاطة لما قاله اجمعيان من ان المدا بالاعتان التنبه اليه
بالشراء لاننى التلقا به في الولد المني بالاعتان وانه انما يتبع فان استحققه بعد وهو في حكمه عتق عليه ولو اشترى زوجا لم يملك
منه بل عتق عليه المثل ثم ارجع على روتو في غير جمعا على ان المثل هل يعلم اولان قلنا عتق عتق ولا قلنا ر (قوله وسواء المثل النهرى
الم) وسواء اعطاه اهل ارضه او رفعه اولا (قوله قال الشافعي انه منكر الخ) وقال البيهقي رفعه قديما به ولو صنفه فحقه لرحم الاختصاص
بالولادة وفي غيره مجازة لعنا على حقيقة ولو سلم الشمول لخصه باقتباس وهو ان كل قرير بآل ائمة الشواهد لا يعتق بالمال كسني الاعلام
غ (قوله والرفع انه ثمن) او وبن عاكر (قوله وسبق في من كلامه مسائل الخ) لا تشفع له ولو رثق فيه مرهرا او جابجا
او في المثل بالقرع والمجموع وعليها غاس او لقيت عليه بعد من عتق رقا له لا يعتق على الورث وان كان مرسوما فلا يضمنه من نفس من ماله وان
مورثه غ قال القاضي الحسين لو قال ابنه انا عتقته حتى على الفعل ليعتق من العتق السائل له لو كان اجنبا من السائل كذلكه
العبد ثم جعل المسئلة تابا على الاعتان وهو يحتاج الى تقديم المالك في الاعتان والماضي وجب العتق بالتوكيل بعده الاعتان
لا يصح

(قوله مولى عليه) أي أباؤنا وجنودنا وصقودنا جميعا وبمسئدة الباه على مثال بعضى عليه قاله ابن الصلاح والنووي ورويات الفقهاء
عنه غ (قوله إن لم تلمه نفقة في الحال) كان كأن جده وابنه موسرا وكان كاسما في عيونه (قوله قال الأذوي يشبهه إله ليس
بالع) أشار إلى تعصبه (قوله وخافه النووي في تعصبه الخ) وتبعه الأسدي في تعصبه (قوله عتق ثلثة) قال البغوي في العبارة
لبيت المقدس قال عتق كله لأن عتق تعصبي الظاهر ولكن لا يتعدى الموت بغير إجازة إلا ما خرج من الثالث وقائمة العتق ظاهرا إله لو
كان العتق أمنا لظاهر بهما تروى في طائفة عتقوا في الأصح فان نفذ العتق معنى النكاح على الصنف الألفان والوردوا وأجاز وأولنا
لأننا لم نعلم منهم بأن ذوات النكاح والابن صحت قال وقضية هذا أنه لو كان العتق عدا وترجح مستطاع ترجحه ظاهر على الأصح وهذا
قد بان لا يكون أغنى عن عتق وأوجب حمله أيضا في غير ولد المستولمة من غير البذل الذي قد نهى عنه نفوذ الاستيلاء ظاهر وأباطنا هذا
مكايلا ذاعمة عتق كله لأن ظاهر أوطأ وأجعله أيضا في غير المكاتب كآفة صدور في الصنفين بغير إجازة أو العجز عتق ثلثة ورث ثلثة
إنا اختار في هذا الكتابة فان كانت النجوم مثل القيمة فالأصح أنه يعق ثلثة وتبقى الكتابة (٤١٧) في ثلثه وان تفاوتنا اعتبر خروج الأقل

من الثلث (قوله فان كان
عليه من مستغرق) أي ولم
يعرئ الغرماء المثلثين
الذين (قوله لم يعق منه
شيء) استثنى البغوي منه
ماذا أمراً أحب الدين من
دينهم أو أعتقه من واجب
ككفارة نسل أو أعتق
المسذور واعتقه في الصفة
(قوله ثم ان في الدين من
غير البذل الخ) أشار إلى
تعصبه وكذا قوله وظاهر
أن حمله الخ (قوله وخرج
بالمستغرق غير الخ) فان لم
يكن مستغرقا عتق منه
ما بقي بعد وفاء الدين أن خرج
من الثلث أو أجزأه الوارث
وان أمراً الغرماء عتق من
الثلث ويحتاج في الزائد
إلى إجازة الوارث فان لم يعرأ
ولكن قالوا لا يجوز أن يفضل
فيعتصم أن يقال لإجازة

عتق على مولى عليه) أدليس أن يصرف في ماله إلا بالقلة (وعليه ما يقبل به) والوصية (له
لأنه كان موصيا به عليه) إذا ضرر به عليه مع حصول الكمال وقد يورث عتق على المولى عليه ولا
يثرب الله فدية من نفسه في ماله وإغنايه بغير الحال (وكذا) الحكم إذا كان (موسرا) لم
يكن نفقة في الحال بخلاف ما إذا لم يكن فلا يجب عليه ذلك بل لا يجوز له ادخال الضرر على مولاه بالاتفاق
منه (فان أبي) الذي القبول (قوله له الخ) كان أبي الحاكم (وهي وصية قلها هو وأبلغ) الأولى إذا
كان مولاه الحاكم القبول عن نظار واجتهاد كان رأى أن القريب يجوز أن قرب أو أن حرقه كثيرة الكساد
فلا يذري فيه إله ليس له القبول بعد كماله وهو ظاهر إياه ما يقولون ما إذا سكت فخرج الوصية إلهية
لا يذله ذلك لأن القول أن رأى فيها بطل الإيجاب (ولو وهبه) أي للمولى عليه (بعض أسله)
أو وهبه به (وهو مبرق له) (الولي) إذا ضرر به عليه مع حصول حرة البذل (أو موسرا) لأنه
لأنه لم يذله عليه ورى وزمة فدية تصيب شره يكمونه اضراؤه وخالف النووي في تعصبه فصح أنه يلزم
القبول لا يبرئ لأن القاضي لا يبرئ إلا اختيارا وهو مستغنى عن قوله هنا مسائل ذكرها لها في غير هذا الباب
(إن جرح عبدا أم اشتراها الأب فأنتم الجرح عتق) معتبرا منه (من ثلثة) بناء على صفة الوصية
لأن (إن قالوا له عبده) الحر (بعثنا بك فانكر) ذلك (عتق الأب) بأقرار سيده وهذا
يزيده (الخصم يصة الثالثة امتناع العتق بالمرض ومن عتق في مرضه عبدا لا يك غير ولدان
طبع مستغرق عتق ثلثة) لأن العتق يبرع معتبر من الثلث كما جرى في الوصايا فان كان عبدا من مستغرق
ليست من ثلثة لأن عتقه وصية والذين يبرعهم عدم علمهم أن في الدين من غير العبد عتق ثلثة سواء
أنه الوارث أم أجني كإله القاضي وظاهر أن يحمله في الوارث إذا وفاء ولم يفسد فداءه أبي له وخرج
بالمستغرق بغير ما بقي بعد الدين كله المال فيعتق ثلثة (مان مان العبد) الذي عتق ثلثة (قوله مان
ثلاثة) لأن ما عتق يفتي أن يحمله للورثتين لا يورث بمحله لهم هاتين وهذا ما نقله الأصل عن تصح
له سيدنا وقام به غير مع ثلثة وجهين آخرين أحدهما أنه عوت حر أو أنهما عوت ثلثة حر أو أن يورثا
لكن نقل في باب الوصية عن تصح الاستاذ أنه عوت حر أو ثلثة يذله منزلة عتقه في الصنفين وأقصر عليه قال

فما ذكرنا الوارث لأنه ثابت وبمحل أن يصح ويكون تنفيذ الأول أوسع (قوله وهذا ما نقله الأصل عن تصح الصلدي) واتفق
لأنه ترجحه (قوله أحدهما أنه عوت حر) قال الأستاذ أبو منصور وهو المشهور من المذهب الأول من غير إجماع بين سراج ووافق موته حرا
لأنه الرقي في موت العبد الموهوب في الميت قبل موت الوهاب المبرأ بل لا بد له لا يجب ضيقه على الميت بغير بيع على الأصح وهو
طائفة الهبة (تتبعه) سئل العبد عتق من ثلثة أعبده فقال أحدهم عتق حر ثم قال نائنا أحدهم عتق حر قال عتق
الحكم قالوا قال أحدهم ولا عرفه إلا بالاعتق إلا إذا دلان قوله أحدهم ولا يعتق في الرقي قوله لو قال
بعد وحر أحدكم بغير صرف إلى الحر وسئل القاضي الحسين عنه فقال لا يعتق في المثلثين إلا إذا دلان قوله نائنا أحدهم عتق حر وعتق
فيكون له عتق ولم يكن له إلا عتق من قبل له رجل قال عتق حر وأحر وليس له إلا عتق واحد قال لا يعتق لأن اسم العبد لا يقع على الواحد قلت
بغيره القاضي نظر ثم رأيت المسألة في فتاوى القوي وحزم الجواب فيها أنني به العبد في الصورتين ولم يذكر كلام القاضي فيها
بكره القاضي فيها قال عتق أحدهم عتق حر أو له عبدا واحدا يعتق وقفة للفتنة غ

(فقال) حرو بطل التدبير المقدس (أوفال) ان أعنت غائما فاسلم حرافعتي غائما في مرض موته
بعضهم الثالث عتقوا والا بان لم يسم الأحدثهما (فغاثم) بعنق بالقرعة - لا بالقرعة - عاتجرت
قرعة الحربة على سالم فليزم أرفاق غاثم فبعوت شرط عتق سالم (وكذا) بعنق غاثم بالقرعة (لوقال)
باعتقت غائما (فدالم حرمال عتق غاثم) ثم أعتق غاثم في مرضه (وان علق بعنقه) أي غاثم (عتق
بنين وأسمع الثالث) لعنقهم (عتقوا والا) بان لم يسم الا لعنق أحداهم عتق غاثم بالقرعة (فان فضل)
نه (شي) أفرع بينهما) أي بين الآخرين فمن خرجت له قرعة الحربة عتق كلاما نخرج كله وبعضه
نأخر فخرج الأربعة وان كان يخرج منه أحدهما وبعض الآخر عتق من خرجت قرعته وعتق من الآخر
موقوفه وان قال انمت الى هذا كره الاصل في الوصايا ان المصنف تبعه في ذكر بعضه ثم هـ (فرع
بمعرفة الثالث فبين أوصى بعنقه يوم الموت) أي قيمته فيه لانه وقت الاستحقاق (وفحين تجز عتقه في المرض
بم العنق) أي قيمته فيه كذلك (وفيما يبقى للورثة أقل فيقسمن) يوم (الموت) ان لا يقضوا (التركة)
نه ان كانت قيمته يوم الموت أقل فالزائدة حدثت في ملكهم أو يوم القبض أقل فأنقص قبل ذلك لم يبدل
بهم فلا يحسب عليهم كالأذى يغصب أو يضيع من التركة قبل أن يقضوه (فاذا عتق) عبدا عتقا
مغفرا أو وصى بعنق آخر فمنا كالأ) منهما (وقته) فيقوم التجز وقت الاعتاق والا خروفت الموت ويقوم
بني للورثة بقابل قيمة من الموت الى القبض (فان خرج من الثلثة عتق والا فخرج من الثلث) أو
اخرج منه) ان لم يخرج منه الا قدره (فان زاد الثلث على المتجز عتق) مع التجز (من الآخر) ان زادوا
(ال) الربض (أحداهم) أو وصى باعتاق واحد منهم (بان قال أعتقوا أحدهم) أفرع بين التركة
(الثان) أي بمر الثالث بالقرعة لعذر التقويم قبل تجزئه (ثم بين التجز والاخر) ليتجزأ أحدهما عن
الأخر فلو كان كل واحدنا ابتداء وقدر حكمه وقيل يكتب رتعة للعنق وأخرى لوصية وتوزع ثلث التركة
توزع العنق أو الوصية فكذلك عند ذلك وقدر حكمه ومو هـ (أنه أوضح من الاوّل انه الاصل أو لا عن
الرد بان نقل الاول عن الشامل وظاهر ان كلامهما جائز وان أوهم انتصار المصنف على الاول خلافه
هـ (فرع من تجزعة) مع غيره في مرض الموت (وأخرجه القرع عتق بعنقه من يوم عتق) لامن يوم
القرع لانه يمانية للعنق لانه منه (وكسب) الذي كسبه من يوم عتقه هـ (فلا يحسب من الثالث
سواه اكسبه في حياته لعنق أم بعد موته لانه حدث على ملكه بعد الحكم بحريته (ومن وقسمهم) أي من
القرع عنهم (فكسبه قبل موت السيد يحسب) معه (على الوارث من الثلث) لانه انما ملكه بعد ذلك
(لا) كسبه (بعد موته ولو قبل القرعة) فلا يحسب عليه (لانه حينئذ ملك للوارث) أي حدث على
ملكه حتى لو كان على سيده دين يسع فيه والكسب للوارث لا يقضى منه (فلو أعتق في مرضه ثلاثة أعبعها
لأنك غدهم وقيمة كل واحد منهم مائة فكسب واحد منهم قبل موت البديهة) ولم يجز الوارث (أفرع
بينهم) والصريح بقوله معان زيادة (فان خرجت الحربة) أي قرعتها (لا يحسب عتق وفار كسبه)
ورن الاخران لان المال حينئذ ثلثا مائة مائة (أو) خرجت (لغيره) من الآخرين (عتق ثم
فرع) ثانيا (لاستكمال الثالث بين الآخر والكاسب) زيادة المال حينئذ على ثلثا مائة فدخل
الكاسب أو بعضه (فان خرجت) قرعة الحربة الثانية (للاخر عتق ثلث) لكون المال حينئذ
أربعة أمتار يكون ثلثا مائة والكاسب وكسبه لورثته ولورثته (وان خرجت للكاسب حصل الدور لان كسبه
يوزع على ما عتق) منه (د) على (مارق) ولا يحسب عليه حصته ما عتق وتزيد التركة بمصفاق فترد حصته
ما عتق فتقسم حصته التركة فعلم أن معرفة ما عتق من موقوفته على معرفة ما بقي من كسبه لورثته ومعرفة
ما بقي من ذلك موقوفته على معرفة ما عتق من موقوفته على معرفة ما بقي من كسبه لورثته ومعرفة
كسبه فخرج من أربعة أمتار بالقرعة الاولى وشبان بالثانية يبقى للورثة ثلثا مائة الاثني عشر وما عتق
ما تبقى الاثني عشر الشيء الثاني فما عتق بل تابع له ولا بد أن يبقى للورثة ثلثا مائة الاثني عشر تعدل

(قوله وظهر ان كلامهما
جائز الخ) أشار الى نصيبه
(قوله حكم بعنقه من يوم
عتق) وهذا كإني العالان
المهم اذا عتق في واحدة فانه
يقع من اللفظ لامن حين
البيان أو التعيين على
الاصح

حسب ما عتق وهو عدد وثني من عبدة العاشران وشبان فاجبر وقابل يكن ثلثا مائة مدل مائتين وأربعة
 اشباعا مائتين مائتين بقي مائة تعدل أو بعبارة أخرى بسم المائة (فالحكم أن يعتق من ربعه
 ويبيع ربعه ويبقى الورثة ثلاثة أرباعه وثلاثة أرباع كسبه والعبد الآخر وذلك مائتان وخسون
 وهو ضعف ما عتق ولو اكتسب أحدهم مائتين وخرجت القرعة الثانية فغير الكاسب عتق ثلاثون بقي
 ثلثه والكاسب وكسبه لورثة) وذلك ضعف ما عتق (وان خرجت للكاسب) فقد عتق منه ثني وثبعه من
 كسبه مائة لأن كسبه مائة لا يفيته بقي لورثة أربعة مائة إلا ثلاثة اشباعا تعدل مثل ما عتق وهو مائة وثني
 وذلك مائتان وشبان فاجبر وقابل تكن أو بعبارة تعدل مائتين وخمسة اشباعا مائتين مائتين بقي
 مائتان تعدل خمسة اشباعا لثني خمس المائتين وهو خمسة مائة فقد (عتق) من الكاسب (خمسة
 وذلك أو يعون وتبعه) خمسة كسبه وذلك ثمانون فالذي عتق مائة وأربعون بقي لورثة ثلاثة اشباعا
 وذلك ستون والعبد الآخر (وباقى الكسب) وهو مائة وعشرون (وذلك مائتان وثمانون)
 وهي (ثلاثا مائة) أما (من كسب) منهم (بعد الموت) شيئا فكسبه غير محسوب (من الثالث) فان عتق
 فاز به بكل كسبه قبل الموت (وان رق فاز به الورثة) فلو كسب أحدهم مائة وخرجت القرعة عتق وتبعه
 كسبه غير محسوب عليه وان خرجت لغيره عتق ورق الآخران ولا تعدد القرعة للكسب بل تقوز به الورثة
 لحدوثه على ملكهم (وكسب من أوصى باعتاقه قبل الموت) ملك (للموصى) تزيد به التركة (و بعد
 الموت) ملك (العبد) لا تزيد به التركة لأنه استحق العتق بموت الموصى استحققة فاستقرا (وربما عتق
 من تجز عتقه ككسبه) فمن عتق ثبته إلى بادة فغير محسوب عليه (وكذا الولد العتقة) كالكسب
 فلو كان بين أمعتهم أمه فولد قبل موته فان خرجت القرعة لهما عتق وتبعها الولد غير محسوب
 الثالث وان خرجت لغير من رادت قيمته أو ولدت وقع الدور كما شرح به الأصل مع زيادة معلومة تيسر (ولو
 قال المار بعض الامتداد لخال أنت حرة أو ماني بذلك) حر (فولدت دون ستة أشهر من وقت) الاعتان وان
 قبل التعيين لاحدهما (أفرع بينهما وبين الولد فان خرجت) قرعة العتق له (عتق) جميع (أرادوا منه
 الثالث) منه ولم يعتق من الأم ثني (فان) وفي نسخة وان (خرجت الأم عتق وتبعها الولد) ان في نسخة
 الثالث (فان عتق الثالث) عنهما (عتق منهما ثني) وتبعها (من الولد ثني وحصل الدور) بما عتق رضى كسب
 العتق لان الولد كالكسب فلو كانت قيمته ما سواه فعتق منها ثني وتبعها من الولد ثني غير محسوب عليها
 بقي لورثة ثنيان إلا ثني وذلك بعد مثل ما عتق وهو ثني وذلك شبان فاجبر وقابل يكن رتبة ان بعد لان
 أو بعبارة أخرى فالثني نصف عتق منها نصفها وتبعها نصف الولد بقي لورثة نصفها وذلك ثلاثا مائة
 (ويقوم ولدها يوم الولادة) اذ لا يتأخر ذلك قبله (ولو ولدت بعد الموت لا كثر من ستة أشهر من وقت) الموت
 فالولد ككسب - حصل (بعد) أي بعد الموت فان كان قد اعتق معها غيره او خرجت القرعة لهما عتق
 وتبعها الولد وان خرجت لغيره عتق ولا تعدد القرعة لولد لانه حدث على ملك الورثة (أو) ولدت (قبل ستة
 أشهر) من الموت (حسب) الولد (على الورثة) حتى تعدد القرعة بناء على أن الحمل يعرف (وان عتقت قيمة
 واحد من تجز عتقهم قبل الموت فان نقص من خرجت له القرعة عتق وحسب النقص على الورثة) الوجه
 قول أمه عليه أي على من عتق لانه محكوم بعقوبته من يوم الاعتان (أو) نقص (من رضى لم يحسب عليهم) أي
 على الورثة اذ لم يحصل لهم الا النقص (فلو اعتق عبد الا لأك غير قيمته مائة فوات) أي صارت (خدين
 عتق خبه) فقط لان قيمة الخس كانت عشرين ويبقى لورثة أربعون (وطريقه أن يقال عتق منه ثني وذلك
 الى نصف ثني ويبقى خرون الا نصف ثني بعد مثل ما عتق وهو ثني وذلك شبان فاجبر وقابل يكن خسون
 بعد مائتين ونصف ثني فالثني خمس فعتق منه خمسة وقد كانت قيمته يوم الاعتان عشرين فاعتان الى عشرة
 ويبقى لورثة أربعة اشباعا وقيمها يوم الموت أو يعون وهي ثلاثا مائة عتق (ولو اعتق ثلاثة اشباعا قبل
 منهم مائة فاعتق قيمة أحدهم) أي صارت (تخسين فان قرع) أي خرجت له قرعة العتق (عتق)

قوله الوجه قول أصله
 عليه هو كذلك في بعض
 النسخ

(قوله ورجمه المصف

تبعاً لقول الامام انه

الوجه) قال البلقيني وهو

الاجم اذ ليس فيه الاثنا

اذا أخر جنازة فعلى عبد

تفرج فرج فارق يحتاج الى

ادراجها في سند قنطرة

أخرى فتكون ثلاث ارج

من رقتين لانه ممنوع

منه اه وقال ابن النقيب

كلامهم يدل على ارجوب

(قوله ومقالة البداءة

بكبيرة الخارج من تصرفه)

كلام الاصل فيقده فالبداءة

في هذا أثبت الرق والحربة

وكيفية الخارج في هذا

أثبت الاسماء (قوله فمن

خرجت له الحربة عتق

ثلاثاً) لو أقر عبد البيد

تفرجت القرعة فلو اد

وسكنها بحريته ثم ائتمه

قال البغوي يقرع ثانياً

بخطافه ولو شهد باله اعتق

عبد ماله في مرض موته

وهو ثلث ماله وشهد آخران

انه اعتق فغانما هو ثلث

ماله وعصف سبق عتق

أحدهما فان كانت إحدى

الشهادتين أسبق تاريخاً

وعصف عن السابق ثم

اغتبه لا يقرع بينهما بل

يعتق من كل واحد ثلثه

والفرق ان الحربة ثم ثبتت

السابق قطعاً ولو أقرعنا

فربما أرقنا الحرد وهما

القرعة ظن لا الوجه

الحربة قطعاً وبغفل أن

يقال حكم هذه المسئلة حكم

ثلاث المسئلة ان خرجت

بعد لانه كانت قسمته يوم الاعتاق مائة فبني أن يبقى للورثة ضعفها (وان قرع غيره عتق منه خمسة
مداه وهي ثلاثة وخمسون وثلث يبقى للوارث سدسه والعبد الآخر والناس وذلك مائة وستون
ثلاثان) وهي (ضعف ما عتق لان المحسوب على الورثة الباقي بعد النقص وهو مائة وستون وخمسون وان
كأن) أي بقائه (عبدان) لانه فيهما قيمة كل منهما مائة (ورقت قيمة كل واحد) منهما
(تخسب فرقة الآخر عتق نفسه وموتى) للورثة (تضعف العبد الناقص وهما ضعف ما عتق أو)
(النقص حصل الدور ولا يحتاج الى اعتاق بعضه معتبراً بيوم الاعتاق والى ابقاء ضعف الورثة
منه بيوم الموت) وطريقان يقال عتق منه ثلثه واداً الى نصفه فيبقى للورثة ثلثه وتكون الانصاف
ذلك بعد نصف ما عتق وهو ثلثه وذلك شأناً ناجباً وقابل يكن مائة وستون بعد ثلثه بنو نصف شئ
فان ثلثه انما هو ثلثه من ثلثه انما هو ثلثه (وحاصله أنه يعتق) منه (ثلاثة أخماسه) سترن
بما عتق منه يوم الاعتاق (و يبقى خساه) عشرون باعتبار قيمة يوم الموت (مع) العبد (الآخر
للورثة) وذلك ضعف السنين (وان حصل النقص بعد الموت وقبل الاقتراع لم يحسب على الوارث) كقبول
الوان كان قد قبضه الطرف الثاني في كيفية القرعة وهي ان تكتب الاسماء * أي أسماء
الارقاء (لقرعة ثم تخرج على الرق والحربة أو يكتمان أي الرق والحربة (في الرق وتخرج على
الاجزاء) والكشفة الاولى انحصر (وتدعى بذلك ثمانى كطب القسمة) ولا يعدل عن القرعة قال
فيها (فان اختلفا) أي المخرج والارقاء أو الورثة والارقاء (على طيران غراب ووضع صبي يده) أي
على أن طيران غراب فخلان أو رءوان من وضع عليه صبي يده فهو (لم يجرز أو على اختيار أحد
لورثتهم وكذلك فان كانوا) أي من يقرع بينهم (عبيداً) ومن يعتق منهم نصف من روق (ثلاثة
أثبت الرق فرقتين والحربة بقرعة) أي في بالان الرق ضعف الحربة فتكون الرق على نسبة المطلوب
في الثلث والكثرة فان ما يكثر فهو أخرى يسبق الدالة قال في الاصل وفي كلامهم ما يدل على احتقان ذلك
ونهم عدة احتياطاً وجه المصنف تبعاً لقول الامام انه الوجه حديث قال (ويجوز ان يكفى بقرعتين)
رقة (حربة) ورقة (رق فان) أخر جنازة باسم أحدهم (وخرجت الحربة) له (أولاً ففى
المرأى) خرج (الرق أعدت) أي القرعة (فان اختلفا) أي مخرجها بقرعة الارقاء أو الورثة
والارقاء (في البداهة) كان قال المخرج أخرج باسم هذا وقال الآخرون أخرج على أسمائنا (أو) في
(كيفية الخارج) كان قال أخرج على الحربة ففقالوا أخرج على الرق أو قال الورثة أخرج على الرق فقال
البيد أخرج على الحربة (فانظر) فيه (الى ذلك) أي يتولى الاقتراع من قاض ووصى ونحوهما
(كل القسمة) فيبدأ بين شاه ولا يلتفت الى مضايقاتهم ومقالة البداءة بكيفية الخارج من تصرفهم
ان كلامه ما يعنى من الآخر (ولا بشرط) في الاقتراع (اعطاء كل هبة روق قبل يكفى الخارج)
لرباع (بأسمائهم) أو أعانهم

(فانصل) في كيفية تجزئة الارقاء وتجزئتهم تقع بحسب الحاجة (اذا اعتق عبد منهما كل ملكه
كسب الاسماء) أي اسمهما (فوقعتين وأخرج) أحدهما (على الرق أو الحربة) أو كتب
الذوالحربة في فقرتين وأخرج على اسمها كل ماله به الاصل (فان استوت في قيمتهما في خرجت له
الحربة يعتق ثلثه) وروى باقيه مع الآخر (فان) الاولى قول أصله وان (اختلفت) كائنتوايتين
تخرجت فرقة الحربة (لنفس) منهما (عتق نصفه) وروى باقيه مع الآخر (أو) خرجت
(ثلاثين روقاً) يعتق روق الآخر (وان أعتق ثلاثة) لاملاله سواهم (واختلفت في قيمتهما كائنة
مدانين وثلث مائة) فله ان يكتب أسماءهم (فان خرجت) فرقة الحربة (لأولاً وعتق ثم أخرج)
ففى (أخرى فان خرجت لثلاثي عتق نصفه) وروى باقيه مع الثالث (أولاً والثالثة) يعتق روق
لجميع الثالث (وان خرجت لأولاً لثلاثي عتق روقاً ولثالث عتق ثلثه) وروى باقيه والآخران (وله

فرقة ماله به لو اد وعرف حين السابق ثم ائتمهم حكم يعتق ثلث كل واحد منهم كافي مسئلة الشهادة اذ عرف السابق ثم ائتمه

لورقة التعليل انه يعتبر ان (قوله ثم وجد له مال غيرهم) أي كودبعة ودين وغائب وغيرها (قوله وكذا ما في معناها من
 بجنابة وولد) حتى لو نكح أمه لا يباح في الحرة بطل نكاحها ولو كانت أمه مفرز وجهها الوارث بالاب بطل نكاحها وبسأته وبها ولو
 بها الوارث بالاب لم يضرها ولو زنى أحدهم وولد خسين كل حسدان كان بكر أو زوج من كان خصما ولو كان الوارث باع أحدهم بطل
 أو دونه بطل رهنه وأجر بطلت الجارية ورجع على مسافر باجرة مثله ولو كان الوارث قد أعتقه بطل عتقه وكان لا زلة ولو كان بكنه
 ن كلبه ورجع على الوارث بما أدى ولو جنى عليه عمدا أو أخذ الوارث الارض فلا أن (١٥٣) يقص في الحال وان كان يسرع في جنابة

بطل بيعه، وكانت جنابته
 خطا على عاتقه وعمدا في
 ماله ثم على هذا القاس في
 جميع الاحكام قاله الماوردي
 وغيره (قوله ولا يرجع
 الوارث بما أنفق عليهم)
 قال الملقني هذا الاطلاق
 ممنوع ومنه بطله ان الوارث
 ان علم بالمال وكتمه فهو
 متبرع لا يرجع وان علمه
 فان استخدمهم وأنفق
 عليهم على ظن انهم عبيده
 فظلم الرجوع عليه باجره
 المثل ورجع هو بما
 أنفق عليهم وان استخدمهم
 واكتسبوا وأشأ أقديا انه
 لهم فأخذون كسبهم
 ورجع الوارث عليهم بما
 أنفق ولا ضمان الزمه
 الحاكم بذلك وكذا لو كان
 محجورا عليه بفسق فانفق
 القاضي من ماله عليهم أو
 اصفر أو جنون أو سفه
 فانفق عليهم وليس ثبت
 الرجوع وقد نص الشافعي
 في المكاتب اذا جن وحل
 العتق وليس له مال ظاهر
 ففرض السيد يحضر من الحاكم
 فان الحاكم يوجب نفقة على
 السيد فلو ظهر للمكاتب

ركة وأفرغ) بينهم يسهم دين وسهم ركة (اما بكتب الاسماء) أي اسماء كل جزء في ورقة
 خراج فقرة للدين والركة (أو بكتب الدين) فقرة (والركة) فقرة أخرى (ويبقى أحدهما) (على
 حد) (الجزء) أي الجزأين (أو استغرق الثلث) منهم (جزأهم ثلاثة أجزاء) وأقرعنا بينهم يسهم
 بربهم ركة أو استغرق ربعهم جزأهم أربعة أجزاء وأقرعنا بينهم يسهم دين وثلاثة أسهم ركة
 ولا يجوز ان يقرع للدين والعق والركة بآن (يجمع) الخرج في مثال استغرق الربع (سهم دين وسهم
 ركة) وهي تركته لا ينفق على دينه قبل قضاء الدين) ولو تلف المدين للدين قبل قضاء ما انعكس الدين
 لي الباقي من الركة وكذا لا يقسم ثمن على الورثة قبل قضاء الدين لا يعق قبله (ثما) الاولى من (خرج)
 ثم (الدين) بالقرعة (يسرع وقضيه) أي بغيره الدين (ثم يقرع للعق وحق الورثة فلو لم يقرع
 دين من موضع آخر وبغض للعق في الجلس نفذ) لان المانع من التنفيذ والدين فاذا سقطا فعلى من غير
 ليدنفذ كالأقساط الورثة منهم من ثلثي الركة وأجاز واعتق الجلس وقضية التعليل انه يعتبر في النفوذ
 منه الدين قبله وهو ظاهر (فان لم يكن) على المدين (فعتق بعض) بالقرعة (ورق بعض ثم وجد له مال
 غيرهم) (ورسهم الثالث) بان كان المالك المثلثي فتمت (عقوا) كلهم أي تبين عتقهم من حين الاعتان
 (وأشأوا كسبا لهم) من حيث ذلك كما ما في معناها من ارض جنابة وولد (ولا يرجع الوارث بما أنفق
 عليهم) (كن ظن نكاحه الفاسد) لامرأة (وفرز بينهم لا يرجع عما أنفق) عليها لانه أنفق
 على لاهل ورجع خلاف ما لو أنفق على البائن لانه أنفق عليها بظن جاه الاستبراء (فان خرج من الثالث
 بعض من أنفق بالقرعة كان) (اعتق واحدا من ثلاثة ثم ظهر ما يجره) عبد (آخر) من
 الثلث (أفرغ) بين المدين أربعة أنفعا يخرج له سهم الحرة عتق (ولو أعتقناهم) ولم يكن
 مدين بظاهر (ثم ظهر) عليه (دين مستغرق) للركة (بطل العتق نعم ان أجاز الوارث العتق
 رضي الدين) من مال آخر (معصل اجازته) لما زاد على الثالث (تنفيذ) لمصلحة المثل لا لزاده
 عتقت مع زوال المانع قضاء الدين (وان لم يستغرق لم يطل القرعة) ولكن ان تبرع الوارث بقضائه
 بعد العتق والا (ومن العتق بقدر الدين) فان كان الدين نصف الركة ومن العتق النصف أو الثلث أو
 من الثلث (فلو كانوا مثلاً أربعة) فقيمهم سواء (وعتق بالقرعة واحد وثلث ثم ظهر دين بقدر قيمة عبد
 يسرع) فيه (واحد غير من خرج له القرعة ثم يقرع بين من خرجت فرعتها) بالقرعة يسهم دين وسهم
 عق (فان خرجت للهر) كله (عتق وقضى الامر وان خرجت للذي عتق ثلثه فثلثه) (و) (عتق) (من
 الآخر ثلثه) أو كانوا استغرق قيمتهم سواء عتق بالقرعة اثنان ثم ظهر دين بقدر قيمة اثنين يسرع فيه اثنان غير
 من خرجت لهما القرعة ثم يقرع بين من خرجت فرعتهم بالقرعة يسهم دين وسهم عق فمن خرج له سهم
 الدين ثلثا وعتق الثلثع الآخر وان ظهر الدين بقدر قيمة ثلاثتهم أقرع بين الذين كان قد خرج لهما
 سهم الحرة فمن خرج له سهم عتق ورق الآخر المسئلة (الثانية اذا قال) لارقائه (أحد كحر) أو
 أغتصم أحدكم (ولو معيننا بينه) وجوبا (والاجس) عليه (وان بين واحدا) للعق (فلا يخرج) ان

مال يدرج ويعتق عليه المكاتب ورجع عليه السيد بما أنفق عليه وقال الا ذرى يجب أن يكون موضعاً اذا أنفق الوارث المطلق
 التصرف في ماله فاختار المالك أنفق جبراً بالحاكم أو أنفق ولو لم يجمع وعليه ماله على ظن انه لم يمان الامر بخلافه فانه يرجع على العتق بما
 أنفق عليه وكذا ينبغي أن يكون حكم ما أدى من ارض جنابة قتله (المسئلة الثانية) (قوله والاجس ان أريد به جيس) اذا ظهر
 عتق عليه أو امتنع من الذكركتظاها وكذا العتق عتق عليه من ارض جنابة عتقها لم يكن ثمن ترك عليه الجين منهم بشرط ان أورد ماله
 عتق مع بطله الجين فرب وبالذرى ينبغي كتب الطريقين انه يؤمر بالبيان من غير تعرض لجس وعبارة بجموع الغاملي يقال له تذكر

الذي اعتقوا شجرته وهو الموت التبعه تركه حتى يتركه قال ابن الوصفان نوزع في ذلك الحكم ككل تغير المستلزم من التلازم فالتقول تم
انهم ان صدقوا بالنسب فلا مطالبة (٤٥٤) بالبيان وان كذبوا بآبوت واحدة وقالوا بالاطلاق لم يفتحنه في الجواب بقوله نسبت

وان كان محال بل يطلب
ببين جازم انه لم يعلقها
فان تشكلت وصفي
بالبين المردود وأما
الفرافي في السبيل الكلام
في المسئلة على كمال الطلاق
وهو يعلم انما طاعة الامام
والشأن من نقل الحبس
عن اصحابه ليس بجديد
قوله وان قال أدت هذا
بل هذا أي أودها وهذا
أودها من هذا أودها هذا
قوله فان عتقها فدهما
لم ينزعه الا (الخ) يبقى
انه لو كان غير المقتضى
أو مجتزأ كان خلفه القاضي
انه لم ينو بكل قول البالغ
تجهيل يوقى قوله فان
قال عتق هذا بل هذا
أي أودها وهذا وهذا
هذا أودها هذا قوله
وودعه أحداهما عتق
بخلاف الوطء في غير الفرج
والقبلة والمباشرة بشهوة
والاستخدام والعرض على
البيع (قوله وهو الأوجه)
هو الأصح (فرع) لو
وطئ جارية أمه ماتت وله
فانصرف الام بان هذا الولد
من ابني فهو لأمه رارها
بالنسب ولا يصير أم ولد
ه قتلت وكان الفرض في
وطئ الشبهة والاعتقاد
قولها من ابني لا يفتنى

كان أملا للقلب والاطلاق (تحليله) انه ما أراد (فان نسك) عن البين (وحلف الا شريعتا
وان قال أدت هذا بل هذا (تحليله) انه ما أراد (فان نسك) عن البين (وحلف الا شريعتا
احدى امانته وقوى معنة (لم يكن ذلك بيانا) للعق في غير المقتول والموطوء (فان بين الحرية فحين قتله
لزمه القصاص) عملا باقراره (وان بينها فبين وطنها لزمه الحد والمهر لجهلها بالعق وان مات
قبل البيان (وبين وارثه) العتق (في واحد فلا تحلفه عين) نفي (العلم فان لم يعلم) بان قال
لا أعلم (أولم يكن) ثم (وارث أفرع) بينهم لان الحال قد اشكل والقرعة تعمل في العتق (وهكذا)
الحكم (لوصي) العتق (واحد) منهم واعتقه (ثم قال أدت) فؤم بالنسب ذكر ويجس
عليه وان عين واحد فلا تحلفه وان مات قبل التذكرة بن وارثه في واحد فلا تحلفه عين
نفي العلم بالآبوت (وان أجهم العتق) بان لم ينو عتقهم (وقف) عنهم (حتى يبين) والتمتين
واجب عليه (ولزمه الاثنان عليهم) في هذه الحالة (وكذا في) الحالة الاولى هذا من زباده (فان
عين) العتق (في أحداهما) بنزاعه لا تخار واقعه على الاجام فان قال عتق هذا بل هذا
عتق الاول فقط) أي دون الثاني لان التعيين حصل بالاول بخلاف قوله نوبت هذا بل لانه اخبار
(ويضع العتق) في المهرم (حال الخطأ) لاحال التعيين كتغيره في الطلاق (فان أجهم) العتق
(في اثنين) ومات أحداهما فله تعيين الميت) العتق بناء على ان العتق يحصل حال الخطأ (ووطء
احدهما) أي الاثنين (يعين الأخرى) أي لعنتها بخلاف في التعيين كالمهر ويشارك في طهره في الطلاق
بما لم يضمن ان النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يترك بخلاف الملك (فلا حاسبه ولا مهر) لانه
انما وطئ أمته (والبيع والهبة يقع الاقباض) فيما لا اجارة لبعضهم (كلوطه) في التعيين يجتمعان
كاملهما من تصرف المالك (وفي المباشرة) فيما دون الفرج (بواء أو بغير) (وجها) أحداهما
تعيين كالوطء في الفرج وانما ما لا لانها أخف منه وهو الأوجه (بالاستخدام) أي لا يحصل التعيين به
(و لا) العتق) بمعنى الاعتاق (ولا العرض على البيع وان) الاولى فان (عين من أعتق) تسبل
منه (وان عين غيره عتقا) يلزمه (في مقتوله) دية ولو نسيان عنه (للعق) وكذا الكفارة دون القصاص
لشبهة ان عين غيره لم يلزمه الا الكفارة وعلم من كلامه ان قتله ليس تعيينا بوجه صريح الاصل (وقتل الحر
الاجنبي) أحداهم (في الضمان) كقتله أي العتق فذهب الدية والكفارة ان عينه المعتق دون
القصاص وان عين غيره لزمته الكفارة وكذا العتقة (فان مات) قبل التعيين (عين الوارث) لانه خبر
يتعلق بالمال فيصنف الوارث المورث في كافي خيار البيع والشفعة والمسئلة (الثاني) يقول قال لامه اوله
تلد من حر فقلت ميتا ثم حيا بعق) أي احدى لان الصفة انحلت ولادة الميت كالوطء اوله بعد ادائين
عبدى حر فزأى أحداهم ميتا انحلت العين فاذا رأى بعده حيا بعق ورواه كانت حامل عند العتق لم
المسئلة (الرابعة) لو (قال لعبد المجهول) نسب لاهي وجهه الماطفة (أنت ابني وأمكن) ان يكون
انه ما كان أصغر منه بجائز في معناه ان يكون ابنه (عتق) عليه (ويثبت نسبهما) كان صغيرا وكذا
كثيرا ان صدقه بعق) عليه (فقط ان كذبوا) كان لا يمكن ان يكون من بان كان أكبر
أول له سنا أو أصغر منه بجائز في معناه ان يكون ابنه (لها) قوله لانه ذكر رجلا (فان أمكن) ان
يكون منه (وكان معروف النسب) من غيره (عتق) عليه فلم يثبت نسب لانه ذلك يفتن الاخر
بالنسب والعق قد اذ لم يقل في النسب لحق الغير لم تنتفع وان عتق وباني مثل ذلك قوله في وجهه ان
ينتوي به صرح الاصل هناك ان الامام بخلاف قوله بالابن فانه انما بعق اذا توبه العتق كتغيره

النسب (المسئلة الثالثة) (قوله) كل قول أوله بعد ادائين عبدى حر (الخ) قال في المهر ما ذكر من
ان الذي يفتنى بعد الموت حتى يصدق عليه انه عبد له يخالف ما ذكر في الكلام على تكفير عين العبد ولا نعرفنا الصدق المجازي بل عليه
رأى عتقه

للاول والفرق بين النداء وغيره ان النداء تكثر فيه الملاطفة بخلاف غيره **المسئلة (الخامسة) لو قال**
بديعة عتقت أحدكما او **أحدكما حر** **على ألف وقبل كل منهما** العتق **(بالألف عتق أحدهما)**
نابغة فلا عتق لتعلقه بالقبول كما إذا قال **أحدكما حران شتاه** لا يعتق واحد منهما الا إذا شأ **(لزمه)**
بان **كألف عتق أحدهما** بالاعوض **(وان مات قبله)** أي قبل البان **(ولم يبين الوارث)** أو لم يكن
 رث **(أفرع)** **بين ما فن خرجت** فرقت عتق **(وعلى من عتق)** عوض ليدله لا لم يجمع باعتاقه
 لعوض **(فيقتبه)** **لما لا يفي** أفاده باهمام من هو عليه كأي البيع وانما حصل العتق لقوته وتعلقه
 بشيئ وهذا كما لو قال لاسمائه ان أعطيتني عبدا فانت طالق فاعتقه عبدا طلق ولا عليه الزوج بل يرد
 بجمع علم به المثل **(وان كانتا)** أي من قال لهما ذلك وقبلنا **(أمتين فوطقوا لاحداهما** فعتق
 نقي في الأخرى) وقيل لا والرجوع من زيادته أخذ اسماء في نظيره حيث لا عوض ثم إذا كرم اشتراط
 واهما فمأخذ كرهوا المنقول قال الرافعي ويمكن أن يقال ان لم يقصد أحدهما بعينه فلا يدين قبولهما
 بنصف أحدهما بعينه كقوله **وعلى ما قاله في الشئ الثاني يلزم المسئلة (السادسة)**
وطي إن أحد الشريكين في أمة **(الامة نسكاح)** بان زوجها **(فانت بولد)** منه **(عتق)**
منه على الجدة **(ولا يدري)** الى النصف الآخر **(لانه يعتق بغير اختيار جده)** ولا نظرا لانه
 زوج برضاه لان الوطء والعلون لا يتبعان باختيار الجدة **المسئلة (السابعة) لو** **(نسكح جارية أبيه)** على
 باقر فوطقها ولدا) منه **(لزمه فيقتبه)** لما لكها لان الفرور واجب انعاقده حر أو لم يكن له الجدة حتى
 تنقضيها شبه سائر حر والفرور **(وان كان علما)** بالخال **(ملكه جده عتق)** عليه قال في الاصل
 الا لامر ولا يبعد ان ينفذ **﴿ فرع ﴾** في مسائل مشهورة تسمع الشهادة على شخص **(يقوله)**
عديدي أو **أحدى ذاتي** **(حر أو طالق)** وبأنه أوصى باعتاق أحد عبده **(وحكمه عتقها)** وأما
 البعدان حر كفت شتاه شرط في حصول عتقه **(مشتبه)** أي على الفور كقوله في الامعان على
 لقولنا انه لا يقع بالمشيئة وقال السندنجي تفتها عتق بالمشيئة لان قوله انت حر باعراق لا عتق في الحال
 بوجه كفت شتاه على أي حال شت وأيسر في لفظه ما يفتنه من تعليقه بصفة وما قاله هو الموافق لما نقله
 الاصل عن أبي زيد **(والفتن في نقله من المطلق وحزمه المصنف ثم وهو الاوجه)** وان قال ابن الصباغ
 بالرواية في الاول أشبه **(وان أوصى)** الى وارثه **(باعتاق من يخرج من ثلثه وامتنع الوارث)** منه
(أعتقه السلطان) لانه حق توجه عليه فاذا امتنع منه تاب عنه السلطان **(وان قد عبده وحلف بعنقه)** ان
 نذره ثم أوطأ لانه لا يعمل هو ولا غيره فشهدوا له خمسة أوطأ **(وحكمه بعنقه فحل)** **(فبان نذره عشرة)**
فأعتق على الشاهد من) بكسر الدال ليناسب شهدوا **(لانه عتق محل القيد لا بما شهدوا به)** لتحقيق
 كثرهم **(وان شهدا)** أي اثنان **(يعتق الرض غائما)** أو بأنه أوصى بعنقه **(وحكمها)** أي شهدا فعتقها
(ثم شهد) **(آخران يعتق سالم)** أو بأنه أوصى بعنقه **(وكل)** منهما **(ثلاثة)** أي ثلث ماله **(ثم)**
رجع الاولان) عن شهدتهما **(أفرع)** بينهما **(ولا يرد الحكم بعد نفوذه)** فان خرجت أي
 القرفة **(الاول عتق وغرما)** لرجوعهما وورث الثاني فمشت على الورثة شئ **(والا)** بان خرجت
 لثاني عتق وورث الاول **(فلا غرم)** عليهما لان من شهداه لم يعتق قال البيهقي وعندي يعتق الثاني بلا
 فرع عن علي الراعيين قيمة الاول الورثة **﴿ فرع ﴾** **لو** **(أعتق الوارث وهو موسر)** ولو غير حائر
(أو مصر حائر أمز ووجهها أبو يعبد) لغیره وقبض مهرها مات **(ولم يدخلها)** تزوج **(ولاماله)**
 أي ألاب **(غيرها أو تلف المهر)** نفذ العتق في الحال **(فان كان الوارث موسرا فاعطها الخدار)** في دفع
 التكليف **(لو كنتم عتقت تحت عبدا فانت فمشت طالبت)** الوجه طالب أي سيده **(الوارث بمهرها)**
 انه صار دينا على مورثه هذا **(ان كان)** مهرها **(كفتحتها)** أو أقل لتفوت التركة **(فان كان)**
أكثر منها) لم يبال بالقيمة) أي بقدرها لانه لم يفوت الا ذلك **(وان كان الوارث معسرا فعذر)**

(قوله والفرق بين النداء
 وغيره ان النداء تكثر فيه
 الملاطفة فتوسع فيه فيقول
 الشخص الاول والآخر
 ولعبه ولا منه ما يخفى وبان يفتي
 وبأن عتق قوله قال الرافعي
 ويمكن أن يقال الخ) وجه
 المنقول الظرف في الامر ين
 الى اللفظ دون النسبة قوله
 وحزم به المصنف ثم وهو
 الاوجه) أشار الى تصحيحه

عليها (المسألة لانه يصير المهر ديناً على المالك فيجوز نفوذ عتق الامة) من الوارث العسر (نفسها
 يوجب بطلان عتقها) فتعذر علم الغنى والمسألة دور به اذ اثبات المسخ عليه (وان لم يكن العسر
 حائزاً لعتق نصيبه فقط ولا اختيار) هذا بيان للتقيد فيما سيجاء ذكره وكلامه من زبانه (وان قال الوارث
 الحائز) لتركته (والتركة ثلاثة أعيد فيهم سواء أعتق أبي في مرضه غائماً قال بل غائماً سالماً) معا
 (ثم قال بل الثلاثة متعاقلاً لاول) بكل حال لاقرار الاول (و يقرع بينهما وبين الثاني) لاقراره الثاني
 فان خشيته ان الثاني يستحق ان يقرع بينهما وبين الاول ويعتق ان خرجت القرعة (ثم) يقرع
 (بين الثلاثة) مرة ثانية لاقراره الثالث فان خشيته ان يقرع بينهما وبينهم ويعتق من خرجت قرعته، واخذ
 بموجب كل اقرار ولا يمكن من الرجوع عن مقتضى واحد منها فاذا أقر عتقاً للمرتين (فان خرجت)
 قرعة العتق (الاول) فهما (عتق وحده أو) خرجت (٤) في الاولى (والثاني) في الثانية
 أو بالعكس (أو الثاني فهما عتقاً أو لثاني) في الاولى (والثالث) في الثانية (عتقوا كلهم
 أو الاول) في الاولى (والثالث) في الثانية (وقد الثاني) فقط (وان اختلفت) فيهم (فكان
 قيمة الاول مائتين) قيمة (الثاني مائتين) قيمة (الثالث ثلثة مائة لاول) بكل حال لاقراره الاول
 وهو دون الثلث (فيقرع بينهما وبين الثاني فان خرج) سهم العتق (للاول مع نصف الثاني أو)
 خرج (لثاني عتقاً) الاول عتق معه لان موجب اقراره الثاني ان يعتق الثاني بكله أو نصفه وهو الاول
 (ثم يقرع بينهما وبين الثلاثة) الوجه ثم يقرع بين الثلاثة كما عبر به الاصل وسأبني نظيره وذلك لاقراره
 الثالث (فان خرجت) قرعة العتق (لثالث عتق ثلثه) وذلك ثلث ماله (أو لثاني لم يعتق الثالث)
 سواء أخرجت القرعة الاولى على الثاني أم لانه ثلث ماله (ولم يعتق من الثاني الاما عتق بالقرعة الاولى
 وهو نصفه أو كله وان خرجت لاول فهو نصف الثلث فتعاد القرعة) لكل الثلث (بين الثاني والثالث
 فان خرجت على الثاني رق الثالث وان خرجت على الثالث عتق ثلثه) لان ثلثه مع الثالث جميع المال
 وقوله ولم يعتق من الثاني الاما عتق بالقرعة الاولى وهو نصفه وماله الرافعي عن الشيخ أبي عثم استدرك
 عليه استدلوا كما هو عليه عن الامام فقال ان الثاني استحق بالاقرار الثاني ان يقرع بينهما وبين الاول
 وبالاقرار الثالث ان يقرع بينهما وبين الاول فان لم تكمل له الحرية في القرعة الاولى لم يزوج سهمه العتق
 للاول وجب ان يكمل في القرعة الثانية اذا خرج سهم العتق لانه قضية الاقرار الثالث ولذلك عندنا سواء
 القيم اذا لم يعتق بالقرعة الاولى يعتق بالثانية اذا خرج سهمه منه على ذلك الاسنوي ثم قال وبه يعلم فساد
 ما عليه الشيخ أبو علي في هذا القسم وقوله كالرافعي الاولين سواء الاخرين (ذلو كانت قيمة الاول ثلثة مائة
 والثاني مائتين والثالث مائة عتق من الاول ثلثه ثم يقرع بينهما وبين الثاني فان خرجت) قرعة العتق
 (لاول لم يزد شي) على ما عتق (وان خرجت لثاني عتق كله ثم يقرع بين الثلاثة فان خرجت لاول أو
 لثاني لم يزد شي) على ما عتق (وان خرجت لثالث عتق كله) وقد عتق من قبل ما اذا ضم اليه ثم الثلث
 ليزاد (فرع) لو (مان عن ثلاثة) من البنين مثلاً (حائزين) لتركته (د) عن (ثلاثة)
 أعيد فيهم سواء أقر أحدهم عتق في مرضه أو بعد (هذا) العبد (وقال الاسنوي) هو وهذا معا وقال
 الثالث بل الثلاثة معا عتق ثلث الاول وهو نصيب المقر) لانه أقر بعقده فنفذ في حصته وهي ثلثه (ثم
 يقرع بينهما وبين المضموم) اليه لاقرار الثاني (فان خرج) سهم العتق (للاول عتق منه ثلث آخر)
 وهو نصيب المقر الثاني (أو) خرج (لثاني عتق ثلثه) لهذا المعنى (ثم يقرع بين الثلاثة عتق خرج
 له سهم العتق كذا في الاصل أيضاً وصوابه في خرج للاول سهم العتق (عتق كله) قال الرافعي واذا
 اختصرت قلت ان خرج سهم العتق في المرتين للاول عتق جميعه أو لثاني عتق ثلثه مع ثلث الاول وان خرج
 مرة لاول أو أخرى لثاني عتق ثلث الاول وثلث الثاني أو مرة لثاني وأخرى لثالث عتق من كل ثلثه (ولا
 سراه هنا) لانهم لم يباشروا الاعتاق ولا أقر واه على أنفسهم وانما أقر واه على أبيهم (لكن من ذلك)

(قوله ولم يعتق من الثاني)
 الاما عتق بالقرعة الاولى
 الخ) قال الرافعي من قوله ولم
 يعتق من الثاني الى قوله أو
 كله ليس هذا موضع ما عتق
 الى موضعه وقتل أو لثاني
 لم يعتق الثالث وان خرجت
 للاول فهو نصف الثلث
 فتعاد القرعة بين الثاني
 والثالث فان خرجت على
 الثاني رق الثالث لم يعتق
 من الثاني الاما عتق بالقرعة
 الاولى وهو نصفه أو كله
 فليصلح في النسخ هكذا
 (قوله) ثم استدرك عليه
 استدركا صحيحا أشار الى
 تصحيح

(من آخر بعته) يعني من عتيق بعضه بالقرار (عتيق) عليه لقراره بانه حر كله أما اذا اختلف
 كان كالت فرقة الاول ما نتو لثاني ما نتو والثالث لثلاثة عتيق من الاول ثلثه لان الاول آخر بان
 بانه عتيق وحصة منه الثالث ثم يفرع بينهما وبين الثاني لقرار الثاني فان خرج سهم العتيق لثاني عتيق ثلثه
 بغير سهم الثاني اذا خرج سهم العتيق فانه ثلث المال قبل اقراره في حصته الاول عتيق منه ثلث
 ومن الثاني سدس لان قضية اقراره ان عتيق جميع الاول عند خروج القرعة ومن الثاني نصفه
 من الثالث فواخذ بالقرار في حصته من كل الاول ونصف الثاني ثم يفرع بين الثلاثة لقرار الثالث فان
 خرج سهم العتيق لثالث عتيق منه سدس لان قضية اقراره اذا خرجت القرعة أن عتيق ثلثا فانما ثلث
 مع المال فواخذ بالقرار في حصته وهو ثلث الثلثين وذلك تسع الحصة اول الثاني عتيق منه ثلثه لان قضية
 اقراره عتيق جميع فانه ثلث المال فواخذ به في حصته الاول عتيق منه ثلثه اثل هذا المعنى لكنه لا بد من
 ان الثالث تسدس القرعة مرة أخرى لعتيق حصته من تمام الثالث فان خرج سهم العتيق لثاني عتيق منه
 سبعة اضعاف الاول تمام الثالث وحصة منه السدس أو لثالث عتيق منه سدس لان تسدس مع الاول تمام
 لث حصته منه التسدس ذكره لرائي (فرع له) هـ أي ليت (عبدان كل) منهما (ثالث ماله) فسدس
 ان عليه (ثاني عتيق هذا وافر الوارث بالآخر) أي بانه أعتقه (فان كذب الشاهد من عتقا) أي العبدان
 ولله الشاهدة والثاني بالآخر (والا عتيق الاول) بموجب الدينة (وأفرع) بينهم بين الثاني لقرار الوارث
 ان خرجت فرقة لعتيق (للاول لم يعتق الثاني أو) خرجت (لثاني عتيق ولم يرث الاول) لانه (سعتق
 من قبله فلا يفتك من الوارث من ابعاله بالقرار وقد تعمل القرعة في أحد العارفين دون الآخر كما
 فرع ثلاثة أخوة باليد سهم أمه وولد هاون - به مجهول فقال أحدهم هي أم ولي وهو ولي منها وقال
 أخرى هي أم ولي أيتها - وهو أخونا (وقال الثالث هما ملكي لم يثبت نسب) للولد لان أبهم اعدم
 فانهم عتيق ولان المستحق له الآن يكون مكلفا بصدقة على ما قدم في باب اقراره بالنسب وقد قدم
 فيه (والفرع باستبدال الأب) (للأب) (لأنه لا يدعى لنفسه مشأ) (ولا شئ عليه) لانه آخر الأب لا يدعى
 له (لأنه نسب) (والامة تعطف من كرى ابلادها) انما لا يعلم ان الأب وولده (واكل منهما تعطف
 لا يخرج) على نفي ما يدعي في الثالث الذي يبداه كل منهما يدعي ما يادى الآخر هذا قول هي مستوفى وذلك
 قول أبي مالك (واحدهما) وهو يدعى الاستبدال (مقر بالتلف نصيب أخيه) من الامة والولد
 (بالاستبدال) لها (فيفرع) له (اناء عرف بالشرقة) فيما (حصته مدعى الرثا باعتارقه) فسرع (ولو
 لم يأتى أبدي الثلاثة) (وبسرى) (الابلاذ) (الى نصيب مدعى الرثا باعتارقه) فسرع (ولو لم يأتى
 أحد كما حرم قال فانما آخر أحد كما حرم وان لم يبين) بمعنى يعين (أفرع بين غانم وسالم) للاعتاق الاول
 (فان خرجت) فرقة العتيق (السالم عتيق ثم تعاد) القرعة (بين غانم والآخرون فرع) أي خرجت
 له منما فرقة العتيق (عتيق) أيضا (أو) خرجت (لغانم أو لعتيق ويفرع بينهما وبين الآخر) لاستبدال أنه
 أول دفعه الثاني الآخر (فان خرجت له لم يعتق غيره أو لا آخر عتيق أيضا) وقد تكرر القرعة في أحد العارفين
 دون الآخر كما سبق قبل لا يفرع بينهم وبين الآخر لان تعيين القرعة كتعيين المال ولو عتق غانم لكان عتيق
 قاله ولا آخر أحد كما حرم ساد فاولم يقتض ذلك عتيق الآخر والرر جمع من زيادته (فرع له) (ولو قال
 لأربع) من الامة (كلما طئت واحدة منكن فواحدة منكن حرة فان وطئ واحدة من عتقت واحدة)
 منهن (فرع) ذكره (بتدبير الحشفة) لأبهم ام الملوكة (وتدخل الموطأة في العتيق الممهم وان قلنا الوطء
 تعين للملكة) في الموطأة أو لعتيق في غير هاهو الاصح لكن الوطء المذكور بلا استدلال ليس تعينا لان
 العتيق عتيق في الموطأة ولا يثبت استحقات العتيق (والوطء مع الاستدامة ليس تعينا أيضا لانه) (وطء
 واحد) ولهذا الاستحقاق بالاستدامة عتيق آخر (فيفرع) على التقديرين (بين الأربع) فمن خرج لها
 سهم العتيق عتقت (وان وطئ ثلاثا) منهن (عتيق بكل واطء أمة) لان كلما تقتضى التكرار

(فقرع بوطن بين الأولى وبين الرابعة) لأنه أمسك الثانية والثالثة وتوطئهما العلك والرابعة لم يطأها
 جم الواسد لم توطئه الأولى ليس بأسالك فتردد العلق المسحق بينهما (فان خرجت) فرقة العلق (لرابعة
 عتقت ووطئه الثانية يسحق عتق آخر لكن لاحظه في الرابعة لانها عتقت) بالوطء الاول (ولا الثانية) لانه
 أمسكها بالوطء فهو اذن متردد بين الأولى والثانية (فقرع بين الأولى والثانية) فن خرجت لها فرقة
 العلق عتقت (ووطئه الثانية يسحق عتق آخر لاحظه في الرابعة والآن عتق من الأولى والثانية فان
 عتقت الأولى أخرعتا بين الثانية والثالثة وان عتقت الثانية أخرعتا بين الأولى والثالثة فان) الأولى وان
 (خرجت القرعة الأولى الأولى دون الرابعة عتقت ووطئه الثانية يقرع بينهما وبين الرابعة) لان الأولى
 عتقت والثالثة عتقت بالوطء للاسالة فن خرجت لها القرعة عتقت (ووطئه الثالثة يسحق عتق آخر
 لاحظه في الأولى والآن عتقت من الثانية والرابعة فان عتقت الثانية أخرعتا بين الثالثة والرابعة وان عتقت
 الرابعة أخرعتا بين الثانية والثالثة وان وطئ الأربع عتقت) كلهن (وأما المهره فاضابط فيه أن ينظر في كل
 فرقة عتق بان أتم عتقت قبل ووطئها فلها المهر أو بعده أو بوطئها فلا) ويحتاج للمهر في هذا المثال في
 الأربع ثلاث مرات بين الأربع مرة يسهم عتق وثلاثة أشهر ثم مرتين ثلاث منهن يسهم عتق وسهمي
 روق ثم مرتين الباقيتين يسهم عتق وسهم روق والتصريح بقوله أو بعده من زيادته على الرضة (ولا فرقة
 في حديثه بل يؤمر بالبيان) بمعنى التعيين فلا تكون القرعة في غير نحوها إلا بعد موته (وان قال كذا
 وطئت واحدة مسكن فواحدة من صواحبه خرج) ووطئ ثلاثا منهن وعاءه يجعل قول الأصل ووطئهن
 (عتقت الرابعة ووطئه الأولى) عتقت (الأولى ووطئه الثانية) عتقت (الثانية ووطئه الثالثة) وورثت الثالثة
 بناء على أن الوتة تعين المالك وأما المهر فلا يجب لعتق بعد الوطء ويجب لكان عتقه قبله (وتعاقب
 العلق بالوطء كعلاقه بالطلاق) فلو كان له عبيد أو يرم إمامه قال كما وطئت واحدة مسكن فبعد من
 عبيد سرق وكما وطئت ثنتين فبعد من حران وكما وطئت ثلاثا فلا توك كما وطئت أو بها فاعتق ووطئ
 الأربع فهو قوله كما طاعت امرأته فبعد من عبيد سرق إلى آخر التصريح وقد مر في الطلاق أنه عتق
 خمسة عبيد (فرع) لو (اشترى في مرض موته عبدا) باكثر من خمسة وكانت المأبأة قد انقضت
 كان اشترائه (بعتاتين) وهو (يساوي ما توفاه ثم انقضت مع الشراء لالعلق) لتقديم المأبأة عليه
 سواء أفر الثمن أم لا لانها تعلقت بمأبأة والمأبأة تلزم بنفس العقد (فرع) لو (اعتق أحد
 الشريكين نصيبه من حلي) أمة (مشتركتهم وموسر وولده لحد سنة أشهر من اعتاقه فهو حر بالباثمة
 والشرية في لزمه) أي العتق (قيمة تصيب الشريك) وفي نسخة نصف قيمة الولد (يوم الولادة) اذ لا يمكن
 تقويمه قبلها (فان أمة بميتا بجناية فعلى عاتقه الجاني) عليه (غرة ولو زنت) لانه يحكم له بالخربة وعلى
 العتق نصف عتقه - عة الألف شريك) وان زاد على ذمة الفرع ثلاث الحنين الرقيق يعين بالعشر (أو
 ألقته ميتا بلا مائة فلا شيء) على العتق لانا لا ندرى هل كان عبدا ولا أنه عتق حتى يقال انه أطلقه على شريكه
 (فرع) لو (خاف ثلاثة أعياد كل منهم) ثلاثه فشهد عدلان انه اعتق هذين) وفي نسخة أحد
 هذين (في مرض موته واعترف الوارث به) أي بالاعتاق (في أحدهما) معنا (أقرع بينهما) ولا يقبل
 قول الوارث في ابطال الحق الا تخون من العتق (فن فرع) أي خرجت له فرقة العلق (عتق وحده ان
 كان هو الذي عينه الوارث وان كان) هو (الاخر وقد كذب) الشاهد من (بعته - عتقا جها)
 المعين باقرار الوارث والاخر عتق القرعة التي اقتضتها الشهادته وان لم يكذب - ما بذلك كان (قال
 لأدري) حال الآخر (عتق من فرع) منهم وورث الآخر (وان شهدا انه اعتق الثلاثة) دفعة
 (وكذبهم في واحد) معين (أقرع بين الثلاثة فان خرجت القرعة للمكذب به) أي بعثه (عتق
 وأقرع بين الآخر من فرع) منها (عتق باقرار الوارث وان خرجت القرعة ولا لاحد الآخر
 عتق وحده) دون الآخر (الحصبة الخامسة الولد) هو بافترق والدلة القرابة ما حو من

● (الحصبة الخامسة
 الولد) ●

(قوله فن عتق عبد مرقق)
 وجهه من الوجه الخ
 تحمل كلامه ما عتق
 الكافر كافر فالعتق العتق
 يزار الحرب واستقر ثم
 اعتقه السيد الثاني فان
 ولده لان ولده الاول بطل
 بالاعتراق واعتاق الثاني
 أعرب الى الموت (قوله)
 وبثت على أولاده واحفاده
 تحمل ما لو كانت أمهم حرة
 أصلة (قوله لان نعمة
 على الأصل نعمة على
 الفرع) فسم منه ان ولد
 بين حزن أصليين ثم طرأ
 الرق على أوبه ثم قال انه
 لا ولد عليه لان نعمة
 الاعتاق لم تنهه لحصول
 الحرية قبل ذلك ونسود
 في الكسافر اسفر قوا حزم
 به في المطبج جعله الرافعي
 من صور المسئلة وحكم
 بثبوت الولاء على الولد وفيه
 نظر وريائي في كلام
 المصنف وقوله وبهجه الرافعي
 الخ أشار الى تعميم قوله لانه
 لم يثبت ابتداء فكذلك بعده
 الخ علم منه ان الوجه
 الثاني لا يفي بما ذكره
 عتق بجره أصلية (قوله)
 وجمعهما البقي ومما
 الآثار الاول هو الاصح
 (قوله التجرد لم يلزم أليه)
 لوالفق موالى الابدان
 الحريه كوا انصارى فسروا
 واستفروا فهل يعود الولاء
 الى موالى الام أو لا وجهان
 في التجرد لان كج اه
 أمهما ما بينهما

الادوية المعاونة والمقاربة وشرا عاصو به سبحانه اذ كره في قوله (وفيه طرفان الاول في جسيمه وهو ذوال
 الباطنية) عن الرقيق ويقال هو عتق المملوك على مالكه (فن عتق عبد مرقق) وجهه من الوجه الخ
 يسع عده نفسه) أو بدعيه أو بالادها أو بادهام نجوم الكتابة أو بالارامنها أو بملك بعضه أو باعتان
 سره بيه أو حصل بعبادته صفة (قوله) تلعب الصبيح انما الولاء لمن أعتق نعم لو أقر بجره بعد
 منزلة عتق عليه ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف الى الملك ثم علم بثبته عليه وانما عتق مؤاخذه بقوله
 يثبت الولاء (لكافر على مسلم ككسبه وان لم يزارنا) كائنته علقا للنكاح والنسب بينهما لم
 يزل (ولا يثبت الولاء بسبب آخر) غير الاعتاق كاسلام شخص على يدي غيره وكالحلف والمواودة
 لا يثبت النسب بذلك (فعتقك) عبدك (عن غيرك) باذنه صحيح مثله الولاء) عليه بغير اذنه صحيح
 لكن لا يثبت له الولاء وانما يثبت له المال بخلاف ما وقع في أصل الرضة من انه يثبت له المال (والولد
 نسب في انه لا يباع ولا يوهب) تلعب الولاء لجهة كاسمعة النسب لا يباع ولا يوهب واما ابن حبان والحاكم
 عن اسناده والعمدة بضم اللام القرابة ويجوز رفضها (ولا يورث بل يورثه) لانه لو ورث لاشترك فيه
 بال والنساء كسائر الموقوف ولا يخص الابن المسلم بالارثية فمما لو ان العتق المسلم عن ابنين مسلم
 مرقق قال لم النصراني ثمان العتق عنهما (فان أعتق) عبده (على ان لا ولد له عليه) أو على
 يكون سائبة أو على انه لغية (لم يطل ولاؤه) ولم يتقل (كسبه) تلعب الصبيح كل شرط ليس
 كماله فهو باطل فضاء الله أحق وشرطه أو ثقب انما الولاء لمن أعتق (و) كائنته الولاء على العتق
 يثبت على أولاده واحفاده وعتق عتقه) لان النعمة على الأصل نعمة على الفرع (ولا ولد له من أمه
 راضى) ولم يمس الرق أحد باث (وامة عتقة) لامن جهة الاب لا ولد له عليه وان كانت حرة بغير
 بنتان كائنته على ظاهر الدار وان الأصل في الناس الحر يتولاهم جهن الام لان الانساب الى الاب
 لا ولد له فكذلك الفرع فان ابتداءه على الاب يطل دوام الولاء الى الام كسائبة فداوما أو بلى بغير
 بونه لهم (ولا) ولد (لانه لم يثبت ابتداء فكذلك بعده) كماله كان أو لم يكن (وجهان) راجع
 له تعالى به (أما) لانه لم يثبت ابتداء فكذلك بعده) كماله كان أو لم يكن (وجهان) راجع
 هما البقي ومما الآثار الاول (ومن مسس من هؤلاء في قولنا نعمة) ولعمري لا عتق احد
 ماله سواه أو جده واني الحال أم لا لان نعمته من عتقه عليه أعظم من نعمته من أعتق بعض أصوله وقوله
 بن الى آخره من زيادته ولا حاجة بالمشو له فيساره (فرع) من انعقد حرا أو بام عتقان) أو أمه
 شين (أولاد موالى أليه) تبعه لا يمس ويصور كونه حرا أصليا أو بام رقية ان في السبي بان يسرق
 لوان والاولاد أحرار وفي الفرور بان يفرق بجره بأمه وفي وطء الشبهة وفي القطعة بان تزوج
 رفقا ثم يفرق بالرق فالولد مقل الاقرار أحرار (فان كان الابريقا فالولد مقل الام فان أعتق الاب والولد
 حرا بغير ولد موالى أليه) لان الولاء تلوا النسب والنسب الى الآباء دون الامهات ولان ثبوت له موالى أمه
 كمن ضرر عدم الولاء على الاب وقد زالت بعبته فاعتبر لمواله (وكذا بغير موالى الجد) أب الاب
 وانما (في حصة الاب الرقيق) كالتجارية بعده وانه كالأب (ولو اشترى ابن العتقة بأمه ثبت له عليه
 ولان الولاء الولاء) كماله عتقه بغير الابن (لكن لا يجر ولا يفسد موالى الام) الا لا يمكن ان يكون له
 على نفسه ولوله ذوالا اشترى العبد نفسه كان ولاؤه لأمه كساره واذا اعتز بجره في موضع (ولو تلحق حرة
 من مرن أصليين ذوالا اشترى العبد نفسه كان ولاؤه لأمه كساره واذا اعتز بجره في موضع (ولو تلحق حرة
 ذ) في (وطء الشبهة) ونحوهما مما تقدمت (فان عتقت أم أمه فالولد عليه ما عتقها فان عتق أم أمه ما تجر)
 الولاء (المولود) فاذا أعتقت أم أمه التجرد الى مولاه فاذا أعتق أم أمه التجرد الى مولاه فان كان الابريقا
 عتق بجره (ولاه) كاهم (التجر الى مولاه) لان جهة المولود أقوى (واستقر عليه) حتى لا يعود لمن
 التجرد بغيره كسائبة (فان مات الولد) الذي عليه الولاء لم يزل أمه (والابريق في غير اتمل الى الام فان
 أمهما ما بينهما

(عق الاب) بعد (لم يسترده مولاه) بل العبرة بحال الموت وليس له ولا عيب ولا عيب معنى الانحرار ان يحكم بان الولاء لم يزل في جانب الاب بل معناه انه ينقطع من وقت عق الاب عن مولى الام (فان انما فرض مولى الاب بعد الانحرار اليهم) من مولى الام أو مولى الجد (لم يعد الى من انحرار منه) اليهم (بل وراثته) حديث (بيت المال فرع) لو (أعتق أمته المتزوجة بعتي فانت ولد لدون سنة أشهر من) وقت (العق قولوا لعق الام) لعق الاب (لانه بأشراعتنا بعثناها) وولاء المباشرة مقدم على ولاء السراية (أو) أنت به (لدون أربع سنين) الر سنة أشهر (وهو لا يقتصرها قولوا لعق الام) أيضا لان ثبوت نسبته يدل على تقدير وجوده حديث (أو أوفو سنة أشهر وهو يشترها أو لوفو أربع سنين وهو لا يبرئ منها) أو يشترها كما فهم بالاولى (فهو لعق الاب) لان الاول لا يعلم وجوده يوم العق والاصل عدمه والافتراض سبب ظاهر للعدوث بعده في الثانية فلم حدوثه لزادة المدة على أكثر مدة الحمل (أو لافل) من فوق كل منهما بان أنت به في الاول سنة أشهر وفي الثانية أربع سنين (فالعق الام) الولاء عليه الظاهر وانه كان موجودا عند العق وهذا هو من تقديره فمما بالفرقة سنة كلاهما من زبانه وهو حسن خلاف مقتضى كلام الاصل (ومن أعتق مروج عرق فولدت لدون سنة أشهر من) وقت (عقها فولدت له ولها إلى أمه) بالمباشرة (ولا ينحر لعق أبيه) ان أعقته بعد (لان عقته مباشرة وان ولدت له فوق سنة أشهر ودون أربع سنين) ولم تكن مفارقة للزوج وكان يشترها فولدت له أعتق أمه (ثم) اذا (أعتق الاب انحرار ولأوه الى معقته) لانه لم يتحقق وجوده يوم عق الام (فان كانت مة رقت ولدت له أكثر من أربع) من السنين (من الفرقة قولوا لعق الام) أبدا (لانه لا يملك الزوج أو لاق) مما ذكر في المسنين بان أنت به لسنة أشهر في الاول ولا أربع سنين في الثانية (لحق الزوج ولأوه أعتق الام فاذا عتق الاب في الانحرار) الى معقته (قولان) أحدهما هو صحبه البغوي في تهذيبه لان ثبوت نسبه يدل على وجوده يوم العق فيقع عقته مباشرة والثاني نعم ويجعل حادنا غافرا بالنسب بانه يثبت بمجرد السكنى وذكر حكمه في الاول، فهو من تقديره يسئل فوق كلاهما من زبانه وقاس ما سار الام لعل في المسألة الثانية من مسئلتى عق الامتلازمة بجهة بعتي من حذف فوق حذف أكثرها (فان نزلت الاب بالهاتين بنى الولاء على الام في الظاهر فان عاد) الاب (واستلحقه ولو بعد موته لحقه واسترد) من مولى الام (ارثه) فبما اذا استلحقه بعد موته (لانه بان ان ولدت له لم يسم وان غرل الزوج بحرة بة أمة) فنكحها (فأولدها) بفان انما حرة (ثم علم) انما أمة (فأولدها نانا فانها في رقتي) والاولى (فلو أعقته) أي الكف (السيد مع أمه ثم أعتق الاب انحرار ولأوه الاول) الى معق الاب (لا ولأوه الثاني) بالمباشرة السيد عقته فان نكحها غائبا (بان أمه) وأولدها ثم عقت فأولدها) نانيا (فألتى سر بنجر ولأوه) لعق الاب (والاول رقتي ولأوه لعقته) العارف الثاني في أحكام الولاء وهي ثلاثة الارث وولاية التزوج وتحمّل المدة وقد ذكرت في محالها (وكذا التقديم في صلوات الخاتنة) وفي غسل الميت وقتنه (فغيره) أمي العتيق (العق حيث لا عصبه) معه من النسب (بأنه كل السال أو) بأحد (باني) وفي نسخة يتي (بعد الفروض) فان كان معه عصبه بأخذ ذلك لم يرش (ثم) برثه (عصبته) المتصوبون بأشهرهم (الاقرب فالأقرب ثم معق معقته) ثم عصبته (وهكذا من أهل الولاء معق أبيه بوجده) وان علا (لامعق سائر المصبات) له

• فصل الوارث بولاء العتيق كل ذكر يكون عصبه للعتيق لومات المعق ويوم موت العتيق بصفة العتيق) • من اسلام أركفر (فان مات العتيق وللمعق أولاد وأخوة ورثة لذكره فقط) أي دون الاناث بنجر الولاء لجهة كاهمة النسب اذا نسب الى العصبية والاثنا عشر عصبية وقد يرث بكنال (ولا يرث امرأة بولاء الام عتيقها) كل رجل بنجر أمه والاولى لعق ولان بنجر أمه عتيق بنجره فماتت الجارية عن بنت وعن العتقة لم يخلع النبي صلى الله عليه وسلم نصف يرث الماتة والنصف للعتيق ورثه النصف وغيره

(قوله وهو حسن) أشار الى نصيبه (قوله أحدهما) وجهه البغوي في تهذيبه (الخ) هـ والاصح (قوله) الطرف الثاني في أحكام الولاء (الخ) علم من كلامه ان العتيق مقدم على عصبته فيما يمكن تقديمه فسمع ثبوت الولاء لهم في حياته ولهذا لو مات المعق مسلما والمعق حر كافر وله ابن مسلم فبرأته الابن المسلم

(و) من (أولاده) وان تزوا (وعتقائه) وان بعدوا كالرجل ولان نعمة عتاقها بملتهم كانت العتق
تبعوه في الولاء (وليام العتق عن ابنين أو اخوين فبات أحدهما أو خافا ابتاعوا لولا لعمده) وان
كان هو الوارث لان العتق لومات يوم موت متبعه كان عتبه ابنه ابن الابن وهذه الصورة وتحتها معنى
ما روی عن عمر وعثمان رضي الله عنهما قال الولاء للكبير يضم الكفاف أي الكبير في الدر جة والقرب دون
السن (فلومات الاخر وخاف تسعة بنين فالولاء لمن العشرة بالسوية) فاذا مات العتق ورثوه عشا اياه
لومات العتق ومثدوروه كذلك لانهم سوا في القرباء وهذا بخلاف الوطأ له مال فان نصفه لابن الابن
ونصفه لالاخر لثلاثة لانهم ورثوه عن آبائهم والولاء لم يرثوه فاذا مات العتق فن هو أحق اذ كان من عصبته
فهو أحق به وهو لوالده العشرة سوا في ذلك (ويخص بولاه) أي بالارث بولاه (العتق وعتقه) وان بعد
بعد الاب وان علا وابن وان - فغل (الاخ) أي أخو العتق (من الابوين ثم الاخ من الاب) ثم ابن
الاخ من الابوين (كاتبك تربيته في القراض الا ان الاخ وابنه هنا مقدم على الجد) وفي القراض يستويان
كأمر (وان أعنت مسلم كافر اثم مات) الكافر عن المسلم وأولاده (وفي أولاده كافر ورثه مومم) لانه
انكر رث العتق لومات العتق بصفة الكفر وذلك علم ان ولده العصبية ثابت لهم في حياته العتق وهو
الذهب وقد بذمت الكلام على ذلك في غير هذا الكتاب (وان أسلم أعتق) في هذه ثم مات (ورثه
دونه) فرع هـ (الانساب في الولاء قد لا يكون بمحض الاعتناء كعتق العتق ومعنى العتق العتق ورتو
يركس من الاعتناء والنسب كعتق الاب وأب العتق ومعنى أبي العتق واذا تركب الانساب فقد ثبت به
حكم الولاء بفالط به بان يقال اجتمع أب العتق ومعنى الاب فاجمعاً أولى جوابه اذا كان له بيت أبوه عتق
كانه عتق وحده فلولا لعنت أبيه أسماً لا كما فلامه في إقراره أحدهما بالآخر وطلب الاول بـ ولو
اجتمع عتق أبي العتق ومعنى العتق فالولاء لعنت العتق لان ولده يجمعه المباشرة بـ بذلك الاصل
هـ (فرع هـ) لو (ما كنت) امرأة (اباها عتق) علم (ثم أعنت عبد اومات عتبه به) أي بعد
موت (ورثه) لانكم بنات العتق لاسمائهن الاثر بل لانهم امعة العتق (لان كان لهما عصبه)
بالتب كاخ وابن عم وان بعد فلا ترث (لانها معة معة به) فتأخر عن عصبه النسب فالمرأله قال
الشيخ نوع على وجه بعض الناس يقول أخطأ في هذه المسألة أو بعمائه فاض لانهم - وأنها أقرب
بما شرها الاعتناء وهي عصبه ولا تها على مغلوا عن تقديم عصبه العتق على عتق العتق (فان اشترت
الابى وأخوها) فتق علم ما ثم أعنت عبداً (وما عتق الاب به) أي بعد موته وخاف ما فقط
ورثه الاخ دونها) لان عصبه العتق بالنسب وهي معة العتق (بل لو كان لآب) وفي نصفها (ابن عم
بعد ورث دونها) لذلك (ولومات الاخ) بعد موت الاب (ولم يخلف سواها فلها ثلاثة أرباع المال نصف الاخوة
ونصف البقي الولاء) لان لها نصف ولده الاخ لاعتاقها نصف أبيه (ولومات العتق) بعد موت الاب وابن (ولم
يخلف سواها فلها ثلاثة أرباع المال) أيضاً (نصف لكونها معة نصف العتق ونصف الباقي لكونها معة
أنف أبي عتق نصف من أعتقه والباقي) في الصورتين لو الى الام ان كانت عتقة والا فكون (لبت المال)
واظن نصف الاخوة من زيادته ولا بد منها (ولومات الاب) لم يخلف الا لبت فلها ثلاثة أرباع المال وعة
النصف بالبقي الولاء (ربع لانها معة نصفه ونصف الرابع) الباقي (لان لها نصف ولده الاخ لاعتاقها نصف
أبيه) وأخوها مولى الاب في النصف فهي - ولا تقوى الاب في النصف والعتق الباقي والى الام ان كانت
عتقة ولا قبلت لـ (فرع هـ) لو (غير عبد بحرة أمة) فنكحها (فاولدها بنتين فمهرتان لاولاد
عليهما بالباشرة) كالأولاد عليهما بالسرابة الا ان (فان اشترت احدهما الاب والاخرى الام عتقا) علم ما
بان عتق على كل منهما مشتراه (فان الاخوان) عنهما (ولا يفي الحكم بينهما) وهوان لهما الثلثين من
ترك كل منهما بالباشرة الباقى من تركه كل منهما المشترك بينهما الولاء (ثم ماتت احدى الاختين ورثتها الاخرى
النصف بالاشترى والنصف) الاخر (بالولاء لان اكمل منهما الولاء على الاخرى) تبعها الولاء على مشترها وقوله

والأبني الحكم جميعا لم تعترض جواب الشرط وتنتهي الأخرى (وان اشترنا باهما ثم اشترت احدهما
والأب الأب وعق عليهما مات الأب فلهما الثلثان والباقي لجدهما) أب الأب السدس بالعرض
والباقي بصوبة النسب (فان مات) الجد (بعده فلهما الثلثان) بالبنوة (والباقي نصفه ما عتقه
مع الأب) لاعتاقها نصفه (ونصفها الآخر بينهما) لاعتاقهما معن نصفه ولو مات احدهما بعد
وخلعت الأخرى فعلى ما مصرح به في الأصل (وان اشترنا مؤماتين اشترت الأم باهما ما عتقته فلهما
الولاء عليهما) مباشرة (كأهل) الولاء (عليهما) سريانه لانهما معن أنفسهما (فان مات الأب وان
ورثهما) الثلثين (بالبنوة) الباقي بجهة (الولاء ثم اذا ماتت واحدة) منهما بعده (فللاخرى
ثلاثة أرباع ما عاها) النصف بالأخرى ونصف الباقي باعتبارها نصف معن أبيها (والباقي ابنت المال وان
اشترنا باهما فاشترت احدهما والأب وهو معسر أختها) وفي نسخة أختها (عق عليه نصفه) فقط
لانه معسر واعتقت المشتركة بأربعة أرباع (بعد موت (الأب فلهما الثلثان بالأخرى) والباقي نصفه
للمشترية) لاعتاقها نصفه (واقبه بين البنين لانهما معن الأب الذي اعتق نصف الآخر فمضى) أي
القيمة (من التي عشر) لانهما أقل عدله نصف نصف ثلث (لمشترية الآخر) منها (سبعة ولاخرى خمسة
ولو مات التي لم اشترها لا شيء) مات (الأب ثم الأخ فبالهيئة أو بالأبها وما لالأب لا بنوة) وثلاثة ارباع
الأخرى لاعتاقها لاخت الباقي) بالنسب (ونصف باقيهما باعتبارها نصفه والباقي وهو الربع) لأب لو كان
حياف يكون (اعتق الأب) أي الأختين لانهما معناته (فللهذا) الأولى قوله أصله فللهذه (نصفه
ونصفه ما عتقت يكون لموالياهم هذه الأخت وموالي الأم ان كانت معتقة) بينهما (نصفين فان لم يكن
للأم مولى فبنت المال) بلفظ (فرع) أختان لولاء عليهما اشترنا مؤماتين فاشترت الأم أجنبيي باهما
وأعتقها فماتت الأم فلهما الثلثين (لثلاث) بالنسب (باقية بطرية) (الولاء فان مات الأب بعد ذلك فلهما
ثلاث) بالنسب (ونصف الباقي للأجنبي) لانه اعتق نصفه (والباقي لهما لانهما معناته نصفه موان
ماتت إحدى الأختين بعد موت الأم ونصف مالها الآخرى) بالنسب (ونصف الباقي) وهو الربع
للأجنبي لانه اعتق نصف أبيها (الربع) الباقي (كان للام) لو كانت حرة لانها معن نصف الآخر
(وهي) الآن (متنفقة) الباقي (للأختين بالولاء عليهما) لانهما معناتها (للأبانية) منها (نصفه) (وهي
وهو الثمن) وللأخت المتقابلة وهو الثمن رجوع إلى من له ولاؤه وهو الأجنبي والام ونصف الأم يرجع
إلى الحرة المستقلة (تجوز) (رجوع) إلى الأم والأجنبي وهكذا يدور أبدا (ولذلك يسمى سهم الدور) فيعمل
في بيت المال) لانه لا يمكن حرفة بنسب ولا لأمه إذا ما قاله ابن الحداد ونحوه اختلف العامري عن أكثر
الاصحاب وقبل يقام السهم الحائر وهو الثمن ويجعل كله لم يكن ويقسم المال على باقي السهام وهو سبعة
من ثمانية يخرج الثمن الهاتر خمسة وللأخت الباقي وسهمان للأجنبي وربع للأم والوجهين الأول بان
الولاء ثابت بنسبة الدور معلومة فيجب تنزيل السهم الحائر وقسمته على تلك النسبة والثاني بان سهم الأم والأخت
بالنسب إلى حاب الولاء لا معنى له ثم قال الوجهان نفرد النصف ولا نطرح في حساب الولاء ونظر في النصف
المعقق بالولاء فنجد نصف الأم ونصفه للأجنبي وما للأم يصير للأختين ثم نصيب أحدهما نصفه للام ونصفه
للأجنبي ونصيب الأم للأختين فبان ان للأجنبي من النصف نصف ما للأخت لانه مثل مال الأم واللام
ينصف بين الأختين فالأب بين الأجنبي والأخت أثلاثا فيحتاج إلى التأصيل إلى عدده نصف ونصفه
ثلث وأربعة أرباع لانهما معن أبيها بالنسب يبقى ثلثا لهما منها سهم وللأجنبي سهمان فالحاصل لهما الثلثان
من مستقر للأجنبي الثامن ترجع بالأخت إلى ثلاثة وهذا ما عليه المحققون (ولو ماتت احدهما قبل
أي قبل موت أقرع) (فبالأخرى) للام منه الثلث والباقي للأب (ثم ان مات الأم فلان) (الباقي
(النصف) بالنسب (ولها نصف الباقي لاعتاقها نصف الأم) نصفه (الباقي للأب) لانه معن
معناته نصف من النسب ولا دور (وان ماتت احدهما بعد) موت (الأب والام باقية ثلثا فلها

(نوله وهذا ما عليه المحققون)
وهو المعتمد

(قوله قال الرافعي ويعني به الفصل السابق الخ) أشار الى تخصيص قوله ولو وكلفه عتق مدافعتي نصفه عتق ولم يسر اليه (استشكاه في الموطن بأنه لو كان شركه في عتق نصيبه فاعتق الشريك النصيب الموكل فيمسرى الى نصيب الوكيل قاله فاذ حكم بالسراية الى ملك الغير بالعتق المادون الوكيل فلان يسرى اليه النصيب نفسه اولى فكيف يستقيم الجمع بينهما قال ابن العماد انما يسر بهر لان الوكيل اما ان كان امر الموكل وعتق البعض كان القياس ان لا يعتق شي لكن تشوف الشارع الى العتق اوجب تنقيصا منه اذ لو كمل جازمان بقائه الرق ولم ترتب السراية على ما ثبت عتقه على (٤٦٤) خلاف القياس وايضا فلان عتق السراية قد لا يقوم مقام المباشرة فيكون غرض الموكل

لانه قد وكلفه عتق عن الكفارة ولو نفذنا نصه بالسراية لما اخرجنا عن الكفارة ولاحتاج المالك الى نصف رتبة أخرى بخلاف ما اذا قلنا يعتق النصف خاصعتان النصف الآخر عتق بالباشرة عن الكفارة (قوله فان النصف الآخر يمكن عتقه بالمباشرة عن الكفارة) وذلك من تعطل عدم السراية انه لا يشكل بما قدمه المصنف كالمسلم انه اذا وكرل شركه في عتق نصيبه فاعتق الشريك النصف الموكل فيمسرى الى نصيب الوكيل قوله قال النسوي المواب انه لا يقوم عليه فذهب عن القاضي الحسين موافقة هذا التصويب وهو فتنه كلام التذويب واحسبه طريقة المرافضة فاطمحوه الظاهر لانه يائى في العتق في المورثين كيمرح به القاضي وفي الترتيب ان قال اعتق نصيبه في على كذا هو موافقة مع

لان وصف الثاني بالعبدية بمنع عتقه (فان) وفي نسخة ثوان (قال الرجل أنت تعلم ان عبدى حرة عتق) بانواراه وان لم يكن الخاطب عالما بحريةه وتقدم في الباب الثاني من أبواب العتق أو آخر العتق الاول منه ما ثبت بذلك مع الفرق بينهما (لا) ان قاله (أنت تعلم أن أترى) ان عبدى حرة فله عتق وبغافق الاول بأنه لو لم يكن حرة لم يكن الخاطب عالما بحريةه وقد اعترف به وانظر ونحوه بخلافه قال الاذرى وينبغي استفساره في صورتين فتن وتروى به على نفسه (وان لو عتق عتق حرة في ولدان فثالث ميراثه لا ميراث الوكيل لولا اليها) لولا انهم عليه (فان ولده) أى الرقيق (من حرة) أصالة (ولده) أى بعد موت الاول (بأن من سنة أشهر) من يوم موته (استترده) أى الباقي (من الموال) لتقدم عصبة النسب على عصبة الولاء (أو) ولده (استترده) أشهر فكثر (فلا) بتدرج لا احتمال حدوثه بعد قال الرافعي ويعني به الفصل السابق بين ان يترأس الزوج وعبد (وان قال السيد اضارب عبده) معايبه على الضرب (بعد غيرك) حرم ذلك لم يحكم بعتقه لانه لم يعبه بقوله وان ولدك الى هنان من زبانه على الزوجة (ولو وكلفه عتق عتق مدافعتي نصفه عتق ولم يسر) الى باقية ما خالف أمر موكله كان القياس ان لا يعتق شي لكن تشوف الشارع الى العتق اوجب تنقيصا منه اذ لو كمل جازمان بقائه الرق ولم ترتب السراية على ما ثبت عتقه على خلاف القياس ولان عتق السراية قد لا يقوم مقام المباشرة فيكون غرض الموكل لانه قد وكلفه عتق عن الكفارة ولو نفذنا عتق بعضه بالسراية اخرجنا عن الكفارة ولاحتاج المالك الى نصف رتبة أخرى بخلاف ما اذا قلنا يعتق النصف فقط فان النصف الآخر عتق بالباشرة عن الكفارة (ولو قال الرجل) لاحتل الشريك في عبدي (أو الشريك لشريكه) فيه (اعتق نصيبه في كذا فافعل فولا فلا تهربه) وقوم نصيب الشريك على العتق لانه اعتقه لغرضه وهو العوض الذي يحصل له (قال النسوي المواب) أنه (لا يقوم عليه) لانه لم يعتق عنه

(كتاب التدبير)

ولهذا نظر في العوائب وشراعتها عتق بالون الذي هو دبر الحبة فهو يتعلق عتق بصفة لا ودية ولهذا يشترط في اعنق بعد الموت وصي تدبير من الدبر وقبل يحيى به لانه دبر أمر دنياه باستخدام مواسر آخره باعتاقه قال الرافعي وهذا مارد الى الاول أيضا لان التدبير في الأمر مأخوذ من لفظة الدبر أيضا وكان معروفا في الجاهلية في معناه فافره الشرع على ما كان والاصل فيه قبل الاجاع غير المصحح ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم ففقر به وعدم انكاره يدل على جواز واسم الغلام يعقوب ومده أو مدكور (وفي باب الاول في أركانه وهي ثلاثة لمس والصفة والاهل فاهل الرقيق) ولمكانها (لاستولقة) فلا يصح تدبيره الا لم تستحق العتق بالون عتقه أقوى من التدبير (والصفة صرحها) ما لا يعتق غير التدبير (كانت حراً وأعتقتك) أو حررتك (به مودى وكذا أدركت أو أنت مدبر) أو أدانت فانت حراً وعتقتي (فيعتق بموته والكناية) ما يجتمعت التدبير وغيره (ككتاب سيالك)

وسرى عليه غ (كتاب التدبير) قوله لا مستولقة وليس لما يجتمع التدبير مع أهلية الملك سوى هذه الصورة (قوله وأعتقتك به مودى) نازع الباقى في قوله أعتقتك بعد وفى أخر رتل به مودى لان الفعل الماضي لا يكون في جواب الشرط أو أدركت منزلة الادعاء أو ادلاء له لانه محال لانه بعد موته لا ملك اعنق عبده وأيد به نص الشاسعي على انه لو قال ان اعطيتني ألف درهم فلتلك كان وعدا ولا يترتب أن يطلعه قاله الرافعي في غير تدبيره بغوى اه هذان مع فم اقول منزلة ما أو اداءه بنفسه فالامر فيه وكول الى الفران فقد يكون وعدا إلى النص الذي يديه وقد يكون جوابا لطلب قال بعنك ان شئت قوله والكتابة ككتاب سيالك) نازع فيه الباقى لان شئ من فعل ما مضى كالتدبير منه انه قد عتقتك به مودى

فوله من عينة العتق) علمناه ان مقارنته للفظ ويجي معا سبق في كتابه الطلاق وان كتابات العتق كتابات فيه وان اشتباهها في الاستعمال
بلفظه بالصرح (فوله ودون يدك) أي أو أذامت فذلك حل وهو لقوام تدبير محرم وجهاً أن يحسم ما بينهما ما ذكر تصرف به قبل التعاقب تصح
إنتهائهما ببعضه ولا فلا وظاهر أنه لفظاً بصرح التدبير أعني لا تصرف معناه لمع وانه لو كسر التاء لكانت كراً وفتحها الموت لم
تربطاً فـ إذاً قولاً بدون وجهك أو أرسلت هل يكون كوله بدون يدك أو بدونك أم كوله (١٦٥) بدون يدك (فوله أنت حر بعد

دوبتك (بهـ مدوني من عينة العتق) فوله (دوبت نصفك) مثلاً صحح فاذما عتق ذلك الجزء
ولا يصرى الى باقيه لان العتق لا يصرى على التثنية لانه كسر (دوبت يدك) مثلاً (هل
لوانق) يعني ليس بصرح (أنم بدبري) في جمعة (وجهان) كظنهم في الغذف قاله الرافعي وقتنه
رجع الاول وهو الظاهر كما قاله الزركشي (وقوله أنت حر بهـ مدوني أو أزلت بحر لا يصح) لانه لم يجز به
بذلك في الطلاق والعتق في قوله أنت طالق أو أزلت بطالق وقوله أنت حر أو أزلت بحر قاله الأذري وغيره
قدم في الاقرار أنه لوقال أنت طالق أو أزل على دليل الاقرار لم تطلق أو في معرض الانشاء طلقت فيجب أن
راجع السـ بدهنا ر بعدل بارادته ويحمل ما ذكر على ما إذا طلق أو جهات ارادته انتهى * (فرع
بمع) التدبير (مقداد) بقيد في الوت كما يصح مما قال (كانت من مرضى هذا أو في مرضي هذا)
وفي هذا البلد أو تحت أبنائي (فانت حر بقيد به) محلا يتقدم فلا يفتق بونه الحالى عاتـ بهـ ويحل
بعضه قد ان يمكن وجوب ما يرد به فلو قال أنت بعد ألف سنة فانت حر فليس بتدبير على الصحيح في الجبر
لروايت في قوله الزركشي وأقره (د) فوله (أنت حر بعد) أو قبل (موتى بيوم أو شهر) أو أذامت مرضى
يوم أو شهر فانت حر (تعلق) تعلق (التدبير) كسائر التعلق فلا يرجع فيه باله قول طاعنا لما ذكر
من ان لا يقد بقيد الموت تدبير وان جرى عليه المصنف كالمصنف لخص الأم والابو بطل أنه ليس بتدبير
وجهه الرافعي عن ابن كج عن النص ثم قال وكأنه مصـ يراد أن التدبير تعلق العتق بطالق الموت وانه
لا يتم الرافعي على وجهه بدوا لظاهر خلافه وعبارة ابو بطل وان قال أنت حر ان مت من مرضى هـ ذا أو في
مرضى أو في غاي هـ ذا فهذا روصـ بقول ليس بتدبير وحكام نص الأم البلقيني ثم قال ولم أجده للشافعي نصا
بخلافه فهو مذهبه وان لم ترأهـ وامن الاصحاب قاله انتهى لكن قال الأذري بعد نقله نص ابو بطل لكن
سابقه يقتضي أنه من كلامه لان كلام الشافعي قال وروايت الاصحاب بنـ دون الى النص أشباهه كتاب
الابو بطل ويكون من كلامه لان كلام الشافعي ويطن بعضهم أنهم امن كلام الشافعي فصرح بنقله عنه
وسبق ذلك عدم التأمل (ويجوز تعلق التدبير) كالتعق والوصية (كان) أو إذا أو متى (دخلت
الحارة فانت حر بهـ مدوني أو) فانت (مدوراً فدخلت) ودل على التراخي (قبل موت السيد صار مدورا)
ففتق بونه واعتبر وجود الصفة المتعلق بها في حياة السيد كسائر الصفات المتعلق بها (والا) أي وان لم
يدخل قبل موته (لغا) التعلق (نعم) قال اذا دخلت الدار بعد موتى أو أذامت ثم دخلت الدار
(فانت حره) تعلق (التدبير) هذا علم مما سـ فبينتم الاولى وعتق على الوارث (بيعه) بعد الماتون
وقيل المشول اذا بطل له ابطال تعلق الميت وان كان له أن يطلعه كالأوصى لغيره بشئ وما ليس لوارثه بيعه
وان كان له بيعه فعلم أنه ينتفع عليه ما ذكره ولو بغير البيع (وعتق بالمشول بعد الموت) لا قوله لتصرحه
بالترتيب بذلك (سواء بأدبره) بعد الماتون (أما) ومقتضاه ترك العبد على اختيار حتى يدخل وفيه
ضرر على الوارث والا وجه أنه قبل عرض المشول عليه فالعرض عليه في ذلك الوقت يبيعه كظنهم
فجاءوا في آخر الفرع الآتي (وكذا لو) وفي نسخة (فان) قال أنت وتدخلت الدار فانت حر اشتراط
المشول بعد الماتون الآن يريد المشول (فوله) فبيع كذا نقل الأصل هذا الاشتراط عن البغوي

(٥٩ - استى الطالب - رابع) وان جرى عليه المصنف كالمصنف أشار الى تصحيحه عليه
الصنف كالمصنف (فوله والظاهر خلافه) أشار الى تصحيحه (فوله كالتعق والوصية) أي لانه دائر بين أن يكون وصية أو عتقاً بمقتضى
منها قبل التعلق (فوله وفيه ضرر على الوارث) لاسيما اذا كان عاجز الانفعالية فـ صـ كالمصنف لكن صرح الرافعي في كلامه على
الترتيب بان موضع الخلاف ما قبل عرض المشول عليه فالعرض عليه في ذلك الوقت يبيعه كظنهم
والوجه ان عليه الخ) أشار الى تصحيحه (فوله كذا نقل الأصل هذا الاشتراط عن البغوي الخ) وقال البلقيني ما نقله عن البغوي ممنوع

وأما إذا ثبت دخلت النار فإذ كره في المشبهة اشتراط اتصالها بالموت على الأصح فكذلك هنا وما نوه إذا مات فانت حران دخلت النار
قائل يناسبه ما ذكر في المشبهة وأجمع فان أطلق فيه خلاف الذي سلكه أه وقال الماروي ان قال ان فعلت كذا بعد موت فانت
حر أو متي عن مومي ففعله بعد موته متى وان أرادوا به قبل فعله فوجب ان أحدهما لا يجوز يقال ان فعلت كذا والاول باطل لعدم التصرف
فكذلك أه **قوله** وقال الزركشي الصواب الخ أشار غرضنا إلى تضعيفه **قوله** والافعال الفرق قد يفرق بينهما بان الصنفين المعلق عليهما العلق
من فعله غير بينهما فتدعى تأخيرا وان الصنفين الاولين في مسئلتنا ليست من فعله وذكر ان من فعله عقبا به شر بتأخرها عنها **قوله** أو صي
يعاير بها شهورا قال في الخادم وبغهم من غشيه في العارية بشهر التصور بالوقت فهو ظاهر أما المعلقة في مدعى الوارث من ابطالها لانه
خلفه الموت فليكن منع ما فيمن (٤٦٦) الضرر عليه **قوله** اشتراط المشقة قورا ما ذكر من الضرر به مع ان موضعه اذا اضاف

للعد كسره المصنف فلو
قال ان شامز يد او اذا شامز
زيد فانت طالق بانه لا فرق بين تقدم الاول وانحو ثم قال واشترط في التثنية ان يجمع في اشتراط تقدم الاول بانه
على ان الواو تفتي الترتيب وقال الزركشي الصواب عدم الاشتراط هنا كما هناك والافعال الفرق (ولو قال
الشريكان) بعد جماعها أو مرتبا (اذ انت فانت حر) لم يمت حتى جوتها أو مرتبا (فان ما لم تاتوا
تعلق لا تدبر) لان كلامهم لم يعلقه بموته بل بموته وموت غيره (وان ترتبا) مؤنثات أحدهما (صار
نصيب الثاني مدبر التعلق عبارة الاصل لتعلق العتق بموته وحده) وكافه قال اذا مات شريك في ذنبي منك
مدبر ونصيب الميت لا يكون مدبرا (ولو ارتبه بين الموتين التصرف فيه) أي في نصيب موته (بما لا يزال الملك
كاستخدام وإجازة لينة على ملكه فليس له التصرف بما يزال الملك من بيع وغيره لانه صار مستحق العتق
بموت الشريك ولانه ليس له ابطال تعلق الميت (كما لا يبيعون) أي الورثة (ما أوصى) وموتهم (به) وان
كانه بعده (ولا يرجعون في ذرا أوصى) وموتهم (يعاير بها شهورا) بان كان له الرجوع فيها (وان قال) أي
الشريكان بعد جماعها (انت حبيب على آخرنا مؤنا فاما ماتت تحت فكيف لو اذانتا) فانت حر وتقدم
بنيانه (الآن الكسبيين الموتين هذا الخ) وهناك كسب نصيب الاول ورثته (وكان الاول) منهم مؤنا
(أوصى به) لا خروهما مؤنا فكان كسبه لا خروهما (وان دبر أحد بعد موت نصيبه معق بالموت لم يصر اليه بانه
لا يضمن من أعتل ابراه على الميت (فرع) * لو (قال للعد ان تدبر) أو دبرك (ان شئت) أو ان شئت
فانت مدبر أو فانت حر اذا شئت (اشتراط المشقة قورا) في هذا التدبير كالوعا على اطلاق أو العتق من خطايا
واذا كان (بخلاف) ما ذكر بداها (متى أدميت ما ونحوه) عملا به حتى الشور كما وأي حين فلا
تشتراط المشقة قورا وتعتبر بذلك أعظم من تعبير أمه بمتى ومهما (ويشتراط في الحالين المشقة في حياة
البد) كسائر اصناف المعلق بها ولا نهات بثقة في عقد التدبير وهو لا يعتد به بعد الموت (الا اذا صرح
بالمشقة) أي وقوعها (بعد الموت) أو فوها (فان اشتراط بعده ولا يشترط بعد الموت الفور) لها (وان لم
يقل متى ونحوه) قال المناسب لكلام أمسه قاله (الامام والقراني) لان المشقة اذا تأخرت عن الخطاب
واعتبر وقوعها بعد الموت لم يكن لاشتراط اتصالها بالموت معنى وهذا لا يشترط في قول الوصية (فاذا قال
اذا مت فانت حر) أو فوها (بعد الموت) لان الغاء لا تعقب (وكذا سائر
التعليقات) المشتملة على الغاء (كان دخلت النار فكذلك زيد فانت طالق اشتراط) في مدعواها
(الفور) لذلك فيشترط في المثال اتصال الكلام بال دخول **قوله** اذا مات فانت حران شئت أو اذا
شئت (أو ان شراوات ان شئت) أو اذا شئت (يحمل) ان يريد به (المشقة في الحيات) المشقة

فان شئ فيها جاع الزمان وموضوعة لفعل فاعتبر في زمان الفعل ويستثنى من ذلك ما لا قد يرد زمان أو محاسن فاعتبر
ما فيه ولم يذ كره **قوله** وتشتراط في الحالين المشقة في حياة البد فلو قال في حياته شئت ثم قال ان شامز بوزن في بطلان التدبر ولو قال
لست أشاء ثم قال شئت ثبت التدبير بالمشقة فالأخر بخلاف ما تقدم لان المشقة هنا على التراخي فاعتبر ان وجودها متقدما ومتأخرا وهذا
على الفور فاعتبر انما تقدم والحاصل ان متى كانت المشقة قورية فالاعتبار بما شاء أولا أو متأخرة ثبت التدبير بمشقة سواء تقدمت
مشقة على زده أم تأخرت عنه **قوله** وقد يجب بان المبادر الخ أشار إلى تضعيفه (تنبيه) اعلم أنه قد سبق في تعليق اطلاق عيشة الزوجة
وغيرها من آدمي وغيره كهي ويحتمل ونحوه محقق وتفاصيل كثيرة لم تعرضوا لها في كتاب العتق ولا هنا وقد قدمنا من ذلك جملة سالحة
فعلينا ان نرجعها لموفق بكل موضع ما يليق به من ذلك غ

وله تقدم المشبهة ثم تأخرها هنا قال شيخنا فتنه في المشبهة هنا في اللفظ بشرع تقدمها في الوجود وتقدم الموت في اللفظ فمنه
 ن على المشبهة بشرع تأخرها عنه وأما قوله وكذا سائر التعليلات الخ فالشرط الأول اندخلت الجار والثاني ان كلت ز يدان شرط
 بتقدم الأول وهو الدخول على الكلام حيث لم يشر إلى أن قوله اندخلت بمنزلة قوله اذا كانت فانت حرفه ان كلمت ز يدان قوله ان
 بتقدم الأول على التكليم بشرع تقدمه عليه ولا يخالف ذلك ما تقدم في العلق من أنه لو اعترض شرط على شرط كقولك ان كلت
 بدخلت فانه لا بد ان تفعل الدخول ثم التكليم لان الكلام الأول المذكور في العلق (٤٦٧) مفروض فيما اذا قدم لفظ العلق أو آخره

وكلامنا: فيما اذا ورطه
 قوله عند العراقين
 والاكثرين قال في الفخائر
 وهو المنصوص في الام
 قوله لا يقيم التصريح
 (ج) قال شيخنا اذا التصريح
 بما يفيد عدم القورية
 لانها لا تحلونها
 وعين الدنار أي وعين
 الركبة وسلكا ركبتيه عنان
 وهما نقرتان في مقدمها
 عند الساق وعين الشمس
 والمائل الناض والمندبان
 والجاسوس وعين الشئ
 خياره وعين الشئ نفسه
 وعين الميزان واحد الاخره
 من الابواب يمدى في
 القتل ان ينف ولا ينف سمي
 قوله في عتي رويته أحدها
 ولا يعمل عند الاطلاق على
 جميعها ويسكن أن يؤمر
 الملق بتعيين أحدها
 قوله وحسب اعترفت المشبهة
 على الفور فانخرها بال
 التعليق اظهر انه لو لم يلم
 البديع موت سيده لفته اد
 نحوها ثم علم بعد مدان
 مشيتا لتسقطا اذ شاء
 عند علمه بونه وكذا المومات

بعد الموت فيعمل بنبته فان لم ينو شيئا (حل على المشبهة بعد الموت) لانه آخر كرها عن ذكره
 السابق إلى الفهم منه تأخيرها عنه وكانهم جعلوا في هذا التعليل فاعتبر واقع تأخير المشبهة بما تقع الحربة
 من القول والافيشكل على ما روي في العلق من انه اذا قول الشرطان بعد تعترفت مقدم الثاني على الأول وعليه
 شئ منه التعاقب بمشبهة في وجه مع ان ذلك بشكل اضعاف ما لو قال ان شئت فانت حرفا فانه يعتبر
 به المشبهة في الحدا كسروان كان الجزء في مقدمه وما يتخللها وقديجاب بان التبادر من كل منهما
 يذكر به تقدم المشبهة ثم تأخرها هنا (وكذا) سائر التعليلات التي تروى طاقم الجزء بين الشرطين
 كقوله زوجته (ان) اذا (دخلت الجار فانت طالق ان كلمت زيدا) فانه يعمل بنبته فان لم يشر إلى
 حل على تأخير الشرط الثاني عن الأول (وتشرط هنا المشبهة ثم بعد الموت عند العراقين والاكثرين)
 بارة الأصل عند الاكثر من منهم العراقيون (وهو مخالف لاسبق) عن الامام والغزالي أنفالا للغة
 ان حل الاطلاق لاحتماله التعليل على البعدية لا يقيم التصريح بها أو بنبته البطل القورية (ولو قال
 بانه) له (انرايت عينا فانت حر والعين مشتركتين العين الناظرة) وفي نسخة الباصرة (وعين
 لاد) عين (الدينار يفتقر رويته) أحدها وحسب اعترفت المشبهة على الفور فانخرها بطل التعليق وان
 يعتبر كافي قوله فانت حرفي شئت (وتأخرها عرض عليه الورقة المشبهة أو الدخول) أو نحوه (ان
 علقه) كياشال للموصى له قبل أورد (فان امتنع فلم يبعه ولا يباع قبل العرض) لذلك (عليه
 فروع) لو (قال اذا شاء فلان وفلان فبديع حر بعد موته فشا أجمعها مديرا) الأولى قول أصله لم
 يكن مديرا فشا أجمعها لاهم انشاء التعقيب (ولقد) قوله (اذا مت فشت فانت مدير) لان
 التدبير ليجعل بعد الموت (وكذا) يلغوه (اذا مت فدير وابديع ولو قال اذا مت فديع مدير عبيد
 حرمت) (الدين) بينهم (ولو) وفي نسخة (ان) قال لبعدها قرأت القرآن بعد موته فانت حر
 لم يبق الاقرة جميعه مختلف قوله (اذا قرأت قرأنا) بعد موته فانت حرفا يعققر اغتبع بعض
 القرآن والفرق التعريف والتكبير (الركن الثالث الاصل فلا يصح) التدبير (الامن مكاف
 ولو سئلوا سكرانا) فلا يصح من غير مكاف ادم أهلية له الموت وكان حقه ان يقول الاسكر انما لكنه جرى
 على طر يقتضيه انه مكاف وقد عرفت ما فيه (ولو لي السقية) الذي صدر منه تدبير (الرجوع به
 بالبحر المصطنع) التي آتاه به (ويصح تدبير كافر) ولو حريا (وايلا وهو تعاقب) العتيق بصفة
 لأنه صحح الملك (وتدبير المرشد موقوف) كملكه ان أسلم بان محته وان مات مرثا بان قتاده (وان ارد
 المديرا وأبدأ وشو على المديرا هل الحرب لم يعل تدبيره يعق بموت السيد) صيانة لحقه عن
 الشياخ وكذا يعل بالردة البيع والايلاد والتكليف وغريها (واذا لحق المدير المسلم بالدار الحرب بسردالم
 بسرد) وان سئل ان سبدها كان حافيه وله الاقوال وله ولا يجوز ابطاله (ولكافر حل مدير وموتولته
 الكافرين) الاصليين (الدار الحرب) سواء أجرى التدبير والاصلي لا بد ان الاسلام أم بدار الحرب

السيد والعبد تام أو مفعلي عليه أو مجنون ثم احسنه فوافق فشا على الفور انه يعق ولم يحضر في نقل في هذا غ (قوله لم يعق الاقرانه
 جميعه) على قرانه عن غير ظهر القلب وقال الأذري الفلأه ان الراد الحلقا عن ظهر القلب اه وشمل بعض القرآن بعض آية (الركن
 الثالث) (قوله فلا يصح الامن مكاف الخ) وان جهل حكم التدبير (قوله لانه صحح الملك) لقوله تعالى وأرسلناكم أنفسكم ودارهم
 وأموالهم فأنشأها بهم إضافة ملك واذا ثبت الملك مع تدبيره لا يقد بعضه للعتق وعقودهم جائز قوله الاصليين) شرح به المرتدان
 فيخرج من حلو الباعلة لاسلام وكذا أعني من حل مكاتب المرتدان أو طاعه لذكرته ومعنى المرتدوا ان نقل العبد والمفر والمعلق
 بصفة أو المكاتب أو أم الولد دين آخر قولنا لا يفتن منه الا لاسلام وهذا كما ظاهر وان لم أر صريحا غ

(قوله لاجل مكانته فهو) هذا في الكتابة العصبه امل ان كانت فائدة فالظاهر من تعليمه انه لا يعنى غ (قوله وان امل مدر وسيد كافر لم يبيع) ولو كان كافر وفق مسلم فدوره (١٦٨) نقض ويصح عليه (قوله ولا يسرى التدبير الى نصيب الشريك) عبارة انها يهاج

ولا يسرى تدبيره وهي أحسن من تدبير المستغلاتها يؤخذ منها ذلك وما لا يدبر المالك نصف عبده لم يسر الى الباقي على الاصح المنصوص به حتى في التدبير (الباب الثاني في حكم التدبير) (قوله ويرتفع التدبير الى الخ)

لودير تحرر ولم يبق له اشارة منه ولا كلمة أو جن عام ولا بمقامه مثل البقضي عن رجل يدعه

فحكم به حنفي يقتضي مذهبه علما بخلافه هل يجوز بيعه أم لا فاجاب ان كان القاضي الحقني حكم بجمع يبيع صور ولا خلاف حديث جابر رضى الله عنه في بيع المير فان لا يجوز بيعه ولا ينقض الحكم المذكور وكذا في الموح

موجب التدبير يقتضي مذهبه في الصورة امان كان حكم بصفة التدبير فانه لا يتمتع ببيعه وبس في بيعه نقض الحكم المستقر هذا من الواضع التي يفيد الحكم فيها بالموحوب لا يوجب الحكم بالصفوة بطل ذلك في النسخ الموهب في الحكم بالموجب (قوله وان قلنا بجمعه على وجه وهو الاصح) قوله ويحتفل الشريك بان الكتابة الى الخ وجهان الموجود في هذا

ثم دخل دار الاسلام بامان لان أحكام الرق باقية (لا) حل (مكانته) الكافر الاصل (فهو) اظهر استتله (وان امل مدر وسيد كافر لم يبيع) بل يسرى التدبير لرفع الحرية والولد ولكن يخرج من يدو يجعل ويدخل فعلا لذل عنه (ويستكسبه) كالأول استتله (فان لم يبيعه) (بدار الحرب) اتفق عليه من كسبه (يعت بفاضل كسبه) فاذ مات عن عتق من الثلث فان بقي منه شيء لورثه يبيع عليهم فان لم يكن له كسب اتفق عليه بصدقه املكه كعبه (وان امل كاتب الكافر لم يبيع) بل يسرى مكانه الانقطاع سلطنة السيد عنه واستتله بالكتابة (فان عجز) عن التعميم وعجزه بصدقه (يبيع) عليه (ولا يسرى التدبير) من أحد الشريكين لخصمه من العبد المشترك بينهما (الى نصيب الشريك) الاخر لان التدبير لا يقع البيع فلا يقتضي السراية فكل عتق عتق نصيبه بصفة (لان التدبير امر بصفة العتق او تعلق عتق بصفة على ما ياتي وكل منهما عتق من السراية وهذا بخلاف الاول لا يحدث يسرى لانه كالاتفان لصفة المبيع ولا يسر الى رفعه بخلاف التدبير (ولا) يسرى (العتق به) أي بالتدبير كصاحب ادعاهما الى نصيب الاخر لان الملتصم (والعتق عتق نصيبه بصفة اذا وجد حدث وهو موسر) عتق (سرى) العتق (الى نصيب الشريك)

(الباب الثاني في حكم التدبير)

(ويرتفع التدبير بما يزيل المالك) عن المير (كبيع) بت أو بشرط الخيار للمشرى (وهبة) بقض ووصية سواء كان التدبير مطلقا أم مقيدا لانه تعلق عتق بصفة والتدبير السابق أول الكتاب وروى الحاكم خبر ابن عائشة رضي الله عنها باعته مدبره فلما جهرت له لم ينكر ذلك أحد من الصحابة واستشكل البقضي جعل الوصية منزلة للمالك بما جرى في يده أو يجيب بانها بالقول اهاتين ان الوصية له ملك بالورث وهذا أقوى من ترتب العتق بالتدبير على الوث كالاتفان على التام (لا) استفاد مزوج ووطه وان لم يعمل لان الاتفاق في المالك بل تؤكد (فان اوله باعها) التدبير لان الايراد أقوى منه بديل له لا يعبر من الثالث ولا يمنع منه الذين بخلاف التدبير في رفعه الاقوى كما يرتفع ملك العين النكاح ولا يرفع التدبير الايراد بل لا يبيع تدبير المستولدة كإمام (فان باع نصفه) أي المير (لم يبدل) تدبيره (في الباقي) منه ذكر البيع والنصف (ال) والتدبير عتق بصفة لا وصية) بالعتق كالأول عتق العتق ولان الصفة بصفة تعلق ولا لا ينفك الى أحداث تصرف أو يقول بعد الموت بخلاف الوصية (فلا بد له من دفع) له (ولا رجوع) عنه (بأنها) كرجعت عنه أو أبطأته أو فسخته أو رفعت كإلى سائر التعلقات والفسخ داخل في الرجوع كما صنع الأصل (ولا يعود) التدبير (بعود المالك) بعد وفاته بناء على عدم عود الحنف في العين (وقوله اعطوا عبدي) عتق (اذا من وصية يرجع فيها بالقول لان) ضم الى الموت للمطابق بالعتق صفة أخرى كان (قال اذا مات و دخلت الدار) أولت الثوب (فانتحر) فلا يرجع فيه بالقول لانه تعلق عتق بصفة (ولا) يبطاله أي التدبير (هبة لا قبض) لعدم إزالة الملك (ولا) يبطاله (وهن) وان قلنا بجمعه على وجه ذلك (ويصح كتابة المير) كعكسه لا شرا كهم في العتق المقصود بها (ويصح عتق) أي الكتابة والتدبير في نفسه فيكون مكررا مكانا (كإلى تعلق عتقه بصفة) فانه يبيع ويجمع فيه التعلق بها والتدبير كعكسه وفي نسخة وتعلق عتقه بصفة (ويصح السابق) من الموت واداء التجميم أو وجود الصفة (فان) أدى الضوم أو وجدت الصفة عتق بالكتابة أو بوجود الصفة عنوان (مان السيد) قبل الاداء أو وجود الصفة (عتق بالتدبير وبطلت الكتابة) أو التعلق بالصفة وقوله وبطلت الكتابة من زياده أخذ من كلام الشيخ أبي حامد في المسئلة لا تنفوا لوجه أخذ من مقابلة فيه الذي جرى هو عليه ما هنا لا يبطال قبضه كسبه وولاه ويحتفل الفرق بان الكتابة هنا لا عتق فيها ياتي سابقة (فان عجز) في صورة

بعد الكتابة يتصور وجود الصفة وعتق اعان في تلك التعلق وجود الصفة هو اعان وكتب اذ انان الكتابة قال يبيع في المتأخرين بانها مثلها

وله وفرق غيره بان الكتابة (الخ) أشار الى تصحيفه (قوله وقال ابن الصباغ عندى لا تبطل) الرابع عدم البلان الكتابة قال شيخنا وفرغ
 الى ذلك الوليد والكسب (قوله كن أعتق مكاتباً) قال الحلال المحلى ويجب بان العتق الى القديس عليه من الكتابة والكلام هنا العتق
 غدير (قوله قال أعني ابن الصباغ) ويحمل أن يريد الشيخ (إرواح المالح) وعلى ذلك جرى العرف قال ابن الرقعة ونطبق على ما أبدأه ابن
 سبغ اخفا لا لنفسه ما أوردهه والبلد نجيب وأدامه هناك مثله أحوال المكاتبية (١٦٩) السيد اذ مات عتق بونه عن الكتابة

كتابة (عنه) أي عن عتقه (الثالث) عتق قدره (وبقي الباقي مكاتباً) فإذا أدى نفسه عتق وعلم أنه
 بأن فر بانه إذا وادى ما له غائب لا يعتق بونه لا احتمال تلف المال ولا يعتق ثلثه أنصاع على الأصح
 في تصحيف العتق تنفذ لا التبصر قبل تساقط الورثة على الثلثين وقباضه ان لا يميز العتق في شيء من المكاتب
 ان الورثة لم يصل اليهم مثلاً لأنهم لا يعقدون على التصرف في الباقي والتجوز قد تكون مؤجلة الى مدة
 او يله فاذ كروا وانما يجيء على الوجه الضعيف كذا ذكره الاسنوي وفرق غدير بان الكتابة من باب
 المعاضات وامتناع الورثة من التصرف مع وجود ملك المكاتب في حوزتهم لا يمنع عتق الثالث لأنهم
 يصرفون في المكاتب بغير روية وعجزهم بحيلته بالغنوم عند حلوله بخلاف المدرفاتهم لا تصرفون فيه
 وجه (وان مات وقد ملك مكاتباً بغير التذبير) قال الشيخ (إرواح المالح) بطلت الكتابة وقال ابن الصباغ
 بندي لا تبطل (ويشبهه كسبه وله ذكره ابن الصباغ) له قبل الاداء فكذلك ابطال الكتابة
 إلا عني هكذا بالتذبير وقال أعني ابن الصباغ ويحمل ان يريد الشيخ (إرواح المالح) بطلت الكتابة
 سقوط أحكامه ولم يصح الأصل من المقتلين شيئاً وقال الاسنوي الصحيح ما قاله ابن الصباغ وبه حزم صاحب
 العرف وأول التأويل المدكور ذكرا الأصل المسئلة آخر الحكم الرابع من أحكام الكتابة فانه صحيح فحين
 أجل مكاتبه ثم مات قبل اداها ان العتق عن الكتابة لا عن الاصلاح يتبعها وله اوكسب ما قاله وأخرى
 هذا الخلاف في تعليق عتق المكاتب بصفة وقد علمت ان الرابع في التذبير انه تعليق عتق بصفة على ان الحكم
 المذكور يؤخذ من مسئلة الاحبال بطريق الاولى حيث لم تبطل الكتابة بالا بدع كونه أقوى من التذبير
 (فان عجز عنه) أي عن عتقه (الثالث) عتق قدره (وبقي الباقي مكاتباً) كما مر نظيره والتصریح بهذا
 من زيادته وان أدى التجوز قبل موت السيد عتق بالكتابة وبطل التذبير ولو عجز نفسه أو عجزه سيده بطلت
 الكتابة وبقي التذبير (وبمع من خمس) مدبره بإشارة أو كتابة (رجوع) عن تديره (ان فعتب اشارته) أو
 كانه كتابة (والاداء تسمع الدعوى) من السيد (بالتذبير والتعليق) لعتقه بصفة (على السيد) في حياته
 (والورثة) بعد موته لأنهما حاضرتان ناجزتان (ويحلفون) أي الورثة (عين) نفى (العلم) بذلك ويحلف
 السيد على البتة على القاعدة في ذلك ومنه يؤخذ ما صرح به الأصل ان انكار السيد التذبير ليس رجوع
 والا فاعنا عن الحلف ولكن رجوعاً باللفظ وهو لا يصح (وقبل على الرجوع شاهدو عين) أو وأمر أمان
 لأن المقصود منه المال (لا على التذبير) بل لا بد من رجلين لأنه ليس بمال وهو ما يطلع عليه بالمال غالباً
 (فرجع عتق المدبر) يعتبر (من الثلث) بعد الدفون لأنه تبرع بالزم المثل فيكون من الثلث كلوصية
 ولأنه ائتمن في المرض أقوى من التذبير لأنه مضر ولازم لار جوع عن عتقه انه معتبر من الثلث فالتذبير أولى
 ان يعتبر منه فلو كان على الميت دين مستغرق للترك لم يعتق منه شيء وان لم يكن دين ولا مال له سواء عتق ثلثه
 وان كان دين مستغرق نصفه يبيع نصفه في الدين ويعتق ثلث الباقي منه (فان قال هو قبل مرض موته يوم
 وان مات فأتى قبل موته يوم ومات بعد التعليقين بما كثر من يوم عتق من رأس المال) ولا يدل عليه
 لاسد (وان مات سيد المدبر وماله) أي باقيه (غائب) عن بلد الورثة أو كان (على معسر) أو جاهد
 ولا يئذ أو عاقل أو متعزز (لم يحكم بعتق شيء منه حتى يقع) أي يصل (للورثة) من المال (الغائب مثلاً)

فلا فدرمان وله يقوم مقامه بثلث (قوله ومنه يؤخذ ما صرح به الأصل) ان انكار السيد التذبير ليس رجوع وجعله في المحارير رجوعاً
 ظاهراً للمهر والمذكور هنا هو الصواب لأن الشافعي عليه اه وتبعه على التصويب جماعة (قوله وان لم يكن دين ولا مال له سواء عتق
 ثلثه) هذا إذا مات عن وارث خاص فلو لم يخلف وارثاً سوى بيت المال وكان لا يملك سواء فقتضى كلام الماوردي أنه لا يعتبر الثلث بل يعتق
 رجوعاً أصح الوجهين وان لم يعد الى السبلين ثلثاه ر

(قوله للابن في التصرف قبل تصليح الميراث) (١٧٠) (الثاني) علم من علمه اذا لم يبق الميراث على التصرف في المال في حال غيبته فما اذا

كان قادرا عليه فالتصريف
مضى زمان القصور (قوله
فان ريت) ابا ابا ابا ابا
او ابا ابا ابا (قوله قال
الزركشي والصحيح ما روي
به) اشار الى تصحيح قوله
لان الانسان الخ أي
والث بالاث لا بالاث
وله ما حذفه المصنف (قوله
والعتق ان علق في مرض
الموت اعتبر من الثلث) لو
قال ان علق في مرض
أجراه حتى اتصل بمرض
موت فقبل بعق من رأس
المال لتقدم العتق على
مرض الموت وقال في البيان
الذي يقضيه المذهب انه
يعتق من الثلث لان هذه
المصلحة توجد في مرض
الموت فهي كقوله اذا
مرضت فانت حر وقوله قال
في البيان الذي يقضيه
المذهب الخ اشار الى تصحيح
وكتب عليه وبه جزم
المارودي (قوله او وجدت
وبه جنون او غيره) صفه
عتق أيضا لان غير الصفه
والجنون ليس خلق أحد
يختلف بغير النفس والمرض
فانما خلق العقب (قوله
وانما هو الميراث) (قوله
هو الميراث) (قوله قلت وهو
الميراث) اشار الى تصحيح
(قوله من زوج أو رثا)
تصور ولا تقيد فلا ريب
من وطه نسبة بحيث لا
يكون سرا وتكاح فاسد

أولى فرائد زوج ونفا بالعلم او ادعاءه من السيد فتراه حكمه كذلك وبعبارة المختصر عن الشافعي وما
ولدت من غيره من غير السيد هي مختصرة شاملة

● (سجل الكتبة) ● (قوله ولا تبسج دجلة) لأن الزينة والكسب ساء وكريه ثبت في خدمة العبد للكمالات الأربعة وكريه ثبتاً الآن بعد (قوله وهي أسلمة لا تعرف في الجاهلية) كانت في الجاهلية تضاد بل مكانة سلطان الفارس (قوله أن ظلمة) من مكتسب شغل البعض والاعتبار بالكسب الموفق للخص لا كسب ما يحرق فتيما حتى صنعت وغيرها كاحتساب ونحوه وليس السؤال من ذلك وأن جوزنا فيها آراءه في مراسل أني دارد في تفسير قوله تعالى (٤٧٢) إن علمت فمهم خبر إن علمت فمهم حرفوا لرسولهم على الناس غ (قوله أي قادر

على الكسب) قوة كلامهم
 تنهم ان المراد القدرة على
 كسب ما يفي بالغرض الذي
 التزمه وينبغي ان يعتبر
 ذلك أو ما يؤيد منه
 فيهم في الشهر ما تدرهم
 وهو بقدره على كسب
 أو كسب غلبه أو لو كان لا
 يكسب الا دون ذلك فلا ولا
 سبب الاقل كتمرو وتوخوا
 غ (قوله وجه) انفس السائق
 المعرف الى الآية لا تنكره
 في فساق النبط ففعلت
 (قوله والافاضة) قال
 البلقيني يستثنى منها اذا
 كان فاضحاً فاضح ما يكتبه
 في النسخ واما الالاء السور
 فمنهم من ذلك فتمرو كأنه
 وقد ينشئ الحال الى
 الغمر (قوله قال الارض)
 أي غيره فلا يستعثر بها
 الخ اشار الى تفصيل (قوله
 من له) قوله فاذا برئت منه
 الخ اذ حرة المكاتب
 يحصل باده الخدم أو أو
 ابرأها وقوله فاذا برئت
 منه يعمل البراءة باده
 الخ جرم البراءة المطلوب بها
 كذلك في غرض الدنيا يكون
 لا سبب في ابرأه الخ الخ
 لالباضع وقال كاتنن

الى كذا مجموعا الكتابه التي
بابه الخراج فالظاهر صراحتهم
لأنه يقول نعماني أو يتبع
زم الصريح (قوله والاوجه خلا
والنكاح وتنفق بالاسم

(نصف مهرها را أخذ القیمة) اى وأخذ شريكه نصف قيمتها (منه رجوع على التدبير) وكانت أم ولد ذكره كما له من أخذ القیمة رجوع عینی على ضعف هوان السراية تنوقف على أخذ القیمة وكذلك إذا لم يكن ضمان نصف الموقوف له (وليفرود المدبر التدبير) في حياة السرد بعده ربه كفى المعلق عاقبة نصفه

بكره الكاف وقيل وبغها كالتأنيده لقضاء نعم الجميع وشراء عذوق بشفها بعوض مخيم بعميم
فاكثر وهي كالمناخيم من ضم نيم الى نجم وقيل لانه يوق من غلبا وهي اخر جفن فواعدا لعاملان
قد رواها ابن السيد وروفة ولانها يبع ماله بماله والاصل فيه اقبل الاجماع قوله تعالى والذين يبتغون
الكتاب بما ملكتم ايمانكم فكاتبتمهم على علمهم خيرا وشعروا ان غارما غارما او غارما ما وكاتبنا في ظن ريشه
فله الله فظلمه في الاصل والاعلة وخسر الكاتب عدينا في علمه درهم وارها الخاكر وصحح اسنادهما
والجامعة اعية البهلان السيد بدو لانس نفسه بالحق مجانا والعبد لا يشتر ولا يكتب تشرة فاعاق
عقبت والتخلص والاداء فاحتمل فمعامل يحتمل في غيره فاحتملت الجمله في خرج القراض وعلى الجمله له العادة
قال الروابي وهي اسلامية لا تعرف في الجاهلية (وهي مستحبة) لا رواجان طلبها الرقبي قياسا على
التدبير وشراء القرب ولولا ليعال أثر المال وتحتكم المبال على المالكين وانما يستحب (ان طلبها
ضمن مكاتب) أي فاعلى على الكسب وهو افسر الشافي انه مرفق في الآية واعتبرت الامانة في المراضع
بما جعله فلا تعاقب والقدرة على الكسب باق في بعضه بل التجوم يفارق الانما عبت أخرى على ظاهر
الامر من الوجوب يكسب في لانه وما ساد وأحوال الشرع لا تخفى وجوبها كالزكاة (والا) بان فقد
الشرطان أو أحدهما (فباحة) اذ لا يقوى جاء الحق بما لا يتكره بحال الانهاء فقد الشرطين
لنقصي الى الحق نعم ان كان الرقبي فاحقا بصره أو نحوها وعلى عبده انه لو كاتبه العجز عن الكسب
كاتب بطريق الشق قال الارزقي لا يبعد تحررها تعهدها التمكن من العباد (وان امتنع العبد)
تأخره طلبها السيد (يعجز) عليها ككسبه (وهنا بابان الأول في تركها وهي أربعة) صفة
عوض سيد ومكاتب (فاله) صفة ككاتبته على كذا وفي التجوم بشرط ان يقول مع
ذلك (فاذا أدت فانت حر) قاله (الباقية) والافلاص الكاتبة وان كان فقها مختلف في تعيين
بشرط يصح بغير قوله وذلك أو أنت سيد وكأمره كان له اولى بان الجاهل لم يغير بكسر الكسب والمالك لا يتغير
بغيره فالمعروف على المحارجه هو فوط فخرج على عبده الكسب وفلديس العجز بلفظ أو أنت ولا يشترط
كراهه له قوله فاذا أدت منه أو فرغت من ذلك فانت حر لا يكتفى في العجم بغير ذلك اذا لم يكن
لهذا الحاربه كقوله وقد ملني أو ضمن لانا انشا الجناه أو تسحق من الائمة أو من نفسهم الزمان
بدوله الى ككاتبته قول أصله وغيره هو ان يقول ككاتبته الى آخره يقتضى انها تعقد بغير لفظ
ككاتبه كعاقبتك كذا وهو ما عهده الارزقي وفيه نظر والوجه خلافه ثم تعقد بذلك انواهه فتكون
بناية (ويشترط) في بعضها (القبول) من العبد أو افلاص بدونه ككاتبته والمعاملة (فرع) ٥

من لم يلقه فان كان كافيا في الصراحة لان القصد اخراج كلمة الخارج ولو اقره على قوله ليست
وله ان يلقى على الصريح غير بعيد في الخارج قال السيد قال بعض اصحابنا لو ذكرنا ثامن لوازم الكتابة
لا دلالة او استحقاق ثامن سهم الزكاة فانه انما التمة اه وهو غير عتق نفس يبارى كل كساية قرن بها
(أشار الى) تصعبه وكذلك انه لم يعتمد في ذلك الخارج وكتب ايضا قال الزركشي وليس الناعة فيخصص بصفة فلا
والاجاب بان اشار الى الحرس والكنائس وبالكساية كالمسح

(قوله قال أنت حر على ألف)

أو بالف أو على أن عليك
الذات أو أنت حر على ألف
وقوله فقبل أي فوراً وقوله
والوجه أنه الخ أشار إلى
تحصيه (قوله وبأن قدسه
ماهر) ثم يفسر بأن ذلك
عقد أو رد على المنفعة وهذا
وارد على الرقة ونعتر في
الأول ما لا ينظر في الثاني
قوله ولو وجهه نفسه وقبل
فورا عتق مقتضى تقديمه
بالقول بشرط ما يستلزمه
في الخادم بأن لا يقاط
لا يحتاج إليه وقد عتق في
باب العتق ما حصله ان
قوله لعله ملكك وقد عتق
لزوجته ملكك فكتبت
يحتاج إلى النسبة لكونه
أستقاماً لا يملكه كذا كسر
الرافعي في الوصاية لو قال
وهي منك نفسك أو
ملكك نفسك احتج
إلى القبول في المجلس اه
وظاهر أن فيه خاتبة في
التمليك والاسقاط وقوله
مقتضى تقديمه بالقبول
استراطه أشار إلى تحصيه
قوله قال الرافعي ووجه
الصحة (الخ) وهي الأصح
قوله كذا صرح به الإمام
وهو واضح لا يخفى أن مراد
الاستنوى أجل يمكن فيه
التسليم والافق كالحال
قوله ولو قال مال كبير) أو
فما يندر وجوده (قوله
والصحيح على ما قاله الرافعي
في الركن الثالث في نظير
المثالة الصحة) هي المذهب

قال (رقبة) أنت حر على ألف فقبل عتق في الحال ولو لم (الان) (ذمته) كقوله لزوجته أنت طالق
أنت فقبل (أو) قال (أن) أعطيتني ألفاً فانت حر لعل الاشتراط الغرورية ولا ماله) فلا يمكنه الاعطاء
(ولا عتق بحال الغير) أي أعطيتني ألفاً فانت حر لعل الاشتراط الغرورية ولا ماله) فلا يمكنه الاعطاء
مع الحلق وما ذكره من إلغاء حزم به الأصل أو ضاؤو جماله لا بشرط الاعطاء وإنما كان قال وزجته
بأن أعطيتني ألفاً فانت طالق وبأن في ماسمائه (فرع ويصح أن يسعه) أي بوقته (نفسه) وبأن يثبت
لدى ذمته عتق في الحال) وبأن أسدده الولاء عليه كقوله عتقني على مال (وان قال) (ه) بعنك نفسك
كحلف) أنه لم يشر ولا شيء عليه (وعتق بالاقترار أو) قال (بعنك نفسك هذه العين أو يجر) أو يجره
ز وقيل (عتق) وبأن أسدده الولاء عليه (عليه فحقة نفسه) أسدده كقوله قال أعتقك على خير أو خسر
وبه نفسه وقيل) فورا (عتق) أو أوصى له بما قبل هذا الموت عتق) ثم إن نوى بالهبة العتق عتق ولا
لولا حذف عتق الأول أغنى عنه الثاني (وعتق العبد) أي عتقته (بعض بشرطه) نفسه (موافقان)
شأن كان (الكتابة في العوض) أي أن كلامهما يضمن إعطاء بعض (وبما الشافعي في الشرط)
حكمهم (الركن الثاني العوض وهو مال عتق أو منفعة) كبناء دار وخدمة شهر (وبشرط كون
ال) ولو عرضاً (ديناراً مثلاً مثلاً) أي مؤثراً (ولو) كانت الكتابة (لبعض) ابتاعاً
لغيره لأن الرقبة لا قدرته في الحال وقوله من زيادته مخمجة يعني عنه ما يأتي (ولو أسد إلى المكاتب
يب العتق) للكتابة (في العتق بهمان) قال الرافعي ووجه الصحة بقدرته برأس المال قال
نخلافه يربح من الخلاف في البيع من المعسر والبيع أولى بالصحة لأن الثمن يحتمل ما لا يحتمله المسلم
ببطلان له لا يجوز الاعتراض من قبل الاعتراض عن الثمن خلاف قال الاستنوى ووجهه في السلم الحال
الزجل في دفعه جزاً كذا صرح به الإمام وهو واضح (وبشرط أن يتجمل) المال (بمجموعين)
ماعد) ابتاعاً للشافعي والخلاف لو كان تجمل فعلاً لم يدره ثمران لأن الكتابة عقد أرفاق ومن ثمة
زكاة التجميع ولذا فاضرت الهبة على الهبة متجمعة لا يفسر عليهم الاداء) ولا بأس بكون المنفعة ولو
الذمة (حالة أقدرة على الشرع ذمها) خلاخلاف ما لو كانت على دينارين أحدهما حال والآخر
زجل (وبمجموعين قصرين) ولو (في مال كبير) لاسكان القدرة عليه (كالمسلم إلى معسر في مال
كثير) إلى أجل قصير (ولو كاتب) عبده (على خدمة شهرين وجعل كل شهر نجماً يصح) قال
رافعي لأنه منفعة الشهر الذي منتهى المنافع المتعاقبة بالاعيان لا تؤجل كتاباً (أو) كاتبه (على
خدمه وجب ومضان فأولى بالصحة لا قطعاً ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى (وبشرط) في الصحة
أن يصل الخدمة والمنافع المتعاقبة بالاعيان بالقدرة فلا يجوز تأخيرها عنه كأن عن البيع لا تقبل
تأجيل ولو كاتبه في رمضان على خدمة شوال لم يصح (أو) كاتبه على خدمة شهرين إلا أن وعلى أن ذمته
بالغالب موصوف بعد ما لا من المنافع المتعاقبة (في الذمة) تتأجل بخلاف المتعاقبة بالاعيان) وقوله
مدى إلا أن أول من قبله أولاً بعد انقضاء يوم أو شهر ولو كاتبه على بضعين وجعل لكل منهما وقتاً
على ما صرح به الأصل (وبمصح على خدمة شهر مثلاً بالقدرة) على (دينار ولو في أثناء الشهر)
أنه لا يفسد مستحق في الحال والمدة لا قدرها والتوفيقها والدينار إنما يستحق إذا لم يبق بعد المدة التي
تمت اشتقاقه وإذا اختلف الاستحقاق حصل التجميع (لا) الكتابة (على دينارين بوجبه آخر الشهر
ر) على (خدمة الشهر الذي بعده) لعدم اتصال الخدمة بالعتق (ويكنى إطلاق الخدمة) ويتبع
فيها العرف كما يربطها في الجارة وقيل لا يكتفى بل بشرط بيان العمل فيها والترجيح من زيادته وبه صرح
الاستنوى (لا) إطلاق (المنفعة) بأن قال كانت على منفعة شهر فلا يكتفى باختلاف المنافع (وان
كانت على خدمة شهر ودينار فرض في الشهر) وفات الخدمة (انفسخت) أي الكتابة (في قدر
المرئى في الثاني خلاف) قبل بطلان فيه قطعاً لا يتم الاتصاف ببعض العبد وقيل هو كمن باع عبد من قتل

(قوله) بشرط ما قبل العرض (الم) وأن يكون عام الوجود عند العمل لا يتعمد على العبد تحصيله فلو كان به على ما يدفون جهات للقاضي الحسين بناء على الوجهين فيما إذا كانه (٤٧٤) على مال عظيم في تخمين قصير ونقصية البناء العضة وأطلق المصنف بقضيه فان

أحدهما قبل القبض في الباقي طر يقان أحدهما لا يدل والثاني قولان قال الأنسوي والصحيح على ما قاله الرافعي في الركن الثالث في نظير المسئلة العضة فقالوا كاتبين مرض موته اعتبرت كاشته من الثلثان خرج بعينه الباقي ثم فرق بينهما كتابة أحد الشرطين نصيبا من ذلك ابتداء كتابة العدة وأوردت الكتابة على الجميع ثم دعت الحاجه إلى ما لها في البعض قال لكن في الإلم على ما أوفى بالبلان فقال إذا انتقضت الكتابة في البعض انتقضت في الكل • (فرع هـ) لو قال أعنتلنك على أن تخدمني وأطلق أو قال على أن تخدمني (أبداء قبل عتق) في الحال (وعليه بقية) لاسد له لم يمتعه بجما (أو) قال (على أن تخدمني شهرا من الآن قبل عتق ولزمه الوفاء) بالخدمة لتعريفهما (فان تعذرت الخدمة فيه) عرض أو غيره (رجع) عليه السيد (بقية) لا باهر بالخدمة كالصداق وبدل الخلع إذا اتفقا قبل القبض (أو) قال (كاتبك على أن تخدمني أبدا) أو أطلق (لم يعق) وان قبل لاستغراق الخدمة مدة عمره فيؤدي إلى عدم عتقه (أو على أن تخدمني شهرا قبل وخدمته شهرا عتق) على سببه (أو) قال (عليه في السبب) لانه كتابة لمدة (فان خدمه أقل من شهر لم يعق) لعدم وجود الشرط (و بشرط) في ههنا (ربان قدر العرض وصفته وقدر الأجل الوسيط كل تخيم) لانه أعتد معا وضرتا تخيم الوقت المضروب وهو المراد هنا يطلق على المال المؤدى فهو يسمى الوقت ههنا لأن العرب كانت لا تعرف الحساب بل كانت تبنى أمورهم على طساروع التخيم فيقول أحدهم إذا خلعت تخيم الربا بأدنى من حقل كذا (ولا بشرط) فيما ذأقت تخمين مثلا (تساريع ما) فيجوز تفاوت ما ياولا بشرط تعيين ابتداء التخيم فيكنى الأطلاق ويكون ابتداءها من حين الصدق كالأجارة (و بشرط تعيين النقدان لم يكن) ثم (تقد غالب) واختلفت قيمة النقود ودوا كفي الأطلاق (د) بشرط فيما إذا عتد بعرض (وصف العرض بصفة السلم فان كاتبه على ثوب مثلا (موصوف) على أن (يؤدي نصفه) مثلا (لسته أشهر) أي بعدها (نصفه الآخر لستين) أي بعدها (لم يعم) لانه إذا سلم النصف في المدة الأولى تعين النصف الثاني الثانية والمعين لا يجوز تأجيله (أو) كاتبه (على ما تؤدي كذا) أي نصفها مثلا بلسنة أشهر ونصفها الآخر بلسنة شتين (مع) لأن السائمت متعاقبة بخلاف الثوب (فان قال) على أن تؤدي (بعضها السنة) وبعضها استثنى لم يصح وكذا (لوفاء) (على أن تؤديها في عشرين ليلة بالجملة بالتوزيع) فلهما ولا في الثانية كتابة إلى أجل واحد (لوقال) على أن تؤديها (في شهر كذا أو) (في وسط الشهر أو في يوم كذا فهو هو يجوز أو يجعل) في غير الوسيط (على أنه وفي الوسيط على نصفه) لأنه الوسيط الحقيقي (وجهان) كنفير في السلم كانتظار به الأصل في غير الوسيط وقضيه بالبلان وعليه انحصر في الوسيط وغيره ههنا العلامة لجازي كالم الوسيط (أو) قال على أن (تؤدي إلى عشرين ليلة يجوز لانه أجل واحد أو) على أن تؤديها (في ثلاثة أشهر كل شهر وسطه) أي تسط كل شهر (عند انقضائه فلا) يجوز (حتى بين) حصة كل شهر ولو كاتبه بتخمين) مثلا (على أن يعق بالآل مع وعق بالآل) لانه لو كاتبه مطلقا وأدى بعض المال فاعتقه على أن يؤدي الباقي بعد المتي فكذا الوشرط ابتداء • (فرع هل بشرط بيان موضع التسليم) للتخيم أولا (فيه الخلاف) المذكور (في السلم) قضية ترجع الأول ان وقع العقد بموضع لا يصلح لتسليمها أو يصلح له ولم يؤمنه بوجه حزم القاضي وغيره (فان عين له مكانا ثم حارب المكان العين فهو يؤدي إليه) أي فيه (أو) يؤدي (إلى) أي (أقرب الواضع) إليه (فيه وجهان) قياس ما في السلم ترجع الثاني (وتفسد مكانته بمال الغير لكن يعق بإدائه) له (بأن المالك فيجب الرد) له (والرجوع إلى القيمة) أي في العبد (للساد الكتابة) أمّا إذا أداه بغير ادائه فلا يعق بخلاف ما لو قال أن أديت إلى هذا فانت حر فانه إذا أداه عتق وان كان مستحقا كذا كرهه قوله (وفي

جوزاء) فانقطع لم ينفسخ العقد والافسكاس (قوله) وقضيه بالبلان في نسخة أو قال في شهر كذا أو يوم كذا افسكاس أو في وسطه فهل هو يجوز أو يجعل على نصف وجهان أه عليه انحصر في الوسيط وغيره ههنا العلامة لجازي كالم الوسيط (أو) الأصح وقال الأذري وجه العضة بعد صدا (قوله) به حزم القاضي وغيره) وهو الأصح وتقصيه بالقبض بان في السلم احتياطا فاعتبر فيه ما لا يعتد به في غيرها وهذا لم يذكر أحسن الاحتجاب ذلك في فسخ المبيع ولا في أسرة ولا في صداق ولا خلع ولا صلح عين دم الكتابة كذلك أه قال في الحامد ان نص الشافعي في الإلم صريح في الاشتراط فانه قال في باب ما تقرر عليه المكتوبة وان كاتبه بعوض لم يجز إلا أن يكون العرض موصوفا إلى أجل معلوم وإذا كان محله مؤنة لا بد من تعيين مكان التسليم وحكي أنه أرى في المسئلة طر يقين أحدهما على قولين والثانية بشرط أن يكون في بادية أو خراب يعني في موضع لا تصلح لتسليم أه وقال في الأنوار

في شرط الصداق معلوم الأجل ان كاتبه معلوم التسليم ان كان كاتبه مؤنق قال في شرط عوض الخلع معلوم الأجل معلوم التسليم ان كاتبه مؤنق (قوله) قياس ما في السلم ترجع الثاني هو الأصح

محض

و يرجع عليه القيمة) ليدكر هذا في الروضة وانما قال اذا قال ان أدب الى هذا فان حرقا دأعتى وان كان مستحقا لان ذلك محض
وجوه من دفع ضرب قول المصنف ورجع عليه بالقيمة بدل عليه قوله انه محض تعليق وليس في بعض التعليق رجوع بخلاف الكتابة
اذا دعت أو جنتا في الرجوع بالقيمة لكونه المستحق تعليق بل فيها معاوضة فلا ضرب ثالث ان اذ من أنسخ (قوله لو كان عليه على
بشرى منه دار مثلا و قد نزلت) وقال كاتبتك وبعتك هذا الثوب بألف و بجم الألف وعلى الحربة اداة معية الكتابة دون البيع ولا
يؤمن ان يقول العبد دأعتى ما و اوقبت الكتابة والبيع أو ألبيع والكتابة (١٧٥) قال الباقي في الألف ليس كالسبعة الا في الكتابة

فؤدى هذا التصو برأى
تعلق الحربة في الكتابة
بأداة مال آخر غير مال
الكتابة وهو خلاف
موضوعها فتكون فاسدة
ووقع هذا التصو في أصل
الروضة ثم اذناه اذا أدى
ما يخص الكتابة بعنى
وهو بخلاف لما في التعليق
ولم يزد هذا التصو في كلام
أحد ولا مع عندنا فيه
فداد الكتابة ولا نص
للشافعي بخلاف ما مرزاه
بل قواعد ما شهدته قال
ويستثنى منه ما اذا كان
المكاتب مبعوثا وبينه
وبين سيده ما يؤت كان
ذلك في قوة الحربة فانه
يبع البيع أيضا فقد
القبض لا يبطل وهو تقدم
أحدثه على مذهب العبد
أهل العمل السيد قال
وتجوز معاملة البعض مع
السيد في الاعيان مطافعا
وفي القيمة ان كان بينهما
مهاينة قال ولم أر من تعرض
لذلك وهو من دقيق الفقه
قوله وشرطه أهلية التبرع
شمس السكران والاعى

من التعليق بعنى بالمستحق كان أعطيت في هذا) فاعطاه (فانه بعنى) لكونه محض تعليق وذلك
انه موجب التملك فاذا لم يوجد اذن لم يوجد مائة قضى الملك فلم يوجد دأعتى (و يرجع عليه القيمة
رده) كقولهم في العلق حديث بن عمر المثل وهذا من زبده وبه يعرف ان في تعبيره كعبه بعض
علق في استعماله فانه معاوضة غلب فيها جانب التعليق * (فرع) * لو (كاتبه على ان يشرى منه داره)
لا يؤبىعه شيئا كانهم بالاول وصرح به الاصل (فقدت) أى الكتابة لانه شرط عند عقد (وان
تبعية يد البائع) مثلا (صفحة) كان قال كاتبتكم بألف الى وقتي كذا وكذا فاذا أدبتم فانتم أحرار
مع العقد لان مالك العوض واحد فاشبهما لو تبايعا (ووزع) المسمى (على قدر القيم) أى
بهم لا بعددهم (وقت الكتابة في أدب) منهم (حصة عتق من عجز) أو مان (رن) فلو كانت
بأدبهم فتوفى الثاني ماتين وفيه الثالث ثلثا فعلى الاول سدس المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى
الثالث نصفان فأتى عتق المؤدى بأدبهم ودأعتى السيد اداء الجميع قلت لان الغلب في الكتابة للصحة
بالمعاوضة ولهذا إذا أقر السيد المكاتب عتق واذا مات لم تبطل الكتابة بخلاف التعلقان * (الركن
ثالث السيد وشرطه أهلية التبرع) لان الكتابة تبرع اذ المكاتب وكسبه السيد فغالبه أحدهما
الاخر نزول عن أحدهما لا عوض (فتلغو) الكتابة (من مسمى ويجوز وسقيه) مجعور عليه
أو لو ألباهم) وبكره وسأني * (فرع) * لو (كاتب عبيد في المرض حسب) قيمته (من الثالث)
ان كاتبه على أكثر منها (فان مات وخاف على قيمته صحت) كتابته لخروج جسمه من الثالث (ولو كاتبه
لأماله) - واه (على مثلي قيمة فاداه) أى يتجوز الكتابة (في حياته) أى السيد (عتق
كله ينفى في الورثة فلا أدب) كاتبه (على مثل قيمته فاداه) أى يتجوز الكتابة (فثلاثة) بعقبات
لانه إذا أخذ مائة و قيمته مائة نشد التبرع في ثلثه اذ هو ثلثا المائة وبخالف ما لو باع يثبت في مرض موته
بين المائل وأخذه حب يصح البيع في الجميع لانه لم يبيع لم يحصل له الثمن وهما لو لم يكتب - صلت له
اكتسبه (وأدى النصف صحت الكتابة في نصفه وان لم يؤد) شيئا (حتى مات) السيد ولم يجز الورثة
ما زاد على الثالث (صحت) كتابته (في ثلثه) فاذا أدى حصته من التجوز عتق (ولا يزد العتق
بالاداء) أى لا زائد في الكتابة - ودر نصف ما أدى وهو سدس (لما لان في الثلثين) فلا يعود (وان
ولنا صفة اذا (أجاز الورثة في جميعها عتق) كله (أدى بعضها عتق ما أجازوا) وفي نسخة أجاز رأى
الورث (والوادة) عليه فيما أجازوه (العتق) لانه بناء على ايجازهم تنفذ فلا ابتداء عطية
(ولو لم يكن العبد من ذمها سواء فكتبت في المرض أحدهما باع الاخر - يثبت زمان لم يحصل) بيده
(نزل التجوز صحت الكتابة في ثلث هذا والبيع في ثلث ذلك اذا لم يجز الورثة) ما زاد على الثلث (ولا
راوى البيع والكتابة بأدبهما الثمن والتجوز) لبطالنه - حتى في الثلثين كما مر نظيره (ولو كاتب في الصحة
أدب أو عجز التجوز أو أعتقه في المرض ولم يملك سواء فاداهما فان عجز نفسه عتق ثلثه) ورن ثلثه (وان اختار

تعلق العتق قال الركني ولو كاتب العبد البيع قبل القبض فبني أن يصح كالاتفاق ولم يتصرفوا له (قوله لو كاتب عبيد في المرض حسب
من الثالث) لو أوجب السيد في حال الصحة مدار المرض قبل العبد فلم يؤد فيه شيئا أو الظاهر انه كالأدب لمعاني المرض وقصر على هذا انظارا من
الفتوى (قوله صحت كتابته في ثلثه) ولا يتجوز على كلمة بعض عدلان ذلك ابتداء كتابة وهو اذن الكتابة على الجميع نعمت الحاجة
الى الإبطال في البعض فان قيل لو ودعت على الجميع ثم ودعت في البعض نرد هذا في السكك فيما اذا كان عبدان اثنين كاتباه وعجز أحدهما أحاب
ابن الصباغ ما بان انما ثلثا لانه لو عاد نصيب التبرك وباقى مكاتب تضر ونقص القيمة فبطلنا الجميع دفعا لضرر عن التبرك ولو
استثنى انقل العبد اليهم فانصبا الكتابة فلا معنى لآلة الكتابة من بانيه اه

وملكه - يد - لان الدار دار قهر (لان كان في دار الاسلام يمان) وقهر أحدهما الآخر فيها لان في
 فمضى من ذلك لان الدار دار حق وانصاف (وكذا القهر محررا) بدار الحرب أو بدار يمان فيه ما ذكر
 وذكر حكم ذلك بدارنا من زيادته (ولو هرب اليها المكاتب) من سيده ولو غدير مسلم (انطلق مكاتبته
 وصار حرا) لانه قهره على نفسه فزال ملكه عنه (فان لم يسلط بالجزية) أي بعد دهان رضى بها
 وكان من أهلها (فان لم يرض بها أولي من مكن من أهلها الحق وأمنه) وان ساء ما ناذر - يد - وما نالنا الخارة
 أو غيرها من سفرت المكاتبية على ما نالها بدارنا ولولاها نالها - يد - لم يضر المكاتبية هناك صرح
 بذلك الاصل (ولو دخل) دارنا حربي (ومكاتبته يمان) ولم يقر أحدهما الآخر (وأراد الرجوع
 بمكاتبته الى دار الحرب) أو كاتبه به مدخل دار الرجوع (فامتنع) من ذلك (لبيحير) عليه كما
 لا بأس للمسلم بمكاتبته (بل يترك) ان شاء (من قبض النجوم) عنه (ولا يقف) أي ولا يجوز له
 أن يبيع بدارنا (لها) أي للنجوم أي لبيعها (الا ان كان ممن يقر بالجزية والتمزها) أزمانه
 فهو له أن يقف لذلك (ثم ان عجز مكاتبته نفسه في قضاء أمانه بعد عود اليه) الى دار الحرب (خلاف)
 ذكره وفي باب الايمان فمن رجع وخلف عنه دنا لا ولا يصحوا بقاءه وجزم به المصنف ثم لان المال ينشرد
 بالامان واهلها يبعث في محاله الى دارنا يمان ثبت الايمان له ودونه ونقل الاصل ذلك هناك ابن الصباغ
 ثم قال ويحيى فيه الخلاف المذكور ثم فكان حق المصنف أن عشي على كلام ابن الصباغ (ولو مان اليه)
 وقد بطل أمانه (ولو بدار الحرب بعت بماله المكاتبه الى وارثه) لبقاء الايمان فيه وقد روي ثورته من مورثه
 ومن ورثه لا ورثه بعت وقتها من واليهم اما اذا لم يسلط أمانه ثورته الذي ونحوه فقط كما علم من باب
 الايمان (ولو رجع) السيد (دارهم وماله المكاتبه عندنا ثم أسرا له لم ينتقض الايمان في ماله) وان
 انتقض أمانه هو بالرجوع فباعت النجوم ان سنا عليه أو فدى نفسه وهو بذلك في أمان مادام في دارنا
 صرح به الاصل (وان استرق) السيد (بعد عتق المكاتب زالمه) كما اثر الاقرار (والامان
 بان في مال المكاتبه فتنظر به عتق السيد) ومصرع ماله (وباسترقاقه) بعد عتق المكاتب (يطل
 الولاء) له (على مكاتبته) لان الولاء لا يورث ولا ينتقل من شخص الى آخر والى ابطاله انتفاء حكمه
 والافواه ووقوف كابو خذ من كلامه الا في آخر الفروع (فان استرق السيد قبل عتق المكاتب فمال
 المكاتبه موقوف فان سيده دفعه المكاتبه لموصرا للواء السيد فان لنا المكاتب حال التوقف
 خذوا المال عني) وفي نسخة عني (لا عتق أجابه الحاكم) اليه (فان عتق) السيد (أخذ) منه
 (لم يورث ولاؤه السيد وان مات انتفاؤه في وسقط) وفي نسخة وسقط (الواء) فرع) لو (كاتب
 مسلم كافرا) بدارنا أو بدار الحرب (صح) كالعلم عامر (فان عتق قروا بالجزية) لا بدونها
 (وان لحق) الكافر (بدار الحرب أو أسلم لم يطل مكاتبته) لانه في أمان سيده (وكذا) لا تبطل مكاتبته
 (اذا استولى الكفار عليه كدبر) أي المسلم (ومستولاه) أي لا يسلط لغيره وما لا بد بذلك
 (وان خلص) المكاتب من يد الكفار (حسب) عليه (مدة لاسر من الاجل) أي أجل مال
 المكاتبه لعدم قصر السيد بخلاف ما لو يسهه هودة (ولو انتقضت) مدة أجل مكاتبته (وهو في الاسر
 نفسه السيد) ان شاء الله تعالى أن المدة تنسحب على المكاتب فيما ذكر ويقضيها (نفسه) كالحاضر
 المكاتب واخر زعمان الوجه القائل بأنه لا ينقض بنفسه بل برفع الامر الى الحاكم كيعتقل هل مال
 يفي بماله عليه (فان أطلق) من يد الكفار (وأقام بيناته كان له مال يفي بماله أو اداه وعتق) وبطل
 الفسخ (الركن الرابع) المكاتب وشروطه كونه مكافأ مختارا) فلا تصح مكاتبه صغير ومجنون ومكره
 (ولو كاتبه) أي المكاتب المختار (لنفسه وأولاده الصغار) أو المجانين (صح) أي المكتبة (له
 دونهم) فلا ينظر في الصفقة (وان كاتب) عبدا (صغيرا) أو مجنونا (وقال) في كاتبه
 (اذا أدبت) النجوم (فان حر فادى عتق ولا تراجع) بينهما (لانه لا يتعلق بحض) فعتقه حصل

(قوله ويصحوا بقاءه) أشار
 الى تصحيحه (قوله وجزم به
 المصنف ثم) قال الفقيه فلا
 يصح قول المصنف فيه
 خلاف فصره في الروضة
 ثم ان عجز مكاتبته نفسه في
 أمانة بعد عود اليه (قوله
 وشروطه كونه مكافأ) مثله
 السكران (قوله مختارا)
 ثبت عبارة كغيره السفيه
 وهو ظاهر له لم يخص
 الاداء من الكسب فقد
 يؤدي من الزكاة وغيرها
 وأما المأذون له في التجارة
 اذ اركبته الدين ومجر
 الحاكم عليه في كتابه
 ليعرفها في دونه فلا تصح
 مكاتبته وتصح مكاتبته المراد
 كيبه ثم ان أدى النجوم
 من كسبه أو تبرع عنه
 عتق وان لم يؤدها أو لم
 يفي مكاتبته قال الاذرى
 الظاهر ان من تختم قاتله في
 الحرب لا تصح مكاتبته
 بخلاف المراد لم أره شيئا
 ويحتمل أن يبيح فيه
 خلاف

(قوله لا تخلفه مروهون) أي وهذا لما بالقبض يفرض أن المهر من وفي معناه الجاني جنبه فوجب مالاً متعلقاً بقرينه فلو أوجب قصاصاً لكانت
ثم عفا الحق على مال بطلت المكتبة ولا يصح كتابة المبيع قبل قبضه (قوله ولا بأس) أي لم يعقل بين أن تكون الأمانة تحت لا يكتفى معها
من الاستنساب كاستيفاء القصد منها (٤٧٨) يستقر غالباً أنه كالأمانة النص وبين ما لا ينعاه الاكتساب كالخارجة لبقا فقط أو

للنظرة مثلا ذكبت بمطام
أو وراثة وتحوها ما
يكن عمله مع القيام بما
استوجب له فلا يصح الكتابة
في الحالة الأولى وتصح
الثانية لعدم المانع المشار
إليه

● (فصل) (قوله وضع
مكتبة لبعض) قال الأذري
لو كان بعض عبده موقفا
على خدمة سيده أرتجوه
من الجاهن العاشر باتبه
رقب وكاتبه ذلك بعضه
فبشيء أن يضع على قولنا
الملك في الوصف ينتقل إلى
الله تعالى لأنه يستقل بنفسه
في الجلالة ولا يفتقر إلى غيره
ما لا يخلف ما لو وقف
بعضه على معين كذا عطر
ولو لم أرتبه شيئا قال التاتاري
فيما قاله الأذري أنظر فإن
وقف البعض على خدمة
معهذ أو نحو من الجاهن
العامه كالوقف على معين
فإن ناطر الجهة في ذلك
كالوقوف على العين فيفتح
عليه الاستقلال بالكتب
ما سأل في كلام الشارح
ما ذكره الأذري (قوله وكذا
لو نطقنا فإن بعضنا تحت
بسطه) أو أوصى بكتابة
عبده لم يخرج من الثلث إلا
أنه يكتب ذلك القدر وعن

يجوز الصفة في قول ابن الصل بحكم كتابة عبده أنه لم يرض بعقدا لبعض غير جمع السبعة عليه بقبضه
و يرجع هو على السيد بما قدم وهذا ما احتج زعمه بقوله ولا تراجع وأجاب الأول بأن قبول غير المكاتب
بالطريق القصد منه ليس بعقد وهذا لا يشرى به أو تلف عبده لم ينعنه بخلاف ما لو اشترى المكاتب شراء
فساير أو تلف عبده (وتصح كتابة عبده ومعايق عبته بصفة موهبة) لأن مقصود هذا العتق أيضا فيعتق
اشترى وجود الصفة وإن وجد قبل أداء العتق والافتداء ثم لا لا استرخا بكون السيدان مان قبل الأداء
والأداء (لا) كتابة (مروهون) لأنه مرصده للمبيع والمكتبة تمنع منه (د) لا كتابة (مسأجر)
لأنه مستحق النصفه فلا يشرع للأكتساب لنفسه ولا كتابة الموصى بعبده ومن الموصى ولا كتابة
المقصود بأن لا يمكن من التصرف في يد الغائب والحال العمران المنع محمول على ذلك (ولو قبل الكتابة)
من السيد (أجنبي أو ذي عيب العبد) الخيوم (لم تصح) الكتابة بخلاف ما مر من وقوع الباب (فإن أدى
عتق) العبد (لو جرد العتق ورجع) السيد (على الأجنبي) بقبضه موهبة ما أخذ منه
● (فصل وضع مكتبة لبعض من استقر) (عقدها) (الباق منه) كأن تضع كتابا لجميع العبد بجمع
فأدبها كلامه ما لا خلاف في خلاف ما إذا لم يستقر الباق منه (فإن كاتب كل عبده في الفن منه
بقسطه) من الخيوم و بطلت في الباقي بغير شرط الصفة (وكذا لو نطقنا فإن بعضنا تحت بقطه)
من ذلك ما ذكر (فإن كاتب بعض عبده فساد) كتابته لا ينعض عتقه عبده ولا أنه حيث لا يستقل
بالتدليل على استنساب الخيوم ولا أنه لا يمكن صرفه (فإن أدى) الخيوم (عليه بما أدى)
السيد) كتابته (عتق وصرى) إلى باقية لوجود الصفة (ورجع) المكاتب (عليه بما أدى)
ورجع (شبهة القصد للمكاتب) لا يستقر بصرى العتق بطلانه لم يفتقر بحكم
المكتبة ويحل فسادها فيما ذكر إذا كاتب في الصفتان كاتب في مرض موهبة تحت بقدر ما يخرج من الثلث
ولو كان بعضه موقفا على خدمته سيده أو نحو من الجاهن العاشر وبعضه موقفا كاتبه ماله موهبة أنه
يضع شيئا على قولنا الملك في الوصف ينتقل إلى الله تعالى وهو المذهب لأنه يستقل بنفسه في الجلالة كذا ذكره
الأذري والأوجه خلافه لما قاله تعليلهم السابق ولو لم يال بناء المذكور لا يخص بالوقف على الجاهن
العامه (ولو كاتب أحد الشريكين) نصيبه في المشترك (لم تصح) كتابته (ولو باذن الشريك) لأن
لشريك منعه من التردد والفر ولا يمكن أن يصرف إليه سهم المكتبتين من الزكاة (فإن أدى الخيوم من
حصه من كسبه) المشترك بينهما وبين من لم يكتبه (قبل فسخ عبده) الكتابة (حق) لوجود
الصفة (وتصح عليه نصيب الشريك بشرطه) وهو اليسار (ورجع العبد) عليه (بما دفع) (و
والسيد) عليه (بقصد منه) منه (وإن أدى) العبد (إلى الذي كاتبه بجمع الكسب)
حتى تم قدر الخيوم (لم يفتقر) لأن المعاوضة تقتضي إعطاء مال للمكاتب بفتحها بالدفع عليه (كن على
عتق عبده بإعطائه عبدا فاعطاه) عبدا (مفعو با) لا يفتقر إلى كاتبان أخذ نصيبه مما أخذ الذي كاتب
لأنه ملكه (فإن أتم السيد الخيوم من حصه من كسبه بعتق) والأفلا (فرع) (لو) كاتبه
الشريك كان ماله وأما ذم ماله (كاتبه) (بتركه) أحدهما الآخر (صححت) كتابته التي اتفقت الخيوم
جنساً وصلة واجلا وعددا وجعل المال على نسبة لمكاتبه أو أطلقا قائم بتقسيم كذلك لا يؤدي إلى
انتفاع أحدهما بماله لا آخر كتابته على ذلك بقوله (لأن شرط تفاضل في الوصف) (في) (نسبة)
المال ولا يخرج أحدهما (وضم الكتابة وأراد لا) خرباها فمأواظها (بطل) عقدها (في الجميع)

النص والبقوى صحة لوصية كتابة بعض عبده وعن المروزي صحة كتابة بعض هوائت ماله في مرض الموت
وأنه ما جاعل كمن نقل البقوى الصحة من العاقل وبأن عفاها وأحمد البطلان ولأدى المبدع على سيدته ما كاتبها بصدقه أحدهما
وكيفية الآخر فحقها لم يفتقر إلى كاتبه ذكر صاحب المصالح (قوله ولا وجه خلافه لما قلنا الخ) هو كمال

قوله وأما الفاسدة (الخ) قال الباقين لم يذكر في أول الكتابة أنه يعنى تحتها تعبير عقدها ولكن ذكر صيغة العصور والتعريف فإذا أنى
الكتابة معلقة بوجه الشرط فهل هي فاسدة أو بالطله لم أؤمن تعرض لذلك ونص في الأم على أنه لم يقع كلمة ومقتضى أن تكون بالطله ولذا
التي الكتابة فإذا أدت إلى فانتصر بعد موصى نص في الأم على أنه ليست كلمة وإنما هو مدر وسيد به. بل آداء الخوم وبعده قال
لم أوفى كلام الأصحاب هذا الفرع وقاسه أنه لو كان عليه على تجرد وقال فإذا أدت فانتصر (٤٧٩) أن دخلت الماروضى بعد الأداء شهر
ونحو ذلك فإنه يكون تعليقا
مضاد لم أؤمن تعرض لذلك
أيضا وإذا كان عين العبد
غيره وفرع على أنه غير
محصنة كما يصح في زيادة
الروضة فتضى كلام أصل
الروضة ففاسدة فإنه قال
عنى بالسفة ويرجع
الروى على السيد عبد
السيد عليه ببيعة العبد
ولست هذه الصورة داخله
فيما ذكره في تعريف
الفاسدة (قوله) وقد صرح
بذلك النووي مع زيادة
دقائقه (الخ) وكما عنه
الاستوى في التفتيح بل نقا
الروى أن أربع مسائل وقد
عرفت أن الروى لم يأت
بما يدل على المحصرون
ذلك من نص في الاستوى في
الفتق عنه (قوله منها الخ) الخ
والو كذا وعقد الجزية
والعتق (قوله) أي
كالاستوى (قوله) بل يصور
الفرق بينهما (الخ) وقال في
التوضيح فرقوا بينهما في
القراض في مسئلتين وفيما
لوقال بعين لم يذكرنا
ولم تلتفت العين في قيد
المشترى في قيد جعله
فيها لأنه يبيع فاسد في
آخر لا أربع أم لا

كلا زرين) لمن كاتب بعد فجزأ بعدها وفتح الكتابة وأراد الاسترخاء فإنه يبطل في الجميع أيضا
سواء قبله أو الشرب لم لا يكاتبه الكتابة
(فصل مالا يصح منها) أي الكتابة فصحان (بالطله) فاسدة قال بالطله ما اختل ركن من أو كمالها
كالصبي كاتبا أو كاتبة وله أو المكره عليها (أو) كاتب (بعض) لا يقصد كالمدر والحشرات
أولا يقول كسقي حذمة (أو اختلت الصيغة) بأن فقد الأجزاء أو القول أول ما وقع أسدده الآخر
وهذا معلق على الأم لا على اختل ركن لاقتضاه حيث أن الصيغة ثابتة ركنها ليس كذلك كما
والصريح بقوة أولا يقول من زبانه (فلا عصة) أي إذا عرف ذلك فالكتابة بالطله لا عصة (لان
صرح بالتعليق عليها كقوله أن اعطيتي دما أو مئونة) فانتصر (وهو أهل) للتعلق (فأما ما
دما أو مئونة فلا تغور بل يثبت لها حكم التعليق (وأما الفاسدة فهي التي) لم يخل ركن من أركانها لكن
(اختلت) صحتها (شرطا فاسد في العوض كعمر أو مجهول أو) معلوم (بالتعريف أو) لأجل
(كلمة بعض) من عبد (وسائر العقود) أي بانيها (لا يفرق بين بالطله أو فاسدها) بخلاف الكتابة
لأن مقصودها العتق وهو لا يبطل بالتعلق على فاسد قال الرافعي كذا وجهه لا الامام لكن قضيت أن تكون
الباطلة إذا صح التعلق فيها كالفاسدة قال الاستوى وما ذكر من أنه لا فرق في أثر العقود بين بالطله
وفاسدها نوع فقد فرقوا بينهما أيضا في الخلع والعارية اهـ وصرح بذلك مع زيادة النووي في دقائقه
فقال والعتق الفاسد والبطل من العقود عند نسائه في الحكم التي مواضع منها الخ والعارية والخلع
والكتابة وقوم الزركشي أن النووي حصر ذلك في الأربع المذكورة فقال وهوذا حصر غير جدي بل
يشور الفرق بينهما في كل تقدير معنون كالأجرة والدية فإنه قال ولو سلم من فيه أو صبي وتلفت العين
في السائر أو المتهرب وجب الضمان ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهم لأن فاسد كل عقد محصنه في الضمان
وعنده (ولا تعليق) للعتق بالصفة ثلاثة أقسام قسم حال من المعارضة كأن دخلت المار) فانت
ح (وكذا أن أدت إلى أضافات حر لان المال هاتم كالمعاوضة فهذا) القسم لازم من الجانبين
(ليس للسيد ولا للعبد) ولاهما (إبطاله) ويبطل دون السيد) وإذا وجد الصفة في حياته عتق
(فإن أدى الألف) له في حياته في الصورة الثانية (فلا تراجع) بينهما وان عتق العبد (ركبه
المعنى) أي الحاصل قبل وجود الصفة (السيد) القسم الثاني التعليق في الكتابة بالصيغة وسيأتي
حكمه الثالث التعاقب (في الكتابة الفاسدة) وكل منهما عقد معاوضة لكن الغالب في الأولى
معنى المعارضة عتق في الثانية بمعنى التعليق (وهي كالصيغة في أمور) ثلاثة (أحدها) عتق
بالأداء للنجوم (لوجود الصفة ولكن لا عتق بآراء السيد) له (ولا) آداء العبد عنه ولا بالاعتراض
عنه) أي العوض لأن الصفة لا تحصل لم يأت في التعليق بالأداء الخوم للسيد في حملها كما يأتي بخلاف
الصيغة فإنه على مخالفا لاعتراض عنها كما فهمه كلامه كالماله هنا وفي الشفعة قال في المهمات وهو الصواب
فقد نص عليه في الأم والذي جرى عليه المصنف كالماله فيما سأتى عدم الصحة تنسوي الفاسدة والصيغة
ذلك قال الزركشي والفرق على الأول بينهما عتق عدم الصحة عتق في الماله في جميع العتق ومن
والاعتراض عنه جائز (الثاني أن يستقل بالاكساب) فيردود ونصرف الروى الخوم وعتق

تكون مائة اهـ (قوله) أحدها عتق بالاداء للنجوم) أي إلى السيد (قوله الثاني أن يستقل بالاكساب) ليس لاعتق فاسدها عتق
كالصبي الامام قال المارودي وابن الصباغ وسيد المعقود عليه هنا هو العتق قد حصل فبطلت الكسب وهذا ما جزمه الرافعي هنا
دوجها عند الكتابة أثبت السيد هو في ذمة العبد ومقتضاه أن عتق في قبالة تنازع العقد عليه هو الرتبة كلابي في العوض والعوض
لأجل أنه منزهة لا يكون له لو كسبه العتق كان تأثير العتق في المنافع والا كساب حكام المارودي عن الجدي

(قوله وما ضل عن التجرد فهو له) ولزمه أمره الواجب وهو شبهة أو بالعقد من معنى صحيح أو هو مثل بسبب تسمية فائدة أو تلف المسمى قبل قبض الزمة وغير ذلك مما هو جسمه المثل من غير وطء وكذلك الفرض في المعنى فهو المثل في موت أحد الزوجين قبل الفرض والمسمى في الفرض وجب ذلك بأن في المرأة المكتوبة كتاباً فاسدة قوله ولا يعدل بسده) ولا ينفذ تصرفه فيما فيه كالطلاق عنه وقال الباغي الذي توجع دنانيره يتصرف فيما بيده (٤٨٠) وقضى ملكه لا كتابه إن بهل السيد وقوله أنه يتصرف فيما بيده أشار إلى تصحبه (قوله هذا ما نقله الأصل عن تذيب

البيغوي) وهو الصحيح (قوله ثم قال ولله أنوي) هو القاسم غ (قوله ثم أرفق الفاسدة بالصحة) أمود قال صالح الملقبي تخلف الفاسدة بالصحة في نحو مائة موضع أو أكثر تذكرها على ترتيب أبواب الفقه ثم ردها في تسمية التذريب (قوله ثم ما أخذ الكافر من مكاتبه الكافر حال الكفر ملكه) قال الباغي وعندي عليه كراهة فأخذ حصل العتق ارتفع ذلك الملك واشتد له بما إذا على ثلاث زوجته على إعطاء الدرهم فاعطه غير الغالب لم يملكه وهو مطلب الغالب فغيره في الكتابة يرتفع الملك فهو أحراراً يرتفع وإذا زوج (قوله نص عليه الشافعي والإصحاب) ولو أجلس أو أرقب أو استأجر أو أقر القرض أو استأجر أو أقر القرض بعد ذلك أو بعد قبض البعض فكذلك ولو قبض الباقي بعد الإسلام وفيه إبطالها حتى يرجع السبعاء بقيته ولو قبض الجميع بعد الإسلام ثم

(وما فضل) من الكسب (عن التجرد فهو له) لأن الفاسدة كما هي حقيقة حصول العتق بالإدلاء فكذلك في الكسب (ويستحق) في المكتوبة (ولله أنيته) منه وبعبارة الأصل وله المكتاتب من بانه ككسبه لكن لا يجوز له بيعه لأنه يكتسب عليه فإذا عتق تبعه وعق عليه وهل يتبع المكتوبة ككتابة فاسدة قوله طر بقان المذهب يتم كالكتب اهـ (الثالث سقوط نفقته) عن سده (إذا استقل) بالكسب (ولا يعدل بسده) هذا ما نقله الأصل عن تذيب البيغوي ثم قال ولله أنوي وقال قبله عن الإمام والغزالي أنه أن يملكه المكتاتب ككتابة صحته وقد راجعت كلام البيغوي فرائها أخذت من ذلك تفر بعالي ضعفه ووهله أو أعطى من سهم المكتاتب ولم يعطها ككتابة مدفوعة إليه سده ثم علم لم يستد منه ولا أنوي قول الإمام والغزالي (فرع تذاق) المكتوبة (الفاسدة) أصبحت أموره لا يجوز له (أي للمكاتب كتابة فاسدة) (السفر بلاذن) من سيده لعدم لزومه اختلافه في الصحبة بجواره ذلك ما لم يحل الخيوم (وأنه إذا عتق) بالإدلاء إلى سده (راجعاً) أي يرجع على سيده بما أذن أن يفي وبذلك تلف لانه لم يملك سيده ويرجع سيده عليه فبقية لأن فيها معنى العارضة وقد تلف العقد ودعا به العتق فهو كلف المبيع يباع فاسداً بعد العتق نص نعم ما أخذ الكافر من مكاتبه الكافر حال الكفر عليه ولا تراجع نص عليه الشافعي والإصحاب (وقوم يوم العتق) لا يوم العقد بخلاف ما إذا وزع السمتى على قيمة العبد في الكتابة للصحة لأن يوم العقد يوم الجلبولة في الصحة وهذا إنما تحصل الجلبولة العتق (وقد يقع التقاض) بين السيد والمكاتب فان فصل لاحدهما متى رجع به (ولا يرجع على سيده) بخوخر (و يرجع السبعاء عليه) بقيته (وبالسيد فسخ المكتوبة) بالسادة بالقول وبالفعل كالبيع بلوا زمان الجانبين ولا نفي المسمى فيها إلا سلم السيد كغير مكانة فمضاهة الفرض بخلاف الصحة وانما قيد الفسخ بالسادة لأنه حينئذ هو الذي أقرت فيه الفاسدة للصحة بخلاف من العبد أنه يطرده في الصحة أو يباع في استعرا بون ثم الرأى ثم إذا فسحها فسخها (بنفسه أو حالاً كذاه) أي طبعه بطلو وجد الشئ في المبيع معيبه أن يبيع المبيع بنفسه أو حالاً كذاه أن أدى المسمى لم يفتق لانه وإن غلب فيه معنى التعاقب فهو في ضمن معاوضة فإذا ارتفعت أو تفرقت ما تضمنه من التعاقب قال في الأصل ولا يشهد السيد على الفسخ أي أحاطا (وان ادعى الإداء قبل الفسخ) لم يفتق وقال سيده بل بعده (صدق بيمينه) لأن الأصل عدم الفسخ قبل الإداء (وعتق السيد له لأن المكتوبة فسخ) لها (فلا يتبع كسبها) لا (ولذلك) بخلاف الصحة لأن المكتاتب فيها استحق على السيد بعد لزوم العتق واستيعاب ما ذكر بخلافه في الفاسدة (و يبيع و يهبط) بقبض (فسخ) لكتابته (ويصح متعقن كفارته) كغير في بابها (وتجلى بوث السيد) لأنها بائنة من الجانبين كما روي فلا يعتق بالإدلاء إلى وارث بخلاف الصحة (الان على عتقه بالإدلاء إلى الوارث) بعد موته فعتق بذلك كالجواب له أن دخلت النار بعد موته فأنشأ حر وقد اعلان بوث السيد لم يفسخ في تقيده الفسخ به (ولايجب فيها الإتيان) لأن التجرد غير نافية فيها بخلاف الصحة (ولايجب استرواها) أي المكتوبة ككتابة فاسدة (بالعقد إليه) بالفسخ ولو قبل غيرها (ولو قبل التجرد لم يعتق) لأن الصفة لم توجد على وجهها بخلافها في الصحة (و يلزمه فمضاهته) وإن لم يلزمه فمضاهته لا يعلى من سهم المكتاتب كغير في سهم السيد فان

تراماً ذلك لولا جرحه على السيد بنى الفخر والخزرفان كان للمسمى قيمة ترجع وهذا كما في الأصلين وصرح دون المرتدين لأن الشافعي قال في الأم كائنه الشعلان لأجبر كتابة السيد المرتد والعبد المرتد لا على ما أجبر عليه كما في المسائل بخلاف الكافر من الأصلين يترك على ما يستحلان ما لم يرتفع البناز وقوله وللسيد فسخ المكتوبة الفاسدة تعقب الباغي هذه العبارة من جهة أن الفسخ إنما يكون في العقد الصحيح أما الفاسدة فلا يرتفع بالفسخ لانه إنما وقع الصحة قال وانما يقال كإبطال الشافعي أن لا يفسد إبطالها (قوله وتجلى بوث السيد) أي يجزئونه وانما هو غير عليه له وخروج بحجر السفه بغير الفليس فلا يطالب به فان بيع في الدين بطلت

له ومنها ما من صوم الكفارة (الخ) وأنه لا يدفعان التصريح، وقوله فإذا أدبها فانت كإفائه القاضي - بن وغيره لأن التعليق فيما
بالصفقات لا تحصل بالنقود من تحريم وطه الأمانة فيها وعدم جوب مهر لها به وأنه لا تصح جواز الملبس به النجوم وأنه منعه من الاحرام
إليه إذا أصر بغير إقراره أن يخل حديثا وإذا علم بعد كافر فكانت ككتابة فاعلم بكفى في إزاله أمانته عن عنوان المكتبة النافذة في
أرابت نسخا من الدائع والأخبار من المشتري الآن يعني بالأداة في الجاروة أو على عيب بعد اشتراؤه بعد أن كاتبه كتابة فاعلم
بأنه رد بالعيب وأن الكتابة إذا سلمت المشتري لا تمنع عود المكتاب إلى البائع فأقاله أو دفع بقدره أو غير ذلك يجوز أن يجعله رأس مال
يأدونه على سلمه كما يجوز بيعه ويكون فسخا ككتابته ويجوز إرضاءه فاذن به المقترض ملكه وانفخت المكتبة بغيره لا يجوز أن يكون
لا من الردي في قبض العين المرهونة من سيده ولا عن معاملة سيده في صرف أو غير هذا وإن باعته فسخ البيع إذا أفلس المشتري وكان
كاتبه كتابة فاسدة وأنه لا تصح الحوالة عليه بالتحريم وأنه لا يصح التوكيل بالقاسم من السيد ولا تصدم الوكيل أصليا ويجوز الجواز
بمنه المعارضة وفي قول كبل العدم، قبلها ترد فعل المنع تخالف الصحة والارح بالاشتراء وإيه لا يملك السيد من قبل التحريم ولا
بمنه أو بدونه رعاية التعليق، وقوله فإذا أدب إلى ويشهد ما إذا قال أن أعطاني كذا فانت طالق فالتقوله إنما إذا أرسلته مع كتابها
فيه الزوج لم تطلق وأنه يصح إقرار السيد به كعبه القرن لا يصح إقراره بما وجب (٤٨١) ما لم يتعلق بقرينة بخلاف المكتاب

مرجبه الأصل هنا أيضا (خلاف الصحة في ذلك كله) كما تقرر وليست الصور مختصرة فيمأ ذكر
بها عدم صحة النكاح كالمع والاشهاد على سيده إذا جنى عليه ومنها ما من صوم الكفارة
بالجانب بغير إذن وكان أمه أو بصفه الصوم

• (الباب الثاني في أحكام الكتابة الصحيحة وهي خمسة) •

الأول العتيق أي دفعه (و يقع بأداة كل النجوم) لا بعضها خيرا المكتاب - عدد ما بقي عليه مدرهم
والإبراء عنها على قياس الإبراء عن الدين والاحوة (والحوالة في الاعمال) بناء على صحته في الأول دون
الثاني كما مر في بابها (ولا) يعني (بالاعتناء عنها) لأن ما غير مستقرة وتقدم ما في هذا (ولا يعتنى
بمدونه) من النجوم (دروهم) أو أقل والممر وكثيره من الرهن لا يخلو شئ مما بقي في ذلك (ولا ينسخ
بغيره) ولا انعام ما كافهم بالاولى ومرجبه الأصل الزروهم من أحد الطرفين كالرهن وإنما ينسخ به
أصله والحوالة من الطرفين (فإن جن الدأ وهو عليه لفسده) المكتاب المال (الولي يعني
أنه نائب عنه شرعا (أو) سلم (الوفاء) يعتق لأن قبضه فاسد وهو أدره منه لأنه على ملكه (ولا
يغني) لو تلف بيده لتقصير المكتاب تسليمه إليه (فإن عجزه الولي بعد التسليم إليه) أي إلى سيده (في
مال (الجز) عليه بالجز أو أوفاه (ثم ارتفع عنه الجواز استمر الرق وأن أدى المكتاب) المال (في
مال (جنونه) إلى السيد (أو أخذ منه السيد بالإبراء) منه إليه (عتق) لأن قبضه صحيح ولو أخذ
بإتفاض من المكتاب وقع موقعه (وتبطل) الكتابة (الفاسدة بجنون السيد وانعامه بالجز عليه)
لأنه (لا يجنون العدو وانعامه) لأن الحاخ في الكتابة لا بد لاللداس أن ياتر عفو تراخا لعل عقل
السيد لا عقل العدو ولأن الكتابة الصحيحة بإشاعة في حق العدو جوازها لا يقتضي إعلانا بما ذكر

(٦١ - (أصح المطالب - رابع) الزوج من تسليمها ثم إرادته السر بموضع الزوج من السر بمواثنا
أبرها حارس نفسه التسليم المهر المالح الواسع بدهاته وبض بضعها وحبها الفرض وتسلم الفروض وأنه إذا زوجها بعد علمه بفسه
أنه يجوز جعلها مسددا ويكون فسخا وإن لم يقع جوع الزوج إلى كل الصداق أو شرطه ولابد أن يتجاع على المكتبة ككتابة فاعلم
دركون في كتاب الرقاب والعصا والأقالع وغيرها ما سبق • (الباب الثاني في أحكام الكتابة الصحيحة) • (نوه لخبر المكتاب
عبد ما بقي عليه درهم) وروا أبو داود والنسائي وابن جابر في صححه وهو مثل التعليق فلو بقي عليه أقل من درهم ولو ناسا كان حكمه كذلك
(نوه والحوالة) مقتضا جواز الاستبدال من المكتاب لمن غيره لأن كل ما جاز الحوالة إليه إذا قلنا بالصحيح أنه أبيع جاز الاستبدال به
فإن الفقه نظر إلى ذلك (تنبيه) لو وقع عتق المكتاب على مصة فوجده عتق ونهضن الإبراع من النجوم حتى يتبعها كسبه ولو لم يتبع
البراء كان عتقه غير واقع عنها فلا تنبيه الاكساب قاله القاضي الحسين في باب الزكائن تعلية فوطا الام الإبراء لا يقبل التعليق صدا
وشبهه ضمنا لم يرض الرائي لذلك بالنسبة لحياة السيد بل فيما إذا موهب عتق بالندبير وباعت المكتبة وسدلتنا في عتق في حياة
السيد ثم ذكر في باب الكفارة أنه لو قال بعد أن دخلت الدار فانت حر حتى كذا في ثم كاتبه فهل يحز عنه أو جهن بنا على أن العبرة
بمال التعليق أو بوجوده مسددا فثبتت جميع الإجزاء من التعليق لا يقع عن الكتابة ر (نوه فلو تراخا لعل عقل السيد لا عقل العدو)

فكذلك القاسم قال البند نصي وأيس على أصلنا عقدنا ترلا زول بالجئون من جهة أحد هدا زول بونه الا
 هذانوا كان وأدى المال عتق و ترا جعنا قال في الأصل قالوا وكذا أخذ السيد في جنونه وقالوا بنصب الحاكم
 من رجعه قالو ينسب ان لا يفتق بأخذ السيد هنا وان قلنا عتق في الكناية العيصت ان الغلب هنا
 التليق والصفة فالعلق علم الاداء من العبد ولم توجد انتمى (وان كاتبه الشرى كان عاتقاً عتق أحد هدا
 نصيه وهو مرسو أو أراه) من نصيه من النجوم وهو مرسو عتق (المسر) الى نصيب الآخر (الخال)
 لانه قد انعقد سبب الحرية لنصيب الآخر في العبد من غير مال بالاداء وان الولاد بالمال كناية لانعقاد الولد
 والكسب عنه فلا يرسى الى نصيه (حق بعز) المكاتب (ورق) فعتق حينئذ بالسراية (و يقرم
 عليه) ويكون الولاد كالمادة عتق فان لم يعز لم يرق بل أدى نصيب الآخر من النجوم عتق وكان الولاد بينهما
 (وان مات قبل التميز) والاداء (مات بمعاوان ادعى انه زفاهما) النجوم (وصدقة أحدهما)
 عليه (وحلف الآخر) على نصيه (عتق نصيب الصدق ولم يسر) العتق الى نصيب الآخر لانه يقول عتق
 الصيان معا بقضى فلا معنى لزامه السراية (والكذب مطالبة المكاتب) (ان قيل فكيف بالانصف) (والانصف
 منه) (وبأخذ نصف اليد المصدق) لان كسب المكاتب متعلق بحقهما بالشركة (ولا يرجع به المصدق)
 على المكاتب لاعترا فعيانه مظلوم والمظلوم لا يرجع على غيره طاله (ورثه شهادة المصدق) للمكاتب
 (على المكذب) لانه قد عتق تركته عنه (وان ادعى) المكاتب (دفع الجميع لأحدهما) بان قاله فذعت
 المكاتب جميع النجوم لانه قد عتق تركته عنه (فقال) (ان قيل نصيبه) (ان قيل نصيبه) (ان قيل نصيبه)
 وأكر الآخر القرض عتق نصيب المقر (لم تقبل شهادته) على الآخر لما ولان المكاتب لا يدعى
 عليه شيئاً (وصدق في انه لم يقض نصيب الآخر بحلفه) (وصدق الآخر في انه لم يقض نصيبه ولا حاجة
 ان يبينه لان المكاتب لا يدعى عليه شيئاً) (ثم لا تخان بأخذ من العبدان شأواً وأخذ من المقر نصف
 ما أخذ) (وأخذ النصف الآخر من العبد) (ولا يرجع المقر بما غرمه على المكاتب كما سطره نظيره
 فان عجز) المكاتب عما طالبه المنكره (عجزه ورق) نصيبه (و يقرم) ماروق (على المقر)
 بخلافه في القبله لان العبد ثم يقول أنا حر كامل الحرية فلا يستحق التقرم وهذا عرف بان نصيب المنكر
 منه لم يفتق (وان قال لأحدهما عطينك) النجوم (لتعطى شريكاً نصيبه) (وأخذ نصيبك) (فقال)
 (قد فعلت) ذلك (وأنت حر فأنكر الآخر وحلف) على نفي ذلك (بقى نصيبه مكاتباً) وعتق
 نصيب المقر ولا يضر البعض البعض للضرورة (وشير) في أخذ نصيبه (بين معاينة المكاتب والمقر) به
 لان قراره بأخذ ومن أهم أخذ عتق نصيبه (فان أخذ من المكاتب رجوع) المكاتب (على المقر)
 لانه وان صدق في الدفع الى الشرى كان ينبغي ان يشهد عليه (أو) أخذ (من المقر لم يرجع) على
 المكاتب لما (فان طالبه) الوجه طالب أى المنكر (المكاتب) رجوعاً الى الأصل وإذا اختار الرجوع
 على المكاتب فلم يأخذ منه من المقر ولم يدفعه الى المنكر (وبعز نفسه) صار نصفه وان نصفه وان
 (ونوم) نصفه الرقيق (على المقر وأخذ من المنكر) قيمه النصف وأخذ منه (أيضاً نصف ما قضى
 لانه كسب عتقه) بمعنى كسب النصف الذى كان ملكه (فرع) (لو) (كاتب) عبدوان
 (وخلف ابنيهما عتق أحدهما نصيبه) ولو باعتاقه جميعه (أو أراه) عن نصيه من النجوم (عتق)
 بخلافه ما لو أراه الابن العتق بعضها لانه لم يبرهنه جميع حقه بخلاف الابن وكان كأحد الشرى يكن (وليسر
 الى نصيب شرى يكون ان نصيبه مرسو بخلاف) نظيره في (الشرى لان عتقه) وفي نسخة لانه عتق (هذا
 عن البيت) كناية والسراية تمتنع في حقه كما سطر بخلاف عتقه (ونصيب) الابن (الآخر مكاتب) كما
 كان (فان عتق باءه وأعتق أو أراه فلو أنه كالمالك) لانه عتق عليه (وان عجز) ورق (بقى
 نصيبه مرسواً ولو نصيب) المكاتب (أحدهما بالاشاء) لنصيه من النجوم (ولو باذن الآخر لم يبع)
 فلا يفتق نصيبه كأحد الشرى يكن وسبقاً في بيان حكمه (فرع) (لوان عن ابني وعبد) (ادى)

قال الرافعي والفسران
 العبد لا يفتق من فسخ
 الكتابة ورفضه صحته
 كانت أو فادته وانما يعز
 نفسه ثم السيد يفتق ان
 شاء واذالم عتق الفسخ لم
 يؤثر جنونه وأما عتق هذا
 التمليل في الروضة فمن
 التناقص قال في المهادن
 والوراب المفتى به الجواز
 قد نص عليه في الام
 مواضع (قوله فلو أراه)
 وأدى المال عتق لا خلاف
 ان العبد في الكتابة
 الفاسدة اذا جاز فدى
 المال الى السيد انه عتق
 (قوله وقالوا بنصب الحاكم
 من رجعه) (قوله الروضة
 ينصب السيد عتق) (قوله)
 وبعبارة أخرى) ووقع في
 أصل الروضة بدل الحاكم
 السيد وهو سبق فلمنه
 (قوله قال يفتق ان لا يفتق
 بأخذ السيد الخ) يحال
 بانهم انما أخذ السيد
 حينئذ من اداء العبد
 لتشوف الشارع الى العتق

ولان المكذبل يعترف بعق نفيه) أي المصدق (قوله فلا يحذروني السراية) نازع الباقي في السراية فيما ذاعته المصدق وقال نسا
ثم والمحقق على ان نصيب المصدق اذا عاقب لا يقوم عليه وهو يعق بمقتضى القبض والا والاعتاق الذي عاق به الثاني انه انما أقرب بشئ
الاب هذا بغير الصور الثلاث ومن شرط السراية ان يكون ما عاقه العتق يشبهه (١٨٣) عليه الولاد وقال في الترتيع قد استشكل

بجميع ما (ان أباهما كاتب ولم يمتد بينة) بذلك وإذابه (حافعا في العلم) بذلك لان الأصل
وما (ومن تسلك) متضمنين (فمنه ما كتب بين المكاتب) المردودة عليه فان أقام بينة
سد فاه المكاتب (فان صدقه أحد ههنا ذكر الآخر وحلف في نصيبه مع العدم المبالغة) في الكسب
لا جبار (عليها) (ولا تفسد) أي لازم فيها لا بد من ثلثة وأقل أو أكثر (وصار
يب المصدق مكاتباً) علقا بقراره ولا يضر البعض للضرورة (وتقبل شهادة المصدق على المكذب)
نفاة التهمة وأما تحققة المسامحة من النجوم المشرقة فلا يفرق لان العبد مقرب فلا تهمه وإذا أدى
يقوم بفضل شئ مما كسبه لنفسه ففعله مخرج به الأصل (وان عتق المصدق) نصيبه (أو أربأ)
ن حصته من النجوم (أو قبض حصته) منها (عتق) كلف المشتري (ولم يسر) أي نصيب الآخر وان كان
وسرا (لان) العتق انما وقع (عن الميت) كما سطره ولان المكذب لم يعترف بعق نفيه في الأخيرتين
لإمرائه القبض عنده فلو ان المصدق جبر على القبض في صورته فلا يكون العتق باختياره وهذا ما صححه
أصل في الثانية وجرحه في الثالثة واقتضى كلامه ترجيعه في الأولى لكن الذي في المنهاج كاهله فهناك المذهب
سراية ان كان موصرا لان المكذب يقول انه رقيق او ما فاذ اعنتك شريكه نصيبه ثبتت السراية بقوله ونما
نقل بالسراية في نفايه من المكاتب كما لم يهاجس ابطال حق الشريك في كتابته وهذا العلم مفقود هنا
لا يحذروني السراية وما في المنهاج هو المعتقد وجرى عليه صاحب الحامى الصغير وغيره والظاهر انه لا غرم
سراية لان المكذب زعم ان المصدق اعنت نصيبه عن نفسه لاعتق البت والمصدق ينكره فهو كقولك قال
شريكه أنت اعنت نصيبك فانكر ويحتمل خلافه (ولا ما عتق المصدق) نقلا لان المكاتب أبطل
حقه بالتكذيب كقولك ادعى وارنا دينا أو ما فاذ اعنتك أحد ههنا مع مدون الآخر أيضا نصيبه
لأنه لا بد من الولاء موقوف لكان وجه (فان عجز المصدق عاقبة نفاهاً عنده) من الكسب (لان
المكذب أخذ حصته) فهو لا خفاء في شئ من كسبه (اقال المصدق) كسبه هذا بعد الكتابة (ود
أخذ نصيبك منه) فهو لا يزال المكذب (كسبه) (قباهما) وكان للاب فور ثمنه (مصدق
المصدق ان قال عدم الكسب) قباهما قال الآخر ويحمله اذا عتق المكذب بانه أخذ ما خصه من كسبه
نيل تجزير المصدق قال وهو اوضح وقد يعقل عنه * (فرع) * لو (وجد) السيد (بالنجوم عياله
ردها) ان كانت باقية وطلب بدلهما وان كان العبد يسرا كالبيع بجامع ان كلامهما عاقده معاوضة بلفظه
النسخ بالتراضي (فان رضى) به (عتق) قبض النجم الأخير) ويكون رضاه كالإقرار عن بعض الحق
والاصح انه عتق بالقبض لا بالارضا) بناء على ان مسقط الدين اذا استوفاه وجده عليه ما رضى به
لا نقول ملكه بل بالقبض والارضا (وان رد) المبيع (بان أن لا عتق) اذا لو حصل
عتق لم يرفع (فان أباه) بعد اشتداد دعوى أعطاه له (عليه عتق وان علم) بعينه (بعد التلب)
عنده (لم يرض) به بل طالب الارش (بان أن لا عتق فان أدى) إليه (الارش عتق حينئذ) أي
حينئذ فان رضى بالبيع ثبت العتق (فان عجز وعجزه) سببه (رق) كقولك عجز بعض النجوم
(والارش) أي قدره (ما نص من النجوم) المقبوضة (بسبب العيب) لانه نص من قيمة العبد
بحسب نقصان العيب من قيمة النجوم كالمو جعلان الموضوع عاق في التهمة ليس في العقد ولذا كان
لازمة العقد قد رد بسبب تردده في قبالة نصانه خز من المعوض كمالا يسترد العوض اذا كان قابلا للعيب
والترجيع من زيادته قال الاستوى وهو اوضح فقد رجع في الشرح الصغير ونص عليه في الام (وان وجد

تصحح السراية من جهة
ان نصيب المصدق يحكموم
في الظاهر بانه مكاتب وهو
زعم ان نصيب شريكه
مكاتب أيضا وقضى كونه
مكاتباً لأن لا يسرى فكيف
يلزم المصدق حكم السراية
مع كونه لم يعترف بغير وجهها
قال أبي والجواب عن هذا
الاستكسال ان المكذب زعم
ان الكل رقيق مقتضى ذلك
ان اعنتك شريكه فأنفرد
كقولك للشريك في العبد
الغن أنت اعنت نصيبك
وأنت موصرا فأنفرد
ونحك بالسراية الى نصيبه
لكلنا لنزعم شريكه القيمة
لعدم ثبوت اعاقه باقراره
ولا يثبتونه المائت السراية
باقرار المكاتب وهي من
أمر اعتق المصدق واعتاقه
ثابت فهو باعنا فمستقل
لنصيب شريكه بالطريق
المذكور فضع قيمته ثلثه
قال ويريد ذلك وسوطانا
في العبد المكاتب كما انما لم
نقل بالسراية لما فيها من
ابطال حق الشريك في
كتابته وهذا العلم مفقود
هنا لا يحذروني السراية
فلذلك كان الاصح القول
بما لا يمكن أن نقول بسرى
ولا نقر اه (قوله وما في
المنهاج هو المعتقد) والحق

انما في المنهاج، فرع على قول دفع العتق لا على العتق منه (قوله) والظاهر انه لا غرم للسراية (الح) ما سطره مردود قوله كالبيع بجامع
(الح) علم من قوله كالبيع انه انما ثبت الرد اذ لم يحدث ما يمنعه فلو حدث عند عيب فله الارش فان دفعه المكاتب استقر العتق والآخر
قوله كلاسفر المعوض اذا كان قابلا للعيب) أي الثمن المقبوض في التهمة منه

(قوله لا سحق بعض النجوم) أي بيضاء تخرج من الزمان كما لا يفرار و من مردودة (قوله لا يني على الظاهر) فطلق قول السد بمجمل على أنه ربما أدى وإن كرر أدته قاله في أصل الروض فهو واضح لأن القمر يتواله على ذلك فيستغنى عن التوكيد أيضا نظرا لما إذا قال السدان بعد حر ثم قال انحسرت ذلك على سبيل الانحصار الخفي عقبه بصفة وأخبرها ثم أنشأ الفقهاه بأنه لم يعنى وقال أبا عبد الله إن إنشاء فاعداق السد بيضاء (قوله فلو قال أعنتي ٤٨٤) بقولنا أنت حر) أي قصدت إنشاء عتي (قوله كقبض النجوم عندا حلاق الحربة)

أذا السابق يقتضي أن معالق قول السد بمجمل على أنه حر بما أدى وإن لم يذكر إرادته وهو واضح لأن القمر ينسب إليه على ذلك فيستغنى عن النسبة (قوله سواء قاله جربا عن سؤال حر ثم أم ابتداء) اتصل بقبض النجوم أم لا لشعر العذر (قوله يقول قوله في دفعه بحال) ولو فتح هذا الباب لما تفرق أفرار (قوله وقد جعل كلام المصنف على كلام السد لا في أشار إلى نصه وكتب عليه من يدان الزعة مسألة الكتانية. إذ قصد الانحصار قاله فان قصد الانشاء يرى المكاتب وعنى فلو قال أردت الأول وقال المكاتب بل الثاني صدق السد بيضاء حر به آخره أنون والبقوى وقد هذا البلقيني أيضا قصد الانحصار فلو قاله على سبيل الانشاء أو أطلق عتي عن الكتانية وتبعه كسبه وأولاده وقد نص في الأم على ما ينضه فقال أضاف بالله ما أراد أحداث عتي على غير الكتانية قال ابن العراق

مات قبض من النجوم (ناقص وزن) في الموزون (توكيد) في المكمل (فلا عني) سواء بقي بعده أم تلف نفعه المكاتب عني ما بقي عليه درهم (وإن رضى) به عني بالاراعن الباقي هو فرع ه لو (استحق بعض النجوم ولو بعد موت المكاتب بأن أمه ماتت رقيقا) لأن الأوامر مع (وتركه السد لا الورثة وإن كان قاله حين أدى النجوم (أذهب فانت حر) أوفد عتي (لأنه يني على الظاهر) وهو محبة الأوامر (تأني) أخرى شيا فاستحق فقال في المحاسبة مع المدعي (هو لك بائع) إلى ابن أخته منه (لم يضر) في رجوعه على يأمه بالثمن (فبر جمع) عليه (فلو قال) المكاتب لبيده (أعنتي) بقولنا أنت حر) أوفد عتي (وقال السدان) (أردت) أنك حر (بما أدت) وبأن أنه لم يسمع إلا (صدق السد بيضاء لقرينة) أي عندها كقبض النجوم عندا حلاق الحربة بخلاف ما إذا فدت (ولو قيل له طاعت امرأتك فقال نعم طاعتها) قال غلظت أن اللغة الذي جرى بيننا حلاق وقد أنشأني عن لاد الفقهاه وقال الزوجة قبل طاعتني لم يقبل من الزوج) ما قاله (الابقرينة) كان خصامها في النفقة أم طاعة فقال ذلك ثم ذكر التأويل يقبل قال في الوسع وهذا في صورتين فحصل باللام نقله الأصل عنه وقال أنه قويم لا بأس بالاختذه لكن قال في الوسع في الأولى أنه يصدق به سواء أقاله جوابا عن سؤال حر ثم أم ابتداء أم لا اتصل بقبض النجوم أولا وأطلق السدان في غيره فنهائه بصدق بيضاء قال الزكسي ومافي الوسيط قطع به العراقيون وغيرهم بالجمله فهذا هو المنقول فيما أكرام الامام بحله فائلا به وقد يفتي بغيره نسبة غلط لأن الأفرار جرى بالترضخ لقبول قوله في دفعه بحال وقد زيد كلامه بما قاله الأصمحين أنه لو أترى بيع ثم قال كان فاعدا وأقرت لظني الصحت لم يقبل لأن الاسم جعل عندا حلاق على الصحيح ويحجب بأنه هناك لم يرد مستند به بخلافه هنا وقد جعل كلام المصنف على كلام السدان لا يجعل القرينة مثله لعل الماضي ه (الحكم الثاني أنه يجب على السدان إنشاء ه المكاتب (في جميع الكتانية) دون فاعدها قال تعالى وأقوم من مال الله الذي آتاكم فدرس الإيتاء بان يحما عنه شيئا من النجوم أو يذره وياخذ النجوم لأن القصود من الإيتاء على العتي (والحط) عنه (أفضل من إعطائه وهو الأصل ولا إعطائه بدل عنه) لأن الإيتاء نفسه محقة تفرق إلى إعطائه وهو ماله لا ينفق المال في جهة أخرى (وإن أراه) عن النجوم (أو ياعنه نفسه أو أعنته ولو بعرض فلا إيتاء) عليه وما ذكره في الأخيرتين باق في غير المكاتب أفضل ظاهر كلامه أنه إن ذلك أنما هو فيه خاصة والأولى من زيادته قال الزكسي ومثلها الهبة كما قد ضاع كلام الرافعي في الصدق وهو نوع من الذي أنشأه كلام الرافعي ثم أنه يجب الإيتاء كان السد قبض النجوم والأفلاذ لا يذهب تالدين إياه وهو داخل في كلام المصنف كأمه وإنني أيضا لم أجعل في الجرح جاني ماله كاتبه في مرض موته والثالث لا يستعمل أكثر من قيمته وماله كاتبه على منفعة (ووقت الوجوب) للإيتاء (قبل العتي) ليستعين به على تحصيله كيدفع اليه سهم المكاتبين قبل العتي فلا يخرجه أمه وكان فاضلا قول الأصل ويجوز بعد الاداء العتي لكن يكون قضاء فيه فمع (ويجوز) للإيتاء (من) وقت (العقد) للكتابة (و يستعين في النجم الأخيرين لم يفعل في غيره) فلا يستعين في الأخير عينا لكنه أتى لانه أقرب إلى الكتابة

ليس في هذا النص إلا إنشاء واحدة لا إنشاء ولا أمر فبين وبينه ليس فيه تعرض لخاله الحلاق (قوله الحكم الثاني أنه يجب على السد الإيتاء في جميع الكتانية قال الخفاف في الأصل وليس لنا عقد معاوضة يجب ما شئنا من الكتانية الهبة (قوله بل ظاهر كلام أمه إن ذلك أنما هو فيه) أي غير المكاتب (قوله والأولى من زيادته) قال الحنفى لا معنى له فإنه إذا أقرع منقول حصل الإيتاء فكيف يقول أنه إذا أقرع من جميع النجوم فلا إيتاء (قوله وإنني أيضا لم أجعل في الجرح جاني ماله كاتبه في مرض موته والثالث لا يستعمل أكثر من قيمته وماله كاتبه على منفعة (ووقت الوجوب) للإيتاء (قبل العتي) ليستعين به على تحصيله كيدفع اليه سهم المكاتبين قبل العتي فلا يخرجه أمه وكان فاضلا قول الأصل ويجوز بعد الاداء العتي لكن يكون قضاء فيه فمع (ويجوز) للإيتاء (من) وقت (العقد) للكتابة (و يستعين في النجم الأخيرين لم يفعل في غيره) فلا يستعين في الأخير عينا لكنه أتى لانه أقرب إلى الكتابة

ليس في هذا النص إلا إنشاء واحدة لا إنشاء ولا أمر فبين وبينه ليس فيه تعرض لخاله الحلاق (قوله الحكم الثاني أنه يجب على السد الإيتاء في جميع الكتانية قال الخفاف في الأصل وليس لنا عقد معاوضة يجب ما شئنا من الكتانية الهبة (قوله بل ظاهر كلام أمه إن ذلك أنما هو فيه) أي غير المكاتب (قوله والأولى من زيادته) قال الحنفى لا معنى له فإنه إذا أقرع منقول حصل الإيتاء فكيف يقول أنه إذا أقرع من جميع النجوم فلا إيتاء (قوله وإنني أيضا لم أجعل في الجرح جاني ماله كاتبه في مرض موته والثالث لا يستعمل أكثر من قيمته وماله كاتبه على منفعة (ووقت الوجوب) للإيتاء (قبل العتي) ليستعين به على تحصيله كيدفع اليه سهم المكاتبين قبل العتي فلا يخرجه أمه وكان فاضلا قول الأصل ويجوز بعد الاداء العتي لكن يكون قضاء فيه فمع (ويجوز) للإيتاء (من) وقت (العقد) للكتابة (و يستعين في النجم الأخيرين لم يفعل في غيره) فلا يستعين في الأخير عينا لكنه أتى لانه أقرب إلى الكتابة

وله يكفى (مقول) قال القاضى في هذا من الفضلات فان اتاه فلس على من كوتب على ألف درهم بعد ارادته بالآية الكريمة فقال أضا
 ظهر منه ما يلزم الشر بكن اذا كاتبتهما ولم يؤمن تعرض لهذه المسألة ولا رجاها يلزم كل واحد ما يلزم المنفرد بالكتابة ولو كان بعض
 دباية محرر أو وصى بكتابة عبد فخرج من الثلث الأربعة وكوتب بذلك البعض فإنه يلزم في ذلك ما يلزم في الكتابة الكاملة فلهذا ما للورثة
 لزومهم ما كان يلزم مورثهم من شرطه اهـ وظاهره ان يعتبر كون المخطوط معلوما ولو كاتبته على غير من يعجز عن تعينه وما أشبه ذلك فمما يشكل
 ولا يبدل إلى التكليف كما بهر كامل ولا دونه بعد أخذ حذوق في تسكينه - حط حزمته أو دفعه من الضرر والافتقار فيحصل شخص عن بر وضور
 مركبة في فكها إلى الحال في مثل هذه وكيف يكون الاتاها اذا كانت التجوز منافع غير مفسدة غـ ويقرب أن يقال بجزء هذا الاتاها من
 بالجنس كاقبل في مواضع الضرورة في الزكوة من الحيوان وغيره (قوله لا عليه مثله) (١٨٥) فان قيل فاذا كان مستحقا عليه فهل لا تحصل

المقاصة ويعتق قلنا الحق
 مع سبق الاقدام لم يحصل
 قوله حتى يفصل الامر
 بينهما بطريقه بان يلزم
 السيد بالاتاها والمكاتب
 بالاداء وبحكم التقاض
 للمصلحة في ذلك فان المتق
 انما هو التقاض بنفس
 الزدوم ع قوله فلا
 يلزمه قبوله لانه غرضا
 في استناعته قال الباقى
 من الاغراض ان الذين في
 ذمة المالكين اذا كان نقدا
 لازكافية فانما جابهة قبل
 المحل كان المالك غرض في
 ان لا ينفذه لا لتعلق به
 الزكوة قال ولم يذكره الاصحاب
 والظاهر اعتباره وذكره
 فيما اتى المكاتب
 بمال فقال السيد هذا حرام
 ولا ينفذه اذا حلف المكاتب
 انه حلال أجبر السيد على
 أخذه أو الإبراء فان أبى
 قبضه القاضى ولم يذكره
 مثل ذلك هنا فاحتمل

ديكفى في ذر الواجب (مقول) لانه لم يرد فيه تقدير ولفظا هو قوله تعالى في الآية من مال الله والله لا يختلف
 في الواجب بحسب المالة ذكرة (و يستخير بين ولا) أى وان لم تسع به نفسه (فيبيع) روى النسائي
 الباقى عن على بن رضى الله عنه جمعا من المكاتب قد روى بيع كاتبة مورو عن رضى الله عنه التي صلى الله عليه وسلم
 روى مالك في الموطأ عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كاتب عبد الله على خمسة وثلاثين ألف درهم وخطا عنه
 بيعا خمسة آلاف قال الباقى في بيعه السيد روى الباقى عن أبي سعد مولى أبي أسد انه كاتب
 عبد الله على ألف درهم ومائتي درهم قال فانيته بمكاتبتي فرد على مائتي درهم ومرا دة في ما ورد في الحديث
 الا ان ليس أولى من السيد والثلث أولى من الربع وبما دونه (وان لم يحط) عنه شأ (واعطاء من غير
 الجنس) أى جنس مال الكتابة كان اعطاء درهم عن دنانير (لم يلزمه قبوله) لقوله تعالى من مال
 الله الذي تأم قال الرازي ريبه من مال الكتابة (ويجوز) قبوله لان الكتابة من قبيل المعاوضات
 (أو اعطاء من جنسه) ولو لم يغيره (وجب قبوله) كالزكوة لان المقصود الاعانة وهي حاصله
 ذلك (فان مان) السيد (ولم يؤنه) شأ (لزم الورثة) ان كانوا مكاتبين (أولولى) ان كانوا
 غير مكاتبين الايتاء (فان كان النجم باقيا تعين) الواجب في الايتاء (منه) أى تعاقبه (وقدم على
 الدين) لتعلقه بالدين (وان تلف) النجم (قدم) الواجب (على الوصايا) كسائر الدين (وان
 أوصى بأكثر من الواجب فالزائد) عليه (من الوصايا باق) على المكاتب من التجوز (فدوره)
 أى قدر الواجب (فلا تقاض) قالوا لا وان جاءه الخط أصلا فلا سيدان يعطيه من غيره (ولا تجيز)
 أى ليس له تجيزه لانه عليه منه فدهمه المكاتب إلى الحاكم حتى ينفصل الامر بينهما بطريقه
 (فصل) لو (أدى) التجوز أو بعضها (قبل المحل أو في غير البلد) أى بد العقد (لزم) السيد (قبوله)
 لان المكاتب غرضا ظاهر اذ هو تغيير العتق أو تقريبه لا ضرر على السيد في القبول ولان الاجل حق
 من عليه الدين فاذا أقطعه بالاداء حقا (الا ان ضرر) في قبوله (بطوق مؤنة) له كالحيوان ويحتاج إلى
 حفظ (أو) بطوق (خوف تغير ادب) فلا يلزمه قبوله (وان أنشأها) أى الكتابة (في زمن نهب) لان ذلك
 قد يزل عند المحل وسانى قبوله من الضرر قال المازدي والرواى فان كان هذا الحرف معهود ولا يرجى
 زواله لزم القبول وجه واحد (وان أضره في المحل أو قبله ولا ضرر) على السيد قبوله (وقد غاب)
 أو اختفى من قبوله (قبض القاضى عنه) وعنى المكاتب لانه نائب الغائبين والمشتبهين (وليس للقاضى
 قبض دين الغائب) لانه ليس للمؤدى غرض الا سقوط الدين عنه والنظر للغائب ان يبقى المال في ذمته إلى
 فانه من ان يصير أمانة عند الحاكم (وان اتى) السيد (ينجم فقال لا قبضه لانه حرام) أى ليس

الفرق على الحق هنالك بخلافه قال الباقى الاربع في الصور كلها انه لا يتعين الاجبار على القبض بل عليه أو على الاراء أو بالاتفاق
 ان كان في النجم الاندريس قال في التوضيح لا يتبين معنى قوله فان أبى قبضه القاضى مع قوله انه يجب وبالفتح ان القاضى يتغير بين اجباره
 على القبض والغرض القبض كافي الا كراهة حتى وقد يقال يجب فان عجز أولم يقد قبض له حيث لا يس في الشر والوضد ذكر قبض القاضى
 هنا وانما ذكره فيما اذا أتى النجم والسيد غائب وقوله فيما تقدم ولم يذكره في ذلك هنا كتب عليه كره وبعبارة وقوله والفقهاء ان
 القاضى يتغير إلى أثار إلى تعصبه (قوله) ولما في قبوله من الضرر (وقد قال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار) (قوله) وليس للقاضى قبض
 دين الغائب (فدفع في الأم) أى على ذلك ونقل في المهمات فلفظه ثم قال وهو يدل على انه لو كان بهر قبضه الحاكم (وقال الفارق محل الخلاف
 ان كان المذنبون متعبدوا لأفعلى الحاكم قبضه بخلاف

قوله وأجر السبد على التذليل) من فقاير المسألة والوادي بائع الثمرة على الفاس أنه وجع قبل بآبار الثمرة فتشكونه فصدقه الغرام دون
 الفاس فإنه لا يقبل قرارهم على الفاس أنه أجبرهم على أخذها من كانت من حسن حقهم والمبايع زعمهم أنهم ولا يصبرهم على قبولها وأو
 الإبرامو مبتنى من ذلك ما إذا كان أصل ذلك (٤٨٦) الممل على الصريح كما إذا أتى إليه يعلم فقال له ذاع برمدك فقال بل مدك فإنه يمدون

ملكه (ولابينة) له بذلك (صدق المكاتب بيمينه) أنه ملكه مظاهر اليد (وأجر) السبد (على أخذ
 أو إرأته) من العجم لأنه لم يجبر على ذلك لنصر المكاتب بيمينه (فإن أتى) ذلك (قبضه القاضي
 وعق) المكاتب (وانشكر) عن العجم (حاشا السبد) وكان كلوا آثار بينة بأنه حرام ولم يجبر على
 ذلك بل لا يجوز له الاعتذار بل بعين المالك (ولا يثبت بيمينه ولا يمينه عنه) ولا يسقط بحلف المكاتب
 حقه صريح به الأصل والنصر يحكم عن السبد من زيادة المصنف (لكن إذا أخذ السبد أمر تسليمه لمن
 أنزله به) ان صدقوا خذته بأقراره وان لم يقل قوله على المكاتب (وان لم يعرفه مالكا) أو عني يعلم
 بصدقه (أنزله) كما علم من باب الأنوار (ومنع التصرف فحقه يكذب نفسه) في قوله أنه حرام
 فيصرف فيه حدث (وان عمل نجما قبل الحل بشرط البراءة) له عن الباقي (فاخذ) منه (وأمره)
 عن الباقي (لم ينع القرض ولا البراءة) لفساد الشرط (ولا العتق) لعدم حصة القبض والبراءة (ورد
 عليه السبد المأخوذ منه ذلك) سواء كان الشرط من السبد أو العبد (ولو أنشأ وصاحدا بيمينه بقبض ذلك
 عما علمه حكم بيمينه كالأذن المشتري أو المهر من قبض ما يده عن جهة الشراء والأمر) (وان عني في
 الحل بطل الشرط قطعا) أي دون القبض والبراءة والعتق ولا يلزم أن يبرئه عن الباقي (ولو عمل ولم بشرط
 براءة) (فاخذ) منه (وأمر من الباقي بلا شرط أو عجز نفسه فأمره) من الباقي أو أعتقه (عتق ولو
 قاله ان عجز نفسه لو أدب كذا فانت حرف عجز) نفسه (وأدى عتق عن السكة لان العجز) يعني
 العجز (الانفسح) الوجه لا يفسخ (به الكاتب في الموضع) بعد ان عجزه وله (أكسبه) لفتقه عن
 السكة (ورجع) عليه السبد (بالقيمة) لأنه أعتقه على عرض العجز والمالك المذكور والتعجز
 لا يصلح مودعة فكذا عتقه بعوض فاسد (و) يرجع (المكاتب) عليه (بما أدى) إليه (بل لو قال)
 السبد (أكسبه ان أعطيتي كذا فانت حرفا عتق وهو عوض فاسد فترأع ان المكاتب
 لا يعاوض عليه) أي لا يجعل عتقه وصاحبه فحقه باله فله بالكتابة (وكذا لو عمل العجم على ان يعفوه
 وبرئه) عن الباقي (فله عتق) عن السكة (ورجع كل على الآخر) ورجع عليه السبد
 بقبحه ورجع هو على السبد بما أدى لأنه أعتقه بعوض فاسد (فرع) * لو (حل) على المكاتب
 (تجم فجز) عن أدائه (ولو عن بعضه واستنظر) سبد في ذلك (سن) له (انظاره) كما أثر المدونين
 (وله الفسخ) وان لم يثبت عجز ما قرأه أو بينه لتعذر وصوله إلى العرض كالأشياء التي إذا أفلس المشتري باليمن
 وبفسخ نفسه وكذا القاضي) لأنه فسح بجمع عليه ففسخ النكاح بالعق (لكن عتقه) أي القاضي
 (بمحتاج ان يثبت) أي بيمينه (بالكتابة وحلول العجم متى فسخت) أي الكتابة (بغور) السبد
 (بما أخذ) لأنه كسبه عتقه (لكن روماً على من الزكاة) على من أعطاه ان كان بائعاً أو بده ان كان
 نائلاً (وعمل لأحضر مال دون مائة الف درهم) إحصار (دين على ملي) مقرراً عليه بينة حاضرة
 (و) إحصار مال (مودع) بخلاف ما إذا كان مائة الف درهم فاقطعها أو كان الدين مؤجلاً أو على مسر أو ملي
 منكر ولا يثبت عليه (وبقاص الدين) الذي للمكاتب (على السبد) ان أخذ من حسن الدين (فان
 اختلف الجنس أحضره) أي السبد الذي للمكاتب (لبيعاً في العجم وعمل) المكاتب بعد حلول العجم
 (ليبيع عرض لائناً) من الأيام كما عملها الخصم لاحتضار بينة الشاهد له بالأداء ونحوه (فرع) *
 لو (حل نجم للمكاتب غائب) ولو ماذن السبد أو غلب بعد حله بغير اذنه (فالفسخ) للكتابة
 لتقصيره بآفئة بعد الحل والأذن به (له) لا يستلزم الإذن له في استمرارها إلى ما بعده وفسخ (نفسه)

مدى عدم التذليل ان
 الأصل العجم وبتسككا
 في حقه ولا يثبت قوله
 سن له انظاره لثلاث
 الامهال لتعمل والكتب
 مسحب لا غير وان الامهال
 بقدر ما يخرج المدين
 الصندوق والى كذا فنجز
 ورن أو يكمل لا بد منه
 وينبغي له لو قال أهملني
 فترأع من العجم فيما
 دون الثلاث أن يجاب إذا
 غفر صدقه وان لم ينع
 كما ينظر لبيع المتاع ويحل
 اطلاقهم على ما إذا لم يفسخ
 ذلك بل استكان لتعجز
 غ وبعبارة أخرى قال
 الأذن في عمل له لو قال
 أهملوني فاذن العجم
 وأصله في بادون الثلاث
 ان تجاب بيمينه فاذن
 صدقه وان لم ينع كما
 ينظر لبيع المتاع ويحل
 اطلاقهم على ما إذا لم يفسخ
 واستكان لتعجز فأنه
 قوله ان تجاب بيمينه أشار
 إلى تعجزه قوله وعمل
 لأحضر مال) أي عمل
 وجوباً قوله أو كان الدين
 مؤجلاً اعمل الراماد إذا
 زاد الاجل على ثلاثة أيام
 اموال كان تدعى مسعود
 الثلاث فصور ان يقال
 يجب امهاله إلى حله

كانت في بادون مرتين غ وقوله فيجوز ان يقال الخ أشار إلى تعجزه قوله أنه عرض لبيع العجم) فلو كان
 السبد مسرارة قال الأذن في مظاهره كالأذن على أبيه ولم أرفه نصاً وقوله فأنظار الخ أشار إلى تعجزه قوله وعمل لبيع عرض لائناً
 أي عمل وجوباً

به والخلف من السيد) ظاهر كلام البدنعي والهاشمي والرافعي وغيرهم ان هذا الجين واجبة لانه قضاء على غائب وهو ظاهر قوله في الام
اذما السيدان السلطان فانه تعبير لم يعجز حق ثبت عنده كتابته وحلول نعم من نجومه وحقه ما برأ منه ولا قضاء عنه ولا قابض
الانظر به فاذا فصل بجزءه وجعل المكاتب على حته وهكذا ذكره اصحابنا العراقيون (قوله ولا برأ منه) أي ولا احتاله (قوله فالت
نياس فوق سافة العدوى) أشار الى تصحبه (قوله ويمكن القاضي السيد الفسخ) قال الباقي مقتضاه ان السيد الفسخ في الحال وليس
لنا اقتصاص في الام على انه يقتضاه ولا ينتظر فان أدى ولا فسد تعبير ولم يذكر هذا النص أحد من اصحاب (قوله قال الاسدي)
الرفع في المطالب (قوله لا يجتمعان) الجمع بينهما ممكن بان ذلك في فسخ الحاكم وهذا في فسخ السيد ممكن ثرايت الباقي واجب بان
ي قاله السيد لانما هو من أجل الوقف كالحال والظاهر ان أجل القاضي وقبه (٤٨٧) منه (قوله قال الاسدي وهو كلام نازل يدرك

بالنقل) أي لان الكلام
في الفسخ للتعين وهنا
في الفسخ للغيره أما الفرق
المشار اليه فهو ان الاخير
مقرر بخلاف الغائب ولا
اسم منه (قوله ولو أنظره
السيد بعد حلول النعم)
الغير أجل أو إلى أجل
مضى (قوله فلا يفسخ
سده) قال الباقي وليس
لنا موضع يكون الاظهار
فيه ولا الزام غير هذا
ومقتضى كلام الشافعيين
انه لا بد من اجتماع الاذن
والانظار الان يحمل الواو
بمعنى أو وأعرض الباقي
وقال الانظار لا يتوقف على
حلول النعم لو أنظره قبل
حلوله كان الحكم فيه وفيما
بعد الحلول واما ما سبق
في نص الشافعي ولا يحتاج
مع ذلك الى الاذن في السفر
قال عبارته الشافعي فان شاء
الذي لا اجل ولا اعجز
ما كبراه فظاهر عند
ان الذي يعجز ما كبره

شود) على الفسخ لانه يكذب المكاتب (وكذا) يفسخ (بالحاكم) فظاهر ما مر في الفسخ بالجز
يكن بعد الاثبات) أي انما البدنة (بالحلول) للجمع وقياس ما مره ثم ان يقول هنا بالكتابة والحلول
الاعتذر لفصل النعم (والخلف) من السيد (انه قابض) ذلك منه ولا من وكيله (ولا برأ منه)
ولا أنظره به كائن عليه الشافعي والعراقيون (ولا يعلمه مالا حاضرا) لان ذلك قضاء على غائب واما اراد
فيه ما قاله ان الرفع في كلامه سافة العدوى وثقت والقياس فوق سافة العدوى (ولو كان له مال حاضر
يكن القاضي الاداء) للجمع (منه ويمكن) القاضي (السيد بفسخ) أي منه (وان عاق المكاتب)
حضوره (مرض أو خوف) في العار لانه لا يعجز عنه ولو كان حاضرا لم يؤد المال وربما يفسخ
كتابة في غيبته قال الاسدي وهذا مع قوله قبل انه يحمله انه لا يعلمه مالا حاضرا لا يجتمعان انتهى
لغالب المذكور في الاصل عن السيداني وأقره اكن قال الاسدي انه غير يعلمه ولا إشكال قال
اسدي ثم ما ذكره من عدم الاداء من الغائب فذلك لانه خال عن الثالث في الكلام على الاخير قال
الاسدي وهو كلام نازل يدركه بالتأمل وعلى ما تحمله قد يفرق بين الاسدي وغيره (ولو أنظره) السيد بعد حلول
نعم (وسافر باذنه ثم ندب) على انظاره (لم يفسخ) في الحال لان المكاتب غير مقصور وربما كتب في
سفره ما يوجب عليه فلا يفسخ سده (حتى يعلمه) بالحال (بكتاب القاضي) أي قاضي راد سده
الى قاضي بلده) بان رفع الامر الى قاضي بلده وبثب الكتابة والحلول والقبض متوقفان عليه بان
يذكرانه عدمه في الاذن والانظار ورجع عنهما وكتب القاضي الى قاضي راد المكاتب بذلك ليعرفه الحال
فان عجز عنه كتب به) قاضي بلده (الى قاضي راد السيد) لفسخ ان شاء (وان بذل) المكاتب
أوجب عليه (ولا بد وكل هناك لم اليه) فان أبي ثبت حق الفسخ للسيد ولو وكل أيضا (والا)
ان لم يكن له هناك وكل (ألزمه القاضي راد الله) اليه (في الحال) ان لم يتج إلى الرفقة (أوعى أول رفقة)
يخرج (ان احتاج المهاد الى السيد الصبر الى مضى) مدة (امكان الوصول اليه) ثم اذ مضى ولم
يوصله (يفسخ ان قصر) في اصاله (وان سلم الى وكيله) باننا (قد عجزه فان كان) التسليم اليه
(أما القاضي برئ ولا فوجان) أوجههما المنع وقد يؤخذ من براهنه بذلك ان القاضي راد المكاتب
القبض عن السيد (وان لم يكن) بيد السيد فافض (وبعث السيد) الى المكاتب (من يعلمه) بالحال
(ويض منه) النعم (فهل هو ككتاب القاضي) الى القاضي فيأتي في مسمى (أم لا فخر خلاف) والوجه
الأول هو ما اختاره ابن الرضا عن القمولى * (ذرع) هو (امتنع) المكاتب (من الاداء) للجمع
بذل الحيل (وهو قادر) عليه (لم يعجز) على أدائها لجواز الكتابة بين جهته ولان الحفظ فيها له ولتعمدها

المكاتب تقدم من الروضة كما أنه راد السيد الباقي وهذا عندى لا يستقيم لانه يحتاج ما كبره المكاتب بعد مضى المدة الضرورية
ان يكتب الى ما كبره السيد وذلك ضروري على المال بالتأخير بعد المدة المضروبة الى مدة فصل فيها كلبا كراد المكاتب قال وهذا موضع
مهم ينبغي للاصحاب المذكورون على أمر مخالف لنص الشافعي ومودى الى ضرر السيد وقت الضرر والتطويل في أمهات هذا كان المجتزأ ما كبره
الكتاب فان السيد يحتاج بعد مضى مدة وصوله الى الكتابه وادرك كل مطلب الحكم منه بذلك ثم لا يظهر له الحكم بعد ذلك الا بعد
منزواتها كراد السيد فلا يحتاج بعد مضى المدة في شئ بل يسافر بالحكم وقوله يحتاج ما كبره المكاتب بعد المدة الى مكاتبها كم
راد السيد معنى ع (قوله أوجهها المنع) هو الامم (قوله وقد يؤخذ من براهنه بذلك الخ) أشار الى تصحبه (قوله والوجه الاول) هو
الراجح

(قوله وان شامير) فانما في هذا الموضع على الترانى فلو صرح بالامهال ثم علة الموضع عند حضور المكاتب جاز (قوله ثم لا بد الاصل
 الموضع بغير المكاتب نفسه المخرج) عبارة فاذن غير شفع السيد بالخيار ان شاء فسخ وان شامير اه قال في الاصل قبل ذلك ولو اراد السيد
 والمكاتب له بهتق بما عجل ويكون لهية المكتبة فقال الاحصاء طرقة ان يقول اذ عجزت نفسك واوديت كذا فاعتات حرفا واودجت
 المعتات حتى عن جهة المكتبة لا ثم لا ارفع مجرد تجربة نفسه وانما ترغم اذا فسختها بعد التجهيز واذاعة عن الكتابة كانت الاكسابه
 اه وتقدر معادى كلام المفسر وكتب ايضا هكذا اطلعه هو وغيره والذي يظهر انه لو كانت كافر بعد المسلم وبعده الكافر ثم اسلم العبد
 لا يجوز له ان يجهز نفسه مع القدرة على الوفاء لمائة من اعادة ذلك الكافر عليه - وقوله لا يجوز له ان يجهز نفسه المخرج اشار الى تبصيره (قوله
 فله المكاتب الفسخ) جز في العز رقيق واضع منع المكاتب من فسخ المكتبة معاملة قبل يجهز نفسه ثم السيد يفسح ان شامير موصوف في المومات
 وغيره الجواز ونسب لنس الام (٤٨٨) = (فصل) = (قوله ولو جن فاراد السيد الفسخ لم يفسح نفسه) عدم الانفاخ مخالف

للقاعدة وهوان الجواز
 يفسخ بالجنون والاعفاء
 والمكاتبية مخرقة من جهة
 العبد وكان ذلك لشرف
 الشارع على العتق (قوله
 ويحلف على قتاله) وكذا
 على نفى القدرة على التحصيل
 كقائه في المحدث وذكره
 الشنخاني في الغائب وجب
 ان تكون هذه البين واجبة
 قولوا وحده (قوله اذ اعن
 الواجب عليه بعد نبوت
 المكتبة وحصول التجهيز
 وحلفه على بقاء احتقانه
 وكذا على نفى القدرة على
 الفسخ) (قوله وقال الغزالي
 يؤدي الخ) يوزن به في الحاروي
 الصغير والاور واعتمده
 الباقي ونقل عن النص
 ما يقتضيه (قوله قال في الاصل
 وهو حسن لكن المخرج) في
 كلام الغزالي في الوسيط
 ما يؤخذ من الجواب عما اورده عليه الرافعي فانه قال اذ جن العبد وقتلنا لا تنفسح على الاصح قال القاضي ان علة
 ما اورده له في العتق اذ يفسخ وان اى به يفسح ان عتق فله ان لا يؤدي عنه وكلام الاحصاء يشير الى ان السيد يستقل بالاختصاص
 ذكر وان القبض من العبد الجنون موجب العتق وفيه نظر فانه في مجال مرض بالعتق والاداء اذا افاق الا ان هذا الاثار وفيه فان السيد بقدر
 على اعتاقه بكل حال لا فرق بين ان ياتى كسبه من جهة النجوم او عن الرق هذا كلامه والحاصل ان الحاشا كذا اذا وقع بنفسه فلا بد ان يكون
 على وفق المصلحة لان هذا شأن تصرفاته والا فنجوز للسيد الاستدعاء بالاختصاص ان يدفعه يعتقه اذا امتنع فلا فائدة في منع القاضي (قوله
 و احسن الامام الخ) وعليه جرى في البسطه قال في الوسيط السيد فاقا وقام بينه وبينه لو كان له مال في يد السيد تبين ان الكتابة يفسخ وان كان
 في موضع لا يعرفه الفسخ باجره (قوله فاشبهه بالمال كانه ما له غالب الخ) قال في الخادم وهذا مع مصادره لا فلاحه مع مصادم لنص الشافعي والفرق
 انه لا يفسخ من المالك ثم عند غيبة المالك ثم عند غيبة المالك (قوله قال الاذرى وقيد الدراي الخ) اشار الى تبصيره (قوله قال
 الاستدري وغيره) الصحيح منه ما عدم الرجوع اشار الى تبصيره قال ورجه الاذرى وغيره

العلق بمسقة رهو لا يجهز عليها (والسيد يجهز) أى فسخ المكتبة ان شاء وان شاء شامير وعلى هذا جرى
 جمع منهم صاحب الحاروي الصغير فتعيد الاصل الفسخ بتجهيز المكاتب نفسه ليس بظاهر (فان أمهل)
 السيد المكاتب لم يفسح (فالمكاتب الفسخ) كائن امر من فسخ الرهن
 (فصل ولو جن) المكاتب (فاراد السيد الفسخ لم يفسح نفسه بل بشرط ان ياتي الحاروي بشيث)
 أى يقيم البينة (بجمع مع ما ذكرناه) فيما (اذا اراد الفسخ على الغائب) من الكتابة والحلول وتقدر
 التحصيل (عند الحاكم) وبطال بحقه ويحلف على قتاله (فان وجد القاضي له مالا اداء) عن
 الواجب عليه (لحق) لانه ليس من اهل النظر لنفسه فيبسطه بخلاف المكاتب الغائب كما روى قوله
 اداء كذا اطلق الجهور وقال الغزالي يؤدي ان رأى له مصلحته في الحاروي وان رأى انه يفسح به المالم يؤد قال في
 الاصل وهذا حسن لكنه قابل النفع مع قولنا ان السيد اذا وجد له ان يستقل باخذه الا ان يقال ان الحاكم
 بمنع من الاخذ والحالة هذه أى فلا يستقل بالاختصاص (وان لم يجد) له القاضي مالا (فسخ السيد) باذن
 القاضي (دعا) بالفسخ (قنا) له (فان افاق) من جنونه (د) ظهر (له مال) كان حله
 (من قبل الفسخ) دفعه الى السيد ونقض التجهيز وعق) قال في الاصل كذا الملقو واحد حسن الامام اذ
 خص نقض التجهيز بما اذا ظهر السيد باليد السيد والافهم وماض لا فسخ من بعد دعاء به حقه فاشبهه ما لو كان
 ماله غائبا ففسخ بعد الفسخ (ومال به السيد بما أنفق عليه) قبل نقض التجهيز لانه لم يشرع عليه به وانما
 أنفق عليه لانه - قال الاذرى وقيد الدراي وغيره بما اذا كان أنفق عليه بما راكم الحاكم وهو ظاهر بل
 يشترط (لان على المال) فلا يطلب بذلك قال الرافعي ولو اقام المكاتب بعد ما افاق بينه كان قد ادى
 النجوم حكمه بعتق ولا رجوع للسيد عليه لانه اس وأنفق على علم بخرجه فيجعل متبرعا فلو قال ان السيد الاداء
 فهل يقبل الرجوع فيه وجهان قال الاستدري وغيره الصحيح منها عدم الرجوع أيضا (ولو بان المكاتب
 وعليه شئ) من النجوم (ولو قبل الانعام رقيقا) وانقضت الكتابة بغيره فلا يورث وتكون اكسابه
 له وهو يتجهز عليه سواء اختلف وفاما النجوم أم لا وذلك لان ورود العقد الرقبة والقصد مودع تبين فاما اذا
 فانت كان فواتها كتلف المبيع قبل القبض وانما يسقطه الباقي قبل الانعام انه واجب لانه غير معلوم
 فلا يسقط به معلوم (بل لو ارسل به) أى بالمال الى سيده (فما قبل ان يقضيه السيد رقيقا)

(ولو ادعى أولاده الأحرار) بعد موته (الاقباض) للمال المرسل إلى السيد (قبل الموت)
 لهم السيد (فالقول قول السيد) بينه لأن الأصل عدم الاقباض (فإن أقاموا بينة بالتسليم)
 بموته لم تقبل (شهادتهم حتى يقولوا) وقع التسليم (قبل موته أو قبل الظاهر) مثلا (و) كان
 به بعده وتقبل قبض السيد وشهاده (لعدم التهمة لشهادة) (وكيل المكاتب قبل موته أو قبل
 زهر) لأنهم لم ينزلوا كرهه فظاهر أنها تقبل (فرع) قول السيد منعت الكتابة وأبطالها
 منها (ورفعها) (ومحزته) أي كل منها وما يشبهها (فمنع ولا يعود بالتقرير) عليها بل لا بد
 يده لأن ما معظم الاعتق في العتق مما عسى التعلق والتقرير لا يصلح له (ولو سكت عن مطالبته بعد
 لولمعة ثم حضر) إليه (المال لزم قبضه) منه (وإن تبرع آخر بأدائه عنه بغير اعتق فإن قبل
 بد عتق) المكاتب لم يأنى (والأفله الفسخ) إذا لم يجبر على القبول كسائر الدون (كذافي
 زير) للرافعي (وارضاء صاحب المهمات) وقال عقب باذنه عليه صاحب المهمات كان موقفا بكلامه لأنه أقصر
 نزل قوله وارضاء صاحب المهمات وقال عقب باذنه عليه صاحب المهمات كان موقفا بكلامه لأنه أقصر
 بيان ذلك ثم قال الأذري قوله باذنه سهو تبع فيه نسخ الرافعي السقيمة ولفظها إذا كان بعد أدائه والصواب
 بالسخ الصحيح بغيره باذنه قال في البسط فإن قبل رضا المكاتب عتق أو بغير رضا في حصول العتق
 مهان أحدهما وقباس سائرهما ووضاؤه يعق والثاني لأنه عتق على أدائه فلا بد من ملاحظة طالب
 ملق في الجلة وأعلم أن المشاحة تعامى في بيان محل الخلاف في العتق فلا يليق بالصفا إذا عتق فأذنه
 أقل سواء أوقع التبرع بالأذن أم بدونه ثم تنبيهه بغير الأذن حسن بالنسبة إلى جواز الفسخ (ورق
 بن كاتب عليه من ردود والد) إذا مات دونها أو فسخ السيد كانت له أجره أو غيره (وصاروا) جمعا (وما
 يد) من المال ونحوه (السيدان لم يكن عليه دين) والقبض في حكمه (ولو استعمل - سيد مكاتبه
 جبهه للاستعمال مدة) (قهر الزينة أجزأه) (لها) (الأهله) (بعد مجي المال) (كذلك المدة) أي سألها بل
 بغيرها المصحح فلا يلزم العارض إذا حبس مدينه مدة الأجل أمهله بعدها وما فوزه عليه من المنافع صار مجبورا
 لأجره (فإن حبسه غير السيد) ولو بلا استعمال (لزمته الأجرة ولا أمهال) (مكسبه السيد بل أولى) (فرع)
 (كان) (السيد بن) بماله أو جذابه (على المكاتب وفي يده ما يفي بالتجود دون الدين فله منعه من تقديم
 التجود) لأنه لا يجبر على الدين إلا إذا قدمها فرضاء بتقديمها غير (وإخضاعها ممن) أي بدل (دين
 مالكة) أو أراض بدينه (إن ثبت) أنه عليه ثم يجزئ (وله تجبيرة قبل أخذه ما في يده) لأنه يمكن من مطالبته
 الدين من معار أخذ ما يده منها (فإن اختلغا وقد قضه) أي ما يده ولم يتعرض للجهة (فقال السيد
 نعمن) أنت (دين المعاملة) أو الأرض (وقال المكاتب بل فصدت الكتابة) أي تجودها أو قال أتدونه
 نعمنما فأنكر السيد كما صرح به الأصل (صدت المكاتب) بينه كالقول من عليه دين وله باحدهما ومن
 أدب من الرهن هذا ما نقله الأصل عن القفال وصححه النووي ونقل أعني الأصل عن الصيدلاني تصديق
 السيدان الاختياره قاله بخلاف سائر الدون ومال المال السوي (ويجبر عليه بالدين) سواء كانت
 لسيد أم غيره أم لهما (كالجبر بالنسب ويقسم ماله) بين أبواب الدين (ولا يحمل) بالجبر عليه دين
 (أو يحمل) كالمفلس (بمخلاف حري استرق) وعليه مدين مؤجل فله يحمل كأنص عليه الشافعي
 وإذا لم يحمل المؤجل على المكاتب بالجبر عليه (في قسم) ما يده (على الدين الحقة) دون المؤجلة
 كالمفلس (ولا يجبر عليه لاجل التجود) لأنها غير مستقرة للمكاتب فيمكن من إسقاطها (وحيث
 لا عمر) عليه فإن كان ماله أو أديا بالدين قضيت والأفله تقديم ما شاء منها فالمر الفاس أي غير التجود كما
 مر (في تحمل التجود لا غير ما من الدين المؤجلة) فليس له تحملها (إلا باذن السيد ولو كان في معاملة
 كسائر تبرعاته (والأولى) فيما إذا اجتمع عليه دين لغير السيد وأوله ما وليف بها ما يده ولم يجبر عليه
 (تقديم دين المعاملة) على غيره إذا تعاقب بمجايدته لا بقرينه (ثم) إن فضل شيء فالأولى بتقديم

قوله هذا ما نقله الأصل
 عن القفال أشار إلى
 تعينه

(الارض) على دين الصوم لانه مستقر والصوم عرضة للسقوط ولان حق الجني عليه مقدم على حق المالك
 في القن فكذلك في المكاتب (ثم الصوم فان قدمها) على غيرها من السبب (حق باقي الدين عليه
 فان جرح عليه) بالتمسك أو بالتفاس الغرام (قدم الحاكم) وجوبا (دين المعاملة) على غيره لتعاقبه
 بما به من خصائص الارض متعلق آخر وهو الرقبة وسوى بين التقديس والعرض (ثم الارض) على الصوم باس
 (ثم الصوم) فان جرح نفسه سقطت عنه (دين السبب) ولودين معاملة لعوده الى الرق (وصرف باقي
 دينه من) الجانبين (المعاملة والارض فان لم ينف) ما يدهمهما (تقاسما) أي المستحقان (النسبة
 وما بقي) منها (فتعلق الارض) منه (الرقبة) تنافس فيه (و) متعلق (دين المعاملة النصف) بطالبه بعد
 الحق (ولحق الارض لا) مسحق (دين المعاملة) بغير المكاتب (لتنازع رقبته في حقه) (بالتفاضل
 فقط) أي لا بنفسه لانه لم يعد الكتابة حتى يضمنها أما مسحق دين المعاملة فليس له تميز ولا ن حقه
 لا يعلق بالرقبة (وليس بان يفديه) وتبقى الكتابة وتو عتد على مسحق الارض التميز و يلزمه قبول
 الفداء لانه رقبته السيرة عرض في انعام العتق وفي اداء فائه لنفسه ان لم يتم فمكن من الفداء (واعلم ان
 السبب المضاربة) مع الغرام (دين معاملة وارث جنائيه) لانه حالذا سقط لم يكن له ما يكون
 الغرام بخلاف النعم فانه اذا سقط عاد السبب الى الرقبة (الا ان جرح) المكاتب (نفسه وجرحه هو) أي
 السبب (أو مسحق الارض) فليس له المضار بقدر ينسب له بيع المكاتب في ارض جنائيه الاجنبي وبسقط
 عنه السبب (المودى المملكه) ولا يثبت السبب على عده من (والسبب واصحاب الارض) اذا أمهله
 بل ولا أحدهما (الرجوع عن الامهال والتجزئة) فاذا تجزى بيع في الارض الآن يفديه السبب وسقط النعم
 ودين المعاملة لا يتعاقب بالرقبة كما (وان مات المكاتب) قبل قسمته ما يده (انقضت الكتابة برسمه
 النجوم) وغيرها مما للسبب لعوده الى المملكه (لا الارض ولا المعاملات) أي دينهم الثابتات الاجنبي
 لتعلقها بمخالطه (وقسم بين ما بالنسبة) وقيل سقط الارض والترجع فيه من زيادته (فرع) *
 لو كان (بينهما عيب بالسوية) مثلا (فكاتبهما) لم يكن له تقديم أحدهما في الدفع والتفضيل في قدر
 المدفوع لان اكسبه مشترك بينهما فان خالف (فدلى الى أحدهما حصته) ولو (بأذن الآخر) لم
 يعتق منه شيء (لان حقه) باقي (في ذمته) أي المكاتب (وما في يد مملكه فلا أثر للاذن) فهو لانه
 لو جاء بالمال بسا لهما فرضي أحدهما بان وزن الآخر أو لا يفعل وساء له لم يعتق حتى وزن الآخر ولو هلك
 الباقي قبل أن وزن الثاني كان المدفوع الاول بينهما فكذا هنا (ولا إذن) في ذلك (طلب الآخر حصته) لانه
 قبض (لماضيه) مشترك بينهما (وان أدى جميع النجوم اليه بالأذن) من الآخر (عتق عليهما) لانه
 وكيله في القبض أو بغير الاذن فلا (والا) أي وان لم يؤد الجميع بل أدى البعض وامتنع من أداء الباقي
 (فلهما تجزيه) (فرع) * لو (كاتب عبيدا بشرط ضمان بعضهم) أي عن بعضهم النجوم
 (تفاسد) الكتابة بطل شرط فادان ضمان النجوم باطل قال الاستوى وهذا العلة تقتضي أن تشمل
 هذا الشرط لو وقع فيما يصح ضمانه كالبيع كان صحيحا وليس كذلك (وان تضمنوا بالشرط لهما)
 الضمان (وان كاتبه بشرط أن يضمن) عنه (فلان لم يصح) الكتابة لهما (وان كاتب عدهن)
 ولو (في عقدن فادى أحدهما عن الآخر) فبأنه واذن السبب مع الاداء ورجع عليه أو بغير انهما
 أو بأذن السبب فقط فلا لکن الاداء صحيح في الأخيرة هذا إذا أدى عنه قبل عتقه ولا خلاف في أن السبب
 لصحة تبرع المودى عندئذ بلاذن (والاداء) من أحدهما (الى السبب عنه) به (المراد ان أخذ
 السبب من المودى عن الآخر) ثم عله بالخال (كلاذن) منه في الاداء (فان لم يعل بالخال كان ظنه
 وكيله) عنق الاداء وان المودى كسب المودى عنه (لم يصح) الاداء لانه تبرع بغير اذن السبب (واذا
 مع الاداء رجوع على صاحبه ان أدى) عنه (بأذنه) والأذلا (لا على السبب) هذا علم مما مضى (وقدم
 المرجوع على النجوم) لانه لا بد له والنجوم لم يلبث عنده التعذر وهو الرقبة ولان دين الرابح لازم

(قوله فان جرح نفسه سقطت)
 بشرط قول المكاتب بجرح
 صرح به المارودي

لا يمكن استحقاقه بخلاف الصوم قال الأذري ولا ينافي هذا ما مر من أن للمكاتب تقديم ما شاء من الهدون وان
الترتيب السابق انما يصح اذا جرح عليه لان ما مر فيها اذا كان الامر الى خيرته بلاحتماله متوقفاً وما هنا
بخلافه (وان لم يصح الاداء لم يرجع) المؤدى (على صاحبه لكن يسترد من السيد) ما دام لم يعق
اعدم منه الاداء والسيد يطلب المؤدى عنه بما عليه (فان حصل نجح) على المؤدى وقد تلف ما اذا ما الى
السيد (تقصا) هذان زبانه على الرضعتنا (وان لم يسترد من السيد حتى) أدى النجوم (عق
ثم يسترد) منه على النص لانه انما لم يصح تبرعه لتقصاته فلما عتق صار كاملاً مع ادائه لعمه تبرعه (ولو
كانت جلال من كل ماعدا بعد فادى كل منهما عن الاخر بغير اذن السيد لم يصح) ادائه (واسترد) من
السيد ما اذا ما اليه (ما لم يعق) والاقلا يسترد (أو) أدى عنه (بأذنه مع) ادائه بحجر نظير ذلك
• (فرع) • لو (اختلف المكاتبون دقة) فيما أدوا الى السيد (فقال بعضهم) وهم من كثر قيمتهم
(أو نبأ على قدر القيم وقال الآخرون) وهم من قات قيمتهم أدنياً (على قدر الرؤس صدق الآخرون وان
أدى السك جميع النجوم وادى الآخرون أنهم أدوا أكثر مما عليهم ليكون دقة عليهم عند السيد أو قرضا
على الأوابين (لاستوائهم في التسليم) ولشربهم في الامل على ما دعوه (وكذا حكم من اشترى بياضاً على
التفاضل وأدبا) الثمن (مما) واختلاف في أنهما أدتا فضلاً أو متساوياً

• (فصل) • في الاختلاف (القول قول سيد) في حياته (وقول (وارث) • بعد موته ان (أنكر) كل منهما
(الكتابة) لان الأصل عدما (ويحلف الوارث على نفي العلم) بذلك والسيد على البت وهو زعمت مما مر في
فرع ادعى أن أباهما كاتبه (وكذا ان قال) لعبد (كاتبك) وأنا محجور (وعلى) أوجبتون وأنكر العبد فانه
يصدق بيته (ان عرفه حجر) أوجبتون سابق لقوة ما به ذلك (والا فصدق العبد) لان الأصل عدم
مادعاء السيد ولا فرق بين قولهما يصدقان أو يجهل ذلك وفرق بان الحق ثم تعاقب ثالث بخلافه (وان قال
على أوجبتون أو يجهل ذلك يصدقان أو يجهل ذلك وفرق بان الحق ثم تعاقب ثالث بخلافه (وان قال
كاتبك أو أنكر) العبد (صارفاً) وجعل أنكره تعبيراً عنه نفسه (وان قال كاتبك وأدبت) المال وعتقت
(عق باقره فان قال العبد المال) الذي أدبت به البك ليس لي بل (لزيد وادعاء) زيد (صدق) العبد
(ويصدق) بيته (سيد أنكر الاداء) وادعاء المكاتب لان الأصل عدمه (ويجهل المكاتب
في) احضار (اليهنة) بالاداء (ثلاثاً) من الأيام (فان أحضر به الثلاث شأداً وسأل لمهله في)
احضار (الاخر امهل ثلاثاً) أخرى قال الروابي ولو أحضر شاهدين أنظر لاثبات عدلتهما اثلاثاً (وهل
الامهال مستحق أو مستحب) فيه (وجهان) أوجههما الاستحقاق وذكره في الامهال الثاني من
زبانه (ويسترد في الشهادة) بالكتابة (ذكر التيجيم وقد ركل نجح وقته وبث الاداء) ولو
أنجم الأخير (يشاهدون) أو وامر اثنين لان مقصود الشهادة به المال وان تعين العتق وبث ذلك
بما اذا دعى على غيره انه باع منه أو بعت عليه أو أقام شاهد أو امر اثنين أو شاهد اجمع عين ثبت البيع وشبهه
العتق • (فرع) • لو (اختلفا في قدر النجوم أو) في (وصف من صلتها) كمدوها أو نجسها
أو قرضها (ولايهنة) لواحد منهما (تحالفاً) كإلى البيع (فان لم يحصل العتق باتفاقهما) بان
لم يقض جميع ما دعه أو بعت غير الجنس الذي يذيعه (فصحت) أي الكتابة (كإلى البيع) فيقسمتها
أو أحدهما أو الحائز أو أخذ ما مر في البيع وهو الذي مال اليه الاستدلال وغيره واقتضاه كلام المصنف
لكن الذي في المنهاج كاصاله انه لم يقضها الحاكم لم يتفق على شيء وفرق في ركني بان الفسخ هنا غير
منصوص عليه بل بجهد فانه العتق بخلافه (وان حصل العتق باتفاقهما) كان (سلم) المكاتب (اليه
ما يذيعه هو ألف) مثلاً (وقال الكتابة) وقعت (على خمسة ثوب الباقى ودبعة) عنده (وقال السيد
بل) الكتابة (على ألف تحالفاً) واستمر نفوذ العتق (ورجع المكاتب) على السيد (بما أدى)
• (و) رجوع عليه (السيد بقيته) اذ لا يمكن رد العتق فاشبه ما افاضه الاختلاف في البيع بعد تواف

(قوله وكذا ان قال كاتبك
وأنا محجور وعلى) أي بسفه
طارئ أو بطلان فلو كان
لصا بسفه مقارن للبولغ
لم يتحقق لقوله ان عرفه
حجر (قوله أو جهلها
الاستحقاق) هو الاصح
(قوله فيقسمتها) أشار
الى نصحه (قوله أو الحائز)
انما يفسح الحاكم اذا أصر
على النزاع ولم يفسخ أو
النما الفسخ فلو أصرنا
عن الخصومة فالأمر بحال
يعرض عنها ان يطلبا
أو أحدهما ذلك أو يتفقا
على أمر (قوله واقتضاه
كلام المصنف) وهو الاصح

المسحوق في يد المشتري (وقد يقع النقص) بينهما (وان قال السيد الكتابية) وثقت (على نجم وقال
 العبد) بل (على نجمين) قال البغوي (صدق السيد) بيمينه لانه مدعى فساد العقد (وقال النووي
 هذا الاختلاف في مقصد) للعقد أي فينبغي تصديق الكاتب قال الاسوي وانما قال البغوي ذلك لانه يرى
 ان القول في سائر العدة ودفع مدعى فسادها والصحيح تصديق مدعى الصحة فيكون هذا كذلك وهو ما أشار
 اليه النووي في كلامه المذكور (ولو أقام) العبد (بينة على الكتابة بمقتضى) أقام (السيد) بينة على
 الكتابة (بما تدين واتفق) البينان على ان الكتابة واحدة (سواء اتحد تاريخها أم اختلف) (سواء اتحد
 فيجاء للثان على بينة تكذيب الأخرى) (وان ذكر تاريخين) ولم ينفذ فاعلى أن الكتاب واحدة (فقدمت
 المتأخر) تاريخ الأخر بما كتبت في التاريخ السابق ثم ارتفعت تلك الكتابة وأحدث أخرى أي مع كون
 الكتابة مرفوعة (فمنع قال الأذري) قال الثاني الان تقول البينة الأولى أنه أدى وعشق فتعارض
 البينان لانه لا يمكن ان يكون مكتبا بعد العتق (وان ادعى السيد ان مكاتبة أدى النجوم ثم مات) وفي
 نسخة توران (خارج) عتقه (ولاه أولاده) الحاصلين من زوجته العتقة (اليه) أي إلى السيد فانكر
 ذلك (مولى أمهم صدقوا) بايمانهم على نفي العلم لان الأصل مقام الولاهم (وعليه البينة ولو شاهدوا
 وامرأتين) أو عتقتان المقصود الشهادة بالمال وان تضمن العتق ويدفع المكاتب إلى زوجته الاحرار لقرار
 السيدانه من حرار ولو أنرق حياة المكاتب بأنه أدى النجوم عتق وحر السيد له ولأولاده صرح بذلك الأصل
 (وان كاتب عديدين) ولو في عتقة (وأقرانه استوفى نجوم أحدهما) أو أبرأ منها (أمر بالبيان)
 فان قال نسب أمر بالتذكير ولا يقرع بينهما مادام حيا لانه قد ينفذ كصرح به الأصل (فان بين في
 واحد) منهما ولم يكذب الآخر (عتق وان كذب الآخر) وقال استوفيت معنى أو أبرأتني (حلف
 السيد في الآخر مكاتبا) إلى الاداء وأخوه (وان نكل) عن العين (حلف المكذب وعتق أيضا)
 تخفى الأول (وان لم ينفذ كز ظلهما تخلف عن حلف) لهما (بقا على الكتابة) ولا يعتق واحد منهما
 معينا إلا بالاداء وأخوه وقيل تقول الدعوى اليهما فان حلفا على الاداء وأخوه أو نكلا بقا على
 الكتابة أو حلف أحدهما حكم بعتقه وفي الآخر مكاتبا والرجوع من زبانه وبه صرح الاسوي ونقله
 عن النص (وان اعترف) السيد (باداء بعض نجوم أحدهما ولم يبين وقف الأمر ولا يسمع قول
 أحدهما فويثني بالافرار) الذي أبهت ولم يقل استوفيت معنى أو أبرأتني لانه لم يدع حجة ثابتة بل اخبارا
 قد صدق فيه وقد يذهب (وان مات) قبل البيان (قام وارثه بمقامه في البيان) ولا فرقة عان بين
 أحدهما فانكر في بيان المورث (فان قال لأعرفه فلهما) أي السكل منهما (تخلف ومو يمينه) حيث
 طابت منه تكون (على نفي العلم) اذا حلفا لهما (بقرع بينهما) للعتق لا للامال اذا دخل فيه
 لفرقة فن خرجت فرقة عتق وعلى الآخر اداء نجومه (وان قال الوارث لدعى الاداء است المؤدى عتق
 الآخر) بانزاه الحاصل بانكاره (لان قال) له (لأعلم) ان المؤدى وأخوه (وان قال المكاتب
 السيد ألم أوفك فقال لي) أو قال السيد ابتداء استوفيت (ثم اختلفا فقال) المكاتب وفيتك (السكل فقال
 السيد بل) وفيقي (البعض صدق السيد) لان الاقفا يحتملها اجراء الأصل عدم استفاء الجميع (وان
 اختلفا فبما وضعه السيد) (من النجوم فقال المكاتب وضعتماني وقال السيد بل بعضها (أو
 اختلنا (من أي نجم وضعه) فقال السيد وضعتمني النجم الاول وقال المكاتب بل من الآخر (صدق
 السيد) بيمينه لان الأصل عدم الوضع ولانه أعرف بقصده (وان وضع عنده دينار من الكتابة بدينار
 لم يضع قال أودت ما قباها) الأولى ما قبا لهما (من الدراهم مع وان جهلا) كما لو أدى بزيادة
 على الثلث وأخطر الوارث وهو جاهل بما قاله ويعمل على ما ظنه (وان ادعى المكاتب انه) أي سيد
 (أراد القيمة) أي المعنى السابق وهو ما قبل الدينار من الدراهم (وانكر السيد صدق السيد) بيمينه
 لانه أعرف بقصده (الحكم الثالث في تصرفات السيد في المكاتب) وما يتعلق به (وفي تصرفات المكاتب

(قوله فينبغي تصديق
 المكاتب) أشار إلى تصحيحه
 (قوله ولا يعتق واحد منهما
 معناه) أشار إلى تصحيحه
 (قوله وقيل تقول الدعوى)
 بان يدعى كل منهم على
 الآخر انه المؤدى منه
 (الحكم الثالث في
 تصرفات السيد في
 المكاتب)

به ليس السيد بهيه) مثل البيع الضمني (قوله لان الكتابة عقد الم) ولان هذا الكتابة واراد على الرتبة والختم فلو وضع به لاجتمع
 باعدها ان يقتضيان نقل المالك مذهبها ووض وذلك لا يعقل (قوله ثم ان رضى المكاتب بالبيع مع) اشار الى تصححه (قوله وكان رضاه)
 مع بهيه وقوله فخصا للكتابة مردود على قوله العمولى في جوابه وان ظاهر كلامه الاكثر من انه لا يكون دفعها وان الكتابة لا تجعل الالباع
 بالرضى المكاتب بالبيع ثم يرجع قبله استمر الكتابة كالمضى عن النص وليس في النص الذى نقله البهقي دلالة على انه يكون دفعها
 لتأية (قوله ومنه يبرر) فيم اشار الى رد قول البهقي اذ يبرر (١٩٣) بشرط العتق وان لم يرض مع

وارتفعت الكتابة ولزم
 المشتري اعتاقه والولاء له
 تخير بجلان الشافعى اطلق
 جواز بيع العبد بشرط
 العتق بخلاف حديث روى
 والحال انما كانت مكتوبة
 اه وقد اجاب الشافعى في
 الجديد بان روى المساومة
 بينها عائشة بنو الجفرة عن
 الجوز بعلمه او قد روى
 بالبيع وحاصله ثلاثة
 اجوبة احدها ان الكتابة
 جائزة من جهة العدد وروى
 سادس عائشة بنو الهيمان
 ابتاع نفسه او يكون ذلك
 فسخا للثاني انما يحجز
 فانصف الكتابة الثالث
 انما رضى بالبيع وامتناع
 البيع بحله اذ لم يرض
 المكاتب بالبيع والاجاز
 وكان فسخا وقد صرح
 بذلك البهقي في السنن
 السبعين الشافعى وبخيم
 به القاضي الحسين وهو
 ظاهر لان الحق له وقد
 رضى باظهاره (قوله قال
 الزركشى وبني الخ)
 اشار الى تصححه وكتب
 عليه قد خرم بها المصنف
 في اوائل الحكم الثاني

من السيد بهيه) لان الكتابة عقد من استحقاق الكسب والارش فمضى البيع كالمال باع بالايجوز بهيه
 ن البيع اما ان رفع الكفا وهو باطل للزمهم من جهة البادى ولا يفي في المكاتب مستحق العتق فلا يصح
 به كالمثولة ثم ان رضى المكاتب بالبيع مع وكان رضاه فخصا للكتابة لان الحق له وقد رضى باظهاره
 كما البهقي في سننه عن نص الشافعى وذكره القاضي في تعليقه ومنه يبرر روى قال الزركشى وبني صحبة
 به ايمان نفسه كالم الوليد وقد ينع بان امية والاولى لازمة فجاز البيع تحيلا للعتق بخلاف المكاتب وقد
 مكس هذا انتهى وقال البهقي يصح بيعهم بنفسهم وترتفع الكتابة به حتى لان جهة الكتابة فلا تستسج
 كسبا ولا لادخاله خلاف ما لو عتقه أو اترأه من العتق فانه يعق عن جهة الكتابة لان السيد لم يادعوا عن
 الحق بخلافه في البيع (ولاحية) المأسر (فان باع) واخذ المشتري منه النجوم (لزم المشتري رد ما اخذ من
 السيد بلطان البيع فلا يتعد ذلك استعماله) وتجب رد ما فاقه مع المشتري من الاجل) كالمال استخدمه
 هل يعق فيه بخلافه في البيع والاصل لم يشرع لهذا وانما قال فلا دوى النجوم الى مشربه
 اشترى قال لا اذرى ولا يتعد ذلك استعماله) وتجب رد ما فاقه مع المشتري من الاجل) كالمال استخدمه
 السيد ولو مال اجنى لسيد المكاتب اعق مكاتبه بكذا او اعق نفسه على بكذا او اجبا فهو وقوله اعق
 ستولتكم وقد مر في الكسفات ذكره الاصل (وليس السيد التصرف في شيء يملكه المكاتب) بيع أو
 عتق او غيره اهلا معنى المعاملات كالاجناب كسابتها (ولا يصح بيع النجوم الذى على) لانها غير مستقرة
 لانه بيع مال قبض والاصل لم يقبله بالبيع مع زعمه لتعلق السقوط اليه فالنجوم بذلك اولى ويصح الاصل
 فاعدم جهة الاستبدال عنها كالمال يصح بيعها وتركه المصنف ما تقدمه كالمال في الشفعة من انه يصح الاصل
 لاسيما انه الصواب فقد نرى عليه في الامم ذكر في البو على ما يملكه (ولا يعق) المكاتب (بشرايه)
 أى النجوم (الى المشتري ولو بالذن) من السيد بهيه لانه يقضى لنفسه حتى لو تاقض بيده فخصا بخلاف
 الوكيل لانه وان اذن فاما بذا يحكم الما ووضه بالاولى (فطالبه) أى المكاتب (السيد هاهو) أى
 المكاتب (يسترد) هاهو (من المشتري) لانهم المملكه (والسيد مع في الما املاات كالاجناب) فيبايعه ياخذ
 كل منهما ما يشاء فعمن الاخر لان مقصود الكتابة العتق بالاداء فلم يمكن من التصرف المعين عليه ولان
 المكاتب هو المالك السيد بدون سيدة الا انه يمنع من نقول الممال للاجناب فغوت العتق (فوليت له على
 السيدين) كماله او اجنابة (وليس عليه النجوم اوردن معاملة او اجنابة) تقاضا كى) بالى بهيه (في الفرع
 بعده) عرف في النقص (لنقص في الاعيان لا اختلاف في الاغراض وانما بالى في الدين فاذا نشأ كل من
 اثنين على الاخرين (فان كان الدين قد نفي واتفقا احدا وحلوا وصفا سقط احدهما بالآخر كرها)
 أى فخر من غير رضاه طالما كل منهما اذ اخبر على ما عليه عند لافائدة فله لانه لو كان له على وارثه دين
 ومات سقط ولا يؤمر بسله (فان اخلفا) في شيء مما ذكر (ولو في الحلول والصحة والتكسر) وقد راجل
 (أولم يكونا قد نفي) وان كانا جنسا (فلا تقاض) لاختلاف الاعراض ولان العقد على التقديس ليس عقد
 فانه يبرر اجرة اقله لاختلاف فيه ما اقرب فيه الما تقاض بخلاف غيرهما والوجه تقييده في غيرهما ان

(قوله قال لا اذرى ولا يتعد ذلك ما تقدمه) اشار الى تصححه (قوله ورجع الاصل هنا عدم جهة الاستبدال عنها) اشار الى تصححه (قوله
 وترك المصنف) أى لنقل البيع (قوله وقال الاسرى) أى غيره (قوله فقد نص عليه في الام) عذرهم ولو حل بنجومه كما هو ذناير فاراد
 ان باخذها من عند ردهم او عرضا بغير ارضان وقبضه السيد قبل ان يتفر فجاز وكان حرا اذا قبضه (قوله ولو بالذن من السيد بهيه) قال البهقي
 وقهره على اذال باذن المشتري في قبضه مع علمهما به اذ الباع قبضه قطا له وهو واضح وخرجه بعضهم وهو ما خوذ من التعليل
 (قوله سقط احدهما بالآخر كرها) عمل ما لو كان احدهما معبرا ودينه من صرفة لفتحة

(قوله ولو جه تقيده في غيره مما من سائر المثلث الخ) أشار الى تعميمه (قوله يجوز بشر ينشأها الخ) أشار الى تعميمه (قوله ولو جه تقيده بما اذا يحصل به عتق) أشار الى تعميمه (٤٩١) (قوله واذا جاز ذلك برضا الكاتب وحده) كان يقول جعلت ما وجد جيبى قصاصا (قوله وعند

سائر المثلثات بما اذا لم يحصل به عتق في الامم لورق السيد كما تبين مما صاغ حنيفة بل حنيفة والحنيفة اني على المكاتبه كانت قصاصا وان كره سيده ثم قال وكذا لو كان مكانا لحنيفة جناية على المكاتب لم تختلف هذا ولو اصر في استيفاء القصص من حران النقص في الدين يجوز بشر ينشأها على ما اذا كان الواجب التقديرات اعوزت الابل ورجع الواجب الى التقديرات الكلايين وتقدمت الاشارة اليه ثم اعلم انهم الرضا يجعل الحالة صاعدا من المولى لم يجوز ايضا كافي الحوالة كذا رجع الاصل والوجه تقيده بما اذا لم يحصل به عتق في الامم لورق السيد على مكانه فما وجب من النجوم كانت مؤله لم يكن قصاصا الا ان رضاء المكاتب دون سيده واذا جاز ذلك برضا المكاتب وحده فمرضا مع السيد اولى ولو كان مؤله جليل باجل واحد فوجهان أو هجوم عند الامام النقص وعند البغوي المنع نقلاهما الاصل وفي تنصيص المصنف على الحل دون التاجيل اشارة الى ترجيح الثاني وهو ما اقتضاه كلام الشرح الصغير ورجزه القاضي لانتفاء المطالبة ولان اجل ادهما قد جعل بموته قبل الاخر فبجوزة الثاني انما رضى روج البقي في الاول وقال في نص الشافعي ما يذهب قال الزركشي تبع الاستوى وشرط النقص ان يكون الدين مستقرين فان كانا حلين فلا تقاض وان فرضا بالامتناع الاعتراض عنهما قاله القاضي والمارودي ونص عليه الشافعي (فان معنى) النقص في الدينين (وهما نقدان من جنسين) كدراهم ودينارين (فالطريق) في وصول كل منهما الى الحق من غير أخذ من الجانبين (ان يأخذ) أحدهما ماعلى الآخر ثم يحصل المأخوذ ان شاء (عوضا عما عليه ومردا له) لان دفع العرض عن الدراهم والمدينين في الذمة جائز (ولاحاجة) حيث (القبض) العوض (الاخر) هما (عروضان) من جنسين (فلقبض كل) منهما (ماعلى الآخر فان قبض واحد) منهما (لم يجوز رده وضاع الآخر لانه يبيع عرض قبل القبض) وهو متنع (لان استحق) ذلك العرض (قبض أو اتلاف لا عقد) لان يكون العرض فيه ثمتا فيجوز ذلك (ولاحاجة لقوله كالمه لا عقد له في المسمى منه (وان كان عارضا فمقتضا) والاخر عارضا (ربض العرض مستقمة جز) له (رده) عوضا (عن التقديرات) المستحق على ان لم يكن دين لم (لا يحكمه) أي لان قبض التقديرات مستقمة فلا يجوز رده وضاع العرض المستحق عليه (الا ان استحق العرض في القرض ويحرم) من الاتلاف أو كان ثمتا (وان امتنع النقص وامتنع كل) من (الدينين) (من البداءة بالتسليم) (لما عليه) (جنب) حتى سلا كذا قلته في الرضة عن صاحب الشامل وغيره قال الاذري وفرضته ان السيد المكاتب يجيب ان اذا امتنع من التسليم وهو متاذا قولهم ان الكاتب جائز فمن جهة السيد وله الاداء وان قدر عليه ولم أر ذلك في شيء من الكتب التي نستعمل الشامل كالبحر وحلية الشافعي وبيان العمراني وبراءة المارودي فان قال كل منهما لا دفع ماعلى حتى اقبض مالى كان لكل منهما حبس بالمساجدة على حقه ولا يرجع أحدهما في تقديم القبض وهو الصواب وما وقع في الشامل من إيهام الحبس سبق ذكره وأوضح يف من ناقل وأما حبس السيد والمكاتب فلا وجه له انتهى وظاهر أن حبسهما كما ذكرنا بما اذا قاله في اعتنا من تعميم الكاتب أو المأتمنة نسمع امتناعهما ما رجع فلا وجه له يحمل كلامهم (مرجع لضعف الرضة) من السيد (ورضة المكاتب) وان عجزه بعدلانه ممنوع من التصرف في رقبته ومنفعة فاشبه بما اذا أوصى بعد الغير فان علقها بتجيزه وعودته فاحتج بكلام موسى ثم تخلع وحل جارية وكأني قال ان ملكك عبد فلان فقد أوصيت به وتقدم ذلك في الوصايا لاساغة لقوله وعوده رقة (فان عجز) المكاتب عن النجوم في هذه (وأظهره الوارث) فلموصى له بتجيزه (لأخذه) له يستحق رقبته له التوصل الى حقه بتجيزه والوارث لاحقه فيها وانما تجيزه الموصى له (بالقاضي) أي بالرافع اليه كما في الحديث عليه (وتضع الوصية بالنجوم) التي على المكاتب وان لم تكن مستقرة كما هي الحال وان لم يكن موكفا في الحال (فأخذه الموصى

الغوي المنع) هو الاصح (قوله وبه جزم القاضي) وهو الاصح (قوله لانتفاء المطالبة) يؤخذ من هذا التعليق ان من باع المجهور عليه بالنقل شأ يفتي في ذمته أو أقره أو أجروا جاح في ذمته عالم بالتجيز ووجه دين على معاملة موافق في الجنس والتدوير والصفة والحلول لانه لا تقاض لعدم ثباته لا رباب الدين وعدم مطالبته للدون به (قوله وشرط النقص ان يكون الدينان مستقرين) أشار الى تعميمه وكس عليه قال الزركشي وشرط أن لا يكون مما يبي على الاحتياط وله هذا قال ابن عبد السلام فلفر المستحق يحقه عند تقدير أخذ من هو عليه جائز لا في حق الجانبين والانتفاء والاموال العامة لاجل الاحكام (قوله لانتفاء الاعتراض من دين السلم كذا صرح به القاضي حسين والمارودي ونص عليه الشافعي (قوله قال الاذري وفرضته ان السيد (الخ) أشار الى تعميمه

(قوله وأما حبس السيد والمكاتب فلا وجه له) أشار الى تعميمه وكتب ايضا قد تقدم في باب جامع آداب القضاء قبل الطرف الثاني المكاتب لا يحبس بالنجوم ولا غيرها في حق السيد (قوله فظاهر ان حبسهما بما عدا كمال الخ) أشار الى تعميمه

ت أدبت والولد صلى المكاتب (للسيد فان عجز) المكاتب عنها (عجز الوارث وبطلت الكتابة
 ت أنظره الموصى فان أراه الموصى له عن النجوم (عتق) كالأول أراه السيد عنها إجماع أن كلا
 بهما ذلك الاستغناء فذلك الإبراء المرتب عليه العتق وقيل لا يعنى لان السيد ما كان له ما ساقه النجوم
 نوبت الرقة تعلى الوارث والرجوع من يادته وبه صرح الاستوى ونقله عن جزم ابن الصاغ وتصح
 فاضى فى تأليفه (وتصح الوصية بالنجوم لواحد أو بالرقبة ان رقى لا سحر) فان أدى المال بطلت
 ان توارث بق بطلت الأولى صرح به الأصل و بعد صحة الوصية ان طلب الثاني تعيينه والاولى ان توارث قدم
 ثانياً أو بالعكس قال المارودى بطلت الوصية ان كان كلا منهما ادع الى ابطال الوصية فصار ذلك مبطل لا
 اربعد المكاتب الى الورثة وهم بالخيار بين ان توارثوا وتعيين من قبله الزكوى وأقره (وتصح الوصية
 بما يجزى) المكاتب (من النجوم فان) لم يجعل شيئاً بل (أدبت) كلها بطلها (بطلت) أى
 بطلت لا يصح على التحميل لثمة الوصية (ولوأوصى بالرقبة الكتابة فأسدت بصحت) أى الوصية بثلاثة من
 وتضمنت الفسخ للكتابة (وكذا تصح ولو كان جاهلاً) بفساد الكتابة اعتباراً بحدثة الحال ولو قال
 من وتضمنت الفسخ ولو كان جاهلاً كان أولى وأخصر وأما الوصية بالنجوم هنا فباطلة كما نص عليه في المختصر
 ان السيد لا يملكها في الذمة الا ان يقول أوصيت بما أقضيه من نجوم الفاسدة فتصح كفى الوصية بذلك الغير اذا
 شافه الى ملكه بل أولى فان قلت هذا لا يملك ما يقضيه بل يلزم تراخيهما كما سرق قلت قد لا يلزم هو ملكه لانه
 كتب عبده وتوهم انه لم يملكه أى يقضيه غايته انه يخرج من ملكه بالعتق المرتب على قبضه حيث لا وصية
 بألمع الوصية بانه فلا تقدم لتعلق الوصية بعبته على خروجه المرتب على العتق المرتب على القبض وهذا كما
 رعى ما ذهب من النكاح مبني على ان المكاتب كفاً فاسدة لا يملك كسبها ليس كذلك فالوجه ان يقال بطل
 الوصية بذلك اذا لم يعتق المكاتب كان أقضيه من نجوم النجوم وعجز عن الباقي أو عتق ولكن قال سده أنوفى
 مع أوصيت بما أقضيه من النجوم وأملكه بقتر يشاظر وابه (وحكم الوصية بالبيع) بالبيع (الفاقد
 كذلك) فتصح وان كان جاهلاً بفساد البيع (ولو باعه) أى المكاتب كفاً فاسدة والمبيع يعا فاسداً
 ورهناً أو وهب ولو جاهلاً بالفساد (فكألو أوصى به) فيصح ذلك كالأول باع الى أبيه طناً جانيه فبان
 بانه (فرع) تصح الوصية بوضع النجوم عن المكاتب (وتعتبر من الثلث كصفا) عنه (كأنه)
 ما عليه من النجوم (فان) وفي نسخة وان (أوصى بنجم) من النجوم أى بوضعه عنه (فلو وارث
 جعله أقل بنجم) مثلاً له المتفق وأصدق النجم عليه (وكذا) الحكم (ولو قال شعوا عنى ما شافه أو ما شافه
 زواش أو ما نقل) لانها أمور إضافية (ولو قال شعوا عنى ما شافه أو ما شافه من نجوم الكتابة فاشاء الجميع)
 أى وضعه (لو وضع بل يبق) منه (أقل مثلاً) لان من فى الثانية للقبض والمضى فى الأولى شعوا من
 نجوم كأنه ما شافه أو لا فقال شعوا عنى النجوم فترجع الى الصورة الثانية (أو) قال (شعوا) عنه
 (أو كثر ما عليه) أو كثر ما يبق عليه موضع عنه فموز ياد ما شافه الوارث) لان أكثر النشئ ما زاد على نصفه
 ولو قال شعوا عنى كثر ما عليه أو كثر ما يبق عليه ومثل نصف موضع عنه ثلاثة أو باع ما عليه موز ياد مثلاً ذكره
 الرافى في نسخة الصحيح نص عليه الشافعى والمراد بزيادة شئ ما شافه الوارث ونصفه لان مقتضى العبارة ان
 يحاط بالنصف رضى ونصفه ما جابها فلو كانت ألف درهم فاختار الوارث ان تكون الزيادة درهماً وضع عنه
 خمسمائة درهم ثم نصفهم فاشكون الجله سبعة مائة وخمسين درهماً ونصفاً (أو) قال شعوا عنى (أو كثر
 ما عليه) أو ما عليه موز كثر خط) عنه (الكل ونفى الزائد) لاستحالة وضعه (فان اختلفت النجوم
 انقاراً أو بالافتقار لحطوا) عنه (أو كثرها) أو كثرها (روى القدر أو لم يلها) أو قصرها
 (روعت المدة أو أوصى بها عن الورثة ما شافوا من) أو وسط (عدد النجوم أو بالها أو أقدارها) ان اختلفت
 النجوم فما جابها لاختمال اللفظ لا لوسط في كل منها (فان قال المكاتب) للورثة (أو بالوسط)
 أى بالوسط (غير ما عتق حافهم عين) نفى (العلم) بذلك (فان تسادروا) الأولى قول أنه لا تساو

(قوله فالوجه أن يقال بطل
 صحة الوصية بالخ) أشار الى
 تصحيحه

فتوہ و مجوزات فی مسائل الادب الاوسط کلام الخ (۱۹۶) جوابہ ان موضوع الادب الواحد فلا یزاد علیہ (فصل المکتب کا حرفی

أى الضوم (فى القدو والأجل) حلت على العددين كانت ثلاثة نجوم مثلا فالوسط واحد (د) (كانا) الأولى كانت (أربعة نجوم) مثلا (فالوسط) منها (اثنان) الثانى والثالث (فبين
الورث أحدهما) اذ ليس واحدهما أولى باسم الأرض من الآخر فالأصل كذا قال ابن الصباغ
وغیرہ يجوز ان يقال الأوسط كلاهما فوضعتان وهذا معقضى ما فى التهذيب انتهى قال الاسودى والأول
وهذا الثانى وقد نص على ذلك المرد ذكر العيني نحوه (وان أوصى بكتابة عبد بعد موته وعين
مالا) لها (كوتبة عليه والأقل بمرتبته العادة والعادة) ان يكتب العبد بما (فوق قبته فان شاق
عنه الثالث ولم يحرموا) أى الورثة انما راعوه (كوتبة بعضه) الذى يخرج من الثلث (وجاز) أى
ومع ولا يبالى البعض اذا أفقت الوصية بالمواذاة أى عتق ذلك البعض ولا لأهله سوى والباقى رقيق
وان أجاز الورثة تمادى وعنى بإداء العوم فولأهله سوى هذا كما اذا رغب العبد فى السكنة بقل أو بغيره
تسبب الوصية لا يكتب به آخر كل أو وصى زى بعد ما قبله لا يصر فى غيره (وان قال كاتب أو أحد
عبد لم يكتب أم لا لشيء مثل كل يظهر فى قوله) اعهد صدق الاسم ولواله احدى الامانى
العبد بعد موته لشيء مثل كل يظهر فى قوله (ولكنه) أى الاموال مثل كل (فى) (الرقى)
والص الأمل ان لا يشك فى ذلك هو أحد اعتبارين فى المسألة

فصل المكاتب الخفية (الضمرات) ١٠ لان مقصود هذا الكتاب تسجيل العتق واما ما جعل في النصف
 (الانها) أعنى تصرف (فيه) تبرع أو ضمر) كما سألني في الخطر بفتح الطاء الاشراف على الهلاك
 قاله الجوهري (فيبيع ويشتري بفتح) أي باخذ بالشفعة (ويؤخر) نفسه وماله وان زادت
 مدة الاجارة مدة التجوز فان غلب السدي في المدة انفضحت الاجارة صرح به الاصل (ويستأجر ويخاطب)
 ويصناد (ويباشر) ولو (بلاذن) في الجميع (ويؤبد عبيده) الاولي ارقاءه (ويختمهم)
 ويغصدهم اصلا بالماء ويقبل الهبة الوصية والصدقة ويخوها باسمه مال (ويصل منه عتق) ولو
 في كفارة لانه يستعقب الولاء والمكاتب ليس اهله كالقنن وكالعتق الكتابي صرح به الاصل (واراه)
 عن دين (وهبة) لما فيه من ثبوت المال (ووصية) سواء أوصى بهن أم بآثاله (وقرض)
 ولو برهن وتكفل لان ملكته كغيرهما والكتنل تدفلس والرهن قد ينفذ ويحكم كما للمقرض يسقط
 الدين (وقراض) لثلاثه ان العمل قد ينجون أو يوجع فضيع المال (وسلم) لانه يقتضى تسليم
 رأس ماله في الجلب وانتظار المسلم فلا يسهان كان مؤجلا (وتخيل) دين (مؤجل) لما فيه من
 ثبوت الانتفاع بالمال بلا ضرورة (وشرا من يعتق عليه) لتضمنه ثبوت المال (وتزويج نفسه
 أو عبده أو أمته) لما فيه من ثبوت المال أو نفس العتمة والصريح ذكر الاعمق من بانه وقوله وتزويج
 نفسه شامل للذكر والانثى (وتس) أي ليس له ذلك شوفا من هلاك الجارية في العتق ولضعف ملكه
 ويكمنع الرهن من وطء المهر ونوعه بدل التبري بالوطء كان أولى لانه أنقص منه لاعتبار الازالة فيه
 بخلاف الوطء (ومحابة) في شراء (وبيع) بغيره لما فيه من ثبوت المال (وبيع) لثبته
 (ولو) فرق (وبه) وكفيل) أو كان البيع باقرا من فية البيع لان اخراج المال عن السيد بلا عوض
 تبرع في الحال لعل ان فيه خطرا قال الرافعي وفروا بين المكاتب والولي حيث يجوز بيع مال الطفل أمانة
 وان رهن وبهين للعامة أو لمصلحة الظاهر وان الرعي ثم مضى الطفل والولي نصب ليظهره والمطالب
 هاهنا العتق والرعي مضى السيد ولم نصب المكاتبه قاله الودي ومقدمي الرهن ان بعضهم سوى
 بينهم في الجواز لكن الذي عليه عامة الاصحاب من المانع وهذا الذي اشار الى تضعيفه هاهنا وما بعده ثم
 وقال الاسود ان العتوي عليه ثم قال الرافعي يشبهان يتوسط فقال ان دعوت ضرر وروايت البيع والرهن
 كأي وقت النهب لذلك وان رأي فيه مصلحة لم يكن من ماله ليس ناظرا السيد حتى يضمن الخطر لصحة

(التصريفات) و قوله لا
 فبقية ترجع عرضي قال
 البلخي يبتني بماده
 ترجع ما تصدقه على
 المكاتب من لحم وخبر مما
 العادة أن يولى كل واحد إذا
 أراد شيئا منه فلا بد
 للمهدي اليه أن يكس
 عليه في الام لحديث روى
 قريب تقليد نصوصه
 المطابقة بما سمعته بذلك ولم
 أر أحدا استأجر يبتني
 مما ينضمطرأ الغالب فيه
 السلامة وينهل المعصية
 كدوي الهائم وقطع
 السلع منه والصدرا الحامة
 وختم الرقي قطع وطعن
 حتى قطع اضطر لكن
 في قاعها أ كثر أو كان في
 قطع اضطر وفي اقائها
 خضر وبتني ترجع على
 السيد وباده دين الد
 على مكاتب آخر قوله
 السيد قوله صرح به
 (الاصل) سأنفي كلام
 المسند قوله وتزوج نفسه
 أو عبده لأنه يتعرض
 للمهر والنفقة بنقص
 فقهه لو كان السيد قبل
 طلاقه الكاتبة وهو
 الصبي فزوجه بإذنها
 (قوله لا اعتبار بالزانية)
 ومثناه عن عيوب الناس
 وقوله لا هو الردوي
 وقدمه في (الخ) قال
 الردوي في مجموع موصوف
 الناسي دلة على أن

المكاتب كالمعرف من الضرورة والمصلحة الظاهر (قوله هو اصح) ثم وهو الصحيح (قوله وقال
الاسنويان القنوي عليه) وقال النوي في تنقيح الوجوه ان حكم المكاتب حكم كل الطفل هذا هو اصح من المذهب

اختلف الولي (وتدعى على كل وليس) أي ليس له ذلك لاسم ولا يكلف فيما للغير المهر (وله)
 نراض وأخذ نراض وشراء جواراً وأخذة) فوسعه في طرق الاكتساب (وهي ثواب معلوم) لأنها
 ح (وبيع ماسواً مائة مائة نقداً وعشرة) أو أقل منها (نسبة وشراء النسبة) ان كان (بش)
 نقد) قال في الأصل ولا يهرن به لان الرهن قد ينفذ فان كان بمن النسبة يقال البغى تبعاً للقاضي لم
 ز بل اذا لاه تبرع وقال الزباني في جمع المواضع يجوز الاغني فيه قال الاذري وهو المذهب المتعص
 عليه يرى العراقيون وغيرهم وما ذكره البغوي وجه شاذ لقاضي تبعه عليه (لا تسليم العوض قبل
 عوض) في البيع والشراء لان نفع البدن المال بلا عوض فوعرر وقصد ابن الرقة بالعوض
 نائب عن المجلس وجرى في غيره بالجواز وعلى ذلك بانه يعسر بطله (ولا قول هبة) أو وصية (من
 به نفقته) لو كان حر الزانية أو هراً أو صغيراً ونحوه (الاكسب) باكتسابه فانه يستحب له (قوله)
 لا ضرر عليه فيه مع قرب عتقه (ثم) لا يعتق عليه لان ملكه متعدي لا يبيع بل (يكاتب عليه)
 متى بعته - و يربو (و نفقته في كسبه والمغفل) منه (للمكاتب) يستعيز به في أداء النجوم
 ان مرض فريبه) الذي تلزمه نفقته ولو كان حراً (أو عجز زلم المكاتب نفقته) لانه من صلاح ملكه
 بس كالتفاني في أقال به الاحرار حيث يمنعه من ذلك معني على الموائمة بما تقرره علم المانع من
 رله هبة أو نحوها اذا لم يكن كسواً بالغناه - ودم صفة تعريفه لا لزوم نفقته لانه لا يلزمه نفقة قريبه
 لانها انما تلزمه بنفقة - في الكسب الذي عرض له مرض يسبب الا لا يسبب القراية كما عرف (وان
 في فريبه المذكور (بيع فيها) أي في الجناية (ولا نفقته) لتزله منزلة الشراء (علاوة)
 نابة (عبده) الذي ليس قريبه ان ينفذه لان الرقة تبقى له بصرفها في النجوم
 (فصل اذا اذن السيد فيما منع) هـ (من التصرف مع) التصرف لان الحق لا يهردها اذا
 انقاعه مع كماله وحب أحد الشرى يكن باذن الآخر (الاف اعناق رقيقة من نفسه) في (كاتبه)
 منها الولاد والمكاتب ليس أهله كالتن (و) في (النسري) لضعف الملك وهذه تقدمت في باب
 باليه السيد ونوح بنفسه اعاق من سيده أو غيره باذنه فانه جائز (وان اذن له في التكليف) انفسه أو
 بقه (و) في (التكفير) بالطعام والكسوة لا بالاعتاق (مع) كل من النكاح والتكفير بذلك
 جرد الاذن ولان القرن اذا منع نكاحه بالاذن فالمكاتب أولى لانه احسن حالاً فهو ترجع جواز التكفير
 اذكر من زبانه قال الاسنوي وهو الصحيح ومن صححه النووي في تصحيحه وابن الرقة في كتابه (كهنه)
 سيداً لفضل) أي السيد (واقراء ومجانباته) في معاملته معه ببيعة نسبية (وتجبرل دينه) المؤجل
 ثم يصح لان قبوله لها كاذنه (وان اذن له) في الهبة لنفسه (فوجب ترجيع) السيد عن الاذن
 قبل الانقباض (لموهوب) امتنع الانقباض (وان اشترى فريبه) الذي يعتق عليه ولو كان حراً
 بالاذن (من سيده) (نكاتب عليه) كتنظيمه فيما صرح قبل الفصل (وتزويج السيد المكاتب باذنه
 مع) ولا يترقبه ضعف ملكه لها ونفسها (وللمكاتب) ولو بلاذن (شراء من يعتق على سيده)
 فريبه والوصية به توصية اليه في طرق الاكتساب (ولا يعتق) على سيده (الا ان رق) المكاتب (وهو)
 من يعتق على سيده (ملكه) فاعتق عليه لم يشو في ملكه قال الزباني ولم يتولو ان يمنع من صرف
 للال على عرض من عساه يعتق على السيد ولا نظر والى لزوم النفقة بالعتق عليه وانما اعتبر الحال (فان)
 كان مملكه بما ذكر (بعضه) أي بعض من يعتق على سيده (ولم يجز) - سيده (تجبرل) بل
 لولي عجز نفسه (لم يهر) عتق ذلك البعض الى الباقي ولو كان السيد موسراً كماله وبت بعض فريبه
 وان اختار سيده (تجبرل - يهر وهو موسر) أو معسر كانه - م بالولي (فكذلك) لان مقصوده دفع
 لملكه ودفعه في ملكه ضمنى فهرى وقيل يسرى فيما قاله لانه لا يختار التجبرل فصلاً كما لو ملك بالشراء
 الرجوع من زبانه وصرح الأصل في كتاب العتق وتبعه هو ثم أيضاً خالف الباقين في فهم الثاني

(قوله وقال الزباني في جمع
 المواضع يجوز الاغني فيه)
 أشار الى تصحيحه (قوله)
 وعليه جرى العراقيون
 وهو الوجه بطله المازدي
 بان الفرقة على رب الدين
 لا على المكاتب وقول
 البغوي لما منع من التبرع
 غير رديداً لا تبرع (قوله)
 يشككنا عليه قال البلخي
 هذه القطة لم أحدها في
 كلام الشافعي ولا اصحاب
 المتقدمين ولما فعل معان
 ليس هذا منها وانما معناه
 تبعه في المفسدين الكتابة
 وهو منع بيعه لانه يربو
 ويعتق بعته وهذا صلاح
 شرعى (قوله الا في اعتاق
 رقيقه عن نفسه) ولو عن
 كرامة أماعن - سيده أو
 أجنبي فيصح بالاذن في
 الاطوار

(قوله وان أدنه فهو المخرج) في هذه العبارة اذ في الاقضاء اضافته في الكفاية (قوله وهذا ما حرم به الاصل هنا) وهو الصريح (قوله ويحتمل في الرضا في كتاب العتق) وقال البلقيني (٤٩٨) انه العبد والاخرى انه المذهب وما في المنهاج ضعيف وقال في البيضا انه فاسد لا وجه له

قال الزركشي وهو قال
وتعلم بان قبول العبد
كقبول السيد شرعا، نوع
فيما يضر بالسيد ولكن
مؤثر في المالك، فلو كان هذا
صح، ان السيد يخاص على
التي في نفي فصل عبده
وعلمه بان فصله كفعله
(قوله اصول الاحتقان
فهما) اذ يفصل ذلك
وانما قصد التجيز والمالك
حصل من فاشبه ما اذا عجز
المالك بتسوية يقارن
الرد بعين بان الرد يستدعي
حدوث ملك ابداف فيه
الشراء بخلاف التجيز
(قوله بطل ليس له ان
يفديه) اشار الى نصه
(قوله كانه العرفاني
زوائده) فهو المذهب (قوله
ورفع في المنهاج كما فعله المخرج)
قال الزركشي والاصوب
عبارة المنهاج فانه لا يدين
تفصيله وحظنا اذ قد على
سنة أشهر (قوله انظر
العالم بعد الحرة) فيه
البلقيني بما اذا تحقق
حدوثه بعد العتق بان
بطل قوله أو وطى واستبرأ
منه فلو وطى قبل العتق ولم
يستبرأ ثم وطى بعده
وامكن كونه منهما
أكبحسرية الولد ولا
باستلزام اسموقي الاما
يقتضي ما ترون وهو قوله
ولا يكون في حكم الولد

(والعبد) الفن (ان تب بلاذن قريبا يعق على سببه ان لم تفرقه فعتقته) في الحال لكونه كسوبا
أو السيد فقرا ويدخل في ذلك سببه قهرا كالمواضعت (ويعتق عليه) فان زنته في الحال لكونه زنا أو نحوه
والسبب مورا فليس له ذلك فان خالف لم يصح لان بعض ارباب السيد (وليس له الرد بعد قوله) أي العبد
الهيئة كالمالك الحاصل بالاحتطاب (وكذا) له ان يتب (بعنه) أي بعض من يعق على سببه بلاذن
بالشرط السابق (في عتق) ذلك البعض على السيد (ولا يسرى) اعتقالي السابق لحصول الملك قهرا كالمورث
وهذا ما حرم به الاصل هنا ويحتمل في الرضا في كتاب العتق لكنه حرم قبله فيما كاسله او المنهاج كاسله ثم
بالسراية ولو لم يكرهه قوله وليس له الرد بعد قوله الى هنا كان أولى (ولو اشترى مريض أباه) بالتمتلا
(وإذا عجز عن رد) لتركته (مع ولا عتق) عليه (و يباع في دونه ولو وهب لم يكتسب بعض أبيه) أو ابنة
(المالك قبله ثم عتق) المكاتب (عتق عليه) ذلك البعض (وسرى) الى ابنته (ان كان مورا
ولو اشترى المكاتب ابن سببه ثم باعه بابي السيد مع ذلك الاب فان رزق المكاتب عتق الاب على السيد)
لانه صار ملكا (فان وجد به عيبا فله الارش بالرد) لتعذره (فان نقص) العيب (العشر) من
قيمة الاب (و جع بعشر الابن) الذي هو الثمن ويعتق عليه (ولا يسرى) اعتقالي الباقي (ولو عجز
السيد المكاتب) لحصول الاحتقان قهرا وان توقف الملك على طلب الارش قال البلقيني قد صحح النووي
السراية فيقول باع قصاصا من يعق على وارثه من ابن شبيه متلا شربا فبأن وارثه أو أخوه أو والد أو بعب
واسد ترد النقص من ابنه عتق عليه وسرى بمتلنا أو لوجه القصد الى اختيار مال بعض الابن
وهنا توجه القصد الى الرد وملك البعض من الابن حصل تبعه بالسراية هنا أولى انتهى وقد تم ان العبد
تخلف ما صححه النووي (فرع) * لو (وطى المكاتب أمته) ولو غير اذن سببه (فلا حد) عليه
(شبهة المالك) ولا مهر) لها عليه لانه ثبت لثبته (والولد نسيب) لاشبهته فان ولدته وهو مكاتب
(ملكه) لانه ولدته (ولم يملكه) لانه ولدته (وكتات عليه) فلا عتق عليه لصفه ملكه (فاذا
عتق المكاتب عتق الولد فغاز المكاتب) الولد (بكمه) لانه كسبه ولو كد له فواربه الولد لو فوط وان
رقد راس السيد (ولا تصير أمه ولد) للمكاتب وان ملكها امكانا ما عتق عليه لانها عتقت بمولود
فاشبهت بالمتكبر وحقوق الحرة للولد لم يثبت بالاستلزام للمالك بل بصيرته كالمالك لا كالمولود ملكه بجهة
(ولو جنى الولد) وتعلق الارش بوقت (وأومسكاتب بغير الامان عن العرائين انه ان يفديه من كسبه بجهة
لم يكسبه فله بيعه) وان زاد على قدر الارش (وأخذ الزائد) عليه بعد صرفه للجنين عليه (قال وهو غلط بل
ليس له ان يفديه) وان كان يفديه من كسبه لان كسب الولد كسب اموال المكاتب والقضاء كسرا وان ليس
له صرف المال الذي عتق التصرف فيه الى غرض ولله الذي لا عتق التصرف فيه لانه نوع (ولا يباع) منه
(الاقدار الارش) كالباع من العبد المهرن اذا جنى الاقدار الارش أي ان تبس به فبيعها بالاربع كانه قال
في الاصل واذا فاده أي على القول بانه يفديه لا ينفذ تصرفه في بل يكتسب عليه كالا ينفذ اذا اشتراه قال
الاسنوي وصاحبه الامام من انه لا يفديه وله وان لا يبيع الاقدار الارش هو الصحيح فقد حرم الرافعي بالار
في تصرفات المكاتب ونص الشافعي على التامة في الجامع الكبير كونه له العرفاني في زوائده (وان ولدت
بعد عتقها دون سنة أشهر) من حين العتق (فالحكم كذلك) أي يكون الولد ملكا للواطي ولا عتق
بيعه ولا تصير أمه أم ولد لان العلق وقع في الرق (أو) ولدته (لا كثر) من دون سنة أشهر ووقع في المنهاج
وأصله لفوق سنة أشهر من حين وقوعه والناسيب في السنة قوله (فان وطى بعد الحرة) وأتت به سنة أشهر
فاكثر (من) حين (الوطء فهي) متولدة (لظهور العلق بعد الحرة) به والولد حينئذ حر لا يملكه الا بالولد
على أبيه ولا ينظر الى احتمال العلق في الرق تغليبا لحرية (وان لم يطلها) بعد الحرة بأو وطئها بعد ها

حتى تلد له لو طه كان بعدة لم يقدأ محبا بآبته وأيدته بنص الامام وهو مردود بقوله ولم يطلها ولا ينظر الى احتمال العلق في الرق تغليبا لحرية

وانت

به وكذا يشهد ما حدث من ان غير السيد الخ لا يجوز له معاملته السيد ولو قلنا يتوقف في كسبه وهو المخرج لان النجس فيه بما لم يجز فيه في
ب المكاتبه لان مقتضى إعلان تصرفه قال الباقر في ولم أر من تعرض لذلك وهو فمسن ولاب لمكاتبته خازمه النار ردي تغريما
ان له اعتقاد ان الحاصل له كسبه تبعه لاستقلاله ولو كان أتى فوطه السيد (١٩٩) لم يجب عليه رهن حق المالك في الولد السيد

نتبه به دون سائر من الوطه (لم تصدق تولده) قال الرازي واولاد اولاد المكاتبه كاولادها (الحكم
ابن في ولد المكاتبه) لو كاتب أمه أو ولد له بوطه في المكاتبه بل هو بان على ملك السيد (فان
رطاد خوله) فيها (فدست) لكن يبقى التعليق (فيعتق معها بالاداء) منها التحريم (لوجود الصفه
ن كاتبها) وفي يده المال (على ان ما في يده المهور) جمع بين وكسبه (بعوض واحد فلا يصح البيع وتصح
كسبه بالنفسا هذا ما اتفقوا عليه كلامه كالرؤية وهو بحث للرازي أي اداء بعد تولده عن ابن كمن الشافي أنه
من على فساد الكسبه ونقله الزركشي مع ما عليه من قال وبذلك عز أن الرازي فساد الكسبه ولو لا ينبغي تخريجه
ب البيع المضموم الكسبه بلان المتابعين بقصد العقد من فاعله كل واحد حكمه مهنه ورداه ما على
زده الشرايطه وهي فاسده فافدت (وبيعها في الكسبه حل) لها (موجود) عند الكسبه وان لم تصح
تبعه وحده بناء على أن الحاصل يعرف فيعتق بعته فان الكسبه بان يعتق باداء العزم أو بالاراءهنا أو
لاعتاق وهذا كما أنه يتبعها في البيع وان لم يصح بمعهده (وكذا) يتبعها (ما حدث) منها (من غير
سيد من حل) من نكاح أوزنا (بعدا كسبه) لان سب الحرية كسبه فيعتق في حق الاولاد بدليل
سنوده لان الولد كسبه اذ يوقف أمره على غير ما حرمها كسبها (الأنه لا يطالب بضم) لانه لم
يحدث منه ما يترام (ويعتق بعتهما من الكسبه فان ماتت أو فترق) تبه لها وصار السيد (ولو فحقت
لكسبه بوعتقت) بعد الفسخ (لم يعتق بعتهما) لانه انما يعتق بعتقه من جهة الكسبه بخلاف ذلك (حق
الملك في ولد المكاتبه السيد كسبه) وكولد السيد (فلو اعتقه حتى يخلف ولد المكاتب) من استحقاق في
الأنفسيه لا للسيد به صرف كسبه ولا يعتق باعاق السيد وذلك لان أمه ولده وفي ملكه ولو ولدت
منه من نكاح أوزنا أولادهم عبيده كسبها فكذلك هذا الولد لأنه لا يعمل بكسبه عليه الشرايطه
كسب (فان قيل ولد المكاتبه فاقبعت له) أي السيد كسبه أمه لو قتلت (وأما كسبه وورش جانيه عليه)
نما دون نفسه (ومهر) وطه (شبهه بوقوف) باقي كل منها بعد الانشاق عليه منته (فان اعتق مع أمه
ن ذلك ولا للسيد) كان كسب الام اذ اعتقت يكون لها والا فلا للسيد ولا وارثا من هذا حتى المالك فلا يسد
فائسبه التصرف فيسب له بوقوف الباقي ان تبين أمر في الحر يقول الرق فليكن كسبه كسبه (وابسره) أي
الولد (أن يودي منه عنها) بنحوها (ان تجز) عن الاداء وقد رتب عليه كسبه بالاولى (لعتق) هي فترقت
بعته لانه تاسع لا اختيار له في العتق وابسره اذا عجزت أن تأخذ من كسبه الموقوف له لتستعين به في أداء
نحوه هذا حتى لو اذنت فان مات الولد في مدة لتوقف صرف الموقوف الى السيد ذكره الاصل (ومن الولد)
تكون (من كسبه فان لم يكتب) أول لم يفت كسبه بموته (فعلى السيد) لأعلى بيت المالك لان حق المالك
(وهو حق السيد) بيمينه (انه) أي ولد المكاتبه (وله قبل الكتابة) حتى يكون رقيقا له (وان أمكن) انه ولد
(بعدها) أي والحاكم لذلك لانه اختلاف في وقت الكتابة فصدق به كاصلها ولو ان الأصل جاز التصرف فيها
بعد من ملكه وهي تدعى حدث مانع منها فان نكح عن البين قال الدارقي قال ابن القطان وقف الامر
حتى يبلغ الولد عتق وبه على ان تخلف الاولاد فان نكحت فهل يخلف الولد على وجهه (فان شؤم السيد
بغيره) السابقة (أربع أسوة بقران) في شهادتهن لانها شهادة على الولادة والمالك ثبت منها (وان أضافا
بشئين) بما ادعاه (تعارضوا وان زوج أمته بعدد كسبه ثم باعها منه وأنت ولد فقال المكاتب ولده بعد
الشراء فهو لمسكى) نكاتبته على (فكذب السيد صدق المكاتب) بيمينه بخلافه فيسأله انه ينادي ملك
الولد الميراث ولده أمته ساكبه والمكاتبه ثمة لا تدعى الملك بل تدعى ثبوت حكم الكسبه فيه (ولو كاتب الام تبين

نفيه به دون سائر من الوطه (لم تصدق تولده) قال الرازي واولاد اولاد المكاتبه كاولادها (الحكم
ابن في ولد المكاتبه) لو كاتب أمه أو ولد له بوطه في المكاتبه بل هو بان على ملك السيد (فان
رطاد خوله) فيها (فدست) لكن يبقى التعليق (فيعتق معها بالاداء) منها التحريم (لوجود الصفه
ن كاتبها) وفي يده المال (على ان ما في يده المهور) جمع بين وكسبه (بعوض واحد فلا يصح البيع وتصح
كسبه بالنفسا هذا ما اتفقوا عليه كلامه كالرؤية وهو بحث للرازي أي اداء بعد تولده عن ابن كمن الشافي أنه
من على فساد الكسبه ونقله الزركشي مع ما عليه من قال وبذلك عز أن الرازي فساد الكسبه ولو لا ينبغي تخريجه
ب البيع المضموم الكسبه بلان المتابعين بقصد العقد من فاعله كل واحد حكمه مهنه ورداه ما على
زده الشرايطه وهي فاسده فافدت (وبيعها في الكسبه حل) لها (موجود) عند الكسبه وان لم تصح
تبعه وحده بناء على أن الحاصل يعرف فيعتق بعته فان الكسبه بان يعتق باداء العزم أو بالاراءهنا أو
لاعتاق وهذا كما أنه يتبعها في البيع وان لم يصح بمعهده (وكذا) يتبعها (ما حدث) منها (من غير
سيد من حل) من نكاح أوزنا (بعدا كسبه) لان سب الحرية كسبه فيعتق في حق الاولاد بدليل
سنوده لان الولد كسبه اذ يوقف أمره على غير ما حرمها كسبها (الأنه لا يطالب بضم) لانه لم
يحدث منه ما يترام (ويعتق بعتهما من الكسبه فان ماتت أو فترق) تبه لها وصار السيد (ولو فحقت
لكسبه بوعتقت) بعد الفسخ (لم يعتق بعتهما) لانه انما يعتق بعتقه من جهة الكسبه بخلاف ذلك (حق
الملك في ولد المكاتبه السيد كسبه) وكولد السيد (فلو اعتقه حتى يخلف ولد المكاتب) من استحقاق في
الأنفسيه لا للسيد به صرف كسبه ولا يعتق باعاق السيد وذلك لان أمه ولده وفي ملكه ولو ولدت
منه من نكاح أوزنا أولادهم عبيده كسبها فكذلك هذا الولد لأنه لا يعمل بكسبه عليه الشرايطه
كسب (فان قيل ولد المكاتبه فاقبعت له) أي السيد كسبه أمه لو قتلت (وأما كسبه وورش جانيه عليه)
نما دون نفسه (ومهر) وطه (شبهه بوقوف) باقي كل منها بعد الانشاق عليه منته (فان اعتق مع أمه
ن ذلك ولا للسيد) كان كسب الام اذ اعتقت يكون لها والا فلا للسيد ولا وارثا من هذا حتى المالك فلا يسد
فائسبه التصرف فيسب له بوقوف الباقي ان تبين أمر في الحر يقول الرق فليكن كسبه كسبه (وابسره) أي
الولد (أن يودي منه عنها) بنحوها (ان تجز) عن الاداء وقد رتب عليه كسبه بالاولى (لعتق) هي فترقت
بعته لانه تاسع لا اختيار له في العتق وابسره اذا عجزت أن تأخذ من كسبه الموقوف له لتستعين به في أداء
نحوه هذا حتى لو اذنت فان مات الولد في مدة لتوقف صرف الموقوف الى السيد ذكره الاصل (ومن الولد)
تكون (من كسبه فان لم يكتب) أول لم يفت كسبه بموته (فعلى السيد) لأعلى بيت المالك لان حق المالك
(وهو حق السيد) بيمينه (انه) أي ولد المكاتبه (وله قبل الكتابة) حتى يكون رقيقا له (وان أمكن) انه ولد
(بعدها) أي والحاكم لذلك لانه اختلاف في وقت الكتابة فصدق به كاصلها ولو ان الأصل جاز التصرف فيها
بعد من ملكه وهي تدعى حدث مانع منها فان نكح عن البين قال الدارقي قال ابن القطان وقف الامر
حتى يبلغ الولد عتق وبه على ان تخلف الاولاد فان نكحت فهل يخلف الولد على وجهه (فان شؤم السيد
بغيره) السابقة (أربع أسوة بقران) في شهادتهن لانها شهادة على الولادة والمالك ثبت منها (وان أضافا
بشئين) بما ادعاه (تعارضوا وان زوج أمته بعدد كسبه ثم باعها منه وأنت ولد فقال المكاتب ولده بعد
الشراء فهو لمسكى) نكاتبته على (فكذب السيد صدق المكاتب) بيمينه بخلافه فيسأله انه ينادي ملك
الولد الميراث ولده أمته ساكبه والمكاتبه ثمة لا تدعى الملك بل تدعى ثبوت حكم الكسبه فيه (ولو كاتب الام تبين

الوقوف باعتاق السيد لم يكن المال للولد قال الباقر في ولم أر من صرح بما ذا وقاعد ان المكاتبه كسبه بمعه اذ اعتق باي وجه كان مع بقائه
الكتابة فصدق من جهة الكتابة بتبعه كسبه واولاده ثم لو رقت الام بعد الفلار جعده كسبه للسيد لانه لم يتبعها كسبها والفرع لا يرد على
الاصل وهو محتمل اه بعمناه (قوله قال الدارقي قال ابن القطان وقف الامر الج) أشار الى تعيجه

(قوله سطره صحفة أما المكتبة سطره فأسدة ولا يجر وطؤها) قوله ويرجج (المهر) نظايره مهر واحد ولو تكرر الوطء وهو الأصح من زيادة لروضة الصدق انكر في الامعى مهر واحد حتى تجبر فختار الصدق أو العجز فاذا خبرت فاختارت الصدق ثم أصابها فلها صدق آخر وكلما خبرت فاختارت الصدق ثم أصابها فلها صدق آخر كما عرفت

نكاحا فاسدا فلا يصح امرأه فوجب صداقا واحدا فإذا فرق بينهما قضى بالصدق ثم نكحها نكاحا آخر فلها صدق آخر واستثنى البلقيني من إيجاب المهر المكتبة بالتعبد وحق الملك فيها لا يديكبت المكتبة فلا يجب المهر على السيد وطؤها (قوله لذلك) خرج بذلك المكتبة بالتعبد كبت المكتبة فلا مهر لها على السيدان حتى الملك فيها ذكره البلقيني

وضع التوأمين فالاول للسيد والثاني للام أي يتبعها في المكتبة (وكذا) الحكم (في البيع) يكون (المفصل) بائع والمشتري لان الحمل يتبع الام في البيع

٥ (قوله وطء مكتبة) كتابه صحفة (حرام) لاستئصال ملكه فمذكو الوطء في القهر مباح للمعتات كما صرح به في الروضة في باب الفوار (ولاحد) على واحد منهما (به) وان عجز عن تسليمه الملك (بل عجز) به العالم بقهره (ويرجج المهر) او عليه ولو وقع المهر بالقهر لم ذلك (وتأخذ) هي (في الحال فان) لم تأخذ وقد (حل) عليها (تجب لها المأنة) بشرطها وان عجزت قبل أخذها سقط (واما المطالبة بعد العتي) بالمكتبة (فان اولدها مارت) مع كونها مكتبة (مسئلة) لانهم اعلقت منه ولد في ملكه فبقي بالمكتبة أو بغيره (والودح) لذلك (ولا يجب لها) عليه (فبقيته) لان حق الملك فيه كالمهر (فان مات) السيد قبل نجبها عقت بالمكتبة لا بالاولاد لا كالأولاد عتي المكتبات أو أمراء عن النجوم (وتبها كسها أو اولادها الحادون) من نكاح أوزنا (بعد المكتبة) ولو بعد الاولاد كسائر المكتبات (وكذا الواقع عتي المكتبات بصفحة وجدت قبل الاداء) للجهوم عتي بوجود الصفة عن المكتبة وتبعه كسها أو اولادها الحادون لان عتي المكتبات لا يقع الاعن الكنة لانه ولو اولدها ثم كانها اوزنا قبل نجبها عقت عن المكتبة وتبعها عن الكنة لانه ولو اولدها الحادون من نكاح أوزنا يتبعون المهر (ولاحد) السيد (بعد العجز عقت بالاولاد) والاولاد الحادون بعدهم من نكاح أوزنا يتبعون المهر والحادون قبله أو زواجه السيد (وتبها) بمعنى تفسد كغيره بالاصل (مكتبة أمية بشرط وطؤها) لفساد الشرط ٥ (فرع) وطء أمية الكاتب حرام على السيد (كالمكتبة قبل اولى) ولا بدع عليه وطؤها لشبهة الملك لانه عتدها (ويلزمه) (المهر بوطها) لان كسها السيد والمهر منها (والولد حريم) للشبهة (النجب فبقيته) على أميتها لان امرضة في ملكه (وتصير الامنة مسئلة) (هـ) (ويلزمه عتيها) لسببها لان الملك (ومن كتب أمية) حرم عليه وطء بنته التي نكحت عليها اثبتت حكم المكتبة لها (ويلزمه به المهر واحد) عليه لشبهة نعمها (د) ينفع علمانه (ومن) باقي (كسها أو زواج الباقي فان عقت مع الامهون والمهر والاولاد) بان عجزت بغيرها (فلا سيد) فان اولدها مارت مسئلة (والولد حريم) لا لزومه فبقيته (لا مملع) ولا تمعة (أمية) لانه لا يملكها وانما يثبت اهدق العتي بعفتها وقد تأكد ذلك بالاولاد لا يوجب حق المكتبة (د) حيث شذ (تعتق) اما (يعتق أمها) ويكون الكسب لها (أوموت) سيدها (فرع) ٥ لو (وطئ أحد الشريكين مكتبة ثم تزوج مهرها) ولا بدع عليه كالمهر في المالك الواحد (د) زومه (تسلية) لها (في الحال ان لم يعمل) عليها (تجوز وان حل) عليها نعم واتخذ مع المهر جنا وقدرا (وفي يدها فقدر المهر أخذه) منها (الاستحور وبزواطي) من المهر والمكتبة من قدره من نعيم الواطئ بالنقص (وان لم يكن في يدها شيء) آخر (فالنقص) جار (في نصف نعيم الواطئ) مع نصف المهر (والنصف الآخر يدفع لغير الواطئ وان عقت بغيره) أي ينفذ دفع قدر المهر والنقص (أخذته) أي المهر (وان عجزت) بعد أخذها (ورقت اقتسامه) ان يفي وان تألف ثلث من ملكها وان عجزت ورقت قبل أخذها فان كان في يدها فقدر المهر المثلث الا آخر ورقت ذمة الواطئ وان لم يكن في يدها شيء فلا آخر وان أخذ نصف المهر من الواطئ لانه وطئ أمية ثم تركت بينهما (وان أحباها) الواطئ منهما فانت ولد (ولحقه) بان ولده ربع سنين فاقبل من وطئه ان لم يدع استبراء أولادون ستة أشهر من الاستبراء ان ادعاه (ثبت الاولاد في نعيه) من الامة (مع) بقية (المكتبة) فمهران لم يلحقه بان ادعى الاستبراء وحلف عليه وأنت به اسنة أشهر فاكتمر من الاستبراء اولد يمه وأنت به لا كتمر من أربع سنين من الوطء فلا استئلالا وهو كالمكتبة من نكاح أوزنا وقد مر حكمه (فان كان مصرا لم يسر الاستئلال) الى نصيب شريكه (فان أدت) الجماع النجوم عقت بالمكتبة (وبطل حكم الاستئلال ان كان وان عجزت) ورقت (فقطها من نصف) منها (مسئلة) وان كان الواطئ

مكتوبة عن نصفها بوق النصف الآخر (مكتوبا) أو بعد الفسخ عتق نصفها المذلول
 اتي من (وأما الولد فنصفه من نصفه مكاتب على أمه) لأن أحد نصفها يسره فان عتق عتق
 نصف المذلول والآخر للشريك الآخر (ولا يجب) على الواطئ (قيمة) نصف (الولد) الحر
 على أن الحق في ولد المكاتب للبد (فان أدت) إلى الشريكين النجوم (عتقا) أي النصف المكاتب
 من (بالكتابة وبطل الاستدلال) وقوله (وأخذت نصف قيمة الولد) أي من الواطئ بناء على الأصل
 أن الحق في ولد المكاتب لها وهو ضعيف كما مر من الإشارة إليه (وان كان الواطئ موسرا لم يسر الاستدلال)
 نصيب شريكه (الاعتدال) فيسرى وإنه قد ولد كما حراما ولو عتق أحد الشريكين نصيبه من
 كاتب (فان أدت) إليه النجوم (عتق) كل الامة عبارة عن الأصل عتقت (عن الكتابة وبطلان)
 عتقها (بنفسها وبطل الاستدلال) والمهر على الواطئ فتأخذ من لم تكن أخذته (وعليه للشريك
 نصف قيمة الولد) بناء على ثبوت الكتابة بعد موافق المالك فيه للبد (وان عجزت) ودفعت
 إلى الواطئ للشريك نصف من قيمته من مهرها ومن قيمة الولد (فرع) * هذا أن لو طأ أحداهما
 أن وطأها جميعا (ولم تأت ولد) فقل كل منهما مهر كامل فان رقت وقد قضت ما هو مهرها سواء
 ساهما بالسوية) ان كانا بائنين وليس لاحدهما مطالبة لا خريش وحكم الحد والتعزير كما مر وقوله
 ساهوا من زباده وهو مضر (وان رقت قبل قضاءهما سقطا) عنهما (نصفاهما) أي عن كل منهما
 نصفها (وتقاضى الباقي) ان تدوى المهران (فان كان أحد المهرين أكثر) من الآخر كونهما
 اعتدوا على أحدهما ثانيا عند وطأ الآخر ولا خلاف حالها بمحض ومرضا ولو فريهما (أخذ صاحبها) أي
 كثر (الفضل) فان أفضاها أحدهما أو اقتضاها بهي بكر سقط عنه (حصته من الأرض أيضا) أي
 سقط حصته من المهر ولزم حصته لا تخرم ذلك والراد بالأرض في الأولى نصف القيمة وفي الثانية
 نكوهه وعبارة الأصل وان أفضاها أحدهما مالز نصف القيمة للشريك وان اقتضه لزمه نصف أرض
 تضاض مع المهر أي مهر بكر لا ثيب والنصر يحقره وهي بكر من زيادته (فان اختلف في الغضي أو
 انقض) إلهما (حلف كل منهما للآخر ولا يخفى حكم النكول) أي فان نكلا فلا شيء لاحدهما
 بالآخر أو أحدهما قضى العالف (وان آتت ولدا لم يعسا استبراء) أو أدها وأتت به بدون سنة
 نه من الاستبراء (فلها) الأولى قول أصله (له) أربعة أحوال الأولى أن لا يمكن لحوقه بأحدهما
 ولزمه لا كثر من أربع سنين من وطأ الأول ولدون سنة أشهر من وطأ الثاني أو لا كثر من أربع سنين
 زوطه آخره ما وطأ أو سنة أشهر فاكثر من الاستبراء ان أدها (فلا يلزمها الا المهر كاسبي) فلا يلحق
 ولها واحد منهما الحال (الثاني ان يمكن كونه من الأول نفقا) فاذا كان كذلك (لحقه وثب الاستدلال
 نصيبه فان كان معسرا) فلا سراية وتبقى الكتابة في جميعها (و) حدثان (أدت النجوم عتقت ولها
 على كل) منها (مهر كامل وان رقت نصفها من الآخر) ونصيب الأول يبقى مستولها (ولكل
 منها) على الآخر نصف مهرها فانتقاصان ونصف الولد كاسبي) فيها لو طأها أحدهما ما وطأها
 وإن كان موسرا فالولد كما هو بسري الاستدلال من نصيبه إلى نصيب شريكه (عند التجيز) الحكم
 تجيز ثم مهرها من قبلها إذا عجزت ودفعت من أنه يجب للشريك على الذي أولها النصف من مهرها وقبها
 زينة الولد يجب هذا الثاني على الأول (وأما وطأ الثاني فان كان بعد حكمه بتأخير جميعها وله الأول فهو
 بلا شبهة) بوجوب الحد (فان وطأها بشعة أخرى) أي غير شبهة الملك المتتمية (لزمه المهر وان ثبتت
 الأولى قول أصله بقيت (الكتابة في نصيب الأول فالنصف) من المهر (لهما والنصف) الباقي (للاول)
 وان ارتفعت في نصيبه أيضا فجميعه (وان كان) وطؤه (قبل الحكم) بذلك (لوجب) عليه (الا
 نصف) لأن السراية إذا حصلت تأخير النصف المكتوبة وعاد نصفه مرققا فتكون الا كتابه والمهر منها
 (وهو) أي نصيفه (المكتوبان بقيت الكتابة في نصيب الأول والآخر) لأنها ستولته الحال (الثالث)

(قوله وهو مضر) هو حسن
 بين به ان لكل منهما نصفها
 لصح قوله اقتسامها ما
 بالسوية وقوله سقط
 نصفها ما (قوله فان كان
 أحد المهرين أكثر أخذ
 صاحبه الفضل) قال الفقي
 صواب العبارة فان كان
 أحد المهرين أكثر دفع
 صاحبه الفضل أو أخذ
 صاحب الأقل الفضل

ان أمكن كونه من الثاني قطعاً) بان ولدته لا كثر من أربع سنين من وطه الاول ولا ينعين بين دون سنة
 أشهر من وطه الثاني أوله من سنة أشهر من استبراء ثمان ادعاء (لحق به وثبت الاستيلاء في نصيبه) ولا سرياً
 ان كان معسراً (ونصف الولد حر وان كان موسراً سري) الاستيلاء (كاسبق) في الحال الثاني (و يجب)
 هنا (عليه واجب هناك على الاول وأما الاول فعلى كل المهر للمكاتبان كان الثاني معسراً) أو موسراً
 واستمرت الكتابة (والا فصفه) الحال (الرابع ان يمكن كونه من كل منهما) بأن ولدته لمباين دون
 سنة أشهر أو كثر من أربع سنين من وطه كل منهما أوله من سنة أشهر من الاستبراء ادعاء (فيعرض
 على القاض) فن ألحق به منهما كان الحكم كالتوطين الأمكان منه (فان تعذر) الحاقه بأحدهما
 بالقاض (فبأنسبه) إليه (بعدميلوغه) يلحق به (فان الحق بواحد) منهما (فتكسب) فيها
 لتوطين الأمكان منه (ولو ادعى الولد من ثلوكهما فغير مكاتبه وألحقه بالقاض بأحدهما) لحقه (حكم
 باستيلاء جعيل الاقرار بالآخر) به (ولم يسر) الى نصيبه ان كان الحق به معسراً (وان كان موسراً سري
 ولكن تعذر) الآخر (بالاستيلاء فليس له مطالبة بشر يكه) بقية نصيبه وأخذته باقراره (وان تعذر
 القاض والدعاء) الولد (موسراً حكم لكل) منهما (باستيلاء نصفه باقراره ولا سرياً) اذ ليس
 أحدهما أولى من الآخر (وان اعترف بالوطء دون الولد فالخلة للقاض بأحدهما صارت مستولدة
 وسري) ان كان موسراً (وغيره) لشريكه اذ لم يوجد هنا اقرار بنافي الغرم (كاسبق) في باب
 الحق (وان ثبت) الحق بأحدهما (بأنساب الولد) البعدميلوغه (ففي الغرم وجهان) قطع
 المارودي وغيره به كقولنا بالقاض قاله الزركشي أما اذا ادعى الاستبراء وحلفا على موأنت بالولد سنة
 أشهر كثر مما ذكر فلا يلحق بأحدهما وهو كونهما كالتوطين كساح أو زنا (فرع) لو (وطئا
 مكاتبتهما وأنت تولد من كل واحد) منهما (فان اتفعا على) الولد (الاول) منها (فصف) فيها
 (مستولدة) لان كان معسراً سواه كان الثاني معسراً أيضاً أملاً (فان كان موسراً) سواها كان الثاني
 موسراً أيضاً أملاً (فهو عند التجهيز) لا العاون (مستولدة وعليه لثاني النصف من مهرها ومن قيمتها
 ومن قيمة الولد وأما الثاني فان وطئها أو كاهه مستولدة لاول عالمها) بالحال (لزمه الحد وحق ولده) لاول
 (أو جاهل) بالحال (فالولد حر وعليه) لاول (المهر وقيمة الولد يوم الوضع ان) كانت (بجرت
 نفسها عن نصيبهما) في الأخير من (فان) كانت نفسها عن نصيب الثاني فقط فلها) عليه
 (نصف المهر وللاول) عليه (نصفه ونصف قيمة الولد) الوجه حذف اقله نصف الآخر يرد لان له قيمة
 الولد كلها وذكر النصف وهم حصل باسقاطه من الروض ثمع أنه يمكن حمل كلامه على ما وافق المراد
 (فان وطئها الثاني قبل أن تنصير) هي (جميعها مستولدة فلا تولد ذلك قبل التجهيز) منها (لزمه) لاول
 ان لم تسفر كآبائها وان استمرت (نصف المهر) فقط لان نصفها لاول بعد (ونصف الولد حر) ان كان
 معسراً (وان كان الاول معسراً ولا سرياً فاذا أحبلها الثاني ثبت الاستيلاء في نصيبه) أيضاً (وعلى كل)
 منهما (المهر للمكاتبان بجرت) روت (قبل قبضها) المهر (فلكل) منهما (على شريكه نصف
 المهر ومن مان منهما حق نصيبه أيضاً) بحكم الاستيلاء (وأما الولد فله المهر سرياً وبقي بعض ولد المعسر
 وان ادعى كل) منهما بعد تجهيزها (أنه السابق) بالاباد واحتمل صدقه (فان كانا موسرين فكل)
 منهما (مقرراً آخر نصف قيمة الجارية ونصف المهر ونصف قيمة الولد) لانه يقول أنا وأولدهما وهي
 مشتركتان مستولدة (وهو يكفيه فيسقط) اقراره (وكل) منهما (يدعي على الآخر المهر وقيمة
 الولد) لانه يقول وطئها وهي مستولدة (فان اقتضى الحال التسوية) بينهما (تقاسموا الحلف
 كل) منهما (لأنه خرى في ما يدعي فاذا حان لم يثبت) لاجدهما على الآخر (في وثيق الاستيلاء)
 فيها أحدهما (سهما ويقان علما ثم تعق بموئها) بموت (أحدهما) لاحتمال انهم مستولدة
 الآخر (والولا موروف) بينهما (وان كانا معسرين فهو كل وعرف السابق) منهما (وهما معسرين)

(قوله قطع المارودي وغيره
 به) وهو الأصح (قوله الوجه
 حذف لفظ نصف الآخر)
 أشار الى تصحيح

(مان) منهما (عق) نصيبه وولاؤه نصيبه وان كان أحدهما وسراقتا فحالف كل منهما (على ما يدعي) أي بذهب الآخر (على) وبثب الاستيلاء في نصيب المورس) بلاتنازع (وبين التنازع نصيب المورس وعلى المورس ربع النفقة) للأمة (والباقي على المورس) لاختصاصه بنصفها ومشاركته مسرى الباقي (فان مات المورس أو لم يعق منها شيء إلا بموتها جميعا) فتعق كلاهما (ونصف الولاء وسر) فينقل إلى ورثته (والباقي) من الولاء (موقوف) بينهما (وان مات المورس أو لا تعق نصيبه) في الباقي بموت المورس والولاء كما سبق (فكون نصفه للمورس والباقي موقوف بينهما) (وان قال كل حال لا) خر (أنت الواطئ أو لا) فيسري يلاذك إلى نصيب (وهما مورس وتخالفا) بان يحالف بينهما إلا خر على في ما ذهب (وهلما نفقتهم) فان مات أحدهما تعق نصيب الحى باقراره ان مات أولاه أو لا ثم سري إلى نصيبه وتعق بموته ولا تعق نصيب الميت لاحتمال ان الآخر يبقيه بالاباد عتقت كلاهما من الآخر والولاء موقوف) بينهما (وان كان المورس) منهما (واحد انفصل المورس ي يلاذك إلى نصيب المورس منكر السابق) بان قال أنت أولدت أو لا ولم تسر إلى نصيب (تخالفا) بان ف كل منهما إلا خر على في ما ذهب (والنفقة عليها وان) الأولى قول أولاه فان (مان المورس) أو لا نت كلاهما نصيبه فيموت ولاؤه نصيبه واما نصيب المورس فبأمره ولاؤه موقوف) بينهما (ولا تعق من المورس ولا شيء منها لاحتمال سبق المورس) له بالاحبال (فاذا مات المورس بعد عتقت كلاهما) وولاؤه نصيبه (ولا نصيب المورس موقوف) بينهما والاعتبار في اليسار والاعشار في جميع ما سرجاله لكون كل من كتاب العتق وصرح به الأصل هنا (الحكم الخامس في المكاتب اذا جنى أو جنى عليه فاذا ن على أجنبي) بمال وجب نصيبا (اقتصر منه فان عفى) عنه (على مال وكانت) جنائيه (توجب) بالمال (المطالب بالأبال من أوله) من ارشاه فيمنعه (لانه عاك تجيز نفسه واذ اعجزها فلا متعلق سوى الرتبة أكثر) من قيمته بان زاد الارش عليها فلا يطالب به ولا يفدى نفسه به (الابا ذن) من سيده برعه (وبفدى نفسه به) أي باقل الامرين ولو (بلا ذن فان لم يكن له مال) بقى بالارش (فلمعنى به تجيزه بالقاضي) كما سرى في أثناء الحكم الثاني (ثم يبيع) القاضي (منه بقدر الارش) ان لم يخرق فيمنعه لانه القدر المحتاج اليه في الفداء (ويبقى بأقصد مكاتبه) حتى يعق عن الكتابة باداء طه والأراعه والأعتاق وقضية بقاء الكتابة في الباقي انه لا يجوز الجبيع فيما اذا احتج إلى البيع بعضه من ثبوت نفسه بقدر كالمهم ان له ان يجوز الجبيع ويوجه بأنه تجبر مرامى حتى لو عجزه ثم أبرى عن الارش كما مكاتبه (واسد ان يفديه من البيع بالاقبل من الارش والقضية وعلى السحق) للارش (القول) مرد ذلك ان الحكم الثاني (فان مات المكاتب بعد اختياره) أي سيده (لزمه فداؤه كإلوا بامه) ولو براد الحق عليه (بشرط فدائه) فانه يلزمه فداؤه (فان اعتقه أو قتله السيد أو أبراه) من الخوم بعد الجناية (لزمه فداؤه) لانه قوت على الجنى عليه مستعلق حقه ولزمه أيضا (فداؤه من يعق بعقته) أي لكتاب (ان جنى) بعد كتابته عليه وأعتق والمكاتب أو أبراه من الخوم لان قتله وان اقتضى كلامه سلانه والتميز بذلك بالنسبة إلى الارام من زبانه (ولو عتق) المكاتب (باداء الخوم وقد جنى) على أجنبي (فدى نفسه بالاقبل) محتمس (ولم يلزم السيد) فداؤه وان كان هو القاض بالخوم لانه يبيع على تولها فالوالة على المكاتب الأولى (ولو جنى جنائيا وتعق بالاداء فدى نفسه) كإلى الجناية لاسد (أو اعتقه السيد تبعا) كان أبراه من الخوم (لزمه فداؤه ولا يلزمه الفداء الابال من الارش) الواجب بالجنايات (والواقعة) كإلى الجناية الواحدة سواء أتمت فداؤه أم وقتت بها فلهما جعته فاعتقت بالرتبة فاذا ألتفها بالعق لم يضمن الاما تاف ولان المنع من البيع حصل بالاعتاق وهو غير واحد ولو وجد الامنع واحد (وان لم يكن له مال) بقى بالارش (فلمعنى عليهم تجيزه بالحاكم يبيع) فيها ان استقرت قيمته والبيع منه بقدر ارشها (وقسم) الثمن (فمن لم يبرحه) من

(قوله ان لم يستقر قيمته)
 فان كان اقل القيمة يبيع
 كما ودفع ثمنه للسحق وان
 زاد عليها (قوله لكن غيبة
 صدور كلامهم ان له ان يجوز
 الجبيع) أي وارس كذلك
 فانما يجوز ثمنه القدر الذي
 يبيعه ولهذا قالوا وبقى
 بأقصد مكاتبه

حسب منها قال الأصل وان اختار السيد فداه بعد التخيير لم يبيع انتهى وظاهره انه يبي مكا تبان لم يهود
 كذا. ثم تقدم نظره (وان جنى) المكاتب (على عبده أو على سيده) بما وجب القصاص (ذله)
 ان كان حيا (أولو رتبه) ان كان ميتا (القصاص) كناية عن عبده غيره أو على سيده غيره (فان)
 لم يقتله إلا بعد ان أسامة أو النصر بجذ كرحم قصاص الوثني في الجناية على عبد السيد من يادنه (فان)
 عني عمله مال أو (أوجب) جنايته (مالاتعلق عاني يده) لانه معه كاجني (ويفدى نفسه بالذل)
 مما مر هذا مقتضى كلام الأصل وصرحه النور في تصحيحه والمقصود في الام والتخصر ان بالارث بالغا
 ما بلغ وهو: عتق كلام المتأخر كماله وحزبه المارودي وغيره وصححه البلقي لان واجب جنايته عليه
 لا تعلق له بوثقه كما سأتى على اضطراب في موقع الرافعي (ولا جسد) اذ لم يكن في يد المكاتب ما يفي بالارث
 (تعيير بيب الارث) كافي بجنايته على الاجنبي (وبسبغ بده رقه) الخفض (وبسبغ عنه) حبس
 (الارث) كما لو كان له على عبده غيره دين فملكه (وجنايته على طرف ابن سيده كناية على اجنبي وان)
 قتل ابن سيده فلا بد القصاص (فان) عني على مال أو (كان) القتل (خطا) أو شبهه (فكجنايته)
 على السيد) فبما قاله وكان سيده غيره من رتبه سيده وهو واضح (ولو عتق المكاتب بعد جنايته)
 على السيد بالاداء) الخوم (لم يسقط الارث) كالأبسقط اذا جنى على اجنبي وأدى الخوم وعتق
 (وفدى نفسه بالارث بالغا ما بلغ) وفارق الاجنبي بان واجب جنايته عليه لا تعلق له بوثقه فلا عمل له
 وانما يتعلق عليه فيجب بكماله كالحرم لا في الاجنبي فانه يتعلق بها بخلاف ان يرد عليها (وان عتقه)
 السيد) بعد جنايته عليه (تبرعوا في يده مال تعلق الارث به) كما يتعلق بوثقه قبل العتق (والاعضا)
 عنه لا يزال المثلث عن الرتبة التي كانت متعلق بالارث باختياره ولا مال غيرها (وان جنى عبد المكاتب على)
 اجنبي انقص منه) كغيره (فان) عني عنه مال أو (أوجب) جنايته (مالاتعلق بوثقه) (وبيع)
 فيه (اذ ان يفديه المكاتب بالذل) مما مر وبسبغ في متعلقا من العبد باقيا فلا يجوز عقداؤه أي بغير اذن
 نفعه البزنجي عن الشافعي كما ذكره في المذهب وقال انه ظاهر قال الاذرى الان كان معلوم المكاتب
 مقدور عليه بحيث يجوز بيعه وكان المثلث في المكاتب في فدائه فلا يمنع من فدائه (و الوقت (المعتبر)
 فيه) قيمة العبد (يوم الجناية) لا يوم الاندمال ولا يوم الفداء لانه وقت تعلق الارث بالرقبة (وان)
 جنى من مكاتب عليه كانه من أمته) على اجنبي (لم يبد) المكاتب (الاباذن سيده) لان فداه
 كسراه وهذه تقدمت (وللمكاتب أن يقص عبده) ممن جنى عليه (ولو من سيده) الاخر ولو
 (بغير اذن) من سيده لانه من مصالح الملك (الا ان قتل) (والقاتل) له (أو المكاتب أو) أبو
 (المقتول) فلا يقص له (وله قتل والده) المملوك (بعده لايه في الارث) الواجب عليه بجنايته عليه
 لانه لا يثبت له على عبده مال الا من يبيع الولد (فان جنى عبده عليه جناية فوجب المال سقط) عبارة
 الأصل لم يجب الا يثبت له على عبده مال (أو على سيده سيده يبيع في الجناية أو فداه) سيده (فرع)
 لو (جنى على طرف المكاتب) بما وجب قصاصا (ذله أن يقص) من الجاني عليه (ولو من عبده)
 أو (بلاذن) من السيد كما يقص المريض والمأسل بغير اذن الوثني والغرماء (وان عني) عنه
 (بمال) أو أوجبه (ثبت) على الجاني (لا على سيده) ان كان هو الجاني اذ لا يثبت له بدله
 عبده مال كامر (أو) أوجب جنايته قصاصا عني (بجنا) أي بالمال سواء أصرح بعدم المال
 أم أطلق (صح) فلا يجب شي (وان أوجب الجناية مالا لم يصع عفو) عنه (بلاذن) من
 سيده كسائر تبرعائه (وحيث ثبت المال) بالجناية على طرف المكاتب (فهو للمكاتب) يستعين به
 على أداء الخوم لانه يتعلق بغير من أعضاء فهو كالمهر تسحقه المكاتب ولان كسبه وهو عوض ما تعلق
 من كسبه بآلاف طرقه ومع ذلك (يستحق أخذه في الحال) فلا يتوقف على الاندمال بدارتالي
 تحصيل العتق وقبل يتوقف على الاندمال كالجناية على الحر وكلام الأصل عني تر جبهه وصرح به شيخنا

(قوله والمقصود في الام)
 والتخصر ان بالارث بالغا
 ما بلغ الخ وهو الصبي
 (قوله لان واجب جنايته)
 عليه لا تعلق له بوثقه بل
 بذمته فيكون كالحرار
 (قوله وفدى نفسه بالارث)
 بالغا ما بلغ كماله
 ما تقدم عن المتأخر على
 (قوله وبسبغ في يده مال)
 العبد آية الخ أشار الى
 تصحيح (قوله قال الاذرى)
 الان كان معلوم المكاتب
 الخ أشار الى تصحيحه

أبو عبد الله عازى في مختصر الروضة فترجم المصنف الأولين تصرفه فان قلنا بالتوقف وقد قطعنا يد فان
 مرت الجناية الى النفس انقضت الكتابة وعلى الجاني القيمة للسيدان كان أحدهما وان اذلت والى الجاني
 جنى أخذ الكاتب نصف قيمته أو السيد استحق عليه نصف القيمة فهو يستحق النجوم فان حصل نجيم
 اتخذ لمكان جنى نصفه تقاسا وأخذ من له الفضل الفضل أو اختلفا أخذ كل حقه وان قلنا لاخذنى
 لمالك (فان وجب له) على الجاني (ديان) أى أو وش (لم يأخذ) منه قبل الاندمال (القدر الدية) ان لم
 نص الواجب عنها لان الجناية قد تسرى الى نفسه بعد عتقه فهو الواجب الى الدية فان نقص الواجب
 نها أخذ قدره الآن زيد على قيمة المكاتب لان الجناية قد تسرى الى نفسه فهو الواجب الى القيمة (فان
 دامت الجراحات) بعد أخذ ذلك (أخذ الباقي) لان الاعتبار في الضمان بحال الاستقرار وهذا آخر
 فقر ربع على ما رجعه من أخذ ذلك في الحال وعلى القولين حتى أخذه أخذه (نفسه) لا لسيد (وليس
 سيدان كان هو الجاني بخلاف اقرن اذا جنى على السيد ثم أعتقه) لا ضمان على من مات الفتن
 لسرية (لان الجناية على المكاتب كالمرمى بغيره بخلاف الفتن وسواء عتق) المكاتب (بالتقص) أم
 وهذا أعظم من اقتصار الاصل على عتقه بالاداء أو التناقص (السيد) (على طرف مكاتبه
 لارش كالنجوم) قدرا وجنسا وصفة (عتق بالتناقص وان) الاول فان (جنى عليه) بعد عتقه
 (ناجا) بما لو جنى فصا (اقتصر منه) لانه جنى على حر (سواء علم بالتناقص أم لا) كقولنا من
 ن عبد افعتق فانه يقتصر منه وان لم يعلم بعتقه (ولا يمنع التناقص كون الدية بالان الواجب في الابتداء
 لها فيتمتوجها) أى بالقيمة (بمحصل التناقص) لكونهم ادراهم أو دنانير (ويجب الفاضل من
 بل) ان كان فاضل وسرت الجناية بعد العتق (ولو بطل عفو المكاتب) عن المال (ثم عتق) قبل
 ماله (فله المطالبة بذلك المال) لان عفو موقع لا غيا (ولو اختلف مكاتب عتق والجاني) عليه (فه
 يشع الجناية) عليه فقال المكاتب كنت حرا عند الجناية وقال الجاني بل مكاتب (صدق الجاني)
 به لان الاصل ما قاله الكتابة (وتقبل شهادته السيد) أى للمكاتب بما ادعاه لانه لا شبهة (وانسان
 ادعاه ديان) أى أو وش (قبل عتقه) ففسخت الكتابة (وبان رقة) ما (وسقات الدنانير) وجبت
 قيمة السيد (قال في الاصل وان كانت الجناية على نفس المكاتب ففسخت الكتابة وما سرت فيها ثم قل
 سيد فليس عليه الا كفارة أو اجنبي فليس سيدا قصاص أو اقيمة فله كسابه بحكم الملك الا بالارث
 لما اذا حرمه المصنف بقوله أول الفرع جنى على طرف المكاتب

(قوله فتر جمع المصنف
 الاول من تصرفه) أشار الى
 تصححه (قوله وانهم ما ربه
 جزم في الأثر الا بقبل الخ)
 هو الاعم (قوله وأوجههما
 الاول هو الرابع)

فصل في مسائل متشعبة وان علق حريمه مكاتبه بهجن منهنه من النجوم (بعدمونه) أى السيد
 قاله ان هجن من النجوم بهدمى فانت حر (لم يعتق الا ان هجن) عنها (وهجن نفسه بهدمى الموت
 لم يول) للنجوم (فان ادعى الهجن) عنها (وله مال) بنى بها (أو) ادعاه (قبل الحلول) لها (لم يعتق)
 فلم يكن له مال في يوم اودى الهجن بهدمى الحلول عتق لانه مصدق بهمنه حتى صدق قوله من زبانه وهجن
 سيدا لانه لفظ المعلق عليه مع انه مضر (ويقبل اقرار المكاتب بالدون) أى دون اعماله (وعمله
 نازك) كبيع (وقبول اقراره بجناية) فوجب قدر قيمته (فنادون) بها (لا أكثر) منها (قولان)
 دهما قبل كد من المعاملة وانهم ما ربه جزم في الأثر الا بقبل في حق السيد لانه لم يسلطه عليه بعقد
 كتابة قال الأثرى والظاهر المنع وجبه شاذ لبعض المرازمة المنصوص القبول أما اقراره بجناية
 جب أكثر من قيمته فلا يقبل في القدر الزائد قطعها (فان قبلنا اقراره) بالجناية (دائس في يد مال بيع)
 بينها (والا فان عتقه وعاد رقة) قبل أن يؤخذ منه (فهل يتعلق رقبته) فتابع قبله لا أثر في
 نكاح اناره مقبولا (أو بذمته) الى أن يعتق لانه بالهجر صار رقبته للسيد فصار كالأثر بعد الهجر
 (لان) أوجهها الاول (فان أقر السيد على المكاتب بجناية لم يقبل وان عزاها الى ما قبل الكتابة)
 وجسه يده بالكتابة كالأثر يخرج عن يده بالبيع (لكن لو هجن) دون (لزم السيد اقراره وان

(قوله وفي عقبه بالاداء الى غيرهم يستغرق الخ) الرجاء عقبه (قوله واما الاول) حتى الاصل فيه ان البغوى الخ) هذا اذا دفعه الى الغريم
بغير ان الوارث فان كان دفعه يافته فلا تملك الاعتاق وقال البغوى: ان ذكره البغوى قال عليه ان كان قبض الوارث بمحضه في الاستداه
فكسفت قال آخر لا يعتق المكاتب وان كان في الاستداه غير محض فاذا قضى الوارث الدين والوصايا لم يملك متى المكاتب قبض غير محض وجوابه
انما نقول محض في الاستداه وابس كيب (٥٠٦) الوارث مع وجود الدين المقارن لان ذلك نفوت ولكننا نعلم قبض الدين بان ان

المكاتب لم يمت حتى لان الدين
الذى عليه كان مروهوا عند
أصحاب الدين رهنا بالشرع
فقطرا لم يمت فلو قبض
الوارث كان قد قبض بالدين
فلم يحصل المقصود لم
يعتق المكاتب كذا لو بيع
المهرن باذن المهرن لولا
فقطرا لم يمت فلو قبض
الوارث بعد موته لم يمت
ولو اشترى المكاتب زوجته
أو بالعكس ففسخ النكاح
الراجح في الاستداه
انفسا قال شيخنا لاص
في اثنته خلافة

* كتاب أمهات الاولاد *
قال ابن عبد السلام
اشتات اعماد أقوى العتق
بالقطر أو بالاستداه فقبل
العتق أقوى لثبته عليه
عليه في الحال وانما هو
الاستداه لوصول المالك
في العتق فمما لا خلاف
الاستداه لوصول المالك
المستولة أو لان العتق
بالقول يجمع عليه بخلاف
الاستداه وقول الاستداه
أقوى لفوت من المصداق
والجنون بخلاف العتق
فقد على زيادة التام
الشرع بالاستداه فيكون

مات - ودوله ورثته يعق الا بادهاء وقومهم الم - كلام (أول ولي الطفل) أو نحوه (فان كان له
وصيان لم يعق الا بالدفق الم - الا ان يثبت الاستقلال لكل) منها (فان كان على المبتدئين وأوصى
وصايا) فان أوصى بنصفها (الموصى) غير الوارث (لم يعق الا بالدفق الى الموصى والوارث) فان كان
الوارث هو الموصى عتق بالدفق اليه (وان لم يكن وصى بالقاضي) بقوم مقامه (لا بالدفق الى الغريم ولا
الى الوارث الا ان قضى الدين والوصايا) فعتق بالدفق اليه (وفي عقبه بالاداء الى غيرهم يستغرق
للا تركه (والى الموصى به بالجوهر خلاف) ذكرنا الخلاف في الثانية عدم الرجوع فبهما ان تصرفه والذي
في الاصل الجزم فيه بأنه يعق بالدفق الى الموصى له واما الولي فحتى الاصل فيه ان البغوى انه لا يعق فيها
بالدفق الى الغريم وعن القاضي ابى الطيب انه يعق به ان استغرق الدين تركه قال البغوى وماله القاضي
نص عليه الشافعي في الام قال لكنه لم يشترط استغراق الدين لم يكتفوا به المراد اه وقد قال ههنا جنى
على ان الدين يمنع الارث وان غير المستغرق منه ليس كالمستغرق في المنع من التصرف في التركة فانما
بقابلها وهو الاصح خارج ماله البغوى وكلام ال - لعل اليه (وان أوصى بالجوهر للفقراء) أو
المساكين (أو لقضاء دينه) منها (تعتقه) كالأوصى بها الانسان (ولها) المكاتب (الى
الموصى له) بنفوتها أو قضاء دينه منها (فان لم يكن بالقاضي سلمها اليه ولو) وفي نسخة (كتاب
ابن أخيه ومات ووارثه أخوه عتق المكاتب) عليه عبارة الاصل ولما كان السيد المكاتب بن يعق على
الوارث عتق عليه (وان وورث رجل زوجته المكاتبه أو وورثته) أي امرأة (زوجها المكاتب انفسه
النكاح) لان كلامهما لك زوجة أو بعضه (ولو اشترى المكاتب زوجته أو بعضه أو بالعكس) وانقضت
مدة التجار أو كان الخياط أو المشتري (انفسه النكاح) لان كلامهما مطلق زوجة
* كتاب أمهات الاولاد *

بضم الهمزة وكسر هاء مع فتح الميم وكسر هاء جع أم وأسلوا أمهات بتدليس جعاعا على ذلك قاله الجوهرى قال
وقال بعضهم الامهات للناس والامات للبهائم وقال غيره يقال فبها أمهات وأمات لكن الاول أكثر للناس
والثاني أكثر في يدهم والاصل فيهما جاء أمهات من سيداهن في حرة عن دريسه رواد ابن ماجه
والحاكم وصححه اسناده وخبرناه صلى الله عليه وسلم قال في مارية أم ابراهيم المأولة أعنتها رها أي أثبت
أما في الحرة رواد ابن حزم وصححه لكن أهله ابن عبد البر وشيخ أمهات الاولاد لا يبين ولا يوهن ولا
يورث يستع منها سيداهما دام جافا إذا ماتت فهي حرة رواد الدارقطني والبيهقي وصححه واقفه على عمر رضى
الله عنه وخالفه ابن القطان فصحر فمعه وحسنه وقال رواه كلهم نقادوا وشهدوا البيهقي بقول عائشة رضى
الله عنه لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمقرا كسارته من جملته الخائف
عن قتل على أي أعتقت بموت صلى الله عليه وسلم لم يصب عتق أم الولد انقضاء الولد حال الجاهل والخبر
الصحيح ان من اشترط الساعة أن تدا الممقر بها أو في رواية أخرى سيداهما قائم بالدم مقام أبيه وأبوه
حرة كذا هو (إذا أحبل) وجعل حركته أو بعضه (أتمه) بان علقته منه ولو سلمه أو مكره أو بغيره
أو باستئصال مائه أو ذكره وهو تام ولم يتعلق بمحق كاع في محله (فولدت) ولدا حيا أو ميتا (ولو) مضفة

أقوى اه قال بعضهم والطاهر هو الاول (قوله واد ابن ماجه) أي وجد الدارقطني والبيهقي (قوله واد ابن حزم
وصححه) وصححه الحاكم اسناده (قوله واستشهد البيهقي) بقول عائشة رضى الله عنه لم يترك رسول الله الخ) واد ابن حاتم في صححه (قوله وكانت
مارية من جملته خلفت عن) ولم يثبت انه أعنتها في حياته ولا علق عتقه فواته (قوله ونحو الصحيح ان من اشترط الساعة الخ) في الصحيحين
من أبي عبد قاتنا رسول الله ثانيا السبايا ونحوه ثانيا في رواية في الدارقطني قال عليه أن لا تفعلوا ما من نسمة كانت في يوم القامة الا
وهي كائنة (قوله حركته أو بعضه) بخلاف المكاتب (قوله أو باستئصال مائه) أي المحرم (قوله ولم يتعلق بمحق الخ) فان يتعلق بمحق

به فقال النبوي ليس له تزويجها قال لان مباشرته العدمية فاذا دلالة له مالم (٥٠٩) تتكلم الحريه وتكتب أضافه على رأى له

والا اساطنة البيع واقتضاها بانفرادها وادس كايان العبد من يدنا به فانه في عهده ضمان يده حتى
بوداى سقفة (الابدمويه) أى السيد في غمران (لوارث) لان هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة
بابن العتق ولو شهدا بعتقه فوجدت الصفوة حكمه بعتقه ثم جاعلها (والسيد تزويجها) ولو (اجبارا
انذا) له تزويج (بنها) كذلك كافى القسمة لانه لا يجازى فيه فقلت تزويجها ولانه يجعل له التمتع بالام
موزه تزويجها كالدرة (لكن البنت لا تستبرأ) أى لا حاجة الى استبرائها بخلاف المستولاة لانها كانت
انها ويستثنى من تزويج المستولاة مستولاه فالبعض فقال النبوي ليس له تزويجها ومنه الباقى بان
ويج السيد أمته بالملك وهو موجود (وابنه) يتكلم بذن السيد لا بدونه كالمه
(فصل في الوطء) * ولو احرم (من أمته غيره) أولم يلحقه ككونها أمته من زمانه كما فهم بالاولى وصرح
بالاصل (ثم ملكها ثم نصر أم ولد) لان انتفاعها بالام من سيدها وان الا بدلم ثبت حاله فكذلك بعد الملك
بالوفاق وقبضه بغيره ثم ملكه ولان الكسابة والتدبير لا يثبتان في ملك الغير حال ولا ما لا يفتك بالاولاد
وكذا الحكم (لو ملكها وهي حامل منه فوضعه دون سنة أشهر من) حين الملك وأولدها أربع
بنين منه (ان لم يمسها) بعده لكن يفتق الولد عنه ان لم يكن من زمانه لانه ولد له وقوله كالمه لدون
ربع سنين فاحرم والاولى أربع سنين (فان) وطئها بعده (وضعه سنة أشهر من) حين الوطء
هذا الملك ثبت الاستلاد وحسب الولد وان أمكن كون العلوق سابقا على الاستلاد لان الاصل عدم سبقه
قوله من الوطء بعد الملك هو ما في الراى وهو حسن فتقول الروض من وقت الملك سبق قلم وقوله فان وضعته الى
خوبه تسدح لانه يقتضى انهم الركن حلاله قبل غناكها والقسم قبله يقتضى خلافه (وان أولدها من بعد أمته
باسلم صارت أم ولد) (والا فلا) فلا استلاد قبل اسلامه ووقوف كالمه (ولا تباع مستولاه ككافرا أسلمت) ولا
ن استولدها بعد اسلامها كاحسب به الاصل (بل تجعل عند امرأة ثقة) اهل بيته (وقد ذكر) ذلك (في)
كتاب (البيع) وفتحها عليه وكسها (فان أسلمت وقت الحبلولة وان ماتت عتقت) (وتزويجها الحالك) لا السيد
لانه مناع الموالاة (بأنها ان طلبت) ذلك (أريان السيد ان طلب) وهو ان كرهت هي (والمراد السيد)
قبل لا تزويجها الحالك أيضا والرجح من زيادته وكذا قوله بان أمه ولا حاجة اليه سمع قوله ان طلبت مع ان
كلامه كالمه لوهم له لا حاجة مع ذلك الى اذن السيد والواجب خلافه لانه لا يجبر على تزويج أمته فحظر رايها
ان طلبت من الحاكم تزويجها فلا بد من اذن السيد وان اذنه لا حاجة الى طلبها (ولا حضنة
الكافر على مسلم) كما جرى بام وقد ثبت للرفقة بلوأت مستولاه الكافر المسلمة فولد منه نفس أحق
عضائه مالم يقيم ممانع من تزويج أو غيره بلادة شغقتا فان قام بها ماتم لم تنتقل الحضنة الى الاب لكفره
(فرع) * (أولده بعد أمته) الاولى ولده وأفرعه (ثبت النسب) لشبهه الملك (لا الاستلاد
لو كان مكاتباً) لانه ليس من أهل الملك لان المكاتب لا يثبت استلاده بالاداء أمته نفسه فعدم ثبوته
بإلادة أمته ابنته بالاولى ولا حد عليه والوالدس كل في الباب العاشر من أبواب النكاح وقيد الاصل الابن بالحر
وتركه المصنف لفهمه من نسبة الملك الولد لى فيه البعض والسبب له مكره وقد مر مع
زيادته في الباب المذكور (وجاز به بيت المال بكمالوه الا حنى) فبعد وطئها
وان أولدها فلا نسب ولا استلاد وان ملكها بعد وسواء أكان غنابام
فقير لانه لا يصحب الاعطاف من بيت المال (ولده من مملوكه)
الزوجة أو (المحرمة) عليه (نسب أو رضاع أو
مماهر تزويج وبه وحى مستولاه لكن
يعزب وطئها) ان علم القريم
ولا بعد لشبهه
الملك ثم

مرجوح وهو انه لا تزويج
أنت التي لانك التمتع بها
قوله لان الأصل عدم
سنة ولان النكاح سبب
ماض والاستلاد سبب
حاضر فكان أولى بأحالة
الحكم عليه (قوله والاداة
خلاته) أشار الى مجموعته
قوله ولا يدخل فيه
المبعض) أى والمكاتب
(فأما) ونسأل الله
حسنا لو أوت أمته ولد
فانكره نفسه وأبوهم مع
أجنبي بانه قربة له
قبيل في الاصم احتياطا
للسبب ولانه يشهد على
ولده وفي ضمنه الشهادة لولده
ولده هذا آخر ما وجدته
مخطوئ شيخ الشيوخ وناقته
الطهارة أهل الرسوخ فقيه
عصره ووجدته دهره
مولانا الشهاب الرملى وسيدنا
وسولانا شمس الدين وناقته
العلماء أهل التمكن فقيه
زمانه ووجدته أدونه ولده
مجد الرملى الاصارى والى
الله على خير كل حجاب
الرضوان وجعل جزاءهما
الغور بانفردوس في أعلى
الجنات وذلك جهاش
الروض وشرحه لشج
الاسلام فأفاض الله عليه
سوابغ الاكرام وتجنز
تغير به هذا الربع في يوم
الاثنين المبلولك سابع
هشرو العن شهر رنة
ثلاثة عشر وألف على يد
العبد الفقير الى الله محمد

ابن أحمد التبري ثم الاخرى غفر الله لهما وسقى الدارين عونه وفصل ذلك باليد وشايعه واخوته وسائر السامعين آمين

• (يقول راجي غفران المساوي مصححه محمد الزهري الصمراوى) •

أما به وجهه فض الحيرات ومنزل الآيات تنوير القلوب ذوى البصائر من الكائنات ومصدق النعماء
 بتبصرة الفقهاء بتدوين الأحكام ومكر راحة على خلقه بتوزيع الأنعام من العلماء لتبيين ما يروى من
 أفعال الآباء والسادة والسلام على سيدنا محمد واسطة عقد النبيين القائلين برد الله به خيرا بقفه على
 الدين وعلى آله السادة الأخبار وصحبه الدامين لحزب الباطل بكل فاعلم بناه فقدم بحمدته تعالى طبع
 كتاب شرح الروض المسمى اسنى المطالب شرح روض الطالب لآمام أهل التحقيق بلا خفاء وقُدوة
 ذوى الرسوخ بلا امتراء من اليه المرجع في أسبل المداهمات وعلى بيانه المعول عند من اتقى الاقتدام في
 المشتبهات شيخ الاسلام والمسلمين وعمدة الفضلاء من بعدهم المتأخرين العلامة أبي يحيى زكريا
 الأنصاري لأزال صاحب الاحسان على مقعره مبارى وهو كتاب جمع من درر مذهب الامام الشافعى كل
 فريده وحوى من غرائب آيات التحقيق كل مفيدة خصوصاً ودوشيت غرره وحديث طوره
 بحاشيته من القتب البه أزمة التحقيق وكان قوله بحجة في كل دليل ودقيق علامة عصره الشهير
 الامام شهاب الدين أحمد الرملى الكبير لازالت عليه بحائب الرضوان ما برحت
 مولفاته تزدى بفعول الجليل فهاه كتابه يبين في مذهب الشافعى له مثيل ولا
 قرصيون الفضل يمثل طبعه اذ كان منه على نقوله التعويل وذلك
 بالطبعة المنيحة بصر الحر وسماحه بحدودى أى البركات
 المردود فريسان الجامع الازهر المنير ادارة المنة قراءه
 وبه القدير أحد الباي الحلبي ذى العجز والتقصير
 وقد بدأ بطبعه في شهر ذى الحجة سنة

١٣١٣ من الهجرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

آمين



• (فهرست الجزء الرابع من اسمي المطالب شرح ورض الطالب) •

• (الشيخ الاسلام ذكر بالانصاري وجهاته تعالى) •

صفحة	كتاب الجنائيات
١٢٥	باب ما يشترط لوجوب القصاص
١٢٢	فصل لو قتل الجاسعة واحدة أو لواه الخ
١٣٥	باب تغير الحال بين الجرح والموت
١٣٧	باب القصاص في الأطراف وفيه أو بعت قصور
١٣٧	الفصل الأول في أركانه
١٥٠	الفصل الثاني فيما وجب القصاص
١٥٢	الفصل الثالث في المصالحة
١٥٤	الفصل الرابع في وقت القصاص بالجروح
١٥٨	باب اختلاف الجاني ومستحق الدم
١٦١	باب استيفاء القصاص
١٦٣	باب العقوبتين القصاص
١٦٣	باب في مسائل متشورة
١٦٦	(كتاب الدييات) وفيه ستة أبواب
١٧٠	الباب الأول في دية النفس
١٧٤	الباب الثاني في دية ما دون النفس
١٧٤	الباب الثالث في بيان الحكومات والجنائيات
١٨٨	على الرق وفيه طرفان
٢٠٢	الباب الرابع في موجب الدية وحكم السير
٢٠٩	وفيه خمسة أطراف
٢١٠	الباب الخامس في العاقلة
٢٢٤	الباب السادس في دية الجنين
٢٢٨	باب كفارة القتل
٢٢٩	باب دعوى الدم وما يشبهها وفيه ثلاثة أبواب
٢٣٢	الباب الأول في الدعوى ولها خمسة شروط
٢٤٠	الباب الثاني في القسامة
٢٤٠	الباب الثالث في الشهادة على الدم
٢٤٥	باب الإمامة العظمى
أطراف	باب قتال البغاة
٢٥٠	(كتاب الردة) وفيه بابان
٢٥٣	الباب الأول في حقيقة عقبتها
٢٧٤	الباب الثاني في أحكام الردة
٢٧٧	(كتاب حد الزنا) وفيه بابان
٢٧٧	الباب الأول في التولية والعزل وفيه طرفان

الباب الأول في الواجب له	١٢٥
الباب الثاني في استيفاء الحد	١٢٢
باب حد القذف	١٣٥
(كتاب السرقة) وفيه ثلاثة أبواب	١٣٧
الباب الأول فيما وجب القطع	١٣٧
الباب الثاني فيما ثبت به السرقة	١٥٠
الباب الثالث في الواجب على السارق	١٥٢
(كتاب طلع الطريق) وفيه أطراف ثلاثة	١٥٤
باب حد شارب الخمر	١٥٨
باب الزمر	١٦١
(كتاب ضمان المثلقات) وفيه ثلاثة أبواب	١٦٣
الباب الأول في ضمان الولاة	١٦٣
الباب الثاني في حكم الصائل	١٦٦
الباب الثالث فيما تلحقه البهائم	١٧٠
(كتاب السر) وفيه ثلاثة أبواب	١٧٤
الباب الأول في فرض الكفایات	١٧٤
الباب الثاني في كيفية الجهاد	١٨٨
الباب الثالث في الامان للكافر	٢٠٢
فصل في مسائل تتعلق بكتاب السر	٢٠٩
(كتاب عقدا الجزية) وفيه طرفان	٢١٠
(كتاب عقدا الهدنة) وفيه طرفان	٢٢٤
(كتاب المسابقة) وفيه بابان	٢٢٨
الباب الأول في سبق وفيه طرفان	٢٢٩
الباب الثاني في الرمي وفيه طرفان	٢٣٢
(كتاب الامان) وفيه ثلاثة أبواب	٢٤٠
الباب الأول في اليقين	٢٤٠
الباب الثاني في كفارة اليمين وفيه ثلاثة	٢٤٥
أطراف	
الباب الثالث فيما يقع به الحنث وفيه أنواع	٢٥٠
فصل في أصول تتعلق بالكتاب	٢٥٣
فصل في مسائل متشورة	٢٧٤
(كتاب القضاء) وفيه ثلاثة أبواب	٢٧٧
الباب الأول في التولية والعزل وفيه طرفان	٢٧٧

صفحة	مصحف
٢٨١	فصل في بيان المستغنى وآداب العتيق
٢٨٨	فصل في مسائل متنوعة تتعلق بالتولية
٢٩٣	الباب الثاني في جامع آداب القضاء الخ
٣٠٥	فصل في مسائل متنوعة
٣١٥	فصل تقديم بينة الجرح على بينة التعديل
٣١٥	الباب الثالث في القضاء على الغائب
٣٢٩	(كتاب القسم)
٣٣١	فصل في القسم الجائز
٣٣٧	فصل تقسم المناقع بين الشريكين كأن تقسم الاعيان
٣٣٩	(كتاب الشهادات) وفيه ستة أبواب
٣٣٩	الباب الأول في أهلية الشهادة وشروط الشاهد
٣٥١	فصل ولا تقبل شهادة أصل لفرعه
٣٥٢	فصل لا تقبل شهادة على عدو
٣٥٣	فصل لا تقبل شهادة المفل الذي لا ضبط
٣٥٦	فصل لا تقبل شهادة الاخرس ولو عقلت اشارته
٣٥٦	فصل في التوبة
٣٦٠	الباب الثاني في العدد والمذكورة
٣٦٤	الباب الثالث في مستند علم الشاهد وحكم
٣٧٢	فصل تحتمل الشهادة وأدائها وفيه ثلاثة أطراف
٣٧٢	فصل تحتمل الشهادة فرض كفاية في النكاح
٣٧٣	الباب الرابع في الشاهد مع البين
٣٧٦	فصل ثبت الوقف بشاهد وبين
٣٧٧	الباب الخامس في الشهادة على الشهادة
٣٨١	الباب السادس في الرجوع عن الشهادة
٣٨٦	(كتاب العتق والبيئات) وفيه سبعة أبواب
٣٨٦	الباب الأول في الدعوى وفي مسائل
٣٩٥	الثاني في جواب الدعوى
٣٩٥	فصل في مسائل
٣٩٩	الباب الثالث في البين وفيه أربعة أطراف
٤٠٤	الباب الرابع في النكول
٤٠٧	الباب الخامس في البيعة وفيه أربعة أطراف
٤٢١	الباب السادس في مسائل متنوعة تتعلق بها
٤٢٨	فصل منقول من فتاوى الفزالي
٤٢٩	فصل في فتاوى النجاشي
٤٣٠	الباب السابع في إلحاق القاتل
٤٣٤	(كتاب العتق)
٤٣٦	فصل العتق خمس خصائص
٤٣٧	الخصصة الأولى السراية
٤٣٧	فصل لو عتق الشرير لم ينصبه من الرقيق وهو محصر فلا سراية
٤٤٦	الخصصة الثانية العتق بالقرابة
٤٤٧	الخصصة الثالثة امتناع العتق بالمرض
٤٤٨	الخصصة الرابعة القرعة
٤٥١	فصل في كيشة شجرة الأرقاء
٤٥٢	مسائل سبعة
٤٥٨	الخصصة الخامسة الولاء
٤٦٠	فصل في الوارث بولاء العتق
٤٦٣	فصل في مسائل متنوعة
٤٦٤	(كتاب التدبير) وفيه بابان
٤٦٤	الباب الأول في أركانها
٤٦٨	الباب الثاني في حكم التدبير
٤٧٣	(كتاب الكتابة) وفيها بابان
٤٧٢	الباب الأول في أركانها
٤٧٦	فصل نفع الكتابة من كافر
٤٧٩	فصل فيما لا يصح من الكتابة
٤٨١	الباب الثاني في أحكام الكتابة العصبية الخ
٤٩١	فصل في الاختلاف
٤٩٦	فصل المكاتب كالمحرر في التصرفات
٤٩٧	فصل إذا أذن السيد له فيما منع من التصرفات
٥٠٠	مع الاتفاق وفيه نوعان
٥٠٠	فصل وطع مكاتب سوام
٥٠٥	فصل في مسائل متنوعة
٥٠٦	(كتاب أمهات الأولاد)
٥٠٧	فصل لا يصح بيع المستولدة وهبتها ولو بيع بها